المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغة العربية في الرياض
قسم النحو والصرف وفقه اللغة

# اختيارات ابن فلاح النَّحويّة والتَّصريفيَّة

## جمعًا ودراسة وتقويمًا

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

**إعداد الطالب**

**صلاح بن عبد الله بوجليع**

المحاضر في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

**إشراف الأستاذ الدكتور**

**عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري**

الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية في الرياض



العام الجامعي : ١٤٣١هـ - ١٤٣٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الصقر للنسخ والطباعة
٠٥٠٥٩٢٥٧٦٥

# المقدمة

# المقدمة

إنَّ الحمدَ لله ، نحمدُه ونستعينه ونستغفره ، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهدُ أن لا إلـــه إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه ، صلى الله عليه وعلى آلـــه وصـــحبه وسلم تسليماً كثيراً ، أما بعد :

فحرصاً على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً مُعْرَباً ، سليماً من كل لحـــن ، كان ما بذله علماؤنا الأجلاء في سبيل هذه الغاية النبيلة ، فقد عنوا بهذه اللغة ، بمفرداتهـــا ، وتراكيبها ، وأفنوا أعمارهم في خدمتها ، وتعلّمها وتعليمها ، والتأليف فيها .

ومن هؤلاء العلماء ابنُ فلاحٍ اليمنيّ من علماء القرن السابع الهجري ، صاحبُ كتاب المغني في النّحو والتّصريف ، وكتاب شرح كافية ابن الحاجب .

**ولما كان الكتابان يتميزان** بكثرة المسائل الخلافية ، وذكر الأدلة ، والتَّرجيح بينـــها ، وهذا يدلُّ على وجود فكرٍ نحويّ مميزٍ ينطلق منه هذا العَلَمُ ، رأيت أن أُبرز هذا الفكرَ مـــن خلال دراسةٍ علمية ، أتقدّمُ بها إلى قسم النّحو والصّرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربيـــة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ؛ لنيل درجة الدكتوراه ، بعنوان : " **اختيارات ابن فلاح النَّحويّة والتّصريفيّة جمعاً ودراسةً وتقويماً** " .

## أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

تتلخص أهمية الموضوع فيما يأتي :

-أنَّ هذه الدّراسة تختصُّ باختيارات عالمٍ من علماء النّحو الذين كان لهم الأثرُ الكبير فيمن بعدهم ، وكانت له اختياراته واجتهاداته النَّحويّة والتّصريفية التي تدلُّ على تمكنـــه في النّحو والتصريف ، وفهمه للأصول ، واطلاعه الواسع على كلام العرب ، وهـــذا يجعلـــه يصدرُ أحكامه ، ويدلي بتوجيهاته ، بثقةٍ تامة ، واطمئنانٍ كامل .

-أنَّ اختيارات ابن فلاح تشتملُ على آراء وأفكار تمثل مختلفَ الاتجاهات والمــدارس النَّحوية التي كانت سائدة في عصره ، وأنَّها تعتمدُ دائما على الدليل والتعليل .

-أنَّ مصدري اختيارات ابن فلاح – : المغني في النحو والصرف ، وشرح الكافيــة – يعدان من المصادر الهامة للدّراسة النّحوية ؛ لما يمتازان به من نسبة الرأي إلى صاحبه والحرص على إثبات مواقف أعلام النحاة من المسألة الواحدة ، والاستدلال والترجيح في كل مسألة ، كما أنهما يمثلان مختلف التيارات الفكرية التي تأثر بها النّحو في تلــك الفتــرة ، كالفقــه وأصوله ، والمنطق ، وكان لثقافة ابن فلاح أثرٌ كبير في ذلك .

**وتتلخص الأسباب** التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع ليكون موضــوعاً لرســالتي للدكتوراه فيما يأتي :

-تعميق دراسة القضايا النّحوية المتخصصة ، من خلال دراسة أفكار الشخصيات التي غمرها الزمنُ ، وقد كان لها اثرٌ كبير في إثراء الحركة العلمية ، وذلــك بتــدوين آرائهــم وتوجيهاتهم ، وتقويمها ومقارنتها ، وبيان الجديد منها ، وما يمكن أن يؤخــذ منــها ومــا يرد ، وإمكانية الإفادة منها في وضع المناهج العلمية الحديثة .

-أنَّ ابنَ فلاح شخصيةٌ تملك فكراً نحوياً خصباً يدل عليه كتاباه : المغــني ، وشــرح الكافية ؛ فهو يستحق الدّراسة والبحث .

-أنَّه يتميز باختيارات كثيرة جداً لا تخلو أبداً من ذكر دليلٍ أو تعليلٍ يدلُّنا علــى أنَّ هناك فكراً نحوياً يسيرُ عليه ، ويحتاجُ إلى دراسةٍ وبحثٍ ؛ لإبرازه والاستفادة منه .

-أنَّ كتابه المغني في النّحو والصرف – والذي هو المصدر الأول من المــصادر الــتي أخذت منها اختياراته – يُعد من الكتب النّحوية الكبيرة والمهمة ، وهو بحقٍّ خلاصةُ الفكــر النّحويّ حتى عصر المؤلف ، ويمثل رؤيةً أكثرَ نضجاً للنحو العربي .

## أهداف الموضوع :

تتلخص أهداف الموضوع فيما يأتي :

- تقديم صورة وافية عن حياة ابن فلاح تكشف شخصيته ، وتُعدّد آثاره ، وتزن جهوده في النّحو ، وتحدد ميوله واتجاهاته .

- إبرازُ الفكر النّحويّ عند ابن فلاح من خلال دراسة اختياراته النّحوية والتصريفية .

- التّعرفُ على ما يمكن أن يؤخذ من اختيارات ابن فلاح وما يرد ، وبيان الجديد منها ومدى الإفادة منها في وضع المناهج العلمية الحديثة .

## الدراسات السابقة :

لم أقف على دراسة تُعنى عناية خاصة باختيارات ابن فلاح النّحوية والتصريفية ، إلا أنَّ المحققينَ لكتابي ابن فلاح :- المغني ، وشرح الكافية- قام كلٌّ واحد منهم بدراسة الجزء الذي حققه ، فمنهم من لم يتطرق قطّ لاختيارات ابن فلاح ، ومنهم من أشار إلى بعض اختيارات ابن فلاح من غير دراسة ، ومن خلال الجزء الذي حققه لا غيرُ ، فكانت الدّراسة حول اختياراته غيرَ وافيةٍ ، ولا تعطي صورةً كاملةً عن اختياراته وفكره النّحويّ. وأقرب دراسة تتعلق بموضوع البحث هي ما قام بها الدكتور عبدالرزاق السعدي في رسالته العلمية الموسومة بـ: **ابن فلاح النحوي : حياته ، وآراؤه ، ومذهبه ، مع تحقيق الجزء الأول من المغني لابن فلاح** ، ومع تقديري للجهد الطيب الذي بذله المحقق على الرغم من الصعوبات التي اعترضت بحثه ، فقد كانت هذه الدراسة غير وافية بالنسبة لموضوع البحث ؛ وذلك للأمور الآتية :

**أولا** : قلةُ المادة العلمية التي اعتمد عليها إذ لم تشمل سوى القسم الأول من المغني ، ولم تتناول إلا عدداً قليلاً من الآراء لا يتجاوز ثمانية ومائة رأي محصورة في الأبواب المذكورة في القسم المحقق ، وحتى مبحث الأبنية أخذه من الأبواب النّحوية المذكورة في القسم

المحقق ، و لم يأخذ شيئاً من أبواب التصريف المذكورة في القسم الثالث من المغني .

**فأما الدراسة التي أريد القيام بها** فتشمل اختيارات ابن فلاح النّحوية والتّصريفية في كتابيه : المغني بأكمله ، وشرح الكافية ، وعددها يقارب أربعمائة اختيار ، وقد اخترت منها مائتي اختيار تمثل بوضوح الفكر النّحوي لدى ابن فلاح .

**ثانيا** : أنَّ المحققَ لم يقم بدراسة الآراء دراسة تفصيلية ، من حيثُ مناقشةُ آراء النّحويين وأدلتهم ، ونسبة الأقوال إلى أصحابها ، وبيان الراجح منها ؛ فقد اكتفى في المبحث الذي ذكر فيه آراءَ ابن فلاح بسرد الآراء كما هي في المغني من غير تعليق ، وذكر في بداية المبحث أنَّه سيدرسُ الآراء في مواضعها من النّص المحقق ، وبعد الاطلاع على النّص المحقق وجدت أنَّ المحقق يحيل في الاختيارات إلى مصادر أخرى ، و لم يناقش الأدلة ، والاعتراضات ، وأجوبتها المتضمنة في اختيارات ابن فلاح .

**ثالثا** : لم يقم المحقق بدراسةٍ منهجيةٍ تفصيليةٍ للاختيارات ؛ فلم يذكر أسباب اختياراته ، و لم يتحدث عن منهج ابن فلاح في اختياراته ، ولا عن الأسس التي اعتمد عليها في اختياراته ، فأما مبحث السماع والقياس ، ومبحث العلة ، فهذان مبحثان يخدمان في حقيقة الأمر النّص المحقق ، وليسا متعلقين باختياراته . وأما مبحثُ العامل فقد سرد فيه الآراء المتعلقة بالعمل سرداً من غير تعليقٍ أو دراسة .

**رابعا** : أنَّ المحقّق نفسه أشار إلى أنَّ آراء ابن فلاح تحتاجُ إلى دراسةٍ وإلى بحث مستقل ، فقال في مقدمة المغني المطبوع ١/ ٣٠ : « في ختام هذا التلخيص الموجز عن ابن فلاح وكتابه المغني ، أدعو الباحثين والمعنيين برسم المناهج العلمية إلى الاتجاه في تعميق دراسة القضايا النحوية المتخصصة ، من خلال دراسة أفكار الشخصيات التي غمرها الزمن . . . . فالحاجة قائمة إلى تقويم الآراء بمقارنتها ، وبيان الجديد فيها ، وما يمكن أن يؤخذ منها وما يرد . . . . هذه وصية أنطلق بها من خلال ما واجهته وأنا أدرس ابن فلاح وكتابه المغني ، وما اطلعت عليه من جديد في مجال التخصص ، مما يدعو الباحثين إلى الاتجاه في بحوثهم إلى إحياء ابن فلاح ومغنيه . . . . » .

وقال أيضا في مقدمة المغني المطبوع ١/ ٢٩ : « وهذا مما انفرد به ابن فلاح ، وهناك مسائل أخرى انفرد بها أيضا ذكرتها في أصل هذا الملخص ، وتصلح أن تكون بحثا مستقلا عن ابن فلاح » .

## خطة البحث :

ينقسم البحث في هذه الرسالة قسمين مسبوقين بتمهيد ، ومتلوين بخاتمة ، وذلك على النّحو الآتي :

**التمهيد :**

أدرس فيه أهم الجوانب المتعلقة بحياته وآثاره ، وذلك من خلال المباحث الآتية :

١- اسمه ونسبه ومولده .

٢- شيوخه .

٣- تلاميذه .

٤- وفاته .

٥-آثاره .

## القسم الأول : الاختيارات النّحوية والتّصريفية :

وفيه أدرس الاختيارات النحوية والتصريفية لابن فلاح ، وجعلتها في فصلين :

**الفصل الأول :** الاختيارات النحوية .

**الفصل الثاني :** الاختيارات التصريفية .

**القسم الثاني : الدراسة :**

ويشتمل هذا القسم على الفصول الآتية :

**الفصل الأول : أسباب اختياراته :**

وفيه ما يأتي من المباحث :

**المبحث الأول** : وجود الدليل المؤيد لاختياره .

**المبحث الثاني** : ضعف الرأي المخالف .

**المبحث الثالث** : ضعف دليل المخالف .

**المبحث الرابع** : مجرد المتابعة .

**الفصل الثاني : أسس اختياراته .**

وفيه ما يأتي من المباحث :

**المبحث الأول** : السماع .

**المبحث الثاني** : القياس .

**المبحث الثالث** : الإجماع .

**المبحث الرابع** : الاستصحاب .

**الفصل الثالث : منهج ابن فلاح في اختياراته .**

ويشتمل على :

**المبحث الأول** : التصريح بما يدل على الاختيار .

**المبحث الثاني** : الاستدلال للرأي المختار .

**المبحث الثالث** : الاعتراض على الرأي المخالف .

**المبحث الرابع** : الاعتراض على دليل المخالف .

**المبحث الخامس** : التعليل .

**المبحث السادس** : نقده للأدلة النقلية .

**المبحث السابع** : نقده للأدلة العقلية .

**الفصل الرابع : موقفه من النحويين ، واتجاهه النحوي .**

وفيه مبحثان :

**المبحث الأول** : موقفه من النحويين .

**المبحث الثاني** : اتجاهه النّحوي .

**الفصل الخامس : التقويم** :

**وفيه المباحث الآتية** :

**المبحث الأول** : تأثره بمن قبله .

**المبحث الثاني** : تأثيره في من بعده .

**المبحث الثالث** : الدقة وعدمها .

**المبحث الرابع** : التحيز والإنصاف .

**الخاتمة :**

وأذكر فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

**الفهارس :**

وفيها أذكر الفهارس الآتية :

١- فهرس الآيات القرآنية .
٢- فهرس الأحاديث النبوية .
٣- فهرس الآثار .
٤- فهرس أقوال العرب .
٥- فهرس الأبيات الشعرية .
٦- فهرس الأعلام .
٧- فهرس الكلمات المشروحة .
٨- فهرس الفرق والمذاهب والقبائل .
٩- ثبت المصادر والمراجع .
١٠- فهرس الموضوعات .

**منهج البحث :**

**يتلخص منهج البحث في الأمور الآتية :**

-اعتمادُ المنهج المقارن في الدّراسة ، وذلك بذكر آراء النحويين في المسألة ، وأدلتهم ، ومقارنتها برأي ابن فلاح .

-توثيقُ أقوال النحويين وآرائهم من مصادرها الأصلية ، وترتيب الآراء في القول الواحد ترتيبا تاريخيا بحسب وفيات النحويين .

-عزو الآيات القرآنية إلى سورها ، مع الإشارة إلى رقم الآية ، وتخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات .

-تخريج الأحاديث النبوية من كتب السنة المعتمدة لدى المحدّثين .

-رد الأبيات الشعرية إلى بحورها العروضية ، وضبطها بالشكل ، ونسبتها إلى قائليها ، وتخريجها من مصادرها .

- الترجمة للأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم في البحث ، معتمدًا على كتب التراجم المعتمدة في كل علم .

- عزو كل معلومة أستفيدها إلى أصحابها ، وذلك بذكر صاحبها في صلب البحث ، أو بالإحالة إلى مصدرها في الحاشية ، سواء كانت الاستفادة بالنص أم بالمعنى .

- **في القسم الأول وهو مناقشة المسائل النحوية والتصريفية** رتبت الاختيارات النحوية والتصريفية على حسب ترتيب ألفية ابن مالك ، وما خرج عن ذلك أفردته بمبحث خاص .

-اتبعت في دراسة الاختيارات الخطوات الآتية :

**١-** ذكر موضع المسألة في كتابي ابن فلاح : شرح الكافية ، والمغني .

**٢-** ثم ذكر آراء النحويين في المسألة ، المتقدمين منهم والمتأخرين ، وبعض الباحثين المحدَثين .

**٣-** ثم ذكر أدلة النحويين .

**٤-** ثم ذكر اختيار ابن فلاح .

**٥-** ثم ترجيح الباحث .

**- أما بالنسبة إلى التوثيق في الحاشية في هذا القسم فإنَّه على النّحو الآتي :**

**١-** ذكر موضع المسألة في كتابي ابن فلاح : شرح الكافية ، والمغني يكون في حاشية واحدة .

**٢-** أما ذكر آراء النحويين فإن كل قول - مهما كثر القائلون به - يوثق في الغالب

في حاشية واحدة ، مرتبة على حسب ذكر القائلين في المتن .

٣- توثق أدلة النحويين في الغالب في حاشية واحدة توضع على عنوان الفقرة ، ومثله يصنع في فقرة : اختيار ابن فلاح .

**- فأما في القسم الثاني - وهو في الدراسة المنهجية - فإني أتبع الخطوات الآتية :**

١- أبين في البداية الغرض من دراسة كل فصل .

٢- أبين رأي الدارسين القدامى ، وكذلك رأي المحدَثين - إن أمكن - في موضوع الفصل .

٣- أبين موقف ابن فلاح من موضوع الفصل ، مع ذكر العديد من الأمثلة التي مرت في دراسة اختياراته .

**- وأما بالنسبة إلى التوثيق في الحاشية في هذا القسم فإنَّ** كل معلومة فيه توثق في حاشية واحدة ، والآيات والأبيات والأحاديث المخرجة في قسم المسائل لا أعيد ذكر تخريجها في قسم الدراسة.

وفي ختام هذه المقدمة أحمد الله تعالى أن وفقني لإنجاز هذا العمل ، فما كان فيه من صواب وتسديد ، فهو من فضل الله عليّ ومنَّه ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان ، وأستغفر الله العظيم من ذلك .

وإنني لأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور : عبد الرحمن بن عبدالله الخضيري - وفقه الله لما يحبه ويرضاه - على ما أولاني من رعاية ، ومودة سابغة ، وقد أفدت كثيرًا من توجيهاته الكريمة ، وملاحظاته النافعة ، واستدراكاته القيّمة ، مما كان له أكبر الأثر على هذا العمل ، فجزاه عني خير ما يجزي مَن أدّى الأمانة على وجهها .

ومن تمام نعمة الله عليَّ أن أهيأ لهذا البحث عالِمَين جليلين ، وأستاذين كريمين لفحصه وتقويمه ، **فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بن عبد الله السالم ، وفضيلة الأستاذ الدكتور**

**أحمد بن مطر العطية** ، واضعًا نصب عيني الاستفادة من ملحوظاتهما ، ومراجعة مواطن الزلل في عملي .

كما أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ممثلة في كلية اللغة العربية ، وقسم النحو والصرف وفقه اللغة ، على ما تقدمه من خدمة ورعاية للعلم وأهله ، وعلى إتاحتها الفرصة لي لمواصلة طريق العلم والمعرفة ، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في هذا العمل ، بإشارة ، أو عبارة ، أو تصويب ، أو إعارة كتاب ، أو دعوة خالصة ، فجزاهم الله عني خير الجزاء ، وأجزل لهم في الدارين العطاء ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

❖ ❖ ❖ ❖

# التمهيد

## ابن فلاح حياته وآثاره

# التمهيد

## ابن فلاح : حياته وآثاره

**المتأمّلُ في كتب التّاريخ والتّراجم** يجدُ أنَّ ابنَ فلاحٍ لم يأخذ حظّاً وافراً من الشهرة التّاريخية ؛ فقد ضنَّت كتبُ التّاريخ والتّراجم بذكرِ سيرته ، وهذا ما جعله مغموراً في حياته الخاصة والعامة ، فلم نعلم شيئاً عن ولادته ونشأته ، ولا عن دراسته وتعلّمه ، ولا عن أساتذته وطلابه ، ولا عن مكان إقامته وموته ، ولا عن دوره في الحياة العامة .

**ويُعَدّ السّيوطيّ أقدمُ من أوصل إلينا ترجمةَ ابن فلاحٍ** ، وكلُّ مَن تَرجم له من المتأخرين استقى معلوماته من السّيوطيّ في كتابه : ( بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ) .

**إلا أنّ إغفالَ التّاريخ ابنَ فلاح لا يضير مكانته العلمية شيئاً** ، ولا يُنقص من قدره بين العلماء ؛ فقدت اعتُمدت آراؤه ومصنفاتُه ، وكانت محطَّ نظرٍ واعتبارٍ ، وليس غريباً أن تكون معالُم حياة ابن فلاح مطموسةً ؛ فهناك كثيرٌ من العظماء قد نسيهم التاريخ في حياتهم الخاصة ؛ اكتفاء بما قدموه من إرثٍ علميّ وحضاريّ للأمة .

وأذكر هنا لمحة يسيرة عما توفر من معلومات عن حياته الشخصية وآثاره العلمية (1) .

### -اسمه ونسبه ومولده :

ابن فلاح : هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني ، الملقب بتقي الدين ، والمكنى بابن فلاح ، ويكنى أيضاً بأبي الخير .

**أما مولده** : فلم تشر مصادر ترجمته إلى تاريخ ولادته ، فجهل زمانها ومكانها

---

(1) مصادر ترجمة ابن فلاح : السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي ( ٢/١٤٧ ) ، وبغية الوعاة ( ٢/٣٠٢ ) ، والأعلام للزركلي ( ٧/٣٠٣ ) ، ومعجم المؤلفين ( ٣/٩١٨ ) ، وكشف الظنون ( ٢/١٧٥١ ) ، وهدية العارفين ( ٦/٤٧٤ ) ، وإيضاح المكنون ( ٤/٢٥٨ ) ، والدراسات النحوية في اليمن من أول القرن السادس إلى نهاية القرن الثامن للحازمي ( ٦٢ – ٦٣ ) .

بالتحديد ، وإن كانت الدلائل تدل على أنه ولد في اليمن ؛ لأنه قدم البصرة من اليمن ، واشتهر بنسبته ( اليمني ) .

## -شيوخه :

لم تشر المصادرُ التي ترجمت لابن فلاحٍ إلى أحدٍ من شيوخه ، ولم يشر ابنُ فلاح في كتابيه : المغني وشرح الكافية إلى أحدٍ منهم ، وما نقله لنا من آراء النّحاة المعاصرين له هو نقلٌ لا يوحي بالتلمذة أو الجلوس إليهم .

ومن النّحاة المعاصرين الذين نقل عنهم ابن فلاح : أبو البقاء العكبري ( ت : ٦١٦هـ ) ، وابن يعيش ( ت : ٦٤٣هـ ) ، وابن الحاجب ( ت : ٦٤٦هـ ) ، ومع أنَّه من الجائز أن يكون ابنُ فلاح قد تتلمذ على بعض هؤلاء الأعلام إلا أنّ نقله عنهم لا يمكّن من الحكم بشيء من هذا .

## -تلاميذه :

أشار الجنديُّ في كتابه : ( السلوك في طبقات العلماء والملوك ) إلى تلميذٍ لابن فلاح ، وهو الفقيه الشافعيُّ عبد الحميد بن عبد الرحمن الجيلوني ( ت : ٧٢٣هـ ) [١] ، حيث قال عنه : " سألته عمن تفقه ؟ فقال : على رجل من أهل اليمن كان يسكن البصرة ، اسمه منصور بن فلاح ، ولم أدخل اليمن إلا لمحبته " [٢] .

## -وفاته :

توفي ابن فلاح سنة ( ٦٨٠ هـ ) .

## -آثاره :

كان ابن فلاح نحوياً ، فقيهاً ، عالماً بالقراءات ، أصولياً .

---

(١) ترجمة الجيلوني في : طبقات الشافعية للسبكي ( ٤٥/١٠ ) ، وطبقات الشافعية للأسنوي ( ١٣٩/١ ) .

(٢) السلوك في طبقات العلماء والملوك ( ١٤٧/٢ ) .

**أمَّا كونه نحوياً** فيشهدُ له بذلك كتاباه : شرحُ كافيةِ ابن الحاجب ، والمغـــني ، وقـــد وصفه السّيوطيّ بالإمام (١) .

**وأمَّا كونه فقيهاً** فيشهدُ له بذلك تلميذه الفقيه عبد الحميد الجيلوني حيث ذكر أنَّه قرأ على ابن فلاح الفقه ، وقد وُصف الفقيه عبد الحميد بأنه كان عارفاً بكتـــاب ( الحـــاوي ) للقزويني في فقه الشافعي ، وأنَّه لم يقدم اليمن أعرف به منه .

**وأمَّا كونُه أصولياً** فيشهدُ له بذلك السّيوطيّ حيث قال في ترجمة ابن فلاح : " لـــه مؤلفات في العربية منها : الكافي في جزء في غاية الحسن ، يـــدل علـــى معرفتـــه بأصـــول الفقه " (٢) .

**ولم تذكر المصادرُ من آثاره العلمية إلا ثلاثة كتب كلّها في النحو :**

**أحدها : شرح كافية ابن الحاجب :**

وقد حُقّق هذا الكتابُ مرتين ، و لم يطبع شيءٌ من التَّحقيقين .

**الأولى** : تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم ، حيث حقق منه قـــسماً مـــن أول الكتاب إلى نهاية باب التمييز ، وذلك لنيل درجة الدكتوراه مـــن جامعـــة الأزهـــر ســـنة ( ١٤٠٩هـ ) .

**والثانية** : تحقيق الدكتور نصار بن محمد حميد الدين ، حقق الكتاب من أوله إلى باب المبني من الأسماء ؛ لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى ، وهو القدر الموجود من هـــذا الكتاب ، والباقي منه مفقود .

**والثاني : المغني :**

وقد حُقّق هذا الكتابُ كاملاً على يد ثلاثةٍ من الباحثين :

---

(١) الأشباه والنظائر ( ١/٢٢٣ ) .

(٢) بغية الوعاة ( ٢/٣٠٢ ) .

**أحدهم** : الدكتور عبد الرزاق السعدي ، حقق الكتاب من أوله إلى نهاية باب التعجب ونال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى سنة ( ١٤٠٤هـ ) .

وقد طبع ما حققه في ثلاثة أجزاء ، ما عدا ثلاثة أبواب ، وهي أبواب نعم وبئس ، وحبذا ولا حبذا ، والتعجب ، فلم تطبع إلى الآن .

**والثاني** : الدكتور محمد النهاري ، حقق الكتاب من أول المنصوبات إلى نهابة التوابع ؛ لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ولم يطبع منه شيئاً .

**والثالث** : الدكتور حسن ضائحي ، حقق الكتاب من أول المبنيات إلى نهاية الكتاب ؛ لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ولم يطبع منه شيئاً .

**وتجدر الإشارة هنا** إلى أن كتابي ابن فلاح : شرح الكافية ، والمغني هما مصدرا هذا البحث ؛ فمنهما أخذت اختياراته النحوية والتصريفية .

**والثالث : الكافي :**

وهو كتاب معدودٌ اليوم في التراث المفقود ، وممن نقل عنه : الزَّركشيّ في البرهان (١) ، والسّيوطي في الأشباه والنظائر (٢) .

قال السّيوطي : " له مؤلفات في العربية ، منها الكافي في جزء في غاية الحسن ، يدل على معرفته بأصول الفقه " .

**وقد أوهمت عبارةُ السّيوطيّ هذه في تحديد الفنّ الذي يحويه الكتاب** ، فصدرُها يُفهَمُ منه أنَّه كتابٌ في العربية ، وعجزها يفهم منه أنَّه كتابٌ في أصول الفقه ، فجعله بعضهم في أصول الفقه ، والأقربُ عندي أنَّه في النّحو لأمرين :

**أحدهما : قول السّيوطيّ** : " له مؤلفات في العربية ، منها الكافي " صريح في أنه من

---

(١) البرهان في علوم القرآن ( ٤/١١١ ) .

(٢) الأشباه والنظائر ( ٨/١٦٢ ) .

المصنفات في علم العربية ، وليس في علم أصول الفقه .

**ويحمل قول السّيوطيّ** : " يدل على معرفته بأصول الفقه " على ما رأى فيه من تعليلات أصولية ، مما يشترك فيه علما النحو وأصول الفقه ؛ نظراً لما هو معروف من اشتراك هذين العلمين في بعض القواعد والعلل .

**والثاني** : ما ذكره الدكتور حسن ضائحي من أنَّ الذين نقلوا عن هذا الكتاب نحويون ، ونقلوا عنه مسائل نحوية (١) .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) تحقيق المغني له : قسم الدراسة ( ١٠ ) .

# القسم الأول

# الاختيارات النّحوية والتّصريفية

وفيه فصلان :

**الفصل الأول** : الاختيارات النحوية .

**الفصل الثاني** : الاختيارات التصريفية .

# الفصل الأول

# الاختيارات النحوية

## ١- زمنُ المضارعِ حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال

**ذكرَ ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " واختُلِفَ في المضارع على ثلاثةِ أقوال : فمنهم من قال : إنَّه مُشترَكٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ ، ومنهم من قال : إنَّه حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال ، ومنهم من قال : إنَّه حقيقةٌ في الاستقبال مجازٌ في الحال " [(١)] .

**آراءُ النحويين :**

**والمسألةُ فيها خمسةُ أقوال للنحويين :**

**أحدها** : أنَّه مشتركٌ بين الحال والمستقبل ، وهو قولُ المبرد [(٢)] ، ونُسِبَ إلى الجمهور[(٣)] ، وهو الظاهرُ من كلامِ سيبويهِ ؛ فقد ذكرَ أنَّه يأتي للمستقبل وللحال ، وهذا دليلُ الاشتراك فقال : " وأمَّا بناءُ ما لم يَقعْ فإنَّه قولُك آمراً : اذهب ....، ومخبراً : يقتل ويذهب ... وكذلك بناءُ ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرت " [(٤)] .

**الثاني** : أنَّه حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال ، وهو قولُ الفارسيِّ[(٥)] .

**الثالث** : أنَّه حقيقةٌ في الاستقبال مجازٌ في الحال ، وهو قولُ ابن طاهر [(٦)] .

**الرابع** : أنَّه لا يكون إلا للحال ، وهو قولُ ابن الطَّراوة [(٧)] .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١/ ١٣٥ ) .

(٢) المقتضب ( ٢/٢ ) .

(٣) التذييل والتكميل ( ٨٤/١ ) . همع الهوامع ( ١٧/١ ) .

(٤) الكتاب ( ١٢/١ ) .

(٥) المسائل العسكريات ( ٩٩ ) .

(٦) التذييل والتكميل ( ٨٦/١ ) . وهمع الهوامع ( ١٨/١ ) . وابن طاهر هو : محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي أبو بكر ، نحوي مشهور ، توفي سنة ( ٥٨٠ ) . بغية الوعاة ( ٢٨/١ ) .

(٧) نتائج الفكر ( ١٢٠ ) ، التذييل والتكميل ( ٨٢/١ ) . وابن الطراوة هو : أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله بن الحسين المالقي النحوي توفي سنة ٥٢٨هـ . إشارة التعيين ص ( ١٣٥ ) ، والبلغة ص ( ١٠٨ ) .

**الخامس** : أنَّه لا يكون إلا للمستقبل ، وهو قولُ الزَّجَّاج [١] .

**الأدلة** [٢] **:**

**حجةُ القول بالاشتراك** : أنَّه يقع على الحال تارةً ، وعلى المستقبل تـارةً ، و لم يقـم دليلٌ على أنَّه أظهرُ في أحدهما ، فكان مشتركاً .

**وحجةُ القول بأنَّه حقيقةٌ في الحال ، مجازٌ في الاستقبال** أنَّ اللفظَ إذا صَلَح للقريـب والبعيد كان القريبُ أحقَّ به ؛ بدليل أنَّك تقول : ( أنا وزيدٌ قمنـا ) ، و ( أنـت وزيـدٌ قمتما ) فتُغلِّب المتكلمَ والمخاطبَ لقربهما ، وزمنُ الحال أقربُ من المستقبل فهو أحقّ .

**وحجةُ القول بأنَّه حقيقةٌ في الاستقبال ، مجازٌ في الحال** : أنَّ المستقبلَ أسبقُ الفعلين ، فهو أحقُّ بالمثال ، وبَنَت العربُ الحالَ على لفظه لقربه به ، وأنَّه لم يَنْقَضِ .

**وحجةُ القول بأنَّه لا يكون إلا للحال**: أنَّه لا يُخْبرُ بالمستقبل ، نحو : ( سيفعل ) عن المبتدأ إلا أن يكونَ عامَّاً أو مؤكَّداً بـ ( إنّ ) ، فإن عَرِيَ منها لم يجـز ؛ فيمتنـع ( زيـدٌ سيفعل ) ، وإذا قلنا ( زيدٌ يفعلُ ) كان جائزاً ؛ فدلَّ على أنَّ ( يفعل ) حالٌ ؛ لأنَّ المستقبلَ لا يُتصوَّرُ الإخبارُ عنه ؛ لأنَّه غيرُ متحقق الوجود .

**وحجةُ القول بأنَّه لا يكون إلا للمستقبل أمران :**

**الأول** : أنَّ زمنَ الحال لِقصَرِه يتعذرُ الإخبارُ عنه ، فكذلك يتعذرُ وجودُ فِعلِ الحـال فيه لأنَّه بقدر ما يُلفظ به عاد الزمانُ ماضيًا .

**الثاني** : أنَّ فِعلَ الحال لو كان موجودا لكانت له بنيةٌ تخـصُّه ، كمـا أنَّ الماضـيَ والمستقبلَ كذلك .

---

(١) التذييل والتكميل ( ١/٨١ ) ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ( ١/١٨٣ ) .

(٢) نتائج الفكر ( ١٢٠ ) ، وشرح الكتاب للصفار ( ١/٢٣٠ ) ، وشرح الجمل لابـن عـصفور ( ١/١٢٨ ) ، والمغني لابن فلاح ت : السعدي ( ١/١٣٦ ) ، والتذييل والتكميـل ( ١/٨٢ – ٨٥ ) ، وتمهيـد القواعـد ( ١/١٨٨ ) وهمع الهوامع ( ١/١٨ ) .

**اختيار ابن فلاح** (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ زمنَ المضارع : حقيقةٌ في الحال ، مجازٌ في الاستقبال** ؛ فقد صرَّحَ بترجيحِ هذا القولِ ؛ فقال : " حجةُ من قال : بأنَّه حقيقةٌ في الحال – وهو أرجح – .... " .

**وأيَّدَ ابنُ فلاح ترجيحَه بثلاثة أوجه :**

" **أحدها** : أنَّ أصلَ الفعل أن يكون خبراً، والأصلُ في الخبر الصدقُ ، وفِعلُ الحال هو الذي يمكنُ الإشارةُ إليه فيتحققُ وجودُه فيصدقُ الخبرُ عنه ، وأما إطلاقُ الخبر على المستقبل فمجازٌ ؛ لأنَّه يصيرُ حاضراً.

**الثاني** : أنَّ المستقبلَ وُضِع له حروفٌ ثبوتيّة تَصرفُه إلى الاستقبال ، وأما الحالُ فلم يُوضع له حرفٌ ثبوتي يصرفه إلى الحال ، فدلَّ ذلك على وَضْع اللفظ له ؛ لعدم احتياجه إلى حرف يعيّنه .

**الثالث** : أنَّ الحالَ أقربُ ، والعربُ تُغلِّبُ الأقربَ على الأبعد ، بدليل تَغليبِ المتكلم على المخاطب ، وهما على الغائب في الإضمار ، نحو : ( أنا وأنتَ قمنا ) ، و ( أنتَ وزيدٌ قمتما ) " .

**ويتبيَّنُ من خلال هذا النص** أنَّ ابنَ فلاح ينطلق في رأيه هذا من ضابطين لتمييز الحقيقة من المجاز ، ونفي الاشتراك :

**الضابط الأول** : أنَّ المعنى الحقيقي للَّفظ لا يحتاجُ إلى علاماتٍ وقرائنَ تُحدِّدُه ، بخلاف المجازي ، وهذا يتحققُ في معنى الحاليَّة ، لا معنى الاستقبال ، ولا يَردُ عليه قولُ بعض النحويين : إنَّ المضارعَ يتخلَّصُ باللام للحال في مثل ( ليفعل زيدٌ ) ؛ لأنَّ هذه اللامَ – فيما يظهر لي – مؤكِّدةٌ للحالية الثابتة للفعل بالوضع ، لا مُخلِّصةٌ له للحالية .

(١) المغني : ت السعدي ( ١/ ١٣٦ – ١٣٧ ) .

**الضابط الثاني** : أنّ المعنى الغالبَ على اللفظ هو الحقيقيّ ؛ لأنَّ مبنى الحقيقة والمجاز على الغالب ، بمعنى : أنَّ اللفظَ إذا دلَّ على أكثر مِن معنىً فإن كانت الدلالةُ تَغلبُ على معنىً فالغالبُ هو الحقيقةُ ، والباقي مجازٌ ، كدلالة الأسد على : الحيوان المفترس ، والرجل الشجاع ، فالأولُ هو الذي يغلب على إطلاق اللفظ فهو المعنى الحقيقي للفظ ، وهذا المفهومُ متحققٌ في معنى الحال ، لا الاستقبال .

**وفي هذا الضابط ردٌ ضمنيٌ من ابن فلاح** على القول بالاشتراك ؛ لأنَّ الاشتراكَ مبنيٌ على التساوي في دلالة اللفظ على المعاني ، كدلالة العين على : العينِ التي يُبصَرُ بها ، وعينِ الماء ، بخلاف القول بالحقيقة والمجاز فمبنيٌ على الغالبية ، كدلالة الأسد على : الحيوان المفترس ، والرجل الشجاع ، فالأولُ هو الذي يَغلبُ على إطلاق اللفظ فهو المعنى الحقيقي للفظ ، وبما أنَّ الغالبيةَ ثبتت هنا دلَّ ذلك على نفي الاشتراك ؛ لانتفاء حقيقته .

**ثم أكَّدَ ابنُ فلاح ترجيحَ رأيه بالجوابِ عن أدلة المخالفين :**

**فأجاب عن حجة القول بالاشتراك** بأنَّه إذا تعارض الاشتراكُ والمجازُ فالمجازُ أولى على المختار .

**وأما القولُ بأنَّ زمنَ المضارع حقيقةٌ في الاستقبال ، مجازٌ في الحال** ، فقد ذكر ابنُ فلاح حجةً أخرى لهذا القول ، وهي أنّ الحالَ خفيّ ، ولذلك وَقَع الخلافُ فيه ، فوَضْعُ اللفظ على الجليّ أولى من الخفيّ.

**وأجاب عنها** بأنّ الحالَ مشاهدٌ متحققُ الوجود ، إنما الخفيُّ ما لم يتحقق وجودُه .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو : القولُ إنَّ زمنَ المضارع حقيقةٌ في الحال ، مجازٌ في الاستقبال** ؛ لأنَّ المضارعَ إذا خلا من القرائن لم يُحمل إلا على الحال ، ولا يُصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة (١) ، وهذا هو شأنُ الحقيقة ، ويفيدُ هذا أمرين :

---

(١) شرح الكافية للرضي : القسم الثاني (٨٠٨/٢) .

**الأول** : نفيُ القول بالاشتراك ؛ لأنَّ شأنَ المشتَرك أن يدلَّ على معنيين أو أكثر ليس أحدُها أظهرَ من غيره ، كدلالة العين على : العين التي يُبصَرُ بها ، وعينِ الماء .

**الثاني** : نفيُ القول بأنَّه حقيقةٌ في الاستقبال ؛ لأنَّ الحقيقةَ لا تحتاج إلى قرينة (١) .

**وأما القولُ بنفي المستقبل فمردودٌ** (٢) بورود نحو : ( زيدٌ سيفعل ) ، ولا توكيدَ ولا عموم ومنه قولُ النَّمرِ بنِ تَولَبٍ :

فَلمَّا رَأَتـه أُمُّنـا هـانَ وجـدُها　　وقالتْ أبُونا هكذا سَـوفَ يَفعَـلُ (٣) .

ويَرِدُ عليه أيضاً قولُ سيبويه : " وأما بناءُ ما لم يقع فقولك آمـراً : اذهـب واقتـل واضرب ، ومخبرا : يقتل ويذهب . . . وكذلك بنـاءُ مـا لم ينقطـع وهـو كـائنٌ إذا أخبرت " (٤) ، فهذا نصٌ منه على أن ( يَفعل ) يأتي للاستقبال ويأتي للحال .

**وأما القولُ بنفي الحال فحجتُه داحضةٌ بما يأتي :**

**فأما الأولى فالجوابُ عنها** : أنَّه لم يُرَد بزمن الحال عند النحويين الـزمنُ الحقيقـيُّ الفاصلُ بين الماضي والمستقبل ، وإنما المرادُ به عندهم الزمنُ الماضي غيرُ المنقطـع ، وذلـك يتسع للإخبار عن الفعل فيه (٥) .

**وأما الثانية فالجوابُ عنها** : أنَّه غيرُ لازم ؛ لأنَّا قد نجدُ من الموجودات ما ليس له بنيةٌ تخصُّه كالرائحة لأنَّها تَقعُ على كل رائحة ، ولا تخصُّ رائحةً دون أخرى (٦) .

ويَرِدُ على هذا القول أيضاً قولُ سيبويه :

---

(١) شرح الكافية للرضي : القسم الثاني (٨٠٨/٢ ) .

(٢) البسيط لابن أبي الربيع (٢٤٣/١ ) ، و ( التذييل والتكميل (٨٣/١ ) ، و تمهيد القواعد ( ١٨٦/١ ) .

(٣) البيت من الطويل ، ديوانه ( ١٠٢ ) ، والبيت : يرد مذهب ابن الطراوة ، وفيه يجوز الإخبار بالفعل المقترن بالسين أو سوف ، وإن لم يكن المبتدأ مؤكداً أو عاما .

(٤) الكتاب ( ١٢/١ ) .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ( ١٢٨/١ ) ، وشرح الكتاب للصفار ( ٢٣٠/١ ) ، والهمع ( ١٧/١ ) .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ( ١٢٨/١ ) ، وشرح الكتاب للصفار ( ٢٣٠/١ ) .

" وأما بناءُ ما لم يقع فقولك آمراً : اذهب واقتل واضرب ، ومخبرا: يقتل ويذهب ... وكذلك بناءُ ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرت " (١) ، فهذا نصٌ منه على أن ( يَفعــل ) يأتي للاستقبال ويأتي للحال ، والله أعلم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الكتاب ( ١٢/١ ) .

# ٢- الأمرُ بصيغة ( افْعَل ) مبنيٌّ

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " واختلف البصريون والكوفيون في صيغة الأمر للحاضر : فذهبَ البصريون إلى أنَّه مبنيٌّ ، وذهبَ الكوفيون إلى أنَّه معربٌ بلامٍ مقدرةٍ " (١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّه مبنيٌّ ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ(٣) ، وبه قال بعضُ الباحثين المحدَثين(٤) .

**الثاني** : أنَّه معربٌ مجزومٌ بلامٍ مقدرةٍ ، وهو قولُ الكوفيين (٥) ، ومنهم : الفراءُ ، وأبو بكر الأنباريّ ، واختاره المالقيّ (٦) .

## الأدلة (٧) :

**حجةُ من قال بالبناء أمران :**

**أحدهما** : أنَّ الأصلَ في الأفعال أن تكونَ مبنيةً ، وإنما أُعرِبَ ما أُعربَ من الأفعال

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٣٤٥/٢ ) .

(٢) الإنصاف ( ٥٢٤/٢ ) ، وائتلاف النصرة ( ١٢٦ ) .

(٣) الكتاب ( ١٧/١ ) ، والمقتضب ( ٣/٢ - ٤ ) .

(٤) د/علي أبو المكارم في كتابه ( إعراب الأفعال ص ٩٠ ) ، و د/ياسين جاسم في كتابه ( الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليين ص ٤٦ ) ، ود/سعود أبو تاكي في كتابه ( صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال ص ٧٤ ) ، ود/كمال إبراهيم في كتابه ( الزمن في النحو العربي ٢١٠ ) .

(٥) الإنصاف ( ٥٢٤/٢ ) ، والتبيين ( ١٧٦ ) .

(٦) معاني القرآن ( ٤٦٩/١ ) ، وشرح القصائد السبع الطوال ( ١٨ ) ، ورصف المباني ( ٣٠٣ ) .

(٧) الإنصاف ( ٥٢٤/٢ – ٥٣٤ ) ،وائتلاف النصرة ( ١٢٦ )، والمغني لابن فلاح : ت ضائحي ١٣٤٦/٢ .

لمشابهةٍ مّا بالأسماء ، ولا مشابهة بوجهٍ ما بين فعلِ الأمرِ والأسماءِ ؛ فكان باقياً على أصله في البناء .

**الثاني** : أنَّ الإجماعَ حاصلٌ على أنَّ ما كان على وزن ( فَعَالِ ) من أسماءِ الأفعالِ كـ ( نَزالِ ) مبنيٌّ ؛ لأنَّه ناب عن فعل الأمر ، والمشبَّهُ كالمشبَّهِ به فثبت أنَّه مبنيّ .

**وحجةُ من قال بالإعراب خمسةُ أوجه :**

**أحدها** : أنَّ الأصلَ في الأمر للمُواجَهِ في نحو ( افْعَل ) أن يكونَ باللام نحو ( لِتَفْعَل ) كالأمر للغائب ، إلا أنَّه لما كَثُرَ استعمالُ الأمر للمُوَاجَهِ في كلامهم استثقلوا مجيءَ اللام فيه مع كثرة الاستعمال ؛ فحذفوها مع حرف المضارعة للتخفيف ، وذلك لا يكون مُزيلاً لها عن أصلها ، ولا مبطلاً لعملها ، ومما جاء على الأصل قولُ الشاعر:

لِتَقُمْ أنتَ يا بنَ خَيرِ قُرَيشٍ فَلْتُقَضِّي حَوَائجَ المسلِمِينا (١)

**الثاني** : مجيءُ المضارع مجزوماً بلامٍ محذوفةٍ في قول الشاعر :

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا (٢)

كما جاء محذوفاً مع الغائب في قول الشاعر :

على مِثلِ أصحابِ البَعُوضَةِ فاخْمِشي لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى (٣)

والتقديرُ : ( لِتَفْدِ ) ، و( لِيبْكِ ) .

**الثالث** : أنَّه حُذِفَ اللامُ وحرفُ المضارعة لكثرة الاستعمال ، واستغناءً بالمواجهة عن الخطاب ، لأنَّ صيغةَ ( افْعَل ) أكثرُ اختصاراً من صيغة ( لِتَفْعَل ) ، وهو وإن حُذِفَ لفظاً

---

(١) البيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله ، وهو في : الخزانة ( ٩/١٤ ) ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ( ٤/٣٤٤ ) .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله ، وهو في : الكتاب ( ٣/٨ ) ، والخزانة ( ٩/١١ ) .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله : متمم بن نويرة ، وهو في : الكتاب ( ٣/٨ ) ، وشرح أبيات المغني ( ٤/٣٣٩ ) .

فهو في حكمِ المنطوق به ، ولذلك بقي تأثيرُه .

**الرابع** : أنَّه تُحذَفُ منه النونُ من الأمثلة الخمسة ، وحروفُ العلة ، وهذه لا يَحذفُها إلا الجازمُ ؛ لأنَّ البناءَ ليس له قوةُ حذفِ الحرف .

**الخامس** : أنَّه كما جاز حذفُ ( أن ) بعد ( الفاء ) و( الواو ) و ( أو ) في الجوابات وإبقاءُ عملها ، لا يُستبعَدُ أيضا حذفُ لام الأمر ، وبقاءُ عملها ؛ لأنهما من عوامل الأفعال .

## اختيار ابن فلاح [١] :

اختار **ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ فعلَ الأمر مبنيّ** ، فقد ذكر القولين بأدلَّتهما ، ثم أجاب عن أدلة القول بإعراب فعلِ الأمرِ بما يُضْعِفُه ويُرجِّحُ عنده القولَ ببناء الأمر .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثة أمور** :

**أحدها** : أنَّ أصلَ الأفعالِ البناءُ ، وإنما أُعربَ المضارعُ لوجودِ حرفِ المضارعةِ في أوله فصار به على زِنة الاسم ، وإذا عُدم حرفُ المضارعة منه عاد إلى أصله من البناء .

**الثاني** : أنَّ بعضَ أسماء الأفعال بُنيتْ لوقوعها موقعَ فعلِ الأمر ، فلو لم يكن مبنياً لما اكتسب ما وقع موقعَه البناءَ .

**الثالث** : أنَّ المضارعَ أُعربَ لمشابهته للاسم من الأوجه التي ذكرها النحاة ، ولا مشابهةَ بين فعل الأمر والاسم بوجهٍ من الوجوه ، فلذلك كان باقياً على أصله في البناء ؛ لعدم المشابهة المقتضية للإعراب .

**ويظهرُ لي فيما تقدَّمَ من الحجج نظرٌ** :

**فأما الأولى** : فلا تُلْزِمُ الكوفيين ؛ لأنَّ بعضهم يرى أنَّ الإعرابَ أصلٌ في المضارع ، وليس محمولاً على الاسم .

**وأما الثانية** : فلا تُلزمُ أيضاً ؛ لأنَّ العلةَ المذكورةَ في بناء أسماء الأفعال ليست محلَّ

(١) المغني لابن فلاح : ت ضائحي ( ٢/١٣٤٥ – ١٣٤٩ ) .

اتفاقٍ ، فذهب بعضُ النحاة إلى أنَّ عِلَّةَ بناءِ اسمِ الفعلِ هي شبهُه بالحرف في نيابته عن الفعل بلا تأثر .

**وأما الثالثة** : فجوابُها جوابُ الأولى ، ولأنَّ الإعرابَ - عند الكوفيين - أصلٌ في الأفعال كما هو أصلٌ في الأسماء ، فلا تَلزمهم هذه الحجةُ .

**ثم أجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلة القول بإعراب الأمر بما يُرجِّحُ عنده القولَ ببناء الأمر بما يلي :**

**فأما الأول** فأجاب عنه بأنَّ البيتَ محمولٌ على ضرورة الشعر ، فلا تُعقَدُ عليه الأبواب .

**وعن الثاني** : أنَّه في البيت الأولِ خبرٌ يُرادُ به الدعاء ، وحَذَف الياءَ لضرورة الشعر اجتزاء بدلالة الكسرة عليها ، وفي البيت الثاني خبرٌ أيضا ، وحَذَف الياءَ للضرورة ، ولو سلَّمنا حذفَ اللام فلا تقومُ به حجةٌ ؛لأنَّ ما حُذفَ لضرورة الشعر لا يُجعَلُ أصلاً يقاس عليه .

**وعن الثالث** : أنَّه لو كان علة الحذفِ كثرة الاستعمال لاختصَّ الحذفُ بما كَثُرَ استعمالُه ، دون ما لم يَكثر نحو ( اقْعَنْسَسَ ) ، و ( احْرَنْجَمَ ) .

**وعن الرابع** : أنَّ الجازمَ إنما حَذفَ هذه الحروفَ لأنها بمنزلة الحركات ، وقد تقرر أنَّ صورةَ البناء كصورة الجزم ، وإن اختلفا في المعنى ، من حيث إنَّ أحدهما بعاملٍ ، والآخرَ بغير عامل ، واتفاقُ الصورة لا يدلُّ على الإعراب .

**وعن الخامس** : أنَّ ( الفاء ) ، و( الواو ) ، و( أو ) دالة على أنْ المحذوفة ، وأما لامُ الأمر فلا دليلَ يدلُّ على حذفها ، فلذلك لم يَجز أن تُحذفَ وتَعمل ، وإذا كانت حروفُ الجر – وهي من عوامل الأسماء – لا تُحذفُ وتَعمل في الاختيار ، فعواملُ الأفعال أجدرُ بذلك ؛ لكونها أضعفَ منها .

**ويرى ابن فلاح** أن قياس فعلَ الأمر على فعل النهي في الإعراب ؛ حملاً للشيء على

ضده قياسٌ فاسدٌ ؛ لأنَّ فعلَ النهي إنما أُعرب ؛ لوجود حرفِ المضارعة في أوله ، وفعلُ الأمر ليس فيه حرفُ مضارعة ، فافترقا.

## التَّرجيح :

**والراجحُ عندي هو أنَّ الأمرَ بصيغة ( افْعَل ) فعلٌ قائمٌ بذاته ، وليس مقتطعاً من المضارع** ؛لأنَّ هذه الصيغةَ مطردةٌ في الاستعمال ، والأصلُ في الكلمات الاستقلالُ ، ولا يُدَّعى خلافَ ذلك إلا بدليل ، ولا دليلَ هنا على الاقتطاع ؛لأنَّ المقتطعَ منه المُدَّعى - لِتَفْعَل - قليلٌ في واقع اللغة لا تُوضَعُ عليه الأبوابُ، ولأنَّ في صيغة ( لِتَفْعَل ) على قِلَّتها دلالةً ليست في صيغة ( افْعَل ) ، وهي التوكيدُ بسبب اللام ، وادِّعاءُ حذفِها ينافي الغرضَ من ذكرها ، فدلَّ ذلك على أنَّ هذه الصيغةَ مخلِّصة للاستقبال بنفسها ، فهي أصلٌ قائمٌ بنفسه .

فإذا تقرَّرَ ذلك فالحكمُ عليه بالبناء هو الأظهرُ ؛ لأنَّ الأصلَ في الأفعال البناءُ ، والمعربُ منها إنما أعرب لمشابهته الاسم ، لا لأنَّه الأصلُ في الإعراب كما ادَّعى بعضُ الكوفيين ؛ لأنَّ الأصلَ في الإعراب " أن يُؤتى به ليدلَّ على معنىً عارضٍ يكون تارةً ، ويُفقَدُ تارةً والمعنى الذي يدل عليه الإعرابُ : كونُ الاسم فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه ، لأنَّه يُفرِّقُ بين هذه المعاني ، وهذه المعاني تَصحُّ في الأسماء ، ولا تصح في الأفعال ، فعُلِمَ أنها ليست أصلاً ، بل هي فرعٌ محمولٌ على الأسماء في ذلك " (١) ، والأمرُ بصيغة ( افْعَل ) لا يُوجَدُ بينه وبين الاسم شبهٌ كما كان في المضارع ، فتعيَّنَ بناؤه .

وأما تغيرُ آخرِ الأمر من سكونٍ وغيره فلا ينافي البناءَ ؛ لأنَّ هذا التغيرَ ليس لعاملٍ حتى يُحكَمَ بإعرابه ، فمَثَلُه كمَثَل الفعل الماضي عندما يتغيرُ آخره بسبب اتصاله بالواو أو بضمير رفعٍ متحركٍ ، وهو مبنيٌّ لا أعلمُ في بنائه خلافاً .

فإن قيل : إنَّ العاملَ الذي أَحدَثَ التغييرَ هو لامُ الأمر محذوفةً مع حرف المضارعة " فالجوابُ أنَّه لا يُحذفُ حرفان : أحدهما يُوجبُ علةً تكون أصلاً في شيء ويبقى حكمُها

(١) التبيين للعكبري ( ١٥٤ ) .

كحرف المضارعة ، واللامُ حرفٌ واحدٌ شديدُ الاتصال بما بعده صار معه كبعض حروفه فلا يجوز حذفُه إلا في الضرورة ، وأما حذفُهما معاً في كلِّ موضعِ مخاطبةٍ للفاعل فلا ، وكلُّ ما جاء من ذلك – على كثرته في كلامهم – هو بغير لامٍ ، ولا حرفِ مضارعةٍ ، إلا ما ذُكر نادراً فلا يقاس عليه" (١) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) رصف المباني ( ٣٠٣ ) .

## ٣- بناء الفعلِ المضارع إذا لحقته نونُ التوكيد مطلقاً

**أشارَ ابنُ فلاح إلى هذه المسألة في المغني** ، قال فيه : " المضارعُ إذا اتَّصلَ به نونُ جمع المؤنث ، أو نونا التوكيد بُني "(١) .

**آراء النحويين :**

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**أحدها** : أنَّ النونَ تُؤثِّرُ فيه المنعَ من الإعراب فيصيرُ إلى أصله من البناء مطلقاً ، وهو قولُ الأخفش ، والزجاج ، والزجاجي ، والفارسي ، وابن جني ، وابن الحاجب ، وابن عصفور (٢) .

**الثاني** : أنَّه باقٍ على حاله من الإعراب مطلقاً ، ولا تأثيرَ للنون التوكيديّة فيه ، لكن يصيرُ الإعرابُ فيه مقدَّراً ، ونظيرُه في الأسماء المضافُ إلى ياء المتكلم ، وهذا القولُ ذكره بعضُ النحويين(٣) ، ولم يُنسَب لأحد ، وهو يتمشَّى مع الأصل الذي يسيرُ عليه السُّهيلي في إعراب المضارع ، وهو : أنَّه متى وُجدت الزوائدُ الأربع وُجدت المضارعةُ ، وإذا وجدت المضارعةُ وُجد الإعرابُ(٤) .

**الثالث** : التفرقةُ بين ما لحقه ألفُ اثنين ، أو واوُ جماعة ، أو ياءُ مخاطبة وبين غيرها ، فالأولُ باقٍ على الإعراب ، والثاني منتقلٌ عنه إلى البناء .

قال أبو إسحاق الشاطبي(٥) : "وهو الأظهر من قول سيبويه ... ألا تراه يقول :

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١/ ١٦٥ ) .

(٢) الارتشاف ( ٢/ ٦٦٢ ) ، والمساعد لابن عقيل ( ٢/ ٦٧٢ ) ، وفيهما رأي الأخفش والزجاج ، والجمل (٣٥٦ ) ، والإيضاح ( ٣١٧ ، ٣٣٥ ) ، واللمع (٢٥٩ ) ، وشرح المقدمة الكافية ( ٨٦٣/٣ ) ، والمقرب ( ٣١٦ ) .

(٣) الارتشاف ( ٢/ ٦٦٢ ) ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (١/ ١٠٦ ) .

(٤) نتائج الفكر ص ( ١١١ ) .

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ( ١٠٧/١ – ١٠٨ ) .

" وإذا كان فعلُ الاثنين مرفوعاً فأَدخلتَ النونَ الثقيلة حـذفتَ نـونَ الاثـنين لاجتمـاع النونات " [(١)] ... ولو كان الحذفُ للبناء لعَلَّلَ به ، فهو كان الأحقَّ في الموضع ، فدلَّ على أنَّ مذهبَه فيه عدمُ البناء ، بخلاف ما لم تلحقه ألفٌ ، ولا واوٌ ، ولا ياءٌ ، فإنَّه قد نـصَّ في باب المجاري على أنَّه مبنيّ "[(٢)] .

وممن قال بالتفرقة أيضاً : الخِدَبّ ، وابنُ مالك ، وابنُ الناظم[(٣)] .

**الأدلة** [(٤)] **:**

**حجةُ القول الأول** : ضعفُ شبه الفعل بالاسم بسبب نونِ التوكيد التي هـي مـن خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله وهو البناء .

**وحجةُ القول الثاني** : أنَّ الفعلَ المضارعَ استحقَّ الإعرابَ ، فـلا يُعـدمُ إلا لعـدم موجبه ، وبقاءُ موجبه دليلٌ على بقائه .

**وحجةُ القول الثالث** : أنَّ سببَ البناء هو التركيبُ ، فإذا فُصلت النونُ من الفعـل بألف اثنين ، أو واوِ جمع ، أو ياءِ مخاطبة – ولو تقديراً – عُدم التركيبُ بوجود الحاجز إذ لا تُركَّب ثلاثةُ أشياء فتُجعل شيئاً واحداً ، ويدلُّ على إعرابه حينئذٍ رجـوعُ علامـة الرفـع عند الوقف على المؤكد بالنون بالخفيفة نحو : ( هل تَفْعَلُنْ ) فإنه عند الوقـف تُحـذف ، وتُردُّ الواوُ والنّونُ ، فيقال : ( هَلْ تَفْعُلون ) ، ولو كان مبنيّاً لم يختلف حالُ وصله ووقفه .

(١) الكتاب ( ٣/ ٥١٩ ) .

(٢) الكتاب ( ١/ ٢٠ ) .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، والتسهيل ( ٢١٦ ) ، وشرح الألفيـة ( ٣٣ ) . والخـدب هو : أبوبكر محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي ، المتوفى سنة ( ٥٨٠ ) . الوافي بالوفيات ( ٢/ ١١٣ ) والبغيـة ( ١/ ٢٨ ) .

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ( ٨/ ٣٩٣٧ ) ، والمقاصد الشافية (١/ ١٠٦ ) ، والهمع ( ١/ ٥٥ ) .

**اختيارُ ابن فلاح** (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ المضارعَ إذا اتصل بنون التوكيد يكون مبنياً مطلقـــاً** ؛ فقال : "المضارعُ إذا اتَّصلَ به نونُ جمع المؤنث ، أو نونا التوكيد بُني ".

وقال أيضاً مُبَيّناً رأيَه في الفعل المضارع المؤكد بالنّون وقد أسند إلى واو الجمع ، أو ياء المخاطبة ، أو ألف الاثنين : " وذلك أنَّ المعربَ من هذه الأفعال يكونُ بالنّون فحذفت النونُ التي هي علامةُ الرفع ؛ لأجل البناء بدخول نونِ التوكيد ، ثم حُذفت الواوُ التي هي ضـــميرُ الفاعل ؛ لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمةُ تدلُّ عليها ".

**وألحظُ من هذا النصّ** أنَّ ابنَ فلاح عَلَّلَ حذفَ نون الإعراب بأنَّه من أجل البنـــاء ، وهذا تعليلُ مَنْ رأى بناءَ المضارع المسندِ لواحدٍ من الضمائر الثلاثة ، أما من رأى إعرابَـــه فيعلِّلُ حذفَ النّون بكراهية توالي الأمثال .

**وأيَّدَ ابنُ فلاح رأيه بثلاثة أوجه :**

**أحدها** : تَعذُّرُ إعراب لامه ؛ لأنَّه مع الواحد مفتوحٌ ، ومع جمع المذكرين مضمومٌ ، ومع المؤنث مكسورٌ ... فصارت حركةُ لامه مستحقةً للتبعية ، كالحركات قبل حـــروف العلة ، فتَعذَّرَ إعرابُه لذلك ، ولا يمكن إعرابُه على النون ؛ لأنها بمنزلة التنوين في الاسم .

**والثاني** : أنهما نقلاه إلى المستقبل ، وأكدتا له الفعلية ، فضَعُفَت مشابهتُه للاسم ، فعاد إلى البناء .

**والثالث** : أنَّه لما رُكِّب مع الحرف بُني قياساً على ( لا رجلَ في الدار ) .

## التَّرجيح :

**والراجح عندي هو القولُ إنَّ الفعلَ المضارع إذا لحقته نونُ التوكيد مبنيٌ** ؛ لتركُّبه معها فصارا كالكلمة الواحدة ، إلا إذا أُسْنِدَ إلى ألفِ الاثـــنين ، أو واوِ الجمـــع ، أو يـــاءِ

(١) المغني : ت السعدي (١/ ١٦٥ ، ١٦٧ ) .

المخاطبة فإنَّه معربٌ ؛ لاختلال نظام التركيب ؛ فنظامُ التركيب في اللغة لا يسمح بتركيب ثلاث كلمات ، وهي هنا الفعلُ ، والضميرُ ، والنون المؤكدة ، وإن كان الضميرُ يحذف أحياناً لعارض التقاء الساكنين ، نحو : ( هل تضربُنَّ يا زيدون ؟ ) إلا أنَّه مُعتدٌّ به ومراعىً في الإعراب ؛ لأنَّ البنيةَ الفعلية تطلبه ، وما الحركةُ على آخر الفعل إلا دليلٌ عليه وتنبيهٌ على وجوده ؛ لأنَّ المقدَّرَ في حكم الموجود .

**وأما القولُ بالإعراب مطلقاً لبقاء موجب الإعراب** : فلا أُسلِّمُ به ؛ لأنَّ موجبَ الشيء قد يُوجَدُ ولا يُؤخذُ به لأمرٍ عارض له : فالممنوعُ من الصرف يُجَرُّ بالكسرة بدخول الألف واللام عليه ، وبإضافته ، مع أنَّ موجبَ المنع موجودٌ ، والمبنيُّ من أسماء الإشارة ، وأسماء الموصول يُعرَبُ إذا ثُنّيَ – على الأصح كما سيأتي – مع أنَّ موجبَ البناءِ موجودٌ .

**وأما القولُ بالبناء مطلقاً** فقد ذكرتُ أنَّه اختيار ابن فلاح ، وبَيَّنتُ أنَّ ابنَ فلاح ينطلق في اختياره من ثلاثة معايير :

**أحدها** : تعذرُ ظهور الإعراب على حرف الإعراب .

**والثاني** : ضعفُ مشابهة الفعل للاسم بسبب النون المختصة بالأفعال .

**والثالث** : دعوى التركيب .

**فأما الأول** : فلا أسلِّمُ له به ؛ لأنَّ تعذُّرَ ظهورِ حركة الإعراب على المحل لوجود الحركة المناسبة لا يقتضي البناء ، وإنما يقتضي تقديرَ الإعراب كالمضاف إلى ياء المتكلم ، أو الإعرابَ بنائبٍ عن الحركة كالأمثلة الخمسة ، والغريبُ أنَّ ابنَ فلاح قال بإعراب المضاف إلى ياء المتكلم بحركات مقدرة كما سأبيِّنُ ، وبإعراب الأمثلة الخمسة بالنون كما بيَّنتُ ولم يقل ببنائهما لتعذر ظهور الحركة فيهما .

**وأما الثاني** : فلا يَسلَمُ له أيضاً ؛ لأنَّه لو كان اتصالُ الفعل بشيء من خصائصه يؤدي إلى البناء لَبُنِيَ المضارعُ المجزوم ، والمقرونُ بحرف التنفيس ، والمسندُ إلى ياء المخاطبة ؛

لأنها من خصائص الفعل (١) .

**وأما الثالث** : فيستقيمُ له مع المضارعِ المجردِ من الضمائر الثلاثة ، أما المقرونُ بها فــلا يستقيمُ له دعوى التركيب ؛ لأنَّ الضمائرَ تكون بارزةً ، وثلاثةُ أشياء لا تُركَّب ، فثبَــتَ بذلك ضَعفُ ما ذهب إليه ابنُ فلاح ، والله أعلم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ( ٨/ ٣٩٣٧ ) . والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (١/ ١٠٦ ) .

## ٤- بناءُ الفعل المضارع إذا لحقته نونُ الإناث

**أشار ابن فلاح إلى هذه المسألة في المغني** ، قال : " إنَّ المضارعَ إذا اتصل به نونُ جمع المؤنث ،أو نونا التأكيد بُني "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولان للنحويين :**

**الأول** : أنَّه مبنيٌ ، وهو قولُ سيبويه ، وابنِ بابشاذ ، والدَّينَورِي ، وابنِ الأثير(٢) .

**الثاني** : أنَّه معربٌ ، وهو قولُ الأخفش الأوسط ، وابنِ درستويه ، والسُّهَيليّ(٣) .

### الأدلة (٤) :

**حجةُ القول الأول** : أنَّ المضارعَ لما لحقته نونُ الإناث سَكَن آخرُه ، فأشبه الماضيَ إذا لحقته نونُ الإناث ، فكما حُكِم على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو ( ضَرَبْنَ ) ، كذلك يُحكَمُ على المضارع ببنائه مع التَّسكين ؛ لأنَّ الشبهَ وَقعَ بينهما بالتسكين ؛ فحُمِل الفرعُ على الأصل فبُني.

**وحجةُ القول الثاني** : أنَّ المضارعةَ التي أوجبت له الإعرابَ موجودةٌ فيه ؛ فلا يُعدَمُ الإعرابَ إلا بعدم مُوجبه ، وبقاءُ موجبه دليلٌ على أنَّه معربٌ ، كما كان قبل دخول

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١/ ١٦٥ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٠/١ ) ، وشرح المقدمة المحسبة ( ٢٠٠/١ ) ، وثمار الصناعة ( ١٩٣ ) ، والبديع في علم العربية ( ٣٦/١ ) .

وأبو عبد الله الدينوري هو : الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري ، المعروف بالجليس النحوي ، له ثمار الصناعة في علم العربية . إشارة التعيين ص ( ١٠٤ ) ، والبلغة ص ( ٩١ ) ، والبغية ( ٥٤١/١ ) .

وابن الأثير هو : المبارك بن محمد بن عبد الكريم أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير ، توفي سنة ( ٦٠٦هـ ) ، له البديع في علم العربية وغيره . إنباه الرواة ( ٢٥٧/٣ ) ، ومعجم الأدباء ( ٤٩/٥ ) ، والبغية ( ٢٧٣/٢ ) .

(٣) رصف المباني ( ٣٩٨ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٢٩/١ ) ، نتائج الفكر ( ١١١ ) .

(٤) الكتاب ( ٢٠/١ ) ، ونتائج الفكر ( ١١١ ) ، ورصف المباني ( ٣٩٨ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٢٩/١ ) .

النون ، إلا أنَّه كان قبل دخول النون ظاهراً ، وهو معها مقدرٌ في الحرف الذي كـــان فيـــه ظاهراً.

**اختيار ابن فلاح [١]:**

**اختار ابنُ فلاح القولَ ببناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نونُ الإنـــاث** ؛ فقـــال – رحمه الله – : " إنَّ المضارعَ إذا اتصل به نونُ جمع المؤنث ،أو نونا التأكيد بُني " .

**وعلَّلَ ابنُ فلاح اختيارَه بثلاثة أوجه :**

**أحدها** :حملاً له على ( ضَرَبْنَ ) ، فإنَّ الماضيَ بُني معها على السكون ؛ لئلا يجتمـــع أربعُ حركات لوازم ، ثم حُمِل المضارعُ عليه ، وإن كانت العلةُ منتفيةً ؛ لاشـــتراكهما في الفعلية.

**والوجه الثاني** : أنَّه بني مع الضمير على السكون مَنْبهةً على أنَّ أصلَ الأفعال البنـــاءُ على السكون ؛ لأنَّ الضميرَ يَردُّ الشيءَ إلى أصله .

**والوجه الثالث** : أنَّه تَعذَّر إعرابُه بالحركات والحروف ، أما الحركاتُ فلأنَّ اللامَ قد استحق السكونَ لأجل النون ، كما استحق ما قبل الألف والواو والياء الحركـــةَ ، فـــامتنع إعرابُه بالحركة ، وأما الحرفُ فإنَّه يؤدي إلى اجتماع نونين ، وقياسُ أخواته من الضمائر أن تقع نونُ الإعراب بعدها ؛ لأنَّ الفاعلَ كالجزء من الفعل ، فيقع إعرابُ الفعل بعده ، ولـــو وقعت بعده لأُدغمت فيها نونُ الضمير ، فيؤدي إلى ذهاب حركتها ، وهي لا تكـــون إلا متحركةً ؛ لأنَّها اسمٌ على حرفٍ واحد .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي بناءُ الفعل المضارع إذا لحقته نونُ الإناث ؛ وذلك لما يأتي :**

**أولاً** : ما ذكره ابنُ فلاح من الأدلة وقد تقدم ذكرها .

(١) المغني : ت السعدي ( ١/ ١٦٥ ) .

**ثانياً** : أنَّ القولَ بأنَّ موجبَ الإعراب موجودٌ مع وجود نون الإناث مـــردودٌ بـــأنَّ موجبَ الشيء قد يُوجَدُ ولا يُؤخذُ به لأمرٍ عارضٍ له : فالممنوعُ من الصرف يُجرّ بالكسرة بدخول الألف واللام عليه وبإضافته ، مع أنَّ موجبَ جره بالفتحة موجودٌ ، والمبنيُّ من أسماء الإشارة وأسماءِ الموصول يُعرَبُ إذا ثُني ، مع أنَّ موجبَ البناء موجودٌ .

**ثالثاً** : أنَّ الفعلَ المضارع لو كان معرباً لجاز أن يُحذف حرفُ العلة في الجزم في نحـــو قولك : ( النِّساءُ لم يَغْزونَ ) و ( النِّساءُ لم يَعْفونَ ) (١) ، ولم يكن ذلك ، فـــصَحَّ القـــولُ بالبناء ، وبَطَل القولُ بالإعراب ، والله أعلم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) رصف المباني ( ٣٩٩ ) .

# ٥- دَلالةُ الإعراب على المعاني النَّحويّة

**أشارَ ابنُ فلاح إلى هذه المسالة في شرح الكافية** ، قال فيها : " فإنَّ الحركةَ إذا اختلفتْ دلَّت على معنًى ، فإذا زال ذلك المعنى لطريان معنًى آخر زالت تلك الحركة ، وخَلَفَتها الحركةُ الدَّالةُ على المعنى الطارئ " (١) .

## آراء النحويين :

**وهذه المسالة فيها قولانِ للنَّحويينَ** :

**أحدهما** : أنَّ الإعرابَ يدلُّ على المعاني النحوية في الكلام ، وهو قولُ الزجاجيّ ، وابنِ جني ، والسُّهيليّ ، وابنِ الحاجب ، وابنِ مالك (٢) ، وهذا القولُ يكاد يُجمعُ عليه النحويون .

**ثم إنَّ أصحابَ هذا القول اختلفوا** في المعنى الذي يَحدثُ بالعامل ، وتدلُّ عليه الحركة :

**فذهب بعضُهم** إلى أن المعنى هو كونُ الاسم فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه ، فكلُّ مرفوعٍ من الأسماء فاعلٌ أو مشبهٌ بالفاعل في كونه عمدةً لا يُستغنى عنه ، وكلُّ منصوب من الأسماء مفعولٌ أو مشبهٌ به في كونه فضلةً مستغنًى عنه ، وكلُّ مخفوض من الأسماء مضافٌ إليه بواسطة أو بغير واسطة ، وممن قال به الزَّجاجيُّ ، وابنُ الحاجب .

**وذهب بعضُهم** إلى أنَّ المعنى هو كونُ الاسم عمدةً ، أو فضلةً ، أو بينهما ، فكلُّ مرفوع عمدةٌ ، وكلُّ منصوب فضلةٌ ، وكلُّ مجرور مضافٌ إليه ، وهو ما بين العمدة والفضلة ، وممن قال به ابنُ مالك .

---

(١) شرح الكافية ( ٥٣ ) .

(٢) الإيضاح ( ٦٩ ) ، والخصائص ( ٣٥/١ ) ، ونتائج الفكر ( ٨٢ ) ، والكافية في النحو ( ٦١ ) ، والتسهيل ( ٤٢ ) .

**قال أبو علي الشلوبين** : " والقولُ الأولُ أولى ؛ من جهة الاحتياج إلى ما يتفاهم به ، والثاني أطردُ منه وأولى ؛ من جهة عدم الاحتياج إلى الاعتـــذار ، والقـــولان علـــى هـــذا متقاربان " [١] .

**الثاني** : أنَّ الإعرابَ إنما دَخَل الكلامَ تخفيفاً على الِّلسان من الثقـــل الحاصـــلِ مـــن الإسكان في أثناء وصل الكلام ، ولا علاقة له بالمعنى ، وهو قولُ قطرب[٢].

**الأدلة** [٣] :

**حجةُ القول الأول** : أنَّ الكلامَ لو لم يُعربْ لالتبست المعاني ؛ لأنَّـــك إذا قلـــت : ( ضرب زيد عمرو ) ، و ( كلَّم أخوك أبوك ) لم يُعلم الفاعل من المفعول ، وكذلك لـــو قلت : ( ما أحسن زيد ) ؛ لأنَّ الصيغةَ تحتمل التعجبَ ، والاستفهامَ ، والنفيَ ، والفـــارقُ بينهما هو الحركاتُ .

**وحجةُ القول الثاني ثلاثة أمور** :

**أحدها** : أنَّ الفعلَ المضارعَ معربٌ ، ولا يحصل بإعرابه فرقٌ فكذلك الأسماء .

**الثاني** : أنَّ الفاعليةَ والمفعوليةَ تُدرك بالمعنى ، بدليل أنَّ الأسماءَ المقصورة لا يظهر فيهـــا إعرابٌ ، ومعانيها مدركةٌ ، وإنما أَعربت العربُ الكلامَ لما يلزمُ المتكلِّمَ من ثِقل السكون .

**الثالث** : أنَّ الإعرابَ أحياناً يتفقُ مع اختلاف المعنى ، ويختلفُ مع اتفـــاق المعـــنى ، فقولُك : ( هل زيدٌ قائمٌ ) مثل قولك : ( زيدٌ قائمٌ ) في اللفظ مـــع اخـــتلاف المعـــنى ، وقولُك : ( زيدٌ قائمٌ ) مثل قولك : ( إنَّ زيداً قائمٌ ) في المعـــنى ؛ إذ كلاهمـــا إثبـــاتٌ ، والإعرابُ مختلفٌ .

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ( ٢٥٣/١ ) .

(٢) ينظر رأيه في الإيضاح للزجاجي ( ٧٠ ) ، والتبيين للعكبري ( ١٥٦ ) .

(٣) التبيين للعكبري (١٥٦ – ١٥٧ ) ، والإيضاح للزجاجي ( ٦٩ – ٧٠ ) .

## اختيار ابن فلاح :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الإعرابَ يدلُّ على المعاني النحوية** فقال - رحمه الله - : " فإنَّ الحركةَ إذا اختلفتْ دلَّت على معنى ، فإذا زال ذلك المعنى لطريان معنىً آخر زالت تلك الحركة ، وخَلَفَتها الحركةُ الدالة على المعنى الطارئ "(١) .

**ويرى ابنُ فلاح أنَّ المعانيَ التي تدلُّ عليها الحركاتُ ثلاثةٌ** : الفاعلُ وما أشبهه ، فأعطوه الرفعَ ، والمفعولُ وما أشبهه ، فأعطوه النصبَ ، والمضافُ إليه وما أشبهه ، فأعطوه الجرَ(٢) .

**وتجدر الإشارةُ هنا** - قبل أن أدلي باختياري في هذه المسألة - إلى أنَّ الدرسَ النحويَّ الحديث عُني بدراسة هذه الظاهرة (٣) ، وهذه أهمُّ الآراء الحديثة التي قيلت في وظيفة الإعراب :

### رأي إبراهيم مصطفى :

يرى : أنّ الضمةَ علمُ الإسناد ، ودليلٌ أنَّ الكلمة المرفوعة يُرادُ أن يُسند إليها ، ويُتحدَّث عنها ، وأما الكسرةُ فإنَّها علمُ الإضافة ، وأما الفتحةُ فليست علامةَ إعراب ، ولا دالةً على شيء ، بل هي الحركةُ الخفيفةُ المستحبةُ عند العرب ، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أَمكنَ ذلك ، فهي بمثابة السكونِ في لغة العامة(٤) .

---

(١) شرح الكافية ( ٥٣ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ١/٢٢٧ ) .

(٣) من الدراسات الحديثة على سبيل المثال : ( العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ) د/ محمد حماسة عبد اللطيف ، و ( الإعراب سمة العربية الفصحى ) د/ محمد إبراهيم البنا ، و( دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ) د/ بتول قاسم ، و ( نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة ) د/ محمد صلاح بكر ، و ( علامات الإعراب بين النظر والتطبيق ) د/ أحمد علم الدين الجندي ، و( كتاب الإعراب ) لأحمد حاطوم ، و( المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ) د/ عبد العزيز عبده ، و( دراسات في الإعراب ) د/ عبد الهادي الفضلي .

(٤) إحياء النحو ( ٥٠ ) .

**رأي إبراهيم أنيس :**

يرى : أنَّ النحاة فرضوا ظاهرة الإعراب بعد أن اخترعوها ، وأنَّه ليس للحركة الإعرابية مدلولٌ ، بل هي حركاتٌ يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض .

ورأيه هذا شبيهٌ برأي قطرب ، إلا أنَّه لم يقف عند هذا الحدّ ، بل حاولَ جاهداً أن يجدَ نظاماً لتغير أواخر الكلمات ، وأنَّ ذلك لم يكن اعتباطاً ولا عشوائياً ، وإنما يخضعُ لأصول عنده ، ذكرها في كتابه من أسرار اللغة (١) .

**رأي تمام حسان :**

يرى : أنَّ العلامةَ الإعرابية بمفردها لا تُعين على تحديد المعنى ، فلا قيمةَ لها بدون تضافر قرائنَ أخرى تُحدِّدُ المعنى ، كقرينة : الإسناد ، والتعدية ، والرتبة ، والبنية ، وأنَّ العاملَ النحويَّ وكلَّ ما أثير حوله لم يكن أكثرَ من مبالغة أدَّى إليها النظرُ السطحي ، والخضوعُ لتقليد السلف ، والأخذُ بأقوالهم على علاتها(٢) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو : أنَّ الحركاتِ الإعرابيةَ تدلُّ على المعاني النحوية التي يَجلبها العاملُ** ، بمعنى : أنَّ العاملَ يقتضي المعنى ، والحركةُ تدلُّ عليه ، فالفعلُ ( ضَرَبَ ) في ( ضَرَبَ زيدٌ خالداً ) يقتضي فاعلاً ومفعولاً ، والضمةُ في آخر ( زيد ) دلَّت على أنَّه هو الفاعلُ ، والفتحةُ في ( خالداً ) دلَّت على أنَّه هو المفعولُ ، فالعاملُ ، والحركةُ الإعرابية لهما دورٌ مشتركٌ في الكشف عن المعاني النحوية ، فالحركةُ وحدَها لا تدلُّ على المعنى النحوي ، بل لا بدَّ من النظر إلى العامل ، كما أنَّ العاملَ وحدَه لا يُحدِّدُ المعنى النحويَّ إلا بالحركة ، فإن فُقِدت فبقرينة العقل أو الرتبة .

---

(١) من أسرار اللغة ( ١٩٨ ) .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ( ٢٣١ ) .

ثم إنَّ الكلامَ لو لم يُعربْ لالتبست المعاني ؛ لأنَّك إذا قلت : ( ضرب زيد عمرو ) ، و ( كلّم أخوك أبوك ) لم يُعلم الفاعل من المفعول ، وكذلك لو قلت : ( ما أحسن زيد ) ؛ لأنَّ الصيغةَ تحتمل التعجبَ ، والاستفهامَ ، والنفيَ ، والفارقُ بينهما هو الحركات .

**واعْتُرِضَ على هذه الحجة بأمرين** (١) :

**أحدهما** : أنَّ الفرقَ يحصل بلزوم الرتبة ، وهو تقديمُ الفاعل على المفعول .

**الثاني** : أنَّ كثيراً من المواضع لا تلتبس فيها المعاني النحوية ، ومع هذا ألزم الإعراب ، كقولك : ( قام زيدٌ ) .

**والجواب عن الأول بثلاثة أمور** (٢) :

**أحدها** : أنَّ في التزام الرتبة تضييقاً على المتكلم ، وإخلالاً بمقصود النظم والسجع ، مع مسيس الحاجة إليه بخلاف أمر الحركة .

**الثاني** : أنَّ التزامَ الرتبة لا يصحُّ في كثيرٍ من المواضع ، نحو: ( ضَرَبَ غلامُه زيداً ) فلا يصح تقديمُ الفاعل هنا ؛ لئلا يلزم منه الإضمارُ قبل الذكر ، فتدعو الحاجةُ هنا إلى تقديم المفعول .

**الثالث** : أنَّه قد يحصل الفرقُ بين المعاني النحوية بطريقٍ آخر غير الإعراب ، كالتزام الرتبة في بعض المواضع ، ولكن هذا لا يمنع أن يحصل الفرقُ بالإعراب ، وتَعيّنُ الطرق لا سبيل إليه ، بل إذا وُجدَ عن العرب طريقٌ مُعلِّلٌ وَجَبَ إثباتُه ، وإن صَحَّ أن يحصلَ المعنى بغيره .

**والجواب عن الثاني**(٣) : بأنَّ ما لا يلتبس بالنسبة إلى ما يلتبس قليلٌ جداً ، فحمل على الأصل المعلَّل ليطَّرد الباب .

---

(١) التبيين للعكبري ( ١٥٧ ) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

**فأما القولُ بأنَّ الإعرابَ لا يدلُّ على المعاني** فغيرُ مقبول ؛ لأنَّه لا يُفسرُ واقعَ اللغة ولا يصفها ، ويلغي قرينةً نحويةً موجودة بالفعل في اللغة الفصحى ، ولو كانت العلامةُ فارغةَ الدلالة إلا من وَصلِ الكلمات بعضُها ببعض لما تَرتَّب على تغيير وظيفة الكلمة في الجملة مع تغيير العلامة الدالة عليها تغييرٌ في المعنى (١) .

**وأما حجج هذا القول فمردودةٌ بما يأتي :**

**فأما الأولى** : فالجواب عنها أنَّ إعرابَ الفعل المضارع استحسانٌ لشبهه بالأسماء ، فالنظر ينبغي أن يكون في الأسماء ؛ لأنَّ الإعرابَ أصلٌ فيها لا في الأفعال(٢) .

**وأما الثانية** : فالجواب عنها بأنَّ السكونَ أخفُّ من الحركة ، هذا مما لا ريبَ فيه ، ولذلك كان المبنيُّ والمجزومُ ساكنين ، ثمَّ لو كان ذلك من أجل الثقل لفُوِّضَ الأمرُ إلى المتكلم ، فيُسكِّنُ إذا شاء ويحركُ إذا شاء ، فلما اتفقوا على أن تسكينَ المتحركِ وتحريك الساكن بأي حركة شاء المتكلمُ لحنٌ ، دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه(٣) .

**وأما الثالثة** : فالجوب عنها بأنَّ اختلافَ الإعراب مع اتفاق المعنى وعكس ذلك لا يلزم ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ فروعٌ عارضةٌ على الأصول المعلَّلة لضربٍ من الشبه ، وذلك لا يمنع من ثبوت الإعراب لمعنى(٤) .

ثم إنَّ هذا القولَ قد جرَّأَ بعضَ الدارسين على المطالبة بإلغاء الإعراب من الكلام ، ويرى بعضُ أصحاب هذا الاتجاه أنَّ " الإعراب لا يتلاءم والحضارة ، وأنَّه زخرفٌ لا قيمة له في الفهم والإفهام "(٥) ، ومعنى هذا أنَّ أصحابَ هذه الدعوة يجردون العلاماتِ الإعرابيةَ من كل دلالاتها كما رأى قطرب ، وإبراهيم أنيس ، وقد تقدَّمَ تضعيفُ هذا القول .

---

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د/ محمد حماسة عبد اللطيف ( ٢٨٢ ) .

(٢) التبيين للعكبري ( ١٥٧ ) ، والإيضاح للزجاجي ( ٧٠ ) .

(٣) التبيين ( ١٦٠ ) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) نحو عربية ميسرة د/ أنيس فريحة ( ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٨٤ ) .

**وأما قولُ إبراهيمَ مصطفى بأنَّ الفتحةَ لا تدل على معنىً** ففيه تحكمٌ لا يُقرُّه الواقــعُ والتفكيرُ ؛ فالضمةُ والكسرة كلٌّ منهما يشير إلى معنى ، ويرمي إلى هدف ، فما المانعُ مــن دلالة الفتحة على معنىً كأختيها .

**وأما قولُ تمام حسان بأنَّ الحركةَ الإعرابية لا تدلُّ على المعنى النحوي إلا بتضافرها مع قرائن أخرى معنوية ولفظية** ، كالتعليق ، والإسناد ، والتخصيص ، والرتبة ، والصيغة ، والأداة ، فلا أرى فرقاً بينه وبين ما قاله النحاةُ القدامى ؛ لأنَّ النحاة ربطوا دلالةَ الحركــة على المعنى بالعامل ، وربط تمامُ حسان دلالةَ الحركة على المعنى بالقرائن التي ذكرها ، وهذه القرائن التي ذكرها لا تختلفُ جوهرياً عن فكرة العامل ، بما تقوم عليه في الدرس النحويّ من مبادئ وضوابط : كالعقد والتركيب ، والاقتضاء ، والاختصاص ، والرتبة .

فالقولُ بالعامل – من خلال هذه الشروط والضوابط – يتضمنُ الأخذَ بمبدأ القــرائن المذكورة .

والإشكالُ أنَّ النحاةَ إذا قالوا بالعامل " فُهِم عنهم حصرُه في الرفع والنصب والجــر ، وهو فَهمٌ عقيم ، أما إذا فُهم العاملُ حقَّ الفهم أي : كونه رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب ، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة ، فإننا بهذا نكون أمام نظرية لها مقوماتها .

فما قاله تمام حسان لا يعدو في حقيقته إلا تفصيلاً لما أجمله النحاةُ في نظرية العامــل ، بل إنَّ نظريةَ العامل في الفكر النحوي بما تقومُ عليه من أصولٍ وضوابط أكثرُ دقة وشمولاً من نظرية ( القرائن ) التي يقول بها تمام حسان ، فلا وجه لعدولٍ عن مصطلحٍ ثابتٍ مستقرٍ إلى آخرَ ليس أكثرَ قدرةً ، بل عاجزٌ عن الإيفاء بالغرض[١] ، والله أعلم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) ضوابط الفكر النحوي ( ١٩٤/٢ ) بتصرف .

# ٦- الإعرابُ لفظٌ لا معنى

**ذكرَ ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " وذهبَ قومٌ إلى أنَّ الإعرابَ عبارةٌ عن الحركاتِ ، وهو الحقُّ "(١).

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ** :

**الأول** : أنَّه لفظيٌ ؛ لأنَّه عبارةٌ عن الحركات ، والحركاتُ في الأصل مدركةٌ باللفظ ، فالضمةُ ، والفتحةُ ، والكسرةُ ، والسكونُ هي نفسُها الإعرابُ ، وحَدُّه : أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبه العاملُ في آخر الكلمة ، وهو قولُ ابنِ دَرَستَويه ، وابنِ الحاجب ، وأبي علي الشلوبين ، وابنِ مالك(٢)، ونُسِب إلى الجمهور(٣) .

**الثاني** : أنَّه معنويٌ ؛ لأنَّه عبارةٌ عن الاختلاف ، وليس الاختلافُ بلفظٍ ، وإنما هو معنىً ، كما أنَّ الاسودادَ ليس بعينٍ ، وإنما هو معنىً يُعرفُ بالقلب ، فالمختلِفُ هو اللَّفظُ ، كما أنَّ المسودَّ هو العينُ التي تتعلق برؤية البصر . فالضمةُ ، والفتحةُ ، والكسرةُ ، والسكونُ دلائلُ وعلاماتٌ على الإعراب ، وليست هي الإعراب ، وحَدُّه : اختلافُ أواخر الكلم لعاملٍ لفظاً أو تقديراً .

**وهو الظَّاهرُ لي من قولِ سيبويه** : " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية "(٤) ؛ لأنَّ المرادَ بالمجاري : الحركات ، ووصفت بالمجاري لأنها تنتقل وتختلف من حركة إلى أخرى(٥)، وهذا هو مفهومُ الإعرابِ المعنويّ . وممن قال بأنَّ الإعرابَ معنىً : الجرجانيّ ،

(١) شرح الكافية ( ٥٣ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢١٩/١ ) .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ( ٧٢/١ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ١١٢/١ ) ، والتوطئة ( ١٦ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٣/١ ) .
(٣) همع الهوامع ( ٤٠/١ ) .
(٤) الكتاب ( ١٣/١ ) .
(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ( ١٠٤/١ ) .

وأبو البركات الأنباريّ ، والعُكبريّ ، وابنُ عصفور ، وأبو حيان[١] .

**الأدلة** [٢] **:**

**حجةُ القول الأول ما يأتي :**

**أولاً** : أنَّه لو جُعل الاختلافُ إعراباً لكانت الكلمةُ في أوَّلِ أحوالها مبنيِّــةً ؛ لعــدم الاختلاف .

**ثانياً** : أنَّه يقالُ : أنواعُ الإعراب : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌ ، وجزمٌ ، ونــوعُ الجــنس يستلزم الجنس .

**ثالثاً** : أنَّ اختلافَ الآخر بغير الحركات غيرُ معقول ، فمَنْ ادَّعى في الكلمة اختلافــاً غيرها فعليه البيان .

**رابعاً** : أنَّ الإعرابَ لا يتبين إلا من خلال هذه الحركات والحروف ؛ فدلَّ على أنَّهــا هي الإعرابُ .

**خامساً** : أنَّ الإعرابَ قد يكون لازماً للزوم مدلوله ، مثلُ رفع ( لعمرُك ) ، ونصب ( سُبحانَ الله ) ، فلا يصحُّ قولُ من جَعَل الإعرابَ : تغييراً.

**وحجة القول الثاني ما يأتي :**

**أولاً** : أنَّه يقال حركاتُ الإعراب ؛ فلو كانت الحركةُ هي الإعرابَ لامتنعت الإضافة ؛إذ الشيء لا يُضاف إلى نفسه .

**ثانياً** : أنَّ الحرفَ والحركة يكونان في المبنيِّ ، ولو كانت الحركــةُ والحــرف نفــسَ

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ( ٩٨/١ ) ، وأسرار العربية ( ٤٢ ) ، واللباب في علل البناء والإعــراب ( ٥٤/١ ) ، وشرح الجمل ( ١٠٤/١ ) ، والنكت الحسان ( ٣٤ ) .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ( ٩٨/١ ) ، وأسرار العربية ( ٤٣ ) ، واللباب للعكبري ( ٥٤/١ ) ، والمغــني : ت السعدي ( ٢١٩/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ١١٦/١ ) ، والهمع ( ٤١/١ - ٤٢ ) .

الإعرابِ لم يكونا فيه .

**ثالثاً** : أنَّ الحركةَ قد تَزولُ في الوقف مع الحكم بالإعراب ، ولو كانت الحركةُ هي الإعرابَ لزال الإعرابُ بزوالها .

**الرابع** : تفسيرُ الإعراب بالتغيير والاختلاف يدلُّ على أنَّه معنى .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ** ؛ فقال – رحمه الله – في شرح الكافية : " والمذهب الأول أقل تكلفاً " يعني به اللفظيّ . وقال في المغني : " وذهب قومٌ إلى أنَّ الإعراب عبارةٌ عن الحركات ، وهو الحق " ، وحدُّه عنده : ما اختلفَ آخرُ الكلم به حساً أو حكماً ؛ لاختلاف العامل لفظاً أو تقديراً " .

**ويُعللُ ابنُ فلاح اختيارَه لفظيَّةَ الإعراب بثلاثة أمور** :

**أحدها** : أنَّ الاختلافَ أمرٌ لا يُعقلُ إلا بعد التعدد ، فلو جُعِل الاختلافُ إعراباً لكانت الكلمة في أَوَّل أحوالها مبنيَّةً ؛ لعدم الاختلاف.

**الثاني** : أنَّه يُقال : أنواعُ الإعراب : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌ ، وجزمٌ ، ونوعُ الجنس يستلزم الجنس .

**الثالث** : أنَّ القولَ بلفظية الإعراب أقلُّ تَكلفاً من القول بأنَّه معنى .

**ويظهرُ لي في هذه العلل نظرٌ** :

**فأما العلةُ الأولى** فلا تَسْلَمُ له ؛ لأنَّ هذا التضعيفَ يلزمُ من فَسَّرَ الاختلافَ : بتغير الآخر من الضمة إلى الكسرة أو إلى الفتحة كالجرجانيّ(٢) ؛ لأنَّه في حالة الرفع لم يعتره التغيير فيلزم بناؤه ، أما من فسَّرَ الاختلافَ بكون الكلمة تتصفُ بصفة لم تكن عليها من

(١) شرح الكافية ( ٥٣ ) ، والمغني : ت السعدي ( ١/٢٠٩ ، ٢١٨ – ٢١٩ ) .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ( ١/٩٨ ) .

قبل التركيب ، فلا يلزمهم ذلك ؛ لأنَّ الكلمةَ قبل التركيب لم تستحق شيئاً من الحركات ، فلما ضَمَمتَ الدالَ من ( زيد ) بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت ، أي انتقلت من حالة السكون إلى هذه الحركة المعينة ، فحَصَل بالحركة الواحدة اختلافٌ في الآخر ، وهـذا التفسيرُ للاختلاف هو الأصحُّ عند ابن عصفور(١) ، والرضي(٢) .

**وأما الثانيةُ** وهي أنَّ النحويين قالوا : أنواعُ الإعراب : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌ ، وجزمٌ ، ونوعُ الجنس يستلزمُ الجنسَ ، فمرادُه بالجنس : الإعرابُ ، وبأنواع الجنس : الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُ ، والجزمُ ، وهذه الأنواعُ لفظيةٌ لأنَّها أسماءُ للحركات ، والحركاتُ لفظيةٌ ، فلما كانت أنواعُ الجنس لفظيةً لَزِمَ من ذلك لفظيةُ الجنس وهو الإعرابُ ؛ لتتحقق النوعية . وهذه العلةُ لا تَسلمُ أيضاً لأنَّ من قال بأنَّ الإعرابَ معنويٌّ لا يفسِّرُ الرفعَ ، والنَّصبَ ، والجرَّ ، بأنها أسماء للحركات ، وإنما يفسِّرها بالاختلاف والتغيير ، فلا تلزمهم هذه العلة .

**وأما الثالثة** فلا أُسلِّمُ له بها ؛ لأنَّ التكلُّفَ قد حَصلَ من مفهوم ابنِ فلاح للاختلاف ، فقد فسَّره بأنَّه في الحقيقة يَرجعُ إلى اختلاف المعاني ، وإنما نُسبَ إلى الحركات لما كانت دليلاً عليها ، فقال – رحمه الله – في شرح الكافية : " فإنَّ الحركةَ إذا اختلفت دلَّت على معنىً ، فإذا زال ذلك المعنى لطريان(٣) معنىً آخر زالت تلك الحركة ، وخَلَفَتْها الحركةُ الدالةُ على المعنى الطارئ ، فالاختلافُ في الحقيقة يَرجعُ إلى اختلاف المعاني ، وإنما نُسبَ إلى آخر الكلمة لما كان لا يُعلمُ إلا إذا وُجِدت الحركاتُ الدالةُ على المعاني في آخر الكلمة ، وتَكَلُّفُ هذا التحقيقِ لا أعلمُ أحداً سبقني إليه ، والمذهبُ الأولُ أقلُّ تكلُّفاً " .

**وما ذهب إليه ابنُ فلاح في تفسيره للاختلاف باختلاف المعاني يَظهرُ لي فيه نظرٌ ؛** لأنَّ هذا التفسير يقتضي أن يكونَ الإعرابُ هو اختلافَ المعاني ، والحركةُ دالةٌ عليها ، وهذا

---

(١) شرح الجمل ( ١٠٣/١ ) .

(٢) شرح الكافية : القسم الأول ( ٤٦/١ ) .

(٣) هكذا في النص المنقول ، والصواب أن المصدر من طرأ ( طُرُوءا ) و( طُرْآناً ) ، لسان العرب ( مادة : طرأ ، ١٦٣/٤ ) .

غيرُ مقبول ؛ لأنَّ اختلافَ المعاني يكونُ في الأسماء المبنيَّة كما يكون في المعربة ، والاختلافُ المذكورُ في حَدِّ الإعراب إنما هو صفةٌ في المعرب لا في المبنيّ ، فدلالةُ اختلاف الحركة على اختلاف المعنى لستُ أُنكرُه ، ولا يُنكره أحدٌ من الفريقين ، أما دلالةُ اختلاف المعنى على الإعراب الذي هو صفةُ المعرب فضعيفٌ ومتكلَّفٌ ، على أنَّ أحداً ممن قال بأنَّ الإعرابَ معنىً لم يُفسّرْ الاختلافَ باختلاف المعاني ، وإنما فسّروا الاختلافَ باختلاف الحركات ، بمعنى : أنَّها لا تكونُ إعراباً إلا إذا اختَلَفَت ، فإذا اختلفت دلت على المعاني .

**وذكر ابنُ فلاحٍ حجتين للقائلين بأنَّ الإعرابَ معنىً ، وأجاب عنهما بما يُقوِّي اختيارَه أنَّ الإعرابَ لفظيٌّ** :

**الحجةُ الأولى** : أنَّه يقال حركاتُ الإعراب ؛ فلو كانت الحركةُ هي الإعرابَ لامتنعت الإضافة ؛ إذ الشيء لا يُضاف إلى نفسه .

**وأجاب عنها** بأنَّ الإضافةَ هنا من باب إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ للبيان ، كقولنا : (كُلُّ الدَّراهم ) .

**الثانية** : أنَّ الحرفَ والحركة يكونان في المبنيِّ ، ولو كانت الحركةُ والحرف نفسَ الإعرابِ لم يكونا فيه .

**وأجاب عنها** بأنَّه لا يدلُّ وجودُ الحركات في المبنيِّ على أنَّها حركاتُ إعراب ؛ لأنَّ الحركةَ إن حَدَثَت بعاملٍ فهي للإعراب ، وإلا فهي للبناء .

## التَّرجيح :

**والذي يظهرُ لي أنَّ مفهومَ الإعراب يَرجعُ في حقيقته إلى اختلاف الآخر** ؛ إذ هو الفيصل بين الإعراب والبناء .

**وأعتقدُ أنَّ هذا المفهومَ هو مفهومُ الإعراب عند الفريقين** ؛ لأنَّ معرفةَ كون الحركة مجلوبةً أو حادثةً بسبب العامل – عند من قال بأنَّه لفظيّ – لا يُعلمُ إلا من خلال انتقال الكلمة من حركةٍ ما قبلَ التركيب إلى حركةٍ أخرى بعد التركيب ، وهذا هو الاختلاف .

فالخلافُ بين الفريقين يَرجعُ في حقيقته إلى وضع الحدِّ المناسب لهذا المفهوم ، فإذا تقرَّرَ ذلك فالاختيارُ عندي أنَّ الإعرابَ هو : اختلافُ آخرِ الكلمة لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها لفظاً أو تقديراً ؛ لأنَّه الأقربُ ، والأبينُ لمفهوم الإعراب وحقيقته .

**وينبغي التنبيهُ هنا** على أنَّ المرادَ باختلاف الحركة هو انتقالُ آخر الكلمة من حركةِ ما قبل التركيب إلى حركةٍ أخرى بعد التركيب ، فالكلمةُ في أوَّلِ حالاتها الإعرابية معربةٌ لحصول الاختلاف بالانتقال ، وكذلك ( سُبْحانَك ) مع أنَّها ملازمةٌ للنصب إلا أنَّها معربةٌ ؛ لحصول الاختلاف بانتقالها من حالةِ سكونِ ما قبل التركيب إلى حركةٍ بعد التركيب .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا** إلى أنَّ أحدَ الباحثين المعاصرين ذهب إلى أنَّ الحقَّ في هذه المسألة : أنَّ الإعرابَ ليس لفظياً صرفاً ، ولا معنوياً خالصاً ، لأنَّه في الواقع اللغويّ التعبيريّ محصلةٌ لمجموع المفهومين : اللفظيِّ والمعنويِّ ، فهو صورةٌ صوتيةٌ مُعَينةٌ لمعانٍ سياقيةٍ ومواقعَ تركيبيةٍ مخصوصة ، تتحققُ في الأداء الكلامي أو الكتابي(١) .

**ولا أرى فرقاً بين ما ذكره الباحثُ وبينَ من قال إنَّ الإعرابَ لفظيٌّ** ؛ لأنَّه عَرَّف الإعرابَ بأنَّه صورةٌ صوتية ، ويعني بذلك : الحركة ، وهذا هو الإعرابُ اللفظيُّ ، وقولُه لمعانٍ سياقية يعني : أنَّ الصوتَ يأتي لبيان المعنى ، وهذا المفهوم يقول به من قال بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ ، بل يكاد يجمع عليه النحاةُ كما سأبين في مسألة دلالة الحركة على المعنى ، والله أعلم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) هو : أ.د : فخر الدين قباوة في بحثه ( مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة ) بمجلة علوم اللغة ، العدد ( ٣٣ ) ص ( ١٤١ ) .

# ٧- الأصلُ في الإعراب الحركاتُ

**أشارَ ابنُ فلاح إلى هذه المسالة في المغني** ، قال فيه : " الأصلُ في علامات الإعــراب الحركاتُ دون الحروف .... "(١).

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ** :

**أحدهما** : أنَّ الأصلَ في الإعراب أن يكون بالحركات ، وهو قــولُ البــصريين (٢) ، ومنهم : الزَّجَّاجيُّ ، واختاره العكبريُّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ مالك ، والرَّضيُّ(٣) .

**الثاني** : أنَّ الأصلَ في الإعرابِ أن يكونَ بالحركاتِ والحروف ، فإذا كان حرفاً قــام بنفسه ، وإذا كان حركةً لم يُوجَد إلا في حرف ، وهو قولُ الكوفيين(٤) .

## الأدلة (٥) :

**حجةُ القول الأول ثلاثةُ أمور:**

**أحدها** : أنّ الإعرابَ دالٌ على معنىً عارضٍ في الكلمة ، فكانــت علامتُــه حركــةً عارضةً في الكلمة ؛ لما بينهما من التناسب .

**الثاني** : أنَّ الحركةَ أيسرُ من الحرف ، وهي كافيةٌ في الدلالة علــى الإعــراب ، وإذا حصل الغرضُ بالأيسر لم يُصَر إلى غيره .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١/ ٢٣٢ ) .

(٢) الإيضاح في علل النحو ( ٧٢ ) .

(٣) الإيضاح في علل النحو ( ٧٢ ) ، واللباب ( ٥٤/١ ) ، وشرح المفصل ( ١٠١/١ ) ، وشرح التسهيل (٤٠/١ ) وشرح الكافية : القسم الأول ( ٧٥/١ ) .

(٤) الإيضاح في علل النحو ( ٧٢ ) .

(٥) اللباب ( ٥٤/١ ) ، شرح المفصل لابن يعيش ( ١/ ١٠١ ) .

**الثالث** : أنَّ الحرفَ من جملة الصيغةِ الدالةِ على معنى الكلمةِ اللازمِ لها ، فلو جُعِلَ الحرفُ دليلاً على الإعراب لأدَّى ذلك إلى أن يدلَّ الشيءُ الواحدُ على معنيين ، وفي ذلك اشتراكٌ ، والأصلُ أن يُخَصَّ كلٌّ معنًى بدليل .

ولم أقف على أدلةٍ للكوفيين في هذه المسألة .

## اختيار ابن فلاح [(١)] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الأصلَ في الإعراب أن يكون بالحركات** ، والحروفُ نائبةٌ عنها في بعض الأبواب ، فقال – رحمه الله – : " الأصلُ في علامات الإعراب الحركاتُ دون الحروف ".

**وعَلَّلَ ابنُ فلاحٍ اختيارَه بأمرين** :

**أحدهما** : أنَّ المقصودَ الفصلُ بين المعاني ، وإذا حصل ببعض الحرف فلا حاجة إلى جملته .

**الثاني** : أنَّ الحركاتِ تَثبت وصلاً عند الحاجة إليها ، وتحذف وقفاً للاستراحة عند عدم الحاجة إليها ، وأما الحرفُ فليس هذا شأنه ، وإن كان زائداً على بنية الكلمة ، وأما إن كان من جملة صيغة الكلمة فلا يصلح للدلالة على المعنى العارض فيها ؛ لأنَّ وضعه للمسمى فلا يُفهم منه الدلالة على المعنى العارض .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ الأصلَ في الإعراب أن يكونَ بالحركة** ؛ " لأنَّ الإعرابَ طارئٌ على الكلمة ، وزائدٌ عليها للمعنى المراد به ، والحروفُ التي أُعرب بها إما أصولٌ في الكلمة ، وإما منزلةٌ منزلةَ الأصول ؛ لكونها دالةً على معانٍ أخر غير المعاني التي يدل عليها الإعراب والحركاتُ زوائد على الكلم ، وطوارئ عليها ، فشرطُ الإعراب موجودٌ فيها ، فهي إذاً

(١) المغني : ت السعدي ( ١/ ٢٣٢ ) .

الأصول فيه "[١] .

"ولأنَّها أخفُّ من الحرفِ وأبينُ ، أما رجحانُها بالخفة فظاهرٌ ، وأما كونُها أبينَ ؛ فلأنَّها لا تخفى زيادتُها على بنية الكلمة ؛ لسقوطها ، وإدراكِ مفهوم الكلمة من دونها ، بخلاف الحرف فإنَّ سقوطَه في الغالب مُخِلٌ بمفهوم الكلمة " [٢] ، والله أعلم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المرتجل لابن الخشاب ( ٥٤ ) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ( ١/٤٠ ) .

# ٨- محلُّ الحركة بعدَ الحرف

**ذكرَ ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " البحثُ الخامس : في محلِّ الحركةِ من الحرف ، وفيه ثلاثةُ أقوال : أحدُها : منقولٌ عن سيبويه : أنَّها بعدَ الحرف ، الثاني : أنَّها معه ، الثالث : أنَّها قبله "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألة فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما قال ابن فلاح** :

**أحدها** : أنَّها بعدَ الحرف ، وهو قولُ الخليلِ بن أحمد ، وابنِ جني ، والرضيّ(٢) .

**الثاني** : أنَّها مع الحرف ، وهو قولُ الفارسيّ ، والعكبريّ ، وأبي حيان(٣) .

**الثالث** : أنَّها قبلَ الحرف ، ذكره ابنُ جني ، ولم ينسبه لأحد ، ولم أقفْ على مَن قال به.

## الأدلة (٤) :

**حجةُ من قال : إنها بعد الحرف أمران** :

**أحدها** : أنَّه إذا أُشبعت الحركاتُ نَشَأَ منها حروفٌ بعد الحروف .

**الثاني** : أنَّك لما لم تُدغم الحرفَ المتحركَ فيما بعده نحو: ( طَلَل ) دلَّ على أنَّ بينهما حاجزاً ، وليس إلا الحركة .

---

(١) شرح الكافية ( ٥٧ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢٢٠/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٤١/٤ ) ، والخصائص ( ٣٢١/٢ ) ، وشرح الكافية : القسم الأول ( ٦٠/١ ) .

(٣) سر صناعة الإعراب ( ٣٢/١ ) ، واللباب في علل البناء والإعراب ( ٦١/١ )،والتذييل والتكميل ( ١٢٠/١ ) .

(٤) سر صناعة الإعراب ( ٣٢/١ ) ، والخصائص ( ٣٢٢/٢ – ٣٢٥ )، واللباب في علل البناء والإعراب ( ٦١/١ ) والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٢٢٢/١ ) .

**وحجةُ من قال : إنَّها مع الحرف أمران :**

**أحدهما** : أنَّ الحرفَ يُوصَفُ بالتحرك ، فكانت الحركةُ معه ، كما يُوصَفُ بالمدِّ والجهر والشدَّة ، وصفةُ الشيء كالعَرَض له ، والصفةُ العَرَضية لا تتقدم ولا تتأخر عنه ؛ إذ يؤدِّي ذلك إلى قيامها بنفسها .

**الثاني** : أنَّ النُّونَ الساكنةَ مخرجُها مع حروف الفم من الأنف ، والمتحركةُ مخرجُها من الفم ، فلو كانت حركةُ الحرف تَحدثُ من بعده لوجب أن تكونَ النُّونُ المتحركةُ أيضاً من الأنف ، وذلك أنَّ الحركةَ إنما تَحدثُ بعدها ، فكان ينبغي ألا تُغني عنها شيئاً ؛ لسبقها هي لحركتها .

**وحجةُ من قال : إنَّها قبل الحرف** : إجماعُ البصريين على أنَّ الواو من ( يَعِد ) حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلو كانت الحركةُ بعدَ الحرفِ كانت ( الواوُ ) في ( يَوعِد ) بينَ فتحةٍ وعينٍ ، فقولهم:بينَ ياءٍ وكسرةٍ يدلُّ على أن ( الواوَ ) في نحو ( يَوعِد ) عندهم بينَ الياءِ التي هي أدنى إليها من فتحتها، وكسرةِ العينِ التي هي أدنى إليها من العين بعدها .

## اختيار ابن فلاح [1] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الحركةَ بعد الحرف** ؛ فقال - رحمه الله - : " وحجةُ من قال : إنَّها قبل الحرف : إجماعُ البصريين على أنَّ الواو من ( يَعِد ) حُذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، وجوابُه : أنَّ الحركةَ بعده " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثة أمور :**

**أحدها** : أنَّه إذا أُشبعت الحركاتُ نَشَأَ منها حروفٌ بعد الحروف .

**الثاني** : أنَّ قلبَ الواوِ ياءً في : ( اطوِ يجل ) ؛ لانكسار ما قبلها ، ولو كانت الحركةُ

(١) شرح الكافية ( ٥٩ ) ، و المغني : ت السعدي ( ١/٢٢٠ – ٢٢٧ ) .

مع الحرف ، أو قبلَه لكانت ( واوُ ) ( اطوِ ) أحقَّ بالقلب من ( واو ) ( اوجل ) .

**أقول: وبيان هذه الحجة** : أنَّ ( اطوِ ) أمرٌ من ( الطيّ ) ، و ( اوجل ) أمـــرٌ مـــن ( الوَجَل ) ، فلو أمرنا بهما معاً بدون واوٍ عاطفةٍ بينهما لقلنا : ( اطوِ يجـــل ) ؛ ذلـــك لأنَّ همزةَ ( اوجل ) تسقطُ في الدَّرج ؛ لأنَّها همزةُ وصلٍ ، ثم تُقْلَبُ الواوُ من ( اوجل ) يـــاءً ؛ لسكونها وانكسار واو ( اطو ) قبلها فدلَّ على أنَّ الكسرةَ في ( اطوِ ) بعد الـــواو ، ولـــو كانت قبلها أو معها لكانت أحقَّ بالقلبِ من واو ( اوجل ) .

**الثالث** : أنَّ الحركةَ بعضُ الحرف ، فكما أنَّ حرفاً لا يُجامعُ حرفاً في النطق ، كذلك الحركةُ ، ولأنَّ حركةَ ( المَلَلِ ) و ( الضَّفَفِ ) مانعةٌ من الإدغام ، ولو كانت قبله لم تَمنع، ولا يُقالُ المانعُ حركةُ الثاني ؛ لأنَّه يَبطلُ بـــ ( مَدَّ ) و ( شَدَّ ) .

**وذكر ابن جني** أنَّ في هذه الحجة الثالثة رداً على من قال إنَّ الحركةَ قبل الحـــرف ؛ لأنَّه لا يُتصوَّرُ أنَّ حرفاً من الحروف حَدَثَ بعضُه مُضَامَّاً لحرف وبقيتُه من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمانٍ واحد ولا في زمانين ، وأنَّ فيها أيضاً رداً على من قال بأنَّ الحركةَ مع الحرف ؛ لأنَه إذا كان الحرفُ لا يُجامعُ حرفاً آخرَ فينشآن معاً في وقتٍ واحد ، فكـــذلك بعضُ الحرف لا يجوزُ أن ينشأ مع حرفٍ آخرَ في وقتٍ واحد ؛ لأنَّ حكمَ البعض في هـــذا جارٍ مجرى حكم الكل(١) .

**وصَرَّحَ ابنُ فلاح** بالجواب عن القول بأنَّ الحركةَ قبل الحرف ، فقال : " وجوابُـــه : أنَّ الحركةَ بعده ، لكنْ لما كان المُتلَفِّظُ بالواو بعد الياء يتلفَّظُ بحرفٍ متحركٍ بحركة تغـــايرُ الواوَ ، وتناسبُ الياءَ ، حَصَلَ من ذلك ثقلٌ هو سببُ الحذف . فعبَّروا عن وقوع المغـــايرين المتناسبين الذي هو سببُ الثقل بوقوعها بين ياء ، وكسرة ، نظراً إلى أنَّ المناسبَ للياء إنمـــا هو الكسرةُ ، فهي المقصودةُ بالذكر دون العين ، فهي وإن كانت بعدها ، فكأنَّهـــا قبلـــها لأجل مناسبةِ الياء ، وهذا الجوابُ لم أعلم أحداً سبقني إليه " (٢) .

---

(١) الخصائص ( ٣٢٧/٢ ) .

(٢) شرح الكافية ( ٥٩ ) .

وقوله : " **لم أعلم أحداً سبقني إليه** " إن كان يريدُ بسطَ الجواب فنعم ، أما الإشارة إلى هذا الجواب فقد أشار إليه ابنُ جني عندما قال في جوابه عن هذه الحجة : " وإنما هو أنَّ قبلها ياءً وبعدها كسرةً ، وهما مستثقلتان ، فأما أن تُماسّا الواوَ وتباشراها على ما فرضـتَه وادعيتَه فلا "(١) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو القولُ إنَّ الحركةَ بعد الحرف ؛ لما يأتي :**

**أولاً** : أنَّه إذا أُشبعت الحركاتُ نَشَأَ منها حروفٌ بعد الحروف .

**ثانياً** : أنَّ قلبَ الواوِ ياءً في ( ميزان ) وفي : ( اطوِ يجل ) ؛ لانكسار ما قبلها ، ولـو كانت الحركةُ مع الحرف ، أو قبلَه لكانت ( واوُ ) ( اطوِ ) أحـقَّ بالقلـب مـن ( واو ) ( اوجل ) .

وأما وصفُ الحرف بأنَّه متحركٌ ، وإخراجُ النون المتحركة من الفم ؛ فـذلك لفـرطِ اتصالِ الحركة بالحرف فكأنَّها معه لا بعده ، فرُوعي ذلك ، فوُصِفَ الحرفُ بأنَّه متحـركٌ وأُخرجت النونُ المتحركة من الفم ، ولم تُخرَجْ من مخرج النون الساكنة وهو الأنف .

وأما القولُ بأنَّ الحركةَ قبل الحرف فقد تَقدَّمَ جوابُ ابن فلاح عنه بما يُضْعفُه ، ثم إنَّ الدِّراساتِ الصوتيةَ الحديثةَ بَرهنتْ على أنَّ المقطعَ الصوتيَّ في اللغة العربية يَبدأُ دائماً بحـرف من الحروف ، ففي مقطع مثل : ( كَ ، كِ ، كُ ) نراه مكوناً من حرفٍ تليه حركةٌ ، ولذلك نقولُ دائماً إنَّ الحركاتِ هي التي تلي الحروفَ في النُّطـق، لا العكـس(٢) ، والله أعلـم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الخصائص ( ٢/ ٣٢٦ ) .

(٢) من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ( ٢٥٥ ) .

## ٩- الحركات أبعاض لحروف المد واللين

**ذكرَ ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " ثم منهم من قال : إنَّ الحركةَ بعضُ الحرف ، وكلُّ حرفٍ من حروفِ اللِّين مركبٌ من حركتين .... ومنهم من منع ذلك ... "(١) .

**آراء النَّحويين :**

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكرَ ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الحركةَ بعضُ الحرف ، وكلُّ حرف من حروف اللين مركبٌ من حركتين ، وهو قولُ ابن جني ، والرَّضي ، وبه قال بعضُ دارسي علم الأصوات(٢) .

**الثاني** : أنَّ الحركةَ ليست بعضَ الحرف ، وهو قولُ العُكبَري ، وأبي حيان ، وبه قال بعضُ دارسي علمِ الأصوات(٣) .

**الأدلة(٤) :**

**حجةُ القول الأول أمران :**

**أحدها**: أنَّه إذا أُشبعت الحركةُ نشأ منها الحرفُ المناسب لها .

---

(١) شرح الكافية ( ٦٢ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ١/ ٢٣٣ ) .

(٢) الخصائص ( ٢/ ٢٥ ) ، و شرح الكافية : القسم الأول ( ١/ ٦٠ ) ، ومن دارسي علم الأصوات : د/ إبراهيم أنيس في كتابه ( الأصوات اللغوية ) ص ( ٣٨ ) ، و د/ كمال بشر في كتابه ( علم اللغة العام الأصوات ) ص ( ١٤٧ ) ، ود/ حسام البهنساوي في كتابه ( علم الأصوات ) ص ( ١٢٢ ) ، ود/ حازم علي كمال الدين في كتابه ( دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث ) ص ( ٥٦ ) .

(٣) اللباب ( ١/ ٦٣ ) ، والتذييل والتكميل ( ١/ ١٤٤ ) ، ومن دارسي علم الأصوات : د/ زيد القرالة في كتابه ( الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي ) ص ( ٣٢ ) .

(٤) الخصائص ( ٢/٣١٥ ) ، واللباب للعكبري ( ١/ ٦٣ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ١/ ٢٣٥ ) والأشباه والنظائر للسيوطي ( ٢/٢٨ ) .

**الثاني** : أنَّ العربَ أَجرتْ الحرفَ مجرى الحركةِ في الإعراب ، وكذلك أجروا الحركةَ مجرى الحرف ، فأجازوا صرفَ ( هِنْد ) اسمَ امرأةٍ معرفةً ، فإذا تحـــرك الأوســـطُ منعـــوه الصرفَ معرفةً البتة ، وذلك نحو ( قَدَم ) ، فصارت الحركةُ في منع الصرف بمنزلة الياء في : ( زينب ) ، والألف في ( عناق ) .

**حجةُ القول الثاني أمران :**

**أحدهما** : أنَّ الحرفَ أصلُه السكونُ ، ومحالٌ اجتماعُ ساكنٍ من حركتين .

**الثاني** : أنَّه إذا حُذفَ الحرفُ الناشئ بَقيت الحركةُ بحالها ، فلو كان الحـــرفُ تمامـــاً للحركة لم تبقَ الحركةُ ؛ ولأنَّه إذا نشأ منها الحرفُ بقيت بحالها ، فلو كانـــت بعـــضاً لـــه صارت جزءاً منه و لم تبقَ .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الحركةَ بعضُ الحرف** ، واحتجَّ له ، وذكر حجتي القـــولِ بأنَّ الحركةَ ليست بعضَ الحرف ، وأجاب عنهما بما يضعفهما ويُرجِّحُ القولَ الأول عنده .

**احتجَّ ابنُ فلاح على أنَّ الحركةَ بعضُ الحرف بثلاثة أمور:**

**أحدها** : أنَّها تنوبُ منابها في الدَّلالة على ما تدلُّ عليه عند زيادة مدلول ما تدخلُ فيه على مدلولِ الحركات ، كما في التثنية والجمع .

**الثاني** : أنَّ الحركةَ تابعةٌ لحرفها في مخرجه ، فدلَّ ذلك على البعضيِّة .

**الثالث** : أنَّه إذا أُشبعت الحركةُ نشأ منها الحرفُ المناسب لها .

**وقد أجاب ابن فلاح** عن حجتي القائلين بأنَّ الحركةَ ليست بعضاً من الحـــرف بمـــا يلي :

(١) شرح الكافية ( ٦٢ – ٦٣ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ١/ ٢٣٣ – ٢٣٥ ) .

**فأمَّا قولهم : " إنَّ الحرفَ أصلُه السكونُ ، ومحالٌ اجتماعُ ساكنٍ مـــن حـــركتين "** فأجاب عنه بأنَّا إنَّما حكمنا على اجتماع ساكن من حركتين ؛ لأنَّا لما رأينا حروفَ اللـــين تفيدُ ما تفيدُ الحركاتُ من الإعراب – مع أنَّها أضعفُ منها ؛ لعدم قيامها بنفسها ، والحرفُ أقوى منها لقيامه بنفسه – حكمنا لذلك على تركيب الحرف من حركتين .

**وأما قولهم : " إنَّه إذا حُذفَ الحرفُ الناشئ بَقيت الحركةُ بحالها ، فلو كان الحرفُ تماماً للحركة لم تبقَ الحركةُ ؛ ولأنَّه إذا نشأ منها الحرفُ بقيت بحالها ، فلو كانت بعضاً له صارت جزءاً منه ولم تبقَ "** فأجاب عنه بأنَّه إذا نشأ منها الحرفُ المناســـب لهـــا لم يـــتغير حكمُها ؛ لأنها لو زالت لم يُعلم أنَّه نشأ منها ؛ ولأنَّ الألفَ لا بدَّ قبله من الحركة فلا يمكن زوالها .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنّ الحركةَ أصلٌ بذاتها ، وكذلك حرفُ المد واللين** ، لأنَّ كلَّ نوع منهما يؤدي وظيفةً مختلفةً عن الآخر ، وكميتُه الزمنية مغايرةٌ للنوع الآخر(١) .

وأما حدوثُ الحرف بإشباع الحركة فلا دلالة فيه على أنَّ الحركةَ بعضُ الحـــرف ؛ " لأنَّ حدوثَ الحرف عن الحركة ؛ كان لأنها تجانسُ الحرفَ الحادث ، فهي شرطٌ لحدوثـــه وليست بعضاً له ؛ ولهذا إذا حُذف الحرفُ بَقيت الحركةُ بحالها ، ولو كان الحـــادثُ تمامـــاً للحركة لم تبق "(٢) .

**وأما ما احتجَّ به ابن فلاح لاختياره فيظهرُ لي فيها نظرٌ :**

**فأما الحجةُ الأولى** فلا أرى فيها دلالةً على البعضيَّة ؛ لأنَّ كونَ الشيء ينـــوبُ عـــن غيره ، أو يعطى حكمه لا يقتضي أن يكون بالضرورة بعضاً منه ؛ بدليل نونِ الإعـــراب في الأمثلة الخمسة ، فهي تنوبُ عن الحركة ، وليست الحركةُ بعضاً منها .

---

(١) الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي ص ( ٣٢ ) .

(٢) اللباب للعكبري ( ١/ ٦٣ ) .

**وأما الثانيةُ** فلا تَسلمُ له أيضاً ؛ لأنَّ القولَ بأنَّ الحركةَ تابعةٌ للحرف في مخرجه يقتضي أن يكون مخرجُ الحركة هو مخرجُ الحرف ، وليس الأمرُ كذلك ؛ لأنَّ الحرفَ لــه مخــرجٌ مختصٌ ، وليس للحركة مخرجٌ مختص .

**وكذلك الحجةُ الثالثة** لا تَسلمُ له ؛ لأنَّه إذا أُشبعت الحركةُ نشأ منها حرفٌ تــامٌ ، وتبقى الحركةُ قبله بكمالها ، فلو كان الحرفُ حركتين لم تبقَ الحركةُ قبل الحرف(١) .

**وأما جوابُ ابنِ فلاح عن حجتي القائلين بأنَّ الحركةَ ليست بعضاً من حرف اللين فيظهرُ لي فيه أيضاً نظرٌ** :

**فأما الأول** : فقد تقدمَ ردُّه بأنَّ النيابةَ في الإعراب لا تقتضي البعضيِّة .

**وأما الثاني** : فرده بأنَّ حروف المد : الواو ، والياء ، والألف بطبيعتها تدلُّ علــى أنَّ الحركةَ قبلها من جنسها - بل إنَّ بعضَ دارسي علم الأصوات ذهــب إلى عــدم وجــود حركاتٍ قبل هذه الحروف ، وإنما هي أصوات هذه الحروف(٢) - فكان بالإمكان الاستغناءُ عن الحركات ؛ لحصول العلم بأصوات هذه الحروف ، فلما لم تُحذف هذه الحركاتُ مــع وجود ما يدلُّ عليها دلَّ على بطلان الجواب ، والله أعلم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) اللباب للعكبري ( ١/٦٤ ) .

(٢) إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ( ٣٩ ) .

# ١٠- الأسماءُ السِّتة معربةٌ بحركاتٍ مقدرة

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية ، والمغني** ، قال فيه : " فيها ثمانيةُ أقوال : أحدها لسيبويه : أنَّها حروفُ إعرابٍ ، والإعرابُ عليها مقدَّرٌ "(١) .

## آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها أقوالٌ كثيرةٌ ، من أشهرها ثمانيةُ أقوالٍ ذكرها ابنُ فلاح :**

**أحدها** : أنَّ ( الواوَ ) ، و( الألفَ ) ، و( الياءَ ) ، حروفُ إعراب ، والإعرابُ عليها مقدرٌ ، وهو قولُ جمهور البصريين(٢) ، ونُسِبَ إلى سيبويه(٣) ، ولم أقف على نصٍّ صريحٍ لسيبويه في هذه المسألة .

**الثاني** : أنها معربةٌ بالحركات على ما قبلَ حروفِ العلة ، وبحروفِ العلة ، وهو قولُ الكوفيين(٤) ، ومنهم : الكسائي ، والفراء(٥) .

**الثالث** : أنَّ ( الواوَ ) ، و( الألفَ ) ، و( الياءَ ) زِيدَتْ دليلاً على الإعراب ، بمعنى أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ في الحروفِ التي قبلَ حروف العلة ، ومَنَعَ من ظهورها كونُ حروفِ العلةِ تَطلبُ حركاتٍ من جنسها ، وهو قولُ الأخفش(٦) .

**الرابع** : أنَّها معربةٌ بحركاتٍ منقولةٍ من حرف العلة إلى ما قبلَه ، ففي الرفع نُقلت الضمةُ إلى ما قبل ( الواو ) ، وفي الجر نُقلت الكسرةُ ، وانقلبت ( الواوُ ) ( ياءً ) ؛ لانكسار ما قبلها ، وفي النصب نُقلت الفتحةُ ثم قُلبت ( الواوُ ) ( ألفاً ) ، وهو قولُ

---

(١) المغني : ت السعدي (٣٠٢/١ ) . وينظر : شرح الكافية ( ٧٠ ) .

(٢) الإنصاف ( ١٧/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٧٦/١ ) .

(٣) التبيين ( ١٩٣ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٣٠٢/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٧٥/١ ) .

(٤) الإنصاف ( ١٧/١ ) .

(٥) رأي الكسائي والفراء في : التذييل والتكميل ( ١٧٧/١ ) ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ( ٢٥٤/١ ) .

(٦) التبيين ( ١٩٣ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٧٨/١ ) .

الرَّبَعي[١] .

**الخامس** : أنَّها معربةٌ بالحركات ، والحروفُ نَشأت منها ، وهو قولُ المازني[٢] .

**السادس** : أنَّ انقلابها هو الإعرابُ ، وهو قولُ الجرمي[٣] .

**السابع** : أنَّ حروفَ المدِّ فيها حروفُ إعراب ، وتدلُّ على الإعراب ، وهذا القولُ نقله ابنُ جني عن الفارسي[٤] ، والمنصوصُ عليه فيما وقفت عليه من كتب الفارسي موافقتُه لما نُسب إلى سيبويه[٥] .

**الثامن** : أنَّ حروفَ المدِّ هي الإعرابُ ، وهو قولُ قطرب[٦] ، واختاره ابنُ الحاجب ، إلا أنَّه ذكر أنَّها معربةٌ بالحروف الأصلية ، أو الحروفُ بدلٌ عنها[٧] ، ولم أقف على أحدٍ ممن قال بأنَّ هذه الأسماءَ معربةٌ بالحروف قال ببدليَّة الحروف .

**وقد تَبنَّى ابنُ فلاح هذا المفهومَ من ابن الحاجب** ، وفسره وصاغ هذا القولَ بناءً عليه ، فقال : " القول الثامن : أنَّها معربةٌ بحروفٍ بدل من الحروف الأصلية ، وإن توافقا في الصورة ، وإنَّما حَكَمَ بالبدل ؛ لأنَّ دليلَ الإعراب لا يكون من سِنْخِ الكلمة ؛ بدليل ( عصا ) ، فإذا جُعلت بدلاً شابهت حروفَ التثنية والجمع في الزيادة ، فجاز لذلك دلالتُها على الإعراب "[٨] .

---

(١) التذييل والتكميل ( ١/١٧٧ ) ، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ( ١/٢٥٥ ) .

والربعي هو : علي بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الزهري ، أحد أئمة النحويين ، توفي سنة ( ٤٢٠هـ ) . إشارة التعيين (٢٢٣ ) والبلغة ( ١٥٤ ) ، والبغية ( ٢/١٨١ ) .

(٢) التبيين ( ١٩٤ ) ، والتذييل والتكميل ( ١/١٧٧ ) .

(٣) المصدران السابقان .

(٤) سر صناعة الإعراب ( ٢/٧١٣ ) .

(٥) التعليقة ( ١/٢٨ -٣١ ) ، والبصريات ( ٢/٨٩٦ ) ، والبغداديات ( ٥٣٩ ) .

(٦) التبيين ( ١٩٤ ) .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ( ١/٧٧ ) .

(٨) شرح الكافية ( ٧٤ ) ، والمغني : ت السعدي ( ١/٣٠٧ ) .

**فظاهرُ عبارة ابن فلاح** أنَّ من قال بأنَّ الإعرابَ بالحروف يرى أنَّ الحروفَ بدلٌ من الحروف الأصلية ، وليس الأمرُ كذلك ؛ بدليل أنَّ ابنَ مالك يرى الإعرابَ بالحروف وقد حكم بأصالتها ؛ فقد قال : " ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد ... وهذا أسهل ... ولا يمنع من ذلك أصالةُ الحروف "(١) .

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ( الواوَ ) ، و( الألفَ ) ، و( الياءَ ) ، حروفُ إعراب ، والإعرابُ عليها مقدرٌ** ، فقد ذكره في كتابيه، ونسبه إلى سيبويه ، واحتجَّ له ، وأجاب عن بقيةِ الأقوالِ بما يُرجِّحُ اختيارَه .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثة أمور:**

**أحدها** : أنَّ دليلَ الإعراب لا يكونُ من نفس الكلمة ، وهذه الحروفُ إما لامُ الكلمة ، أو عينُها ، وبعضُ الكلمة لا يدلُّ على المعنى العارض فيها ، وأما التثنيةُ والجمع فحروفُها ليست من نَفْس الكلمة .

**الثاني** : أنَّها كانت معربةً في الإفراد بالحركات ، فكذا في الإضافة ؛ قياساً على الإفراد .

**الثالث** : أنَّ الكلمةَ تَخْتلُّ بحذفها ، ولو كانت إعراباً لما اختلَّت الكلمةُ بحذفها .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن بقية الأقوال بما يأتي :**

**فأما القولُ بأنَّها معربةٌ من مكانين : بالحركات على ما قبل حروف العلة ، وبحروف العلة فباطلٌ من ثلاثة أوجه :**

**أحدها** : أنَّ المقصودَ من الإعراب الفصلُ بين المعاني ، وذلك يحصلُ بإعرابٍ واحدٍ .

(١) شرح التسهيل ( ٤٣/١ ) .

(٢) شرح الكافية ( ٧١ – ٧٤ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٣٠٢/١ – ٣٠٧ ) .

**والثاني** : أنَّه يَلزمُ منه اجتماعُ إعرابين على مدلولٍ واحدٍ ،وذلك يُفضي إلى تعريف المعرَّف ، ولذلك حُذفت تاءُ المفرد في ( مسلمات ) ؛ لئلا يَجمعوا دليلين على مدلولٍ واحدٍ .

**والثالث** : أنَّه يؤدي إلى جعلِ حركةِ ( الفاء ) في ( فيك ) ، و ( ذي مال ) إعراباً ، وذلك ممتنعٌ ؛ لأنَّ حركةَ الإعراب اختياريةٌ يسوغُ حذفُها ، وهذه ضروريةٌ لا يسوغُ حذفُها .

**وأما القولُ بأنَّها زيدت دليلاً على الإعراب فباطلٌ ؛ لوجهين :**

**أحدهما** : أنَّ تصريفَ الكلمة يدلُّ على أصالتها .

**والثاني** : أنَّه يلزمُ منه أن يكونَ لنا اسمٌ معربٌ على حرفٍ واحد ، وهو ( فوك ) و ( ذو مال ) .

**وأما القولُ بأنَّها معربةٌ بحركاتٍ منقولةٍ من حرفِ العلة إلى ما قبله فضعيفٌ لوجهين :**

**أحدهما** : جعلُ الإعراب على غير آخر الكلمة في غير الوقف .

**والثاني** : أنَّ النقلَ إنما يكونُ إلى حرفٍ ساكن لا إلى متحرك .

**وأما القولُ بأنَّها معربةٌ بالحركات ، والحروفُ نشأت منها فباطلٌ لثلاثة أوجه :**

**أحدها** : أنَّ الإشباعَ من أحكامِ ضرورةِ الشعرِ لا من اختيارِ الكلام .

**والثاني** : أنَّ ما حَدَثَ من الإشباع يسوغُ حذفُه ، وهذه لا يسوغُ حذفُها .

**والثالث** : أنَّه يلزمُ منه أن يكون اسمٌ معربٌ على حرفٍ واحد .

**وأما القولُ بأنَّ انقلابها هو الإعرابُ فباطلٌ لوجهين :**

**أحدهما** : أنَّ الانقلابَ موجودٌ في المقصور ، وليس بإعراب .

**والثاني** : أنَّ الرفعَ أولُ أحوال الكلمة لا انقلابَ فيه مع أنَّه معربٌ .

**وأما القولُ بأنَّها حروفُ إعراب ، وتدلُّ على الإعراب فضعيفٌ** ؛ لأنَّ حرفَ إعرابِ الكلمة إذا لم يكن زائداً عليها لا يدلُّ على المعنى العارضِ فيها ، وأما حروفُ التثنية والجمع فإنَّما دلَّت لكونها زائدةً على الكلمة .

**وأما القولُ بأنَّ حروف المد فيها هي الإعراب فلم يُجبْ ابنُ فلاح عنه** ، إلا أنَّه ذكر في بداية كلامه عن هذه المسألةِ ما يفيدُ عدمَ اعتقاده بأنَّها معربةٌ بالحروف ، فقال : " إنَّها أُعربت بالحروف على قولِ مَن اعتقد ذلك لوجهين " ، فدلَّ على أنَّه لا يَعتقدُ إعرابَها بالحروف .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الأسماءَ الستة معربةٌ بالحروف** ، فرفعُها بالواو ، ونصبُها بالألف ، وجرُّها بالياء ؛ لأنَّه " أسهلُ المذاهب ، وأبعدُها عن التكلُّف ؛ لأنَّ الإعرابَ إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدةَ في جَعْل مقدرٍ مُتَنازَعٍ فيه دليلاً ، وإلغاءِ ظاهرٍ وافٍ بالدلالة المطلوبة ، ولا يَمنعُ من ذلك أصالةُ الحروف ؛ لأنَّ الحرفَ المختلِفَ البيان صالحٌ للدلالة ، أصلاً أو زائداً "(١) ، وعلى هذا القولِ أكثرُ الباحثين المحدَثين(٢) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ( ٤٣/١ ) .

(٢) منهم د/ عباس حسن في كتابه ( النحو الوافي ١٠٤/١ ) ، ود/ محمد عيد في كتابه ( النحو المصفى ص ٣١ ) ، ود/ تمام حسان في كتابه ( الخلاصة ص ٣٥ ) ، ود/ مهدي المخزومي في كتابه ( في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٧٤ ) .

## ١١- حروفُ التثنية والجمع على حدِّه حروفُ إعرابٍ وتدلُّ على الإعراب

**ذكر ابنُ فلاح** مسألةَ كونِ المثنى معرباً في المغني ، قال : " والتثنيةُ معربةٌ خلافاً للزجاج "(١) ، وذكر مسألةَ إعراب المثنى والجمع على حدِّه بالحروف في موضعٍ آخر في المغني ، قال : " واختلف النحاةُ في حروف التثنية والجمع على أربعة أقوال "(٢) ، وذكرها أيضاً في شرح الكافية(٣) ، وسأجمعهما هنا في مسألةٍ واحدةٍ ، فأقول :

### آراء النَّحويينَ :

**اختلَف النحويون في إعراب المثنى والجمع على حدِّه على خمسةِ أقوال** :

**أحدها** : أنّ حروفهما حروفُ إعرابِ الكلمة ، والإعرابُ مقدرٌ عليها ، فهي بمنزلة الألف من ( عصا ) ، وهو المشهورُ عن سيبويه(٤) ، واختاره أبو حيان(٥) .

**وذكر بعضُ النحويين** أنَّ مذهبَ سيبويه في حروف التثنية والجمع أنَّها حروفُ إعرابٍ ، ويدلان على الإعراب(٦) ، ومنهم ابنُ فلاح ؛ فقد قال : " وإذا قلت : جاءني الزيدان ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، فالألفُ عند سيبويه حرفُ الإعراب ، وعلامةُ الرفع ، وعلامةُ التثنية ، والياءُ كذلك ، إلا أنَّها تدلُّ على النصب والجر "(٧) .

**الثاني** : أنّ حروفهما دلائلُ إعراب ، وليست إعراباً ، ولا حروف إعراب ، والإعرابُ مقدرٌ قبل حروف التثنية والجمع ، وهو قولُ الأخفش ، والمبرد ، والمازنيّ(٨) .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٧/٢ )

(٢) المغني : ت السعدي ( ٤٧/٢ )

(٣) شرح الكافية ص ( ٩٤ ) .

(٤) الكتاب ( ١٧/١ – ١٨ ) .

(٥) الارتشاف ( ٥٦٩/٢ ) .

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٣٢/١ – ١٣٥ ) .

(٧) المغني : ت السعدي ( ٥٢/١ ) .

(٨) المقتضب ( ١٥٢/١ ) وفيه رأي الأخفش والمبرد ، والإيضاح في علل النحو (١٣٠ ) وفيه رأي المازني .

**الثالث** : أنَّ حروفهما هي الإعرابُ ، وهو قولُ الفراء ، وقطرب[١] ، ونُسِبَ إلى الكوفيين[٢] ، واختاره ابنُ مالك[٣] .

**الرابع** : أنَّ حروفهما حروفُ إعراب ، وانقلابُها علامةُ الإعـراب ، وهـو قـولُ الجرميّ[٤] ، واختاره ابنُ عصفور[٥] .

**الخامس** : أنَّ المثنى والجمع على حده مبنيان ، وهو قولُ الزَّجَّاج[٦] .

**الأدلة** [٧] :

**حجةُ سيبويه على أنَّ حروفَ التثنية والجمع على حدِّه حروفُ إعرابٍ ثلاثةُ أوجه :**

**أحدها** : أنَّها زيدت على الكلمة لمعنى ، فانتقلت حرفيةُ الإعراب إليها ؛ قياساً على تاء التأنيث ، وياء النسب .

**الثاني** : أنَّك لو سمَّيت بزيدان لحُذِفت الألفُ والنون في الترخيم ؛ لأنَّ الترخيمَ يكون بحذف حرف الإعراب ، والنونُ ليس إياه ، فثبتَ أنَّه الألف .

**الثالث** : أنَّهم قالوا : ( مِذْرَوان )[٨] ، و( عَقَلْته بِثِنايين )[٩] ، ولم يقلبوا ( الـواوَ ) ( ياء ) مع أنَّها رابعةٌ ، ومتطرفةٌ ، ولا ( الياءَ ) ( همزةً ) أو ( واواً ) كما في كساء ؛ ومـا

---

(١) التبيين ( ٢٠٤ ) ، والإنصاف ( ١/٣٣ ) .

(٢) الإيضاح في علل النحو ( ١٣٠ ) .

(٣) شرح التسهيل ( ١/٧٥ ) .

(٤) ينظر رأيه في المقتضب ( ١/١٥١ ) .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ( ١/١٢٤ ) .

(٦) رأيه في الإنصاف ( ١/٣٣ ) ، والارتشاف ( ٢/٥٦٨ ) .

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ( ١/١٣٢ — ١٣٥ ) ، وعلل النحـو ( ١٦٢ ) ، والإنـصاف ( ١/٣٦ ) ، والتبـيين (٢٠٤- ٢٠٦ ) ، والمغني : ت السعدي ( ١/٤٨-٥١ ) .

(٨) **المذروان** : أطراف الأليتين لم يستعمل لها واحد على الأصح . لسان العرب ( ٢/٤٦١ ) .

(٩) **الثنايان** : طرفا الحبل المثني ، ولم يستعمل مفرده وهو الثِناء . لسان العرب (١/٣٥٣ ) .

ذاك إلا لتحصنهما بحرفي الإعراب عن القلب ، كما تحصنا في ( عَرْقُوة )(١) و( صَلاية )(٢) بحرف الإعراب عن القلب ، فلم تُقلَب ( الواوُ ) ( ياءً ) ولا ( الياءُ ) ( همزةً ) ؛ لأنَّهما لم يقعا طرفاً ؛ لأنَّ تاءَ التأنيث هي الطرفُ فتحصنتا بها .

**وحجةُ الأخفش ومن تابعه** : أنَّها تنتقلُ وتتغيرُ ، وحرفُ الإعراب لا يتغير .

**وحجةُ الكوفيين** : أنَّه يُفهَمُ منها ما يُفهَمُ من الحركات في المفردات .

**وحجةُ القول ببناء المثنى والجمع على حده** : أنَّها تضمَّنت حرفَ العطف ، فبُنيت قياساً على خمسة عشر .

## اختيار ابن فلاح :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ المثنى والجمع على حدِّه معربٌ ، وأنَّ حروفَهما حروفُ إعراب ، ويدلان على الإعراب** ؛ فقد قال : " والتثنيةُ معربةٌ خلافاً للزجاج " وقال أيضاً : " هذه الحروفُ حروفُ إعرابٍ ، وتدلُّ على الإعراب "(٣) وقد تقدَّم أنَّ ابنَ فلاح يرى أنَّ هذا هو مذهب سيبويه .

**واحتجَّ ابنُ فلاح على أنَّ المثنى والجمع على حدِّه معربان** : باختلافهما لاختلاف العوامل الداخلة عليهما(٤) .

**وعلَّلَ ابنُ فلاح إعرابَ المثنى والجمع على حده بالحروف بثلاثة أمور**(٥) :

**أحدها** : أنَّ المثنى والجمع فرعان على الواحد ، والإعرابُ بالحروف فرعٌ على الإعراب بالحركات ، فأُعطي الفرعُ للفرع .

---

(١) **العرقوة** : خشبة في فم الدلو يمسك منها . لسان العرب (٣١٥/٤) .

(٢) **الصلاية** : الجبهة ، أو مدق الطيب . لسان العرب (٦٨/٤) .

(٣) شرح الكافية ( ٩٦ ) .

(٤) المغني : ت السعدي (٨/٢) .

(٥) المغني : ت السعدي (٢ /٤٣) .

**الثاني** : أنَّ التثنيةَ والجمعَ يُحذَفُ منهما الأسماءُ المؤلفةُ من الحروف طلباً للاختصار فلا يقومُ مقامَ المحذوف ، إلا ما يُناسبُ تركيبَه وهي الحروف .

**ومرادُ ابنِ فلاح** أنَّ الأصلَ في الزيدَين : ( زيد وزيد ) ، وفي الزيدين : ( زيد وزيد وزيد ) ، فحذفت هذه الأسماءُ طلباً للاختصار ، ولما كان المحذوفُ مؤلفاً من حروفٍ ناسبَ ألا يقومَ مقامَه إلا ما يناسبُ تركيبَه ، وهي الحروف .

**الثالث** : أنَّ التثنيةَ والجمع أكثرُ من المفرد ، فناسبَ ذلك أن يكونَ إعرابُهما أكثرُ من إعراب المفرد ، وإنَّما يَتحقَّقُ ذلك بالحروف .

**وعلَّلَ ابنُ فلاح** كونَ حروفِ التثنية والجمع حروفَ إعرابٍ بثلاثة أمورٍ تقدَّمَ ذكرُها في حجة سيبويه .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن بقية الأقوال بما يضعفها ويرجحُ اختيارَه ، فقال :**

" وقولُ الأخفش كقولِ الكوفي في المعنى ؛ لأنَّ دلائلَ الإعراب هي الإعرابُ على قول من جعله الحركات ، وهو الصحيحُ ، **والاعتراض عليهما من وجهين** :

**أحدهما** : أنَّه يؤدي إلى أن تكونَ معربةً وليس لها حرفُ إعراب ، وذلك غيرُ موجودٍ في الأسماء .

**الثاني** : أنَّ الكلمةَ لا تختلُّ بحذفِ حركةِ الإعراب ، وحذفُ هذه الحروفِ تختلُّ به الكلمةُ ، وجوابُ هذا أنَّه إنما اختلت الكلمةُ بحذفها ؛ لأنَّها تدلُّ على معانٍ متعددةٍ ، فالاختلافُ يحصلُ بالنسبة إلى دلالتها على التثنية ، لا بالنسبة إلى الإعراب .

**والردُّ على الجرمي ... من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّه لا انقلابَ في الرفع ؛ لأنَّه أولُ أحوالِ الكلمة ، فيؤدي إلى أن يكون مبنياً .

**الثاني** : أنَّه يؤدي إلى حرفِ إعراب من غيرِ إعرابٍ في حالة الرفع ، وإلى إعرابٍ بغير

حرفِ إعرابٍ في حالة الجر والنصب "(١) .

**وأما القولُ ببناء المثنى والجمع فقد أجاب عنه بقوله** : " وأما خمسةَ عشر : فالاسمُ المتضمِّنُ لحرف العطف موجودٌ وهو الثاني ، وأما التثنيةُ فالاسمُ الثاني ليس بموجودٍ ، بل على طريق التقدير ، فمَحْملُ البناءِ معدومٌ فافترقا "(٢) .

**وألحظُ مما تقدَّمَ ثلاثةَ أمور :**

**أحدها : أنَّ ابنَ فلاح** ذَكَرَ أنَّ مذهبَ الأخفش كقول الكوفي في المعنى ؛ وعلل ذلك بأنَّ المرادَ بالدلائل : الإعرابُ ، والقولُ بأنَّ حروفَ التثنية والجمع هي الإعرابُ هو قولُ الكوفيين .

**وليس الأمرُ كذلك عندي** ؛ لأنَّ معنى كونِ حروف التثنية والجمع دلائل الإعراب عند الأخفش : أنها ليست إعراباً ، ولا حروف إعراب ، بل هي دلائلُ على كونِ الكلمةِ مرفوعةً ، أو منصوبةً ، أو مجرورةً ، وقد صرَّح بذلك المبردُ - وهو ممن قال بقول الأخفش - فقال : " والقولُ الذي نختاره ونزعمُ أنَّه لا يجوز غيرُه قولُ أبي الحسن الأخفش .... ولكنها دليلٌ على الإعراب ؛ لأنَّه لا يكون حرفُ إعرابٍ ولا إعرابَ فيه ، ولا يكون إعرابٌ إلا في حرف "(٣) ، وقال أيضاً : "وقولُنا دليلُ إعرابٍ إنَّما هو أنَّك تعلمُ أنَّ الموضعَ موضعُ رفعٍ إذا رأيت ( الألفَ ) ، وموضعُ خفضٍ ونصبٍ إذا رأيت ( الياء ) ، وكذلك الجمع بالواو والنون "(٤) ، وقد صرَّحَ ابنُ مالك بأنَّ الإعرابَ عند الأخفش ومن تبعه مقدرٌ قبل حروف التثنية والجمع(٥) .

**الثاني : أنَّ ابنَ فلاح مَنَعَ تقديرَ الإعراب في المثنى والجمع ، وقال به في الأسماء الستة ، والسرُّ في ذلك** أنَّه يرى أنَّ دليلَ الإعراب لا يكونُ من أصلِ الكلمة ، والحروفُ في

---

(١) المغني : ت السعدي (٢ / ٥٢ ) .

(٢) المغني : ت السعدي (٢/٨ ) .

(٣) المقتضب ( ٢/١٥٢ ) .

(٤) المقتضب ( ٢/ ١٥٣ ) .

(٥) شرح التسهيل ( ١/٧٥ ) .

الأسماءِ الستة أصليةٌ ، فقدَّر الإعرابَ فيها ، بخلاف المثنى والجمع فإنَّ حروفَهما زوائدُ ، فصح عنده جعلُها علاماتٍ ، بل منع تقدير الإعراب فيها ؛ لأنَّه يرى أنَّه إذا أمكن إزالةُ اللبسِ بين المرفوع وغيره بتغييرِ حرف الإعرابِ كان أولى من تقديرِ الحركةِ مع وجودِ اللبس ، ولهذا كانت لغةُ بلحارث ضعيفةً عنده ؛ لاحتياجهم إلى تقدير الرُّتَب مع إمكانِ إزالةِ اللبس بالتغيير ، **ويرى ابنُ فلاح** أنَّه لا يمكن إزالةُ اللَّبس من المثنى بقرينةٍ من صفةٍ أو بدلٍ أو تأكيدٍ ؛ لأنَّ توابعَ المثنى على وفقه ، بخلاف المقصور فإنَّ ذلك ممكنٌ فيه(١) .

**الثالث : أن هناك شبهاً بين مختار ابنِ فلاح وبين قولِ الجرميّ** ، فهما يشتركان في جعلِ حروفِ التثنية والجمع حروفَ إعرابٍ ، وفي منع التقدير ، ولا أرى فرقاً بينهما إلا من حيثُ حقيقةُ الإعراب : ألفظٌ هو أم معنى ؟ فعلى مختار ابن فلاح تكونُ الحروفُ نفسُها هي الدالةَ على الإعراب ، فالإعرابُ بها لفظيٌ ، وعلى رأي الجرميّ الإعرابُ معنىً ؛ لأنَّه عبارةٌ عن الانقلاب ، وهو معنى .

**كما أنَّ هناك شبهاً بين مختارِ ابنِ فلاحٍ وبينَ قول الكوفيين** ، من جهة أنَّ الإعرابَ على القولين يكونُ بالحروف ، والفرقُ بينهما أنَّ الكوفيين يجعلون الحروفَ هي الإعرابَ ، وليست نائبةً عنه ، وفي مختارِ ابنِ فلاحٍ : هذه الحروفُ حروفُ إعرابٍ ، دالةٌ عليه ، ونائبةٌ عنه ، ومغنيةٌ عن تقديره .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ المثنى والجمع على حدِّه معربان ؛ لاختلافهما باختلاف العوامل الداخلة عليهما ، وإعرابُهما بالحروف نيابةً عن الحركات** ؛ لأنَّ الإعرابَ إنَّما جيء به للدلالة على ما يَحدثُ بالعامل ، وهذه الدلالةُ حاصلةٌ بهذه الحروفِ كما تحصلُ بالحركات ، فلا حاجةَ إلى تقدير الإعراب في حروف التثنية والجمع ، أو قبلها ، ولا حاجةَ إلى جَعْلِ حروفِ التثنية والجمع حروفَ إعرابٍ ؛ لأنَّ الدالَ في نحو ( الزيدان ) هي حرفُ الإعراب ، وحروفُ التثنية والجمع تقومُ مقامَ الحركات ، وإنَّما لم تكن على حرف الإعراب

---

(١) المغني : ت السعدي (٢ / ٥٠ ) .

كما هو الأصلُ في الإعراب ؛ لأنَّها حروفٌ يمكنُ أن تستقلَّ بنفسها بخلاف الحركات .

**وهذا الذي أذهبُ إليه** موافقٌ لقول الكوفيين ، إلا أنني أجعلُ حروفَ التثنية والجمع نائبةً عن الإعراب بالحركات ، وهم يجعلونها أصلاً في الإعراب .

**والتحقيقُ عندي** في إعرابِ المثنى ، والمجموع على حدِّه ، والأسماء الستة ، والأمثلة الخمسة : هو عدمُ التحقيق فيها ، بل ينبغي أن نُمِرَّها كما جاءت معربةً بالحروف ، من غير نظرٍ إلى أصلٍ أو تشبيهٍ ، لما في ذلك من التيسير والتسهيل ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٢- إذا جُعِلت النُّونُ حرفَ الإعراب في الجمع السالم لزمت قبلَها الياءُ

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال: " إذا جُعلت النّونُ حرفَ الإعـــراب في الجمع السالم لزمت قبلها الياءُ عند الجمهور..... وقد أجاز بعضُهم وقوعَ الواو قبلها "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ** :

**أحدهما** : أنَّ النّونَ في الجمع السالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب لزمت قبلها الياءُ ، وبه قال الزمخشريُّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ مالك ، وابنُ جمعة ، وأبو حيان ، ونسبه ابنُ فلاح إلى الجمهور(٢) .

**والثاني** : أنَّ النّونَ في الجمع السالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب يجوزُ أن يكونَ قبلـــها الواوُ وهذا القولُ نسبه ابنُ يعيش وابنُ مالك إلى المبرد(٣) .

**الأدلة** (٤) :

**حجةُ لزوم الياء** أنَّه بذلك يصيرُ نظيرَ غِسْلين ونحوه من الأسماء المفردة ، ولأنَّه يجتمعُ إعرابان في حرفٍ واحد ؛ لأنَّها كانت قبلَ الإعراب بالحركات تعربُ في الرفـــع ، وفيهـــا الواوُ ، فلم يكونوا ليجمعوا بين ما تُرفعُ به وهو الواوُ ، وبين ما تُرفعُ به الآن وهو الضّمة .

**وحجةُ جواز لزوم الواو** القياسُ على ألف التثنية ؛ فإنَّ الإعرابَ قد يُجعَلُ في نونها مع الألف ، والقياسُ أيضاً على واو زيتون .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٩٩/٢ ) .

(٢) المفصل ( ١٧٥ ) ، وشرح المفصل ( ٣٧٧/٢ ) ، وشرح التسهيل ( ٨٦/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢٩٠/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ٣٣١/١ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٩٩/٢ ) .

(٣) شرح المفصل ( ٣٧٧/٢ ) ، وشرح التسهيل ( ٨٦/١ ) .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ( ٣٧٧/٢ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٨٦/١ ) ،والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٩٩/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢٩٠/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ٣٣١/١ ) .

**اختيار ابن فلاح**(١) **:**

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ النَّون في الجمع السَّالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب لزمت قبلها الياءُ** ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة بأدلّتهما ، ثم أجاب عن حجة القائلين بلزوم الواو بما يُضْعِفُها ، ويُرَجّحُ عنده القولَ بلزوم الياء .

**احتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بوجهين :**

**أحدهما** : قوةُ دلالة الياء ؛ إذ تدلُّ على شيئين ، والواوُ يدلُّ على شيءٍ واحدٍ ، فالمحافظةُ على ما يدلُّ على شيئين أولى .

**أقولُ : لعلَّ مرادَ ابن فلاح من دَلالة الياء على شيئين** أنَّها تكونُ علامةً في التَّثنية والجمع بخلاف الواو فإنَّها لا تكونُ إلا في الجمع ، أو أن الياء تكون علامة لشيئين هما النصب والجر بخلاف الواو فإنها علامة للرفع لا غير .

**والثاني** : أنَّ الواوَ تدلُّ على الإعراب من غير اشتراك ، فيحصلُ في الكلمة دليلا إعراب مع ثقل الواو ، وأمَّا الياءُ فضعيفةٌ ؛ لخفتها واشتراك دلالتها ، فلم يُعْتدَّ بها ، فأشبهت ياءَ غِسْلين .

**أقولُ : لعلَّ مرادَ ابن فلاح من هذا الوجه** أنَّ الواوَ تدلُّ على الرَّفع دونَ غيره ، وهذا معنى قوله : " من غير اشتراك " ، فلو لزمت عند الإعراب بالحركات لكان الرفعُ بالضَّمة معها كرفعين ، وليست الياءُ كذلك ؛ لأنَّها تدلُّ على النَّصب والجر .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن قياس المخالفين بما يأتي :**

**فأمَّا القياسُ على ألف التثنية فأجاب عنه** بأنَّ الألفَ دخيلٌ في الرَّفع ، فلم يعتدَّ به ، وأمَّا الواوُ فأصلٌ فيه ، فلذلك لم يلزم قبل النون .

**وأمَّا القياسُ على واو زيتون فأجاب عنه بأنَّ واوَ زيتون** لا دلالةَ لها على الإعراب ،

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٩٩/٢ ) .

فهي كواو منجنون .

## التَّرجيحُ :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النّونَ في الجمع السالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب لزمت قبلها الياءُ** ؛ لأنَّه بذلك يصيرُ نظيرَ غِسْلين ونحوه من الأسماء المفردة ، وهو أوسعُ مجالاً من باب عَربون ، ولأنَّ لزومَ الواو يُؤدّي إلى اجتماع إعرابين في حرفٍ واحد ؛ لأنَّها كانت قبل الإعراب بالحركات تعربُ في الرفع ، وفيها الواوُ ، فلم يكونوا ليجمعوا بين ما ترفع به وهو الواو ، وبين ما ترفع به الآنَ ، وهو الضّمة(١) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح التسهيل لابن مالك ( ٨٦/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ٣٣١/١ ) ، والتمهيد لناظر الجيش ( ٣٧٠/١ ) .

## ١٣- ( الألفُ ) و ( التاءُ ) في جمع التصحيح المؤنث يدلان على الجمع والتأنيث

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " إذا جُمِعَ الاسمُ المؤنثُ زِيدَ في آخره (ألفٌ) و ( تاءٌ ) ، واختُلِفَ فيهما : والأصحُّ أنَّهما علامةُ الجمع والتأنيث معاً "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوال** :

**أحدهما** : أنَّهما علامةُ الجمع والتأنيث معاً ، وهو قولُ الثمانينيّ ، والجرجانيّ ، وابن الخشاب ، والعكبريّ ، وابن يعيش(٢) ، ونَقَلَ الثَّمانينيُّ إجماعَ المتأخرين على هذا القول(٣) .

**الثاني** : أنَّ ( التاءَ ) للجمع والتأنيث ، و ( الألفُ ) فارقةٌ بين الواحد والجمع ، وهو قولُ الصَّيمريّ(٤) .

**الثالث** : أنَّ ( الألفَ ) للجمع ، و ( التاءَ ) للتأنيث ، ذكر هذا القولَ الثمانينيُّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ فلاح ، ولم ينسبوه إلى أحد(٥) ، ولم أقف على من قال به .

### الأدلة (٦) :

**حجةُ القول بأنَّهما علامةُ الجمع والتأنيث معاً أمران** :

**أحدهما** : إسقاطُ ( التاء ) الأولى التي كانت في الواحد في قولك : ( مسلمات ) ، فلولا دلالةُ الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع لم تسقط التاء الأولى ؛ لئلا يُجمَعَ في

(١) المغني : ت السعدي ( ٢/١٠٥ ) .

(٢) الفوائد والقواعد ( ١٤٧ ) ، والمقتصد في شرح الإيضاح ( ١/٢٠٤ ) ، والمرتجل ( ٧١ ) ، واللباب ( ١/١١٩ ) وشرح المفصل ( ٢/٣٦٦ ) .

(٣) الفوائد والقواعد ( ١٤٧ ) .

(٤) التبصرة والتذكرة ( ١/٨٧ ) .

(٥) الفوائد والقواعد ص ( ١٤٧ ) . شرح المفصل ( ٢/٣٦٦ ) . المغني : ت السعدي ( ٢/ ١٠٦ )

(٦) الفوائد والقواعد ( ١٤٧ ) . وشرح المفصل لابن يعيش ( ٢/٣٦٦ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢/ ١٠٦ ) .

كلمةٍ واحدةٍ بين علامتي تأنيث .

**الثاني** : أنَّك لو أسقطتَ أحدُهما لم يُفهَم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث .

**وحجةُ القول إنَّ ( التاءَ ) للجمع والتأنيث ، و ( الألفَ ) فارقةٌ بين الواحد والجمع** القياسُ على جمع المذكر ، فإنَّه ليس له سوى حرفٍ واحدٍ ، وأما ( النونُ ) فإنَّها تسقطُ في الإضافة ، وإنما احْتيجَ إلى الفرق ؛ لأنَّها إذا دخلت على كلمةٍ فيها تاءُ التأنيث حذفْتها ، فتبقى تاءٌ واحدةٌ لا يُعلَمُ أنَّها لمفردٍ أو لجمعٍ في الوصل ، وكذا في الوقف على لغة من يقف على تاء المفرد بالتاء .

**وحجةُ القول إنَّ ( الألفَ ) للجمع و ( التاءَ ) للتأنيث** أنَّ أولى ما زِيدَ حروفُ المد واللين ، لكنَّ جمعَ المذكر قد استبدَّ بالواو والياء ، فلم يبقَ سوى ( الألف ) ، فجُعِلت علامةَ الجمع المؤنث ، وحسَّن ذلك أنَّه يقابل خِفَّتَها ثِقلُ هذا الجمع ، ثم لما كان يلتبسُ بالمقصور ، والمثنى المرفوع المضاف ، احتاج إلى حرفٍ آخر ، ولم يَزيدوا معها إحدى أختيها ؛ لأنَّها كانت تقعُ طرفاً بعد ألفٍ زائدة ، فيقتضي التصريفُ قلبَها همزةً فيلتبسُ بالمهموز ، فزادوا التاءَ لدلالتها على التأنيث .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**واختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الألفَ والتاءَ علامةُ الجمع والتأنيث معاً** ؛ فقال : " إذا جُمِعَ الاسمُ المؤنثُ زِيدَ في آخره ( ألفٌ ) و( تاءٌ ) ، واختُلِفَ فيهما : والأصحُّ أنَّهما علامةُ الجمع والتأنيث معاً " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بقوله** : " لأنَّهما زيدا معاً للدلالة عليهما ، فاشتركا فيهما من غير تفصيل ، والدليلُ على ذلك : أنَّ حذفَ أحدِهما يُخلُّ بالمعنى من غير تفصيل ، فلو كان كلُّ واحدٍ منهما مخصوصاً بمعنىً لاختلَّ بحذفه المعنى الذي وُضِعَ له دونَ المعنى الآخر " .

(١) المغني : ت السعدي ( ١٠٥/٢ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ( الألفَ ) و( التاءَ ) الزائدتين علامةُ الجمع والتأنيث معاً** ؛ لأنَّ معنى الجمع والتأنيث المفهومَ من هذا النوع من الجموع يُفهَمُ منهما معاً ، بمعنى : أنَّه لو حُذِفَ أحدُهما لاختلَّ المعنى بأكملِه من غيرِ تفصيل ، ولو كان كلٌّ واحدٍ منهما مخصوصاً بمعنىً لاختلَّ بحذفه المعنى الذي وُضِعَ له دونَ المعنى الآخر ، وهذا لا يُعهَدُ في الكلام : لا يُعْهَدُ جمعُ تأنيثٍ زال عنه الجمعُ بزوالِ حرفِه وبقي التأنيثُ ببقاء حرفه ، ولا العكس .

**وأما القولُ بأنَّ ( الألفَ ) فارقةٌ بين المفرد والجمع فيظهرُ لي ضَعفُه** ؛ من جهة أنَّ ( الألفَ ) لو كانت فارقةً لحُذِفَت في نحو : ( هندات ) ؛ لعدم الحاجة إليها ؛ إذ المفردُ هنا لا يلتبسُ بالجمع ؛ لعدم وجود التاء في المفرد ، فدلَّ ذلك كلُّه على أنَّ ( الألفَ ) و( التاءَ ) علامةٌ للجمع والتأنيث معاً ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٤- المذكرُ الذي فيه تاءُ التأنيث يُجْمَعُ بـ ( الألف ) و ( التاء )

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وإذا سُمِّي بما فيه تاءُ التأنيث نحو : ( طلحة ) و ( حمزة ) لم يجز جمعُه بـ ( الواو ) و ( النون ) ، خلافاً للكوفيين ، وابنِ كيسان "(١) .

**آراء النحويين :**

**والمسألةُ فيها قولان :**

**أحدهما** : أنَّه يُجمَعُ بـ ( الألف ) و( التاء ) ، لا بـ ( الواو ) و ( النون ) ، وهو قولُ البصريين(٢) .

**الثاني** : أنَّه يُجمَعُ بـ ( الواو ) و ( النون ) ، فيقال : ( طَلْحون ) ، وهو قولُ الكوفيين(٣) ، ووافقهم ابنُ كيسان(٤) إلا أنَّه يقولُ بفتح العين ، فيقال : ( طَلَحون ) .

**الأدلة (٥) :**

**حجةُ القول بأنَّه يُجمَعُ بـ ( الألف ) و ( التاء ) ، لا بـ ( الواو ) و ( النون ) ثلاثةُ أوجه :**

**أحدها** : أنَّه لم يُسمع من العرب جمعُه بـ ( الواو ) و ( النون ) ، ولو كان جائزاً لسُمِعَ ولو على الشذوذ والندرة .

**الثاني** : أنَّ في الواحد علامةَ التأنيث ، و( الواو ) و( النون ) علامةُ التذكير ، فلو قلنا

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٧٩/٢ ) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ( ٤٠/١ ) ، وائتلاف النصرة للزبيدي ( ٣٠ ) .

(٣) المصدران السابقان .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ( ٤٠/١ ) ، و اللباب للعكبري ( ١٢١/١ ) .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ( ٤٠/١ ) ، والتبيين للعكبري ( ٢٢٠ – ٢٢١ ) .

بالجواز لأدَّى إلى أن يُجمَعَ في اسمٍ واحدٍ علامتان متضادتان ، وذلك لا يجوز .

**الثالث** : أنَّه ورد في السماع مجموعاً بـــ ( الألف ) و ( التاء ) كقول الشاعر :

نـــــــضَّرَ اللهُ أَعْظُمَـــــــاً دفنوهـــــــا بِسَجِـــــسْتانَ طَلْحَـــــة الطَّلَحـــــات [1]

**وحجةُ القول بأنَّه يُجمَعُ بـــ ( الواو ) و (النون )** : بأنَّه لفظٌ فيه علامةُ تأنيثٍ سُمِّي به مذكرٌ يَعقِلُ فجُمِعَ بـــ ( الواو ) و (النون ) ، كالذي آخـــرُه ألـــفُ التأنيـــث نحـــو : ( موسى ) و( عيسى ) ، فكانت العلةُ في ذلك أنَّ العبرةَ فيه بالمعنى ، والمعنى على التذكير ، فوجب أن يذكَّرَ بعلامة التذكير ، وهو ( الواو ) و( النون ) كما في الألف .

## اختيار ابن فلاح [2] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ المذكرَ الذي فيه تاءُ التأنيث يُجمَـــعُ بـــــ ( الألـــف ) و ( التاء ) ، لا بـــ ( الواو ) و ( النون )** ؛ فقال : " وإذا سُمِّي بما فيه تاءُ التأنيث نحـــو : ( طلحة ) و ( حمزة ) ، لم يجز جمعُه بـــ ( الواو ) و ( النون ) خلافاً للكـــوفيين ، وابـــن كيسان " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع ، والقياس فقال :**

" **أما السماع** : فقول الشَّاعر :

رَحِـــــمَ اللهُ أَعْظُمَـــــــاً دفنوهـــــــا بِسَجِـــــسْتانَ طَلْحَـــــة الطَّلَحـــــات

فإنَّه جَمَعَه بـــ ( الألف ) و ( التاء ) ؛ اعتباراً لِلَّفظِ دونَ المسمى .

**وأما القياس** : فلا يخلو إما أن يُجْمعَ بـــ( الواو ) و ( النون ) مع بقاء ( التاء ) أو مع حذفها ، لا جائزٌ أن يُجمَعَ مع بقائها ؛ لأنَّ ( الواو ) تدلُّ على التذكير ، و ( التاء ) تـــدلُّ على التأنيث ، فلا يُجمَعُ بينهما ، فإن قيل : فقد جُمِعَ ما فيه همزةُ التأنيث و لم تُحـــذف ،

---

(١) البيت من الخفيف ، وقائله : عبدالله بن قيس الرقيات ، ديوانه : ( ٨٧ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ٧٩/٢ – ٨٠ ) .

قلنا : قد غُيِّرت عن وضعها إلى ( الواو ) فخَرَجت بذلك عن دلالة التأنيث ، ولا جائزٌ أن يُجمَعَ بـ ( الواو ) و( النون ) مع حذف تاء التأنيث لوجهين :

**أحدهما** : أنَّه لا مُوجبَ لحذفها ، بخلاف ( الألف ) فإنَّها حُذفت لالتقاء الساكنين .

**الثاني** : أنَّها لو حُذفت لم تدل الفتحةُ عليها – على من فتح – ؛ لأنَّها ليست من جنسها ، بخلاف ( الألف ) ، مع أنَّ الفرقَ بين ( التاء ) و ( الألف ) و ( الهمزة ) : أنَّ ( الألف ) و( الهمزة ) يُنَزَّلان منزلةَ الجزء من الكلمة للزومهما ، فإذا سُمِّي بالكلمة مذكرٌ سرت التسميةُ إليهما ؛ لكونهما كالجزء ، فانخلعت علامةُ التأنيث منهما ، فلذلك صار الاعتبارُ بالمسمَّى وهو مذكرٌ ، وأما ( التاءُ ) فإنَّها منفصلةٌ ، وليست كالجزء ، فلا تَسْري التسميةُ إليها ، فلذلك صار الاعتبارُ باللفظ وهو مؤنثٌ ، دونَ المسمَّى المذكر ، فثَبَتَ أنَّه يُجمَعُ بـ( الألف ) و ( التاء ) ، دون ( الواو ) و ( النون ) " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ المذكرَ الذي فيه تاءُ التأنيث ، نحو : ( طلحة ) و ( حمزة ) يُجمَعُ بـ( الألف ) و ( التاء ) ، لا بـ( الواو ) و ( النون ) .**

**وإن كان القياسُ فيما يظهر لي** لا يَمنعُ من جمعه بـ( الواو ) و ( النون ) مراعاةً للمسمَّى ؛ إذ يُوجَدُ في واقع اللغة ألفاظٌ يُراعى فيها لفظُها تارةً ، ومعناها تارةً أخرى ، كالأسماء الموصولة المشتركة ، إلا أنَّ السماعَ هنا لا يُؤيِّدُ مراعاةَ المعنى في جمع المفرد المذكر الذي فيه تاءُ التأنيث ، فلم يُسمع جمعُه بـ( الواو ) و ( النون ) ، بل سُمِع جمعُه بـ( الألف ) و ( التاء ) ، فثَبَتَ أنَّ هذا النوعَ من الأسماء المذكرة يُجمَعُ بـ( الألف ) و ( التاء ) ؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع ، واللهُ وأعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٥- التنوينُ في جمع التأنيث تنوينُ مقابلة

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأما التنوينُ ففيه ثلاثةُ أقوال : أصحُّها أنَّه تنوينُ مقابلة "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنحويين كما قال ابنُ فلاح :**

**أحدها** : أنَّه في مقابلةِ النون في جمع المذكر السالم ، من جهة دلالته على تمام الاسم ، وهو قولُ سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن الخشاب ، والعكبري ، والشلوبين(٢) .

**الثاني** : أنَّه للصرف ويُسمَّى التمكين ، وهو قولُ الرَّبَعيّ ، والزمخشريّ ، والرضيّ، وبه قال بعضُ الدارسين المحدَثِين(٣) .

**وذكر السيوطيُّ**(٤) أنَّ الرضيَّ يقولُ بأنَّ التنوينَ في جمع التأنيث : لهما ، أي : للصرف والمقابلة ، **وليس الأمرُ عندي** كما ذكر ؛ لأنَّ الرضيَّ نصَّ على أنَّه للصرف والتمكين ؛ فقال : " والأولى عندي أن يقال : إن التنوينَ للصرف والتمكن "(٥) وهما بمعنًى واحد .

**الثالث** : أنَّه عِوضٌ عن الفتحة في حالة النصب ، وهذا القولُ نُسِبَ إلى الأخفش(٦) ،

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١٠٩/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٨١/١ ) ، ( ٢٣٣/٣ ) ، والمقتضب ( ٣٣١/٣ ) ، والأصول في النحو ( ٤٧/١ ) ، والمرتجل ( ٧١ ) واللباب ( ١١٨/١ ) ، وشرح المقدمة الجزولية ( ٢٧٤/١ ) .

(٣) اللباب للعكبري ( ١١٨/١ ) ، والكشاف ( ٣٤٨/١ ) ، وشرح الكافية : ( القسم الأول : ٣٣/١ ) ، ومن الدارسين المحدَثِين د/ عوض جهاوى في كتابه ( ظاهرة التنوين في اللغة العربية ص ٩٦ ) .

(٤) همع الهوامع ( ٤٠٦/٤ ) .

(٥) شرح الكافية : ( القسم الأول : ٣٣/١ ) .

(٦) الموضح المبين لأقسام التنوين لابن أبي اللطف ( ٥٥ ) .

والذي نصَّ الأخفشُ عليه في معاني القرآن أنَّه بمنزلة النون(١) .

### الأدلة (٢) :

**حجةُ من قال بأنَّه للمقابلة** عدمُ صحةِ كونِه للصرف ؛ " لأنَّ العلـتين : التعريـفُ والتأنيثُ لا تؤثران فيه ؛ بدليل أنَّك لو سَمَّيت به لم يَسقط تنوينُه ، فلو كان تنوينَ التمكن لسَقَطَ إذا سُـمِّي بـه ، وذلـك لا يكـون ، كقولـه تعـالى : ﴿ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ ﴾ (٣) " .

**وحجةُ من قال بأنَّه للصرف أمران:**

**أحدهما** : أنَّ هذا الجمعَ ليس من الجموع التي يَمتنعُ صرفُها .

**الثاني** : أنَّ الجرَّ دَخَلَ في عرفاتٍ تبعاً للتنوين ، ولو كانت لا تَنصرفُ لما دَخَلها الجرُّ؛ لأنَّ ما لا يَنصرفُ لا يدخلُه الجرُّ من غير لامٍ ولا إضافةٍ .

**وحجةُ القول بأنَّه عِوضٌ عن الفتحة في حالة النصب** أنَّ هذا الاسمَ كان يـستحقُّ الحركةَ بالفتح في النصب ، فلمَّا تعذرَ ذلك عُوِّضَ من الحركة التنوين ، والتنوينُ يجـوزُ أن يكونَ عوضاً من الحركة ، كما في التثنية والجمع ، ومن ههنا حُـذِفَ بـالألف والـلام ، والوقف ؛ لأنَّ تعويضَه من حركةٍ واحدةٍ خفيفةٍ لا يقتضي له ثبوتُه بكلِّ حال .

### اختيار ابن فلاح (٤) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ التنوينَ في جمع التأنيث تنوينُ مقابلة** ؛ فقد قال : " وأما التنوينُ ففيه ثلاثةُ أقوال : أصحُّها أنَّه تنوينُ مقابلة ، وتنوينُ مسلماتٍ مقابلٌ لنونِ مـسلمين

---

(١) معاني القرآن ( ١/١٧٧ )

(٢) التبيين للعكبري ( ٢١٨ ) ، واللباب له ( ١/١١٨ ) ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ( ١/٢٧٤ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢/١١١ ) .

(٣) سورة البقرة ، من الآية ( ١٩٨ ) .

(٤) المغني : ت السعدي ( ٢/١٠٩ – ١١١ ) .

إلحاقاً للفرع بالأصل " .

**ومرادُ ابن فلاح** بالفرع الملحَق : التأنيثُ ، وبالأصل الملحَق به : التذكيرُ ، فكما أنَّ النونَ في جمع التذكير تدلُّ على تمام الاسم ، فكذلك التنوينُ إلحاقاً للفرع بالأصل .

**وجواباً لسؤالٍ مقدر** مفادُه أنَّ التنوينَ إذا كان في مقابلة النون ، فلماذا يُحذَفُ مع (أل) مع أنَّ النونَ لا تُحذَفُ معها ؟ قال ابنُ فلاح : " إلا أنَّهم حَطُّوه عن رتبةِ الأصل ؛ لسقوطه مع ( اللام ) في الوقف بخلاف النون ؛ لأنَّها قَويت بتحصُّنها بالحركة ، فصار لها بذلك مزيةٌ ، وأما حذفُه في الإضافة فيشتركان فيه ".

**واحتج ابنُ فلاح لاختياره** بعدم صلاحية هذا التنوينِ لأن يكونَ تنوينَ صرفٍ ، وقال : " ودليلُ عدمِ كونِه للصرف : ثبوتُه فيما لا ينصرفُ ، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ ﴾ ففيها التعريف ، والتأنيث " .

**ومرادُ ابن فلاح** أنَّ عرفاتٍ منونةٌ مع أنها ممنوعة من الصرف لوجود علتين مانعتين للصرف ، وهما التعريفُ والتأنيثُ ، فلو كان تنوينَ صرفٍ لزال بوجود العلتين المانعتين له .

**ثم بيَّنَ ابنُ فلاح وجهَ التعريف والتأنيث في ( عرفات )** فقال : " ودليلُ تعريفها وجهان : **أحدهما** : امتناعُ دخول لام التعريف عليها ؛ لأنَّ تعريفَها بالعلميَّة ، فإن قيل : فما المانعُ أن تكونَ عرفاتٌ جمعَ عرفة ؟ قلنا : امتناعُ تعداد أمكنةِ كلِّ واحدٍ عرفةٌ ، بل هما مترادفان على مسمىً واحدٍ .

**والوجه الثاني** : نصبُ الحال عنها ، قالوا : هذا عرفاتٌ مباركاً فيها ، فإن قيل : فقد جاءت الحالُ من النكرة : قلنا : نعم ، ولكنَّها قليلةٌ ضعيفةٌ ، ونصبُ الحال عن ( عرفات ) لغةُ فصحاء العرب .

**وأما التأنيثُ** – وإن لم يكن تأنيثَ مفرد – فإنها كلمةٌ زائدةٌ على ثلاثة أحرفٍ موضوعة على مؤنث ، فاعتُبرَ فيها التأنيثُ ، قياساً على دمشق وما شاكلها ، ولأنَّ المقصودَ التأنيثُ ، والتاءُ تدلُّ عليه ، ولا يقدحُ في ذلك كونُها في الأصل للجمع ؛ لأنَّ المقصودَ

حصولُ التأنيث ، وهو حاصلٌ بها ".

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن حجتي القول إنَّه للصرف ، فقال :**

" **والجوابُ عن الأول** : أنَّه صيغةُ جمعٍ مسمىً به ، مؤنث ، فلذلك لم ينصرف ، لا أنَّه لم ينصرف لأنَّه جمعٌ .

**وعن الثاني** : أنَّه دخلها الجرُّ تبعاً لتنوين المقابلة ؛ لأنَّه إنَّما ينحذفُ تبعاً لتنوين الصرف ، فإذا أُمن تنوينُ الصرف دخله الجرُّ ؛ لأنَّه ليس من الصرف على الصحيح " .

**وألحظُ من حجتي القائلين بأنَّه للصرف وجوابي ابنِ فلاحٍ عنهما** أنَّهما يدوران حولَ المسمَّى بجمع التأنيث ، لا الجمع ؛ وذلك لأنَّه هو موضعُ النزاع ، أما التنوينُ في الجمع فقابلٌ لأن يكونَ للصرف ، إلا أنَّ المانعين نظروا للمسمَّى بالجمع : فرأوا أنَّه منونٌ مع أنَّه ممنوعٌ من الصرف ، فدلَّهم ذلك على أنَّه ليس للصرف ؛ إذ لوكان له لحُذِفَ لوجود المانع ، ورأى المثبتون أنَّ المسمَّى بالجمع مصروفٌ ، فدارت الحججُ والإجاباتُ على إثبات كونِ المسمَّى بالجمع مصروفاً أو لا .

**ويظهرُ لي في جوابي ابن فلاح نظرٌ :**

**فأما الأول** : فيلزمُ من قال بأنَّ المسمَّى بالجمع مصروفٌ ؛ لأنَّه ليس من الجموع التي يمتنعُ صرفُها ، أما من قال بأنَّه في أصله ممنوعٌ من الصرف ، إلا أنَّه صُرِف لعلةٍ اختلفوا في تحديدها كالزمخشريّ[١] ، والرضيّ[٢] ، فلا يلزمهم الجواب .

**وأما الثاني** : فجوابٌ مخالفٌ لواقع اللغة ؛ إذ واقعُ اللغة يقتضي أنَّ الممنوعَ من الصرف لا يُجَرُّ بالكسرة إلا إذا أُضيف ، أو اقترن بـ ( أل ) ، وعرفاتٌ مجرورةٌ بالكسرةِ ، وهي مجردةٌ من ( أل ) والإضافة ، فدلَّ على أنها في هذه الحالة مصروفةٌ لعلةٍ سيأتي بيانُها .

(١) علة صرف ( عرفات ) عنده ضعف التأنيث ، الكشاف ( ٣٤٨/١ ) .

(٢) علة صرف ( عرفات ) عنده أنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط ، وتبع النصب ، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذ الكسر فيه متبوع لا تابع ، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة ، لم يحذفا لمانع . شرح الكافية : ( القسم الأول : ٣٣/١ ) .

وأجاب ابن فلاح عن **القول بأنَّه عوضٌ عن الفتحة في حالة النصب** بأنَّه لو عُوِّضَ عنها لما حصل انحطاطُ الفرع عن رتبة الأصل ، ومراده بالأصل هنا المفرد .

## التَّرجيح :

**والراجحُ عندي أنَّ التنوينَ فيما جُمِعَ بـ ( الألف ) و( التاء ) تنوينُ صرفٍ** ؛ لأنَّه الأصلُ في دلالة التنوين ، بالإضافة إلى دلالته على تمام الاسم ، والدليلُ على أصالته كثرتُه بكثرة ما يدخلُ عليه ، فلا يُصرَفُ التنوينُ عن دلالته الأصلية إلا بدليل ، ولا دليلَ هنا يُعتمَدُ عليه لصرف دلالة التنوين عن الصرف .

وأما وجودُ التنوين فيما سمي به كـ ( عرفات ) مع أنَّه ممنوعٌ من الصرف ، **فالجوابُ عنه فيما يظهر لي** أنَّ هذا التنوينَ تنوينُ صرفٍ جاء مراعاةً لأصل الصيغة ؛ إذ هي في الأصل للجمع ، والتسميةُ عارضةٌ ، فعدمُ حذفِ التنوين هنا إنما هو لمراعاةِ صيغةِ الجمع . علماً بأنَّ عرفاتٍ ونحوها جاء فيها - بالإضافة إلى إعرابها إعرابَ المصروف - إعرابان آخران(١) :

**أحدهما** : إعرابُها إعرابَ الممنوع من الصرف ؛ مراعاةً للتسمية .

**والثاني** : إعرابُها إعرابَ المصروف ؛ مراعاةً للجمع ، ومن غير تنوينٍ ؛ مراعاةً للتسمية .

وهذان الإعرابان يؤيِّدان كونَ التنوينِ للصرفِ ؛ إذ لو كان لغيره لم يحذف ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٢/١٢٣ ) .

# ١٦- ما لا ينصرفُ معربٌ في حالِ الجرِّ

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال : " الأمرُ الخامسُ في أنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ عند سيبويه ، ومَن تبعه ، خلافاً للأخفش ، والمبردِ ، والزَّجاج ، فإنَّهم زعموا أنَّ حركتَه حركةُ بناء "(١) .

## آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ ، وهو الظَّاهر من كلام سيبويهِ ، والمبردِ ، وابنِ السَّراجِ ، وبه قال السيرافيُّ ، وابنُ الخشَّاب ، وابنُ جمعة ، وأبو حيان(٢) ، ونُسِبَ إلى الجمهور(٣).

**والثاني** : أنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ مبنيٌّ ، وهو قولُ الزَّجاجِ(٤) ، ونُسِبَ إلى الأخفش ، والمبرد(٥) .

## الأدلة (٦) :

**حجةُ القولِ بأنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ أمران :**

**أحدهما** : انتفاءُ سببِ البناءِ ، وهو شبهُ الحرف .

---

(١) شرح الكافية ( ٦٨ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٩٧٦/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٣/١ ) ، والمقتضب ( ٣١٣/٣ ) ، والأصول في النحو ( ٨٠/٢ ) ، وشرح الكتاب ( ١٤٧/١ ) والمرتجل (٧١ ) ، وشرح الكافية ( ١٠٠/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٤٥/١ ) .

(٣) شرح الكافية للرضي : القسم الأول (١٠٣/١ )

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ( ٤ ) .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٤٧/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١١٤/١ ) .

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٤٧/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢٥٩/١ ) ، وشرح الكافية له ( ١٠٠/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٤٥/١ ) .

**والثاني** : أنَّه لما كان في حالةِ الرَّفعِ والنَّصبِ معرباً وجبَ أن يكونَ في حالةِ الجرِّ كذلك ؛ عملاً باستصحاب الأصل .

**وحجةُ القولِ بأنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ مبنيٌّ** أنَّ عاملَ الجرِّ لا يُحْدِثُ الفتحَةَ ؛ لأنَّها علامةُ المفعول ، والمجرورُ ليس بمفعولٍ ، ولا يكونُ منصوباً .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلّتهما ، ثم ضَعّفَ القولَ بالبناء ، وأجاب عن حجته بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بالإعراب .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّ بناءَ الاسمِ يتوقفُ على علّةٍ موجبةٍ للبناء ، وهي معدومةٌ ههنا ، فلا وجهَ لبنائه .

**والثاني** : أنَّه معربٌ في حالِ رفعِه ونصبه ، ولم يحدث في حالِ الجرِّ ما يُوجبُ البناءَ ، لكن تعذرت الكسرةُ لشبهِ الاسمِ هنا بالفعلِ ، فجُعِلَت الفتحةُ بدلاً عنها ، وكما أنَّ الكسرةَ إعرابٌ فالبدلُ عنها أيضاً إعرابٌ .

**وضعَّفَ ابنُ فلاحٍ القولَ ببناء ما لا ينصرفُ في حال الجرِّ** بأنَّ البناءَ لا بدَّ له من علّةٍ ، وهي معدومةٌ هنا .

**وأمَّا قولُ المخالفين بأنَّ عاملَ الجرّ لا يُحْدِثُ الفتحةَ ؛ لأنَّها علامةُ المفعول ، والمجرورُ ليس بمفعولٍ** ، فقد أجاب ابنُ فلاحٍ عنه بأنَّ الفتحةَ حدثتْ بعاملِ الجرّ ؛ لنيابتها عن الكسرةِ ، ولا يُستنكَرُ أن يؤثِّرَ العاملُ غيرَ عمله الأصليّ ؛ بدليلِ ( رأيتُ مسلماتٍ ) ، فإنَّ الكسرةَ ليست من تأثيرِ النَّاصب بطريق الأصالة ، بل لنيابتها عن الفتحة .

---

(١) شرح الكافية ( ٦٨ – ٦٩ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٩٧٦/٢ – ٩٧٧ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ما لا ينصرفُ في حال الجرِّ معربٌ** ؛ لأنَّ الإعرابَ هو تعاقبُ الحركاتِ على أواخرِ الكلم لاختلاف العوامل ، وهذه الفتحةُ تدخلُ معاقبةً للضَّمة لعامـــلٍ يوجبُ ذلك لها ، فهي معربةٌ ؛ لوجود شرطِ الإعراب فيها .

**ولا يصحُّ أن تكونَ مبنيةً** ؛ لأنَّ البناءَ لا بدَّ له من علّةٍ ، وهي معدومةٌ هنا ، فوجبَ الرجوعُ إلى الأصل في الأسماء ، وهو الإعرابُ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ١٧- إعرابُ الأمثلة الخمسة بالنُّون

**أشارَ ابنُ فلاح إلى هذه المسألة في المغني** ، قال فيه : " فثبت بالاستقراء أنَّها معربةٌ ، ولا حرفَ إعراب لها ، وإنما جعلت النون في هذه الأفعالِ إعراباً ؛ لأنه لابدَّ لها من إعراب ، والحركةُ لا تقوم بنفسها بعد الضمائر ، فنابت النونُ عن الحركة فيها ؛ لقيامها بنفسها"[(١)] .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوال :**

**أحدها** : أنَّها معربةٌ بثبات النون رفعاً ، وبحذفها نصباً وجزماً ، وهو قولُ سيبويهَ ، والمبردِ ، وابنِ السَّراج ، وابنِ الدهان ، وابنِ إياز[(٢)] . ونُسِبَ إلى الجمهور[(٣)] .

**الثاني** : أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ قبل ثلاثة الأحرف ، والنونُ دليلُ إعراب ، وليس بإعراب ، وهو قولُ الأخفش ، وابن درستويه ، والسُّهيليّ[(٤)] .

**الثالث** : أنَّ ( الألفَ ) ، و( الواوَ ) ، و( الياءَ ) هي علاماتُ الإعراب ، وهذا القولُ ذكره أبو حيان[(٥)] ، و لم ينسبْه إلى أحد ، و لم أقفْ على من قال به .

**الرابع** : أنَّ هذه الأفعالَ معربةٌ وليس فيها إعرابٌ ، وهذا القولُ ذكره أبو حيان في الارتشاف ، ونسبه إلى أبي علي الفارسي[(٦)] ، وذكر في التذييل والتكميل أنَّ الفارسي يرى أنَّها معربةٌ ، ولا حرفَ إعراب فيها ، و لم يقل كما قال في الارتشاف : " ولا إعراب

(١) المغني : ت السعدي ( ١/ ١٥٨ ) .

(٢) الكتاب ( ١٩/١ ) ، والمقتضب ( ٨٢/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٤٨/١ ) ، والغرة في شرح اللمع ( ل ٤١ ب ) ، والمحصول في شرح الفصول الخمسون ( ل ٤٨ ) .

(٣) الارتشاف لأبي حيان ( ٢/ ٨٤٣ ) .

(٤) التذييل والتكميل ( ١٩٠/١ ) ، و الارتشاف ( ٨٤٤/٢ ) وفيهما رأي الأخفش وابن درستويه ، ونتائج الفكر ( ١١٠ ) .

(٥) التذييل والتكميل ( ١٩١/١ ) ، والارتشاف ( ٨٤٤/٢ ) .

(٦) الارتشاف ( ٨٤٤/٢ ) .

فيها " .

**وأرى أنَّ هناك فرقاً بين نفي وجود الإعراب ، ونفي وجود حرف الإعراب :**

**فالأولُ يعني** : عدمَ وجود علامة إعرابية .

**والثاني يعني** : عدمَ وجودِ حرفِ إعرابٍ تقوم عليه العلامةُ الإعرابية ، ولا يقتضي هذا الثاني نفيَ العلامة الإعرابية ؛ بدليل أنَّ الجمهورَ نفوا وجودَ حرف الإعراب ، وأثبتوا علامةً له وهي النون .

فالأوَّلُ : لم يقل به أحدٌ فيصح أن يكون قولاً جديداً للفارسيّ في هذه المسألة .

وأما الثاني : فعليه الجمهورُ ، فلا معنى لنسبته إلى الفارسيّ ، وجَعْلِه قولاً في المسألة .

وقد صرَّح الفارسيّ في كتابيه : الإيضاح[١] ، والمسائل العسكرية[٢] بأنَّ إعرابَ هذه الأمثلة بثبات النون رفعاً ، وبحذفها نصباً ، وجزماً ، وهو مذهبُ الجمهور .

**الأدلة** [٣] **:**

**حجةُ القول بأنَّ ( النونَ ) هي الإعرابُ** : أنَّ هذه الأمثلةَ الخمسة لا بدَّ لها من إعراب ؛ لأنَّها معربةٌ ، والحركة لا تقوم بنفسها بعد الضمائر ، فنابت النونُ عن الحركة فيها لقيامها بنفسها ؛ ولأنَّها تَتغيَّرُ بتغير العواملِ الداخلة على الفعل ؛ فدلَّ على أنَّها هي الإعراب .

**وحجةُ القول بأنَّ هذه الأمثلةَ الخمسة معربةٌ بحركات مقدرة قبل الثلاثة الأحرف :** أنَّ هذا المحلَ هو محلُ الإعراب ، لكنَّه تعذَّرَ ظهورُه فيه ؛ لأجل الضمائر ، كما في المضاف إلى ياء المتكلم .

---

(١) الإيضاح ( ٧٠ ) .

(٢) المسائل العسكرية ص ( ٢٦٧ ) .

(٣) المغني لابن فلاح : ت السعدي ( ١/ ١٥٨ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ١/ ٥١ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ١/ ٣٦٢ ) ، والتذييل والتكميل ( ١/ ١٩٠ ) ، والارتشاف ( ٢/ ٨٤٤ ) .

**وحجةُ القول بأنَّ ( الألفَ ) ، و( الواوَ ) ، و( الياءَ ) هي علاماتُ الإعراب :** الحملُ على إعراب المثنى ، والمجموع .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ هذه الأمثلة معربةٌ ، وليس لها حرفُ إعرابٍ ، وإعرابُها بالنّون** ، فقال – رحمه الله – : " فثبت بالاستقراء أنَّها معربةٌ ، ولا حرفَ إعراب لها ، وإنما جعلت النون في هذه الأفعالِ إعراباً ؛ لأنه لابدَّ لها من إعراب ، والحركةُ لا تقوم بنفسها بعد الضمائر ، فنابت النونُ عن الحركة فيها ؛ لقيامها بنفسها ".

**وعَلَّلَ ابنُ فلاح كونَ هذه الأمثلة معربةً** بأنّ العاملَ يُؤثرُ فيها ، باقتطاع آخرها مع بعض العوامل ، وثبوته مع بعض .

**وعَلَّلَ نفيَ حرفِ الإعراب عنها** بأنَّه لا يخلو إما أن يكونَ حرفُ إعرابها ما قبل الضمائر ، أو الضمائر ، أو النون :

**فأما الأولُ** فلا يصح ؛ لأنَّ حركتَه تابعةٌ لما بعده ، غيرُ مختلفة لاختلاف العامل ، ولو كانت حركةَ إعراب لاختلفت ، ولأنَّه لا يمكن حصولُ تأثير الجزم قبل هذه الحروف وخصوصاً الألف ، فإنَّه لا يكون قبلها إلا الفتحة .

**وأما الثاني** فلا يصح ؛ لأنَّها أسماءٌ معمولةٌ للفعل ، وحرفُ إعراب الكلمة جزءٌ حقيقي منها ، والاسمُ لا يكون جزءاً حقيقياً من كلمة أخرى ، ولأنَّها لو كانت حروفَ إعراب لتطرَّقَ إليها التغييرُ بالحذف في الجزم ، وبظهور النصب في الواو والياء .

**وأما الثالث** فلا يصح ؛ لأنَّ الناصبَ يحذفها ، ولم يُعهد ناصبٌ يَحذف حرفَ إعراب ، ولأنَّ بينها وبين الفعل حاجزاً وهو الضمائر ، ولا يحال بين حرف إعراب الكلمة وبينها ، ولأنَّها حرفٌ صحيح قابل لإعراب الفعل من الرفع والنصب والجزم فلو كانت حرف إعراب لظهر أثرُ العوامل فيها ولم يحذف .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١/ ١٥٧ – ١٥٨ ) .

**وتجدر الإشارةُ هنا** إلى أنَّ محققَ القسم الأول من المغني : د/ السعدي : أخذ من قول ابن فلاح : " وهي معربة ، وليس لها حرفُ إعراب" أنَّ ابنَ فلاح يرى رأيَ الفارسي(١) ، وقابله برأي الجمهور ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنَّ ابنَ فلاح ذكر بعد النَّص المـذكور : أنَّ النونَ هي الإعرابُ ، فقال : " وإنما جُعلت النونُ في هذه الأفعال إعراباً ؛ لأنَّه لا بدَّ لها من إعراب " ، فابنُ فلاح يتفق مع الفارسيّ في كون هذه الأفعالِ لا حرفَ إعـرابٍ فيهـا ، ويختلفُ معه في وجود الإعراب : فابنُ فلاح يثبته في النون ، والفارسـيّ – كمـا نقـل أبو حيان – ينفيه مطلقاً .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي** أنَّ الأمثلةَ الخمسة معربةٌ بثبات النون رفعاً ، وبحذفها نصباً وجزماً ؛ وذلك لما يأتي(٢) :

**أولاً** : أنَّ الإعرابَ إما بالحركات ، وإما بالحروف المجانسة لها ، والأسماءُ قد استغرقت الحركاتِ والحروفِ المجانسة لها إفراداً وتثنية وجمعاً ، ولما لم يكن بدٌ لهـذه الأفعـالِ مـن إعراب ، وقد تَعذَّرَ أن تُعرَبَ بالحركات والحروف المجانسة لها جُعِل إعرابُها بالنون ؛ لأنَّهـا تشبه الحروفَ المجانسة للحركات(٣) .

**ثانياً** : أنَّ القولَ بأنَّ الإعرابَ مقدرٌ قولٌ ضعيفٌ ؛ لأنَّ الإعرابَ مجتلبٌ للدلالة علـى ما يَحدث بالعامل ، و ( النونُ ) متصفةٌ بذلك ، فادِّعاءُ إعرابٍ غيرَها مدلولٌ عليه بها مردودٌ لعدم الحاجة إليه .

**ثالثاً** : أنَّ القولَ بأنَّ ( الواوَ ) و ( الألفَ ) ، و ( الياءَ ) علاماتُ إعرابٍ ضـعيفٌ ؛ إذ لو كان كذلك لثبتت النونُ في الأحوال الثلاثة ، والله أعلم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المغني : ت السعدي ( ١/ ١٥٦ ) : حاشية رقم ( ٢٨٩ ) .
(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٣٦٢/١ ) . شرح التسهيل لابن مالك ( ٥١/١ ) ، والهمع ( ١٧٦/١ ) .
(٣) ينظر في مشابهة النون لحروف اللين : سر صناعة الإعراب ( ٤٣٨/٢ -٤٤١ ) .

## ١٨- ( الياءُ ) في نحو ( تَفْعَلِين ) ضميرٌ يدلُّ على التأنيث

**ذكرَ ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " واختُلِفَ في ( الياء ) في ( تَفْعَلِينَ ) فنُقِلَ عن سيبويه : أنَّها ضميرُ الفاعل ، وتدلُّ على التأنيث ، ونُقِلَ عن الأخفش : أنَّها حرفُ التأنيث ، والفاعلُ مضمرٌ "(١) .

**آراء النَّحويين :**

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكرَ ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّها ضميرُ الفاعل ، وتدلُّ على التأنيث ، وهو قولُ سيبويه ، والسيرافيّ ، وابنِ يعيش، وابنِ مالك ، والمراديّ ، وابنِ هشام(٢) ، ونُسِبَ إلى الجمهور(٣) .

**الثاني** : أنَّها حرفُ التأنيث ، والفاعلُ مضمرٌ قياساً على المذكَّر ، وهو قولُ الأخفش(٤) .

**الأدلة** (٥) **:**

**حجةُ الجمهور أربعةُ أمور :**

**أحدها** : أنَّ الياءَ لم تَثبت علامةَ تأنيثٍ في غير هذا الموضع فيُحمَلُ هذا عليه ، وقد ثَبتت ضميراً باتفاقٍ في مثل : ( ضَرَبَني ) .

**الثاني** : أنَّ علامةَ التأنيث لم تَلْحق المضارعَ في موضعٍ مِن آخره .

---

(١) المغني لابن فلاح : ت السعدي ( ١٦٢/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٠/١ ) ، وشرح الكتاب ( ١٤٨/١ ) ، وشرح المفصل ( ٢٣٠/٣ ) ، وشرح التسهيل ( ١٢٤/١ ) ، الجنى الداني ( ١٨٠ ) ، ومغني اللبيب ( ٣٦١ ) .

(٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ( ٣٢٦/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٤٣/٢ ) .

(٤) ينظر رأيه في : رصف المباني ( ٥٠٦ ) ، و الجنى الداني ( ١٨٠ ) ، ومغني اللبيب ( ٣٦١ ) .

(٥) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ( ٣٢٦/١ ) ، ورصف المباني ( ٥٠٦ ) ، التذييل والتكميل ( ١٤٢/٢ – ١٤٣ ) .

**الثالث** : أنَّها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثين المخاطبتين فيقال : ( تفعليان ) كما قيل : ( فَعَلَتا ) ، وذلك لم يكن .

**الرابع** : أنَّه لم يُرفَعْ من المضارعةِ بالنون إلا ما اتصل به ضميرٌ .

**وحجةُ الأخفش** أنَّ ضميرَ الواحد لا يَبرُز في المضارع ، فلما بَرزت دلَّ على أنَّها للتأنيث فحُكمُها حكمُ تاء التأنيث .

## اختيار ابن فلاح [1] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنّ الياءَ في ( تَفْعَلِين ) ضميرُ الفاعل ، وتدلُّ على التأنيث** ؛ فقد ذكر القولين بأدلّتهما في المسألة ، ونَسَب القولَ الأولَ إلى سيبويه ، والثاني إلى الأخفش ، ثم أجاب عن دليل الأخفش بما يُرجِّحُ عنده أنّ الياءَ في ( تَفْعَلِين ) ضميرُ الفاعل ، وتدلُّ على التأنيث .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بأنَّ الياءَ في ( تَفْعَلِين ) لو كانت علامةَ التأنيث لَثبتتْ مع ضميرِ الاثنين قياساً على تاءِ التأنيث ، نحو : ( ضَرَبَتا ) ، فلما حُذِفَت عُلِم أنَّها ضميرُ الواحد ؛ لما خَلَفَها ضميرُ الاثنين حُذِفت .

**ويرى الأخفش** أنَّ الياءَ إنما حُذفت مع ضميرِ الاثنين لالتقاء الساكنين ، وأنَّ الفرقَ بينها وبين التاء أنَّ الحركةَ تَثقلُ على حرف العلة ، بخلاف التاء .

**وقد ضَعَّفَ ابنُ فلاح هذا الفرقَ** الذي ذكره الأخفش فقال : " وأما الفرقُ بين التاء وبينها فضعيفٌ ؛ لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ على حرف العلة " .

**وأجاب ابنُ فلاح عن حجة الأخفش** بأنَّ الياءَ لما تَضمَّنت شيئين – الدلالة على الفاعل ، وعلى التأنيث – أَشْبهت التثنيةَ فلذلك بَرزت .

---

(١) المغني لابن فلاح : ت السعدي ( ١/١٦٢ – ١٦٣ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنّ الياءَ في ( تَفْعَلِين ) ضميرُ الفاعل ، وتدلُّ على التأنيث ، وليست حرفاً للتأنيث** ؛ لأنَّ الياءَ لم تَثبُت علامةَ تأنيث في غير هذا الموضع فيُحمَلُ هذا عليه ، وقد ثَبتت ضميراً باتفاقٍ في مثل : ( ضَرَبَني )(١) ، فتعيَّن الحملُ عليه .

ثم إنَّ جَعْلَ الياء حرفاً للتأنيث مخالفٌ لخصائص علامة التأنيث وأعني بها هنا ( التاءَ ) ؛ لأنَّ ( الياءَ ) شُبِّهَت بها ، ومن هذه الخصائص(٢) :

**أولاً** : أنَّ علامةَ التأنيث لا تجتمع مع علامة تأنيث أخرى ، فلا يقال : ( فاطمتات ) ، والياء في ( تَفْعَلِين ) تجتمعُ مع تاء التأنيث .

**ثانياً** : أنَّ علامةَ التأنيث يجوزُ حذفُها مع بعض المؤنث ، والياءُ في ( تَفْعَلِين ) لا تحذفُ .

**ثالثاً** : أنَّ علامةَ التأنيث تجتمعُ مع ألف الاثنين نحو ( فَعَلَتا ) ، والياءُ في ( تَفْعَلِين ) لا تجتمعُ مع ألف الاثنين ، بل تُحذَفُ الياءُ من أجلها .

فدلَّ ذلك كلُّه على أنَّ الياءَ في ( تَفْعَلِين ) ليست بحرف تأنيث ، وإنما هي ضميرُ الفاعل يدلُّ على التأثيث ، كما أنَّ الألفَ في ( تَفْعَلان ) ضميرُ الفاعل يدلُّ على التثنية ، والواو في ( تَفْعَلُون ) ضميرُ الفاعل يدلُّ على الجمع ، والله أعلم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) التذييل والتكميل ( ١٤٢/٢ ) .

(٢) رصف المباني ( ٥٠٧ ) .

## ١٩- تقديرُ الإعرابِ مطلقاً في ( الألف ) من الاسم المقصور

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية ، والمغني** ، قال فيه : " ولا يخلو المقصورُ إما أن يكونَ منوناً أو غيرَ منون ، فإن لم يكن منوناً[١] ... فإنه يُقدَّرُ عليه الإعرابُ مطلقاً مع ثبوت الألف ... خلافاً لمن مَنَعَ التقدير "[٢].

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الإعرابَ مقدرٌ في الألف ، وهو قولُ الثمانينيّ ، والجرجانيّ ، وابنِ الحاجب ، وابنِ عصفور ، وابنِ مالك[٣] ، ونسبه ابنُ فلاح إلى الجمهور[٤] .

**الثاني** : منعُ التقدير ، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاح[٥] ، ولم ينسبه إلى أحد ، ولم أقف على من قال به .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أمرين :**

**أحدهما** : أنَّ النحويين القائلين بالتقدير يُفرِّقون في العبارة بين المقصور الذي ألفُه منقلبةٌ عن أصل نحو ( عصاً ) ، وبين المقصور الذي ألفُه غيرُ منقلبة نحو ( حبلى ) فيقولون في الأول : الإعرابُ مقدرٌ فيه لفظاً ؛ لأنَّك تَقدِرُ على أن تقول : إنَّ الألفَ منقلبةٌ عن حرفٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرورٍ ، وفي الثاني : الإعرابُ مقدرٌ فيه حكماً ؛ لأنَّك لا تَقدِرُ أن تقول ما قلتَه في ( عصا ) ؛ لأنَّ ألفَه ليست بمنقلبة عن شيء ، وإنما هو زيادةٌ محضةٌ

---

(١) وذلك لواحدٍ من ثلاثة أسباب : كونه مقترناً بأل ، أو مضافاً ، أو ممنوعاً من الصرف . الفوائد والقواعد ( ٩٨ ) .

(٢) شرح الكافية ( ١٠٦ ) ، و المغني : ت السعدي ( ٢٦٢/١ ) .

(٣) الفوائد والقواعد ( ٩٨ ) ، والمقتصد في شرح الإيضاح ( ١٠٦/١ ) ، والكافية ( ٦١ ) ، وشرح الجمل ( ١٠٣/١ ) ، والتسهيل ( ١١ ) .

(٤) شرح الكافية ( ١٠٦ ) .

(٥) شرح الكافية ( ١٠٦ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢٦٢/١ ) .

غير أنَّه محمولٌ على ( عصاً ) من حيث يقال : إنَّ الألفَ في تقدير الاختلاف ، بمعنى أنَّك لو أوقعت موقعَه ما يتحرك لكان اختلافُ الحركات موجوداً فيه(١) .

وذكر بعضُ النحويين(٢) : أنَّ الإعرابَ مقدَّرٌ في نحو ( عصاً ) ، ومنويّ في نحو ( حُبلى ) وهو – فيما يظهر لي – بمعنى ما سبق ، وإن اختلفت الألفاظ ؛ بدليل الأمثلة .

**وعليه فإنَّ قولَ العكبريّ** : " وألفُ التأنيث في نحو ( حُبلى ) و ( بشرى ) لا أصلَ لها في الحركة ، ولا يمكن تقديرُ الحركة عليها تقديراً يمكن تحقيقُه ؛ لأنَّها غيرُ منقلبة عن حرفٍ يتحرك "(٣) ليس بداخلٍ في قول المنع الذي ذكره ابن فلاح ؛ لأنَّ العكبريّ لم يمنع مطلقاً ، بل منع التقديرَ في نحو ( حُبلى ) ، وقد تَقرَّرَ أنَّ التقديرَ الممنوعَ فيه هو التقديرُ اللفظيّ ، لا الحكميّ .

**الثاني** : قال أبو علي الفارسيّ : " والاختلافُ الكائن في الموضع دون اللفظ مثاله في الأسماء نحو : عصا ورحى "(٤) .

وظاهرُ عبارة الفارسيّ أنَّ الأسماءَ المقصورة مبنيةٌ ؛ لأنَّه جعل الإعرابَ للموضع ، والموضعُ والمحلُّ عند النحويين للمبنيّ ، إلا أنَّني لم أقف على أحدٍ ممن شرح الإيضاح فسَّرَ عبارةَ الفارسيّ بما ظهر لي ، ولم أقف على أحدٍ من النحويين القدامى قال ببناء الاسم المقصور ، أما المحدثون فقد ذهب أحدُ الباحثين إلى بناء الأسماء المقصورة ؛ لأنها جاءت في الأحوال الإعرابيةِ الثلاثةِ على حالٍ واحدة ، وذلك لانتهائها بألفٍ لازمة ، والألفُ صوتٌ ساكن أبداً(٥) .

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ( ١٠٦/١ ) ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ( ٣٤٠/١ ) .

(٢) التذييل والتكميل ( ١٩٩/١ ) .

(٣) اللباب ( ٨٥/١ ) .

(٤) الإيضاح ( ٥٧ ) .

(٥) د/ مهدي المخزومي في كتابه ( في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ) ص ( ٢٨ ) .

**الأدلة** [١] **:**

**حُجَّةُ الجمهور أمران :**

**أحدهما** : أنَّ العاملَ يقتضي التأثيرَ ، فإذا تَعذَّرَ تأثيرُه اللفظيّ رُجِعَ إلى التقديريّ ؛ قياساً على ياء المتكلم .

**الثاني** : أنَّ الألفَ قد تكون منقلبةً عن حرفٍ متحرك ، فتُقدَّرُ حركتُه عليه ، فإذا زال عاملُها خَلَفَه عاملٌ آخرُ يقتضي التقدير .

**وحُجَّةُ مَن مَنَعَ أمران :**

**أحدهما** : أنَّ الجازمَ يَحذفُ لامَ الفعل في نحو : ( يخشى ) ، فلو كانت فيه حركةٌ مقدرةٌ لحَذَفَ شيئين .

**الثاني** : أنَّ الألفَ لا يَقبلُ الحركةَ ، فصار بمنزلة الحركة التي لا تَقبلُ الحركةَ ؛ فكما لا تُقدَّرُ الحركةُ على حركةٍ أخرى ، فكذا لا تُقدَّرُ على الألف ، ولأنَّه صار وجودُها بمنزلة الحرف المتحرك ؛ لتَعذّرِ تحريكِها .

**اختيار ابن فلاح** [٢] **:**

**اختار ابنُ فلاح القولَ بتقدير حركات الإعراب مطلقاً على الألف** ؛ فقال : " ولا يخلو المقصورُ إما أن يكون منوناً أو غير منون ، فإن لم يكن منوناً ... فإنه يُقدَّرُ عليه الإعرابُ مطلقاً مع ثبوت الألف ... خلافاً لمن مَنَعَ التقدير " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بحجتي الجمهور** ، وقد تَقدَّمَ ذكرُهما .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن حجتي القول بالمنع** بما يُضْعفهُما ويُرجِّحُ عنده القولَ بتقدير حركات الإعراب على الألف فقال :

---

(١) شرح الكافية لابن فلاح ( ١٠٦ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ١/٢٦٢ -٢٦٣ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ١/٢٦٢ – ٢٦٣ ) ، وشرح الكافية لابن فلاح ( ١٠٦ ) .

" **والجوابُ عن الأول** : أنَّ المقدرَ ليس له حكمُ الملفوظ به ، **وعن الثاني** ... أنَّ الذي حَكَمَ بالتقدير عدمُ قبولِه للحركة ، وأما قياسُه على الحركة فالفارقُ موجودٌ ، لأنَّه يقوم بنفسه ، والحركةُ لا تقوم بنفسها ، ولأنها بعضُه، وبعضُ الشيء مغايرُ لجملته ".

**وتجدرُ الإشارةُ هنا** إلى أنَّ جمهورَ من قال بتقدير الحركات يُقدِّرون الحركاتِ بحسب نوع الاسم ، فإن كان مصروفاً قُدِّرت فيه الضمةُ رفعاً ، والفتحةُ نصباً ، والكسرةُ جراً ، وإن كان ممنوعاً من الصرف قُدِّرت فيه الضمةُ رفعاً ، والفتحةُ نصباً وجراً ، قياساً على حالة ظهور الحركة .

**ويرى ابنُ فلاح في المغني** أنَّ هذا المسلكَ قويّ ، إلا أنَّه أجاز تقدير جرّ الممنوع من الصرف بالكسرة ، وعَلَّلَ ذلك بأنَّ حملَ الجرّ على النصب إنما يظهر في الملفوظ لئلا يلتبسَ بالمبنيّات ، أو بالمضاف إلى ياء المتكلم ، وأما المقدرُ فلا حاجةَ إلى الحمل فيه ؛ لعدم العلة المقتضية للحمل .

وهذا الذي ذهب إليه ابنُ فلاح لم أقف على أحدٍ من النحويين قال به ، وقد ذكره السيوطيّ(١) ، ونسبه إلى ابن فلاح .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو القول بتقدير حركات الإعراب مطلقاً على الألف** ؛ لأنَّ العاملَ يقتضي التأثيرَ في المعمول المعرب ، والأصلُ في التأثير أن يكون لفظيًّاً ، فإذا تعذَّرَ التأثيرُ اللَّفظيُّ رُجِع إلى التَّقديريّ ، والدَّليلُ عندي على وجود المقدر في الحرف ظهور التنوين وحذف الحرف لأجله في نحو ( عصاً ) ؛ لأنَّ الأصل في التنوين أن يكون مع الحركة .

**ثم إنَّ منع التقدير يقتضي عندي أحد أمرين :**

**أحدهما** : أن يكون الاسم المعرب بلا إعراب ، وهذا لا نظير له في الأسماء التي تظهر

(١) همع الهوامع ( ١٨٢/١ ) .

عليها الحركات .

**الثاني** : أن يكون مبنيًّا ، وهذا عندي ضعيف ؛ لعدم موجب البناء ، وأما عدم ظهور الإعراب فهذا لا يوجب البناء ، لأنَّ موجب البناء في الأسماء مناسبتها للحـــرف ، وهـــذه المناسبة لا توجد في الأسماء المقصورة ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٢٠- إعرابُ المضاف إلى ياء المتكلم بالحركات المقدرةِ مطلقاً

**ذكرَ ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " وحُكي عن قوم أيضاً – في المضاف إلى ياء المتكلم – أنَّه لا معربٌ ولا مبنيّ ... واحتجوا بأنَّه لا يظهرُ فيه الإعرابُ مع انتفاء سبب البناء ، وذهب قومٌ إلى أنَّه مبنيّ ، والصحيحُ أنَّه معربٌ تقديراً " ثم قال : " والصحيحُ تقديرُ الإعراب عليها مطلقاً "[١] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّه معربٌ في الأحوال الثلاثة ، مُقدَّرٌ فيه الحركاتُ الإعرابيةُ ؛ لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياءُ المتكلم ، وهو قولُ جمهورِ النحويين[٢] .

**الثاني** : أنَّه مبنيٌّ ، وهو قولُ الجرجانيّ ، وابن الخشاب[٣] .

**الثالث** : أنَّه لا معربٌ ، ولا مبنيٌّ ، وهو قولُ ابنِ جني ، وأبي علي الشلوبين[٤] .

**الرابع** : أنَّه معربٌ بحركةٍ ظاهرةٍ حالةَ الجرِّ ، وبحركةٍ مقدرةٍ فيه حالةَ الرفع والنصب وهو قولُ ابنِ مالك[٥] .

**قال أبو حيَّان معقِّباً على مذهب ابن مالك** : " ولا أعرف له سلفاً في هذا "[٦] ، وما قاله فيه نظرٌ ؛ لأنَّ ابنَ الحاجب ذَكَرَ هذا القولَ[٧] ، وهو معاصرٌ لابنِ مالكٍ ، ومتوفىً

---

(١) شرح الكافية ( ١٠٧ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢٠٣/١ ) .

(٢) الارتشاف ( ١٨٤٧/٤ ) ، والهمع ( ٥٨/١ ) .

(٣) الجمل في النحو ( ٥٧ ) ، والمرتجل ( ١٠٧ ) .

(٤) الخصائص ( ٣٥٦/٢ ) ، وشرح المقدمة الجزولية ( ٣٤٢/١ ) .

(٥) التسهيل ( ١٦١ ) .

(٦) الارتشاف ( ٣/ ٥٣٦ ) .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ( ٨٤/١ ) .

قبله .

**الأدلة :**

**حجةُ القول بأنَّه معربٌ** انتفاءُ سبب البناء ، ولم يَظهرْ فيه الإعرابُ اللفظيُّ ؛ لأنَّه لو انضم ما قبل الياء لانقلبت واواً ، ولو انفتح ما قبلها - وأصلها الحركة - لانقلبت ألفـــاً ، ولذلك تعيَّن كسر ما قبلها[(١)] .

**وحجةُ القول بأنَّه مبنيٌّ** : أنَّه مضافٌ إلى مبنيّ ؛ " ذلك أنَّ المضافَ يَتنزَّلُ من المضاف إليه منزلةَ بعض الكلمة من بعض ؛ هذا إذا كان المضافُ إليه مما يمكن أن يكـــونَ مـــستقلاً بنفسه ، فإذا انضمَّ إلى ذلك كونُ المضاف إليه مما لا يقومُ بنفسه ، ولا ينفردُ ، اشتدَّ اتصالُه بما قبله حتى يجريَ الأولُ من الثاني ، والثاني من الأول مجرى بعضِ الكلمةِ من بعضٍ حقيقـــةً لامتزاجهما ، فيغلبُ على الأولى حكمُ الثانية ، وهذه الصفةُ موجودةٌ في المضاف إلى يـــاء المتكلم "[(٢)] .

**وحجةُ القول بأنَّه لا معربٌ ولا مبنيٌّ** بأنَّه لا يظهر فيه الإعرابُ مع انتفـــاء ســـبب البناء[(٣)] .

**وحجةُ القول بأنَّه معربٌ بحركةٍ ظاهرةٍ حالةَ الجر** ، ومقدرة فيه حالة الرفع والنصب " أنَّ حرفَ الإعراب منه في الحالين قد شُغلَ بالكسرة المجلوبة توطئةً للياء ، فتعـــذَّرَ اللفـــظُ بغيرها فيُحكَمُ بالتقدير كما فُعلَ بالمقصور ، وأما حالُ الجر فالإعرابُ ظاهرٌ للاستغناء عـــن التقدير ، فتقديرُ كسرة أخرى فيه تكلفٌ لا حاجة إليه"[(٤)] .

---

(١) المغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٢٠٤/١ ) ، واالتعليقة لابن النحاس ( ٧٠١/٢ ) .

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ( ١٠٩ ) .

(٣) الخصائص لابن جني ( ٣٥٦/٢ ) .

(٤) تمهيد القواعد لناظر الجيش ( ٣٢٦٨/٧ ) . و لم أقف على تعليل لابن مالك لرأيه .

## اختيار ابن فلاح [1] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ المضافَ إلى ياء المتكلم معربٌ بحركات مقدرة مطلقـــاً** ؛ فقال - رحمه الله - : " وحُكي عن قوم أيضاً - في المضاف إلى ياء المتكلم - أنَّه لا معربٌ ولا مبنيّ ... واحتجوا بأنَّه لا يظهرُ فيه الإعرابُ مع انتفاء سبب البناء ، وذهب قـــومٌ إلى أنَّـــه مبنيّ ، والصحيحُ أنَّه معربٌ تقديراً " ، ثم قال : " والصحيحُ تقديرُ الإعراب عليها مطلقاً ".

**وقد بنى ابن فلاح اختياره على أمرين :**

**الأول** : أنَّه معربٌ لانتفاء سبب البناء ، و لم يظهر فيه الإعرابُ اللفظيُّ لتعذّره ؛ لأنَّه لو انضم ما قبل الياءِ لانقلبت واواً ، ولو انفتح ما قبلها - وأصلُها الحركةُ - لانقلبت ألفاً ، فلذلك تعيَّنَ كسرُ ما قبلها ، وابنُ فلاح بهذا يردّ على من نفى الإعرابَ عن المضاف إلى ياء المتكلم .

**الثاني** : أنَّ الحركاتِ تُقدَّرُ فيه مطلقاً ؛ لأنَّه قد ثَبتَ أنَّ الكـــسرةَ في حالـــة الرفـــع والنصب لأجل الياء ، لا من تأثير عاملٍ فيَطَّردُ الحكم ، وهو بهذا يردّ على مـــن ادَّعـــى أنَّ الكسرةَ في حالة الجر من تأثير العامل .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ المضافَ إلى ياء المتكلم معربٌ بحركاتٍ مقـــدرةٍ مطلقـــاً** ؛ **وذلك لما يأتي** :

**أولاً** : ضَعفُ القول بأنَّه ليس معرباً ، ولا مبنياً ؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماء الإعرابُ ، ولا تُبنى إلا لسبب ، وحيث لا سببَ هنا تعيَّنَ الإعرابُ ، و لم يظهرْ على حرفِ الإعراب بسببِ وجودِ الحركةِ المناسبة لياء المتكلِّم ، فجُعلَ الإعرابُ فيه مقدراً .

**ثانياً** : ضعفُ القول بالبناء ؛ لانتفاء سببه ، وأمَّا كونُه مضافاً لمبني فليس حجةً ؛ لأنَّ

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢٠٣/١ - ٢٠٥ ) .

الإضافةَ إلى المضمر لا تُوجب بناءً ؛ بدليل (غلامك ) ، و (غلامه )[1] ، فلا وجه يجعله مبنياً .

**ثالثاً** : ضعفُ القول بأنَّ الكسرةَ في حالة الجر من تأثيرِ العاملِ ؛ لثبوتها في حالة الرفع والنصب ، فعُلِم " أنَّ هذه الكسرةَ يُكرَه الحرفُ عليها ، فيكونُ في الحالات ملازماً لها ، وإنما يُستدلُّ بالمعلوم على المجهول ، فكما لا يُشكُّ أنَّ هذه الكسرةَ في الرفع والنصب ليست بإعراب ، فكذلك يجبُ أن يُحكَمَ عليها في باب الجر ؛ إذ الاسمُ واحدٌ ، فالحكمُ عليه إذاً في الحالات واحد "[2] ، والله أعلم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ( ١/١١٠ ) .

(٢) الخصائص لابن جني ( ٢/٣٥٧ ) .

## ٢١- المضمرُ هو أعرفُ المعارف ويليه العلم

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني ، قال** : " ثم اختلفَ النحاةُ في أعرف المعـــارف على ثلاثة أقوال : فنُقِل عن سيبويه ، وبه قال جمهورُ النُّحاةِ أنَّ أعرفَها المضمرُ ، ثم العلمُ ، ثم المبهمُ ، ثم ما عُرِّف باللام ، ونُقِل عن الكوفيين وأبي سعيدٍ السِّيرافيّ أنَّ أعرفَها العلمُ ، ثم المضمرُ ، ثم المبهمُ ، ثم ما عُرِّف باللام ، ونُقِل عن أبي بكر بنِ السَّراج أنَّ أعرفَها المبهمُ ، ثم المضمرُ ، ثم العلمُ ، ثم ما عُرِّف باللام ، ونَقَل بعضُهم أيضاً هذا القولَ عن الكوفيين "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوال** :

**أحدها** : أنَّ أعرفَ المعارف : المضمرُ ، ثم العلمُ ، ثم المبهمُ ، ثم ما عُـــرِّفَ بـــاللام ، وهذا القول نُسِبَ إلى سيبويه(٢) ، ولم أقف على نصٍّ صريحٍ له في ذلك ، وربما اســـتظهر بعضُ النُّحاة ذلك من قول سيبويه : " والمضمرُ لا يُوصَفُ بالمظهر أبداً ؛ لأنَّه قد استغنى عن الصِّفة "(٣) ؛ لأن هذا التَّعليلَ هو حجةُ مَن قال إنَّ المضمرَ أعرفُ المعارف كما سيأتي .

وممن قال بهذا القولِ المبردُ(٤) ، واختاره ابنُ عصفور(٥) ، وذهب ابنُ مالك إلى هـــذا القول ، إلا أنَّه ذكر أنَّ العلمَ أعرفُ من الضَّمير الغائب(٦) .

**الثاني** : أنَّ أعرفَها : العلمُ ، ثم المضمرُ ، ثم المبهمُ ، ثم ما عُرِّفَ باللام ، وهـــو قـــول الكـــوفيين(٧) ، واختـــاره

(١) المغني : ت النهاري (٢/٨٧٩) .

(٢) الجمل في النحو للزجاجي ( ١٧٨ ) ، وأسرار العربية ( ٣٠٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٢/٤٩٥ ) .

(٣) الكتاب ( ٢/٨٨ ) .

(٤) المقتضب ( ٤/ ٢٨١ ) .

(٥) شرح الجمل ( ٢/١٣٦ ) .

(٦) شرح التسهيل ( ١/١١٦ ) .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ( ٢/٤٩٥ ) ، واللباب للعكبري (١/٤٩٤ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابـــن جمعـــة =

أبو حيان(١) ، ونُسِبَ إلى أبي سعيد السِّيرافيّ(٢) ، و لم أقف على نصٍّ صريحٍ له في ذلك .

**الثالث** : أنَّ أعرفَها : المبهمُ ، ثم المضمرُ ، ثم العلمُ ، ثم ما عُرِّف باللام ، وهذا القول نسب إلى ابن السراج(٣) ، و لم أقف عليه في كتابه الموجز ، والظَّاهرُ من كلامه في الأصول أنَّ المضمرَ هو الأعرفُ ؛ فقد ذكر المعارفَ مبتدأً بالمضمر فقال : " والمعرفةُ خمسةُ أشـــياء : الاسمُ المكنى ، والمبهمُ ، والعلمُ ، وما فيه الألفُ واللامُ ، وما أضيف إليهنّ "(٤) .

**الرابع** : أنَّ أعرفَها : المضمرُ ، ثم المبهمُ ، ثم العلمُ ، وهو قولُ الفراء(٥) . واختـــاره أبو البركات الأنباريّ(٦) .

**الأدلة** (٧) **:**

**حجةُ القول الأول** : أنَّ المضمرَ لا اشتراكَ فيه ؛ لتعيّنه بما يعود إليـــه ، ولـــذلك لا يُوصَفُ ويُوصَفُ به ، بخلافِ العَلَم ، فإنّه فيه اشتراكٌ ، ويُميِّزُ بالوصف ، والمبهمُ يُوصَـــفُ ويُوصَفُ به .

**وحجةُ القول الثاني من خمسة أوجه :**

**أحدها** : أنَّ وضعَ المضمرِ على الشَّركة ، والشَّركةُ في الأعلام عارضةٌ تَقعُ بعد الوضع اتِّفاقاً ، لا مقصودة بالوضع ، ولا يخفى أنَّ الإبهامَ في الشَّركة المقصودةِ في الوَضْع أقوى من العارضِ بعد الوضع ؛ بدليلِ إبهام النكرات ؛ لكونِ شركتها مقصودةً للواضع .

---

= (١/٦٣٢) .

(١) التذييل والتكميل ( ٢/١١٣ ) .

(٢) أسرار العربية ( ٣٠٢ ) ، والإنصاف ( ٢/٧٠٨ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٢/٤٩٥ ) .

(٣) الفوائد والقواعد للثمانيني ( ٣٩٥ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٢/٤٩٥ ) ، واللباب للعكبري (١/٤٩٤ ) .

(٤) الأصول في النحو ( ١/١٤٩ ) .

(٥) الجمل في النحو للزجاجي ( ١٧٨ ) ، وشرحه لابن عصفور ( ٢/١٣٦ ) .

(٦) الإنصاف ( ٢/٧٠٩ ) .

(٧) الإنصاف ( ٢/٧٠٧ ) ، و اللباب (١/٤٩٤ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٢/٤٩٥ ) ، والمغني : ت النهاري (٢/٨٧٩ ) .

**الثاني** : أنَّ الضميرَ قد يعودُ على نكرة ، كقولك : ( جاءني رجلٌ فأكرمتُه ) ، فكيف يكونُ أعرفَ من العَلم ما يوضِّحُه نكرة .

**الثالث** : أنَّ ( رُبَّ ) قد دخلتْ على المضمر في : ( رُبَّه رجلاً ) ، ولم تدخل على العَلم .

**الرابع** : أنَّه يُحكَى عن بعض العرب أنَّه قال في جواب ( مررت بهم ) : منين ؟ ومنين إنَّما يكونُ جواباً عن النكرة .

**الخامس** : أنَّ العَلم لازمٌ لمسمَّاه ، والمضمرُ لا يَلْزَمُ مُسمّاه ، بل ينتقلُ ، فيكونُ المتكلِّم مخاطباً وغائباً ، والعكس ، ولا يخفى أنَّ اللازمَ لمسمَّاه أقوى من التنقل .

**وحجةُ القول الثالث من أربعة أوجه :**

**أحدها** : أنَّ اسمَ الإشارة تَعَرَّفَ بشيئين : بالعين والقلب ، وغيرُه لا يَتَعَرَّفُ إلا بالقلب ، والمعرَّفُ بشيئين أقوى من المعرَّف بشيء واحد .

**الثاني** : أنَّ اسمَ الإشارة لم يُوجَد فيه نكرةٌ ، وأما المضمراتُ والأعلامُ فقد تُوجَدُ فيها النكراتُ .

**الثالث** : أنَّ اسمَ الإشارة لا يَتَنَكَّرُ في التثنية والجمع ، بخلاف العَلم فإنَّه يتنكَّرُ فيهما ، فيدلُّ عدمُ تنكيره على قوة تعريفه .

**الرابع** : أنَّه يُقدَّمُ على العَلم في قولك : ( هذا زيدٌ ) ، وما ذاك إلا لقوّة تعريفه .

**وحجةُ القول الرابع أمران :**

**أحدها** : أنَّ اسمَ الإشارة تَعرَّفَ بشيئين : بالعين والقلب ، والعَلم لا يتعرَّفُ إلا بالقلب ، والمعرَّفُ بشيئين أقوى من المعرَّف بشيء واحد .

**الثاني** : أنَّ اسم الإشارة لا يتنكَّرُ في التثنية والجمع ، بخلاف العَلم فإنَّه يتنكَّرُ فيهما ،

فيدلُّ عدمُ تنكيره على قوّة تعريفه .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ أعرفَ المعارف : المضمرُ ، ثم العلمُ ، ثم المبهمُ ، ثم ما عُرِّفَ باللام** ؛ فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ الأولَ بأدلَّتها ، ثم أجاب عن القول الثاني ، والثالث بما يُضْعِفُهما ، ويُرجِّحُ عنده القولَ الأول .

**واحتج ابنُ فلاح لاختياره بستة أمور :**

**أحدها** : أنَّ من جُملتها ضميرُ المتكلِّم كـ( أنا ) و( قمت ) و( غلامي ) ، الذي لا يخفى نهايةُ إيضاحه ؛ لعدمِ الشَّركة فيه حالَ تَكَلّمِه ، ولذلك يُغَلَّبُ في الإضمار على العلم كقولك : ( أنا وزيدٌ قمنا ) ، ولا يقال : ( قاما ) .

**والثاني** : أنَّ ضميرَ المتكلِّم ، والمخاطب لا يُبدَلُ منهما بدلُ كلٍّ من كلٍّ ؛ لتناهيهما في الإيضاح والبيان ، فلا يحتاجان إلى زيادة بيان .

**الثالث** : أنَّ حُكمَ تثنية الضمائر وجمعِها حكمُ مفردها في التَّعريف ، بخلاف الأعلام ، فإنها إذا ثُنّيت وجُمعت تَنَكَّرت .

**الرابع** : أنَّها لا تُضمرُ إلا بَعدَ أنْ عُرِفَ على من تعودُ عليه ، فتفسيرُها لا يفارقُها لفظاً أو تقديراً ، فلا يبقى فيها ترددٌ ولا احتمالٌ ، بخلافِ باقي المعارف ، فإنَّه يقعُ فيها الاشتراكُ.

**الخامس** : أنَّه جيء بالضمائر للإيجاز والاختصار وإزالة اللبس ، ولا يُزالُ اللَّبسُ إلا بما هو في نهاية البيان ، ألا ترى أنَّك لو قلت : ( زيدٌ ضربت زيداً ) لتُوهِّمَ أنَّ ( زيداً ) الثاني غيرُ الأول ، فإذا جيء بالضمير زال اللَّبس .

**السادس** : أنَّها لا تُوصَفُ ولا تُضافُ ؛ لتناهيها في الإيضاح والبيان المغني عن

(١) المغني : ت النهاري (٢/٨٧٩ – ٨٨٣ ) .

الوصف والإضافة ، وأما الأعلامُ فإنَّها تُوصَفُ ، وقد تُضافُ أيضاً .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن الأدلةِ الخمسة للقول الثاني بما يلي :**

**فأمَّا الدليل الأول** فأجاب عنه بأنَّه وإنْ وُضِعَ على الاشتراك إلا أنَّه حالةَ الإخبارِ عنه لا شِرْكَةَ فيه ؛ لوجود القرينة الدَّالة على تخصيصه ، ولذلك لم يَحتج إلى الوصف ، بخلاف العَلم فإنَّ شَرِكَتَه وإن كانت عارضةً فإنَّها قد تُوجَدُ عند الإخبار ، فتحتاجُ إلى الوصف .

**وأما الثاني فأجاب عنه** بأنَّه لما جرى ذِكرُه تَنزَّلَ منزلةَ المعهود ؛ بدليل قولك : ( جاءني رجلٌ وكان راكباً ) ، و( ضربتُ رجلاً وهو قائمٌ ) ، فالإخبار عنه دليلُ تعريفِه ، إذ لو وقعت النكرةُ موقعَه لم يصحّ الإخبارُ عنه .

**وأما الثالث فأجاب عنه** بأنَّه على مذهب الكوفيين معرفةٌ قد ترجع إلى سابق ، وعلى مذهب البصريين نكرةٌ ، لكنَّه لا يقدحُ في تعريف الضمائر ؛ إذ ليس الكلامُ فيه ، إنَّما الكلامُ في الضمائر المعارف مع الأعلام ؛ بدليل أنَّ الأعلامَ قد تُنَكَّرُ وتُعَرَّفُ باللام وبالإضافة ، ولا يقدحُ ذلك في تعريفها .

**وأما الرابع فأجاب عنه** بأنَّ الحكايةَ شاذةٌ ، وحسَّنها أنَّ المتكلِّم لما قال : ( مررت بهم ) اعتقدَ أنَّ السامعَ عالمٌ بهم ، فَردَّه السامعُ إلى الحقّ في السؤال الذي كان ينبغي أنْ يقولَه المتكلِّمُ وهو أنْ يقولَ : ( مررت برجال ) ، فيقولُ في جوابه : منين .

**وأما الخامس فأجاب عنه** بأنَّ تنقلَها لا يقدحُ في تعريفها ؛ لأنَّها دائرةٌ من معرفةٍ إلى معرفةٍ ؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ من المتكلِّم والمخاطب والغائب لفظاً يدلُّ عليه ما دام متصفاً بتلك الصفة ، فتنقلُها بحسب المعاني كتنقُّلِ الفاعل إلى المفعول ، وإلى المضاف إليه ، وذلك لا يقدحُ في تعريفه ، فكذلك تنقُّلُ الضمائرِ لا يقدحُ في تعريفها .

**وأجاب عن الأدلة الأربعة للقول الثالث بما يلي :**

**فأما الأول فأجاب عنه** بأنَّ التعريفَ المعتبرَ إنَّما هو بالنسبة إلى المخاطب لا بالنسبة إلى المتكلِّم ، فإنَّ المتكلِّم قد يذكرُ لفظَ النَّكرة كقوله : ( في داري رجلٌ ) ، وهو يعرفُها

دون السامع ، فهي معرفةٌ بالنِّسبة إلى المتكلم ، نكرةٌ بالنِّسبة إلى السامع ، وفي صورة النزاع تعريفُ القلب بالنسبة إلى المتكلم ؛ لأنَّ المخاطبَ لا يطِّلعُ على ما في قلب المتكلم ، إنما التعريفُ بالنِّسبة إلى السامع من جهة واحدة ، وهي جهة الإشارة ، فعُلِم بذلك أنَّه كغيره من المعارف في اتحاد الجهة ، مع أنَّ جهةَ غيره أقوى من جهته ؛ لكونِ جهةِ غيره لا يفارقُه تعريفُها ، وجهةُ تعريفِ الإشارة إنَّما يكونُ عند الإشارة ، ثم يصير بعدها مبهماً .

**وأما الثاني فأجاب عنه** بأنَّ وجدانَ النَّكرات فيها لا يقدحُ في تعريفها ؛ لأنَّ الكلامَ في مقابلة المعرفة دون النكرة .

**وأما الثالث فأجاب عنه** بأنَّها لم تُنَكَّر لوجود الإشارة المقتضية للتعريف في الجمع ، وأما العَلَمُ فإنَّما تنكَّرَ ؛ لأنَّه خرج بالتثنية والجمع عن حدِّ العَلم ؛ لخروجه عن الدِّلالة على المسمى المفرد المعين ، وخروجه بالتثنية والجمع لا يقدح في تعريفه في حال إفراده .

**وأما الرابع فأجاب عنه** بأنَّ تقديمَه لأجلِ حرف التثنية ، أو لتضمنه معنى الإشارة ؛ لأنَّ الأسماءَ المتضمنةَ للمعاني تقتضي التصدّرَ وإن لم تكن معارف ، كقولك : ( من زيد ) ؟ .

**وأما القولُ الرابع** : فتقدَّمَ أنَّ ابنَ فلاح لم يذكره ، إلا أنَّه أجاب عن حجتيه في جوابه عن أدلة القول الثالث .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح : وهو أنَّ أعرفَ المعارف : المضمرُ ، ثم العَلَمُ ، ثم المبهمُ ، ثم ما عُرِّفَ باللام** ؛ وذلك لما ذكره من الأدلة ، ولضَعْفِ أدلة المخالفين ، كما بيَّنَ ابنُ فلاح في جوابه عن أدلتهم .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أمرين :**

**أحدهما** : أنَّ محلَّ الخلاف في هذه المسألةِ في غيرِ اسمِ اللهِ تعالى ؛ فإنَّه أعرفُ المعارف

بالإجماع[١] .

**الثاني** : " أنَّ معنى كونِ بعضِ المعارفِ أعرفُ من الآخر : أنْ يكونَ أقلَّ اشتراكاً من الذي هو أعرفُ منه ، فيكونُ تطرقُ الاحتمال إلى الأعرف أقلَّ من تطرقه إلى غير الأعرف . وعلى هذا يندفعُ ما ذُكِرَ عن ابنِ حزمٍ الظاهري - رحمه الله تعالى - : من أنَّ المعــارفَ كلَّهــا مستويةُ الرّتبة ، فلا يصحُّ أن يقال : ( هذا أعرفُ من هذا ) ؛ لأنَّ المعرفة لا تتفاضل ، ولا يصحُّ أن يقال : ( عَرَفتُ هذا أكثر من هذا ) ؛ لأنَّه يكونُ في حقِّ المرجوح المعرفةُ جهلاً ؛ فالذي أشار إليه ابنُ حزمٍ - وإن كان صحيحاً في نفسه - هو غيرُ ما أراده أهل الــصناعة النحوية "[٢] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الهمع (١/١٩١ ) .

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ( ١/٤٣٣ ) .

## ٢٢- ( الياءُ ) و( الكافُ ) و( الهاءُ ) بعد ( إيّا ) هي الضمائرُ ، و( إيّا ) دعامةٌ لها

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسالةَ في المغني ، قال** : " وأما ضمائرُ المنصوب المنفصل : فللمتكلِّم ضميران : ( إيّاي ) و ( إيّانا ) .... وللمخاطب خمسةٌ ، وللغائب خمسةٌ ، واختلفَ العلماءُ فيها على سبعة أقوال "[1] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ كما قال ابنُ فلاح فيها سبعةُ أقوال** :

**أحدها** : أنَّ ( إيَّا ) ضميرٌ ، و( الهاءُ ) و( الياءُ ) و( الكافُ ) حروفٌ لا موضعَ لها من الإعراب ، وهو قولُ ابن السراج ، وابن جني ، والباقولي ، وابن إياز ، وابن أبي الربيع[2] .

**ونَسبَ ابنُ بابشاذ**[3] ، **وابنُ فلاح**[4] هذا القولَ إلى سيبويه ، ورَدَّ هذه النسبةَ ابنُ إياز ، فقال : " ووَهِم ابنُ بابشاذ ، فعزاه إلى سيبويه ، وليس له في ذلك نصٌّ "[5] .

**وما قاله ابنُ إياز هو الظاهرُ لي** من كلام سيبويه ؛لأنَّه صرَّحَ بأنَّ ( إيّا ) ضميرٌ[6] ، أما لواحقُه فلم يَنصَّ على شيء فيها .

**الثاني** : أنَّ ( إيّا ) اسمٌ مبهمٌ أُضيفَ للتَّخصيص ، وهو قولُ الأخفش ، وابن

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٤٥/١ ) .

(٢) الأصول في النحو ( ١١٧/٢ ) ، وسر صناعة الإعراب ( ٣١٧/١ ) ، وشرح اللمع ( ٦٠٠/٢ ) ، والمحصول شرح الفصول ( ل ١٧١ أ ) ، والملخص (٥٨٢ ) .

وأبو الحسن الباقولي هو : علي بن الحسين بن علي الضرير النحوي كان حياً سنة ( ٥٣٥هـ ) . إشارة التعيين ( ٢١٦ ) ، والبلغة ( ١٥١ ) ، والبغية ( ١٦٠/٢ ) .

(٣) شرح المقدمة المحسبة ( ١٥٤/١ ) .

(٤) المغني : ت ضائحي ( ٤٥/١ ) .

(٥) المحصول شرح الفصول ( ل ١٧١ أ ) .

(٦) الكتاب ( ٣٥٥/٢ ) .

درستويه(١) .

**أقول : كذا حكى ابنُ فلاح هذا القولَ** ، وهو يفيدُ أنَّ ( إيّا ) مضافةٌ لما بعدها .

**وليس الأمرُ عندي كذلك** ؛ لأنَّ أصحابَ هذا القولِ يرون أنَّ ( إيَّا ) مبهمٌ بمعنى : أنَّه اسمٌ لا ظاهرٌ ولا مضمرٌ ، بل هو في الأسماء المضمرة بمنزلة اسمِ الإشارة في الأسماء المظهرة ففيه شبهٌ منها(٢) ، ويقتضي هذا أن تكون ( الكافُ ) وأخواتها حروفاً ؛ لأنَّها تكون كذلك مع أسماء الإشارة .

**الثالث** : أنَّ ( إيّا ) ضميرٌ ، ولواحقُه ضمائرُ مجرورةٍ بالإضافة ، وهو قولُ ابن مالك(٣) .

**ونَسبَ ابنُ فلاح** هذا القولَ إلى الخليل(٤) .

**ويظهرُ لي في هذه النسبة نظرٌ** ؛ لأنَّ الخليلَ صرَّحَ بأنَّ ما بعد ( إيّا ) مجرورٌ بالإضافة ؛ قال سيبويه : " قال الخليلُ : لو أنَّ رجلاً قال : إيَّاك نفسِك لم أُعَنّفه ؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة "(٥) ، ولم يصرّح بنوع ( إيا ) أضميرٌ هي أم اسمٌ ظاهر ؟ .

**الرابع** : أنَّ ( إيّا ) اسمٌ ظاهرٌ خُصَّ بالإضافة إلى المضمرات ، وهو قولُ السيرافيّ ، والصيمريّ ، وأبي البركات الكوفيّ(٦) .

---

(١) سر صناعة الإعراب ( ٣١٣/١ ) وفيه رأي الأخفش ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ( ١/ل ٩٨ ب ) ، وشرح اللمع لابن الدهان ( ل ٩ ب ) ، وشرح التسهيل للمرادي ( ل ٣٤ ب ) وفيها رأي ابن درستويه .

(٢) سر صناعة الإعراب ( ٣١٣/١) ، وآراء ابن درستويه النحوية والتصريفية للباحث ( ٦٨ ) .

(٣) شرح التسهيل ( ١٤٤/١ ) .

(٤) المغني : ت ضائحي ( ٤٥/١ ) .

(٥) الكتاب ( ٢٧٩/١ ) .

(٦) شرح الكتاب (٢ /١٧٧ ) ، والتبصرة والتذكرة ( ٥٠٤/١ ) ، والبيان في شرح اللمع ( ٣٣٨ ) .

وأبو البركات هو : عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد العلوي الزيدي الكوفي ، توفي سنة ( ٥٣٩هـ ) . نزهة الألباء في طبقات الأدباء ( ٣٤٤ ) ، وإنباه الرواة ( ٣٢٤/٢ ) .

**ونسب ابنُ فلاح** هذا القولَ إلى الزجاج(١) .

**ويظهرُ لي في هذه النسبة نظرٌ** ؛ لأنَّ الذي نصَّ عليه الزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه أنَّ "( إيّا ) اسمٌ للمضمر المنصوب ، إلا أنَّه يُضافُ إلى سائر المضمرات "(٢) وهذا قريبٌ من القول الثالث .

**الخامس** : أنَّ الضميرَ هو ما بعد ( إيّا ) ، و( إيّا ) دعامةٌ لها تعتمدُ عليها ، وهو قولُ الفراء ، وابن كيسان ، واختاره المالقيّ ، وأبو حيان(٣) .

**السادس** : أنَّ الكلمةَ بكمالها اسمٌ مضمرٌ ، وهو قولُ الكوفيين(٤) غير الفراء .

**السابع** : أنَّ ( إيّا ) اسمٌ مظهرٌ نابَ منابَ المضمر ، **وهذا القولُ نسبه ابنُ فلاح إلى الخليل**(٥) . **ولي في هذه النسبة نظرٌ** ؛ لأنَّ الخليل - كما ذكرتُ في القول الثالث - صرّح بأنَّ ما بعد ( إيّا ) مجرورٌ بالإضافة ، ولم يصرِّح بنوع ( إيّا ) أضميرٌ هي أم اسمٌ ظاهر؟ .

**الأدلة** (٦) **:**

**حجةُ القول الأول** : أنَّ ( إيّا ) بمنزلة ضميرِ المنصوبِ المتصلِ في الدَّلالة على المفعولية، في قولك : (ما أكرمني إلا أنتَ ) و( ما أكرمتَ إلا إيّاي ) ، وإذا ثبتت اسميّتُها لم تجز إضافتُها ؛ لأنَّ الضمائرَ لا تُضاف ، وإذا امتنعت إضافتُها تعيَّنَ حرفيةُ ما بعدها .

**وحجةُ القول الثاني** : أنَّ ( إيّا ) مع إبهامه ، الغالبُ عليه الإظهارُ ، فلا تمتنع إضافتُه .

**وحجةُ القول الثالث** : أنَّه جازت إضافتُه إلى الظاهر في قول العرب : ( إذا بلغَ

(١) المغني : ت ضائحي ( ٤٦/١ ) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ( ٤٨/١ ) .

(٣) الارتشاف ( ٩٣٠/٢ ) ، والإنصاف ( ٦٩٥/٢ ) ، ورصف المباني ( ٢١٥ ) ، والتذييل والتكميل (٢٠٩/٢ ) .

(٤) الارتشاف : (٩٣٠/٢ ) ، والتذييل والتكميل : ( ٢/ ٢٠٥ ) .

(٥) المغني : ت ضائحي ( ٤٥/١ ) .

(٦) شرح الكتاب للسيرافي (٢ /١٧٧ ) ، والإنصاف ( ٦٩٥/٢ ) ، والتذييل والتكميل ( ٢٠٩/٢ ) والمغني : ت ضائحي ( ٤٦/١ ) .

الرجلُ الستينَ فإيّاه وإيّا الشواب )[١] .

**وحجةُ القول الرابع**:أنَّ ( إيّا ) اسمٌ ظاهرٌ بدليل تحققِ اشتقاقه ، والظاهرُ لا تمتنع إضافته .

**وحجةُ القول الخامس** : أنَّ ( الياءَ ) و( الكاف ) و( الهاء ) في ( إياي ) و( إياك ) و( إياه ) هي الضمائرُ المتصلةُ بالفعل في: ( أكرمني ) و( أكرمك ) و( أكرمه ) ، فوجبَ أن تكونَ هي الضمائرَ ؛ لتحقّقِها بالاسمية عند الاتصال بالفعل ، إلا أنَّه لما لم يمكن قيامُها بنفسها جُعِلَ قبلها ما تعتمدُ عليه ، وتتصلُ به .

**وحجةُ القول السادس** : أنَّ الحكمَ على بعض الكلمة بالاسمية ، وعلى بعضها بالحرفية محضُ التَّحكّم ؛ لأنَّه لم تُعهد كلمةٌ واحدةٌ بعضُها اسمٌ ، وبعضُها حرفٌ ، فوجبَ الحكمُ على جميع الكلمةِ بالاسمية .

**وأما القولُ السابع** : فهو يناسبُ قولَ من قال بالإظهار ، وهو القول الرابع .

## اختيار ابن فلاح [٢] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الضميرَ هو ما بعد ( إيا ) ، و( إيا ) دعامةٌ لها تعتمدُ عليها** ؛ فقد ذكر حجةَ هذا القول ، ثم قال : " وهذا القولُ ليس ببعيدٍ عن الصواب ".

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بـ" أنَّ ( الياءَ ) و( الكافَ ) و( الهاءَ ) في ( إياي ) و( إياك ) و( إياه ) هي الضمائرُ المتصلةُ بالفعل في : ( أكرمني ) و( أكرمك ) و( أكرمه ) فوجبَ أن تكونَ هي الضمائرَ ؛ لتحقّقِها بالاسمية عند الاتصال بالفعل ، إلا أنَّه لما لم يمكن قيامُها بنفسها جُعِلَ قبلها ما تعتمدُ عليه ، وتتصلُ به " .

**وضَعَّفَ ابنُ فلاح كونَ ( إيا ) هي الضميرَ دون ما بعدها** بـ" أنَّه لم يُعهَد لها حالةٌ يمكن حملُها عليها ، وقد عُهِدَ لهذه الضمائر الدَّلالة على الإضمار ، فوجبَ الحملُ على ما

(١) ينظر القول في : الكتاب ( ٢٧٩/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ٢١٢/٢ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٤٩/١ ) .

عُهِد دون ما لم يُعهَد " .

**ولما كان مختارُ ابنِ فلاح يؤدِّي إلى أن يكونَ ما اتَّصلَ بالضمير أكثرَ منه** ، أجاب ابنُ فلاح عن هذا المأخذِ بأنَّه " غيرُ مانعٍ ؛ بدليل اتصالها بالفعل ، وهو أكثرُ منها ، ولأنَّ الغرضَ التوصلُ إلى جعلها منفصلةً عن الفعل " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح وهو أنَّ** : ( **الكاف** ) و( **الياء** ) و( **الهاء** ) **هي الضمائرُ** ، و( **إيّا** ) **حرفُ عمادٍ** ؛ وذلك لما يأتي :

**أولاً** : أنَّ هذه ( الكاف ) و( الهاء ) و( الياء ) هي ( الكاف ) و( الهاء ) و( الياء ) التي تكونُ في حال الاتِّصال ؛ لأنَّه لا فرق بينهما بوجهٍ ما ، إلا أنَّها لما كانت على حرفٍ واحدٍ ، وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها ، فأُتي بـ( إيّا ) ؛ لتعتمدَ ( الكاف ) و( الياء ) و( الهاء ) عليها ، فصارت بمنزلة حرفٍ زائدٍ لا يحول بين العامل والمعمول[1] .

**ثانياً** : أنَّ القولَ بأنَّ ( إيّا ) ضميرٌ قولٌ ضعيفٌ ؛ "لأنَّه لو كان ضميراً لعاد على شيء ، ولا يعودُ على شيء ؛ فبطَل كونُه ضميراً ؛ ولأنَّه لا يَتبدَّلُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا تأنيثٍ ولا تذكيرٍ ولا غيبةٍ ولا حضورٍ ، ولو كان ضميراً لتبدَّلَ بحسب ذلك ، وإنَّما يتبدَّلُ بحسب ذلك ما بعده ، وهو العائد على الأسماء ، فهو المضمرُ لا غير ، و( إيّا ) دعامة "[2] .

**ثالثاً** : أنَّ القولَ بأنَّ ( إيّا ) اسمٌ ظاهرٌ ، أو مبهمٌ ، قولٌ ضعيفٌ ؛ لأنَّ ( إيّا ) يلزمُ طريقةً واحدةً وهي النصب ، ولا يُوجَدُ اسمٌ ظاهرٌ ولا مبهمٌ لَزِمَ طريقةً واحدةً إلا الظرفَ ، نحو : ( الآن ) وغيره ، وبعض المصادر ، نحو : ( سبحان ) ، و( إيّا ) ليس بظرفٍ ، ولا مصدر[3] .

---

(١) الإنصاف ( ٦٩٦/٢ ) ، والتذييل والتكميل ( ٢٠٩/٢ ) .

(٢) رصف المباني ( ٢١٧ ) .

(٣) شرح اللمع للباقولي ( ٦٠٠/٢ ) ، وشرح اللمع لابن الدهان ( ل ٩ ب ) ، والإنصاف ( ٦٩٧/٢ ) .

**رابعاً** : أنَّ القولَ بأنَّ ( إيّاك ) بكماله ضميرٌ قولٌ ضعيفٌ ؛ " لأنَّه ليس في الأسماء المضمرة ولا الظاهرة ما يختلفُ آخرُه كافاً وهاءً وياءً "(١) .

**خامساً** : أنَّ القولَ بأنَّ ( الكافَ ) و( الياء ) و( الهاء ) حروفٌ قولٌ ضعيفٌ ؛ لوجهين :

**الأول** : " أنَّ غيرَ ( الكاف ) من لواحق ( إيا ) مُجمَعٌ على اسميّتِها مع غير ( إيا ) ، مُختلَفٌ في اسميّتِها معها ، فلا يُتركُ ما أُجمِعَ عليه لما اختُلفَ فيه ، ثم تُلحَقُ ( الكاف ) بأخواتها ليجري الجميعُ على سننٍ واحد "(٢) .

**الثاني** : " أنَّ إخراجَ الضمائر من الاسمية إلى الحرفيَّة لمجرد الخطاب والغيبة تَكلُّفٌ بغيرِ دليلٍ قاطعٍ ؛ لإخراج أصلٍ إلى فرعٍ وكثيرٍ إلى قليلٍ "(٣) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكافية للرضي : القسم الثاني (١ /١٣٨ ) .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ( ١٤٥/١ ) .
(٣) رصف المباني ص ( ٢١٧ ) .

## ٢٣- الاسمُ من ( أنا ) الهمزةُ والنونُ ، والألف لبيان حركة النون

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال فيه : " أما ( أنا ) ففيها مذهبان : مذهبُ أهل البصرة : أنَّ الاسمَ منها الهمزةُ والنونُ ، والألفُ لبيان حركة النون ، وذهب أهلُ الكوفة أنَّها بكمالها اسمٌ "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولان كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الاسمَ من ( أنا ) الهمزةُ والنونُ ، والألفُ لبيان حركة النون ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، وابنُ جني ، واختاره ابنُ برهان ، وأبو حيان ، والرَّضي(٣) .

**الثاني** : أنَّ ( أنا ) بكمالها اسمٌ ، وهو قولُ الكوفيين(٤) ، واختاره ابنُ مالك(٥) .

### الأدلة (٦) :

**حجةُ القول بأنَّ الاسمَ من ( أنا ) الهمزةُ والنونُ ، والألفُ لبيان حركة النون** : أنَّ الألفَ لا تثبتُ في الوصل في الأعرف ولو لم تلقَ ساكناً ، ولو كانت جزءاً من الكلمة لما حُذِفَت ، كما لا تُحذَفُ في الوقف ، ولأنَّ من لغاته ( أنَ فعلت ) بغير ألفٍ وصلاً ، و( أنَه ) بهاء السكت .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١/٢٥ ) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ( ٢/٣٣ ) ، والارتشاف ( ٢/ ٩٢٧ ) .

(٣) الكتاب ( ٤/١٦٤ ) ، والمنصف ( ١/٩ ) ، وشرح اللمع ( ١/٢٩٨ ) ، و الارتشاف ( ٢/ ٩٢٧ ) وشرح الكافية : القسم الثاني ( ١/١٢٨ – ١٢٩ ) .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ( ٢/٣٣ ) ، والارتشاف ( ٢/٩٢٧ ) .

(٥) شرح التسهيل ( ١/١٤١ ) .

(٦) المنصف ( ١/٩ ) . وشرح المفصل لابن يعيش ( ٢/٣٣ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ١/٢٦ ) . والتذييل والتكميل ( ٢/ ١٩٤ ) .

**وحجةُ القول بأنَّ ( أنا ) بكمالها اسمٌ : ثلاثةُ أمور:**

**أحدها** : أنَّه حكى الفراءُ : ( آنَ قلت ) ، بتقديم الألف قبلَ النون ، ولو لم تكن من نَفْس الكلمة لم يَجز تقديمُها ؛ لأنَّ ما هو لبيان الحركةِ لا يُغيَّرُ عن موضعه .

**الثاني** : أنَّه لو لم تكن الألفُ من نَفْس الكلمة لم تحتج إلى حركة النون ؛ لأنَّه ليس قبلها ساكنٌ .

**الثالث** : أنَّه قد جاء في القراءة ، وفي لغة العرب إثباتُها في الوصل ، والوقف ، فأمَّا القراءةُ فعن نافع : ﴿ أَنَاْ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ ﴾(1) ، وأما لغةُ العرب ، فقولُ الشاعر :

أنَا أبو النَّجْمِ إذا شُدَّ الحُجَز . . . . . . . . . . . . . . . . . . (2)

## اختيار ابن فلاح (3) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الاسمَ من ( أنا ) الهمزةُ والنونُ ، والألفُ لبيان حركة النون** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما في المغني ، ثم أجاب عن أدلة القائلين بأنَّ ( أنا ) بكمالها اسمٌ ، بما يضعفُها ويُرجِّحُ عنده القولَ الأول .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأمور:**

**أحدها** : أنَّ الألفَ تَذهبُ في الوصل في اللغة الفصيحة التي عليها جمهورُ القراء ، ولو كانت من نَفْس الكلمة لثبتت في الوصل كما ثبتت في الوقف .

**الثاني** : أنَّ من لغات ( أنا ) ( أنَ فعلت ) بغير ألفٍ في الوصل والوقف ، و( أنَه ) بهاء السكت ، قال الشاعر :

---

(1) سورة البقرة ، من الآية ٢٥٨ ، قرأ نافع بإثبات الألف في الوصل إذا أتى بعد ( أنا ) همزة مفتوحة أو مضمومة ، وقرأ بقية العشرة بغير ألف . المبسوط في القراءات العشر ( ١٣٣ ) .

(2) البيت من الرجز ، وهو لأبي النجم العجلي ، ديوانه : (٢٢٦) .

(3) المغني : ت ضائحي ( ١/٢٥ – ٢٧ ) .

إنْ كنـــتُ أدري فعلـــيّ بدنــه ... مِن كَثرةِ التَّخْلـيطِ أنِّـي مَـنْ أنَـه (١)

وحُكي عن حاتمٍ الطائيّ : " هكذا فَصْدي أنَه "(٢) .

ومن العرب من يقفُ على النُّون بالسكون ، كالأسماء الظـاهرة ، فيقـولُ : ( أنـا زيدْ ) ، و( زيدٌ أنْ ) .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن حُجج القائلين بأنَّ ( أنا ) بكمالها اسمٌ بما يلي :**

فأمَّا **الأولُ فأجاب عنه** بأنَّ الألفَ في ( آن ) نشأتْ من الفتحة كقوله :

أَعُـوذُ بِـاللهِ مِـنَ العَقْـرَاب ... مِـنْ عَقْربـات شُـوَّلِ الأذنـاب (٣)

**وأمَّا الثاني فأجاب عنه** بأنَّه ليس ببدع الإتيانُ بالألفِ لبيان حركـة النُّـون ، ولمـدِّ الصوت في الوقف ، كما في المندوب . ويدلُّ على ذلك معاقبةُ هاءِ السكت لها في بعـض لغاته ، وحذفُها في بعض لغاته .

**وأمَّا الثالث فأجاب عنه** بأنَّه من إجراء الوصل مجرى الوقف ، وهو بابٌ واسع .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ ، وجمهورُ النحويين : من أنَّ الاسمَ مـن ( أنا ) الهمزةُ والنونُ ، والألفُ لبيان حركة النُّون** ؛ لأنَّ الألفَ لا تثبـتُ في الوصـل في الأعرف ، ولو كانت جزءاً من الكلمة لما حُذفت ، كما لا تُحذفُ في الوقـف ، ويُقـوِّي هذه الحجةَ ما رُويَ في ( أنا ) من لغات ، فقد رُوي فيها ( أنَ فعلت ) بغير ألف في الوصل والوقف ، فدلَّ حذفُها على زيادها ، ورُوي فيها أيضاً ( أنَه ) بهاء السكت ، ودلَّ هذا أيضاً على زيادها ؛ لوقوع هاء السكت موقعَ الألف ، والهاءُ زائدةٌ ، فكذلك ما وقعت موقعَهـا

---

(١) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله ، والبيت في : الخزانة ( ٥/٢٤١ ) .

(٢) ينظر هذا القول في : النوادر لأبي زيد ( ٢٧٠ ) .

(٣) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله ، والبيت في : شرح أبيات المغني للبغدادي ( ٦/١٦٨ ) .

وهي الألفُ .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أمرين :**

**أحدهما** : أنَّ هذه المروياتِ السابقة إنَّما هي مؤيِّدةٌ للقول المختار ، وليست هي الحجةَ لهذا القول ؛ إذ الحجةُ هي عدمُ ثبوت الألف في الوصل ، فحُكْمُ ابنِ مالك على هذه المرويات بالشذوذ[1] لا يقدحُ في القول المختار ؛ لبقاء الحجة .

**الثاني** : ذكره ابنُ جني[2] : وهو أنَّ الحكمَ بزيادة الألف في ( أنا ) ليس من قبيل الاشتقاق ؛ فهذا محالٌ في الأسماء المضمرة ؛ لأنَّها مبنيةٌ ، وإنَّما هو من حيثُ كان الوصلُ يُزيلُها ويذهبها ، كما يُذهِبُ الهاء التي تُلحَقُ لبيان الحركة في الوقف ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح التسهيل ( ١/١٤١ ) .

(٢) المنصف ( ١/٩ ) .

## ٢٤- ( هو ) و ( هي ) اسمان بكمالهما

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأما ( هو ) و ( هي ) فعند البصريين أنَّهما اسمان بكمالهما ، ولما كانت الياءُ والكسرةُ قد يدلان على التأنيث ، خُصَّت صيغةُ المؤنَّث بهما ، وعند الكوفيين الهاءُ هي الاسمُ وحدها ، و( الواوُ ) و( الياءُ ) إشباعٌ للحركة ، مقوِّيةٌ للاسم "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّهما اسمان بكمالهما ، وهو قولُ أبي البركات الأنباري ، وابن يعيش ، وابن جمعة الموصليّ ، وأبي حيان ، والرضي(٢) ، ونُسِبَ إلى البصريين(٣) ، **وهو الظاهرُ لي من كلام سيبويه** ؛ فقد حَكَم على حذف ( الياء ) في ( هي ) بالضرورة فدلَّ على أنَّها أصليةٌ عنده(٤) .

**الثاني** : أنَّ ( الهاءَ ) هي الاسمُ وحدها ، و( الواوَ ) و( الياءَ ) إشباعٌ للحركة ، وهو قولُ الكوفيين(٥) ، وابن كيسان(٦) ، واختاره السيوطيّ(٧) ، ونسبه أبو حيان إلى الزجاج(٨) ، وكلامُ الزجاج في معاني القرآن وإعرابه يدلُّ على أنَّه يرى أنَّ الضميرَ ( هو )

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٣٦/١ ) .

(٢) الإنصاف ( ٦٧٧/٢ ) ، وشرح المفصل ( ٣٦/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط (٦٦٤/١ ) ، والارتشاف (٩٢٨/٢ ) ، وشرح الكافية : القسم الثاني ( ١٣٠/١ ) .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ( ٦٧٧/٢ ) .

(٤) الكتاب ( ٢٧/١ ) .

(٥) الإنصاف ( ٦٧٧/٢ ) .

(٦) ينظر رأيه في : التذييل والتكميل ( ١٩٩/٢ ) .

(٧) همع الهوامع ( ٢١٠/١ ) .

(٨) التذييل والتكميل ( ١٩٩/٢ ) .

و( هي ) بجملتهما لا ( الهاء ) وحدها[١] .

**الأدلة** [٢] **:**

**حجةُ القول بأنَّهما اسمان بكمالهما** : أنَّهما ضميران منفصلان ، والضميرُ المنفصل لا يجوز أن يُبنى على حرفٍ واحد ؛ لأنَّه لا بدَّ من الابتداء بحرف ، والوقفِ على حرف ؛ فلو كان الاسمُ هو ( الهاءَ ) وحده لكان يؤدي إلى أن يكونَ الحرفُ الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك محالٌ ؛ فوجب أن لا تكون ( الهاءُ ) وحدها هي الاسم .

**وحجةُ القول بأنَّ ( الهاءَ ) هي الاسم وحدها ، و( الواو ) و( الياء ) إشباعٌ للحركة السماعُ ، والقياسُ :**

**أما السماعُ** : فقول الشاعر :

فبيناهُ يَشرِي رَحلَه قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نجيبُ [٣]

فخرج الضميرُ في هذا البيت على الأصل .

**وأما القياسُ** : فإنَّ ( الهاءَ ) وحدها في المتصل هي الاسم في نحو : ( رأيته ) ، ولفظُه كلفظ المنفصل .

**اختيار ابن فلاح** [٤] **:**

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ ( هو ) و ( هي ) اسمان بكمالهما** ، فذكر القولين في هذه المسألة ، ثم ذكر أدلةَ القول الثاني ، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها ويُرجِّحُ عنده القولَ الأول .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ( ١٥٧/١ ) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ( ٦٨١/٢ ، ٦٧٧ ) ، والمغني لابن فلاح : ت ضائحي ( ٣٦/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط (٦٦٤/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٩٨/٢ ) .

(٣) البيت من الطويل ، نسب للعجير السلولي ، والبيت في : الخصائص ( ٦٩/١ ) ، والخزانة ( ٢٥٧/٥ ) .

(٤) المغني : ت ضائحي ( ٣٧/١ ) .

**فأمّا السماع** فأجاب عنه بأنَّ حذفَ ( الواوَ ) ؛ لضرورة الشعر ، فلا حجةَ فيه ، ولو كان كما زعموا لخرج على الأصل في حال الاختيار في بعض الصور .

**وأمَّا القياس** فأجاب عنه من خمسة أوجه :

**أحدها** : أنَّ دعوى الإشباع إنَّما يُصارُ إليه في ضرورة الشعر ، لا في حال الاختيار .

**الثاني** : أنَّ المنفصلَ مستقلٌ بنفسه ، فلا بدَّ له من حرفين ، حرفٌ يُبتدأُ به ، وحرفٌ يُوقفُ عليه ، وأما المتصلُ فيَستغني باتصاله عن كثرة الحروف ؛ لعدم استقلاله ؛ بدليل التاء في : ( أنا قمت ) وأنت في : ( أنت قمت ) .

**الثالث** : أنَّ الأصلَ أصالةُ الحروف إلا إذا دلَّ دليلٌ على زيادتها ، ولا دليلَ على الزيادة .

**الرابع** : أنَّ حروفَ الإشباع لا تُحرك ، و( الواوُ ) و( الياءُ ) فيهما يُحركان .

**الخامس** : أنَّ ضميرَ المتصل في المؤنث ( ها ) ، وفي المنفصل (هي ) ، وتغايرُهما ظاهرٌ ، فلا يمكنُ الحكمُ بأنَّ أصلَهما واحد .

## التَّرجيح :

**والراجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح ، وأكثرُ النحويين وهو : أنَّ ( هو ) و( هي ) اسمان بكمالهما** ؛ لأنهما ضميران منفصلان مستقلان بنفسيهما يجريان مجرى الظاهر ، فلا يكونان على حرفٍ واحدٍ ، ولأنَّ المضمرَ إنما أُتي به للإيجاز والاختصار ، فلا يليق به الزيادة ، ولا سيما ( الواو ) و( الياء ) لثقلهما ، ولا دليلَ على زيادتهما بحذف ( الواو ) في البيت السابق ؛ لأنَّه من قبيل الضرورة[1] ، وكذلك لا دليلَ على زيادتهما بحذفهما في ضميرِ التثنيةِ والجمعِ كما ادَّعى ابنُ كيسان ؛ لأنَّ ضمائرَ التثنية والجمع ألفاظٌ مرتجلةٌ[2] ، ثم إنَّ القولَ بأنَّ ( الواوَ ) و( الياءَ ) إشباعٌ للحركة ضعيفٌ ؛ لأنَّ حرفَ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ( ٣٦/٢ ) .

(٢) التذييل والتكميل ( ١٩٩/٢ ) .

الإشباع لا يَتحركُ ، ولا يَثبتُ إلا ضرورة ، وإنما حُرِّكت ( الواوُ ) و( الياء ) لتصيرَ الكلمةُ بالفتحةِ مستقلةً حتى يصحَّ كونُها ضميراً منفصلاً ؛ إذ لولا الحركةُ لكانتا كأنهما للإشباع كما ظنَّ الكوفيون(١) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكافية للرضي : القسم الثاني ( ١٣٠/١ ) .

## ٢٥- لزومُ تقديمِ الأعرف من الضميرين المنصوبين على غيره إذا كانا متصلين

**ذكر بنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني ، قال** : " البحثُ الثالث : في اجتماع ضميرين ليس أحدُهما مرفوعاً .... فيلزمُ اتصالُ الأول منهما .... وأما الثاني فيجوزُ أن يُستعمَلَ متصلاً ومنفصلاً .... وإذا استُعمِلَ متصلاً لَزِمَ تقديمُ الأعرف على غير الأعرف عند سيبويه ، خلافاً للمبرد ، وابن السراج "[١].

### آراء النَّحويين :

لا أعلمُ خلافاً بين النحاة في أنَّ أعرفَ الضمائر : ضميرُ المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، إلا أنهم **اختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض ، إذا اجتمعت متصلةً ليس منها ضميرُ رفعٍ ، على أربعة أقوال** :

**أحدها** : يلزمُ تقديمُ الأعرف على غير الأعرف ، وهو قولُ سيبويه[٢] .

**الثاني** : يجوزُ تقديمُ غير الأعرف على الأعرف مطلقاً ، وهو قولُ المبرد ، وابن السراج[٣].

**الثالث** : يجوزُ تقديمُ غير الأعرف على الأعرف إذا كان ضميرَ مثنى ، أو ضميرَ جماعة الذكور ، نحو : ( الدرهمان أعطيتهماك ) ، وهو قولُ الفراء[٤] .

**الرابع** : مذهبُ الكسائيّ[٥] ، وهو كمذهب الفراء ، إلا أنَّ الكسائيَّ يجيزُ الاتصالَ إذا كان الأولُ ضميرَ جماعة الإناث ، نحو قولك : ( الدراهم أعطيتهنَّكنَّ ) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١/٦٤ ) .

(٢) الكتاب : ( ٢/٣٦٣ ) .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي : (٣/١٢٧ ) ، والأصول في النحو : ( ٢/١٢٠ ) .

(٤) ينظر رأيه في : التذييل والتكميل : ( ٢/٢٣١ ) .

(٥) ينظر رأيه في : التذييل والتكميل : ( ٢/٢٣٢ ) .

**الأدلة :**

**قال سيبويه محتجاً لرأيه** : " فإن بدأ بالمخاطب قبلَ نفسه ، فقال : ( أعطاكني ) أو بدأ بالغائب قبلَ نفسه ، فقال : ( قد أعطاهوني ) فهو قبيحٌ لا تكلَّمُ به العربُ ، ولكنَّ النحويين قاسوه "(١) ، وعلَّلَ القبحَ بقوله : " وإنما قَبُحَ عند العرب ؛ كراهيةَ أن يبدأ المتكلمُ في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب "(٢) .

**وحجةُ القول الثاني** : القياسُ(٣) ، قال الرضيُّ : " والذي جَوَّزَ ذلك قياساً لا سماعاً نَظَرَ إلى مجرّد كونِ الأولِ متصلاً "(٤) ، أي : من غير نظرٍ إلى أعرفية الضمير ، وذكر ابنُ مالك أنَّ هذا القياسَ يعضدُه ما رُويَ من قول عثمان - رضي الله عنه - : « **أراهُمُني الباطلُ شيطاناً** » فقدَّمَ ضميرَ الغائب على ضميرِ المتكلم المتصل(٥) .

**اختيار ابن فلاح (٦) :**

**اختار ابنُ فلاح القولُ بلزوم تقديم الأعرف على غير الأعرف في هذه المسألة** ؛ فقد ذكر قولين في المسألة : قولَ سيبويه ، وقولَ المبرد وابن السراج ، ثم احتجَّ لقول سيبويه ، و لم يحتجّ لقولِ المبرد وابنِ السراج ، وهذا يدلُّ على أنَّ قولَ سيبويه هو اختيارُ ابنِ فلاح .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بالسماع ، والقياس :**

**فأما السماعُ** : فقولُه تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ (٧) ، فإنَّه قدَّم المخاطبَ على الغائب .

---

(١) الكتاب : ( ٢/٣٦٣ ) .

(٢) الكتاب : ( ٢/٣٦٤ ) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) شرح الكافية : القسم الثاني ( ١/١٥١ ) .

(٥) شرح التسهيل : ( ١/١٥٢ ) .

(٦) المغني : ت ضائحي ( ١/٦٥ ) .

(٧) سورة هود ، من الآية ( ٢٨ ) .

**وأما القياسُ** : فإنَّ الأعرفَ أشرفُ من غير الأعرف ، لزيادة قوة إيضاحه ، فينبغي إذا اجتمعا في الاتصال أن يُقدَّمَ ما يستحقُّ رتبةَ الشَّرف على غيره .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو مذهبُ سيبويه** ؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسماع ، وكلامِ العرب كما تقدم ، وأما ما روي من قول عثمان – رضي الله عنه – : « **أراهمني الباطل شيطاناً** » ، فنادرٌ لا يقاس عليه[١] ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) تعليق الفرائد للدماميني : ( ٢/٩٥ ) ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري : ( ١/٣٤٥ ) .

## ٢٦- النُّونُ المحذوفةُ في نحو : ( يكرموني ) نونُ الوقاية ،لا نونُ الإعراب

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " البحثُ الثامن : في نون الوقاية مع ياء المتكلم .... وهذه النونُ تدخلُ في الأفعال ، والحروف .... والأسماء .... فأما دخولُها مع الأفعال : فإنَّها تكونُ لازمةً في الماضي .... وفي المضارع العاري عن نونِ الإعـــراب .... وأما إذا كان في الفعل نونُ الإعراب ، كقولـــك في الأمثلـــة الخمـــسة : ( تكـــرمينني ) ، و ( تكرمانني ) ، و( تكرمونني ) ، فالأجودُ الإتيانُ بها .... وقد جاء فيهـــا الحـــذفُ .... والصحيحُ أنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية لا نونُ الإعراب "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ :**

**أحدهما** : أنَّ المحذوفَ نونُ الإعراب ، لا نونُ الوقاية ، وهو قولُ ســيبويهِ ، وابـــنِ السَّراج وابنِ مالك ، وابنِ جمعة[٢] .

**الثاني** : أنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية لا نونُ الإعراب ، وهو قـــولُ الأخفـــش ، والمـــبرد والفارسيّ ، والمالقيّ ، وأبي حيان ، وابنِ هشام[٣] .

**الأدلة [٤] :**

**حجةُ القول الأول أمران :**

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٩٩/١ ) .

(٢) الكتاب (٥١٩/٣ ) ، والأصول في النحو (٢٠١/٢ ) ، وشرح التسهيل ( ٥٢/١ ) ، وشرح ألفية ابن معـــط ( ٦٧٨/١ ) .

(٣) معاني القرآن ( ١/ ٢٥٤ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٥٢/١ ) وفيه رأي المبرد ، والحجة للقـــراء الـــسبعة (٣٣٣/٣ ) ، ورصف المباني (٤٢٤ ) ، والتذييل والتكميل (٢/ ١٩٤ ) ، ومغني اللبيب (٣٣٤ ) .

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٦٧٨/١ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٥٢/١ ) ، والمغني لابن فلاح : ت ضائحي ( ١٠٠/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٩٤/٢ ) .

**أحدهما** : أنَّه قد ثبت ملازمةُ نون الوقاية لياء المتكلم ، فهي أحقُّ بالثبوت .

**الثاني** : أنَّ نون الرفع قد جاءت محذوفةً في قول الشاعر :

كـــلٌّ لـــه نيـــةٌ في بُغـــضِ صـــاحبِه بنعمـــــةِ اللهِ نَقْلـــيكُم وتَقْلونـــــا [١]

والأصلُ : ( تقلوننا ) ، والثانيةُ لا تُحذفُ ؛ لأنَّها بعضُ ضميرٍ ، وهو لا يُحـــذف ، وكذلك بعضُه ، فتعيَّنَ حذفُ نونِ الإعراب .

**وحجة القول الثاني** : أنَّ نونَ الإعراب تدلُّ على معنًى هو الرفع ، ولا يُحـــذفُ إلا لناصب أو جازم ، ولأنَّ الثقلَ ينشأُ من الثانية ، فكان حـــذفُ نـــون الوقايـــة أولى ، وإذا حُذفت قامت الكسرةُ بنون الإعراب .

## اختيار ابن فلاح [٢] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية ، لا نـــونُ الإعـــراب ، فقـــال :** " والصَّحيحُ أنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية لا نونُ الإعراب " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بوجهين :**

**أحدهما** : أنَّ نونَ الإعراب تدلُّ على رفع الفعل ، ولا تُحذفُ إلا لناصبٍ أو جازمٍ ، وحذفُها يُخِلُّ بالمعنى الذي دخلت لأجله .

**والثاني** : أنَّ الثقلَ نشأ من الثانية ، فهي أحقُّ بالحذف لـــذلك ، وعلـــى هـــذا : إذا حُذفت الثانيةُ كُسرت نونُ الإعراب ، وإن كانت مفتوحةً ، لأجل ( الياء ) .

**وأَكَّدَ ابنُ فلاح اختياره بجوابه عن القول الثاني بقوله :**

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله : الفضل بن العباس ، والبيت في : حماسة أبي تمام : ( ٤٠ ) ، والدر المصون للـــسمين الحلبي ( ٥/١٨ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ١/١٠٠ -١٠١ ) .

" وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى اشتراك المرفوع ، والمنصوب ، والمجزوم في حالةٍ واحدة ، وأما البيتُ فمحمولٌ على ضرورة الشعر ، فلا يُحمَلُ عليه ما ورد في التنزيل " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ المحذوفَ نونُ الإعراب ، لا نونُ الوقاية** ، وذلك لثلاثة أمور:

**أحدها** : أنَّ نونَ الرفع قد تُحذَفُ دون سبب ، مع عدمِ ملاقاها لنونِ الوقاية ، ولا تُحذفُ نونُ الوقاية المتصلةُ بفعلٍ محضٍ غيرِ مرفوعٍ بالنون ، وحَذْفُ ما عُهِدَ حذفُه أولى من حذفِ ما لم يُعْهَد حذفُه .

**الثاني** : أنَّ حذفَ نونِ الرفع يُؤمَنُ معه حذفُ نونِ الوقاية ؛ إذ لا يَعرضُ لها سببٌ آخر يدعو إلى حذفها ، وحذفُ نونُ الوقاية أولاً لا يُؤمَنُ معه حذفُ نونِ الرفع عند الجزم والنصب ، وحذفُ ما يُؤمَنُ بحذفه حذفٌ أولى من حذفِ ما لا يُؤمَنُ بحذفه حذفٌ .

**الثالث** : أنَّ نونَ الوقاية لو حُذفت لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد ( الواو ) و( الياء ) ، وإذا حُذفت نونُ الرفع لم يَحتج إلى تغييرٍ ثانٍ ، وتغييرٌ يُؤمَنُ معه تغييرٌ أولى من تغييرٍ لا يُؤمَنُ معه تغييرٌ (١) .

**وأما ما احتجَّ به ابنُ فلاح فيظهرُ لي فيه نظرٌ** :

**فأما الوجهُ الأول** : فمردودٌ بثبوتِ حذفِها من غير ناصبٍ ولا جازمٍ ، إما بسببٍ ، ككراهية توالي الأمثال في نحو : ( لتضربُنَّ ) و( لتضربِنَّ ) ، أو بغير سببٍ كقول الراجز :

أَبيتُ أَسْرِي وتَبيتي تَدلُكي وَجْهَكِ بالعنبرِ والمسكِ الذّكي (٢)

(١) شرح التسهيل : ( ١/٥٢ ) .

(٢) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله ، وهو في : التذييل والتكميل : ( ٢/١٩٥ ) ، والخزانة : ( ٨/٣٣٩ ) .

يريدُ : وتبيتين تدلكين .

وهذا الحذفُ - وإن كان مخصوصاً بالشعرِ - يَجعلُ حذفَ نونِ الإعراب معهـــوداً ، بخلافِ نونِ الوقاية المتصلةِ بفعلٍ محضٍ غيرِ مرفوعٍ بالنون ، نحو : ( يُكْرِمُني ) ، فحـــذفُها لم يُعهَد ، وحذفُ ما عُهِدَ حذفُه أولى من حذفِ ما لم يُعهَد حذفُه .

**وأما الوجهُ الثاني** : فمردودٌ بأنَّ الثِّقلَ حاصلٌ من اجتماع المثلين ، وهذا يزولُ بحذف أحد المثلين ، وحذف الأول - أعني نون الإعراب - أولى ؛ لأنَّ حذفَه هو المعهـــودُ كمـــا بينتُ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٢٧- ( ذان ) و ( اللَّذَانِ ) اسمان مبنيان

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال في ( ذَينِ ) : " والجمهورُ على أنَّها مبنيةٌ لوجود علّة البناء فيها ....وذهبَ بعضُهم إلى أنَّها معربةٌ ؛ لوجود الاختلاف ؛ لاختلاف العوامل ، وهذا ضعيفٌ "(١) ، وقال في ( اللَّذَينِ ) : "فالجمهورُ على أنَّها مبنيةٌ ؛ لوجود علّة البناء كما في المفرد ، ومنهم من قال بأنَّها معربةٌ .... وهذا ضعيفٌ "(٢) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولان للنحويين كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّهما مبنيان ، وهو قولُ الفارسيّ ، وابن جنيّ ، والجرجانيّ ، وابن الحاجب وابن جمعة ، وأبي حيان(٣) ، وعلى هذا القولِ تكونُ النّونُ بمنزلةِ الهمزة في هؤلاءِ .

**الثاني** : أنَّهما معربان ، وهو قولُ الزَّجاج(٤) ، وهو الظاهرُ لي من قول سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، فقد صرحوا بأنَّ ( ذين ) تثنيةٌ لـ( ذا ) و( اللَّذَينِ ) تثنيةٌ لـ( الَّذي ) فدلَّ على أنهما معربان عندهم(٥) ؛ لأنَّ مَنْ قال بالبناء قال بأنَّهما صيغتان مرتجلتان.

### الأدلة (٦) :

**حجةُ القول بالبناء** : وجودُ علَّة البناء فيهما ، كما في المفرد ، وهي في اسمِ الإشارة

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠٩/١ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ١٣٢/١ ) .

(٣) البصريات ( ٨٥٣/٢ ) ، والخصائص ( ٢٩٧/٢ ) ، والمقتصد ( ١٩١/١ ) ، وشرح المقدمة الكافية ( ٧٢٣/٣ ) وشرح ألفية ابن معطٍ ( ٦٩٢/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ٢٢٤/١ ) .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ( ٧١/١ ) .

(٥) الكتاب ( ٤١١/٣ ) . والمقتضب ( ٢٧٨/٤ ) . والأصول في النحو ( ١٢٧/٢ ) .

(٦) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ( ٧٢٣/٣ ) ، والمغني لابن فلاح : ت ضائحي ( ١٠٩، ١٣٢ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ ( ٦٩٢/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ٢٢٤/١ ) .

الشبهُ المعنويّ للحرف ، وفي الاسم الموصولِ الافتقارُ كالحرف .

**وحجةُ القول بالإعراب** : أنَّها تختلفُ لاختلاف العوامل ، واختلافُ الآخر لاختلاف العوامل يدلُّ على الإعراب ، ولا يُستنكَرُ بناؤُهما في المفرد ، وإعرابُهما في التثنية ؛ لأنَّ التثنيةَ تُبعدُهما من شبهِ الحرف .

## اختيار ابن فلاح [(١)] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ ( ذين ) و(اللّذَين ) اسمان مبنيان** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ونصَّ على ضَعفِ القولِ بالإعراب ، فقال في ( ذين ) : " والجمهورُ على أنَّها مبنيةٌ ؛ لوجود علَّة البناء فيها ....وذهبَ بعضُهم إلى أنَّها معربةٌ ؛ لوجود الاختلاف ؛ لاختلاف العوامل ، وهذا ضَعيفٌ " وقال في ( اللَّذَينِ ) : " فالجمهورُ على أنَّها مبنيةٌ ؛ لوجود علَّة البناء كما في المفرد ، ومنهم من قال بأنَّها معربةٌ .... وهذا ضعيفٌ " .

**واحتج ابنُ فلاح لاختياره** : بوجودِ علَّة البناء فيهما كما في المفرد .

**ثم أجاب ابنُ فلاح عن حجة القائلين بالإعراب** بما يُضْعِفُها ، ويُرجِّحُ عنده القولَ بالبناء .

**فأما القولُ بإعراب ( ذين ) فأجابَ عنه بأمرين** :

**أحدهما** : أنَّها لو كانت معربةً لقُلبت ألفُها في التثنية ، قياساً على الأسماء التي آخرُها ألفٌ ، نحو : ( رَحَى ) ، ولما حُذِفت ولم تُقْلَب دلَّ على مغايرتها للمُعرَب ، وأنَّها ليست تثنيةً حقيقيَّة .

**والثاني** : أن نونَها يجوزُ تشديدُها ، وبها قرأ ابنُ كثير[(٢)] في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَـٰذَانِ

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١/١٠٩ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ) .

(٢) قرأ ابن كثير بتخفيف نون ( إن ) وتشديد نون ( هذان ) ، السبعة في القراءات ( ٤١٩ ) ، والإقناع في القراءات السبع ( ٤٢٦ ) .

لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾ (١) ، ونونُ التَّثنية لا يجوزُ تشديدُها إجماعاً .

**قال ابن فلاح** : " ولو سلَّمنا أنَّها تثنيةٌ حقيقيَّة لم يَلزم أنْ تكونَ معربةً ، لقيام علَّة البناء فيها ، وهي ملازمتُها للإشارة ، ولذلك لم تَتنكَّر كما تَتنكَّر الأعلامُ عند التَّثنية ، وإنما يُحكَمُ بالإعراب عند الاختلافِ إذا انتفى موجبُ البناء " .

**وأما القولُ بإعراب ( اللَّذين ) فأجاب عنه بقوله :**

" وهذا ضَعيفٌ ؛ لأنَّه لا يزول بالتَّثنية احتياجُها إلى الصلة والعائد الذي هو سببُ البناء ، وأما اختلافُها فإنَّها صِيغٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ للمرفوع ، والمنصوب ، والمجرور ، قياساً على صيغ الضمائر ، والدليلُ على ذلك أنَّها لو كانت معربةً لم يَجز حذفُ الياءِ التي في المفرد ولا تشديدُ نونها ، كما في المنقوص ؛ لكون تثنيته معربةً " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي** : **أنَّ ( ذين ) و( اللَّذَين ) اسمان معربان** ؛ لأنَّهما يختلفان لاختلاف العوامل ، واختلافُ الآخرِ لاختلافِ العواملِ يدلُّ على الإعراب .

**وأما ما احتجَّ به ابنُ فلاح على البناء فيظهرُ لي فيه نظرٌ :**

**فأما قولُه بوجود علَّة البناء في التثنية** ، فلستُ أنكرُ وجودَ العلَّة فيهما ، ولكنْ هناك عارضٌ أَبعدَ شبهَهُما من الحرف ، وهو التثنية ؛ إذ هي من خصائص الأسماء ، ولأنَّ موجبَ الشيء قد يُوجَدُ ولا يُؤخذُ به لأمرٍ عارضٍ له : فالممنوعُ من الصَّرف إذا دخلته ( أل ) أو أضيف جر بالكسرة مع أنَّ موجبَ الجر بالفتحة موجودٌ .

**وأما قولُه بأنَّ التثنيةَ في الأسماء المبهمة صِيغٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ للمرفوع ، والمنصوب ، والمجرور**، فهذا خلافُ الظاهر ؛ لأنَّ الظاهرَ من الاستعمال أنَّ الاختلافَ الموجودَ في التثنية إنما هو بسببِ العواملِ ، فوجبَ الحملُ عليه ؛ إذ هو الأصلُ ، فلا يُعدَلُ

(١) سورة طه ، من الآية ( ٦٣ ) .

عنه إلا بدليل ، ولا دليلَ هنا إلا دعوى بقاءِ علَّة البناء ، وقد تقدَّمَ جوابي عنها.

**وأما قولُه بأنَّ ( ذين ) لو كانت معربةً لقُلبت الألفُ كـ( رحى ) ، وأنَّ اللَّذَينِ لو كانت معربةً لثبتت الياءُ كـ( قاضي )** فلستُ أُنكرُ أنَّ هذا هو القياسُ إلا أنَّ العربَ لم تفعلْ ذلك فيهما ، بل حَذَفت آخرهما على غير قياس ، وأَوْلَت العلامةَ ما قبلهما ؛ ليخالفوا بينَ المثنَّى الذي مفردُه مبنيّ ، والمثنَّى الذي مفردُه معربٌ .

**وأما قولُه بأنَّهما لوكانا مُعربين لما شُدِّدت النونُ** ، فأقولُ : إنَّ تشديدَ النُّون فيهما ليس بلازمٍ ، بل الأصلُ فيها التَّخفيفُ كما في سائر المثنَّيات ، إلا أنَّ بعضَ العربِ شَدَّدوا النُّونَ في تثنية المبهمات خاصةً ، ليخالفوا بين المثنَّى الذي مفردُه مبنيّ ، والمثنَّى الذي مفردُه معربٌ ، وقد علَّلَ ابنُ مالك – في خلاصة الكافية – تشديدَ النُّون فيهما بقصدِ التعويض عن المحذوفِ منهما ، وليس هذا بمقبولٍ عندي ؛ إذ لو كان الأمرُ كذلك لوُجدَ التشديدُ مطلقاً ؛لأنَّ المعوَّضَ عنه محذوفٌ مطلقاً ، فصحَّ أنَّ العلَّة ما ذكرتُ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٢٨- ( ذا ) اسمُ إشارة بكماله ، و( الذي ) اسمُ موصول بكماله

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال في ( ذا ) : " فأما ( ذا ) فإنَّه اسمٌ بكماله عند البصريين ، خلافاً للكوفيين ، فإنَّهم زعموا أنَّ الاسمَ هو ( الذالُ ) وحدها ، والألفُ زائدةٌ ، وهذا ضعيفٌ.... "(١) ، وقال في ( الذي ) : " ووزنُ ( الذي ) عند البصريين ( فَعِل ) بمنزلة ( عَمٍ ) ، وإنَّما وزنوه لأنَّ له نظراً إلى المعرب ؛ بدليل تصغيره وتثنيته .... وعند الكوفيين الاسمُ ( الذالُ ) وحدها ، وما عداها زائدٌ .... "(٢) .

### آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين :**

**أحدهما** : أنَّ ( ذا ) و( الذي ) اسمان بكمالهما ، وهو قولُ البصريين(٣) .

**الثاني** : أنَّ الاسمَ في ( ذا ) و( الذي ) ( الذالُ ) وحدها ، وهو قولُ الكوفيين(٤) .

### الأدلة (٥) :

**حجةُ البصريين** : أن الاسمَ لا يجوز أنْ يكونَ ساكناً متحركاً ، ولأنَّ كلَّ واحدٍ منهما كلمةٌ واحدةٌ منفصلةٌ عن غيرها ، فلا يجوزُ أن يُبنيا على حرفٍ واحد .

**وحجةُ الكوفيين في ( ذا ) أمران :**

**أحدهما** : أنَّه يقال في تثنيته : ( ذان ) ، فحذفُ ألفِه دلَّ على زيادتها .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠٦/١ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ١٢٩/١ ) .

(٣) الإنصاف ( ٦٦٩/٢ ) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) الإنصاف ( ٦٧٠/٢ ) ، اللباب للعكبري ( ١١٤/٢ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ١٠٦/١ ، ١٢٩ ) ، وائتلاف النصرة ص (٦٥ ) .

**الثاني** : أنَّه قد يزادُ في المصغَّر ما ليس منه ، كما لو سَمَّيت بـــ( هل ) وصغَّرته فإنَّك تزيدُ عليه حرفاً آخر غير ( ياء ) التصغير[١] .

**وأما ( الذي ) فحجتُهم فيه أمران :**

**أحدهما** : حذفُ ( الياء ) في التثنية ، ولو كانت أصلاً لثبتت كـــ( ياء ) المنقوص .

**الثاني** : أنَّه جاء حذفُها في الشعر ، وإسكانُ ( الذال ) ، فدلَّ على زيادهَا .

## اختيار ابن فلاح [٢] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ ( ذا ) و( الذي ) اسمان بكمالهما** ، فقد صرّح بـــضعفِ القول بأنَّ ( الذال ) في ( ذا ) و( الذي ) هي الاسمُ وحده .

**فأما ذا فقال فيها** : " فأما ( ذا ) فإنَّه اسمٌ بكماله عند البصريين ، خلافاً للكوفيين ، فإنَّهم زعموا أنَّ الاسمَ هو ( الذالُ ) وحدها ، والألفُ زائدةٌ ، وهذا ضعيفٌ .... ".

**وأما ( الذي )** فقد بيَّنَ ابنُ فلاح مذهبَ الكوفيين فيها ، ثم حكمَ بفساده ، فقـــال : " وبيانه : أنَّهم كرهوا اسماً على حرفٍ واحدٍ وهو ساكنٌ ، قياساً على سائر الأسماء المبهمة نحو : ( ما ) و( من ) ، ولما أرادوا إدخالَ الألف واللام عليه للتعريف لم يمكن ؛ إذ يؤدي إلى اجتماع ساكنين ، فزادوا لاماً أخرى لتُدغَمَ فيها لامُ التعريف ، وتحجزُ بين الساكنين ، ثم إنَّهم حرّكوا ( الذالَ ) بخلاف حركةِ اسمِ الإشارة ، ووصلوها بـــ( ياء ) ، كما وصلوا اسمَ الإشارة بـــ( ألف ) ، وهذا فيه ضربٌ من عِلم الغيبِ لا يقوم عليه برهانٌ ، فلا حاجةَ إلى تعاطي إفساده " .

**ثم أكَّدَ اختيارَه بجوابه عن أدلة الكوفيين** بما يُضْعِفُها ، ويُرجِّحُ قولَ البصريين عنده :

**فأما ما حتجوا به في ( ذا ) فأجاب عنه بما يأتي :**

---

(١) هذا رد على من احتجَّ على أن ذا بكمالها اسم بتصغيرها على ( ذيّا ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ١/١٠٦ ، ١٢٩ ) .

**فأما الحجةُ الأولى** : فأجاب عنها بأنَّ صيغةَ التثنية مرتجلـــةٌ ، موضـــوعةٌ لمرفوعهـــا ومنصوبها ومجرورها ، فليست هي تثنيةً لـــ( ذا ) .

**وأما الحجة الثانية** : فأجاب عنها بأنَّه إذا سُمِّي بالثنائي كـــ( هل ) دعت الحاجةُ إلى تكميله ثلاثياً في التصغير ، وأما محلُ النزاعِ فلم يقم دليلٌ على زيادة ( الألف ) فيـــه قبـــل التصغير حتى يُحكَمَ عليها بالزيادة بعد التصغير .

**وأما ما احتجوا به في ( الذي ) فأجاب عنه بقوله :**

" وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّه اسمٌ ظاهرٌ ، وليس في الأسماء الظاهرة ما هو على حرفٍ واحد ، وأما حذفُ ( الياء ) ففرقاً بين المتمكِّن وغيرِ المتمكّن ، وأما حذفُها في الشِّعر وإســـكانُ ( الذال ) فإنَّ فيه لغاتٍ هذه منها ، والشِّعرُ موضعُ ضرورة " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح : وهـــو أنَّ ( ذا ) و( الـــذي ) اسمـــان بكمالهما** ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما كلمةٌ واحدةٌ ، منفصلةٌ عن غيرها ، فلا يجوزُ أن يُبنيا على حرفٍ واحد .وأما حججُ الكوفيين : فقد تقدّمَ جوابُ ابن فلاح عنها بما يُضْعِفُها ، ويُرجِّحُ عندي ما اخترتُه ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٢٩- ( اللام ) في ( أل ) للتَّعريف ، والهمزةُ للوصل

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأما لامُ التعريف .... فقد اختَلَفَ فيها سيبويهِ والخليلُ ، فذهبَ سيبويهِ إلى أنَّها الموضوعةُ للتَّعريف ، والهمزةُ للوصل ، وذهبَ الخليلُ إلى أنَّ مجموعَهما للتَّعريف "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوال :**

**أحدها** : أنَّ المعَرِّفَ ( اللامُ ) وحدها ، وإنَّما لحقها ألفُ الوصل لسكونها ، وهو قولُ ابن درستويه ، والدينوريّ ، والباقوليّ ، والمالقيّ(٢) ، ونُسِبَ إلى الجمهور(٣) .

**ونسبه ابنُ فلاح إلى سيبويه**(٤) .

**والذي يظهرُ لي** من كلام سيبويه أنَّ المعَرِّفَ عنده هو ( أل ) ، وهمزتُه همزةُ وصلٍ مُعْتَدٍّ بها في الوَضْع ؛ فقد قال في حديثه عن ألف الوصل : " وتكونُ موصولةً في الحرف الذي تُعَرِّفُ به الأسماءَ ، والحرفُ الذي تُعَرِّفُ به الأسماءَ هو الحرفُ الذي في قولك : ( القوم والرجل ، والناس ) ، وإنَّما هما حرفٌ بمنزلة قولك : ( قد وسوف )"(٥) ، وقال أيضا : " و( أل ) تُعَرِّفُ الاسمَ في قولك : ( القوم ، والرجل ) "(٦) .

**الثاني** : أنَّ المعَرِّفَ ( أل ) ، وهمزتُه همزةُ وصلٍ مُعْتَدٍّ بها في الوَضْع ، كالاعتداد بهمزة الوصل في ( استمع ) ونحوه ، بحيثُ لا يُعَدُّ رباعياً ، وهو قولُ سيبويه كما بينتُ ، وبه قال

(١) المغني : ت النهاري (٩٤٥/٢ ) .
(٢) كتاب الكتاب ( ٥٢ ) ، وثمار الصناعة ( ١٦٠ ) ، وشرح اللمع ( ٦١٥/٢ ) ، ورصف المباني ( ١٥٩ ) .
(٣) رصف المباني ( ١٥٩ ) ، وجواهر الأدب ( ٣٠٣ ) .
(٤) المغني : ت النهاري (٩٤٥/٢ ) .
(٥) الكتاب ( ٤ /١٤٧ )
(٦) الكتاب ( ٢٢٦/٤ ) .

أبو حيان ، والمراديّ [١] .

**الثالث** : أنَّ المعَرِّفَ ( أل ) ، وهمزتُه همزةُ قَطْعٍ ، وهو قولُ الخليل ، وابن مالك[٢] ، ونُسِبِ إلى ابن كيسان[٣] ، والذي نصَّ عليه ابنُ كيسان في الموفقيّ أنَّ " الألفَ التي تَدخلُ للتَّعريف ألفُها ألفُ وصل "[٤].

**الرابع** :أنَّ الهمزةَ في (أل ) هي المعَرِّفةُ واللام زائدةٌ ؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام .

**وهذا القولُ نقله ابنُ فلاح عن المبرد** ؛ فقال : " وذكر المبردُ في كتابه ( الشافي ) أنَّ حرفَ التَّعريف الهمزةُ المفتوحةُ وحدها ، وإنَّما ضُمَّ إليها اللامُ ؛ لئلا يشتبه التعريفُ بالاستفهام "[٥] .

ومذهبُ المبرد في المقتضب كمذهب سيبويه ؛ فقد قال :" فأما الألفُ التي تَلحَقُ مع اللام للتَّعريف فمفتوحةٌ نحو : ( الرجل والغلام ) ؛ لأنَّها ليست باسمٍ ولا فِعْلٍ ، وإنَّما هي بمنزلة ( قد ) ، وإنَّما أُلحقت لامُ التَّعريف لسكون اللام ، فخُولِفَ بحركتها لذلك "[٦] .

**الأدلة** [٧] **:**

**حجةُ القول الأول** : نفوذُ الجرّ إلى ما بعدها ، وبأنَّها في مقابلة التنوين ، فكما أنَّ التنوينَ حرفٌ واحدٌ فكذلك ( اللامُ ) ؛ لأنَّها تقابلُه ، وذلك أنَّه يدلُّ على التنكير في نحو : (سيبويهٍ) ، كما تدلُّ ( اللامُ ) على التعريف .

---

(١) التذييل والتكميل ( ٢٢٦/٣ ) ، والجنى الداني ( ١٩٣ ) .
(٢) الكتاب ( ٣٢٤/٣ - ٣٢٥ ) ، وشرح التسهيل ( ٢٥٣/١ ) .
(٣) التذييل والتكميل ( ٢١٨/٣ ) ، والهمع ( ٢٧١/١ ) .
(٤) الموفقي ( ١١٨ ) .
(٥) المغني : ت النهاري ( ٩٤٨/٢ ) .
(٦) المقتضب ( ٨٨/٢ ) .
(٧) شرح اللمع للباقولي ( ٦١٥/٢ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٩٤٥/٢ ) ، ورصف المباني (١٥٩ ) والتذييل والتكميل ( ٢٢٢/٣ ) ، والتصريح بمضمون التوضيح ( ٤٨٤/١ ) .

**وحجةُ القول الثاني** : أنَّ الهمزةَ تسقطُ في الدَّرج ؛ فدلَّ على أنَّهـــا همـــزةُ وصـــلٍ لا قطع .

**وحجةُ القول الثالث أربعة أوجه** :

**أحدها** : أنَّه حرفُ معنىً يُحدثُ فيما دخل عليه معنىً لم يكن ، ويجوزُ قطعُـــه عمّـــا دخل عليه ، فكان على حرفين قياساً على ( قد ) .

**الثاني** : أنَّ الهمزةَ مفتوحةٌ ، فلو كانت للوصل لكُسِرت ؛ قياساً على الهمزةِ المكسورة في الأسماء والأفعال .

**الثالث** : أنَّها لو كانت للوصل لحُذِفت في قوله تعالى : ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ [١] ، كما حذفت في قوله تعالى : ﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ [٢] .

**الرابع** :أنَّ حروفَ المعاني لم يُوضَع منها حرفٌ واحدٌ ساكنٌ ،وأما حذفُها في الوصل فلكثرة الاستعمال طلباً للتَّخفيف،كحذفِ النُّون من : ( لم يكُ ) ، والياءُ والهمزةُ من شيء في قولهم : أيشٍ هذا ؟ ، أي : أي شيء هذا .

**وحجةُ القول الرابع** : أنَّ أداةَ التَّعريف جاءت لمعنىً ، وأولى الحروف بذلك حروفُ العلة ، وحُرِّكَت لتعذّر الابتداء بالساكن ، فصارت همـــزةً كهمـــزة المـــتكلِّم ، وهمـــزة الاستفهام .

## اختيار ابن فلاح [٣] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ المعَرِّفَ ( اللامُ ) وحدها ، وإنَّما لحقها ألـــفُ الوصـــل لسكونها** ؛ فقد ذكر قولين في المسألة : القول الأول ، والقول الثالث ، وذلك بأدلتهما ، ثم

(١) سورة الأنعام ، من الآية ( ١٤٣ ) .

(٢) سورة المنافقون ، من الآية ( ٦ ) .

(٣) المغني : ت النهاري (٢/٩٤٥- ٩٤٨ ) .

أجاب عن حجة القول الثالث بما يُضْعِفُها ويُرجِّحُ عنده القولَ الأولَ : وهـــو أنَّ المعَـــرِّفَ ( اللامُ ) وحدها ، وإنَّما لحقها ألفُ الوصل لسكونها .

**احتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأربعة أوجه :**

**أحدها** : أنَّ دليلَ التَّنكير حرفٌ واحدٌ : وهو التنوينُ ، فكذلك دليلُ نقيـــضِه وهـــو التَّعريف حرفٌ واحدٌ ، و قياساً لأحدِ النقيضين على الآخر ، ولـــذلك كانـــت ســـاكنةً كالتَّنوين .

**الثاني** : أنَّ الهمزةَ تسقطُ عند الاستغناء بغيرها ، كسائر همزات الوصل المجتلبةِ للتَّوصل إلى النُّطق بالساكن ، ولو كانت جزءاً مما وُضِعَ للتَّعريف لم يَجُز حذفُها ؛ إذ يَـــذهبُ مـــا يقابلُها من تعيين المسمَّى .

**الثالث** : أنَّها جُعِلت لاماً ساكنةً ؛ طلباً لخفَّتِها ، وكثرة إدغامها في أكثر الحـــروف ، فيكونُ ذلك أبلغَ في شدة اتصالها بما تدخل عليه ، وكونُها مع الهمزة كلمةً واحـــدةً ينـــافي ذلك .

**الرابع** : أنَّها لامتزاجها بالكلمة حتى تصيرَ كبعض حروفها يتخطَّاها العاملُ إلى مـــا بعدها ولو كانت مركبةً من حرفين لم يقوَ على تخطِّي حرفين ؛ لكونهما في تقدير الانفصال من الكلمة ، ولا يَتخطَّى المنفصلَ ، نحو : ( بأزيدٌ مررتَ أم بعمرو ؟ ) " ووجه الاستدلال بالمثال أنَّ الباءَ لم تعمل في ( زيد ) ؛ لأنَّ الهمزةَ في تقدير الانفصال عن ( زيـــد ) ، فهـــو يؤكِّدُ به ما تقرر عنده من أنَّ العاملَ لا يتخطَّى الحرفَ المتصل بالمعمول إذا كان الحرفُ في تقدير الانفصال .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن حُجَّة القول الثالث بما يلي :**

**فأمَّا الحجة الأولى** فأجاب عنها بأنَّ القياسَ على التنوين أولى لاشتراكهما في علامـــة الاسم ، وأما ( قد ) فمن علامات الأفعال ، فبَعُدَ القياسُ عليها ، وأما فصلُها فلما صحبتها همزةُ الوصل جاز فصلُها في ضرورة الشعر .

**وأمَّا الثانية فأجاب عنها** بأنَّها فُتِحت مع الحرف لكثرة الاستعمال ، وفرقاً بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل ، فإنَّها مع الاسم مكسورةً ، ومع الفعل مكسورةً ومضمومةً ، ولأنَّ فتحَها أولى من حذف همزة القطع ؛ لأنَّ سيبويهِ صار إلى تبديلِ حركةِ الفتح بحركة الكسر ، والخليلَ صار إلى وصل همزة القطع وحذفِها ، فما صار إليه سيبويهِ أقلُّ تغييراً .

**وأمَّا الثالثة فأجاب عنها** بأنَّ ثبوتَها أولى ؛ لئلا يلتبسَ الخبرُ بالاستخبار ؛ لموافقة حركة الاستفهام لحركتها ، وإنما تُحذَفُ عند أمن اللَّبس ؛ لاختلاف الحركتين .

**وأمَّا الرابعة فأجاب عنها** بأنَّه لما ضُمَّ إليها همزةُ الوصل خرجت عن قيدِ الوَحْدَة .

## التَّرجيح :

**والراجحُ عندي أنَّ ( أل ) حرفٌ مُعَرِّفٌ ثنائيُّ الوضع ، وهمزتُه همزةُ وصل** ، فأما كونُه ثنائياً ؛ فلأنَّه هو الظاهرُ من وَضْعها ، والأصلُ إجراءُ الشيء على ظاهره في الوَضع ، ولا يُعدَلُ عن الظاهر إلا بدليلٍ قويٍّ يدلُّ على خلاف الظاهر(١) .

وأما كونُ الهمزة همزةَ وصلٍ ؛ فلأنَّها تسقطُ في الدَّرج ؛ فدلَّ على أنَّها همزةُ وصلٍ ؛ لأنَّ همزةَ القطع لا تسقطُ في الدَّرج .

**وأما ما احتجَّ به ابنُ فلاح على أنَّ اللامَ وحدها هي المعَرِّفةُ ، فيظهرُ لي فيه نظرٌ** :

**فأما قولُه :" أنَّ دليلَ التَّنكير حرفٌ واحدٌ وهو التنوينُ ، فكذلك دليلُ نقيضِه ، وهو التعريفُ حرفٌ واحدٌ** " فمردودٌ عندي بأنَّ التنوينَ عند علماء الأصوات "عبارةٌ عن حركة قصيرة بعدها نونٌ "(٢) فالتنوينُ الذي هو دليلُ التنكير – في حقيقته – شيئان : حركةٌ ، ونونٌ ، وليس النُّونَ وحدها .

**وأما قولُه :" إنَّها لامتزاجها بالكلمة حتى تصيرَ كبعض حروفها يتخطَّاها العاملُ إلى ما بعدها ، ولو كانت مركبةً من حرفين لم يقوَ على تخطِّي حرفين ؛ لكونهما في تقدير**

(١) التذييل والتكميل ( ٣/٢٢٦ ) ، والجنى الداني ( ١٩٣ ) .

(٢) ظاهرة التنوين في اللغة العربية ( ١٠ ) .

**الانفصال من الكلمة ، ولا يَتخطَّى المنفصلَ ، نحو : ( بأزيــدٌ مــررتَ أم بعمــرو؟ )** " فمردودٌ عندي بـــ( أل ) الموصولة ؛ فهي ثنائيةُ الوضع ، والإعرابُ يتخطَّاها إلى ما بعدها ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٣٠- الخبرُ الجامدُ يَتحمَّلُ ضميرَ المبتدأ

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية والمغني** ، قال فيه : " والمفردُ عند البصريين على نوعين : .... والثاني : غيرُ مُتَحَمِّلٍ ، وهو كلُّ اسمٍ جامدٍ غيرِ مشتقٍ ، خلافاً للكوفيّ والرُّمانيّ والرَّبعيّ "(١).

ومحلُّ النزاع في هذه المسألةِ في الجامدِ المحضِ الذي لا يُؤوَّلُ بمشتقٍ ، فأمَّا المشتقُّ ، والمؤوَّلُ به فيَتَحمَّلان الضَّميرَ ، لا أعلمُ فيهما خلافاً .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولان كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الخبرَ الجامدَ لا يَتحمَّلُ الضَّميرَ ، وهو قولُ البصريين(٢) .

**أقولُ** : هكذا حكى ابنُ فلاح قولَ البصريين ، وظاهرُه أنَّ البصريين لا يرونَ تَحمُّلَ الجامدِ للضَّمير مطلقاً ، وليس الأمرُ كذلك ؛ فجمهورُ البصريين على التفصيل في الجامد : فإن كان مؤولاً بالمشتقّ تَحمَّلَ ، وإلا فلا ، وممن نصَّ على التفصيل : ابنُ يعيش ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك ، والرَّضيّ ، وابنُ أبي الرَّبيع(٣) ، فكان ينبغي أن يُقيِّدَ ابنُ فلاح الجامدَ بالمحضِ ، أو بغيرِ المؤول بالمشتق .

**الثاني** : أنَّ الخبرَ الجامدَ يَتحمَّلُ الضميرَ ، وهو قولُ الكوفيين(٤) ، ومنهم الكسائي(٥) ، وإليه ذهب الرُّمانيّ ، والرَّبعيّ من البصريين(٦) .

---

(١) شرح الكافية ( ٣١٩ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢٨١/٢ ) .

(٢) الإنصاف ( ٥٦/١ ) .

(٣) شرح المفصل ( ١٧٠/١ ) ، وشرح الجمل ( ٣٥٧/١ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٠٦/١ ) ، وشرح الكافية : القسم الأول ( ٢٩١/١ ) ، والبسيط في شرح الجمل ( ٥٥١/١ ) .

(٤) الإنصاف ( ٥٥/١ ) .

(٥) رأيه في : شرح التسهيل لابن مالك ( ٣٠٧/١ ) ، وشرح الكافية للرضي : القسم الأول ( ٢٩٢/١ ) .

(٦) الإنصاف ( ٥٦/١ ) . والتبيين ( ٢٣٦ ) ، وفيهما رأي الرماني ، وشرح الكافية لابن فلاح (٣١٩ ) ، =

**الأدلة** (١) **:**

**حجةُ البصريين من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّه لو تَحمَّلَ الضميرَ لعَمِلَ فيه عَمَلَ الفعلِ في الفاعل ، وهذا إنَّما يكونُ لما هو مشتقٌ ، ولذلك لا يَرفعُ الظَّاهرَ كالمشتق .

**الثاني** : أنَّ الجامدَ دالٌّ على الذات فقط ، والذاتُ فقط لا حصولَ لها في ذات أخرى ، فاستحالَ أن يُوجَدَ فيه ما يدلُّ على حصوله في ذاتٍ أخرى ، فثبتَ أنَّه خالٍ عن الضَّمير .

**وحجةُ الكوفيين** : أنَّ الخبرَ غيرُ المبتدأ ، فيحتاجُ إلى رابطةٍ بينهما كالجملة .

**اختيار ابن فلاح** (٢) **:**

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الخبرَ الجامدَ يَتحمَّلُ الضميرَ** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأَدِلَّتهما ، ثم أجاب عن حُجَّةِ قول البصريين بما يُضْعِفُها ويُرجِّحُ عنده قولَ الكوفيين وهو أنَّ الخبرَ الجامدَ يَتحمَّلُ الضَّميرَ .

**احتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّ الخبرَ غيرُ المبتدأ ، فيحتاجُ إلى رابطةٍ بينهما كالجملة ، قال :

" إذا قلنا : ( زيدٌ أخوك ) فـ( زيدٌ ) اسمٌ للذَّات ، و( الأخُ ) اسمٌ للوصف النسبي الخاص ، ولا يجوزُ أن يدلَّ على ذاتٍ أخرى مباينةٍ للأولى ؛ لأنَّ إسنادَ الذَّات إلى الذَّات المباينةِ لها محالٌ بضرورة العقل ، وها هنا حكمُ صريحِ العقل ، بإسنادِ مفهومِ الأخِ إلى ذاتِ ( زيدٍ ) ، فعَلِمنا أنَّ مفهومَ لفظِ الأخِ صفةٌ قائمةٌ بذات ( زيدٍ ) ، فثبتَ أنَّ فيه ضميراً؛ لأنَّه

---

= والمغني : ت السعدي ( ٢٨١/٢ ) وفيهما رأي الربعي .

(١) الإنصاف ( ٥٦/١ ) ، والتبيين ( ٢٣٦ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١٧٠/١ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢٨٣/٢ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ٢٨٤/٢ – ٢٨٥ ) .

الدالُّ على النِّسبة " .

**الثاني** : أنَّ الجامدَ ثبت رفعه للضمير ، قال : " ويُقوِّي ما ذكرنا قولُ العرب : ( مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون ) ، و ( مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كُلُّه ) ، فإنَّ التأكيدَ للضَّمير في ( عربٍ ) و( عرفجٍ ) ، وليسا مُشتقَّين ، و( عرب ) بمعنى : متعربين ، و( عرفج ) بمعنى : خشن ".

**وجواباً لسؤالٍ مُقدَّرٍ** مفادُه : أنَّ التأكيدَ في قول العرب : ( مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون ) ، و( مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كُلُّه ) يمكنُ أن يكونَ لغير الضَّمير ، قال ابنُ فلاح :

**"ولا يجوزُ أن يكونا تأكيداً لغير الضَّمير لوجهين :**

**أحدهما** : تعريفُهما ، وتنكيرُ ما قبلهما .

**الثاني** : مغايرةُ الإعراب ".

**وأما حجةُ البصريين فقد أجاب ابنُ فلاح عنها بقوله :**

"والجوابُ عمَّا تمسَّكَ به البصريون : أنَّ عدمَ رفعِه للظَّاهر ليَنحطَّ عن رتبةِ المشتق ، وأمَّا عملُه في الضَّمير فلمَّا لم يظهرْ لم يتحقَّقْ له العملُ ، وأمَّا دِلالتُه على الذَّات فقط ، قلنا : لا نُسلِّمُ ، بل يدلُّ على الذَّات المتَّصفةِ بالحدث ؛ بدليلِ عودِ الضَّميرِ منه " .

## التَّرجيح :

**والتَّرجيحُ عندي أنَّ الاسمَ الجامدَ غيرَ المؤولِ بالمشتق لا يَتحمَّلُ الضَّميرَ** ؛ لأنَّ الذي يتحمَّلُ الضَّميرَ هو الفعلُ أو ما فيه معناه من المشتقَّات أو الجوامدِ المؤولةِ بها ، أمَّا غيرُ المؤولةِ بها فليس فيها معنى الفعل ؛ بدليل أنَّها لا تعملُ في الظاهر ، فلا تعملُ في المضمر ، وأمَّا المؤوّلُ بالمشتقّ فقد ثبتَ عملُه في الظَّاهر ، ومنه قولُ الشَّاعر :

كـــأنَّ لنـــا منـــه بيوتـــاً حـــصينةً مُسُوحاً أعاليهـــا وســـاجاً كُـــسورُها [١]

فرفَعَ ( الأعالي ) و( الكسور ) بـــ( مسوح ) و( ســـاج ) ؛ لإقامـــة الأول مقـــام ( سُود ) ، والثاني مقام ( كثيف ) ، وإذا جاز ارتفاعُ الظَّاهرِ بالجامدِ لتأوّلِه بمشتقّ ، جـــاز ارتفاعُ المضمَرِ به ، كما في قول العرب : " مررت بقومٍ عـــربٍ أجمعـــون " ، وقـــولهم : " مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه " .

**وأما ما احتجَّ به ابنُ فلاح لاختياره ففيه نظرٌ :**

**فأما الحجةُ الأولى فجوابُها** : أنَّ الربطَ قد حـــصلَ لكـــونِ الثـــاني هـــو الأولَ في المعنى[٢] .

**وأما الحجةُ الثانيةُ فجوابُها** : أنَّ الجامدَ تحمَّلَ الضَّميرَ في قول العرب : ( مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون ) ، و( مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كُلُّه ) ؛ لأنَّه مؤولٌ بالمشتقّ ، فـــ( عرب ) بمعنى : مُتَعَرِّبين ، و( عرفج ) بمعنى : خَشِن ، وهذا موضعُ اتِّفاقٍ كما بينتُ ، وإنَّمـــا الخـــلافُ في الجامدِ غيرِ المؤولِ بالمشتقّ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) البيت من الطويل ، وقائله : مضرس بن ربعي الأسدي ، والبيت في : شرح التسهيل لابن مالـــك ( ٣٠٦/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٣/٤ ) ، والخزانة ( ١٨/٥ – ٢٣ ) ، وديوان بني أسد ( ٢٨٨/٢ ) .

(٢) الإنصاف ( ٥٦/١ ) ، والتبيين ( ٢٣٧ ) .

## ٣١- الوصفُ المشتقُّ إذا جرى على غيرِ مَن هو له وَجَبَ إبرازُ الضَّمير فيه

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " واسمُ الفاعلِ وما يُشبَّه به إذا جرى على غير مَن هو له ، خبراً ، أو صفةً ، أو حالاً ، أو صلةً ، وجبَ إبرازُ الضَّمير عند البصريين ، خلافاً للكوفيين "(١).

**آراء النحويين :**

**وهذه المسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكرَ ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له ، وجبَ إبرازُ الضَّمير فيه ، وهو قولُ البصريين(٢) .

**الثاني** : أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له ،لم يجبْ إبرازُ الضَّمير فيه ، وهو قولُ الكوفيين(٣) .

وصورةُ هذه المسالة قولك : ( هندُ زيدٌ ضاربته هي ) لا بدَّ مِن ( هي ) عند البصريين ، وعند الكوفيين لا يلزم .

**الأدلة (٤) :**

**حُجَّةُ البصريين من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ اسمَ الفاعل ، والصفةَ المشبَّهة به فرعان عن الفعل في العمل ، وتحمّل الضَّمير ، وقد انضمَّ إلى ذلك هنا جريانُه على غير مَن هو له ، فقد انضمَّ فرعٌ إلى فرع ، والفرعُ يَقصرُ عن الأصل ، فيجبُ أن يبرزَ الضَّميرُ ليظهرَ أثرُ القصور ، ويمتازُ الفرعُ عن

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣٨٣/٢ ) .

(٢) الإنصاف ( ٥٧/١ ) ، التبيين ( ٢٥٩ ) .

(٣) المصدران السابقان .

(٤) الإنصاف ( ٥٨/١ ) ، والتبيين ( ٢٦٠ ) ، واللباب ( ١٣٧/١ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٣٨٥/٢ ) .

الأصل .

**الثاني** : أنَّ تركَ إبراز الضَّمير يفضي إلى اللَّبس في بعض المواضع ، واللَّبسُ يزولُ بإبراز الضَّمير ، فيجبُ أن يبرزَ نفياً للَّبس ، ثم يطرد البابُ فيما لا يُلْبِس .

**وحُجَّةُ الكوفيين السَّماعُ ، والقياسُ :**

**أما السَّماعُ** فمنه قولُ الشَّاعر :

تـــرى أرْبـــاقَهُم مُتَقلِّـــديها إذا صَـــدِئَ الحديـــدُ علـــى الكُمـــاةِ [1]

فإنَّ ( مُتَقلِّديها ) حالٌ من الأرباق ، وهو فعلُ أصحابِها ، ولم يبرز الضَّمير .

وقول الآخر :

وإنَّ امـــرأً أســـرى إليـــكِ ودونَـــه فيـــاف تنوفـــاتٌ وبيـــداءُ خَيفَـــق
لمحقوقـــةٌ أن تَـــسْتَجيبي لـــصَوتِه وأن تَعْلمـــي أنَّ المعـــانَ مُوفَّـــقُ [2]

وجهُ الاستدلال : أنَّ ( امرأً ) اسمُ ( إنَّ ) و( محقوقة ) الخبرُ ، وهو للمرأة ، ولم يَبرز ضميرُها فتقول : أنت .

وقراءةُ مَن قرأ ﴿ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرِ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾ [3] بجرِّ ( غير ) [4] ، فإنَّـه صـفةٌ لطعام ، والفعلُ للمخاطبين ، ولم يقل : ناظرين أنتم .

**وأما القياسُ** : فبالقياس على الفعل – بجامع العمل– فإنَّه لا يُشترَطُ فيه إبرازُ الضَّمير ، ولأنَّ بعضَ الصُّور لا لَبْسَ فيها ، نحو : ( هندُ زيدٌ ضاربته ) ، فيقاسُ الباقي عليه .

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله الفرزدق ، ديوانه : ( ١٣٠ ) .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله : الأعشى ، ديوانه : (١٢٦) .

(٣) سورة الأحزاب : من الآية ( ٥٣ ) .

(٤) قراءة شاذة لابن أبي عبلة ، الكشاف ( ٣ /٢٧١ ) ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ( ٢/ ٣١٥ ) .

**اختيار ابن فلاح** (١) **:**

**اختارَ ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين : وهو أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له وجبَ إبرازُ الضَّمير فيه** ؛ فقد ذكرَ القولين في المسألة بأدلتهما ، ثمّ أجاب عن أدلة الكوفيين بما يُضْعفُها ويُرجِّحُ عنده قولَ البصريين .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّه إنما برزَ في اسمِ الفاعلِ دونَ الفعل لتنحطَّ رتبةُ الفرعِ عن الأصل .

**الثاني** : أنَّ الفعلَ يُعرَفُ منه الفاعلُ بالقرائن في أوَّله ، وهي حروفُ المضارَعَة ، وأما اسمُ الفاعل فإنَّه للمتكلِّم ، والمخاطب ، والغائب بصيغة واحدة .

**وأجابَ ابنُ فلاحٍ عن حُجَّة الكوفيين بما يلي :**

**فأما البيتُ الأوّل فأجاب عنه من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّه حالٌ من المضاف المحذوف ، أي : أصحاب أرباقهم .

**الثاني** : أنَّه حالٌ من المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (٢) ، و ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ (٣) .

**وأما البيتُ الثاني** فأجاب عنه بأنَّ ( أن تستجيبي ) في موضعِ رفعٍ بمحقوقة ، أي : لمحقوقةٌ استجابتُك لصوته ، وليس للمرأة .

**وأما القراءةُ الشاذة** فقال ابن فلاح إجابة عنها : " فلا نُسلِّم أنَّه جرى على غير مَن هو له ؛ لأنَ غيرَ صفةُ طعامٍ ، وليس ( ناظرين ) صفةً له ؛ لأنَّ المضافَ غيرُ المضاف إليه ،

(١) المغني : ت السعدي ( ٢/٣٨٧ ) .
(٢) سورة البقرة : من الآية ( ١٣٥ ) .
(٣) سورة الحجر : من الآية ( ٦٦ ) .

فلم يَجر اسمُ الفاعل صفةً على غير مَن هو له .

**وأما القياسُ** على الفعل فأبطله ابن فلاح بوجود الفارق وهو أنَّ الفعلَ يُعْـرَفُ منـه الفاعلُ بالقرائن في أوّله ، وهي حروفُ المضارعة ، وأما اسمُ الفاعـل فإنَّـه للمـتكلِّم ، والمخاطَب ، والغائب بصيغة واحدة .

**وأما عدمُ اللَّبس في بعض الصور** فأجاب عنه ابن فلاح بأنَّ ذلك مغمورٌ بالنِّسبة إلى وجودِ اللَّبس في أكثر الصُّور ، فالحكمُ للأعمِّ الأغلب .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي قولُ الكوفيين : وهو أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له لم يَجبْ إبرازُ الضَّمير فيه** ؛ لأنَّه مؤيّدٌ بالسَّماع كما تقدَّم .

وأمَّا ردُّ ابنِ فلاح للسَّماع الواردِ بتأويله ، فأرى أنَّه ضعيفٌ ؛ من جهة أنَّ الأصـلَ حملُ السَّماعِ على ظاهره ، والتأويلُ خلافُ الأصل ، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ علـى الموجود ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٣٢- جوازُ تقديمِ الوصفِ الواقعِ خبراً على المبتدأ

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية ، والمغني**، قال فيه : " وأما القسمُ الثالثُ : – وهو ( قائمٌ زيدٌ ) – فإنَّه يجوزُ عند البصريين تقديمُ الخبر .... وقال الكوفيون ، والأخفشُ : إنَّ الظَّاهرَ يرتفعُ به ، وتَبْطلُ الخبريةُ "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**وهذه المسالةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما**: جوازُ تقديمِ الخبر على المبتدأ في نحو : ( قائمٌ زيدٌ ) ، وهو قولُ البصريين(٢)، ومنهم : سيبويه ، والمبرد ، واختاره ابنُ يعيش ، وابنُ عصفور ، والرضيّ(٣) .

**الثاني** : منعُ تقديمِ الخبر على المبتدأ في نحو : ( قائمٌ زيدٌ ) ، وهو قولُ الكوفيين(٤) ، والوجهُ عندهم أن يكونَ ( قائمٌ ) مبتدأً ، و( زيدٌ ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر ، ووافقهم على هذا التوجيهِ الأخفشُ ، وابنُ مالك(٥) ، إلا أنَّهما لا يُوجبانه ، بل يجوزُ عندهما أن يكونَ ( قائمٌ ) خبراً مقدَّماً ، و( زيدٌ ) مبتدأً مؤخراً ، ويجوزُ أن يكونَ ( قائمٌ ) مبتدأً ، و( زيدٌ ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر ؛ لأنهما لا يَمنعان تقدَّمَ الخبر على المبتدأ ، إلا أنَّهما لما أجازا عملَ الوصف في الظَّاهر بعده من غيرِ شرطِ الاعتمادِ أجازا في نحو : ( قائمٌ زيدٌ ) أن يكونَ ( قائمٌ ) مبتدأً ، و( زيدٌ ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر .

---

(١) شرح الكافية ( ٣٤٨ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٣٣٤/٢ ) .

(٢) الإنصاف ( ٦٥/١ ) .

(٣) الكتاب ( ١٢٧/٢ ) ، والمقتضب ( ١٢٧/٤ ) ، وشرح المفصل ( ١٧٨/١ ) ، وشرح الجمل ( ٣٦٠/١ ) وشرح الكافية : القسم الأول ( ٢٨١/١ ) .

(٤) الإنصاف ( ٦٥/١ ) .

(٥) شرح الكافية : القسم الأول ( ٢٨١/١ ) وفيه رأي الأخفش ، وشرح التسهيل ( ٢٧٣/١ ) .

**الأدلة** [١] **:**

**حجة جواز التقديم** : مجيئُه كثيراً في كلام العرب ، وأشعارِهم ، ومن كلامِهم : ( مشنوءٌ من يشنؤك ) [٢] والتقدير : ( من يشنؤك مشنوءٌ ) ، ومن أشعارهم قولُ الشَّاعر :

بنونا بنو أبنائِنا وبناتُنا ... بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعدِ [٣]

وتقديره : بنو أبنائنا بنونا .

**وحجةُ المنع من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ المبتدأَ ذاتٌ ، والخبرَ صفةٌ ، والذَّاتُ قبلَ الصِّفة بالاستحقاق ، فوَجَبَ أن يكونَ قبله في الذِّكر ؛ قياساً على التَّوابع ، والجامعُ التبعيةُ المعنويّة .

**الثاني** : أنَّ الخبرَ لابدَّ أن يتضمَّنَ الضَّميرَ ، فلو قُدِّمَ لأدى إلى الإضمار قبلَ الذِّكر ، وذلك غيرُ جائز ؛ لأنَّ الضَّميرَ هو اللَّفظُ المشارُ به إلى أمرٍ معلومٍ ، فقبل صيرورتِه معلوماً كانت الإشارةُ محالاً ، فكان الإضمارُ قبلَ الذِّكر محالاً .

## اختيار ابن فلاح [٤] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بجوازِ تقديمِ الخبرِ على المبتدأ في نحو : ( قائمٌ زيدٌ )** ؛ فقد ذكرَ القولين في المسألة بأدلَّتِهما ، ثم أجابَ عن حجة المنع بما يُضْعِفُها ، ويُرجِّحُ عنده القولَ بالجواز .

---

(١) الإنصاف ( ١/٦٥ ) ، والتبيين ( ٢٤٥ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١/١٧٨ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ١/٣٦٠ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٢/٣٣٤ ) .

(٢) القول في : الكتاب ( ٢/١٢٧ ) ، والإنصاف ( ١/٦٦ ) ، و شرح المفصل لابن يعيش ( ١/١٧٩ ) .

(٣) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، ونسب إلى الفرزدق ، و لم أقف عليه في ديوانه ، وإنما هو في الملحقات بديوانه ( ٢٠٠ ) ، والبيت في : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ( ١٩٨ ) ، والمقاصد النحوية ( ١/٣٤١ ) ، وخزانة الأدب ( ١/٤٤٤ ) ، والدرر اللوامع ( ١/١٩٣ ) .

(٤) المغني : ت السعدي ( ٢/٣٣٥ – ٣٣٧ ) .

**احتج ابنُ فلاح لاختياره بالقرآن ، والشِّعر ، والاستعمال ، والمعنى :**

**أما الآيةُ فقولُه تعالى :** ﴿ سَوَآءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾(١) ، والتسويةُ صفةٌ إضافيّةٌ للمحيا والممات ، فكان ( سواءٌ ) هو الخبر .

**وأما الشِّعرُ فقول الشاعر :**

فـتىً مـا ابـنُ الأغـرِّ إذا شَـتَونَا      وحُـبَّ الـزادُ في شَـهْري قُمـاحِ (٢)

فـ(فتىً ) خبرٌ مقدمٌ و( ما ) زائدةٌ .

وقولُ الشماخ :

كـلا يَـومَي طُوالَـةَ وَصْـلُ أروى      ظَنُـونٌ آنَ مُطَّـرَحُ الظُّنـونِ (٣)

فـ( وصل أروى ) مبتدأٌ ، و( ظنون ) خبرُه ، و( كلا يومي ) معمولُ ( ظنـون ) ، والمعمولُ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ ؛ بدليلِ منعِهم : ( القتالُ زيداً حين تأتي ) على أن تنـصبَ ( زيداً ) بـ( تأتي ) ؛ لأنَّ ( حين ) مضافٌ إليه ، ومعمولُ المضاف إليه لا يتقـدمُ علـى المضاف ، كما لا يتقدمُ هو على نفسه .

**وأما الاستعمال فقول العرب**(٤) : ( تميميٌّ أنا ) ، و( مشنوءٌ من يشنؤك ) .

**وأما المعنى** : فلأنَّ الرافعَ للفاعل لم يَعتمدْ على شيء مما ذكرنا في الظَّرف ، فنقـصت رتبتُه عن رتبة الفعل .

**وأجاب ابنُ فلاح عن حجة القائلين بالمنع بما يأتي :**

(١) سورة الجاثية : من الآية ( ٢١ ) .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله : مالك بن خالد الهذلي . شرح ديوان الهذليين للـسكري ( ٤٥١/١ ) ، والإنـصاف ( ٦٦/١ ) .

(٣) البيت من الوافر ، ديوانه : (١١٢) .

(٤) الكتاب ( ١٢٧/٢ ) ، والإنصاف ( ٦٦/١ ) .

**فأما قولهم : " إنَّ المبتدأَ ذاتٌ ، والخبرَ صفةٌ ، والذَّاتُ قبلَ الصِّفة بالاستحقاق ، فوَجَبَ أن يكونَ قبله في الذِّكر ؛ قياساً على التَّوابع ، والجامعُ التبعيةُ المعنويّة "** فأجاب عنه بأنَّ ذلك يقتضي أن يكونَ تقديمُ المبتدأ أولى ، لا واجباً ، وأما القياسُ على التَّوابع فأبطله ابن فلاح بوجود الفارق ؛ وذلك أنَّ التَّوابع تشاركُ المتبوعَ في الجهة ، فكأنَّها هو ، والشيءُ لا يتقدمُ على نفسه ، وأما الخبرُ فإنَّه لا يشاركُه في الجهة ، فجاز أن يتقدمَ عليه .

**وأما قولهم : " إنَّ الخبرَ لابدَّ أن يتضمَّنَ الضَّميرَ ، فلو قُدِّمَ لأدى إلى الإضمار قبلَ الذِّكر ، وذلك غيرُ جائز " فأجاب عنه** بأنَّه يُنوى به التأخر ، فلا يكون إضماراً قبل الذكر ، كقولهم : ( في أكفانه لُفَّ الميِّتُ )[1] ، و ( وفي بيته يُؤتى الحكمُ )[2] .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي جوازُ تقديم الخبر على المبتدأ في نحو : ( قائمٌ زيدٌ )** ؛ لأنَّه مؤيدٌ بالسَّماع كما تقدم ، وبما أنَّ التقديمَ والتأخيرَ ثابتٌ في نظام اللغة فلا يُمنع إلا بدليلٍ ، ولا دليلَ هنا مقبولٌ يَمنعُ من تقديم الخبر ، وأما حجة المنع التي ذكرها المانعون فقد تقدَّمَ جوابُ ابن فلاح عنها بما يُضْعِفُها ويُرجِّحُ عندي القولَ بالجواز ، والله أعلمُ بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) القول في : الإنصاف ( ٦٦/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١٧٩/١ ) .

(٢) المثل في : جمهرة الأمثال ( ٨٧/٢ ) ، ومجمع الأمثال ( ٧٢/٢ ) .

## ٣٣- الخبرُ في نحو : ( ضربي زيداً قائماً ) مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، والمغني** ، قال فيه : " والثالثُ من المواضع التي يجبُ حذفُ الخبر فيها لوجودِ القرينة ، وقيامِ غيره مقامَه : قولُهم : ( ضربي زيداً قائماً ) ..... وقد اختُلفَ في هذا القسم على ثلاثةِ أقوالٍ : فذهبَ البصريون إلى أنَّ التقديرَ : ( ضربي زيداً إذا كان قائماً أو إذ ) .... وذهب الكوفيون إلى أنَّ التقديرَ : ( ضربي زيداً قائماً حاصلٌ ) .... وذهبَ ابنُ درستويه وابنُ بابشاذ إلى أنَّه قام[1] باعتبار المعنى كما في ( أقائمٌ الزيدان ؟ ) "[2].

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ستةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**أحدها** : أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله ، تقديره : - إن كان الضربُ لم يقع - إذا كان ، و- إن كان قد وقع - يقدرُ : إذ كان ، وهو قولُ ابن بابشاذ ، والعكبريّ ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن أبي الربيع[3] ، ونسبه ابنُ فلاح إلى البصريين[4] .

**الثاني** : أنَّ الخبرَ مقدرٌ بعد الحال ، تقديره : ( ضربي زيداً قائماً ثابتٌ ) ، والحالُ من تتمة المبتدأ ، لا من تتمّة الخبر ، وهو منسوبٌ إلى الكوفيين[5] .

**الثالث** : أنَّه لا خبرَ له ؛ لأنَّه واقعٌ موقعَ ( ضَربت ) أو ( اضرب ) ، فهو نظيرُ ( أقائمٌ الزيدان ) ، وهو قولُ الأخفش الأصغر ، وابن درستويه[6] ، ونسبه ابنُ فلاح إلى ابن

---

(١) في شرح الكافية ( ٣٧١ ) : " تام باعتبار المعنى " وهو الصحيح .

(٢) شرح الكافية ( ٣٧١ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٣٥٦/٢ ) .

(٣) شرح الجمل ( ٣٥/١ ب – ٣٦ أ ) ، واللباب ( ١٤٥/١ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ١٩٧/١ ) ، وشرح الجمل ( ٣٥٩/١ ) ، والملخص ( ١٧٥ ) .

(٤) المغني : ت السعدي ( ٣٥٦/٢ ) .

(٥) المحصول شرح الفصول الخمسون ( ١٢٣ ب ) ، والارتشاف ( ١٠٩٣/٣ ) .

(٦) رأيهما في الارتشاف ( ١٠٩٢/٣ – ١٠٩٣ ) .

بابشاذ ، وصريحُ قوله في شرح الجمل أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعلـه ، تقـديره : – إن كان الضربُ لم يقع – إذا كان ، وإن كان قد وقع يقدرُ : إذ كان .

**الرابع** : أنَّ الخبرَ مصدرٌ مقدرٌ قبل الحال ، تقديره : ( ضربي زيداً ضَـرْبُه قائمـاً ) ، وهو قولُ الأخفش ، واختيارُ ابن مالك(١) .

**الخامس** : أنَّ الحالَ هي نفسُها الخبرُ ، وإنما نُصبت مع أنَّها خبرٌ للمخالفة ، وهو قولُ الكسائيّ ، والفراء ، وهشام(٢) .

**السادس** : أنَّ الحالَ مغنيةٌ عن الخبر ؛ لشبهها بالظرف ، كما أغنى الظَّرفُ عن الخبر فكأنَّه قيل : ( ضربي زيداً في حال قيامه ) ، وهو قولُ الجرميّ ، وابن كيسان(٣) .

## اختيار ابن فلاح (٤) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مـضافٍ إلى فعلـه ،** تقديره : – إن كان الضرب لم يقع – إذا كان ، و– إن كان قد وقع – يقدرُ : إذ كـان ؛ فقد ذكر في المسألة ثلاثةَ أقوالٍ ، ثم قال : " والصحيحُ مذهبُ البصريين " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّ الحالَ إذا جُعلت من تتمَّة المبتدأ –كما يقوله الكوفيُّ– لم يبق مـا يـدلُّ على الخبر ، ولا ما يقومُ مقامَه ، فلا يكونُ مما التُزِمَ حذفُ الخبر منه ؛ لعـدم قيـام غـيره مقامَه .

**الثاني** : أن معنى قولهم : ( ضربي زيداً قائماً ) : ( ما ضربت زيداً إلا قائماً ) ، وهذا المعنى إنما يستقيمُ إذا جُعل المبتدأُ عامّاً بالنّسبة إلى ما أُضيفَ إليه ، وإنّما يتحقّقُ عمومُه إذا لم

(١) التذييل والتكميل ( ٢٩٣/٣ ) ، وشرح التسهيل ( ٢٨٠/١ ) .
(٢) ينظر آراء الثلاثة في : الارتشاف ( ١٠٩٣/٣ ) ، والهمع ( ٤٥/١ ) .
(٣) الارتشاف ( ١٠٩٣/٣ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٢٨١/١ ) .
(٤) شرح الكافية ( ٣٧١ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٣٥٧/٢ ) .

يكن مقيداً بالحال ، ثم أُخبرَ عنه بالحصول مقيداً بالحال ، فيفيدُ حينئذٍ حصرَ حصول الضَّرب في حال القيام ، و لو كان المبتدأُ مقيداً بالحال -كما يقوله الكوفيُّ- لصار خاصّاً ، والإخبارُ عن الخاصّ بالحصول لا ينفي الإخبارَ عن غيره ، فإنَّ الإخبارَ عن ضَربٍ في حال القيام حاصلٌ لا يُناقضُ حصولَ ضربٍ في غير حال القيام .

وذكر ابن فلاح أنَّ هذا الوجه يُبطلُ مذهبَ ابن درستويه أيضاً ؛ لأنَّه لا بدَّ من النَّظر إلى اللَّفظ ، وهو مبتدأٌ يفيدُ العمومَ ، فلو لم يُقدّرُ الخبرُ كما ذكرنا لبطلَ إفادتُه للعموم ، والفرقُ بيته وبين ( أقائمٌ الزيدان ؟ ) أنَّه لا يستقلُّ بفاعله كلاماً ، كما استقلَّ اسمُ الفاعل بفاعله كلاماً .

**وعلّلَ ابنُ فلاحٍ تقديرَ المحذوفِ بظرفِ الزَّمان فقال** : " وإنما قُدّرَ ظرفُ الزمان ؛ لأنَّ الإخبارَ به يختصُّ بالأحداث ، وكانت ( إذا ) و( إذ ) أولى بالتقدير من غيرهما ؛ لشمولهما للماضي والمستقبل ، و( كان ) تامةٌ ،وهي وما بعدها في محلّ الجرّ بإضافة الظّرف إليها ، وحُذِفَ الظّرفُ ؛ لدَلالة الحال عليه لشبهه بها،ولأنَّها من متعلقات الخبر" .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي ما اختاره ابنُ فلاحٍ ، وهو أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله ، تقديره** : **- إن كان لم يقع - إذا كان ، - وإن وقع - إذ كان ؛ وذلك لما يأتي**(١) :

**أولاً** : **أنَّ القولَ إنَّ ( ضربي ) واقعٌ موقعَ الفعل فلا يحتاجُ إلى خبرٍ** ضعيفٌ ؛ لأنَّه لو وقع موقعَ الفعل لصحَّ الاقتصارُ عليه مع فاعله ، كما صحَّ ذلك في ( أقائمٌ الزيدان ؟ ) .

**ثانياً** : **أنَّ القولَ إنَّ الخبرَ مقدرٌ بعد الحال** ضعيفٌ ؛ لأنَّه لا دليلَ على تعيين المقدَّر ، فكما يجوزُ تقدير : ( ثابت ) يجوزُ تقديرُ : ( معدوم ) ، وما لا يتعيّنُ تقديرُه لا سبيلَ إلى إضماره .

**ثالثاً** : **أنَّ القولَ إنَّ الخبرَ مصدرٌ مقدرٌ قبل الحال** ضعيفٌ ؛ لأنَّه يؤدي إلى حذف

(١) شرح التسهيل لابن مالك ( ١/ ٢٨٠ - ٢٨٢) ، والارتشاف ( ١٠٩٣/٣ ) . والهمع ( ٤٤/١ - ٤٥) .

المصدر مع بقاء معموله ، وهو ممتنعٌ ، ولأنَّه ليس فيه تقديرُ زيادةٍ على ما أفاده الأول .

**رابعاً : أنَّ القولَ إنَّ ( قائماً ) في قولهم : ( ضربي زيداً قائماً ) هو الخبرُ ، وإنَّما نُصب للمخالفة** ضعيفٌ ؛ لأمرين :

**أحدهما** : أنَّ جعله خبراً يقتضي أن يوصف الضرب بأنه قائم ، وهذا غير المعنى الذي تفيده الجملة .

**والثاني** : أنَّ النَّصبَ بالمخالفة ضعيفٌ لوجهين :

**أحدهما** : أنَّ الشيءَ إذا خالف الشيءَ فقد خالفه الآخرُ ، فليس نصبُ المبتدأ أولى من نصب الخبر ، ولا نصبُ الخبر أولى من نصب المبتدأ ؛ بدليل قولك : ( زيدٌ زهيرٌ شعراً ) و( عبدُ الله حاتمٌ جوداً ) ، فقد رفعت الاسمين وليس أحدُهما الآخر .

**والثاني** : أنَّ الخلافَ لو كان عاملاً لعَمِلَ حيث وُجِدَ ، ونحن نرى العربَ تقول : ( ليس زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ ) برفع ( قاعد ) على الجواز ، و ( ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ ) فترفعه على الوجوب مع كونه مخالفاً لما قبله .

**خامساً : أنَّ القولَ إنَّ الحالَ مغنيةٌ عن الخبر لشبهها بالظّرف كما أغنى الظَّرفُ عن الخبر** ضعيفٌ ؛ لأنَّه لو جاز لجاز مع الجثة أن يقال : ( زيدٌ قائماً ) ؛ لأنَّه بمعنى :( زيدٌ في حال قيام ) ، وهو ممتنعٌ إجماعاً ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٣٤- الاسمُ الواقعُ بعد شبهِ الجملة مرفوعٌ بالابتداء

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية وفي المغني** ، قال فيه : " إذا تقدَّمَ الظَّرفُ على المبتدأ من غير اعتمادٍ ارتفعَ الظاهرُ به عند الكوفيين ، والأخفشِ في أحد قوليه ، كما يرتفعُ بالفعل ، وقال البصريون : إنَّه خبرٌ يُنوى به التأخير "[١] .

**ومحلُّ النزاع في هذه المسألة** إذا لم يَعتمد شِبْهُ الجملة على شيء ، فأمَّا إذا اعتمدَ كأن يكونَ خبراً ، أو صفةً ، فقد قال ابنُ فلاح : " فإنَّه يعملُ في الظَّاهر اتفاقاً ؛ لأنَّها قَويت مشابهتُه للفعل باعتمادِه على سابقٍ ، فلما انضمَّ إلى مشابهتِه الفعلَ اعتمادُه على سابقٍ ضاهى ما لا يَنصرفُ ، في حصول التأثيرِ عند وجود السَّببين ، دونَ السَّبب الواحد "[٢] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدَّماً ، وما بعده مرفوعٌ بالابتداء ، وهو قولُ سيبويه[٣] ، ونُسب إلى البصريين[٤] .

**الثاني** : أنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ ارتفعَ الظاهرُ به ، وهو قولُ الكوفيين[٥] ، وبه قال الأخفشُ[٦] ، والمبردُ[٧] من البصريين .

---

(١) شرح الكافية ( ٣٤٢ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٣٢٧/٢ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ٣٢٧/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٨٨/٢ ) ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ( ٤٨٧/٢ ) .

(٤) الإنصاف ( ٥١/١ ) .

(٥) الإنصاف ( ٥١/١ ) ، والتبيين ( ٢٣٣ ) .

(٦) الإنصاف ( ٥١/١ ) ، والتبيين ( ٢٣٣ ) .

(٧) الإنصاف ( ٥١/١ ) ، واللباب في علل البناء والإعراب ( ١٤٣/١ ) .

**الأدلة** [١] **:**

**حجةُ البصريين من ثلاثةِ أوجهٍ :**

**أحدها** : أنَّ الظَّرفَ جامدٌ ، فلم يعملْ كسائر الجوامد .

**الثاني** : أن الظَّرفَ لو عَمِلَ في الاسم من حيثُ هو قائمٌ مقامَ الفعلِ لجازَ قولُك : ( اليومَ زيدٌ ) ؛ إذ التقديرُ : استقرَّ زيدٌ ، ولما لم يَجُزْ ؛ لكونِ الاسمِ جُثةً ، والظَّرفُ زمانٌ بان أنَّه لم يَعملْ .

**الثالث** : أنَّهم اتَّفقوا في قولك : ( في الدَّارِ زيدٌ قائمٌ ) ، أنَّ زيداً مبتدأٌ ، وقائمٌ خبرُه ، والخبرُ عندنا مرفوعٌ بالابتداء ، وعندهم بالمبتدأ ، فحينئذٍ قد بَطَل عملُ الظَّرف وتعلَّقَ بقائمٍ الذي هو الخبرُ ، ولو جرى مجرى الفعل لم يكن كذلك .

**وحجةُ الكوفيين من وجهين :**

**أحدهما** : أن الظَّرفَ لا بدَّ له من عاملٍ وهو الفعلُ ، فإذا تقدَّمَ على الاسم وَجَب أن يكونَ عاملُه قبلَه وهو الفعلُ ، وإذا كان قبله ، وقد أُقيمَ الظَّرفُ مقامَه ، وَجَب أن يعملَ كما يعملُ الفعلُ في الاسمِ إذا كان قبله .

**والثاني** : أنَّ الظَّرفَ إذا اعتمدَ على شيءٍ قبله ، كالمبتدأ وغيره ، يعمل ، ومن المعلوم البيِّنِ أنَّ العملَ غيرُ مضافٍ إلى ما اعتَمدَ عليه ، فوَجَب أن يكونَ منسوباً إليه .

**اختيار ابن فلاح** [٢] **:**

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدماً ، وما بعده مرفوعٌ بالابتداء** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم احتجَّ لقولِ البصريين دونَ قول الكوفيين ، فقال في شرح الكافية وفي المغني :

---

(١) الإنصاف ( ١/٥١ ) ، والتبيين ( ٢٣٣ ) ، واللباب في علل البناء والإعراب ( ١/١٤٣ ) .

(٢) شرح الكافية ( ٣٤٢ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢/٣٢٧ ) .

" **وحجةُ البصريين من ثلاثة أوجه :**

**أحدها** : جوازُ : ( في داره زيدٌ ) ، ولو لم يكن خبراً لأدَّى إلى الإضمار قبلَ الذِّكر ؛ لأنَّه لا يُنوى به التأخيرُ .

**الثاني** : بُطلانُ عملِ الظَّرف إذا دخلت عليه ( إنَّ ) نحو : ( إنَّ في الدارِ زيداً ، ولو كان العملُ للظَّرف لم يتغيَّرْ بدخولها .

فإن قيل : إنَّما اختُصَّت بالعمل لقوَّتها بالتَّصدر ، بدليل إبطالها لعمل الابتداء .

قلنا : أمَّا الابتداءُ فاللَّفظيُّ أقوى من المعنويّ ، وأمَّا محلُّ النزاع فالعاملان لفظيان ، ويَترجَّحُ الثاني ؛ لأنَّه بمنزلة الفعل ، وهو أقوى من الحرف في العمل ، ولذلك شُبِّهَ به الحرفُ في العمل .

**الوجه الثالث** : الاتِّفاقُ على أنَّ الظَّرفَ الناقصَ لا يَرفعُ ظاهراً ، نحو : ( بك زيدٌ ) و( فيك عمرو ) ، بل صِحَّتُه على الابتداء والخبر ، نحو : ( بك زيدٌ واثقٌ ) و( فيك عمروٌ راغبٌ ) ، ويكونُ معمولَ الخبر" .

وهذا يدلُّ على اختياره لقول البصريين ، وهو أنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدماً ، وما بعده مرفوعٌ بالابتداء .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدماً ، وما بعده مرفوعٌ بالابتداء** ؛ لأنَّه قد تَعرَّى من العوامل اللَّفظيَّة ، وهو معنى الابتداء ، فلو قُدِّرَ ههنا عاملٌ لم يكن إلا الظَّرفَ ، وهو لا يَصْلُحُ هَهُنا أن يكونَ عاملاً ؛ بدليل إمكان دُخولِ عواملَ أخرَ عليه تُبطلُ عملَه ، نحو : ( إنَّ ) و( كان ) و( ظنَّ ) ، ولو كان يقومُ مقامَ الفعلِ لم تَدخُلْ عليه هذه العواملُ ؛ لأنَّ عاملاً لا يَدخلُ على عاملٍ(١) .

(١) الإنصاف ( ١/٥٢ ) .

**وأما حجةُ الكوفيين فالجواب عنها بما يلي**[1] :

**فأما الحجةُ الأولى فجوابُها** : أنَّ تَعلّقَ الظَّرفِ بالفعل لا يُوجِبُ أن يكونَ الفعلُ قبلَه ؛ لأنَّ الغرضَ يحصلُ بأن يكونَ الفعلُ بعدَ الاسم ، وواقعاً في التَّقدير قبلَ الظَّرف ، كما ( في الدَّار زيدٌ قائمٌ ) ، و( بك زيدٌ مأخوذٌ ) ، فإنَّ ما يَتعلَّقُ به الظَّرفُ بعد الاسم ، و لم يُخِلَّ بمعنى الكلام .

**وأما الحجةُ الثانية فجوابُها** : أنَّ إعمالَ الظَّرفِ المعتَمد جائزٌ ؛ لأنَّه باعتماده أَشْبَهُ بالفعل ، لأنَّ الفعلَ لا يَستقلُّ بدون الاسم ، وإذا اعتمدَ الظَّرفُ صار كغير المستقِّل ، ولأنَّ الأشياءَ التي يَعتمدُ الظَّرفُ عليها تَقتضي الفعلَ ، فجُعِلَ الظَّرفُ كالفعل ؛ لاقتضاء ذلك الشيء الفعلَ ، بخلافِ ما إذا لم يَعتمدْ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الإنصاف ( ١/ ٥٤ ) ، والتبيين ص (٢٣٥ ) .

## ٣٥- الشرطُ والجزاءُ هما الخبرُ بعد اسم الشَّرط الواقعِ مبتدأً

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في شرح الكافية ، والمغني** ، قال فيه : " وأما خبرُ المبتدأ فالتحقيقُ أنَّهما جميعاً الخبرُ .... وقيل : الشَّرطُ هو الخبرُ ، وقيل : الجزاءُ هو الخبرُ ، وقيل : إنَّه مبتدأٌ لا خبرَ له "(١).

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ** كما ذكر ابنُ فلاح في المغني ، ونصَّ عليها في شرح الكافية :

**أحدها** : أنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبرُ ، وهو قولُ الفارسيّ ، والثمانينيّ ، والجرجانيّ ، وابن أبي الربيع ، والهَرميّ(٢) .

**الثاني** : أنَّ الشَّرطَ هو الخبرُ ، وهو قولُ ابن خروف ، وابن الحاجب ، وابن هشام ، والسيوطيّ(٣) .

**الثالث** : أنَّ الجزاءَ هو الخبرُ ، وهذا القولُ ذكره ابنُ الحاجب ، وابنُ فلاح ، وابنُ هشام ، ولم ينسبوه إلى أحد(٤)، ولم أقف على من قال به .

**الرابع** : أنَّ اسمَ الشَّرط إذا وقعَ مبتدأً لا يكونُ له خبرٌ ، وهذا القولُ ذكره ابنُ

---

(١) شرح الكافية ( ٣٢٤ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢/٢٩١ ) .

(٢) الإيضاح ( ٩٠ ) ، والفوائد والقواعد ( ٥٤٠ ) ، والمقتصد في شرح الإيضاح ( ١/ ٢٨٧ ) ، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ( ٢/ ٤٣٢ ) ، و المحرر في النحو ( ١/ ٤٧٨ ) . والهرمي هو : عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي المتوفى سنة ( ٧٠٢ ) . بغية الوعاة ( ٢/ ٢٢٢ ) .

(٣) شرح الجمل ( ٢/ ٨٦٧ ) ، و الإيضاح في شرح المفصل ( ٢ /٢٤٢ ) ، ومغني اللبيب ( ٤٤٥ ) ، وهمع الهوامع ( ٤ /٣٤١ ) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ( ٢ /٢٤٢ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٢/ ٢٩٢ ) ، مغني اللبيب ( ٤٤٥ ) .

الحاجب ، وابنُ فلاح ، و لم ينسباه إلى أحد[١] ، و لم أقف على من قال به .

**الأدلة** [٢] :

**حجةُ القول بأنَّهما جميعاً الخبرُ** : أنَّهما كالجملة الواحدة لارتباطهما .

**وحجةُ القول بأنَّ الشَّرطَ هو الخبرُ ثلاثةُ أمور** :

**أحدها** : دخولُ الفاء على الجزاء ، ولو كان خبراً لم تدخل الفاءُ عليه ، ولا يقالُ : دخولُها ههنا كدخولها في خبر الموصول ، لأنَّه يُفضي إلى الدَّور ؛ لأنها دخلت في خبرِ الموصول لشبهه بالشَّرط ، فلو دخلت في الجزاءِ لشبهه بالموصول لأفضى إلى الدَّور .

**والثاني** : أنَّه قد ثبتَ أنَّهم يقولون : " ما أنسَه لا أنس زيداً " ، ولو كان الجزاءُ هو الخبرَ لوجبَ فيه الضَّميرُ ، فلما وجبَ في الأوَّل دون الثاني دلَّ على أنَّ الشَّرطَ هو الخبرُ .

**والثالث** : أنَّه اسمٌ باشرَ جملةً لمعنًى ليست صلةً ولا صفةً ، فوجبَ أن يكونَ ما بعده الخبرُ قياساً على ( مَنْ يكرمُني ) ؟ فإنَّ الاتفاقَ على أنَّه ثَمَّ مبتدأٌ وما بعده خبرٌ .

**وحجةُ القول بأنَّ الجزاءَ هو الخبرُ** : أنَّه محطُّ الفائدة ، فكان أحقَّ بالخبريّة من الشَّرط ، ولأنَّ المتكلِّمَ بذلك يَقصدُ الإخبارَ بأنَّه يكرمُ مَن يكرمُه ، فيكونُ الفعلُ في المعنى خبراً عن المفعول ، كما في ( ضُربَ زيدٌ ) .

**وحجةُ من قال بأنَّ اسمَ الشَّرط لا خبرَ له** : أنَّ الخبرَ ما احتملَ الصدقَ والكذبَ ، والشَّرطُ والجزاءُ تعليقُ حُكمٍ على حُكمٍ لا يُقابَلُ بالتَّصديق والتكذيب ، فأشبه الأمر والنَّهيَ والاستفهامَ ، فإنَّها محكيّةُ الخبرِ على الحقيقة ، وليست بأخبار ؛ إذ لا يُقابَلُ بالتَّصديق والتكذيب .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ( ٢ /٢٤٢ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٢/٢٩٢ ) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ( ٢ /٢٤٢- ٢٤٣ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٢/ ٢٩٢- ٢٩٣ ) ، وهمع الهوامع (٤/٣٤١ ) .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبرُ** ، فقال في شــرح الكافيــة : " وأما خبرُ المبتدأ ففيه أربعةُ أقوالٍ : أقواها أنَّهما جميعاً الخبرُ " .

وقال في المغني : " وأما خبرُ المبتدأ فالتَّحقيقُ أنَّهما جميعاً الخبرُ " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بأنَّ الشَّرطَ والجزاءَ كالجملة الواحدة لارتباطهمــا ، ولا يصحُّ جعلُ إحدى الجملتين الخبرَ دونَ الأخرى ؛ لأنَّ الأخرى إذا لم تكن لهــا حِــصةٌ في الخبريّة كانت ضائعةً ، والمعنى يُفضي بالحُكمِ على المبتدأ بمجموعهما ، ولو قُطعَ النَّظرُ عــن إحداهما لم يتمَّ الحكمُ على المبتدأ .

**وأجاب ابنُ فلاح عن حجج المخالفين بما يأتي:**

**فأما حجةُ من قال : الشَّرطُ هو الخبرُ** فأجاب عنها بأنَّ دخولَ الفاء في الجزاء لــربط الجزاء بالشَّرط ، ودخولُها في خبر الموصولِ لشبهه بربط الجزاء بالشَّرط ، فلا يلزمُ الدَّور .

وأما قولُهم : ( ما أنسه لا أنس زيداً ) فلا يدلُّ على أنَّ الشَّرطَ وحده هو الخبرُ ، بل المجموعُ الخبرُ ، وأما عدمُ الضَّمير في الجزاء ؛ فلأنَّ الربطَ بين الجملتين قد حصلَ بــالجزم ، وهما كالكلمة الواحدة ، فيكفي ضميرٌ واحدٌ ، قياساً على نحو : ( زيدٌ إن يــأتني أضــرب عمراً ) .

وأما القياسُ على الاستفهام نحو : ( من يكرمُني ) ؟ فالفارقُ موجودٌ ؛ لأنَّه يقتــضي جملةً واحدةً ، والشَّرطُ يقتضي جملتين .

**وأما حجةُ من قال بأنَّ الجزاءَ هو الخبرُ** فضعَّفها ابنُ فلاح من وجهين :

**أحدهما** : أنَّ فعلَ الشَّرط مسندٌ إلى ضمير المبتدأ ، والجزاءُ مسندٌ إلى ضميرِ المــتكلِّم ، فكان المسندُ إلى ضمير المبتدأ أحقَّ بالخبرية من الجزاء .

---

(١) شرح الكافية ( ٣٢٤ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٢/ ٢٩١- ٢٩٣ ) .

**أقول** : لو قال ابنُ فلاح : ( والجزاءُ مسندٌ **أحيانا** إلى ضميرِ المتكلِّم ) لكـــان أولى ؛ لأنَّه ليس دائماً مسنداً إلى ضمير المتكلم ؛ بدليل قولنا : ( من يذاكر ينجح ) .

**والثاني** : أنَّه لا يمكنُ جعلُ إحدى الجملتين خبراً مع قطعِ النَّظرِ عن الأخرى ؛ لأنَّـــه حينئذٍ لا يتحققُ الحكمُ على المبتدأ ؛ إذ يتوقفُ الحكمُ على المبتدأ على مجموعهما .

**وأما حجةُ من قال بأنَّ اسمَ الشَّرط الواقعِ مبتدأ لا خبرَ له** فأجاب عنها بأنَّ المتكلِّمَ يقصدُ الإخبار بأنَّه يكرمُ من يكرمُه ، فصحَّ أن يكونَ حُكماً على المبتدأ نظراً إلى المعنى .

## التَّرجيح :

**والراجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ من أنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبرُ** ؛ لأنَّ الخبرَ هو الجزءُ الذي تتمُّ به الفائدةُ ، والفائدةُ هنا لا تحصلُ من الشَّرط دونَ الجـــزاء ، ولا مـــن العكس ، بل تحصلُ من مجموعهما ، فدلَّ على أنَّهما الخبرُ ، وأما بقيةُ الأقوال فقـــد تقـــدمَ جوابُ ابن فلاح عنها بما يضعفُها ، ويرجِّحُ عندي القولَ بأنَّ الشَّرطَ والجزاءَ همـــا الخـــبرُ ، والله أعلمُ بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ٣٦- تعدّدُ الخبر جائزٌ

**ذكر ابنُ فلاحٍ قولين في هذه المسألة في شرح الكافية ، والمغني** ، قال فيهما :"وقد يجيءُ للمبتدأ خبران فصاعداً ، .... وقال بعضُهم لا يجوزُ أن يكونَ للمبتدأ خبران فصاعداً"(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**الأول** : الجوازُ ، وهو قولُ سيبويه ، والأخفش ، والمبرّد ، وابن السرّاج ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، وابن أبي الربيع ، وابن هشام(٢) ، ونُسِبَ إلى الجمهور(٣) .

**الثاني** : الجوازُ بشرطِ أن تَتَّحدَ الأخبارُ في الإفراد والجملة ، وهذا القولُ نسبه ابنُ هشام إلى أبي علي الفارسيّ(٤) ، ولم أقف عليه فيما بينَ يديّ من كُتبِ أبي علي .

**الثالث** : المنعُ ، إلا إذا كان المعنى منهما واحداً نحو : ( الرمّانُ حلوٌ حامضٌ ) ، وهو قولُ ابن الطراوة ، وابن عصفور ، والإسفراييني(٥) .

**وذكر السيوطيُّ**(٦) **قولاً رابعاً** في المسألة ، وهو قصرُ الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً ، نحو : ( الرمانُ حلوٌ حامضٌ ) ، والذي يظهرُ لي أنَّ هذا القولَ هو بعينه القولُ

---

(١)شرح الكافية ( ٣٥٢ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢ /٣٦٤ ) .

(٢) الكتاب ( ٢/٨٣ ) ، ومعاني القرآن ( ٢/٥٨٠ ) ، والمقتضب ( ٤/٣٠٧ ) ، والأصول في النحو ( ١/٦٥ ) ، وشرح المقدمة الكافية ( ٢/٣٦٩ ) ، وشرح التسهيل ( ١/٣٢٦ ) ، والبسيط في شرح الجمل ( ٢/٢٩٠ ) والجامع الصغير ( ٤٩ ) .

(٣) الهمع ( ٢/٥٣ ) .

(٤) مغني اللبيب ( ٥٦٤ ) ، وشرح قصيدة كعب بن زهير ( ٥٧ ) .

(٥) المقاصد الشافية للشاطبي ( ٢/١٣٠ ) ، وشرح الجمل ( ١/٣٦٦ ) ، ولباب الإعراب ( ٢٥١ ) .

والإسفراييني هو : تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني المتوفى سنة ( ٦٨٤ ) . االبغية ( ١/٢١٩ ) .

(٦) الهمع ( ٢/٥٣ ) .

الثالث .

**الأدلة** [١] :

**حجة الجواز** : السماع ، والقياس :

**فأما السماع فمنه ما يلي :**

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦ ﴾ [٢] .

وقوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٌ ﴾ [٣] ، في قراءةٍ برفع ( شيخ ) [٤] .

**وأما القياس** : فلأنَّ الخبرَ حكمٌ ،وقد يُحكَمُ على الشيء بأحكامٍ متعددةٍ كما في الصفات .

**وحجةُ المنع أمران :**

**أحدهما** : أنَّ الخبرَ مُشبّهٌ بالفاعل ، لأنَّ كلَّ واحد منهما جزءٌ ثانٍ من الجملة ، والفاعلُ لا يكونُ إلا واحداً ، فكذلك الخبرُ ، لأنَّه القولُ الدالُّ على النسبة المحتملة للتصديق والتكذيب ، فلا يكونُ للجملة الواحدة إلا خبرٌ واحدٌ .

**والثاني** : أنَّ تعددَ الأخبار يقتضي زيادةَ تعدد المفاعيل في باب ظننت ، وليس لنا فعلٌ يتعدَّى إلى أكثر من مفعولين ، فينبغي أن يُحمَلَ ما يردُ من تعدّد الأخبار على أنّها صفات

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ( ٣١٩/١ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٢٦/١ ) ، والمغني : ت السعدي (٣٦٤/٢ ) ، والمقاصد الشافية ( ١٣٢/٢ ) .

(٢) سورة البروج ، الآيات ( ١٤ – ١٦ ) .

(٣) سورة هود ، من الآية ( ٧٢ ) .

(٤) قراءة شاذة ، قرأ بها ابن مسعود ، والأعمش . مختصر في شواذ القرآن لابن خالوية ( ٦٥ ) ، والمحتسب لابن جني ( ٣٢٤/١ ) ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ( ٦٦٧/١ ) .

للخبر المحذوف ؛ لأنَّ تعدّدَ الصفات معهودٌ ، ولا محذورَ في تعددها .

### اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بجواز تعدّد الخبر مطلقاً** ؛ فقد ذكر في المسألة قولين : الجواز ، والمنع ، ثم ذكرَ حُجَّتي المنع ، وأجاب عنهما بما يُضْعفُهما ويُرجِّحُ عنده القولَ بالجواز .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بالسّماع ، وهو قولُ الله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦ ﴾ .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حُجّتي المنع بما يأتي :**

**فأما الأولى** : فأجاب عنها بأنّه إذا قُدّرت الأخبار بالمفرد حصل شبهُها بالفاعل .

**أقولُ** : معنى هذا الجواب : أنَّ الأخبارَ المتعددة تُقدّرُ بالمفرد ، فـ( زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ لبيبٌ ) أي جامعٌ لهذه الخصال ، لأنَّ كلَّ واحد جزءٌ من مجموع الخبر ، وإذا كان في كلّ واحدٍ ضميرٌ ، و لم يَستقلّ بالخبريّة ، بل هو جزءٌ من الخبر صار في التَّحقيق من قبيل : ( هذا حلوٌ حامضٌ ) ، فيُقدَّرُ بجامعٍ لهذه الخصال ، وقد نصَّ ابنُ فلاحٍ على هذا المفهوم للتقدير(٢) ، وإذا كانت الأخبارُ المتعددةُ في تقدير المفرد فقد حصلَ شبهُها بالفاعل .

**وأما الثانيةُ** : فأجاب عنها بأنَّه يستحيلُ وصفُ الحلو بالحامض ، والأبيض بالأسود ، وإذا لم يطّرد تقديرُ الوصف في البعض امتنعَ في الكلّ ، وحُمِلَ على تعدّد الأخبار .

أقول : وهذا الجوابُ لا يلزمُ المانعينَ ؛ لأنَّ ظاهرَ كلامهم أنَّهم يجعلونَ كلا اللَّفظين صفةً لمحذفٍ ، وليست الثانيةُ صفةً للأولى ، والتَّقديرُ عندهم هذا شيءٌ حلوٌ حامضٌ .

---

(١) شرح الكافية ( ٣٥٢ – ٣٥٤ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٣٦٤ – ٣٦٧ ) .

(٢) شرح الكافية ( ٣٥٣ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢/ ٣٦٦ ) .

**التَّرجيح :**

**والراجحُ عندي ما اختاره ابنُ فلاح ، وهو أنَّ تعددَ الخبر جائزٌ مطلقاً ؛ وذلك للأمور الآتية :**

**أولاً** : أنَّه مؤيدٌ بالسّماع كما تقدم .

**ثانياً** : أنَّ القياسَ يقتضيه ؛لأنَّ الخبرَ كالنَّعت ، فكما جاز تعدّدُ النّعت ، جاز تعدّدُ الخبر .

**ثالثاً** : أنَّ ما استدلَّ به المانعُ قويٌّ من حيثُ القياس ، إلا أنَّ السّماعَ يخالفُه ، والسَّماعُ الكثيرُ مقدمٌ على القياس القويّ (١) ، والله أعلمُ بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) تنظر القاعدة في : المسائل الحلبيات ( ٢٢٦ ) ، والاقتراح في أصول النحو ( ٣٤٥ ) .

## ٣٧- ( كان ) وأخواتها أفعالٌ لا حروفٌ

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " ومذهبُ جمهورِ النُّحاة أنَّها أفعالٌ ناقصةٌ ، وذهب بعضُهم إلى أنَّها حروفٌ "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ** :

**أحدهما** : أنَّها أفعالٌ ، وهو قولُ جمهورِ النَّحويينَ ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ بابشاذ ، وابنُ السِّيد البطليوسيّ ، وابنُ خروف ، وابنُ عصفور ، وابنُ أبي الربيع(٢) .

**والثاني** : أنَّها حروفٌ ، وهو قولُ الزَّجَّاجيّ ؛ فقد وسمها في كتابه : ( الجمل في النحو ) بالحروف فقال : "باب الحروف التي تَرفعُ الأسماءَ وتَنصبُ الأخبار "(٣) .

**قال ابنُ خروف** مُعقّباً على كلام الزَّجَّاجيّ : " لا معنى لتسمية هذه الأفعالِ حروفاً ؛ إذ هي أفعالٌ حقيقة ..... فإن كان أطلق عليها حروفاً كما يُطلقُ سيبويهِ - رحمه الله - على كلِّ كلمةٍ حرفاً ، فذلك جائزٌ لغةً لا اصطلاحاً "(٤) .

**أقول** : هذا الاعتذارُ يبدو أنَّ ابنَ عصفور قد أخذ به ؛ فقد نفى أن يكونَ هناك خلافٌ في فعليّتها إلا ( ليس ) فإنَّ فيها خلافاً ، وذهب ابنُ بابشاذ ، وابنُ السّيد ، وابنُ جمعة إلى نسبة هذا القول إلى الزَّجَّاجيّ(٥) .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٧/٣ ) .

(٢) الكتاب ( ٤٥/١ ) ، والمقتضب ( ٨٧/٤ ) ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ( ٤٩ أ ) ، وإصلاح الخلل ( ١٣٤ ) وشرح الجمل لابن خروف ( ٤١٥/١ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ٣٨٥/١ ) ، والبسيط في شرح الجمل (٦٦١/٢ ) .

(٣) الجمل في النحو ( ٤١ ) .

(٤) شرح الجمل ( ٤١٥/١ ) .

(٥) شرح الجمل لابن بابشاذ ( ٤٩ أ ) ، وإصلاح الخلل ( ١٣٤ – ١٣٦ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ٨٥٧/٢ ) .

**والذي يظهرُ لي من كلام الزَّجَّاجيّ** أنَّه يرى حرفيّةَ هذه الكلمات ؛ فقد وسمها بالحروف ، ثم إنِّي تتبعته في الباب المذكور فوجدتُه يصفُها بالحروف دائماً ، ولم يتخلَّف عن ذلك ، ثم إنَّ الأمرَ إذا دار بينَ القصد وعدمه فالمرجعُ فيه إلى الظَّاهر ، ولا يصارُ إلى خلافه إلا بدليلٍ قاطعٍ ، ولا دليلَ هنا يمنعُ من أن يكونَ مذهبُ الزَّجَّاجيّ في هذه الكلمات أنَّها حروفٌ .

**الأدلة** (١) **:**

**احتجَّ الجمهورُ بأمورٍ منها** : اتِّصالُ الضَّمائر البارزة المرفوعةِ المحلِّ بها ، وتاءِ التَّأنيث السَّاكنةِ ، وتصرُّفُها إلى الماضي والمستقبل ، ودخولُ ( قد ) و( السين ) و( سوف ) عليها .

**واحتُجَّ للزَّجَّاجيّ** أنَّها لا تدلُّ على الحدث كسائر الأفعال .

ثم إنَّ معانيها في غيرها فأشبهت حروفَ المعاني ، **وبيانه** : أنَّك إذا قلتَ : ( زيدٌ قائمٌ ) احتملت هذه الجملةُ معانيَ كثيرةً غيرَ مُحَصَّلةٍ من لفظِ الجملة ، فتدخلُ عليها هذه العواملُ فتحصلُ تلك المعاني التي كانت غيرَ مُحَصَّلةٍ ، فإذا قلتَ : ( كان زيدٌ قائماً ) أفادت أنَّه كان فيما مضى ، وإذا قلت : أصبح أفادت أنَّه وقع في الصَّباح ، وهكذا مع بقية الأفعال كما في حروف المعاني التي تفيدُ المعانيَ المختلفةَ في الجملةِ الواحدةِ ؛ بدليل أنك تقول : ( زيدٌ قائمٌ ) فتوجبُ له القيام ، ثم تقول :

( أزيدٌ قائمٌ ؟ ) فتفيدُ معنى الاستفهام ، ثم تقولُ:(ما زيدٌ قائمٌ ) ، فتفيدُ معنى النَّفي ، ثم تقولُ : ( كأنَّ زيداً قائمٌ ) فتفيدُ معنى التَّشبيه .

**اختيار ابن فلاح** (٢) **:**

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ ( كان ) وأخواتها أفعالٌ لا حروفٌ** ؛ فقد ذكر القولينِ في

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ( ٤٩ أ ) ، وإصلاح الخلل ( ١٣٤ – ١٣٦ ) ، المغني : ت السعدي ( ٣/٧ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢/٨٥٧ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ٣/٧ – ٨ ) .

المسألة بأدلّتهما ، ثم أجاب عن حجة مَن قال إنَّها حروفٌ بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ إنَّها أفعالٌ .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأمور :**

**أحدها** : اتِّصالُ ضمائرِ المرفوعِ البارزِ بها ، نحو : ( كنت ) ، و( كانوا ) و( كنا ) .

**والثاني** : اتِّصالُ تاءِ التأنيث بها .

**والثالث** : تصرّفُها نحو : ( كان ) ، ( يكون ) ، ( كن ) ، ( لا تكن ) .

**والرابع** : دخولُ خواصّ الأفعال عليها ، نحو : ( قد كان ) ، و( سيكون ) .

**والخامس** : أنَّه بُني من ( كان ) : تفتعل ، قال الشَّاعر :

بُنيّ اتّعظ إنَّ المواعظَ جمَّةٌ ويوشَكُ أن يكتان وَعْراً سبيلُها (١)

**واحتجَّ ابنُ فلاح لمن قال بحرفية هذه الكلمات بأنَّها لا دلالةَ لها على الحدث كما هو شأنُ سائر الأفعال ، ثم أجاب عن هذه الحجةِ** بأنَّ هذه الأفعالَ إنَّما لم تُجعل للدَّلالة على الحدث ؛ لوجهين :

**أحدهما** : التنبيهُ على أنَّ أصلَ الأفعالِ إنَّما جِيءَ بها للدَّلالة على تَعيين زمنِ الحدث ؛ لأنَّ زمنَ الحدث كان يستفادُ من المصدر من غير تعيينِ زمنٍ .

**والثاني** : أنَّ المقصودَ من وضعها تعيينُ زمنِ الجملة الاسمية ، فلا حاجةَ إلى دلالتها على الحدث ، وقد عوضوها عن دلالة الحدث بلزوم الخبر .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ ( كان ) وأخواتها أفعالٌ لا حروفٌ ؛ وذلك لما يأتي :**

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله ، ولم أقف عليه في المصادر النحوية والشعرية .

**أولاً** : اتِّصالُها بعلامات الفعل .

**ثانياً** : أنَّ القولَ إنَّ ( كان ) وأخواتها حروفٌ يُؤدِّي إلى عدم النَّظير ؛ لأنَّه لا يُوجَد حرفٌ يتّصلُ بتاء الفاعل ، ولا تاءِ التَّأنيث ، وما يُؤدِّي إلى عدم النَّظير لا يصحُّ قبولُه .

**وأمَّا عدمُ دَلالتها على الحدث** فلا يسلبُها الفعليةَ ؛ لوجود ما يعوضُه ، وهو لزومُ الخبر .

ثم إنَّ دلالةَ الفعلِ على الزَّمن والحدث معاً تُعَدُّ من خصائص الفعل العديدة ، والنَّوعُ إذا كانت له خواص عديدة لم يلزم أن تُوجد جميعُها في كلِّ شخصٍ من أشخاص ذلك النّوع ، ولكن كلُّ ما وُجدت فيه تلك الخواصُّ أو بعضُها حُكِمَ له بحكمِ ذلك النَّوع[1] ، وهذه الأفعالُ ، وإن لم تدلَّ على الحدث في نفسها ، تقبلُ بقيةَ الخصائص ، كدخول ضمائر الرَّفع البارزة عليها ، فصحَّ كونُها أفعالاً ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) إصلاح الخلل ( ١٣٥ ) .

## ٣٨- ( ليس ) فِعْلٌ لا حرفٌ

**ذكرَ ابنُ فلاحٍ قولين في هذه المسألة في المغني** ، قال : " وأما ( ليس ) فجمهورُ النّحاة على أنَّها فعلٌ ، وقال أبو علي في المسائل البغداديات(١) : إنَّها حرفٌ "(٢) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**أحدها** : أنَّها فعلٌ ، وهو قولُ جمهور النحويين(٣) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراج في كتابيه : أصول النَّحو ، والموجز ، والفارسيُّ في أحد قوليه ، وابنُ جنيّ ، واختاره ابنُ برهان ، وابنُ بابشاذ ، وابنُ الحاجب ، وأبو علي الشلوبين ، وابنُ عصفور ، وابنُ أبي الربيع في أحد قوليه(٤) .

**الثاني** : أنَّها حرفٌ ، وهو قولٌ نسبه أبو حيان لابن السراج ، وبه قال ابن شقير ، والفارسيّ في أحدِ قوليه ، وابن أبي الربيع في أحد قوليه(٥) .

**وقد نَسَبَ الزجاجيُّ** هذا القولَ إلى الفراء(٦) ، وهو مخالفٌ لما نصَّ عليه الفراءُ في معاني القرآن من أنَّها فعلٌ ؛ فقال : " لأنَّ ( ليس ) فعلٌ يقبلُ المضمرَ ،كقولك : ( لست

---

(١) رأيه هذا موجود في كتبه التالية : المسائل الحلبيات ( ٢٢٢ - ٢٢٣ ) ، والمسائل المنثورة ( ٢٠٧ - ٢٠٨ ) ، وكتاب الشعر ( ٩ ) ، ولم أقف عليه في المسائل البغداديات .

(٢) المغني : ت السعدي ( ٣/١٠ ) .

(٣) الارتشاف ( ٣/١١٤٦ ) .

(٤) الكتاب ( ١/٤٥ ) ، ( ٢/٣٧ ) ، والمقتضب ( ٤/٨٧ ، ١٩٠ ) ، والأصول في النحو ( ١/٨٢ - ٨٣ ) ، والموجز ( ٣٠ ) ، والإيضاح ( ١٤٥ ) ، واللمع في العربية ( ٨٥ ) ، وشرح اللمع ( ١/٥٣ ) ، وشرح المقدمة المحسبة ( ٢/٣٥٠ ) ، وشرح المقدمة الكافية ( ٣/٩٠٦ ) ، والتوطئة ( ٢٢٤ ) ، وشرح الجمل ( ١/٣٩١ ) ، والملخص ( ٢١٠ ) .

(٥) الارتشاف ( ٣/١١٤٦ ) ، والتذييل والتكميل ( ٤/١١٧ ) ، والمسائل الحلبيات ( ٢٢٢- ٢٢٣ ) ، والبسيط في شرح الجمل ( ١/١٦٣ ) .

(٦) كتاب اللامات ( ٣٤ ) .

ولسنا )"[(١)].

**الثالث** : أنَّها حرفٌ إذا وُجدت بغير خاصيّةٍ من خواص الأفعال ، كـدخولها على الجملة الفعلية ، وفعلٌ إذا وُجدت بشيء من خواص الأفعال ، وهو قولُ المالقيّ[(٢)] .

**أقول** : المالقيُّ بهذا القول يحاولُ أن يجمعَ بين القول الأول والثاني ، فقد قال :

" اعلم أنَّ ( ليس ) ليست محضةً في الحرفيّة ، ولا محضةً في الفعليّة ، ولـذلك وَقَـعَ الخلافُ فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي ، فزعم سيبويه أنَّها فعلٌ ، وزعم أبو علي أنَّهـا حرفٌ ، والموجبُ للخلاف بينهما فيها النَّظرُ إلى حدِّها ، فتكون حرفاً إذ هي لفـظٌ يـدلُّ على معنى في غيره لا غير كـ ( مِن ، وإلى ، ولا ، وما ) وشبهها ، أو النَّظرُ إلى اتِّـصالها بتاء التأنيث ، والضمير المرفوع ، والاستتار ، والرفع والنّصب . . وهذه خواصُّ الأفعال لا الحروف فتكون فعلاً ، وكلٌّ واحدٍ منهما إذا وقفَ على نظرِ الآخر تحصَّلت الموافقةُ بينهما ، وانتفى الخلافُ بينهما ؛ إذ لا تصحُّ المنازعةُ فيه ، فالخلافُ إذن إنَّما هو من حيثُ الإطلاقُ لاختلاف النَّظرين : هل في الأصل أو هل في المعاملة "[(٣)] .

**وما قاله يظهرُ لي فيه نظرٌ** ؛ لأنَّ سيبويه قد ضَعَّفَ أن تكونَ ( ليس ) كـ ( مـا ) النافية في قول بعض العرب : " ليس خَلَقَ الله أشعر منه " ، مع أنَّها أعني ( ليس ) داخلـةٌ على جملةٍ فعلية ، وذكر أنَّ الوجهَ ، والحدَّ أن يضمرَ في ( ليس )[(٤)] ، وهذا دليلٌ علـى أنَّ سيبويه لا يرى حرفيّةَ ( ليس ) ، وإن دخلت على جملةٍ فعلية .

كما أنَّ أبا علي الفارسي ذكر أنَّ ( ليس ) حرفٌ ، وأنَّها إنَّما عَملت لاتِّصالها بشيء من خواص الفعل : كضمير الفاعل ، فأُجريت مجراه[(٥)] ؛ فدلَّ هذا على أنَّ أبا علي الفارسيّ يرى حرفيّةَ ( ليس ) ، وإن اتصلت بشيء من خواص الفعل .

(١) معاني القرآن ( ٢/٤٣ ) .

(٢) رصف المباني ص ( ٣٦٩ - ٣٧٠ ) .

(٣) رصف المباني ( ٣٦٨ ) .

(٤) الكتاب ( ١/١٤٧ ) .

(٥) المسائل الحلبيات ( ٢٢٥ ) .

**الأدلة** [(١)] **:**

**استدلَّ مَن قال بفعلية ( ليس ) بما يأتي :**

**أولاً** : اتّصالُ الضَّمير المرفوع بها ، ولا يتصلُ إلا بالفعل ، كقولك : ( لسْتُ ) و( لسْنا ) فهو مثلُ ( ضَرَبْت ) و( ضَرَبْنا ) .

**ثانياً** : استتارُ الفاعلِ المضمرِ فيها ، كقولك : ( زيدٌ ليس ذاهباً ) .

**ثالثاً** : أنَّ آخرها مفتوحٌ كما في أواخر الأفعال الماضية .

**رابعاً** : أنَّها تلحقها تاءُ التأنيث ساكنةً ، وصلاً ووقفاً ، نحو : ( ليست هندُ قائمةً ) ، وهذه التاء لا تكون إلا في الأفعال .

**خامساً** : تفسيرُها للفعل في مثل : ( أزيداً لستَ مثلَه ؟ ) ، فـ( زيداً ) منصوبٌ بإضمار فعلٍ دلَّ عليه ( ليس ) ، كأنَّه قال : ( أخالفتَ زيداً لستَ مثلَه ؟ )، فلولا أنَّها فعلٌ لما فَسَّرت فعلاً .

**واستدلَّ مَن قال بحرفيّة ( ليس ) بما يأتي :**

**أولاً** : أنَّها لا تتصرفُ ، والأصلُ في الأفعال التَّصرفُ .

**ثانياً** : أنَّ الفعلَ يدلُّ على الحدث في الزَّمن المعيَّن ، وهذه تدلُّ على النَّفي دونَ الحدث .

**ثالثاً** : أنَّها لو كانت فعلاً لكان ماضياً لعدم القرائن في أوّله ، وليس بماضٍ ؛ لاتّفاق الجمهور على أنَّه لنفي الحال ، لا لنفي الماضي .

**رابعاً** : سكونُ عينه ، والأفعالُ الثلاثيةُ متحرّكةُ العين .

---

(١) المسائل الحلبيات ( ٢٢٥ ) . شرح المقدمة المحسبة ( ٢/٣٥٠ ) ، وشرح الكتاب للصفار ( ٢/٧٦٢ ) ، والتبيين (٣١١ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ١/٣٨٥ – ٣٨٦ ) .

**خامساً**: بطلانُ عملِها فيما حكاه سيبويه : ( ليس الطِّيبُ إلا المسكُ )؛ قياساً على ( ما ) .

**سادساً** : أنَّه مركبٌ مِن (لا) و( أيس ) بمعنى : الوجـود ، فحُـذفت ألـف ( لا ) والهمزة ؛ ولذلك يقال : أخرجه من اللَّيسيّة إلى الأيسيّة ، أي من العدم إلى الوجود .

**سابعاً** : أنَّها قد عُوِّض بها عن اسمِ أنْ في قوله تعـالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ (١) .

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**اختارَ ابنُ فلاحٍ القولَ بفعليّة ( ليس )** ؛ فقد ذكر فيها قولين : الفعليّـة والحرفيّـة بأدلتهما ، ثم أجاب عن أدلة القائلين بحرفيَّة ( ليس ) بما يُضْعفُها ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّها فعلٌ .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بخمسةِ أوجه**(٣) :

**أحدها** : اتِّصالُ ضمائر المرفوع البارزةِ بها ، نحو : ( لست ) و( لسنا ) و( لستم ) .

**الثاني** : اتصالُ تاء التأنيث بها ، نحو : ( ليست ) .

**الثالث** : تفسيرُها للفعل ، نحو : ( زيداً لسْتَ مثله ) ، أي : خالفـت ، والمفـسِّر مناسبٌ للمفسَّر .

**الرابع** : الاكتفاءُ بها في جواب الشَّرط ، كقولـه تعـالى : ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ

---

(١) سورة النجم : الآية ( ٣٩ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ٣/١٠ – ١٢ ) .

(٣) المغني : ت السعدي ( ٣/١٠ ) .

كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ ﴾ (١) .

**الخامس** : تقديمُ خبرها على اسمها ، وعليها ، على الصحيح ، ولو كانت حرفاً لم يجز ، قياساً على ( ما ) .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلة القائلين بالحرفيّة بما يلي :**

فأما الأول فأجاب عنه بأنَّ اختلافَ الأبنية يرادُ ليستفادَ منه اختلافُ الأزمنة ، وهذه منقولةٌ إلى الإنشاء ، وخُصّت بصيغة الماضي لخفَّته .

**أقول** : هذا الجوابُ يستقيمُ مع ( نعم ) و( بئس ) ، أمَّا ( ليس ) فلا ؛ لأنَّها للنفي والنَّفيُ ليس بإنشاء ، وأحسنُ من هذا الجوابِ جوابُ ابن جمعة ، وهو أنَّ عدمَ التَّصرف عارضٌ ؛ لشبه الحرف لا في أصلِ الوضع(٢) .

**وأجاب عن الثاني** : بأنَّه لما قُصر على صيغةٍ واحدةٍ ارتفعَ منه فائدةُ تعيين الحدث .

**وعن الثالث** : النقضُ بـ( عسى ) ، ولأنَّه لما لم يتصرفْ لَزِمَ طريقةً واحدةً .

**وعن الرابع** : أنَّ أصلَه لَيسَ على زنة فَعِلَ إلا أنَّهم ألزموه التَّخفيف للزومه حالةً واحدةً .

**وعن الخامس** : أنَّ فيها ضميرَ الشأن .

**وعن السادس** : أنَّ التركيبَ على خلاف الأصل ، فلا يُصارُ إليه ؛ لضرورة العمل بما ذكرنا من الدليل على فعليّتها .

**وعن السابع** : أنَّا لو سلَّمنا التعويضَ ، فذلك لما فيها من السَّلب ، لا لكونها حرفاً .

---

(١) سورة الأحزاب : من الآية ( ٣٢ ) .

(٢) شرح ألفية ابن معط ( ٢/٨٨٤ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح ، وهو أنَّ ( ليس ) فعلٌ ؛ وذلك لما يأتي :**

**أولاً** : أنَّ علامةَ فعليّة ( ليس ) علامةٌ لفظيّة ، وهي اتِّصالُها بضمائر الرفع المتــصلة ، وتاء التأنيث ، وعلامةَ حرفيتها كونُها بمعنى النفي مثل ( ما ) ، والعلاماتُ اللَّفظيّة مُرجَّحَةٌ على العلامات المعنويّة .

**ثانياً** : أنَّ القولَ بحرفيّة ( ليس ) يؤدِّي إلى عدم النَّظير ؛ لأنَّه لا يُوجَدُ حرفٌ يتَّــصلُ بتاء الفاعل ، أو تاء التأنيث الساكنة ، وما يؤدِّي إلى عدم النَّظير لا يصحُّ قبولُه ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٣٩- ( كان ) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن المجرد من الحدث

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وإنَّما سُمّيت ناقصةً لوجهين : أحدهما : لعدم دلالتها على الحدث "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ :**

**أحدهما** : أنَّ ( كان ) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن المجرد من الحدث ، وهو قولُ ابنِ السَّراج والفارسيّ ، وابنِ جني ، والجرجانيّ ، وابنِ الخشاب ، وابنِ برهان ، والشَّلوبين[٢] .

**والثاني** : أنَّ ( كان ) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن والحدث معاً ، وهو قولُ ابنِ عصفور ، وابنِ مالك ، وابنه بدر الدين[٣] .

**الأدلة [٤] :**

**حجةُ مَن قال إنَّها لا تدلُّ على حدث** أنَّ الفائدةَ لا تحصلُ إلا بعد الإتيان بخبرها ، وذلك أنَّك تقول : ( قام زيد ) ، و( كان زيدٌ قائماً ) ، فأنت تخبرُ عن زيد بالقيام في كلا المثالين غيرَ أنَّ القيامَ مُضمَّنٌ في ( قام ) غير خارجٍ عنه ، أمَّا ( كان ) فإنَّ القيامَ غيرُ مضمَّنٍ فيها ، فالحدثُ مستفادٌ من خبرها ، ولذلك لم يُستخدَم لها مصدرٌ ، فلا يجوزُ : ( كان زيدٌ قائماً كوناً ) .

**واحتجَّ مَن قال إنَّها تدلُّ على الحدث بأمورٍ منها ما يأتي :**

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٩/٣ ) .

(٢) الأصول في النحو ( ٨٢/١ ، والمسائل المنثورة ( ٢٠٧ ) ، واللمع ( ١١٩ ) ، والمقتصد ( ٣٩٨/١ ) ، والمرتجل ( ١٢٥ ) ، وشرح اللمع ( ٤٩/١ ) ، وشرح المقدمة الجزولية ( ٢١٧/١ ) .

(٣) شرح الجمل ( ٣٨٥/١ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٣٨/١ – ٣٣٨ ) ، وشرح ألفية ابن مالك ( ١٣٧ ) .

(٤) المقتصد ( ٣٩٨/١ ) ، والمرتجل ( ١٢٥ ) ، وشرح المقدمة الجزولية ( ٢١٧/١ ) ،وشرح الجمل لابن عصفور ( ٣٨٥/١ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٣٣٨/١ – ٣٣٨ ) .

**أولاً** : أنَّ ( كان ) فعلٌ ، والفعلُ يستلزمُ الدَّلالةَ على الزَّمان والحدث معاً ؛ إذ الدالُّ على الحدث وحدَه مصدرٌ ، والدّالُّ على الزَّمان وحدَه اسمُ الزَّمان .

**ثانياً** : أنَّ الأصلَ في كلّ فعلٍ الدَّلالةُ على الزَّمان والحدث معاً ، والإخراجُ عن الأصل لا يقبلُ إلا بدليل .

**ثالثاً** : أنَّ دلالةَ الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزَّمان ؛ لأنَّه يدلُّ على الحدث بمادته ، وعلى الزَّمان بصيغته ، فدلالتُه على الحدث لا تتغيرُ بالقرائن ، ودلالتُه على الزَّمان تتغيرُ بالقرائن ، وعلى هذا فدلالتُه على الحدث أولى بالبقاءِ من دلالته على الزَّمان .

## اختيار ابن فلاح [1] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ ( كان ) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن المجرد من الحدث** ؛ فقد صرَّحَ بعدم دلالة ( كان ) على الحدث ، فقال : " وإنَّما سُمّيت ناقصةً لوجهين : أحدهما : لعدم دلالتها على الحدث " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّها لم تدلّ على الحدث تنبيهاً على أنَّ أصلَ الأفعال إنَّما جيء بها للدَّلالة على تعيين زمنِ الحدث ؛ لأنَّ الحدثَ يستفادُ من المصدر من غير تعيين زمن .

**والثاني** : أنَّ المقصودَ من وضعها تعيينُ زمن الجملة الاسمية ، فلا حاجةَ إلى دلالتها على الحدث .

**ويرى ابنُ فلاح** أنَّ المصدرَ وهو الكونُ في مثل قولنا : ( يعجبني كونُ زيدٍ قائماً ) إنَّما هو مصدرُ التَّامة ، و( قائماً ) نُصِبَ على الحال .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣/٨ – ٩ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ ( كان ) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن المجرد من الحدث ، وذلك لأمرين :**

**أحدهما** : أنَّها لو كانت تدلُّ على حدث لكان ما بعدها دائماً فاعلاً لها ؛ لأنَّها إذا دلَّت على حدثٍ احتاجت إلى مُحدِثٍ وهو الفاعلُ ، ولم يقل بذلك أحدٌ ، بل يجعلونَ ما بعدها اسماً لها ، إلا إذا ضُمّنت معنى حدثٍ فإنَّهم حينئذٍ يجعلونها كبقية الأفعال ؛ لدلالتها على الزَّمن والحدث ، فيكونُ ما بعدها حينئذٍ فاعلاً لها .

**والثاني** : أنَّها لو كانت تدلُّ على حدثٍ لبطَلَ مجيئُها ناقصةً ؛ لأنَّ مفهومَ النَّقص هو أنَّ أحدَ مدلولي الفعل قد نَقَصَ وهو الحدثُ ، ولا أعلمُ خلافاً بين النّحاة في وجود هذا القسم ، أعني : ( كان الناقصة ) .

**ثم إنَّ هذا القولَ** فيه جوابٌ عن سؤالين أعتقدُ أنَّ الإجابةَ عنهما غيرُ ممكنة على القول بدلالة ( كان ) على الحدث إلا تكلّفاً :

**السّؤال الأول** : إذا كانت ( كان ) فعلاً ، فلماذا لم يقولوا إنَّ ما بعدها فاعلٌ لها ؟

**والجوابُ** : أنَّ الأصلَ في الفعل أن يدلَّ على زمنٍ وحدثٍ ، وبما أنَّه يدلُّ على حدث احتاجَ إلى مُحدِثٍ وهو الفاعلُ ، فلزم أن يكونُ لكلِّ فعلٍ فاعلٌ ، أمَّا ( كان ) فإنَّها تدلُّ على زمنٍ كبقيّة الأفعال ، ولكنَّها لا تدلُّ على حدثٍ ، وبما أنَّها لا تدلُّ على حدثٍ فإنَّها لا تحتاجُ إلى مُحدِثٍ ، فيكونُ ما بعدها اسماً لها لا فاعلاً .

**والسّؤال الثاني** : لماذا سُمّيت هذه الأفعالُ بالنَّاقصة ؟

**والجواب** : لأنَّ أحدَ مدلولي الفعل – وهما الزَّمن والحدث – قد نَقَصَ ، وهو الحدثُ . واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٤٠- معنى ( ليس ) نفي زمن الحال

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال: " وأكثرُ النَّحويينَ على أنَّها مخـصوصةٌ بنفي الحال .... وذهب بعضُهم إلى أنَّها لنفي الحال وغيره "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّها لنفي الحال والاستقبال ، وهو قولُ المبردِ ، وابنِ دَرَستويه ، وابنِ الوراق والصَّيمريّ(٢) .

**والثاني** : أنَّها لنفي الحال ، وهو قولُ الواسطيّ ، والأعلمِ الشنتمريّ ، والزَّمخـشريّ ، وابنِ إياز ، والإسفراييني ، والكيشيّ ، وابنِ جمعة الموصليّ ، وتقي الدين النِّيليّ(٣) .

**والثالث** : أنَّها للنَّفي مطلقاً في الماضي والحال والمستقبل ، وهو قولُ ابنِ مالك ، وابنِ أبي الرَّبيع(٤) .

**والرابع** : أنَّها لنفي الحال في الجملة المطلقة ، فإن قُيِّدت كان نفيها بحسب ذلك القيد وهو قولُ أبي الفضل الصَّفار ، والشلوبين ، وابنِ عصفور ، وأبي حيان ، والدَّماميني(٥) .

**وقد ذكر أبو علي الشَّلوبين** أنَّه لا مخالفةَ بين مَن قال إنَّها لنفي الحال ، ومَن قال إنَّها

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣/٤٤ ) .

(٢) المقتضب ( ٤/٨٧ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٣/٣٨٤ ) ، وعلل النحو ( ٢٤٦ ) ، والتبـصرة والتـذكرة ( ١/١٨٨ ) .

(٣) شرح اللمع ( ٤٠ ) ، والنكت في تفسير كتاب سـيبويه ( ١/١٨١ ) ، والمفـصل في علـم اللغـة ( ٢٦٨ ) والمحصول في شرح الفصول ( ٨٣ أ ) ، ولباب الإعراب ( ٤٢٤ ) ، والإرشـاد ( ١٥٠ ) ، وشـرح الكافيـة ( ٢/٥٧٦ ) ، والصفوة الصفية ( ٢/٢٣ ) .

(٤) شرح التسهيل ( ١/٣٨٠ ) ، والبسيط في شرح الجمل ( ٢/٦٧٨ ) .

(٥) شرح الكتاب ( ٢/٧٨٧ ) ، والتوطئة ( ٢٢٨ ) ، وشرح الجمل ( ١/٤٢٥ ) ، والارتـشاف ( ٣/١١٥٧ ) ، وتعليق الفرائد ( ٣/٢٦٦ ) .

للنَّفي مطلقاً ، وعلَّلَ ذلك بأنَّ مرادَ الأول : أنَّها لنفي الحال إذا لم يكن الخبرُ مخصوصاً بزمانٍ ، فإن اقترن الخبرُ بزمانٍ فهي بحسب ذلك الزَّمان[(١)] .

**ويظهرُ لي فيما قاله نظرٌ** ؛ لأنَّ الزَّمخشريّ وابنَ جمعة الموصليّ – وهما ممن قالوا إنَّها لنفي الحال – منعا مجيئَها لنفي المستقبل وإن قُيِّد بالاستقبال .

**قال الزَّمخشري** : " و( ليس ) معناه نفي مضمون الجملة في الحال ، تقول : ( ليس زيدٌ قائماً الآن ) ، ولا تقول : ( ليس زيدٌ قائماً غداً ) "[(٢)] .

**وقال ابنُ جمعة** : " والأكثرُ أنَّها لنفي الحال ، فلا يجوزُ وقوعُ المستقبل خبرها ، فلا يقال : ( ليس زيدٌ قائماً غداً ) ، ولا ( يقوم غداً ) ، ولا الماضي ، نحو : ( ليس زيدٌ قام ) "[(٣)] .

**الأدلة** [(٤)] **:**

**استدلَّ مَن قال إنَّها لنفي الحال والاستقبال** بأنَّ العربَ شركوا بين الحال والاستقبال في صيغة واحدة ، فإذا كانت ( ليس ) تنفي الحالَ فإنَّها تنفي الاستقبالَ ؛ لأنَّ صيغتها واحدةٌ .

**واستدلَّ مَن قال إنَّها لنفي الحال** بأنَّ ( ليس ) مثلُ ( ما ) في النَّفي ، و( ما ) لنفي الحال فكذلك ( ليس ) .

**واستدلَّ مَن قال إنَّها للنَّفي مطلقاً** بالسَّماع ؛ فقد جاء ما يدلُّ على نفي المستقبل ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ﴾ [(٥)]، وجاء ما يدلُّ على

(١) شرح المقدمة الجزولية ( ٢/٧٧٢ ) .

(٢) المفصل في علم اللغة ( ٢٦٨ ) .

(٣) شرح ألفية ابن معط ( ٢/٨٨٥ ) .

(٤) علل النحو لابن الوراق ( ٢٤٦ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ١/٣٨٠ ) ، والمحصول في شرح الفصول ( ٨٣ أ ) ، وتعليق الفرائد ( ٣/٢٦٦ ) .

(٥) سورة هود : من الآية ( ٨ ) .

نفي الماضي ، ومنه قولُ العرب : " ليس خلقَ اللهُ مثله "(١) .

## اختيار ابن فلاح :

**واختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ ( ليس ) لنفي الحال** ؛ فقد ذكر قولَين في المسألة ، فقال في المغني : " وأكثرُ النَّحويينَ على أنَّها مخصوصةٌ بنفي الحال .... وذهب بعضُهم إلى أنَّها لنفي الحال وغيره "(٢) ، ثم فرَّعَ على القول بأنَّها لنفي الحال وهذا يدلُّ على أنَّه تَبَنَّى هذا الرأيَ، فقال في شرح الكافية: "ولا يُخبَرُ عن ( ليس ) بفعلٍ ماضٍ ؛لأنَّها لنفي الحال "(٣) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ ( ليس ) لنفي الحال إذا لم تُقَيَّد بزمنٍ ، فإن قُيِّدت بزمنٍ معينٍ كالماضي أو المستقبل فهي بحسب ذلك الزَّمن ؛ وذلك لما يأتي**(٤) :

**أولاً : أنَّ القولَ إنَّ ( ليس ) لنفي الحال فحسبُ لشبهها بـ( ما ) في النفي ، و( ما ) لا تكون إلا لنفي الحال** قولٌ مردودٌ ؛ لأنَّ ( ما ) لنفي الحال في الأكثر ، وليس دائماً ؛ فقد جاءت ( ما ) لنفي المستقبل في مواضعَ كثيرةٍ ، منها ما يأتي :

قولُه تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾ (٥) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾ ﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾ (٧) .

(١) الكتاب ( ١/٧٠ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ١/٣٨٠ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ٣/٤٤ ) .

(٣) شرح الكافية ( ٧٥٧ ) .

(٤) شرح المقدمة الجزولية ( ٢/٧٧٢ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ١/٣٨٠ – ٣٨١ ) ، والفوائد الضيائية (٢/٢٩٥ ) .

(٥) سورة البقرة : من الآية ( ٩٦ ) .

(٦) سورة البقرة : من الآية ( ١٦٧ ) .

(٧) سورة الانفطار : من الآية ( ١٦ ) .

**ثانياً : أنَّ القولَ إنَّها للحال والاستقبال فحسبُ** قولٌ مردودٌ بالسَّماع ، فقد حكى سيبويه : " ليس خلق الله مثله " ، وليس هنا لنفي الماضي .

**ثالثاً** : أنَّ الغالبَ في ( ليس ) أنَّها لنفي الحال ، وليس دائماً ؛ فقد جاءت لنفي المستقبل في مواضعَ كثيرةٍ منها :

قولُه تعالى : ﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَسۡتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِۚ ﴾ (١) ، وقولُ الشَّاعر :

بدا لي أنّي لستُ مُدركَ ما مَضَى ولا سَابقاً شيئاً إذا كان جَائيا (٢)

وقد جاءت لنفي الماضي ، فحكى سيبويه : " ليس خلق اللهُ مثله " .

**فدلَّ ذلك كلُّه** على أنَّ ( ليس ) تكونُ لنفي الحال والاستقبال والماضي ، إلا أنَّها لا تَتَعيّنُ لواحدٍ من الأزمنة الثلاثة إلا بقرينةٍ ؛ لإزالة اللَّبس ، فإذا لم تُوجَد القرينةُ صُرِفت لنفي الحال ؛ لأنَّه الغالبُ فيها ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) سورة البقرة : من الآية ( ٢٦٧ ) .

(٢) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى ، ديوانه ( ١٦٩ ) .

# ٤١- خبرُ ( كان ) منصوبٌ تشبيهاً له بالمفعولِ به

**ذكر ابنُ فلاحٍ قولين في هذه المسألة في المغني** ، قال فيه : " واسمُها مشبّهٌ بالفاعل لإسنادها إليه ، وخبرُها مشبّهٌ بالمفعول ... وزعم الكوفيون أنَّ الخبرَ نُصِبَ على الحال"(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**وهذه المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**أحدها** : أنَّ خبرَ ( كان ) منصوبٌ تشبيهاً له بالمفعول به ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السراج ، واختاره ابنُ يعيش ، وابنُ مالك(٣) .

**الثاني** : أنَّ خبرَ ( كان ) منصوبٌ تشبيهاً له بالحال ، وهو قولُ الفراء(٤) .

**الثالث** : أنَّ الخبرَ نُصِبَ على الحال ، وهو قولُ بقيّةِ الكوفيين(٥) .

**الأدلة** (٦) **:**

**حُجّةُ البصريين** : أنَّ ( كان ) أشبهت الفعلَ التَّامَّ المتعدّي لواحدٍ كـ( ضربَ زيدٌ عمراً ) .

**وحُجّةُ الفراء والكوفيين** هي بطلانُ تشبيه خبرِ ( كان ) بالمفعول ؛ لأمورٍ منها :

**أولاً** : مجيءُ الجمل الاسمية ، والفعليّة ، والظَّرف والمجرور في موضع الخبر ، كما تجيءُ

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٥١/٣ ) .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ( ٥٨٧/١ ) .

(٣) الكتاب ( ٤٥/١ ) ، والمقتضب ( ٦٨/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٨٢/١ ) ، وشرح المفصل ( ٣٥٤/٣ ) وشرح التسهيل ( ٣٣٧/١ ) .

(٤) التذييل والتكميل ( ١١٦/٤ ) ، والارتشاف ( ١١٤٦/٣ ) .

(٥) التبيين ( ٢٩٥ ) .

(٦) التبيين ( ٢٩٥ ) ، واللباب ( ١٦٧/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ١١٦/٤ ) .

في الحال ، ولا يجوزُ شيءٌ من ذلك في موضع المفعول به .

**ثانياً** : أنَّ الماضيَ لا يَحسنُ وقوعُه خبراً لـ( كان ) إلا مع ( قد ) كما لا يَحسنُ وقوعُه حالاً إلا مع ( قد ) .

**ثالثاً** : أنَّ المفعولَ يكون منفصلاً ومتصلاً ، وخبر كان الجيد أن يكون منفصلاً .

## اختيار ابن فلاح(١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو أنَّ خبرَ ( كان ) منصوبٌ تشبيهاً له بالمفعول به** ؛ فقد ذكر قولين في المسألة : قولَ البصريين وقولَ الكوفيين ، ثم أجاب عن قول الكوفيين بما يُضْعِفُه ويُرجِّحُ عنده قولَ البصريين .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ خبرَ ( كان ) منصوبٌ تشبيهاً له بالمفعول به ؛ لكونه منصوباً بعد مرفوع ، وليسا بفاعلٍ ومفعولٍ ؛ لأنَّ أصلَهما المبتدأُ والخبرُ ، فالثّاني هو الأولُ ، والفاعلُ غيرُ المفعول .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن قول الكوفيين بثلاثة أمورٍ** :

**أحدها** : أنَّ الحالَ يسوغُ حذفُها ، وليس كذلك المنصوبُ ههنا .

**الثاني** : أنَّها تأتي بعد تمام الكلام ، ولا يتمُّ بـ( كان ) النَّاقصة مع مرفوعها كلامٌ .

**الثالث** : أنَّ خبرَها قد يكونُ معرفةً باللام ، والإضمار ، وذلك لا يقعُ حالاً .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو ما ذهب إليه ابنُ فلاحٍ : وهو أنَّه مشبّهٌ بالمفعول به** ؛ بدليل مجيءِ الخبرِ مضمراً كما يجيءُ المفعول ، والحالُ لا تُضمَرُ ، ومجيئُه معرفةً كالمفعول ، والحالُ قياسُها أن تكونَ نكرةً ، ومجيئُه جامداً ، والحالُ قياسُها الاشتقاق ، وكونُه لا يُستغنى عنه ،

(١) المغني : ت السعدي ( ٣/٥١ ) .

والحالُ بابها أن يُستغنى عنها ، فثَبَتَ من ذلك كلِّه أنَّ أحكامَ الحال منتفيةٌ عن المنصوب هنا ، فينتفي كونُه حالاً ؛ لأنَّ انتفاءَ الحكمِ يدلُّ على انتفاء المحكوم عليه .

**وأمَّا ما احتجَّ به الفراءُ والكوفيون فمُجَابٌ عنه بما يأتي**(١) :

**فأمَّا الأولُ** : فجوابُه أنَّ الجملَ تقعُ في موضعِ المفعولِ ، وفي موضع الحال ، نحو : ( ظننتُ زيداً يعلمُ ) ، و( أقبلَ زيدٌ يضحكُ ) .

**وأمَّا الثاني** : فجوابُه أنَّ وقوعَ الماضي خبراً لـ( كان ) ثابتٌ في القرآن وكلام العرب بكثرة ، فلا يُسلَّم بمنعه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَـٰدًا فِى سَبِيلِى ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾ (٤) .

**وأمَّا الثالثُ** : فجوابُه أنَّ مجيءَ خبر ( كان ) منفصلاً ومتصلاً جائزٌ فتقول : ( كنته ) و (كنت إياه ) ومن مجيئه متصلاً قولُ الشَّاعر :

فإلا يَكُنها أو تَكُنه فإنَّه ... أخوها غَذَته أمُّه بلبانها (٥)

والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) التبيين ( ٢٩٩ – ٣٠١ ) ، والتذييل والتكميل ( ٤/١١٦ ) .

(٢) سورة المائدة ، من الآية ( ١١٦ ) .

(٣) سورة الممتحنة ، من الآية ( ١ ) .

(٤) سورة يوسف ، من الآية ( ٢٧ ) .

(٥) البيت من الطويل ، قائله : أبو الأسود الدؤلي ، ديوانه ( ٨٢ ) .

## ٤٢- لا يجوزُ مجيءُ خبرِ ( كان ) فعلاً ماضياً إلا مع ( قد )

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسالةَ في المغني** ، قال : " ولا يحسنُ : ( كان زيدٌ قام ) ، و( يكون زيد يقوم ) .... فإن دخلت ( قد ) مع الماضي صحَّ "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ :**

**أحدهما** : المنعُ إلا إذا اقترن الفعلُ الماضي بـ( قد ) ، وهو قولُ الفراءِ ، وابنِ درستويه ، وابنِ بابشاذ ، وابنِ أبي الربيع ، وابنِ جمعةَ الموصليّ ، وتقي الدين النِّيليّ(٢) ، ونُسِبَ إلى الكوفيين(٣) .

**والثاني** : الجوازُ مطلقاً ، وهو قولُ أبي بكر الشنتريني ، والجزوليّ ، وابنِ خروف والشَّلوبين ، وابنِ مالك ، وأبي حيان(٤) ، ونُسِب إلى البصريين(٥) .

**الأدلة** (٦) **:**

**حجةُ المانعين أمران :**

**أحدهما** : أنَّ ( كان ) فعلٌ ماضٍ ، فلا يخبرُ عنها إلا باسمٍ ، أو ما ضارعَ الاسمَ .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٦٤/٣ ) .

(٢) معاني القرآن ( ٢٨٢/١ ) ، وشرح الكافية للرضي القسم الأول ( ٧٩٩/٢ ) ، وشرح الجمل ( ٤٧/١ أ ) والبسيط في شرح الجمل ( ٦٨٢/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ٨٦٣/٢ ) ، والصفوة الصفية في شرح الألفية ( ١١/٢ ) .

(٣) الارتشاف ( ١١٦٧/٣ ) ، والمساعد ( ٢٥٦/١ ) ، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل ( ١١٦٦/٣ ) .

(٤) تلقيح الألباب ( ٦٦ ) ، والمقدمة الجزولية ( ١٠٨ ) ، وشرح الجمل ( ٤٤١ ) ، وشرح المقدمة الجزولية ( ٧٧٨/٢ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٤٤/١ ) ، والارتشاف ( ١١٦٧/٣ ) .

(٥) همع الهوامع ( ٧٣/٢ ) .

(٦) شرح القصائد المشهورات لابن النحاس ( ١١٧/١ ) ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ( ١٢٠ ) ، والصفوة الصفية ( ١١/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٨٦٣/٢ ) .

**والثاني** : أنَّ ( كان ) تدلُّ على الزمن الماضي ،فإذا جاء خبرها ماضياً كان لغــواً في الكلام .

وعللوا اشتراطَ اقترانِ الماضي بـــ( قد ) لفظاً أو تقديراً بأنَّها تُقرّب الماضيَ من الحـــال فيحصلُ حينئذٍ فائدةٌ لا تفيدها ( كان ) .

**وحجةُ المجيزين** ورودُه في السَّماع بكثرة توجبُ القياسَ ، ومنه ما يأتي :

قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ [١] ، وقولـــه تعـــالى : ﴿ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَـٰدًا فِى سَبِيلِى ﴾ [٢] وقولـــــه تعــــــالى : ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾ [٣] .

## اختيار ابن فلاح [٤] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بعدم جواز مجيء خبر ( كان ) فعلاً ماضياً إلا مع ( قـــد )** ؛ فقد صرَّح بتصحيح المسألة إذا اقترنَ الماضي بـــ( قد ) ، فقال : " ولا يحسنُ : ( كان زيد قام ) ، و( يكون زيد يقوم ) .... فإن دخلت ( قد ) مع الماضي صحّ " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بأنَّ زمنَ الخبر مفهومٌ من لفظ ( كان ) فيُـــستغنى عـــن أحدهما بالآخر ، فإن دخلت ( قد ) مع الماضي صحَّ ؛ لتقريبه من زمن الحال .

**وأجاب ابنُ فلاح عن سماع المجيزين** بأنَّ حرفَ الشرط الداخل على ( كان ) صرفَها إلى الاستقبال ، فلا يكونُ الماضي هنا لغواً ؛ لاختلاف الدلالة بين ( كان ) والفعل الماضـــي الواقع خبراً لها .

---

(١) سورة المائدة ، من الآية ( ١١٦ ) .

(٢) سورة الممتحنة ، من الآية ( ١ ) .

(٣) سورة يوسف ، من الآية ( ٢٧ ) .

(٤) المغني : ت السعدي ( ٣/٦٤ – ٦٥ ) .

**ويرى ابنُ فلاح أنَّ هذا الجوابَ أصحُّ من جواب المبرد القائلِ إنَّ الشَّرط لم يغيّر معنى (كان ) إلى الاستقبال ، وعليه تكونُ ( قد ) مقدرةً في خبرها** ، فقال :

"وأمَّا قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾ فقال المبردُ : إنَّ ( كان ) لقوتها ، وأنَّها عبارةٌ عن الأفعال لم يغيّرها الجزاءُ إلى الاستقبال ، فعلى هذا تكونُ ( قد ) مقدرةً في خبرها ، والأصحُّ أنَّ حرفَ الشَّرط صرفَها إلى الاستقبال ؛ قياساً على سائر الأفعال ... وعلى هذا لا يحتاجُ إلى تقدير ( قد ) ؛ لتغاير دلالة ( كان ) وخبره على الزَّمن " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو الجوازُ مطلقاً** ؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع الكثير ، وهو موجبٌ للقياس .

**وأمَّا جوابُ المبرد عن السَّماع بإضمار ( قد )** فضعيفٌ ؛ لأنَّه مخالفٌ للأصل ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الإضمار إلا لحاجة ، ولا حاجةَ له هنا ؛ لاستقامة المعنى .

**وأمَّا جوابُ ابن فلاح عن السَّماع بأنَّه في معنى المستقبل ؛ لكونه شرطاً** ، فلا يصحُّ لنقضه بمثل ما يأتي : قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾ [١] ، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم ﴾ [٢] ، وقول الشاعر :

وكان طَوَى كَشحاً على مُستَكِنَّةٍ فلا هُوَ أبداها ولم يَتَجَمْجَمِ [٣]

ففي هذه الشواهدُ جاء خبر ( كان ) فعلاً ماضياً مع أنَّ ( كان ) لم تقترن بشرط[٤]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

---

(١) سورة الأحزاب : من الآية ( ١٥ ) .

(٢) سورة إبراهيم : من الآية ( ٤٤ ) .

(٣) البيت من الطويل ، قائله : زهير بن أبي سلمى ، ديوانه (٢٠) .

(٤) التذييل والتكميل ( ٤/١٥١ ) .

# ٤٣- جوازُ تقديم خبر ( كان ) عليها

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " كان وأخواتها عدا ليس ، وما في أوله ما ، مذهبُ البصريينَ جوازُ تقديم أخبارها عليها خلافاً للكوفيينَ "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ** :

**أحدهما** : الجوازُ ، وهو قولُ البصريينَ(٢) ، ومنهم : المبردُ ، وابنُ السَّراج ، والفارسيّ ، وبه قال الجرجانيُّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ الحاجب ، وابنُ عصفور(٣) .

**والثاني** : المنعُ ، وهو قولُ الكوفيينَ ، واختاره أبو حيان(٤) .

**الأدلة** (٥) **:**

**حجةُ البصريينَ السَّماعُ ، والقياسُ : فأمَّا السَّماعُ فمنه ما يأتي** :

قولُه تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ (٦) ، فإنَّ ( أين ) خبر ( كان ) ، وهو لازمُ التَّقديم .

وقولُه تعالى : ﴿ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ (٧) وقولُه

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣/٦٨ ) .

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢/٨٦٠ ) ، والتذييل والتكميل ( ٤/١٧٣ ) .

(٣) المقتضب ( ٤/٨٧ ) ، الأصول في النحو ( ١/٨٨ – ٨٩ ) ، والإيضاح ( ١٣٧ ) ، والمقتصد ( ١/٤٠٦ ) وشرح المفصل ( ٣/٣٨٥ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٢/٨١ ) ، وشرح الجمل ( ١/٣٩٦ ) .

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢/٨٦٠ ) ، والتذييل والتكميل ( ٤/١٧٣ ).

(٥) المقتصد ( ١/٤٠٦ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٣/٣٨٥ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٢/٨١ )، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢/٨٦٠ ) ، والتذييل والتكميل ( ٤/١٧٣ ) .

(٦) سورة الحديد : من الآية ( ٤ ) .

(٧) سورة التوبة : من الآية ( ٦٥ ) .

تعالى : ﴿ أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾ (١) وقولُه تعالى : ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ (٢) .

فـ( بالله ) المتقدمُ متعلّقٌ بـ( يستهزئون ) وهو خبرٌ ، و( إياكم ) المتقدمُ معمولٌ لقوله : ( يعبدون ) وهو خبرٌ ، و( أنفسهم ) المتقدمُ متعلّقٌ بـ( يظلمون ) وهو خبرٌ ، وتقديمُ المعمولِ يؤذنُ بتقديمِ العامل .

**وأمَّا القياسُ** فإنَّها أفعالٌ متصرفةٌ ، فتصرَّفت في معمولها قياساً على تصرّف الأفعال .

**وحجةُ الكوفيينَ** أنَّ التقديمَ يُؤدِّي إلى الإضمار قبلَ الذّكرِ ، فلا يجوزُ : ( قائماً كان زيدٌ ) لأنَّ في ( قائماً ) ضميراً يعودُ على المبتدأ ، وهو ( زيد ) ، ولا يجوزُ أن يتقدمَ الضَّميرُ على ما يعودُ عليه .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ ، وهو جوازُ تقدّمِ خبر ( كان ) عليها** ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة بأدلّتهما ، ثم أجاب عن حجة الكوفيينَ بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع والقياس : فأمَّا السَّماعُ فمنه ما يأتي :**

قولُه تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ ، فإنَّ ( أين ) خبرُ ( كان ) وهو لازمُ التَّقديم ، فلو كان لا يجوزُ التقديمُ لم يكن من جملة الأخبار ما يلزمُ تقديمُه .

وقولُه تعالى : ﴿ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ ، فإنَّ الجارَّ والمجرورَ يتعلَّقُ بالخبر ، وحقُّ المعمول أن يقعَ حيثُ يقعُ العامل ، وكذا قولُه تعالى :

---

(١) سورة سبأ : من الآية ( ٤٠ ) .

(٢) سورة الأعراف : من الآية ( ١٧٧ ) .

(٣) المغني : ت السعدي ( ٣/٦٨ – ٧٠ ) .

﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾ ، وقولُه تعـالى : ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ . وقولُ الشّاعر :

كَيْفَ أَصْبَحْت كيفَ أَمْسَيت مِمَّا ... يَزْرَعُ الودَّ في قُلوبِ الرِّجَال [1]

فـ( كيف ) خبرٌ مقدَّمٌ .

**وأمَّا القياسُ** فإنها أفعالٌ مُتصرّفةٌ في نفسها ، فتصرَّفَت في معمولها ، قياساً على تقديم المفعول مع بقية الأفعال المتصرّفة .

**وأمَّا قولُ الكوفيينَ إنَّ التقديمَ يُؤدِّي إلى الإضمار قبلَ الذِّكر، فقد أجاب عنه ابنُ فلاح**[2] بأنَّ التَّقدمَ هنا يُنْوى به التَّأخّرُ ، فلا يكونُ إضماراً قبلَ الذِّكر ، كقولهم : ( في أكفانِه لُفَّ الميّتُ " ، و" في بيته يُؤتَى الحكمُ " ، وفي التنزيل كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾ [3] .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ تقديم خبر ( كان ) عليها** ؛ لأنَّه فعلٌ مُتَصرّفٌ ، فهو كغيره من الأفعال المتصرّفة التي يجوزُ فيها أن يتقدَّمَ المفعولُ به عليها .

يُضافُ إلى ذلك أنَّه لا يُوجَدُ ما يمنعُ مِن هذا التَّقديم ، وأما قولُ الكوفيينَ إنَّ التَّقديم يُؤدِّي إلى الإضمارِ قبلَ الذّكر فمردودٌ بأنَّ التَّقدّمَ هنا يُنوى به التَّأخرُ ، فلا يكونُ إضماراً قبلَ الذِّكر ، ويُؤيِّدُ ذلك قولُه تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾ ، فإنَّ الضَّميرَ في ( نفسه ) يعودُ على ( موسى ) ، وهو متأخرٌ عن الضَّمير ، إلا أنَّه لما كان في نيّة

(١) البيت من الخفيف ، لم أقف على قائله ، ينظر البيت في : الخصائص ( ٢٩٠/١ ) ، ، وشرح الحماسة للمرزوقي ( ١٤٠١/٣ ) ، ونتائج الفكر للسهيلي ( ٢٦٣ ) ، وشرح الكافية الشافية ( ١٢٦٠/٣ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ٣٣٤/٢ – ٣٣٥ ) .

(٣) سورة طه : من الآية ( ٦٧ ) .

التَّقديم - بمعنى أنَّ أصلَ رتبتِه في الجملة التَّقدّمُ - جاز عودُ الضَّمير عليه ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٤٤- يجوزُ تقديمُ خبر ( ليس ) على اسمها

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال مُتحدّثاً عن ( ليس ) : " وخبرُها يجوزُ تقديمُه على اسمها اتّفاقاً .... وحكى ابنُ دَرَسْتويه أنَّ منهم مَن مَنَعه "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ** :

**أحدهما** : جوازُ تقديم خبر ( ليس ) على اسمها ، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ ، ومنهم : المبردُ ، والزَّجاجيُّ ، وأبو بكر الزُّبيديّ ، وابنُ جنّيّ ، وابنُ برهان ، وابنُ الدَّهان ، وابنُ خروف ، وابنُ الحاجب ، والشَّلوبين ، وابنُ أبي الربيع ، والكيشيّ[٢] .

**وقد حكى جماعةٌ من النَّحويينَ** الإجماعَ على جواز التَّقديم ، ومِن هؤلاء النَّحويينَ : السِّيرافيّ ، وأبو علي الفارسيّ ، والواسطيُّ ، وابنُ بابشاذ ، والشنتمريُّ ، والعكبريُّ ، وابنُ مالك ، وابنُ إياز[٣] .

**والثاني** : المنعُ ، وهو قولٌ حكاه ابنُ دَرَستويه ، ونقله عنه ابنُ يعيش[٤] ، وقد نقض أبو حيان بحكاية ابنِ دَرَستويه هذه دعوى الإجماعَ على الجواز[٥] .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٧٨/٣ ) .

(٢) المقتضب ( ١٩٤/٤ ) ، والجمل في النحو ( ٤٢ ) ، والواضح ( ٦٥ ) ، واللمع ( ٨٧ ) ، وشرح اللمع (٥٨/١ ) ، والفصول في العربية ( ١٦ ) ، وشرح الجمل ( ٤١٨/١ ) ، وشرح المقدمة الكافية ( ٩١٥/٣ ) ، والتوطئة (٢٢٩ ) ، والملخص في قوانين العربية ( ٢١١ ) ، والإرشاد ( ١٥٣ ) .

(٣) شرح الكتاب ( ٣٠٠/١ ) ، والإيضاح ( ١٣٨ ) وشرح اللمع ( ٤٠ ) ، وشرح المقدمة المُحْسِبة ( ٣٥٥/٢ ) والنكت ( ١/ ١٨٢ ) ، والمُتَّبَع في شرح اللمع ( ١/ ٢٦٣ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٤٩/١ ) ، والمحصول في شرح فصول ابن معط ( ل ٨٥ ب ) .

(٤) شرح المفصل ( ٣٨٧/٣ ) .

(٥) الارتشاف ( ١١٦٩/٣ ) .

**وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ ابنَ هشام المصريّ نسبَ القولَ بالمنع إلى ابن درستويه**[١] ، واشتهر ذلك بين الباحثين .

والذي يظهرُ لي أنَّ ابنَ درستويه لا يمنعُ من تقديم خبر ( ليس ) على اسمها ، وإنَّما حكى أنَّ في المسألة خلافاً ، وأنَّ هناك مَن يمنعُ التقديمَ بناءً على القول إنَّ ( ليس ) مثل ( ما ) في الحرفية ، ويُؤيِّدُ ما ظهرَ لي أمران :

**الأول** : أنَّ ابنَ يعيش – وهو أقدمُ مَن نقلَ حكايةَ الخلاف عن ابن درستويه فيما أعلم – ذكر أنَّ ابنَ درستويه حكى أنَّ فيها خلافاً ، ولم يقل : مَنَعَ ، وقد نقلَ ابنُ يعيش هذه الحكاية عن ابن درستويه من كتابه الإرشاد ، فقال : " وحكى ابنُ دَرَستويهِ في كتاب الإرشاد أنَّ فيه خلافاً "[٢] .

**والثاني** : أنَّ القولَ بالمنع مبنيٌّ على أنَّ ( ليس ) حرفٌ مثل ( ما ) ، وابنُ دَرَستويه يرى أنَّ ( ليس ) فعلٌ[٣] ؛ فدلَّ على أنَّ المنعَ ليس مذهباً له .

**الأدلة**[٤] **:**

**حجةُ الجواز السَّماع** ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ ﴾[٥] بفتح الراء من ( البرّ )[٦] على أنَّه خبر ( ليس ) مُقدَّماً .

**وحجةُ المنع** أنَّ ( ليس ) مثل ( ما ) و( ما ) لا يتقدّمُ اسمُها على خبرها .

---

(١) الجامع الصغير ( ٥٣ ) ، وأوضح المسالك ( ٧٩ ) .

(٢) شرح المفصل ( ٣/٣٨٧ ) .

(٣) تصحيح الفصيح ( ٣٥ ) .

(٤) شرح المفصل ( ٣/٣٨٧ ) ، والارتشاف ( ٣/١١٦٩ ) ، والهمع ( ٢/٨٨ ) .

(٥) سورة البقرة من الآية ( ١٧٧ ) .

(٦) وهي قراءة عاصم برواية حفص ، وحمزة ، وقرأ بقية العشرة بالرفع ، المبسوط في القراءات العشر ( ١٢٧ ) والتيسير في القراءات السبع ( ٧٩ ) ، وتقريب النشر في القراءات العشر ( ٩٦ ) .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بجواز تقديم خبر ( ليس ) على اسمها** ؛ فقد صرَّحَ بالجواز فقال : " وخبرُها يجوزُ تقديمُه على اسمها " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بقوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ بفتح الراء من ( البِرّ ) على أنَّه خبرُ ( ليس ) مُقدَّماً .

**وقد أشار ابنُ فلاح** إلى نقلِ جمهور النَّحاة : كالسِّيرافيّ ، والفارسيّ الإجماعَ على الجواز ، ثم نقضه بحكاية ابنِ دَرَستويه للمنع فقال : " وخبرُها يجوزُ تقديمُه على اسمها اتِّفاقاً .... هكذا نقله جمهورُ النُّحاة كالسِّيرافيّ ، وأبي علي ، وغيرهما ، وحكى ابنُ دَرستويهِ أنَّ منهم مَن مَنَعه " فيكونُ ابنُ فلاح بذلك ممَن يرى أنَّ في المسألة خلافاً ، والمختارُ عنده الجوازُ .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ تقديم خبر ( ليس ) على اسمها** ؛ وذلك لأنَّ المنعَ محجوجٌ بالسَّماع ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ .

ثم إنَّ المنعَ مبنيٌّ على أنَّ ( ليس ) حرفٌ ، وقد تقدَّم أنَّ الرَّاجحَ فيها أنَّها فعلٌ ، فلا يصحُّ القياسُ حينئذٍ ؛ لأنَّه قياسٌ مع الفارق ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٧٨/٣ ) .

# ٤٥- تَقدّمُ خبرِ ( ليس ) عليها جائزٌ

**ذكرَ ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا عليها : فنقلَ أبو البقاء[١] عن الكوفيين جوازَه ، وليس بصوابٍ ؛ لأنَّهم يمنعون تقديمَ خبرِ ( كان ) ؛ لئلا يؤدِّي إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكر ، وأصحُّ النَّقل عنهم : منعُ التَّقديم ، ووافقهم على ذلك المبرّدُ ، والسيرافيّ ، وصوَّبه عبدُ القاهر، وابنُ الأنباريّ ، وذهب قدماءُ البصريين إلى جواز التقديم ، واختاره الشيخُ أبو علي في الإيضاح ، والزَّمخشريّ "[٢] .

**آراء النَّحويين :**

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكرَ ابنُ فلاح :**

**أحدهما:** الجوازُ ، وهو قولُ قدماء البصريين[٣] ، واختاره الفارسيُّ ، والسيرافيُّ ، وابنُ برهان ، والزَّمخشريُّ ، وابنُ عصفور[٤] .

**الثاني** : المنعُ ، وهو قولُ الكوفيين[٥] ، واختاره المبرّدُ ، وابنُ السراج ، وعبدُ القاهر الجرجانيّ ، وأبو البركات الأنباريّ ، وابنُ مالك[٦] . ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى السيرافيّ[٧] ، والذي نصَّ عليه السيرافيّ في شرح الكتاب هو الجواز[٨] .

---

(١) اللباب ( ١/١٦٨ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ٣/ ٧٩ ) .

(٣) الإنصاف ( ١/ ١٦٠ ) ، و التذييل والتكميل ( ٤ / ١٧٩ ) .

(٤) الإيضاح ( ١٣٨ ) ، وشرح الكتاب (١/ ٤١٣ ) ، وشرح اللمع ( ١/ ٥٨ – ٥٩ ) ، والمفصل ( ٢٦٩ ) وشرح الجمل ( ١/ ٣٩٥ ) .

(٥) الإنصاف ( ١/١٦٠ ) .

(٦) البغداديات ( ٢٧٥ ) ، والخصائص ( ١/١٨٨ ) وفيهما رأي المبرد ، والأصول ( ١/ ٨٩ – ٩٠ ) ، والمقتصد (١/ ٤٠٧ – ٤٠٩ ) ، والإنصاف ( ١/١٦٣ ) ، وشرح التسهيل ( ١/ ٣٥١ ) .

(٧) المغني : ت السعدي ( ٣/ ٧٩ ) .

(٨) شرح الكتاب (١/ ٤١٣ ) .

**الأدلة** [١] **:**

**حجةُ الجواز أمران :**

**أحدهما** : قولُه تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [٢] فـ( يوم ) معمولٌ لـ( مصروف ) ، والمعمولُ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ .

**الثاني** : أنَّه فعلٌ جاز تقديمُ منصوبِه على مرفوعِه ، فجاز تقديمُه عليه كـ( كان ) .

**حجةُ المنع من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّها لا تتصرّفُ في نفسها ، فلم تتصرّف في معمولها ؛ قياساً على أفعل التعجب .

**الثاني** : أنَّها كالحرف ؛ لجمودها ، فلم يتقدَّم منصوبُها عليها ، و قياساً على ( ما ) .

**اختيار ابن فلاح** [٣] **:**

**اختارَ ابنُ فلاحٍ القولَ بجوازِ تَقدّمِ خبرِ ( ليس ) عليها** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلَّتهما ، ثم أجاب عن دليلِ المنع بما يُضْعِفُه ويُرجِّحُ عنده القولَ بالجواز .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : قولُه تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ فـ( يوم ) معمولٌ لـ( مصروف ) ، والمعمولُ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ .

ولما كانت الآيةُ تحتملُ وجهاً آخر : وهو أنَّ ( يوم ) منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ ، أي :

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٤١٣ ) ، والمقتصد (١/ ٤٠٧ – ٤٠٩ ) ، والإنصاف ( ١/ ١٦٠ ) ، والتبيين (٣١٦ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٣/ ٨٠ ) .

(٢) سورة هود : من الآية ( ٨ ) .

(٣) المغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٣/ ٨٠ ) .

( يلازمُهم العذابَ يومَ يأتيهم ) أجاب ابنُ فلاحٍ عن هذا الوجهِ بأنَّ التَّقديرَ على خلاف الأصل ، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على الموجود .

**الثاني** : قولُهم : ( أزيداً لستَ مثلَه )(١) ؟ فإنَّ الفعلَ المفسِّرَ يجوزُ أن يعملَ في معمول المفسَّر عند عدم الاشتغالِ عنه بمعمولٍ آخر ، فلو حَذفْتَ ( مثله ) لقُلتَ ( أزيداً لست ) ، أي : ( ألسْتَ زيداً ؟ ) .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن دليل المنع** : وهو قياسُ ( ليس ) على فعل التعجب ، وعلى ( ما ) بوجود الفارق بينها وبينهما وهو جوازِ تقديمِ المنصوبِ على المرفوعِ فيها ؛ لقوّتها ، ولم يجز فيهما ، فجاز عليها وإن لم يَجز عليهما.

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ : وهو جوازُ تَقدّم خبرِ ( ليس ) عليها** ، مع أنَّ ( ليس ) فعلٌ جامدٌ ، وواقعُ اللّغة يشهدُ بأنَّ منصوباتِ الجوامد كـ( نعم ) و( عسى ) وفعل التعجب لا تتقدم عليها ، إلا أنَّ واقعَ ( ليس ) في الّلغة يقضي بجواز تقدّم خبرها عليها ؛ وذلك لما يأتي(٢) :

**أولا** : أنَّه مؤيّدٌ بالسَّماع ، وهو قولُه تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ فـ( يوم ) معمولٌ لـ( مصروف ) ، والمعمولُ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ ، وأمَّا تعليقُ الظَّرف بغير ( مصروف ) ففيه تقديرُ محذوف ، وهو خلافُ الأصل ، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على الموجود .

**ثانيا** : أنَّ ( إنَّ ) إذا كان خبرُها غيرَ ظرفٍ ، لم يصحَّ تقدّمُه لا على اسمها ، ولا عليها ، و( كان ) يصحُّ تقدّمُ خبرِها على اسمها ، وعليها ، فلمّا كانت ( ليس ) بمثابتها في أحد الوجهين ،كانت كذلك في الوجه الآخر ، وهذه علةٌ تطّردُ وتنعكس ، واللهُ أعلمُ

(١) هذا مثال ضربه سيبويه لتوضيح القاعدة وليس قولاً للعرب ، الكتاب ( ١٠٢/١ ) .

(٢) شرح الكتاب (١/ ٤١٣ ) ، وشرح اللمع لابن برهان ( ١/ ٥٨ – ٥٩ ) ، والتبيين ( ٣١٩ ) .

بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٤٦- ( كان ) العاملةُ في ضميرِ الشأن ناقصةٌ

**اختلفَ النّحاةُ في نوع ( كان ) إذا عَملت في ضمير شأن مقدرٍ ، نحو : ( كان زيدٌ قائمٌ ) ، وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال مُتحدّثاً عن أقسام ( كان ) : " القسمُ الثالث : التي فيها ضميرُ الشأن ، وهي من قسم النَّاقصة في التَّحقيق "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّها قسمٌ برأسه ، وهو قولُ الزَّجّاجيّ ، والزّمخشريّ ، وأبي البركات الأنباريّ(٢) .

**والثاني** : أنَّها تامَّةٌ ، وفاعلُها ضميرُ الشأن ، والجملةُ بعدها مفسرةٌ لذلك الضَّمير ، وهو قولُ ابنِ دَرَسْتَويهِ والخوارزميّ(٣) .

**والثالث** : أنَّها ناقصةٌ ، واسمُها ضميرُ الشأن ، والجملةُ بعدها في موضعِ نصبٍ خبر لها ، وهو قولُ ابنِ بابشاذ ، وابنِ خروف ، وابنِ يعيش ، وابنِ الحاجب ، وابنِ جمعة الموصليّ ، وتقي الدين النِّيليّ(٤) .

**الأدلة** (٥) **:**

**حجةُ مَن جعلها قسماً برأسه** أنَّها هنا تختصُّ بأحكامٍ لا يشاركُها فيها بقيةُ الأقسام ،

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢٠/٣ ) .

(٢) الجمل في النحو ( ٤٩ ) ، والمفصل في علم اللغة ( ٢٦٦ ) ، وأسرار العربية ( ١٣٣ ) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ( ٣٦٨/٣ ) ، والتخمير شرح المفصل ( ٢٨٨/٣ ) .

(٤) شرح الجمل ( ٥٠/١ ب ) ، وشرح الجمل لابن خروف ( ٤٣٧/١ ) ، وشرح المفصل ( ٣٦٨ ) ، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ٨٦٧/٢ ) ، والصفوة الصفية ( ١٦/٢ ) .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ( ٣٦٨/٣ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٧٣/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٨٦٧/٢ ) ، والصفوة الصفية ( ١٦/٢ ) .

فدلَّ ذلك على أنَّها قسمٌ برأسه ، ومن هذه الأحكام : أنَّ اسمَها لا يكونُ إلا ضميراً ، ومنها أنَّه لا يكونُ إلا للحديث ، ومنها أنَّه لا يكونُ إلا مبهماً ، ومنها أنَّ خبرها لا يكونُ إلا جملةً ، ومنها أنه لا يكون فيه ضميرٌ يعودُ على اسمها .

**وحجةُ ابنِ دَرَسْتَويه على تمامها** أنَّ هذه الجملةَ التي بعدها مفسرةٌ لذلك المضمر ، فإذا كانت مفسرةً للاسم كانت إياه ، فيكونُ حكمُها كحكمه ، ولا يصحُّ أن تكونَ خبراً مع كونها مُفَسِّرةً .

**وحجةُ مَن قال إنَّها ناقصةٌ** أنَّها مفتقرةٌ إلى اسمٍ وخبر .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ ( كان ) العاملةَ في ضمير الشأن ناقصةٌ** ؛ فقد صرَّحَ بذلك ووصفَه بالتَّحقيق ، فقال : " القسمُ الثالثُ : التي فيها ضميرُ الشأن ، وهي من قسم النَّاقصة في التَّحقيق " .

**ولما كان يردُ على اختيار ابن فلاح سؤالٌ مفادُه** : أنَّ النّحاةَ ذكروا لـ( كان ) أربعةَ أقسامٍ ، وجعلوا التي فيها ضمير شأن قسماً ، فإذا كانت ناقصةً ، فلماذا تُفردُ بقسم ؟

**أجاب ابنُ فلاح** بأنَّها أفردت بقسمٍ؛لاختصاص خبرها بشروط لا توجدُ في خبرِ النَّاقصة.

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ( كان ) العاملةَ في ضمير الشأن ناقصةٌ ؛ وذلك لما يأتي** :

**أولاً** : أنَّها مفتقرةٌ إلى اسمٍ وخبرٍ ، فدلَّ على أنَّها النَّاقصةُ .

**ثانياً** : أنَّ القولَ بأنَّها ناقصةٌ أولى من القول بأنَّها تامَّةٌ ، وفاعلُها ضميرُ الشأن ؛ لأنَّه

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢٠/٣ ) .

لم يَثبت في كلام العرب ضميرُ الشأن إلا مبتدأً في الحال كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ﴾ (١) ، أو في الأصل كاسم ( إن ) ، وأول مفعولي ( ظننت ) نحو : ( إنَّه زيدٌ قائمٌ ) ، و( ظننتُ زيدٌ قائمٌ )(٢) .

**ثالثاً : أنَّ مَن جعل ( كان ) العاملةَ في ضمير شأن مقدرٍ قسماً برأسه** ، إنَّما جعلوها كذلك ؛ لأنَّها حينئذٍ تنفردُ بأحكامٍ خاصة ، وإلا فهي النَّاقصةُ ، وقد نبّه على ذلك ابن الحاجب ، فقال : " وهذه التي يُضمَرُ فيها ضميرُ الشأن هي من النَّاقصة في التَّحقيق ، إلا أنَّه يُشترطُ أن يكونَ مرفوعُها ضميرَ الحديث ، فلا يكون خبرُها إلا جملةً ، ولا يكونُ فيها ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ ، فلمَّا انفردت بهذه الصِّفات جُعلت قسماً برأسه تقريباً على المبتدئ "(٣) .

**ويُؤَيِّدُ ذلك** أنَّ الزجاجيَّ – وهو ممن جعلها قسماً برأسه – أعربها إعرابَ النَّاقصة ؛ فقال : " قال الشَّاعر :

إذا متُّ كان الناسُ نصفانِ شامتٌ وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ(٤)

التَّقديرُ : كان الأمرُ الناسُ صنفانِ ، فالأمرُ اسمُ ( كان ) ، وهو مضمرٌ فيها ، و( الناسُ صنفان ) ابتداءٌ وخبرٌ في موضعِ خبرِ ( كان ) "(٥) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) سورة الإخلاص من الأية ( ١ ) .

(٢) شرح الكافية للرضي القسم الثاني ( ١٠٣٤/٢ ) .

(٣) شرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣ ) .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله : عجير السلولي ، والبيت في الكتاب ( ٧١/١ ) ، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي ( ١٤٣/١ ) ، وشرح أبيات سيبويه للشنتمري ( ٧٨/١ ) ، والدرر اللوامع ( ١١٨/١ ) .

(٥) الجمل في النحو ( ٥٠ ) .

## ٤٧- ( كان ) في قول الشَّاعر : ( وجيران لنا كانوا كرام ) ناقصةٌ وليست زائدة

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " فأمَّا قولُ الفرزدق :

فكيــــفَ إذا مـــررت بـــدارِ قـــومٍ      وجِـــيرانٍ لنـــا كـــانُوا كِـــرامِ [١]

فـــ( كان ) زائدةٌ عند سيبويهِ ، خلافاً للمبرد "[٢] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّ ( كان ) في البيت زائدةٌ غير عاملة ، وهو قـــولُ الخليـــلِ ، وســـيبويهِ ، والزَّجاجِ ، وابنِ ولاد ، والزَّجّاجيّ ، والسّيرافيّ ، والفارسيّ ، وابنِ خروف [٣] .

**والثاني** : أنَّ ( كان ) في البيت ناقصةٌ ، خبرها ( لنا ) ، والجملةُ صـــفةُ ( الجـــيران ) تقدّمت على الصفة المفردة ، وهو قولُ المبردِ ، وبه قال العكبريُّ[٤] .

**والثالث** : أنَّ ( كان ) في البيت تامةٌ ، والضَّميرُ فاعلٌ ، وهو قولُ ابنِ بريّ[٥] .

**الأدلة [٦] :**

(١) البيت من الوافر ، ديوان الفرزدق (٦٤٩) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ٣٥/٣ ) .

(٣) الكتاب ( ١٥٣/٢ ) وفيه رأي الخليل وسيبويه ، ومعاني القرآن وإعرابه ( ٣٢/٢ ) ، والانتصار لـــسيبويه علـــى المبرد ( ١٤٠ ) ، والجمل في النحو ( ٤٩ ) ، وشرح الكتاب ( ٤٨٠/٢ ) ، والمسائل البـــصريات ( ٨٧٥/٢ ) ، وشرح الجمل ( ٤٤٦/١ ) .

(٤) المقتضب ( ١١٧/٤ ) ، واللباب ( ١٧٣/١ ) .

(٥) آراء ابن بري النحوية ( ٩٤٢/٢ ) .

(٦) الانتصار لسيبويه على المبرد ( ١٤٠ ) ، والجمل في النحو ( ٤٩ ) ، وشرح الكتـــاب للـــسيرافي ( ٤٨٠/٢ ) ، والمسائل البصريات ( ٨٧٥/٢ ) ، والنكت ( ٥٢٣/١ ) ، وإصلاح الخلل ( ١٥٧ – ١٥٨ ) ، وشرح الجمـــل لابن عصفور ( ٤١٦ ) .

**حجةُ مَن قال إنَّ ( كان ) في البيت زائدةٌ** أنَّه إذا جُعلت غيرَ زائدة كنتَ قد فصلتَ بين الصِّفة والموصوفِ بجملةٍ ، وهذا ضعيفٌ ، ثم إنَّ ( لنا ) من صلة ( جيران ) ، و( كانوا ) دخولُها غيرُ مُغيّرٍ الكلامَ ، كأنَّه قال : ( وجيران لنا كرام ) ، وأَضمر ( الجيران ) في ( كان ) ؛ لئلا يخلوَ من فاعل .

**وحجةُ مَن قال إنَّ ( كان ) في البيت عاملةً وليست بزائدة** أنَّها لو كانت زائدةً لما اتَّصل بها الضَّميرُ ؛ لأنَّ ( كان ) الزائدةُ لا ترفعُ ولا تنصبُ ، ولم أقف على حُجّةٍ لمن جعلها حينئذٍ ناقصةً أو تامَّة .

## اختيار ابن فلاح [(١)] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ ( كان ) في بيت الفرزدق ناقصةٌ ، وليست زائدة** ؛ فقد ذكر في المسألة قولَ سيبويه ، وقولَ المبرد ، ثم صرَّحَ بتقوية قولِ المبردِ ، فقال : " فأمَّا قولُ الفرزدق :

فكيفَ إذا مررت بدارِ قومٍ    وجِيرانٍ لنا كانُوا كِرامِ

فـ( كان ) زائدةٌ عند سيبويه ، خلافاً للمبرد .... ومذهبُ المبرد أقوى " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ الحكمَ بزيادة ( كان ) مع وجود اسمها وخبرها ضعيفٌ .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ( كان ) في بيت الفرزدق زائدةٌ غير عاملة** ؛ " لأنَّ المرادَ وصفُ الجيران بالكرم مطلقاً لا فيما مضى ، فلولا الحكمُ بزيادتها لما استقام هذا المعنى ، ولأنَّ ( لنا ) وصفٌ للجيران فهو محلُّه،فلو قُدّر خبراً لنوى به التأخيرَ ، وهو على خلاف الأصل "[(٢)] .

(١) المغني : ت السعدي ( ٣/٣٥ ) .

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢/٨٦٧ ) .

**وأمَّا اتّصالُ ( كان ) بالضَّمير** فلا يمنعُ من زيادها ؛ لأنَّ هذا الضَّميرَ إنَّما هو تأكيدٌ لما في ( لنا ) ، لا أنَّه مرتفعٌ بالفعل ؛ بدليل أنَّه لا خبرَ له[1] ، ويكونُ الأصلُ : ( وجيران لنا هم ) ، ثم أدخلوا ( كان ) ، فصار ( جيران لنا كان هم ) ، فاستقبحوا اللَّفظَ ، وهو مجيءُ الضَّمير المنفصل للمنفرد الغائب بعد ( كان ) غير متصلٍ بها ، فوضعوا مكانَه الضَّميرَ المتصلَ ، فاتَّصل بـ( كان ) ليزولَ قبحُ اللَّفظ[2] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المسائل البصريات ( ٢/٨٧٥ ) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ( ٤١٦ ) ، والبسيط في شرح الجمل ( ٢/٧٤٢ ) .

## ٤٨- خبرُ ( ما ) الحجازية منصوبٌ بها

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " في ( ما ) النافيةِ لغتان : فأهلُ الحجاز يرفعون بها الاسمَ ، وينصبون الخبرَ .... وزعم الكوفيون : أنَّ الخبرَ انتصبَ لفقد الخافض ، وهذا ضعيفٌ "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**وهذه المسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ ( ما ) في لغة الحجاز تعملُ في الخبرِ كـ( ليس ) ، وهو منصوبٌ بها ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ(٣) .

**الثاني** : أنَّ ( ما ) في لغة الحجاز لا تعملُ في الخبر ، وهو منصوبٌ بحذفِ حرفِ الخفض ، وهو قول الكوفيين(٤) ، ومنهم : الكسائيّ ، والفراء ، وهشام(٥).

**الأدلة** (٦) **:**

**حجةُ البصريين** : أنَّ ( ما ) مشبّهةٌ بـ( ليس ) ؛ لمشاركتها إيّاها في النَّفي ، ونفي الحال ، ودخولِها على المبتدأ والخبر ، ودخولِ الباء في خبرها ، فتعملُ عملَها .

**وحجةُ الكوفيين** : أنَّ ( ما ) حرفٌ يدخلُ في الأسماء ، والأفعال ، فلا اختصاصَ له ، وما هذا شأنُه لا ينبغي أن يعملَ ، والأصلُ في ( ما زيدٌ قائماً ) هو ( ما زيدٌ بقائمٍ ) ، فلمّا أسقطوا الباءَ نصبوا ؛ للتَّفريق بين الخبر المقدَّرِ سقوطُ الباء منه ، وبينه إذا قُدِّر أنَّ الباءَ لم

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٩٧/٣ ) .
(٢) الإنصاف ( ١٦٥/١ ) .
(٣) الكتاب ( ٥٧/١ ) ، والمقتضب ( ١٨٨/٤ ) .
(٤) الإنصاف ( ١٦٥/١ ) .
(٥) التذييل والتكميل ( ٤ /٢٦٣ ) وفيه رأي الكسائي وهشام ، ومعاني القرآن ( ٤٢/٢ ) .
(٦) الإنصاف ( ١٦٥/١ ) ، والتبيين ( ٣٢٤ ) . والتذييل والتكميل (٤ /٢٦٣ ) .

تدخل عليه في الأصل .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو أنَّ ( ما ) في لغة الحجاز تعمـلُ في الخـبر كـ( ليس ) ، وهو منصوبٌ بها** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم ضعَّفَ قولَ الكوفيين بما يُرجِّحُ عنده قولَ البصريين .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بوجودِ الشَّبه بين ( ما ) و( ليس ) من ثلاثةِ أوجه :

**أحدها** : اشتراكُهما في نفي الحال .

**الثاني** : اشتراكُهما في الدخول على المبتدأ والخبر .

**الثالث** : اشتراكُهما في دخول الباء في خبرهما لتأكيد النَّفي .

والمشابهةُ تقتضي التأثيرَ ؛ بدليل بناءِ بعض الأسماء ؛ لمشابهة المبني ، وإعرابِ المضارع ؛ لشبهه بالاسم ، ومنعِ بعضِ الأسماء من الصَّرف ؛ لشبهها بالفعل .

**وضَعَّفَ ابنُ فلاحٍ قولَ الكوفيين** بأنَّ النَّصبَ على نَزع الخافض يكـونُ في الحـرف المعدِّي للفعل ، فإذا حُذف الحرفُ وصلَ الفعلُ إلى المعمول فنصبه ، وهذه العلَّـةُ معدومـةٌ ههنا .

**وأمَّا حجةُ الكوفيين فقد أجاب عنها ابنُ فلاحٍ** في معرض جوابه عن لغةِ بـني تمـيمٍ حيثُ قال : " وأمَّا بنو تميمٍ فلا يُعمِلونها ، بل يرفعونَ ما بعدها بالابتداء والخبر ، وحُجَّتُهم : أنَّها غيرُ مختصَّة بأحدِ القبيلين .... والجوابُ : أنَّ الدَّاخلةَ على الاسميّة غيرُ الدَّاخلـة علـى الفعليّة ، والاشتراكُ في اللَّفظ لا يُوجبُ الاشتراكَ في الحكم ؛ بدليل : أنَّ لفظَ ( ما ) الاسميّة مشتركٌ بين عدةٍ من المعاني ، ولا تعملُ إلا في الشَّرط دونَ غيره ، وأنَّ لفظَ ( لا ) مشتركٌ ، وهي عاملةٌ إذا كانت لنفي الجنس" .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣/٩٧ – ٩٨ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ ، وهو أنَّ ( ما ) في لغة الحجاز تعمـــلُ في الخبر كـــ( ليس ) ، وهو منصوبٌ بها** ؛ لأنَّ خبرَ ( ما ) وُجِدَ منصوباً ، ولا بدَّ لـــه مـــن ناصبٍ ، ولا يصحُّ أن يكونَ النَّاصبُ هو حذفَ حرفِ الجرّ لثلاثةِ أمور(١) :

**أحدها**: أنَّ حرفَ الجرّ الزائد إذا حُذِفَ من الاسم كان إعرابُه على حسب ما يطلبُه الكلامُ ، إن كان في موضعِ نَصبٍ نصبتَه ، أو في موضعِ رفعٍ رفعتَه ، فكان ينبغي أن يقـــالَ في : ( ما زيدٌ بقائمٍ ) إذا سقطت الباءُ : ( ما زيدٌ قائمٌ ) ؛ لأنَّه في موضعِ رفعٍ ؛ إذ هو خبرُ المبتدأ .

**الثاني** : أنَّ حرفَ الجرّ هنا ليس بأصلٍ ، بل هو زائدٌ دخلَ فضلةً مؤكدةً ، وما هـــذا سبيلُه لا يُجعَلُ مُقدَّماً في الرّتبة ، حتى يقالُ : لما حُذِفَ انتصبَ ، بل النَّـــصبُ هنـــا قبـــلَ الحذف .

**الثالث** : أنَّ الحذفَ عدمٌ ، والعدمُ غيرُ صالحٍ للعملِ ؛ بدليل أنَّ حرفَ الجرّ يُحذَفُ في كثيرٍ من المواضع ، ولا يَنتصبُ ما يُحذفُ عنه ، كما إذا حُذِفَ في : ( بحسبك درهـــم ) ، و( ما جاءني من أحد ) .

فتعيَّنَ أن يكونَ منصوباً بـــ( ما ) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) التبيين ( ٣٢٤ ) ، والتذييل والتكميل (٤ /٢٦٤ ) .

## ٤٩- ( لا ) من ( لات ) تعملُ عملَ ( ليس ) و( التاءُ ) للتأنيث

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا ( لات ) فاختُلِفَ فيها : فذهب البصريون إلى أنَّها مشبَّهةٌ بـــ( ليس ) ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها النافيةُ للجنس ، وذهـــب أبو عبيد إلى أنَّ التاءَ متصلةٌ بحين ، وتحين وحين لغتان ، وهي نافيـــةٌ للجـــنس ، وذهـــب الأخفشُ إلى أنَّها غيرُ عاملة ، والنَّصبُ بعدها بإضمارِ فعـــلٍ ، أي : ( ولات أرى حـــينَ مناص ) ، وذهب بعضُهم إلى أنَّها ( ليس ) قلبوا ياءها ألفاً اجتزاءً بأحد الشَّرطين ، وأبدلوا من سينها تاءً .... وذهب بعضُهم إلى أنَّها فعلٌ كـــ( مات ) ، وذهب بعضُهم في قولـــه : ( طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ ) ، إلى أنَّها حرفُ جرّ "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**ألحظُ في عرض ابن فلاح السابق** أنَّه خلطَ الآراءَ المتعلِّقة بحقيقـــةِ ( لات ) بـــالآراء المتعلِّقة بعمل ( لات ) ، فالمسألةُ التي ذكرها ابنُ فلاحٍ هي في الحقيقة مـــسألتان : الأولى في حقيقتها ، والثانية في عملها وبيانهما كالآتي :

### المسألة الأولى في حقيقتها :

**اختلفَ النُّحاةُ في حقيقة ( لات ) على أربعةِ أقوالٍ** :

**أحدها** : أنَّها كلمتان : ( لا ) النافية ، و( التاء ) لتأنيث اللَّفظـــة ، وهـــو مـــذهبُ الجمهور(٢). **الثاني** : أنَّها كلمةٌ وبعضُ كلمة ، وذلك أنَّها ( لا ) النافيةُ و( التاء ) الزائدةُ في أول الحين ، وهو قولُ أبي عبيد ، وابنِ الطَّراوة(٣) .

**الثالث** : أنَّها كلمةٌ واحدةٌ ، فعلٌ ماضٍ ، وهو قولُ أبي ذر الخشني(٤) .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١١٥/٣ ) .

(٢) مغني اللبيب ( ٢٥٣ ) .

(٣) الغريب المصنف ( ٣٥٠/١ ) ، والارتشاف ( ١٢١٠/٣ ) .

(٤) مغني اللبيب ( ٢٥٤ ) . والخشني هو : مصعب بن محمد بن مسعود عالم أندلسي ، توفي سنة ( ٦٠٤ هـــ ) .=

**الرابع** : أنَّها كلمةٌ واحدةٌ أصلُها ( ليس ) قلبوا ياءَها ألفاً ، وأبدلوا من سينها تـــاءً ، وهو قولُ ابنِ أبي الربيع[1] .

**الأدلة** [2] **:**

**حجةُ الجمهور على أنَّها كلمتان : ( لا ) النَّافية ، و( التاء ) لتأنيث اللَّفظـــة** أنَّـــه يُوقَفُ عليها بالتَّاء والهاء ، وأنَّها رُسمت منفصلةً عن ( الحين ) .

**وحجةُ أبي عبيدة على أنَّها كلمةٌ وبعضُ كلمة ، وذلك أنَّها ( لا ) النافيةُ و( التاء ) الزائدةُ في أول الحين** أنَّه وجدها في ( الإمام ) وهو مصحفُ عثمان – رضي الله عنه – مختلطـــةً بـــ( حين ) في الخط .

**وحجةُ الخشني على أنَّها كلمةٌ واحدةٌ ، فعلٌ ماضٍ** أنَّها في الأصل بمعنى : نَقَص من قوله تعالى : ﴿ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ﴾ [3] فإنَّه يقال : لاتَ يليتُ ، كما يقال : أَلَتَ يألتُ ، ثم استُعملت للنَّفي .

**وأمَّا ابنُ أبي الربيع فقد قال موجهاً لرأيه** : " ويظهرُ لي أنَّ الأصلَ في لات : ليس ، فأُبدل من السِّين التاء كما فُعل ذلك في ستّ ، ثم قُلبت الياءُ ألفاً ؛ لأنَّه كـــان الأصـــلُ في ليس : لاس ؛ لأنَّها فَعِل ، وكأنَّهم كرهوا أن يقولوا : ( ليـــت ) فيـــصيرُ لفظُهـــا لفـــظَ التمني "[4] .

= بغية الوعاة ( ٢/٢٨٧ ) .

(١) البسيط في شرح الجمل ( ٢/٧٥٣ ) ، والملخص في ضبط قوانين العربية ( ٢٧٣ ) .

(٢) البسيط في شرح الجمل ( ٢/٧٥٣ ) ، والملخص في ضبط قـــوانين العربيـــة ( ٢٧٣ ) ، والتـــذييل والتكميـــل ( ٤/٢٨٨ ) ، ومغني اللبيب ( ٢٥٣ ) .

(٣) سورة الحجرات : آية ( ١٤ ) .

(٤) الملخص في ضبط قوانين العربية ( ٢٧٣ ) .

**اختيار ابن فلاح** [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ** إنَّها كلمتان : ( لا ) النافية ، و( التاء ) لتأنيث اللَّفظة ؛ فقد ذكر الأقوالَ المتعلِّقة بحقيقةِ ( لات ) ، ثم صرح بأن التاء المتصلة بــ(لا ) للتأنيث فقــال : " والمرجَّحُ مذهبُ البصريين ؛ لأنَّ تاءَ التأنيث المتَّصلةَ بها من خواصّ الفعل " .

**فأمَّا مذهبُ أبي عبيد** فضعَّفه ابن فلاح ؛ بأنَّ التاءَ مفصولةٌ من حين فلا تكون منها .

**وأمَّا مذهبُ من قال : إنَّ أصلَها ( ليس )** فضعَّفه أيضاً ؛ لضعف البدل والقلب .

**التَّرجيح :**

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ( لا ) نافية و( التاء ) للتأنيث** ؛ لوجود النَّظير كــ( رُبَّت ) و( ثُمَّت ) ، ولعدم وجود المانع .

**وأمَّا بقيّةُ الأقوالِ في حقيقة ( لات ) فيظهرُ لي ضعفُها بما يلي :**

**فأمَّا جعلُ ( التاء ) من الحين** فضعيفٌ ؛ لأنَّ ( التاءَ ) مفصولةٌ من حين ، ووجودهــا متصلة بــ( حين ) في الخط في مصحف عثمان لا دليل فيه ؛ لأن خط المصحف فيه أشــياء خارجة عن القياس لذلك لا يؤخذ به ، وقد ذكر ابن درستويه أن خطين لا يقاس عليهما : خط المصحف وخط العروض[٢] .

**وأمَّا القولُ بأنَّها بدلٌ من السّين ، والقولُ بأنَّها من أصل الكلمة باعتبار الأصــل المنقولِ منه** فضعيفان ؛ لأنَّ الأولَ فيه ادِّعاءُ القلب ، والثاني فيه ادِّعاءُ النَّقل ، وكلاهما على خلاف الأصل ، فالأصلُ حملُ الكلام على ظاهره ما أمكن ، وقد أمكنَ هنا بجعلِ ( التــاء ) لتأنيث اللَّفظ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المغني : ت السعدي ( ١١٧/٣ -١١٨ ) .

(٢) كتاب الكتاب ( ٢٠ ) .

## ٥٠- المسألةُ الثانيةُ في عملها

**اختلفَ النُّحاةُ في عملها على أربعةِ أقوالٍ :**

**أحدها** : أنَّها تعملُ عملَ ( ليس ) ، وهو قولُ الجمهور[١] ، ومنهم : سيبويهِ ، والأخفشُ ، والزَّجاجُ [٢] ، ونُسب إلى البصريينَ[٣] .

**الثاني** : أنَّ ( لا ) نافيةٌ للجنس تعملُ عملَ ( إنَّ ) ، وهو قولُ الكوفيين[٤] ، ونُسب إلى الأخفش[٥] .

**الثالث** : أنَّ ( لات ) قد يُخفضُ بها أسماءُ الزمان ، وهو قولُ الفراء[٦] .

**الرابع** : أنَّها لا تعملُ شيئاً ، فإن وليها مرفوعٌ فمبتدأ حُذِفَ خبرُه ، أو منصوبٌ فمفعولٌ لفعل محذوف ، وهو قولٌ للأخفش[٧] .

**الأدلة [٨] :**

**حجةُ البصريين** في إعمال ( لات ) عملَ ( ليس ) دخولُ تاءِ التأنيث على ( لا ) ، وهي من خواص الفعل فوجب أن تكونَ المشبَّهةَ بالفعل ، ليقوى وجهُ دخول التاء .

**وحجةُ الكوفيين** في جعل ( لا ) لنفي الجنس فتعملُ عملَ ( إنَّ ) أنَّ النَّافيةَ للجنس

---

(١) الارتشاف ( ١٢١١/٣ ) .

(٢) الكتاب ( ٥٧/١ ) ، ومعاني القرآن ( ٢ /٤٩٢ ) ، ومعاني القرآن وإعرابه ( ٣٢٠/٤ ) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ( ١/ ٣٦٤ ) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) معاني القرآن للزجاج ( ٣٢١/٤ ) ، ولارتشاف ( ١٢١١/٣ ) .

(٦) معاني القرآن ( ٣٩٧/٢- ٣٩٨ ) .

(٧) التذييل والتكميل ( ٢٩٣/٤ ) ، ولارتشاف ( ١٢١١/٣ ) .

(٨) معاني القرآن للفراء ( ٣٩٧/٢- ٣٩٨ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ١/ ٣٦٤ ) ، والمغني :ت السعدي (١١٨/٣ ) .

أكثرُ استعمالاً من التي بمعنى ( ليس ) التي لا تجيءُ إلا في الشعر ، فوجب حملُ القرآن على ما كَثُرَ استعمالُه ، دونَ المستعمل في ضرورة الشِّعر .

**وحجةُ الفراء** قولُ الشَّاعر :

طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ فأجَبْنا أنْ ليس حينَ بقاءٍ (١)

فقد جاء ما بعد ( لات ) مجروراً فدلَّ على أنَّها حرفُ جرٍّ هنا .

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ( لا ) تعملُ عملَ ( ليس ) ، و( التاءُ ) للتأنيث** ؛ فقد ذكر الأقوالَ المتعلِّقة بعملِها ثم قال : " والمرجَّحُ مذهبُ البصريين ؛ لأنَّ تاءَ التأنيث المتَّصلةَ بها من خواصِّ الفعل ، فوجبَ أن تكونَ بمعنى : ( ليس ) ؛ وليقوى شبهُها بالفعل ".

**واعترضَ الكوفيون** على قولِ البصريين بأنَّه يلزمُ منه إضمارُ الاسم فيها ، ولم يُعْهَد في الحرف .

**فأجاب ابنُ فلاحٍ عن ذلك** " بأنَّا نقولُ : محذوفٌ ، وليس بمضمرٍ ، والحذفُ سائغٌ عند قيام القرينة ، أو أنَّه أُضمرَ فيها لقوَّة شبهها بالفعل ، ولا يلزمُ من الإضمار فيما قَوي شبهُه بالفعل الإضمارُ في غيره " .

**وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن بقية الأقوال المخالفة بما يُقوِّي اختيارَه بما يلي :**

**فأمَّا حجةُ الكوفيين** فأجاب عنها بأنَّ الفرعَ قد يكونُ أكثرَ استعمالاً من الأصل ؛ بدليل باءِ القَسَم ، وواوه ، فإنَّه ليس في القرآن قَسَمٌ بالباء إلا على طريق التأويل البعيد .

**وأمَّا من قال إنَّها حرفُ جرٍّ في ( ولاتَ أوانٍ )** فضعيفٌ عند ابن فلاح ؛ لعدم ما يتعلق به .

---

(١) البيت من الخفيف ، لأبي زيد الطائي ، ديوانه : ( ٣٠ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ٣/١١٨ – ١١٩ ) .

**ويرى ابن فلاح** أنَّ ( أوان ) ليست مجرورةً بـــ( لات ) وإنَّمــا هـــي مجــرورةٌ بـــ( حين ) ، وقد حَذَفَ المضافُ ، وأبقى المضافَ إليه على إعرابه ، والتَّقديرُ : ( ولـــيس الحينُ حينَ أوان ) .

**وأمَّا مذهبُ الأخفش** فضعَّفه ابنُ فلاحٍ بأنَّه إذا أمكن نسبةُ العمل إلى الموجود لم يُصَر إلى مجازِ الحذف .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ( لا ) تعملُ عملَ ( ليس )** ؛ لأنَّه إجماعٌ من العرب(١) .

**وأمَّا إلحاقُها بـــ( ليس ) في العمل** ؛ فلوجود التاء التي هي من خصائص الأفعـــال ، فإلحاقُها بالفعل أولى من إلحاقها بالحرف ، والفعلُ المناسبُ لمعنى ( لا ) هو ( ليس ) فأُلحقت به في العمل .

**وأمَّا بقيةُ الأقوالِ** فقد أجاب عنها ابنُ فلاح بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عندي القـــولَ إنَّ ( لا ) تعملُ عملَ ( ليس ) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ( ١/٦٦٠ ) .

# ٥١- ( إنْ ) النَّافيةُ لا تعملُ عملَ ليس

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسالةَ في المغني** ، قال متحدِّثاً عن ( إنْ ) النَّافية : " واختُلف في إعمالها عملَ ليس ، كقولك : ( إنْ زيدٌ قائماً ) ، فمنعه جمهورُ البصريينَ ، وأجازه المبردُ والكوفيون "(١) .

## آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ الفراء ، وابنِ عصفورٍ ، وابنِ النَّاظم ، وابنِ هشامٍ(٢) ، ونسبه المبردُ إلى سيبويه(٣) ، ولم أقف على تصريحٍ لسيبويه بالمنع .

**والثاني** : الجوازُ ، وهو قولُ الكوفيينَ ما عدا الفراءَ ، ومنهم الكسائيّ(٤) ، وتبعهم في ذلك المبردُ ، وابنُ مالك ، ، والمراديُّ(٥) ، ونسبه ابنُ مالكٍ إلى سيبويهِ(٦) ، ولم أقف على تصريحٍ لسيبويه بالجواز .

## الأدلة (٧) :

**وحجةُ المنعِ** أنَّ ( إن ) أضعفُ من ( ما ) ، وأنَّها حرفُ نفيٍ دخلَ على ابتداءٍ وخبرٍ كما تدخلُ ألفُ الاستفهامِ فلا تُغيّره ، وكذلك مذهبُ تميمٍ في ( ما ) ، وكان القياسُ في (ما ) أن لا تعملَ شيئاً ، فلمَّا خالفَ بعضُ العرب القياسَ وأعملوها ، فليس لنا أن نتعدى

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٤٧٨/٢ ) .

(٢) الأزهية للهروي (٤٦) ، والمقرب ( ١١٦ ) ، وشرح الألفية ( ١٥٢ ) ، وأوضح المسالك ( ٨٩ ) .

(٣) المقتضب ( ٣٥٩/٢ ) .

(٤) الأزهية للهروي (٤٦) ، والجنى الداني ( ٢٢٩ ) .

(٥) المقتضب ( ٣٥٩/٢ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٧٥/١ ) ، والجنى الداني ( ٢٣٠ ) .

(٦) شرح الكافية الشافية ( ٤٤٦/١ – ٤٤٧ ) .

(٧) المقتضب ( ٣٥٩/٢ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٧٥/١ ) ، وشرح الكافية الشافية ( ٤٤٦/١ – ٤٤٧ ) ، والجنى الداني ( ٢٣٠ ) ، ومغني اللبيب ( ٣٥ ) .

ذلك ؛ لأنَّ القياسَ لا يوجبه .

**وحجةُ الجوازِ السَّماعُ ، والقياسُ :**

**فأمَّا السَّماع** فمنه قولُه تعالى : ﴿ إِنِ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمۡثَالَكُمۡ ﴾ (١) ، بتخفيفِ ( إن ) ، ونصبِ ( عباداً ) و( أمثالكم )(٢) .

وسُمِعَ من أهلِ العالية(٣) : " إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية " ، و" إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك "(٤) .

ومنه قولُ الشَّاعر :

إنْ هو مُستولياً على أحدٍ ... إلا على أضعفِ المجانينِ (٥)

وقولُ الشَّاعر :

إنْ المرءُ ميْتاً بانقضاءِ حياتِه ... ولكن بأنْ يبغى عليه فيُخْذَلا (٦)

**وأمَّا القياسُ** فعلى ( ما ) و( ليس ) لأنها بمعناهما في نفي الحال .

## اختيار ابن فلاح (٧) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ ، وهو المنعُ** ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألةِ بأدلَّتهما ،

(١) سورة الأعراف : من الآية ( ١٩٤ )

(٢) هي قراءة شاذة لسعيد بن جبير : مختصر في شواذ القرآن ( ٥٣ ) ، والمحتسب ( ٢٧٠/١ ) .

(٣) اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعمائرها إلى تهامة : معجم البلدان ( ٧٩/٤ ) .

(٤) الجنى الداني ( ٢٠٩ ) ، ومغني اللبيب ( ٣٥ ) .

(٥) البيت من المنسرح ، ولم أقف على قائله ، والبيت في : شرح التسهيل ( ٣٧٥/١ ) وشرح الكافية الشافية ( ٤٤٧/١ ) والخزانة ( ١٦٦/٤ ) .

(٦) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله ، والبيت في : الجنى الداني ( ٢٠٩ ) والمقاصد النحوية ( ٤٧٩/١ ) والخزانة ( ١٦٨/٤ ) .

(٧) المغني : ت ضائحي ( ١٤٧٨/٢ – ١٤٨٠ ) .

ثم أجابَ عن حجةِ الكوفيينَ بما يُضْعِفُها ، ويُرجِّحُ عنده قولَ البصريينَ ، وهو المنعُ .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ إعمالَها لم يرد به التنزيلُ كما ورد بإعمالِ ( ما ) ، ولم يَطَّرد في كلامِ العرب .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجةِ الكوفيينَ بما يأتي :**

**فأمَّا السَّماعُ** فذكر لهم قولَ الشَّاعر :

إنْ هو مُستولياً على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانينِ

وأجاب عنه بأنَّه محمولٌ على الشذوذِ ؛ لعدم الاطِّراد .

**وأمَّا القياسُ** فضعَّفه بأنَّه قياسٌ في اللغة ، واللغةُ يُرجَعُ فيها إلى النَّقل دونَ القياس ؛ بدليل أنَّ ( البحر ) و( النهر ) و( البيت ) لا يسمَّى شيءٌ منها قارورةً ، وإن وُجد الاستقرارُ فيها .

**ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ قوله : إنَّ اللغةَ يُرجع فيها إلى النَّقل دونَ القياس** لا يُعارَضُ بأنَّ رفعَ الفاعلِ ، ونصبِ المفعولِ لا يُتوقَّف على نقلِه في كلِّ صورةٍ ، بل سُمِع في البعض ، وقيس عليه ما لم يُسمع ، وعلَّل ذلك بأنَّ رفعَ الفاعلِ ونصبَ المفعول في كلِّ صورةٍ ليس بقياسٍ ؛ لأنَّا علمنا من استقراءِ كلامِهم بأنَّ كلَّ مَن نُسب إليه الفعلُ فهو مرفوعٌ ، ومَن وَقع عليه الفعلُ فهو منصوبٌ ، فتندرجُ جميعُ الصّور تحت هذا العمومِ ، ونظَّر ابنُ فلاحٍ ذلك بقولِ الشَّارع : كلُّ مسكرٍ حرامٌ ، فإنَّ نبيذَ الذرة يَحرمُ لاندراجه تحتَ عمومِ كلِّ مسكرٍ ، لا بالقياس .

**ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ قياسَ ( إنْ ) على ( ما ) في العمل ضعيفٌ** ؛ لأنَّ إعمالَ ( ما ) على خلافِ القياسِ عند من أعملَها ؛ لكونها غيرَ مختصّةٍ ، فضعُف القياسُ عليها .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ الكوفيينَ ، وهو جوازُ إعمالِ ( إن )** ؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماعِ

نثراً ونظماً ، كما بَينتُ في الأدلة .

**وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ إعمالَها لم يرد به التنـــزيلُ** فمردودٌ بقراءة قولـــه تعـــالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادُ أَمۡثَالُكُمۡۖ ﴾ (١) " بتخفيفِ ( إن ) ونصب ( عباداً ) و( أمثالكم ) ، وإذا سلَّمنا جدلاً بأنَّ هذه القراءةَ غيرُ ثابتة فإنَّ عدمَ إعمالِهـــا في التنزيلِ يكونُ بسببِ أنَّها لم تأتِ إلا مع إلا ، فأبطلت نفيَها ، فبَطَلَ عملُها ، كبطلانِ عملِ ( ما ) عند دخولها .

**وأمَّا إبطالُ ابنِ فلاحٍ للقياسِ على ( ما ) بأنَّ اللغةَ يُرجـــعُ فيهـــا إلى النَّقـــل دونَ القياس** فقولٌ سديدٌ ، إلا أنَّه هنا لا يستقيمُ ؛ لأنَّ عملَ ( إن ) ثبتَ بالنَّقل كما بينتُ .

**وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ : إنَّ إعمالَ ( ما ) على خلافِ القياسِ عند مَـــن أعملـــها ؛ لكونِها غيرَ مختصَّةٍ ، فضعُف القياسُ عليها** فسديدٌ أيضاً إذا قلنا بأنَّ العملَ ثبتَ بالقيـــاسِ على ( ما ) ، وليس الأمرُ كذلك ، بل عملُ ( إن ) ثبت بالنَّقل ، وقولُنا بأنَّ ( إن ) عَملت قياساً على ( ما ) إنَّما هو تفسيرٌ وتعليلٌ للعملِ ، وليس إثباتاً له ؛ لأنَّه ثابتٌ بالنَّقـــل ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) سورة الأعراف : من الآية ( ١٩٤ )

## ٥٢- ( عسى ) فعلٌ لا حرفٌ

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال مُتحدّثاً عن ( عسى ) : " فجمهورُ النَّحويينَ على أنَّها فعلٌ ، خلافاً لابن السَّراج ، فإنَّه زعم أنَّها حرفٌ "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ :**

**أحدهما** : أنَّها فعلٌ ، وهو قولُ جمهور النَّحويين ، ومنهم : المبردُ ، وابنُ درستويه والفارسيُّ ، وابنُ جنيّ ، وابنُ برهان ، والواسطيّ ، والمراديّ(٢) .

**والثاني** : أنَّها حرفٌ ، وهو قولُ الزَّجّاجِ ، ونُسِبَ إلى ثعلب(٣) ، والظَّاهرُ من كلامه في الفصيح أنَّها عنده فعلٌ ؛ فقد قال فيه : " وعَسَيت أن أفعل كذا ، ولا يقالُ منه : يَفعلُ ، ولا فاعل "(٤) ، ونسبه ابن فلاح إلى ابنِ السَّراج ، وفي هذه النسبة نظر ؛ لأن صريح كلام ابن السراج في كتابيه : أصول النحو ، والموجز أنها فعل (٥) .

**الأدلة (٦) :**

**حجةُ مَن قال إنَّها فعلٌ ما يأتي : أولاً** : اتّصالُها بتاء الضَّمير ، وألفه وواوه ، نحو : ( عَسَيت ) ، و( عَسَيا ) ، و( عَسَوا ) ، فلمَّا دخلت هذه الضَّمائرُ عليها كما دخلت على الفعل نحو : ( قمت ) ، و( قاما ) ، و( قاموا ) دلَّ على أنَّ ( عسى ) فعلٌ .

---

(١) المغني : ت السعدي (٣٤١/٣ ) .

(٢) المقتضب ( ٨٦/٣ ) ، وتصحيح الفصيح ( ٤٢ ) ، والإيضاح ( ١١٦ ) ، واللمع في العربية ( ٢٠٤ ) ، وشرح اللمع لابن برهان ( ٤٢٣/٢ ) ، وشرح اللمع للواسطي ( ١٩١ ) ، والجنى الداني ( ٤٦١ ) .

(٣) الارتشاف ( ١٢٢٢/٣ ) ، والجنى الداني ( ٤٦١ ) ، ومغني اللبيب ( ١٥٨ ) .

(٤) الفصيح ( ٢٦١ ) .

(٥) أصول النحو ( ٧٦/١ ) ، والموجز ( ٣١ ) .

(٦) الغرة في شرح اللمع ( ١٠٧ أ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٣٩١/٣ ) ، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني : ( ١٠٦٩/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٨٩٨/٢ ) ، والجنى الداني ( ٤٦١ — ٤٦٢ ) .

**ثانياً** : اتّصالُها بتاء التأنيث السَّاكنة التي تختصُّ بالفعل نحو : ( عَسَت المرأةُ ) ، كما تقولُ : ( قامت ) ، و( قعدت ) ، فدلَّ على أنَّ ( عسى ) فعلٌ .

**وحجةُ مَن قال إنَّها حرفٌ ما يأتي :**

**أولاً** : أنَّها بمعنى : لعلَّ ، ولعلَّ حرفٌ ، فكذلك عسى .

**ثانياً** : أنَّها لا تدخلُ عليها أنْ المصدرية .

**ثالثا** : أنَّها لا تتصرفُ ، والتَّصرّفُ من خصائص الأفعال .

## اختيار ابن فلاح [1] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ ( عسى ) فعلٌ لا حرفٌ** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما ، ثم أجاب عن أدلة القائلين بحرفية ( عسى ) بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بفعليّتها .

**احتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** باتِّصال ضمائر الفاعل البارزة بـ( عسى ) ، واتِّصالُ تاء التأنيث بها ، وفي التنزيل : ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ ﴾ [2] .

**وأجاب ابنُ فلاح عن أدلة القائلين بحرفية ( عسى ) بما يأتي :**

**فأمَّا قولُهم : إنَّها بمعنى : لعلَّ ، ولعلَّ حرفٌ ، فكذلك عسى** ، فأجاب عنه بأنَّ كونَ ( عسى ) بمعنى الحرف لا يوجب لها الحرفيّةَ ؛ بدليل : أنفي ، وأستفهم ، فإنَّ معناهما معنى الحرف ، ولم يُوجب ذلك لهما الحرفيةَ .

**وأمَّا قولُهم : إنَّها لا تُوصَلُ بها أن المصدرية** فأجاب عنه بأنَّها لم توصل بأن المصدرية؛ لأنَّه لا يُسْبَك منها مصدرٌ ؛ لعدم تصرفها .

---

(١) المغني : ت السعدي (٣٤١/٣ – ٣٤٢ ) .

(٢) سورة محمد : من الآية ( ٢٢ ) .

**وأمَّا قولهم : إنَّها لا تتصرفُ ، والتَّصرفُ من خصائص الأفعال** ، فأجاب عنه من ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنَّها لما كانت موضوعةً للرجاء لزمت معنىً واحداً ؛ لدلالتها على الإنشاء الذي لا يقابَلُ بالتصديق والتكذيب ، وتصرفُها يدلُّ على الخبر في الأزمنة ، وذلك يناقضُ الإنشاء .

**والثاني** : أنَّه لما كان لفظُها ماضياً وهو يدلُّ على الاستقبال ، استُغني بذلك عن دخول حرف المضارعة عليها ؛ لأنَّ فائدتَه نقلُ الفعل عن الماضي ، وهي لا تدلُّ على الماضي ؛ لأنَّ الرجاءَ والطَّمعَ لا يتصورُ في الماضي ، وإنَّما يقعُ بذلك النَّدامة ، وإذا لم تدل على الماضي ، فلا حاجةَ إلى قرينة الاستقبال .

**والثالث** : أنَّها لما أشبهت ( لعلَّ ) لاشتراكهما في الطَّمع جمدت ، وهذا الوجهُ ذكره ابنُ فلاح وضعَّفَه ، فقال : " وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّ اشتراكَ الفعل والحرف في المعنى لا يوجبُ للفعل الجمودَ ؛ بدليل : أنفي ، وأستفهم ، وأُشْبِهُ وأتمنَّى .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ ( عسى ) فعلٌ لا حرفٌ ؛ وذلك لما يأتي :**

**أولاً** : اتِّصالُها بعلامات الفعل .

**ثانياً** : أنَّ القولَ بحرفيّة ( عسى ) يُؤَدِّي إلى عدم النَّظير ؛ لأنَّه لا يُوجَدُ حرفٌ يتَّصلُ بتاء الفاعل ، وما يُؤدِّي إلى عدم النَّظير لا يقبل .

**ثالثاً** : أنَّ القولَ بحرفية ( عسى ) مبنيٌّ على أنَّها مثلُ ( لعل ) في المعنى ، وهذه علامةٌ معنويّةٌ ، والقولُ إنَّها فعلٌ مبنيٌّ على اتّصالها بالضَّمائر ، وهي علامةٌ لفظيّةٌ ، والعلاماتُ اللّفظيّةُ مُرَجَّحةٌ على المعنويّة ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٥٣- الفعلُ ( كاد ) يدلُّ على الإثبات في الإثبات ، وعلى النَّفي في النَّفي

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا دلالتُها على الإثبات والنَّفي ففيها ثلاثةُ أقوالٍ : أصحُّها أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات ، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي .... ، والمذهبُ الثاني : أنَّها في الإثبات تدلُّ على النَّفي ، وفي النَّفي تدلُّ على الإثبات ، بخلاف سائر الأفعال ، والمذهبُ الثالثُ : أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات كسائر الأفعال ، وفي المستقبل المنفي تدلُّ على النَّفي كسائر الأفعال ، وفي الماضي المنفي تدلُّ على الإثبات بخلاف سائر الأفعال "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها خمسةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**أحدها** : أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات ، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي ، وهو قولُ الزجاجيّ ، واختاره ابنُ الحاجب ، والرضيُّ ، وأبو حيان(٢) .

**والثاني** : أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات ، وفي النَّفي تدلُّ على الإثبات ببطءٍ وعُسْرٍ ، وهو قولُ ابن جنيّ(٣) .

**والثالث** : أنَّها في الإثبات تدلُّ على النَّفي ، وفي النَّفي تدلُّ على الإثبات ببطءٍ ، بخلاف سائر الأفعال ، وهو قولُ ثعلب ، وابن خروف ، والعكبريّ ، وابن يعيش(٤).

**والرابع** : أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات كسائر الأفعال ، وفي المستقبل المنفي تدلُّ على النَّفي كسائر الأفعال ، وفي الماضي المنفي تدلُّ على الإثبات ، بخلاف سائر الأفعال ،

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣ /٣٥٨ ) .

(٢) الجمل ( ٢٠١ ) ، وشرح المفصل ( ٨٨/٢ ) ، وشرح الكافية القسم الثاني : ( ٢ / ١٠٨١ ) ، والارتشاف (١٢٣٥/٣ ) .

(٣) رأيه في : التذييل والتكميل ( ٤/ ٣٦٧ ) ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ( ٣/ ١٢٨٧ ) .

(٤) مجالس ثعلب ( ١٤١ -١٤٢ ) ، وشرح الجمل ( ٢/ ٨٣٨ ) ، والمتبع في شرح اللمع ( ٢/ ٥٦٠ ) ، وشرح المفصل ( ٣ /٤٠٢ ) .

وهو قولُ ابنِ أبي الربيع(١) .

**والخامس** : أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات ، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي ، وقد تدلُّ على الإثبات ببطءٍ وعُسرٍ ، وهو قولُ ابن مالك(٢) .

**الأدلة** (٣) **:**

**حجةُ من قال إنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات ، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي** القياسُ على بقية الأفعال في أنَّ إثباتَها إثباتٌ لمعناها ، ونفيها نفيٌ لمعناها ، ويكونُ معنى ( كاد زيدٌ يقومُ ) أي : قارب القيامَ و لم يقم ، ومعنى ( لم يكد زيدٌ يقومُ ) أي لم يقارب القيامَ فضلاً عن أن يصدرَ منه .

**وحجةُ من قال إنَّها في النَّفي تدلُّ على الإثبات ببطءٍ** قولُه تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ۝٧١ ﴾ (٤) وقد فعلوا ، وقولُه تعالى : ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ (٥) والمعنى أنَّه مع شدة الظلمة إذا أحدَّ نظرَه إلى يده ، وقرَّبها من عينه رآها ، وقولُ ذي الرّمة :

إذا غيَّرَ النأيُ المحبينَ لم يكدْ ... رسيسُ الهوى من حُبّ ميّةَ يبرحُ (٦)

فإنَّه أنشد قصيدتَه بالكوفة ، فناداه ابنُ شبرمة : أراه قد بَرِحَ ، فشقَّ عليه ، وجعلَ يتأخرُ بناقته ، ويتفكَّرُ ، ثم قال :

(١) رأيه في : البرهان في علوم القرآن للزركشي ( ٤/١٢٠ ) .

(٢) شرح التسهيل ( ١/٣٩٩ ) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ( ٣ /٤٠٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ( ٢/٨٦ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٣ /٣٥٨ ) ، والتذييل والتكميل (٤/ ٣٦٧ ) .

(٤) سورة البقرة : من الآية ( ٧١ ) .

(٥) سورة النور : من الآية ( ٤٠ ) .

(٦) البيت من الطويل ، ديوانه : ( ٧٨ ) .

إذا غيَّـــرَ النـــأيُ المحـــبينَ لم أجـــدْ رسيسَ الهوى مـــن حُـــبّ ميّـــةَ يـــبرحُ

وجه الدلالة : أنَّه فَهِمَ منه ابنُ شبرمة الزوالَ ، ووقع لذي الرّمة ما ظنَّـــه ، ولـــذلك غيَّرَه .

**وحجةُ من قال إنَّها في الإثبات تدلُّ على النَّفي بخلاف سائر الأفعال** أنَّك إذا قلت : ( كاد زيدٌ يقوم ) ، أو ( يكاد زيدٌ يقومُ ) فالقيامُ غيرُ حاصلٍ ، ولا معنى للنَّفي إلا ذلـــك لأنَّ النَّفيَ يتعلَّقُ بخبرها .

**وحجةُ من قال إنَّها في النَّفي للإثبات إذا كـــان الفعـــلُ ماضـــياً** قولُـــه تعـــالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ وقد فعلوا .

### اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ( كاد ) في الإثبات تدلُّ على الإثبات ، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي** ؛ فقد ذكر الخلافَ في المسألة ، ونصَّ على تصحيح هذا القولِ حيثُ قال :

" وأمَّا دلالتُها على الإثبات والنَّفي ففيها ثلاثةُ أقوالٍ : أصحُّها أنَّها في الإثبات تـــدلُّ على الإثبات ، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي ... " ، ثم إنَّ ابنَ فلاحٍ ذكر الأقوالَ في المـــسألة بأدلتها ، ثم أجاب عن أدلة المخالفين لاختياره بما يُضْعِفُها ويقوّي عنده اختيارَه .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بقياس ( كاد ) على غيرها من الأفعال ؛ لأنَّ كلَّ فعـــلٍ يدلُّ على ما وُضِعَ له ، فإذا دخلَ عليه النَّفيُ نفى ذلك المعنى الثابت ، و( كاد ) موضـــوعةٌ لمقاربة الفعل ، فإذا دخل عليها النَّفيُ نفى تلك المقاربة .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلة المخالفين بما يأتي :**

**فأمَّا القولُ بأنَّها في الإثبات تدلُّ على النَّفي** بحجة أنَّك إذا قلـــت : ( كـــاد زيـــدٌ يقومُ ) ، أو ( يكادُ زيدٌ يقومُ ) فالقيامُ غيرُ حاصلٍ ، ولا معنى للنَّفي إلا ذلك ؛ لأنَّ النَّفـــيَ

(١) المغني : ت السعدي ( ٣ / ٣٥٨ – ٣٦١ ) .

يتعلَّقُ بخبرها ، **فأجاب عنه** " بأنَّ ( كاد ) موضوعةٌ لمقاربة الفعل ، والدَّالُّ على مقاربة الفعل لا يدلُّ على وجود الفعل ؛ لأنَّه خارجٌ من مدلوله ، فلذلك كان الفعلُ بعدها غير حاصلٍ في الإثبات ، ومثله : ( قَرُبَ خروجُ زيدٍ ) ، فإنَّ الثابتَ قربُ الخروج ، دون الخروج ، ولا يقالُ : بأنَّ الخروجَ منفيٌّ ؛ لأنَّ عدمَ الخروج ليس مدلولَ اللفظ " .

**وأمَّا القولُ بأنَّها في النَّفي تدلُّ على الإثبات ببطء** ، بحجة قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ ، وقول ذي الرمة :

إذا غيَّرَ النأيُ المحبينَ لم يكدْ    رسيسُ الهوى من حُبّ ميّةَ يبرحُ

**فأجاب عنه بأنَّ وجودَ الفعل في الآية الأولى** فُهِم من قوله : فذبحوها ، وأمَّا قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ فلا يدلُّ إلا على نفي مقاربة الفعل قبل الفعل ، ويدلُّ على صحة هذا التأويل ما سبقَ من تعنتهم ، واقتراحهم أمراً بعد أمر ، والاشتغالُ بالتَّعنت من دأب من لا يفعلُ ، ولا يقاربُ الفعلَ ، وفِعلُهم بعد ذلك لا ينافي نفيَ مقاربتهم الفعلَ قبله .

**وأمَّا الآيةُ الثانيةُ** فيرى ابنُ فلاحٍ أنَّ أكثرَ المفسرين على أنَّه لم يرها ؛ لفساد المعنى لو حُمِلَ على الرؤية ؛ إذ يصيرُ المعنى : ظلماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ لشدّة الظُلمة العظيمة إذا أخرجَ يدَه الإنسانُ رآها ، ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ أجودَ ما قيل في معنى الآية : أنَّه محمولٌ على نفي مقاربة الرؤية ، وذلك أبلغُ من نفي نفس الرؤية ؛ لأنَّه إذا انتفت مقاربةُ الرؤية انتفت الرؤية .

**وأمَّا البيتُ فأجاب عنه** بأنَّه على نفي مقاربة الزوال ، وهو أبلغُ من نفي الزوال ، أي لم يقارب ثابتُ الهوى من حب مية الزوالَ ، والذي عنَّ من فهم الزوال أنَّ في العرف أن يقالَ : ( ما كاد زيدٌ يقومُ ) ، و( لم يكد زيدٌ يقومُ ) ، وقد وُجِدَ الفعلُ ، لكن بعدَ الجهد ، وبعدَ ظنٍّ أنَّه لا يُفْعَلُ ، ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ هذا ليس من مدلول اللفظ ، وإنَّما يُفْهَمُ ذلك

من جهة القرائن ، فإذا عُدمت فمدلولُ اللَّفظ يقتضي نفيَ المقاربة لا غير .

## التَّرجيح :

وقبل أن أبدي اختياري في المسألة أشيرُ إلى أنَّ كون إثبات ( كاد ) إثباتاً لمعناها وهو القرب ، ونفي ( كاد ) نفياً لمعناها أمرٌ لا أعلم فيه خلافاً بين النَّحويين ، ومن قال منهم بأنَّ إثباتَ ( كاد ) نفيٌ يريدُ نفيَ مضمون الفعل الذي بعدها لا معنى القرب ، وهو مفهومٌ صحيحٌ لا خلافَ فيه لما سأذكر ، وإنَّما حقيقةُ الخلاف في ثبوت الفعل بعد ( كاد ) المنفيّة ، **فإذا تقرر محلُّ النزاع أقولُ وبالله التوفيق :**

**الرَّاجحُ عندي هو أنَّ ( كاد ) في الإثبات تدلُّ على إثبات القرب ، وفي النَّفي تدلُّ على نفي القرب** ؛ قياساً على بقيّة الأفعال ، فكما أنَّ معنى ( ضَرَبَ ) مثبتٌ في نحو : ( ضَرَبَ زيدٌ ) فكذلك معنى ( كاد ) في نحو : ( كاد زيدٌ يقومُ ) ، وكما أنَّ معنى ( ضَرَبَ ) منفيٌ في نحو : ( لم يَضْرِب زيدٌ ) فكذلك معنى ( كاد ) في نحو : ( لم يكد زيدٌ يقومُ ) ، فالنفيُ أوالإثبات واقعٌ على معنى ( كاد ) وهو القرب .

وأمَّا مضمونُ الفعل الذي بعد ( كاد ) من حيثُ الإثباتُ والنفي ففيه التفصيل الآتي :

إنْ وقعَ الفعلُ بعد ( كاد ) المثبتة فمضمونُه منفيٌ ؛ لأنَّ قربَك من الفعل لا يكونُ إلا مع انتفاء الفعل منك ؛ إذ لو حصل منك الفعلُ لكنتَ آخذاً في الفعل ، لا قريباً منه ؛ لذا كان مضمونُ الفعل بعد ( كاد ) المثبتة منفياً باطراد ، كقوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ ﴾ (١) ، أي يقارب الإضاءة ، فالقربُ ثابتٌ ، والإضاءة منفيّةٌ .

وإنْ وقعَ بعد ( كاد ) المنفية فمضمونُه النَّفيُ أيضاً ؛ لأنَّ نفيَ القرب من الفعل أبلغُ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ

(١) سورة النور : من الآية ( ٣٥ ) .

يَرَىٰهَا ﴾ إلا إذا دلَّت القرائنُ على أنَّ مضمونَ الفعل بعد ( كاد ) المنفية مثبتٌ فيكونُ مثبتاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ فمضمونُ الفعل بعد ( كاد ) مثبتٌ بقرينة قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ .

ويستوي في هذا الحكمِ الماضي والمستقبلُ من ( كاد ) ؛ إذ لا فرق في قياس لغة العرب بين دخول النَّفي على الماضي ودخوله على المستقبل ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٥٤- ( الياءُ ) ، و( الكافُ ) بعد ( لولا ) في محل الجر ، وبعد ( عسى ) في محل النصب

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " المبحثُ السابعُ في وقوع ضمير المجرور بعد ( لولا ) ، والمنصوبِ بعد ( عسى ) .... القياسُ أن يقعَ بعدهما ضميرُ المرفوع .... لكنْ قد روت الثقاتُ عن العرب وقوعَ ضميرِ المجرور بعدَ ( لولا ) ، والمنصوبِ بعد ( عسى ) .... واختلف العلماءُ في ذلك ... "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوال للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّ ( الياءَ ) و( الكافَ ) مع ( لولا ) في محلّ الجر ، و مع ( عسى ) في محلّ نصبِ اسمِ ( عسى ) ، و( عسى ) هنا بمنزلة ( لعل ) ، وهو قولُ سيبويه ، وحكاه عن الخليل ، ويونس[٢] .

**الثاني** : أنَّ ( الياءَ ) و( الكافَ ) في الموضعين في محلّ الرفع ، وهو قولُ الأخفش[٣] ، ووافقه في ( لولا ) أبو البركات الأنباري ، والمالقيّ ، والرضيّ[٤] ، وفي ( عسى ) ابنُ مالك[٥] .

**وقد نَسَبَ ابنُ فلاح هذا القولَ إلى الكوفيين** ، فأشار أحدُ محققي المغني[٦] إلى أنَّ هذه النسبةَ فيها تَجوّزٌ من ابن فلاح ؛ لأنَّ القولَ بأنَّ الضميرَ بعد ( عسى ) في محلّ رفعٍ منقولٌ عن الأخفش وحده .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٩٢/١ ) .

(٢) الكتاب : ( ٣٧٣/٢ -٣٧٥ ) .

(٣) ينظر رأيه في : المقتضب : ( ٧٣/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي : (٨٣/٩ ، ٨٦ ) .

(٤) الإنصاف : ( ٦٨٩/٢ ) ، ورصف المباني ( ٣٦٥ ) ، وشرح الكافية : ( القسم الثاني : ( ١٥٧/١ ) .

(٥) شرح التسهيل : ( ٣٩٧/١ ) .

(٦) المغني : ت ضائحي ( ٩٥/١ ) . حاشية : ( ٢ ) .

**وليس الأمر عندي** كما ذكر المحققُ ، بل الأمرُ كما ذكر ابنُ فلاح ؛ فقد أشار إلى هذه النسبةِ أبو البركات الأنباري في ذكره لأدلة الكوفيين في مسألة لولاك ولولاي(١) .

**ثم إنِّي لا أستبعدُ** أن يكونَ الكوفيون هم المقصودين في قول سيبويه : " وزعم نــاسٌ أن ( الياء ) في ( لولاي ) و( عساني ) في موضعِ رفع ،"(٢) ؛ لأنَّه ذكر أولاً رأيَ الخليــل ، ويونس من أصحابه ، فلعلَّه أراد هنا ما يقابلُهم ، وهم الكوفيون .

**الثالث** : أنَّ ( الياءَ ) و( الكافَ ) مع ( لولا ) خطأٌ ، ومع ( عــسى ) في موضــعِ نصبٍ بــ ( عسى ) ، وهو قولُ المبرد(٣) .

**الأدلة** (٤) **:**

**حجةُ القول الأول** : أنَّ ( الياءَ ) و( الكافَ ) لا يكونان علامةَ مضمرٍ مرفوعٍ ، وأنَّ ( لولا ) في عملها الخفضَ مع الضمير – وإن كانت لا تعمله مع الظاهر – بمنزلة ( عسى ) في عملها النصبَ مع الضمير نحو : ( عساك ) و( عساني ) ، وإن كان عملُها مع الظــاهر الرفعَ فلــ( عسى ) ولــ( لولا ) مع المضمرِ حالٌ تخالفُ الظاهر ، كما أنَّ لــ( لدن ) مــع ( غُدوة ) حالاً ليست مع غيرها ؛ بدليل أنها تنصبُها دون أن تنصبَ غيرَها .

**وحجةُ القول الثاني** : أنَّ تغييرَ حالة العامل ليس معهوداً إلا في ( لدن ) ، وأما تغــييرُ الضمائر فكثيرٌ ؛ بدليل كثرةِ استعارةِ تأكيدِ ضميرِ المجرورِ بالمرفوع ، كــ ( مــررت بــك أنت ) ، واستعارةِ تأكيدِ ضميرِ المنصوبِ بالمرفوع كــ ( أكرمتنا نحن ) ، فالمصيرُ إلى الكثيرِ أولى من المصير إلى القليل .

**وحجةُ القول الثالث** : أنَّ الضميرَ بعد ( لولا ) لا يخلو : إما أن يكونَ ضميرَ المرفوع

---

(١) الإنصاف : ( ٦٨٧/٢ ) .

(٢) الكتاب : ( ٣٧٦/٢ ) .

(٣) المقتضب : ( ٧١/٣ – ٧٣ ) ، والكامل : ( ٣ /١٢٧٧ – ١٢٧٨ ) .

(٤) الكتاب : ( ٣٧٣/٢– ٣٧٥ ) ، الكامل للمبرد ( ٣ /١٢٧٧ – ١٢٧٨ ) ، وشرح المفــصل لابــن يعــيش ( ٧٤/٢ ) ، والمغني لابن فلاح : ت ضائحي ( ٩٧/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٣٧٩/١ ) .

أو ضميرَ المنصوب ، أو ضميرَ المجرور ، ولا جائزٌ أن يكونَ ضميرَ الموفوع ؛ لأنَه ليس من صيغه ، ولا ضميرَ المنصوب ؛ لعدم الناصب ، ولا ضميرَ المجرور ؛ لعدم الجار ، وضعَّفَ المبرد الاستعارة ؛ لأنَّ دعوى كونِ ( لولا ) حرفَ جرٍّ على خلاف الأصل ، ودعوى الاستعارةِ على خلاف الأصل أيضاً ، فلا يُبنى عليهما أبوابُ العربية ، بل يُقطعُ بخطأ قائلِه ، ويدلُّ على ذلك عدمُ اطراده في كلام الفصحاء ، ولذلك لم يرد به التنزيل .

## اختيار ابن فلاح [(١)] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بأنَّ الضميرَ في ( لولاي ) و( لولاك ) في محل الجر** ، **وفي ( عساك ) و( عساها ) في محل النصب** ؛ فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة بأدلتها ، ثم أجاب عن أدلةِ القولِ الثاني ، والثالث ، بما يُضْعِفُهما ويُرجِّحُ القولَ الأولَ عنده .

**واحتج ابنُ فلاح لاختياره في ( لولا )** " بأنَّه قد ورد عن فصحاء العرب ، فلا وجه لردّه ، فإنَّه في شعرِ عمرَ بن أبي ربيعة[(٢)] ، وقصيدة الثقفي من أفصح الشعر ، ومنها .... :

وَكَمْ مَوطِنٍ لولاي طِحْتَ كَمَا هوى        بِأجْرامِه مِن قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[(٣)]

وإذا ورد فتأويلُه أولى من ردّه .

**وتأويلُه** : أنَّ ( لولا ) حرفُ جرٍّ ، وهو[(٤)] ضميرُ المجرور ؛ لامتناع كونِه ضميرَ المنصوب ؛ لعدم الناصب ، وإن كان صورةُ المجرور كصورة المنصوب المتصل ....

**وأما ( عسى )** : فإنَّها حُمِلت على ( لعل ) فنَصَبَت الاسمَ ؛ لاشتراكهما في الدلالة على الترجي والطمع .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١/٩٥ – ٩٨ ) .

(٢) يقصد قوله من السريع : أومت بكفيها من الهودج        لولاك هذا العام لم أحجج . ديوانه (٨٠ ) .

(٣) البيت من الطويل ، والثقفي هو يزيد بن الحكم ، ينظر البيت في : الكتاب : ( ٢/٣٧٤ ) ، والخزانة ٥/٣٣٦ .

(٤) الضمير يعود إلى الضمير الذي بعد لولا ( الياء ، والكاف ، والهاء ) .

**وهذا التأويلُ الذي صرنا إليه** أولى من تأويل من جعلها واقعةً موقعَ ضمائر المرفوع ؛ لأنَّ الضمائرَ بالنِّسبة إلى المتكلم والمخاطب والغائب اثنا عشر ، فإذا جُعِل ضمائرُ المنصوب والمجرور واقعين موقعَ ضمائر المرفوعِ أفضى إلى تعدّد التغيير بالنسبة إلى وقوعِ ضميرٍ موقــعَ ضميرٍ اثنتي عشر مرة ، وإذا جُعل التغييرُ في العامل كما صرنا إليه ، أفضى إلى التغيير مــرة واحدة ، والضمائرُ معه جاريةٌ على قياسها مع كل عاملٍ يشبهُه ، ولا شكَّ أنَّ التغييرَ مــرةً واحدة أولى من تغيير اثنتي عشرة مرة " .

**واعتُرِضَ على كون ( لولا ) حرفَ جرٍّ بثلاثة أمور :**

**أحدها** : أنَّ كونَ ( لولا ) حرفَ جرٍّ يَحتاجُ إلى التعلق ، وليس ههنا شــيءٌ يمكــنُ التعلقُ به .

**الثاني** : أنَّ كونَ ( لولا ) حرفَ جرٍّ يقتضي أن تكونَ مشتركةً بين حرفِ الجرِّ وبين حرفِ الابتداء .

**الثالث** : أنَّ كونَ ( لولا ) حرفَ جرٍّ يقتضي اختصاصَ جرِّها بالمضمر دون المظهر .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عنها بما يأتي :**

**فأما الأول** : فأجاب عنه بأنَّ " حرفَ الجرّ قد يأتي من غــيرِ حاجــةٍ إلى التعلُّــق ، كقولهم : ( بحسبك زيدٌ ) ، بل يُحكَمُ على محلّ الجارّ والمجرور بالرفع ، فكذلك ( لــولا ) ومجرورها ، ولو زالت ( الباءُ ) لارتفع الاسمُ ، وكذلك لو زالت ( لولا ) لعاد إلى ضــمير المرفوع" .

**قال ابن فلاح** : " فإن قيل : لا يمكنُ القياسُ على ( الباء ) ؛ لأنَّها لو حُذفت لم يَتغيّر المعنى ، ولو حُذفت ( لولا ) ههنا تَغيَّرَ المعنى الذي دخلت لأجله .

قلنا : لا يَمنعُ الحكمَ عليها بالزيادة – وإن دلَّت على معنى – ؛ بدليل ( ما جاءني من رجلٍ ) فإنَّ ( من ) زائدةٌ مع الفاعل ، وإن أفادت الاستغراقَ الذي يزول بزوالها ".

**وأما الثاني** : فأجاب عنه بقوله :" وأما كونُ ( لولا ) مشتركةً بين حرفِ الجرّ وبين حرف الابتداء فغيرُ مُستنكَرٍ ؛ بدليل اشتراك ( حتى ) بين حرفِ الابتداء وحرفِ الجر والعطف أيضاً " .

**وأما الثالث** : فأجاب عنه بقوله : " وأما اختصاصُ جرّها بالمضمر دون المظهر فغيرُ مُستنكَرٍ أيضاً ؛ لأنَّ من الأشياء ما يَختصُّ بنوعٍ دون نوع ، نحو : ( لامُ الجر ) ، فإنَّه يختصُّ فتحُها بالمضمر دون المظهر ، و( لدن ) فإنَّه يختصُّ نصبُها بـ( غدوة ) دون غيرها ، وكذلك ( حتى ) و( كاف الجر ) و( مذ ) و( منذ ) تختصُّ بالمظهر دون المضمر على المشهور " .

**وأيَّدَ ابنُ فلاح اختيارَه بجوابه عن حجةِ القول الثاني ، والثالث بما يأتي :**

**فأما حجةُ القول الثاني** : فأجاب عنها بوجهين :

" **أحدهما** : أنَّ هذا التأكيدَ ضعيفٌ ، قليلُ الاستعمال .

**الثاني** : أنَّ السببَ الحاملَ على التأكيد ههنا معدومٌ في صورة النزاع ، فامتنع القياس " . **وبيانه** : أنَّ ضميرَ المجرور ليس له منفصلٌ يمكنُ تأكيدُه به ، فلذلك أُكِّدَ بالمرفوع لضرورة عدمِ منفصلٍ يُؤكَّدُ به المجرور ، وأما ضميرُ المنصوب فإنَّما أُكِّدَ بالمرفوع ؛ لأنَّه لو أُكِّدَ بالمنصوبِ المنفصلِ لحُمِلَ على البدل لا على التأكيد ، فأرادوا الفصلَ بينهما ، بأن جعلوا البدلَ بضمير المنصوب ، والتأكيدَ بضمير المرفوع ، وهذا معدومٌ في صورة النزاع ، فامتنع القياسُ لوجود الفارق .

**وأما حجةُ القول الثالث** : فأجاب عنها بوجهين أيضاً :

" **أحدهما** : أنَّه لم يتقدم في الأبيات المذكورة[١] شيءٌ يمكنُ عودُ الاسم عليه .

**والثاني** : أنَّ الخبرَ قد يُذكَرُ معها في قولك : ( عساك أن تفعل كذا ) فامتنع كونُ

(١) الأبيات موجودة في : المغني : ت ضائحي ( ١/ ٩٤ ) ، ومنها : قول عمران بن حطان : ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني .

( الكاف ) الخبرَ ، ولأنَّ الخبرَ محطُّ الفائدة ، ولا فائدةَ في هذه الضمائرِ من غير تقديرِ أخبارِها .

**وأما ( لولا )** فقد تَقدَّمَ ما يدلُّ على صحة كونِها حرفَ جرٍّ " ، والمتقدِّمُ الذي يريدُه ابنُ فلاح هو ما ذكرتُه آنفا من الاعتراضات على كون ( لولا ) حرفَ جرٍّ ، وجوابِ ابن فلاح عليها .

## التَّرجيح :

**والراجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح من أنَّ الضميرَ في ( لولاي ) و( لولاك ) في محلّ الجر ، وفي ( عساك ) و( عساها ) في محلّ النصب على أن ( عسى ) بمعنى ( لعل )** لما ذكره ابنُ فلاح من الأدلة ، ولأنَّ تغييرَ المعمولِ لفظيٌّ ، وتغييرَ العامل معنويٌّ وتقديريٌّ وهو أسهلُ من التغيير اللفظيّ(١) .

وأما أدلةُ القول الثاني ، والثالث : فقد تَقدَّمَ جوابُ ابن فلاح عنها بما يُضْعِفُها ، ويُرجِّحُ عندي القولَ بأنَّ الضميرَ في ( لولاي ) و( لولاك ) في محلّ الجر ، وفي ( عساك ) و( عساها ) في محلّ نصبِ اسمِ ( عسى ) المحمولةِ على لعلَّ هنا ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة : ( ٣٧٩/١ ) .

# ٥٥- (كأنَّ ) غيرُ مُرَكَّبة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا ( كأنَّ ) فقالوا إنَّها مركبةٌ من كاف التشبيه ، وأنَّ .... والأجودُ أن تكونَ غيرَ مركَّبة "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسالةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ** :

**أحدهما** : أنَّها مركبةٌ من كاف التشبيه ، ومن ( أنَّ ) ، واعتُني بحرف التشبيه فقُدِّمَ ، ففُتِحت همزةُ ( إنَّ ) ، ولم يتعلّق حرفُ الجرّ ؛ لأنَّه صار كجزء من الكلمة بعد التركيب وهو قولُ الخليل ، وسيبويه ، وابن السراج(٢) ، ونُسِبَ إلى جمهور البصريين(٣) .

**الثاني** : أنَّها غيرُ مركّبة ، وهو قولُ بعض البصريين(٤) ، واختاره ابنُ الحاجب ، والمالقيُّ ، وأبو حيان ، وابنُ هشام(٥) .

## الأدلة (٦) :

**حُجَّةُ القول بالتركيب** : أنَّه قد تقرر التَّشبيهُ بالكاف في نحو : ( زيدٌ كعمروٍ ) ، ولم يتقرر بـ( أنَّ ) ، وإذا أمكن أن يكونَ التَّشبيهُ بالحرف الذي تقرَّرَ ذلك فيه كان أولى .

**وحُجَّةُ القول ببساطة ( كأنَّ )** : أنَّ التركيبَ على خلاف الأصل ، وأنَّ ( إنَّ ) وأخواهّا غيرُ مركّبة ، وأنَّها لو كانت مركبةً لأدَّى إلى أن يكونَ جاراً ومجروراً ، ولا يستقيمُ

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣ /١٢٤ ) .

(٢) الكتاب ( ١٥١/٣ ) وفيه رأي الخليل وسيبويه ، والأصول في النحو ( ٢٣٠/١ ) .

(٣) الارتشاف ( ٣/ ١٢٣٨ ) .

(٤) التذييل والتكميل ( ١٢/٥ ) .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ( ١٨٩/٢ ) ، ورصف المباني ( ٢٨٤ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٢/٥ ) ، ومغني اللبيب ( ١٩٦ ) .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ( ١٨٩/٢ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ٤٥٧/١ )، والجنى الداني ( ٥٦٩ ) .

من الجارّ والمجرور كلامٌ .

### اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ( كأنَّ ) غيرُ مركّبة** ؛ فقد قال : " وأمَّا ( كأنَّ ) فقالوا إنَّها مركبةٌ من كاف التَّشبيه ، وأنَّ .... والأجودُ أن تكونَ غيرَ مركّبة " .

**وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ اختيارَه** بأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل ، وبأنَّ عدمَ تعلّق حرفِ الجرّ على خلاف الأصل .

### التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ ، وهو أنَّ ( كأنَّ ) غيرُ مركّبة** ؛ لأنَّ هناك أموراً في صناعة النحو العربي تمنعُ التَّركيبَ ، وتؤيِّدُ البساطةَ ، وإن بقي معنى ( الكاف ) ، و( إنَّ ) بعد التركيب ، ومنها ما يأتي :

**أولاً**: أنَّها لو كانت مركبةً لكانت الكافُ حرفَ جرّ ، فيلزمُها ما تتعلَّقُ به ؛ إذ ليست بزائدة ، ولا يوجدُ ذلك ، فبَطَلَ ادِّعاء التَّركيب .

**ثانياً**: أنَّ الكافَ لو كانت داخلةً على ( أنَّ ) للزم أن تكونَ هي وما عَملت فيه في موضع مصدرٍ مخفوضٍ بالكاف ، فتَرجعُ الجملةُ التَّامةُ جزءَ جملةٍ ، فيكونُ التَّقديرُ في نحو : ( كأنَّ زيداً قائمٌ ) : ( كقيام زيد ) فيحتاجُ إلى ما يُتِمُّ الجملةَ(٢) .

فإذا تبيّنَ فسادُ التَّركيب فإنَّنا نعودُ إلى الأصل ، وهو البساطةُ في الكلمات ؛ لأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل ، فلا يصارُ إليه إلا إذا سَلِمَ المعنى بعد التَّركيب ، وعُدِمَ المانعُ الصناعيّ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المغني : ت السعدي ( ٣ /١٢٤ ) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ( ١٨٩/٢ ) ، ورصف المباني ( ٢٨٤ ) .

# ٥٦- ( لعلَّ ) غيرُ مُرَكَّبَة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا ( لعلَّ ) : فقيل : إنَّها مُركَّبةٌ من ( اللام ) ، و( علَّ ) ، و( اللام ) زائدةٌ ، والصحيحُ أنَّها ليست بمركَّبةٍ "[١] .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين** :

**أحدهما** : أنَّها مركَّبةٌ من ( اللام ) ، و( علَّ ) ، و( اللام ) زائدةٌ ، وهو قولُ البصريين[٢] ، ومنهم : المبردُ ، واختاره ابنُ عصفور ، والمالقيّ[٣] .

**الثاني** : أنَّها غيرُ مركَّبة ، وهو قولُ الكوفيين[٤] ، واختاره أبو البركات الأنباريّ ، والعكبريُّ ، وابنُ جمعة الموصلي[٥] .

## الأدلة [٦] :

**حجةُ البصريين** : أنَّها قد استُعملت بغير لامٍ في الشّعر كثيراً ، والأصلُ عدمُ حذفِ الأصل ، وأنَّ ( علَّ ) ثلاثةُ أحرفٍ ، وأصلُ الباب ( إنَّ ) و( أنَّ ) ، وهما ثلاثةُ أحرفٍ ، وأنَّ هذه الحروفَ مشبَّهةٌ بالفعل في العمل ، والفعلُ تلحقُه الزوائدُ ، فجاز أن تكونَ ( اللامُ ) زائدةً كما تزادُ في الفعل نحو : ( إنَّ زيداً ليقومُ ) .

**وحجةُ الكوفيين** : أنَّ ( لعلَّ ) حرفٌ ، وحروفُ الحروفِ كلُّها أصليّةٌ ؛ لأنَّ حروفَ الزيادة إنَّما تختصُّ بالأسماءِ والأفعال ، فأمَّا الحروفُ فلا يدخلُها شيءٌ من هذه الحروف على

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١٢٦/٣ ) .
(٢) الإنصاف ( ٢١٨/١ ) .
(٣) المقتضب ( ٧٣/٣ ) ، وشرح الجمل ( ٤٥٥/١ ) ، ورصف المباني ( ٣٢٢ ) .
(٤) الإنصاف ( ٢١٨/١ ) .
(٥) الإنصاف ( ٢٢٤/١ ) ، والتبيين ( ٣٧١ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ٩٠٩/١ ) .
(٦) الإنصاف ( ٢١٩/١ ) ، والتبيين ( ٣٧٠ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ٤٥٥/١ )،ورصف المباني (٣٢٢ ) .

سبيل الزيادة ، بل يُحكَمُ على حروفها كلِّها بأنَّها أصليّةٌ في كلِّ مكانٍ على كلِّ حال .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قول الكوفيين ، وهو أنَّ ( لعلَّ ) غيرُ مركَّبة** ؛ فقال : " وأمَّا ( لعلَّ ) : فقيل : إنَّها مُركَّبةٌ من ( اللام ) ، و( علَّ ) ، و( اللام ) زائدةٌ ، والصحيحُ أنَّها ليست بمركَّبةٍ " .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حذف ( اللام ) في ( علّ )** بأنَّها لغةٌ أخرى في ( لعلَّ ) ، وليست أصلاً لها ، فـ( علّ ) و( لعلَّ ) لغتان .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ ، وهو أنَّ ( لعلّ ) غيرُ مركّبة** ؛ لأنَّ دعوى التَّركيب تقضي بزيادة اللام ، وحذفها ، والزيادةُ والحذفُ تَصَرّفٌ ، والتَّصرفُ في قانون النَّحو العربي لا يكونُ إلا في الأسماء ، والأفعال .

فإذا تبيّنَ فسادُ دعوى التَّركيب من حيث الصناعة ، فإنَّنا نعودُ إلى الأصل ، وهو البساطةُ في الكلمات ؛ لأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل ، فلا يصارُ إليه إلا إذا سَلِمَ من المانعُ الصناعيّ ، و لم يسلم هنا ، فثبتَ أنَّ ( لعلَّ ) غيرُ مركَّبة ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١٢٦/٣ ) .

# ٥٧- ( لكنَّ ) غيرُ مُرَكَّبة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسالةَ في المغني**، قال : " وأمَّا ( لكنَّ ) فمفردةٌ ، خلافاً للكوفيين ، فإنَّهم زعموا : أنَّها مركبةٌ من ( لا ) و( إنَّ ) ، والكافُ زائدةٌ ، والهمزةُ محذوفةٌ "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين :**

**أحدهما** : أنَّها مركبةٌ من ( لا ) و( إنَّ ) ، والكافُ زائدةٌ ، والهمزةُ محذوفةٌ ، وهو قولُ الكوفيين[٢] ، ومنهم الفراء[٣] .

**الثاني** : أنَّها غيرُ مركَّبةٍ ، وهو قولُ البصريين[٤] ، واختاره أبو البركات الأنباريّ ، والعكبريُّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ جمعة الموصلي[٥] .

**الأدلة** [٦] **:**

**حجةُ القول بالتركيب** : أنَّ معنى النَّفي والتأكيد موجودٌ فيها ؛ لأنَّك إذا قلت : ( قام زيدٌ لكنَّ جعفراً منطلقٌ ) ، حصل معنى النفي والتأكيد .

**وحجةُ القول ببساطة ( لكنَّ )** : أنَّه الأصلُ في الكلمات ، ولا يخالَفُ إلا بدليل قاطعٍ ، ودعوى التركيب هنا مجرَّدُ دعوى من غير دليلٍ .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١٢٥/٣ ) .

(٢) اللباب ( ٢٠٦/١ ) .

(٣) معاني القرآن ( ٤٥٦ – ٤٦٦ ) .

(٤) التذييل والتكميل ( ٥ / ١٠ ) .

(٥) الإنصاف ( ٢١٤/١ )،واللباب ( ٢٠٦/١ )،وشرح المفصل ( ٥٨٩/٣ ) ، وشرح ألفية ابن معط (٢/ ٩١٠ ) .

(٦) اللباب ( ٢٠٦/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٨٩/٣ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢/ ٩١٠ ) .

**اختيار ابن فلاح [١] :**

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ( لكنَّ ) غيرُ مركبة** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، وأشار إلى مخالفته للكوفيين ، فقال :" وأمَّا ( لكنَّ ) فمفردةٌ ، خلافاً للكوفيين ، فإنَّهم زعموا : أنَّها مركبةٌ من ( لا ) و( إنَّ ) ، والكافُ زائدةٌ ، والهمزةُ محذوفةٌ " .

**وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ ضعفَ مذهب الكوفيين** فقال : " ومذهبُهم ضعيفٌ ؛ لأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل " .

**ثم أجاب عن حجة الكوفيين** بما يُقوِّي عنده اختيارَه فقال : " دعوى زيادةِ الكاف في وسط الكلمة ، وحذفِ الهمزةِ فيه ضربٌ من علم الغَيب . وقولُهم : حصل معنى النَّفي ، قلنا : هذا باطلٌ ؛ لأنَّ ما بعدها ههنا مثبتٌ لا منفيّ ، ولو كان كما زعموا لكان منفياً ؛ لأنَّ ( لا ) النافيةَ لا يبطلُ نفيها بدخول ( إنَّ ) على ما بعدها ، كقولك : ( قام زيدٌ لا إنَّ جعفراً قائمٌ ) فهو كقولك : ( لا جعفرٌ قائمٌ ) في المعنى ".

**التَّرجيح :**

**والرَّاجحُ عندي هو ما ذهب إليه ابنُ فلاح ، وهو أنَّ ( لكنَّ ) غيرُ مركَّبةٍ** ؛ لأنَّ صحةَ ادِّعاء التَّركيب ترجعُ – فيما يظهرُ لي من كلام النّحاة – إلى أمرين :

**أحدهما** : بقاءُ معنى الكلمات بعدَ التّركيب على ما كانت عليه قبله .

**الثاني** : عدمُ وجودِ ما يمنعُ ادِّعاءَ التَّركيب صناعةً .

**والأمران هنا لا يسلمان :**

**فأمَّا الأولُ** : فلزوال معنى النَّفي من ( لا ) بعد التركيب كما أبان ابنُ فلاح .

**وأمَّا الثاني** : فلأنَّ ادِّعاءَ التَّركيب هنا يؤدِّي إلى تركيبِ ثلاثةِ أشياء ، وجعلها حرفاً

(١) المغني : ت السعدي ( ٣/١٢٥ – ١٢٦ ) .

واحداً ، وهو ضعيفٌ صناعةً ، كما أنَّ ادِّعاءَ التَّركيب هنا يؤدِّي إلى دعوى النَّقل والحذفِ والزيادة ، وهذه الأشياءُ في نظام النّحو العربي لا تكونُ إلا بدليل ، ولا دليلَ هنا عليهـــا ، فثبتَ بذلك أنَّ ( لكنَّ ) بسيطةٌ غيرُ مُركَّبة ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ٥٨- الخبرُ بعد ( إنَّ ) وأخواتها مرفوعٌ بها

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، والمغني،** قال فيه : " وأمَّا الرافعُ للخبر : فذهبَ البصريون : إلى أنَّه مرتفعٌ بهذه الحروف ، وذهب الكوفيون إلى أنَّه مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به قبل دخولها "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّه مرتفعٌ بـ( إنَّ ) وأخواتها ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : الخليلُ ، وسيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراج ، واختاره ابنُ الخشاب ، وأبو البركات الأنباريّ ، والعكبريُّ ، والرضيُّ(٣) .

**والثاني** : أنَّه مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به قبل دخولها ، وهو قولُ الكوفيين(٤)، ومنهم : الفراء(٥) .

## الأدلة (٦) :

**حجةُ البصريين من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ هذه الحروفَ تعملُ في الاسم الأول ؛ لاقتضائها إياه ، فتعملُ في الخبر كذلك ؛ بدليل أنَّ الفعلَ يعملُ في الفاعل والمفعول ؛ لاقتضائه إياهما ، و( ظننت ) وأخواتها

---

(١) شرح الكافية ( ٣٨٨ ) ، والمغني : ت السعدي ( ١٤٨/٣ ) .

(٢) الإنصاف ( ١٧٦/١ ) .

(٣) الكتاب ( ١٣١/٢ ) ، والمقتضب ( ١٠٩/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٢٧٩/١ ) ، والمرتجل ( ١٦٩ ) والإنصاف ( ١٧٦/١ ) ، واللباب ( ٢١٠/١ ) ، وشرح الكافية : القسم الأول ( ٣٣٢/١ ) .

(٤) الإنصاف ( ١٧٦/١ ) .

(٥) معاني القرآن ( ١٠٩/١ ) .

(٦) المرتجل ( ١٦٩ ) ، والإنصاف ( ١٧٦/١ )،اللباب للعكبري ( ٢١٠/١ ) ، والمغني : ت السعدي ( ١٤٨/٣ ) .

تعملُ في المفعولين ، وقد كانا قبل ذلك مرفوعين ؛ لاقتضائها إياهما .

**والثاني** : أنَّ خبرَ ( إنَّ ) مرفوعٌ ، ولابدَّ له من رافعٍ ، ولا يجوزُ أن يرتفعَ بغير ( إنَّ ) ؛ إذ لا عاملَ سواها ، والذي كان قبلَ دخول ( إنَّ ) هو المبتدأ ، وقد بَطَل ابتداؤه ، ولهذا لا يعملُ الخبرُ هنا في الاسم لعمل ( إنَّ ) فيه ، فلذلك لا يعملُ المبتدأُ هنا في الخبر .

**وحجةُ الكوفيين** : أنَّ الخبرَ كان مرفوعاً بالمبتدأ ؛ لاقتضائه إياه ، وذلك الاقتضاءُ باقٍ ؛ لأنَّ نسبةَ الخبر إلى المبتدأ باقيةٌ ، وتلك النِّسبةُ هي الموجِبةُ لعمله فيه ، والحرفُ لا يُغيِّرُ تلكَ النِّسبةَ ، بل يؤكِّدُها أو يقلبُ معناها ، وذلك لا يصلُحُ أن يكونَ معارضاً لاقتضاء النِّسبة وإنَّما عَملت في المبتدأ لكونه أقربَ إليها ، ولذلك ظهرَ عملُها فيه ، ولم يظهر لها عملٌ في الخبر ، وإنَّما لم تعمل في الجزأين لتنحطَّ عن رتبة أصلها ؛ قياساً على ( لا ) .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو أنَّ الخبرَ بعد ( إن ) وأخواها مرفوعٌ بها** ؛ فذكر القولين في المسألة بأدلتهما ، ثم أجاب عن حجة الكوفيين بما يُضْعِفُها ، ويُرجِّحُ عنده قولَ البصريين ، وقد صرَّحَ في موضعٍ من المغني باختياره ، فقال : "وهي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ كقولك : إنَّ بشراً أخوك "(٢) .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين** :

**أحدهما** : أنَّ هذه الحروفَ إنَّما عَمِلت لمشابهتها للفعل ، وهو يرفعُ وينصبُ ، فكذلك ما شُبِّه به مشابهةً قوية .

**والثاني** : أنَّ هذه الحروفَ تقتضيهما اقتضاءً واحداً ، فعملت فيهما قياساً على ( ظننت ) وأخواتها .

**وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ اقتضاءَ هذه الحروف للاسم والخبر** بأنَّ المقصودَ بوضعها : إمَّا

---

(١) شرح الكافية ( ٣٨٨ ) ، والمغني : ت السعدي ( ١٤٨/٣ - ١٥٠ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ١٤٢/٣ ) .

تأكيدُ النِّسبة في الخارج ، أو قلبِ تلك النِّسبة ، وذلك يقتضيهما اقتضاءً واحداً ، كما أنَّ باب ( ظننت ) يفيدُ الإخبارَ عن تلك النِّسبة في الذهن ، وباب ( كان ) يفيدُ الإخبارَ عن حصول تلك النِّسبة في الخارج من غير تأكيد .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الكوفيين** بأنَّها مُعارَضةٌ بما أشبهته هذه الحروف – وهو الفعل – فليس في كلام العرب ما يعملُ النَّصبَ ، ولا يعملُ الرفعَ إذا اقتضى شيئين ، وإذا حصلت المُعارضةُ يبقى إسنادُ الرَّفع إلى الحرف للمناسبة سالماً من المُعارِضِ .

وأمَّا انحطاطُها عن الأصل فيرى ابنُ فلاحٍ حصولَه بنصبِ الأول ، ورفعِ الثاني .

وأمَّا القياسُ على ( لا ) فلا يستقيمُ عند ابنِ فلاحٍ ؛ لأنَّ ( إنَّ ) وأخواتها أقوى ؛ لكونها أشبهت الأفعالَ لفظاً ومعنى ، وأمَّا ( لا ) فلم تُشبه الفعلَ ، بل أشبهت ما أشبهَ الفعلَ فلذلك انحطَّت رتبتُها .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ ، وهو أنَّ الخبرَ بعد ( إنَّ ) وأخواتها مرفوعٌ بها ؛ لأمرين**[1] :

**أحدهما** : وجودُ الاقتضاء ، وعدمُ المانع ، فأمَّا الاقتضاءُ فلأنَّ ( إنَّ ) تدخلُ على المبتدأ والخبر ، والمبتدأُ يقتضي الخبرَ ، والخبرُ يقتضي المبتدأَ ، و( إنَّ ) تقتضيهما جميعاً ، فإذا عَمِلت في الاسم الأول لاقتضائها إياه عملت في الثاني كذلك ، وأمَّا عدمُ المانع فلأنَّه لو كان هناك مانعٌ لَمَنَعَ عملَها في الاسم ، كسائر الموانع .

**والثاني** : أنَّ جعلَ الخبر مرفوعاً بما كان مرفوعاً به ضعيفٌ ؛ لأنَّ الخبرَ كان مرفوعاً عند البصريين بالابتداء ، أو بالمبتدأ ، أو بهما ، على خلافٍ بينهم ، وعند الكوفيين بالمبتدأ ، وعلى كلٍّ يبطلُ عملُ هذه الأشياء بدخول ( إنَّ ) ، فتعيَّنَ العملُ لها ؛ إذ العملُ لا بدَّ له من عاملٍ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

---

(١) التبيين للعكبري ( ٣٣٣ ) .

# ٥٩- ( ما ) الدَّاخلةُ على ( إنَّ ) وأخواتها حرفٌ

تلحقُ ( إنَّ ) وأخواتها ( ما ) غيرُ الموصولة فتكفّها عن العمل ، فيقال : ( إنَّما زيدٌ قائمٌ) واختلفَ النّحاةُ في حقيقة ( ما ) الكافّة على قولين ذكرهما ابنُ فلاح في المغني ، حيثُ قال : " فالجمهورُ على أنَّها حرفٌ ، وذهب ابنُ درستويه وقومٌ من الكوفيينَ إلى أنَّها نكرةٌ مبهمةٌ بمنزلة الشأن ، والجملةُ بعدها خبرُها "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ :**

**أحدهما** : أنَّ ( ما ) الدَّاخلةَ على ( إنَّ ) وأخواتها في نحو : ( إنَّما زيدٌ قائمٌ ) حرفٌ والجملةُ بعده مبتدأ وخبرٌ ، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ(٢) ، ومنهم : ابنُ جمعة ، والمالقيُّ ، وأبو حيان ، وابنُ هشام ، والشَّاطبيّ(٣) .

**والثاني** : أنَّها نكرةٌ مبهمةٌ بمنزلة الشأن ، فـ( ما ) في نحو : ( إنَّما زيدٌ قائمٌ ) مبتدأ والجملةُ بعدها خبرُها ، ومفسرةٌ لها ، ولم تحتج إلى رابط ؛ لأنَّ الجملةَ المفسّرة هي ( ما ) في المعنى ، وهو قولُ ابنِ دَرَستويه(٤) ، ونُسِبَ إلى بعضِ الكوفيينَ(٥) .

## الأدلة (٦) :

**حجةُ مَن قال إنَّها حرفٌ** أنَّ دخولَها إنَّما يكونُ تقديراً بعد توفية الاسم والخبر ، وإذا

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢١١/٣ – ٢١٢ ) .

(٢) شرح الكافية للرضي القسم الثاني (١٢٤٢/٢ ) .

(٣) شرح ألفية ابن معط ( ٩١٥/٢ ) ، ورصف المباني ( ٣٨٤ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٤٨/٥ ) ، ومغني اللبيب (٣٠٢ ) ، والمقاصد الشافية ( ٣٦٣/٢ ) .

(٤) شرح مقصورة ابن دريد ( ٣٠٢ ) ، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني (١٢٤٢/٢ ) ، والارتشاف (١٢٨٤/٣ ) .

(٥) الارتشاف ( ١٢٨٤/٣ ) ، مغني اللبيب ( ٣٠٢ ) ، والهمع ( ١٩١/٢ ) .

(٦) شرح مقصورة ابن دريد ( ٣٠٢ ) والارتشاف ( ١٢٨٤/٣ ) والمقاصد الشافية ( ٣٦٣/٢ ) .

كان كذلك فلا حاجةَ إلى زيادة الاسمية ؛ لأنَّ الزّيادةَ تُعْقَلُ إذا قُصِدَ بها قــصدَ الأدوات ، وهي الحروف .

**وحجةُ ابنِ دَرَستويهِ على أنَّها نكرةٌ مبهمةٌ بمنزلة الشأن** أنَّ الكلامَ بها يفيــدُ معــنى التَّفخيم والتَّعظيم ، فأشبهت ضميرَ الشّأن .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ إنَّ ( ما ) الدَّاخلةَ على ( إنَّ ) وأخواتها حرفٌ** ؛ فقد ذكر قولَ القولَين في المسألة ، ثمَّ صرَّحَ بضعفِ قولِ ابنِ دَرَستويه ، فقال : " فالجمهورُ على أنَّها حرفٌ ، وذهبَ ابنُ درستويهِ وقومٌ من الكوفيينَ إلى أنَّها نكرةٌ مبهمةٌ بمنزلة الشأن ، والجملةُ بعدها خبرُها ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّها في محلِّ المبتدأ ، ولا يبدأ بالنكرة من غير شرط " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ ( ما ) الدَّاخلةَ على ( إنَّ ) وأخواتها حرفٌ ، وذلك لما يأتي**[٢] :

**أولاً** : أنَّ ( ما ) لا تصلح للابتداء بها ؛ لأنَّها نكرة .

**ثانياً** : أنَّها لو كانت كذلك لاستُعْمِلت معَ جميع النَّواسخ كضَمير الشّأن .

**ثالثاً** : أنَّه لم يتنزل من الأسماء شيءٌ بمنزلة ضميرِ الشّأن فيكونُ مثلَه ، وقد عدَّ النُّحــاةُ وجوهَ ( ما ) في الاسمية ، ولم يذكروا هذا ، ولا وجدوا له نظيراً ، فالقولُ به باطــلٌ ، ولا حجةَ بمحلِّ النزاع ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢١١/٣ – ٢١٢ ) .

(٢) التذييل والتكميل ( ١٤٨/٥ ) ، ومغني اللبيب ( ٣٠٢ ) ، والهمع ( ١٩١/٢ ) .

## ٦٠- لا يجوزُ العطفُ على محلِّ اسمِ ( إنَّ ) قبلَ الخبر

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا ( إنَّ ) المكسورةُ فاتفقوا على جواز العطف على محلِّها بعد الخبر .... وأمَّا العطفُ على المحلّ قبلَ الخبر .... فمنَعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، لكنَّ الكسائيَّ يجيزُه مطلقاً ، سواءٌ ظهرَ عملُ ( إنَّ ) أم لم يظهرْ ، والفراءُ لا يجيزُه إلا فيما لم يظهرْ فيه عملُ ( إنَّ ) ، كقولك : ( إنَّه وزيدٌ ذاهبان )" [١] .

### آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها ثلاثة أقوالٍ للنَّحويينَ كما أشارَ ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : المنعُ مطلقاً ، وهو قولُ البصريين[٢] ، ومنهم سيبويهِ ، واختاره أبو البركات الأنباريّ ، والعكبريُّ ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك[٣] .

**والثاني** : الجوازُ مطلقاً ، سواءٌ ظهرَ عملُ ( إنَّ ) أم لم يظهرْ ، وهو قولُ الكسائيّ[٤] .

**والثالث** : الجوازُ فيما لم يظهرْ فيه عملُ ( إنَّ ) ، وهو قولُ الفراءُ[٥] .

### الأدلة [٦] :

**حجةُ البصريين** أنَّك إذا قلت : ( إنَّك وزيدٌ قائمان ) ، وجبَ أن يكونَ ( زيدٌ )

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١٩٤/٣ ) .

(٢) الإنصاف ( ١٨٦/١ ) ، وأسرار العربية ( ١٤٦ ) .

(٣) الكتاب ( ١٥٥/٢ ) ، والإنصاف ( ١٨٥/١ ) ، والتبيين ( ٣٤١ ) ، وشرح الجمل ( ٤٥٨/١ ) ، والتسهيل ( ٦٦ ) .

(٤) ينظر رأيه في : معاني القرآن للفراء ( ٣١١/١ ) ، ومجالس ثعلب ( ٢٦٢/١ ) .

(٥) معاني القرآن ( ٣١٠/١ ) .

(٦) معاني القرآن للفراء ( ٣١٠/١ – ٣١١ ) ، والإنصاف ( ١/ ١٨٦ ) ، والتبيين ( ٣٤٢ ) .

مرفوعاً بالابتداء ، ووجبَ أن يكون عاملاً في خبرِ ( زيدٍ ) ، وتكون ( إنَّ ) عاملةً في خبر ( الكاف ) وقد اجتمعا في لفظ واحد ؛ فلو قلنا : إنَّه يجوزُ فيه العطفُ قبلَ تمامِ الخبر لأدَّى ذلك إلى أن يعملَ في اسمٍ واحدٍ عاملان ، وذلك محالٌ .

**وحجةُ الكوفيين على الجواز : السَّماعُ ، والقياسُ :**

**أمَّا السَّماعُ فقوله تعالى :** ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ (١) برفع ( ملائكته ) (٢) . **وقوله تعالى :** ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾"(٣) .

**وقول العرب:** " إنَّ زيداً وأنت ذاهبان " ، و" إنَّك وزيدٌ ذاهبان " ، ومن التوكيد " إنَّهم أجمعون ذاهبون "(٤) ، وهو كالعطف بجامع الاتباع .

**وأمَّا القياسُ** : فعلى ( لا ) ، فإنَّه يجوزُ فيها اتِّفاقاً ، نحو: ( لا رجلَ وامرأةٌ في الدَّار ) .

## اختيار ابن فلاح (٥) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو المنعُ مطلقاً** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم ذكر حُجَّةَ الكوفيين ، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين .

**فأمَّا حُجَّةُ ابنِ فلاحٍ لاختياره** فقد تقدَّمَ أنَّ حُجَّةَ البصريين في المنع هي أنَّ الجوازَ يؤدِّي إلى أن يعملَ في الخبر عاملان مختلفان ، وهما ( إنَّ ) و( الابتداءُ ) ، وذلك ممتنعٌ .

---

(١) سورة الأحزاب : من الآية ( ٥٦ ) .

(٢) وهي قراءة شاذة مروية عن ابن عباس ، وعبد الوارث عن أبي عمر . مختصر في شواذ القرآن (١٢١ ) ، والبحر المحيط ( ٢٣٩/٧ ) .

(٣) سورة المائدة : من الآية ( ٦٩ ) .

(٤) الكتاب ( ١٥٥/٢ ) .

(٥) المغني : ت السعدي ( ١٩٦/٣ - ١٩٩ ) .

**وابنُ فلاحٍ لا يرى أنَّ هذه الحجةَ** تُلزمُ الكوفيين ؛ لأنَّهم لا يقولون بأنَّ الابتداءَ عاملٌ في الخبر ، ولا أنَّ ( إنَّ ) تعملُ في الخبر ، قال : " وأصحابنا يردون عليهم بأنَّه يؤدِّي إلى أن يعملَ في الخبر عاملان مختلفان ، وهما ( إنَّ ) و ( الابتداءُ ) وذلك باطلٌ ، وهذا غَلطٌ في الردّ ؛ لأنَّهم لا يقولون بأنَّ الابتداءَ عاملٌ في الخبر ، ولا أنَّ ( إنَّ ) تعملُ في الخبر" .

**ورأى ابنُ فلاحٍ صياغةً أخرى للحُجَّة تُلزِمُ الكوفيين** فقال : " لكنَّ الردَّ عليهم : أنَّك إذا قلت : ( إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبان ) أنَّ ( زيداً ) عاملٌ في ( ذاهبان ) ؛ لأجل خبره ، و( عمروٌ ) عاملٌ فيه لأجل خبره ؛ لأنَّهما عندهم يترافعان ، فقد تَواردَ عاملان على معمولٍ واحدٍ " .

**وحاصلُ كلامِ ابنِ فلاحٍ** : أنَّ تواردَ عاملين على معمولٍ واحدٍ حاصلٌ على المذهبين ، إلا أنَّهم يختلفون في تفسير العاملين ، وتفسيرُ كلِّ مذهبٍ لا يُلزِمُ الآخر ، فكان ينبغي على البصريين أنَّ يفسّروا العاملين بتفسير الكوفيين ؛ لِتَلْزَمَهم الحُجَّةُ .

**وأقولُ** : وأفضل مما قاله ابنُ فلاحٍ أن تُطلقَ الحجةُ من غير تفسيرٍ للعاملين ، فيقال : ( لأنَّ الجوازَ يؤدِّي إلى توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ ) ، ويتركُ تفسيرِ العاملين للخصم ؛ لتلزمه الحُجَّة ، فهذا أفضلُ من أنَّ نفسّرَ العاملين بما لا نعتقدُ من أجل إلزام المخالف .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حُجَّةِ الكوفيين بما يأتي :**

**فأمَّا قوله تعالى :** ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾ فأجاب عنه بأنَّ خبرَ الأول محذوفٌ ، أي : إنَّ اللهَ يصلّي على النَّبي وملائكتُه يصلّون ، خصوصاً مع اختلاف الصلاتين في المعنى ؛ لأنَّ الصلاة من الله تعالى الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار .

**وأمَّا قوله تعالى :** ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ ، فأجاب عنه بأنَّ الآية لا يتعيّنُ فيها ما ذهبوا إليه من العطف قبلَ مجيء الخبر ، بل تحتملُ أربعةَ أوجهٍ :

أحدها : أنَّ النّيةَ بـ( الصابئون ) التأخيرُ بعد خبر ( إنَّ ) ، وخبرُه محذوفٌ ، دلَّ عليه خبرُ ( إنَّ ) ، أي : والصابئون كذلك .

والثاني : أنَّ خبرَ ( إنَّ ) محذوفٌ ؛ استغناءً عنه بخبر ( الصابئون ) وما بعده .

الثالث : أنَّ ( إنَّ ) بمعنى : نعم .

الرابع : أنَّ ( الصابئون ) معطوفٌ على الضَّمير في ( هادوا ) ، وهذا الوجه ذكره ابنُ فلاحٍ ، وضَعّفَه بأنَّ المعطوفَ يشاركُ المعطوفَ عليه في الحكم ، فيؤدِّي إلى مشاركة الصابئين لليهود في التَّهود ، وليس كذلك .

**وقال ابنُ فلاحٍ** بعد ذكر هذه الاحتمالات في الآية : " وإذا احتملت ذلك بطلَ الاحتجاجُ بها " .

**وأمَّا قولُ العرب** : " إنَّ زيداً وأنت ذاهبان " ، و" إنَّك وزيدٌ ذاهبان " ، و" إنَّهم أجمعون ذاهبون " ، فأجاب عنه بأنَّ سيبويه يَنسبُ قائلَ ذلك إلى الغَلَط ، و لم يقله فصيحٌ نحتجُّ بلغته .

**وأمَّا القياسُ على ( لا )** فأجاب عنه بأنَّ ( لا ) على مذهب سيبويه غيرُ عاملةٍ في الخبر(١) ، فلا إشكال ، وأمَّا على مذهب المبرد(٢) ، ومن يرى أنها عاملةٌ في الخبر ، فيبطلُ القياسُ بوجود الفارق بين ( إنَّ ) و( لا ) ، والفرقُ بينهما أنَّ ( لا ) مركبةٌ مع اسمها ، فكأنَّه لم يعملْ في الخبر عاملان ؛ لضعفها بالتركيب ؛ إذ صارت كبعض كلمة .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو منعُ العطف على محلِّ اسم ( إنَّ ) قبلَ الخبر مطلقاً** ؛ لأنَّ الجوازَ يؤدِّي إلى توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ ، وهو أمرٌ لا تشهدُ له اللُّغةُ ، وأمَّا السَّماعُ المتقدِّمُ فيحتملُ وجوهاً أُخر كما بُيِّنَ ، والسَّماعُ إذا تطرَّقَ إليه الاحتمالُ بطلَ به

(١) الكتاب ( ٢/ ٢٧٤ – ٢٧٥ ) .

(٢) المقتضب ( ٤/ ٣٥٧ ) .

الاستدلالُ .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا** إلى أنّني في بعض اختياراتي أردُّ بعضَ الأقوال بقاعدة ( الأصلُ حملُ الكلام على ظاهره ) ، وهذه القاعدةُ في ظاهرها تناقضُ القاعدةَ التي استعملتُها هنا ، وهي ( الدَّليلُ إذا تطرَّقه الاحتمالُ بطلَ به الاستدلالُ ) ، ولا أرى تعارضاً بين القاعدتين ؛ لأنَّ لكلٍ موضعاً تستعملُ فيه :

فأمَّا قاعدةُ : ( الدَّليلُ إذا تطرَّقه الاحتمالُ بطلَ به الاستدلالُ ) فيُعمَلُ بها في السَّماع المخالفِ لسماعٍ أكثرَ منه ، أو لعِلَّةٍ مستقاةٍ من واقعِ اللغة ، كما في مسألتنا هذه .

وأمَّا قاعدةُ : ( الأصلُ حملُ الكلام على ظاهره ) فيُعمَلُ بها في السَّماع الذي لا يُخالِفُ سماعاً أكثرَ منه ، أو علةً مستقاةً من واقع اللغة ، فلا حاجةَ إلى التأويل حينئذٍ ، ويجبُ حملُ الكلام على ظاهره ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ٦١- اللامُ الفارقةُ هي لامُ التَّأكيد

اللامُ الفارقةُ : هي اللامُ التي تدخلُ على خبرِ ( إنْ ) المخفَّفَةِ من الثَّقيلة إذا لم تعمل ، أو لم يظهرْ عملُها ؛ فرقاً بينها وبين النَّافية ، كقولك : ( إنْ زيدٌ لقائمٌ ) و ( إنْ سُعدى لذاهبةٌ ) ، وقد اختَلَفَ النُّحاةُ في حقيقة هذه اللام .

**وذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " واختُلِفَ في هذه اللام : فذهب جماعةٌ إلى أنَّها لامُ التَّأكيد الدَّاخلة لتأكيد الخبر ، وذهب الفارسيُّ ، ومن تابعه إلى أنَّها ليست لامَ التَّأكيد ، بل هي لامٌ أخرى فارقةٌ بين المخفَّفَةِ والنَّافية "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**وهذه المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ اللامَ هي لامُ التأكيد التي تدخلُ بعد الثَّقيلة ، وتُسمّى لامَ الابتداء ، ولامَ ( إنَّ ) ، وهو قولُ جمهور البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والأخفشُ ، واختاره ابنُ عصفور ، وابنُ مالك(٣) .

**والثاني** : أنَّ اللامَ ليست لامَ التَّأكيد ، بل هي لامٌ أخرى فارقةٌ بين المخفَّفَة والنَّافية ، وهو قولُ الفارسيّ ، واختاره ابنُ أبي الربيع(٤) .

**الأدلة (٥) :**

**حُجَّةُ القول بأنَّها هي لامُ التَّأكيد الداخلة على الثَّقيلة من وجهين :**

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣/ ٢٢٣ ) .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ( ٢/ ٣٨٩ ) .

(٣) الكتاب ( ٤/ ٢٣٣ ) ، ومعاني القرآن ( ١٢٠/١ )، وشرح الجمل ( ١/ ٤٤٦ – ٤٤٧ ) ، والتسهيل ( ٦٥ ) .

(٤) المسائل البغداديات ( ١٧٦ – ١٧٧ )، والمسائل العسكرية ( ٢٥٢ ) ، و الملخص ( ١/ ٢٣٨ ) .

(٥) المسائل البغداديات ( ١٧٦ – ١٧٧ ) ، المغني : ت السعدي ( ٣/ ٢٢٣ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٣٧/٥ ) ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ( ٣٨٩/٢ ) .

**أحدهما** : أنَّها لا تدخلُ في فصيح الكلام إلا على ما هو خبرُ مبتدأ في الأصل ، كخبر ( كان ) ، وثاني مفعولي ( ظنَّ ) ، وهذا هو شأنُ لامِ ( إنَّ ) المثقَّلة .

**والثاني** : أنَّ من العرب من يُعملُها واللامُ معها ، فيقولون : ( إنْ زيداً لقائمٌ ) ، فدلَّ على أنَّها لامُ التَّأكيد الموجودة مع المثقَّلة .

**وحُجَّةُ الفارسيّ على أنَّها ليست لامَ التَّأكيد من وجهين :**

**أحدهما**: أنَّ الحذفَ منها طلباً للتَّخفيف ، والتَّأكيدُ ينافي ذلك .

**الثاني** : دخولُها على المفعول به ، نحو : ( إنْ ضربت لزيداً ) ، ولو كانت لامَ التَّأكيد لم يجز دخولُها عليه .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ اللامَ الفارقةَ هي لامُ التأكيد** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم ذكر حُجَّةَ الفارسي ، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّ اللامَ الفارقةَ هي لامُ التَّأكيد .

**وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حُجَّة الفارسيّ بما يأتي :**

**فأمَّا قولُ الفارسيّ بأنَّ الحذفَ منها طلباً للتخفيف ، والتأكيدُ ينافي ذلك** فأجاب عنه بأنَّ ( إنَّ ) – وإن خُفِّفت – فهي تدلُّ على التَّأكيد ، ودخولُ اللامِ تقويةٌ لتأكيدها ؛ بدليل دخول اللام في خبرها إذا عملت – وإن كانت مخففة – نحو : ( إنْ زيداً لقائم ) .

**وأمَّا قولُه بأنَّها تدخلُ على المفعول به ، نحو** : ( **إنْ ضربت لزيداً** ) ، **ولو كانت لامَ التَّأكيد لم يجز دخولُها عليه** ، فأجاب عنه بأنَّ ( إنْ ) عند البصريين يُشترطُ دخولُها على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، فإذا وقعت في الجزء الثاني فقد وقعت داخلةً على الخبر نظراً إلى الأصل ، فلا يصحُّ عندهم نحو : ( إنْ ضربت لزيداً ) ، ولو كانت – كما زعم –

(١) المغني : ت السعدي ( ٣/ ٢٢٣ ) .

غيرَ لامِ التَّأكيد لوجبَ دخولُها على ( إنْ ) لا في الخبر ؛ لأنَّ مقصودَه الفرقُ بينهما ، أو على النَّافية ، وبذلك يحصلُ الفرق .

**ويُؤخَذُ من الجوابين أنَّ ابنَ فلاحٍ يحتجُّ لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : دخولُ اللام في خبر ( إنْ ) المخفَّفَة إذا أعملت ، نحو : ( إنْ زيداً لقائمٌ ) .

**والثاني** : أنَّها لو كانت غيرَ لامِ التَّأكيد لوجب دخولُها على ( إنْ ) لا على الخبر ؛ لأنَّ مقصودَه الفرقُ بينهما ، أو على النَّافية ، وبذلك يحصلُ الفرق .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ اللامَ الفارقةَ ليست هي لامَ التَّأكيد ، بل هي لامٌ جيء بها لمجرد التفريق بين ( إنْ ) المخفَّفَة و( إنْ ) النَّافية** ؛ لأنَّ لها أحكاماً تخالفُ أحكامَ لام الابتداء ، وتتبينُ هذه المخالفةُ من خلال ثلاثة أمور :

**أحدها** : أنَّ اللامَ الفارقةَ لازمةٌ ، ولام التَّأكيد ليست كذلك .

**والثاني** : أنَّ اللامَ الفارقةَ تدخلُ على خبر ( كان ) ، والمعمول الثاني لـ( ظنَّ ) ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ﴿١٥٦﴾ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (٢) ، ولامُ الابتداء لا تدخلُ في هذه المواضع .

**والثالث** : أنَّ اللامَ الفارقةَ يعملُ ما قبلها فيما بعدها ، كما في الآيتين السابقتين ، ولامُ الابتداء لا يعملُ ما قبلها فيما بعدها .

**وأما ما احتجَّ به ابنُ فلاحٍ فيظهرُ لي فيه نظرٌ :**

**فأمَّا احتجاجُه بدخول اللام في خبر ( إنْ ) المخففة إذا أعملت نحو : ( إنْ زيداً**

---

(١) سورة الأنعام : من الآية ( ١٥٦ ) .

(٢) سورة الأعراف : من الآية ( ١٠٢ ) .

**لقائمٌ** ) ، فلا أُنكرُ أن تكونَ للابتداء إذا أعملت ( إنْ ) ، بل لا يصحُّ أن تكـــونَ فارقـــةً حينئذٍ ؛ لعدم التباس المخفَّفَة بالنَّافية بسبب العمل ، وإنَّما أُنكرُ أن تكـــونَ للابتـــداء إذا لم تعملْ ؛ لأنَّ اللامَ إذا لم تعمل ( إنْ ) تكونُ فارقةً ، و يعتريها من الخصائص ما لا يعتري لام الابتداء كما بينتُ آنفاً ، ومن ثَمَّ بَطَل الحكمُ على الفارقة بأنَّها لامُ الابتداء .

**وأمَّا احتجاجُه بأنَّها لو كانت غيرَ لامِ التَّأكيد لوجب دخولُها على ( إنْ ) لا على الخبر ؛ لأنَّ مقصودَه الفرقُ بينهما ، أو على النَّافية ، وبذلك يحصلُ الفرقُ** ، فـــأقولُ إنَّ التقديمَ والتأخيرَ في النّظام اللّغوي محكومٌ بالسَّماع ، فالمانعُ من دخول اللام الفارقـــةِ علـــى ( إنْ ) المخفَّفَة ، أو النَّافية هو عدمُ السَّماع ، ويحتملُ أيضاً أن يكونَ المنعُ حملاً لها على لام ( إنَّ ) ؛ لأنَّ لفظَهما واحدٌ ، وهذا يفسِّرُ عندي دخولها على ما تدخلُ عليه لامُ الابتـــداء ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٦٢- جوازُ دخولِ الفاء في خبرِ الاسمِ الموصولِ المقترنِ بـ( إنَّ )

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، والمغني** ، قال فيهما : " وإذا دخلتْ على الاسمِ الموصولِ ، أو النَّكرة الموصوفةِ ( ليت ) و( لعل ) و( كأنَّ ) و( لكنَّ ) لم تدخل الفاءُ في الخبر إجماعاً ....

وأما إذا دخلت ( إنَّ ) فنقل عبدُ القاهر[(١)] ، وتبعه المصنّفُ[(٢)] أنَّ مذهبَ الأخفش دخولُ الفاء ، ومذهبَ سيبويه عدمُ الدّخول ، ونقل العبديُّ[(٣)] ، وأبو البقاء[(٤)] ، وابنُ يعيش[(٥)] أنَّ مذهبَ سيبويه دخولُها ، ومذهبَ الأخفش عدمُ الدّخول ، وهذا النَّقلُ أصحُّ ؛ لأنَّ الأخفشَ يقولُ بزيادة الفاء ، وسيبويه لا يقولُ بزيادتها "[(٦)] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ :**

**أحدهما** : الجوازُ ، وهو قولُ سيبويه ، والجرجانيّ ، وابن يعيش ، وابن مالك[(٧)] ، ونُسِبَ إلى الأخفش[(٨)] .

**الثاني** : المنعُ ، وهو قولٌ منسوبٌ إلى الأخفش[(٩)] .

وقد وقع اضطرابٌ في نقل الخلاف في هذه المسألة كما ذكر ابنُ فلاح ، فقد نَسَبَ

---

(١) المقتصد ( ٣٢٤/١ ) .

(٢) يقصد ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ( ١٧١/١ ) .

(٣) العبدي هو : أحمد بن بكر العبدي أبو طالب ، المتوفى سنة ( ٤٠٦ ) . معجم الأدباء ( ٣١١/١ ) .

(٤) شرح الإيضاح ( ل ٥٣ أ ) .

(٥) شرح المفصل ( ١٩٧/١ ) .

(٦) شرح الكافية ( ٣٥٨ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢/ ٣٧٣ ) .

(٧) الكتاب ( ١٠٣/٣ ) ، والمقتصد ( ٣٢٤/١ ) ، وشرح المفصل ( ١٩٧/١ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٣١/١ ) .

(٨) المقتصد للجرجاني ( ٣٢٤/١ ) . الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ( ١٧١/١ ) .

(٩) شرح المفصل ( ١٩٧/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ١١٠/٤ ) .

بعضُ النحويين الجوازَ إلى سيبويه ، والمنعَ إلى الأخفش ، وعكس بعضهم الخلاف .

**وقد صحَّحَ ابنُ فلاحٍ** أنَّ مذهبَ سيبويه دخولُها ، ومذهبَ الأخفش عدمُ الدّخول ، وعلَّلَ ذلك بأنَّ الأخفشَ يقولُ بزيادة الفاء ، وسيبويه لا يقولُ بزيادهّا .

**أقولُ** : ما صحَّحَه ابنُ فلاحٍ هو الظَّاهرُ من كلام سيبويه(١) ؛ فقد مثَّلَ لجواز دخول الفاءِ في خبر الاسم الموصول بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴾ (٢) .

أما بالنِّسبة للأخفش فنصُّه في معاني القرآن(٣) يوافقُ مذهبَ سيبويه ، ومع ذلك لا أستبعد أن يكون له قولان في هذه المسألة ، ولاغرابة أن يُنقَلَ عنه أكثرُ من رأي في مسألةٍ واحدةٍ ، فهو أمرٌ معهودٌ عنه في كتب النَّحو العربي ؛ لذا لم أجزم بنسبة الجواز أو المنع إليه .

**الأدلة**(٤) **:**

**حجةُ الجواز** السماعُ ، ومنه ما يأتي :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ (٥) .

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ (٦) .

---

(١) الكتاب ( ١٠٣/٣ ) .

(٢) سورة البروج : الآية ( ١٠ ) .

(٣) معاني القرآن ( ٨٧/١ ) .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ( ١٩٧/١ ) ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ( ١٧١/١ ) ، وشرح الكافية الشافية (٣٧٦/١ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٣٧٣/٢ ) .

(٥) سورة الأحقاف ، من الآية ( ١٣ ) .

(٦) سورة آل عمران ، من الآية ( ٩١ ) .

وقولـــه تعـــالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقٍّ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (١) .

**وحجةُ المنع** : أنَّ ( إنَّ ) لا تدخلُ على الشَّرط ؛ لأنَّ له صدرَ الكلام ، فكـــذلك لا تدخلُ على ما أشبهَ الشَّرطَ بوجودِ الفاءِ في خبره ؛ قياساً على ( ليت ) و( لعلَّ ) .

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**اختارَ ابنُ فلاحٍ القولَ بجوازِ دخولِ الفاءِ في خبرِ اسمِ الموصولِ المقترنِ بـــــ( إنَّ )** فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم ذكر حجةَ المنع ، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها ويُرجِّحُ عنـــده القولَ بالجواز .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بالسَّماع ، ومنه ما يأتي :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾ .

وقولـــه تعـــالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقٍّ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

وقولـــه تعـــالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ ﴾ .

---

(١) سورة آل عمران ، من الآية ( ٢١ ) .

(٢) المغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٢/٣٧٥ – ٣٧٦ ) .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ (١) .

**قال ابنُ فلاح** : " والأخفش يَجعلُ الفاءَ زائدةً ، وهو ضعيفٌ " .

**وقد أجاب ابن فلاح عن حجة المنع** بأنَّه لا يلزمُ من امتناع دخولها على الشَّرط الامتناعُ من دخولها على ما يشبهُ الشَّرطَ ؛ لأنَّ الامتناعَ في الشَّرط لئلا يؤدِّي إلى اجتماع شيئين يقتضيان صدرَ الكلام ، وهما إنّ المكسورة الهمزة ، والشرط ، وليس الحال كذلك في المشبّه بالشَّرط .

**وأما القياسُ** فأجاب عنه ابنُ فلاحٍ بوجود الفارق ، والتناقض .

**أقولُ** : المرادُ بالفارق والتناقض هنا ذَكَرَه ابنُ فلاح في موضعٍ آخر(٢) : وهو أنَّ ( ليت ) و( لعلَّ ) ، و( كأنَّ ) ، و( لكنَّ ) تُغيِّرُ اللَّفظَ والمعنى ، إذ هي إنشاءاتٌ ، وخبرُها لا يَحتملُ الصدقَ والكذبَ ، وما بعد الفاء خبرٌ محضٌ محتملٌ للصدق والكذب ، فيؤدِّي الجمعُ بينها وبينَ الفاء إلى التناقض ؛ إذ يكونُ ما بعد الفاء مُحتمِلاً غيرَ مُحتمِل ، بخلاف ( إنَّ ) فإنَّها لا تُغيِّرُ المعنى بل تُؤكِّدُه ، فلا يَمتنعُ دخولُ الفاء في خبرها .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي ما اختاره ابنُ فلاحٍ ، وهو جوازُ دخولِ الفاء في خبرِ اسمِ الموصولِ المقترنِ بـ( إنَّ )** ؛ لأنَّه مؤيّدٌ بالسَّماع كما تقدّمَ ، وجَعلُ الفاءِ في السَّماع الواردِ زائدةً ضعيفٌ ؛ لانَّ الزيادةَ على خلاف الأصل ، وأما حجةُ المنع فقد أجابَ عنها ابنُ فلاح بما يُضْعفُها ويُرجِّحُ عندي القولَ بالجواز ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) سورة الجمعة : من الآية ( ٨ ) .

(٢) المغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٣٧٣/٢ )

# ٦٣- جوازُ حذفِ خبرِ ( إنَّ ) وأخواتها مطلقاً

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، والمغني**، قال فيه : " يجوزُ حذفُ أخبارها إذا كانت أسماؤها نكراتٍ اتفاقاً .... وأمَّا إذا كان الاسمُ معرفةً فإنَّه يجوزُ أيضاً عند البصريين ، خلافاً للكوفيين "(١) .

## آراء النَّحويين :

**وهذه المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**أحدها** : جوازُ حذفِ خبرِ ( إنَّ ) وأخواتها ، سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، واختاره ابنُ يعيش ، وابنُ مالك ، وأبو حيان(٣) .

**الثاني** : جوازُ حذفِ خبرِ ( إنَّ ) وأخواتها إذا كان الاسمُ نكرةً ، وهو قولُ الكوفيين(٤) .

**الثالث** : عدمُ الجواز ، سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً ، إلا إذا كُررت ( إنَّ ) ، نحو : ( إنَّ زيداً وإنَّ عمراً ) ، وهو قولُ الفراء(٥) ، ومنه يتبينُ أنَّ حكايةَ ابنِ فلاحٍ الإجماعَ على جواز حذف الخبر إذا كان الاسمُ نكرةً مطلقاً فيه نظرٌ ؛ لأنَّ الفراءَ لا يجيزه إلا إذا تكررت ( إنَّ ) .

(١) شرح الكافية ( ٣٩٠ ) ، والمغني : ت السعدي ( ١٥٥/٣ ) .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ( ٢٠٢/١ ) .
(٣) الكتاب ( ١٤١/٢ ) ، وشرح المفصل ( ٢٠٢/١ ) ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ( ٦٢ ) ، و التذييل والتكميل ( ٤٩/٥ ) .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ( ٢٠٢/١ ) ، و المغني لابن فلاح : ت السعدي ( ١٥٥/٣ ) .
(٥) رأيه في : الأصول في النحو لابن السراج ( ١/ ٢٥٨ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٢٠٢/١ ) .

**الأدلة** [١] **:**

**حجةُ البصريين السَّماعُ ، والقياسُ :**

**أمَّا السَّماعُ** فمنه ما يأتي :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [٢] أي معذبون .

وقول الشَّاعر :

فأصبحَ قلبي قد صحا غيرَ أنَّه … وكلُّ امرئٍ لاقٍ من الدَّهرِ قِنْطِرا [٣]

أي أنَّه هالكٌ .

**وأمَّا القياسُ** فإجماعُ النحويين على إجازة حذف الخبر إذا عُرف معناه في غير باب ( إنَّ ) ، فينبغي أن يجوزَ ذلك في باب ( إنَّ ) إذا عُرف المعنى .

**وحجةُ الكوفيين** : أنَّ خبرَ النَّكرة أعمُّ منها ، فجاز حذفُه ؛ لدَلالة عموم النَّكرة عليه ، بخلاف المعرفة ؛ فإنَّه لا عموم لها يُستدَلُّ به على الخبر .

**وحجةُ الفراء** في تقييد الجواز بتكرار ( إنَّ ) أنَّها إذا كُررت حصلَ العلمُ بأنَّ أحدَهما مخالفٌ للآخر عند من يظنّه غيرَ مخالف ، وحكي أنَّ أعرابياً قيل له : ( الزَّبابةُ الفأرةُ ) ، قال : ( إنَّ الزَّبابةَ ، وإنَّ الفأرة )[٤] ، ومعناه : أنَّ هذه مخالفةٌ لهذه ، والخلافُ الذي بين الاسمين يدلُّ على الخبر .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ( ٢٠٢/١ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ١٥/٢ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ١٥٥/٣ ) ، والتذييل والتكميل ( ٤٩/٥ ) .

(٢) سورة الحج : من الآية ( ٢٥ ) .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله الجعدي ، ديوانه : ( ٥٧ ) .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ( ٢٠٢/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ٤٨/٥ ) .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو جوازُ حذفِ خبرِ ( إنَّ ) وأخواها مطلقاً ،** أي : سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً ، كُررت ( إنَّ ) أم لم تكرر ؛ فقد ذَكَرَ قولَ البصريين والكوفيين في المسألة بأدلتهما ، ثم أجاب عن حجة الكوفيين بما يُضْعِفُها ويُرجِّحُ عنده القول بجواز حذف الخبر مطلقاً .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع والقياس :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقولُه تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ على أحد القولين ، أي : هلكوا ، والواو للحال ، وبعدها مبتدأٌ مقدرٌ ، وقيل : الواو زائدة ، و( يصدون ) الخبر .

وما رُوي في الخبر أنَّ المهاجرين قالوا : يا رسولَ الله ، إنَّ الأنصار فضلونا ، وآوونا ، وفعلوا لنا ، فقال : « **ألستم تعرفون ذلك** » ؟ قالوا بلى ، قال : « **فإن ذلك** » (٢) ، أي : فإنَّ ذلك مكافأةٌ لهم .

وقولُ الشَّاعر :

خَلا أنَّ حياً من قريشٍ تفضّلوا على النّاس أو أنّ الأكارمَ نَهْشَلا (٣)

وقولُ عمرَ بن عبد العزيز للقرشيّ الذي مَتَّ إليه بقرابة : " فإنَّ ذاك " ، ثم ذكر حاجته ، فقال : " لعلَّ ذاك "(٤) ، أي فإنَّ ذلك مصدقٌ ، ولعلَّ مطلوبَك حاصلٌ ، وقولُ الأعرابي : " إنَّ الزَّبابة وإنَّ الفأرة " ، أي : إنَّ هذه مخالفةٌ لهذه .

(١) شرح الكافية ( ٣٩٠ ) ، والمغني : ت السعدي ( ١٥٥/٣ – ١٥٧ ) .

(٢) لم أقف على الحديث في كتب الصحاح والسنن ، والحديث موجود في : غريب الحديث لأبي عبيد ( ١٢٥/٢ )، والنهاية لابن الأثير ( ٥١ ) .

(٣) البيت من الطويل ، ونسب إلى الأخطل ، ولم أقف عليه في ديوانه ، والبيت من شواهد : المقتضب للمبرد (١٣١/٤ ) ، والخزانة للبغدادي ( ٤/ ٣٨٢ – ٣٨٥ ) .

(٤) المفصل في علم العربية ( ٥٣ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١/ ٢٠٣ ) ، والخزانة ( ١٠ / ٤٥٤ ) .

**وأمَّا القياسُ** : فعلى النَّكرة .

**وأجاب ابنُ فلاح عن حجةِ الكوفيين** وهي أنَّ قرينةَ العموم في النَّكرة تدلُّ على الخبر ، بأنَّا لا نُجوِّزُ حذفَه إلا عند وجود قرينةٍ دالةٍ على المحذوف ، فلا فرق إذن بين المعرفة والنَّكرة .

## الترجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ حذف خبر ( إنَّ ) وأخواتها سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً ، وسواء كُررت ( إنَّ ) أم لم تكرر** ؛ لأنَّ الجوازَ المطلق مؤيَّدٌ بالسَّماع ومنه قولُه تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ ، وقولُ الأعرابي : " إنَّ الزَّبابة وإنَّ الفأرة " ، وقول الشَّاعر :

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرتَحلاً ... وإنَّ في السَّفر ما مضى مَهَلا [1] .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) البيت من المنسرح ، وقائله الأعشى ، ديوانه ( ١٦٢ ) .

# ٦٤- إعمالُ ( ظنَّ ) وأخواتها إذا تقدمت

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال " ولها ثلاثةُ أحوالٍ : التقدمُ ، والتَّوسطُ والتأخرُ ، فأمَّا إذا تقدَّمت كقولك : ( ظننتُ زيداً قائماً ) فالجمهورُ على إعمالها ، خلافاً لبعضهم "(١) .

**آراء النحويين :**

**وهذه المسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : إعمالُ ( ظنَّ ) وأخواتها إذا تقدَّمت ، ولا يجوزُ فيها الإلغاء ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والفارسيُّ ، واختاره ابنُ عصفور ، وابنُ مالك ، والشَّاطبيُّ ، وبه قال الفراءُ من الكوفيين(٣) .

**والثاني** : جوازُ الإلغاء ، وهو قولُ الكوفيين ، والأخفش ، واختاره ابنُ الطَّراوة(٤) .

**الأدلة** (٥) **:**

**حجةُ منعِ الإلغاء** أنَّ تصديرَ الكلام بالفعل دليلٌ على الاعتماد عليه ، وأنَّك جعلتَ ما بعده في حيِّزِ ما قدَّمت من عِلمٍ ، أو ظنٍّ ، فلا يسوغُ إلغاؤها لذلك ، ويدلُّ على ذلك أنَّه لا يُحفَظُ إلغاءُ ( ظننت ) ، أو شيء من أخواتها إذا وقعت في صدر الكلام .

(١) المغني : ت السعدي ( ٣ / ٣١٨ ) .

(٢) التذييل والتكميل ( ٦ / ٥٧ ) ، وهمع الهوامع ( ٢/ ٢٢٩ ) .

(٣) الكتاب ( ١٥٠/٣ ) ، والإيضاح ( ١٦٧ ) ، وشرح الجمل ( ٣٢٠/١ ) والتسهيل ( ٧١ ) ، والمقاصد الشافية ( ٢/ ٤٧٦ ) ، ومعاني القرآن ( ٢ / ٣٣٨ ) .

(٤) تنظر هذه الآراء في : التذييل والتكميل ( ٦ / ٥٧ ) ، والمقاصد الشافية ( ٢ / ٤٧٦ ) ، والتصريح بمضمون التوضيح ( ١٨٩/٢ ) .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ( ٣٢٠/١ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٣١٨/٣ ) ، والتذييل والتكميل ( ٥٧/٦ ) ، والمقاصد الشافية ( ٤٧٦/٢ ) .

**وحجةُ جواز الإلغاء السَّماعُ ، والقياسُ : فأمَّا السَّماعُ** فقولُ الشَّاعر :

أرجـــو وآمـــلُ أن تـــدنوَ مَوَدَّتُهـــا        ومـــا إخـــالُ لـــدينا منـــكِ تنويـــلُ (١)

وقولُ الشَّاعر :

كذاكَ أُدِّبتُ حتى صـــار مـــن خُلُقـــي        أنِّي وجـــدتُ مـــلاكُ الـــشِّيمةِ الأدبُ (٢)

**وأمَّا القياسُ** : فعلى التَّوسط ، والتأخر ؛ لأنَّها تفيدُ معناها في الجملة عَمِلت أو أُلغيت ولا فرقَ في إفادة معناها بين التَّقدم والتَّأخر ، والإعمال والإلغاء .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بمنع إلغاء عمل ( ظنَّ ) وأخواها إذا تقدمت** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلّتهما ، ثم أجاب عن أدلّة المجيزين بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عنده القولَ بالمنع .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّ تقدمَها يدلُّ على قوّة العناية بها ، وإلغاؤُها يدلُّ على اطراحها ، فتنافيا .

**والثاني** : أنَّ المقتضي إذا تقدَّمَ وقع في أعلى مراتبه ، فقَوِي بذلك ؛ بدليل امتناع ( ضربتُ لِزيدٍ ) ، وجواز ( لِزيدٍ ضربتُ ) .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجتي الجواز بمايأتي :**

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله كعب بن زهير ، قال البغدادي : " هذا البيت ساقط من رواية نفطويه ورواه أبو العباس الأحول كذا : أرجو وآمل أن يعجلن في أبد    وما لهن طوال الدهر تعجيل " ، حاشية على شرح بانت سعاد ( ٢/٢٢٤ ) ، وأقول رواية الأحول هي المثبتة في ديوانه المطبوع ( ١٩ ) .

(٢) البيت من البسيط ، وهو منسوب لبعض الفزاريين ، ينظر : حماسة أبي تمام ( ٢١٠ ) ، والحماسة البصرية (٢/٧٩٧ ) ، وخزانة الأدب ( ٩/ ١٣٩ ) ، والدرر اللوامع ( ١/ ٣٤١ ) .

(٣) المغني : ت السعدي ( ٣ / ٣١٨ ) .

**فأمَّا السَّماعُ** فأجاب عنه بالتأويل ، على أنَّه على حذف ضمير الشأن للضرورة .

**وأمَّا القياسُ** على التَّوسط والتأخير ، فأجاب عنه بوجود الفارق بينهما وبين التَّقدم ؛ إذ التَّقدم يفيد أمرين لا يستفادان من التَّوسط والتأخر ، وهما : قوّةُ العناية بالعامل ، وقــوةُ العامل ؛ لوقوعه في أعلى مراتبه ، فبطلَ القياسُ ؛ لوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو منعُ إلغاء عمل ( ظنَّ ) وأخواتها إذا تقدمت** ؛ ذلك أنَّ الواقــعَ اللغوي لا يشهدُ لمثل هذا الإلغاء ، فلا أصل له ، وأمَّا ما سمع في هذه المسألة فــلا يــصلحُ شاهداً على ذلك ؛ لأنَّه محلُّ النزاع ، ، ومن ثَمَّ وجبَ تأويلُه بما يوافقُ الواقعَ اللغوي ، وهو عملُ العامل فيما يقتضيه إذا لم يوجد مانعٌ ، ويمكنُ حملُ السَّماع الذي يدلُّ ظاهرُه علــى جواز الإلغاء على أمرين قد ثبت لهما أصلٌ في كلام العرب :

**أحدهما** : أنَّه على تقدير لامٍ محذوفةٍ ، ودليلُ ثبوت هذا التَّقدير قولُه تعــالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ ﴾ [1] ؛ لأنَّ مثلَ هذا من جوابِ القَسم إنما يكونُ بــاللام ، فقولُنــا ( ظننتُ زيدٌ قائمٌ ) على تقدير ( ظننتُ لزيدٌ قائمٌ ) ، فيكونُ من باب التَّعليق ، وهو تقديرُ سيبويه[2] .

**والثاني** : أنَّه على حذف ضمير الشأن ، على أنَّه مفعولٌ أول ، والجملةُ بعده مفعــولٌ ثان ، ودليلُ ثبوت هذا التقدير قولُ العرب : ( إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ) ؛ إذ التقديرُ ( إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ ) ، وحملُ السَّماع على أمرٍ له أصلٌ ثابتٌ أولى من حمله على أمرٍ لم يثبتْ لــه أصلٌ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) سورة الشمس : من الآية ( ٩ ) .

(٢) الكتاب ( ٣ /١٥٠ ) .

## ٦٥- جوازُ الاقتصار على فاعل ( ظنَّ ) وأخواتها وحذف المفعولين

الحذفُ لدليلٍ يسمّى اختصاراً ، ولغير دليلٍ يسمّى : اقتصاراً ، فحذفُ المفعولين هنا لدليلٍ جائزٌ وفاقاً ، وأمَّا حذفُهما لغير دليلٍ ففيه أقوالٌ ، وهي مسألتنا هنا .

**وقد ذكر ابنُ فلاح قولين في هذه المسألة في المغني** ، قال : " وأمَّا الاقتصارُ على الفاعل ، وحذفُهما فيجوزُ خلافاً للجرمي "(١) .

**آراء النَّحويين :**

**والمسألة فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**أحدها** : الجوازُ مطلقاً ، وهو قولُ أكثرُ النحويين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، وابنُ السَّراج ، والسّيرافيُّ ، وابنُ عصفور(٣) .

**والثاني** : المنعُ مطلقاً ، وهو قولُ الأخفشِ ، والجرميّ ، والفارسيّ ، وابنِ خروف(٤) .

**والثالث** : الجوازُ في ( ظنَّ ) وما في معناها ، دون ( عَلِم ) وما في معناها ، وهو قولُ الأعلم(٥) .

**والرابع** : المنعُ قياساً ، والجوازُ في ( ظَنَنْتُ ) ، و( خِلْتُ ) ، و( حَسِبتُ ) سماعاً ، وهو قولُ أبي العُلا إدريس(٦) .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣ /٣١٠ ) .

(٢) التذييل والتكميل ( ٦/ ١٢ ) ، وهمع الهوامع ( ٢/٢٢٥ ) .

(٣) الكتاب ( ١/٤٠ ) ، والأصول في النحو ( ١/١٨١ ) ، ( ٢/٢٨٥ ) ، وشرح الكتاب ( ١/٢٨١ – ٢٨٢ ) وشرح الجمل ( ١/ ٣١٨ ) .

(٤) معاني القرآن (١/٢٤٢ ) ، والمسائل الحلبيات ( ٧٢ ) ، والمسائل البصريات (٢/ ٨٧٣ ) ، وشرح الجمل ( ٢/٣٦٦ ) .

(٥) لم أقف على رأيه في كتبه : النكت في تفسير كتاب سيبويه ، و سرائر النحو ، وشرح أبيات سيبويه ، وينظر رأيه في : شرح الجمل لابن عصفور ( ١/٣١٨ ) ، والتذييل والتكميل ( ٦ /١٢ ) .

(٦) رأيه في : التذييل والتكميل ( ٦/١٣ ) ، والارتشاف ( ٤/٢٠٩٧ ) . وهو : إدريس بن محمد بن موسى =

**الأدلة** [١] **:**

**حجةُ الجواز مطلقاً السَّماعُ والقياسُ :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [٢] ، وقوله تعالى : ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ [٣] ، وقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [٤] ، وفي المثل : " من يسمع يخل "[٥] .

**وأمَّا القياسُ** فعلى غيرها من الأفعال ؛ لأنَّها أفعالٌ حقيقية تستقلُّ بمرفوعها كلاماً .

**وحجةُ المنع مطلقاً أمران :**

**أحدهما** : أنَّ كلَّ عاقلٍ لا يخلو عن علمٍ ، أو ظنٍ ، فلا معنى للإخبار عنه ؛ لخلّوه من الفائدة .

**والثاني** : أنَّ هذه الأفعالَ قد تجابُ بما يجابُ به القسم ، فكما لا يجوزُ الاقتصارُ على القَسَم دون المقسَم عليه ، فكذلك لا يجوزُ الاقتصارُ على هذه دون مفعولَيها .

**وحجةُ الجواز في ( ظنَّ ) دون ( عَلِم ) أمران :**

**أحدهما** : أنَّه إنَّما جاز الحذفُ في ( ظنَّ ) وما في معناها ؛ لأنَّها مسموعة .

**والثاني** : أنَّ مبنى الكلام على الفائدة ، فإذا قلت : ( ظَنَنْتُ ) كان مفيداً ؛ لأنَّ

---

= الأنصاري القرطبي نحوي أديب مقرئ توفي سنة ( ٦٤٧ ) . ينظر : البغية ( ١/ ٤٣٦ ) .

(١) المسائل الحلبيات ( ٧٢ ) ، وشرح الكتاب للصفار ( ٢/ ٧٠٤ ) ، والتذييل والتكميل ( ٦/ ٩ ) .

(٢) سورة البقرة من الآية ( ٧٨ ) .

(٣) سورة النجم الآية ( ٣٥ ) .

(٤) سورة القصص من الآية ( ٦٢ ) .

(٥) معناه : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يخل المسموع صحيحاً . ينظر : مجمع الأمثال ( ٢/ ٣٠٠ ) ، وجمهرة الأمثال ( ٢/ ٢١٢ ) .

الإنسانَ قد يخلو عن الظن فيفيدنا بقوله أنَّه قد وقع منه ظنٌّ ، وإذا قلت : ( عَلِمت ) كــان غيرَ مفيدٍ ، لأنَّه معلومٌ أنَّ الإنسانَ لا يخلو من علمٍ ؛ إذ له أشياء يعلمها بالضرورة كعلمه أنَّ الاثنين أكثرُ من الواحد .

**وحجةُ المنع قياساً ، والجواز في بعضها سماعاً** أنَّها أفعالٌ أُتي بها لتفيد معنى في الجملة ، فتركُها دون الجملة رجوعٌ عن المقصود .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بالجواز مطلقاً** ؛ فقد نصَّ على الجواز في المغني حيثُ قــال : " وأمَّا الاقتصارُ على الفاعل ، وحذفُهما فيجوزُ خلافاً للجرمي " ، وذكر حجةَ القولين ، ثمَّ أجاب عن حجة الجرمي بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عنده الجواز مطلقاً .

**احتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بالسَّماع والقياس :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقولُه تعالى : ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ ، وقوله تعــالى : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ .

وقول الشاعر :

بــــأيِّ كتــــابٍ أم بأيَّــــة سُــــنَّةٍ ترى حُبَّها عــاراً عليــكَ وتَحــسِبُ (٣)

وفي المثل : " مَنْ يسمعْ يَخَلْ " .

**وأمّا القياسُ** فعلى غيرها من الأفعال ؛ لأنَّ الفائدةَ تحصلُ بالخبر ، والمخــبر عنــه ، وذِكرُ المفعول لزيادة البيان .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣/٣١٠ ) .

(٢) سورة الجاثية من الآية ( ٣٢ ) .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله : الكميت بن زيد ، شرح هاشميات الكميت ( ٤٩ ) .

**أقول** : ومرادُ ابنِ فلاح من الخبر : الفعلُ ، ومن المخبرِ عنه : الفاعلُ ، فالفائدةُ تحصلُ من وجودهما لفظاً أو تقديراً ، وأمَّا المفعولُ فقد تحصلُ الفائدةُ من دونه فيجوزُ حذفُه .

**وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الجرمي بما يلي :**

**فأمَّا قولُ الجرمي : " الإخبارُ بها خالٍ عن الفائدة "** فأجاب عنه بأنَّه لا يُسلَّمُ به ، بل إذا قال : ( عَلِمت ) أفاد القطعَ ، وإذا قال : ( ظَنَنْت ) أفاد أنَّه غيرُ قاطعٍ فحصل بذلك فائدة .

**وأمَّا القياسُ على القَسَم** فأبطله بوجود الفارق : وهو أنَّ الفعلَ يتمُّ به مع فاعله الكلامُ إذا لم يكن ناقصاً ، نحو : ( كان ) المسلوبةِ من الحدث ، وهذه أفعالٌ غيرُ ناقصة ، فتمَّ بها مع فاعلها الكلامُ ، وأمَّا القَسَمُ فإنَّه مرتبطٌ بالمقسَم عليه ، فلذلك توقف عليه ؛ لأنَّه محلُّ فائدته ، فهو بمنزلة الفاعل بالنّسبة إلى إفادته ، وأمَّا القَسَمُ فقد يُحذفُ ويبقى المقسم عليه ؛ لأنَّه مقصودُ الفائدة .

## الترجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو القولُ بالجواز مطلقاً** ؛ لأنَّه مؤيدٌ بالسَّماع كما مرَّ، وبالقياس على بقية الأفعال ، وأمَّا المنعُ بحجة عدم فائدة الكلام بعد حذف المفعولين فضعيفٌ من جهة أنَّ الفائدةَ في الجملة الفعلية قد تحصلُ بوجود رُكني الجملة : الفعل والفاعل ، كأن تقولَ : ( عَلِمتُ ) وأنتَ تريدُ أن تخبرَ عن حصول علمٍ لم يكن عندك ، من غير تقييد بمعلوم ، وتقول : (ظَنَنتُ ) وأنتَ تريدُ أن تخبرَ بحصول الظنِّ منك ، من غير تقييدٍ بمظنون ، فإذا أردتَ معلوماً معيناً ، أو مظنوناً معيناً امتنع الاقتصارُ على الفاعل هنا ، ووجب ذكرُ المفعولَين المُعَيَّنَين فتقول : ( علمتُ زيداً قائماً ) ، و( ظننتُ محمداً واقفاً ) .

فمدارُ الفائدة أحياناً يكونُ على معرفة حصول الفعل من الفاعل من غير تقييده بمَنْ تعلَّقَ به ، فيسوغُ حذفُ المتعلِّق(١) ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ

---

(١) ينظر في فوائد حذف المفعول : بغية الإيضاح ص ( ١٦٥ ) ، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح =

وَٱتَّقَىٰ ۝ ﴾ (١) ، " فحذفَ مفعولي ( أعطى ) ؛ إذ المقصودُ الثناءُ على المعطي بحصول العطاءِ منه دونَ تَعَرّضٍ للمعطى والعطيّة (٢)، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣) فالمعنى – والله أعلم – هل يستوي مَنْ له علمٌ ، ومَنْ لا علمَ له ، من غير نصٍّ على معلومٍ ؛ لأنَّ المقصودَ الثناءُ على المتعلِّم ، وذمّ غيره ، من غير تَعَرّضٍ للمعلوم ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

= ( ٣٧١/١ ) ، وعلم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني ص ( ٢٠١ ) ، والبلاغة فنونها وأفنانها ( ٢٧٦/١ ) .

(١) سورة الليل : الآية ( ٥ ) .

(٢) تفسير البحر المحيط ( ٨ /٤٧٨ ) .

(٣) سورة الزمر : من الآية ( ٩ ) .

## ٦٦- جوازُ حذفِ مفعولي ( أعلمتُ ) وأخواتها اللذين أصلُهما المبتدأُ والخبرُ اقتصاراً

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا حذفُ المفعولين دون الأول فالأقوى جوازُه "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**وهذه المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين :**

**أحدهما** : الجوازُ ، وهو قولُ الأخفش ، والجرميّ ، والمازنيّ ، وابن السراج ، والسيرافيّ(٢) .

**والثاني** : المنعُ ، وهو قولُ سيبويه ، والمبرد ، وابن بابشاذ ، والسّهيليّ(٣) .

**الأدلة (٤) :**

**حجةُ الجواز ما يأتي :**

**أولاً** : أنَّ المفعولين الثاني والثالث في حكم مفعولي ( ظنَّ ) ، والقياسُ جواز حذفهما .

**ثانياً** : أنَّ المفعولَ الأول فاعلٌ في المعنى ، والفاعلُ يجوزُ الاقتصارُ عليه في باب ( ظنَّ ) .

**ثالثاً** : أنَّ المفعولَ الأولَ في ( أعلمتُ ) هو مفعولُ الإعلام ، وليس بمبتدأ في الأصل

---

(١) المغني : ت النهاري ( ١/ ٩٩ ) .

(٢) البصريات ( ٨٧٤/١ ) ، والارتشاف ( ٢١٣٥/٤ ) ، وعلل النحو ( ٢٨٩ ) ، والأصول في النحو ( ٢٨٥/٢ ) وشرح الكتاب ( ٢٨٥/١ –٢٨٦) .

(٣) الكتاب ( ٤١/١ ) ، والمقتضب ( ١٢٢/٣ ) ، وشرح المقدمة المحسبة ( ٣٦٤/٢ ) ، ونتائج الفكر ( ٣٥٠ ) .

(٤) شرح المقدمة المحسبة ( ٣٦٤/٢ )، واللباب للعكبري ( ٢٦٨/١ )، وشرح الجمل لابن عصفور ( ٣١٩/١ ) .

فجاز الاقتصارُ عليه ، بخلاف المفعول الأول في ( ظننتُ ) ، فإنَّه مبتدأٌ في الأصل غيرُ مفعولٍ به فلا يقتصرُ عليه .

**وحجةُ المنع مايأتي :**

**أولاً** : أنَّ ( أعلم ) يقتضي مُعْلِماً ، ومُعْلَماً ، وشيئاً عُلِم ؛ إذ الفائدةُ متعلِّقةٌ بالجملة الثانية فلا تَحذفُ المفعولين .

**ثانياً** : لئلا تلتبسَ ( أعلم ) المتعديةُ لثلاثة مفاعيل بـ( أعلم ) المتعديةِ إلى اثنين في نحو قولك : ( أعلمتُ زيداً ) التي أصلُها ( عَلِمت ) بمعنى : عرفت .

**ثالثا** : القياسُ على منع الاقتصار على مفعولي ( عَلِم ) إذ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ ، وبهما تتعلَّقُ الفائدةُ .

**اختيار ابن فلاح** [1] **:**

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بجواز حذف مفعولي ( أعلمت ) اقتصاراً** ؛ فقد قال : " وأمَّا حذفُ المفعولين دونَ الأوَّلِ فالأقوى جوازُه " ، **واحتجَّ لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّهما بمنزلة المفعول الثاني في باب ( أعطيتُ ) لمغايرتهما للأول .

**والثاني** :أنَّهما مفعولا ( عَلِمت ) ، أي في الأصل قبل التعدية بالهمزة ، وقد تقدَّم أنَّ ابنَ فلاحٍ يجيزُ حذفَ معمولي ( عَلِم ) ، فيقاسُ عليهما عنده مفعولا ( أعلمت ) ، بجامع أنَّ الأصل فيهما المبتدأُ والخبر .

**التَّرجيح :**

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ الاقتصارِ على المفعول الأوَّلِ ، وحذفِ مفعولي ( أعلمت ) إذا وُجدت الفائدةُ وأُمِنَ اللَّبس .**

(١) المغني : ت النهاري ( ١/ ٩٩ ) .

**فأمَّا الاقتصارُ على المفعول الأوَّل** ؛ فلأنَّه فاعلٌ في المعنى ، والفاعلُ يجوزُ الاقتصارُ عليه في باب ( ظنَّ ) .

**وأمَّا حذفُ المفعول الثاني والثالث** فقياساً على جواز حذف مفعولي ( ظنَّ ) ؛ لأنَّ أصلَهما المبتدأُ والخبر ، كما أنَّ أصلَ مفعولي ( ظنَّ ) المبتدأ والخبر ، وقد تقدَّمَ بيانُ ترجيح جوازِ حذفِ مفعولي ( ظنَّ ) .

**وأمَّا ما استدلَّ به المانعون فيظهرُ لي فيه نظرٌ :**

**فأمَّا قولهم : بأنَّ ( أعلم ) يقتضي مُعْلِماً ، ومُعْلَماً ، وشيئاً عُلِم ؛ إذ الفائدةُ متعلِّقةٌ بالجملة الثانية فلا تَحذفُ المفعولين** ، فجوابُه أنَّ الفائدةَ قد تحصلُ من ذكر المعلِم والمعلَم بأن يكونَ قصدُ المتكلّم إخبارَ المخاطب بحصول العلم للمفعول الأول من غير قصدٍ للمعلوم ، فإن قصَدَ معلوماً مُعيَّناً وجبَ ذكره لتحصلَ الفائدةُ .

**وأمَّا قولُهم : لئلا تلتبسَ ( أعلم ) المتعديةُ لثلاثة مفاعيل بـ( أعلم ) المتعديةِ إلى اثنين في نحو قولك : ( أعلمتُ زيداً ) التي أصلُها ( عَلِمت ) بمعنى : عرفت** ، فجوابُه أنَّ اللَّبسَ يمكنُ إزالتُه بالسياق والقرائن التي تحدّدُ معنى ( عَلِم ) ، فإن لم يمكنْ إزالتُه امتنعَ الحذفُ ووجب ذكرُ المفعولين ؛ لإزالة اللَّبس .

**وخلاصةُ ما أريدُ قولَه من خلال الجوابين** أنَّ عدمَ الفائدة ، ووجودَ اللبس لا يمنعان من جواز الحذف ، وإنَّما يقيّدانه ، فيكونُ جوازُ الحذف مُقيّداً بحصول الفائدة ، وانتفاءِ اللَّبس بعد الحذف ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ٦٧- لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على الفعل

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني** ، قال فيه مُعَرِّفاً الفاعل : " وحدُّه في صناعة النحو : كلُّ اسمٍ غير لازمٍ للنَّصب ، تقدَّمَه أبداً فعلٌ مُقَرٌّ على صيغته ، أو ما يشبهُ الفعلَ "(١) ثم قال : " ويستفادُ من قولنا ( أبداً ) أنَّ نحو : ( قائمٌ زيدٌ ) ، ليس من باب الفاعل عند البصريين ؛ لأنَّه لا يجبُ تقديمُه ، وقد أجاز الكوفيُّ تقديمَ المرفوع على رافعه "(٢).

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّ الفاعلَ لا يتقدَّمُ على الفعل ، وهو قولُ البصريين(٣) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، واختاره العكبريُّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك ، وابنُ جمعة(٤) .

**والثاني** : أنَّ الفاعلَ يجوزُ أن يتقدَّمَ على الفعل ، وهو قولُ الكوفيين(٥) .

## الأدلة (٦) :

**حجةُ منعِ التقديمِ** أنَّ الفعلَ لو أُخِّر عن الفاعل لالتبس بالمبتدأ ، ولأنَّه بمنزلة الجزء الأخير من الفعل ؛ بدليل سكون لام الفعل له نحو : ( ضربتُ ) ، وإلحاقِ علامةِ الإعراب

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢/ ١٢٩ ) .

(٢) شرح الكافية ( ٢٣٧ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢/ ١٣٤ ) .

(٣) التذييل والتكميل ( ٦ / ١٧٦ ) ، والارتشاف ( ٣/ ١٣٢٠ ) .

(٤) الكتاب ( ٣١/١ ) ، و ( ١١٥/٣ ) ، والمقتضب ( ١٢٨/٤ ) ، واللباب في علل البناء والإعراب ( ١٤٨/١ ) ، وشرح المفصل ( ١٤٧/١ ) ، وشرح الجمل ( ١ /١٦٠ ) ، وشرح التسهيل ( ١٠٧/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ ( ١/ ٤٧٧ ) .

(٥) التذييل والتكميل ( ٦ / ١٧٦ ) ، والارتشاف ( ٣/ ١٣٢٠ ) .

(٦) المقتضب ( ٤/ ١٢٨ ) ، واللباب في علل البناء والإعراب ( ١/ ١٤٨ ) ، والتذييل والتكميل ( ٦ / ١٧٦ ) .

بعدَه نحو : ( يَضْربان ) ، ولأنَّه عاملٌ ، ورتبةُ العاملِ التقديمُ مع كونِ المعمول كالجزء الأخير .

**وحجةُ الجوازِ** السَّماعُ ، ومنه قولُ الشَّاعر :

فظلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمة فَقِلْ في مَقيلٍ نحسُه متغيبِ (١)

على أنَّ ( نحسه ) مرفوعٌ بـ(متغيب ) ، والتَّقديرُ : متغيب نحسُه .

وقولُ الشَّاعر :

ما للجِمالِ مشيُها وئيدا أجندلاً يحملْنَ أم حَديدا (٢)

على أنَّ ( مشيها ) مرفوعٌ بـ( وئيدا ) ، والتقديرُ : وئيداً مشيها .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو منعُ تقدّم الفاعل على الفعل** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما ، ثم أجاب عن دليل الجواز بما يُضْعِفُه ويُرَجِّحُ عنده القولَ بالمنع .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأربعةِ أوجه :**

**أحدها** : أنَّ الفعلَ علةٌ لتسمية ما أُسنِدَ إليه فاعلاً ، والعلةُ سابقةٌ على المعلول .

**والثاني** : أنَّ الشعورَ بالفعل في الذِّهن سابقٌ على الشعور بالفاعل ، واللَّفظُ مطابقٌ لما في الذِّهن .

**والثالث** : أنَّه لو تقدَّمَ لَتناوله عاملُ المبتدأ ، وبَطَلت الفاعليّةُ ؛ لتجرّده من العوامل .

---

(١) البيت من الطويل ، قائله امرؤ القيس ، ديوانه : ( ٨٣ ) .

(٢) الرجز ، للزبّاء ، ينظر الرجز في : المقاصد النحوية للعيني ( ٢/١٩٩ ) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ( ٢/٩١٢ ) ، وخزانة الأدب ( ٧ / ٢٩٥ ) ، ونسبه العيني إلى الخنساء ، و لم أقف عليه في ديوانها .

(٣) شرح الكافية ( ٢٣٧ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢ / ١٣٣ – ١٣٥ ) .

**والرابع** : أنَّ الفعلَ عاملٌ ، ورتبةُ العامل التَّقدمُ على المعمول ، ثم إنَّ الفاعلَ كـالجزء من الفعل ، وجزءُ الشَّيءِ لا يتقدمُ عليه ، وبهذا فارق المفعولَ ؛ إذ يجوزُ تقديمُـه ؛ لعـدم الجزئية.

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ للكوفيين بقول الشَّاعر** :

فظـلَّ لنـا يـومٌ لذيـذٌ بنعمـة فَقِـلْ في مَقيـلٍ نحسُه متغيـبِ

**ثم أجاب عنه بقوله** : " وما ذكرنا من العِلَل القويّة يُحْوِجُ إلى تأويله ، وتأويلُه مـن وجهين :

**أحدهما** : أصلُه ( متغيبٌّ ) على النَّسب ، ثم حُذفت ياءُ النَّسب .

**والثاني** : أنَّ أصلَه : متغيبٌ عني ، فلما حُذف حرفُ الجر أُضيفَ إلى ياء المتكلم ، ثم حُذفت الياء " .

## التَّرجيحُ :

**والرَّاجحُ عندي هو منعُ التَّقديم** ؛ لأنَّ الواقعَ اللُّغوي يشهدُ لأمرين إذا قلنـا بجـواز التقدم أدى إلى مخالفتهما :

**أحدهما** : أنَّ اللَّبسَ إذا حصلَ في الكلام فإنَّه يُزالُ ، وتقدّمُ الفاعل على الفعل يُـؤدِّي إلى التباس الفاعل بالمبتدأ ، واللَّبسُ يُزالُ ، وذلك بالتزام الرتبة ، أي : مجيءُ الفاعـل بعـد الفعل .

**والثاني** : أنَّ الفاعلَ يعاملُ على أنَّه كالجزء من الفعل لأدلةٍ منها : سكونُ لامِ الفعـل له ، نحو : ( ضربتُ ) ، وإلحاقُ علامةِ الإعراب بعدَه ، نحو : ( يَـضْربان ) ، وأنَّهـم لم يعطفوا على الضَّمير المتَّصل المرفوع من غير توكيد ؛ لجريانه مجرى الحرف مـن الفعـل ، واختلاطه به ، فإذا ثبت ذلك امتنعَ تقدمُ الفاعل على الفعل ؛ لأنَّه كالجزء منـه ، وجـزءُ الشيء لا يتقدمُ عليه .

**ومن ثَمَّ** فما جاء ظاهرُه أنَّ الفاعلَ تقدَّمَ على رافعه فإنَّه يُرَدُّ إلى الأصل بالتَّأويل ، بإضمار الفاعل في الرافع ، وجعلِ المتقدّم مبتدأً ، ولا يمتنعُ هذا التقديرُ في قول الشَّاعر :

فظلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمة فَقِلْ في مَقيلٍ نحسُه متغيبِ

بحجة أنَّ ( متغيب ) مكسورُ الآخر ؛ لأنَّ أصلَه ( متغيبيٌّ ) على النَّسب ، ثم حُذفت ياءُ النَّسب ، وبقيت الكسرةُ ، أو أنَّ أصلَه : متغيبٌ عني ، فلما حُذف حرفُ الجر أُضيفَ إلى ياء المتكلم ، ثم حُذفت الياءُ .

أو بالحمل على الضَّرورة كما في قول الشاعر :

ما للجِمالِ مشيُها وئيدا أجندلاً يحملْنَ أم حَديدا

لأنَّ التَّأويلَ هنا بإضمار الفاعل في الرافع ، وجعلِ المتقدّم مبتدأً لا يمكن ؛ لأنَّ ( وئيدا ) منصوبٌ فلا يكونُ خبراً ، وتقدمُ الاسمِ على رافعه جائزٌ في ضرورة الشِّعر بنصِّ سيبويه[1] ، وبذلك يَسلمُ لنا ما تقرَّرَ وثبتَ من القواعد المستنبطة من الواقع اللُّغوي ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الكتاب ( ٣/ ١١٥ ) .

## ٦٨- يجوزُ إسقاطُ تاءِ التأنيث من الفعل إذا فُصل بينه وبين فاعله المؤنث الحقيقي

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله فالأجودُ إثباتُ العلامة ؛ لأنَّ علةَ الإثبات موجودةٌ ، ويجوزُ إسقاطُها ، خلافاً للمبرد "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : الجوازُ ، وهو قولُ سيبويه ، واختاره ابنُ يعيش ، والشلوبين ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك ، والرضيّ ، وابنُ جمعة(٢) .

**والثاني** : المنعُ في سعة الكلام ، وهو قولُ المبرد ، واختاره ابنُ الحاجب(٣) .

**الأدلة (٤) :**

**حجة الجواز قول الشَّاعر :**

لقد وَلَدَ الأُخيطلَ أمُّ سوءٍ على باب استها صُلُبٌ وشامُ(٥)

ولأنَّ الفصلَ صار كالعوض عن علامة التأنيث ، ولأنَّ ثبوتَها ؛ لكون الفاعل

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢ / ١٥٣ ) .

(٢) الكتاب ( ٢/ ٣٨ ) ، وشرح المفصل ( ٢ / ٥٠٥ ) ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ( ٢/ ٥٧٩ ) ، وشرح الجمل ( ٢/ ٤٠٣ ) ، وشرح التسهيل ( ٢/ ١١٢ ) ، وشرح الكافية : القسم الثاني ( ١/ ٦٢٥ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ ( ١/ ٤٨٢ ) .

(٣) المقتضب ( ٢/ ١٤٥ ) ، و ( ٣/ ٣٤٩ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ١/ ٥٢٧ ) .

(٤) المقتضب ( ٢/ ١٤٥ )، و( ٣/ ٣٤٩ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ١/ ٥٢٧ ) ، وشرح التسهيل ( ٢/ ١١٢ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢ / ١٥٣ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ١/ ٤٨٢ ) .

(٥) البيت من الوافر ، ونسبه العيني في المقاصد ( ٢/٢١٨ ) إلى جرير ، ولم أقف على هذه الرواية في ديوان جرير ، ورواية الديوان ص ( ٦٤٣ ) : لقد كذب الأخيطلُ فيّ غربٌ إذا صاح الجوالب واعتزام ، والبيت من شواهد المقتضب ( ٢/١٤٥ ) ، والخصائص ( ٢/٤١٤ ) .

كالجزء ، ولما وقع الفصلُ امتنعَ تقديرُ الجزئية إلا أنَّ الأجودَ إثباتُ العلامة .

**واحتُجَّ لرأي المبرد** بأنَّ تاءَ التأنيث جيءَ بها لإزالة اللَّبس ؛ لأنَّ من الأسماء ما هو مشتركٌ بين المذكر والمؤنث ، مثل : هند ، وهذا اللَّبسُ قائمٌ مع وجود الفصل(١) .

وظاهرُ كلام المبرد في المقتضب يشيرُ إلى أنَّ حجةَ المنع أنَّ الفاعلَ مؤنثٌ حقيقي ، فيجبُ تأنيثُ الفعل له ، وإن فُصِلَ بينهما(٢) .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بجواز إسقاط تاء التأنيث من الفعل إذا فُصِلَ بينه وبين فاعله المؤنَّث الحقيقي** ؛ فقال : " وأمَّا إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله فالأجودُ إثباتُ العلامة ؛ لأنَّ علةَ الإثبات موجودةٌ ، ويجوزُ إسقاطُها ، خلافاً للمبرد " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع ، والقياس :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقولُ الشَّاعر :

لقد وَلَدَ الأُخيطلَ أمُّ سوءٍ        على باب استها صُلُبٌ وشامُ

وقول الشَّاعر :

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ منكنَّ واحدةٌ        بَعْدِي وبعدَك في الدّنيا لمغرورُ (٤)

**وأمَّا القياسُ** فمن ثلاثةِ أوجه :

**أحدها** : أنَّ الفصلَ صار كالعوض عن تاء التأنيث ، فقام مقامها .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ( ٢ / ٥٠٥ ) ، المغني : ت السعدي ( ٢ / ١٥٥ ) .
(٢) المقتضب ( ٢/ ١٤٥ ) ، و( ٣/ ٣٤٩ ) .
(٣) المغني : ت السعدي ( ٢ / ١٥٣ -١٥٥ ) .
(٤) البيت من البسيط ، و لم أقف على قائله ، وهو في : الخصائص ( ٢/ ٤١٤ ) ، وتخليص الشواهد ( ٤٨١ ) ، والمقاصد النحوية ( ٢ / ٢٢٤ ) .

**والثاني** : أنَّ ثبوتَها لكون الفاعل كالجزء من الفعل ، وإذا وقعَ الفصلُ بطَلت الجزئية .

**والثالث** : أنَّ الفاعلَ لمَّا بَعُدَ من الفعل ضَعُفت العنايةُ به .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ إسقاط تاء التأنيث من الفعل إذا فُصِلَ بينه وبين فاعله المؤنث الحقيقي** ؛ لأنَّه مؤيدٌ بالسَّماع والقياس كما مَرَّ .

**وليس الجواز مخصوصاً بالشعر كما يرى المبرد** ؛ لأنَّ سيبويه حكى : حضر القاضيَ امرأةٌ ، وقال : " إذا طال الكلام كان الحذف أجمل "(١) .

**وأمَّا المنعُ بحجةِ أنَّ تاءَ التأنيث جيء بها لإزالة اللَّبس ، -وهذا اللَّبسُ قائمٌ مع وجود الفصل** - فيظهرُ لي ضعفُه ؛ إذ لو كان التأنيث من أجل إزالة اللَّبس لجاز حذفُ التاء في نحو : ( جاءت فاطمةُ ) ؛ لعدم وجود اللَّبس ، وهذا لا يجيزه المبردُ نفسه ، ولا يشهدُ له السَّماعُ إلا بقلَّةٍ لا يقاسُ عليها ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الكتاب ( ٣٨/٢ ) .

# ٦٩- لا يجوزُ مجيءُ الفاعلِ جملةً

يجوزُ أن يقعَ الفعل المصدر بـــ( أن ) المصدرية فاعلاً نحو : ( يعجبني أن تقومَ ) ؛ لأنها حينئذٍ في حكم المفرد ، لا أعلمُ في ذلك خلافاً بين النُّحاة ، وإنَّما الخلافُ في الجملة المجردة من ( أن ) المصدرية .

**وقد ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألة في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيـــه : " وقـــد خرج بقيد ( اسم ) ما عدا الاسمَ من فعلٍ أو جملةٍ ، خلافاً لبعض الكوفيين في الجملة ، فإنَّه أجاز وقوعَها فاعلةً "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**أحدها** : أنَّه لا يجوزُ مجيءُ الفاعلِ جملةً ، وإليه ذهب وجمهورُ البصريين(٢) ، ومنهم : المبردُ ، والفارسيُّ ، وابنُ جني ، واختاره العكبريُّ ، وابنُ عصفور ، وأبو حيان(٣) .

**والثاني** : أنَّه يجوزُ ، وهو قولُ جماعةٍ من الكوفيين(٤) ، ومنهم : هشامٌ ، وثعلب(٥) .

**والثالث** : الجوازُ إذا كان الفعلُ قلبياً مُعلَّقاً عنها ، فتكونُ الجملةُ في موضـــعِ رفـــعٍ فاعلٍ ، نحو : ( ظهرَ لي أقامَ زيدٌ أم عمروٌ ) ، ولا يجيزون : ( يسرني يخرجُ عبدالله ) ، وهو ظاهرُ كلام سيبويه ؛ فقد قال : " ألا ترى أنَّك لو قلت : ( بدا لهم أيُّهم أفضلُ ) ، لحـــسُنَ

---

(١) شرح الكافية ( ٢٣٥ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢/ ١٢٩ ) .

(٢) التذييل والتكميل ( ١/٥٥ ) .

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ( ١٨٧ ) ، وإعراب القرآن للنحاس ( ٢/ ٣٢٩ ) ، وفيهما رأي المبرد ، والمـــسائل المشكلة ( البغـــداديات ) ( ٥٢٥ ) ، والخـــصائص ( ٢/٤٣٤ ) ، واللبـــاب ( ١/ ١٥٢ ) ، وشـــرح الجمـــل ( ١/١٥٨ ) والتذييل والتكميل ( ٦/ ١٧٤ ) .

(٤) التذييل والتكميل ( ١/٥٦ ) ، والارتشاف ( ٣/١٣٢٠ ) .

(٥) رأيهما في : الخصائص ( ٢/ ٤٣٥ ) ، والتذييل والتكميل ( ١/ ٥٦ ) ، والارتشاف ( ٣/١٣٢٠ ) .

كحسنه في : ( علمت ) ، كأنَّك قلت : ظهرَ لهم أهذا أفضلُ أم هذا "(١) فجعل الفعلَ ( بدا ) معلَّقاً ، فتكونُ جملةُ ( أيُّهم أفضلُ ) في موضع رفعٍ فاعلٍ ، واستحسنَ ذلك ؛ لأنَّه بمنزلة ( علم ) فكما أنَّ الجملةَ بعد ( عَلِمَ ) المعلَّقة لها موضعٌ من الإعراب ، فكذلك الفعلُ ( بدا ) وما أشبهه من الأفعال القلبية ، وبه قال الفراءُ ، واختاره ابنُ ولَّاد(٢) .

**الأدلة** (٣) :

**حجةُ من أجاز وقوعَ الفاعل جملةً** قولُه تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ (٤) ، فقوله : ( ليسجننه ) جملةٌ ، وهي فاعلةٌ للفعل ( بدا ) .

**وحجةُ منعِ الجملة أن تكونَ فاعلةً** أنَّ الجملةَ لا يجوزُ إضمارُها ولا تعريفُها ، ولا تُعَدُّ كالجزء من الفعل ، ولا يصحُّ عملُ الفعل فيها ، ولا في أبعاضها ؛ إذ لا يمكنُ تقديرُها بالمفرد هنا .

**وحجةُ من أجاز بشرطِ أن يكونَ قلبياً ومُعلَّقاً** الحملُ على باب ( ظنّ ) ، فإنَّ الفعلَ فيه يُعلَّقُ عن نصب المفعول ، فتكونُ الجملةُ بعده في موضع نصبٍ ، فيجوزُ هنا أن يعلَّقَ الفعل عن الفاعل ، وتكونُ الجملةُ بعده في موضعِ رفعٍ .

**اختيار ابن فلاح** (٥) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بمنع مجيء الفاعل جملةً** ؛ فقد صرَّحَ بمخالفة المجيزين حيث قال : في المغني " وقد خرج بقيد ( اسم ) ما عدا الاسمَ من فعلٍ ، أو جملةٍ ، خلافاً لبعض الكوفيين في الجملة ، فإنَّه أجاز وقوعَها فاعلةً " ، ثم ذكر حجةَ الجواز ، وأجاب عنها بما

(١) الكتاب ( ٣ / ١١٠ ) .

(٢) معاني القرآن ( ٢ / ٣٣٣ ) ، والانتصار لسيبويه على المبرد ( ١٨٧ ) .

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ( ١٨٧ ) ، واللباب في علل البناء والإعراب ( ١/ ١٥٢ ) ، والمغني : ت السعدي (٢/ ١٢٩ ) ، والتذييل والتكميل ( ١/ ٥٥ ) .

(٤) سورة يوسف : من الآية ( ٣٥ ) .

(٥) المغني : ت السعدي ( ٢/ ١٢٩ -١٣١ ) ، وشرح الكافية ( ٢٣٥ ) .

يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عنده القولَ بالمنع .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بتعذّر نسبة الفعل إلى الجملة ؛ لأنَّه إنَّما يمكنُ نسبةُ الفعل إلى المفرد لا إلى جملة ذات جزأين ، إذ لا يمكنُ نسبتُه إلى كل واحدٍ من الجزأين ، ونسبتُه إلى أحدهما دون الآخر تحكّمٌ .

**ثم إنَّ ابنَ فلاحٍ يرى** أنَّ هذه الحجةَ التي ذكرها كافيةٌ ، فلا حاجةَ إلى تعليلِ المنعِ بأنَّ الجملةَ لا يجوزُ إضمارُها ، ولا تعريفُها ، ولا تُعَدُّ كالجزء من الفعل[1] ؛ معللاً ذلك بأنَّه لا حاصلَ تحته ؛ لأنَّه يُعَلَّلُ بهذا لو أمكنَ نسبةُ الفعل إليها ،وإذا لم يمكنْ فالتعويلُ عليه كافٍ .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الجواز** ، وهي قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ بأمرين :

**أحدهما** : أنَّ الفاعلَ مصدرُ ( ليسجننه ) ، أي : بدا لهم السجنُ ، والفعلُ يدلُّ على مصدره ، والمعنى عليه .

**والثاني** :أنَّ فاعلَه مصدرُ ( بدا ) ،أي بدا لهم البداءُ ؛ بدليل وقوعه فاعلاً في قول الشَّاعر :

لعلَّكَ والموعودُ حقٌّ لقاؤُه     بدا لكَ من تلكَ القلوصِ بداءُ[2]

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو منعُ مجيء الفاعل جملةً** ؛ لتعذّرِ نسبةِ الفعل إليها .

وأمَّا قولُه تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ

(١) ممن علل بهذا : الفارسي في المسائل المشكلة ( البغداديات ) ص ( ٥٢٥ ) . وأبو القاء العكبري في : اللباب في علل البناء والإعراب ( ١/ ١٥٢ ) .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله : محمد بن بشير الخارجي ، ديوانه ص ( ٢٩ ) .

حِينٍ ﴿٣٥﴾ فسبق جوابُ ابنِ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُ الاستدلالَ بها .

وأمَّا القولُ بالجواز بشرط أن يكونَ الفعلُ قلبياً معلَّقاً حملاً له على بـــاب ( ظـــنّ ) ، فيظهرُ لي ضعفُه بوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه ؛ لأنَّ ( ظنَّ ) وأخواتها معلّقةٌ عـــن العمل في المفعول ، ومسألتُنا في تعليق الفعل عن الفاعل ، وليس الفاعلُ كالمفعول ، فالفاعلُ كالجزء من الفعل ، فكيف نعلّقُ الفعلَ عمَّا هو كالجزء منه ، ثم إنَّ أداةَ التَّعليق بأن تكـــونَ مانعةً أشبهُ من أن تكونَ مجوّزةً ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٧٠- لا يُقامُ المفعولُ الثاني من مفعولي ( ظنَّ ) وأخواتها مقام الفاعل

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا المتعدي إلى اثنين لا يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما ، وهو ( عَلِمت ) وأخواتُه ، فلا يقامُ مقامَ الفاعل إلا الأولُ ، خلافاً لبعض المتأخرين ، فإنَّه أجاز إقامةَ الثاني إذا كان نكرة "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعة أقوالٍ للنَّحويين** :

**أحدها** : المنعُ ، وهو قولُ ابن الدهان ، وابن الأثير ، والجزوليّ ، والعكبريّ ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن أبي الربيع(٢) .

**والثاني** : أنَّه تجوزُ إقامتُه بشرطين :

**أحدهما** : أمنُ اللَّبس : بأن لا يكونَ المفعولُ الأولُ ، والثاني معرفتين ، أو نكرتين .

**الثاني** : أن لا يكونَ المفعولُ الثاني جملةً ، أو شبهَ جملة .

وهو قولُ الزجاجيّ ، وابن درستويه ، وابن الوراق ، وأبي البركات الأنباريّ ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وابن مالك(٣) .

**والثالث : أنَّه تجوزُ إقامتُه بالشرطين السابقين ، وبشرطٍ ثالثٍ** وهو أن يكونَ المفعولُ الثاني معرفةً ، وهذا القولُ ذكره أبوحيان(٤)، ولم ينسبه إلى أحدٍ .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢ / ٢٠٧ ) .

(٢) الفصول في العربية ( ١١٥ ) ، والبديع في علم العربية ( ١١٧/١ ) ، والمقدمة الجزولية ( ١٤٣ ) ، والمتبع في شرح اللمع ( ٢٥٣/١ ) ، وشرح المفصل ( ٣٣٢/٣ ) ، وشرح المقدمة الكافية ( ٣٤٨/١ ) ، والبسيط في شرح الجمل ( ٩٦٨/٢ ) .

(٣) الجمل في العربية ( ٧٨ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٣٣٢/٣ ) ، وعلل النحو ( ٢٨٥ ) ، وأسرار العربية ( ٩٦ ) ، والتوطئة ( ٢٦٠ ) ، وشرح الجمل ( ٥٤٩/١ ) ، وشرح التسهيل ( ١٢٩/٢ ) .

(٤) الارتشاف ( ١٣٣٠/٣ ) .

**والرابع** : **أنَّه تجوزُ إقامتُه مطلقاً** مع اختيار إقامةِ الأول ، وهـــو قـــولُ أبي الفـــضل الصفَّار(١) .

**الأدلة** (٢) **:**

**حجةُ المنع من أربعةِ أوجهٍ :**

**أحدها** : أنَّ المفعولَ الثاني أصلُه خبرٌ ، والخبرُ قد يكونُ جملةً ، أو شبهَ جملة ، وهـــذه الأمورُ الفاعلُ لا يكونُ منها ؛ فلا تنوب عنه ، وكذلك إذا كان مفرداً ، فإنَّه يُمنَعُ طـــرداً للباب .

**والثاني** :أنَّ إقامةَ المفعول الثاني تُؤدِّي إلى لَبْسٍ ؛ لأنَّه لو قيل : ( ظننتُ زيداً أخـــاك ) فالشكُّ واقعٌ في الأُخوَّة ، لا في ( زيد ) ، فلو قدّمتَ ( الأخ ) ، وأخّرت ( زيداً ) لصارت الأخوةُ معلومةً ، والشكُّ واقعٌ في التّسمية ؛ فلذلك لا تجوزُ إقامةُ المفعـــول الثـــاني مقـــامَ الفاعل .

**والثالث** :أنَّ المفعولَ الثاني يكونُ نكرةً كثيراً ، فيُؤدِّي إلى الإخبار بالمعرفة عن النّكرة وذلك مرفوضٌ .

**والرابع** :أنَّ المفعولَ الثاني إذا كان مشتقاً ، وهو الغالبُ ، فأقيم مقامَ الفاعل أدَّى إلى الإضمار قبل الذكر ؛ لأنَّه إذا قيل : ( ظُنَّ قائمٌ زيداً ) ففي ( قائم ) ضـــميرٌ يعـــودُ علـــى ( زيداً ) ، و( زيداً ) متأخرٌ لفظاً ورتبةً ؛ لأنَّه مفعولٌ ؛ لذا لا تصحُّ إقامتُه .

**وحجةُ الجواز** بشرطِ كونه نكرةً نحو ( ظُنَّ قائمٌ زيداً ) عدمُ وجود اللَّبس ، بخـــلاف لو كان معرفةً نحو : ( ظننتُ زيداً أخاك ) ، فلا يقالُ : ( ظُنَّ أبوك زيداً ) ؛ لئلا يلتـــبسَ المعلومُ بالمظنون ، وذلك أنَّ الأولَ هو المعلومُ ، والثاني هو المظنون .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ( ٢/٧٤١ ) .

(٢) علل النحو ( ٢٨٥ ) ، وأسرار العربية (٩٦ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٣/ ٣٣٢ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢ / ٢٠٧ ) ، والتذييل والتكميل ( ٦ / ٢٥١ ) ، والمقاصد الشافية ( ٣/ ٥٥ ) .

**وحجة الجواز** بشرط أن لا يكونَ المفعولُ الثاني جملةً ، أو شبهَ جملة أنَّ هذه الأشياءَ لا تكونُ فاعلةً ، فلا تنوبُ عنه .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بالمنع** ؛ فقد صرَّح بمخالفة المجيزين حيثُ قال : " وأمَّا المتعدي إلى اثنين لا يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما ، وهو ( عَلمت ) وأخواتُه ، فلا يقامُ مقامَ الفاعل إلا الأولُ ، خلافاً لبعض المتأخرين ، فإنَّه أجاز إقامةَ الثاني إذا كان نكرة " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : القياسُ على محلّ الوفاق ، وهو منعُ إقامة الثاني إذا كان معرفةً ، فكذلك إذا كان نكرةً ؛ فإنَّ المعرفةَ والنكرةَ يشتركان في كون الأول معلوماً ، والثاني مظنوناً .

**والثاني** : أنَّ إقامةَ الثاني يُفضي إلى جعل الخبر مخبراً عنه ، والمخبر عنه خبراً .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ إقامة الثاني ، إذا أُمِنَ اللَّبسُ ، وكان مفرداً ؛ وذلك لأمور :**

**أحدها** :أنَّ إقامةَ الثاني بالشَّرطين المذكورين موافقٌ للأصل ؛ لأنَّ الأصلَ أن يبقى ما فيه مانعٌ على المنع ، وما ليس فيه على الجواز ، فإذا مُنِعَ بحصول اللَّبس ، فلا يُمنَعُ إذا لم يحصل ، وإذا مُنِعَ لكونه جملةً أو شبهَ جملة ، فلا يُمنَعُ إذا كان مفرداً .

**والثاني** : أنَّ منعَ إقامة الثاني كان لعارضٍ كحصول اللَّبس ، وكونِ المفعول الثاني جملةً أو شبهَ جملة ، فإذا أُمنَ اللَّبْسُ ، وكان المفعولُ الثاني مفرداً زال العارض ، والعارضُ إذا زال بقي الأصلُ ، والأصلُ الجواز .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢ / ٢٠٧ – ٢٠٨ ) .

**والثالث** :أنَّ جوازَ إقامة الثاني مطلقاً مردودٌ باتِّفاقهم على منعه إذا حصل لَبْسٌ في الكلام فهو قولٌ شاذٌ لا يُعتدُّ به .

**وأمَّا أدلةُ المانعين فالجوابُ عنها بما يأتي**(١) :

**فأمَّا قولُهم بأنَّ المفعولَ الثاني أصلُه خبرٌ ، والخبرُ قد يكونُ جملةً أو شبهَ جملة ، وهذه الأمورُ الفاعلُ لا يكونُ منها** ، فالجوابُ أنَّه لا يلزمُ مِنْ منعِ إقامتِه إذا كان جملةً ، أو شبهَ جملة منعُ إقامتِه إذا كان مفرداً ؛ فإنَّ الجملةَ لها مانعٌ يَمنعُ من إقامتها ، ولا مانعَ في المفرد ، وهذا أمرٌ يَمنعُ الطَّرد .

**وأمَّا قولُهم بأنَّ إقامةَ المفعول الثاني تُؤدِّي إلى لبس** فجوابُه أنَّ كونَ اللَّبس يمنعُ من إقامة الثاني فهذا أمرٌ متَّفقٌ عليه ، إلا أنَّه أحياناً لا يكونُ لَبْساً في الكلام ، كأن يكونَ الثاني نكرةً لأنَّ هذه الأفعالَ داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ ، والمبتدأُ لا يكونُ نكرةً ، وكذلك المفعولُ الأولُ لا يكونُ نكرةً ، فوجودُه منكَّراً يدلُّ على أنَّه المفعولُ الثاني ، فلا يقعُ بذلك لَبْسٌ ؛ فتجوزُ إقامتُه حينئذٍ .

**وأمَّا كونُ إقامة الثاني تؤدِّي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة** ، فهذا قولٌ لا حجةَ فيه ؛ لأنَّ الإخبارَ هنا عن النَّكرة عارضٌ في بنية عارضةٍ ، والمقصودُ الإخبارُ عن المعرفة .

**وأمَّا قولُهم بأنَّه يُؤدِّي إلى الإضمار قبل الذكر** فجوابُه أنَّ الإضمارَ قبلَ الذِّكر في قولهم : ( ظُنَّ قائمٌ زيداً ) لا يمنعُ من إقامة الثاني ؛ لأنَّه عارضٌ ، والأصلُ تأخيرُه في بنية الفاعل فلا محذورَ في تقديمه .

**وأمَّا حجةُ ابنِ فلاحٍ فيظهرُ لي فيها نظرٌ** :

**فأمَّا احتجاجُه بقياس النَّكرة على المعرفة في المنع** فيظهرُ لي بطلانُه بوجود الفارقِ بينهما ؛ لأنَّ النَّكرةَ لا تُؤدِّي إلى لَبْسِ الخبرِ بالمخبرِ عنه إذا وُجدت مع المعرفة ؛ لتعيّنِ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ( ٣/ ٣٣٢ ) ، المغني : ت السعدي ( ٢ / ٢٠٧ ) ،والتذييل والتكميل ( ٦ / ٢٥١ ) والمقاصد الشافية ( ٣/ ٥٥ ) .

خبريّتها ؛ لأنَّ الأصلَ في الخبر أن يكونَ نكرةً ، فلا يلتبسُ الخبرُ الذي هو مظنونٌ بالمخبر عنه الذي هو معلوم ، بخلاف المعرفة ؛ إذ تحتملُ أن تكونَ مفعولاً أولاً ، أو ثانياً ، فيلتبسُ حينئذٍ الخبر بالمخبر عنه .

**وأمَّا احتجاجُه بأنَّ إقامةَ الثاني تفضي إلى جعلِ الخبر مخبراً عنه ، والمخبر عنه خبراً** فلا أُسْلِّمُ له به ؛ لأنَّ المفعولَ الثاني خبرٌ في المعنى ، ولا يعني وقوعه موقعَ المخبر عنه أن يكونَ مخبراً عنه في المعنى ، كلُّ ما هنالك أنَّه أخذَ حكمَ المخبرِ عنه في اللَّفظ ، فمثلُه كمثل المفعول به عندما ينوبُ عن الفاعلِ فإنَّه يكونُ مفعولاً به في المعنى ، وإن أخذَ حُكمَ الفاعل في اللَّفظ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٧١- لا يجوزُ بناءُ الفعلِ اللازمِ غيرِ المتبوع بمصدرٍ مُخصَّصٍ ولا شبهِ جملةٍ للمجهول

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وشرطُ الفعل المبنيّ للمفعول أن يكونَ متصرفاً متعدياً ، خلافاً لبعضهم ، فإنَّه أجاز بناءَ اللازم للمجهول ، وأقام المصدرُ المعــرَّف بلام العهد مقام الفاعل ، نحو : ( قيم القيام ) ، و( جُلس الجلوس ) ، ويُستغنى عن ظهــوره بفهم السَّامع ؛ لأنَّه إنَّما يقال لمن عَهِد لذلك "[١] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح** :

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ ابن السراج ، وابن درستويه ، والفارسيّ ، وابن جــنيّ ، وأبي البركات الأنباريّ ، وابن الأثير ، والجزوليّ ، والعكبريّ ، وابن يعيش ، والشلوبين[٢] .

**والثاني** : الجوازُ ، وهو قولُ الكسائيّ ، والفراء ، وهشام[٣].

**وذكر ابنُ فلاح** أنَّ نائبَ الفاعل عند أصحاب هذا القول هو ضميرُ المصدر ، وفيــه نظرٌ ؛ لأنَّ هذا تخريجُ بعض البصريين[٤] لمثل : (جُلِسَ ) ، وأمَّا أصحابُ هذا القول فقــد اختلفوا في تحديد النائب عن الفاعل على قولين[٥] :

**أحدهما** : أنَّ النائبَ ضميرٌ مجهولٌ يحتملُ أن يكونَ ضميرَ مــصدرٍ ، أو زمــانٍ ، أو مكانٍ ، وهو قولُ الكسائيّ، وهشام .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢/ ٢٠٤ ) .

(٢) الأصول في النحو ( ١/٧٧ ) ، وتصحيح الفصيح ( ٤٣ ) ، والإيضاح ( ١١١ ) ، واللمــع ( ٨٣ ) ، وأســرار العربية ( ٩٩ ) ، و البديع في علم العربية ( ١/١١٦ ) ، والمقدمة الجزولية ( ١٤٤ ) ، والمتبع في شــرح اللمــع ( ١/٢٥٢ ) وشرح المفصل (٣/٣٢٥ ) ، والتوطئة ( ٢٦٠ ) .

(٣) الآراء الثلاثة في : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ( ١٩٦ ) ، والارتشاف ( ٣/١٣٢٧ ) ، والهمع ( ٢/٢٧١ ) .

(٤) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ( ١٩٦ ) ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ( ١٣٠ ) .

(٥) الارتشاف ( ٣/١٣٢٧ ) ، والهمع ( ٢/٢٧١ ) .

**والثاني** : أنَّ الفعلَ هنا فارغٌ لا ضميرَ فيه ، وهو قولُ الفراء .

**الأدلة** (١) :

**حجةُ المنع** أنَّكَ لو بنيتَ الفعلَ اللازم للمفعول لكنتَ تحذفُ الفاعلَ ، فيبقى الفعلُ غير مسندٍ إلى شيء ، وذلك محالٌ .

**وحجةُ الجواز** السَّماع ، والقياس :

**فأمَّا السَّماعُ** فقولُه تعالى : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾ (٢) فالفعلُ مبنيٌّ للمجهول ، والفعلُ لازم .

**وأمَّا القياسُ** : فعلى اللازم إذا وُجِدَ المصدرُ المخصَّصُ .

**اختيار ابن فلاح** (٣) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بالمنع** ؛ فقد صرَّحَ بمخالفة المجيزين حيث قال:" وشرطُ الفعل المبنيّ للمفعول أن يكونَ متصرفاً متعدياً ، خلافاً لبعضهم ، فإنَّه أجاز بناءَ اللازم للمجهول " .

**ثم إنَّ ابنَ فلاحٍ ذكر حجةَ المجيزين ، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها ، ويقوّي عنده المنع :**

**فأمَّا السَّماعُ** وهو قولُه تعالى : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾ فأجاب عنه بأنَّ الفعلَ ( سَعِدَ ) متعدٍ بدليل أنَّ الكسائيّ حكى ( سَعِدَه ) متعدياً ، وبمجيء اسم المفعول منه وهو ( مسعود )(٤) .

---

(١) تصحيح الفصيح ( ٤٣ ) ، وتلقيح الألباب ( ٦٢ ) ، وأسرار العربية ( ٩٩ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٢٥/٣ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٢٠٤/٢ ) .

(٢) سورة هود : من الآية ( ١٠٨ ) .

(٣) المغني : ت السعدي ( ٢/ ٢٠٤ ) .

(٤) الصحاح ( ٢ / ٤٨٧ ) .

**وأمَّا القياسُ** على اللازم إذا وُجِدَ المصدرُ المخصَّص معه ، فأبطله بوجـود الفـارق ، وهو أنَّه يُشترَطُ في إقامة المصدر مقام الفاعل التَّخصصُ ، وإذا كان مقدراً لم يكن في اللَّفظ ما يدلُّ على تخصّصه ؛ إذ لا زيادةَ على لفظ الفعل ، فيؤدّي إلى وجود خبرٍ من غيرِ مُخـبرٍ عنه ؛ لأنَّه إذا حُذِفَ الفاعلُ أدَّى إلى قيام الفعل بنفسه ، وذلك باطلٌ .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو المنعُ** ؛ لئلا يبقى الفعلُ حديثاً عن غير محدَّثٍ عنه ، وأمَّا حجـةُ المجيزين فقد تقدم جواب ابنُ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُها ، ويقوّي عندي القـولَ بـالمنع ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٧٢- لا يجوزُ إقامةُ خبر ( كان ) مقامَ الفاعل

**هذه المسألةُ مبنيةٌ على جواز بناء ( كان ) للمجهول ، وذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال متحدثاً عمَّا يمتنعُ إقامته مقام الفاعل : " وأمَّا خبرُ ( كان ) وأخواتها فلا يجوزُ ، خلافاً للفراء ، فإنَّه أجاز ( كين أخوك ) ، في ( كنت أخاك ) "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ ابن السراج ، والسيرافيّ ، والعكبريّ ، وابن مالك[٢] .

**والثاني** : الجوازُ ، وهو قولُ الفراء[٣] .

**الأدلة** [٤] **:**

**حجةُ المنع أمران :**

**أحدهما** : أنَّ اسمَ ( كان ) وخبرها لا يستغني أحدُهما عن الآخر كأصلهما ، فلا يجوزُ أن تَحْذِفَ زيداً ، فيبقى الخبرُ منفرداً بأن يقالَ : ( كين أخوك ) من : ( كان زيدٌ أخاك ).

**والثاني** : أنَّ الخبرَ مسندٌ إلى غيره فلا يُسْنَدُ إليه .

**وحجةُ الجواز** القياسُ ، ذكر ذلك السيرافيُّ عن الفراء ، ولم يحدّد المقيسَ عليه ، والذي يظهرُ لي أنَّ المرادَ بالقياس : هو قياسُ خبر ( كان ) مع اسمها على المفعول مع الفاعل .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢/ ٢٢١ ) .

(٢) الأصول في النحو ( ١/ ٨١ ) ، وشرح الكتاب (١/ ٣٠١ ) ، واللباب في علل البناء والإعراب ( ١/ ١٦٣ ) ، وشرح التسهيل ( ٢/ ١٢٩ ) .

(٣) رأيه في : شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٣٠٢ ) ، والتذييل والتكميل ( ٦ / ٢٥٤ ) .

(٤) الأصول في النحو ( ٨١/١ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي (٣٠١/١ ) ، واللباب في علل البناء والإعراب ( ١٦٣/١ ) .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بالمنع** ؛ فقد صرَّح بمخالفة المجيزين ، ولم يذكر دليلَهم ، حيثُ قال : " وأمَّا خبرُ ( كان ) وأخواتها فلا يجوزُ ، خلافاً للفراء فإنَّه أجاز ( كين أخوك ) في ( كنتُ أخاك ) " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ ( كان ) داخلةٌ على مبتدأ وخبر ، ولا بدَّ لأحدهما من الآخر حتى تُعقَلَ النِّسبة ، أي : نسبة الخبر إلى الاسم ، والبناءُ للمفعول يكونُ بحذف أحدهما ، فيرتفعُ حكمُ النِّسبة ، وأمَّا الفاعلُ والمفعولُ فليس بينهما ارتباطُ نسبةٍ حتى يحافظَ عليها .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو المنعُ** ؛ لأنَّه لم يثبت عن العرب ، ولعدم الفائدة ، ولاستلزامه وجودَ خبرٍ عن غيرِ مذكورٍ ولا مقدرٍ ، والقياسُ في بناء كان للمجهول أن يُحذَفَ الاسمُ والخبرُ جميعاً ، وتصاغُ ( كان ) لمصدرها ، وذلك المصدرُ ينوب منابَ الاسم والخبر ، ويكونُ الاسمُ والخبرُ تفسيراً له فتقول ( كين الكونُ زيدٌ منطلقٌ ) فـ( الكونُ ) نائبٌ عن الفاعل ، و( زيدٌ منطلقٌ ) جملةٌ تُفسِّرُ الكونَ ، ويجوزُ إضمارُ الكون ؛ لدلالة الفعل عليه فيقالُ : ( كين زيدٌ منطلقٌ )(٢) ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المغني : ت السعدي ( ٢/ ٢٢١ ) .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٣٠٢ ) ، والتذييل والتكميل ( ٦ / ٢٥٥ ) .

## ٧٣- صيغةُ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبنيّ للفاعل

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألة في المغني** ، قال : " فمذهبُ الجمهور أنَّه فرعٌ على صيغة الفاعل ، خلافاً للمبرد ، فإنَّه زعمَ أنَّه أصلٌ بنفسه ، وليس بفرع "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبنيّ للفاعل ، بمعنى أنَّها مُغيَّرةٌ من فعل الفاعل ، وهو قولُ جمهور البصريين(٢) ، ومنهم سيبويهِ ، واختاره ابنُ عصفور(٣) .

**والثاني** : أنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول أصلٌ ، وليس بفرع ، وهو قولُ الكوفيين(٤)، والمبردِ ، وابنِ الطَّراوة(٥) .

**الأدلة** (٦) **:**

**حجةُ القول بأنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ أمران :**

**أحدهما** : قولُ العرب : ( بويع ) ، و( سوير ) ، فلم يُدغموا ذلك ، والقاعدةُ أنَّه متى اجتمعَ ياءٌ ، وواوٌ ، وسبقت إحداهما بالسّكون أُدغِمَ أحدُهما في الآخر ، فلمَّا كان مُغيَّراً من ( ساير ) و( بايع ) حُمِلَ على أصله ، فلم يُدغَم لعروض هذا الاجتماع .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢ / ١٩٢ ) .

(٢) التذييل والتكميل ( ٦/ ٢٧٦ ) ، والارتشاف ( ٣/ ١٣٤٠ ) .

(٣) الكتاب ( ٤/ ٢٧٩ ) ، وشرح الجمل ( ٥٥١/١ ) .

(٤) التذييل والتكميل ( ٦/ ٢٧٦ ) ، والارتشاف ( ٣/ ١٣٤٠ ) .

(٥) رأيهما في : التذييل والتكميل ( ٦/ ٢٧٦ ) ، والارتشاف ( ٣/ ١٣٤٠ ) .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ( ٥٥١/١ ) ، والمغني : ت السعدي ( ١٩٢/٢ ) ، والتذييل والتكميل ( ٢٧٦/٦ ) .

**والثاني** : أنَّ طلبَ الفعل للفاعل من جهة المعنى أولاً ، وللمفعول ثانيـــاً ، فينبغـــي أن تكونَ بنيتُه له أولاً ، وللمفعول ثانيةً عن بنيته للفاعل .

**وحجةُ القول بأنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول أصلٌ خمسةُ أوجه :**

**أحدها** : أنَّ من الأفعال المجهولة ما لم يُنطَق له بفاعلٍ نحو : ( جُنَّ ) و( زُكِمَ ) ، ولو كانت فرعاً لَنُطق بأصلها .

**والثاني** : أنَّه يُسكَّنُ له لامُ الفعل ، كما يُسكَّنُ للفاعل نحو : ( ضُرِبْتُ ) .

**والثالث** : أنَّه إذا عُطِف عليه وهو مضمرٌ متصلٌ أُكّدَ قبل المعطوف ، كالفاعل ، وفي التنزيل : ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ ﴾ [1] .

**والرابع** : أنَّه لا يقعُ جملةً كالفاعل .

**والخامس** : أنَّه لا يجوزُ تقديمُه على فِعْلِه ، كالفاعل .

وأَلحظُ من هذه الأدلة أنَّ الأولَ دليلٌ على أصالة الصيغة ، وأمَّا بقيةُ الأدلة فهي دليـــلٌ على أصالة النائب عن الفاعل ، فكأنَّهم أرادوا أن يُثبتوا أصالةَ الصيغة بأصالة النائب عـــن الفاعل.

## اختيار ابن فلاح [2] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبني للفاعل** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما ، ثم أجاب عن أدلّة القائلين بالأصـــالة بمـــا يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بفرعيّة صيغة المبنيّ للمجهول .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين :**

---

(١) سورة الشعراء : من الآية ( ٩٤ ) .

(٢) المغني : ت السعدي ( ٢ / ١٩٢ – ١٩٣ ) .

**أحدهما** : أنَّه لا يبنى إلا من المتعدّي على الأصح ، ولو كان أصلاً لبُنِيَ من اللازم والمتعدي .

**والثاني** : أنَّهم وضعوا صيغةً واحدةً لزمنين ، طلباً للاختصار ، وهي صيغةُ المضارع ، فكيف يُجعلُ صيغتان لزمنٍ واحدٍ .

**وأجاب ابن فلاح عن أدلة المخالفين بما يأتي :**

**فأمَّا قولُهم بأنَّ من الأفعال المجهولة ما لم ينطق له بفاعلٍ** فأجاب عنه بأنَّ لها أفعالاً مقدرةً منسوبةً إلى فاعلها ، لكنَّه لم يُنطق بها ؛ لأنَّه معلومٌ أنَّه لا بدَّ لكل فعلٍ من فاعلٍ ، وإن لم يُنطق به ، والأصولُ المرفوضةُ في اللغة كثيرةٌ ، وهذه منها .

**وأمَّا قولهم بأنَّ النائبَ عن الفاعل يُسكَّنُ له لامُ الفعل ، وأنَّه إذا عُطف عليه وهو مضمرٌ متصلٌ أُكِّد قبل المعطوف ، وأنَّه لا يقعُ جملةً ، وأنَّه لا يجوزُ تقديمُه على فعله شأنُه في ذلك شأنُ الفاعل** ، فأجابَ بأنَّه لما قام مقامَ الفاعل أُعْطِي حُكْمَه .

## التَّرجيح :

**والراجحُ عندي هو أنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبنيّ للفاعل** بمعنى أنَّها مُغيَّرةٌ منها ؛ بدليل القواعد والضوابط الموضوعة لصياغة الفعل للمفعول ، فقولُ النُّحاة مثلاً في بناء الماضي للمفعول : يُضَمُّ أولُ الفعل ويُكْسَرُ ما قبل آخره دليلٌ على أنَّ هناك أصلاً قد غُيِّرَ لغرض ، ولأنَّنا لو قلنا بأصالة الصيغة لأدَّى ذلك إلى قَصْرِ صيغة المبنيّ للمفعول على السَّماع ، فلا نُثبتُ إلا ما ثَبَتَ في السَّماع أنَّه مبنيٌّ للمفعول ، كما في نحو : ( جُنَّ ) و (زُكِمَ ) ، والواقعُ العمليُّ عند جميع النَّحاة – ومنهم المبرد(١) – بخلاف ذلك ؛ فهم يُثبتون صِيَغاً مبنيّةً للمفعول عن طريق القياسِ الخاضعِ للضوابطِ والقواعدِ التي تدلُّ على أنَّ هناك أصلاً مُغيَّراً .

**وأمَّا ما احتجَّ به القائلون بأصالةِ الصيغةِ** فقد تقدَّمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُها

---

(١) المقتضب ( ٢/ ٣١٨ ) .

ويُقَوّي عندي القولَ بفرعيّة صيغة المبنيّ للمفعول ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٧٤- العاملُ في المفعول به هو الفعلُ وحده

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال : " البحثُ الأولُ في العامل ، وفيه أربعةُ أقوالٍ :

**أحدها للبصريين**(١) : أنَّ الفعلَ وحدَه هو العاملُ .

**والثاني للفراء**(٢) : أنَّ العاملَ الفعلُ والفاعلُ معاً .

**والثالث لهشام بن معاوية**(٣) من الكوفيين : أنَّ العاملَ الفاعلُ وحدَه .

**والرابع لخلف الأحمر**(٤) من الكوفيين .... : أنَّ العاملَ فيه معنى المفعوليّة "(٥) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويين** كما ذكر ابنُ فلاحٍ ، وقد ذكرها منسوبةً إلى أصحابها بما يغني عن إعادتها هنا .

**الأدلة** (٦) **:**

**حجةُ البصريين** الإجماعُ على أنَّ الفعلَ له تأثيرٌ في العمل ، وأمَّا الفاعلُ فلا تأثيرَ له في العمل ؛ لأنَّه اسمٌ ، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل ، وهو باقٍ على أصله في الاسمية ؛ فوجبَ أن لا يكونَ له تأثيرٌ في العمل .

(١) الكتاب ( ٢٨٧/١ ) ، الإنصاف ( ٧٩/١ ) ، وهمع الهوامع ( ٧/٣ ) .
(٢) رأيه في : تمهيد القواعد ( ١٧٣٣/٤ ) ، والتصريح ( ٢/ ٣٩٧ ) ، وهمع الهوامع ( ٧/٣ ) .
(٣) رأيه في : الإنصاف ( ٧٨/١ ) ، وتمهيد القواعد ( ١٧٣٢/٤ ) ، وهشام بن معاوية : حياته ، آراؤه ، منهجه ( ٢٠٥ ) .
(٤) رأيه في : الإنصاف ( ٧٩/١ ) ، تمهيد القواعد ( ١٧٣٢/٤ ) ، والتصريح ( ٢/ ٣٩٧ ) .
(٥) شرح الكافية ( ٤٤٨ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١/ ٧٣ ) .
(٦) الإنصاف ( ٧٩/١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٧٣/١ ) ، وتمهيد القواعد ( ١٧٣٢/٤ ) ، والتصريح ( ٣٩٧/٢ ) .

**وحجةُ الفراء** : أنَّ الفاعلَ جزءٌ من الفعل ، فوجبَ أن يكونَ معتبراً معه في العمل .

**وحجةُ هشام** : أنَّ الفعلَ قد عَمِلَ الرفعَ في الفاعل ، فلا يعملُ النَّصبَ ؛ لئلا يعملَ عملين مختلفين ؛ قياساً على حروف الجر ، والنَّواصب ، فإنها لا تعملُ عملين ، ولأنَّ العامل يكونُ العاملُ بجنب المعمول ، وعلى عملِ الفعلِ يكونُ الفاعلُ فاصلاً بينه وبين المعمول .

**وحجةُ خلف الأحمر من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ المقتضيَ للنَّصب المفعوليّةُ ، فيغلبُ على الظَّنّ أنَّ نصبَ المفعول من تأثيرها .

**والثاني** : أنَّ المفعوليّة صفةٌ قائمةٌ بذاتِ المفعول ، ولفظُ الفعل غيرُ قائمٍ به ، وإسنادُ الحكم إلى العلّة القائمةِ بذات الشيء أولى من إسناده إلى العلّة الخارجةِ عنه .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو أنَّ الفعلَ وحده هو العاملُ** ؛ فقد ذكر الأقوالَ في المسألة بأدلتها ، ثم أجابَ عن أدلّة المخالفينَ لمذهب البصريين بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ العاملَ لا بدَّ له من تعلّقه بالمعمول ، والذي يقتضي التَّعلّقَ هو الفعلُ ؛ لأنَّ أحدَ الاسمين لا تَعلُّقَ له بالآخر ، فكان العاملُ الفعلَ .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلَّة المخالفينَ بمايأتي :**

**فأمَّا احتجاجُ الفراء بأنَّ الفاعلَ جزءٌ من الفعل،فوجبَ أن يكونَ مُعتبراً معه في العمل** فأجابَ عنه بأنَّ الفاعلَ ليس جزءاً حقيقياً ، بل مُشبَّهٌ بالجزء ؛ لشدّة اتّصاله مع تغاير حقيقتهما ، فلا يلزمُ من عملِ الفعلِ المقتضي عملُ الفاعلِ الخارجِ عن الاقتضاء ، ولأنَّه لو كان مجموعُهما العاملَ لما جاز تقديمُه على الفعل ؛ لأنَّ معمولَ الجملة لا يتقدَّمُ عليها .

---

(١) شرح الكافية ( ٤٤٨ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١/ ٧٣ ) .

**وأمَّا احتجاجُ هشام بأنَّ الفعلَ قد عَمِلَ الرفعَ في الفاعل ، فلا يعملُ النَّصبَ ؛ لئلا يعملَ عملين مختلفين ؛ قياساً على حروف الجر ، والنَّواصب ، فإنها لا تعمــلُ عملــين ، ولأنَّه يكونُ العاملُ بجنب المعمول ، وعلى عملِ الفعلِ يكونُ الفاعلُ فاصلاً بينــه وبــين المعمول .**

فأجاب عنه بعدمِ صلاحيّة الفاعلِ للعمل من وجوه :

**أحدها** : أنَّ الفاعلَ والمفعولَ يشتركان في الاسمية ، فيكونُ إعمالُ الفاعل في المفعــول دون العكس ترجيحاً بلا مُرَجِّح .

**والثاني** :أنَّ الفاعلَ قد يكونُ ضميراً ، فلا يمكنُ نسبةُ العملِ إليه .

**والثالث** : أنَّه قد يتقدَّمُ المفعولُ على الفعل ، ولو كان الفاعلُ عاملاً فيه لم يجز ؛ لأنَّ المعمولَ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ ، والفاعلُ لا يتقدَّمُ على الفعل .

**أقول** : هذا الجوابُ لا يلزمُ الكوفيينَ ؛ لأنَّهم يجيزونَ تقديمَ الفاعل على الفعل .

**والرابع** : أنَّه قد يوجدُ الفاعلُ من غير المفعول ، ولو كان الفاعلُ هــو المقتــضي لم ينفكَّ من المفعول حيثُ وُجِدَ .

**وأمَّا القياسُ على حروفِ الجر والنصب في عملها عملاً واحداً** فأجابَ عنــه بــأنَّ العاملَ يعملُ بحسب الاقتضاء ، وهي لا تقتضي سوى معمولٍ واحدٍ ، وأمَّا قربُ الفاعــل من المفعول فلا يلزمُ منه أن يكونَ عاملاً فيه ، بدليل ( إنَّ في الدار زيداً ) .

**وأمَّا قولُ خلف الأحمر بأنَّ المفعوليةَ هي العاملُ** فأبطله ابنُ فلاحٍ بأمرين :

**أحدهما** : النائبُ عن الفاعل في : ( ضُرِبَ زيدٌ ) ، فإنَّه مرفوعٌ مع أنَّ معنى المفعوليّــة فيه .

**والثاني** : أنَّ المفعوليّةَ معنويّةٌ ، والفعلُ عاملٌ ظاهرٌ ، والعاملُ الظَّــاهرُ أقــوى مــن المعنويّ .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّاصبَ للمفعول هو الفعلُ وحدَه ، أو ما يقومُ مقامَه** ؛ لأنَّ العاملَ في مفهوم الدَّرس النَّحويّ هو ما به يُتَقَوَّمُ المعنى المقتضِي ، والذي يُتَقَوَّمُ به معنى المفعوليّة هو الفعلُ ؛ بدليل أنَّه يختلفُ باختلافه ، فالمفعولُ مع ( ضربتُ ) واحدٌ ، ومع ( أعطيتُ ) اثنان ، والفاعلُ المتكلمُ في الصورتين ، فلو كان العاملُ غيرَ الفعل لم يختلف باختلافه ، ولأنَّه متى كان الفعلُ متصرفاً جاز تقديمُه عليه ، وما لم يكن متصرفاً نحو : ( ما أحسنَ زيداً ) لا يجوزُ تقديمُه على الفعل ، فلولا أنَّه عاملٌ لم يكن كذلك[١] .

**وأمَّا حججُ الأقوال الأخرى المخالفةِ** فقد تقدَّم جوابُ ابنِ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُها ويُقَوّي عندي القولَ بأنَّ العاملَ هو الفعلُ وحدَه ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) تمهيد القواعد ( ١٧٣٢/٤ ) .

## ٧٥- إذا توجه فِعْلان إلى اسمٍ على جهة الفاعليّة جاز إعمالُ أحدهما ، والثاني أرجح

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، والمغني** ، قال فيه : " إذا توجَّه فِعْلان أو شبهُهما إلى اسمٍ ظاهرٍ ، فلا يخلو إمَّا أن يتوجّها إليه على جهة الفاعليّة ، أو على جهة المفعوليّة .... وإن توجّها إليه على جهة الفاعليّة كقولك : ( قام وقعد زيدٌ ) ....فأصحُّ النَّقل عن الفراء أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين .... ومذهبُ الكسائيّ أنَّه يجوزُ رفعُه بالثاني على حذفِ فاعلِ الأول .... وأمَّا مذهبُ البصريين فلمَّا بطل إسنادُهما إليه ، أو حذفُ فاعل الأول ، وقد استويا في صلاحيّة العلّة لم يُرَجّح أحدُهما على الآخر إلا بمرجّح ، والقربُ صالحٌ للترجيح "(١).

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدها** : جوازُ إعمالِ أحدهما ، وإعمالُ الثَّاني والإضمارُ في الأوّل أرجحُ ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، السّيرافيُّ ، واختاره الجرجانيُّ ، وأبو البركات الأنباريّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ عصفور(٣) .

**والثاني** : أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين ، وهو قولُ الفراء ، ومال إليه ابنُ مالك ، وبه قال بعضُ المحدثين(٤) .

**والثالث** : أنَّه يجوزُ رفعُه بالثَّاني على حذف فاعل الأول ، وهو قولُ الكسائيّ ،

---

(١) شرح الكافية ( ٢٦٥ ) ، والمغني : ت السعدي ( ٢/ ٢٢٧ ) .

(٢) الإنصاف ( ١/ ٨٣ ) ، وشرح الكافية للرضي القسم الأول ( ١/ ٢٢٧ ).

(٣) الكتاب ( ١/ ٧٣ -٧٤ ، ٧٦ ) ، والمقتضب ( ٤/ ٧٢ )، وشرح الكتاب (٣٦٣/١ ) ، والمقتصد ( ١/ ٣٣٦ ) والإنصاف ( ١/ ٨٣ ) ، وشرح المفصل ( ١/ ١٥٣ ) ، وشرح الجمل ( ١/ ٦٢٥ ) .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (٣٦٣/١ ) وفيه رأي الفراء ، وشرح التسهيل ( ٢/ ١٦٦ ) ، ومن المحدثين : عباس حسن في : النحو الوافي ( ٢/ ٢٠٢ ) ، ومهدي المخزومي في : النحو العربي نقد وتوجيه ص ( ١٦١ – ١٦٨ ) .

وهشام ، وبه قال السّهيليّ ، وابنُ مضاء[١] .

**الأدلة** [٢] :

**حجة البصريين** في جواز إعمال أحد الفعلين بطلانُ عمل الفعلين في معمولٍ واحدٍ ، وأمَّا ترجيحُ إعمال الثاني فلقربه ومجاورته للمعمول ، وأمَّا الإضمارُ في الأول فلبطلان حذف الفاعل .

**وحجةُ الكسائيّ** أنَّ الحذفَ أسهلُ من الإضمار قبل الذكر ؛ لأنَّه فاعلٌ لفظيٌّ ، فلا يقدحُ حذفُه في قيام الفعل ؛ لأنَّه يقومُ بالموجود في المعنى .

**وحجةُ الفراء** استواءُ الفعلين في التوجّه إلى الفاعل .

**اختيار ابن فلاح** [٣] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو جوازُ إعمالِ أحدهما ، وإعمالُ الثَّاني والإضمارُ في الأوّل أرجحُ** ؛ فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة بأدلتها ، ثم أجاب عن قول الكسائيّ ، والفراء بما يضعفهما ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** ببطلانِ إسنادِهما إلى الاسم ، وبطلانِ حذفِ الفاعلِ ، فاستوى الفعلان في التوجه إلى الفاعل ، ولا يُرجَّحُ أحدُهما على الآخر إلا بمرجّح ، والقربُ صالحٌ للتَّرجيح ، ولا يُعارَضُ الإضمار في الأول بأنَّ الإضمارَ قبل الذكر ممتنعٌ ؛ لأنَّ الإضمارَ قبل الذكر على شريطة التفسير جائزٌ ، واردٌ في التنزيل ، وفي لغة العرب كثيراً ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [٤] ، ومن كلامهم : ( رُبَّه رجلاً ) .

---

(١) الجمل للزجاجي ( ١١٣ ) وفيه رأي الكسائي ، والتذييل والتكميل (٧/ ١٠٣ ) ، والارتشاف ( ٤/ ٢١٤٣ – ٢١٤٤ ) ، وفيهما رأي هشام ، والسّهيلي ، والرد على النحاة ( ٩٤-٩٥ ) .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ( ١/٣٦٣ ) ، والرد على النحاة ( ٨٧ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ١/ ٦٣٠ ) والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٢/٢٢٩ ) ، والتذييل والتكميل (٧/ ١٠٣ ) .

(٣) المغني : ت السعدي ( ٢/٢٢٧- ٢٣٠ ) .

(٤) سورة الحج : من الآية ( ٤٦ ) .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن قولِ الكسائيّ والفراء بما يأتي :**

**فأمَّا قولُ الكسائيّ بأنَّه يجوزُ رفعُه بالثاني على حذفِ فاعلِ الأولِ** فأبْطَلَه بأنَّ الفعلَ لا يتحقّقُ من غير إسناده إلى فاعل ، كما أنَّ الفاعلَ لا يتحقّقُ من غير إسناد الفعلِ إليه .

**وأمَّا قولُ الكسائيّ في حجته بأنَّ الفاعلَ المحذوفَ فاعلٌ لفظيٌّ فلا يَقدحُ حذفُه في قيام الفعل ؛ لأنَّه يقومُ بالموجود في المعنى** فأجاب ابنُ فلاح عنه بأنَّ صناعةَ النَّحو تتعلَّقُ باللّفظ دون المعنى ، فلا بدَّ من وجود مُسندٍ إليه لفظاً .

**وأمَّا قولُ الفراء بأنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين** فأبطله بأمرين:

**أحدهما** : أنَّ الفعلَ علةٌ في تسمية الفاعل فاعلاً ، فيؤدّي إلى تعليل الحكم بعلتين مختلفتين في حالة واحدة .

**والثاني** : أنَّ الاسمَ الواحدَ لا يكونُ مرفوعاً برافعين ، ولا يُتصوّرُ اجتماعُهما في حالة واحدة ؛ لأنَّه إذا كان فاعلاً لشيء فقد شغله ذلك الفعلُ عن وقوعِ آخر منه في تلك الحالة ، فهو في حال القيام ليس بقاعد ، وفي حال القعود ليس بقائم ، وإذا لم يُتصوَّر اجتماعُهما تعيَّنَ إضافةُ الحكم إلى أحدهما .

**ثم قال ابنُ فلاح** : " فإن قيل : فلا فرقَ في المعنى بين أن يرتفعَ بهما ، أو بأحدهما وفي الآخر ضميرُه ، قلنا : صناعةُ النَّحو لفظيّةٌ ، وكلُّ واحدٍ منهما مسندٌ إلى فاعلٍ ؛ لأنَّ لفظَ الضَّمير بمنزلة الأجنبي ، ولذلك يمكنُ إسنادُ الفعلِ المسندِ إلى الضَّمير إلى أجنبي ، ولا يمكنُ ذلك على تقدير إسنادهما إلى فاعلٍ واحدٍ " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ الفعلين إذا توجها إلى اسمٍ على جهة الفاعلية نحو : ( قام وجلس زيدٌ ) جاز إعمالُ أحدِهما في الاسم ،** ؛ لأنَّ الفعلين يستويان في طلب المرفوع ، إلا أنَّ العملَ لابدَّ أن يكونَ لواحدٍ منهما ؛ لأنَّه لم يَثبت من كلام العرب عملُ عاملين في

معمولٍ واحد[١] ، ولأنَّه على القول بعمل الفعلين في المرفوع يكونُ العاملان لا يُحدثان إلا إعراباً واحداً ، والمطردُ في كلام العرب أنَّه لا بدَّ لكل عاملٍ من إحداثِ إعراب[٢] .

فإذا تقرّرَ إعمالُ أحدهما ، فإعمالُ الثاني أرجح ؛ لقربه من المعمول ، وإضمارُ الفاعل في الأوّل أرجح من حذفه ؛ لأنَّ العربَ لم تَحذفْ الفاعل[٣] .

ولا يُعارَضُ الإضمارُ في الأول بأنَّه يؤدّي إلى الإضمار قبل الذِّكر ؛ لأنَّ الإضمارَ قبل الذّكر على شريطة التفسير جائزٌ ، واردٌ في التنزيل ، وفي لغة العرب كثيراً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المقاصد الشافية ( ٣/١٨٣ ) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ( ١/ ٦٣٠ ) .

(٣) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ( ١/ ٣٤٢ ) .

## ٧٦- المصدرُ في نحو : ( جئتُ رغبةً فيكَ ) يُنصَبُ على أنَّه مفعولٌ لأجله

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسالةَ في المغني، وفي شرح الكافية[١] ، قال فيه : " واختُلِفَ فيه على ثلاثةِ أقوالٍ :**

**أحدها** : للجمهور[٢]، أنَّه عِلَّةٌ للفعلِ المذكور .

**والثاني** : للكوفيين[٣] ، والزَّجَّاج[٤]، أنَّ انتصابَه على المصدرِ الدالّ على النوع .

**والثالث** : للجرميّ[٥] ، والرِّياشيّ[٦]، أنَّه يَنتصبُ نصبَ المصادرِ التي تقعُ حالاً كـ( أتيتُه ركضاً ) ... ويلزمُ عندهما التَّنكيرُ كالحال ، ويجعلون إضافتَه إلى المعرفة في تقدير الانفصال" .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين** كما ذكر ابنُ فلاحٍ ، وقد ذكرها منسوبةً إلى أصحابها بما يغني عن إعادتها هنا .

---

(١) المغني : ت النهاري ( ١/٣٣٤ ) ، وشرح الكافية ( ٦٠٧ ) .

(٢) الكتاب ( ١/٣٦٩ – ٣٧٠ ) ، والقواعد والفوائد ( ٢٩٥ ) ، والمقتصد ( ١/٦٦ ) ، وشرح اللمع للباقولي (١/٤٥٥ ) ، واللباب في علل البناء والإعراب ( ١/٢٧٧ ) ، والتوطئة ( ٣٤٥ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١/٢٨٢ ) ، والارتشاف ( ٣/١٣٨٤ ) .

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١/٥٨٢ ) ، والارتشاف ( ٣/١٣٨٤ ) ، والهمع ( ٣/ ١٣٣ ) .

(٤) رأيه في : شرح التسهيل ( ٢/١٩٨ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ١/٥٨٢ ) ، والصفوة الصفية ( ٢/٥١٩ ) وصريح عبارته في المعاني أنه مفعول لأجله ، معاني القرآن وإعرابه ( ١/٩٧ ) .

رأيه في : اللباب للعكبري ( ١/٢٧٧ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١/٥٨٤ ) ، والارتشاف ٣/١٣٨٧.

(٦) رأيه في : الارتشاف ( ٣/١٣٨٧ ) ، وهمع الهوامع ( ٣/١٣٣ ) .

**الأدلة** [١] **:**

**حجةُ الجمهور على أنَّ نحو رغبة منتصب على إسقاط حرف الجر – اللام – مفعولاً لأجله ما يلي :**

**أولاً** : أنَّ المصدرَ هنا خرجَ عن معانيه ؛ لدلالته على العلة .

**ثانياً** : أنَّ اللامَ لو ظهرت فقيل : ( جئت لرغبةٍ فيك ) لم تُعلَّق إلا بالفعل ، والأصلُ في المفعول لأجله إنما هو حرف الجر ( اللام ) .

**ثالثاً** : قياسها على ما حذف منه حرف الجر ونصب كالظروف نحو ذهبت الشام وما رمت مكان كذا أي إلى الشام ومن مكان كذا وذلك لما كان المعنى معلوماً في كلٍّ .

**وحجةُ من نَصَبَه على المصدر الدالّ على النَّوع** أنَّ التَّأديبَ في نحو : ( ضربتُ زيداً تأديبا ) نوعٌ من أنواعِ الضَّرب ، كـ( رجعَ القهقرى ) ، أو على حذفِ مضافٍ ؛ ليكونَ من لفظِ الفعل ، أي : ( ضربتُه ضربَ تأديب ) .

ولم أقف على حجةٍ لمذهبِ الجرميّ ، والرياشيّ .

**اختيار ابن فلاح** [٢] **:**

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ الجمهور ، وهو أنَّ المصدرَ المفهِمَ عِلَّةً علةٌ للفعل** ؛ فقد ذكر الأقوالَ في المسألة ، ثم قال في المغني وشرح الكافية : " ومذهبُ الجمهور أقوى " .

**وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ اختيارَه** بأنَّ المصدرَ في نحو : ( جئتُ رغبةً فيك ) يُفهَمُ منه التَّعليلُ كما يُفهَمُ مع وجود اللام .

**وضعَّفَ نصبَه على المصدريّة** بأنَّ المصدرَ الدالَّ على التَّأكيد لا يُفهَمُ منه التَّعليل ؛

---

(١) الكتاب ( ٣٦٩/١ ) ، والبصريات ( ٢٢٩/١ ) ، والمقتصد ( ٦٦/١ ) ، والإقليد ( ٥١٣/١ ) ، وشرح الكافية لابن جمعة ( ٢٢١/١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٣٤/١ ) .

(٢) شرح الكافية ( ٦٠٧ ) . والمغني : ت النهاري ( ٣٣٤/١ ) .

فدلَّ على مغايرته للمصدر .

**أقول** : الكوفيون لم يقولوا بأنَّ المصدرَ مؤكدٌ ، وإنَّما هو عندهم مبينٌ للنَّوع ، فلعله سهوٌ من ابنِ فلاحٍ ، وسيأتي جوابي عن قولِ الكوفيين لاحقاً .

**وضعَّفَ نصبَه نصبَ المصادر التي تقعُ حالاً** بأنَّه يدلُّ على العلة ، والحالُ لا تـدلُّ عليها ، ولأنَّه قد يكونُ معرَّفاً باللام ، والإضافة ، وإضافةُ المصدرِ ليست في تقدير الانفصالِ حتى يُتَخَيَّلُ فيه التَّنكير .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ المصدرَ في نحو : ( جئتُ رغبةً فيك ) يُنصَبُ على أنَّه مفعولٌ لأجله** بمعنى : أنَّه علَّةٌ لحدوث الفعل ، فالذي يُفهَمُ من نحو : (جئتُ رغبةً فيك ) أنَّ الرَّغبةَ هي علةُ المجيء ، وليست نوعاً له ؛ لأنَّ المصدرَ المبيِّنَ للنَّوع بمنزلة الوصفِ للفعل ، وليس سبباً لحدوثه ، فالقهقرى في نحو : ( رجعتُ القهقرى ) نوعٌ من أنواعِ الرُّجوع ، أو بشكلٍ أدَقٍّ وصفٌ للرُّجوع ، وليس سبباً للرُّجوع ، وليست حالاً أيضاً ؛ لأنَّ الحالَ يبيِّنُ هيئةَ وقوعِ الفعلِ ، وليس سبباً للفعل ، فراكباً في نحو : ( جئتُ راكباً ) وصفٌ يبيِّنُ كيفيّةَ المجيء ، وليس سبباً للمجيء ، فالمعنى يأبى أن يكونَ المصدرُ هنا منصوباً على المصدريّة ، والمعنى والصناعةُ النَّحويّة يأبيان أن يكونَ المصدرُ حالاً ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ٧٧- ( مع ) ظرفُ مكانٍ مطلقاً

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " وأمَّا ( مع ) فجمهورُ النّحاةِ على أنَّها ظرفُ مكانٍ ، ومنهم مَن قال : إنَّها إذا سُكِّنت حرفُ جرٍّ ، وليس بظرف "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين** :

**أحدها** : أنَّها ظرفُ مكانٍ إذا فُتِحَ آخرُها ، وحرفُ جرٍّ إذا سُكِّنَ ، وهو ظاهرُ قول سيبويه(٢) ؛ فقد صرَّحَ باسميّة ( مع ) المفتوحةِ الآخر ، وأمَّا الساكنةُ الآخرُ فشبَّهها بـ( هل ) ، وبه قال ابنُ يعيش ، والمالقيّ(٣) .

**والثاني** : أنَّها ظرفُ مكانٍ مطلقاً ، وهو قولُ المتأخرين من النَّحويين ، ومنهم : ابنُ مالك ، وأبو حيان ، وابنُ هشام(٤) ، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى الجمهور كما تقدَّم .

**والثالث** : أنَّها حرفٌ مطلقاً ، وهذا القولُ نقله أبو جعفرٍ النَّحاس ، وابنُ الشجري عن بعض النَّحويين ، ولم ينسباه إلى أحد(٥) ، ولم أقف على من قال به .

**وقد حكى النَّحاسُ** إجماعَ النَّحويين على حرفيّة ( مع ) إذا سُكِّنَ آخرُها(٦) ، واعترضه ابنُ مالكٍ بأنَّ كلامَ سيبويه مشعرٌ باسميّتها إذا سُكِّنَ آخرُها(٧) .

---

(١) شرح الكافية ( ٥٨٧ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٢٠/١ ) .

(٢) الكتاب (٢٨٦/٣ ) .

(٣) شرح المفصل ( ٥٠٦/١ ) ، ورصف المباني ( ٣٩٤ ) .

(٤) شرح التسهيل ( ٢٤٢/٢ – ٢٤٣ ) ، والارتشاف ( ١٤٥٨/٣ ) ، ومغني اللبيب ( ٣٢٦ ) .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ( ٢١٣/٣ ) ، أمالي ابن الشجري ( ٣٧٤/٣ ) .

(٦) إعراب القرآن ( ٢١٣/٣ ) .

(٧) شرح التسهيل ( ٢٤٢/٢ ) .

**والذي يظهرُ لي** من كلام سيبويه أنَّه يقولُ بحرفيَّة ( مع ) إذا سُكِّنَ آخرُها ؛ فقد شبَّهها بـ( هل ) ، وهو حرفُ معنىً ، ثنائيُّ الوضع ، ساكنُ الآخر ، فأرى أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على حرفيّة ( مع ) إذا سُكِّنَ آخرُها كما حكى النَّحاسُ ، إلا أنَّه إجماعٌ من المتقدمين ، وأمَّا المتأخرون فقد وقع الخلافُ بينهم كما بينت آنفاً .

**الأدلة** [1] **:**

**حجةُ القول بأنَّها ظرفُ مكانٍ** تحركُ آخرِها لغيرِ ساكن ، ولدخولِ التَّنوين عليها .

**وحجةُ القولِ بحرفيّتها مطلقاً** أنَّ ( مع ) ثنائيةُ الأصلِ ، وما كان كذلك فبابُه الحروف .

**وحجةُ القول بأنَّها حرفٌ إذا سُكِّنَ آخرُها** أنَّها أشبهتْ الحروفَ الثنائيةَ الساكنَ آخرُها نحو : ( من ) و( عن ) ، ومنه قولُ الشَّاعر :

فرِيشي منكُمُ وهَوايَ مَعْكم وإنْ كانت زيارتُكم لماما [2]

**اختيار ابن فلاح** [3] **:**

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ( مع ) ظرفُ مكان مطلقاً** ؛ فقد ذكر قولين في المسألة : أحدهما : أنَّ ( مع ) ظرفُ مكانٍ مطلقاً ، والثاني : أنَّ ( مع ) ظرفُ مكانٍ إذا فُتِحَ آخرُها ، وحرفُ جرٍّ إذا سُكِّنَ ، وذكرهما بأدلتهما ، ثم أجاب عن حجةِ القولِ بأنَّ ( مع ) ظرفُ مكانٍ إذا فُتِحَ آخرُها ، وحرفُ جرٍّ إذا سُكِّنَ بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّها ظرفُ مكانٍ مطلقاً .

---

(١) الكتاب (٢٨٦/٣ ) ، أمالي ابن الشجري ( ٣٧٤/٣ ) ، شرح المفصل لابن يعيش ( ٥٠٦/١ ) ، شرح التسهيل لابن مالك ( ٢٤٢/٢ – ٢٤٣ ) .

(٢) من الوافر ، قائله جرير ، ديوانه (٦٣٢) .

(٣) شرح الكافية ( ٥٨٧ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٢٠/١ ) .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاسميّة ( مع ) بثلاثة أمور :**

**أحدها** : تحركُ آخرها لغير ساكنٍ ، وشأنُ الحروفِ أنَّها لا يُحَرَّكُ آخرُها إلا لساكن .

**والثاني** : أنَّ ( مع ) لو كان حرفاً لاحتاج إلى نونِ الوقاية عند دخوله على ياء المتكلّم قياساً على ( من ) و( عن ) .

**والثالث** : دخولُ التَّنوين عليها ، كما في قول الشَّاعر :

أفيقُوا بَني حَربٍ وأهْواؤُنا معاً ... وأرحامُنا موصولةٌ لم تُقضَّبِ (١)

والألفُ في ( معاً ) بدلٌ من التنوين بمنزلة ( أَرَقْتُ دماً ) ، وعند يونس بدلُ لامِها بمنزلة ( قفاً ) .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة القول بحرفيّتها بما يأتي :**

فأمَّا سكونُها في قول الشَّاعر :

فرِيشي منكُمُ وهَوايَ مَعْكم ... وإنْ كانت زيارتُكم لماما

فلضرورةِ الشِّعر .

وأمَّا كونُها على حرفين : فعلى مذهب يونس لا إشكال ؛ لأنَّه يرى أنَّ لامَها محذوفةٌ وعلى مذهب الجمهور لزومُها للإضافة نابَ عن الحرف الثَّالث .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ** ( مع ) **اسمٌ مطلقاً** ، **وهو ظرفُ مكانٍ** ؛ بدليلِ دخولِ حرفِ الجرِّ عليه في نحو : ( مِنْ مَعَه ) ، ودخول التنوين عليه أيضاً حالة الإفراد ، كما في قول الشَّاعر :

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله : جندل بن عمرو ، ينظر البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ( ٣١٢ ) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ( ٧٤٦/٢ ) ، والدرر اللوامع ( ٤٧١/١ ) .

أفيقُوا بَني حَربٍ وأهْواؤُنا معاً وأرحامُنا موصولةٌ لم تُقَضَّبِ

ولأنَّ المعنى مع الحركة والسكون واحدٌ ، ولأنَّه لو كان حرفاً لاحتاج إلى نونِ الوقاية عند دخولِه على ياء المتكلم قياساً على ( من ) و( عن )[1] .

**ومع أنّي أختارُ ما اختاره ابنُ فلاحٍ هنا** ، إلا أنّني لا أرتضي حملَ ابنِ فلاحٍ قولَ الشّاعر :

فرِيشي منكُمُ وهَوايَ مَعْكم وإنْ كانت زيارتُكُم لماما

على الضَّرورة تبعاً لسيبويه ؛ لأنَّ تسكينَ الآخر لغةُ ربيعة[2] ، وما جاء على لغةٍ من لغات العرب لا يصحُّ حملُه على الضَّرورة ، وما قدمتُه من عِللٍ كافٍ لإثبات اسميّة ( مع ) مطلقاً ، ونفي الحرفيّة عنها ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المغني لابن فلاح : ت النهاري ( ٣٢٠/١ ) ، شرح التسهيل لابن مالك ( ٢٤١/٢ ) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ( ٢٤١/٢ ) .

## ٧٨- ( قبلُ ) و( بعدُ ) ظرفا زمانٍ مطلقاً

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " وأمَّا ( قبلُ ) و( بعدُ ) ففيهما ثلاثةُ أقوالٍ : أحدها : أنَّهما ظرفا مكانٍ ... والثاني : أنَّهما بحسبِ ما يُضافانِ إليه ، فإن أضيفا إلى الزمان كـ( جاء زيدٌ قبلَ الشَّهر ، وبعده ) فهما زمانٌ ، وإن أضيفا إلى المكانِ كـ( داري قبلَ دارك ، وبيتي بعدَ بيتك ) فهما مكانٌ ، والثالث : وهو الصحيحُ أنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدها** : أنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً ، وبه قال الحيدرةُ اليمني ، وابنُ جمعة الموصلي(٢) .

**والثاني** : أنَّهما بحسبِ ما يُضافانِ إليه ، فإن أضيفا إلى الزمان كـ( جاء زيدٌ قبلَ الشَّهر ، وبعده ) فهما زمانٌ ، وإن أضيفا إلى المكانِ كـ( داري قبلَ دارك ، وبيتي بعدَ بيتك ) فهما مكانٌ ، وبه قال العكبري(٣) .

**والثالث** : أنَّهما ظرفا مكانٍ مطلقاً ، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاحٍ ، وابنُ جمعة ، ولم ينسباه إلى أحدٍ(٤) ، ولم أقف على من قال به .

---

(١) شرح الكافية ( ٥٨٦ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٢٢/١ ) .

(٢) كشف المشكل ( ٢٩٦ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ٥٤٧/١ ) . والحيدرة هو : علي بن سليمان الحيدرة الإسماعيلي اليمني من وجوه أهل اليمن علماً ونحواً وشعراً ، توفي سنة ( ٥٩٩هـ ) ، له كشف المشكل في النحو . معجم الأدباء ( ١٢٥/٤ ) ، وبغية الوعاة ( ١٦٨/٢ ) .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ( ٨٢/٢ ) .

(٤) المغني : ت النهاري ( ٣٢٢/١ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٥٤٧/١ ) .

**الأدلة** [١] **:**

**وحجةُ القول إنَّهما ظرفا مكانٍ مطلقاً** قطعُهما عن الإضافة ، والقطعُ مسموعٌ في ظروفِ المكان ، كأسماء الجهات .

**حجةُ القول إنَّهما ظرفا زمان مطلقاً** أنَّ التقدّمَ والتأخرَ اللَّذَينِ لا يجتمعانِ من خواصّ الزَّمان .

ولم يذكر العكبريُّ حجةً لرأيه .

**اختيار ابن فلاح** [٢] **:**

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ( قبلَ ) و( بعدَ ) ظرفا زمانٍ مطلقاً** ؛ فقد ذكر الأقوالَ في المسألة ، وصَحَّحَ القولَ بأنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً ؛ فقال في المغني : " الثالثُ : وهو الصحيحُ أنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً " ، وقال في شرح الكافية : " الثالثُ : وهو الأصحُّ أنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ ( قبلَ ) و( بعدَ ) وُضعا للدَّلالة على التَّقدم والتَّأخر ، وذلك يختصُّ بالزَّمان ؛ لأنَّه هو الذي يتقدّمُ بعضُه على بعض ، وأمَّا المكانُ فلا يتقدَّمُ بعضُه على بعضٍ ؛ لأنَّه وُجِدَ دَفْعَةً واحدة .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن نحو : ( داري قبلَ دارك ) مما ظاهرُه يدلُّ على أنَّ ( قبلَ ) للمكان** بأنَّ التَّقدَّمَ والتَّأخُرَ في المثال لا يَرجعُ إلى المكان ، وإنَّما يرجعُ إلى الإحداث ، وهو يتعلّقُ بالزمان ، والمعنى : زمانُ إحداثِ داري قبلَ زمنِ إحداثِ دارك .

**وأمَّا مَن استدلَّ على أنَّهما ظرفا مكانٍ بقطع الإضافةِ فأجاب ابنُ فلاحٍ عنه** بأنَّ قطعَهما عن الإضافة إنَّما هو حملٌ لهما على ظُروفِ المكان ، كما حُمِلَت ( حيثُ ) في

(١) شرح ألفية ابن معطٍ ( ١/٥٤٧ ) ، وشرح الكافية لابن فلاح ( ٥٨٦ ) ، والمغني لابن فلاح : ت النهاري ( ١/٣٢٢ ) .

(٢) شرح الكافية ( ٥٨٦ ) ، والمغني لابن فلاح : ت النهاري ( ١/٣٢٢ ) .

الإضافة إلى الجمل على ظُروف الزَّمان .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ ( قبلَ ) و( بعدَ ) ظرفان يحتملان الزَّمانَ ، والمكانَ ، وذلك بحَسب ما يضافان إليه** ، فإن أُضيفا إلى الزَّمان كـ( جاء زيدٌ قبلَ الشَّهر ، وبعده ) فهما زمانٌ ، وإن أضيفا إلى المكانِ كـ( داري قبلَ دارك ، وبيتي بعدَ بيتك ) فهما مكانٌ ، ؛ إذ المعنى لا يأباهما ، وأما تخصيصُهما بالزَّمان ، أو المكان مطلقاً فأرى أنَّه تحكّمٌ بلا دليلٍ مُقنع .

**فأمَّا استدلالُ ابنِ فلاحٍ على أنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً بأنَّ ( قبلَ ) و( بعدَ ) وُضعا للدَّلالة على التَّقدم والتَّأخر ، وذلك يختصُّ بالزَّمان** فأرى ضعفَه من جهةِ أنَّ المكانَ قد يختلفُ تقدّماً وتأخّراً باختلافِ الأشياء الموجودة على المكان ، كقولنا : ( داري قبلَ دارك ) أي : مكانُ داري قبلَ مكان دارك ، **وقولُ ابنِ فلاح بأنَّ التَّقدمَ والتَّأخرَ في المثال لا يَرجعُ إلى المكان ، وإنَّما يرجعُ إلى الإحداث ، وهو يتعلّقُ بالزَّمان ، والمعنى : زمان إحداث داري قبل زمن إحداث دارك** فأرى أنَّ هذا المعنى محتمَلٌ ، إلا أنَّه لا يَمنعُ من أن يكونَ المرادُ من المثال الإخبارُ عن تقدّم المكانِ من غيرِ تعرضٍ للزَّمنِ ، فالمعنيان جائزان بحَسَب قصدِ المتكلّم .

**وأمَّا الاستدلالُ على أنَّهما للمكان مطلقاً بقطعهما عن الإضافة** فلا يعارضُ عندي جواز الأمرين ؛ لأنَّ قطعَهما عن الإضافة حالةَ كونهما للظّرفيّة المكانية لا إشكال فيه ؛ لأنَّ القطعَ جاء في ظروف المكان، وأمَّا قطعُهما حالةَ كونهما للظَّرفيّة الزمانيّة فحملٌ لهما على ( قبل) و( بعد ) المكانيَّتَينِ ، من باب حمل النَّظير على نظيره ؛ لأنَّ ( قبلَ ) الزَّمانيّةَ نظيرةٌ لـ(قبل) المكانيّةِ في اللَّفظ ، وكذلك ( بعد ) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٧٩- ( حيثُ ) ظرفُ مكان

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " والجمهورُ أنَّها ظـرفُ مكـانٍ .... وذهب الأخفشُ إلى أنَّها تكونُ زماناً "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ** :

**أحدهما** : أنَّها ظرفُ مكان ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، والعكبريّ ، وابنِ مالك(٢) .

**والثاني** : أنَّها ظرفُ مكانٍ ، وقد تأتي للزَّمان ، وهو قولُ الأخفش ، واختاره ابنُ يعيش(٣) .

**الأدلة** (٤) **:**

**لم أقف على حجة مَن منعَ مجيءَ ( حيثُ ) للزَّمان** سوى ما ذكره ابنُ فلاحٍ حجةً لاختياره كما سأُبيّنُ لاحقاً .

**وأمَّا الأخفشُ** فقد استدلَّ على مجيئها للزَّمان بقول الشَّاعر :

للفتى عقلٌ يعيشُ به حيثُ تهدي ساقَه قدمُه (٥)

وبأنَّها تضافُ إلى الجُمَل ، وهذا حُكمٌ يختصُّ بظروف الزَّمان .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٣٦٧/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٣٣/٤ ) ، والمقتضب ( ٥٣/٢ ) ، ( ١٧٥/٣ ) ، واللباب في علل البناء والإعراب ( ٧٧/٢ ) ، وشرح التسهيل ( ٢٣٣/٢ ) .

(٣) كتاب الشعر ( ١٨٢/١ ) ، واللباب ( ٧٧/٢ ) وفيهما رأي الأخفش ، وشرح المفصل ( ٢٦١/٢ ) .

(٤) كتاب الشعر للفارسي ( ١٨٢/١ ) ، واللباب ( ٧٧/٢ ) ، والمغني : ت ضائحي (٣٦٧/١ ) .

(٥) البيت من المديد ، وقائله : طرفة بن العبد ، ديوانه : ( ٨١ ) .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّها ظرفُ مكانٍ ، ولا تكونُ للزَّمان** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما ، ثم أجاب عن حجة الأخفش بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّها للمكان ، ولا تأتي للزَّمان .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بوقوع ( حيثُ ) خبراً عن الجُثَّة ، كقولك : ( كان زيدٌ حيثُ كنتَ ) .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الأخفش بما يلي :**

**فأمَّا قولُ الشَّاعر :**

للفتى عقلٌ يعيشُ به  حيثُ تَهدي ساقَه قدمُه

فأجاب عنه بأنَّه لا حجةَ فيه ؛ لإمكان حَمْلِ ( حيثُ ) فيه على المكان ، فيكونُ المعنى : في أيِّ مكانٍ كان .

**وأمَّا قولُ الأخفش بأنَّ ( حيثُ ) تضافُ إلى الجمل ، وهذا حكمٌ يختصُّ بظروف الزَّمان** ، فأجاب عنه بأنَّها أُضيفت إلى الجُمَل ؛ لشبهها بظروف الزَّمان بما فيها من الإبهام ؛ إذ تقعُ للجهات السِّت .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ ( حيثُ ) ظرفُ مكانٍ** ، وهذا المقدار متفق عليه[٢] ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [٣] أي : إلى المكان الذي تؤمرون بالمضي إليه .

(١) المغني : ت ضائحي ( ١/٣٦٧ ) .

(٢) مغني اللبيب ( ١٣٩ ) .

(٣) سورة الحجر من الآية ( ٦٥ )

**وأمَّا مجيئُها للزَّمان** فالواقعُ اللُّغوي لا يشهدُ له بحيثُ يكونُ نظاماً في (حيثُ ) ، وإنَّما هو حالةٌ فرديّةٌ تمثَّلت في قول الشَّاعر :

للفـــــتى عقـــــلٌ يعـــــيشُ بـــــه          حيـــــثُ تهـــــدي ســـــاقَه قدمُـــــه

يمكنُ تأويلُها بما يوافقُ الواقعَ اللُّغوي لــ( حيثُ ) ، كما صنع ابنُ فلاح آنفــاً ، أو الاكتفاءُ بالحكم عليها بالقلِة ، أو الشّذوذ ، بمعنى : أنَّه يُقَرُّ على ما هو عليه إلا أنَّه لا يقاسُ عليه .

**ومع أنَّ اختياري هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ إلا أنَّني لا أرتضي استدلالَه على مكانيــة ( حيثُ ) بوقوعها خبراً عن الجثة ، كقولك : ( كان زيدٌ حيثُ كنتَ )** ؛ لأنَّه يمكنُ أن يقالَ بأنَّ تَعيّنَ ( حيثُ ) للمكان إذا كانت خبراً عن جثة لا يمنع مجيئُها للزَّمان في موقعٍ آخرَ من مواقع التَّركيب اللُّغوي ، إلا إذا كان ابنُ فلاحٍ يعتقدُ أنَّ الأخفشَ يقول بأنَّ ( حيــثُ ) ظرفُ زمانٍ دائماً – وهو الظَّاهرُ من كلامه ؛ فقد احتجَّ للأخفش على أنَّ ( حيثُ ) تكونُ زماناً بأنَّ ( حيثُ ) تضافُ إلى الجُمَل ، وهذا حكمٌ يختصُّ بظروف الزَّمان ، ومفهومُ هــذه الحجة أنَّ ( حيثُ ) لا تكونُ إلا للزَّمان ؛ لأنَّها مضافةٌ للجُمَل دائماً – فتستقيمُ حجتُه ، إلا أنَّ المشهورَ عند النَّحويين(١) أنَّ الأخفشَ يرى أنَّ ( حيثُ ) للمكان ، وقد تأتي للزَّمــان ، فالحجةُ في منع مجيء ( حيثُ ) للزَّمان ما ذكرتُه ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) كتاب الشعر ( ١/١٨٢ ) ، اللباب في علل البناء والإعراب ( ٢/٧٧ ) ، الارتشاف ( ٣/١٤٥٠ ) .

# ٨٠- الإتباعُ في الاستثناء المتصلِ المنفي يكونُ على البدليّة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألة في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " والمرادُ بغير الموجَب : النَّفيُ ، والنَّهيُ ، والاستفهامُ ، كقولك : ( ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ) ، و( هل أحدٌ إلا زيدٌ ) ، ويجوزُ في هذا النَّوع النَّصبُ على أصل الاستثناء ، والبدلُ عند البصريين .... والكوفيون ينكرون البدلَ ، ويجعلونه من قبيل العطف "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الإتباعَ على أنَّه بدلٌ ، وهو قولُ البصريين ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراج ، وبه قال الجرجانيُّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ جمعة ، وابنُ الخباز(٢) .

**والثاني** : أنَّ الإتباعَ على العطف ، وهو قولُ الكوفيين ، ومنهم : الكسائيُّ ، والفراءُ وثعلبٌ ، واختاره ابنُ مالك(٣) .

**الأدلة** (٤) **:**

**حجةُ القول بأنَّ الإتباعَ على العطف هي امتناعُ البدل هنا لأمرين :**

**أحدهما** : أنَّ القاعدةَ استواءُ البدلِ والمبدَل منه في الحكم ، وهما ههنا مختلفان ؛ لأنَّ الحكمَ منفيٌّ عن الأوَّل ، وثابتٌ للثاني .

---

(١) شرح الكافية ( ٧١٣ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٤٧٤/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٣١١/٢ ) ، والمقتضب ( ٣٩٤/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٢٨٢/١ ) ، والمقتصد ( ٧٠٢/٢ ) وشرح المفصل ( ٤٢٦/١ ) ، وشرح الكافية ( ٢٤٥/١ ) ، وتوجيه اللمع ( ٢١٧ ) .

(٣) توجيه اللمع ( ٢١٧ ) ، وفيه رأي الكسائي والفراء ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٤٢٦/١ ) وفيه رأي ثعلب ، وشرح التسهيل ( ٢٨٢/٢ ) .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ( ٤٢٦/١ ) ، وشرح الكافية لابن جمعة ( ٢٤٥/١ )،وشرح التسهيل ( ٢٨٢/٢ ) .

**والثاني** : أنَّ الأوَّلَ عامٌّ ، والثاني خاصٌّ ، ولا يصحُّ جعلُ الخاصِّ بدلاً من العام ، وأمَّا العطفُ فلا يردُ عليه هذان الإشكالان .

**وأمَّا القائلون بأنَّ الإتباعَ على البدل** فلم أقفْ على حُجة لهم في ذلك .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الإتباعَ في الاستثناء المتَّصل المنفيّ يكونُ على البدليّة** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم ذكر حجةَ القائلين بأنَّ الإتباعَ على العطف ، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّ الإتباعَ على البدل .

**ولم يحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بشيء** كغيره ممن قال بهذا القول ، وإنَّما اكتفى بالجواب عن حجة المخالفين ، وقد أجاب عنها ابنُ فلاحٍ بما يأتي :

**فأمَّا قولهم بأنَّ القاعدةَ استواءُ البدلِ والمبدلِ في الحكم ، وهما ههنا مختلفان ؛ لأنَّ الحكمَ منفيٌّ عن الأول ، وثابتٌ للثاني** فأجاب عنه بأمرين :

**أحدهما** : أنَّ اختلافهما في الحكم لا يقدحُ في البدليَّة ؛ قياساً على عدم قدح اختلاف الصِّفة والموصوف في الحكم ، كقولك : ( مررتُ برجلٍ لا صالحٍ ولا طالحٍ ) ، والجامعُ بينهما أنَّ الثانيَ هو الأوّلُ .

**والثاني** : أنَّ البدلَ ههنا لفظيٌّ لا معنويٌّ ، ولذلك يجوزُ حذفُ الأوّل على نيّة الطَّرح اتفاقاً ، وإقامة الثاني مقامه ، وإذا كان لفظيّاً جاز مخالفةُ الثَّاني للأوّل .

**وأمَّا قولُهم بأنَّ الأولَ عامٌّ ، والثانيَ خاصٌّ ، ولا يصحُّ جعلُ الخاصّ بدلاً من العامّ ، وأمَّا العطفُ فلا يردُ عليه هذان الإشكالان** فأجاب عنه بأنَّه من قبيل بدلِ البعض من الكلّ ؛ لأنَّ ( زيداً ) بعضُ الأحديّة ، والعائدُ من بدلِ البعض يجوزُ حذفُه ، وتقديرُه : ( ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ منهم ) .

---

(١) شرح الكافية ( ٧١٣ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١/٤٧٤ ) .

هذا جوابُ ابنِ فلاحٍ عن حجةِ المخالفين التي هي في حقيقتها قدحٌ في صلاحيّة البدلية هنا .

وأمّا دعواهم بأنَّ الإتباعَ هنا على العطفِ فأجاب عنه بأنَّ الأمرَ لا يخلو إمَّا أن يكونَ عطفَ النَّسق ، أو عطفَ البيان ، فأمَّا عطفُ النَّسق فلا يجوزُ إرادتُه لوجهين :

**أحدهما** : أنَّه ليس معه عاطفٌ من العشرة .

**والثاني** : أنَّا لو سلمنا أنَّ ( إلا ) مركبةٌ من ( إنَّ ) ، و( لا ) ، و( لا ) هي العاطفةُ لفسَدَ المعنى أيضاً ؛ لأنَّ ( لا ) العاطفةَ تنفي عن الثاني ما ثبتَ للأوّل ، وههنا بالعكس ، فإنَّها تثبتُ للثَّاني ما نُفي عن الأول ، فبَطَلَ عطفُ النَّسق .

وأمَّا عطفُ البيان فلا يجوزُ إرادته ؛ لأنَّه ليس من اصطلاحهم ، إنما هو من اصطلاح البصريين .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الإتباعَ في الاستثناء المتَّصل المنفي يكونُ على العطف** ؛ لأنَّنا متفقونَ على أنَّ المستثنى المرفوع في نحو : ( ما جاء القومُ إلا زيدٌ ) ، تابعٌ للمستثنى منه ، والتَّابعُ في الدَّرس النَّحويّ لا يخرجُ عن خمسة أشياء : النَّعت ، والتَّوكيد ، وعطف النّسق ، وعطف البيان ، والبدل .

فأمَّا النَّعتُ فلا يصحُّ هنا ؛ لأنَّ المعنى يأباه ، وكذلك التَّوكيدُ ؛ لأنَّ ( زيداً ) ليس من ألفاظه ، وكذلك عطفُ البيان ، والبدلُ ؛ لمغايرة ما بعد ( إلا ) لما قبلها نفياً وإيجاباً ، والشَّرطُ في عطف البيان ، والبدل عدمُ المخالفة بين التَّابع والمتبوع في الحكم ، وأمَّا عطفُ النَّسق فيمكنُ الحملُ عليه هنا(١) : بأن تُجْعلَ ( إلا ) هنا وفي هذا الموضع حرفَ عطفٍ ؛ إذ المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه نفياً وإيجاباً أمرٌ معهودٌ في المعطوفات كالمعطوف بـ ( بل ) و( لكن ) و( لا ) ، بخلاف البدل فالمخالفة بين البدل وبين المبدل منه في الحكم

(١) شرح التسهيل لابن مالك ( ٢/٢٨٢ ) .

ليست معهودةً ، وإجازةُ المخالفة قياساً على الصِّفة والموصوف ضعيفةٌ ؛ لأنَّ تخالفَ الموصوف والصفة كما لو لم يتخالفا ؛ لأنَّ نفيَّ الصفة إثباتٌ لضدها ، وليس الأمرُ كذلك في المستثنى والمستثنى منه ، فكان جعلُه معطوفاً أولى من جعله بدلاً ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ٨١- وجوبُ رفعِ ما بعد إلا على البدل من المحلّ إذا كان المستثنى منه اسمَ ( لا ) النَّافية للجنس

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه متحدثاً عن الصُّور التي يُبدلُ فيها على الموضعِ عند تعذر البدل على اللَّفظ : " الصُّورةُ الثالثة : ( لا أحدَ في الدار إلا زيدٌ ) ، و( لا غلامَ لك إلا بكرٌ ) ، و( لا إله إلا اللهُ ) ، ويجبُ الرَّفعُ فيها على البدل من المحلّ ، ولا يجوزُ النَّصبُ خلافاً للزَّجَّاج "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**أحدها** : وجوبُ رفعِ ما بعد ( إلا ) على البدل من المحلّ إذا كان المستثنى منه اسمَ ( لا ) النافية للجنس ، وهو قولُ سيبويهِ ، وابنِ السَّراج ، وابنِ يعيش ، وابنِ الحاجب ، وابنِ مالك ، وأبي حيان(٢) .

**والثاني** : جوازُ النَّصب على الاستثناء ، وهو قولُ الزَّجَّاج(٣) .

**والثالث** : جوازُ النَّصب على الاستثناء في نحو : ( لا أحدَ في الدار إلا زيدٌ ) ، ووجوبُ الرَّفع في نحو : ( لا إله إلا الله ) ، وهو قولُ السيرافيّ(٤) .

---

(١) شرح الكافية ( ٧٢١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٤٨٤/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٣١٥/٢ ) ، والأصول في النحو ( ٢٨٤/١ ) ، وشرح المفصل ( ٤٣٩/١ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٣٣٥/١ ) ، وشرح التسهيل ( ٢٨٥/٢ ) ، والارتشاف ( ١٥١٠/٣ ) .

(٣) رأيه في : التخمير شرح المفصل ( ٤٨٠/١ ) ، وشرح الكافية لابن جمعة ( ٢٤٧/١ ) .

(٤) شرح الكتاب ( ٣/ ٥٧ - ٥٨) .

**الأدلة** [١] **:**

**حجةُ من قال بوجوب رفعِ ما بعد ( إلا ) على البدل من المحلّ إذا كان المستثنى منه اسمَ (لا ) النَّافية للجنس** هي أنَّ ( لا ) واسمها في موضعِ اسمٍ مبتدأ ، ولا يجوزُ حملُ ما بعد ( إلا ) على النَّصب الذي توجبه ( لا ) النَّافية ؛ لأنَّ ( لا ) إنَّما تعملُ في منفيّ ، وما بعد ( إلا ) هنا موجبٌ ، ولأنَّ المنفيَّ ههنا مقدَّرٌ بـ( من ) ، والمعنى : لا من أحدٍ ، ولذلك وجب بناؤُه ، فلم يصحَّ البدلُ منه ؛ لأنَّه لا يصحُّ تقديرُ ( من ) هذه بعد ( إلا ) .

**وحجةُ الزَّجَّاج على جواز النَّصب السَّماع ، والقياس :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقولُ الشَّاعر :

مَهامِهاً وخُروقاً لا أنيس بها ... إلا الضَّوابحَ والأصداءَ والبوما [٢]

**وأمَّا القياسُ** فلأنَّها منصوبةٌ على الاستثناء ، لا على البدليّة .

**وحجةُ السيرافيّ** في جواز النَّصب في نحو : ( لا أحدَ في الدار إلا زيداً ) أنَّه منصوبٌ على الاستثناء ؛ لأنَّه جاء بعد تمام الكلام ، وإنَّما امتنعَ النَّصبُ في نحو : ( لا إله إلا الله)؛لانتفاء تمام الكلام قبله ؛ إذ لا يتمُّ بقولنا : ( لا إله ) فتعيَّنَ رفعُه .

**اختيار ابن فلاح** [٣] **:**

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بوجوبِ رفعِ ما بعد ( إلا ) على البدل من المحلّ إذا كان المستثنى منه اسمَ ( لا ) النَّافية للجنس** فقال في المغني متحدثاً عن الصُّور التي يُدلُ فيها على الموضعِ عند تعذر البدل على اللَّفظ : " الصُّورةُ الثالثة : ( لا أحدَ في الدار إلا زيدٌ ) ،

---

(١) التخمير شرح المفصل ( ١/ ٤٨٠ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١/ ٤٣٩ ) ، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٣٥ ) ، وشرح الكافية لابن جمعة ( ١/ ٢٤٧ ) ، والمغني لابن فلاح : ت النهاري ( ١/ ٤٨٤ ) .

(٢) البيت من البسيط ، للأسود بن يعفر النهشلي ، والبيت في : المفضليات (٢/ ٤١٤ ) ، وأمالي المرتضى ( ٢/ ٥٢ ) ، والخزانة ( ٣/ ٣٨٢ ) .

(٣) شرح الكافية ( ٧٢١ ) ، و المغني : ت النهاري ( ١/ ٤٨٤ ) .

و( لا غلامَ لك إلا بكرٌ ) ، و( لا إله إلا اللهُ ) ، ويجبُ الرَّفعُ فيها على البدل من المحلّ ، ولا يجوزُ النَّصبُ خلافاً للزَّجَّاج " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع والمعقول :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقولُ الشَّاعر :

ولا قـــومَ إلا نحـــنُ خـــيرٌ سياســـةً      وخـــيرُ بقيَّـــاتٍ بقـــينَ وأوَّلا (١)

فــ( نحن ) بدلٌ من المحلّ و( خيرٌ ) صفةٌ على الموضع أو خبرُ ( لا ) .

وقولُ الشَّاعر :

لا شـــيءَ في رَيـــدها إلا نعامتُهـــا      منـــها هـــزيمٌ ومنـــها قـــائمٌ بـــاقِ (٢)

**وأمَّا المعقولُ فمن وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ المنفيَّ مقدّرٌ بــ( من ) ، ولو نُصب على البدل من اللَّفظ لكان أيـــضاً مقدراً بــ( من ) ، ولا يصحُّ تقديرُ ( من ) المفيدة الاستغراق بعد ( إلا ) .

**والثاني** : أنَّ النَّصبَ على البدل يؤدِّي إلى تقدير ( لا ) بعد ( إلا ) ؛ لأنَّ البـــدلَ في حكم تكرير العامل ، وذلك يقتضي الجمعَ بين متناقضين ، أو إلغاء أحدِ العاملين :

أمَّا الأوّلُ : فلأنَّ ( لا ) تقتضي نفيَ ما بعدها ، و( إلا ) تقتضي إثباتَه ، فإنْ ترتَّـــبَ على كلِّ واحدٍ منهما ما يقتضيه لزمَ الجمعُ بين متناقضين ، فيصيرُ مثبتـــاً منفيـــاً في حالـــة واحدة ، وذلك محالٌ ، وإنْ لم يترتَّب على كلٍّ واحد منهما ما يقتضيه يلزم إلغـــاءُ أحـــدِ العاملين : وهو إمَّا ( لا ) إنْ قُدِّرَ سلبُ النفي عنها ؛ لأنَّها إنَّما تعمـــلُ في النَّفـــي ، وإمَّـــا ( إلا ) إنْ قُدّرَ عدمُ إفادها الإثباتَ ، ويفسدُ المعنى بذلك أيضاً .

---

(١) البيت من الطويل ، لخراشة بن عمرو العبسي ، والبيت في : المفضليات (٣٨٦/٢ ) ، وشرح اختيارات المفـــضل للتبريزي (١٦٣٣/٣ ) .

(٢) البيت من البسيط ، لتأبط شرا ، ديوانه (٤٢) .

## التَّرجيح :

**والتَّرجيح عندي جوازُ رفعٍ ونصبٍ ما بعد إلا إذا كان المستثنى منه اسمَ ( لا ) النَّافيةِ للجنس ، وكان الاستثناءُ بعد تمام الكلام ، نحو : ( لا أحدَ فيها إلا زيداً وإلا زيدٌ ) ، ويتعيَّنُ الرفعُ قبل تمام الكلام نحو : ( لا إله إلا الله ) .**

**فأمَّا الرفعُ** في نحو : ( لا أحدَ فيها إلا زيدٌ ) : فعلى العطف على محل ( لا ) واسمها ، وليس على البدليَّة ؛ لأنَّ ( إلا ) هنا حرفُ عطفٍ كما بينتُ في اختياري السابق[1] ، وعليه يحمَلُ قولُ الشَّاعر :

ولا قومَ إلا نحنُ خيرٌ سياسةً وخيرُ بقيَّاتٍ بقينَ وأوَّلا

وقولُ الشَّاعر :

لا شيءَ في رَيدها إلا نعامتُها منها هزيمٌ ومنها قائمٌ باقِ

فرفع ما بعد إلا في البيتين إنما هو على العطف على محل لا واسمها .

**وأمَّا النَّصبُ** فعلى الاستثناء ؛ لإمكان ذلك ؛ لأنَّه جاء بعد تمام الكلام ، وعليه يُحمَلُ قولُ الشَّاعر :

مَهامِهاً وخُروقاً لا أنيس بها إلا الضَّوابحَ والأصداءَ والبوما

فنصبَ ما بعد ( إلا ) هنا على الاستثناء ؛ لأنَّ الكلامَ قبلها قد تمَّ ، وهو ( لا أنيس بها ) .

**وأمَّا تعيّنُ الرَّفعِ في نحو ( لا إله إلا الله )** ؛ فلأنَّ النَّصبَ على الاستثناء هنا يمتنعُ ؛ لانتفاء تمام الكلام ؛ إذ لا يتمُّ الكلامُ عند قولنا : ( لا إله ) ، وكذلك النَّصبُ على أنَّه معطوفٌ على محلِّ اسم ( لا ) ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى فسادِ المعنى ؛ إذ يكونُ بهذا العطف منفياً ،

---

(١) مسألة ( ٨٠ ) .

والحالُ أنَّ ما بعد ( إلا ) مثبتٌ فيحصلُ التناقضُ ، فلمَّا لم يكن للنَّصب هنا وجهٌ تعيّنَ الرفعُ على الوجه الذي ذكرتُه آنفاً ، وهو العطفُ على محل ( لا ) واسمها .

**وأمَّا القولُ بتعيِّنِ الرَّفع على أنَّه بدلٌ من محلّ ( لا ) واسمها** ، فأقولُ إنْ كان مرادُهم هو عدم جواز النَّصب البتَّةَ في مثل هذا التركيب فمردودٌ بالسَّماع ، والقياس :

فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر :

مَهامِهــــاً وخُروقـــاً لا أنــــيس بهـــا        إلا الــــضَّوابحَ والأصـــــداءَ والبومـــــا

وأمَّا القياسُ فلأنَّ الاستثناءَ إذا كان تامَّاً منفياً جاز فيه النَّـــصبُ علـــى الاســـتثناء ، والإتباعُ ، وهذه المسألة من هذا القبيل من الاستثناء .

وإن كان مرادُهم هو عدم جواز النَّصب على أنَّه بدلٌ من لفظ اسم ( لا ) فهذا القدرُ متفقٌ عليه ؛ إذ لا أعلمُ أحداً من النّحاة أجاز الإتباعَ هنا على اللَّفظ ، وعلى هذا المـــراد لا يكونُ الخلافُ في هذه المسألة بين النّحاة وبين الزجاج ، وإنَّما بينهم وبين السيرافيّ ؛ لأنَّه هو الذي فصَّلَ في جواز النَّصب على الاستثناء ، فأجازه بعد تمام الكلام كما في : ( لا أحـــدَ فيها إلا زيداً وإلا زيدٌ ) ، ومنعه ، وأوجبَ الرَّفعَ قبلَ تمام الكلام كما في:( لا إله إلا الله ) ، وهذا الذي ذهب إليه السّيرافيُّ هو اختياري كما بينتُ آنفاً ، إلا أنَّني أختلفُ معه في توجيه الإتباع ، فهو عندي على أنَّه عطفٌ على المحل ، وليس بدلاً ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ٨٢- منعُ تقدّمِ المستثنى في أوّلِ الجملة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألة في شرح الكافية ، والمغني** ، قال فيه : " وأمَّا تقديمُه على جميع الجملة كقولك : ( إلا زيداً ضربتُ القومَ ) ، و( إلا طعامَك ما أكلتُ ) ، فأجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون "[(١)] .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ البصريين[(٢)] ، ومنهم المبردُ ، واختاره أبو البركات الأنباريّ ، والعكبريُّ ، وابنُ الحاجب ، وابنُ مالك[(٣)] .

**والثاني** : الجوازُ ، وهو قولُ الكوفيين[(٤)] ، ومنهم الكسائيُّ ، وبه قال الزَّجاج[(٥)] .

## الأدلة [(٦)] :

**حجةُ المانعين من وجهين :**

**أحدها** : أنَّ حرفَ الاستثناء أُتي به وصلةً للفعل ، وتقويةً له ، فلا يجوزُ تقديمُه على ما يوصلُه كـ( واو مع ) فإنَّك لو قلت : ( وزيداً قمتُ ) لم يجز .

---

(١) شرح الكافية ( ٨٤/٢ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٤٦٥/١ ) .

(٢) الإنصاف ( ٢٧٣/١ ) ، وشرح الكافية لابن جمعة ( ٢٤٣/١ ) ، والارتشاف ( ١٥١٨/٣ ) .

(٣) المقتضب ( ٤٠٦/٤ ) ، والإنصاف ( ٢٧٣/١ ) ، والتبيين ( ٤٠٦ ) ، وشرح المقدمة الكافية ( ٥٣٧/٢ ) وشرح التسهيل ( ٢٩١/٢ ) .

(٤) الإنصاف ( ٢٧٣/١ ) ، والتبيين ( ٤٠٦ ) ، والارتشاف ( ١٥١٧/٣ ) .

(٥) رأي الكسائي والزجاج في : الإنصاف ( ٢٧٣/١ ) ، وشرح التسهيل ( ٢٨٥/٢ ) ، والارتشاف ( ١٥١٧/٣ ) .

(٦) الإنصاف ( ٢٧٣/١ ) ، والتبيين ( ٤٠٦ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٢٩٢/٢ ) ، وتمهيد القواعد (٢١٦١/٥ ) .

**والثاني** : أنَّ المستثنى يكونُ بدلاً من المستثنى منه ، والبدلُ لا يتقدَّمُ على المبدل منه ، كذلك ههنا .

**وحجةُ المجيزين السَّماعُ ، والقياسُ** : **فأمَّا السَّماعُ** فمنه قولُ الشَّاعر :

وبلدةٍ ليس بها طُورِيٌّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيٌّ[1]

لأنَّ التَّقديرَ : ولا بها إنسيٌّ خلا الجنَّ ، فقد تقدَّمَ على الجملة .

**وأمَّا القياسُ** فعلى جوازِ تقديم المستثنى على المستثنى منه في نحو : ( ما قام إلا زيداً أحدٌ ) .

## اختيار ابن فلاح [2] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو المنعُ** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، وذكر دليلَ البصريين ، ثم دليلَ الكوفيين السَّماعيّ ، وأجاب عنه بما يُضْعِفُه ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ ( إلا ) بمنزلة ( واو مع ) في تعدية المعنى ، وأنَّها تشبه ( لا ) العاطفة ، ولا يتقدمان على الجملة ، فكذلك ( إلا ) وما بعدها .

ولعلَّ وجهَ الشَّبه الذي يريدُه ابنُ فلاحٍ بين ( إلا ) وبين ( لا ) العاطفة هو أنَّ ما بعدهما خارجٌ من الحكم ، كما في : ( جاء القومُ إلا زيداً ) ، و( جاء القوم لا زيدٌ ) فـ( زيد ) في المثالين لم يجيء .

**وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن دليل الكوفيين السَّماعي من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ المستثنى منه مقدَّرٌ يفسّرُه الظَّاهرُ ، وتقديرُه : ولا بها إنسيٌّ خلا الجنَّ بها

---

(١) من الرجز للعجاج في ديوانه ( ٢٩٩ ) ، وفي الديوان ( خفقة ) بدلا من ( بلدة ) ، و( طوئيّ ) بدلا من ( طوريّ ) .

(٢) شرح الكافية ( ٢/٨٤ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١/٤٦٥ ) .

إنسيٌّ .

**والثاني** : أنَّه ليس باستثناء ، بل الجنُّ مفعولُ ( خلا ) و( إنسيٌّ ) فاعلــه ، أي : ولا يجاوزُ الجنَّ بها إنسيٌّ ، من قولهم : ( افعلْ كذا ، وخلاك ذمٌّ ) أي : تجاوزك ذمٌّ .

## الترجيح :

**والرَّاجحُ عندي المنعُ** ، مع أنَّ الأصلَ الذي يشهد له الواقع اللغوي هو جوازُ تقــدّم المعمولات على عواملها المتصرفة ، إلا أنَّ المعمولَ هنا فارقَ غيرَه مــن المعمــولات مــن وجهين :

**أحدهما** : أنَّ العاملَ لا يتعدَّى إليه إلا بواسطة حرفٍ ، وهو ( إلا ) ، فأشبه المعمــولَ بعد ( واو المعية ) ؛ فإنَّ العاملَ يصل إليه بواسطة ( الواو ) ، فكمــا لا يجــوزُ : ( وزيــداً قمتُ ) فكذلك هنا لا يجوزُ : ( إلا زيداً جاء القومُ ) .

**والثاني** : أنَّ المعمولَ هنا مُخرَجٌ من معنى العامل ، فأشبه المعمولَ بعد ( لا ) العاطفة ، فكما لا يجوزُ : ( لا زيدٌ جاء القومُ ) فكذلك لا يجوزُ : ( إلا زيداً جاء القومُ ) .

**وأمَّا ما احتجَّ به الكوفيون فضعيفٌ عندي بما يلي** :

**فأمَّا السَّماع** فلم يُسمَعْ في النثر مثلُه ، ولا يمكنُ القياسُ على الــشِّعر وحــده إن لم يسنده شواهدُ من النثر ؛ لأنَّ للشِّعر لغتَه الخاصة به ؛ فلا يقاسُ عليه .

**وأمَّا القياسُ** على جوازِ تقديم المستثنى على المستثنى منه في نحو : ( ما قــام إلا زيــداً أحدٌ ) فباطلٌ بوجود الفارق ؛ لأنَّ تقديمَ المستثنى على المستثنى منه في المقيس عليه واقعٌ بعد العامل ، وأمَّا في مسألتنا فواقعٌ قبل العامل ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٨٣- ( حاشا ) في الاستثناء مشتركة بين حروفِ الجرِّ وبين الفعل

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني ، وفي شرح الكافية ، قال فيه :** " وأمَّا ( حاشا ) ففيه ثلاثةُ أقوالٍ : أحدُها : لسيبويه ، ومن تابعه من البصريين : أنَّه حرفُ جرّ ، والثاني : للفراء : أنَّه فعلٌ ، ولا فاعلَ له .... والثالث : للمبرد – وهو الحقّ – أنَّه مشتركٌ بين حروف الجرّ ، والفعل "(١) .

### آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدها** : أنَّها حرفٌ دائماً ، وهو قولُ سيبويهِ ، وابنِ درستويه ، والفارسيِّ ، وابنِ الوراق ، والشلوبين(٢) .

**والثاني** : أنَّها فعلٌ دائماً ، ولا فاعلَ له ، وهو قولُ الكوفيين(٣) ، ومنهم الفراء(٤) .

**والثالث** : أنَّها تأتي تارةً حرفاً ، وتارةً فعلاً ، وهو قولُ المبرد ، وابن جنيّ ، والدّينوريّ ، وابن خروف(٥) .

### الأدلة (٦) :

**حجةُ القائلين بحرفيّة ( حاشا ) من وجهين :**

---

(١) شرح الكافية ( ٧٢٩ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٥١٥/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٤٩/٢ ) ، وكتاب الكتاب ( ٤٨ ) ، والإيضاح ( ٢٣٠ ) ، وعلل النحو ( ٣٩٨ ) ، والتوطئة ( ٩٠٣ ) .

(٣) الإنصاف ( ٢٧٨/١ ) .

(٤) رأيه في : الارتشاف ( ١٥٣٧/٣ ) ، والجنى الداني ( ٥٦٤ ) ، وهمع الهوامع ( ٢٨٥/٣ ) .

(٥) المقتضب ( ٣٩١/٤ ) ، واللمع ( ١٢٥ ) ، وثمار الصناعة ( ٣٧١ ) ، وشرح الجمل ( ٤٧٧/١ ) .

(٦) علل النحو لابن الوراق ( ٣٩٧ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ٢٥٣/٢ ) ، والتوطئة ( ٣٠٩ ) .

**أحدهما** : أنَّه روي فيها الجرُّ ، فقد قال الشَّاعر :

حاشا أبي ثوبانَ إنَّ أبا ثوبانَ ليس بِبُكْمةٍ فَدْمِ (١)

وليست اسماً ، والفعلُ لا يَجرُّ ، فتعيَّنَ كونُها حرفَ جرّ .

**والثاني** : أنَّها لو كانت فعلاً لدخل عليها ( ما ) المصدريّةُ ؛ قياساً على ( خلا ) و( عدا ) .

**وحجةُ القائلين بالفعليّة من خمسةِ أوجه :**

**أحدها** : أنَّه متصرّفٌ ، والتَّصرفُ من خصائص الأفعال ، قال الشَّاعر :

ولا أرى فاعلاً في النَّاس يُشبهه وما أُحاشِي من الأقوامِ من أَحَدِ (٢)

**والثاني** : أنَّ لامَ الجرّ تتعلَّقُ به ، كما في قوله تعالى : ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ ﴾ (٣) وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف .

**والثالث** : أنَّ الحذفَ يلحقُها ، فقد قالوا : ( حشا ) ، و( حاشى ) لله ، والحذفُ يكونُ في الأفعال نحو : ( لم يكُ ) ، و( لم أدرِ ) ، ولا يُحذَفُ من الحروف إلا في المضاعَف ؛ لثقله نحو : ( رُبَّ ) و( لعلَّ ) .

**والرابع** : قولُ العرب : " اللهمَّ اغفر لي ، ولمن سمعني حاشى الشيطانَ وأبا الأصبغ "(٤) .

(١) البيت من الكامل ، للجميح المنقذ بن الطماح الأسدي ، والبيت في : المفضليات ( ٢٧١/٢ ) ، وديوان بني أسد (٣٤/٢ ) ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ( ٨٨/٣ ) .

(٢) البيت من البسيط ، للنابغة الذبياني ، ديوانه (٣٤ ) .

(٣) سورة يوسف : من الآية ( ٥١ ) .

(٤) الأصول في النحو ( ٢٨٨/١ ) ، وعلل النحو لابن الوراق ( ٣٩٧ ) ، وشرح الجمل لابن خروف ( ٤٧٧/١ ) .

**والخامس** : أنَّ ( ما ) المصدريةَ قد دخلت عليه في قولِ الشَّاعر :

رأيتُ النَّاسَ ما حاشى قُريشاً فإنَّا نحن أفضلُهم فِعَالا [١]

**وأمَّا القائلون بالاشتراك** فقد جمعوا بين حجة القائلين بالحرفية ، والقائلين بالفعليّة فأجازوا فيها الاشتراك .

## اختيار ابن فلاح [٢] :

**اختار ابنُ فلاحٍ هنا قولَ المبرد ، وهو أنَّ ( حاشا ) مشتركٌ بين حروف الجرّ ، وبين الفعل** ؛ فقال : " والحقُّ من هذه المذاهب مذهبُ المبرد " .

**وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ اختيارَه لمذهب المبرد** بأنَّه جعلَه مشتركاً بين الفعل وبين الحرف ، فلا يَردُ عليه شيءٌ ، بخلاف مذهب من قال بالفعليّة ، فيبطلُ بورود الجرّ بعده ، وبأنَّ الفعلَ بغير فاعلٍ معدومٌ في كلام العرب ؛ لأنَّ الفعلَ عرضٌ لا يقومُ بنفسه .

**وأمَّا مذهبُ سيبويه** فيرى ابنُ فلاحٍ أنَّه يرجعُ في الحقيقة إلى مذهب المبرد ، لأنَّه – يعني سيبويه – سلَّمَ النَّصبَ بعده ، واعتذر بأنَّه – إذا نُصِبَ – فِعْلٌ ، فلَزِمَ أن يكونَ اللَّفظُ مُشتركَاً عنده أيضاً .

**أقول** : ما ذكره ابنُ فلاحٍ عن سيبويه لم أقف عليه في كتاب سيبويه ، وعبارةُ سيبويه في الكتاب صريحةٌ بأنَّ ( حاشا ) حرفٌ يَجرُّ ما بعده[٣] ، وما ذكره ابنُ فلاحٍ ذكره ابنُ ولاّد عن سيبويه ، إلا أنَّ المفهومَ يختلِفُ : فمفهومُ ما نقله ابنُ فلاحٍ أنَّ سيبويه يجيزُ النَّصبَ بـ( حاشا ) في الاستثناء ، ومفهومُ ما نقل ابنُ ولاد أنَّ سيبويه يجيزُ النَّصبَ بـ( حاشا ) في غير باب الاستثناء ، وهذا المفهومُ هو الذي يؤيِّدُه كلامُ سيبويه في الكتاب ؛ إذ لم يعرض

(١) البيت من الوافر ، وينسب للأخطل ، وليس في ديوانه ، والبيت في : المقاصد النحوية ( ٣٥٩/٢ ) ، وخزانة الأدب (٣٨٧/٣ ) ، وشرح شواهد المغني ( ٣٦٨/١ ) .

(٢) المغني : ت النهاري ( ٥١٥/١ – ٥١٨ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٤٩/٢ ) .

لفعليّتها ، أو النَّصبِ بها في باب الاستثناء .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ ( حاشا ) في الاستثناء حرفٌ دائماً ، وما بعدها يكونُ مجروراً بها ؛ وذلك لما يأتي :**

**أولاً** : أنَّ جرّ ما بعد ( حاشا ) كثيرٌ ، بخلاف النَّصب فهو قليلٌ ؛ فلا يقاسُ عليه(١) .

**ثانياً** : أنَّ ( أحاشي ) في البيت السَّابق ليست استثناءً ، وكذلك ( حاش ) في الآية السابقة ، بل هما بمعنى التنزيه ، وإذا كان الأمرُ كذلك جاز أن تكونَ ( حاشا ) فعلاً ، ولا خلافَ بين أهل العربية في ذلك ، فإذا استُعمِلَت في الاستثناء لزمت وجهاً واحداً ، وطريقةً واحدةً ، وهي الحرفية(٢) ، وجرّ ما بعدها ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) التوطئة ( ٣٠٩ ) .

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولّاد ( ١٧١ ) .

# ٨٤- المصدرُ الواقعُ موقعَ الحال يُعرَبُ حالاً

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : ثم اختُلِفَ في نصب هذه المصادر على ثلاثةِ أقوالٍ : فمذهبُ سيبويهِ وبه قال الزَّجاجُ أنَّ المصادرَ في موضع الأحوال .....ومذهبُ السِّيرافيّ أنَّها مصادرُ مؤكَّدة .... ومذهبُ المبرد أنَّ نصبَها على المصدريّة من أفعالٍ من ألفاظها ، والتَّقديرُ : أتيته أمشي مشياً ، وكذلك البواقي "(١) .

**آراء النحويين :**

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعْرَبُ حالاً بتأويله وصفاً ، وهو قولُ سيبويهِ والزَّجَّاجِ ، والسِّيرافيّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ مالك ، والرضيّ(٢) .

**والثاني** : أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال مفعولٌ مطلقٌ ، وأنَّ قبله فعلاً مقدراً هو الحالُ وهو قولُ الأخفش(٣) ، ونسبه جماعةٌ من النَّحويينَ إلى المبرد(٤) .

**وعبارةُ المبرد في المقتضب**(٥) **مشكلةٌ** ؛ لأنَّ أولها يناقضُ آخرها ؛ فقد قال في بداية كلامه : "ومن المصادر ما يقعُ في موضعِ الحال فيسدُّ مسدّه ، فيكونُ حالاً ؛ لأنَّه قد ناب عن اسمِ الفاعل ، وأغنى غَنَاءه ، وذلك قولُهم : ( قتلته صبراً ) إنَّما تأويلُه : صابراً أو مصبراً " ، وهذا النَّصُّ صريحٌ في أنَّه يُعْرِبُ المصدرَ حالاً على تأويلِ المصدرِ بوصفٍ

---

(١) المغني : ( ٤٠٠/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٧٠/١ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٢٥٨/٢ ) وفيه رأي الزجاج والسيرافي ، وشرح المفصل ( ٣٨١/١ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٢٨/٢ ) ، وشرح الكافية القسم الأول ( ٦٧١/٢ – ٦٧٢ ) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ( ٣٢٨/٢ ) ، وشرح الكافية للرضي القسم الأول ( ٦٧١/٢ ) ، والارتشاف ( ١٥٧١/٣ ) .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢٥٨/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٣٨١/١ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٣٢٨/٢ ) ، وشرح الكافية القسم الأول ( ٦٧١/٢ – ٦٧٢ ) .

(٥) المقتضب ( ٢٣٤/٣ ) .

كمذهب سيبويه .

ثم ختم كلامَه بقوله : " وكذلك : ( جئته مشياً ) ؛ لأنَّ المعنى : ( جئته ماشياً ) فالتَّقديرُ : ( أمشي مشياً ) ؛ لأنَّ المجيءَ على حالات ، والمصدرُ قد دلَّ على فعله من تلك الحال " وهذا النصُّ يدلُّ على أنَّه يُعْرِبُ المصدرَ مفعولاً مطلقاً .

وعبارةُ ابنِ السَّراج أيضاً مثل عبارة المبرد[1] ، واللهُ أعلمُ بمرادهما .

**والثالث** : أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال مفعولٌ مطلقٌ للفعلِ السابقِ ، فيكونُ من قبيل المصدر المعنويّ ، وهذا القولُ أجازه السِّيرافيُّ مع قولِ سيبويه ، فقال : "وكان الزَّجَّاجُ يذهبُ إلى تصحيحِ مذهبِ سيبويهِ ، وهو الصَّواب" .

ثم قال :"والذي عندي أنَّه يجوزُ أن تَنصبَ ( مشياً ) و( فجاءة ) على المصدر من غير الوجه الذي ذكره أبو العباس ، وهو أن تجعلَ ( أتى ) في معنى : مشى إليّ ، ويكونُ ( مشياً ) مصدراً له ، وكذلك : ( لقيته فجاءة ) كأنَّه قال : ( فاجأته مفاجأة ) على نحو ما تقدَّم من المصدر الذي من غير لفظ الفعل المذكور "[2] .

ونسبَ أبو حيان هذا القولَ إلى الكوفيين[3] .

**والرابع** : أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعرَبُ حالاً على تقدير حذفِ مضافٍ ، أي : ذا صبرٍ ، وذا ركضٍ ، وهذا القولُ ذكره ابنُ الحاجب ، وأبو حيان ، ولم ينسباه إلى أحد[4] ولم أقف على مَن قال به .

---

(١) الأصول في النحو (١٦٣/١ ) .

(٢) شرح الكتاب ( ٢٥٨/٢ ) .

(٣) الارتشاف ( ١٥٧١/٣ ) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ( ٣٠٠/١ – ٣٠١ ) ، الارتشاف ( ١٥٧١/٣ ) .

**الأدلة** (١) :

**حجةُ مَن قال إنَّها تعربُ حالاً** أنَّ قولَ القائل : ( أتانا زيدٌ مشياً ) يصحُّ أن يكونَ جواباً لقائلٍ قال : ( كيف أتاكم زيدٌ ؟ ) ، وكذلك : ( كيف لقيتَ زيداً ؟ ) فتقول : فجاءة و( كيف ) مع الفعل إنّما تقع للحال فكأنَّه قال : مفاجئاً .

**وحجةُ السِّيرافيّ في جواز أن يكونَ ( مشياً ) في قولنا : ( أتانا زيدٌ مشياً ) مصدراً مؤكّداً ، والعاملُ فيه ( أتانا )** أنَّ المشيَ نوعٌ من الإتيان ، ويكونُ من المصادر التي ليست من لفظ الفعل .

**اختيار ابن فلاح** (٢) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعْرَبُ حالاً** ؛ فقد ذكر الخلافَ في المسألة ، ووصفَ قولَ سيبويهِ بأنَّه الأقوى ، فقال : " ثم اختُلِفَ في نصب هذه المصادر على ثلاثةِ أقوالٍ : فمذهبُ سيبويهِ وبه قال الزَّجاجُ أنَّ المصادرَ في موضع الأحوال .....ومذهبُ السِّيرافيّ أنَّها مصادرُ مؤكَّدة .... ومذهبُ المبرد أنَّ نصبَها على المصدريّة من أفعالٍ من ألفاظها ، والتَّقديرُ : أتيته أمشي مشياً ، وكذلك البواقي ، ومذهب سيبويه أقوى " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثةِ أوجهٍ :**

**أحدها** : أنَّه لو كان انتصابُها على المصدر لجاءت معرفةً ونكرةً ؛ لأنَّ المصدرَ لا يختصُّ بالنَّكرة .

**والثاني** : أنَّه يصحُّ أن تكونَ جواباً لـ( كيف ) ، وذلك يدلُّ على الحال .

**والثالث** : أنَّها صفةُ الهيئة في المعنى ، فاندرجت في حدِّ الحال .

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢/٢٥٨ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١/٣٨١ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٢٨ ) ، وشرح الكافية للرضي القسم الأول ( ٢/٦٧١ – ٦٧٢ ) .

(٢) المغني : ١/٤٠٠ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعْرَبُ حالاً** ؛ وذلك لأنَّ الصِّفةَ قد تقعُ في موقع المصدر المؤكَّد نحو : ( قم قائماً ) ، والأصل : ( قم قياماً ) ؛ بدليل أنَّه لا يحسنُ أن يحمَلَ على ظاهره فيقال : إنَّه حالٌ ؛ لأنَّك لا تأمر بفعلِ مَن هو فيه ، ولأنَّه يصحُّ أن يكونَ جواباً لـ( كيف ) ، وذلك يدلُّ على الحال .

**وأمَّا القولُ : أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال مفعولٌ مطلقٌ ، وأنَّ قبله فعلاً مقدراً هو الحالُ** فضعيفٌ ؛ لأنَّه يلزمُ منه أن يجوزَ : ( أتانا زيدٌ المشي ) ، بتعريف المصدر ، وهذا لا يجوزُ ؛ لأنَّه لم يرد هنا إلا نكرة ، والقولُ إنَّه منصوبٌ على المصدريّة يلزمُ منه أن يجوزَ ذلك ؛ لأنَّ المصدرَ لا يختصُّ بالنّكرة(١) .

**ثم إنَّه يلزمُ مِن قولهم : الدليلُ على الفعل المضمرِ نفسُ المصدر المنصوبِ** أن يجوزَ ذلك في كلِّ مصدرٍ له فعلٌ ، ولا يُقتصرُ في المسألة على السَّماع ، وهذا ممتنعٌ ؛ لأنَّ مجيءَ المصدرِ حالاً مخالفٌ لحقيقةٍ في الحال ، وهي أنَّه خبرٌ في المعنى ، وأنَّ صاحبَه مخبرٌ عنه ، فحقُّ الحال أن يدلَّ على نفس ما يدلُّ عليه صاحبُه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ ، وهذا يقتضي ألا يكونَ المصدرُ حالاً ؛ لئلا يلزمَ الإخبارُ بمعنىً عن جُثَّة ، فإن ورد عن العرب شيءٌ منه حُفِظَ و لم يقسْ عليه ، كما لا يقاسُ على وقوع المصدر نعتاً(٢) .

**وأمَّا قولُ السِّيرافيِّ إنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال مفعولٌ مطلقٌ للفعلِ السّابق ، فيكون من قبيل المصدر المعنوي** فضعيفٌ ؛ من جهة أنَّه لم يرد إلا نكرةً ، فلو كان مصدراً على ما ادّعاه لم يمتنع من وقوع المعرفة ؛ لأنَّ المصدرَ لا يختصُّ بالنّكرة(٣) .

**ثم إنَّ قولَه إنَّ المصدرَ منصوبٌ بما قبلَه من قبيلِ المصدرِ المعنويّ** ضعيفٌ ؛ لأنَّ المصدرَ المعنويَّ يكونُ موافقاً للفعلِ في المعنى ، وبعضُ المصادر المسموعةِ هنا لا توافقُ الأفعالَ

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢/٢٥٨ ) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ( ٢/٣٢٨ ) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ( ١/٣٨١ ) .

التي قبلها ؛ فالصَّبرُ لا يوافقُ القتلَ في نحو: ( قتلته صبراً ) ، والفجاءة لا توافق اللِّقاء في نحو : ( لقيته فجأة ) .

**وأمَّا القولُ إنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعْرَبُ حالاً على تقدير حذف مضاف** فضعيفٌ ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التَّقدير ، ثم إنَّ إعرابَه على حذف مضافٍ ليس فيه مبالغةٌ كما في إعرابه حالاً واقعاً موقعَ الصِّفة[1] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكافية للرضي القسم الأول ( ٢/ ٦٧٢ ) .

## ٨٥- يجوزُ أن تتقدمَ الحالُ على صاحبها المجرور بحرف

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " وأمَّا حالُ المجرور نحو : ( مررتُ بزيدٍ واقفاً ) .... فأكثرُ البصريين يمنعونَ تقدمَها على صاحبها ، ونُقِلَ عن ابن كيسان ، وأبي علي ، وابن برهان جوازُ تقدمها "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**وهذه المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، والزَّجاج ، وابنِ السراج[٢] .

**والثاني** : الجوازُ ، وهو قولُ ابن كيسان ، والفارسيّ ، وابن برهان[٣] ، وبه قال ابنُ مالك في بعض كتبه[٤] ، وضعَّفَه في التَّسهيل[٥] .

**الأدلة** [٦] **:**

**حجةُ المانعين من ثلاثةِ أوجه :**

**أحدها** : أنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحب الحال ، والعاملُ في صاحب الحال حرفُ الجر ، فيكونُ هو العاملُ في الحال ؛ قياساً على عمل المضاف في حال المضاف إليه ، ولا يجوزُ تقدمُ الحالِ ههنا ؛ لضعف العامل ، كذلك في محلّ النزاع .

---

(١) شرح الكافية ( ٦٤١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٨٥/١ ) .

(٢) الكتاب ( ١٢٤/٢ ) ، والمقتضب ( ١٧١/٤ ) ، ومعاني القرآن وإعرابه ( ٢٥٤/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٢١٤/١ – ٢١٥ ) .

(٣) شرح الكافية الشافية ( ٧٤٤/٢ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٣٣٧/٢ ) ، وشرح الألفية لابن الناظم ( ٣٢٣ ) وفيها رأي ابن كيسان والفارسي ، وشرح اللمع ( ١٣٨/١ ) .

(٤) شرح الكافية الشافية ( ٧٤٤/٢ ) ، وشرح عمدة الحافظ ( ٤٢٦/١ ) .

(٥) التسهيل ( ١١٠ ) .

(٦) الأصول في النحو ( ٢١٥/١ ) ، والتبصرة والتذكرة ( ٢٩٧/١ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٥٦٣/١ ) وشرح التسهيل لابن مالك ( ٣٣٦/٢ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٨٥/١ ) .

**والثاني** : أنَّ العاملَ لما لم يصل إلى صاحب الحال إلا بواسطة حرف الجر تنزَّلَ حرفُ الجر منزلة الجزء من الفعل ، فاشتركا في العمل في صاحب الحال ، كما اشتركا في العمل في حاله ، ولا شك في ضعف عمل الحرف ، فلو قدمناه نظراً إلى عمل الفعل فيه لقدمناه على عامله الضَّعيف ، وذلك ممتنعٌ .

**والثالث** : أنَّ الحالَ صفةٌ في المعنى ، والصفةُ لا تتقدمُ على الموصوف .

**وحجةُ الجواز السَّماعُ ، والقياس .**

**فأمَّا السَّماعُ فمنه :**

قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ (١) ، فـ( كافة ) حال من ( الناس ) المجرور باللام ، وقد تقدمَ عليه ، والأصلُ : للناس كافة .

وقوله تعالى : ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ (٢) ، فـ( على قميصه ) حال من ( دم ) المجرور بحرف جر ، وقد تقدَّمَ الحالُ عليه .

وقولُ الشَّاعر :

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صاديا إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبُ (٣)

حيثُ قدَّمَ الحالَ ( هيمان صاديا ) على صاحبها المجرور بحرف جر ( إلي ) والأصل : لئن كان بردُ الماء حبيباً إليَّ هيمان صاديا .

**وأمَّا القياسُ** فإنَّ جالسةً من قولنا : ( مررتُ بهندَ جالسةً ) منصوبٌ بالفعل ( مررت ) وهو فعلٌ متصرفٌ لا يفتقرُ في نصبِ الحال إلى واسطة ، وحرفُ الجر الذي عدَّاه لا عملَ له إلا الجر ، والمجرورُ به بمنزلة المنصوب الذي يجوزُ تقديمُه ، فجاز كذلك تقدمُ

---

(١) سورة سبأ : من الآية ( ٢٨ ) .

(٢) سورة يوسف : من الآية ( ١٨ ) .

(٣) البيت من الطويل ، قائله: كثير عزة ، ديوانه ( ٢٦ ) .

الحال .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بجوازِ تقديمِ الحالِ على صاحبها المجرور بحرف** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلَّتهما ، ثم أجاب عن حجةِ المانعين بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عنده القولَ بالجواز .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بالسَّماع ، والقياس ، فأمَّا السَّماع فقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ ، فإنَّ ( كافة ) حالٌ من الناس ، ويرى ابنُ فلاحٍ أنّ جعلَ بعضِ المانعينَ ( كافة ) حالاً من ( الكاف ) ، و( التاء ) للمبالغة أو مصدراً على فاعلة ، و( للناس ) متعلقةٌ به أي :كافة للناس عن الضَّلال[٢] تَعَسّفٌ على خلاف المعنى .

ومن أدلة السَّماع قول الشَّاعر :

لئن كان بردُ الماءِ حرَّانَ[٣] صاديا إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبُ

فـ( حران ) حالٌ من ( الياء ) في ( إلي ) ، و( حبيباً ) العاملُ في ( إلي ) وهو خبرُ كان .

وقولُ الشَّاعر :

إذا المرءُ أَعْيَتْه السيادةُ ناشئا فمطلبُها كهلاً عليه شديدُ[٤]

---

(١) شرح الكافية ( ٦٤١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٨٥/١ ) .

(٢) هذا التوجيه للزجاج في معاني القرآن وإعرابه ( ٢٥٤/٤ ) ، وللأنباري في البيان ( ٢٨٠/٢ ) .

(٣) هكذا عند ابن فلاح ، وفي ديوان كثير عزة ( هيمان ) ، ينظر الديوان ( ٢٦ ) .

(٤) البيت من الطويل ، واختلف في نسبته ، فقيل : هو للمعلوط القريعي ، وقيل : للمعلوط السعدي ، وقيل : لسويد العبدي ، ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ( ١١٤٨/٣ ) ، وشرح الكافية الشافية ( ٧٤٦/٢ ) ، والخزانة (٢١٩/٣ ) .

فـــ( كهلاً ) حالٌ من ضمير ( عليه ) ، و( شديدُ ) العامل فيه .

**وأمَّا القياسُ** ؛ فلأنَّ العاملَ فيها الفعلُ ، ولأنَّه العاملُ في صاحبها النَّـــصب ؛ بـــدليل العطف على محلّه بالنَّصب ، وإذا كان العاملُ فعلاً لم يمتنع تقدمُ الحالِ عليه ، ومن ثَمَّ تقديمه على صاحبها.

**وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حجةِ المانعين بما يأتي :**

**فأمَّا قولهم بأنَّ العاملَ حرفُ الجر ، أو أنَّه مشاركٌ في العمل** فضعيفٌ ؛ لأنَّ حـــرفَ الجرّ لم يُعْهَدْ له عملُ النَّصب إلا إذا تعلَّقَ بمحذوفٍ لنيابته عن الفعل ، وأمَّا حالُ المـــضاف إليه فالعاملُ معنى الإضافة لا نفس المضاف ؛ لأنَّ معنى الإضافة يمكنُ تقديرُه بفعلٍ يَنـــصِبُ بمعنى: ألصق أو أضيف ، وأمَّا المضافُ فلا يمكنُ تقديرُه بفعلٍ يَنصِبُ .

**وأمَّا قولهم بأنَّ الحالَ صفةٌ** فباطلٌ ؛ لأنَّه لو كان حكمُها حكـــمَ الـــصِّفة لم تتقـــدمْ أصلاً ؛ لأنَّ الصفةَ تابعةٌ للموصوف ، والتَّابعُ لا يتقدم على متبوعه كما في سائرِ التوابع .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ تقديمِ الحالِ على صاحبها المجرور بحرف** ؛ لأنَّـــه مؤيَّـــدٌ بالسَّماع ، ومنه ما تقدَّمَ آنفاً ، وهو من الكثرة بحيثُ لا يقبلُ التَّأويل ، وأمَّا ما استدلَّ بـــه المانعون من القياس فقد تقدمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنه بما يُضْعِفُه ، ويُـــرجِّحُ عنـــدي القـــولَ بالجواز ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ٨٦- تقديمُ الحالِ على عاملها المتصرِّف جائزٌ

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية، وفي المغني** ، قال فيه : " وهذا العامـــلُ القويُّ يجوزُ تقديمُ الحالِ عليه ، وإن كان صاحبُها ظاهراً ، خلافاً للفراء ، فإنَّه منعَ تقـــديمَها إذا كان صاحبُها ظاهراً ، ووافق إذا كان مضمراً "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**وهذه المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**أحدها** : الجوازُ مطلقاً ، وهو قولُ سيبويه ، والمبرد ، والزجاج(٢) ، و به قال جمهورُ النَّحويين(٣) .

**والثاني** : المنعُ إذا كان صاحبُها اسماً ظاهراً ، نحو : ( راكباً جاء زيدٌ ) ، والجـــوازُ إذا كان ضميراً ، نحو : ( راكباً جئتُ ) ، وهو قولُ الفراء(٤) .

**والثالث** : المنعُ في نحو ( راكباً زيدٌ جاء ) ؛ لبعدها عن العامل حين تَقدَّم على المبتدأ ( زيد ) ، وهو قولُ الأخفش(٥) .

**والرابع** : المنعُ مطلقاً ، وهو قولُ الجرميّ(٦) .

---

(١) شرح الكافية ( ٦٣٧ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٨٨/١ ) .
(٢) الكتاب ( ١٢٤/٢ ) ، والمقتضب ( ١٦٨/٤ ، ٣٠٠ ) ، و معاني القرآن وإعرابه ( ٨٦/٥ ) .
(٣) إعراب القرآن للنحاس ( ٢٨٧/٤ ) ، علل النحو ( ٣٧٢ ) ، التبصرة والتذكرة ( ٢٩٧/١ ) ، شـــرح المقدمـــة المحسبة ( ٣١٤/٢ ) ، التوطئة ( ٢١٣ ) ، والتسهيل ( ١١٠ ) .
(٤) رأيه في : علل النحو ( ٣٧٢ ) ، اللباب في علل البناء والإعراب ( ٢٨٩/١ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن حمعة ( ٥٦٠/١ ) .
(٥) رأيه في : البديع في علم العربية ( ١٩٨/١ ) ، والارتشاف ( ١٥٨١/٣ ) .
(٦) رأيه في : الارتشاف ( ١٥٨١/٣ ) ، والمساعد لابن عقيل ( ٢٦/٢ ) ، وتعليق الفرائد ( ٢٠٤/٦ ) .

**الأدلة** (١) **:**

**حجةُ الجمهور السَّماع ، والقياس :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقولُه تعــالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ (٢)، ومنه قولُ العرب : " شتَّى تؤوبُ الحَلَبة "(٣) ، ومنه قولُ الشَّاعر :

سريعاً يهونُ الصَّعْب عنــدَ أولي النُّهــى ... إذا برجــاءٍ صــادقٍ قــابلوا البأسَــا (٤)

**وأمَا القياسُ** ؛ فلأنَّ العاملَ متصرفٌ في نفسه ، فتُصُرِّفَ في معموله بالتقديم ؛ قياســاً على المفعول به والظَّرف ، نحو : ( زيداً ضربتُ ) ، و( عندك جلستُ ) .

**وحجةُ الفراء** أنَّه إذا كان ظاهراً أدَّى إلى الإضمار قبل الذِّكر ؛ لأنَّ في الحال ضميراً يعودُ على ذي الحال ، وأمَّا إذا كان صاحبُ الحال ضميراً فليس فيه إضمارٌ قبل الذِّكر ؛ لأنَّ الضَّميرين يشتركانِ في عودهما على مُفَسِّرٍ لهما .

**وحجةُ الجرميّ** القياسُ على التمييز .

**وأمَّا الأخفشُ** فقد تقدَّمت حجتُه مقرونةً بقوله .

**اختيار ابن فلاح** (٥) **:**

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بالجواز مطلقاً** ؛ فقال في المغني : " وهذا العاملُ القويُّ يجــوزُ

---

(١) المقتضب ( ١٧٠ ، ٣٠٠ ) ، والأصول في النحو ( ٢١٧/١ ) ، وعلل النحو ( ٣٧١ ) ، والتبــيين ( ٣٨٣ ) ، والبديع في علم العربية ( ١٩٨/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ٧٨/٣ ب ) .

(٢) سورة القمر : من الآية ( ٧ ) .

(٣) مثل يضرب في اختلاف الناس ، وتفرقهم في الأخلاق ، جمهرة الأمثال ( ٤٤٢/١ ) ، ومجمع الأمثــال للميــداني ( ٣٥٨/١ ) .

(٤) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو في : التــذييل والتكميــل ( ٣/ ٧٦ ب ) ، والمــساعد ( ٢٤/٢ ) وشفاء العليل ( ٥٣٠/٢ ) .

(٥) شرح الكافية ( ٦٣٧ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٨٨/١ ) .

تقديمُ الحالِ عليه وإن كان صاحبُها ظاهراً ، خلافاً للفراء ، فإنَّه منـــعَ تقـــديمَها إذا كـــان صاحبُها ظاهراً ، ووافق إذا كان مضمراً " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بالقياس ، وهو أنَّ العاملَ متصرفٌ في نفسه ، فيُتَصَرَّفُ في معموله .

**ويرى ابنُ فلاح** أنَّ قوله تعـــالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ لا حجةَ فيه على الفراء ؛ لأنَّ صاحبَ الحال مضمرٌ ، **ويرى أيـــضا** أنَّ قـــولَ العـــرب : " شتَّى تؤوب الحَلَبة " يحتملُ أن يكونَ ( شتَّى ) صفةَ مصدرٍ ، أي : إياباً شتى ، ولا يبقى فيه دليل .

**وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حُجة الفراء بأنَّ التقديمَ يؤدِّي إلى الإضمار قبل الـــذكر بأمرين:**

**أحدهما** : أنَّ الفراء يناقض نفسه في استعمال هذه القاعدة ، فأجاز ( جاء راكباً زيدٌ ) مع أنَّ فيها إضماراً قبل الذِّكر ، وهذا ينقضُ موقفَه هنا من منع الإضمار قبل الذكر .

**والثاني** : أنَّ الإضمارَ قبلَ الذِّكر إذا نُويَ به التأخيرُ لا يكونُ إضماراً قبل الـــذِّكر ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾ (١) ، وقولهم : " في بيتـــه يُؤتَى الحكم "(٢) ، و" في أكفانه لُفَّ الميت "(٣) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ تقديمِ الحال على عاملها المتصرف مطلقاً** ؛ لأنَّـــه مؤيَّـــدٌ بالسَّماع كما ذُكر آنفاً ، ولأنَّ القياسَ يقتضيه ؛ إذ هو فضلةٌ ، فيُتَصَرَّفُ فيها بتقديمها على عواملها المتصرفة ، كما هو الشأن في سائر الفضلات .

(١) سورة طه : من الآية ( ٦٧ ) .

(٢) هذا القول في : المقتضب ( ١٠٢/٤ )، ومجمع الأمثال للميداني ( ٧٢/٢ ) .

(٣) هذا القول في : الإنصاف ( ٦٦/١ ) ، واللباب ( ٢٨٩/١ ) ، والتبيين ( ٣٨٥ ) .

**ثم إنَّ منعَ تقديم الحال إذا كان صاحبُها ظاهراً بحجة أنَّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذِّكر ضعيفٌ** ؛ لأنَّ هذا القانون -أعني قانون منع الإضمار قبل الذكر- ليس على إطلاقه ، بل هو مقيدٌ بما إذا كان المذكور المؤخر في نية التقديم ، بمعنى أنَّ رتبتَه في أصل التركيب هو التقديمُ ، كما في ( أكرم أباه محمدٌ ) فالضَّمير في ( أباه ) يعودُ على ( محمد ) ، وهو متأخرٌ في اللَّفظ ، إلا أنَّه مقدمٌ في الرتبة ؛ لأنَّه فاعلٌ ، والواقعُ اللُّغوي الذي تُستَمَدُ منه هذه القوانين يشهدُ لهذا القيد ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾ ، وقولُ العرب :" في بيته يؤتى الحكم " ، و "في أكفانه لُفَّ الميت " ، وعليه فإنَّ الإضمارَ قبل الذِّكر في ( راكباً جاء زيدٌ ) وهو محلُّ النزاع جائزٌ ؛ لأنَّ ( زيدٌ ) مؤخرٌ عن الضَّمير في اللَّفظ ، أمَّا في أصل التركيب فرتبتُه التقديمُ ؛ لأنَّ أصلَ التركيب ( جاء زيدٌ راكباً ) .

**وأمَّا ما ذهبَ إليه الأخفشُ من المنع في نحو ( راكباً زيدٌ جاء ) ؛ لبعدها عن العامل فيردُّه السَّماع** ، وهو قولُه تعالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ ، حيثُ تقدَّمت الحالُ على عاملها ، وبينها وبين العاملِ اسمان .

**وأمَّا ما ذهب إليه الجرميُّ من المنع بحجة القياس على التمييز فباطلٌ عندي من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّه قياسٌ مع الفارق ، وهو باطلٌ ؛ إذ من شرطِ صحةِ القياسِ استواءُ المقيس والمقيس عليه في العلةِ الجامعة ، فإذا لم يستويا بَطَل القياسُ ، ويقال له عند الأصوليين قياسٌ مع الفارق(١) ، والفرقُ بين الحال والتمييز من وجوه منها(٢) : أنَّ الحالَ يكونُ جملةً وظرفاً ، والتمييزُ لا يكونُ إلا اسماً مفرداً ، ومنها أنَّ الحالَ مبينةٌ للهيئات ، والتمييزُ مبينٌ للذوات ، ومنها : أنَّ الحالَ يتعددُ ، بخلافِ التَّمييز .

**والثاني** : أنَّه قياسٌ فاسدُ الاعتبار ، وهو باطلٌ أيضاً ؛ إذ من شرط القياس ألا يثبتَ

---

(١) الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي ( ١٨٦ ) .

(٢) التذييل والتكميل ( ٣/٧٨ ب ) ، ومغني اللبيب ( ٤٤٠ ) .

للمقيس حكمٌ بالنَّص ، أو بالإجماع مخالفٌ للقياس ؛ لأن القياس حينئذ يكـــون مـــصادماً للنص ، أو الإجماع ، ومعارضاً له ، وقد ثبت هنا للمقيس وهو الحالُ حكمٌ بالنَّص ، وهو دَلالة السَّماع على جوازِ التَّقدم ، فبَطَل القياسُ على حكمٍ آخر ، وهو منع تقدم التمييـــز ، ويقال له عند الأصوليين قياسٌ فاسدُ الاعتبار[1] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي ( ١٨٧ ) .

## ٨٧- لا يجوزُ توسّطُ الحالِ بين المبتدأ والخبر الظَّرف

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " ولقولنا : ( زيدٌ في الدار قائماً ) خمسُ صور : ثنتان جائزتان اتفاقاً ، وهما : ( زيدٌ في الدار قائماً ) ، و( في الدار قائماً زيدٌ ) ، وثنتان ممتنعتان اتفاقاً : ( قائماً زيدٌ في الدار ) ، و( قائماً في الدار زيدٌ ) .

والمختلَفُ فيها : ( زيدٌ قائماً في الدار ) ، فمنعها سيبويه ، وأجازها الأخفشُ "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : المنعُ مطلقاً ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، وابنِ السَّرَّاج ، وابنِ جني(٢) .

**والثاني** : الجوازُ مطلقاً ، وهو قولُ الكسائيّ ، الفراءِ ، وبه قال الأخفشُ ، وابنُ مالكٍ إلا أنَّ ابنَ مالك يجيزُ توسّطَ الحال بقوّةٍ إذا كانت ظرفاً ، أو حرفَ جرٍّ ، وبضَعْفٍ إن كانت غيرَ ذلك(٣) .

**والثالث** : الجوازُ إذا كان الحالُ ظرفاً ، أو حرفَ جرٍّ ، والمنعُ إذا كان غير ذلك ، وهو قولُ ابنِ برهان(٤) .

**والرابع** : الجوازُ إذا كانت الحالُ من مُضمَرٍ مرفوعٍ ، نحو : ( أنت قائماً في الدار ) ،

---

(١) شرح الكافية ( ٦٣٩ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٩٣/١ ) .

(٢) الكتاب( ١٢٤/٢ – ١٢٥ ) ، والمقتضب ( ١٧٠/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٢١٥/١ ) ، واللمع ( ١١٧ – ١١٨ ) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ( ٢٢/٤ ) ، ومعاني القرآن ( ٣٥٨/١ ) ، والمسائل العسكريات ( ١٠٨ – ١٠٩ ) وشرح التسهيل ( ٣٤٦/٢ ) .

(٤) شرح اللمع ( ١٣٤/١ ) .

والمنعُ إن كانت من ظاهرٍ ، وهو مذهبُ الكوفيين[١] .

**الأدلة** [٢] :

**حجةُ المانعين مطلقاً** أنَّ العاملَ هنا هو الظَّرف ، وهو عاملٌ معنويّ ، فلا يقوى على تقدم معموله عليه ، وإذا كان تقدمُ معمولِ الفعلِ غير المتصرفِ ممتنعاً فمعمولُ المعنى أحرى بالمنع .

**وحجةُ المجيزين مطلقاً السَّماعُ ، والقياسُ** :

**فأمَّا السَّماعُ** فقراءةُ مَنْ قرأ[٣] ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٍ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [٤] بنصبِ ( مطويات ) ، وقراءةُ مَنْ قرأ [٥] ﴿ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا ﴾ [٦] بنصبِ ( خالصةً ) على الحال من ضمير ( لذكورنا ) ؛ لأنَّه خبرُ المبتدأ ، وقولُ الشَّاعر :

رهطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أدراعِهم فيهم ورهطُ ربيعةَ ابنِ حُذارِ [٧]

**وأمَّا القياسُ** فإنَّ العاملَ فيها الفعلُ العاملُ في الظَّرف ، لا نفسُ الظَّرف ، وهو عاملٌ قويٌّ ، فجاز تقدمُها عليه ؛ قياساً على العامل القوي .

**وقال ابنُ مالكٍ محتجاً** على جوازِ توسّطَ الحال بقوّةٍ إذا كانت غير صريحة – شبه الجملة – وبضَعْفٍ إن كانت صريحة – المفرد – : " ويَضْعُفُ القياسُ على الصَّريحة ؛ لضَعفِ العامل ، وظهورِ العمل .... ولا يَضْعُفُ القياسُ على تقديم غير الصَّريحة ؛ لشبه الحال فيه بخبرِ ( إنَّ ) إذا كان ظرفاً ، فكما استُحسنَ القياسُ على ( إنَّ عندك زيداً ) ؛ لكون الخبر فيه

(١) الارتشاف ( ١٥٩١/٣) ، والمساعد ( ٣٣/٢ ) ، وهمع الهوامع ( ٣٣/٤ ) .
(٢) شرح اللمع لابن برهان ( ١٣٤/١ ) وشرح التسهيل لابن مالك ( ٣٤٦/٢ ) وتمهيد القواعد ( ٢٣٠٢/٥ ).
(٣) هي قراءة عيسى بن عمر ، والجحدري ، مختصر في شواذ القرآن ( ١٣٢ ) ، والبحر المحيط ( ٤٢٢/٧ ) .
(٤) سورة الزمر : من الآية ( ٦٧ ) .
(٥) هي قراءة ابن عباس ، وقتادة ، والأعرج ، والزهري ، مختصر في شواذ القرآن ( ٤٦ ) والمحتسب ( ٢٣٢/١ ).
(٦) سورة الأنعام : من الآية ( ١٣٩ ) .
(٧) البيت من الكامل ، للنابغة الذبياني ، ديوانه (٥٥) .

بلفظِ الظَّرفِ الملغى ، ولتوسعهم في الظروف بما لا يُتَوسّعُ في غيرها بمثله ، كذا يُستحـــسَنُ القياسُ على قول الشاعر :

ونحنُ منعنـــا البحــرَ أنْ تــشربوا بـــه وقد كـــان مـــنكُم مـــاؤُه بمكـــان "(١)

فقد قدّمَ الحالَ وهو ( منكم ) على عامله الجار والمجرور وهو ( بمكان ) .

**وحجةُ ابنِ برهان في تقييد الجواز بكون الحال ظرفاً ، أو حرفَ جر** هي أنَّ الظَّرفَ والجار والمجرور إنما يُعتبَرُ فيهما في باب العمل لفظُهما فقط ، دونَ اعتبارِ ما نابا عنه ، وقاما مقامَه .

**ويُؤكِّدُ ابنُ برهان مفهومَ هذه النَّظرية** بجواز تقدّم خبر ( إنَّ ) على اسمها إذا كـــان ظرفاً ، أو حرفَ جرٍّ ، فيقولُ : "ولو اعتُبرَ فيهما ما قاما مقامَه ونابا منابة ، لما صحَّ ذلـــك فيهما ، كما لا يصحُّ ذلك في ( مستقرّ ) الذي خلفاه ، فكما اعتُبرَ في صحةِ التقديم في باب ( إنَّ ) لفظُهما دونَ ما نابا عنه ، كذلك معتبرٌ في التَّقديم على المعنى العامل فيهما لفظُهمـــا دون ما نابا عنه من الحال " .

**وألحظُ هنا** أنَّ حجةَ ابنِ مالكٍ هي نفسُها حجةُ ابنِ برهانٍ ، إلا أنَّ ابنَ مالكٍ رتَّـــبَ عليها القوّةَ والضَّعف في القياس مع إثباتِ الجواز ،وأمَّا ابنُ برهان فقد رتَّبَ عليهـــا المنـــعَ والجوازَ .

**وأمَّا قولُ الكوفيين** فلم أقف على حجة له .

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويه ، وهو المنعُ ؛** فقد ذكر قولين في المسألة ، قولَ سيبويه ، وهو المنعُ ، وقولَ الأخفش ، وهو الجوازُ ، ثم نصَّ على ترجيح قـــولِ ســـيبويه ، وعلَّـــلَ ترجيحَه بأمرين :

---

(١) البيت من الطويل لابن مقبل العجلاني ، ديوانه (١٤٤) .

(٢) شرح الكافية ( ٦٣٩ ) ، المغني : ت النهاري ( ٣٩٣/١ ) .

**أحدهما** : أنَّ العاملَ هو الظَّرف ، وأنَّ الضَّميرَ قد انتقلَ إليه لنيابته عن الفعل ، ولذلك لا يبرز معه إلا على طريق التَّمثيل .

**والثاني** : أنَّه لو كان الفعلُ هو العاملَ لكثُرَ تقدمُها ؛ قياساً على كثرة التقـدم مـع العامل القويّ .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو القولُ بالجواز مطلقاً ؛ لأمرين :**

**أحدهما** : أنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع كما تقدَّم .

**والثاني** : أنَّ القياسَ يقتضيه ، لأنَّ العاملَ في الحال المتقدّمة هـو الفعـلُ العامـلُ في الظَّرف ، لا نفسُ الظَّرف ، وهو عاملٌ قويٌّ ، فجاز تقدمُها عليه ؛ قياسـاً علـى العامـل القويّ .

**وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ الظَّرفَ هنا هو العاملُ** فضعيفٌ عندي ؛ لأنَّ التَّركيبَ هنـا يحتوي على عاملٍ مقدرٍ ، وهو العاملُ في الظَّرف ، فيكونُ هو العاملَ في الحـال ، ولا أرى مانعاً من ذلك ، وأمَّا كونُه لا يظهر فهذا لا يمنعُ من تأثيره ؛ بدليل نصبهِ للظَّـرف ، فمـا نَصَبَ الظَّرفَ يَنصبُ الحالَ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٨٨- يجوزُ تعدد الحال من المفرد

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيهما : " ثم هل يجوزُ أن يكونَ للواحدِ أحوالٌ غير متضادة ؟ فيه قولان : الجمهورُ على جواز ذلك ، كقولك : ( هذا زيدٌ واقفاً متحدثاً ضاحكاً ) .... والقولُ الثاني : أنَّه لا يجوزُ أن يعملَ العاملُ إلا في حالٍ واحدة "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : يجوزُ أن يكونَ للواحدِ أحوالٌ غير متضادة ، وهو قولُ الجمهور ، ومنهم ابنُ جني ، وابنُ يعيش ، وابنُ جمعة ، وابنُ مالك(٢) .

**والثاني** : لا يجوزُ أن يعملَ العاملُ إلا في حالٍ واحدة ، وهو قولُ الفارسيّ ، وبه قال ابن عصفور(٣) ، إلا إذا كان العاملُ أفعلَ التفضيل فيجوزُ عنده التَّعددُ ، نحو : ( أنت يومَ الجمعة أحسنُ قائماً منك يومَ الخميس قاعداً ) .

**الأدلة (٤) :**

**حجةُ الجواز** أنَّ الحالَ مثلُ الخبر ، ولما جاز تعددُ الخبرِ جاز تعددُ الحال .

**وحجةُ عدم الجواز** أنَّه لا يجوزُ للعاملِ أن يقتضيَ مصدرين ، ولا ظرفي زمانٍ ، ولا ظرفي مكانٍ ، فكذلك لا يقتضي حالين .

---

(١) شرح الكافية ( ٦٧٧ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٦٧/١ ) .

(٢) المحتسب ( ٣٠٧/٢ ) ، وشرح المفصل ( ٣٧٥/١ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ ( ٥٥٤/١ )، والتسهيل ( ١١١ ) .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ( ٧١٤/٢ ) ، والمساعد لابن عقيل ( ٣٥/٢ ) ، وشرح الألفية للأشموني ( ٣١٣/٢ ) وفيها رأي الفارسي ، والمقرب ( ١٧٢ ) .

(٤) المحتسب ( ٣٠٧/٢ ) ، والمقرب ( ١٧٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٣٧٥/١ ) .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بالجواز** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم صرَّحَ بضعف القول بالمنع ، فقال في شرح الكافية ، وفي المغني : " والقولُ الثاني : أنَّه لا يجوزُ أن يعملَ العامـــلُ إلا في حالٍ واحدةٍ ؛ قياساً على المصدرين وظرفي الزمان وظرفي المكان ، وعلى المفعول .... وهذا ضعيفٌ " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ الحالَ زيادةٌ في الخبر ، والمبتدأ يكـــونُ لـــه خـــبران فصاعداً .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة المانعين** بأنَّ الفعلَ لا يكونُ له مـــصدران ، ويـــستحيلُ وقوعُه في زمانين أو مكانين ، ولذلك امتنعَ عملُ الفعل فيهما ، وأمَّا الحالُ فإنَّه قد يجتمـــعُ لشخصٍ أحوالٌ متعددةٌ ، وإذا عَمِلَ الفعلُ في صاحبها عَمِلَ فيها ؛ لأنَّها صفةُ هيئة .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ أن يكونَ للواحدِ أحوالٌ غير متضادة** ، كقولك : ( هذا زيدٌ واقفاً متحدثاً ضاحكاً ) ؛ وذلك لأمور :

**أحدها:** أنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع ، ومنه ما يأتي :

قولُه تعالى : ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ﴾ [٢] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِى رُءُوسِهِمْ ﴾ [٣] ، وقولُ الشَّاعر :

---

(١) شرح الكافية ( ٦٧٧ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٦٧/١ ) .

(٢) سورة الأعراف : من الآية ( ١٥٠ ) .

(٣) سورة إبراهيم : من الآيتين ( ٤٢ ، ٤٣ ) .

علـــيّ إذا مـــا جئـــتُ ليلـــى بِخُفْيـــة    زيـــارة بيـــتِ اللهِ رَجْـــلانَ حافيـــا (١)

**والثاني** : أنَّ القياسَ يقتضيه ؛ لأنَّ الحالَ مثلُ الخبر ، ولما جاز تعددُ الخبر جاز تعـــددُ الحال .

**والثالث** : أنَّ ما استدلَّ به المانعُ من القياس على المصدر ، وظرفي الزمـــان والمكـــان باطلٌ لوجود الفارق ؛ وهو أنَّ الفعلَ لا يكونُ له مصدران ، ويستحيلُ وقوعُه في زمانين أو مكانين ، ولذلك امتنعَ عملُ الفعلِ فيهما ، وأمَّا الحالُ فإنَّه قد يجتمـــعُ لـــشخصٍ أحـــوالٌ متعددةٌ ، وإذا عَمِلَ في صاحبها عَمِلَ فيها ؛ لأنَّها صفةُ هيئة .

**وتجدرُ الإشارة هنا** إلى أنَّ ما تقدَّمَ من الخلاف إنَّما هو في تعـــددِ الأحـــوال غـــير المتضادة ، أمَّا الأحوالُ المتضادة نحو : ( هذا زيدٌ قائماً قاعداً ) ، و( هـــذا الطعـــامُ حلـــواً حامضاً ) ، فقد قرَّرَ ابنُ فلاحٍ(٢) أنَّ الخلافَ فيها هو نفسُه الخلافُ في غير المتضادة ، وعلَّلَ ذلك بأنَّ مَن منعَ في غير المتضادين فهو من المتضادين أمنعُ ؛ لأنَّه يمتنعُ جعلُ الثانية حالاً من ضمير الأولى ؛ لفساد المعنى ، ومَن أجاز في غير المتضاد أجاز أيضاً ههنا ؛ لأنَّه يَسْبِكُ منهما حالاً واحدةً ، كما فُعِل في الخبرين المتضادين ، ويقدر : جامعاً للقيام والقعـــود ، وجامعـــاً للطعمين ، أو مُزّاً .

وهذا الذي قرَّرَه ابنُ فلاحٍ في الأحوالِ المتضادة هو الذي عليه النحويونَ ممن منعَ ، أو أجاز ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) البيت من الطويل ، وقائله : مجنون ليلى ، ديوانه ( ٢٥٩ ) .

(٢) شرح الكافية ( ٦٧٨ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٦٨/١ ) .

## ٨٩- لا يصحُّ وقوعُ الماضي حالاً إلا مع ( قد ) ظاهرةً أو مقدرة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " وأمَّا الفعلُ الماضي فلا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع ( قد ) ظاهرةً أو مضمرةً خلافاً للأخفش ، والكوفيينَ "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**وهذه المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الفعلَ الماضي لا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع ( قد ) ظاهرةً أو مقدرةً ، وهو قولُ البصريين(٢) ، والفراء من الكوفيين(٣) ، وبه قال النَّحاسُ ، والأنباريُّ ، والجزوليُّ والشلوبين ، وابنُ الحاجب(٤) .

**والثاني** : جوازُ وقوع الفعل الماضي حالاً بدون ( قد ) ، وهو قولُ الكوفيين(٥) عدا الفراءَ ، وبه قال الأخفشُ(٦) .

### الأدلة (٧) :

**حجةُ اشتراط ( قد )** أنَّ الحالَ هو الشيءُ الحاضرُ ، والماضي منقطعٌ منقضٍ ، فإن أتى بـ( قد ) ، جاز كقولك : ( هذا زيدٌ قد قام ) ؛ لأجل أنَّ ( قد ) تُقَرِّبُ الماضيَ من الحال ، فيجري مجرى الحاضر ، وإن لم تأت فإنَّها تُقَدَّرُ ، ومن مجيء الماضي حالاً مقترناً

---

(١) شرح الكافية ( ٦٥٧ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٨١/١ ) .

(٢) الإنصاف ( ٢٥٢/١ ) ، والتبيين ( ٣٨٦ ) ائتلاف النصرة ( ١٢٤ ) .

(٣) معاني القرآن ( ٢٤/١ ) .

(٤) إعراب القرآن ( ٢٠٦/١ ) ، والإنصاف ( ٢٥٤/١ ) ، والمقدمة الجزولية ( ٩٢ ) ، والتوطئة ( ٢١٥ ) ، والكافية ( ١٠٥ ) .

(٥) الإنصاف ( ٢٥٢/١ ) ، والتبيين ( ٣٨٦ ) ، وشرح ألفية أبن معط لابن جمعة ( ٥٥٩/١ ) .

(٦) رأيه في المصادر السابقة .

(٧) المقتصد ( ٩١٤/٢ – ٩١٥ ) ، والإنصاف ( ٢٥٤/١ ) ، والتبيين ( ٣٨٨ ) .

بــ( قد ) قولُه تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ ﴾ (١) ، وقول الشَّاعر :

فجئــتُ وقــد نــضَّت لنــومٍ ثيابَهــا ... لــدى الــسِّتر إلا لِبْــسَةَ المتفــضِّلِ (٢)

**وحجةُ عدم اشتراط ( قد )** السَّماعُ من غير ( قد ) ، والتقــديرُ خــلافُ الأصــل والقياس .

**فأمَّا السَّماع فمنه ما يأتي :**

قولُه تعالى : ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ (٣) وقوله تعــالى : ﴿ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾ ﴾ (٤) وقولُ الشَّاعر :

وإذا ذُكِــرتْ يرتــاحُ قلــبي لــذكرها ... كما انتفضَ العــصفورُ بلَّلَــهُ القَطْــرُ (٥)

وقولُ الشَّاعر :

وطَـــــعْنٍ كَفَـــــمِ الـــــزِّقِّ ... غَـــــذَا والـــــزِّقُّ مـــــلآنُ (٦)

**وأمَّا القياسُ** : فعلى الصِّفة ؛ فإنَّه يقعُ صفةً للنَّكرة من غير تقدير ، فجاز وقوعُه حالاً من المعرفة من غير تقدير .

---

(١) سورة المائدة : من الآية ( ٦١ ) .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله : امرؤ القيس ، ديوانه (٣٥ ) .

(٣) سورة الشعراء : من الآية ( ١١١ ) .

(٤) سورة الأعراف : من الآية ( ١٤٨ ) .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله : صخر الهذلي ، ينظر البيت في : شرح أشعار الهــذليين ( ٢/٩٥٧ ) ، والإنــصاف (١/٢٥٣ ) ، والخزانة ( ٣/٢٥٤ ، ٢٥٨ – ٢٥٩ ) .

(٦) البيت من الهزج ، وقائله : الفند الزمــاني ، ينظــر البيــت في : حماســة أبي تمــام ( ١١ – ١٢) ، والخزانــة ( ٣/٤٣٢ ) .

## اختيار ابن فلاح [(١)] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الفعلَ الماضي لا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع ( قد ) ظاهرةً أو مقدَّرةً** ؛ فقال في المغني : " وأمَّا الفعلُ الماضي فلا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع ( قد ) ظاهرةً أو مضمرةً ، خلافاً للأخفش ، والكوفيين " .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ ( قد ) تُقَرِّبُه من زمن الحال فيصحُّ وقوعُه حالاً ، ولذلك يصحُّ اقترانُه بزمنِ الحال ، فيقال : ( قد قام الآن ) ، وإذا لم يَقْرُبْ من زمنِ الحال لا يصحُّ وقوعُه حالاً ؛ لبُعْدِه عن زمن الحال .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة القول بجواز وقوع الفعل الماضي حالاً بدون ( قد ) بما يأتي :**

**فأمَّا السَّماعُ** فأجابَ عنه بأنَّ ( قد ) مقدرةٌ فيما مضى من السَّماع ، وبما أنَّ التقديرَ على خلاف الأصل فقد علَّلَ ابنُ فلاحٍ قولَه بالتَّقدير بقوّة العلة التي احتجَّ بها لاختياره حيث تقتضي تأويلَ ما جاء مخالفاً لها .

**وأمَّا القياسُ على الصِّفة** فأبطلَه بوجود الفارق ، وهو أنَّ الحالَ صفةُ الهيئة ، فهي تقتضي المقارنة ، والماضي البعيدُ من زمنِ الحال لا يصحُّ مقارنتُه ، وأمَّا الصفةُ فلا يُشترَطُ فيها ذلك ، ولذلك جاز وقوعُ المستقبلِ صفةً كقول الشَّاعر :

أعامِ دِني إذ حُلْتَ بيني وبينها     وإلا فهبْها دمنةً ستضيعُ [(٢)]

ولا يجوزُ وقوعُه حالاً كقولك : ( جاء زيدٌ سيركب ) ، فافترقا .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ وقوعِ الفعل الماضي حالاً بدون ( قد )** ؛ لأنَّه مؤيَّدٌ

---

(١) شرح الكافية ( ٦٥٧ – ٦٥٩ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٣٨١/١ ) .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله : الطرماح بن حكيم ، ديوانه ( ١٨٠ ) .

بالسَّماع الكثير ، ومنه ما ذُكِر آنفاً ، فساغ القياسُ عليه ، ولا يحتاجُ إلى إضمار ( قــد ) ؛ لأنَّه خلافُ الظَّاهر ، وما كان كذلك لا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ مقنعٍ ، ولا دليلَ مقنــعٌ هنــا عندي يُحوِجُ إلى التَّقدير .

**وأمَّا القولُ بأنَّ الماضيَ يخالفُ زمنَ الحال مما يُحْوجُ إلى تقدير ( قــد ) ؛ لتقريــب الماضي من الحال** ، فأرى ضَعْفَه من جهة أنَّ زمنَ الفعل قد يَخْرُجُ عن دَلالته الأصــلية إلى دَلالة أخرى لعارض يعتريه ، فالفعلُ المضارعُ يدلُّ على الحال والاستقبال ، فإذا جاء بعــدَ أداة الجزم ( لم ) دَلَّ على المضي ، فكذلك الفعلُ الماضي هنا لما وقعَ موقعَ الحال انقلبَ المعنى من المضي إلى الحال ، ثم إنِّي ألحظُ في التعبير عن الحال بالفعل الماضي المجرد من ( قد ) معنىً لا يكونُ في المقترن بــ( قد ) ، ولا في المضارع ، وهو أنَّ الحال مقترنةٌ بصاحبها من زمــنٍ بعيدٍ ، ولا يزالُ مُستَمِرّاً ، فالزَّمنُ البعيدُ مأخوذٌ من اللَّفظ ، والاستمرارُ مأخوذٌ من موقــعِ اللَّفظ ، وهو كونُه حالاً ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٩٠- لا يجوزُ تَقَدّمُ التمييز على عامله إذا كان فعلاً

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " البحثُ الرابعُ : في تَقَدّمِه على العامل ، وهو على ضربين : أحدُهما معنى الفعل في تمييز المفرد ، ولا يتقدّمُ على عامله في هذا النَّوع اتفاقاً ؛ لضعفه ... والضَّربُ الثَّاني : أن يكونَ العاملُ فيه فعلاً ، ولا يجوزُ تقديمُه عليه عند سيبويه ، وجمهور البصريين ، خلافاً للكوفيين ، والمازني والمبرد "(١).

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ جمهور البصريين ، ومنهم : سيبويهِ ، وابنُ السَّراج ، وابنُ ولاد ، وابنُ النَّحاس، والزَّجاجيُّ ، والفارسيُّ ، والثمانيني ، والدَّينوريُّ(٢) ، وهو مذهب الفراء من الكوفيين(٣) ، ونُسِبَ إلى الكوفيين(٤) ، وبه قال بعضُ الباحثين المحدثين(٥) .

**والثاني** : الجوازُ ، وهو قولُ الكسائيّ ، والمازنيّ ، والمبرد، واختاره ابنُ مالك ، وأبو حيان(٦) ونسبه بعضُ النّحاة(٧) – ومنهم ابنُ فلاحٍ – إلى الكوفيين .

---

(١) شرح الكافية ( ٦٨٢ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٤٤١/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٠٥/١ )، والأصول في النحو ( ٢٢٣/١ ) ، والانتصار ( ٨٥ – ٨٦ ) ، وإعراب القرآن ( ٤٣٥/١ ) ، والجمل في النحو ( ٢٤٢ ) ، والإيضاح ( ٢٢٣ ) ، والقواعد والفوائد ( ٣٠٧ ) وثمار الصناعة ( ٤٢٢ ) .

(٣) معاني القرآن ( ٧٩/١ ) .

(٤) الأصول في النحو ( ٢٢٣/١ ) ،وإعراب القرآن ( ٤٣٥/١ ) .

(٥) علي المازني في : نحو المازني ( ٧٢ ) ، وأيوب القيسي في : الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب ( ٣١٩) .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ( ٣٨٩/٢ ) ، والأصول في النحو لابن السراج ( ٢٢٣/١ ) ، والمقتضب ( ٣٦/٣ ) وشرح التسهيل ( ٣٨٩/٢ ) ، والارتشاف ( ١٦٣٤/٤ ) .

(٧) التبيين ( ٣٩٤ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٥٧٨/١ ) ، وائتلاف النصرة (٣٨) .

**والذي يظهرُ لي** أنَّ الجوازَ هو رأيُ الكسائيّ فقط من الكوفيين ، وأمَّا بقيةُ الكوفيين فعلى المنع ، ويؤيّدُه منعُ الفراءِ كما تقدَّم ، ونسبةُ ابنِ السَّراج المنعَ إليهم(١) .

**الأدلة** (٢) **:**

**حجةُ المانعين من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّه لفظٌ مُمَيِّزٌ ، فلم يجز تقديمُه على العامل فيه ، كما لو كان غيرَ متصرِّف .

**والثاني** : أنَّ المُمَيِّزَ هنا فاعلٌ في المعنى ، وتقديمُ الفاعل على الفعل غيرُ جائز .

**وحجةُ الجواز السَّماعُ ، والقياسُ :**

**فأمَّا السَّماعُ** فمنه قولُ الشَّاعر :

أتهجرُ ليلى بالفِرَاقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفِرَاقِ تطيبُ (٣)

وقولُ الشَّاعر :

وزعتُ بمثلِ السِّيدِ نهدٍ مُقَلِّصٍ ... كَمِيشٍ إذا عِطْفَاهُ ماءً تحلّبا (٤)

**وأمَّا القياسُ** فعلى الحال ، والجامعُ بينهما الاشتراكُ في رفعِ الإبهام ، وأنَّ العاملَ فيهما فعلٌ متصرّفٌ ، وأنَّ حالَ الفعل عبارةٌ عنه في المعنى .

---

(١) الأصول في النحو ( ٢٢٣/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٠٤ – ٢٠٥ ) ، ومعاني القرآن للفراء ( ٧٩/١ ) ، والمقتضب ( ٣٧/٣ ) ، والأصول في النحو ( ٢٢٣/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٥٧٩/١ ) .

(٣) البيت من الطويل ، نُسِبَ إلى المخبَّل السعدي وهو في ديوانه (٢٨ ) ، ونُسِبَ إلى أعشى همدان ، وهو في ديوانه ( ٧٥ ) .

(٤) البيت من الطويل ، قائله : ربيعة بن مقروم ، ويروى ( رددت ) بدلاً من ( وزعت ) و( تصببا ) بدلا من (تحلبا ) ينظر البيت في : كتاب الاختيارين ( ٥٨٣ ) ، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي ( ١٥٣٢/٣ ) .

## اختيار ابن فلاح [1] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بمنع تقدّم التمييز على عامله** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلّتهما ، ثم أجاب عن أدلّة المجيزين بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بالمنع .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثة أوجهٍ :**

**أحدها** : أنَّه فاعلٌ في المعنى ؛ لأنَّ المعنى في نحو : ( تصبّبَ زيدٌ عرقاً ) : ( تصبَّبَ عرقُ زيدٍ ) ، والفاعلُ لا يتقدَّمُ على الفعل ، فكذلك ما هو في معنى الفاعل .

**والثاني** : أنَّه تفسيرٌ ، والتَّفسيرُ لا يقدِّمُ على المفسَّر .

**والثالث** : أنَّ الأصلَ في التمييزات أن تكونَ موصوفةً بما انتصبت عنه ، فأصلُ ( عندي رطلٌ زيتاً ) : ( عندي زيتٌ رطلٌ ) ، وكذلك تمييزُ الجُمَل ؛ لأنَّ الفعلَ في الحقيقة وصفٌ في الفاعل ؛ لأنَّ ( ضربَ زيدٌ ) في معنى : ( زيدٌ ضاربٌ ) ، وكذا ( طاب زيدٌ نفساً ) في معنى : ( نفسُ زيدٍ طيبةٌ ) ، في الوصف بالضَّرب ، وطيب النفس . وإنَّما عدلوا عن الأصل لغرض الإبهام أولاً ، والتفسيرُ ثانياً ، فيحصلُ بذلك ضربٌ من المبالغة والتأكيد ؛ لأنَّ الشيءَ إذا ذُكر فيها مبهماً توفَّرت الدَّواعي على طلب فهمه ، فإذا فُسِّرَ بعد ذلك ، فقد ذُكِرَ مرتين ، وإذا قُدِّمَ اختلَّ بتقديمه المعنى المقصود ، وهو التَّفسيرُ بعد الإبهام الذي هو سببُ إزالتها عن أصلها .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الجواز بمايأتي :**

**فأمَّا قولُ الشَّاعر :**

أتهجرُ ليلى بالفِرَاقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفِرَاق تطيبُ

**فأجاب عنه بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّ أكثرَ البصريين يروونه ( نفسي ) ، فيكونُ نفسي اسمَ ( كان ) ،

(١) شرح الكافية ( ٦٨٢ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٤٤١/١ ) .

و( تطيب ) خبرُها ، وقد عَدَلَ عن الغائب إلى المتكلم ، وذلك كثيرٌ في لغة العرب .

**والثاني** : أنّنا لو سلمنا روايتَه لم يكن فيها حجةٌ ؛ لاحتمال أنَّ اسمَ ( كان ) ضميرُ ( الحبيب ) و( نفساً ) خبرُها ؛ لأنَّها بمعنى : الروح ، والإنسان ، فذُكِّرت ، و( تطيب ) صفتُها ، أو أنَّ النَّفسَ خبرُها على حذف مضاف ، أي : وما كان الحبيبُ ذا نفسٍ طيبة بالفراق ، ويُقوِّي هذا التأويل رواية ( نفسي ) ، فإنَّ ( الياء ) ضميرُ الحبيب .

**وأما قول الشاعر** :

وزعــتُ بمثـلِ السِّيدِ نهـد مُقَلِّـصٍ      كَمِـيشٍ إذا عِطْفـاهُ مـاءً تحلّبـا

**فأجاب عنه** بأنّه لا حجةَ فيه ؛ لأنَّ ( ماء ) ليس تمييزا لفاعل ( تصببا ) ، بل العاملُ فيه الفعلُ الرافع لـ( عطفاه ) .

**وأمَّا القياسُ على الحال** فأبطلَه بوجود الفارق ، وهو أنَّك إذا قلت : ( جاء زيدٌ راكباً ) فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظاً ومعنًى ، فبقي المنصوبُ فضلةً ، فجاز تقديمُه لذلك ، وأمَّا إذا قلتَ :( طاب زيدٌ نفساً )فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظاً دون المعنى ، فلذلك لم يجز تقديمه .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي منعُ تقديم التَّمييز على عامله** ؛ لأنَّ من المنطق والمقبول في باب التمييز بوصفه تفسيراً ، وتبييناً لشيءٍ فيه إبهامٌ ، أو غموضٌ ألا يتقدمَ على ما يأتي لتفسيره ، وإزالةِ إبهامه ، وتحديدِ المقصود بنسبة الحكم إليه ، مثلما لا تتقدمُ الصِّفةُ في الأصل على الموصوف ؛ لكونها توضيحاً ، أو تخصيصاً لما قبلها ، والمخصَّص والموضَّح لا بدَّ أن يكونَ كلٌّ منهما أولاً ، كذلك التَّمييز بالنِّسبة لعامله .

وهذا القانون أعني ( المفسِّرُ لا يتقدَّمُ على المفسَّر ) كان من الممكن أن يسقطَ بما ذُكِرَ هنا من السَّماع ، إلا أنَّ الذي يُلحظُ أنَّ السَّماعَ الذي اعتمد عليه المجيزونَ هو من الشِّعر ، ولم يذكروا شاهداً من النثر ، ولا يمكنُ القياسُ على الشِّعر وحده إن لم تسنده شواهدُ من

النثر ؛ لأنَّ للشِّعر لغتَه الخاصة به ، فلما كان الأمرُ كذلك بقي قانونُ ( المفسِّر لا يتقدم على المفسَّر ) على ما هو عليه ، ووجب حملُ السَّماع الوارد هنا على الضرورة ، أو تأويله بما يوافقُ هذا القانون ، كما صنع ابنُ فلاحٍ بالسَّماع الواردِ هنا ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ٩١- ( رُبَّ ) حرفٌ

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال: " وأمَّا ( رُبَّ ) فإنَّها حرفُ جرٍّ عند البصريين ، خلافاً للكوفيين ، والأخفش ، فإنَّها عندهم اسمٌ "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ** :

**أحدهما** : أنَّها حرفُ جرٍّ ، وهو قولُ البصريين ، ومنهم سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّرّاج والزجاجيُّ ، وبه قال بعضُ الدَّارسين المحدَثين(٢) .

**والثاني** : أنَّها اسمٌ ، وهو قولُ الكوفيين(٣) ، ومنهم الكسائيّ ، وبه قال الأخفشُ ، وابنُ الطَّراوة ، والرضيّ ، وبعضُ الدَّارسين المحدَثين(٤) .

## الأدلة (٥) :

**حجةُ القائلين بالحرفيّة ثلاثةُ أمور** :

**أحدها** : أنَّ ( رُبَّ ) لا يحسن فيها شيءٌ من علامات الأسماء ، فلا يتعدَّى إليها الفعلُ

---

(١) المغني : ت النهاري ( ٥٦٨/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٤٢٠/١ ) ، والمقتضب ( ٥٧/٣ ) ، والأصول في النحو ( ٤١٦/١ ) ، والجمل ( ١٣٦ ) ، ومن الدارسين المحدثين : إبراهيم الحندود في كتابه : مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول في النحو (٣٢٩/١ ) ، وعلي المازني في كتابه : نحو المازني ( ١١٥ ) ، وبدر البدر في كتابه : اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ( ٥١١/٢ ) .

(٣) الأصول في النحو ( ٤١٨/١ ) ، والإنصاف ( ٨٣٢/٢ ) .

(٤) الأصول في النحو ( ٤١٨/١ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ١٧٥/٣ ) ، والبسيط في شرح الجمل (٨٦٠/٢ ) وشرح الكافية القسم الثاني : ( ١١٧٧/٢ ) ، ومن الدارسين المحدثين : أيوب القيسي في كتابه : الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب ( ٣٦٧ ) .

(٥) الكتاب ( ١٦١/٢ ، و١٦٩ ، و١٧٠ ) ، والإنصاف ( ٨٣٣/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥١١/٣ ) وشرح التسهيل لابن مالك ( ١٧٥/٣ ) ، والبسيط في شرح الجمل ( ٨٦٠/٢ ) .

بحرفِ الجرّ ، ولا يُضافُ إليها ، ولا يعودُ إليها ضميرٌ ، وهكذا بقيّةُ علامات الاسم كلِّها منفيّةٌ عنها ، وكذلك علاماتُ الفعل ، فدلَّ على أنَّها حرف .

**والثاني** : أنَّها مثلُ الحروف تدلُّ على معنى غيرِ مفهومٍ جنسُه بلفظها ، وإنَّما تدلُّ على معنىً في غيرها ، وهذه علامةُ الحرف ، فدلَّ على أنَّها حرف .

**والثالث** : أنَّها مبنيّةٌ من غير سبب ، ولو كانت اسماً لكان حقُّها الإعراب .

**وحجةُ القائلين بالاسميّة السَّماع ، والقياسُ ، فأمَّا السَّماعُ** فقولُ الشَّاعر :

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلَكَ لم يكُنْ عاراً عليكَ ورُبَّ قتلٍ عارُ [١]

أخبر عنها بـ( عار ) فدلَّ على أنَّها اسمٌ ؛ إذ الإخبارُ لا يكونُ إلا عن ذلك .

**وأمَّا القياسُ** فعلى ( كم ) ؛ لأنَّها نقيضتُها ، و( كم ) اسمٌ ، فما يقابلُها اسمٌ ، ويقوّي ذلك أنَّها قد جاءت للتَّكثير مثل ( كم ) ، إلا أنَّ خبرها محذوفٌ للعلم به ، كما حُذِفَ خبرُ المبتدأ بعد ( لولا ) .

## اختيار ابن فلاح [٢] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ( رُبَّ ) حرفٌ** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلّتهما ، ثم أجابَ عن حجة القالين بالاسميّة بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّ ( رُبَّ ) حرفٌ .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثة أمور** :

**أحدها** : أنَّها لو كانت اسماً لافتقرت إلى جزءٍ آخرَ يكونُ خبراً لها ؛ لأنَّ الجملةَ التي تقعُ بعدها لا يصحُّ جعلُها خبراً عنها ؛ لأنَّ ضميرَها يعودُ إلى المجرور بـ( رُبَّ ) لا إلى (رُبَّ) نحو : ( رُبَّ رجلٍ لقيته ) ، و( رب امرأةٍ لقيتها ) ، ولأنَّه إذا وقع موضعَها مفردٌ

---

(١) البيت من الكامل ، لثابت بن قطنة ، ينظر البيت في : المقتضب ( ٦٦/٣ ) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ( ٨٩/١ ) ، والخزانة ( ٥٧٦/٩ ) .

(٢) المغني : ت النهاري ( ٥٦٨/١ ) .

كان مجروراً .

**والثاني** : أنَّه لابدَّ لها من التَّعلق بفعلٍ ، وهذا حكمُ حروفِ الجرّ .

**والثالث** : أنَّ جرَّ الاسم إنَّما يكونُ بالإضافة ، ولا معنى للإضافة فيها .

**أقول** : مراده من الثالث : أننا لو قلنا إنَّ ( ربَّ ) اسمٌ فإنَّ ذلك يقتضي أن يكونَ الاسمُ المجرورُ بعده مجروراً بالإضافة ، و( ربّ ) ليس فيها معنى من معاني الإضافة .

**وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة القائلين بأنَّ ( رُبَّ ) اسمٌ بما يأتي :**

**فأمَّا السَّماعُ** فأجاب عنه بأنَّ ( عار ) خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، واستدلَّ على هذا التقدير بظهوره في قول الراجز(١) :

لا تزجر الفتيانَ عن سُوءِ الرَّعه

يا ربَّ هيجا هي خيرُ مَن دَعَه

**وأمَّا القياسُ على ( كم )** فأبطلَه بوجود الفارق ، وهو أنَّ ( رُبَّ ) ليس لها معنىً في نفسِها حتى يصحَّ نسبةُ الخبرِ إليها ، ولذلك كانت الصّفةُ لمجرورها ، لا لها ؛ لعدم دلالتها على معنىً في نفسها ، وأمَّا ( كم ) فإنَّها اسمٌ لعددٍ يصحُّ الإخبارُ عنه ، فلذلك أُخبرَ عنها ، ودخلَ عليها حرفُ الجرّ ، وأُضيف إليها .

**وأمَّا كونُ معناها نقيضاً لمعنى ( كم )** فيرى ابنُ فلاحٍ أنَّ ذلك لا يدلُّ على اسميتها ؛ لأنَّ معانيَ الحروف أسماءٌ ، نحو ( ما ) للنَّفي ، و( من ) للتبعيض ، ولا يدلُّ ذلك على اسميّة الحروف ، وكذلك كونُ معنى ( رُبَّ ) للتَّقليل لا يدلُّ على اسمية رب .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو القولُ إنَّ ( رُبَّ ) حرفٌ** ؛ لثلاثة أمور :

---

(١) من الرجز ، للبيد بن ربيعة ، ديوانه (٥٩) .

**أحدها** : أنَّ هناك معاييرَ محدَّدةً في الدَّرس النَّحويّ تُميّزُ الوحداتِ الثلاثِ التي تتكوّنُ منها الجملةُ ، وهي الاسمُ ، والفعلُ ، والحرفُ ، و( رُبَّ ) هنا لا تقبلُ معاييرَ الاسم ولا الفعل كما ذُكِرَ في الأدلة ، فتعيَّنَ كونُها حرفاً .

**والثاني** : أنَّ هناك حدوداً ومُعَرِّفَاتٍ في الدَّرس النَّحويّ وُضعت للاسم ، والفعل ، والحرف ، وأقربُ حدٍّ إلى ( رُبَّ ) هو حدُّ الحرف ؛ إذ هو ما دلَّ على معنىً في غيره ، و( رُبَّ ) هنا دلالتُها كذلك ، فدلَّ على أنَّها حرف .

**والثالث** : أنَّ المقرَّرَ في الدَّرس النَّحويّ أنَّ بناءَ الحرفِ أصلٌ ، لذا لا يُسأل عن علّة بنائه ، وأنَّ بناءَ الاسمِ فرعٌ ، لذا يُسألُ عن سبب بنائه ، و( رُبَّ ) هنا مبنيّةٌ ، فلو قلنا باسميتها لأدَّى إلى إخراجِ الاسمِ عن أصله الإعرابيّ من غيرِ سببٍ ؛ إذ لا يوجدُ في ( رُبَّ ) سببٌ من الأسباب التي أَقرَّها النِّظامُ النَّحويّ لبناءِ الاسم ، فتعيَّنَ كونُها حرفاً ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٩٢- ( مِن ) لابتداء الغاية في المكان لا الزمان

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " فأمَّا ( مِن ) فإنَّها لابتـداء الغايـة في المكان خلافاً للكوفيين ؛ فإنَّهم زعموا أنَّها تُستعمَلُ في الزَّمان كما تستعمَلُ في المكان "(١) .

### آراء النَّحويين :

**النُّحاةُ متفقون على مجيء ( مِن ) للغاية المكانية ، واختلفوا في مجيئها للغاية الزمانية على قولين كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم سيبويهِ ، واختاره ابنُ عصفور ، وابنُ أبي الربيع ، والمالقيُّ(٣) .

**والثاني** :الجوازُ ، وهو قولُ الكوفيين(٤) ، وبه قال المبردُ ، وابنُ درستويه ، والزَّجاجُ ، وابنُ خروف ، وابنُ مالك ، وبعضُ الدَّارسين المحدَثين(٥) .

### الأدلة (٦) :

**حجةُ الجواز** السَّماعُ ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ

---

(١) المغني : ت النهاري ( ١/ ٥٣٠ ) .

(٢) الارتشاف ( ٤/ ١٧١٨ ) ، والجنى الداني ( ٣٠٩ ) .

(٣) الكتاب ( ٤/ ٢٢٤ ) ، والمقرب ( ٢١٧ ) ، والملخص ( ٥١٣ ) ، ورصف المباني ( ٣٨٨ ) .

(٤) الارتشاف ( ٤/ ١٧١٨ ) ، والجنى الداني ( ٣٠٨ ) ، ومغني اللبيب ( ٣١٣ ) .

(٥) المقتضب ( ٤/ ١٣٦ – ١٣٧ ) ، والارتشاف لأبي حيان ( ٤/ ١٧١٨ ) ، ومعاني القرآن وإعرابه ( ٢/ ٤٧٨ ) ، وشرح الجمل ( ١/ ٤٧٣ ) ، وشرح التسهيل ( ٣/ ١٣٠ ) ، ومن الدارسين المحدثين : إبراهيم الحندود في كتابه : مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول ( ٢/ ١١٥٤ ) ، وأيوب القيسي في كتابه :الاختيارات النحوية لأبي حيان في الارتشاف ( ٣٤٨ ) .

(٦) الإنصاف ( ١/ ٣٧٠ – ٣٧٦ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ١/ ٤٩٧ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٣٠ –١٣٣ ) ، وائتلاف النصرة ( ١٤٢ ) .

يَوۡمٍ ﴾ (١) . وقولُه تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ ﴾ (٢) ، وقولُ الشَّاعر :

لمـــن الـــدِّيارُ بِقُنَّـــةِ الحِجْـــرِ أقـــوينَ مـــن حِجَـــجٍ ومِـــن شـــهرِ (٣)

وقولُ الشَّاعر :

تُـــورِّثْنَ مـــن أزمـــانِ يـــومِ حليمـــةٍ إلى اليوم قد جُـــرِّبنَ كـــلَّ التَّجـــاربِ (٤)

**وحجةُ المنع** أنَّ ( مِن ) في المكان نظير ( مذ ) في الزَّمان ؛ لأنَّ ( مِن ) وُضعت لتدلَّ على ابتداء الغاية في المكان ، كما أنَّ ( مذ ) وُضعت لتدلَّ على ابتداء الغايـــة في الزَّمـــان ، فكما لا يجوزُ أن تقول : ( ما سرتُ مذ بغداد ) ، فكذلك لا يجوزُ أن تقول : ( ما رأيته من يومِ الجمعة ) .

## اختيار ابن فلاح (٥) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بمنع مجيء ( مِن ) للغاية الزمانية** فقال : " فأمَّا ( مِن ) فإنَّهـــا لابتداء الغاية في المكان خلافاً للكوفيين ؛ فإنَّهم زعموا أنَّها تُـــستعمَلُ في الزَّمـــان ،كمـــا تستعمَلُ في المكان " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ ( مِن ) إنَّما اختصَّت بالمكان لاختـــصاص ( مـــذ ) بابتداءِ الغاية في الزَّمان ، فكما لا يجوزُ دخولُ ( مذ ) في موضعها ، فيقال : ( ما رأيته مـــذ بغداد ) لا يجوزُ دخولُ ( مِن ) في موضع ( مذ ) فيقال : ( ما رأيته من يومين ) .

**وقد احتجَّ ابنُ فلاحٍ للمجيزين** بقوله تعالى : ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ ﴾ وبقول الشَّاعر :

---

(١) سورة التوبة : من الآية ( ١٠٨ ) .

(٢) الإسراء : من الآية ( ٧٩ ) .

(٣) من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى ، ديوانه (١١٤) ، وفي رواية : ومن دهر بدلاً من شهر .

(٤) من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني ، ديوانه (١٥) .

(٥) المغني : ت النهاري ( ١/٥٣٠ – ٥٣١ ) .

لمـــــن الـــــدِّيارُ بِقُنَّــــــةِ الحجْـــــرِ    أقـــوينَ مـــــن حِجَـــج ومِــــن دَهْـــرِ

**ثم أجاب عنهما بما يُضْعِفُهما ، ويقوّي عنده القولَ بالمنع :**

**فأمَّا الآيةُ** فحملها على حذف مضافٍ ، أي : من تأسيس أول يوم .

**وأمَّا البيتُ** فأجاب عنه بأنَّه يُروى ( مذ حجج ومذ دهر ) ، ثم قال : " وإن صحَّت روايتُهم فهي محمولةٌ على حذف مضافٍ ، أي : من مر حجج ومن مر دهر .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي الجوازُ وذلك لما يأتي :**

**أولاً** : أنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع الكثير .

**ثانياً** : أنَّ تأويلَ ما ورد من ذلك مردودٌ بأنَّ التأويلَ إنَّما يسوغُ في القليل ، والنَّادر ، لا الكثير .

**ثالثاً** : أنَّ تقديرَهم لا يخرجُها عن الزَّمانية ؛ لأنَّهم قدَّروا مصدراً ، والمــصدرُ عنــد النُّحاة يُنصبُ على تقدير محذوفٍ مثل : ( جئتك طلوعَ الــشمس ) و( انتظرتـــه حلـــبَ ناقة ) : أي وقتَ طلوع الشَّمس ، وزمنَ حلب ناقة ، فيكونون رجعوا إلى ما فروا منـــه ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ٩٣- من معاني ( الباء ) التَّبعيض

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني،** قال : " التَّاسع : التَّبعيضُ في قوله تعالى : ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾[١] ... فلا عبرةَ بقولِ ابنِ جنيّ[٢] : إنَّ أهلَ اللُّغةِ لا يعرفونَ هذا المعنى "[٣] .

## آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض ، وهو قولُ الكوفيين[٤] ، وتبعهم الأصمعيُّ ، وابنُ قتيبة ، والزجاجيُّ ، والفارسيُّ ، وابنُ مالك ، وابنُ جمعة الموصلي[٥] .

**والثاني** : أنَّ الباءَ لا تأتي للتَّبعيض ، وهو قولُ البصريين[٦] ، وتبعهم ابنُ جنيّ ، وابنُ برهان ، وابنُ عصفور ، والمالقيّ[٧] .

---

(١) سورة المائدة : من الآية ( ٦ ) .

(٢) سر صناعة الإعراب ( ١٢٣/١ ) .

(٣) المغني : ت النهاري ( ٥٤٦/١ ) .

(٤) الارتشاف ( ١٦٩٧/٤ ) ، وائتلاف النصرة ( ١٦١ ) ، وهمع الهوامع ( ١٦٠/٤ ) .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ( ١٥٣/٣ ) ، وتأويل مشكل القرآن ( ٥٧٥ ) ، وحروف المعاني والصفات ( ٤٧-٤٨ ) ، ورأي الفارسي منقول من كتابه التذكرة ينظر : الارتشاف ( ١٦٧٩/٤ ) ، وشرح الكافية الشافية (٨٠٦/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ ( ٣٩٥/١ ) .

(٦) ائتلاف النصرة ( ١٦٠ ) .

(٧) سر صناعة الإعراب ( ١٢٣/١ ) ، وشرح اللمع ( ١٧٤/١ ) ، وشرح الجمل ( ٥٠٦/١ ) ، ورصف المباني ( ٢٢٤ ) .

**الأدلة** [١] :

**حجةُ القائلين بأنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض السَّماعُ ، ومنه ما يأتي :**

قوله تعالى : ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ ، أي بعض رؤوسكم ، وقوله تعالى : ﴿ عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [٢] ، وقوله تعالى : ﴿ عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ۝٢٨ ﴾ [٣] ، أي منها ، وقولُ الشاعر :

شربنَ بماءِ البَحرِ ثمّ ترفَّعت ... متى لُججٍ خُضْرٍ لهنَّ نئيجُ [٤]

وقولُ الشَّاعر :

شَرِبت بماءِ الدُّحْرُضَينِ فأصْبحَتْ ... زَوْراءَ تنفرُ عن حياضِ الدَّيلَمِ [٥]

**وحجةُ القائلين بأنَّ الباءَ لا تأتي للتَّبعيض** أنَّها لو كانت تأتي للتَّبعيض لصحَّ أن يقالَ : ( زيدٌ بالقوم ) على أنَّ المرادَ : ( زيدٌ من القوم ) ، وأنْ يقالَ : ( قبضتُ بالدَّراهم ) أي : من الدَّراهم ، وحملوا السَّماع الذي استدلَّ به المجيزون على أنَّ الباءَ فيه للإلصاق على الأصل ، أو على التَّضمين ، أو بأنَّها زائدة ، أو للاستعانة .

**اختيار ابن فلاح** [٦] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض** ؛ فقال في مَعرض حديثه عن معاني

---

(١) تأويل مشكل القرآن ( ٥٧٥ ) ، و سر صناعة الإعراب ( ١/١٢٣ ) ، وشرح الكافية الشافية ( ٢/٨٠٦ ) وشرح الجمل ( ١/٥٠٦ ) . وشرح ألفية ابن معطٍ ( ١/٣٩٥ ) ، وهمع الهوامع ( ٤/١٦٠ ) .

(٢) سورة الإنسان : من الآية ( ٦ ) .

(٣) سورة المطففين : من الآية ( ٢٨ ) .

(٤) البيت من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، ينظر البيت في : الخصائص ( ٢/٨٥ ) ، وشرح أشعار الهذليين ( ١٢٩ ) وتأويل مشكل القرآن ( ٥٧٥ ) ، والخزانة ( ٧/٩٧ – ٩٩ ) .

(٥) البيت من الكامل ، لعنترة ، ديوانه ( ٢٠١ ) .

(٦) المغني : ت النهاري ( ١/٥٤٦ ) .

الباء : " التَّاسعُ : التَّبعيضُ في قوله تعالى : ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ ، ثم قال : " **وإنما حكمنا بكونها للتَّبعيض لثلاثة أوجه :**

**أحدها** : أنَّ الفعلَ متعدٍّ بنفسه ، فلا حاجةَ إلى الباء لولا إرادةُ هذا المعنى ، ولأنَّا نعقلُ الفرقَ بين ( أخذتُ زمامَ النَّاقة ) و( أخذتُ بزمامها ) ، فلا عبرةَ بقولِ ابنِ جنيّ : إنَّ أهلَ اللغة لا يعرفونَ هذا المعنى ؛ لأنَّ فهمَ هذا المعنى من هذا اللَّفظ يفهمُه كلُّ صاحبِ ذهنٍ سليم ...

**والثاني** : أنَّ مَسْحَه عليه السلام على النَّاصية يدلُّ على فهم التَّبعيض .

**والثالث** : أنَّ اختصاصَ الرأسِ بالمسح من بين سائر الأعضاء يدلُّ على إرادة التَّخفيف لمشقَّة غسلِه عند كلِّ وضوء لو عُلِّقَ الغسلُ عليه ، ومسحُ بعضه مما يناسب الحكم عليه طلباً للتَّخفيف .

ويلزمُ مَن مسحَ كلَّه الحكمُ على الباء بالزيادة ، ولا يُصارُ إلى زيادة الحرف ما أمكنَ حملُه على معنى ، وقد أمكن حملُه على المعنى لما ذكرنا ، وأمَّا قولُه تعالى في التيمم: ﴿ فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ ﴾ فإنَّما حكمنا بزيادة الباء ؛ لمسحه عليه السلام جميعَ الوجه بالتَّراب " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو القولُ إنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض** ؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع كما ذكرت في الأدلَّة ، ثُم إنّ المجيزَ مثبتٌ ، والمانعَ نافٍ ، وقولُ المثبتِ مُقَدَّمٌ على قولِ النافي ؛ إذ من سَمِعَ حجةٌ على من لم يسمع ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٩٤- الجملةُ بعد ( حتى ) لا موضعَ لها من الإعراب

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا الجملةُ بعد ( حتى ) فلا موضعَ لها من الإعراب ، خلافاً للزجاج ، وابنِ درستويه ، فإنَّهما زعما أنَّ محلَّها الجرُّ "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ** :

**أحدها** : أنَّ الجملةَ بعد ( حتى ) في موضع جر بها ، وهو قولُ الزَّجاجِ ، وابنِ درستويه(٢) .

**والثاني** : أنَّ الجملةَ بعد ( حتى ) لا موضعَ لها من الإعراب ، و ( حتى ) حرفُ ابتداء وهو قولُ أبي البركات الأنباريّ ، والمالقيّ ، والمراديّ ، وابنِ هشام(٣) ، ونُسِبَ إلى جمهور النحويين(٤) .

**الأدلة** (٥) **:**

**حجةُ مَن قال إنَّها في موضع جرٍّ بـ( حتى )** أنَّها تَجرُّ لما فيها من معنى الغاية ، وهو موجودٌ مع الجملة ، لكنَّه لم يظهر ؛ لأنَّ الجملَ لا تُحكى ، ونظيرُه الحكمُ على محلّ الجملة بالعمل .

**وحجةُ مَن قال إنَّها بعد ( حتى ) لا موضعَ لها من الإعراب** أنَّ حروفَ الجرّ لا تُعلَّقُ

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣٠٧/٢ ) .

(٢) رأيهما في : شرح الجمل لابن الخشاب ( ٣٤٦ ) ، ورسالة في جمل الإعراب للمرادي ( ١١١ )، ومغني اللبيب (١٣٩ ) .

(٣) أسرار العربية ( ٢٤٢ ) ، ورصف المباني ( ٢٥٧ ) ، والجنى الداني ( ٥٥٢ ) ، ومغني اللبيب ( ١٣٩ ) .

(٤) الارتشاف ( ١٦١٩/٣ ) ، ورسالة في جمل الإعراب للمرادي ( ١١١ ) .

(٥) أسرار العربية ( ٢٤٢ ) ، والمغني لابن فلاح : ت السعدي ( ٣٠٧/٢ ) ، ورصف المباني ( ٢٥٧ ) ، والجنى الداني ( ٥٥٢ ) ، ومغني اللبيب ( ١٣٩ ) .

عن العمل ، وإنَّما تدخلُ على المفردات أو ما في تأويل المفردات .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ الجملةَ بعد ( حتى ) لا موضعَ لها من الإعــراب** ؛ فقــد ذكر هذا القولَ ، وصرَّحَ بمخالفة قولِ الزَّجاج وابنِ درستويه ، فقال : " وأمَّا الجملةُ بعــد ( حتى ) فلا موضعَ لها من الإعراب ، خلافاً للزَّجاج ، وابنِ درستويه ، فإنَّهمــا زعمــا أنَّ محلَّها الجرُّ " .

ولم يذكر ابنُ فلاح حجةً لاختياره .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الجملةَ بعد ( حتى ) لا موضعَ لها مــن الإعــراب** ؛ " لأنَّ الجملةَ إنَّما يُحْكَمُ لها بموضعٍ من الإعراب إذا وقعت موقعَ المفرد ، كأن تكون وصــفاً ، أو حالاً ، أو خبراً لمبتدأ ، والجملةُ بعد ( حتى ) لم تقع موقعَ المفرد ، فينبغي ألا يُحكَــمَ لهــا بموضعٍ من الإعراب "(٢) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المغني : ت السعدي ( ٢/٣٠٧ ) .

(٢) أسرار العربية ( ٢٤٢ ) .

# ٩٥- لا يجوزُ تعريفُ العدد المضاف

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال فيه : " لا فرق عند البصريين في امتناع الجمعِ بين الألف واللام والإضافة إلى المعرفة ، بين الأعداد وغيرها ..... خلافاً للكوفيين فإنَّهم أجازوا الجمعَ بينهما في الأعداد "(١) .

**آراء النَّحويين :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردِ ، والزَّجاجيّ ، وابنِ درستويه ، والفارسيِّ ، وابنِ جنيّ ، واختاره ابنُ برهان ، وابنُ الدَّهان ، والعكبريُّ ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك(٣).

**والثاني** : الجوازُ ، وهو قولُ الكوفيين(٤) ، ومنهم : الكسائيُّ ، وابنُ السكّيت ، واختاره صدرُ الأفاضل الخوارزميّ(٥) .

**الأدلة** (٦) **:**

**حجةُ المنع السَّماعُ ، والقياسُ ، فأمَّا السَّماعُ** فمنه قولُ الشَّاعر :

---

(١) المغني : ت النهاري ( ٦٦٧/١ ) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ( ٣٤/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٢٠٦/١ ) ، والمقتضب ( ١٧٣/٢ ) ، والجمل في النحو ( ١٢٩ ) ، وكتاب الكتاب ( ١٥٠ ) والإيضاح ( ٢٣٦ ) ، واللمع ( ٢٣١ ) ، وشرح اللمع ( ٥١٦/٢ ) ، والفصول في العربية ( ٢٨ ) ، والمتبع في شرح اللمع ( ٥٩٥/٢ ) ، وشرح الجمل ( ٣٤/٢ ) ، وشرح التسهيل ( ٤٠٨/٢ ) .

(٤) الارتشاف ( ٧٦٢/٢ ) ، والهمع ( ٣١٤/٥ ) .

(٥) إصلاح المنطق ( ٣٠٢ ) وفيه رأي الكسائي ، وابن السكيت ، و التخمير شرح المفصل ( ٦٠/٣ ) .

(٦) المقتضب ( ١٧٣/٢ ) ، وشرح اللمع للباقولي ( ٧٢٠/٢ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ٣٤/٢ ) .

وهل يَرْجِعُ التَّسليمُ أو يَكْـشِفُ العَمَـى ثـلاثُ الأثـافي والـدِّيارُ البلاقـعُ (١)

وقولُ الشَّاعر :

مـا زال مُـذ عَقَـدت يـداه إزارَهُ فسَما فـأَدْرَكَ خمـسةَ الأشبـارِ (٢)

**وأمَّا القياسُ** فعلى الأسماء غير المشتقة ؛ لأنَّ الإضافةَ لا تجامعُ ( أل ) إذا كان المضافُ من غير الأسماء المشتقة من الأفعال .

**وحجةُ الجواز السَّماعُ ، والقياسُ :**

**فأمَّا السَّماعُ** فإنَّ الكسائيَّ روى عن العرب : ( الثلاثة الأثـواب )، و( الخمـسة الدَّراهم ) .

**وأمَّا القياسُ فمن ثلاثةِ أوجه :**

**أحدها** : القياسُ على نحو : ( الحسن الوجه ) .

**والثاني** : أنَّه لما كانت الثلاثةُ ، والأثوابُ لذاتٍ مُتَّحدةٍ في المعنى عرَّفوا الأولَ ؛ لأنَّـه محلُّ التَّعريف ، و لم يخلوا الثاني ؛ لأنَّه المقصودُ بالذَّات في الحقيقة ، بخلاف نحـو : ( غـلام زيد ) فإنَّهما متعدّدان في المعنى ، فلذلك لم يلزم اشتراكُهما في التَّعريف .

**والثالث** : أنَّه جمع بينهما ؛ لأنَّ التَّعريفَ الأول أهمُّ ؛ لأنَّه المقصودُ بالذَّات ، وجازت إضافتُه إلى الثاني ، – وإن كان معرفةً – ؛ لغرضٍ آخرَ غيرِ التَّعريف ، وهو بيانُ هذه الذَّات المبهمة ، ويلزمُ على هذه العلَّة جوازُ : ( الثلاثةُ أثواب ) ؛ لأنَّ المقصودَ من الإضافة رفـعُ إبهامِ الذَّات ، لا التَّعريف بالثَّاني .

(١) البيت من الطويل لذي الرمة ، ديوانه ( ٣٣٢ ) .

(٢) البيت من الكامل ، للفرزدق ، ديوانه (٣١١ ) .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو عدمُ جوازِ تعريفِ العدد المضاف** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما ، ثم أجاب عن أدلة المجيزين بما يُرَجِّحُ عنده قولَ المانعين .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع والقياس ، فأمَّا السَّماعُ** فقولُ الشَّاعر :

وهل يَرْجِعُ التَّسليمُ أو يَكْـشِفُ العَمَـى ... ثـلاثُ الأثـافي والـدِّيارُ البلاقـعُ

وقولُ الشَّاعر :

مـا زال مُـذ عَقَـدت يـداه إزارَهُ ... فـسَما فـأَدْرَكَ خمـسةَ الأشبـارِ

**وأمَّا القياسُ فمن وجهين :**

**أحدهما** : الاستغناءُ عن عهدِ أحدهما بعهدِ الآخر .

**ومعنى هذا الوجه** أنَّ الإضافةَ إلى المعرفة إنَّما تَتَعرّفُ باعتبار العهد ، فـ( غلام زيد ) فيه إشارةٌ إلى معهودٍ مخصوصٍ بينك وبين مخاطبك ، فلما كانت الإضافةُ فيها عهدٌ ، والألفُ واللامُ فيها عهدٌ استغني بعهد الإضافة عن عهد الألف واللام .

**والثاني** : أنَّه يؤدّي إلى اجتماعِ مُعرفين على اسمٍ واحدٍ : فـإن حـصل التَّعريـفُ بمجموعهما لزم خروجُ كلِّ واحدٍ منهما عن كونه مُعَرِّفاً ، وذلـك باطـلٌ ، وإن حـصلَ التَّعريفُ بأحدهما لزم إلغاءُ الآخرِ ، وذلك غيرُ جائز .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة المجيزين بما يأتي :**

**فأمَّا سماعُ الكسائي** فأجاب عنه بما روى أبو زيد من أنَّ قائلَها غيرُ فصيح[٢] .

**وأمَّا القياسُ فأجاب عن الوجه الأول : وهو القياسُ على الحسن الوجه** بأنَّ إضافتَه

---

(١) المغني : ت النهاري ( ١/ ٦٦٤ ، ٦٦٧ – ٦٦٩ ) .

(٢) تنظر رواية أبي زيد في : الارتشاف ( ٢/ ٧٦٣ ) ، والمساعد ( ٢/ ٩٠ ) .

لفظيةٌ في تقدير الانفصال ، ولذلك لا يستفاد منها التَّعريف ، فلا تقاسُ عليها الإضافةُ المعنويّةُ المفيدةُ للتَّعريف .

**وأمَّا الوجهُ الثاني ، والثالث** فأجاب عنهما بأنَّهما لا يُقاومانِ الوجهين الدَّالين على منع الجمع بين ( أل ) ، والإضافة المعنويّة ، فلذلك حُكِمَ بضعف هذه اللُّغة .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ الألف واللام لا تدخل على المضاف** ؛ لأنَّ نظامَ التَّعريف في اللُّغة العربية لا يسمحُ بدخول ( أل ) على المضاف إلا إذا كان المضافُ اسماً مشتقاً من الفعل ، والعددُ ليس مشتقاً ، فيعاملُ معاملةَ الأسماءِ غيرِ المشتقَّة في المنع .

ويؤيِّدُ ذلك قولُ الشَّاعر :

وهل يَرْجِعُ التَّسليمُ أو يَكْشِفُ العَمَى ثلاثُ الأثافي والدِّيارُ البلاقعُ

وقولُ الشَّاعر :

ما زال مُذ عَقَدت يداه إزارَهُ فسَما فأَدْرَكَ خمسةَ الأشبارِ

وأمَّا سماعُ الكسائيُّ فشاذٌّ لا يقاسُ عليه ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٩٦- إضافةُ الموصوف إلى صفتِه ، والصفة إلى موصوفها جائزةٌ

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا إضافةُ الموصوفِ إلى صفتِه فإنَّها ممتنعةٌ عند البصريين ، خلافاً للكوفيين ، فإنَّهم يجيزونها "(١)، وقال : " وأمَّا إضافةُ الصّفة إلى موصوفها فإنَّما امتنعت لثلاثةِ أوجهٍ "(٢) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ البصريين(٣) ، ومنهم : ابنُ السَّراج ، وابنُ درستويه ، والفارسيُّ ، واختاره ابنُ أبي الربيع(٤) .

**والثاني** : الجوازُ ، وهو قولُ الكوفيين(٥) ، ومنهم الفراءُ ، وبه قال ابنُ الطَّراوة ، وابنُ خروف(٦) .

### الأدلة (٧) :

**حجةُ المنع** أنَّه يُؤدّي إلى إضافة الشيءِ إلى نفسه ؛ لأنَّ الصّفةَ هي الموصوفُ ، وهي ممتنعةٌ ؛ لأنَّ الإضافةَ إنَّما يُرادُ بها التَّعريف والتَّخصيص ، والشيءُ لا يَتعرَّفُ بنفسه ؛ لأنَّه لو كان فيه تعريفٌ كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريفٌ كان بإضافته إلى اسمه أبعدَ من التَّعريف ؛ إذ يستحيلُ أن يصيرَ شيئاً لآخر بإضافةِ اسمه إلى اسمه ، فوجبَ أن لا

(١) المغني : ت النهاري ( ٧٣٣/١ ) .
(٢) المغني : ت النهاري ( ٧٣٦/١ ) .
(٣) الإنصاف ( ٤٣٦/٢ ) ، وائتلاف النصرة ( ٥٤ ) .
(٤) الأصول في النحو ( ٨/٢ ) ، وتصحيح الفصيح ( ١٨٩ ) ، والإيضاح ( ٢٨٢ ) ، والبسيط في شرح الجمل ( ٨٩٧/٢ ) .
(٥) الارتشاف ( ١٨٠٧/٤ ) ، والهمع ( ٢٧٦/٤ ) .
(٦) معاني القرآن ( ٥٥/٢ – ٥٦ ) ، والإفصاح ( ١٣٥ ) ، وشرح الجمل ( ٦٧٥/٢ ) .
(٧) الإنصاف ( ٤٣٨/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٣٦/١ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٣٨٦/١ ) .

يجوز .

**وحجة الجواز السّماعُ :**

**فأمَّا المسموعُ في إضافة الموصوف إلى صفته** فمنه قولُـه تعـالى : ﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ (١) ، وقوله تعـالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ ﴾ (٢) ، وقولـه تعـالى : ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ (٣) .

فقد أضيفت ( دار ) وهي موصوفة إلى ( الآخرة ) وهي الصفة ، وكذلك ( حق ) مع ( اليقين ) ، و( حب ) مع ( الحصيد ) .

**وأمَّا المسموعُ في إضافة الصّفة إلى الموصوف** فمنه قـولهم : ( سَـحق عمامـة ) ، و( جَرد قطيفة ) .

**وقد أجاب البصريون عن سماع الكوفيين** بأنَّها كلَّها محمولةٌ على حذفِ موصـوفٍ فـ( دار الآخرة ) محمولةٌ على أنَّ الأصلَ و( لدار السَّاعة الآخرة ) ، و( جـرد قطيفـة ) محمولةٌ على أنَّ الأصلَ : ( قطيفةٌ جردٌ ) فلمَّا حُذِفَ الموصوفُ وهو قطيفةٌ أضيف ( جرد ) لبيانه .

**اختيار ابن فلاح (٤) :**

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ الكوفيين ، وهو جوازُ إضافةِ الموصوف إلى صفته ، والصّفة إلى الموصوف** ، فقد ذكر القولينِ في المسألة بأدلتهما ، ثم وَصَف تأويلَ البصريينَ بالتَّعسّف ، وأجاب عن قولهم بما يُضْعِفُه ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ الكوفيين .

---

(١) سورة يوسف : من الآية ( ١٠٩ ) .

(٢) سورة الواقعة : من الآية ( ٩٥ ) .

(٣) سورة ق : من الآية ( ٩ ) .

(٤) المغني : ت النهاري ( ١/٧٣٣ – ٧٣٦ ) .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع ، والقياس :**

**فأمَّا السَّماع** فقولُه تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ (١) ، وقولُ الشَّاعر :

وقَــــرَّبَ جانــــبَ الغَــــربيِّ يــــأدُو     مَــــدَبَّ الــــسَّيلِ واجتَنــــبَ الــــشِّعارا (٢)

وقولُ العرب : ( دار الآخرة ) ، و( صلاة الأولى ) ، و( مسجد الجامع ) .

**وأمَّا القياسُ فمن وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ الصّفةَ تدلُّ على معنًى لا يُوجَدُ في الموصوف ، فغايرته بذلك القدرِ الزائدِ وهو الحدَثُ ؛ لأنَّها عبارةٌ عن ذاتٍ مُتَّصفةٍ بالحدَث ، والموصوفُ عبارةٌ عــن ذاتٍ غــيرِ مُتصفةٍ بالحدث ، فلزيادتها على الموصوف بالدَّلالة على الحدث جازت إضافتُه إليها ؛ لإفادةِ تخصّصه بذلك المعنى ، فالصّفةُ مع الموصوف من الأسماء المتباينة ؛ لزيــادةِ الــصّفة علــى الموصوف في المعنى ، وليست كالأسماء المترادفة ؛ فإنَّه لا زيادةَ لأحدها على الآخر ، فلذلك امتنعت إضافةُ أحدِ المترادفَين إلى الآخر .

**والثاني** : القياسُ على إضافة الصفةِ إلى فاعلها نحو : ( حسن الوجه ) ، فإنَّ إضــافةَ الشيء إلى نفسه موجودةٌ في المعنى ؛ فإنَّ الحسنَ هو الوجهُ ، وجازت ؛ لإفادةِ التخــصيص فكذلك هنا .

**وأمَّا تأويلُ البصريين للسَّماع فوصفه ابنُ فلاحٍ بالتَّعسف ، وقال بعــد أن ذكــر تأويلاتهم للسَّماع المؤيِّد للجواز** : " وهذا التَّعسّفُ الذي ذكرنا للبصريين ، وأمَّــا علــى مذهب الكوفيين فلا تحتاجُ إلى هذا التَّعسّف ؛ لأنَّ الفائدةَ حاصلةٌ بالإضافة ؛ لتغاير المضاف والمضافِ إليه ، ودعوى حذفِ الموصوفِ لا يقومُ عليها برهانٌ ؛ لعدم ظهــوره في بعــض الصّور ، فلا يُصارُ إليها من غيرِ دليلٍ ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الحــذف ، والأصــلُ في الكــلام الحقيقة " .

---

(١) سورة القصص : من الآية ( ٤٤ ) .

(٢) البيت من الوافر للراعي النميري ، ديوانه ( ١٧٥ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ إضافة الصّفة إلى موصوفها ، والموصوف إلى صفته** ؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع كما تقدَّم .

**وأمَّا تأويلُ البصريينَ للسَّماع بحجَّةِ أنَّه يُؤدّي إلى إضافةِ الشيء إلى نفسه** فـلا أرى حاجةً إليه ؛ لأنَّ إضافةَ الصّفة إلى موصوفها ، والموصوف إلى صفته هنا ليس من قبيل إضافةِ الشيء إلى نفسه ؛ لتغاير الصّفة والموصوف في القدر الذي ذكره ابنُ فلاحٍ آنفاً ، وبسبب هذا التَّغاير حَصَلت الفائدةُ بالإضافة ، فجازت .

وعليه فإنَّه يجبُ حملُ الكلام المسموع هنا على حقيقته ، إذ هو الأصلُ ، وادِّعاءُ الحذف هنا خلافُ الأصل ، وهو لا يُقبَلُ في النِّظام النَّحوي إلا بأمرين :

**أحدهما** : أن يوجَدَ مُحوجٌ إلى التَّأويل ، إما من جهة المعنى ، أو من جهة الصِّناعةِ النَّحويّة وهذا الأمرُ لا يتحقَّقُ هنا ، لعدم الحاجة إليه .

**والثاني** : أن يوجدَ ما يدلُّ على المقدَّر ، وذلك بأن يظهرَ في بعض الصّور ، وهذا الأمرُ لا يتحقَّقُ هنا أيضاً ؛ إذ لم يظهر ما قدَّره البصريون في بعض صُور الكلام ، فدلَّ ذلك على صِحّةِ السَّماعِ المؤيِّدِ للجواز ، وعلى بطلانِ تأويله ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٩٧- لا يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ بغيرِ الظَّرفِ وحرفِ الجرّ

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني ، قال متحدثاً عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه** : " وهو قبيحٌ لوجهين :

**أحدهما** : أنَّ المضافَ إليه معاقبٌ للتنوين ، وحالٌّ محله ، فكما لا نفصل بين التنوين والمنون ، فكذلك لا نفصلُ بين المضاف والمضاف إليه .

**والثاني** : أنَّهما لارتباط كلٍّ واحدٍ منهما بصاحبه صارا كالكلمة الواحدة ، وكما لا يُفصلُ بين أجزاء الكلمة ، لا يُفصلُ بين المضاف والمضاف إليه ، ولكن جاء الفصلُ بينهما في ضرورة الشّعر بالظرف وبالمفعول وبالفاعل وبالجملة "(١) .

### آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنّحويين :**

**أحدها** : المنعُ إلا إذا كان الفصلُ بشبه الجملة في الشّعر ، وهو قولُ البصريين(٢) ، وهو ظاهرُ كلام سيبويه(٣) ، وبه قال الفراء(٤) .

**والثاني** : جوازُ الفصل مطلقاً بالظّرف وغير الظّرف في الشّعر وغيره ، وهو قولُ الكوفيين(٥).

**والثالث** : جوازُ الفصل بالظّرف والجار والمجرور ، وبمتعلق المضاف إذا كان مفعولاً ، أمَّا الفصلُ بالفاعل ، والنّعت ، والنداء ، وغيره فهو ضعيفٌ ، وهو قولُ ابن مالك(٦) .

---

(١) المغني : ت النهاري ( ١/ ٧١٤ – ٧١٥ ) .

(٢) الإنصاف ( ٤٢٧/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ١/ ١٧٨ - ١٧٩ ) ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ( ٢٨٩/١ ) .

(٤) معاني القرآن ( ٣٥٨/١ ) .

(٥) الإنصاف ( ٤٢٧/٢ ) .

(٦) شرح التسهيل ( ٢٧٢/٣ – ٢٧٨ ) .

**الأدلة** [(١)] **:**

**حجة الجواز السَّماع ومنه ما يلي :**

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [(٢)] قرأها ابن عامر بضم الزاي من ( زين ) ، وضم اللام من ( قتل ) ، وفتح الدال من ( أولادهم ) ، وكسر الهمزة من ( شركائهم )[(٣)] .

وقول الشّاعر :

عَتَوا إذ أَجَبْناهم إلى السِّلْم رأفةً فَسُقناهم سَوقَ البَغَاثِ الأجادلِ [(٤)]

وقولُ الشّاعر :

يَطُفْنَ بحوزيّ المراتعِ لم يُرَع بواديه من قَرعِ القِسيّ الكنائنِ [(٥)]

وقولُ الشّاعر :

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنبلِ الكُنَافِجِ بالقاع فركَ القطنِ المَحَالِجِ [(٦)]

**وحجةُ المنع** : أنّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلة شيءٍ واحدٍ ، فلا يجوزُ أن يفصل بينهما ، وإنَّما جاز الفصلُ بالظّرف وحرف الجرّ للضّرورة؛لأنّه يتّسعُ فيهما ما لا يتّسعُ في غيرهما .

---

(١) الإنصاف ( ٢/ ٤٣١ – ٤٣٥ ) ، وائتلاف النصرة ( ٥٣ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٣/٢٧٢ – ٢٧٨ ) .

(٢) سورة الأنعام من الآية ( ١٣٧ ) .

(٣) السبعة في القراءات ( ٢٧٠ ) ، والتيسير ( ١٠٧ ) ، والإقناع ( ٣٩٩ ) .

(٤) البيت منسوب لبعض الطائيين : شرح التسهيل لابن مالك ، وشرح الكافية الشافية ( ٢/٩٨٧ ) .

(٥) قائله : الطرماح بن حكيم ، ديوانه : ( ٤٨٦ ) .

(٦) قائله : أبو جندل الطهوي ، شرح التسهيل ( ٣/٢٧٨ ) ، وشرح الكافية الشافية ( ٢/٩٨٦ ) .

**وقالوا** إنَّ الأبيات التي أنشدت لا يجوزُ الاحتجاجُ بها ؛ لأنَّها مجهولةُ القائل .

**وأمَّا قراءة ابن عامر**: فبعضهم وصفها بالخطأ واللحن والقبح فردها(١) ، وبعضهم ضعّفها واستبعدها(٢) .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه** ؛ فقد وصف الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالقُبح وخصّه بضرورة الشّعر فقال : " متحدثاً عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه : " وهو قبيحٌ " .

**واحتج لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّ المضافَ إليه معاقبٌ للتنوين ، وحالٌّ محله ، فكما لا نفصل بين التنوين والمنون ، فكذلك لا نفصلُ بين المضاف والمضاف إليه .

**والثاني** : أنَّهما لارتباط كلِّ واحدٍ منهما بصاحبه صارا كالكلمة الواحدة ، وكما لا يُفصلُ بين أجزاء الكلمة ، لا يُفصلُ بين المضاف والمضاف إليه ، ولكن جاء الفصلُ بينهما في ضرورة الشّعر بالظرف وبالمفعول وبالفاعل وبالجملة ".

## التَّرجيح :

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنَّه مؤيدٌ بالسّماع كما ذكر في الأدلة .

**وأمَّا ما احتجَّ به البصريون وابنُ فلاح** فمردودٌ بأنَّ الفاصلَ فضلة ، فهو بذلك صالح لعدم الاعتداد به .

---

(١) منهم : النحاس في إعراب القرآن ( ٢/ ٩٨ ) .

(٢) منهم : الفراء في معاني القرآن ( ٣٥٨/١ ) .

(٣) المغني ت النهاري ( ٧١٤/١ – ٧١٥ ) .

**وأمَّا القول بأنَّ الأبيات مجهولةُ القائل** فلا يصحّ ؛ لأنَّ كثيراً منها معروف القائل على ما بينت في الهامش .

**وأمَّا تخطئة قراءة ابن عامر أو تضعيفها أو مهاجمتها** ففيه نظرٌ ؛ لأنَّ هذه القراءةَ ثابتةٌ عن إمامٍ من أئمة القراء صحيحةُ النَّقل فلا وجه للطَّعنِ فيها ، والله أعلمُ بالصّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ٩٨- لا تضافُ ( ذو ) إلى مضمر

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " ولا يضافُ ( ذو ) إلى مضمرٍ خلافاً للمبرد "[١] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ** :

**أحدها** : المنعُ ، وهو قولُ الكسائيّ ، والمبردِ ، والفارسيّ ، والجرجانيّ ، والعكبريّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ الحاجب ، والشاطبيّ[٢] .

**والثاني** : الجوازُ مطلقاً ، وهذا القولُ نسبه ابنُ فلاحٍ وابنُ جمعة إلى المبرد[٣] ، وقولُ المبرد في المقتضب ظاهرٌ في المنع حيثُ قال : " .... لأنَّ قولك ( ذو ) لا يضافُ إلى المضمر " .

**ونقل أبو حيان** أنَّه منعَه الكسائيُّ ، وتبعه النَّحاسُ ، والزُّبيديّ ، وأجازه غيرُ هؤلاء[٤] ، وعلى هذا الذي نقله أبو حيان يكونُ المجيزون أكثرَ من المانعين ، والمشهورُ عند المتأخرين العكس .

**والثالث** : الجوازُ إذا لم تكن ( ذو ) وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس ، فيجوزُ في نحو : ( رأيتُ ذا زيد ) ، ويمتنعُ في ( رأيتُ رجلاً ذا مال ) ، وهو قولُ ابن بريّ[٥] .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢٩٥/١ ) .

(٢) الارتشاف (١٨١٥/٤ ) ، والمقتضب ( ١٢٠/٣ ) ، والإيضاح العضدي ( ٢٨٧ ) ، والمقتصد في شرح الإيضاح ( ٩٠٧/٢ ) ، واللباب ( ٨٩/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١٠٥/١ ) ، والإيضاح في شرح المفصل (٤٠٧/١ ) ، والمقاصد الشافية ( ١٥٧/١ ) .

(٣) المغني : ت السعدي ( ٢٩٥/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ٢٥٤/١ ) .

(٤) الارتشاف ( ١٨١٥/٤ ) .

(٥) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ( ١٧٥ – ١٧٦ ) .

**الأدلة** [١] **:**

**حجةُ المنع** أنَّ ( ذو ) إنَّما جيء بها توصلاً إلى الوصف بالأجناس كما تُوصِّل إلى وصف المعارف بالجمل بالذي ، وإلى نداء ما فيه اللامُ بأيّ ، والمضمرُ لا يوصفُ به ، فلا يُضافُ إليه ( ذو ) ، ولأنَّ المضمرَ لا يُشْعِرُ بالجنسيّة .

**وحجةُ الجواز المطلق السَّماعُ ، ومنه ما يأتي :**

قولُ الشَّاعر :

صَبَحْنا الخزرجيَّةَ مُرهفاتٍ أبادَ ذوي أُرومتِها ذَوُوها [٢]

وقولُ الشَّاعر :

ولكنْ رَجَونا منكَ مثلَ الذي بهِ صُرِفْنا قديماً من ذَوِيك الأفاضلِ [٣]

**وقال ابنُ بريّ محتجاً لرأيه** : " اعلم أنَّ النَّحويينَ إنَّما امتنعوا من إدخال ( ذو ) على المضمر من جهة أنَّها جُعلت وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس ، ولما كانت المضمراتُ لا تُوصَفُ بها لم تدخل على مضمرٍ ، فإن خرجت عن معنى الوصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس فإنَّه جائزٌ أن تدخلَ على الجنس وغيرِ الجنس ، وعلى الظَّاهر والمضمر ؛ ألا تراها قد دخلت على الأسماء المضمرات ، وعلى ذلك قولُ الأحوص :

ولكنْ رَجَونا منكَ مثلَ الذي بهِ صُرِفْنا قديماً من ذَوِيك الأفاضلِ "[٤]

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ( ٢/٩٠٧ ) ، واللباب ( ١/٨٩ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١/١٠٥ ) والإيضاح في شرح المفصل ( ١/٤٠٧ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١/٢٥٤ ) .

(٢) البيت من الوافر ، قائله كعب بن زهير ، ديوانه : ( ١٤٢ ) .

(٣) البيت من الطويل ، قائله الأحوص بن محمد ، ديوانه : (١٣٦) .

(٤) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ( ١٧٥ – ١٧٦ ) .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ ( ذو ) لا تضافُ إلى مضمرٍ** ؛ فقد ذكر هـذا القـولَ ، وصرَّحَ بمخالفة القول بالجواز ، فقال : " ولا يضافُ ( ذو ) إلى مضمرٍ ، خلافاً للمبرد " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ( ذو ) لا تضافُ إلى مضمرٍ** ؛ لأنَّها جُعلت وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس ، ولما كانت المضمراتُ لا توصفُ بها لم تدخل على مضمر .

وأمَّا ما جاء عن العرب مضافاً فيه ( ذو ) إلى الضَّمير فإنَّه نادرٌ ، ومخالفٌ للقياس ، ولا يجبُ أن يَستعمِلَ هذا مَن قَصد الصَّواب ، ولو كان له أصلٌ لوجب في المفرد وسائر المضمرات ، نحو : ذيه وذاه وذيك وذيكما وذوكم ، وهذا لا يقوله أحدٌ[٢] .

وأمَّا قولُ ابنِ بريّ عن ( ذو ) " فإن خرجت عن معنى الوصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس " فضعيفٌ ؛ من جهة أنَّنا لا نسلمُ بخروجها ؛ لأنَّ ( ذو ) لم تأت في أكثر كلام العرب إلا مضافةً إلى اسمِ جنس ، وما جاء خارجاً عن معنى الوصلة فشاذٌّ لا يقاسُ عليه ، ومن ثَمَّ لا تُبنى عليه الأحكام ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٢٩٥/١ ) .

(٢) المقتصد ( ٩٠٩/٢ ) .

## ٩٩- العاملُ في المضاف إليه هو المضافُ نيابةً عن الحرف

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " ثم اختُلِف في العامل في المضاف إليه على ثلاثةِ أقوالٍ : أحدها : أنَّ العاملَ فيه الحرفُ المقدَّر ، والثاني : أنَّ العاملَ فيه الاسمُ المضافُ نيابةً عن الحرف ، والثالث : أنَّ العاملَ فيه هو معنى الإضافة "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ :**

**أحدها** : أنَّ العاملَ فيه هو الاسمُ المضافُ ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ ، وابنِ السَّراج ، وابنِ عصفور ، وابنِ مالك(٢) .

**والثاني** : أنَّ العاملَ فيه هو الحرفُ المقدَّر ، وهو قولُ الزَّجاجِ ، والزَّمخشري ، وابنِ يعيش ، وابن الباذش(٣) .

**والثالث** : أنَّ العاملَ فيه هو معنى الإضافة ، وهو المعنى المستفادُ من النِّسبة بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قولُ الأخفش ، والسهيليّ ، وأبي حيان(٤) .

### الأدلة (٥) :

**حجةُ القول بأنَّ العاملَ هو المضافُ** أنَّ الإضافةَ تُقَدَّرُ بحرف الجرّ ، ولكنَّه حُذف

---

(١) المغني : ت النهاري ( ٦٥٨/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٤١٩/١ ) ، والمقتضب ( ١٤٣/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٤٠٨/١ ) ، وشرح الجمل ( ٧٣ ) والتسهيل ( ٥٥ ) .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف (١٠) ، والمفصل ( ٩٨ ) ، وشرح المفصل ( ٤٨٦/١ ) ، والمقاصد الشافية للشاطبي ( ١٢/٤ ) .

(٤) همع الهوامع للسيوطي ( ٢٦٥/٤ ) ، وأمالي السهيلي ( ٢٠ ) ، والارتشاف ( ١٧٩٩/٤ ) .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ( ٣٨٨/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٤٨٦/١ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٣٦٦/١ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٧٣١/١ ) .

ليحصل التَّخصيصُ أو التَّعريفُ ، فناب الاسمُ عن الحرف ، فعَمِل عملَه ، كما يعملُ الاسمُ عملَ الفعلِ في مواضع .

**وحجةُ القول بأنَّ العاملَ فيه هو الحرفُ المقدَّر من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ أصلَ عملِ الجرّ للحرف ، فنسبةُ العملِ إلى الأصلِ أولى من نسبته إلى غيره .

**والثاني** : أنَّه يظهرُ عند التَّقدير ، فدلَّ ذلك على نسبة العمل إليه عند الحذف .

**وحجةُ القول بأنَّ العاملَ فيه هو معنى الإضافة** أنَّه لا يجوزُ نسبةُ العمل إلى الحرف ؛ لأنَّه محذوفٌ ، وعملُ حرفِ الجرّ مع حذفه ضعيفٌ ، فلا تبنى عليه القواعد ، ولا يجوزُ نسبةُ العمل إلى الاسم ؛ لأنَّه لا يعملُ إلا إذا أشبهَ الفعلَ ، أو ضُمِّنَ معنى الحرف العامل ، وهو هنا ليس كذلك ، فلما امتنع نسبةُ العمل إليهما تعيَّنَ نسبتُه إلى معنى الإضافة ، وهي نسبةُ الأول إلى الثاني .

**اختيار ابن فلاح** (١) **:**

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ العاملَ في المضاف إليه هو المضافُ نيابة عن الحرف** ؛ فقد صرَّحَ بأنَّه أصحُّ الأقوالِ ، فقال بعد أن ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة : " وحجةُ الثاني - وهو أصحُّها - " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بإبطالِ عملِ الحرفِ ، وعمل المعنى :**

**فأمَّا عملُ الحرف** فأبطلَه بأنَّ الحرفَ هنا محذوفٌ وعملُ حرفِ الجرّ مع حذفه ضعيفٌ ، فلا تُبنى عليه القواعد .

**وأمَّا عملُ المعنى** فأبطلَه بأنَّه إنَّما يصارُ إليه عند عدم العامل اللَّفظي ، ولذلك لم يثبته كثيرٌ من العلماء لضعفه .

(١) المغني : ت النهاري ( ١/٦٥٨ - ٦٦٠ ) .

**ثم بيَّنَ ابنُ فلاحٍ** بعد أن أبطل عملَ الحرف ، وعملَ المعنى أنَّ وجهَ عملِ المضاف هنا أنَّه نابَ عن الحرف العاملِ بعد حذفه .

**ولما كان تعليلُ عملِ المضاف بالإنابة يَرِدُ عليه أنَّه لو كان نائباً عن الحرف لوجب أن يتضمَّن معناه فيكون مبنياً** أجاب ابنُ فلاحٍ بأنَّ المضافَ لم يتضمَّن معنى الحرف ؛ لأنَّ التَّخصيصَ الذي في اللام ، والتَّبعيضَ الذي يقتضيه ( من ) يُستفادُ من المضاف من غير احتياجٍ إلى تضمن ، ولذلك كان معرباً ؛ لعدم تضمنه لمعنى الحرف ، ونُسِبَ العملُ إلى الاسم دونه .

**أقول** : واضحٌ من جوابِ ابنِ فلاحٍ أنَّه يرى أنَّ القولَ بالتضمين هنا يوجبُ البناءَ ، ولذلك نفاه ، ولا أرى حاجةً إلى نفيه ؛ لأنَّ الاعتراضَ باطلٌ من أصله ؛ لأنَّ تضمينَ الاسم معنى الحرف لا يقتضي البناءَ مطلقاً ، بل فيه تفصيلٌ أبيّنه في التَّرجيح .

## الترجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ العاملَ في المضاف إليه هو المضافُ نيابة عن الحرف** ؛ لأنَّ الإضافة تُقَدَّرُ بحرفِ الجرّ ، ولكنَّه حُذِفَ ؛ ليحصلَ التَّخصيصُ ، أو التَّعريف ، فناب الاسمُ عن الحرف ، فعَمِلَ عملَه ، ويؤيِّدُ ذلك اتّصالُ الضَّمير به في نحو : ( غلامك عندي ) ، والضَّمير لا يتّصلُ إلا بعامله .

**وأمَّا الاعتراضُ بأنَّه لو كان نائباً عن الحرف لوجبَ أن يتضمَّن معناه فيكون مبنياً** فأرى بطلانَه ، لأنَّ تضمينَ الاسم معنى الحرف لا يقتضي البناءَ مطلقاً ، بل فيه تفصيلٌ يقرره الدَّرسُ النَّحويّ كما يأتي :

**الأسماءُ المتضمّنةُ للحروف ثلاثةُ أقسام**(١) :

**الأول** : يتضمّنُ معناها ، ولا يظهر معها ، فهنا يُوجبُ التَّضمينُ البناءَ ، مثل بناء ( مَن ) الشَّرطيّة ؛ لتضمنها معنى ( إن ) ، وبناء ( مَن ) الاستفهاميّة ؛ لتضمنها معنى الهمزة.

(١) شرح اللمع للباقولي ( ٥٣١/٢ ) .

**والثاني** : أن يكونَ الاسمُ معدولا عن اسمٍ آخرَ ، نحو : ( سحر ) ، فهو معدولٌ عن السَّحر باللام ، فهذا لا يُبنى ؛ لأنَّ ( سحر ) اللامُ فيه مرادٌ كما أنّه في المعدول عنه ظاهرٌ ، فهو في اللَّفظ غيرُ منطوقٍ به ، ولكنَّه في التقدير مرادٌ ،ولو لم يكن مراداً لم يكن معــدولا ؛ لأنَّ العدلَ هو أن تلفظَ ببناءٍ وتريدُ بناءً آخر ، وإذا كان تقديرُه بمنزلة الثَّبات لم يجب بناؤه .

**والثالث** : يتضمَّنُ معناها ، ويجوزُ أن يظهــرَ معهــا ، فهــذا معــربٌ لا مــبني ، كالظروف ، ومنها ما نحن فيه ؛ لأنَّ الإضافةَ متضمّنةٌ معنى الحرف ، إلا أنَّه يظهــرُ معهــا أحياناً ، فهي من قبيل المعرب ، لا المبنيّ .

وأمَّا القولُ بعملِ الحرف المقدَّر ، والقولُ بعملِ المعنى فقد تقدَّم جوابُ ابــنِ فــلاح عنهما بما يُضْعِفُهما ، ويُرَجِّحُ عندي القولَ بأنَّ العاملَ في المضاف إليه هو المضافُ نيابةً عن الحرف ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٠٠- لا يعملُ اسمُ الفاعل إذا دلَّ على الماضِي

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال فيه مُتحدِّثاً عن عملِ اسمِ الفاعل : " وإنَّما يعملُ عند البصريين بشرطين : الأول : أن يكونَ للحال والاستقبال ، خلافاً للكسائيّ ، فإنَّه أجاز عملَه إذا كان لما مضى "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ اسمَ الفاعلِ يعملُ بشرطِ دلالتِه على الحال والاستقبال ، وهو قولُ البصريين ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، واختاره الجرجانيُّ ، والعكبريُّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ الحاجب ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك ، وابنُ جمعة[٢] .

**والثاني** : أنَّه لا يُشترَطُ في عملِ اسمِ الفاعلِ دلالتُه على الحال والاستقبال ؛ فيعملَ ولو دلَّ على الماضي ، وهو قولُ الكسائيّ[٣] .

**الأدلة [٤] :**

**حجةُ البصريين في عملِ اسم الفاعل إذا دلَّ على الحال أو الاستقبال أمران :**

**أحدهما** : أنَّه جارٍ على الفعل المضارع في حركاتِه وسكناتِه في الأغلب .

---

(١) المغني : ت النهاري ( ٧٥٢/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ١٦٤/١ ) ، والمقتضب ( ١٤٨/٤ ) ، والمقتصد ( ٥١٢/١ ) ، واللباب ( ٤٣٧/١ ) ، وشرح المفصل ( ١١٤/٣ ) والإيضاح في شرح المفصل ( ٦١٤/١ ) ، شرح الجمل ( ٥٦١/١ ) ، والتسهيل ( ١٣٧ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ ( ٩٧٩/٢ ) .

(٣) رأيه في : المقتصد ( ٥١٣/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١١٤/٣ )،والإيضاح في شرح المفصل (٦١٤/١ ) وشرح الجمل لابن عصفور ( ٥٦١/١ ) .

(٤) الكتاب ( ١٦٤/١ ) ، والمقتضب ( ١٤٨/٤ ) ، والمقتصد ( ٥١٣/١ ) ، واللباب ( ٤٣٧/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١١٤/٣ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٦١٤/١ ) ، شرح الجمل لابن عصفور ( ٥٦١/١ ) وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٩٧٩/٢ ) .

**والثاني** : أنَّ الأصلَ في الأسماء ألا تعملَ ، كما أنَّ الأصلَ في الأفعال ألا تُعـرَبَ ، إلا أنَّ المضارعَ أُعربَ لمشابهةِ اسمِ الفاعل ، فينبغي ألا يعملَ اسمُ الفاعلِ إلا ما أشـبه منـه المضارعَ في الحال والاستقبال .

**وحجة الكسائي السَّماع ، والقياسُ :**

**فأمَّا السَّماعُ** فمنه قولُه تعـالى : ﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَاعِلُ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانًاۚ ﴾[١]، فإنَّ ( جاعل الليل ) لما مضى ، وقد نصبَ ( سكناً ) و( القمر ) ، وقوله تعالى : ﴿ وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ ﴾ [٢] ، فإنَّـه نـصبَ ( ذراعيـة ) بـ( باسط ) ، وقولُ العرب : " هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ "[٣] .

**وأمَّا القياسُ** فعلى ( هذا الضَّاربُ زيداً أمسِ ) ، فإنَّه يعملُ ههنا اتفاقاً .

## اختيار ابن فلاح[٤] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو أنَّ اسمَ الفاعل يعملُ بشرط دلالتـه علـى الحال والاستقبال** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما ، ثم أجاب عن أدلة الكسائيّ بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ سببَ عملِ اسمِ الفاعلِ هو مشابهتُه للفعلِ المضارعِ ، فلمَّا أُعرب المضارعُ ؛ لمشابهتِه لاسمِ الفاعلِ ، عَملَ اسمُ الفاعل ؛ لمشابهته للمضارع ؛ طلباً للمقارضة ، ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ اسمَ الفاعل أشبهَ الفعلَ المضارعَ في أمورٍ منها :

جريانُه على حركاتِه ، وسكونِه ، وكونُه على عدد حروفه ، وأنَّه تدخلُه علامةُ التثنية

---

(١) سورة الأنعام : من الآية ( ٩٦ ) .

(٢) سورة الكهف : من الآية ( ١٨ ) .

(٣) القول في : اللباب ( ٤٣٧/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعـيش ( ١١٤/٣ ) ، والإيـضاح في شـرح المفـصل ( ٦١٤/١ ) .

(٤) المغني : ت النهاري ( ٧٥١/٢- ٧٥٦ ) .

والجمع ، نحو : ( ضاربان ) ، و( ضاربون ) كما يدخلانِ الفعلَ ، نحـو : ( يـضربان ) ، و( يضربون ) ، وإن اختلفا حكماً ، وأنَّهما مُشتركانِ في دخول لام التوكيد عليهما في خبر ( إن ) .

وهذه الأمورُ عند ابن فلاح منتفيةٌ عن الماضي ؛ إذ لا يوجَدُ فيه شـيءٌ منـها ، وإذا انتفى عنه سببُ العمل انتفى عنه العمل .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الكسائيّ بما يأتي :**

**فأمَّـا قولـه تعـالى :** ﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَاعِلُ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانًاۚ ﴾ **فأجاب عنه** بأنَّ ( فالق الإصباح ) ، و( جاعل الليـل ) يحـتملان الحـالَ ؛ لحدوثهما كلَّ يوم ، وعلى تقدير تسليمِ كونهما للماضي فإنَّ ( سكناً ) و( الشمس والقمر ) منصوبةٌ بفعلٍ دلَّ عليه ( جاعل ) ، أي : جعله سكناً ، وجعلَ الشمسَ والقمرَ حـسبانا ؛ جمعاً بينه وبين ما ذُكِرَ من امتناع عمله ؛ لعدم مناسبته للفعل ، وإذا احتمل السَّماع ما ذُكر ضَعُف التَّمسكُ به ؛ لبطلان النَّصيّة .

**وأمَّا قولُه تعالى :** ﴿ وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ ﴾ **فأجاب عنه** بأنَّها حكايةُ حالٍ ماضيةٍ يُقصَدُ بها التعبيرُ عن ذلك الفعل حالَ وقوعِه ، حتى كأنَّ ذلك الزمانَ حاضرٌ .

**وأمَّا قولُ العرب : " هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ " فأجاب عنه من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّه منصوبٌ بفعلٍ دلَّ عليه معطٍ ، كأنه لما قيل : هذا معطٍ زيداً ، قيل : ما الذي أعطاه ؟ فقال : درهماً أمس ، أي أعطاه درهماً أمسِ .

**والثاني** : أنَّه عَمِلَ في هذه الصورة وإن كان لما مضى ؛ لأنَّه لما كان ملازماً للإضافة ، وتعذَّرت إضافتُه ههنا إلى مجموع الاسمين ، أُضيف إلى الاسم الذي يليه ، وعَمِلَ في الثاني ؛ لأنَّ المضافَ إليه بمنزلةِ التَّنوين ؛ لقيامه مقامَه ، كأنَّه منوَّنٌ ، وعَمِل حملاً له على المضارع .

**ويظهر لي في تعليلِ ابنِ فلاحٍ العملَ في هذه الصورةِ بالحمل على المضارعِ نظرٌ** ؛ إذ

يَلزمُ منه جوازُ الإعمالِ في جميع الصُّور التي ورد فيها اسمُ الفاعلِ ماضياً ؛ لإمكان حمله على المضارع من حيثُ اللَّفظ ، وهو أمرٌ لا يجيزُه ابنُ فلاحٍ نفسُه ، فتبيَّنَ مناقضةُ هذا التَّعليل لرأيه . **وقد علَّلَ ابنُ يعيشٍ** عملَ اسمِ الفاعلِ في هذه الصُّورة بحملِه على الفعل الماضي ؛ مُعَلِّلاً ذلك بأنَّ الماضيَ فيه بعضُ المضارعة ، ولذلك بُني على حركة ، فكما مُيِّزَ الفعلُ الماضي بتلك المضارعة ، بأن بُني على حركة كذلك أُعمِلَ الاسمُ الذي في معناه عملاً دونَ عملِ الاسمِ الجاري على الفعلِ المضارع ، فكما أَعطوا الماضيَ حظاً بالشَّبه ، وهو بناؤه على حركةٍ ، كذلك أَعطوا الاسمَ الذي في معناه حظاً من العمل ، وذلك بأن أعملوه في المفعول الثاني لما لم تمكن الإضافةُ إليه ؛ لأنَّه لا يُضافُ إلى اسمين(١) .

**وأمَّا القياسُ على قولهم : ( هذا الضَّاربُ زيداً أمسِ ) فأجاب عنه من ثلاثة أوجه :**

**أحدها** : أنَّ اسمَ الفاعل للماضي حكمُه لزومُ الإضافة إلى المفعول ، فلمَّا دخلَ عليه الألفُ واللامُ امتنعت إضافتُه ؛ لئلا يجتمعَ عليه مُعرّفان ؛ لأنَّ إضافتَه معنويّةٌ لا لفظيّةُ ، فعدل عن ذلك إلى العمل .

**والثاني** : أنَّ الألفَ واللامَ بمنزلة ( الذي ) في الاحتياج إلى الصِّلة ، وحقيقتُها بالجملة ، أو ما يشبهُ الجملةَ ، وهو اسمُ الفاعل ، فأُعمِلَ ليتحققَ للموصول ما يقتضيه من الصِّلة ، فيكونُ دخولُ الألف واللام وصلةً إلى إعماله ، ولذلك إذا كانت الألفُ واللامُ فيه لتعريف العهد لم يعمل ؛ لأنَّ المقصودَ منها الإشارةُ إلى المعهود ، لا التَّوصلُ إلى العمل .

**والثالث** : أنَّه لما لم يجز دخولُ الألف واللام على الفعل اضطررنا إلى نقل لفظ الفعل إلى لفظ الاسم ؛ ليتصلَ به الألفُ واللام ، فالذي أوجب نقلَ لفظه حكمٌ أوجبه إصلاحُ اللَّفظ ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ اسمَ الفاعل يعملُ بشرطِ دلالته على الحال والاستقبال** ؛ لدلالة

(١) شرح المفصل ( ١١٤/٣ ) .

الاستقراء عليه ، فقد دلَّ استقراءُ النُّحاة لكلام العرب على عملِ اسم الفاعل حين يدلُّ على الحال أو الاستقبال ، وهذا الاستقراءُ ذكره ابنُ الحاجب(١) .

**ثم إنَّ الحكمةَ في عملِ اسمِ الفاعلِ إذا كان للحال أو الاستقبال** هي شبهُه بالمضارع فيما ذُكر آنفاً ، ودلالةُ المضارع هي الحالُ أو الاستقبالُ ، فإذا كان اسمُ الفاعلِ للحال أو الاستقبال كان موافقاً للفعل المضارع في المعنى واللفظ ، فيقوى شبهُه فيعمل ، وإذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقاً للمضارع في المعنى ، ولا للماضي في اللَّفظ ، فيضعف شبهُه فلا يعمل ، ولا يلزمُ من إعمالهم ما قَوِيَ شبهُه بالفعل إعمالُهم ما لم يقوَ قوّته(٢) .

**وأمَّا ما احتج به الكسائيّ** على جواز عملِ اسمِ الفاعلِ إذا دلَّ على المضي فقد تقدَّمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنه بما يُضْعِفُه ، ويُرَجِّحُ عندي قولَ البصريين ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ( ٦١٤/١ ) .

(٢) المصدر السابق .

## ١٠١- لا يصحُّ إضافةُ اسمِ الفاعلِ في نحو : ( هذا الضاربُ زيداً الآنَ أو غداً )

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني ، قال فيه** : " وأمَّا إذا كان للحالِ والاستقبالِ ، نحو : ( الضاربُ زيد الآنَ أو غداً ) ، فلا يجوزُ إضافتُه أيضاً ، خلافاً للفراء "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : منعُ الإضافةِ ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والفارسيُّ ، واختاره الجرجانيُّ ، والعكبريُّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ الحاجب ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك ، وأبو حيان(٣) .

**والثاني** : جوازُ الإضافة ، وهو قولُ الفراء(٤) .

**الأدلة** (٥) **:**

**حجةُ منعِ الإضافة** أنَّ الألفَ واللامَ إذا لحقت اسمَ الفاعل كانت بمعنى الذي ، وكان اسمُ الفاعلِ في حكم الفعل من حيثُ هو صلةٌ له ، فيلزمُ إعمالُه فيما بعده ، ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره ؛ إذ كان التقديرُ في : ( الضارب ) : الذي ضرب ، فلذلك عَمِلَ عمله .

---

(١) المغني : ت النهاري ( ٢/٧٦٢ ) .

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٢/ ٩٨٣ ) .

(٣) الكتاب ( ١/١٨١ ) ، والإيضاح ( ١٧٥ ) ، والمقتصد ( ١/٥٢٧ ) ، واللباب ( ١/٤٤٠ ) ، وشرح المفصل (١/٤٩٦ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ١/٣٧٠ ) ، وشرح الجمل ( ١/٥٦٤ ) ، والتسهيل ( ١٣٧ ) والارتشاف ( ٥/٢٢٧٦ ) .

(٤) معاني القرآن ( ٢/٢٢٦ ) .

(٥) الكتاب ( ١/١٨١ ) ، والمقتصد ( ١/٥٢٧ ) ، واللباب ( ١/٤٤٠ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١/٤٩٦ ) والإيضاح في شرح المفصل ( ١/٣٧٠ ) .

**وحجةُ الفراء من ثلاثةِ أوجه :**

**أحدها** : أنَّ الإضافةَ لفظيَّةٌ لا تفيدُ التَّعريفَ ، فلا تُنافي دخولَهما .

**والثاني** : أنَّ الألفَ واللامَ دخلا بعد الإضافة طلباً للتَّخفيف ، فالإضافةُ سابقةٌ على دخولهما ، ولم يتغير حكمُهما ؛ لعدم اجتماع مُعرفَين .

**والثالث** : القياسُ على ( الضَّاربُ الرجلِ ) ، و( الضَّاربك ) ، وقولِ الشَّاعر :

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها        عُوذاً تُزَجِّى خلفَها أطفالَها (١)

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو منعُ إضافةِ اسمِ الفاعلِ في نحو : ( هذا الضَّاربُ زيداً الآنَ أوغداً )** ؛ فقد صرَّحَ بعدمِ الجوازِ وبمخالفةِ الفراء ، فقال : " وأمَّا إذا كان للحال والاستقبال ، نحو : ( الضَّاربُ زيد الآنَ أو غداً ) ، فلا يجوزُ إضافتُه أيضاً ، خلافاً للفراء " .

**ولم يصرِّح ابنُ فلاحٍ بحجةِ اختياره ، إلا أنَّه ذكر الحجةَ ضمن الجوابَ الأول عن حجة الفراء ، حيثُ ذكر** أنَّ اسمَ الفاعل إذا دخل عليه الألفُ واللامُ تحقَّقَ له عملُ الفعل ؛ لكونه صلةً ، ولا فرق في كونه صلةً بين الماضي والحال والاستقبال ، فلزم إعماله لذلك ، وهذه هي حجةُ البصريين كما ذكرتُ في الأدلة .

**وقد ذكر ابنُ فلاحٍ حجةَ الفراء ، وأجاب عنها بما يأتي :**

**فأمَّا كونُ الإضافة لفظيَّةً لا تفيدُ التَّعريفَ فلا تنافي دخولَهما فأجاب عنه** بأنَّه إذا دخل عليه الألفُ واللامُ تحقَّقَ له عملُ الفعلِ ؛ لكونه صلةً ، ولا فرقَ في كونه صلةً بين الماضي والحالِ والاستقبالِ ، فلزم إعمالُه لذلك ، إلا أن يستفادَ بإضافتِه خفةٌ ، كالمثنى

(١) البيت من الكامل للأعشى ، ديوانه ( ١٥٢ ) .

(٢) المغني : ت النهاري ( ٧٦٢/٢ -٧٦٧ ) .

والمجموع بحذف نونهما ، أو يحصلُ له شَبَهٌ يقتضي الإضافةَ ، كما في ( الضَّارب الرجلِ ) ، فإنَّه محمولٌ على ( الحسن الوجهِ ) .

**وأمَّا كونُ الألفِ واللامِ دخلا بعد الإضافة طلباً للتَّخفيف ، فالإضافةُ سابقةٌ على دخولهما ، ولم يتغيّر حكمُهما ؛ لعدم اجتماع مُعرفين ، فأجاب عنه** بأنَّ اللامَ هي السابقةُ ، والإضافةُ لاحقةٌ ، فتكون نسبةُ حذفِ التَّنوين إلى اللام ، لا إلى الإضافة ؛ لأنَّه اجتمع موجبان لحذف التنوين ، فيجبُ نسبةُ الحكمِ إلى السَّابق منهما ؛ لأنَّه المقتضي ، كما في اجتماع الأحداث ، فإنَّ انتقاضَ الوضوء يُنسَبُ إلى الأول دون الثاني ، وإذا كان حذفُ التَّنوين منسوباً إلى اللام لم يُسْتَفَد بالإضافة خِفّةٌ ، فامتنعت لذلك .

**وأمَّا القياسُ على جواز الإضافة في ( الضَّاربُ الرجلِ ) فأجاب** عنه بأنَّه إنَّما جازت إضافتُه إلى ما فيه الألف واللام ؛ حملاً له على ( الحسن الوجه ) ؛ لمناسبة ما يضافُ إليه بما يضافُ إليه ( الحسن الوجه ) ، وهذه المناسبةُ مفقودةٌ في ( الضَّارب زيد ) .

**وأمَّا القياسُ على ( الضاربك ) ، و ( الضارباك ) ، و ( الضاربوك ) فأجاب عنها** بأنَّ الضَّميرَ المتّصلَ باسمِ الفاعل في هاتين الصُّورتين في موضعِ نصبٍ عند الأخفش ؛ لأنَّه ضميرُ المنصوب ، إلا أنَّه حُذِفَ معه التَّنوينُ والنُّونُ ، بخلاف المظهر المنصوب ؛ لأنَّهما يُؤذنان بتمام الاسم وكماله ، والضَّميرُ المتَّصل في حكم تتمّة الاسمِ السَّابق ، فلو اجتمعا لزم أمران :

**أحدهما** : يقتضي الانفصالَ ؛ لتمام الكلمة ، وهو التنوين أو النون .

**والثاني** : يقتضي الاتصالَ ؛ لكونه لا يقوم بنفسه ، وهو الضَّمير ، فغُلِّبَ لذلك حكمُ الاتصالِ ، فحذف ما يُؤذنُ بالانفصال ؛ لكون حذفهما لا يُخلُّ بالمقصود ، وحذفُ الضَّمير يخل به .

**ويرى ابنُ فلاحٍ بطلانَ القياس على ( الضَّاربك ) وإن قلنا بمذهب سيبويه بأنَّ الكافَ في موضعِ جرٍّ** ؛ لوجود الفارق بين المظهر ، وهو المقيس ، والمضمر ، وهو المقيس عليه ، والفرقُ أنَّ الضَّميرَ يفارقُ المظهرَ من حيثُ إنَّه لا ينطقُ به مفرداً من غير اتصال ،

فأشبه التَّنوينَ بذلك ، ولذلك لزِمَ حذفُ التنوين معه ؛ لمعاقبة الضَّمير له ، فلما أشبه التَّنوينَ ناب منابَه في آخر الكلمة ، فكان الضَّميرُ في موضعِ جرٍّ بالإضافة ، بخلاف الاسمِ الظَّاهر فإنَّه يجوزُ نصبُه مع وجود التَّنوين ، فإذا لم يكن تنوينٌ لزِمَ النَّصبُ أيضاً ؛ لعدم شبهه بالتنوين حتى ينوبَ منابَه في آخرِ الكلمة .

**وأمَّا القياسُ على قولِ الشَّاعرِ :**

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عُوذاً تُزَجِّى خلفَها أطفالَها

**فأجاب عنه بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّه يحتملُ في التَّابع ما لا يحتملُ في المتبوع ، بدليل قولهم : ( ربَّ شاةٍ وسخلتها ) [(١)] ، و( رب ) لا تدخلُ على معرفة .

**والثاني** : أنَّ ( عبدها ) مضافٌ إلى ضمير ( المائة ) ، فناب منابها ؛ لأنَّ فيها الألفَ واللام .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو منعُ إضافةِ اسمِ الفاعلِ في نحو : ( هذا الضَّاربُ زيداً الآن أو غداً )** ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ إذا لحقت اسمَ الفاعل كانت بمعنى الذي ، وكان اسمُ الفاعل في حكم الفعلِ من حيثُ هو صلةٌ له ، فيلزمُ إعمالُه فيما بعده ، ولا فرقَ بين الماضي في ذلك وغيره ؛ إذ كان التقديرُ في ( الضارب ) : الذي ضرب ، فلذلك عمل عملَه .

**وأما قولُ الفراء** فليس له مستندٌ من نثرٍ ولا نظمٍ ، وقد صرَّحَ الفراءُ نفسُه بذلك[(٢)] ، وأمَّا أقيستُه فقد تقدَّم جوابُ ابنِ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عندي القولَ بالمنع .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا** إلى أنَّ ابنَ فلاحٍ لم يوجه نصبَ المعمولِ في نحو : ( هذا الضَّاربُ

(١) ينظر القول في : المقتضب ( ٤/١٦٤ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٢/ ٩٨٤ ) .
(٢) معاني القرآن ( ٢/٢٢٦ ) .

زيداً ) ، وفي توجيهه خلافٌ : فهو منصوبٌ عند سيبويه على أنَّه مفعــولٌ بــه ؛ لأنَّــه في تقدير : الذي ضرب زيدا[١] ، والأخفشُ ينصبُه على التشبيه بالمفعول به[٢] ، والأولُ هــو الأصحُّ عندي ؛ إذ هو مفعولٌ به حقيقةً ، والتَّشبيهُ بالمفعول به يكونُ في المنصوب الــذي لا يكونُ مفعولاً به على الحقيقة بألا يكونَ الوصفُ متعدياً كضاربٍ بل لازماً كحَسَنٍ ، كما في قولهم : ( هذا هو الحسنُ الوجهَ ) ؛ إذ هو في الحقيقة فاعلٌ ؛ لأنَّه هو الــذي حَــسُنَ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الكتاب ( ١/١٨١ ) .

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٢/ ٩٨٢ ) .

## ١٠٢- صيغُ المبالغةِ تعملُ عملَ اسم الفاعل

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال فيه متحدثاً عن صيغ المبالغة : " وهي خمسةٌ : ( فَعُول ) ، و( فَعَّال ) ، و( مِفْعَال ) ، و( فَعِيل ) ، و( فَعِل ) ، وفيها ثلاثةُ أقوال : أحدها : لسيبويه ، والخليل ، وأكثر النَّحويينَ أنَّها تعملُ عملَ فعلها ، والثاني : لبعض الكوفيين : أنَّها لا تعملُ ، والثالث : أنَّ ( فَعِيلا ) و( فَعِل ) لا يعملان "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدها** : أنَّ جميعَ صيغ المبالغة تعملُ ، وهو قولُ الخليلِ ، وسيبويهِ ، والعكبريّ ، وابنِ عصفور ، وابنِ جمعة(٢) .

**والثاني** : أنَّها لا تعملُ ، وما بعدها منصوبٌ بإضمار فِعْلٍ ، وهو قولُ الكوفيين ، ومنهم : الكسائيُّ ، والفراءُ ، وثعلبٌ(٣) .

**والثالث** : أنَّ ( فَعِيلاً ) و( فَعِلاً ) لا يعملان ، وهو قولُ المازنيّ ، والمبردِ، وابنِ السَّراج(٤) .

### الأدلة (٥) :

**حجةُ سيبويه ومَن تابعه على إعمال جميع صيغ المبالغة السَّماع** ، ومن إعمال صيغة

(١) المغني : ت النهاري ( ٧٨٧/٢ ) .

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٩٨٨/٢ ) ، والكتاب ( ١١٠/١ – ١١٤ ) ، واللباب ( ٤٤١/١ ) ، وشرح الجمل ( ٥٧٢/١ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ ( ٩٨٨/٢ ) .

(٣) مجالس ثعلب ( ١٢٤/١ ) .

(٤) الارتشاف ( ٢٢٨٣/٥ ) ، والمقتضب ( ١٣٣/٢ ) ، والأصول في النحو ( ١٢٤/١ ) .

(٥) الكتاب ( ١١٠/١ – ١١٤ ) ، والمقتضب ( ١٣٣/٢ ) ، ومجالس ثعلب ( ١٢٤/١ ) ، والأصول في النحو ( ١٢٤/١ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ٥٧٢/١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٧٨٧/٢ ) .

(فَعُول) قولُ الشَّاعر :

ضروبٌ بنصلِ السَّيفِ سُــوقَ سِــمانِها إذا عَـــدِمُوا زاداً فإنَّــك عــاقرُ (١)

ومن إعمال صيغة ( فَعَّال ) قولُ الشَّاعر :

أخــا الحــربِ لبَّاســاً إليهــا جلالَهــا ولــيس بــوَلاجِ الخوالــفِ أعقَــلا (٢)

ومن إعمال صيغة ( مِفْعَال ) قولُ الشَّاعر :

شُــمٌّ مهــاوينَ أبــدانَ الجزورِمخــا ميصِ العَــشيَّاتِ لا خُــوْرٍ ولا قَــزَمِ (٣)

فـ(مهاوين ) جمعُ : مهوان على وزن مِفْعَال .

ومن إعمال صيغة ( فَعيل ) قولُ الشَّاعر :

حــتى شــآها كليــلٌ مَوهِنــاً عَمِــلٌ باتت طِرابــاً وبــات الليــلَ لم يَــنمِ (٤)

ومن إعمال صيغة ( فَعِل ) قولُ الشَّاعر :

حَــذِرٌ أمــوراً لا تــضيرُ وآمــنٌ مــا لــيس مُنجيَــهُ مــن الأقــدارِ (٥)

**وحجةُ الكوفيين** على عدم عملها أنَّ اسمَ الفاعلِ إنَّما عملَ لجريانه علــى الفعــل في حركاته وسكناته ، وهذه غيرُ جارية ، فوجب امتناعُ عملِها ، والمنصوبُ بعدها محمولٌ على فِعْلٍ تُفسّره الصِّفة .

---

(١) البيت من الطويل لأبي طالب بن عبد المطلب ، ديوانه ( ١٣٦ ) .

(٢) البيت من الطويل للقلاخ بن حزن التميمي ، ينظر البيــت في الكتــاب ( ١١١/١ ) والمقتــضب ( ١١٢/٢ ) والمقاصد النحوية ( ٢٧/٣ ) .

(٣) من البسيط للكميت ، في ديوانه (٣٨٨) .

(٤) البيت من البسيط لساعدة بن جؤية ، الكتاب ( ١١٤/١ ) ، وشرح أشعارالهذليين ( ١١٢٩/٣ ) .

(٥) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ( ١١٣/١ ) ، والمقتضب ( ١١٥/٢ ) ، ونسبه العيني في المقاصــد النحوية ( ٣١/٣ ) إلى أبي يحي اللاحقي .

**وحجةُ القولِ بأنَّ ( فَعِيلاً ) و( فَعِلاً ) لا يعملان** أنَّهما موضوعان للهيئة التي يكـــونُ الإنسانُ عليها ، كـــ( كريم ) ، و( ظريف ) ، و( عَجِل ) ، و( بَطِر ) مما هو كالطبيعـــة ، فلا يجريان مجرى الفعل المتعدّي ، فلا يعملان ، وأمَّا قولُ الشَّاعر :

حـــتى شـــآها كليـــلٌ مَوهِنـــاً عَمِـــلٌ          باتـــت طِرابـــاً وبـــات الليـــلَ لم يَـــنمِ

فلا حجةَ فيه ؛ لأنَّ ( موهناً ) ظرفٌ وليس بمفعول ، والظَّرفُ إنَّما يعملُ فيه معـــنى الفعل كعَمَلِ الفعل ، كان الفعلُ متعدياً أو غيرَ متعدٍّ .

وأمَّا قولُ الشَّاعر :

حَـــــذِرٌ أمـــــوراً لا تـــــضيرُ وآمـــــنٌ          مـــا لـــيس مُنجيَـــهُ مـــن الأقـــدارِ

فلا حجةَ فيه أيضاً ؛ لأنَّه بيتٌ موضوعٌ محدث .

## اختيار ابن فلاح [(١)] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويه ، وهو إعمالُ جميعِ صيغ المبالغة** ؛ فقد ذكر الأقوالَ في المسألة بأدلتها ، ثم أجابَ عن حجةِ المانعين مطلقاً ، والمانعينَ في ( فَعيل ) و( فَعِـــل ) بمـــا يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بجواز إعمالِ جميع صيغِ المبالغة .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع ، والقياس :**

**فأمَّا السَّماعُ فقد تقدم ذكره في الأدلة ، وأمَّا القياسُ فمن وجهين :**

**أحدهما** : أنَّها لما كانت معدولةً عن الجاري مجرى الفعل – اسم الفاعل – لمعنى المبالغة أُلحقت بالأصل المعدولة عنه ؛ لقيام المبالغة فيها مقامَ الجريان .

**والثاني** : أنَّها لما كانت للمبالغة أشبهت من الأفعالِ ما وُضِـــعَ للمبالغـــة ، فعَمِلـــت عملَه .

(١) المغني : ت النهاري ( ٢/٧٨٧ – ٧٩١ ) .

**وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حُجج المخالفين بما يأتي :**

**فأمَّا قولُ الكوفيين بأنَّ اسمَ الفاعل إنَّما عملَ لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته ، وهذه غيرُ جارية ، فوجب امتناعُ عملِها ، والمنصوبُ بعدها محمولٌ على فِعْلٍ تُفسّره الصِّفة ، فضعفه ابنُ فلاحٍ** من جهة أنَّ النَّصَ مقدمٌ على القياس ، وتقديرُ ناصبٍ غيرها على خلاف الأصل ، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ إحالةُ العملِ على الموجود .

**وأمَّا القولُ بأنَّ ( فَعِيلاً ) و( فَعِلاً ) لا يعملانِ فأجاب عنه** بأنَّ القياسَ يقتضي عملَهما ، وسيبويه نقل إعمالَهما عن العرب ، وهو ثقةٌ ، فلا سبيلَ إلى رَدِّ ما رواه .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو إعمالُ جميع صيغ المبالغة** ؛ لأنَّها قد جاءت في كلام العرب عاملةً كما بينتُ في الأدلة ، فعملُها مؤيَّدٌ بالسَّماع ، ولأنَّها لما كانت معدولةً عن اسم الفاعل لمعنى المبالغة ، جرت مجراه في العمل ، ولأنَّها أشبهت بما فيها من المبالغة من الأفعال ما وُضِعَ منها للمبالغة ، فعَمِلت عملَه ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٠٣- ( ما ) التعجبية نكرةٌ تامّة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " فأمَّا ( ما ) فليست بحرفٍ لعود الضَّمير إليها ، واختُلف فيها : فذهب سيبويهِ ومن تابعه إلى أنَّها نكرةٌ غيرُ موصولةٍ ، ولا موصوفة ، وذهب الأخفشُ إلى أنَّها موصولةٌ ، وخبرُها محذوفٌ ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها استفهاميّةٌ دخلها معنى التَّعجّب "(١) .

### آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويين** :

**أحدها** : أنَّها نكرةٌ تامّةٌ بمعنى : شيء ، وهو مذهبُ جمهور النَّحويينَ ، ومنهم الخليلُ ، وسيبويهِ ، والأخفشُ في أحدِ أقواله ، والمبردُ ، وابنُ السَّراج ، والزَّجاجيُّ ، والسِّيرافيُّ ، والفارسيُّ ، وابنُ جنيّ ، والهرويُّ ، والواسطيُّ ، وابنُ بابشاذ ، وابنُ الدَّهان ، والعكبريُّ ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك ، وابنُ أبي الرَّبيع(٢).

**والثاني** : أنَّها موصولةٌ ، وما بعدها صلةٌ لها ، والخبرُ محذوفٌ ، وهو القولُ الثَّاني للأخفش ، وهوالمشهورُ عنه عند النَّحويين ، وأجازه سعدُ الدين التفتازانيّ مع القول الأول ، ونسبه ابن بابشاذ إلى طائفةٍ من الكوفيين(٣) .

**والثالث**: أنَّها موصوفةٌ ، وما بعدها صفةٌ لها ، والخبرُ محذوفٌ ، وهو القولُ الثالثُ

---

(١) المغني : ت السعدي ، رسالة دكتوراه ( ١٢٠١ ) .

(٢) الكتاب ( ٧٢/١ ) وفيه رأي الخليل وسيبويه ، والارتشاف ( ٢٠٦٥/٤ ) ، والمقتضب ( ١٧٧/٤ ) ، والأصول في النحو ( ١٦٦/١ ) ، والجمل في النحو ( ٩٩ ) ، وشرح الكتاب (٣٥٤/١ ) ، والتعليقة على كتاب سيبويه (١٠٨/١ ) ، واللمع في العربية ( ١٩٧ ) ، والأزهية في علم الحروف ( ٧٧ ) ، وشرح اللمع ( ١٧٩ ) ، وشرح المقدمة المحسبة ( ٣٧٩/٢ ) ، والفصول في العربية ( ٥٥ ) ، والمتبع في شرح اللمع (٥٣٩/٢ ) ، وشرح الجمل (٥٩٥/١ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٢/٣ ) ، والملخص ( ٤٥٠ ) .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ( ٣٥٦/١ ) ، وإرشاد الهادي ( ١٢٤ ) ، وشرح الجمل ( ١/ل ٨٧ ب ) .

للأخفش[١] .

**والرابع** : أنَّها استفهاميّةٌ دخلها معنى التَّعجب ، وهو قولُ الفراءِ ، وابنِ درستويه ، ونُسِبَ إلى الكوفيين[٢] .

## الأدلة [٣] :

**حجةُ من قال بأنَّ ( ما ) نكرةٌ تامّةٌ بمعنى : شيء** أنَّ التَّعجب يناسبه الإبهام ؛ لاقتضاء التعجب خفاء السبب ، والإبهام يناسبه الخفاء ، ولذلك عدلوا فيه إلى ( ما ) ؛ لأنَّها أشدُّ إبهاماً من غيرها ؛ فالقولُ بأنَّها نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى : شيء قولٌ مناسبٌ للإبهام الحاصلِ في التَّعجّب .

**وحجةُ القول بأنَّها موصولةٌ بما بعدها ، أو موصوفةٌ بما بعدها ، والخبرُ محذوفٌ** أنَّها لم تأتِ في الخبر إلا كذلك .

**وحجةُ القولِ بأنَّها استفهاميّةٌ دخلها معنى التعجب** ؛ بأنَّ التَّعجَّبَ فيه إبهامٌ ، وذلك أنَّ التَّعجّبَ إنَّما يكونُ فيما جاوز الحدَّ المعروف ، وخرج عن العادة ، وصار كأنَّه لا يُبْلَغُ وصفُه ، ولا يُوقَفُ على كنهه ، فقولك : ( ما أحسنَ زيداً ) في المعنى كقولك : ( أيُّ رجلٍ زيدٌ ؟ ) ، وقد أجمعوا على أنَّ أيّاً هنا استفهامٌ دخله معنى التَّعجّب .

## اختيار ابن فلاح [٤] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ( ما ) نكرةٌ تامّةٌ** ، فقد ذكر ثلاثةَ أقوالٍ في المسألة كما بينتُ في مقدمة المسألة ، ثم احتجَّ للقول بأنَّها نكرةٌ تامّةٌ ، وأجاب عن القولين المخالفين بما يُضْعِفُهما ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّ ( ما ) نكرةٌ تامّةٌ .

---

(١) رأيه في : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ( ١٣٦ ) ، والجنى الداني ( ٣٣٧ ) .

(٢) معاني القرآن ( ١/١٠٣ ) ، وارتشاف الضرب ( ٤/٢٠٦٥ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٣/٣١ ) .

(٣) التبيين ( ٢٨٣ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٣/٣١ ) ، والإرشاد للكيشي ( ١٤٠ ) ، والنكت الحسان (١٣٦ ) ، وشرح اللمع للواسطي( ١٧٨ ) .

(٤) المغني : ت السعدي ، رسالة دكتوراه ( ١٢٠١ – ١٢٠٢ ) .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثةِ أوجهٍ :**

**أحدها** : أنَّ حذفَ الخبرِ لا يجوزُ ؛ لعدم القرينة الدَّالة عليه .

**والثاني** : أنَّ الكلامَ مستقلٌّ بالفائدة ، فلا حاجةَ إلى إخراج الكلام عن حقيقتــه إلى مجازه لغير فائدة .

**والثالث** : أنَّ الصِّلةَ تُوَضِّحُ الموصولَ ، وذلك ينافي ما وُضِعَ عليه التَّعجّب من الإبهام ؛ لخفاء سببه ، ولذلك اختاروا له ( ما ) دونَ غيرها من المبهمات كـــ( شيء ) ، و( مَـــن ) و( أيّ ) .

**وألحظُ من هذه الأدلة** أنَّ ابنَ فلاحٍ في اختياره هذا يراعي أمرين : المعنى ، والقياس :

**فأمَّا المعنى** فهو مناسبةُ التَّنكيرِ لغرض التَّعجب ، وهو الإبهامُ ؛ لما فيهما من العمـــوم ، بخلاف القول بأنَّها موصولةٌ ، فإنَّ فيه تعييناً يخالفُ غرضَ التَّعجب ، وهذا مـــا أراده ابـــنُ فلاحٍ من الوجه الثالث .

**وأمَّا القياسُ** فهو موافقةُ أصلين في تركيب الجملة :

**أحدهما** : أنَّ الخبرَ في الجملة الاسمية لا يُحذَفُ إلا بقرينةٍ دالةٍ عليه ، وهـــي هنـــا لا تُوجَدُ فبطَلَ دعوى الحذف ، وهذا ما أراده ابنُ فلاحٍ من الوجه الأول .

**والثاني** : أنَّ الكلامَ مستقلٌّ بالإفادة ، والقولُ بحذف الخبر تجوّزٌ ، وخروجٌ عن الحقيقة لا يصارُ إليه من غير حاجةٍ ، ولا حاجةَ هنا إليه ، فبطَلَ دعوى حذفِ الخبر ، وهذا ما أراده ابنُ فلاحٍ من الوجه الثالث .

**وبذلك يكونُ ابنُ فلاحٍ قد أجاب عن قول الأخفش** بأنَّهـــا موصـــولةٌ ، وخبرُهـــا محذوفٌ ضِمْنَ حجّته لاختياره .

**وأمَّا حجةُ الأخفش بأنَّ ( ما ) لم تأتِ في الخبر نكرةً تامّةً** فأجاب عنها بأنَّ ( ما ) قد

جاءت في الخبر ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (١) ، وفي قولهم : غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا "(٢) .

**وأمَّا القولُ بأنَّها استفهاميّةٌ** فأجاب عنه بأنَّ الاستفهامَ إنشاءٌ فلا يُنقَلُ إلى إنشاءٍ آخر ؛ إذ لم يُعْهَد ، وأمَّا نقلُ الخبرِ إلى الإنشاء فمعهودٌ .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ ( ما ) نكرةٌ تامّةٌ بمعنى : شيء** ؛ لوجود المناسبة في المعنى بين التَّنكير والإبهام الذي هو غرضُ التَّعجب ، وهذه المناسبةُ هي دلالتُهما على العموم .

**وأمَّا القولُ بأنَّها موصولةٌ بما بعدها ، أو موصوفةٌ بما بعدها ، والخبرُ محذوفٌ ؛ لعدم ورود ( ما ) نكرةٌ تامّةٌ في الخبر ، فمردودٌ بما يأتي :**

**أولاً** : أنَّ ( ما ) جاءت في كلام العرب تامّةً ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ، وفي قولهم : ( غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا ) .

**ثانياً** : أنَّهم يقدّرونَ المحذوفَ بشيءٍ ، والخبرُ ينبغي أن يكونَ فيه زيادةُ فائدة ، وهذا لا فائدةَ فيه ؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ الحسنَ ، ونحوه إنَّما يكونُ بشيءٍ أوجبه .

**ثالثاً** : أنَّ بابَ التَّعجب بابُ إبهامٍ ، والصِّلةُ موضحةٌ للموصول ، ففيه نقضٌ لما قصدوه في باب التَّعجب من إرادة الإبهام .

**رابعاً** : أنَّ فيه حذفاً وتقديراً للخبر ، والخبرُ إنَّما يسوغُ حذفُه إذا كان في اللَّفظ ما يدلُّ عليه ، ولا دليلَ ههنا فلا يسوغُ الحذفُ .

**وأمَّا القولُ بأنَّها استفهاميةٌ فمردودٌ بما يأتي :**

---

(١) سورة البقرة : من الآية ( ٢٧١ ) .

(٢) التبيين ( ٢٨٤ ) ، والتذييل والتكميل ( ٣/ ل ١٧٨ أ ) .

**أولاً** : أنَّ الاستفهامَ المشوبَ بتعجّبٍ لا يليه غالباً إلا الأسمـاءُ ، كقوله تعالى : ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝ ﴾ (١) ، و( ما ) المشارُ إليها مخصوصةٌ بالأفعال .

**ثانياً** : أنَّ ( ما ) هنا لو كانت استفهاميةً لجاز أن تخلفَها ( أيٌّ ) ؛ لأنَّ استعمالَ ( أيٍّ ) في الاستفهام المتضمّن تعجباً كثيرٌ ، فلمَّا لم يجز دلَّ على أنَّها غيرُ استفهاميّة .

**ثالثاً** : أنَّ معنى التَّعجب في قولنا : ( ما أحسنَه ) أمرٌ مجمعٌ عليه ، وكونُه مشوباً بالاستفهام زيادةٌ لا دليلَ عليها .

**وأمَّا جوابُ ابنِ فلاحٍ عن هذا القولِ بأنَّ الاستفهامَ إنشاءٌ فلا ينقلُ إلى إنشاءٍ آخر ، إذ لم يعهد ، وأمَّا نقلُ الخبر إلى الإنشاء فمعهودٌ ففيه نظرٌ لبعض النّحويين** (٢) ؛ لأنَّ النَّقلَ ثابتٌ ؛ فقد نُقِلَ الاستفهامُ إلى التَّمني ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ ﴾ (٣) ، ونُقِلَ الاستفهامُ إلى التَّعجب ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝ ﴾ (٤) ، وما ذكرتُه قبلُ كافٍ في ردِّ هذا القول ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) سورة القارعة : الآية ( ١ ، ٢ ) .

(٢) تعليق الفرائد ( ٢٠٨/٧ ) .

(٣) سورة الأعراف : من الآية ( ٥٣ ) .

(٤) سورة الانفطار : الآية ( ١٧ ) .

## ١٠٤- ( أَفْعَلَ ) في صيغة التَّعجب : ( ما أَفْعَلَه ) فِعْلٌ

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : "وأمَّا ( أَفْعَلَ ) : فمذهبُ البصريين أنَّه فِعْلٌ ، ومذهبُ الكوفيين اسمٌ ، وأصلُه عندهم : الإضافةُ إلى ما بعده ، أي: ( ما أحسنُ زيدٍ ) ؛ لأنَّه عندهم كان استفهاماً ، فلمَّا دخله التَّعجبُ فتحوا آخره ؛ للفرق بين التَّعجب والاستفهام "(١) .

### آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّها فِعْلٌ ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : الخليلُ ، وسيبويهِ ، والمبردُ ، والسِّيرافيُّ ، والفارسيُّ ، وابنُ جنيّ ، واختاره الثمانينيُّ ، وابنُ بابشاذ ، وابنُ الشَّجريّ ، وابنُ الدَّهان ، وابنُ خروف ، وابنُ يعيش ، وابنُ الحاجب ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك ، وأبو حيان(٣) ، ونُسِبَ إلى الكسائيّ ، وهشامٍ من الكوفيين(٤) .

**والثاني** : أنَّها اسمٌ ، وهو قولُ الفراء ، وتبعه الخوارزميُّ ، ونُسِبَ إلى طائفةٍ من الكوفيين ، ونَسَبه بعضُهم إلى الكوفيين جميعاً ، ولم يستثنِ الكسائيَّ ، ولا هشاماً ، فلعلَّ لهما قولين في المسألة(٥) .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١٢٠٢ ) رسالة دكتوراه .

(٢) أمالي ابن الشجري ( ٣٨١/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٧٢/١ ) وفيه رأي الخليل وسيبويه ، والمقتضب ( ١٧٧/٤ ) ، وشرح الكتاب ( ٣٥٤/١ ) ، والإيضاح (١٣١ ) ، واللمع ( ١٩٧ ) ، وشرح اللمع ( ل ٢٠٢ ب ) ، وشرح المقدمة المحسبة ( ٣٧٧/٢ ) وأمالي ابن الشجري (٤٠٢/٢ ) ، والفصول في العربية ( ٥٥ ) ، وشرح الجمل ( ٥٧٣/٢ ) ، وشرح المفصل (٤٣٠/٣ ) وشرح المقدمة الكافية ( ٩٢٥/٣ ) ، وشرح الجمل ( ٥٩٥/١ ) ، وشرح التسهيل ( ٣١/٣ ) والنكت الحسان (١٣٦ ) .

(٤) الارتشاف ( ٢٠٦٥/٤ ) ، والتصريح بمضمون التوضيح ( ٣٩٦/٣ ) .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ( ٣٥٥/١ ) ، والتخمير في شرح المفصل ( ٣٢٥/٣ ) ، واللباب في علل البناء والإعراب ( ١٩٨/١ ) ، وشرح اللمع للواسطي ( ١٧٩ ) .

**الأدلة** [١] **:**

**احتجَّ البصريونَ على فعليّة ( أفعل ) بما يأتي :**

**أولاً** : دخولُ نونِ الوقاية عليه إذا اتَّصلَ بياء المتكلم .

**ثانياً**: أنَّه مفتوحُ الآخر ، ولولا أنَّه فعلٌ ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجهٌ ؛ لأنَّه لو كان اسماً لارتفعَ ؛ لكونه خبراً لـ( ما ) على كلا المذهبين ، فلمَّا لَزِمَ الفتحَ دلَّ على أنَّه فِعْلٌ .

**ثالثاً** : أنَّه يَنصبُ المعارفَ والنَّكراتِ ، و( أفعل ) إذا كان اسماً لا يَنصبُ إلا النَّكرات خاصةً على التمييز ، نحو قولك : ( زيدٌ أكبرُ منك سناً ) .

**واحتجَّ الكوفيونَ على اسمية ( أفعل ) بما يأتي :**

**أولاً** : أنَّه جامدٌ لا يتصرّف ، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرّف ؛ لأنَّ التَّصرفَ من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرّف دلَّ على أنَّه اسمٌ .

**ثانياً** : أنَّه يدخلُه التَّصغيرُ ، وهو من خصائص الأسماء ، كقولهم : ( ما أُحَيسِنَه ) .

**ثالثاً** : أنَّ عينَ ( أَفْعَلَ ) تَصحُّ إذا كانت واواً ، أو ياءً ، نحو : ( ما أَخْوَفَ زيداً ) و( ما أَسْيَرَه ) ، ولو كان فعلاً لاعتلَّت ؛ لأنَّ الاعتلالَ من خصائص الأفعال .

**اختيار ابن فلاح** [٢] **:**

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين** ، فذكر القولين في المسألة ، ثم أجاب عن حجة الكوفيين بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين ، وهو أنَّ ( أَفْعَلَ ) فِعْلٌ .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثةِ أمور :**

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ( ٣٥٥/١ ) ، والإنصاف ( ١٢٦/١ ) ، والتبيين ( ٢٨٦ ) ، وائتلاف النصرة (١١٨ ) .
(٢) المغني ت السعدي ( ١٢٠٢ – ١٢٠٥ ) مخطوط .

**أحدها** : دخولُ نونِ الوقاية على ( أفعلَ ) ، نحو : ( ما أَحْسَنَني ) ، ولما كان يَرِدُ على هذه الحجة أنَّ نونَ الوقاية تدخلُ على الأسماء ؛ بدليلِ دخولها على ( حاملني ) في قول الشَّاعر :

إلا فَتَى مِن بني ذُبْيانَ يحمِلُني ولَيس حامِلَني إلا ابنُ حَمَّالِ (١)

**أجاب ابنُ فلاحٍ** عن هذا البيت بأنَّه شاذٌ .

**والثاني** : فتحُ آخره ، ولما كان الكوفيونَ يعلِّلون فتحَ آخره بأنَّه للفرق بين الاستفهام والتعجب **أجاب ابنُ فلاح** بأنَّ الأصلَ عدمُ هذه الدَّعوى .

**أقول** : تعليل الفتح بالفرق ذكره السِّيرافيّ(٢) ، وذكر الرَّضيّ أن الكوفيين اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمناً لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بأن يوضع له حرف فبني لتضمنه معنى الحرف ، وبني على الفتح لكونه أخفّ(٣) .

**الثالث** : نصبُه للمعرفة ، و( أفعل ) اسماً لا يَنصبُ إلا النَّكرة على التَّمييز .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الكوفيين بما يأتي :**

**فأمَّا قولُهم بأنَّه جامدٌ لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ؛ لأنَّ التَّصرفَ من خصائص الأفعال** فأجاب عنه بأنَّه لم يتصرف لوجهين :

**أحدهما** : أنَّ المضارعَ صالحٌ للحال والاستقبال ، ولا يُتَعجّبُ مما لم يقعْ ، وقصروه على ماضي اللَّفظ ؛ لأنَّ التَّعجبَ معنًى من المعاني ، فحقُّه أن يُوضَعَ له حرفٌ يدلُّ عليه ، كما في الاستفهام ، وغيره من المعاني ، فلما لم يُوضَع له حرفٌ لَزِمَ الماضي ؛ لأنَّه أشبهُ بالحرف ؛ لاشتراكهما في البناء .

---

(١) البيت من البسيط ، لم أقف على قائله ، والبيت في الإنصاف ( ١٢٩/١ ) ، واللباب ( ١٩٧/١ ) ، والتبيين (٢٨٧ ) .

(٢) شرح الكتاب ( ٣٥٥/١ ) .

(٣) شرح الكافية القسم الثاني : ( ١٠٩١/٢ ) .

**والثاني** : أنَّه لما دلَّ على الإنشاء لم يتصرّف ، لأنَّ التَّصرّفَ يدلُّ على الخبر المنافي للإنشاء ، كما في ( نِعْمَ ) و( عسى ) .

**وأمَّا قولُهم بأنَّه يدخلُه التَّصغيرُ – وهو من خصائص الأسماء – فأجاب عنه من ثلاثةِ أوجه :**

**أحدها** : أنَّه صُغِّرَ في اللَّفظ ، والمرادُ تصغيرُ مصدره ؛ لأنَّه لما لم يَتصرّف لم يُذْكَر معه المصدرُ ، فناب تصغيرُه عن تصغير المصدر ، ونظيرُه إضافةُ الزَّمن إلى الفعل في اللَّفظ ، وهي في المعنى إلى المصدر .

**والثاني** : أنَّ التَّصغيرَ في الحقيقة للفاعل ، إلا أنَّه لَحِقَ الفعلَ لما كان ضميراً لا يمكنُ تصغيرُه ، وهو كالجزء من الفعل ، فناب تصغيرُه عن تصغيره .

**والثالث** : أنَّه صُغِّرَ حملاً على ( أفعل ) التَّفضيل ؛ لاشتراكهما في الزيادة في المعنى .

**وأمَّا قولُهم بأنَّ عينَ ( أفعلَ ) تَصحُّ إذا كانت واواً أو ياءً ، نحو : ( ما أخوَفَ زيداً ) و( ما أَسْيَرَه ) ، ولو كان فعلاً لاعتلَّت ؛ لأنَّ الاعتلالَ من خصائص الأفعال** فأجاب عنه بأنَّه صُحِّحَ حملاً له على ( أفعل ) التفضيل ؛ لاشتراكهما في المعنى ، أو أنَّه لما جَمُدَ أشبهَ الأسماءَ فلم يعلّ ، ولا يخرجُه ذلك عن الفعليّة بدليل ؛( اسْتَحْوَذَ )،و( اسْتَنْوَقَ الجملُ ) ، فإنَّ خروجَهما عن الأصل لا يدخلُهما في الاسميّة .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي ما ذهب إليه البصريون** ، لما ذكروه من الأدلة ، التي تسلم من الاعتراض .

**فأمَّا الدليلُ الأولُ** للبصريين ، وهو دخولُ نونِ الوقاية ، **والدليلُ الثاني** ، وهو أنَّه مفتوحُ الآخر ، فتقدَّمَ جوابُ ابن فلاح على من اعترض عليهما .

**وأمَّا الدليلُ الثالثُ** ، وهو نصبُه للمعرفة ، و( أفعل ) اسماً لا تَنصبُ المعارفَ ، فقد

أُجيبَ عنه بوروده في كلام العرب[1] ، ومنه قولُ الشاعر :

ونمســـكُ بعـــده بـــذنابِ عـــيشٍ أَجَـــبَّ الظَّهــرَ لـــيسَ لـــهُ ســـنامُ[2]

فقد نَصَبَ ( الظَّهرَ ) بـ( أجبَّ ) .

وهذا الجوابُ مردودٌ بأنَّ الألفَ واللامَ زائدتان ، إضافةً إلى أنَّ البيتَ رُوِيَ بإضـافةِ (أجبَّ) إلى ( الظَّهر ) فلا حُجَّةَ فيه حينئذٍ[3] ، وبه يتبيَّنُ ســلامةُ أدلــة البــصريينَ مــن الاعتراض ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) أمالي ابن الشجري ( ٣٩٨/٢ ) ، والإنصاف ( ١٣٢/١ ) ، والتبيين ( ٢٨٧ ) .

(٢) البيت من الوافر ، للنابغة الذبياني ، ديوانه ( ١٠٨ )

(٣) الإنصاف ( ١٣٦/١ ) ، والتبيين ( ٢٨٨ ) .

## ١٠٥- ( نِعْمَ ) و( بئس ) فِعْلان

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال فيه متحدثاً عن ( نِعْمَ ) و( بِئْسَ ): " اختَلف فيهما أهلُ المصرين : فذهبَ البصريون ، والكسائيُّ إلى أنَّهما فِعْلان ، وذهب باقي الكوفيين إلى أنَّهما اسمان "[١] .

**آراء النَّحويين :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّهما فِعْلان ، وهو قولُ البصريين[٢] ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراج ، والزَّجاجيُّ ، وابنُ درستويه ، والفارسيُّ[٣] ، وبه قال الكسائيُّ من الكوفيينَ[٤] .

**والثاني** : أنَّهما اسمان ، وهو قولُ الكوفيين[٥] ، ومنهم الفراءُ ، وأبو بكر الأنباريّ[٦] .

**الأدلة** [٧] **:**

**حجةُ البصريينَ من خمسة أوجه :**

**أحدها** : اتِّصال الضَّميرِ المرفوعِ بهما على حدِّ اتّصاله بالفعل ، فحكى الكسائيُّ عن

(١) المغني : ت السعدي ( ١١٥٩ ) مخطوط .

(٢) الإنصاف ( ١/٩٧ ) .

(٣) الكتاب ( ٢/٢٦٦ ) ، والمقتضب ( ٢/١٣٩ ) ، والأصول في النحو ( ١/١١١ ) ، والجمل في النحو ( ١٠٨ ) ، وكتاب الكتاب ( ٦١ ) ، والإيضاح ( ١٢٢ ) .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ( ٣/٤٠٨ ) .

(٥) الإنصاف ( ١/٩٧ ) .

(٦) معاني القرآن ( ٢/١٤١ ) ، وأمالي ابن الشجري ( ٢/٤٠٤ ) .

(٧) علل النحو ( ٢٩٢ ) ، والإنصاف ( ١/٩٨ – ١٠٤ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٣٤٠٧ ) ، والتبيين (٢٧٤ ) ، واللباب ( ١/١٨٠ ) .

العرب قولهم : " نِعْمَا رجلين ، ونِعْموا رجالاً "(١) .

**والثاني** : أنَّه يرتفعُ بعدهما الفاعلُ ، كما يرتفعُ بعد الفعل ، وليسا من قبيلِ الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعل .

**والثالث** : أنَّ المرفوعَ بعدهما يُضْمَرُ على شَريطة التَّفسير ، ولا يوجَدُ ذلك إلا في الفعل نحو : ( يَضْربني ) و( ضربتُ زيداً ) .

**والرابع** : اتّصالُهما بتاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ التي لا يقلبُها أحدٌ من العرب في الوقف هاء ، وذلك كقولهم : " نعمت المرأةُ " .

**والخامس** : السَّبْرُ والتَّقسيم ، وذلك أنَّ ( نِعْمَ ) ليس حرفاً بالإجماع ، وقد دلَّت الأدلةُ على أنَّها ليست اسماً ، فتعيَّنَ كونُها فعلاً .

**وحجةُ الكوفيينَ من خمسةِ أوجه :**

**أحدها** : عدمُ التَّصرف الذي هو من خصائصِ الأفعال .

**والثاني** : دخولُ حرفِ النّداء ، كقولهم : " يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النَّصير "(٢) .

**والثالث** : دخولُ حرفِ الجرّ عليهما ، كقولِ بعضِ فصحاءِ العرب : " نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيرُ "(٣) .

**والرابع** : أنَّه لا يَحسنُ اقترانُ الزَّمن بهما ، فلا يقال : ( نِعْمَ الرجلُ أمسِ ) .

**والخامس** : أنَّهم قالوا : ( نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ )(٤) ، و( فَعِيل ) ليس من أبنية الأفعال .

---

(١) القول في : الإنصاف ( ١/ ١٠٤ ) ، والتبيين ( ٢٧٤ ) .

(٢) القول في : الإنصاف ( ٩٩/١ ) .

(٣) القول في : الإنصاف ( ٩٨/١ ) .

(٤) القول في : الإنصاف ( ١٠٤/١ ) ، والتبيين ( ٢٧٧ ) .

**اختيار ابن فلاح** [١] **:**

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين** ، وهو أنَّ ( نِعْمَ ) و( بئس ) فعلان ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما ، ثم أجاب عن أدلة الكوفيين بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بستة أوجه :**

**أحدها** : فتحُ آخرهما لغير عامل ، كالأفعال الماضية .

**والثاني** : اتِّصالُ تاء التَّأنيث بهما ، نحو : ( نِعْمَت المرأةُ هندٌ ) ، و( بئست المرأةُ هندٌ ) .

**والثالث** : اتِّصالُ ضميرِ الفاعل البارز بهما ، حكى الكسائيُّ : ( نعما رجلين ، ونعموا رجالاً ) .

**والرابع** : العطفُ على الفعل في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [٢] والعطفُ يقتضي المماثلة .

**والخامس** :إضمارُ الفاعل فيهما ، نحو : ( نِعْمَ رجلاً زيدٌ ) ، و( بِئْسَ غلاماً بكرٌ ) .

**والسادس**: رفعُهما للفاعل ، ودخولُ لام القسم ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [٣] وفي قول الشَّاعر :

يميناً لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدتُما     على كلِّ حالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَمِ [٤]

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١١٥٩ – ١١٦٤ ) مخطوط .

(٢) سورة الصافات : من الآية ( ٧٥ ) .

(٣) سورة النحل : من الآية ( ٣٠ ) .

(٤) البيت من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى ، ديوانه (١٥) .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلة الكوفيين بأنَّها قابلةٌ للتَّأويل :**

**فأمَّا عدمُ التَّصرف** فلأنَّهما وُضِعَا لإنشاءِ المدح والذم ، والتَّصرّفُ ينافي الإنشاءَ ؛ لأنَّه يدلُّ على الخبر ، ولأنَّهما وردا بلفظ الماضي ؛ لأنَّ المدحَ والذمَّ إنما يكونُ فيما ثبتَ ، وتحقَّقَ ، ولو تصرّفا لم يتحقَّق المدحُ والذمُّ في المستقبل ، والحالُ يشاركُ المستقبلَ في الصيغة ، ولأنهما يدلان على معنى من المعاني فأشبها الحرفَ فلم يتصرّفا .

**وأمَّا دخولُ حرفِ النِّداء ، كقولهم : " يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النَّصيرُ "** فيحتملُ أنَّ المنادى محذوفٌ : أي : ( يارَبُّ أنت نِعْمَ المولى ) .

**وأمَّا دخولُ حرفِ الجرّ عليهما ، كقولِ بعض فصحاء العرب : " نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيرُ "** ، فيحتملُ أنَّه على تقدير حذف الصِّفة ، وإيقاعُ المحكيّ بها موقعَها ، والتَّقديرُ : ( نِعْمَ السَّيرُ على عيرٍ مقولٍ فيه بئسَ العَيرُ ) .

**وأمَّا أنَّه لا يَحسنُ اقترانُ الزَّمن بهما ، فلا يقالُ : ( نِعْمَ الرجلُ أمسِ )** ، فذلك لأنَّهما لما خرجا إلى الإنشاء بطَلت دلالتُهما على الزَّمن المعيَّن ، فلذلك لم يقترنْ بهما الزَّمنُ الدَّالُّ على وقوع الفعل فيه ؛ لأنَّ ذلك يخرجُهما إلى الأخبار .

**وأمَّا قولُ العرب : " نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ "** فروايةٌ شاذةٌ تفرَّدَ بها قطرب ، ولو سلمنا صحّتَها لم يكن فيها حجةٌ ؛ لاحتمال أنَّها نشأت من الكسرة .

**قال ابنُ فلاحٍ** : " وهذه الأجوبةُ وإن كانت على خلافِ الأصل إلا أنَّها إذا تطرَّقت إلى النَّص أبطلت التَّمسكَ به لخروجه عن النَّصيّة " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو ما ذهب إليه البصريون ، وهو أنَّ ( نِعْمَ ) و( بِئْسَ ) فعلان** ؛ لأنَّ أدلَّتَهم قطعيّةٌ ، وأمَّا أدلةُ الكوفيين فتحتملُ التَّأويلَ كما بان ذلك في جواب ابنِ فلاحٍ عن أدلتهم ، والدليلُ إذا دخله الاحتمالُ سقط به الاستدلال .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا** إلى أنَّ هذا الخلافَ بهذه الطريقة هو المشهورُ عند النَّحويين ، ونقلَ أبوحيان عن ابنِ عصفورٍ طريقةً أخرى مُلخّصُها : أنَّه لم يختلفْ أحدٌ من النَّحويينَ البصريينَ والكوفيينَ في أنَّ ( نِعْمَ ) و ( بِئْسَ ) فعلان ، وإنَّما الخلافُ بين البصريين والكوفيينَ فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل ، فالبصريونَ على أنَّهما جملتان فعليتان ، وذهب الكسائيُّ إلى أنَّهما مع مرفوعهما اسمان محكيان بمنزلة : ( تأبط شراً ) فـ( نعم الرجلُ ) عنده اسمٌ للممدوح ، و( بئس الرجلُ ) اسمٌ للمذموم ، وهما جملتان في الأصل نُقلا عن أصلهما وسُمّي بهما ، وذهب الفراءُ إلى أنَّ الأصلَ : ( رجلٌ نعم الرجلُ زيدٌ ) ، و( رجلٌ بئس الرجلُ بكرٌ ) حُذف الموصوفُ وأقيمت الصفةُ مقامَه ، فـ( نِعمَ الرجلُ ) و( بئس الرجلُ ) رافعان لزيدٍ وعَمر(١) .

**وقد تباين موقفُ النَّحويينَ من هذه الطَّريقة** : فمنهم من اكتفى بنقلها كأبي حيان(٢) والمراديّ(٣) ، ومنهم مَن أشار إلى ضعفها كابن عقيل(٤) ، والسيوطيّ(٥) ولم أقف – فيما قرأتُ – على أحدٍ من النَّحويينَ اعتمد هذه الطريقةَ أو رجَّحها .

**والذي يظهرُ لي** أنَّ طريقةَ الجمهور أصحُّ ؛ فقد قال ثعلبُ في ( نعمَ الرجلُ يقومُ ) : " الكسائيُّ يُضْمرُ ( رجلاً يقوم ) ، والفراءُ لا يُضمرُ ؛ لأنَّ ( نِعْمَ ) عنده اسمٌ ، وعند الكسائيّ فعلٌ "(٦) .

**وهذا نصٌّ يؤيِّدُ ما ظهرَ لي من وجوهٍ :**

**أحدها** : أنَّ الفراءَ ، والكسائيَّ لم يتفقا على حدِّ ( نِعْمَ ) و ( بِئْسَ ) كما زعم ابنُ عصفورٍ ، وهذا ما قاله الجمهورُ ، ويؤيِّدُ ذلك ما قاله الفراءُ : " مات الكسائيُّ ، وهو لا

(١) التذييل والتكميل ( ٣/١٥٥ ب ) والارتشاف ( ٤/٢٠٤١ ) .
(٢) التذييل والتكميل ( ٣/١٥٥ ب ) والارتشاف ( ٤/٢٠٤١ ) .
(٣) توضيح المقاصد ( ٢/٩٠٢ ) .
(٤) المساعد ( ٢/١٢٠ ) .
(٥) همع الهوامع ( ٥/ ٢٧ ) .
(٦) إنباه الرواة ( ٢/٣٧٢ ) .

يُحسِنُ حدَّ ( نِعْمَ ) و ( بِئْسَ )[١] ، ولو كان موافقاً له ما قال ذلك .

**الثاني** : أنَّ الفراءَ لم يقل بفعليّة ( نِعْمَ ) و ( بِئْسَ ) ؛ ويؤيِّدُ هذا ما قالــه الفــراء : " والعربُ توحِّدُ ( نِعْمَ ) و ( بِئْسَ ) وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون : ( أمَّا قومُك فنِعْمُــوا قوماً ، ونِعْمَ قوماً ) ، وكذلك ( بئس ) ، وإنما جاز توحيدُهما ؛ لأنَّهما ليستا بفعلٍ يُلــتَمسُ معناه ؛ إنَّما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم ؛ ألا ترى أنَّ لفظَهما لفظُ فَعَل وليس معناهما كذلك "[٢] .

**وتجدرُ الإشارةُ** إلى أنَّ الفراءَ يرى أنَّ ( نِعْمَ ) و ( بِئْسَ ) أصلُهما فعلان ، بمعنى النعمة والبؤس من قولك ( نَعِم الرجلُ ) و( بَئِس الرجلُ ) ، ثم انتقلا إلى معــنى المــدح والــذم ، فتجردتا من معنى الفعلية[٣] ، لذلك نجدُه يطلق على ( نِعْمَ ) و ( بِئْسَ ) لفظةَ الفعــل[٤] ، ويجيزُ تأنيثَهما[٥] ، واتِّصالَهما بالضَّمائر[٦] ، كلُّ ذلك مراعاةً لأصلهما[٧] ، لا أنَّه يــرى فعليّتَهما كما ظنَّ بعضُ الباحثين[٨] .

**الثالث** : أن ثعلباً إمامٌ من أئمة الكوفيين ، وهو أعرفُ بمذهب أصحابه ، واللهُ أعلــمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) إنباه الرواة ( ٢/١٦٣ ) .

(٢) معاني القرآن ( ٢/١٤١ ) .

(٣) أمالي ابن الشجري ( ٢/٤٠٤ ) .

(٤) معاني القرآن ( ١/١٤٢ ) .

(٥) معاني القرآن ( ١/٢٦٧ ) .

(٦) معاني القرآن ( ٢/١٤١ ) .

(٧) أمالي ابن الشجري ( ٢/٤١٣ ) .

(٨) دراسة في النحو الكوفي للمختار أحمد ديره ( ٣٢٦ ) وحاشية أمالي ابن الشجري ( ٢/٤٠٤ ) .

## ١٠٦- جوازُ حملِ تابعِ المجرورِ بإضافةِ المصدرِ على المحلّ في جميع التوابع

**ذكر ابنُ فلاحٍ قولين في هذه المسألة في المغني** ، قال : " ومنها أنَّه يجوزُ حملُ التَّوابع من العطف ، والصفة ، والتَّأكيد ، على اللَّفظ ، وهو الأرجحُ ؛ للمشاكلة في الإعراب ، وعلى المحلِّ خلافاً للجرمي في الصفة ، فيقالُ : ( أعجبني ضربُ زيدٍ وعمروٍ وعمروٌ بكراً ) ، و( ضربُ زيدٍ الظَّريفِ والظَّريفُ ) ، و( ضربُ زيدٍ نفسِه ونفسُه "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**أحدها** : الجوازُ في جميع التَّوابع ، وهو قولُ الفراء ، وهشام من الكوفيين ، واختاره الفارسيّ ، وابنُ خروف ، والشلوبين ، وابنُ مالك[٢] .

**والثاني** : المنعُ ، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويه ؛ فقد صرَّح بمنع العطف على الموضع ، فيُحمَلُ عليه بقيةُ التَّوابع[٣] ، وبه أخذ الرضيّ[٤] .

**والثالث** : التفصيلُ: فيُمنَعُ في النَّعت ، ويجوزُ في غيره ، وهذا القولُ نسبه ابنُ فلاحٍ إلى الجرميّ كما تقدَّم .

وذكر أبو حيان[٥] أنَّ الجرميَّ يمنعُ في النَّعت ، والتَّوكيد ، وهو الأرجحُ لاستواء علّة المنع فيهما ، وبه أخذَ ابنُ الطراوة[٦] .

---

(١) المغني : ت النهاري ( ٦٨/١ ) .

(٢) معاني القرآن ( ٩٦/١ ) ، ( ٣٢٤/٢ ) ، والارتشاف ( ٢٢٦٢/٥ ) ، والإيضاح ( ١٨٤ – ١٨٥ ) ، وشرح الجمل ( ٦٢٣/٢ ) ، وشرح المقدمة الجزولية ( ٩٢١/٣ ) ، وشرح التسهيل ( ١٢٠/٣ ) .

(٣) الكتاب ( ١٩١/١ ) .

(٤) شرح الكافية : القسم الثاني ( ٧٢٠/١ ) .

(٥) الارتشاف ( ٢٢٦٢/٥ ) .

(٦) الإفصاح ( ٦٩ ) .

**الأدلة** [١] :

**حجةُ الجواز في جميع التوابع** السَّماعُ ، ومنه :

قراءةُ الحسن البصري[٢] قولَه تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعُونَ ﴾ [٣] بعطف ( الملائكةُ ) و( النَّاسُ ) رفعاً على موضعِ لفظِ الجلالة .

وقولُ الشَّاعر :

حتى تَهجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها  طلبَ المعقبِ حقَّه المظلومُ [٤]

**وحجةُ المنع** أنَّ الحملَ على الموضع إنَّما يكونُ حيثُ مُحرزُ الموضع لا يتغيرُ عند التَّصريح بالموضع ، وهنا لو صرَّحتَ برفع الفاعل ، ونصبِ المفعول لتغيَّرَ العاملُ بزيادة تنوينٍ فيه ، فإن جاء ما يُوهمُ الحملَ على المحلِّ أُضمِرَ له ناصبٌ ، أو رافعٌ ، يكون فعلاً ، أو منوناً من جنس ذلك المضاف .

**وحجةُ الجرميّ** أنَّ العطفَ ، والبدلَ من جملة أخرى ، فالعاملُ في الثاني غيرُ العامل في الأول ، أمَّا الصفةُ والتَّوكيدُ ، فالعاملُ فيهما واحدٌ ، ومحالٌ - وهما شيءٌ واحدٌ - أن يكونَ شيءٌ مجروراً مرفوعاً ، ومجروراً منصوباً .

**اختيار ابن فلاح** [٥] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بجواز حملِ تابعِ المجرورِ بإضافةِ المصدرِ على المحلِّ في جميع التَّوابع** ؛ فقد قال في المغني : " ومنها أنَّه يجوزُ حملُ التَّوابع من العطف ، والصفة ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ( ٣/١٢٠ ) ، والتذييل والتكميل ( ٣/٢٣٩ ب ) ، وتمهيد القواعد ( ٥/٢٨٥١ ) ، وهمع الهوامع ( ٥/٢٩٣ ) .

(٢) معاني القرآن للفراء ( ١/٩٦ ) ، وإعراب القرآن للنحاس ( ١/٢٧٥ ) ، ومختصر في شواذ القرآن ( ١٨ ) .

(٣) سورة البقرة : من الآية ( ١٦١ ) .

(٤) البيت من الكامل ، قائله : لبيد ، ديوانه (١٠٢) .

(٥) المغني : ت النهاري ( ١/٦٨ ) .

والتَّأكيد ، على اللَّفظ ، وهو الأرجحُ ؛ للمشاكلة في الإعراب ، وعلى المحلِّ خلافاً للجرميّ في الصفة " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بقول الشَّاعر :**

قد كنتُ داينتُ بها حَسّانا مخافةَ الإفلاسِ والليَّانا [1]

أي : لأن خفتُ إفلاسَ غيره ، وليَّانه ، فهو عطفٌ على المحلّ .

وبقول الشَّاعر :

حتى تهجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها طلبَ المعقبِ حقَّه المظلومُ

فالمظلومُ صفةُ المعقب على المحلّ .

## التَّرجيح :

**والراجحُ عندي هو جوازُ حملِ تابعِ المجرورِ بإضافةِ المصدرِ على المحلّ في جميع التَّوابع** ؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع كما تقدَّم ، والتأويلُ خلافُ الظَّاهر ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) البيت من الرجز ، قائله : رؤبة ، ديوانه ( ١٨٧ ) .

## ١٠٧- لا يجوزُ العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصل من غيرِ فاصل

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني**[١]، قال فيهما : " وإن كان مرفوعاً لم يجز العطفُ عليه عند البصريينَ من غير تأكيدٍ ، أو ما يسدُّ مسدَّ التَّأكيد من طولِ كلامٍ ، خلافاً للكوفيينَ ، فإنَّهم أجازوا العطفَ عليه من غيرِ تأكيدٍ " .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّه لا يجوزُ العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصلِ من غيرِ تأكيدٍ ، أو ما يسدُّ مسدَّ التَّأكيدِ من طولِ كلامٍ ، وهو قولُ البصريينَ[٢] ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، والزَّجاجُ ، وابنُ السَّراج ، وابنُ جنيّ ، والصَّيمريُّ[٣] .

**والثاني** : جوازُ العطف على الضَّمير المرفوعِ المتَّصلِ من غيرِ تأكيدٍ ، وهو قولُ الكوفيينَ[٤] ، ومنهم الفراء[٥] ، واختاره ابنُ مالكٍ ، وابنُه بدرُ الدين[٦] .

**الأدلة** [٧] **:**

**احتجَّ البصريونَ** بالسَّماع ،والقياس :

---

(١) شرح الكافية ( ٣٢٨ ) والمغني : ت النهاري ( ١٢٦٤/٢ ) .

(٢) الإنصاف ( ٤٧٥/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٧٨/٢ -٣٧٩ ) ، والمقتضب ( ٢١٠/٣ ، ٢٧٩ ) و( ١١٢/٤ – ١١٥ ) ، ومعاني القرآن وإعرابه ( ٧٠/٥ ) ، والأصول في النحو ( ٧٨/٢ – ٧٩ ) ، واللمع ( ١٥٦ )، والتبصرة والتذكرة ( ١٣٩/١ – ١٤٠ ) .

(٤) الإنصاف ( ٤٧٤/٢ ) .

(٥) معاني القرآن ( ٩٥/٣ ) .

(٦) شرح الكافية الشافية ( ١٢٤٤/٣ – ١٢٤٦ ) ، وشرح الألفية (٥٤٣) .

(٧) الكتاب ( ٣٧٨/٢ -٣٧٩ ) ، ومعاني القرآن للفراء ( ٩٥/٣ ) ، والإنصاف ( ٤٧٥/٢ ) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٤٤/٣ - ١٢٤٦ ) .

**فأمَّا السَّماعُ** فما ورد في القرآنِ الكريمِ ، حيثُ جاء العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصل بعد توكيدِه ، أو وجودِ فاصلٍ ما ، أو اجتماعِهما ، قال تعالى : ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ ﴾ [1] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾ [2] ، وقال تعالى : ﴿ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾ ﴾ [3] .

**وأمَّا القياسُ** فلأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ المتَّصلَ يكونُ بارزاً ، ومستتراً ، فإن كان مستتراً فليس له وجودٌ في الظَّاهر ، فالعطفُ عليه كالعطفِ على معدومٍ ، كما أنَّه يصبحُ في الألفاظ من عطفِ الاسمِ على الفعل ، نحو قولنا : ( جاء وزيدٌ ) ، وعطفُ الاسمِ على الفعلِ لا يجوزُ .

**واحتجَّ الكوفيونَ بالسَّماعِ ، والقياس :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقولُه تعالى : ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [4] وقولُه تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ ﴾ [5] برفعِ العين[6] ، ورفعُها على العطف على الضَّميرِ في الجارّ والمجرور ؛ لأنَّه يتعلَّقُ بمحذوفٍ أي : مأخوذةٌ بالنَّفس ، فحُذِفَ متعلَّقُ الحرف ، ونُقِلَ الضَّميرُ ، والعطفُ عليه .

وقولُ الشَّاعر :

فلمَّا التقينا والجيادُ عشيّةً دَعَوا : يا لِكلبٍ وانتمينا لعامرِ [7]

---

(١) سورة المائدة : من الآية ( ٢٤ ) .

(٢) سورة الأعراف : من الآية ( ٢٧ ) .

(٣) سورة الأنبياء : من الآية (٥٤ ) .

(٤) سورة الأنعام : من الآية ( ١٤٨ ) .

(٥) سورة المائدة : من الآية ( ٤٥ ) .

(٦) هي قراءة الكسائي ، السبعة في القراءات ( ٢٤٤ ) والمبسوط في القراءات ( ١٦٢ ) .

(٧) البيت من الطويل للراعي النميري ، ديوانه (١٦٢) .

وقولُ الشَّاعر :

ورَجَا الأُخيطِلُ مِن سَفاهةِ رأيهِ     ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا (١)

وقولُ الشَّاعر :

رأيتُ بني غبراء لا ينكرونني     ولا أهلُ هذاكَ الطِّرافِ المَمدَّدِ (٢) .

وقولُ الشَّاعر :

قلتُ إذ أقبلَت وزُهرٌ تَهادَى     كنعاجِ الفلا تعسَّفنَ رَمْلا (٣)

**وأمَّا القياسُ** فعلى البدلِ ؛ فإنَّه يُبدَلُ الظَّاهرُ من ضميرِ المرفوع من غيرِ تأكيدٍ ، ولم يُنظَر إلى أنَّه في صورةِ إبدالِ الاسمِ من الفعل ، أو في صورة إبدالِ الكلمةِ من جزءِ الكلمة ، فلو كان لما ذكرتم أصلٌ لاحتاجَ البدلُ إلى التَّأكيدِ قبله ؛ ليزولَ التَّوهّم كما ذكرتم .

## اختيار ابن فلاح (٤) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ ، وهو عدمُ جوازِ العطفِ على الضَّمير المرفوع المتَّصل من غيرِ تأكيدٍ ، أو ما يسدُّ مسدَّ التَّأكيد** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلّتهما ، ثم أجاب عن أدلَّة الكوفيينَ بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماعِ والقياس :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقولُه تعالى : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ (٥) ، وقولُه تعالى : ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ ، وقولُه تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا

---

(١) البيت من الكامل لجرير ، ديوانه (٥٦٢) .

(٢) البيت من الطويل لطرفة بن العبد ، ديوانه ( ٣٣ ) .

(٣) البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ( ٣٤٠ ) .

(٤) شرح الكافية ( ٣٢٨ – ٣٣١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٢/١٢٦٤ – ١٢٦٩ ) .

(٥) سورة البقرة : من الآية ( ٣٥ ) .

تَرَوْنَهُمْ ﴾ .

وقولُه تعالى : ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ ﴾ (١) ، وقولُه تعالى : ﴿ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴾ (٢) ، إذا جَعلْتَ ( من ) معطوفةً على ( التاء ) ، وقد سدَّ طولُ الكلام بالمفعول مسدَّ التَّأكيد .

**وأمَّا القياسُ فمن ثلاثةِ أوجهٍ :**

**أحدها** : أنَّه إن كان مستتراً كان العطفُ عليه في صورة عطفِ الاسمِ على الفعل ، وهو ممتنعٌ ، وإن كان بارزاً كان العطفُ عليه في صورة العطفِ على جزءِ الفعل لما تقرَّرَ أنَّه في حكمِ الجزءِ من الفعل ، والعطفُ على جزءِ الكلمة ممتنعٌ ، فإذا أُكِّدَ بالمنفصل صار العطفُ عليه لفظاً ؛ لكونه عبارةً عنه ، وزالَ المانعُ .

**والثاني** : أنَّ المعطوفَ عليه أصلٌ للمعطوف ؛ بدليل كونِه متبوعاً ، ومن حُكم المتبوع الاستقلالُ ، وهذا الضَّميرُ الذي لا بدَّ منه لتمام الجملة غيرُ مُستقلّ ، فإذا أُكِّدَ تَقَوَّى بالتَّأكيد ، فجذبه إلى الصلاحية للمتبوعية .

**والثالث** : أنَّ الضَّميرَ فرعٌ على الظَّاهر ، وكونُه معطوفاً عليه يقتضي أصالتَه ، وليس بأصلٍ ، فإذا أُكِّدَ بالمنفصل جذبه إلى شَبه الظَّاهر ، فصلَح للمتبوعية ؛ لشبهه بالأصل .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلّة الكوفيينَ بما يأتي :**

**فأمَّا قولُه تعالى** : ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ فأجاب عنه بأنَّ ( آباؤنا ) مبتدأٌ محذوفُ الخبر ؛ لدلالة ما تقدم عليه ، أي : ( ولا آباؤنا أشركوا ) ، وذكر أنَّ هذا أولى من الاستدلال به على جواز العطف على الضَّمير المرفوع ؛ لأنَّ هذا التوجيهَ يعارضُه القياسُ الجليّ الذي ذكرنا ، وهذا بلا معارض .

---

(١) سورة الشعراء : من الآية ( ٩٤ ) .

(٢) سورة آل عمران : من الآية ( ٢٠ ) .

**وأمَّا قولُه تعـالى** : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ ﴾ فأجاب عنه بأنَّ الآيةَ تحتملُ وجهين :

**أحدهما** : أنَّ كلَّ معطوفٍ مع ما يليه جملةٌ مستقلةٌ ، أي : والعينُ مأخوذةٌ بـالعين ، والأنفُ مأخوذٌ بالأنف ، إلى آخر الآية .

**والثاني** : العطفُ على المعنى أي : وكتبنا عليهم النفسَ بالنفس والعينَ بـالعين ؛ لأنَّ المعنى عليه مع اطِّراح اللَّفظ .

**وأمَّا الشِّعرُ** فأجاب عنه بأنَّ منه ما سدَّ طولُ الكلام فيه بالمفعول مسدَّ التَّأكيد كقول الشَّاعر :

رأيـتُ بـني غـبراء لا ينكـرونني ولا أهـلُ هـذاكَ الطِّـرَافِ المـَـدَّدِ

ومنه ما يُحمَلُ على ضرورةِ الشِّعر ؛ لمخالفته لنصوص التنزيل ، والقيـاسِ الجلـيّ ، كقول الشَّاعر :

ورَجَا الأُخيطِـلُ مِـن سَـفاهةِ رأيـهِ مـا لم يكـنْ وأبٌ لـه لينـالا

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ الكوفيينَ ، وهو جوازُ العطفِ علـى الـضَّمير المرفـوعِ المتَّصل من غيرِ فاصلٍ** ؛ لأمرين :

**أحدهما** : أنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماعِ الكثيرِ كما بينتُ في الأدلَّة .

**وأمَّا جوابُ ابنِ فلاحٍ عن السَّماع المذكور بالتأويل والضرورة فمردودٌ** بأنَّ كثرة الشَّواهد تجعلُ القولَ بالتَّأويل ، وبالحملِ على الضَّرورة بَعيدَينِ ؛ لأنَّ الأصـلَ مـع كثـرةِ السَّماعِ عدمُ التَّأويل ، وعدمُ الحملِ على الضَّرورة .

**وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ** بأنَّ من السَّماعِ ما سدَّ طولُ الكلام فيه بالمفعول مسدَّ التَّأكيـد

كقول الشَّاعر :

رأيـــتُ بـــني غـــبراء لا ينكـــرونني     ولا أهـــلُ هـــذاكَ الطِّـــرَافِ الممَـــدَّدِ

فلا يكونُ حجةً للجواز من غير تأكيد ، **فأقولُ فيه** : نَعم مثلُ هذه الشَّواهد لا تكونُ حجةً في جواز العطف من غير فاصل ، إلا أنَّ هناك شواهدَ عديدةً جاء العطفُ فيها من غير فاصلٍ ، وقد تقدم ذكرُها في الأدلّة ، ولما كان الكوفيونَ يجيزونَ العطــفَ علــى الــضَّمير المرفوعِ – سواءٌ وُجد فاصلٌ أم لم يوجد – احتجّوا بشواهدَ تؤيِّدُ الأمرين .

**والثاني** : أنَّ ما استدلَّ به المانعونَ من القياسات فإنَّما هي قياساتٌ في مقابلةِ النّصوصِ الكثيرةِ الدَّالةِ على الجوازِ ، والسَّماعُ الكثيرُ مقدَّمٌ علــى القيــاس القــويّ ، واللهُ أعلــمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٠٨- لا يجوزُ العطفُ على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجارّ

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " وإن كان ضميراً مجروراً فقد اختلفَ فيه أهلُ المصرين ، فذهب البصريونَ إلى أنَّه لا يجوزُ العطفُ عليه إلا بإعادةِ العامل ، كقولك : ( مررتُ بك وبزيدٍ ) ، و( سلمت عليك وعلى عمرٍو ) ، وذهب الكوفيونَ إلى جوازه من غير إعادةِ العامل "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ :**

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ،والزَّجاجُ ، وابنُ السَّراج ، وبه قال الفارسيُّ ، وابنُ جنيّ ، وابنُ عصفور ، وابنُ أبي الربيع ، وابنُ جمعة(٣) .

**والثاني** : الجوازُ ، وهو قولُ الكوفيينَ(٤) ، وبه قال يونسُ ، وقطربُ ، وابنُ مالك ، وابنُ هشام(٥) .

### الأدلة (٦) :

**احتجَّ المانعونَ بما يأتي :**

---

(١) شرح الكافية ( ٩٣٢ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١٢٦٩/٢ ) .

(٢) الإنصاف ( ٤٦٣/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٢٤٨/١ ) و( ٣٨١/٢ – ٣٨٧ ) ، والمقتضب ( ١٥٢/٤ ) ، ومعاني القرآن وإعرابه ( ٦/٢ ) ، والأصول في النحو ( ٧٩/٢ ) ، والحجة للقراء السبعة ( ١٢١/٣ ) ، واللمع ( ١٥٧ ) ، وشرح الجمل ( ٢٤٦/١ ) والبسيط ( ٣٤٤/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ٧٩٧/٢ ) .

(٤) الإنصاف ( ٤٦٣/٢ ) .

(٥) شرح التسهيل ( ٣٧٥/٣ ) ، وشرح الألفية لابن الناظم ( ٥٤٤ ) ، والتسهيل ( ١٧٧ – ١٧٨ ) ، وأوضح المسالك ( ٣٢٥ ) .

(٦) الكتاب ( ٣٨١/٢ ) ، والمقتصد ( ٩٥٩/٢ ) ، وشرح اللمع لابن برهان ( ٢٦٥/١ – ٢٦٦ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٧٦/٣ ) ، والتمهيد لناظر الجيش ( ٣٤٩٦/٧ ) ، والأشباه والنظائر في النحو ( ١٥٨/٤ ) .

**أولاً** : أنَّ حقَّ المعطوف والمعطوف عليه أن يَصلُحا لحلولِ كلٍّ واحدٍ منهما محلَّ الآخر ، وضميرُ الجرِّ غيرُ صالحٍ لحلوله محلَّ ما يُعطفُ عليه ، فامتنعَ العطفُ عليه ، إلا مع إعادة الجار .

**ثانياً** : أنَّ الضَّميرَ المجرورَ شديدُ الاتصال بالجارّ ، كشيءٍ واحدٍ أو جزءٍ منه ، والعطفُ عليه كالعطف على بعض الكلمة ، فأعادوا العاملَ ليكونَ في الصورة كالمستقل ؛ فراراً من أن يعطفوا على ما هو كالجزء .

**واحتجَّ المجيزونَ بالسَّماع ،والقياس :**

**فأمَّا السَّماعُ** فمنه قولُه تعالى : ﴿ **وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ** ﴾ [1] فإنَّه عطفَ ( المسجدَ الحرام ) على ضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ العامل .

وقولُه تعالى : ﴿ **ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحامِ** ﴾ [2] بالخفض[3] ؛ عطفاً على ضمير المجرور .

وقولُ الشَّاعر :

تُعَلَّقُ في مثلِ السَّواري سيوفُنا وما بينها والكعبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[4]

حيثُ عَطف ( الكعبَ ) على الضَّمير المجرور في ( بينها ) ولم يُعِد المضاف .

وقولُ الشَّاعر :

---

(١) سورة البقرة : من الآية ( ٢١٧ ) .

(٢) سورة النساء : من الآية ( ١ ) .

(٣) هي قراءة حمزة : السبعة في القراءات ( ٢٢٦ ) ، والمبسوط في القراءات ( ١٥٣ ) ، والتيسير في القراءات السبع ( ٩٣ ) .

(٤) البيت من الطويل ، لمسكين الدارمي ، ديوانه ( ٧٥ ) .

فـــاليومَ قـــد بـــتَّ تهجُونـــا وتـــشتمُنا  فاذهبْ فما بكَ والأيامِ مـــن عجـــبِ (١)

حيثُ عَطف ( الأيامَ ) على الضَّمير المجرور في ( بك ) من غيرِ إعادةِ الجارّ .

**وأمَّا القياسُ** فعلى ضَميرِ المنصوب ، والجامعُ بينهما الاشتراكُ في الفضلة .

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو عدمُ جوازِ العطفِ على الضَّمير المجرور مـــن غيرِ إعادةِ الجارّ** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما ، ثم أجاب عن أدلّة الكـــوفيينَ بمـــا يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأربعةِ أمور :**

**أحدها** : أنَّ ضميرَ المجرور كالجزء مما قبله ، لشدة ملازمته لـــه ، ولـــذلك لا يمكـــنُ استقلالُه ، فيصيرُ العطفُ عليه إمَّا كالعطف على بعض الكلمة ، أو كعطف الاســـم علـــى الحرف ، وهذه العلّة منتفيةٌ في اتِّصال الحرفِ بالظَّاهر ؛ لإمكانِ قيامِ الظَّاهر بنفسه من غـــيرِ حرف ، فلا يصيرُ العطفُ عليه كالعطف على الحرف ؛ لعدم الامتزاج ، ولا كالعطف على بعض الكلمة ؛ لاستقلاله بالقيام بنفسه .

**والثاني** : أنَّ الضَّميرَ المجرورَ يشابه التَّنوينَ من جهةِ أنَّه على حرفٍ واحدٍ في الأكثر ، وأنَّه لا يُفصَلُ بينه وبين ما يتَّصلُ به ، وأنَّه يُحذَفُ في نداء ( غلامـــي ) ، كمـــا يُحـــذَفُ التَّنوين في النداء الموجبِ للبناء ، فلمَّا شابه التَّنوينَ من هذه الأوجه لم يُعْطَفُ عليه ، كما لا يُعطَفُ على التَّنوين .

**والثالث** : أنَّه كما لم يجزْ عطفُ ضميرِ المجرور على المظهر من غير إعـــادة العامـــل ، فيقال : ( مررتُ بزيدٍ و ك ) ، كذلك لا يُعْطَفُ المظهرُ على ضـــميرِ المجـــرورِ إلا بإعـــادة

(١) البيت من البسيط ، لم أقف على قائله ، والبيت في : الكتاب ( ٣٨٣/٢ ) والأصول في النحو ( ١١٩/٢ ) وشرح التسهيل ( ٣٧٦/٣ ) .

(٢) شرح الكافية ( ٩٣٢ – ٩٣٤ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١٢٦٩/٢ – ١٢٧١ ) .

العامل .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلَّة الكوفيينَ بما يأتي :**

**فأمَّا قولُه تعالى :** ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ فأجاب عنه بأنَّ ( المسجد الحرام ) معطوفٌ على ( سبيل الله ) ؛ لأنَّ المعنى : صدٌّ عن سبيل الله ، وعن المسجدِ الحرام ، ولا معنى لتقدير : ( كفرٌ بالمسجد الحرام ) .

**وأمَّا قولُه تعالى :** ﴿ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحامِ ﴾ فأجاب عنه بأمرين :

**أحدهما** : أنَّ الواوَ للقَسم ، وجوابُه ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝ ﴾ ؛ لأنَّ العربَ كانت تُقْسِمُ بالرَّحمِ ؛ تعظيماً لها .

**والثاني** : أنَّها مجرورةٌ بباءٍ مقدَّرةٍ ، والتَّقديرُ : ( به وبالأرحام ) ، فحُذِفَت لدلالة الأولى عليها ، وأيَّدَ ابنُ فلاحٍ هذا الوجهَ ؛ معللاً ذلك بأنَّ القَسمَ بالأرحام منهيٌّ عنه ؛ لقوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ : « **لا تحلفوا بآبائكم** » (١) .

**وأمَّا الشَّعرُ** فأجاب عنه بأنَّه على إضمارِ الجار ؛ لضرورةِ الشِّعر ، ولولا ذلك لكان لحناً .

**وأمَّا قياسُه على الضَّمير المنصوبِ** فأبطلَه بوجود الفارق ، وهو أنَّ الضَّمير المتَّصل المنصوبَ لا يُعَدُّ كالجزء من الفعل ، بل هو في حكم المنفصل وإن اتَّصل لفظاً ؛ لأنَّ فصلَه يُسوِّغُ حذفَه ، ولذلك لم يُغَيَّر له لامُ الفعل ، بخلافِ المجرور فإنَّه كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ، ولذلك لا يمكنُ استقلاله .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ الكوفيينَ ، وهو جوازُ العطفِ على الضَّمير المجرورِ من**

(١) صحيح مسلم (٤٢٤) برقم ( ١٦٤٨ ) .

**غيرِ إعادة الجارّ** ، وذلك لما يأتي :

**أولاً**: أنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع الكثير ، ومنه ما تقدَّم آنفاً في الأدلَّة .

**وأمَّا جوابُ ابنِ فلاحٍ عن السَّماع المذكور فمردودٌ بما يأتي :**

**فأمَّا جوابُه عن الشِّعر** بأنَّه على إضمار الجارّ للضَّرورة فمردودٌ بأنَّ كثرة الشواهد الشِّعرية تجعلُ القولَ بالإضمار بعيدا ؛ لأن الأصل مع كثرة السَّماع عدمُ الإضمار .

**وأمَّا جوابُه عن قوله تعالى** : ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ بأنَّ ( المسجد الحرام ) معطوفٌ على ( سبيل الله ) فضعيفٌ ؛ لأنَّه يستلزمُ الفصلَ بأجنبيٍّ بين جزأي الصِّلة ، والأجنبيُّ هو المصدرُ ( كفر ) ، وذلك لا يجوزُ ، فتعيَّنَ عطفُ ( المسجد ) على الضَّميرِ المجرورِ في ( به ) .

**وأمَّا جوابُه عن قوله تعالى** : ﴿ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحامِ ﴾ بأنَّ الواوَ للقَسم ، أو أنَّها مجرورةٌ بباءٍ مقدرةٍ فضعيفٌ أيضاً ؛ لأنَّ القَسَمَ بالأرحام منهيٌّ عنه ؛ إذ قال رسول الله ﷺ : « **لا تُقسموا بآبائكم** » ، ولا يجوزُ أن تكونَ ( الأرحام ) مجرورةً بباءٍ مقدرةٍ ؛ لأنَّ حرفَ الجرّ لا يعملُ مقدراً في الاختيار إلا نحو : ( اللهِ لأفعلَّنَّ ) .

**ثانياً** :أنَّ ما استدلَّ به المانعونَ إنَّما هو قياساتٌ في مقابلة النّصوصِ الكثيرةِ الدَّالةِ على الجوازِ ، والسَّماعُ الكثيرُ مقدَّمٌ على القياس وإن كان قوياً ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٠٩- العاملُ في المعطوف هو العاملُ في المعطوفِ عليه بواسطةِ حرفِ العَطف

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيهما : " وأمَّا عطفُ النَّسق ففيه ثلاثةُ أقوالٍ : أرجحُها : أنَّ العاملَ في التَّابع هو العامــلُ في المتبــوع بواســطة الحرف ، وبه قال سيبويهِ ، والثاني : أن يقدَّرَ له عاملٌ من جنس الأول ، وبه قال الفارسيُّ في الإيضاح الشِّعري ، وابنُ جني في سر الصناعة ، والثالث : أنَّ حرفَ العطف هو العاملُ ، وبه قال ابنُ السَّراج "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه بواسطة الحرف ، وهــو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، وابنِ برهان ، وابنِ يعيش ، وابنِ عصفور ، وابنِ أبي الربيع ، والمالقيِّ وابنِ جمعة(٢) .

**والثاني** : أنْ يقدَّرَ له عاملٌ من جنس الأول، وهو قولُ الفارســيِّ ، وابــنِ جــنيّ ، والسّهيليّ(٣) .

**والثالث** : أنَّ حرفَ العطف هو العاملُ ، وهو قــولُ ابــنِ الــسَّراج ، والرَّبعــيّ ، والزمخشريّ (٤) .

---

(١) شرح الكافية ( ٨٧٤ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١٠٧٩/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٤٣٧/١ ، ١٨٦/٢ ) ، والمقتضب ( ٢١١/٤ ) ، وشــرح اللمــع ( ٢٣٧/٢ ) ، وشــرح المفــصل (٦٠٣/٣ ) ، وشرح الجمل ( ٢٦٥/١ ) ، والبسيط ( ٣٢٩/١ – ٣٣١ ) ، ورصف المبــاني ( ٤٧٦ – ٤٧٧ ) وشرح الكافية ( ٢٩٣/١ ) .

(٣) شرح الكافية لابن جمعة ( ٢٩٣/١ ) ، وسر صناعة الإعراب ( ٦٣٥/٢ ) ، ونتائج الفكر ( ٢٤٩ ) .

(٤) الأصول في النحو ( ٦٩/٢ ) ، وشرح اللمع لابن برهان ( ٢٣٧/٢ ) ، والكشاف ( ٢٥٨/٤ ) .

## الأدلة [١] :

**حجةُ القولِ بأنَّ العاملَ في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف** أنَّ حرفَ العطفِ كالآلة للعمل ، فكما أنَّ الواوَ في قولنا : ( استوى الماءُ والخشبةَ ) موصلةٌ عملَ العاملِ قبلَها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى مع ، وكما أنَّ الباءَ في : ( مررتُ بزيدٍ ) موصلةٌ عملَ العاملِ قبلها لما بعدها ، فكذلك الواوُ وغيرُها من حروف العطف واسطةٌ موصلةٌ عملَ العامل قبلها إلى ما بعدها .

**وحجةُ القولِ بأنَّه يقدَّرُ له عاملٌ من جنس الأول** هو ظهورُه في بعض المواضع ، نحو قول الشَّاعر :

بل بنو النَّجارِ إنَّ لنا ... فيهم قتلى وإنَّ تِره [٢]

أراد : قتلى وتره ، فظهورُ العامل ( إنَّ ) دليلٌ على أنَّ الواوَ واسطةٌ لا تنوبُ منابَ العاملِ ، بل يُضْمَرُ بعده العاملُ ، ولا يجتمعُ النائبُ والمنوبُ عنه .

**وحجةُ القولِ بأنَّ حرفَ العطفِ هو العاملُ** أنَّ الأولَ قد استوفى ما يقتضيه ، وتقديرُ عاملٍ آخرَ على خلاف الأصل ، فلا يُصارُ إليه ؛ لعدم الحاجة إليه ، فينبغي أن ينسبَ العملُ إلى الحرف ؛ لنيابته عن العامل ، كما فُعِلَ ذلك في حرفِ الجرّ إذا تعلَّق بمحذوف .

## اختيار ابن فلاح [٣] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه بواسطة الحرف** ؛ فقد صرَّحَ بترجيح هذا القول فقال في شرح الكافية وفي المغني : " وأمَّا عطفُ النَّسق ففيه ثلاثةُ أقوالٍ : أرجحُها : أنَّ العاملَ في التابع هو العاملُ في المتبوع بواسطة الحرف " .

---

(١) الأصول في النحو ( ٢/٦٩ ) ، وسر صناعة الإعراب ( ٢/٦٣٥ ) ، ونتائج الفكر ( ٢٤٩ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٣/٦٠٤ ) .

(٢) البيت لخالد بن عبد العزى ، والبيت في : نتائج الفكر ( ٢٤٩ ) ، ورصف المباني ( ٤٧٦ ) .

(٣) شرح الكافية ( ٨٧٤ – ٨٧٩ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٢/١٠٧٩ – ١٠٨٤ ) .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بفساد التقدير في بعض الصّور ومنها :**

**قولهم** : ( جاءني غلامُ زيدٍ وعمروٍ ) ؛ لأنَّ التقديرَ يقتضي تعدّدَ غلام ، وهو متّحد .

**وقولهم** : ( ربَّ رجلٍ وأخيه ) ؛ إذ لا تدخلُ ( رب ) على معرفة .

**وقولهم** : ( يا زيدُ والحارثُ ) ؛ إذ لا يدخلُ حرفُ النداء على ما فيه لامُ التَّعريف .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه بواسطة الحرف** ؛ لأنَّ العاملَ في الدَّرس النَّحوي هو المقتضي للمعمول ، والعاملُ هنا يقتضي المعطوفَ عليه والمعطوفَ ، فيكونُ هو العاملَ فيهما : فأمَّا الأولُ فمباشرة ، وأمَّا الثاني فبواسطةِ الحرف .

**وأمَّا القولُ بتقدير العامل** فضعيفٌ ؛ إذ يلزمُ منه تكرارُ العاملِ في مواضعَ لا يصحُّ فيها تكرارُ العامل ،كما في : ( اختصم زيدٌ وعمروٌ ) ؛ إذ لا يصحُّ ( اختصم عمروٌ ) ؛ لأنَّ المخاصمةَ لا تكونُ من واحد ، وكالمواضع التي ذكرها ابنُ فلاحٍ في حجته لاختياره .

**وأمَّا القولُ بأنَّ حرفَ العطفِ هو العاملُ** فضعيفٌ أيضاً ؛ لأنَّ الحرفَ في النِّظام النحويّ لا يعملُ حتى يختصَّ ، وحروفُ العطف ليست بمختصةٍ ؛ لأنَّها تدخلُ على الأسماء والأفعال ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ١١٠- لا تُبدَلُ النَّكرةُ غيرُ الموصوفة من المعرفَة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيهما : " وأمَّا بدلُ النَّكرةِ غير الموصوفة من المعرفة فجائزٌ عند البصريينَ ، ممتنعٌ عند الكوفيين ، وبه قال جماعةٌ كعبد القاهر وغيره "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : الجوازُ ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراج والزَّجاجيُّ ، والفارسيُّ ، وابنُ جنيّ ، واختاره الشَّلوبين ، وابنُ عصفورٍ ، وابنُ مالكٍ(٣) .

**والثاني** : المنعُ ، وهو قولُ الكوفيينَ(٤) ، واختاره الجرجانيُّ ، والعكبريُّ ، والسهيليُّ ، والحيدرةُ اليمنيُّ ، والكيشيُّ ، وابنُ الحاجب(٥) .

## الأدلة (٦) :

**حجةُ المجيزين** السَّماعُ ، ومنه قولُ الشَّاعر :

---

(١) شرح الكافية ( ٩٨٠ ) والمغني : ت النهاري ( ١١٧٩/٢ ) .
(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٨٠٥/٢ ) .
(٣) الكتاب ( ٤١١/١ ) ، ( ٩/٢ ) ، والمقتضب ( ٢٩٦/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٤٨/٢ ) ، والجمل في النحو ( ٢٣ ) ، والمسائل المنثورة ( ٤٦ ) ، واللمع ( ١٤٤ ) ، والتوطئة ( ٢٠٢ ) ، وشرح الجمل ( ٢٩١/١ ) ، وشرح التسهيل ( ٣٣١/٣ ) .
(٤) همع الهوامع ( ٢١٨/٥ ) .
(٥) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٨٠٥/٢ ) ، واللباب ( ٤١٢/١ ) ، ونتائج الفكر ( ٢٩٨ ) ، وكشف المشكل ( ٤١٤ ) ، والإرشاد إلى علم الإعراب ( ٣٨٥ ) ، وشرح المقدمة الكافية ( ٦٦٣/٢ ) .
(٦) اللباب ( ٤١٢/١ ) ، وشرح الجمل ( ٢٩١/١ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٨٠٥/٢ ) ، همع الهوامع (٢١٨/٥ ) .

فــــلا وأبيــــكَ خــــيرٍ منــــكَ إنِّــــي لَيُــــؤذِيني الــــتَّحَمْحُمُ والــــصَّهيلُ (١)

فإنَّه أبدلَ ( خير منك ) من المعرفةِ قبلَه ، وقولُ الشَّاعر :

إنَّــا وجَــدْنا بــني خَــوْلانَ قاطبــةً كساعدِ الضّبِّ لا طُــولٍ ولا قِــصَرِ (٢)

فإنَّه أبدلَ ( لا طولاً ولا قصراً ) من ( ساعدِ الضّبّ ) وهو معرفةٌ .

**وحجةُ المانعينَ** أنَّ البدلَ للإيضاح ، والشيءُ لا يُوضَّحُ بما هو أخفى منه .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ الكوفيينَ ، وهو منعُ إبدالِ النَّكرةِ غيرِ الموصوفةِ من المعرفةِ ؛** فقد ذكر القولينِ في المسألة ، ووصفَ قولَ الكوفيينَ بأنَّه هو الحقُّ ، فقال في شرح الكافيــة وفي المغني : "وأمَّا بدلُ النَّكرة غير الموصوفة من المعرفةِ فجائزٌ عند البصريينَ ، ممتنــعٌ عنــد الكوفيينَ ، وبه قال جماعةٌ كعبد القاهر ، وغيرُه ، وهو الحقُّ " .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ المقصودَ من البدل : البيانُ ، ولا يحصلُ بالنَّكرة من غيرِ وصفٍ ؛ لعدمِ الفائدةِ في قولك : ( مررتُ بالرجل رجلٍ ) ، و( عجبــتُ مــن الناصــية ناصيةٍ ) ، وإنَّما صحَّ في النَّكرةِ الموصوفةِ لحصول الفائدة من الوصف .

**وأمَّا حجةُ البصريينَ فقد أجاب عنها ابنُ فلاحٍ بما يأتي :**

**فأمَّا قولُ الشَّاعر :**

فــــلا وأبيــــكَ خــــيرٍ منــــكَ إنِّــــي لَيُــــؤذِيني الــــتَّحَمْحُمُ والــــصَّهيلُ

فأجاب عنه بأنَّ أفعلَ التَّفضيل – خير – يقربُ من المعرفة ؛ لتخصصه ؛ فلذلك أفــاد البدل .

(١) من الوافر ، لشمير بن الحارث ، ينظر البيت في النوادر ( ١٢٤ ) ، وشرح التسهيل لابــن مالــك ( ٣٣١/٣ ) والخزانة ( ١٧٩/٥ ) .

(٢) من البسيط ، ولم أقف على قائله ، والبيت في : شرح الجمل لابن عصفور ( ٢٩٢/١ ) ، وشرح ألفية ابن معــطٍ لابن جمعة ( ٨٠٥/٢ ) ، والخزانة ( ١٨٣/٥ ) .

(٣) شرح الكافية ( ٩٨٠ – ٩٨١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١١٧٩/٢ – ١١٨٠ ) .

**وأمَّا قولُ الشَّاعر :**

إنَّــا وجَــدْنا بــني خَــوْلانَ قاطبــةً كــساعدِ الــضّبِّ لا طُــولٍ ولا قِــصَرِ

فأجاب عنه بأنَّه حصلت الفائدةُ من ذكرِ الوصفِ الدَّالِّ على الضّدين .

## التَّرجيحُ :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ إبدالِ النَّكرة غيرِ الموصوفة من المعرفــة** ؛ لأنَّــه مؤيَّــدٌ بالسَّماع ، ومنه قولُ الشَّاعر :

فــلا وأبيــكَ خــيرٍ منــكَ إنِّــي لَيُــؤذِيني الــتَّحَمْحُمُ والــصَّهيلُ

فــ(خير منك ) نكرةٌ مبدلةٌ من ( أبيك ) ، وهو معرفةٌ ، ولم تُوصَف النَّكرةُ ، وقولُ الشَّاعر :

إنَّــا وجَــدْنا بــني خَــوْلانَ قاطبــةً كــساعدِ الــضّبِّ لا طُــولٍ ولا قِــصَرِ

فــ( لا طولٍ ولا قصرٍ ) مبدلةٌ من ( ساعدِ الضّبّ ) ، فالبدلُ نكرةٌ لم تُوصَف .

**وأما قولُ المانعين بأن النكرة لا تفيد من غير وصف** ، فمجابٌ عنه بأنَّ النَّكرةَ قــد تفيدُ من غيرِ وصفٍ ، كما إذا أضيفت ، نحو : ( مررتُ بزيدٍ صاحبِ مــالٍ ) ، أو كــان المرادُ منها رفعُ الإلباس ، كما في نحو : ( مررتُ بهندَ رجلٍ ) فقد عُلِم من طريقة العــرب أنَّهم أحياناً يُسمّون المذكَّرَ بالمؤنث وعكسه ، ففائدةُ الإبدالِ هنا رفعُ الإلباس نحو : ( مررتُ بهندٍ رجلٍ ) ، و( بجعفرَ امرأةٍ ) ، وقد تفيدُ النكرةُ التَّأكيدَ ، كما إذا قلت : ( مررتُ بزيدٍ رجلٍ ) ؛ فإنَّه وإن كان قد عُلِم أنَّه رجلٌ قبلَ ذكرِ الرَّجل ، إلا أنَّه بــذكر الرَّجــل أفــاد التَّأكيد ، لذا فإنَّ ما أجاب به ابنُ فلاحٍ عن البيتين إنَّما هو في الحقيقة مؤيِّــدٌ للجــواز لا للمنع ؛ لأنَّه أقرَّ بفائدةِ النَّكرة في البيتين ، مع أنَّها غيرُ موصوفةٍ فيهما ، وهذا مــا يريــدُه المجيزونَ ، وهو أنَّ النَّكرةَ قد تفيدُ من غيرِ وصفٍ ؛ لذا جاز إبدالها من المعرفة ، واللهُ أعلــمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١١١- لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء مع اسمِ الإشارة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، وفي شرح الكافية** ، قال فيه : " وأمَّا اسمُ الإشارةِ فيمتنعُ حذفُ حرفِ النّداء معه عندَ أهلِ البصرة ، خلافاً للكوفيين "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، والزَّجاجيُّ(٣) .

**والثاني** : الجوازُ ، وهو قولُ الكوفيين(٤) ، وتبعهم ابنُ مالك(٥) .

**الأدلة** (٦) **:**

**حجةُ المنع ما يأتي :**

**أولاً** : أنَّ نداءَه يدلُّ على اقتران الإشارة بحرف النِّداء ، وفي غيرِ النِّداء يدلُّ على الإشارة المطلقة ، فلو حُذف منه حرفُ النِّداء لالتبسَ النداءُ بغيره ، فالإشارة إنما تقعُ من المخاطب إلى غير المخاطب ، فإذا ناديت بالإشارة المخاطبَ فلا بدَّ من ( يا ) ؛ ليعلمَ المخاطبُ بها أنَّكَ تشيرُ إليه .

**ثانياً** : أنَّ اسمَ الإشارة صفةٌ لأي ، تقول : ( يأيُّهذا أقبل ) كما تقولُ : ( يأيّها الرجلُ أقبل ) ، فلمَّا حُذفت ( أيٌّ ) صارت ( يا ) مع اسم الإشارة بدلاً من ( أيٍّ ) المحذوفة ، فكرهوا حذفَها لما فيه من الإجحاف .

---

(١) شرح الكافية ( ٥٣٦ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٢٢٤/١ ) .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ( ٥٦٦ ) ، أوضح المسالك ( ٣٣٦ ) ، والتصريح ( ١٥/٤ ) .

(٣) الكتاب ( ٢٣٠/٢ ) ، والمقتضب ( ٢٥٨/٤ ) ، والجمل في النحو ( ١٥٦ ) .

(٤) البيان في غريب القرآن ( ١٠٤/١ ) ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ( ٥٦٦ ) ، وأوضح المسالك ( ٣٣٦ ) .

(٥) ألفية ابن مالك باب النداء ( ١٣٠ ) .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ( ٨٧/٢ ) ، وشرح الألفية لابن الناظم ( ٥٦٦ ) ، والتصريح ( ١٥/٤ ) .

**ثالثاً** : أنَّ فيه إبهاماً يمنعُ من ذلك ؛ لأنَّك إذا قلت : ( هذا ) ففيه من الإبهام ما أشبه به النكرة .

**وحجةُ الكوفيين السَّماعُ ، والقياسُ :**

**فأمَّا السَّماعُ** فمنه قولُه تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (١) ، والتقديرُ : يا هؤلاء .

وقولُ الشَّاعر :

إذا هَمَلَتْ عَيني لها قال صاحبي ... بمثلكَ هذا فتنةٌ وغرامُ (٢)

أراد : بمثلك يا هذا .

**وأمَّا القياسُ** فعلى نداء العَلَم اعتباراً بكونه معرفةً قبل النّداء .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو منعُ حذفِ حرفِ النّداء مع اسم الإشارة ؛** فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما ، ثم أجابَ عن أدلة الكوفيين بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بمنعِ حذفِ حرفِ النّداء مع اسم الإشارة .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثةِ أمور :**

**أحدها** : أنَّ نداءَه يدلُّ على اقتران الإشارة بقصد النّداء ، وعدم ندائه يدلُّ على الإشارة من غير قصدِ النداء ، فلو حُذف منه حرفُ النّداء لالتبست الإشارةُ المقترنةُ بقصد النداء بالإشارةِ العاريةِ عن قصد النّداء .

---

(١) سورة البقرة : من الآية ( ٨٥ ) .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله ذو الرمة ، ديوانه ( ٥٦٣ ) .

(٣) شرح الكافية ( ٥٣٦ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٢٢٤/١ ) .

**ويشكلُ على هذه الحجة** أنّها في الظّاهر تنتقضُ بالعَلَم ؛ فإنّه تلتبسُ العلميةُ المقترنةُ بقصدِ النّداء بالعلميّةِ العاريةِ عن قصدِ النّداء ، ولم يَمْنَع ذلك من الحذف .

**ولما كان الأمرُ كذلك أجابَ ابنُ فلاحٍ** عن هذا الإشكالِ بأنَّ قرينةَ بناءِ العلم على الضَّم في أعمّ الصور تدلُّ على حرف النّداء ، وهذه القرينةُ منتفيةٌ في اسم الإشارة .

**والثاني** : أنَّ اسمَ الإشارة قد يكونُ وصفاً لأيٍّ ، فلو جُمِعَ عليه بين حذفِ حرفِ النّداء مع حذفِ ( أيٍّ ) لكان إجحافاً به .

**والثالث** : أنَّ حرفَ النّداء فيه عوضٌ عن ( أيٍّ ) المحذوفة ، فلا يُجْمَعُ عليه بين حذفِ العِوض والمعوَّض عنه .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الجواز بمايأتي :**

**فأمَّا قولُه تعالى** : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ فأجاب عنه بأنَّ الآيةَ لا تتعيّنُ للنداء بل تحتملُ وجهين :

**أحدهما** : أنَّ يكونَ ( أنتم ) مبتدأ ، و( هؤلاء ) خبره ، و( تقتلون ) صلةٌ على رأي من جعلَ اسمَ الإشارة موصولاً .

**والثاني** : أن يكونَ ( أنتم ) مبتدأ ، و( تقتلون ) خبره ، و( هؤلاء ) نُصِبَ على الاختصاص بإضمار : أعني .

**وأمَّا القياسُ** على العَلَم فأبطلَه بوجود الفارق ، وهو أنَّ قرينةَ بناءِ العلم على الضَّم في أعمّ الصور تدلُّ على حرف النّداء ، وهذه القرينةُ منتفيةٌ في اسم الإشارة .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو منعُ حذفِ حرفِ النّداء مع اسم الإشارة** ؛ لأنَّ الحذفَ يؤدِّي إلى التباسِ الإشارةِ المقترنةِ بقصدِ النّداء بالإشارةِ العاريةِ عن قصدِ النّداء ، فإذا كان النظام

النحوي يزيل اللبس إذا وقع فأولى ألا يُوجِدَه إذا لم يقع ، وأمَّا ما وردَ دالاً على جواز الحذف فالجوابُ عنها أنَّ الآيةَ يمكنُ حملُها على غير النِّداء بأن يكونَ ( أنتم ) مبتدأً ، و( هؤلاء ) خبرُه ، و( تقتلون ) صلةٌ ، أو يكونَ ( أنتم ) مبتدأً ، و( تقتلون ) خبرُه ، و( هؤلاء ) نُصِبَ على الاختصاص بإضمار : أعني ، وأما الشِّعرُ فيُقَرُّ على ما هو عليه من غير تأويلٍ إلا أنَّنا لا نقيسُ عليه لقلّته ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١١٢- لا يجوزُ نداءُ ما فيه اللام

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني**، قال فيه : " اختلفَ أهلُ البصرة ، وأهلُ الكوفة في نداء ما فيه اللامُ ، نحو : ( يا الرجلُ ) و( يا الغلامُ ) ، فذهب أهلُ البصرة إلى منعه ، وذهبَ أهلُ الكوفة إلى جوازه "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراج والزَّجَّاجيُّ(٣) .

**والثاني** : الجوازُ ، وهو قولُ الكوفيين(٤) .

**الأدلة** (٥) **:**

**حجةُ البصريين** أنَّ الألفَ واللامَ تفيدُ التَّعريفَ ، و( يا ) تفيدُ التَّعريفَ ، وتعريفان في كلمةٍ لا يجتمعان .

**وحجةُ الكوفيين** السَّماعُ ، والقياس :

**فأمَّا السَّماعُ** فقولُ الشَّاعر :

---

(١) شرح الكافية ( ٤٨٨ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١٩٤/١ ) .

(٢) الإنصاف ( ٣٣٥/١ ) .

(٣) الكتاب ( ١٩٥/٢ ) ، والمقتضب ( ٢٣٩/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٤٦٣/٣ ) ، والجمل في النحو ص ( ١٥٠ ) .

(٤) الإنصاف ( ٣٣٥/١ ) ، والتبيين ( ٤٤٤ ) .

(٥) المقتضب ( ٢٣٩/٤ ) ، والإنصاف ( ٣٣٥/١ ) ، والتبيين ( ٤٤٤ ) ، والمغني لابن فلاح : ت النهاري ( ١٩٤/١ ) .

فــديتُكِ يــا الــتي تيَّمــتْ قلْــبي وأنــتِ بخيلــةٌ بــالودّ عَنِّــي [(١)]

وقولُ الشَّاعر :

فيــا الغلامــانِ اللّــذانِ فــرّا إيّاكُمــا أن تكــسباني شــرّا [(٢)]

**وأمَّا القياسُ** فعلى نداءِ المضافِ ، والعَلَم .

**اختيار ابن فلاح** [(٣)] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريين ، وهو منعُ نداءِ ما فيه اللام** ؛ فقد ذكر القــولين في المسألة بأدلّتهما ، ثم أجابَ عن أدلّة الكوفيين بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريين .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ حرفَ النّداء يفيدُ تعريفَ القصد إذا لم يُقصَدُ العمــوم واللامُ : إمَّا لتعريفِ العَهد ، أو لتعريفِ الحضور ، ولا يتواردُ مُعَرِّفان في محلٍّ واحدٍ علــى مُعرَّف .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلة الكوفيين بما يأتي :**

**فأمَّا السَّماعُ فأجابَ عن البيت الأوَّل** بأنَّ الألف واللامَ ليــست للتَّعريــف ؛ لأنَّ الموصولَ يَتعرَّفُ بصلته لا باللام ، ولأنَّها لازمةٌ للكلمة فهي كالجزء منها .

**وعن البيت الثاني** بأنه على حذف الموصــوف ، أي فيأيهــا الغلامــان ، وحــذف الموصوف ههنا لضرورة الشعر .

**وأمَّا القياسُ على الإضافة** فأبطلَه بوجود الفارق ، وهو عدمُ توارد المضاف وحــرف النداء في محلٍّ واحدٍ ، ولأنَّه يمكنُ الحكمُ على المضافِ بتعريفِ القصد ، وســلب تعريــف الإضافة ؛ لأنه قد عُهِد في الإضافة عدمُ التَّعريف ، ولا يمكنُ سلبُ الــلام دلالتَهــا عــل

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في : الكتاب ( ١٩٧/٢ ) ، والمقتضب ( ٢٤١/٤ ) ، والخزانة ( ٢٩٣/٢ ) .
(٢) من الرجز بلا نسبة في : المقتضب ( ٢٤٣/٤ ) ، والإنصاف ( ٣٣٦/١ ) ، والخزانة ( ٢٩٤/٢ ) .
(٣) شرح الكافية ( ٤٨٨ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١٩٤/١ – ١٩٥ ) .

التَّعريف ؛ لأنَّه لم يُعهَد في المعرَّف باللام تنكيرٌ .

**وأمَّا القياسُ على العَلَم** – ويريدُ به نداءَ اسمِ الله ، أو ما فيه ( أل ) من الأعلام ، نحو ( الحارث ) فأبطلَه بأنَّ الألفَ واللامَ فيه بمنزلةِ الجزءِ من الكلمة ، فلذلك جُمِعَ بينهما .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو المنعُ** ؛ لئلا يجتمعَ مُعَرِّفان لفظيَّانِ ، وهما حرفُ النداء ، واللامُ على مُعَرَّفٍ واحدٍ .

**وأمَّا قولُ الشَّاعر** :

فَديتُكِ يا التي تيَّمتْ قلْبي ... وأنتِ بخيلةٌ بالودّ عَنِّي

**وقولُ الشَّاعر** :

فيا الغلامانِ اللَّذانِ فرّا ... إيّاكُما أن تكسباني شرّا

فقد تقدَّمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنهما بما يُضْعِفُ الاحتجاجَ بهما ، ويُقوّي عندي القولَ بالمنع ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١١٣- أصلُ اللَّهمَّ : يا الله أُمَّ ، أي : اقصد

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني،** قال : " البحثُ السَّابعُ : فيما لم تستعمله العربُ إلا في النِّداء ، فمنها : اللَّهمَّ ، والميمُ في آخره عوضٌ عن حرفِ النِّداء في أوله عندَ أهلِ البصرة ....وأمَّا أهلُ الكوفة فليست الميمُ بعوضٍ عندهم ، بل أصلُه عندهم : يا اللهُ أُمَّ ، أي : اقصد "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّ الميمَ في آخره عوضٌ عن حرف النِّداء في أوّله ، والأصلُ : يا اللهُ ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : الخليلُ ، وسيبويهِ ، وابنُ جنيّ ، واختاره ابنُ خروف ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك(٣) .

**والثاني** : أنَّ الميمَ ليست عوضاً عن حرف النِّداء ، بل أصلُ اللَّهم : يا اللهُ أُمَّ ، أي : اقصد فحُذفت الهمزةُ من فعلِ الأمر ، واتَّصلت الميمُ المشددةُ باسم الله ، فامتزجا ، وصارا كلمةً واحدةً ، وهو قولُ الكوفيين(٤) ، ومنهم الفراء(٥) .

**الأدلة** (٦) **:**

**حجةُ البصريين** أنَّ الأصل في اللهمَّ : يا اللهُ ، إلا أنَّهم لما وجدوا العربَ إذا أدخلوا الميمَ حذفوا ( يا ) ، ووجدوا الميمَ حرفين ، و( يا ) حرفين ، ويستفادُ من قولك : اللهمَّ ما

(١) شرح الكافية ( ٥٤١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٢١١/١ ) .
(٢) الإنصاف (٣٤١/١) ، وائتلاف النصرة ( ٤٧ ) .
(٣) الكتاب (٢/ ١٩٦ ) وفيهما رأي الخليل وسيبويه ، والخصائص (٢٣٢/١ ) ، وشرح الجمل (٢/ ٧٣٨ ) ، والمقرب ( ٢٠٠ ) ، وشرح التسهيل (٢٥٧/٣ ) .
(٤) الإنصاف (٣٤١/١ ) ، والتبيين ( ٤٤٩ ) .
(٥) معاني القرآن (١/ ٢٠٣ ) .
(٦) الإنصاف (٣٤١/١ ) ، والتبيين ( ٤٤٩ ) ، وائتلاف النصرة ( ٤٧ ) .

يستفادُ من قولك : يا اللهُ ، دلَّهم ذلك على أنَّ الميمَ عوضٌ من ( يا ) ؛ لأنَّ العوضَ ما قام مقامَ المعوَّض عنه ، والميمُ ههنا قد أفادت ما أفادت ( يا ) ، فدلَّ على أنَّها عوضٌ منها ، ولهذا لا يجمعونَ بينهما إلا في ضرورة الشِّعر .

**وحجةُ الكوفيين** أنَّ الأصلَ في اللَّهمَّ : يا اللهُ أُمَّنا بخير ، إلا أنَّه لما كثُر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعضَ الكلام ؛ طلباً للخفَّة ، والحذفُ في كلام العرب لطلب الخفَّة كثيرٌ ، ومنه ( هلُمَّ ) ، والأصلُ : هل أُمَّ ، ويدلُّ على أنَّ الميمَ المشددةَ ليست عوضاً من ( يا ) أنَّهم يجمعون بينهما ، كقول الشَّاعر :

إنِّي إذا ما حدثٌ ألما ... أقولُ : يا اللَّهمَّ يا اللَّهمَّا [1]

فجمعَ بين ( الميم ) ، و( يا ) ، ولو كانت الميمُ عوضاً من ( يا ) لما جاز أن يُجمَعَ بينهما ؛ لأنَّ العوضَ والمعوَّض عنه لا يجتمعان .

## اختيار ابن فلاح [2] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ الكوفيين** ، وهو أنَّ الميمَ ليست عوضاً عن حرف النِّداء ، بل أصلُ اللَّهمَّ : يا اللهُ أُمَّ ، أي : اقصد ، فحُذفت الهمزةُ من فعلِ الأمر ، واتَّصلت الميمُ المشددةُ باسم الله ، فامتزجا ، وصارا كلمةً واحدةً ؛ فقد قال بعد أن ذكر قولَ الكوفيين : " وهذا التَّركيبُ غيرُ مستنكرٍ بدليل : ( هلُمَّ ) ، فإنَّها مركبةٌ عند البصريين من حرفِ التَّنبيه ولُمَّ ، وعند الكوفيين من هل وأُمَّ ، فما صاروا إليه له نظيرٌ ، وما صار إليه البصريون دعوى بلا دليل " .

**وأيَّدَ ابنُ فلاح اختيارَه** بأنَّه جاء في الشِّعر الجمعُ بين الميم وحرف النِّداء ، فلو كانت الميمُ عوضاً عن حرف النداء لم يجتمعا ؛ إذ لا يُجمَعُ بين العوض والمعوَّض عنه ، ومما ورد في

---

(١) من الرجز ، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ( ١٣٤٦/٣ ، ولأمية بن الصلت في الخزانة (٢٩٥/٢ ) ، وهو من شواهد المقتضب ( ٢٤٢/٤ ) ، والإنصاف ( ٣٤١/١ ، ٣٤٥ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٢٥٧/٣ ) .

(٢) شرح الكافية ( ٥٤١ ) .

الجمع بينهما قولُ الشَّاعر :

وما عليكِ أن تقولي كُلَّما سبَّحتِ أو صلَّيتِ يا اللَّهمَّ ما (١)

وقولُ الشَّاعر :

إنِّي إذا ما حدثٌ ألما أقولُ : يا اللَّهمَّ يا اللَّهمَّا

**ولم يرتضِ ابنُ فلاحٍ** حملَ الشِّعر هنا على الضَّرورة ؛ مُعلِّلا ذلك بأنَّه يمكنُ حملُه على غير الضِّرورة ، فلا يصارُ إلى الضَّرورة .

**ثم إنَّ ابنَ فلاحٍ** ذكرَ ثلاثةَ إشكالاتٍ على قول الكوفيين ، وأجابَ عنها بما يقوِّي عنده رأيَ الكوفيين :

**أحدها** : أنَّه يجوزُ أن يقالَ : اللَّهمَّ أُمَّنا بخير ، وهذا يدلُّ على تكرير أُمَّ .

**وأجاب عنه** بأنَّه لما امتزجَ الأمرُ بالاسم أخرجه ذلك عن تكرير اللَّفظ ، ومع ذلك فتكريرُ اللَّفظ طلباً للتَّأكيد غيرُ مكروه .

**والثاني** : مجيءُ الفاء في جواب الشّرط في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ (٢) ، ولم يستغنِ بالأمر قبل الشّرط عن الجواب ، كما إذا قلت : اتَّقِ اللهَ إن كنتَ مسلماً ، فإنَّه لا يحتاجُ إلى جوابٍ استغناءً بالأمر .

**وأجاب عنه** بأنَّ الاستغناءَ بالأمر عن الجواب طلبٌ للاختصار ، وذلك لا يَمنعُ من مجيء الجواب على الأصل ؛ لأنَّ الأولَ لا يصلحُ أن يكونَ جواباً ، إنَّما يُقدَّرُ الجوابُ من معناه ، فإذا صُرّح بذلك لم يُكره ، ومعنى الآية : يا اللهُ أُمَّنا بإمطار الحجارة إن كان هذا هو

---

(١) من الرجز ، ولم ينسب إلى أحد ، ينظر البيت في : معاني القرآن للفراء (٢٠٣/١ ) ، والإنصاف ( ٣٤٢/١ ) ، والخزانة ( ٢٩٦/٢ ) .

(٢) سورة الأنفال : من الآية ( ٣٢ ) .

الحقّ من عندك ؛ لأنّهم لا يعتقدونَ أنّه حقٌّ حتى يترتّبَ عليه ما دعوا به من إمطارِ الحجارة ، أو الإتيان بعذابٍ أليم .

**والثالث** : أنّه قد يُذكَرُ هذا الاسمُ لمجرّد الوصفِ من غير دُعاءٍ ، كقوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾ (١) .

**وأجاب عنه** بأنَّ المعنى : يا اللهُ أُمَّنا بخير ، يا مالكَ الملك ، وكذا حُكمُ ما شاكله .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الميمَ في آخره عوضٌ عن حرفِ النّداء في أوّله ، والأصلُ : يا الله** ؛ وذلك لأمرين :

**أحدهما** : إجماعُ النَّحويين على أنَّ ( اللَّهمَّ ) بمعنى : ( يا الله ) ، وأنَّ لفظَ الجلالة إذا كان منادىً بأداة النّداء ( يا الله ) لم تلحقه الميم ، فإذا لحقته الميمُ حُذفت أداةُ النِّداء ، فدلَّ على أنَّ الميمَ عوضٌ عن حرفِ النّداء ، وإنَّما جُمِعَ بينهما في الشِّعر للضَّرورة ، وسهَّل الجمعَ بينهما للضَّرورة أنَّ العوضَ في آخر الاسم ، والمعوّض عنه في أوله ، والجمعُ بين العوض والمعوض عنه جائزٌ في ضرورة الشِّعر ، ومنه قولُ الشَّاعر :

هما تفلا في فيَّ مِن فمويهما ... على النَّابح العاوي أشدُّ رجامِ (٢)

فجمعَ بينَ ( الميم ) و( الواو ) ، وهي عوضٌ عنها لضرورة الشِّعر ، فكذلك هاهنا .

**والثاني** : أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ أصلَ (اللَّهمَ) : يا الله أُمَّنا بخير ، أرى فساده لما فيه من التَّعسف بتأويلِ ما لا يحتملُه الكلامُ ، ولم تدعُ إليه الضَّرورةُ من غيرِ دليل ، فضلاً عن أنَّ تقديرَ الحذف على ما ذهبوا إليه لم يُتكلَّمْ به على أصله ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) سورة آل عمران : من الآية ( ٢٦ ) .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق ، ديوانه : (٥٩٤ ) .

# ١١٤- أيٌّ في نحو : ( يأيُّها الرجلُ ) موصوفةٌ ، وليست موصولة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني ، وفي شرح الكافية** ، قال : " وأمَّا أيٌّ فنحو : ( يأيُّها الرجلُ ) ، و( يأيتها المرأةُ ) ، فهي موصوفةٌ ، خلافاً للأخفش ، والفراء ، فإنَّهما زعما أنَّها موصولة "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ أيّاً موصوفةٌ بما فيه الألف واللام ، وهو قولُ الخليلِ ، وسيبويهِ ، والمبردِ ، وابنِ السراج ، وابنِ يعيش ، وابنِ مالك(٢) ، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى الجمهور(٣) .

**والثاني** : أنَّ أيّاً اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي ، فالمرفوعُ بعدها خبرٌ لمبتدأ محذوف ، والجملةُ صلةٌ لأيّ ، وهو قولُ الأخفش(٤) ، ونسبه ابنُ فلاح إلى الفراء(٥)، وقوَّاه الرضيّ(٦) .

## الأدلة (٧) :

**حجةُ القول بأنَّها موصوفةٌ** أنَّها شديدةُ الإبهام ، فتحتاجُ إلى الوصف ، والغرضُ منها نداءُ ما فيه ( أل ) .

---

(١) شرح الكافية ( ٤٩١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١٨٨/١ ) .

(٢) الكتاب ( ١٨٨/٢ ) ، والمقتضب ( ٢١٦/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٣٣٧/١ ) ، وشرح المفصل ( ٢٧١/١ )، وشرح التسهيل ( ٣٩٩/٣ ) .

(٣) شرح الكافية ( ٤٩١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١٨٨/١ ) .

(٤) رأيه في : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ( ٩٩/١ ) ، وإعراب القرآن للنحاس ( ٤٣٠/١ ) .

(٥) شرح الكافية لابن فلاح ( ٤٩١ ) . والمغني : ت النهاري ( ١٨٨/١ ) .

(٦) شرح الكافية : القسم الأول ( ٤٤٧/١ ) .

(٧) المغني : ت النهاري ( ١٨٨/١ ) ، وشرح الكافية للرضي : القسم الأول ( ٤٤٤/١ – ٤٤٧ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١٠٤٤/٢ ) .

**ولم أقف على حجة للقول بأنَّها موصولةٌ** ، إلا أنَّ الرضيَّ أشار إلى صحة تقويةِ هذا المذهب بكثرةِ وقوعِ ( أيٍّ ) موصولةً في غير هذا الموضع ، وندورِ كونها موصوفةً .

## اختيار ابن فلاح [1] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّها موصوفةٌ** ، فقال في شرح الكافية :"وأمَّا أيٌّ فنحو : ( يأيُّها الرجلُ ) ، و( يأيتها المرأةُ ) ، فهي موصوفةٌ ، خلافاً للأخفش ، والفراء ، فإنَّهما زعما أنَّها موصولة " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّهم توصَّلوا بها إلى نداءِ ما فيه اللام لامتناع ندائه ، وخصّوها بالتّوصل ؛ لأنَّها بعضٌ من كل ، فهي تقتضي الوصفَ كلَّ الاقتضاءِ ؛ لشدّة إبهامها ، والغرضُ نداءُ صفتها .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن تقدير الأخفش والفراء للمبتدأ** بأنَّ هذا المضمرَ لم يظهر في بعض الصور حتى يُستدلَّ به على حذفه في باقي الصّور .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ( أيّاً ) موصوفةٌ ، وليست موصولةً** ؛ لأنَّه لو صحَّ جعلُها موصولةً وما بعدها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ لجاز ظهورُ المبتدأ ، ولم يظهر قطُّ ، ولكان أولى من حذفه ، لأنَّ كمالَ الصِّلة أولى من اختصارها ، وأيضاً لو صحَّ ذلك لجاز أن توصلَ بالظَّرف ، والجار والمجرور ، والجملةِ الفعليّة ، ولم يُسمَعْ ذلك [2] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح الكافية ( ٤٩١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١/١٨٨ ) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ( ٣/٤٠٠ ) ، وتمهيد القواعد ( ٧/٣٥٦٣ ) .

## ١١٥- يجبُ رفعُ الوصف في نحو : ( يأيُّها الرجلُ )

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيهما : " ويجبُ رفعُ الوصفِ خلافاً للمازني ، فإنَّه أجازَ نصبَه ؛ قياساً على صفةِ العَلَم "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الوصفَ بعد ( أيٍّ ) يجبُ رفعُه ، وهو قولُ الخليلِ ، وسيبويهِ ، والمبردِ ، وابنِ السّراج ، وابنِ الحاجب ، وابنِ مالك (٢) .

**والثاني** : أنَّ الوصفَ بعد ( أيٍّ ) يجوزُ رفعُه ونصبُه ، وهو قولُ المازنيّ(٣) ، وقرَّرَ الزجاجُ أنَّ القولَ بالنَّصب لم يَرد عند أحدٍ من البصريين سوى المازنيّ ، ولم يجزه أحدٌ من النَّحويين قبله ، ولا تابعه أحدٌ بعده(٤) .

**الأدلة (٥) :**

**حجةُ وجوبِ الرَّفع** أنَّ المتكلّمَ لا يستطيعُ أن يقولَ : ( يأيُّ ) ولا ( يأيها ) ويسكتُ ؛ لأنَّه مبهمٌ يلزمُه التَّفسيرُ ، فصار هو والرجلُ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ كأنك قلت : ( يا رجل ) .

**وحجةُ جواز النَّصب** القياسُ على وصفِ العَلَمِ المنادى ، فإنَّه يجوزُ فيه الرَّفعُ مراعاةً للفظ المنادى ، والنَّصبُ مراعاةً لمحلّه .

---

(١) شرح الكافية ( ٣٩٢ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١/ ١٨٩ ) .

(٢) الكتاب ( ١٨٨/٢ ) وفيه رأي الخليل وسيبويه ، والمقتضب ( ٢١٦/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٣٣٧/١ ) والكافية ( ٩١ ) ، والتسهيل ( ١٨١ ) .

(٣) رأيه في : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ( ٩٨/١ ) ، والتسهيل ( ١٨١ )، ونحو المازني ( ١٣٦ ) .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ( ٢٢٩/١ ) .

(٥) الكتاب ( ١٨٨/٢ ) . ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ( ٩٨/١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١/ ١٨٩ ) .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ وجوبَ رفعِ الوصف** ؛ فقال في شرح الكافية ، وفي المغني : " ويجبُ رفعُ الوصفِ خلافاً للمازني ، فإنَّه أجازَ نصبَه ؛ قياساً على صفةِ العَلَم " .

**وأبطل ابنُ فلاحٍ قياسَ المازني** بوجود الفارق بين وصف العلم ، ووصف ( أيّ ) ؛ وذلك أنَّ في غير ( أيٍّ ) المقصودَ بالنِّداءِ هو الأوَّلُ ، والمرادُ من الصِّفة الإيضاحُ ، وأمَّا مع ( أيٍّ ) فالمقصودُ بالنِّداء هو الصِّفة ، وما قبلَه وُصلَةٌ إليه ، ولذلك لا يُوقَفُ على الوصلة دون صفتها ، بخلاف العَلَم ، وإذا كانت هي المنادى في المعنى وجب رفعُها ؛ إشعاراً لمناسبةِ حركتها لحركةِ المنادى ، وإن كانت حركةَ إعراب .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ الوصفَ بعد ( أيٍّ ) واجبُ الرفع** ؛ لأنَّ السَّماعَ لم يَرِدْ إلا بالرفع ، والقولُ بجواز النَّصب لا يؤيّدُه سماعٌ من القرآن الكريم ، ولا من كلام العرب ، ولا من سائر الأخبار(٢) .

**وأمَّا قياسُ المازنيِّ فمردودٌ عندي** بأنَّ القياسَ نوعان : قياسُ نصٍّ ، وقياسُ حكم :

**فأمَّا الأولُ** : فهو المجيزُ للحُكمِ النَّحويّ ، كقياس تقدّم خبر ( إنَّ ) على اسمها إذا كان شبهَ جملةٍ ، فجوازُ التَّقديم لوروده في النَّص ، فهو قياسٌ على النَّص .

**وأمَّا الثاني** : فهو في حقيقته مُفَسِّرٌ للحكم ، وليس مجيزاً له ، وذلك كقياس ( إنَّ ) على الفعل في العمل ، فهذا القياسُ مُفَسِّرٌ للعمل ، وليس مجيزاً له ؛ لأنَّ عملَ ( إنَّ ) ثابتٌ بالنَّص ، وأمَّا القياسُ فهو مُفَسِّرٌ ومُعَلِّلٌ للحكم ، بمعنى أنَّه لو لم يثبت العملُ بالنَّص لم تعملْ ( إنَّ ) ، وإن كان الشَّبهُ بينها وبين الفعل موجوداً .

وقياسُ المازني ممتنعٌ على النَّوعين : فأمَّا الأوَّلُ ؛ فلأنَّه لم يَعْتمدْ على نصٍّ ، وأمَّا

---

(١) شرح الكافية ( ٣٩٢ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١/ ١٨٩ ) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ( ١/٩٨ ) .

الثاني ؛ فلعدمِ وجودِ حُكمٍ ثابتٍ يُفَسِّرُه بهذا القياس ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١١٦- العَلَمُ المفردُ إذا نُوديَ تَعَرَّفَ بالقصد بعدَ سلبِ تعريفِ العَلَميّة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسالةَ في شرح الكافية ، وفي المغنى** ، قال فيهما : " واختُلِفَ في العَلَم المفرد إذا نودي ، فذهبَ المبردُ إلى أنّه تَعَرَّفَ بالقصد ... بعدَ سلبِ تعريفِ العلميّة .... وذهبَ ابنُ السَّراجُ إلى بقاءِ تعريفِ العلميّة "(١).

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ العَلَمَ المفردَ إذا نُوديَ تَعَرَّفَ بالقصد بعدَ سلبِ تعريفِ العلميّة ، وهو قولُ المبردِ ، وتبعه الجرجانيُّ ، وابنُ يعيش(٢) .

**والثاني** : أنَّ تعريفَ العلميّة باقٍ على حاله بعدَ النِّداء كما كان قبله ، وهو قولُ ابنِ السَّراج ، وتبعه العكبريُّ ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك(٣) .

**الأدلة** (٤) **:**

**حجةُ المبرد ومن تبعه من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ النداءَ قد عَرَّفَ المنادى الذي هو النَّكرةُ المقبَلُ عليها ، فمحالٌ أن يدخلَ على المعرفة وهي باقيةٌ على تعرّفها ؛ لئلا يجتمعَ على الاسم تعريفان .

**والثاني** : أنَّ العلمَ إذا أُضيفَ نُكِّرَ ، فيقال : ( هذا زيدكم ) بعدَ أنْ يقدَّرَ : زيدٌ من

---

(١) شرح الكافية ( ٤٦٦ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١/١٦٠ ) .

(٢) المقتضب ( ٤/٢٠٥ – ٢٠٦ ) ، والمقتصد ( ٢/٧٥٥ ) ، وشرح المفصل ( ١/٢٥٢ ) .

(٣) الأصول في النحو ( ١/٣٣٠ – ٣٣١ ) ، واللباب ( ١/٣٣٨ ) ، وشرح الجمل ( ١/٨٧ ) ، وشرح التسهيل (٣/٣٩٢ ) .

(٤) المقتضب ( ٤/٢٠٥ ) ، والأصول في النحو ( ١/٣٣٠ – ٣٣١ ) ، والمقتصد ( ٢/٧٥٥ – ٧٥٦ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١/٢٥٢ ) .

الزيدين .

**وحجةُ ابنِ السَّراج ومن تبعه من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ في الأعلام ما لا يُتصوَّرُ فيه الشَّركةُ حتى يصحَّ تنكيرُه ، نحو : ( فرزدق ) .

**والثاني** : أنَّه لو كانت المعرفةُ تَتَنكَّرُ إذا نُوديت لجاز نداءُ ما فيه اللامُ ، كنداء المضاف .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ المبرد ، وهو أنَّ العلمَ المفردَ إذا نُوديَ تعرَّفَ بالقصد بعدَ سلب تعريفِ العلميّة** ؛ فقد ذكر القولين بأدلتهما ، ثم أجاب عن حجة ابن السراج بما يُضْعِفُها ويُرَجِّحُ عندَه قولَ المبرد .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بالقياس على النَّكرة المقصودةِ بعدَ سلبِ تعريفِ العلميّة ؛ لئلا يجتمعَ مُعرِّفان على معرَّفٍ واحد .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة ابنِ السَّراج ومن تبعه بما يأتي :**

**فأمَّا قولُهم : إنَّ في الأعلام ما لا يُتصوَّرُ فيه الشَّركةُ حتى يصحَّ تنكيرُه نحو : ( فَرَزْدَق )** فأجابَ عنه بأنَّه يكفي تقديرُ الشَّركة بالقوّة والاستعداد ؛ قياساً على الشَّمس والقمر ، فإنَّهما جنسان بالقُوّة ، وإن لم يكن لهما شريكٌ في الوجود .

**وأمَّا قولُهم : إنَّه لو كانت المعرفةُ تَتَنكَّرُ إذا نُوديت لجاز نداءُ ما فيه اللامُ ، كنداء المضاف** ، فأجاب عنه بأنَّه امتنعَ دخولُه على ما فيه الألف واللام ؛ لئلا تجتمعَ قرينتان لفظيّتان على محلٍّ واحد ، وأمَّا المنادى المضافُ فلم يجتمعا فيه ، فلذلك حكمنا بتعريفه بالقصد أيضاً كالعَلم ، وأمَّا العَلمُ فقرينتُه معنويةٌ يمكنُ الحكمُ بزوالها مع بقاء اللَّفظ ، بخلافِ

(١) شرح الكافية ( ٤٦٦ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١/١٦٠ ) .

قرينةِ اللام ، فإنَّه لا يمكنُ الحكمُ بزوالِ معناها إلا بزوال لفظها ، فافترقا .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ تعريفَ العلميّة باقٍ على حاله بعد النداء ، كما كان قبله** ؛ لأنَّ تعريفَ العلميّة قبل النداء ثابتٌ متفقٌ عليه ، فلا يزولُ إلا بدليل ، ولا أرى هنا دليلاً مقنعاً يدلُّ على زوال تعريف العلميّة .

**وأمَّا استدلالهم على زوال تعريف العلميّة بأنَّ النِّداءَ مُعَرِّفٌ ، فإذا اجتمعَ النداءُ مع العَلم أدَّى إلى اجتماعِ مُعَرِّفين على مُعَرَّفٍ واحد ، وهو ممتنعٌ** ، فلا أُسلِّمُ به ؛ لأنَّ المنعَ مخصوصٌ باجتماع علامتين لفظيّتين ، فأمَّا أن تكونُ إحداهما لفظيّةً والأخرى معنويّةً فلا بأسَ به ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١١٧- لا يجوزُ حذفُ حرفِ العطف في نحو ( إيَّاكَ والأسدَ )

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال : " وقد ذكرنا أنَّه لا بدَّ مع الاسم الثاني من حرفِ العطف ، أو حرفِ الجرّ ، ولا يجوزُ ( إيَّاك الأسدَ ، خلافاً لابن أبي إسحاق "(١).

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين :**

**أحدها** : المنعُ ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، وابنِ السراج ، وابنِ الحاجب ، وابنِ يعيش(٢) ، والرضيّ(٣) .

**والثاني** : الجوازُ مطلقاً ، وهو قولُ ابن أبي إسحاق الحضرمي ، وبه قال العكبريّ(٤) .

**والثالث** : الجوازُ بشرط أن يكونَ الثاني منصوباً بفعلٍ مضمرٍ غير الذي نَصَبَ الأوَّلَ ، وبه قال ابنُ عصفورٍ ، وابنُ مالك(٥) .

### الأدلة (٦) :

**حجةُ المنع** أنَّ السَّماعَ لم يَرد إلا باستعمالِ الواوِ للعطف ، أو ( مِن ) الجارة ، فيقال : ( إيَّاكَ والأسدَ ) و( إيَّاكَ من الأسد ) ، ولم يأتِ حذفُ حرفِ العطف إلا شذوذاً ، وأمَّا

---

(١) شرح الكافية ( ٥٧٥ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١/١٤١ ) .
(٢) شرح المفصل ( ١/٣١٣ ) .
(٣) الكتاب ( ١/٢٧٩ ) ، والمقتضب ( ٣/٢١٣ ) ، والأصول في النحو ( ٢/٢٥٠ ) ، والكافية في النحو ( ٩٩ ) ، وشرح المفصل ( ١/٣١٣ ) ، وشرح الكافية : القسم الأول ( ١/٥٧٥ ) .
(٤) الكتاب ( ١/٢٧٩ ) ، والأصول في النحو ( ٢/٢٥٠ ) ، و اللباب في علل البناء والإعراب ( ١/٤٦٣ ) .
(٥) شرح الجمل ( ٢/٤٢٢ ) ، وشرح التسهيل ( ١٩٢ ) .
(٦) اللباب ( ١/٤٦٣ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١/٣١٣ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ١/٢٧٠ – ٢٧١ ) ، وشرح الكافية : القسم الأول ( ١/٥٧٥ ) . المقتضب ( ٣/٢١٣ ) .

حذفُ حرفِ الجرّ فلا يقاسُ إلا مع أنْ وأنَّ .

**وحجةُ الجواز مطلقاً** قولُ الشَّاعر :

إيَّاكَ إيَّاكَ المراءَ فإنَّه إلى الشَّرِّ دعّاءٌ وللشّرِّ جالبُ (١)

فقد حمله ابنُ أبي إسحاق(٢) على أنَّ أصلَه : ( إيَّاكَ من المراء ) ، فحُذف حرفُ الجرّ لما كان المراءُ بمعنى : أن تماري ، فحمله عليه من حيثُ المعنى ، وحمله العكبريُّ على تقديرِ فعلٍ يتعدَّى إلى مفعولين ، نحو: ( أُحذِّر ) .

**وحجةُ المجيزين بشرطِ أن يكونَ الثَّاني منصوباً بفعلٍ مضمرٍ غير الذي نَصَبَ الأوَّلَ** البيتُ السَّابقُ ، إلا أنَّهم ينصبون الثَّاني بفعلٍ غيرِ الأوَّل .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بمنع حذفِ حرفِ العطف في نحو ( إيَّاكَ والأسدَ )** ؛ فقد قال في المغني : " ولا يجوزُ ( إيَّاكَ الأسدَ ) ، خلافاً لابن أبي إسحاق " .

**واحتجَّ لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّ حذفَ حرفِ العطف ، وحرفِ الجر لم يُسمَع في هذا الأسلوب .

**والثاني** : أنَّ الفعلَ النَّاصبَ للضَّمير المنفصل لا يتعدَّى إلا إلى مفعولٍ واحدٍ ، فلا يقالُ : ( باعد نفسَك الأسدَ ) ؛ لعدم تعديته إلى اثنين ، فلا بدَّ من حرفِ العطف ، أو حرفِ الجرّ .

---

(١) البيت من الطويل ، ونسب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي ، والبيت في : الكتاب ( ٢٧٩/١ ) ، والمقتضب ( ٢١٣/٣ ) ، والخزانة ( ٦٣/٣ ) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ( ٢٧١/١ ) .

(٣) شرح الكافية ( ٥٧٥ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١٤١/١ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو المنعُ** ؛ لأنَّ أسلوبَ التَّحذير بنحو : ( إيَّاكَ والأسدَ ) لم يأتِ إلا مقروناً بالواو ، نحو : ( إيَّاكَ والأسدَ ) ، أو بحرف جرٍّ نحو : ( إيَّاكَ من الأسدِ ) ، هذا هو الذي يشهدُ له الواقعُ اللُّغوي ، وأمَّا حذفُهما فلم يأتِ إلا في شاهدٍ واحدٍ يمكنُ حملُه على الضَّرورة .

**وأما احتجاجُ ابنِ فلاح في شرح الكافية**[1] **على المنع بأنَّ الفعلَ النَّاصبَ للضَّمير المنفصل لا يتعدَّى إلا إلى مفعولٍ واحدٍ ، فلا يقالُ** : ( **باعد نفسَك الأسدَ** ) ؛ **لعدم تعديته إلى اثنين** ، فلا أراه مُلزِماً لجميع المانعين ؛ لأنَّ منهم من يقدّرُ فعلاً يتعدَّى إلى مفعولين نحو : ( أُحذِّر ) ، ولا يقدّرونه بـ( باعد ) ، فالحجةُ في المنع عدمُ ورودِ حذفِ حرفِ العَطف ، وحرفِ الجرّ في مثل هذا الأسلوب ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكافية ( ٥٧٥ ) .

## ١١٨- لا يجوزُ تقديمُ معمولاتِ أسماءِ الأفعالِ عليها

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا تقديمُ معمولاتِ أسماءِ الأفعالِ فإنَّه لا يجوزُ تقديمُها عليها عند البصريينَ ، خلافاً للكوفيينَ "(١) .

**آراء النَّحويين :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : المنعُ ، وهو قولُ البصريينَ(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراج ، وبه قال الفراءُ من الكوفيين(٣) .

**والثاني** : الجوازُ ، وهو قولُ الكسائيِّ ، ونُسِبَ إلى الكوفيينَ(٤) .

**الأدلة (٥) :**

**احتجَّ البصريونَ للمنع** بأنَّ أسماءَ الأفعالِ فرعٌ على الفعل في العمل ؛ لأنَّها إنَّما عملت عملَه لقيامها مقامَه ؛ فينبغي أن لا تتصرّفَ تصرفَه ، فوجبَ أن لا يجوزَ تقديمُ معمولاتها عليها ؛ إذ لو قلنا بالجوازِ لأدَّى ذلك إلى التَّسويةِ بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوزُ ؛ لأنَّ الفروعَ أبداً تنحطُّ عن درجاتِ الأصول .

**وحجةُ الكوفيينَ السَّماعُ ، والقياسُ :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ (٦) ، فـ ( كتاب ) منصوبٌ

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٣٣٥/١ ) .

(٢) الإنصاف ( ٢٢٨/١ ) .

(٣) الكتاب ( ٢٥٢/١ ) ، والمقتضب ( ٢٨٠/٣ ) ، والأصول في النحو ( ١٤٢/١ ) ، ومعاني القرآن ( ٢٦٠/١ ).

(٤) الارتشاف ( ٢٣١١/٥ ) والإنصاف ( ٢٢٨/١ ) .

(٥) الكتاب ( ٢٥٢/١ ) والمقتضب ( ٢٨٠/٣ ) والإنصاف ( ٢٢٨/١ ) وائتلاف النصرة ( ٣٤ ) .

(٦) سورة النساء : من الآية ( ٢٤ ) .

منصوبٌ باسمِ الفعلِ ( عليكم ) ، وقولُ الشَّاعر :

يأيُّها المائحُ دلوي دونَك إني رأيت الناسَ يحمدونَكا (١)

فـ( دلوي ) منصوبٌ باسمِ الفعلِ ( دونك ) .

**وأمَّا القياسُ** فعلى اسمِ الفاعلِ والمفعول .

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ ، وهو أنَّه لا يجوزُ تقديمُ معمولاتِ أسماءِ الأفعالِ عليها** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما ، ثم أجاب عن أدلة الكوفيين بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ أسماءَ الأفعالِ ضعيفةٌ ؛ لأنَّ منها الظَّرفَ والجارَّ والمجرور ، وهي عند عملها في الحال لا تتقدمُ عليها ؛ لضعفها ، فكذلك إذا نُقلت إلى اسمِ الفعل .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حُجّة الكوفيينَ بما يأتي :**

**فأمَّا قوله تعالى :** ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ فأجاب عنه بأنَّ (كتاب الله ) ليس منصوباً بـ( عليكم ) ، وإنَّما هو منصوبٌ لأنَّه مصدرٌ ، والعاملُ فيه فعلٌ مقدرٌ ، والتقديرُ فيه : ( كتب كتاباً الله عليكم ) وإنَّما قُدّر هذا الفعلَ و لم يظهر ؛ لدلالة ما تقدَّمَ عليه من قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ ﴾ (٣) ، فإنَّ فيه دلالةً على أنَّ ذلك مكتوبٌ عليهم ، فلمَّا قُدّرَ هذا الفعلُ ، و لم

(١) البيت من الرجز ، لراجز من بني أسيد بن عمرو بن تميم ، والبيت في : معاني القرآن للفراء ( ١/٢٦٠ ) ، والإنصاف ( ١/٢٢٨ ) ، والخزانة ( ٦/٢٠٠ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ١/٣٣٥- ٣٣٦ ) .

(٣) سورة النساء : من الآية ( ٢٣ ) .

يظهر بقي التقديرُ فيه : ( كتاباً الله عليكم ) ، ثم أضيف المصدرُ إلى الفاعل فصارت ( كتاب الله عليكم ) .

**وأمَّا قولُ الشَّاعر :**

يأيُّها المائحُ دلوي دونَك إني رأيت الناسَ يحمدونَكا

**فأجاب عنه بأنَّه يحتملُ تأويلين :**

**أحدهما** : أن يكونَ منصوباً بفعلٍ ، أي : خذ دلوي دونكا .

**والثاني** : أن يكونَ مبتدأً ، و( دونك ) خبرُه .

**وأمَّا القياسُ على اسمِ الفاعلِ فأبطله بوجود الفارق** ، وهو أنَّ اسمَ الفاعلِ في قوّة الفعلِ ؛ لشدَّة شبهه به ؛لأنَّه يشبهُه في اللَّفظ والمعنى ، بخلاف اسمِ الفعلِ فإنَّه يشبهُ الفعلَ في المعنى .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ هو عدمُ جوازِ تقديمِ معمولاتِ أسماءِ الأفعالِ عليها** ؛ لأنَّ واقعَ اللَّغة يشهدُ بأنَّ منصوباتِ الجوامد كـ( نعم ) و( عسى ) وفعل التعجب لا تتقدمُ عليها ، وأسماءُ الأفعال في حكمها ؛ إذ هي لا تتصرّفُ في نفسها ، فلا تتصرّفُ في معمولاتها .

وما ورد من السَّماع مُؤيّداً للجواز قليلٌ بنصِّ الفراء[1] ، وهو يحتمل التأويل ، وقد تقدَّمَ تأويلُ ابنِ فلاحٍ للسَّماع المخالف بما يُرَجِّحُ عندي القولَ بعدمِ الجواز ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) معاني القرآن ( ١/٢٦٠ ) .

## ١١٩- أسماءُ الأفعالِ في موضعِ رفعٍ بالابتداء

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا موضعُها من الإعراب ففيه ثلاثةُ مذاهب : أحدها : لا موضعَ لها من الإعراب .... والثاني : أنَّها في موضعِ نصبٍ على المصدر .... والمذهبُ الثالث : أنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداء "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدها** : أنَّها في موضعِ نصبٍ على المصدر ، وهو قولُ المازنيِّ(٢) ، واختاره ابنُ أبي الربيع(٣) ، وذكر أن هذا القول هو الظَّاهر من كلام سيبويه ، وجزم أبو حيان بنسبته إلى سيبويه(٤) ، و لم أقف على تصريح لسيبويه بذلك .

**والثاني** : أنَّها لا موضعَ لها من الإعراب ، وهو قولُ الأخفش ، واختاره الرضيُّ(٥) .

**والثالث** : أنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداء ، وأغنى الضَّميرُ المستكنُّ فيها عن الخبر ،كما أغنى الظَّاهرُ في : ( أقائمٌ الزيدان ؟ ) ، وهو قولُ ابنِ الحاجب ، وابنِ جمعة الموصلي(٦) .

### الأدلة (٧) :

**حجةُ مَن قال بأنَّها في موضعِ نصبٍ على المصدر** أنَّ المبنيَّ لما تعذَّر ظهورُ الإعراب في

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢٥١/١ ) .
(٢) الارتشاف ( ٢٣١١/٥ ) .
(٣) البسيط لابن أبي الربيع ( ١٦٤/١ ) .
(٤) الارتشاف ( ٢٣١١/٥ ) .
(٥) الارتشاف ( ٢٣١١/٥ ) ، وشرح الكافية : القسم الثاني ( ٢٩٤/١ ) .
(٦) شرح المقدمة الكافية ( ٧٤٤/٣ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ١٠١٥/٢ ) .
(٧) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ( ٧٤٤/٣ ) ، وشرح الكافية للرضي : القسم الثاني ( ٢٩٤/١ ) ، والبسيط لابن أبي الربيع ( ١٦٤/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ١٠١٥/٢ ) .

لفظه حُكِمَ على موضعه بما يستحقه ، ودليلُ نصبها على المصدر أنَّ المنـونَ منـها نكـرةٌ فيكونُ في موضعِ المصدرِ المنكر ، وأنَّه قد جاء المصدرُ في بعضها مضافاً ، نحـو : ( رويـدَ زيدٍ ) ، ودخولُ اللام في فاعلها ، نحـو قولـه تعـالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [1] .

**وحجةُ مَن قال بأنَّها لا موضعَ لها من الإعرابِ** أنَّ كلَّ واحدٍ من الأفعال التي سُميت به لا موضعَ له من الإعراب ، فوجب أن يكونَ الدَّال عليها لا موضعَ له .

**وحجةُ القول بأنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداء ، والفاعلُ المستترُ أغنى عن الخبر** أنَّـه اسمٌ مجرَّدٌ عن العوامل اللَّفظية ، فوجبَ أن يُحكَمَ بالابتداء فيه ، والفاعلُ سادٌّ مسدَّ الخبر ، كما في : ( أقائمٌ الزيدان ) .

**اختيار ابن فلاح [2] :**

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ أسماءَ الأفعالِ في موضعِ رفعٍ بالابتداء** ؛ فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة ، ووصفَ القول بأنَّ أسماءَ الأفعال في موضعِ رفعٍ بالابتـداء بـالأقوى ؛ فقال : " والمذهبُ الثالثُ : أنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداء .... وهذا أقوى مما قبله " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ أسماءَ الأفعال مجردةٌ عن العوامل اللَّفظيّة ، مـسندةٌ إلى فاعلها ، فوجبَ الحكمُ لها بالرفع ؛ قياساً على الصفة الرافعة لفاعلـها ، نحـو : ( أقـائمٌ الزيدان ؟ ) ؛ لأنَّ التركيبَ يوجبُ الإعرابَ ظاهراً ، أو تقديراً عند امتناع الظّهور .

**ويرى ابنُ فلاحٍ** أنَّ هذا القولَ - وإن كان قوياً - ، يَرِدُ عليه أنَّ فاعلَ اسمِ الفعلِ غيرُ بارزٍ حتى يسدَّ مسدَّ الخبر ، بخلاف الصّفة فإنَّ فاعلَها ظاهرٌ ، فلذلك أغنى عن الخبر ، وصيَّرَ الصفةَ في معنى الفعل .

---

(١) سورة المؤمنون : من الآية ( ٣٦ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٢٥١/١ - ٢٥٣ ) .

## التَّرجيح :

**الرَّاجحُ عندي هو أنَّ أسماءَ الأفعال لها محلٌّ من الإعراب ، ومحلُّها رفعٌ بالابتداء ، وأغنى الضَّميرُ المستكنُّ فيها عن الخبر .**

**فأمَّا كونُها لها محلٌّ من الإعراب** ؛ فلأنَّها أسماءٌ وقعت في إسناد ، فاقتضى ذلك أن يكونَ لها محلٌّ من الإعراب ، **وأمَّا كونُ محلها رفعاً بالابتداء** ؛ فلأنَّها أسماءٌ مجردةٌ عن العوامل اللَّفظية ، **وأمَّا كونُ مرفوعِها أغنى عن الخبر** ؛ فقياساً على الصّفة الرافعة لفاعلها ، نحو : ( أقائمٌ الزيدان ) .

**ولا يَرِدُ عندي على هذا القياس** ما قاله ابنُ فلاحٍ من أنَّ فاعلَ اسمِ الفعلِ مستترٌ ، وفاعلَ الوصف بارزٌ ، فوُجِدَ الفرقُ ؛ لأنَّ المعتبرَ هو حصولُ الفائدة بالإسناد ، وقد حصل هنا بالضَّمير المستتر ، كما حصلَت بالبارز ، والاسمِ الظَّاهر ، ويدلُّ على حصولها حسنُ السّكوت على اسمِ الفعلِ ، فتقول : ( صه ) ، وما ذلك إلا لأجل الضَّمير المقدّر الذي حصل به تمامُ الفائدة .

**وأمَّا القولُ بأنَّها في موضعِ نصبٍ على المصدرِ فضعيفٌ من وجهين**(١) :

**أحدهما** : أنَّه لو كانت كذلك لكانت الأفعالُ قبلها مقدَّرةٌ ، وتخرجُ حينئذٍ عن أن تكونَ اسمَ فعلٍ ؛ بدليل : (سقياً ) و( رعياً ) لما كانت مصادرَ ، وكان الفعلُ معها مقدَّرٌ وجبَ خروجُها عن أسماء الأفعال .

**والثاني** : أنَّها لو كانت كذلك لوجبَ أن تكون معربةً ، كما في قولك : ( سقياً ) و( رعياً ) ؛ إذ لا موجبَ حينئذٍ للبناء ؛ إذ معنى الفعلية إنما هو في الفعل المقدَّرِ لا فيها ، وذلك لا يوجبُ بناءَها .

**وأمَّا القولُ بأنَّها لا موضعَ لها من الإعراب** بحجة أنَّ كلَّ واحدٍ من الأفعال التي سُمّيت به لا موضعَ له من الإعراب ، فوجبَ أن يكونَ الدَّالُّ عليها لا موضعَ له ، فمردودٌ

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ( ٣/٧٤٤ ) .

عندي بأنَّ الوصفَ العاملَ عَمَلَ فعله يدلُّ على معنى الفعلِ ، ومع ذلك لم يقلْ أحدٌ بأنَّـــه لا موضعَ له من الإعراب ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٢٠- ( الكاف ) في : ( رويدك ) حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال فيه متحدِّثاً عن ( رويد ) : " وإذا اتصلت به كافُ الخطاب نحو : رويدك .... ففيها ثلاثةُ أقوالٍ : أحدُها : لسيبويه أنَّها حرفٌ يدلُّ على الخطاب ، ولا موضعَ لها من الإعراب ....والقولُ الثاني : أنَّها اسمٌ في موضعِ رفعٍ .... والقولُ الثالث : أنَّها في موضعِ نصبٍ "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ :**

**أحدها** : أنَّها حرفٌ يدلُّ على الخطاب ، ولا موضعَ لها من الإعراب ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، وابنِ السَّراجِ ، والعكبريّ ، وابنِ أبي الربيع ، والرضيّ ، وابنِ جمعة الموصلي[٢] .

**والثاني** : أنَّها في موضعِ نصبٍ مفعول به ، وهو قولُ الكسائيّ[٣] .

**والثالث** : أنَّها اسمٌ في موضعِ رفعٍ ، لكونه مكانَ الفاعلِ ، وهو قولُ الفراء[٤] .

**الأدلة [٥] :**

**وحجةُ القولِ بأنَّها حرفٌ يدلُّ على الخطاب ، ولا موضعَ لها من الإعراب** ، أنَّه لو

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١/٢٥٩ ) .

(٢) الكتاب ١/٢٤٤ ) ، والمقتضب ( ٣/٢٠٩ ) ، والأصول في النحو ( ١/١٤٣ ) ، واللباب ( ١/٤٦٠ ) ، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ( ٣/١١٣٠ ) ، وشرح الكافية : القسم الثاني ( ١/٢٩٨ ) وشرح ألفية ابن معط ( ٢/١٠١٧ ) .

(٣) شرح الكافية للرضي : القسم الثاني ( ١/٢٩٩ ) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) الكتاب ١/٢٤٤ ) ، والمقتضب ( ٣/٢٠٩ ) ، واللباب ( ١/٤٦٠ ) ، وشرح الكافية : القسم الثاني ( ١/٢٩٨ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ٢/١٠١٧ ) .

كان اسماً لَكانَ له موضعٌ من الإعراب ، وهو ليس كذلك ؛ لأنَّه لو كان له موضعٌ من الإعراب لم يخلُ : إمَّا أن يكونَ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً : فأمَّا الرفعُ فلا يصحُّ ؛ لأنَّ الكافَ ليست من الضَّمائر المرفوعة ، وأمَّا النَّصبُ فلا يصحُّ ؛ لأنَّ ( رويد ) يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد ، فالكافُ للخطاب ، و( زيداً ) مفعولٌ به في نحو : ( رويدك زيداً ) ، وأمَّا الجرُّ فلا يصحُّ ؛ لأنَّ الجرَّ يكونُ بحرفِ الجرّ ، وليست ( رويد ) حرفاً ، أو بالإضافة وهذه الأسماءُ لا تضافُ ، فالكافُ في : ( رويدك ) كالكاف في ذلك .

**ولم أقف على حُجَّةٍ للكسائي ، ولا للفراء في هذه المسألة .**

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويهِ ، وهو أنَّ ( الكافَ ) في : ( رويدك ) حرفٌ يدلُّ على الخطاب ، ولا موضعَ لها من الإعراب** ؛ فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة ، ثم أجاب عن قولِ الكسائيّ ، وقولِ الفراء بما يُضْعِفُهما ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ سيبويه .

**فأمَّا قولُ الكسائيّ بأنَّ ( الكافَ ) في موضعِ نصبٍ** فضعَّفه ابنُ فلاحٍ بأنَّ ( رويد ) يقتضي مفعولاً واحداً ، وهو يقالُ : ( رويدك زيداً ) ، وذلك يؤدِّي إلى تعديته إلى مفعولين ، وهو لا يقتضي إلا واحداً .

**وأمَّا قولُ الفراء بأنَّها اسمٌ في موضعِ رفعٍ لكونه مكانَ الفاعل** فضعَّفه ابنُ فلاحٍ من ثلاثةِ أوجه :

**أحدها** : أنَّها تُحذَفُ ، ولو كانت فاعلةً لم تُحذَف .

**والثاني** : أنَّ أسماءَ الأفعال لا يبرزُ فاعلُها ؛ لأنَّ بروزه ينافي الاختصارَ الذي وُضِعَت لأجله .

**والثالث** : أنَّها ليست من ضمائرِ المرفوع .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١/٢٥٩ – ٢٦٠ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ( الكافَ ) في : ( رويدك ) حرفُ خطاب** ؛ لأنَّه لو كان اسماً لوجب أن يكونَ له محلٌّ من الإعراب ، إمَّا رفعٌ ، أو نصبٌ ، أو جرٌ ، وكلُّها ممتنعةٌ : فأمَّا النَّصبُ ؛ فلأنَّ ( رويد ) لا يتعدَّى إلا إلى واحد ، وهم يقولون : ( رويدك زيداً ) ، وذلك يؤدِّي إلى تعديته إلى مفعولين ، وهو لا يقتضي إلا واحداً ، كما أنَّ ( أرود ) كذلك ؛ بدليل امتناع : ( رويد زيداً عمراً ) ، وأمَّا الرفعُ ؛ فلأنَّها ليست من ضمائرِ الرَّفع ، ولأنَّها تُحذَفُ من غير أن يقومَ مقامَها شيءٌ ، وليس كذلك الفاعلُ ، وأمَّا الجرُّ[1] ؛ فلامتناعِ إضافتِها ؛ لامتناعه في مدلولاتها التي هي الأفعالُ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١٠١٧/٢ ) .

## ١٢١- اسمُ الفعلِ المنقول من الظَّرف والجار والمجرور مقصورٌ على السَّماع

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " ومذهبُ الجمهور أنَّ هــذا النــوعَ المنقولَ من الظَّرف ، والجار والمجرور مقصورٌ على السَّماع ، فلا يقال : ( تحتكَ زيــداً ) ، و( أمامكَ بكراً ) ، وأجاز الكسائيُّ ذلك "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّ اسمَ الفعلِ المنقولَ من الظَّرف والجارّ والمجرور مقصورٌ على الــسَّماع ، وهو قولُ البصريينَ[٢] ، واختاره ابنُ يعيش ، والرضيُّ ، وابنُ جمعة الموصلي[٣] .

**والثاني** : جوازُ القياسِ على المسموعِ ، وهو قولُ الكوفيين[٤] ، ومنهم الكسائيّ[٥] .

**الأدلة** [٦] **:**

**حجةُ من قَصَرَ النَّقلَ على السَّماع** قلّةُ ما نُقِلَ منه عن العرب ، ومنه ( دونــك ) ، و( عندك ) ، و( مكانك ) .

ولم أقف على حُجّةٍ للكوفيينَ على جوازِ القياسِ هنا .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢٩٦/١ ) .
(٢) الكافي لابن أبي الربيع ( ١١٣٧/٣ ) .
(٣) شرح المفصل ( ٢٣٧/٢ ) ، وشرح الكافية : القسم الثاني ( ٣٢٢/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ١٠٢٨/١ ) .
(٤) الكافي لابن أبي الربيع ( ١١٣٧/٣ ) .
(٥) التسهيل لابن مالك ( ٢١٣ ) .
(٦) اللباب للعكبري ( ٤٥٩/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٢٣٧/٢ ) ، وشرح الكافية للرضي : القسم الثــاني (٣٢٢/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١٠٢٨/١ ) .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ ، وهو أنَّ اسمَ الفعلِ المنقولَ من الظَّرف والجارّ والمجرور مقصورٌ على السَّماع** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم ضعَّفَ قولَ الكسائيّ بأنَّ القياسَ في سائر الظّروف لا يَطَّرِدُ في ظروفِ الزَّمانِ ؛ إذ لا يجوزُ : ( يومك زيداً ) .

**وذكر ابنُ فلاحٍ اعتراضاً على تضعيفه – لم أقف على من قال به – ثم أجاب عنه بما يفنّدُه ، ويصحّحُ تضعيفَه** ، فقال : " **فإن قيل** : إنَّما جاز في ظروفِ المكان وحروفِ الجر ؛ لصحة وقوعها أخباراً للجثث ، دونَ ظروفِ الزَّمان ، **قلنا** : لا معنى للتقييد بالخبرية ؛ بدليلِ أنَّ أسماءَ الفعلِ تَنصِبُ المفاعيلَ ، نحو : ( تراك زيداً ) ، وإن لم يصحّ وقوعُها خبراً عنها " .

**أقول** : مرادُ المعترضِ أنَّ عدمَ جوازِ القياسِ في ظروفِ الزَّمان راجعٌ إلى أنَّها لا تصحُّ أن تكونَ أخباراً لأسماء الجثث التي تأتي بعدها ، بخلاف ظروفِ المكانِ ، وحروفِ الجرّ ؛ لذا جاز ( عندك زيداً ) ؛ لجواز ( زيدٌ عندك ) ، ولم يجز ( يومك زيداً ) ؛ لعدم جواز ( زيدٌ يومك ) ، وواضحٌ أنَّ المعترض ربط المسألةَ بالإخبارِ ، لذا أجاب ابنُ فلاحٍ بأنَّ تقييدَ المسألةِ بالإخبار لا معنى له ؛ بدليل أنَّه يجوزُ ( تراك زيداً ) ، مع أنَّه لا يصحُّ ( زيدٌ تراك ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ ، وهو أنَّ اسمَ الفعل المنقولَ من الظَّرف والجارّ والمجرور مقصورٌ على السَّماع** ، بمعنى : أننا لا ندّعي النَّقلَ إلا فيما ثبتَ عن العربِ نقلُه مما كان عليه إلى اسمِ الفعل ، نحو : ( عندك ) ، و( دونك ) ، لأنَّ القياسَ هنا يقتضي إحداثَ كلماتٍ لاسمِ الفعل ليست من وضعِ العرب ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١/٢٩٦ ) .

# ١٢٢- ( هَلُمَّ ) كلمةٌ بسيطةٌ ، وليست مركبة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال: " وأمَّا ( هَلُمَّ ) ففيها مذهبان : مذهبُ أهلِ البصرة أنَّها مركبةٌ من ( ها ) التي للتنبيه ، ولُمَّ ... وحذفت الألف .... ومذهبُ أهلِ الكوفة أنَّها مركبةٌ من ( هل ) التي هي زجرٌ وحثٌ و( أُمَّ ) أي : اقصد ، فنُقلت ضمةُ الهمزة إلى اللام ، وحُذفت "[١] .

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّها مركبةٌ من ( ها ) التنبيه ، ومن (لُمَّ ) التي هي فعلُ أمرٍ من ( لَمَّ اللهُ شعثه ) فحُذفت الألفُ ، فقيل : ( هَلُمَّ ) ، وهو قولُ البصريينَ[٢]، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراجِ ، وابنُ درستويه ، والفارسيُّ[٣] .

**والثاني** : أنَّها مركبةٌ من ( هلْ ) ، - ولم يصرّح الفراءُ بمعناها - و( أُمَّ ) بمعنى : اقصد فالهمزةُ ألقيت حركتُها على السَّاكن قبلها ، وحُذفت هي ؛ فقيل : ( هَلُمَّ ) ، وهو قولُ الكوفيين[٤] ، ومنهم الفراءُ[٥] .

**والثالث** : أنَّها كلمةٌ بسيطةٌ ، وليست مركبةً ، وهذا القولُ استظهره ابنُ الحاجبِ ولم يجزم به[٦] ، وذكره أبو حيان ، ولم ينسبه إلى أحدٍ ثم قال أبو حيان بعد ذكر هذا القول : " وهو قولٌ لا بأس به ؛ إذ الأصلُ البساطةُ حتى يقومَ دليلٌ واضحٌ على التَّركيب "[٧] .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٣٠٤/١ ) .

(٢) الارتشاف ( ٢٣٠٤/٥ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٣٢/٣ ) ، والمقتضب ( ٢٥/٣ ) ، والأصول في النحو ( ١٤٦/١ ) ، وتصحيح الفصيح ( ٤١١ ) ، والمسائل العضديات ( ٢٢١ ) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ( ٤٧٩/١ ) .

(٥) معاني القرآن ( ٢٠٣/١ ) .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ( ٤٧٨/١ ) .

(٧) الارتشاف ( ٢٣٠٥/٥ ) .

## الأدلة :

**قال ابنُ الحاجب** " الذي حملَ النَّحويينَ على الحكم بالتَّركيب في مثل هذه المواضع ، – وإن كان الظَّاهرُ أنَّه كلمةٌ برأسها – أنَّهم رأوا العربَ حَكَمت بالتَّركيب في مثله ، كقولهم في ( إمَّا ) إنْ في قوله :

سَقَتها الرَّواعدُ من صيِّفٍ وإنْ مِن خريفٍ فلن يَعْدَما [(١)]

قال سيبويه : هي ( إمَّا ) العاطفةُ فحُذفت ( ما ) وبَقيت ( إن ) ، وإذا ثبتَ أنَّ ( إمَّا ) مركبةٌ مع بُعْدِ التَّركيبِ عنها صورةً ، فلا بُعْدَ أن يكونَ ( هَلُمَّ ) مركباً "[(٢)] ، ثم اختلفوا في أصلِ التَّركيبِ على النّحو الذي ذكرته .

## اختيار ابن فلاح [(٣)] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ** ( **هَلُمَّ** ) **بسيطةٌ ، وليست مركبةً** ؛ فقد ذكر مذهبَ البصريينَ ، والكوفيينَ في المسألة ، والمذهبانِ يقولانِ بالتَّركيبِ على خلافٍ في تعيين أصله ، ثم قال : " فالأولى أن تكونَ كلمةً مفردة " .

**وقد اعترض ابنُ فلاحٍ على المذهبين في دعوى التَّركيب بثلاثةِ أوجه :**

**أحدها** : أنَّ دعوى التَّركيبِ تحتاجُ إلى دليلٍ ، ولا دليلَ يدلُّ عليه ، بخلاف ( حيَّ هل ) فإنَّهما لما استُعملا اسمي فعلٍ في معناهما ، أمكنَ الحكمُ عليهما بالتَّركيب عند اجتماعهما .

**والثاني** : أنَّ الكلمةَ الثانيةَ على المذهبين من فعلِ أمرٍ ، فدعوى نقلِ الفعلِ أي الذي يظهرُ فيه ضميرُ المأمور إلى كونه اسماً للفعل لا يظهرُ فيه ضميرُ المأمور على خلافِ الأصل .

---

(١) البيت من المتقارب ، للنمر بن تولب ، ديوانه ( ١١٩ ) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ( ١/٤٧٨ ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ١/٣٠٤ – ٣٠٥ ) .

**والثالث** : أنَّ ضَمَّ حرفِ التنبيه إلى فعلِ أمرٍ لا يُوجبُ إخراجَه عن حقيقته ، قياساً على دخوله على غيره ، لأنَّه يقتضي التنبيهَ على تحقّق ما بعده من غير نقل ، وأنَّ ضمَّ ( هل ) الدالةِ على الزجر والحث إلى فعلِ أمرٍ لا معنى له ، فالأولى أن تكونَ كلمةً مفردة .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ ، وهو أنَّ ( هَلُمَّ ) مركبةٌ من ( ها ) التنبيه و( لُمَّ ) التي هي فعلُ أمرٍ ، فحُذفت الألفُ للتَّخفيف** ؛ بدليلِ أنَّهم نطقوا بهذا الأصلِ فقالوا : ( هالُمَّ )[1] ، وبذلك يبطلُ قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ دعوى التَّركيب هنا لا دليلَ عليها .

وأمَّا قولُ الكوفيينَ بأنَّ الأصلَ : ( هلْ ) ( أُمَّ ) فمردودٌ بأنَّ ( هل ) التي ذكرها الفراءُ لم يصرّح بمعناها ، فإن كانت للاستفهام فباطلٌ ؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يدخلُ على الأمر ، وإن كانت بمعنى : ( قد ) فباطلٌ أيضاً ؛ لأنَّ التي بمعنى : ( قد ) لا تدخلُ على الأمر ، فإن قيل إنَّها للزجر والحثِّ فلا يصحُّ أيضاً ؛ لأنَّ التي تكونُ كذلك تكونُ متحركةَ الآخر بالفتح ، فيقال فيها : ( هلا )[2] ، فلو كان التَّركيبُ منها لكانت اللامُ مفتوحةً ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الارتشاف ( ٥/٢٣٠٥ ) ، والتذييل والتكميل ( ٥/ ل ١٧ ب ) ، والهمع ( ٥/١٢٦ ) .

(٢) المسائل العضديات ( ٢٢١ ) .

## ١٢٣- التَّنوينُ وحدَه هو علامةُ الصَّرف

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه متحدثاً عن الصَّرف : " وأمَّا بيانُ حقيقته : فذهب الجمهورُ إلى أنَّه عبارةٌ عن التَّنوينِ وحدَه ، وذهب قومٌ – وبه قال السيرافيِّ – إلى أنَّه عبارةٌ عن الجرِّ والتَّنوينِ "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّ الصَّرفَ عبارةٌ عن التَّنوين وحده ، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، وابنُ الخشَّاب ، والعكبريُّ ، وابنُ مالك(٣) .

**والثاني** : أنَّ الصَّرفَ عبارةٌ عن الجرِّ والتَّنوين ، وهو قولُ المبردِ ، والزَّجاجِ ، وابنِ السَّراجِ ، والسّيرافيِّ ، والزَّمخشريّ(٤) .

### الأدلة (٥) :

**حجةُ الجمهور من أربعةِ أوجهٍ :**

**أحدها** : أنَّ الشَّاعرَ إذا اضطرَّ لإقامة وزنٍ جاء بالتَّنوين ، ويقالُ صرفَه للضَّرورة ، وإن لم يجرَّه أصلاً .

**والثاني** : أنَّ ( عصا ) منصرفٌ ، و( حبلى ) غيرُ منصرفٍ ، ولا فارق إلا وجودُ

(١) شرح الكافية ( ١٢٧ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٩٥٩/٢ ) .

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٤٣٨/١ ) .

(٣) الكتاب ( ٢٢/١ ) ، والمرتجل ( ٧١ ) ، واللباب ( ٧٢/١ ) ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ( ١٣٥/١ ) .

(٤) المقتضب ( ٣٠٩/٣ ) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ( ٣ ) ، والأصول في النحو ( ٧٩/٢ ) ، وشرح الكتاب (١٧٠/١ ) ، والمفصل في علم العربية ( ٤٤ ) .

(٥) الكتاب ( ٢٢/١ ) ، والتبيين ( ١٦٤ ) ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ( ٧٤ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١١٤/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٤٣٨/١ ) .

التَّنوين وعدمُه .

**والثالث** : أنَّ التَّنوينَ مطابقٌ لاشتقاق الصَّرف ؛ لأنَّه مأخوذٌ من الصَّريف الذي هو الصَّوت ، وليس شيءٌ في آخره صوتٌ إلا التَّنوين .

**والرابع**: أنَّ الاسمَ الذي لا ينصرفُ يدخلُه الجر مع الألفِ واللام ، والإضافة ، مع وجود العلّة المانعة من الصَّرف .

**وحجةُ القول بأنَّ الصَّرف هو الجرُّ والتنوينُ من ثلاثةِ أوجهٍ :**

**أحدها**: أنَّ الصَّرفَ من التَّصرّف ، وهو التَّقلبُ ، ولا شكَّ أنَّ الذي يدخلُه الحركاتُ الثلاثُ والتَّنوينُ أكثرُ تصرفاً مما تدخلُه حركتانِ ، والجرُّ يحصلُ به زيادةُ تغييرٍ في الاسم ، فكان من الصَّرف .

**والثاني** : أنَّ الجرَّ يشاركُ التَّنوينَ في كونهما من خصائص الاسم ، فوجبَ اشتراكُهما في علامةِ الصَّرف ، ولذلك لم يكن الرَّفعُ والنَّصبُ بهذه المثابة ؛ لاشتراك الفعل والاسم فيهما .

**والثالث** : أنَّ المُوجِبَ لمنع الصَّرف سببان ، فيكونُ في مقابلتهما شيئانِ ، لا شيءٌ واحد .

## اختيار ابن فلاح [(١)] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الصَّرفَ هو التَّنوينُ** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلّتهما ، ثم أجاب عن أدلّة القائلين بأنَّ الصَّرفَ هو الجرُّ والتَّنوينُ بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّ الصَّرفَ هو التَّنوينُ لا غير .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بما يلي :**

**أولاً** : أنَّ ( عصا ) منصرفٌ ، و( حبلى ) غيرُ منصرفٍ ، ولا فارقَ إلا وجودُ التَّنوين

(١) شرح الكافية ( ١٢٧ – ١٢٩ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٢/٩٥٩ – ٩٦٢ ) .

وعدمه .

**ثانياً** : أنَّ التَّنوينَ مطابقٌ لاشتقاق الصَّرف ؛ لأنَّه - في قولٍ للنَّحويين - مأخوذٌ من الصَّرف بمعنى النَّافلة ، والنَّفلُ زيادةٌ على الفرض كما أنَّ التنوينَ زيادةٌ على الكلمة .

**ثالثاً** : أنَّ الشَّاعرَ إذا اضطرَّ إلى تنوينِ المجرورِ نوَّنه وجرَّ ، كما في تنوينِ المرفوعِ والمنصوبِ ، ولو كان الجرُّ من الصَّرف لما جاز له ؛ لأنَّه لا حاجةَ تدعوه إليه ، وإنما يجوزُ له بحسبِ الضَّرورة .

**رابعاً** : أنَّ شبهَ الفعلِ يزيلُ عنه علامةَ تمكنه وهو التَّنوينُ ، وأمَّا الجرُّ فعَلَمُ الإضافةِ ، كما أنَّ الرَّفعَ علمُ الفاعلية ، والنَّصبَ علمُ المفعولية .

**خامساً** : أنَّ الجرَّ يدخلُ الممنوعَ من الصَّرف إذا أضيف ، أو دخله لامُ التَّعريف ، وهو غيرُ منصرفٍ على الأصح .

**ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ الجرَّ إنما حُذف مع التّنوين مع أنَّه ليس من الصَّرف لثلاثةِ أوجه :**

**أحدها** : كراهةَ أن يلتبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلّم المحذوفة ؛ لأنَّه حكى المازنيُّ حذفَ ياءِ المتكلّم وإبقاءَ الكسرة في غير النداء(١) .

**والثاني** : كراهةَ أن يلتبسَ بالمبنيات على الكسر نحو : ( حذام ) .

**والثالث** : أنَّ التَّنوينَ من خصائص الاسمِ ، والجرَّ أيضاً من خصائصه ، فتبعه الجرُّ في الحذفِ ؛ لاشتراكهما في الخصوصية .

**وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلة المخالفين بما يأتي :**

**فأمَّا قولُهم بأنَّ الصَّرفَ من التصرّف ، وهو التقلّبُ** ، فأجابَ عنه بأنَّه لو كان

(١) حكاية المازني في شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١/٤٣٨ ) .

الصَّرفُ من التَّصرفِ لم يكن التَّنوينُ من الصَّرف ؛ لأنَّه لا تقلّبَ فيه ، بل تابعٌ للمتقلب فيه ، ولأنَّ التقلبَ موجودٌ في الرَّفعِ ، والنَّصب ، وليس من الصَّرف .

**وأمَّا قولهم : بأنَّ الجرَّ يشاركُ التنوينَ في كونهما من خصائصِ الاسمِ ، فوجبَ اشتراكُهما في علامةِ الصَّرف** ، فأجابَ عنه بأنَّ الألفَ واللامَ والإضافةَ وغيرَهما من خصائص الاسم ، وليست من الصَّرف ، فلا يلزمُ من كون الجرّ من الخصائصِ أن يكونَ من الصَّرف .

**وأمَّا قولهم بأنَّ الموجبَ لمنعِ الصَّرف سببان ، فيكونُ في مقابلتهما شيئانِ ، لا شيءٌ واحدٌ** ، فأجابَ عنه بأنَّ المقصودَ من السببين منعُ ما يُسمَّى صرفاً ، لا مقابلةَ شيءٍ بشيءٍ ، وقد تقرَّرَ أنَّ التَّنوينَ هو الصَّرفُ ، فيكونُ هو المقصودُ بالمنع .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو القولُ بأنَّ التَّنوينَ هو علامةُ الصَّرف** ؛ لأنَّ الاسمَ الذي لا ينصرفُ يدخلُه الجرُّ مع الألفِ واللامِ والإضافةِ ، مع أنَّه ممنوعٌ من الصَّرف حينئذٍ ؛ لوجود العلّة المانعة منه ، فدلَّ ذلك على أنَّ الجر بالكسرةِ ليس بعلامةٍ للصرف ، وإنَّما مُنِعَ الجرُّ بالكسرة مع التَّنوين في الممنوع من الصَّرف لغرضٍ ، وهو إزالةُ اللَّبس الممكن حصولُه لو بقي الاسمُ الممنوعُ من الصَّرف مجروراً بالكسرةِ من غيرِ تنوينٍ ؛ لأنَّه سيلتبسُ حينئذٍ بالاسمِ المضافِ إلى ياء المتكلّم المحذوفة ، أو بالاسمِ المبنيّ على الكسرِ نحو حذامِ .

**وأمَّا أدلةُ القائلينَ بأنَّ الصَّرفَ هو الجرُّ والتنوينُ** فقد تقدَّمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنها بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عندي القولَ بأنَّ التَّنوينَ وحدَه هو علامةُ الصَّرف ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٢٤- جوازُ منعِ صرفِ العَلمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرح الكافية ، وفي المغني** ، قال فيه : " ثم منعُ السَّببِ الواحدِ في ضرورةِ الشِّعر : فلم يجوزه سيبويهِ ، وأكثرُ البصريين ، وأجازه الكوفيونَ والأخفشُ ، وأبوعلي ، وابنُ برهان "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : عدمُ جوازِ منعِ صرفِ العَلم المنصرف في ضرورة الشِّعر ، وهو قولُ أكثر البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، والسِّيرافيُّ ، واختاره الشنتمريُّ ، وابنُ جمعة الموصليّ(٣) .

**والثاني** : جوازُ منعِ صرفِ العَلَمِ المنصرفِ في ضرورة الشِّعر ، وهو قولُ الكوفيين(٤) ، وبه قال الأخفشُ ، والفارسيُّ ، وابنُ برهان ، وأبو البركات الأنباريّ ، والعكبريُّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ مالك(٥) .

**والثالث** : جوازُ منعِ صرفِ العَلَمِ المنصرفِ في النثر والشعر ، وهو قولُ ثعلب(٦) .

---

(١) شرح الكافية ( ١٢١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٩٧١/٢ ) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ( ١٣٣/١ ) .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (١٩٣/١ ) وفيه رأي سيبويه ، والمقتضب ( ٣٥٤/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي (١٩٣/١ ) ، والنكت (١٣٦/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ٤٤٢/١ ).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (١٩٣/١ ) ، والإنصاف ( ٥١٤/٢ ) .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي (١٩٣/١ ) ، والارتشاف ( ٨٩٢/٢ ) ، وشرح اللمع ( ٤٨١/٢ ) ، والإنصاف (٥١٤/٢ ) ، واللباب ( ٥٢٣/١ ) ، وشرح المفصل (١٣٥/١ ) ، والتسهيل ( ٢٢٤ ) .

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك ( ١٥١١/٣ ) .

**الأدلة** [١] :

**حجةُ المنعِ** أنَّ الصَّرفَ هو الأصلُ ، فلو أجيز تركُ صرفِ المنصرفِ لأدَّى ذلك إلى ردِّه عن الأصل إلى غير الأصل ، وإنَّما يجوزُ في الضَّرورة ردُّ الكلمةِ إلى أصلها ، لا إخراجُها عن ذلك .

**وحجةُ الجوازِ في الشِّعر السَّماعُ ، والقياسُ** :

**فأمَّا السَّماعُ** فمنه قولُ الشَّاعر :

فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ  يفوقانِ **مِرداسَ** في مَجْمَعِ [٢]

وقولُ الشَّاعر :

طلَبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذ هَوَت  **بشبيبَ** غائلةُ النّفوسِ غدورُ [٣]

وقولُ الشَّاعر :

**لمصعبُ** عند جِدَّ القو  لِ أكثرُها وأطيبُها [٤]

وقولُ الشَّاعر :

وممن ولدوا **عامـ**  ـرُ ذو الطول وذو العَرْض [٥]

وقولُ الشَّاعر :

---

(١) المقتضب ( ٣/٣٥٤ ) ، والأصول لابن السراج ( ٣/٤٣٩ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي (١/١٩٣ ) ، والإنصاف (٢/٤٩٣ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ١/١١٤ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١/٤٤٢ ) .

(٢) البيت من المتقارب ، للعباس بن مرداس ، ديوانه ( ٨٤ ) .

(٣) البيت من الكامل ، للأخطل ، ديوانه ( ١١٩ ) .

(٤) البيت من مجزوء الوافر ، لابن قيس الرقيات ، ديوانه (٧٨) .

(٥) البيت من مجزوء الهزج ، لذي الإصبع العدواني ، والبيت في : الأصول في النحو ( ٣/٤٣٨ ) ، والإنصاف ( ٢/٥٠١ ) وشرح الكافية الشافية ( ٣/١٥١٠ ) .

وقائلـــةٍ مـــا بـــالُ **دَوســـرَ** بعـــدَنا صحا قلبُه عن آلِ ليلـــى وعـــن هنـــدِ (١)

**وأمَّا القياسُ** فليس حذفُ التَّنوينِ بأعظمَ من حذفِ ( الزاء ) و( الــلام ) في قـــولِ الشَّاعر :

درس المنـــــا بمُتـــــالِعٍ فأبـــانِ فتقادمـــت بـــالحُبس فالـــسُّوبانِ (٢)

يريد المنازل ، وبأعظم من حذف الواو في قول الشَّاعر :

فبينـــاهُ يـــشرِي رَحْلَـــه قـــال قائـــلٌ لمـــن جَمَـــلٌ رِخـــوُ المِـــلاطِ نجيـــبُ (٣)

يريد : ( هو ) ، فإذا جاز للشَّاعر للضَّرورة حذفُ ما هو من نفسِ الكلمةِ فحذفُـــه للتَّنوين الزائدِ عليها أولى .

و لم أقف على حُجَّةٍ لثعلب على جوازِ منعِ صرفِ العَلم المنصرفِ في النَّثر .

## اختيار ابن فلاح (٤) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ الكوفيينَ ، وهو جوازُ منعِ صرفِ العَلمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر؛** فقد ذكر قولَ البصريينَ والكوفيينَ في المسألة بأدلَّتهما ، ثم قال في شـــرح الكافيـــة وفي المغني : " والحقُّ الجوازُ " ثم ذكر جوابَ المانعينَ عن السَّماع الذي احتجَّ به المجيـــزونَ فردَّه بما يُضْعِفُه ، ويقوّي عنده قولَ الكوفيين ، وهو الجوازُ في ضرورة الشِّعر .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ على جوازُ منعِ صرفِ العَلمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر بالسَّماعِ والقياسِ المتقدِّمَينِ في الأدلة .**

---

(١) البيت من الطويل ، لدوسر بن ذهيل ، والبيت في الأصمعيات ( ١٦٧ ) ، ومجالس ثعلب ( ١٤٧/١ ) ، والخزانة ( ١٤٩/١ ) .

(٢) البيت من الكامل ، للبيد بن ربيعة ، ديوانه ( ١٣٢ ) .

(٣) البيت من الطويل ، للعجير السلولي ، والبيت في : الأصول ( ٤٣٩/٣ ) ، والمـسائل العـسكريات ( ١٩٩ ) ، والخصائص ( ٦٩/١ ) .

(٤) شرح الكافية ( ١٢١ – ١٢٤ ) ، والمغني : ت النهاري ( ٩٦٩/٢- ٩٧٤ ) .

**وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ** عدمَ منعِ السَّببِ الواحدِ في **الاختيار بأمرين** :

**أحدهما** : أنَّ الخفَّةَ هي سببُ الصَّرف ، فإذا دخلَ عليها سببٌ واحدٌ قاومته ، فلم يَقْدِرْ على جذبها عن الأصالة إلى الفرعيّة ، فإذا دخلَ معه سببٌ آخر تعاضدا لقوّة ثقلهما وغلبا خِفّة الاسمِ ، وجذباه إلى شَبه الفعل .

**والثاني** : أنَّه ما من شيئين إلا وبينهما مشابهةٌ ما ، فلو اعتبرنا مُطلقَ المشابهة لالتحقت الأسماءُ بالأفعال ، والأفعالُ بالأسماء ، فلذلك لم يُعتبر السَّببُ الواحد .

**وأمَّا جوابُ المانعينَ عن أدلَّة المجيزينَ فتتلخَّصُ في الآتي :**

**فأمَّا السَّماعُ المذكورُ فأجابوا عنه بأحدِ أمرين :**

**أحدهما** : عدمُ صحّةِ الروايةِ ، وأنَّ الروايةَ الصحيحةَ بخلاف ما ذكر المجيزونَ ، كما في قولِ الشّاعر :

فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ يفوقانِ **مِرداسَ** في مَجْمَعِ

فالروايةُ الصحيحةُ ( شيخي ) بدلاً من ( مرداس ) .

وكما في قولِ الشّاعر :

**لمصعبُ** عند جِدَّ القولِ أكثرُها وأطيبُها

فالروايةُ الصحيحةُ ( وأنتم حين جد الأمر ) .

**والثاني** : التَّأويلُ : وذلك بحملِ اللَّفظِ على غيرِ ظاهره ، فقالوا في ( دوسر ) و( شبيب ) و( مرداس ) – على فَرضِ صحةِ الروايةِ – : أنَّ أصلَها على إضافتها إلى ياءِ المتكلّم ، ثم أُبدلت من الكسرة فتحةً ، فانقلبت الياءُ ألفاً ، فحذفت الألفُ ، وبقيت الفتحةُ ، وأمَّا ( عامر ) و( مصعب ) على فَرضِ التَّسليمِ بالرواية ، فيُحملانِ على القبيلة لكثرة أتباعهما .

**وأمَّا قياسُ حذفِ التَّنوين على الحروف الأصلية** فأجابوا عنه بوجودِ الفارق ، وذلك أنَّ التَّنوينَ دخلَ ليدلَّ على الصَّرف ، فحذفُه يخلُّ بهذا المعنى ، وأمَّا الحروفُ الأصليةُ فإن حذفَها لا يخلُّ بمعنىً ؛ لأنَّ بقيّةَ الكلمةِ يطلبها .

**ويرى ابنُ فلاحٍ أيضاً** أنَّ جوابَ المانعينَ عن السَّماع إنَّما هو تأويلاتٌ بعيدةٌ خارجةٌ عن مقتضى هذه النّصوص ، والأصلُ عدمُها ، فالمصيرُ إليها على خلافِ ظاهر اللَّفظ الموضوع .

**ويرى ابنُ فلاحٍ** أنَّ قياسَ حالِ الضَّرورة على حالِ الاختيارِ في منع الصَّرف بعلَّةٍ واحدةٍ بعيدٌ ؛ لأنَّه يجوزُ في الضَّرورة ما لا يجوزُ في الاختيار ، ولعلَّ الشَّاعرَ قد قَويت في نفسه العلةُ حتى قامت مقامَ علتين للضّرورة ، فالتحقت بألفِ التأنيث ، والجمع الأقصى .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ ابنَ فلاحٍ قيَّدَ الخلافَ في المسألة بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّه في الشِّعر دونَ الاختيار ، وقد حكى الاتِّفاقَ على هذا فقال : " السَّببُ الواحدُ لا يمنعُ الصَّرفَ اتِّفاقاً اختياراً " ، وأرى أنَّه لا يردُ عليه أنَّ ثعلباً أجازه اختياراً ؛ لأنَّ ما ذهب إليه ثعلبٌ خرقٌ للإجماع فلا يعتدّ به .

**والثاني** : أنَّه في العَلَم المصروفِ ، وهو المرادُ بقوله السبب الواحد ، أي : العلمية ، وصرَّحَ به في شرح الكافية ، وهذا التَّقييدُ سبقه إليه ابنُ يعيش ، وبعضُ النّحاةِ على عدم تقييدِه ، **وأرى** أنَّ تقييدَ الخلافِ في العَلَم هو الصَّوابُ ، بل هو تحريرٌ لموضع النزاع ، ويدلُّ عليه أنَّ الشواهدَ في هذه المسألة إنَّما هي في الأعلام ، وقد صرَّح الرضيُّ(١) بأنَّ المجيزينَ لا يجيزونَ مطلقاً ، بل بشرطِ العلَميّة دونَ غيرها من الأسباب ؛ لقوّتها ، وعليه فإنَّ الاسمَ المجرَّدَ من سببِ المنع لا يُمنَعُ ، نحو : ( رجل ) ، و( فرس ) ، وقد حكى ابنُ فلاحٍ اتِّفاقَ النَّحاة على ذلك فقال : " وأمَّا بلا سببٍ فلا يجوزُ اتِّفاقاً " ، وأمَّا ما وُجِدَ فيه علّةٌ واحدةٌ فإن كانت العلميّةَ فموضعُ الخلاف ، وإن كانت غيرَها فلا تُمنع .

---

(١) شرح الكافية : القسم الأول ( ١/١٠٤ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي جوازُ تركِ صرفِ العَلَم المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر** ، وذلك لثبوتِ سماعِه عن العرب من خلال الشَّواهدِ المتقدّمة ، وهي كثيرةٌ ، ومن غيرِ الجائزِ إدخالُهـــا في حُكم الشّذوذ ، وأمَّا الرواياتُ التي أوردها المانعونَ فإنَّها ثبتت في بعضِ الأبيـــات ، إلا أنَّ بعضَها الآخر قد بقي على ما هو عليه ، والأصلُ عدمُ تأويلِها ، على أنَّ الروايةَ – كما قال الرضيُّ – إذا ثبتت عن ثقةٍ فإنَّه لا يجوزُ ردُّها وإن ثبتت عندَ آخر روايةٌ غيرُهـــا(١) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكافية : القسم الأول ( ١/١٠٥ ) .

## ١٢٥- ما لا ينصرفُ إذا دخلته ( أل ) أو أضيف انصرفَ إذا زالَ سببُ المنعِ بهما وإلا فلا

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في شرحِ الكافيةِ ، وفي المغني** ، قال فيهمـــا : " مـــا لا ينصرفُ إذا دخله الألفُ واللامُ ، أو أضيف دخلَه الجرُّ اتِّفاقاً ،كقولك : ( مررتُ بالمساجدِ ومساجدِكم .... وهل يكونُ منصرفاً ؟ فيه ثلاثةُ أقوالٍ : أحدُها – وبه قال سيبويهِ ، ومَن تابعه – : أنَّه لا ينصرفُ ، والثاني : قاله كثيرٌ من النَّحويينَ : أنَّه مصروفٌ ، والثالث : أنَّه إن كان أحدُ السببين يزولُ بدخولهما ، كالعلميّة تزولُ بالإضافةِ ، كـــــ( إبـــراهيمكم ) و( عمركم ) انصرفَ ، وإن لم يزل أحدُ السَّببين كـــ .... و( الغضبان ) و( غضبانكم ) لم ينصرف ؛ لبقاء السببين "[١] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدها** : أنَّه لا ينصرفُ ، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويهِ ، والمبردِ ، وابنِ السَّراجِ ، وبه قال العكبريُّ ، والصَّفَّارُ ، وابنُ عصفور[٢] .

**والثاني** : أنَّه مصروفٌ ، وهو قولُ الزَّجَّاجِ ، والزَّجَّـــاجيِّ ، والـــسِّيرافيّ ، واختـــاره الأشمونيُّ[٣].

**والثالث** : أنَّه إن زالت منه عِلَّةٌ فمنصرفٌ ، نحو : ( بأحمدكم ) ، وإن بقيت العلّتان فلا ، نحو : ( بأحسنكم ) ، وهو قولُ ابنِ مالكٍ في نكته على ابنِ الحاجب[٤] .

---

(١) شرح الكافية ( ٢٢٠ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١٠٧١/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٢/١ ) ، والمقتضب ( ٣١٣/٣ ) ، والأصول في النحو ( ٧٩/٢ ) ، واللباب ( ٥٢٢/١ ) ، وشـــرح الكتاب ( ٣٥٣/١ ) وشرح الجمل (٢٢٥/٢ ) .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ( ٩ ) ، والجمل في النحو ( ٢٢٠ ) ، وشرح الكتاب (١٦٩/١ ) ، وشرح الأشموني على الألفية ( ١٠٩/١ ) .

(٤) ذكر ذلك الأشموني في شرحه على الألفية ( ١٠٩/١ ) .

**الأدلة** (١) :

**حجةُ القائلينَ بأنَّه غيرُ منصرف** أنَّ الصَّرفَ عبارةٌ عن التَّنوين ، ولا تنوينَ مع الألف واللام والإضافة ، فلا صرفَ ، وإنما دخلَه الجرُّ ؛ لأنَّ سقوطَه كان تبعاً لحذفِ التَّنوين ؛ لئلا تلتبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلم ، أو المبنيات على الكسر ، ومع دخـول الألـف والـلام والإضافة يزولُ ذلك .

**وحجةُ القائلينَ بأنَّه مصروفٌ** أنَّ الألفَ واللامَ والإضافة يُحدِثانِ في الاسمِ معـنىً لا يكونُ في الفعلِ ، وهو التَّعريفُ ، فيزولُ شبهُ الفعلِ بذلك ، فيعودُ الاسمُ إلى أصله ، وهـو الصَّرف ، ولأنَّ الجرَّ من الصَّرف ،وقد دخلَه بعضُ ما يدلُّ على الصَّرف ، فكان منصرفاً .

**وحجةُ القولِ الثالث** : أنَّه إن زالَ أحدُ السَّببينِ وجبَ الصَّرفُ ؛ لزوالِ المانع ، وإن كان السببانِ موجودينِ مع دخولهما وجبَ القولُ بمنعِ الصَّرف ؛ لقيام المانع .

**اختيار ابن فلاح** (٢) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ الثالثَ في المسألة ، وهو أنَّه إن زالت منه علةٌ فمنـصرفٌ ، نحو ( بأحمدكم ) ، وإن بقيت العلتان فلا ، نحو : ( بأحسنكم )** ؛ فقد ذكر هذا القولَ بعد القولينِ الأولينِ ، ووصفَه بأنَّه أعدلُ الأقوالِ حينما احتجَّ له فقال في المغني : " حجةُ القـول الثالث وهو أعدلها : أنَّه إن زالَ أحدُ السَّببينِ وجبَ الصَّرفُ ؛ لزوالِ المـانع ، وإن كـان السَّببانِ موجودَينِ مع دخولهما وجبَ القولُ بمنعِ الصَّرف ؛ لقيام المانع " .

**التَّرجيح :**

**والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ** ؛ لأنَّ المنعَ من الصَّرف مقيّدٌ بوجودِ علتين في الاسم ، كالعلمية والعجمة في نحو : ( إبراهيم ) ، والوصفية وزيادة الألف والنـون في

(١) اللباب للعكبري ( ٥٢٢/١ ) ، وشرح الكتاب للصفار ( ٣٥٣/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١١٥/١ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٨٦/١ ) ، وشرح الكافية لابن جمعة ( ١٣٦/١ ) .
(٢) شرح الكافية ( ٢٢٠ – ٢٢١ ) ، والمغني : ت النهاري ( ١٠٧١/٢ – ١٠٧٣ ) .

نحو : ( غضبان ) ، أو علةٌ تقومُ مقامَهما ، كألفِ التأنيث نحو : ( حمراء ) ، فإذا أضيف الممنوع من الصَّرف أو دخلَه الألفُ واللامُ فإنَّنا ننظرُ في الاسم : إن زال أحدُ السَّببين وجبَ القولُ بأنَّه مصروفٌ ؛ لزوالِ المانعِ ، نحو : ( بأحمدكم ) ، فإنَّ العلميّةَ التي هي أحدُ السَّببين في المنع قد زالت بسببِ الإضافة ، وإن كان السببانِ موجودينِ مع دخولهما وجبَ القولُ بمنعِ الصَّرفِ ؛ لقيام المانعِ ، نحو : ( غضبانكم ) ، و( الغضبان ) ؛ فإنَّ الوصفيّةَ وزيادةَ الألف والنون اللَّذانِ هما سببُ المنعِ باقيانِ ، فلم ينصرف الاسمُ هنا لبقاء السببين ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٢٦- ( لن ) مفردةٌ غيرُ مركَّبة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " في حقيقتها ثلاثةُ أقوالٍ : أحـدها : لسيبويه : أنَّها مفردةٌ ، والثاني : للفراء : أنَّ أصلَها ، وأصلَ لم ( لا ) ، إلا أنَّهم توسـعوا فأبدلوا من الألف نوناً وميماً ، والثالث : للخليل : أنَّها مركبةٌ من ( لا ) و( أن ) ، فاللام من ( لا ) ، والنون من ( أن ) ؛ لأنَّ الهمزةَ حُذفت لكثرة الاستعمال ، ثم حذفت الألـف لالتقاء الساكنين "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاحٍ :**

**أحدها** : أنَّها مركبةٌ من ( لا ) و( أن ) ، فاللامُ من ( لا ) ، والنون من ( أن ) ؛ لأنَّ الهمزةَ حُذفت لكثرة الاستعمال ، ثم حُذفت الألفُ لالتقاء الساكنين ، وهو قولُ الخليـلِ ، والكسائيّ ، وبه قال السّهيليُّ(٢) .

**والثاني** : أنَّها مفردةٌ ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمـبردِ ، والجرجـانيّ ، والـشنتمريّ ، والشلوبين ، وابنِ مالكٍ ، والكيشيّ ، والمالقيّ(٣) ، ونُسِبَ إلى الجمهور(٤) .

**والثالث** : أنَّ أصلَها ، ( لا ) ، إلا أنَّهم توسعوا فأبدلوا من الألفِ نوناً ، ونُفي بهـا المستقبل ، وهو قولُ الفراء(٥) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٢٦٤/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٥/٣ ) ، وشرح التسهيل ( ١٥/٤ ) ، ونتائج الفكر ( ١٣٠ – ١٣٣ ) .

(٣) الكتاب ( ٥/٣ ) ، والمقتضب ( ٨/٢ ) ، والمقتصد ( ١٠٥١/٢ – ١٠٥٢ ) ، والنكت (٦٩٢/١ ) ، والتوطئة (١٤٥ ) ، والتسهيل ( ٢٢٩ ) ، والإرشاد إلى علم الإعراب ( ٤٤٥ ) ، ورصف المباني (٣٥٥ ) .

(٤) الجنى الداني ( ٢٨٤ ) .

(٥) رأيه في : شرح التسهيل لابن مالك ( ١٦/٤ ) وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٣٤٠/١ ) .

**الأدلة** (١) :

**حجةُ الخليلِ أمران :**

**أحدهما** : أنَّها قد جاءت في الشِّعر على الأصل من غيرِ حذفٍ ، قال الشَّاعر :

يُرَجِّي المرءُ ما لا أن يلاقي وتَعْرِضُ دونَ أقربه الخطوبُ (٢)

والمعنى : يرجي المرءُ الذي لن يلاقيه .

**والثاني** : قربُ لفظِ ( لن ) من لفظِ ( لا ) و( أنْ ) ، وأنَّ معناهما من النَّفي والتَّخلّص للاستقبالِ حاصلٌ في ( لن ) .

**وحجةُ القولِ بأنَّها مفردةٌ** أنَّ هذا هو الأصلُ ، ولا يصحُّ ادّعاءُ التَّركيبِ إلا بدليلٍ قاطعٍ ، ولا دليلَ هنا يفيدُ ذلك ، فبقيت الكلمةُ على الأصلِ ، وهو البساطة .

**وحجةُ الفراءِ** أنَّ ( لن ) و( لا ) حرفانِ نافيانِ ثنائيان ، و( لا ) أكثرُ استعمالاً ، فأُبدلت ألفُها نوناً .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويهِ ، وهو أنَّ ( لن ) مفردةٌ بسيطةٌ** ؛ فقال بعد أن ذكر الخلافَ في المسألة : " والصَّحيحُ منها قولُ سيبويهِ ، وبطلانُ ما عداه " .

**وقد أبطلَ ابنُ فلاحٍ قولَ الخليلِ ، والفراءِ بما يأتي :**

**فأمَّا قولُ الخليلِ فأبطلَه من خمسةِ أوجهٍ :**

---

(١) الكتاب ( ٣/٥ ) ، والمقتصد ( ٢/١٠٥١ - ١٠٥٢ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٤/١٥ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ٢/١٢٦٤ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١/٣٤٠ ) ، والتذييل والتكميل ( ٥/٩٠ أ ) .

(٢) البيت من الوافر ، لجابر بن رئلان الطائي ، والبيت في : نوادر أبي زيد ( ٢٦٤ ) ، وضرائر الشعر ( ٦٢ ) ، والخزانة ( ٨/٤٤٢ ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ٢/١٢٦٤ – ١٢٦٧ ) .

**أحدها** : أنَّ الأصلَ الإفرادُ ، والتَّركيبُ على خلافِ الأصلِ ، فلا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ .

**والثاني** : أنَّ عاملَ الاسمِ أقوى من عاملِ الفعلِ ، و( أنّ ) إذا خُفِّفت لم تعمل في الظَّاهر ، فكيف تُحذَفُ همزةُ ( أنْ ) وتَعْمَل ؟ .

**والثالث** : أنَّ ( أنْ ) تدخلُ على الماضي ، و( لن ) لا تدخل عليه .

**والرابع** : أنَّ ( أن ) مع الفعل في تقدير المصدر ، ولا معنى للمصدر ههنا .

**والخامس** : أنَّ ( لن ) يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدها عليها ، ولا يجوزُ ذلك مع ( أن ) .

**وأمَّا قولُ الفراءِ فأبطلَه من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ دعوى البدلِ يحتاجُ إلى دليلٍ ، ولا دليلَ يدلُّ على ذلك .

**والثاني** : أنَّ معمولَ ما بعد ( لن ) يجوزُ تقديمُه عليها ، حكى سيبويهِ عن العرب : ( زيداً لن أضرب )[١] ، وأمَّا ( لا ) فيمتنعُ تقديمُ معمولِ ما بعدها عليها ، فلا يقالُ : ( عمراً لا أضربُ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ ( لن ) غيرُ مركَّبةٍ** ؛ لأنَّ صحةَ ادِّعاء التَّركيب ترجعُ - فيما يظهرُ لي من كلام النّحاة - إلى أمورٍ منها :

**أولاً** : وجودُ ما يدلُّ على التَّركيبِ بأنْ يظهرَ في بعضِ المواضع .

**ثانياً** : عدمُ وجودِ ما يمنعُ ادِّعاءَ التَّركيب صناعةً .

**والأمرانِ هنا لا يسلمان :**

(١) الكتاب ( ٣/٥ ) .

**فأمَّا الأولُ** ؛ فلأنَّه لا دليلَ قاطعٌ على وجود التَّركيبِ في ( لن ) ، وأمَّا احتجاجُ الخليلِ بقولِ الشَّاعر :

يُرَجِّي المرءُ ما لا أن يلاقي وتَعْرِضُ دونَ أقربه الخطوبُ

فليس بدليلٍ قاطعٍ على التَّركيبِ ؛ إذ رُوي البيتُ ( ما إن لا يلاقي )[1] ، فلا حجة فيه حينئذٍ .

**وأمَّا الثاني** ؛ فلأنَّ القولَ بأنَّ أصلَه ( لا ) و( أن ) يقتضي جوازَ دخولِ ( لن ) على الماضي ؛ لأنَّ ( أن ) تدخلُ عليه ، وهذا ممتنعٌ صناعةً ، وكذلك فإنَّ ( لن ) يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدها عليها ، ولو كان أصلُها من ( لا ) و ( أن ) على تقدير الخليل ، أو ( لا ) على تقدير الفراء لامتنعَ ذلك ؛ لأنَّ ( أن ) و( لا ) لا يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدهما عليهما صناعةً ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) النوادر لأبي زيد ( ٢٦٤ ) .

# ١٢٧- ( لن ) تفيدُ نفيَ المستقبلِ لا على الدَّوام

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا ( لن ) فإنَّها لنفي المستقبلِ ، فإذا قال القائل : سأفعلُ ، أو سوف أفعلُ ، قلتَ : لن تفعلَ .... والصَّحيحُ أنَّها تفيدُ نفيَ المستقبلِ لا على الدَّوام "[١] .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّها تفيدُ نفيَ المستقبلِ ، ولا يلزم منه التأبيد ، وهو قولُ الثَّعلبي ، والبغويّ ، والباقوليّ ، والفخرِ الرازيّ ، والعكبريّ ، وابنِ مالك ، والرضيّ ، وابنِ جمعة ، والمراديّ ، والسمينِ الحلبي ، وابنِ هشام ، والزَّركشيّ[٢] .

**والثاني** : أنَّها تفيدُ نفيَ المستقبل على التأبيد ، وهو قولُ الزَّمخشريّ ؛ فقد ذكر الأردبيليُّ أنَّ الزَّمخشريَّ قال في بعضِ نسخ الأنموذج : " و( لن ) نظيرةُ ( لا ) في نفي المستقبل ولكن للتأبيد "، وفي النسخة المطبوعة ( على التّأكيد ) بدلاً من ( للتأبيد )[٣]، وبه قال ابنُ الخشَّاب ، وابنُ عطية ، وابنُ يعيش [٤] .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٢٦٣/٢ ) .

(٢) الكشف والبيان ( ٢٧٤/٤ ) ، ومعالم التنزيل ( ٢٧٦/٣ ) ، وشرح اللمع ( ٦٤٤/٢ ) ، ومفاتيح الغيب (١٩٠/٧ ) ، والمتبع في شرح اللمع ( ٥١٣/٢ ) ، والتسهيل ( ٢٢٩ ) ، وشرح الكافية : القسم الثاني (٨٤٠/٢ ) وشرح ألفية ابن معط (٣٣٩/١ ) ، والجنى الداني ( ٢٧٠ ) ، والدر المصون ( ٢٠٣/١ ) ، ومغني اللبيب ( ٢٨١ ) والبحر المحيط في أصول الفقه ( ٢٩٨/٢ ) .

(٣) شرح الأنموذج للأردبيلي ( ٢٣٣ ) ، والأنموذج ( ٣٢ ) .

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه ( ٢٩٨/٢ ) ، والمحرر الوجيز ( ٤٥٠/٢ ) ، وشرح المفصل ( ١٦/٤ ) .

**الأدلة** [١] **:**

**حجةُ الجمهورِ** أنَّها لو ثبتت للتأبيد لم يتقيّد منفيُّها باليوم في قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [٢] ، ولم يكن لذكر التأبيدِ فائدةٌ في قوله تعالى ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ [٣] إلا التكرار ، والأصلُ عدمُه ، ولكان ذكرُ الغايةِ ممتنعاً ، وقد جاء ذكرُ الغايةِ معها في قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [٤] .

**وحجةُ القولِ بأنَّها أبداً للتَّأبيد** أنَّ ( لن ) نفيٌ لقولنا : ( سيقوم ) و( سوف يقوم ) ، وهما يفيدان التنفيسَ في الزمان ، فلذلك يقعُ نفيُه على التَّأبيد وطولِ المدة .

**اختيار ابن فلاح** [٥] **:**

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ( لن ) تفيدُ نفيَ المستقبلِ لا على الدَّوام** ؛ فقال : " والصحيحُ أنَّها تفيدُ نفيَ المستقبلِ لا على الدَّوام " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بثلاثةِ أوجهٍ :**

**أحدها** : أنَّها تقبلُ التقييدَ ؛ بدليلِ قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ ، ولو كانت موضوعةً للدوام لما قَبِلَت التَّقييد .

**والثاني** : أنَّه يُؤتَى معها بـ( أبداً ) كقوله تعالى : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ ، ولو

---

(١) الكشف والبيان ( ٢٧٤/٤ ) ، وشرح اللمع للباقولي ( ٦٤٤/٢ ) ، والمتبع في شرح اللمع ( ٥١٣/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١٦/٤ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٣٣٩/١ ) .

(٢) سورة مريم : من الآية ( ٢٦ ) .

(٣) سورة البقرة : من الآية ( ٩٥ ) .

(٤) سورة طه : من الآية ( ٩١ ) .

(٥) المغني : ت ضائحي ( ١٢٦٣/٢ – ١٢٦٤ ) .

كانت موضوعةً لنفي التَّأبيد لَما احتيجَ إليه .

**والثالث** : أنَّ قولَه تعالى في اليهود : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ مقيَّدٌ بالدنيا ؛ لأنَّهم يتمنَّون الموتَ في الآخرة ؛ بدليلِ قوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (١) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ ( لن ) من الألفاظِ المشتركة ، فتدل بوضعها على النَّفي المؤقَّت ، والنَّفي المؤبَّد** ، فقولُ القائل : ( لن أفعل ) مُحتملٌ للأمرين : وهما النَّفيُ المؤقت ، والنَّفيُ المؤبَّد ، والقرينةُ هي التي تُحدّدُ المرادَ ؛ وقد جاء السَّماعُ مُؤيِّداً لذلك ، فمن استعمال ( لن ) في النَّفي المؤبَّد قولُه تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾ (٣) ، ومن استعمالها في النَّفي المؤقَّت قولُه تعالى : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ ؛ فإنَّه مقيَّدٌ بالدنيا ؛ لأنَّهم يتمنَّون الموتَ في الآخرة ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ، فتخصيصُ ( لن ) بالتأبيد " دعوى باطلةٌ على أهلِ اللّغة ، وليس يشهدُ بصحتِه كتابٌ معتبرٌ ، ولا نقلٌ صحيحٌ "(٤) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) سورة الزخرف : من الآية ( ٧٧ ) .

(٢) سورة الجاثية : من الآية ( ١٩ ) .

(٣) سورة البقرة : من الآية ( ٢٤ ) .

(٤) مفاتيح الغيب للرازي ( ١٩٠/٧ ) .

# ١٢٨- ( إذن ) مفردةٌ لا مركبة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال فيه متحدّثاً عن ( إذن ) : " واختُلِفَ فيها : فزعم الخليلُ أنَّها مركبةٌ من ( إذ ) و ( أن ) فألقيت حركةُ الهمزةِ على الذَّال وحُذفت ، ومذهبُ سيبويهِ ، والجمهورُ أنَّها مفردةٌ .... والصَّحيح منهما مذهبُ سيبويهِ "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّها مركبةٌ من ( إذ ) و ( أن ) فأُلقيت حركةُ الهمزةِ على الذال وحُذِفَت ، وهو قولُ الخليلِ ، ونُسِبَ إلى بعضِ الكوفيينَ(٢) .

**والثاني** : أنَّها مفردةٌ لا مركبةٌ ، وهذا القولُ نُسِبَ إلى سيبويهِ(٣) ، وبه قال العكبريُّ ، وابنُ جمعة ، والمالقيُّ ، وابنُ هشامٍ(٤) ، ونُسِبَ إلى الجمهور(٥) .

**والثالث** : أنَّها مركبةٌ من ( إذا ) و( أن ) ، وهو قولُ أبي علي الرَّنديّ(٦) .

## الأدلة (٧) :

**وحجةُ القولِ بأنَّها مفردةٌ** أنَّ الأصلَ في الحروفِ البساطةُ ، ولا يُدَّعى التركيبُ إلا

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢/ ١٢٦٨ ) .

(٢) الارتشاف ( ١٦٥٠/٤ ) ، ورصف المباني ( ١٥٧ ) .

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٣٤١/١ ) .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ( ٣٤/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٣٤١/١ ) ، ورصف المباني (١٥٧ ) ، ومغني اللبيب ( ٣٠ ) .

(٥) تمهيد القواعد لناظر الجيش ( ٤١٦٢/٨ ) .

(٦) الارتشاف ( ١٦٥٠/٤ ) ، والرندي هو عمر بن عبد المجيد تلميذ السهيلي . بغية الوعاة ( ٢٢٠/٢ ) .

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ( ٣٤/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ١٥/٢ ) ، ورصف المباني ( ١٥٧ ) ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ( ٤١٦٢/٨ ) .

بدليلٍ قاطعٍ ، ولا دليلَ قاطعٌ هنا يدلُّ على التَّركيب .

**وحجةُ القولِ بأنَّها مركبةٌ من ( إذا ) و( أن )** أنَّها تُعطي ما تعطــي كــلَّ واحــدةٍ منهما ، فتُعطي الرَّبطَ كــ( إذا ) ، والنصبَ كــ( أن ) ، ثم حُذفت همزةُ ( أن ) ، ثم ألفُ ( إذا ) لالتقاء الساكنين .

و لم أقف على حجةٍ لدعوى الخليلِ في أنَّها مركبةٌ من ( إذ ) و( أن ) .

## اختيار ابن فلاح [1] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويهِ ، وهو أنَّ ( إذن ) مفردةٌ لا مركبةٌ** ؛ فقد ذكر قــولَ الخليلِ وسيبويهِ في المسألةِ ، ثم قال : " والصَّحيحُ منهما مذهبُ سيبويه " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ الإفرادَ هو الأصلُ ، والتَّركيبَ على خلافِ الأصل ، فلا يُصارُ إليه بغيرِ دليلٍ ، ولأنَّ ( إذن ) لها معنىً مستقلٌّ ، ولــو وُضــع موضــعَها ( إذ ) و ( أن ) لم تفد معناها ، ولأنَّ ( إذ ) ظرفُ زمانٍ تلزمُ إضافتُها إلى الجملة ، وقد تقعُ خبراً للمبتدأ ، وهذا ممتنعٌ في ( إذن ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ ( إذن ) غيرُ مركَّبةٍ** ؛ لأنَّ صحةَ ادِّعاء التَّركيب ترجعُ – فيمــا يظهرُ لي من كلام النّحاة – إلى أمورٍ منها :

**أولاً** : وجودُ ما يدلُّ على التَّركيبِ بأنْ يظهرَ في بعضِ المواضع .

**ثانياً** : عدمُ وجودِ ما يمنعُ ادِّعاءَ التَّركيب صناعةً .

ثالثاً :بقاءُ معنى الكلماتِ بعدَ التّركيبِ على ما كانت عليه قبله .

**وهذه الأمورُ لم تسلم هنا :**

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢/ ١٢٦٨ – ١٢٦٩ ) .

**فأمَّا الأولُ** ؛ فلأنَّه لا دليلَ قاطعٌ على وجود التَّركيبِ في ( إذن ) ؛ إذ لم يُتكلّم بالأصل الذي ادَّعاه أصحابُ القولِ بالتَّركيب .

**وأمَّا الثاني** ؛ فلأنَّ القولَ بأنَّ أصلَه ( إذ ) و( أن ) أو ( إذا ) و( أن ) يقتضي أن تعملَ ( إذن ) في كلِّ موضعٍ ؛ لأنَّ ( أن ) تعملُ في كلِّ موضعٍ ، وهذا ممتنعٌ صناعةً ؛ لأنَّ ( إذن ) لا تعملُ إلا في بدايةِ الكلام ، ولأنَّ ( إذ ) و( إذا ) ظرفا زمانٍ تلزمُ إضافتُهما إلى الجملة ، وهذا ممتنعٌ صناعةً في ( إذن ) .

وأمَّا الثالثُ ؛ فلأنَّ ( إذن ) لها معنًى مستقلٌّ ، وهو الجوابُ والجزاء ، ولو وُضع موضعَها ( إذ أن ) أو ( إذا أن ) لم يفيدا هذا المعنى ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٢٩- الفعلُ المضارعُ بعد ( الفاء ) و( الواو ) و( أو ) منصوبٌ بـ( أن ) مضمرة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا الفاءُ فينتصبُ الفعلُ بعدها إذا وَقَعت جواباً لأحدِ ثمانيةِ أشياء ، وهي : الأمرُ ، والنَّهيُ ، والاستفهامُ ، والتَّمني ، والعَرْضُ ، والدعاءُ ، والتحضيضُ ، والنَّفيُ .... واختُلِفَ في ناصبه على ثلاثةِ أقوالٍ : أحدها : لجمهورِ البصريين : أنَّه منصوبٌ بإضمار أن ، والثاني : للكوفيينَ : أنَّه منصوبٌ على الخلاف .... والثالث : للجرميّ : أنَّه منصوبٌ بـ( الفاء ) ، ومنهم مَن نقل عن الكوفيينَ موافقةَ الجرميّ في النَّصبِ بها "(١) .

### آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاحٍ :**

**أحدها** : أنَّه منصوبٌ بإضمار أن ، وهو قولُ جمهور البصريينَ ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراجِ ، والزَّجَّاجيُّ ، والسّيرافيُّ ، واختاره أبو علي الشَّلوبين ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالكٍ ، وابنُ جمعة ، والمالقيُّ ، وأبو حيان(٢) .

**والثاني** : أنَّه منصوبٌ بالحروف الثلاثة نفسها ، وهو قولُ الكسائيّ ، وهشامٍ ، وثعلبٍ ، من الكوفيين ، وبه قال الجرميُّ(٣) .

**والثالث** : أنَّه منصوبٌ على الخلاف ، وهو قولُ الفراء ، وبه قال أبو جعفرٍ الطَّبري ،

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٢٨٣/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٨/٣ ، ٤٠ ، ٤٦ ) ، والمقتضب ( ٦/٢ - ٧ ، ١٤ - ٢٤ ) ، والأصول في النحو ( ١٥٣/٢ ) ، والجمل ( ١٨٥ - ١٨٨ ) ، وشرح الكتاب ( ٢٢٨/٣) ، وشرح المقدمة الجزولية ( ٤٦٥/٢ - ٤٦٩ ) ، وشرح الجمل (١٤١/٢ - ١٤٥ ) ، وشرح الكافية الشافية ( ١٥٤٣/٣ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ٣٤٥/١ - ٣٥٢ ) ورصف المباني ( ١٣٣ ، ٣٧٩ ، ٤٢٢ ) ، والتذييل والتكميل ( ١٠٣/٥ ب ) .

(٣) الارتشاف ( ١٦٦٨/٤ ) ، وتذكرة النحاة ( ٥٦١ ) ، والجنى الداني ( ٢٣٢ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٢٢٨/٣ ) .

وابنُ خروفٍ ، ونُسِبَ إلى الكوفيينَ عامة [١] .

**الأدلة** [٢] **:**

**حجةُ القولِ بأنَّ الفعلَ بعد الحروف الثلاثة منصوبٌ بإضمار ( أن )** أنَّ هذه الحروفَ حروفُ عطفٍ ، والأصلُ فيها أن لا تعمل ؛ لأنَّها لا تختصُّ ، فتدخلُ على الكلماتِ الثلاثِ : الاسم والفعل والحرف .

**وحجةُ الجرميِّ على أنَّ الفعلَ بعد الحروف الثلاثة منصوبٌ بها أمران :**

**أحدهما** : أنَّه لم يقم دليلٌ على أنَّ النَّصبَ بإضمارِ ( أن ) .

**والثاني** : أنَّ هذه الحروفَ الثلاثةَ قد خرجت عن بابِ العطفِ إلى معنى المعيةِ ، والسَّببية ، والاستثناء والغاية ، فهي مختصةٌ بالفعل .

**ويرى هشامُ** أنَّ العلةَ في نصبِ المضارعِ بالحروفِ نفسِها أنَّه لما لم يُعطَف المضارعُ على ما قبله لم يدخله الرَّفعُ ، ولا الجزمُ ؛ إذ ما قبله لا يخلو من أحد هذين ، ولما لم يستأنف بطَلَ الرَّفعُ أيضاً ، فلمَّا لم يستقم رفعُه ولا جزمُه ؛ لانتفاء موجبهما لم يبقَ إلا النَّصب .

**ويرى ثعلبُ** أنَّ الحروفَ الثلاثةَ نَصبت ؛ لأنَّها دلَّت على الشَّرط ؛ إذ معنى : ( هل تزورني فأحدثك ) : ( إن تزرني أحدثك ) ، فلمَّا نابت عن الشَّرط ضارعت ( كي ) فلزمت المستقبلَ وعملت عمل ( كي ) .

**وحجةُ الفراء على أنَّ المضارعَ بعدَ الحروفِ الثلاثةِ منصوبٌ بالخلاف** أنَّ الثاني خبرٌ ، والأولُ ليس بخبرٍ ، فلمَّا خالفَ الثاني الأولَ في المعنى خالفَه في الإعراب .

---

(١) معاني القرآن ( ١/٢٦ – ٢٧ ، ١١٥ ، ٢٧٦ ) ( ٢/٢٢٩ – ١٣٠ ) ، وجامع البيان ( ١/٢٥٥ ) و (٢/١٨٤ ) وشرح الجمل ( ٢/٧٩٣ ، ٧٩٥ ، ٧٩٩ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ٢/١٤٤ ) .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٣/٢٢٨) ، وعلل النحو لابن الوراق ( ١٩٥ ) ، والإنصاف ( ٢/٥٥٥ – ٥٥٩ ) وشرح الجمل لابن عصفور ( ٢/١٤٤ ) ، والارتشاف ( ٤/ ١٦٦٨ ) ، والهمع ( ٤/١١٧ ) .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ جمهورِ البصريينَ ، وهو أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد ( الفاء ) و( الواو ) و( أو ) منصوبٌ بـ( أن ) مضمرةً** ؛ فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة ، ثم أجاب عن قولِ الكوفيينَ ، وقولِ الجرميّ بما يُبطلهما ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ جمهورِ البصريينَ ، وهو أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد هذه الحروف منصوبٌ بـ( أن ) مضمرةً .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ هذه الحروفَ حروفُ عطفٍ ، ولا يمكنُ عطفُ الفعلِ بعدها على ما قبلها ؛ لأنَّ العطفَ يقتضي مشاركةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليه في المعنى ، وما بعدها مغايرٌ لما قبلها ، لأنَّه خبرٌ محضٌ ، وما قبلها ليس بخبرٍ ، فلا تحصلُ المشاركةُ بينهما لتغايرهما ، وإذا تعذَّرَ العطفُ اللَّفظيُّ تعيَّنَ العطفُ المعنويّ ، وهو تقديرُ الأولِ في معنى المصدرِ ، ونصبُ ما بعد الحروف الثلاثة بإضمار أن ، لتكون الحروف الثلاثة لعطف مصدرٍ مقدرٍ على مصدرٍ مقدرٍ ، والتقديرُ في نحو : ( زرني فأزورك ) : ( لتكن منك زيارة فزيارة مني ) .

**وقد أبطلَ ابنُ فلاحٍ قولَ الجرميّ إنَّ الفعلَ بعد الحروف الثلاثة منصوبٌ بها بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّه لا يُنصَبُ بها في الإيجاب ، ولو كانت ناصبةً لاطرد النَّصبُ بها .

**والثاني** : أنَّها حروفُ عطفٍ ، وحروفُ العطفِ لا تعملُ .

**وأبطلَ ابنُ فلاحٍ أيضاً قولَ الكوفيينَ إنَّ المضارعَ بعد الحروفِ الثلاثةِ منصوبٌ بالخلاف بأمورٍ منها :**

**أولاً** : أنَّ الخلافَ يحصلُ بنصبِ الأول ، كما يحصلُ بنصبِ الثاني .

**ثانياً** : أنَّ المعطوفَ بـ( لكن ) و( لا ) في نحو : ( ما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ ) و( جاء زيدٌ لا عمروٌ ) مخالفٌ للأولِ ولم يَنتصب على الخلاف .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢/١٢٨٣ – ١٢٨٦ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو القولُ بأنَّ الفعلَ المضارعَ بعد ( الفــاء ) و( الــواو ) و( أو ) منصوبٌ بها ؛ وذلك لما يلي :**

**أولاً** : أنَّ القولَ بإضمارِ ( أن ) يلزمُ منه التَّقديرُ الذي لا يخلو من تكلّف ؛ لتأولها وما دخلت عليه بالاسم ، ويُقَدَّرُ لذلك ما قبل العاطف اسماً كذلك ، نحو قــولهم في : ( زرني فأزورك ) ، إنَّ تقديرَ الكلام : ( لتكن منك زيارةٌ فزيارةٌ مني ) ، ولا يخفى أنَّ البعدَ عــن التَّقدير أولى .

**ثانياً** : أنَّه لم يقم دليلٌ على أنَّ النَّصبَ بإضمار ( أن ) .

**وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ هذه الحروفَ حروفُ عطفٍ ، وحروفُ العطفِ لا تعملُ ؛ لعدم اختصاصها** ، فالجوابُ عنه أنَّ هذه الحروفَ قد خرجت عن بابِ العطفِ إلى معــنى المعيةِ والسببيةِ ، والاستثناءِ والغايةِ ، وهذه المعاني مختصَّةٌ بالفعلِ المضارعِ فهــي إذاً مختــصَّةٌ بالفعل فصحَّ عملُها .

**وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ هذه الحروفَ لا يُنصَبُ بها في الإيجاب ، ولو كانت ناصبةً لاطرد النصبُ بها** ، فمردودٌ بأنَّ هذه الحروفَ في الإيجاب تكونُ عاطفةً لذلك لا تعمــلُ ، أمَّا إذا سُبقت بطلبٍ فإنَّها تخرجُ عن بابِ العطفِ إلى معنى المعيةِ ، والــسببية ، والاســتثناء والغاية ، فعَمِلَت ؛ لاختصاصها حينئذٍ بالفعل المضارع .

**ثالثاً** : أنَّ القولَ بالخلافِ ضعيفٌ بما ذكره ابنُ فلاحٍ آنفاً ، ولأنَّ الخــلافَ عامــلٌ معنويٌّ ، وفي الكلام عاملٌ لفظيٌّ يحسنُ إسنادُ العملِ إليه فــالقولُ بــه أولى ، واللهُ أعلــمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٣٠-الفعلُ المضارعُ بعد لام التَّعليلِ منصوبٌ بـ( أن ) مضمرةً بعدها

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا اللامُ فهي حرفُ جرٍّ على مذهب البصريين ، فلا بدَّ من إضمارِ ( أن ) بعدها ..... وقال الكوفيونَ هي النَّاصبةُ للفعل بنفسها "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل منصوبٌ بـ( أن ) مضمرةً بعدها ، وهو قولُ البصريينَ(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراجِ ، واختاره أبو البركات الأنباريّ ، والعكبريُّ ، والمالقيُّ وابنُ هشامٍ(٣) .

**والثاني** : أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل منصوبٌ بها ، وهو قولُ الكوفيينَ(٤) ، ومنهم : الفراءُ ، وثعلبُ(٥).

### الأدلة (٦) :

**حجةُ البصريينَ** أنَّ اللامَ من عواملِ الأسماء ، وعواملُ الأسماءِ لا يجوزُ أن تكونَ عواملَ الأفعالِ ، فوجبَ أن يكونَ الفعلُ منصوباً بتقديرِ ( أن ) ، فتكونُ ( اللام ) داخلةً على مصدرٍ مؤولٍ ، وليس على الفعلِ ، وإنَّما حُذفت هنا تخفيفاً ، والحذفُ للتَّخفيفِ كثيرٌ في

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٣١٣/٢ ) .
(٢) الإنصاف ( ٥٧٥/٢ ) .
(٣) الكتاب ( ٥/٣ ) ، والمقتضب ( ٧/٢ ) ، والأصول في النحو ( ١٤٩/٢ ) ، والإنصاف ( ٥٧٥/٢ ) ، واللباب (٣٨/٢ ) ، ورصف المباني ( ٢٩٩ ) ، ومغني اللبيب ( ٢١٣ ) .
(٤) الإنصاف ( ٥٧٥/٢ ) .
(٥) معاني القرآن ( ٢٢٠/١ ) ، والارتشاف ( ١٦٦٠/٤ ) .
(٦) الكتاب ( ٥/٣ ) ، والمقتضب ( ٧/٢ ) ، والأصول في النحو ( ١٤٩/٢ ) ، والإنصاف ( ٥٧٥/٢ ) ، واللباب ( ٣٨/٢ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ١٣١٣/٢ ) .

كلامهم .

**وحجةُ الكوفيينَ من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ ( اللامَ ) هنا ليست الجارّةَ للاسم حتى يمتنعَ دخولُها على الفعل ، وإن شاركتها في اللَّفظ ؛ لأنَّ الاشتراكَ في اللَّفظ لا يُوجبُ الاشتراكَ في المعنى ؛ بدليلِ اشتراك لفظِ ( حتى ) بين الجارّةِ والعاطفةِ ، مع اختلافِ المعنى .

**والثاني** : أنَّه لو جاز إضمارُ ( أن ) بعد لام الجرِّ لجازَ إضمارُها بعد الباء ، نحو : ( أمرت بيقومَ ) ، قياساً على ( اللام ) .

**ويرى ثعلبُ**[1] أنَّ ( اللامَ ) إنَّما نَصبت ما بعدها لنيابتها عن ( أن ) ، فخالفَ أصحابَه ؛ لأنَّهم يجعلونها ناصبةً للفعلِ بطريقِ الأصالة .

**اختيار ابن فلاح [2] :**

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ ، وهو أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل منصوبٌ بـ( أن ) مضمرةً بعدها** ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألةِ بأدلّتهما ، ثم أجابَ عن حجةِ الكوفيينَ بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ ( اللامَ ) حرفُ جرٍّ ، فلا بدَّ من إضمارِ ( أن ) بعدها ؛ لتدخلَ على مصدرٍ مقدرٍ ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة الكوفيينَ بما يأتي :**

**فأمَّا قولهم إنَّ الاشتراكَ في اللَّفظ لا يُوجبُ الاشتراكَ في المعنى** فأجابَ عنه بأنَّ كونَ ( اللام ) لامَ الجرِّ هنا قد عُلِم بدلالتها على العلّة ، كما في سائر الأسماء ، نحو : ( جئتك للسمن واللبن ) .

---

(١) الارتشاف ( ١٦٦٠/٤ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ١٣١٣/٢ – ١٣١٤ ) .

**وأمَّا قولُهم إنَّه لو جاز إضمارُ ( أن ) بعد لام الجرِّ لجاز إضمارُها بعد الباء ، نحو : ( أمرت بيقومَ ) ، قياساً على ( اللام )** ، فأجاب عنه بأنَّ ( اللامَ ) اختصَّت بذلك ؛ لأنَّها تدخلُ على المصادرِ التي هي أغراضُ الفاعلين لمعنى العلّة ، والباءُ لا يفيدُ هذا المعنى .

## التّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ ، وهو أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل منصوبٌ بـ( أن ) مضمرةً بعدها** ؛ لأنَّه قد ثبتَ أنَّ ( اللامَ ) الداخلةَ على المضارع من حروفِ الجرِّ ؛ بدليلِ دلالتِها على العلّة ، وهو المعنى الموجودُ في حرفِ الجرِّ الذي هو من عوامل الأسماءِ ، فلا يصحُّ عملُها في الفعلِ ؛ لأنَّ عواملَ الأسماءِ لا يجوزُ أن تكونَ عواملَ الأفعال .

**وأمَّا قولُ ثعلبٍ إنَّ اللامَ نائبةٌ عن ( أن )** فمردودٌ عندي بأنَّهما يجتمعان كما في قوله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (١) ، ولو كانت ( اللامُ ) نائبةً عن ( أن ) لم تجتمع معها كما لا يجتمع الفاعل مع نائبه ، والمصدرُ النائبُ عن فعلِه مع فعلِه .

وزعم بعضُ **الكوفيينَ أنَّ ( اللام ) هنا تفيدُ معنى الشَّرط ؛ لأنَّ قولنا : ( ذاكرْ لتنجحَ ) في معنى : ( إن تذاكر تنجح ) ، فأشبهت ( إن ) الشرطية ، إلا أنَّ ( إنْ ) لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجزموا بـ( إن ) ونصبوا باللام للفرق بينهما**(٢) ، وهذا زعمٌ باطلٌ ؛ لأنَّ واقعَ الاستعمالِ يفيدُ أنَّها للتَّعليل ، ولو كانت كما زعم الكوفيونَ لكان ينبغي أن تُحمَلَ على ( إن ) في الجزم ، فيُجزَمُ بـ( اللام ) كما يُجزَمُ بـ( إن ) ؛ لأجلِ المشابهةِ التي بينهما(٣) ، فلمَّا لم يَحصل ذلك تبيَّنَ أنَّ ( اللام ) الدَّاخلةَ على الفعلِ المضارعِ هي لامُ الجرِّ ، فوجبَ أن يكونَ الفعلُ منصوباً بتقديرِ ( أن ) ، فتكونُ ( اللامُ ) داخلةً على مصدرٍ مؤولٍ ، وليس على الفعل ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) سورة الحديد : من الآية ( ٢٩ ) .

(٢) الإنصاف ( ٥٧٧/٢ ) .

(٣) المصدر السابق ( ٥٧٨/٢ ) .

## ١٣١- الجملةُ المتقدمةُ على أداةِ الشَّرطِ دالةٌ على الجزاءِ المقدَّرِ ، وليست هي الجزاء

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " أمَّا الاستغناءُ بما تقدَّمَ فنحو : ( أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدَّارَ ) ، و( تكرمُني إن أكرمتُك ) ، وقد اختُلفَ في ذلك : فذهبَ أهلُ البصرةِ إلى أنَّ الجملةَ المتقدمةَ دالَّةٌ على الجزاء ، وليست هي الجزاءَ ، والتقديرُ : ( أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدَّارَ فأنتِ طالقٌ .... وذهبَ أهلُ الكوفةِ إلى أنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ هي الجزاءُ من غيرِ تقديرِ جزاءٍ آخر "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ دالةٌ على الجزاءِ المقدَّرِ ، وليست هي الجزاءَ ، وهو قولُ ابنِ السَّراجِ ، وابنِ جنيّ ، والزَّمخشريّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ مالكٍ(٢) ، ونُسبَ إلى جمهورِ البصريينَ(٣) .

**والثاني** : أنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ هي الجزاءُ من غيرِ تقديرِ جزاءٍ آخر ، وهو قولُ الفراءِ ، وأبي زيدٍ الأنصاريّ ، والأخفشِ ، والمبردِ(٤) ، ونُسبَ إلى الكوفيين(٥) .

### الأدلة (٦) :

**حجةُ جمهورِ البصريينَ** أنَّ القولَ بأنَّ المتقدِّمَ هو الجوابُ تعارضُه أحكامٌ لفظيَّةٌ :

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٤٣٦/٢ ) .

(٢) الأصول في النحو ( ١٨٧/٢ ) ، والخصائص ( ٣٨٧/٢ ) ، والمفصل ( ٣٢٨ ) ، وشرح المفصل ( ٩٧/٤ ) ، والتسهيل ( ٢٣٨ ) .

(٣) الارتشاف ( ١٨٧٩/٤ ) .

(٤) الأصول في النحو ( ١٨٧/٢ ) ،وشرح التسهيل ( ٨٦/٤ )، والارتشاف ( ١٨٧٩/٤ )، والمقتضب ( ٦٦/٢ ) .

(٥) التسهيل ( ٢٣٨ ) .

(٦) الأصول في النحو ( ١٨٧/٢ )، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٩٧/٤ )، والإيضاح في شرح المفصل ( ٢٥٠/٢ ).

**فمنها** : أنَّه لو كان هو الجوابَ لوجبَ دخولُ الفاءِ من طريقِ الأَولى ، وبيانُ الأولويّة هو أنَّه إذا تأخَّرَ فالإجماعُ على وجوبِ دخولِ الفاءِ على جوابِ الشَّرطِ في مثل : ( أنت طالقٌ إن دخلت الدار ) مع تقدّم ما يُشْعِرُ بالجزاء ، وهو الشَّرط ، فلأَن يلزمَ إذا تقدَّمَ على الشَّرط أولى .

**ومنها** : أنَّه كان يجبُ جزمُه إذا كان مما يقبلُ الجزمَ ، كقولك : ( تكرمُني إن أُكرمْكَ ) فوجوبُ الرَّفع دليلٌ على أنَّه ليس بالجزاء .

**ومنها** : أنَّه كان يلزمُه أن يجيزَ ( عمراً إن تضربْ زيداً أضربْ ) فيكونُ ( عمراً ) معمولاً للجزاء ؛ لأنَّ الجزاءَ يصحُّ تقديمُه في هذا الموضع ، فليصحَّ تقديمُ معمولِه .

**وحجةُ الكوفيينَ من ثلاثةِ أوجهٍ :**

**أحدها** : أنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ لو لم تكنْ معلَّقةً على الشَّرط لوجبَ أنَّ الإنسانَ لو قال لزوجته : ( أنتِ طالقٌ إن دخلت الدارَ ) ، تطلقُ في الحال ؛ لأنَّه إنشاءٌ غيرُ معلَّقٍ على الشَّرط ، ولما لم تَطلُقْ عُلِمَ أنَّه معلَّقٌ على الشَّرط ، بمنزلة : ( إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ ) ، فلا تطلُق إلا بالدخول .

**والثاني** : أنَّه إذا أَمكنَ قيامُ المعنى بالموجودِ فلا حاجةَ إلى مجازِ الحذفِ ، الذي هو على خلافِ الأصل .

**والثالث** : أنَّه إذا كان متأخراً ينجزمُ على الجِوار ، فإذا تقدَّمَ بَطَل الجِوارُ فارتفعَ ، فلذلك كان مرفوعاً عند التَّقدم .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ ، وهو أنَّ الجملةَ المتقدمةَ دالةٌ على الجزاء ، وليست هي الجزاءَ** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلَّتهما ، ثم أجاب عن أدلَّة الكوفيينَ بما يُضْعِفُها ،

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٤٣٦/٢ – ١٤٣٩ ) .

ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالأمورِ التَّالية :**

**أولاً** : أنَّ الشَّرطَ معنىً من المعاني التي لها صدرُ الكلام ، فامتنعَ تقدمُ ما في حيزه عليه ؛ قياساً على الاستفهام .

**ثانياً** : أنَّ الجزاءَ بعد الشَّرط في الرُّتبة ، فوجبَ أن يكونَ بعده في اللّفظ ؛ ليطابقَ اللَّفظَ المعنى .

**ثالثاً** : أنَّه لو كان المتقدِّمُ جزاءً لوجبَ دخولُ الفاءِ عليه إذا كان جملةً اسميةً ؛ قياساً على ما إذا تأخَّرَ عن الشَّرط ، بل أولى ؛ لأنَّ المتأخّرَ مع ترتبه على الشَّرط يلزمُ الفاءَ ، فالمتقدِّمُ مع عدم ترتبه أولى .

**رابعاً** : أنَّه كان يجبُ جزمُه إذا كان مما يَقبلُ الجزمَ ، نحو : ( تكرمُني إن أكرمتك ) ؛ لأنَّه إذا جُزِمَ مع التَّأخرِ فمع التَّقدمِ أولى ؛ لأنَّ ربطَ المتأخّر به معلومٌ ، وأمَّا المتقدِّمُ فينبغي أن يُجْزَمَ ؛ ليدلَّ على ربطه بالشَّرط ، ولما رُفِعَ و لم يُجزمْ دلَّ على أنَّه ليس بجواب .

**خامساً** : أنَّه لا يجوزُ أن يقالَ : ( اضرب غلامَه إن يضربك زيدٌ ) ، حذراً من الإضمارِ قبلَ الذّكر ، ولو كان المتقدِّمُ هو الجزاءَ لجاز ؛ لأنَّه يكونُ في النّية مؤخَّراً بعد الشَّرط ، فلا يكونُ إضمارٌ قبلَ الذّكر .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلَّة الكوفيينَ بما يأتي :**

**فأمَّا قولُهم إنَّ الجملةَ المتقدّمةَ لو لم تكن معلَّقةً على الشَّرط لوجبَ أنّ الإنسانَ لو قال لزوجته : ( أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ ) ، تَطلُقُ في الحال** ، فأجاب عنه بأنَّ الجملةَ الأولى لَّما كانت دالَّةً على الجملةِ المعلّقة على الشَّرطِ كان حكمُها في عدمِ الوقوع قبلَ وجودِ الشَّرط حُكمَ ما دلَّت عليه ، فلذلك لم يقعْ بها الطَّلاقُ قبل وجودِ الشَّرط .

**وأمَّا قولُهم إنَّه إذا أمكنَ قيامُ المعنى بالموجودِ فلا حاجةَ إلى مجازِ الحذفِ ، الذي هو**

**على خلاف الأصل** ، فأجاب عنه بأنَّ تقديرَ الجوابِ كان لحاجةٍ ، وهو بطلانُ كونِ الجملة المتقدّمةِ جزاءً ؛ لما تقدَّمَ من الأوجه .

**وأمَّا قولُهم إنَّه إذا كان متأخِّراً ينجزمُ على الجِوارِ ، فإذا تقدّم بَطَل الجِوارُ فارتفع ، فلذلك كان مرفوعاً عند التَّقدم** ، فأجاب عنه بأنَّ الجِوارَ ضعيفٌ ، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على عاملٍ محقَّقٍ ، وقد أمكنَ جزمُه بحرفِ الشَّرطِ ، أو به وبفعلِ الشَّرط ، فبَطَلَ الجِوار .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ جمهورِ البصريينَ ، وهو أنَّ الجملةَ المتقدمةَ دالَّةٌ على الجزاء المقدّر ، وليست هي الجزاءَ** ؛ لأنَّ حرفَ الشَّرطِ دالٌّ على معنًى في الشَّرطِ والجزاء ، وهو الملازمةُ بينهما ، فوجبَ تقديمُه عليهما ، كما وجبَ تقديمُ سائرِ حروفِ المعاني على ما فيه معناها ، ولأنَّ الجزاءَ بعد الشَّرط في الرُّتبة ، فوجبَ أن يكونَ بعده في اللَّفظ ، ليطابقَ اللَّفظُ المعنى ، ثم إنَّه لو كان هو الجوابَ لدخلتْ عليه الفاءُ كما تدخلُ عليه إذا تأخَّر ، ولكان مجزوماً ، فلمَّا لم يكن كذلك دلَّ على أنَّه ليس هو الجوابَ ، وإنما هو دالٌّ على الجوابِ المقدّرِ بعدَ فعلِ الشَّرط .

وأمَّا حججُ القولِ بأنَّ المتقدّمَ هو الجوابُ فقد تقدَّمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنها بما يُضْعفُها ويُرَجِّحُ عندي القولَ بأنَّ الجملةَ المتقدَّمةَ دالّةٌ على الجزاءِ المقدَّرِ ، وليست هي الجزاءَ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٣٢- الاسمُ المرفوعُ بعد أداةِ الشَّرطِ مرفوعٌ بفعلٍ يفسّره الظَّاهر

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسالةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا إذا وقعَ بعد أداةِ الشَّرط اسمٌ مرفوعٌ ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ (١).... فالصَّحيحُ أنَّه مرفوعٌ بفعلٍ يُفسّره الظَّاهرُ ، وقال الكوفيونَ : إنَّه يرتفعُ بالعائدِ إليه ، ومنهم من قال إنَّه مبتدأٌ "(٢) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدها** : أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بفعلٍ يفسّره الظَّاهرُ ، وهو قولُ البصريين(٣) ، ومنهم : سيبويهِ ، والأخفشُ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراج ، واختاره أبو البركات الأنباريّ ، والعكبريُّ ، وابنُ يعيش(٤).

**والثاني** : أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بالعائدِ عليه من الفعل الذي يليه ، وهو قولُ الكوفيين(٥) ، ومنهم الفراءِ(٦) .

**والثالث** : أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بالابتداء ، وهو قولُ الكسائيّ(٧) ، وأجازه الأخفشُ مع القولِ الأولِ ، إلا أنَّ القولَ بالابتداءِ هو المشهورُ عنه في كتبِ النّحاة ، مع أنَّ القولَ الأولَ هو الأقيسُ عنده ، حيثُ قال في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ

(١) سورة التوبة : من الآية ( ٦ ) .
(٢) المغني : ت ضائحي ( ١٣٩٥/٢ ) .
(٣) الإنصاف ( ٦١٦/٢ ) .
(٤) الكتاب ( ٢٦٣/١ ) ، ومعاني القرآن ( ٣٥٤/٢ ) ، والمقتضب ( ٧٢/٢ ) ، والأصول في النحو ( ١٩٥/٢ ) والإنصاف ( ٦١٦/٢ ) ، واللباب ( ٥٧/٢ ) ، وشرح المفصل ( ١٠٢/٤ ) .
(٥) الإنصاف ( ٦١٥/٢ ) .
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ( ١٠٢/٤ ) .
(٧) الارتشاف (١٨٧٠/٤ ) .

أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ : " فابتدأ بعد ( إن ) ، وأن يكونَ رفعُ ( أحـــد ) على فعلٍ مضمرٍ أقيسُ الوجهين ؛ لأنَّ حروفَ الجزاءِ لا يُبتدَأُ بعدها "(١) .

**الأدلة** (٢) **:**

**حجةُ البصريينَ في أنَّه يرتفعُ بتقديرِ فعلٍ** أنَّه لا يجوزُ أن يُفْصَلَ بين حرفِ الجزمِ وبينَ الفعلِ باسمٍ لم يَعملْ فيه ذلك الفعلُ ، ولا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ ههنا عاملاً فيه ؛ لأنَّـــه لا يجوزُ تقديمُ ما يرتفعُ بالفعلِ عليه ، فلو لم يُقَدَّرْ ما يرفعُه لبقي الاسمُ مرفوعاً بـــلا رافـــعٍ ، وذلك لا يجوزُ ؛ فدلَّ على أنَّ الاسمَ يرتفعُ بتقديرِ فعلٍ ، وأنَّ الفعلَ المظهرَ الذي بعد الاسمِ يدلُّ على ذلك المقدَّر .

**وحجةُ الكوفيينَ في أنَّه يرتفعُ بالعائد** أنَّ المكنيَّ المرفوعَ في الفعلِ هو الاســـمُ الأولُ ، فينبغي أن يكونَ مرفوعاً به ، كما في : ( جاءني الظَّريفُ زيدٌ ) وإذا كان مرفوعـــاً بـــه لم يفتقر إلى تقديرِ فعلٍ .

**اختيار ابن فلاح** (٣) **:**

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ ، وهو أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرط مرفـــوعٌ بفعلٍ يُفسّره الظَّاهرُ** ؛ فقد نصَّ على تصحيحه فقال : " وأمَّا إذا وقعَ بعد أداةِ الشَّرط اسمٌ مرفوعٌ ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ .... فالصَّحيحُ أنَّه مرفوعٌ بفعلٍ يُفسّره الظَّاهرُ " .

**ولم يذكر ابنُ فلاحٍ هنا حجةً لاختياره** ، وقد تقدَّمَ في الأدلة حجةُ هذا القولِ الـــذي اختاره ابنُ فلاح .

---

(١) معاني القرآن ( ٣٥٤/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٦٣/١ ) ، والمقتضب ( ٧٢/٢ ) ، والأصول في النحـــو ( ١٩٥/٢ ) ، والإنـــصاف ( ٦١٦/٢ ) ، واللباب للعكبري ( ٥٧/٢ ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ١٣٩٥/٢ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ ، وهو أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بفعلٍ يفسِّره الظَّاهرُ** ؛ لأنَّ القياسَ في أدواتِ الشَّرط اختصاصُها بالأفعالِ ، والقولُ بتقديرِ الفعلِ قبل الاسمِ يُبقِي لها مزيّةَ الاختصاصِ بالأفعال .

**وأمَّا القولُ بأنَّه مرفوعٌ بالعائدِ عليه من الفعل ، كما ارتفعَ ( زيد ) في : ( جاءني الظريفُ زيدٌ )** ، فالذي يظهرُ لي من التَّنظير بقولهم : ( جاءني الظريفُ زيدٌ ) أنَّ مذهبَ الكوفيينَ هو أنَّ الاسمَ مرفوعٌ بالفعلِ الذي يليه ، وليس بالضَّمير ؛ إذ معنى التَّنظير : أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرطِ ارتفعَ بما ارتفعَ به الضَّميرُ المرفوعُ ، وهو الفعلُ ؛ لأنَّهما بمعنًى واحد ، كما ارتفعَ ( زيد ) بما ارتفعَ به ( الظَّريف ) ، وهو الفعل في نحو : ( جاءني الظَّريفُ زيدٌ ) ؛ لأنهما بمعنًى واحدٍ ، وليس مرادُهم بالتنظير : أنَّ زيداً مرفوعٌ بالظَّريف حتى يكونَ الاسمُ مرفوعاً بالضَّمير .

**ويُؤيّدُ ما أميلُ إليه** مذهبُ الكوفيين في ناصبِ الاسم في نحو : ( زيداً أكرمته ) فقد صرَّحوا بأنَّ زيداً منصوبٌ بالفعل الواقعِ على الهاء ؛ وعلَّلوا ذلك بأنَّ المكنيَّ الذي هو الهاءُ العائدةُ هو الأولُ في المعنى ، فينبغي أن يكونَ منصوباً به ، كما قالوا : ( أكرمتُ أباك زيداً )[1] ، وهذا التَّعليلُ هو عينُ ما أميلُ إليه في مسألتنا هذه .

**وعلى كلٍّ فقولُ الكوفيينَ ضعيفٌ** ؛ لأنَّ الضَّميرَ لا يعملُ ؛ لأنَّه ليس بفعلٍ ، وليس فيه معناه ولا حروفُه ، فلا يصحُّ أن يكونَ رافعاً ، ولا يصحُّ أن يكونَ الفعلُ الموجودُ هو الرافعَ ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يتقدَّمُ على الفعلِ على الصَّحيح في المسألة .

**وأمَّا القولُ بأنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداة الشَّرطِ مرفوعٌ بالابتداءِ** فضعيفٌ أيضاً ؛ لأنَّ حرفَ الشَّرطِ – كما قلتُ – يختصُّ بالفعلِ دونَ غيره ، ولذلك عَملَ فيه ، والقولُ بالابتداء هنا ينقضُ هذا الاختصاصَ ، فوجب تقديرُ فعلٍ ؛ ليُبقيَ لها مزيةَ الاختصاصِ بالأفعال ، وإذا وجبَ تقديرُ الفعلِ استحالَ وجودُ الابتداءِ الذي يرفعُ الاسمَ ؛ لأنَّ حقيقةَ

---

(١) الإنصاف ( ٨٢/١ ) .

الابتداءِ هو التجرّدُ من العواملِ اللَّفظيّة المظهرة أو المقدَّرة ، وهذا التَّجردُ قـــد زال بتقـــديرِ الفعلِ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٣٣- ( كَيْفَ ) لا يُجازى بها فلا تَجزمُ ما بعدها

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا كيف فلا يُجازى بها عند البصريينَ ، خلافاً للكوفيينَ "[١] .

### آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ** :

**أحدها** : أنَّه لا يجازى بها ، فلا تَجزمُ ما بعدها ، وهو قولُ البصريينَ[٢] ، ومنهم : الخليلُ ، وسيبويهِ ، وابنُ السَّراجِ ، واختاره أبو البركات الأنباريّ ، والعكبريُّ ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك[٣] .

**والثاني** : أنَّه يُجازى بها فتَجزمُ ما بعدها ، وهو قولُ الكوفيينَ[٤] ، ومنهم الفراءِ[٥] ، وبه قال قطربٌ ، والزَّجاجيُّ ، وابنُ جمعةَ الموصليّ[٦] .

**والثالث** : أنَّه يُجازى بها ، وتَجزمُ ما بعدها إذا اتَّصلت بـ( ما ) ، وهو قولُ الجرمي[٧] .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٣٩٢/٢ ) .

(٢) الإنصاف ( ٦٤٣/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٦٠/٣ ) وفيه رأي الخليل وسيبويه ، والأصول في النحو ( ١٩٧/٢ ) ، والإنصاف ( ٦٤٣/٢ ) ، واللباب ( ٦٢/٢ ) ، وشرح الجمل ( ١٩٨/٢ ) ، والتسهيل ( ٢٤٢ ) .

(٤) الإنصاف ( ٦٤٣/٢ ) .

(٥) معاني القرآن ( ٨٥/١ ) .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ( ١٩٨/٢ ) ، والجمل ( ٢١١ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ٣٢٠/١ ) .

(٧) المسائل البصريات للفارسي ( ٣٤٦/١ ) .

**الأدلة** (١) :

**حجةُ البصريينَ على أنَّه لا يُجازى بـ( كيف )** أنَّه غيرُ مسموعٍ من العرب ، ولمخالفتها أدواتِ الشَّرط بوجوبِ موافقةِ جوابِها لشرطها ، كما أنَّها نَقصت عن سائرِ أخواتِها ؛ لأنَّ جوابَها لا يكونُ إلا نكرةً ؛ لأنَّها سؤالٌ عن الحال ، والحالُ لا يكونُ إلا نكرةً ، وسائر أخواتِها تارةً تُجاب بالمعرفةِ ، وتارةً تُجاب بالنَّكرة ، كما أنَّه لا يجوزُ الإخبارُ عنها ، ولا يعودُ إليها ضميرٌ كما في ( مَن ) و( ما ) ، فلمَّا قَصرت عن ذلك لم يجازَ بها .

**وحجةُ الكوفيينَ** أنَّه يقالُ : ( كيف تصنعُ أصنعُ ) بالرفع ، وإذا جاز رفعُ الفعلينِ بعدها جاز جزمُهما ؛ لأنَّ معناهما واحدٌ .

و لم أقف على حُجّةٍ للجرمي فيما ذهب إليه .

**اختيار ابن فلاح** (٢) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ ، وهو أنَّ ( كيف ) لا يُجازى بها** ؛ فقد ذكرَ قولَ البصريينَ ، وقولَ الكوفيينَ في المسألة بأدلَّتهما ، ثم أجاب عن حُجة الكوفيينَ بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ الجزاءَ بـ( كيف ) يتوقَّفُ على السَّماع ، والقياسِ ، فأمَّا السَّماع فلم يَثبت ، وأمَّا القياسُ على بقية أدوات الاستفهام التي استعملت شرطاً فلا يصحُّ أيضاً لثلاثة أمور :

**أحدها** : أنَّه يَصيرُ معناها إذا قلت : ( كيف تكنْ أكنْ ) على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ ؛ لأنَّها سؤالٌ عن الحال ، ولا يمكنُ أن يكونَ على الحالة التي هو عليها ، لأنَّ من الأحوالِ ما لا يَدخلُ تحت الاختيارِ ، كالمرض وغيره ، فلا يصحُّ أن يُعَلَّقَ عليه حالٌ أخرى .

**والثاني** : أنَّ الشَّرطَ لا يتحقَّقُ فيها ، لأنَّه عبارةٌ عن تعليقِ فعلٍ بفعلٍ ، و( كيف ) لو

---

(١) الكتاب ( ٣/٦٠ ) ، والأصول في النحو ( ٢/١٩٧ ) ، والإنصاف ( ٢/٦٤٣ ) ، واللباب للعكبري ( ٢/٦٢ ) .
(٢) المغني : ت ضائحي ( ٢/١٣٩٢ – ١٣٩٣ ) .

اشتُرطَ بها لكانت لتعليقِ حالٍ بحالٍ ، والفعلُ يمكنُ الوقوفُ عليه ؛ لظهوره فيتحقَّقُ الشَّرطُ فيه ، والحالُ لا يمكنُ ذلك فيها ؛ لخفائها ، فلا يَتحقَّقُ الشَّرطُ بها .

**والثالث** : أنَّها تنقصُ عن أسماءِ الشَّرط من حيثُ إنَّه لا يعودُ الضَّمير عليها كما يعودُ على أسماءِ الشَّرط ، ومن حيثُ إنَّ جوابَها لا يكونُ إلا نكرةً ، وغيرُها يكونُ جوابُه معرفةً ونكرةً ، فلمَّا نَقصت عن أخواتها نقصَ حالُها ، بأن اقتُصرَ فيها على الاستفهام .

**وأمَّا قولُ الكوفيينَ إنَّه يقالُ: ( كيف تصنعُ أصنعُ ) بالرفع ، وإذا جاز رفعُ الفعلين بعدها جاز جزمُهما ؛ لأنَّ معناهما واحدٌ** ، فأجاب عنه ابنُ فلاحٍ بأنَّ هذا الاستعمالَ بعيدٌ ، وإن ورد عن ثقةٍ فوجهُه أنَّه قُصدَ حالاً معلومةً بقرينةٍ تميّزُها عنده ، وهذا يصحُّ مع الرفعِ ، لا مع الجزم ؛ لأنَّها مع الجزم تدلُّ على العموم في الأحوال ، فلا تنصرفُ إلى حالٍ معلومةٍ .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ ، وهو أنَّ ( كيف ) لا يُجازى بها ، فلا تَجزمُ ما بعدها** ؛ لأنَّ الجزاءَ بها يَتوقَّفُ على السَّماع ، ولم يثبت .

ثمَّ إنَّ الشَّرطَ لا يتحقَّقُ فيها ، لأنَّه عبارةٌ عن تعليقِ فعلٍ بفعلٍ ، و( كيف ) لو اشتُرطَ بها لكانت لتعليقِ حالٍ بحالٍ ، والفعلُ يمكنُ الوقوفُ عليه ؛ لظهوره ، فيتحقَّقُ الشَّرطُ فيه ، والحالُ لا يمكنُ ذلك فيها ؛ لخفائها ، فلا يَتحقَّقُ الشَّرطُ بها .

أضف إلى ذلك أنَّها تنقصُ عن أسماءِ الشَّرط من حيثُ إنَّه لا يعودُ الضَّمير عليها كما يعودُ على أسماءِ الشَّرط ، ومن حيثُ إنَّ جوابَها لا يكونُ إلا نكرةً ، وغيرها يكونُ جوابُه معرفةً ونكرةً ، فلمَّا نَقصت عن أخواتها نقصَ حالُها ، بأن اقتُصرَ فيها على الاستفهام .

**وأما قول الجرمي : " إنَّه يُجازى بها ، وتَجزمُ ما بعدها إذا اتَّصلت بـ( ما ) "** فضعيفٌ ؛ لاافتقاره إلى السَّماع ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٣٤- ( لو ) ينتفي جزاؤها لانتفاء شرطها

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال فيه متحدِّثاً عن معنى ( لو ) : " ثم مذهبُ جمهورِ النُّحاةِ أنَّ جزاءَها ينتفي لانتفاءِ شرطها .... وذهب ابنُ الحاجب إلى أنَّـه ينتفـي شرطُها لانتفاء جزائها "[١] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّ ( لو ) ينتفي جزاؤُها لانتفاء شرطِها ، وهو قولُ سيبويه ، وابنِ السَّراج ، والزَّجاجيّ ، والزُّبيديّ ، وابنِ بابشاذ ، وابنِ يعيش ، وابنِ جمعة الموصلي[٢] .

**والثاني** : أنَّ شرطَها ينتفي لانتفاء جوابها ، وهو قولُ ابنِ الحاجب ، والرَّضيُّ[٣] .

**والثالث** : أنَّها تدلُّ على امتناعِ شرطها ، ولا دلالةَ لها على امتناعِ الجوابِ ، ولا على ثبوته ، وهو قولُ ابنِ مالك ، واختاره ابنُ هشام[٤] .

**والرابع** : أنَّ ( لو ) لا تدلُّ على امتناعِ الشَّرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التَّعليق في الماضي ، كما دلَّت ( إن ) على التَّعليق في المستقبل ، وهو قولُ الشلوبين ، وابنِ هشامٍ الخضراويّ[٥] .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٤٥٣/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٢٤/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٢١١/٢ ) ، والجمل ( ٣١١ ) ، والواضح ( ٩٧ ) ، وشرح المقدمة المحسبة ( ٦٨/١ ) ، وشرح المفصل ( ٨٢/٤ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ١١٤٣/٢ ) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ( ٢٣٧/٢ ) ، وشرح الكافية : القسم الثاني ( ١٣٩٨/٢ ) .

(٤) التسهيل ( ٢٤٠ ) ، ومغني اللبيب ( ٢٥٩ ) .

(٥) الارتشاف ( ١٨٩٨/٤ ) ، ومغني اللبيب ( ٢٥٦ ) .

**الأدلة** [١] :

**حجةُ القولِ بأنَّ جزاءَها ينتفي لانتفاء شرطِها** أنَّ الأولَ سببٌ وعلةٌ للثاني كما كان كذلك في ( إن ) ، إلا أنَّ الفرقَ بينهما أنَّ ( لو ) يُوقَفُ وجودُ الثاني بها على وجودِ الأول ، ولم يُوجَد الشَّرطُ ، ولا المشروط ، فكأنَّه امتنعَ وجودُ الثاني لعدمِ وجودِ الأول ، فالممتنعُ لامتناعِ غيرِه هو الثاني ، امتنعَ لامتناعِ وجودِ الأولِ ، و( إن ) يُتوقَّفُ بها وجودُ الثاني على وجودِ الأول ، ولم يَتحقَّق الامتناعُ ، ولا الوجود .

**وحجةُ ابنِ الحاجبِ** أنَّ انتفاءَ السببِ لا يدلُّ على انتفاءِ المسبَّبِ ؛ لجوازِ أن يكونَ ثَمَّةَ أسبابٌ أُخَر ، وانتفاءُ المسبَّبِ يدلُّ على انتفاءِ كلِّ سببٍ ، فصحَّ أن يقالَ : إنَّها يمتنعُ فيها الأولُ لامتناعِ الثاني ؛ لأنَّ الثانيَ هو المسبَّبُ ، فيدلُّ انتفاؤُه على انتفاءِ السَّبب .

**وحجةُ ابنِ مالكٍ في أنَّ ( لو ) لا تقتضي امتناعَ الجوابِ في نفسِ الأمر ولا ثبوته** أنَّ الجزاءَ لازمٌ ، والشَّرطُ ملزومٌ ، ولا يلزمُ من انتفاءِ الملزومِ انتفاءُ اللازم ، ومن مجيءِ جوابها ثابتاً قولُه تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [٢] ؛ لأنَّ عدمَ النَّفادِ ثابتٌ على تقدير كونِ ما في الأرض من شجرةٍ أقلاماً ، مدادُها البحرُ وسبعةُ أمثاله ، وعلى تقدير عدم ذلك .

وفي الأثر : « **نعمَ العبدُ صهيبٌ ، لو لم يخفِ اللهَ لم يعصه** » [٣] ، فإنَّ عدمَ الخوفِ محكومٌ بكونه مستلزماً لعدم المعصية ، وبكونِه ممتنعاً ، وعدمُ المعصية محكومٌ بثبوته ؛ لأنَّه إذا كان ثابتاً على تقدير عدم ثبوتِ الخوفِ فالحكمُ بثبوته على تقدير ثبوت الخوف أولى .

ولم أقف على حجةٍ لقول الشلوبين وابن هشام الخضراوي .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ( ٨٢/٤ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٢٣٧/٢ ) ، وشرح التسهيل لابن الناظم (٩٤/٤ ) ، وشرح الكافية : القسم الثاني ( ١٣٩٨/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١١٤٣/٢ ) .

(٢) سورة لقمان : من الآية ( ٢٧ ) .

(٣) المقاصد الحسنة للسخاوي ( ٤٤٤ ) ، والفوائد المجموعة للشوكاني ( ٣٥٢ ) ، والسير الحثيث ( ٥٤٢/٢ ) .

**اختيار ابن فلاح** (١) **:**

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ ( لو ) ينتفي جزاؤُها لانتفاء شرطها** ؛ فقد ذكر هذا القولَ مع قولِ ابنِ الحاجبِ ، ثم أجاب عن قولِ ابنِ الحاجبِ بما يُضْعِفُه ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بأنَّ ( لو ) ينتفي جزاؤُها لانتفاء شرطِها .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ شرطَ ( لو ) سببٌ ، وجزاءها مسبَّبٌ ، وإذا انتفى السَّببُ انتفى المسبَّبُ المعلَّقُ عليه ، وهو المفهومُ من قولك : ( لو أكرمتني أكرمتك ) ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٢) يدلُّ على انتفاءِ الفسادِ لانتفاءِ وجودِ الآلهة ؛ لأنَّ وجودَ الآلهةِ يقتضي الاختلافَ المقتضيَ للفساد ، فلمَّا انتفى السَّببُ – هو وجودُ الآلهة – انتفى المسبَّبُ المعلَّقُ عليه ، وهو الفساد .

**وضعَّفَ ابنُ فلاحٍ قولَ ابنِ الحاجبِ بثلاثةِ أمورٍ :**

**أحدها** : أنَّ المسبَّبَ يوجَدُ لوجودِ سببه ، كما في الشَّرط بـ( إن ) ، فكذلك أيضاً ينتفي المسبَّبُ لانتفاءِ سببه .

**والثاني** : أنَّ المسبَّبَ المعيَّنَ المعلَّقَ على السَّبب المعيَّن لو لم ينتفِ لانتفاءِ سببه لما كان لتعليقِه عليه فائدةٌ .

**والثالث** : أنَّك إذا قلت : ( لو أكرمتني أكرمتك ) ، فليس معك في اللَّفظ سببٌ آخرَ يمكنُ الحوالةُ عليه غير هذا السَّببِ المعيَّنِ ، فينبغي أن ينتفي المسبَّبُ لانتفائه ، ولا يَتوقَّفُ انتفاؤُه على شيءٍ ليس بموجود .

**وقد ذكر ابنُ فلاحٍ بعضَ الشواهدِ التي جاء جوابُ ( لو ) فيها ثابتاً ، على عكس ما ذهب إليه** ، وقام بتأويلها ، ومن هذه الشَّواهد : قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ

---

(١) سورة الأنبياء : من الآية ( ٢٢ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ١٤٥٣/٢ – ١٤٥٧ ) .

مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ ، وقولُ عمرَ رضي الله عنه : « **نعمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ اللهَ لم يعصه** » .

**فأمَّا الآيةُ فأجابَ عنها بأنَّها تحتملُ وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ جوابَ ( لو ) محذوفٌ ، وليس ( ما نفدت ) الجوابَ ، والتَّقديرُ : لنفدت هذه الأشياءُ المذكورة ، وما نفدت كلماتُ الله .

**والثاني** : أنَّ ( ما نفدت ) الجوابُ إلا أنَّه ذُكر في مَعرض المبالغةِ في نفي النَّفاد ؛ بدليل ذكرِ كونِ ما في الأرضِ من شجرةٍ أقلاماً ، وتعدادِ البحارِ على أنَّها مدادٌ ، فقرينةُ المبالغةِ تدلُّ على نفي نفادِ الكلمات ، لا على حصولِه ، والمعنى : لوثبت كونُ ما في الأرض من شجرةٍ أقلاماً ، وكونُ البحارِ مدادا لما نفدت كلمات الله ، فأولى لو لم يكن شجرُ الأرض أقلاماً ، والبحارُ مداداً أنْ لا تَنفد ، فيكونُ نفيُ النَّفادِ حاصلاً على كل تقديرٍ ، وهو أبلغُ من نفيه على تقديرٍ واحدٍ .

**وأمَّا الأثرُ** فأجاب عنه بأنَّ الجوابَ فيه مبالغةٌ في نفي العصيان ؛ لأنَّه إذا انتفى عنه العصيانُ عند انتفاءِ الخوف ، فأولى إذا وُجِد الخوفُ أن ينتفي العصيانُ ، فيكون نفيُ العصيانِ عنه ثابتاً على كلِّ تقدير .

**ويظهرُ لي من تأويل ابنِ فلاحٍ لهذه الشَّواهد** أنَّه يريدُ أن يقولَ بأنَّ مجيءَ جوابِ ( لو ) ثابتاً في هذه الشَّواهد لا يعني بأنَّ ذلك أصلٌ في جوابِ ( لو ) ، وإنَّما هو عارضٌ للمبالغة فتبقى ( لو ) على أصلها من أنَّها تنفي الجواب لانتفاء الشرط .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ( لو ) جزاؤُها ينتفي لانتفاء شرطها ، واستعمالُ ( لو ) بهذا المعنى هو الكثير المتعارف**(١) **، وهو الأصلُ فيها** ، وقد يأتي الجوابُ ثابتاً كما في قوله

(١) الفوائد الضيائية ( ٣٨١/٢ ) .

تعـــالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ ، وكما في الأثر : « **نعمَ العبدُ صـــهيبٌ لـــو لم يخـــفِ اللهَ لم يعصه** » ، إلا أنَّ ذلك لا يكونُ أصلاً فيها ، بل يكونُ عارضاً لقصدِ المبالغة ، ووجهُ المبالغة في الآية أنَّ المعنى يكونُ حينئذٍ : " لوثبت كونُ ما في الأرض من شجرةٍ أقلامـــاً ، وكـــونُ البحارِ مدادا لما نفدت كلمات اللهِ ، فأولى لو لم يكن شجرُ الأرض أقلاماً ، والبحارُ مداداً أنْ لا تنفد ، فيكونُ نفيُ النَّفادِ حاصلاً على كل تقديرٍ "، وهو أبلغُ من نفيه علـــى تقـــديرٍ واحدٍ .

ووجه المبالغة في الأثرِ أنَّ المعنى يكونُ حينئذٍ " أنَّه إذا انتفى عنه العصيانُ عند انتفـــاءِ الخوفِ فأولى إذا وُجِدَ الخوفُ أن ينتفي العصيانُ ، فيكونُ نفيُ العصيانِ عنه ثابتاً على كـــل تقديرٍ " وهو أبلغُ من نفيه على تقديرٍ واحدٍ .

**وأمَّا القولُ بأنَّ ( لو ) لا تدلُّ على امتناعِ الشَّرط ، ولا على امتناعِ الجواب** ، فهو كما قال ابنُ هشامٍ : " كإنكارِ الضروريات ؛ إذ فَهْمُ الامتناعِ منها كالبديهي ، فإنَّ كلَّ مَنْ سَمِعَ ( لو فَعَل ) فَهِم عدمَ وقوعِ الفعلِ من غيرِ ترددٍ ، ولهذا يصحُّ في كلِّ موضعٍ استعملت فيه أن تعقَّبه بحرفِ الاستدراك ، داخلاً على فعلِ الشَّرط منفياً لفظاً أو معنىً ، تقولُ : ( لو جاءني أكرمته ، لكنه لم يجئ "(١) .

**وأمَّا قولُ ابنِ الحاجبِ بأنَّ ( لو ) شرطُها ينتفي لانتفاء جوابِها** ، فقد تقدَّم جـــوابُ ابنِ فلاحٍ عنه بما يُضْعِفُه ، ويُرَجِّحُ عندي القولَ بأنَّ ( لو ) ينتفي جزاؤُها لانتفاء شـــرطِها ، وليس العكسَ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مغني اللبيب ( ٢٥٦ ) .

## ١٣٥- العددُ ( اثنا عشر ) معربُ الصَّدرِ مبنيُّ العجز

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا اثنا عشر فإنَّ الاسمَ الثاني مبنيٌّ اتِّفاقاً ، والأولُ معربٌ خلافاً لابن درستويه "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّ الصَّدرَ من العدد ( اثني عشر ) معربٌ ، والعجزُ باقٍ على بنائه ، وهو قولُ الخليلِ ، وسيبويهِ ، والمبردِ ، والزجاجيّ ، والفارسيّ ، والزُّبيديّ ، وابنِ الوراق ، والواسطيّ ، وابنِ الدَّهان ، والجزوليّ ، وابنِ خروف ، وابنِ معطٍ ، وأبي حيان ، وابنِ هشامٍ(٢) .

**والثاني** : أنَّ الصَّدرَ مبنيٌّ ، والعجزَ كذلك ، وهو قولُ ابنِ درستويه ، ونسبه أبو حيان إلى ابن كيسان ، والظاهر لي من كلام ابن كيسان في كتابه الموفقي أنه يقول بإعراب الصدر وبناء العجز فقد قال : " فتقول إحدى عشر ، وثلاث عشر ، وتنصبهما جميعاً ؛ لأنَّهما اسمان جعلا اسماً واحداً ، إلا اثني عشر أو اثنا عشر ، واثنتي عشرة ، واثنتا عشرة فإن آخرهما مفتوحٌ ، وهما بالألف في الرفع ، وبالياء في الخفض والنَّصب "(٣) .

### الأدلة (٤) :

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٤٣٢/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٠٧/٣ ) ، والمقتضب ( ١٦٠/٢ ) ، والجمل في النحو ( ١٢٦ ) ، والإيضاح ( ٢٣٦ ) ، والواضح ( ١٠١ ) ، وعلل النحو ( ٤٩٤ ) ، وشرح اللمع ( ٢١٢ ) ، والفصول في العربية ( ٢٨ ) ، والمقدمة الجزولية ( ١٧٢ ) ، وشرح الجمل ( ٦٣٣/٢ ) ، والفصول الخمسون ( ٢٤٠ ) ، والنكت الحسان ( ١٦٨ ) ، وأوضح المسالك ( ٤١٨ ) .

(٣) كتاب الكتاب ( ١٤٨ ) ، والارتشاف ( ٧٥٩/٢ ) ، والموفقي ( ١٢٢ ) .

(٤) الكتاب ( ٣٠٧/٣ ) ، والمقتضب ( ١٦٠/٢ ) ، وشرح اللمع للباقولي ( ٧١٥/٢ ) ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ( ١٠٣/١ أ ) ، والمتبع في شرح اللمع ( ٥٩١/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٩٠/١ ) ، والمحصول في =

**حجةُ الجمهورِ على إعرابِ الصَّدر من العدد ( اثني عشر ) بثلاثةِ أمور :**

**أحدها** : أنَّه أُعرب لوقوعِ العجز منه موقعَ النُّونِ ، وما قبل النُّونِ محلُّ إعرابٍ لا بناء .

**والثاني** : أنَّ عَلَمَ التَّثنية فيه هو عَلَمُ الإعراب ، فلو نَزعوا منه الإعرابَ لسقطَ معنى التَّثنية .

**والثالث** : تغيّرُ آخرِه لاختلاف العوامل الدَّاخلةِ عليه ، ولو كان مبنياً لكان بالياء على كلِّ حالٍ .

**وحجةُ القولِ ببناءِ الصَّدرِ** أنَّ عِلَّةَ البناءِ فيه قائمةٌ ؛ لأنَّه بمنزلةِ صدرِ الكلمةِ من عجزها ، وأمَّا اختلافُه فلا يدلُّ على الإعراب ؛ بدليل اختلافِ تثنيةِ اسمِ الإشارة ، والذي ، وعلَّةُ البناءِ فيها قائمةٌ ، فاثنا عشر صيغةٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ على التثنية في حالة الرفع ، واثني عشر صيغةٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ على التثنية في حالة النَّصب والجرّ .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الصَّدرَ من العدد ( اثني عشر ) معربٌ ، والعجزَ باقٍ على بنائه** ؛ فقد صرَّحَ بمخالفةِ القولِ بالبناء فقال : " وأمَّا اثنا عشر فإنَّ الاسمَ الثاني مبنيٌّ اتِّفاقاً ، والأولُ معربٌ خلافاً لابن درستويه " .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّ آخرَه يختلفُ لاختلافِ العوامل الدَّاخلةِ عليه ، ولو كان مبنياً لكان بالياء على كلِّ حالٍ ؛ لأنَّ المبنيَّ يلزمُ طريقةً واحدةً .

**والثاني** : أنَّ الأولَ بلفظِ التَّثنية فهو بمنزلةِ كلمتينِ ، و( عشر ) كلمةٌ ثالثةٌ ، فلو حُكِمَ

---

= شرح الفصول ( ل ١٩٣ أ ) ، وشرح الكافية للرضي : القسم الثاني ( ٣٦٢/١ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٢/ ٤٠٢ ) .

(١) المغني : ت ضائحي ( ٤٣٢/١ – ٤٣٣ ) .

عليه بالبناء لأفضى إلى جَعْلِ ثلاثِ كلماتٍ في حُكْمِ كلمةٍ واحـدةٍ ، وذلـك معـدومٌ في كلامهم .

**وأمَّا بناءُ ( عشر ) من العدد ( اثني عشر )** فنقلَ ابنُ فلاحٍ اتِّفاقَ النحـويينَ علـى بنائه ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الكوفيينَ ، والزَّجَّاجَ يجيزونَ إضافةَ الاسمِ الأول إلى الثاني – كمـا سيأتي بيانه – ويعربونَ الأولَ ، فيُقالُ : ( هذه خمسةُ عشرِ ) بكسرِ الراء ، وهذا يقضي بأنَّ ( عشر ) قد تكون معربةً عندهم ، فدلَّ على أنَّ الاتِّفاقَ الذي نقله ابنُ فلاحٍ لا يستقيم .

**وعلَّلَ ابنُ فلاحٍ بناءَ ( عشر )** بأنَّ علَّةَ البناء فيه موجودةٌ ، وهو تضمّنه معنى حرف العطف ؛ لأنَّه مرادٌ مع ما قبله ، وبهذا فارقَ المضافَ إليه ، وإن كان واقعـاً موقـعَ نـونِ التثنية ؛ لأنَّ المضافَ إليه غيرُ مرادٍ مع الإضافة .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا** إلى أنَّ ابنَ فلاحٍ ذهبَ إلى بناءِ اسمِ الإشارةِ إذا ثُني ؛ لبقاء علّـةِ البناءِ فيه ، ولم يعتبر تغييرَ الآخرِ ، وقد تقدَّمَ بيانُ هذه المسألة(١) ، وأمَّا هنـا فقـد اعتَـبرَ التغييرَ ، وجعله علَّةً لإعراب الصَّدر من العدد ( اثني عشر ) ، ولم يعتبر علَّـةَ البنـاءِ مـع وجودِها وهي كونُ الأولِ بمنزلة صدرِ الكلمة من عجزها ، وصدرُ الكلمةِ مبنيٌّ ، والسَّبب في ذلك فيما يظهر لي أنَّ علَّةَ بناءِ العدد الأول لو أُخِذَ بها هنا لبُنِيَ العددُ ، والحكـمُ ببنـاءِ العددِ هنا يُفضي إلى جعلِ ثلاثِ كلماتٍ في حُكمِ كلمةٍ واحدةٍ ، وذلك معدومٌ في كـلامِ العرب .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ الصَّدرَ من العدد ( اثني عشر ) معربٌ ، والعجزُ بـاقٍ علـى بنائه** ؛ لأنَّ القولَ ببناءِ الصَّدرِ من العدد ( اثني عشر ) يُؤدّي إلى عدمِ النَّظير ؛ لأنَّه ليس في كلامِ العرب مركبٌ أوّلُ شطريه مثنى(٢) ، وما يُؤدّي إلى عدمِ النَّظير لا يصحُّ قبولُه .

---

(١) مسألة ( ٢٧ ) .

(٢) شرح اللمع للواسطي ( ٢١٢ ) والملخص لابن أبي الربيع ( ٤٢٢/١ ) .

**وأمَّا حجةُ القولِ ببناءِ الصَّدر من العدد ( اثني عشر ) فضعيفةٌ بما يلي :**

**فأمَّا قولهم بأنَّ علَّةَ البناءِ فيه قائمةٌ ؛ لأنَّه بمنـــزلة صدرِ الكلمة من عجزها** فمردودٌ بأنَّ الأولَ بلفظِ التَّثنية ، فهو بمنزلة كلمتين ، و( عشر ) كلمةٌ ثالثةٌ ، فلو حُكم عليه بالبناء لأفضى إلى جَعْلِ ثلاثِ كلماتٍ في حُكمِ كلمةٍ واحدةٍ ، وذلك لا نظيرَ له في كلام العرب .

**وأمَّا قولهم بأنَّ تثنيةَ العدد صيغةٌ مرتجلـــةٌ موضـــوعةٌ للمرفـــوع ، والمنـــصوب ، والمجرور** ، فهذا خلافُ الظَّاهر ؛ لأنَّ الظاهرَ من الاستعمال أنَّ الاختلافَ الموجودَ في التَّثنية إنما هو بسببِ العواملِ ، فوجبَ الحملُ عليه ؛ إذ هو الأصلُ ، فلا يُعدَلُ عنه إلا بدليل ، ولا دليلَ هنا إلا دعوى بقاءِ علَّة البناء ، وقد تقدَّمَ الجواب عنها ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٣٦- اسمُ الفاعلِ المشتقُّ من العددِ المضافُ إلى موافقه لايعملُ النَّصبَ مطلقاً

**هذه المسألةُ ذكرها ابنُ فلاحٍ في المغني** ، قال : " الفرعُ الثاني في اسمِ الفاعلِ المشتقِّ من العدد ، ولا يخلو : إمَّا أن يضافَ إلى العددِ الموافقِ له في اللَّفظ ، أو المخالفِ له ، فإن كان موافقاً له في اللَّفظ كقولك : ( رابع أربعة ) ، و( خامس خمسة ) ، و( سادس ستة ) فليس فيه إلا الإضافةُ خلافاً لأحمدَ بن يحي ، فإنَّه أجاز ( ثالثٌ ثلاثةً ) بالتَّنوين "(١) .

### آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّ اسمَ الفاعلِ المشتقَّ من العددِ المضافَ إلى موافقه لا يعملُ مطلقاً ، بل تجبُ إضافتُه ، وهو قولُ سيبويهِ ، والفراءِ ، والمبردِ ، والزَّجاجِ ، والزَّجاجيّ ، والصيمريّ ، والجزوليّ ، والشلوبين ، وابنِ أبي الربيع(٢) .

**والثاني** : أنَّه يجوزُ الإعمالُ مطلقاً مع جوازِ الإضافة ، وهو قولُ الكسائيّ ، وثعلب من الكوفيين ، وبه قال قطربٍ من البصريين(٣) .

**والثالث** : التَّفصيلُ بين أن يكونَ اسمُ الفاعلِ ثانياً أو غيره ، فإن كان ثانياً جاز إعمالُه ، وإن كان غيرَ ذلك لم يجز ، وهو قولُ ابنِ مالك(٤) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٥٧٩/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٥٥٩/٣ ) ، ومعاني القرآن ( ٣١٧/١ ) ، والمقتضب ( ١٨٢/٢ )،ومعاني القرآن وإعرابه ( ١٩٦/٢ ) والجمل ( ١٣١ ) ، والتبصرة والتذكرة ( ٤٩٠/١ ) ، والمقدمة الجزولية ( ١٧٥ ) ، والتوطئة ( ٢٨٣ ) ، والملخص في ضبط قوانين العربية ( ٤٣١/١ ) .

(٣) التذييل والتكميل ( ٣٦٧/٣ أ ) ، والمخصص لابن سيده ( ١٧ /١٠٩ ) ، والارتشاف ( ٧٦٧/٢ ) .

(٤) التسهيل ( ١٢١ ) .

### الأدلة [١] :

**حجةُ القولِ بمنعِ العملِ مطلقاً السَّماعُ ، والقياسُ : فأمَّا السَّماعُ** فقولــه تعــالى : ﴿ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ ﴾ [٢] وقوله تعالى : ﴿ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ ﴾ [٣] .

**وأمَّا القياسُ** فلأنَّ اسمَ الفاعل المشتقَّ من العدد إذا جاء بعده موافقُــه في الحــروف الأصلية ، فإنَّ العربَ لا تأتي منه بفعلٍ ، فلا تقولُ : ( ثلثــت الثلاثــة ) ، ولا ( ربعــت الأربعة ) ، وكذا باقيها ، واسمُ الفاعل إنما يعملُ عملَ فعله ، وهذه الأعداد لم يثبــت لهــا أفعالٌ .

**وحجةُ القولِ بجوازِ العملِ مطلقاً** أنَّ اسمَ الفاعل المشتقَّ من العدد المضاف إلى موافقه فيه معنى الفعل ، فهو بمعنى : أتممت ، فيصحُّ أن تقولَ : ( ثلثت ثلاثةً ) على معنى : أتممت ثلاثةً ، ومن ثَمَّ يصحُّ أن تقولَ : ( ثالثٌ ثلاثةً ) بتنوينِ الأول ، ونصبِ الثاني على معــنى : أتممت ثلاثة .

**وحجة القول بالتفصيل** أنَّ العربَ تقولُ : ( ثَنَيْتُ الرَّجُلَين )[٤] ، إذا كنتَ الثــاني منهما ، فجاز إعمالُ العددِ ( ثانٍ ) ؛ لأنَّ له فعلاً ، ولم يجز إعمالُ بقيّةِ الأعدادِ ؛ لأنَّــه لم يثبت لها فعلٌ تجرى عليه .

### اختيار ابن فلاح [٥] :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ اسمَ الفاعلِ المشتقَّ من العدد المضافَ إلى موافقه لايعملُ مطلقاً** ؛ فقد صرَّحَ بمخالفةِ القولِ بالإعمالِ ، فقال : " فإن كان موافقــاً لــه في اللَّفــظ

---

(١) الكتاب ( ٣/٥٥٩ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ( ٢/٤١٢ )، وشرح الكافيــة للرضــي : القــسم الثــاني (١/٥٩٤ ) وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢/١١١١ ) ، والتذييل والتكميل ( ٣/١٣٤ أ ) .

(٢) سورة التوبة : من الآية ( ٤٠ ) .

(٣) سورة المائدة : من الآية ( ٧٣ ) .

(٤) كتاب الأفعال لابن القطاع ( ١/١٤٤ ) .

(٥) المغني : ت ضائحي ( ١/٥٧٩ – ٥٨٠ ) .

كقولك : ( رابع أربعة ) ، و( خامس خمسة ) ، و( سادس ستة ) فليس فيه إلا الإضافةُ خلافاً لأحمدَ بن يحي ، فإنَّه أجاز ( ثالثٌ ثلاثةً ) بالتَّنوين " .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع ، والقياس :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقوله تعالى : ﴿ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ ﴾ .

**وأمَّا القياسُ فمن وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ العددَ المشتقَّ على زنةِ فاعلٍ إنما ينصبُ إذا كان في معنى الفعل ، ولا معنى للفعل فيه هنا ؛ لأنَّه بمعنى : أحد ثلاثة ، أو بعض ثلاثة ، وإضافةُ أحدٍ وبعضٍ محضةٌ ؛ لأنَّه لا معنى للفعل فيها ، فكذلك اسمُ الفاعل إذا كان بمعناهما .

**والثاني** : أنَّ العددَ المشتقَّ على زنةِ فاعلٍ إنَّما يُنوَّن ويُنصَبُ إذا كان في معنى الفعل ، ولا معنى لقولك : ( ثلثت ثلاثة ) و( ربعت أربعة ) ؛ لأنَّه تحصيلُ الحاصل ، إذ الثلاثةُ والأربعةُ حاصلةٌ دونه .

**أقول** : وخلاصة الوجهين أنَّ العددَ المشتقَّ على زنةِ فاعلٍ إنما ينصبُ إذا كان في معنى الفعل ، ولا معنى للفعل فيه هنا ؛ لأنَّه بمعنى : أحد ثلاثة ، أو بعض ثلاثة ، ولو قلنا إنه في معنى الفعل لكان بمنزلة ثلثت ثلاثة وربعت أربعة وهذا لا معنى له لأنَّه تحصيلُ الحاصل ، إذ الثلاثةُ والأربعةُ حاصلةٌ دونه .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ اسمَ الفاعلِ المشتقَّ من العدد المضافَ إلى موافقه لا يعملُ مطلقاً** ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ إنَّما عَمِلَ حملاً له على فعله ، وهذه الأعدادُ ليس فيها معنى الفعل ، ولم يثبت لها أفعالٌ أصلاً حتى تجرى عليها ، فبطل عملُها .

**وأما القول بأن هذه الأعداد فيها معنى الفعل فهي بمعنى أتممت فيصح أن تقول**

**ثلثت ثلاثة على معنى أتممت ثلاثة** فمردود بأن هذا الفعل المقدر لم يثبت .

**وأمَّا إثباتُ ابنِ مالك فعلاً لثانٍ ، وهو ثنيت من قول العرب : ( ثنيتُ الـرَّجلين )** فمخالفٌ لما نقله النُّحاةُ في ذلك ؛ لأنَّهم - كما ذكر أبو حيان(١) - نقلوا أنَّ العربَ لا تأتي بفعلٍ إذا كان بعده ما يوافقُ اسمَ الفاعلِ في الحرف ، ولو سُلِّم مجيءُ ذلك عن العرب وأنَّهم يقولون : ( ثنيت الرجلين ) ، فإنَّه ليس نصَّاً في ( ثنيت الاثنين ) حتى يُجرى ( ثاني اثنين ) عليه .

ثم إنَّ نصبَ اسم الفاعل المشتقِّ من العدد موافقَه يلزمُ منه أن يكونَ العددُ النَّاصبُ فاعلاً مفعولاً وهو ممتنعٌ(٢) ، وبيانُه : أنَّك إذا قلت : ( جاءني ثالثٌ ثلاثةً ) لَزِمَ أن تكونَ ( الثلاثةُ ) مفعولةً ، و( ثالثٌ ) المرفوعُ واحدٌ منهم ، فيكونُ ( الثالثُ ) فاعلاً ؛ ضرورةَ إسنادِ الفعل إليه ، ومفعولاً ؛ لدخولِه في جملةِ الثلاثة(٣) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) التذييل والتكميل ( ١٣٤/٣ أ ) .

(٢) المقدمة الجزولية ( ١٧٥ ) .

(٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ( ٩٣١/٣ ) .

## ١٣٧- لا يجوزُ إضافةُ النَّيِّفِ [1] إلى العشرة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " ونُقِلَ عن الكوفيين ، والزَّجَّاج أنَّهم يجيزونَ إضافةَ الاسمِ الأولِ إلى الثاني ، ويعربونَ الأولَ فيقال : ( خمسةُ عشرٍ ) ... وهذا ضعيفٌ "[2] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : جوازُ إضافةِ النَّيِّف إلى العشرة ، وهو قولُ الكوفيينَ[3] ، وأجازه الفراءُ في الشِّعر ، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى الزَّجَّاج [4] .

**والثاني** : لا يجوزُ إضافةُ النَّيِّفِ إلى العشرة ، وهو قولُ البصريينَ[5] ، واختاره أبو البركات الأنباريّ ، والعكبريُّ ، وابنُ عصفور[6] .

### الأدلة [7] :

**حجةُ الكوفيينَ السَّماعُ ، والقياسُ** : فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر :

كُلِّفَ من عنائه وشِقْوَتِه     بنتَ ثماني عَشْرةٍ من حِجَّتِه [8]

---

(١) هو من الواحد إلى التسعة ، إلا أنه لا يكون إلا بعد عقد ، كتاب الكُتَّاب لابن درستويه ( ١٥٤ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٤٣٥/١ ) .

(٣) المخصص لابن سيده ( ١٤/ ٩٢ ) .

(٤) معاني القرآن ( ٣٤/٢ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ٤٣٥/١ ) .

(٥) الإنصاف ( ٣٠٩/١ ) .

(٦) الإنصاف ( ٣٠٩/١ ) ، والتبيين ( ٤٣٢ ) ، وشرح الجمل ( ٢٩/٢ – ٣٠ ) .

(٧) معاني القرآن ( ٣٤/٢ ) ، والمخصص لابن سيده ( ١٤/ ٩٢ ) ، والإنصاف ( ٣٠٩/١ ) ، والتبيين ( ٤٣٢ ) وشرح الجمل ( ٢٩/٢ – ٣٠ ) .

(٨) البيت من الرجز ، لم أقف على قائله ، والبيت في : معاني القرآن للفراء ( ٣٤/٢ ) ، والحيوان للجاحظ ( ٤٦٣/٦ ) ، والمقاصد النحوية (٤٥٠/٣ ) ، وخزانة الأدب ( ٤٣٠/٦ ) ، والدرر اللوامع ( ٤٩١/٢ ) .

وأمَّا القياسُ فلأنَّ النَّيّفَ اسمٌ مظهرٌ كغيره من الأسماء المظهَرة ، فجاز إضافتُه إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوزُ إضافتِها .

**وحجةُ البصريينَ على عدم جواز الإضافة** أنَّ الاسمين لما رُكِّبا دلا على معنىً واحد ، والإضافةُ تُبطِلُ ذلك المعنى ؛ لأنَّك لو قلت : ( قبضتُ خمسةَ عشرَ ) من غير إضافة دلَّ على أنَّك قد قبضتَ خمسةً وعشرةً ، وإذا أضفتَ فقلت : ( قبضتُ خمسةَ عشرٍ ) دلَّ على أنَّك قد قبضتَ الخمسةَ دون العشرةِ ، كما لو قلت : ( قبضتُ مالَ زيدٍ ) ، فإنَّ المالَ يدخلُ في القبض دونَ زيدٍ ، فلمَّا كانت الإضافةُ تُبطِلُ المعنى المقصودَ من التَّركيب وجبَ أن لا تجوز .

### اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ البصريينَ ، وهو عدمُ جوازِ إضافةِ النَّيّف إلى العشرة** ؛ فقد صرَّحَ بتضعيفِ الإضافةِ ، فقال : " ونُقِلَ عن الكوفيينَ والزَّجاج أنَّهم يجيزونَ إضافةَ الاسمِ الأولِ إلى الثاني ، ويعربونَ الأولَ فيقال : ( خمسةُ عشرٍ ) ... وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّ الإضافةَ تقتضي أنَّ المضافَ إليه غيرُ داخلٍ مع المضاف في العدد ، ولأنَّ علَّةَ البناء في الثاني قائمةٌ ، وهي تَضَمّنُه لحرفِ العطف ، وفي الأولِ وهو كونُه صدرَ الكلمة " .

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن سماعِ الكوفيينَ** بأنَّه مجهولُ القائل ، ويُحمَلُ على الضَّرورة .

### التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو عدمُ جوازِ إضافةِ النَّيّف إلى العشرة** ؛ إذ لا معنى للإضافة هنا ؛ لأنَّ الإضافةَ في الأصل إمَّا أن تكونَ بمعنى اللام أو من ، والنَّيّفُ ليس للعشرة ، ولا منها ، بل هو زيادةٌ عليها[٢] .

**فأمَّا ما احتجَّ به المجيزونَ فمردودٌ بما يأتي :**

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٤٣٥/١ – ٤٣٦ ) .

(٢) الهمع ( ٣١٠/٥ ) .

**فأمَّا السَّماعُ** فمردودٌ بأنَّ قائلَه مجهولٌ ، ولا يَرِدُ عليه - فيما يظهرُ لي - قولُ الجاحظ : " أنشدني أبو الرديني الدلهم بن شهاب أحد بني عوف بن كنانة من عكل ، قال : أنشدني نفيع ابن طارق " ، ثم ذكر البيتَ ؛ لأنَّ إنشاده لا يعني أنَّه القائلُ ، بل يحتملُ أن يكونَ راويةً للبيت ، وبمثله يجابُ عن قول الفراء : " أنشدني العكلي أبو ثروان " ثم ذكر البيتَ ، ولو سلمنا بأنَّ البيتَ معروفُ القائلِ فيمكنُ حمله على الضَّرورة ، فلا يقاسُ عليه .

**وأمَّا القياسُ على بقية الأسماء** فضعيفٌ ؛ لأنَّ الإضافةَ لها معنى ، وليس كلُّ الأسماء يصحُّ فيها ذلك المعنى ؛ بدليلِ أنَّ المضمراتِ أسماءٌ ولا يصحُّ إضافتُها ، وكذا ههنا لا يصحُّ إضافةُ النَّيِّف إلى العشرة(١) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) التبيين ( ٤٣٣ ) .

## ١٣٨- ( ما ) المصدريّةُ حرفٌ ، وليست باسمٍ

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا ( ما ) فذهب سيبويهِ إلى أنَّها حرفٌ ، وذهب الأخفشُ إلى أنَّها اسمٌ "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاحٍ :**

**أحدهما** : أنَّ ( ما ) المصدريةَ حرفٌ ، وهو قولُ البصريينَ[٢] ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ يعيشٍ ، وابنُ الحاجب ، وابنُ مالكٍ ، وابنُ جمعةٍ ، والمالقيُّ ، وابنُ هشامٍ[٣] .

**والثاني** : أنَّ ( ما ) المصدريةَ اسمٌ ، وهو قولُ الأخفشِ ، والمازنيّ ، وابنِ السَّراج ، والسُّهيليّ ، ونسبه المراديُّ إلى بعضِ الكوفيينَ[٤] .

**الأدلة** [٥] **:**

**حجةُ سيبويهِ** أنَّ ( ما ) المصدريةَ لو كانت اسماً لعاد عليها ضميرٌ من صلتها ، ولمّا لم يَعد دلَّنا ذلك على كونها حرفاً ؛ إذ لا قائلَ بالفعلية .

**وحجةُ الأخفشِ من ثلاثةِ أوجهٍ :**

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٥٢٧/٢ ) .

(٢) رصف المباني ( ٣٨١ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٢٦/٢ ، ٣٤٩ ) ، و( ١١/٣ ، ١٥٦ ) ، والمقتضب ( ٢٠٠/٣ ) ، وشرح المفصل ( ٦٢/٤ ) ، والإيضاح في شرح لمفصل ( ٢٢٥/٢ ) ، والتسهيل ( ٣٨ ) ، وشرح الكافية ( ٦٨٦/٢ ) ، ورصف المباني ( ٣٨١ ) ومغني اللبيب ( ٣٠١ ) .

(٤) المقتضب ( ٢٠٠/٣ ) ، وهمع الهوامع ( ٢٨١/١ ) ، والأصول في النحو ( ١٦١/١ ) ، ونتائج الفكر ( ١٨٦ )، والجنى الداني ( ٣٣٢ ) .

(٥) الأصول في النحو ( ١٦١/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٦٢/٤ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٢٢٥/٢ ) ، وشرح الكافية لابن جمعة ( ٦٨٦/٢ ) ، ورصف المباني ( ٣٨١ ) ، ومغني اللبيب ( ٣٠١ ) .

**أحدها** : دخولُ حروفِ الجرّ عليها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ ﴾ (١) ، و : ﴿ كَمَا نَسِيتُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَا ﴾ (٢) .

**والثاني** : أنَّها لو كانت حرفاً لعملت ، قياساً على ( أن ) .

**والثالث** : أنَّها توصَلُ بما بعدها ، فكانت اسماً ؛ قياساً عليها إذا كانت بمعنى الذي .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويهِ ، وهو أنَّ ( ما ) المصدريةَ حرفٌ** ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة بأدلتهما ، ثم أجاب عن حجةِ الأخفشِ بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عندَه قولَ سيبويه .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بحجةِ سيبويهِ ، وهي عدمُ عودِ الضَّمير عليها .

**ويرى ابنُ فلاحٍ** أنَّ هذه الحجةَ هي السَّببُ في حكمنا على ( أنَّ ) و( أن ) بالحرفية ؛ لأنَّ عودَ الضَّمير مختصٌّ بالأسماء ، لأنَّه اسمٌ ، ولا يعودُ الاسمُ إلا على الاسم .

**ويرى ابنُ فلاحٍ أيضا** أنَّه لا يمكنُ هنا أن يُدَّعى أن الضميرَ مع المصدريةِ مقدَّرٌ ، كما يقدَّرُ مع ( ما ) الموصولة ، ويكونُ ضميرَ المصدرِ ، وتقديرُه : ( كما نسيتموه لقاء يومكم ) و( لما تصفه ألسنتكم الكذب ) ، وذلك لوجهين :

**أحدهما** : أنَّ ضميرَ الموصولِ يعودُ على الموصولِ وحدَه ، وههنا يعودُ إلى المصدرِ الذي يُسبَكُ مِن ( ما ) ومن الفعل ، وقبل سبكهما بالمصدرِ لا يجوزُ عودُ الضَّميرِ إليهما ؛ لأنَّ لفظَ الفعلِ موجودٌ ، ولا يعودُ عليه ضميرٌ ، و( ما ) حرفٌ فلا يعودُ الضَّميرُ إليها ، وإنَّما يجوزُ عودُ الضَّميرِ إذا صار بلفظِ المصدرِ ؛ لأنَّه حينئذٍ اسمٌ ، فيصحُّ عودُ الضَّميرِ عليه ، وأمَّا قبلَ السَّبكِ بالمصدرِ فلا يجوزُ عودُ الضَّميرِ .

(١) سورة النحل : من الآية ( ١١٦ ) .

(٢) سورة الجاثية : من الآية ( ٣٤ ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ٢/١٥٢٧ – ١٥٢٨ ) .

**والثاني** : أنَّه لو كان ضميرُ المصدرِ مقدراً معها لظهرَ في بعضِ المواطن ، ولما لم يظهر دلَّ على بطلانِ التَّقدير .

**وأمَّا حجةُ الأخفش فأجاب عنها ابنُ فلاحٍ بما يأتي :**

**فأمَّا دخولُ حروفِ الجرّ عليها** فأجاب عنه بأنَّها دخلت عليها نظراً إلى تقديرها بالمصدر الذي هو اسمٌ ، ولذلك دخلت حروف الجر على ( أن ) لهذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ (١) ، فلا اختصاص لها بدخول حروف الجر .

**وأمَّا عدمُ عملِها فأجاب عنه بوجهين :**

**أحدهما** : أنَّها غيرُ مختصَّةٍ ، إذ توصَلُ بالجملةِ الاسمية والفعلية ، فلذلك لم تَعمل ، وأمَّا ( أن ) فمختصَّةٌ بالجملةِ الفعليةِ ، فلذلك عَملت .

**والثاني** : أنَّ ( أن ) عَمِلت لشبهها بـ( أنَّ ) المشددة ، و( ما ) لم تشابهها فلم تَعمل .

**وأمَّا قياسُها على ( ما ) الموصولة** فردَّه ابنُ فلاحٍ بأنَّه قياسٌ بلا جامعٍ ؛ لأنَّ الموصولةَ إنَّما كانت اسماً لعودِ الضَّمير عليها ، وهذه لا يعودُ عليها الضَّمير .

**الترجيح :**

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ ، وهو أنَّ ( ما ) المصدريةَ حرفٌ** ؛ لأنَّها كلمةٌ لا تَقبل علامةَ الاسمِ ، ولا علامةَ الفعل ، فتعيَّنَ كونُها حرفاً ؛ لأنَّ حرفيّةَ الكلمةِ تتعيَّنُ بعدمِ قبولها لعلامةِ الاسمِ وعلامةِ الفعل .

**وأمَّا دخولُ حروفِ الجرّ عليها وهو من علامات الاسم** – كما في قوله تعالى : ﴿ كَمَا نَسِيتُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَا ﴾ – فالكاف في الحقيقةِ داخلةٌ على المصدرِ المنسبكِ

(١) سورة محمد : من الآية ( ١١ ) .

مِن ( ما ) وما بعدها ، والمصدرُ المنسبكُ في تقدير الاسم .

**وأمَّا عدمُ عملِها فلعدم اختصاصها** ؛ إذ توصَلُ بالجملةِ الاسمية والفعلية ، فلـــذلك لم تَعمل ، وأمَّا ( أن ) فمختصَّةٌ بالجملةِ الفعليةِ ، فلذلك عَملت .

**وأمَّا قياسُها على الموصولة** فلا يصحُّ ؛ إذ مقتضى هذا القيـــاسِ أن تُعامَـــلَ ( مـــا ) المصدرية معاملةَ ( ما ) الموصولة ، فيعودُ عليها الضَّميرُ ، فلمَّا لم يَعُـــد دلَّ علـــى فـــسادِ القياس ، وثبتَ أنَّ ( ما ) المصدريةَ حرفٌ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٣٩- ( بلى ) حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعدَ مُوجَب

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال متحدثاً عن ( بلى ) : " والصَّحيحُ أنَّــه حرفٌ موضوعٌ لرد النَّفي ، وإثباتِ ما بعده ، ولا يقعُ بعدَ مُوجب ولا استفهام ، فلو قال : ( أقام زيدٌ ؟ ) أو ( هل قام زيدٌ ؟ ) ، فإنَّه يتعيّنُ جوابُه بـــ( نعم ) ، وأمَّا لو قال : ( أمــا قام زيدٌ ) ، أو ( ألم يقم زيدٌ ) أو ( أليس زيدٌ أخاك ) ، فإنَّه يجوزُ وقوعُ ( بلى ) و( نَعم ) في جوابه ؛ لأنَّ ( نَعم ) تشاركُ ( بلى ) في جواب النَّفي ، وتختصُّ بما عداه "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ :**

**أحدهما** : أنَّ ( بلى ) حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعد مُوجَبٍ ، وهو قولُ جمهورُ النَّحويينَ ومنهم : سيبويهِ ، وابنُ السَّراج ، والزَّجَّاجيّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ جمعة ، والمالقيّ(٢) .

**والثاني** : أنَّ ( بلى ) تُستعمَلُ بعد الإيجاب ، وهذا القولُ نقله ابنُ فلاح ، والرضيُّ ، وابنُ جمعة الموصليّ ، و لم ينسبوه إلى أحد(٣) ، و لم أقف على مَن قال به .

**الأدلة (٤) :**

**حجةُ مَن قال إنَّها حرفٌ لا يقعُ بعدَ مُوجَبٍ** الاستقراءُ ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ أَلَسْتُ

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٤٩٩/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٣٤/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٢١٧/٢ ) ، ( ١٧٨/٣ ) ، وحروف المعاني والــصفات ( ٢١ ) ، وشرح المفصل ( ٣٨/٤ ) ، وشرح ألفية ابن معط (١١٣١/٢ ) ، ورصف المباني (٢٣٤ ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ١٥٠٣/٢ ) ، وشرح الكافية القسم الثاني : (١٣٦٦/٢ ) ، وشرح ألفيــة ابــن معــط (١١٣١/٢ ) .

(٤) المغني : ت ضائحي ( ١٤٩٩/٢ ) ، و شرح الكافية للرضي القسم الثاني : (١٣٦٦/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (١١٣١/٢ ) ، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب (١١٧٤/٢ ) .

بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ ﴾ (١) ، لو قالوا : ( نعم ) لكان قولهم كفراً ؛ لأنَّه يصيرُ معناه : نَعَم لست ربَّنا ؛ لأنَّها لتصديق النَّفي قبلها ، وأمَّا ( بلى ) فإنَّه يدلُّ على التَّوحيد ؛ لأنَّ معناه : بلى أنت ربنا ، بإسقاط حرف النَّفي وإثبات ما بعده .

**وحجةُ مَن قال إنَّ ( بلى ) تُستعمَلُ بعد الإيجاب** قولُه تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَـٰتِى فَكَذَّبۡتَ بِهَا ﴾ (٢) ، فقد جاءت ( بلى ) ولم يتقدمها نفيٌ .

وقولُ الشَّاعر :

وقد بَعُدَت بالوصل بيني وبينها    بلى إنَّ مَن زارَ القبورَ لَيَبْعُدَا (٣) .

## اختيار ابن فلاح (٤) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ إنَّ ( بلى ) حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعد مُوجَب** ؛ فقد صَحَّحَ هذا القولَ ، وأجاب عن حجةِ مَن قال إنَّها تُستعمَلُ بعد الإيجاب بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ إنَّها حرفُ جواب لا يقعُ بعد مُوجب .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بأنَّ الاستقراءَ دلَّ على اختصاصها بالوقوع بعد النَّفي ، وعلى إثبات ما بعدها ونقضِ النّفي بها ، فتكونُ دلالتُها على ذلك وضعيةً .

ومن الاستقراء قولُه تعالى : ﴿ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ ﴾ .

**قال ابن فلاح** : " لو قالوا : ( نعم ) لكان قولهم كفراً ؛ لأنَّه يصيرُ معناه : نَعَم لست ربَّنا ؛ لأنَّها لتصديق النَّفي قبلها ، وأمَّا ( بلى ) فإنَّه يدلُّ على التَّوحيد ؛ لأنَّ معناه : بلى

---

(١) سورة الأعراف : من الآية ( ١٧٢ ) .

(٢) سورة الزمر : من الآية ( ٥٩ ) .

(٣) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، والبيت في : أمالي المرتضى ( ١٩٤/٢ ) ، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني : (١٣٦٦/٢ ) . وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١١٣١/٢ ) ، والخزانة (٢١٠/١١ ) .

(٤) المغني : ت ضائحي ( ١٤٩٩/٢ – ١٥٠٣ ) .

أنت ربنا ، بإسقاط حرف النَّفي وإثبات ما بعده .

ومن الاستقراء كـــذلك قولُـــه تعـــالى : ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾ (١) .

**قال ابنُ فلاح** : " معناه : بلى آمنت ، بإسقاطِ حرفِ النَّفي وإثبات ما بعدها ، ولو قال : نعم لكان كفراً ؛ لأنَّ معناه : نعم لم أؤمن ؛ لأنَّها لتصديق النَّفي قبلها .

ومن الاستقراء أيضاً قولُه تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ ﴾ (٢) .

**قال ابنُ فلاح** : " أي : بلى هو قادرٌ على خلق مثلهم ؛ لأنَّ ( بلى ) تنقضُ النَّفـــي وتردُّه فيصيرُ ما بعده ثابتاً.

**وأجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة القائلين إنَّ ( بلى ) تُستعمَلُ بعد الإيجاب بما يأتي :**

**فأمَّا الآيةُ فأجاب عنها ابنُ فلاحٍ** بأنَّ المتقدّمَ قبلها في معنى النَّفي ، وهو قولُه تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ (٣) ؛ لأنَّ معناه : ما هـــداني ، ولذلك حقَّقَ الهدايةَ بعد ( بلى ) بقوله : ﴿ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَـٰتِى ﴾ ، وهـــي مـــن أعظـــم الهداية .

**وأمَّا الشِّعرُ فأجاب عنه ابنُ فلاحٍ** بأنَّه شاذٌّ لا يقدحُ في المطَّرد ، على أنَّه يحتمـــلُ أن يكونَ جواباً لنفي مقدّر ، كأنَّ قائلاً قال في جواب ( وقد بعُدتُ ) : ما بعدتَ ، فقـــال : ( بلى إنَّ مَن زار القبورَ لَيَبْعُدا ، أي ليبعدن بالنّون الخفيفة .

(١) سورة البقرة : من الآية ( ٢٦٠ ) .
(٢) سورة يس : من الآية ( ٨١ ) .
(٣) سورة الزمر : من الآية ( ٥٧ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ** ( بلى ) **حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعد مُوجَبٍ** ؛ لأنَّ الاستقراءَ دلَّ على أنَّ ( بلى ) حرفٌ لا يقعُ إلا بعد النَّفي ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ ۛ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ ﴾ .

**وأمَّا ما جاء بخلاف ذلك** فإنَّه بالإضافة إلى قِلَّته يحتملُ التأويل كما بيَّنَ ابنُ فلاحٍ ، فلا يقاسُ عليه ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# الفصل الثاني

# الاختيارات التصريفية

# ١٤٠- علامة التأنيث في نحو : ( قائمة ) و( قاعدة ) تسمى تاء التأنيث

اختلف النُّحاةُ في تسميةِ علامةِ التَّأنيث في نحو : ( قائمة ) و( قاعدة ) ، أَتُسمَّى تاء أم تُسمَّى هاء ؟

**وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " واعلم أنَّ تاءَ التَّأنيث في الاسم تكونُ في الوصل تاءً ، وفي الوقف هاءً ؛ لوجهين : أحدهما : ليُفَرَّق بينها وبين التَّاء الأصليّة ، نحو : ( بيت ) و( قوت ) ، والثاني : للفرق بينها وبين التَّاء المتَّصلة بالأفعال ، فإنَّها تكونُ معها تاءً وصلاً ، ووقفاً ، واصطلاحُ البصريينَ تسميتُها تاءً....واصطلاحُ الكوفيينَ تسميتها هاءً "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

### والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ :

**أحدهما** : أنَّها تسمى تاء ، وهو قولُ البصريين(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، وابنُ درستويه ، واختاره أبو البركات الأنباريُّ ، وابنُ مالك ، والمالقيُّ ، وأبو حيان(٣) .

**والثاني** : أنَّها تسمى هاء ، وهو قولُ الكوفيينَ(٤) ، ومنهم : الكسائيُّ ، والفراءُ وثعلبُ ، وأبو بكرٍ الأنباريُّ ، وبه قال أبو حاتم السجستاني ، ونفطويه ، وابنُ التستري (٥) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠٧٢/٢ ) .

(٢) ائتلاف النصرة ( ١٠٨ ) .

(٣) الكتاب ( ٢٣٨/٤ ) ، وتصحيح الفصيح ( ٤١١ ) ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ( ٦٥ ) ، والتسهيل (٢٥٣ ) ، ورصف المباني ( ٢٣٨ ) ، والارتشاف ( ٦٣٦/٢ ) .

(٤) ائتلاف النصرة ( ١٠٨ ) .

(٥) ما تلحن فيه العامة ( ٣٣ ) ، والمذكر والمؤنث للفراء ( ٥١ ) ، وأمالي ثعلب (٣٧٤/٢ ) ، والمذكر والمؤنث للأنباري ( ٢٢٢/١ ) ، والمذكر والمؤنث للسجستاني ( ٣٦ ) ، والمذكر والمؤنث لنفطويه (٥٩ ) ، والمذكر والمؤنث لابن التستري ( ٤٧ ) .

**الأدلة** [١] :

**حجةُ البصريينَ على أنَّها تُسمّى تاء** أنَّ التاءَ فيه أصلٌ ؛ لأنَّ الأصلَ هو الوصلُ الثابتُ في النطق ، فلا يتغيرُ بعوارض الوقف .

**وحجةُ الكوفيينَ على أنَّها تسمى هاء** أنَّ الوقفَ عليها ، فكان التَّأنيثُ بها مراعاةً للصّورة الثانية في الخط .

**اختيار ابن فلاح** [٢] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ ، وهو** أنَّها تسمّى تاء ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة ، ثم صرَّح بأنَّ اصطلاحَ البصريينَ أولى ، فقال : " واصطلاحُ البصريينَ تسميتها تاءً .... واصطلاحُ الكوفيينَ تسميتها هاءً .... واصطلاحُ البصريينَ أولى" .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ البصريينَ اعتبروا الوصلَ الذي هو محلُّ النَّشاط ، وهي تاءٌ فيه ، وأمَّا الوقفُ فعارضٌ للاستراحة ، على أنَّ مِن العرب مَن يُجري الوقفَ مجرى الوصل ، ويجعلُها تاءً في الوقف أيضاً ، فيقولُ : ( عليكم السلامُ والرحمت )[٣] .

**التَّرجيح :**

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ ، وهو** أنَّها تسمى تاء ؛ لأنَّ التَّاءَ فيه أصلٌ ؛ لأنَّ الأصلَ هو الوصلُ الثَّابتُ في النّطق ، وأمَّا الوقفُ فهو عارضٌ ، والعارضُ لا يُعتدُّ به ، فلا تكونُ الهاءُ علامةً للتأنيث ، وإنَّما هي بدلٌ من تاء التَّأنيث في الوقفِ خاصّةً ؛ ليفصلوا بذلك بين التَّاء الأصليّة ، وبين التي للتَّأنيث ، ومما يدلُّ على أنَّ الهاءَ في الوقف للفصل أنَّ علامةَ التَّأنيث في الفعل التَّاءُ وحدها ، ولا يُبدَلُ منها في الفعل الهاءُ ؛ لعدم الحاجة إلى الفصل ؛

(١) تصحيح الفصيح ( ٤١١ ) ، والمذكر والمؤنث للأنباري ( ٢٢٢/١ ) ، ورصف المباني ( ٢٣٨ ) ، وائتلاف النصرة ( ١٠٨ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ١٠٧٢/٢ – ١٠٧٣ ) .

(٣) الخصائص ( ٣٠٤/١ ) ، وسر الصناعة ( ١٥٩/١ ) .

لانفصال الفعل من الاسم بالبناء وغيره[١] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) تصحيح الفصيح ( ٤١١ ) .

# ١٤١- الهمزةُ في نحو : ( حمراء ) هي نفسُها علامةُ التَّأنيث

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا علاماتُ التَّأنيث : فهي عند سيبويهِ تاءٌ ، وألفٌ ، والهمزةُ عنده بدلٌ من الألف ، وعند أبي الحسن تاءٌ ، وألفٌ ، وهمزةٌ "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ** :

**أحدها** : أنَّ الهمزةَ في نحو : ( حمراء ) بدلٌ من ألفِ التَّأنيث المنقلبةِ همزةً ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، والسِّيرافيِّ ، والفارسيّ ، والثمانينيّ ، والجرجانيّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ عصفور(٢) .

**والثاني** : أنَّ الهمزةَ في نحو : ( حمراء ) هي نفسُها علامةُ التَّأنيث ، وليست منقلبةً عن ألف ، وهو قولُ الفراء ، والزجاجيّ ، ونُسِبَ إلى الأخفش(٣).

**والثالث** : أنَّ علامةَ التَّأنيث في نحو : ( حمراء ) هي الألفُ والهمزةُ معاً ، وهذا القولُ ذكره أبو حيان ، ونسبه إلى الأخفش(٤) .

## الأدلة(٥) :

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠٧٠/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٢١٣/٣ ) ، والمذكر والمؤنث ( ٧٦ ) ، وشرح الكتاب ( ٤٨٠/٣ ) ، والتكملة ( ٣٣٣ ) ، وشرح التصريف ( ٣٢١ ) ، والمقتصد في شرح الإيضاح ( ٩٨٧/٢ ) ، وشرح المفصل ( ٥٠١/٢ ) ، والممتع ( ٣٢٩/١ ) .

(٣) المذكر والمؤنث ( ٥١ ) ، والجمل في النحو ( ٢٩١ ) وشرح الكافية لابن جمعة ( ٤٣٠/٢ ) .

(٤) الارتشاف ( ٦٣٦/٢ ) .

(٥) الكتاب ( ٢١٣/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٤٨٠/٣ ) ، وشرح التصريف للثمانيني ( ٣٢١ ) ، والمقتصد في شرح الإيضاح ( ٩٨٧/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٠١/٢ ) ، والممتع ( ٣٢٩/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١٢٤٥/٢ ) .

**حجةُ سيبويهِ ومَن تبعه على أنَّ الهمزةَ في نحو : ( صحراء ) بدلٌ من ألف التَّأنيث أمران :**

**أحدهما** : أنَّهم لما أنَّثوا بالتَّاء والألف مطلقاً ، و لم يؤنّثوا بالهمزة إلا مع ألفِ المدّ ، دلَّ على أنَّها بدلٌ من الألف .

**والثاني** : ردها إليها في الجمع ، كقولهم في صحراء : صحاري ؛ لأن ألفَ المدّ لما قلبت ياء لانكسار ما قبلها ، عادت الهمزة ألفا لزوال المد ، ثم قلبت ياء لعدم انفتاح ما قبلها ، وأدغمت فيها الياء الأولى ، ولو كانت أصلا لثبتت كما تثبت في جمع قراء .

**وحجةُ مَن قال : إنَّ الهمزةَ نفسَها علمُ التأنيث** أنَّ دعوى اجتماع ألف التأنيث مع ألف المد قَلَبها همزةً ؛ لوقوعها طرفاً على خلاف الظَّاهر ، والأولى العملُ على الظَّاهر .

## اختيار ابن فلاح(١) :

**اختار ابنُ فلاح قولَ الأخفش ، وهو أنَّ الهمزةَ في نحو : ( حمراء ) هي نفسُها علامةُ التأنيث** ، فقد ذكر قولَ سيبويه ، وهو أنَّ الهمزةَ منقلبةٌ عن الألف ، وقولَ الأخفش ، وهو أنَّ الهمزةَ هي علامةُ التَّأنيث ، ثم قال : " والعملُ على مذهب أبي الحسن " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بأنَّ كونَ الهمزة هي علمَ التأنيث هو الظَّاهرُ من البناء ، ودعوى أنَّ ألفَ التأنيث اجتمعت مع ألف المد ، وقلبت همزةً ؛ لوقوعها طرفاً على خلاف الظَّاهر .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الهمزةَ في نحو : ( حمراء ) بدلٌ من ألف التأنيث** في مثل : ( حبلى ) و( سكرى ) ، وإنَّما وقعت بعد ألفٍ قبلَها زائدةٍ للمدّ ، فالتقى ألفان زائدتان :

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢/١٠٧٠ – ١٠٧١ ) .

الأولى المزيدة للمدّ ، والثانية للتَّأنيث ، فلم يكن بدٌّ من حذف إحداهما أو تحريكها ، فلم يجز الحذفُ في واحدةٍ منهما :

أمَّا الأولى فلو حُذفت لذهب المدُّ ، وقد بنيت الكلمةُ ممدودةً ، وأمَّا الثانيةُ فلو حُذفت لزال عَلَمُ التَّأنيث ، وهو أفحشُ من الأول .

فلمَّا امتنعَ حذفُ إحداهما ، و لم يجز اجتماعُهما لسكونهما ، تعيَّنَ تحريكُ إحداهما ، فلم يمكن تحريكُ الأولى ؛ لأنَّها لو حُرّكت لفارقت المدَّ ، والكلمةُ مبنيةٌ على المدُّ ، فوجب تحريكُ الثانية ، ولما حُرّكت انقلبت همزةً ، فقيل : صحراء وحمراء[١] .

**ويُقوّي كونَ الهمزة مبدلةً من ألف التأنيث** أنَّ الألفَ قد استقرَّت للتَّأنيث في ( حبلى ) وأشباهه ، والهمزةُ لم تستقرّ له ؛ إذ قد يمكنُ أن تُجعَل بدلاً من ألف ، وإذا أمكنَ حملُ الشيءِ على ما استقرَّ وثبتَ كان أولى من أن يُدَّعى أنَّه خلافُ الثَّابت والمستقرّ[٢] .

**وأمَّا جعلُ الهمزةِ علماً للتأنيث حملاً على الظَّاهر** فمردودٌ بأنَّ العربَ قالوا في جمعِ ( حراء ) : صحاري ، كما قالوا في ( حبلى ) : حبالي ، فلو كانت الهمزةُ أصليةً غيرَ مبدلةٍ لسلمت في الجمع ، وقالوا : صحاريء كما قالوا في جمع ( قُرَّاء ) : قراريء[٣] .

**وأمَّا القولُ إنَّ علامةَ التأنيث هي الألفُ والهمزةُ معا** ً فمردودٌ أيضاً بأنَّه لا يُوجدُ في كلام العرب ما علامةُ التأنيث فيه حرفان[٤] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح التصريف للثمانيني ( ٣٢١ ) ، والمقتصد في شرح الإيضاح ( ٩٨٧/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٠١/٢ ) .

(٢) الممتع ( ٣٢٩/١ ) ، وشرح الكافية لابن جمعة ( ٤٣٠/٢ ) .

(٣) الممتع ( ٣٢٩/١ ) ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ( ٤٦١٠/٩ ) .

(٤) تمهيد القواعد لناظر الجيش ( ٤٦١٠/٩ ) .

# ١٤٢- التاء في ( بنت ) و( أخت )
# بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق وليست للتأنيث

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال مُتحدّثا عن ( بنت ) و( أخت ) : " وليست التاءُ فيهما للتأنيث ، خلافاً للسّيرافيّ "(١) ، وقال فيه أيضاً : " والتاءُ فيهما بدلٌ من لام الكلمة أوللإلحاق ببنات الثلاثة ، كحِمْل وقُفْل "(٢) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ** :

**أحدها** : أنَّ التَّاءَ في ( بنت ) و( أخت ) بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق ، وليست للتأنيث ، وإنَّما التأنيثُ مستفادٌ من الصيغة ، وهو قولُ سيبويهِ ، وابنِ جنيّ ، وابنِ سيده(٣) .

**والثاني** : أنَّ التاءَ في ( بنت ) و( أخت ) بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق ، ومفيدةٌ للتَّأنيث ، وهو قولُ الفارسيّ ، والسِّيرافيّ ، والمالقيّ(٤) .

**والثالث** : أنَّ التاءَ في ( بنت ) و( أخت ) للتَّأنيث ، وليست للإلحاق ، وهو مذهبُ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة(٥) .

## الأدلة (٦) :

**حجةُ مَن قال إنَّ التاءَ في ( بنت ) و( أخت ) ليست للتأنيث** أنَّ ما قبلها ليس

(١) المغني : ت السعدي ( ١١٩/٢ ) .

(٢) المغني : ت السعدي (١٢٠/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٢٢١/٣ ) ، وسر صناعة الإعراب ( ١٤٩/١ ) ، والمخصص ( ١٩٤/١٣، ١٩٦ ) .

(٤) التعليقة ( ١٨٤/٣ ) ، وشرح الكتاب ( ١١٥/٤ ) ، ( ١١٦/٥ ) ، ورصف المباني ( ٢٣٩ ) .

(٥) المغني في تصريف الأفعال ( ٧١ ) .

(٦) الكتاب ( ٢٢١/٣ ) ، وشرح الكتاب ( ١١٥/٤ ) ، ( ١١٦/٥ ) ، التعليقة ( ١٨٤/٣ ) ، وسر صناعة الإعراب ( ١٤٩/١ ) ، والمخصص (١٧ / ٨٧ ) ، المغني في تصريف الأفعال ( ٧١ ) .

بمفتوح ، فلو كانت علامةً للتأنيث لانفتح ما قبلها ، كما ينفتحُ ما قبلها في غير هذا الموضع ، فلمَّا لم ينفتح عَلِمْنا أنَّها بدلٌ من لام الكلمة ، القصدُ منها إلحاقُ الكلمة ببنات الثلاثة من الأسماء .

وحجةُ مَن قال إنَّ التاءَ في ( بنت ) و( أخت ) للتأنيث سقوطُ التَّاء في جمع ( بنت ) و( أخت ) كما تسقطُ في جمع مسلمة وطلحة فدلَّ على أنَّها للتأنيث ؛ لأنَّ علةَ السّقوط الهروبُ من اجتماع علامتي تأنيث .

**واحتجَّ الشيخُ عضيمة على أنَّ التاءَ في ( بنت ) و( أخت ) للتأنيث ، وليست للإلحاق بأمرين :**

**أحدهما**: أنَّ إلحاقَ ثلاثيّ بثلاثيّ لم يقل أحدٌ به ، وقال : " ما وقفت عليه في غير هاتين الكلمتين " .

**والثاني** : أنَّ التاءَ في ( بنت ) و( أخت ) تدلُّ على معنى وهو التأنيث ، وإن كانت غير متمحضةٍ له ، والكلمتان من غير التاء لا تدلان على التأنيث ، فالتاءُ تدلُّ على معنى ، وإذا كانوا منعوا أن تقعَ حروف المد للإلحاق ؛ لأنَّها تدلُّ على معنى وهو المدُّ ، فلا أقلَّ من منع تاء ( بنت ) و( أخت ) كذلك .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ التاءَ في ( بنت ) و( أخت ) بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق ، وليست للتَّأنيث** ؛ فقد صرَّح بذلك ، فقال متحدثاً عن ( بنت ) و( أخت ) : " وليست التاءُ فيهما للتأنيث ، خلافاً للسّيرافيّ " ، وقال أيضاً : " والتاءُ فيهما بدلٌ من لام الكلمة أو للإلحاق ببنات الثلاثة ، كحِمْل وقُفْل " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثة أمور :**

**أحدها** : أنَّ تاءَ التأنيث لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً ، أو في حكم المفتوح كالألف .

(١) المغني : ت السعدي ( ١١٩/٢ – ١٢٠ ) .

**والثاني** : أنَّ تاءَ التَّأنيث في المفرد تنقلبُ في الوقف هاءً في أكثر الاستعمال .

**والثالث** : أنَّ سيبويهِ إذا سمَّى مذكراً بــ( بنت ) و( أخت ) صرفَه ، ولــو كانــت للتأنيث لم يجز ، والتاءُ فيهما بدلٌ من لام الكلمة ، أو للإلحاق ببنات الثلاثة كحِمْل وقُفْل ، وصار تغييرُ الصيغة الأصلية إلى المثال المستعمل عوضاً من تاء التأنيث .

## التَّرجيحُ :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ التاءَ في ( بنت ) و( أخت ) بدلٌ من لام الكلمــة مفيــدةٌ للإلحاق ، وليست للتأنيث** ؛ لأنَّ ما قبلها ليس بمفتوح ، فلو كانت علامةً للتأنيث لانفتح ما قبلها كما ينفتحُ ما قبلها في غير هذا الموضع ، فلمَّا لم ينفتح عَلِمْنا أنَّها بــدلٌ مــن لام الكلمة القصدُ منها إلحاقُ الكلمة ببنات الثلاثة من الأسماء .

**وأمَّا حذفُ التاء في الجمع** فليس بدليلٍ على أنَّها للتأنيث ؛ لأنَّ حذفَها في الجمع إنَّما هو بسبب أنَّ البناءَ الذي وقع الإلحاق فيه صار مختصّاً بالمؤنّث فأصبح بمنزلة ما فيه علامــةُ التأنيث ، فحُذفت التاءُ في الجمع لذلك ، لا لأنَّ التاءَ للتأنيث ، وغُيِّر البناءُ في جمع ( بنت ) و( أخت ) وردَّ إلى التذكير ، من حيثُ حُذفت علامةُ التأنيث في هذين الموضــعين ؛ لأنَّ الصّيغةَ قامت مقامَ العلامة ، فكما غُيِّر ما فيه علامةُ التأنيث بحذفها كذلك غُيّــرت هــذه الصيغةُ بردها إلى المذكر ؛ إذ كانت الصيغةُ قد قامت مقامَ المذكر ، فمن حيثُ وجــب أن يقال : طلحات وجب أن يقال أخوات ، وبنات(١) .

**وأمَّا القولُ إنَّ التاءَ ليست للإلحاق** فضعيفٌ ؛ إذ "يدلُّ على أنَّ هذه التاءَ للإلحاق أنَّ سكونَ ما قبلها لو لم يكن له لما سكَنَ ولتحرَّكَ "(٢) .

**وأمَّا قولُ الشيخ عضيمة إنَّ التاءَ في ( بنت ) و( أخت ) تدلُّ على معــنى وهــو التأنيثُ ، وما دلَّ على معنى لا يكونُ للإلحاق** فلا أسلمُ به ؛ لأنَّ التأنيــثَ في ( أخــت )

---

(١) المخصص لابن سيده ( ١٧ /٨٨ ) .

(٢) التعليقة للفارسي ( ١٦٧/٣ ) .

و( بنت ) مستفادٌ من الصّيغة وليس من التَّاء ، فهي ليست للتأنيث ؛ فلا يمتنعُ الإلحاقُ بها .

**وأمَّا قولُه إنَّ إلحاقَ ثلاثيّ بثلاثيّ لم يقل أحدٌ به** فمردودٌ عندي بأنَّ سيبويه قال به ، وكفى به شهيداً حيثُ قال : " وإن سميت رجلاً بـ( بنت ) أو ( أخت ) صرفته ؛ لأنَّك بنيتَ الاسمَ على هذه التاء ، وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سَنْبَتَةً بالأربعة "(١) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الكتاب ( ٢٢١/٣ ) .

## ١٤٣- قصرُ الممدود جائزٌ في الشِّعر مطلقاً

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " والنوعُ الثاني : قصرُ الممدود ، وهو جائزٌ مطلقاً ، لأنَّه ردُّ فرعٍ إلى أصل ، ..... وقال الفراءُ : لا يجوزُ إلا إذا كان له بعد القَصرِ نظيرٌ في الأبنية الصحيحة "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيه قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : جوازُ قَصرِ الممدودِ في الشِّعر مطلقاً ، وهو قولُ جمهورِ النَّحويينَ ، ومنهم : ابنُ السَّراج ، والسِّيرافيّ ، وابنُ ولاد ، وأبو البركات الأنباريُّ ، والعكبريُّ ، وابنُ عصفور ، وابنُ جمعة الموصليّ(٢) .

**والثاني** : جوازُ قَصر الممدود في الشِّعر ، بشرط أن يكونَ له بعد القَصر نظيرٌ في الأبنية الصحيحة ، بمعنى : أن يجيءَ في بابه مقصورٌ حتى يُردَّ إليه، فلا يجوزُ قصرُ نحو : حمراء وأنبياء ، أمَّا الأولُ فلأنَّ مؤنثَ أَفْعَل لم يأتِ إلا ممدوداً ، وأمَّا الثاني فلأنَّ قصرَه يُؤدِّي إلى ما لا يكونُ عليه الجمعُ ، وهذا القيدُ في الجواز نسبه السّيرافيُّ ، وابنُ سيده إلى الفراء(٣) ، ومذهبُ الفراء في كتابه المقصور والممدود موافقٌ لمذهب الجمهور ؛ فقد أطلق جوازَ قصر الممدود ، ولم يقيده(٤) .

### الأدلة (٥) :

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢٥٢٠/٣ ) .

(٢) الأصول في النحو ( ٤٤٧/٣ ) ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ( ١٠٧ ) ، والمقصور والممدود ( ١٣١ ) والإنصاف ( ٧٥٢/٢ )،واللباب ( ٩٧/٢ )، وضرائر الشعر ( ١١٦ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ ( ٢/ ١٣٩٢ ) .

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة ( ١٠٩ ) ، والمخصص ( ١٥ /١١٠ ) .

(٤) المقصور والممدود ( ٤٥ ) .

(٥) ما يحتمل الشعر من الضرورة ( ١٠٧ ) ، والمقصور والممدود لابن ولاد ( ١٣١ ) ، والإنصاف ( ٧٥٢/٢ ) ، واللباب ( ٩٧/٢ ) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ( ١١٦ ) ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة ( ٢/ ١٣٩٢ ).

**حجةُ الجميع على جوازِ قَصر الممدودِ السَّماعُ ، ومنه ما يأتي :**

قولُ الشَّاعر :

يــودُّ الفــتى طــولَ الــسّلامة والبَقَــا فكيفَ تُرى طــولُ الــسّلامة يَفعــلُ (١)

فقَصَر ( البقاء ) ، وهو ممدودٌ .

وقولُ الشّاعر :

لا بدَّ مــن صــنعا وإن طــال الــسَّفر وإن تحنَّــى كــلُّ عَــودٍ ودَبِــر (٢)

فقَصَر ( صنعا ) ، وهو ممدودٌ .

**ثم إنَّ قصرَ الممدودِ** تخفيفٌ ، وردُّ شيءٍ إلى أصله ، وكلاهمــا مطلــوبٌ في الــشِّعر وغيره .

**وحجةُ الجمهور على جواز القصر مطلقاً** أنَّ القصرَ جاز للضَّرورة ، وهــو حــذفُ الزائد ، والرجوعُ إلى الأصل ، فسُوّي فيه بين ما له نظيرٌ وما لا نظيرَ له .

**وحجةُ الفراء على اشتراط وجود النَّظير** أنَّ الضَّرورةَ تَردُّ إلى الأصل ، وهــو غــيرُ موجودٍ فيما لا نظيرَ له .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاح قولَ الجمهور ، وهو أنَّ قصرَ الممدود جائزٌ في الشِّعر مطلقاً** ؛ فقد صرَّح بجوازه ، وأجاب عن حجة الفراء بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ الجمهور ، فقال :

---

(١) البيت من البسيط ، للنمر بن تولب ، ديوانه : ( ١٠١ ) . ويروى البيت " طول السلامة والغنى " فلا شاهد فيه ينظر : جمهرة أشعار العرب ( ٤٢٤ ) ، وحماسة البحتري ( ٢٠٤ ) .

(٢) البيتان من الرجز المشطور ، ولم أقف على قائلهما ، وهما في : المقصور والممدود للفراء ( ٤٥ ) وما يحتمل الشعر ( ١٠٧ ) وضرائر الشعر لابن عصفور ( ١١٦ ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ٣/٢٥٢٠ – ٢٥٢١ ) .

" والنوعُ الثاني : قصرُ الممدود ، وهو جائزٌ مطلقاً ؛ لأنَّه رَدُّ فرعٍ إلى أصل " .

**احتجَّ ابنُ فلاح على جواز القصر** بقول الراجز :

لا بدَّ من صنعا وإن طال السَّفر وإن تحنَّى كلُّ عَودٍ ودَبِر

**وفَسَّرَ الجوازَ** بأنَّه ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ ، وهو من مسوّغات الضرورة الشعرية .

**واحتَجَّ على الجواز مطلقاً** بأنَّ حذفَ الزائد والرجوعَ إلى الأصل جاز للضَّرورة ، فيستوي في ذلك ما له نظيرٌ وما لا نظيرَ له .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن قول الفراء : " إنَّ الضَّرورة تَردُّ إلى أصلٍ " بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّ هذا لا يَطَّردُ في كلِّ موضعٍ ، ولذلك جاز تأنيثُ المذكَّر ، وهو رجوعٌ من الأصلِ إلى الفرع .

**والثاني** : أنَّ قصرَ الممدود رَدٌّ إلى الأصل من وجهٍ ، وهو حذفُ الزائد ؛ لأنَّه بحذفِ الزائد رَجَعَ إلى أصله .

## التَّرجيح :

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الجمهور ، وهو أنَّ قصرَ الممدود جائزٌ في الشِّعر مطلقاً ؛ لأنَّ ما ذهبَ إليه الفراءُ من اشتراطه في قصرِ الممدودِ أن يجيءَ في بابه مقصورٌ باطلٌ(١)؛ لأنَّه قد جاء القصرُ فيما لم يجئ في بابه مقصورٌ ، ومنه قولُ الشّاعر :

والقارحَ العدَّا وكُلَّ طِمِرَّةٍ ما إن تنال يدُ الطَّويل قَذَالَها (٢)

فقَصَر ( العدَّاء ) ، وهو فعَّال من العدو ، وفعَّال لتكثير الفعل نحو : ضَرَّاب وقَتَّال ، ولا يجيءُ في بابه مقصورٌ .

(١) ما يحتمل الشعر ( ١١٠ ) ، والإنصاف ( ٧٥٢/٢ ) .

(٢) البيت من الكامل للأعشى ، ديوانه (١٥٢) .

وقولُ الشَّاعر :

ولكِنَّمـــا أُهـــدي لقـــيسٍ هديّـــةً بفيَّ مِنِ اهداها لـــكَ الـــدَّهرَ إثلَـــبُ (١)

فقَصَر ( إهداءها ) وهو مصدرُ أهدى يهدي إهداء ، ولا يجيءُ في بابـــه مقـــصورٌ ؛ بدليل أنَّ نظيرَه من الصَّحيح : أكرمَ إكراماً ، وأخرج إخراجاً ، وما أشبه ذلك ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) البيت من الطويل ، لشميت بن زنباع ،وهو في:ما يحتمل الشعر من الضرورة ( ١٠٨ )،والإنصاف (٧٥٣/٢ ) .

# ١٤٤- مَدُّ المقصورِ جائزٌ في ضَرورة الشِّعر

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال :" وأمَّا مَدُّ المقصور فلم يجزه البصريونَ .... وأجازه الكوفيونَ والأخفش "(١) .

## آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح** :

**أحدهما** : منعُ مَدّ المقصورِ مطلقاً ، وهو قولُ جمهور البصريينَ ، ومنهم : ابنُ السّراج والسّيرافيّ ، واختاره أبو البركات الأنباريُّ ، والعكبريُّ ، وابنُ عصفور ، وابنُ جمعة الموصليّ(٢) .

**والثاني** : جوازُ مدِّ المقصور في ضَرورة الشِّعر ، وهو قولُ الكوفيينَ ، ومنهم : الفراءُ ، وبه قال الأخفشُ ، وابنُ ولاد(٣) .

## الأدلة (٤) :

**حجةُ المانعين مطلقاً** أنَّه لم يثبتُ سماعاً ، ولا يقبله قياسٌ كذلك ؛ لأنَّ إجازةَ مدّ المقصور تُؤدِّي إلى رده إلى غير أصلٍ ، وذلك لا يجوزُ ؛ إذ إنَّ المقصورَ هو الأصلُ ، والممدودُ فرعٌ عنه ، ويدلُّ على أنَّ المقصورَ هو الأصلُ أنَّ الألفَ تكونُ فيه أصليةٌ وزائدةٌ والألفُ لا تكونُ في الممدود إلا زائدة ، ثم إنَّه لو لم يعلم الاسمَ أهو مقصورٌ أم ممدودٌ لوجب أن يُلحَقَ بالمقصور .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢٥٢١/٣ ) .

(٢) الأصول في النحو ( ٤٤٧/٣ ) ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ( ١١٢ ) ، والإنصاف ( ٧٤٥/٢ ) ، واللباب ( ٩٨/٢ ) ، وضرائر الشعر ( ٣٨ ) وشرح ألفية ابن معط ( ١٣٩٢/٢ ) .

(٣) الإنصاف ( ٤٥/٢ ) ، والمقصور والممدود ( ٤٢ ) ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ( ١١٢ ) ، والمقصور والممدود ( ١٣١ ) .

(٤) المقصور والممدود للفراء ( ٤٢ ) ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ( ١١٢ )، والإنصاف ( ٧٤٥/٢ ) ، واللباب ( ٩٨/٢ ) .

**حجةُ المجيزينَ السَّماعُ ، والقياسُ :**

**فأمَّا السَّماعُ** فمنه قولُ الشَّاعر :

سُيغنيني الذي أغناك عَنّي ... فلا فَقْرٌ يدومُ ولا غِناءُ (١)

فمَدَّ ( الغنى ) ، وهو مقصورٌ .

وقولُ الشَّاعر :

قد علمتْ أمُّ أبي السِّعلاء ... أن نِعْم مأكولاً على الخَوَاء (٢)

فمَدَّ ( السِّعلى ) ، و( الخوى ) ، وهما مقصوران .

**وأمَّا القياسُ** فعلى إشباعِ الحركاتِ في ضرورة الشِّعر ، فكما جاز إشباعُ الفتحة والضمة والكسرة في ضرورة الشِّعر ، جاز إشباعُ الفتحة كذلك قبل الألف المقصور ، فتنشأ عنها الألفُ ، فيلتحقُ الاسمُ بالممدود .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاح قولَ الكوفيينَ ؛ وهو أنَّ مدَّ المقصور جائزٌ في ضرورة الشِّعر** فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم صرَّح بتصويب قولِ الكوفيينَ ، ودافع عنه فقال : " وأمَّا مدُّ المقصور فلم يجزه البصريونَ ..... وأجازه الكوفيونَ ، والأخفشُ واحتجوا بالسّماع والقياس ، أمَّا السَّماع فقولُ الشَّاعر :

سُيغنيني الذي أغناك عَنّي ... فلا فَقْرٌ يدومُ ولا غِناءُ

(١) البيت من الوافر ، ولم أقف عل قائله ، وهو في : المقصور والممدود للفراء (٤٤) ، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٢ ) ، والإنصاف ( ٧٤٧/٢ ) ، واللباب ( ٩٩/٢ ) .

(٢) بيتان من الرجز ينسبان إلى أبي المقدام ، وهما في : المقصور والممدود للفراء (٣٨) وما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٤) ، والإنصاف ( ٧٤٦/٢ ) ، وضرائر الشعر ( ٣٩ ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ٢٥٢١/٣ ) .

. . . . . وقولُ الآخر :

قـــد علمـــتْ أمُّ أبي الـــسِّعلاء        أن نِعْـــم مـــأكولاً علـــى الخـــوَاء

.....وأمَّا القياسُ : فإنَّ زيادةَ الحرف يستفادُ به إقامةُ الوزن ، فجاز قياساً على تشديد المخفَّف ، وما أرى هذا القولَ بعيداً من الصَّواب .

وقد تُؤوّلُ البيتُ الأولُ على أنَّه مصدرٌ ( غاني غناء ) بمعنى : الكفاية ، وزعموا أنَّـه رُوي بفتح الغين ، وهذا تأويلٌ بعيدٌ ؛ لأنَّه قابلَ به الفقرَ فدلَّ على أنَّه ضده " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ الكوفيينَ ، وهو أنَّ مدَّ المقصور جائزٌ في ضرورة الشِّعر** ؛ لأنَّه مُؤَيَّدٌ بالسّماع ، ومنه قولُ الشّاعر :

سُـــيغنيني الـــذي أغنـــاك عَنّـــي        فـــلا فَقْـــرٌ يـــدومُ ولا غِنـــاءُ

وقولُ الشّاعر :

قـــد علمـــتْ أمُّ أبي الـــسِّعلاء        أن نِعْـــم مـــأكولاً علـــى الخـــوَاء

**وقد ردَّ المانعون هذا السَّماعَ بمايأتي**(١) :

**أولا** : أنَّ قائله مجهولٌ ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ به .

**ثانيا** : أنَّ الروايةَ في البيت الأول بفتح الغين والمد في غناء .

**وهذا الردُّ ضعيفٌ** ؛ **لأنّ** ؛ الرجز " قد علمت ..." قد رواه الفراءُ والكوفيون وهـم ثقاتٌ أمناءُ على الرواية ، و الاعتراضُ على البيت الأول فيه تكلّفٌ ، وما قالوه لا يـستقيمُ مع السّياق والمقام ؛ إذ لا يحتملُ الغناءُ إلا أن يكونَ ضدَّ الفقر ، ومن ثَمَّ طابقَ بينهما الشَّاعرُ

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ( ١١٢ – ١١٣ ) ، والإنصاف ( ٢/ ٧٥٠ ) واللباب ( ٩٩/٢ ) .

في البيت نفسه[١] .

**ومما يُؤَيِّدُ مذهبَ الكوفيين هنا** أنَّ " القياسَ يشهدُ بأنَّ مدَّ المقصور جــائزٌ ؛ إذ قــد زادوا حروفَ المد واللين في مواضعَ كثيرة "[٢] .

ثم إنَّ " المسألةَ هنا من قبيلِ الضَّرورة الشِّعرية ، ولا أحدَ ينكرُ ما للضَّرورة من حكم تختص به ، والضَّرورةُ هي التي تحكمُ النحويَّ والصرفيَّ ، وليس هو الذي يحكمُ بهــا "[٣] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) أثر الأخفش في الكوفيين ( ٥٤٧ ) .

(٢) عبث الوليد ( ٢٦ ) .

(٣) منهج الكوفيين في الصرف ( ٢/٦٦٤ ) .

## ١٤٥- لا تُغيَّر همزةُ الممدود الأصلية في التثنية

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " البحثُ الرابع في تثنية الممدود ، وهو على أربعة أنواع ، أحدها : ما همزتُه أصليةٌ ، نحو : قرَّاء ووضَّاء ..... وهذه يجبُ بقاؤها .... وأجاز أبوعلي قلبَها واواً "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ :**

**أحدهما** : يجبُ إبقاءُ همزة الممدود الأصلية في التثنية ، فيقالُ في تثنية قُرَّاء : قُـرّاءان ، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويه ؛ فقد ذكر حكمَ تثنية الممدود كلّه ، فذكر ما همزتُه بدلٌ من أصلٍ ، ومثَّلَ له بكساء وغطاء ، وما همزتُه للتأنيث ، ومثَّلَ لـه بخنفساء ، ومـا همزتُـه للإلحاق ، ومثَّلَ له بعِلباء ، ثم ترك ما همزتُه أصليةٌ فعُلِمَ أنَّه كالصَّحيح لا يجوزُ تغييرُ همزته .

وبهذا القولِ قال الصيمريُّ ، والجرجانيُّ ، وابنُ الحاجب(٢) .

**والثاني** : جوازُ قلب الهمزة واواً ، وهو قولُ المبردِ ، والسِّيرافيّ ، والفارسيّ(٣) .

**الأدلة** (٤) **:**

**حجةُ وجوب إبقاء الهمزة الأصلية في التثنية** أنَّ الهمزةَ أصليةٌ لم يوجد مـا يوجـبُ تغييرَها ، فكان بقاؤها على حالها أولى .

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣٢/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٩١/٣ ) ، التبصرة والتذكرة ( ٦٣٧/٢ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ٣٦٨/١ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٠٩/١ ) .

(٣) المقتضب ( ٣٩/٣ ، ٨٧ ) ، وشرح الكتاب ( ١٤١/٤ ) ، والتكملة ( ٢٤٢ ) .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٤١/٤ ) ، والتكملة ( ٢٤٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٠٩/١ ) ، وشـرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢٨٢/١ ) .

**وحجةُ جواز القلب** التَّخفيفُ من الثّقل الحاصلِ من وقوع الهمزة بين ألفين ، أو ألفٍ وياء ، واحتجَّ له الفارسيُّ بالقياس على جواز قرَّاويّ في النَّسب .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بوجوب إبقاء همزة الممدود الأصلية** ؛ فقد صرَّح بـذلك ، فقال : " البحث الرابع في تثنية الممدود ، وهو على أربعة أنواع ، أحدها : ما همزتُه أصليةٌ نحو : قُرَّاء ووُضَّاء ، ودليلُ أصالتها ثبوتُها في تصريف الفعل ، وهذه يجبُ بقاؤها " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ فيبقى في التثنية ؛ قياساً على ما إذا لم يسبقها ألفُ المدِّ ، نحو : رَشَأ – ولد الظبية الذي قد مشى – وخَطَأ ، فيقال في تثنية قرَّاء : قرَّاءان وقرَّائين كما يقال في تثنية خَطَأ : خطآن وخطأين .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو وجوبُ إبقاء الهمزة الأصلية في التثنية لما يأتي :**

**أولاً** : أنَّ بقاءَ همزة الممدود الأصلية في التثنية هو الأكثرُ في كلام العرب(٢) ، والحملُ على الأكثر أولى .

**ثانياً** : القياسُ على ما إذا لم يسبقها ألفُ المد ، نحو : خَطَأ ، فيقال في تثنية قـرَّاء : قرَّاءان وقرَّائين كما يقال في تثنية خَطَأ : خطآن وخطأين(٣) .

**ثالثاً** : أنَّ الهمزةَ أصليةٌ لم يوجد ما يوجبُ تغييرَها ، فكـان بقاؤهـا علـى حالهـا أولى(٤) .

**وأمَّا ما ذكره الفارسيُّ من أنَّ التثنيةَ بالواو ، نحو : قرَّاوان يجوزُ في قول مَن قال :**

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٣٢/٢ ) .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٤١/٤ ) .

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢٨٢/١ ) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ( ٥٠٩/١ ) .

**قرَّاويّ** فقد أجاب عنه الجرجانيُّ بأنَّه شيءٌ أجازه على القياس دون السَّماع ، ثم إنَّ النَّسبَ يأتي فيه من التَّغيير ما لا يأتي في غيره ، فلا يحتفى بالقياس عليه[1] ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المقتصد في شرح التكملة ( ١/٣٦٨ ) .

## ١٤٦- جمعُ المقصور جمعَ مذكرٍ سالماً يكونُ بحذف الألف وفتحِ ما قبلَ الواو والياء مطلقاً

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا جمعُ المقصور نحو : موسى وعيسى ومصطفى – اسم مفعول – فإنَّه تحذَفُ ألفُه ، ويفتحُ ما قبل الواو والياء ، خلافاً للكوفيّ ؛ فإنَّه أجاز ضمَّ ما قبل الواو وكسرَ ما قبل الياء "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ :**

**أحدهما** : جمعُ المقصور جمعَ مذكر سالماً يكونُ بحذف الألف ، وفتحِ ما قبل الواو والياء سواء كانت الألفُ أصليةً نحو : مُعْطى ، أم غير أصلية نحو : حُبْلى ، ومُوسى ، فيقال فيها : معطَون ، وحبلَون ، وموسَون ، وهو قولُ البصريين ، ومنهم : سيبويهِ ، والسِّيرافيُّ واختاره ابنُ عصفور ، وابنُ مالك(٢) .

**والثاني** : يجوزُ في جمع المقصور جمعَ مذكر سالماً أن يُضمَّ ما قبل الواو ، ويكسَرَ ما قبل الياء في غير الأصلية ، فيقال في نحو : حبلى ، موسى : حُبْلُون وموسُون ؛ لأنَّ الألفَ غيرُ أصليةٍ ، ويقال في نحو : مُعطى : معطَون بالفتح لا غير ؛ لأصالة الألف ، وهو قولُ الكسائيّ(٣) ، ونُسِبَ إلى الكوفيين(٤) .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا** إلى أنَّ ابنَ فلاح أطلقَ الخلافَ هنا ، وهو صنيعُ بعض النُّحاة ، ومنهم ابنُ عصفور(٥) ، وقيَّد بعضُهم الخلافَ فيما كانت ألفُه غيرَ أصلية ، وأمَّا الأصليةُ

---

(١) المغني : ت السعدي ( ٧٨/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٩٤/٣ ) ، وشرح الكتاب ( ١٤٥/٤ ) ، وشرح الجمل ( ١٥١/١ ) ، والتسهيل ( ١٧ ) .

(٣) رأيه في الصحاح ( ٩٥٥/٣ ) .

(٤) الصحاح ( ٩٥٥/٣ ) ، والتسهيل ( ١٧ ) .

(٥) شرح الجمل ( ١٥١/١ ) .

فمتفقٌ على بقاء الفتحة بعد حذفها ، ومنهم : الجوهريُّ ، وابنُ مالك[1] ، وهو الأقربُ عندي ؛ لأنَّ التفريقَ في الحكم بين ما كانت ألفُه أصليةً وبين ما كانت ألفُه غيرَ أصلية منقولٌ عن الكسائيّ ، وهو أعلمُ بمذهب أصحابه .

**الأدلة** [2] :

**حجةُ البصريينَ** أنَّ ما أجازه الكوفيونَ غيرُ مسموعٍ ، ولا جائز قياساً ؛ لأنَّك إذا ضممت ما قبل الواو ، وكسرت ما قبل الياء لم يبقَ ما يدلُّ على الألف المحذوفة .

**وحجةُ الكوفيينَ** القياسُ على المنقوص ، فإنَّ الياءَ في المنقوص تحذفُ ولا دليلَ عليها فكذلك المقصور .

**اختيار ابن فلاح** [3] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ جمعَ المقصور جمعَ مذكرٍ سالمٍ يكونُ بحذف الألف وفتحِ ما قبل الواو والياء مطلقاً** ؛ فقد صرَّح بمخالفة الكوفيينَ ، فقال : " وأمَّا جمعُ المقصور نحو : موسى وعيسى ومصطفى - اسم مفعول - فإنَّه تحذَفُ ألفُه ، ويفتحُ ما قبل الواو والياء خلافاً للكوفيّ ؛ فإنَّه أجاز ضمَّ ما قبل الواو ، وكسرَ ما قبل الياء " .

**وأمَّا حجةُ الكوفيينَ - وهي القياسُ على المنقوص - فقد أجاب ابنُ فلاح عنها بأمرين :**

**أحدهما** : دفعُ القياس بالنَّص ، قال تعالى : ﴿ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ ﴾ [4] ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ﴿٤٧﴾ ﴾ [5] .

(١) الصحاح ( ٩٥٥/٣ ) ، والتسهيل ( ١٧ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٩٤/٣ ) ، وشرح الكتاب ( ١٤٥/٤ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢٨٨/١ ) ، والتذييل والتكميل ( ٣٢/٢ ) .

(٣) المغني : ت السعدي ( ٧٨/٢ ) .

(٤) سورة آل عمران : من الآية ( ١٣٩ ) .

(٥) سورة ص : من الآية ( ٤٧ ) .

**والثاني** : أنَّ قياسَ الكوفيينَ يُؤدّي إلى وقوع اللَّبس بين جمع اسم الفاعل واسم المفعول في بعض الصّور ، نحو : مصطفى ، فإنَّ اسمَ الفاعل منقوصٌ ، واسم المفعول مقصورٌ ، فلو ضُمَّ وكُسِر لالتبس المنقوصُ بالمقصور .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ جمعَ المقصور جمعَ مذكر سالماً يكونُ بحذف الألف ، وفتح ما قبل الواو والياء مطلقاً ؛ لأنَّه** مؤيّدٌ بكلام العرب ، وبالقياس :

" **فأمَّا كلامُ العرب** فقولهُم : المصطفَون والأعلَون ، ورأيت المصطفَينَ الأعلَينَ .

**وأمَّا القياسُ** فلأنَّ الحرفَ الثابتَ في الواحد ليس لنا حذفُه من الكلمة إلا لضرورة عند اجتماع ساكنينِ وهو مقدرٌ ، كقولنا : قاضُون ، ورامُون ، فلو قلنا : عيسُونَ ، وموسُونَ لكنَّا نُقدّرُ حذفَ الألف فيهما من قبلِ دخول علامةِ الجمع ، ولو جاز هذا لجاز أن نقول في حبلى : حُبْلات ، وفي سَكْرى : سكرات ، وليس أحدٌ يقولُ هذا ، فوجب أنَّ علامةَ الجمع إنَّما تدخلُ على عيسى وموسى والألفُ فيهما ، ثم تسقطُ الألفُ لاجتماع الساكنين ، ويبقى ما قبلها مفتوحاً "(١) .

**وأمَّا جوازُ ضمّ ما قبل الواو وكسرِ ما قبل الياء قياساً على المنقوص** " فضعيفٌ :

**أمَّا أولاً** : فلأنَّ النَّصَ في قوله تعالى : ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾ ﴾ على خلافه .

**وأمَّا ثانياً** : فلأنَّه يُؤدّي إلى عدم الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في بعض الصّور ، نحو : المصطفى والمنتمى ، فإنَّ اسمَ الفاعل منقوصٌ واسم المفعول مقصورٌ "(٢) ، فلو ضُمَّ وكُسِر لالتبس المنقوصُ بالمقصور ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

(١) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٤٥/٤ ) .

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ٢٨٨/١ ) .

# ١٤٧- فَعَلَةٌ من جموع الكثرة لا القلَّة

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا جمعُ القلَّة فالجمهورُ أنَّه ستةٌ ، أربعةٌ من جمع التَّكسير ، وهي : ( أَفْعُل ) ، و( أَفْعَال ) ، و( أَفْعِلَة ) ، و( فِعْلَة ) ، وزاد بعضُهم عليها ( فَعَلَة ) نحو : ( كَفَرَة ) و( فَجَرَة ) ... واثنانِ : جمعُ التَّصحيح للمذكر ، وجمعُ التَّصحيح للمؤنث "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ ( فَعَلَة ) من أوزان الكثرة ، وهو قولُ سيبويهِ ؛ فقد حصر جموعَ القِلَّة الأصلية من جمع التَّكسير في أربعة أوزانٍ ، وهي ( أَفْعُل ) ، و( أَفْعَال ) ، و( أَفْعِلَة ) و(فِعْلَة ) ، وتبعه في ذلك السّيرافيُّ ، والزَّمخشريُّ ، والباقوليُّ ، وعمرُ بن إبراهيم الكوفيّ(٢) والعكبريُّ ، وابنُ الخباز ، وابنُ يعيش ، وابنُ الحاجب ، والرضيُّ ، وابنُ جمعة الموصلي(٣) .

والثاني : أنَّ ( فَعَلَة ) من أوزان القِلَّة ، وهذا القولُ ذكره ابنُ يعيش ، وابنُ جمعة ، ونسباه إلى بعض النَّحويينَ ، ولم يصرحا بهذا البعض(٤)، ونسبه الرضيُّ، وابنُ أبي القاسم(٥) إلى الفراء(٦) ، والذي نصَّ عليه الفراءُ في المعاني(٧) : أنَّ ( فَعَلَة ) للجمع ، ولم أقف على

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٦٠٥/١ ) .

(٢) هو عمر بن إبراهيم الكوفي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ ، إنباه الرواة ( ٣٢٤/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٤٩٠/٣ ) ، وشرح الكتاب ( ٢٢٩/٤ ) ، والمفصل في علم العربية ( ١٧٥ ) ، وشرح اللمع (٧٢٦/٢ ) ، والبيان في شرح اللمع ( ٥٥٢ ) ، واللباب ( ١٧٩/٢ ) ، وتوجيه اللمع ( ٢٤٧ ) ، وشرح المفصل (٣٧٤/٢ ) ، والكافية ( ١٧٧ ) ، وشرح الكافية للرضي : القسم الثاني (٦٩٩/١ ) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٤٥٥/٢ ) .

(٤) شرح المفصل ( ٣٧٤/٢ ) ، وشرح الكافية ( ٤٥٥/٢ ) .

(٥) هو : صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم المتوفى سنة ٨٤٩هـ . غاية الأماني في أخبار القطر اليماني ( ٥٧٣/٢ ) .

(٦) شرح الكافية : القسم الثاني ( ٦٩٩/٢ ) ، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ( ٨٣٥/٢ ) .

(٧) معاني القرآن ( ٢٣٧/٣ ) .

شيء من كلامه يفيدُ أنَّها للقِلَّة .

**الأدلة** [١] :

**حجةُ سيبويهِ ومن تَبِعه على أنَّ أوزانَ القلَّة محصورةٌ في ( أَفْعُل ) ، و( أَفْعَال ) ، و(أَفْعِلَة ) و( فِعْلَة ) دون ما عداها أمران :**

**أحدهما** : أنَّك تُصغِّرها على لفظها ، فتقولُ في تَصغير أَفْلُس : أُفَيلس ، وفي أَجْمَال : أُجَيمال ، وفي أَجْرِبة : أُجَيربة ، وفي غِلْمَة : غُلَيمة ، ولو كانت للكثير لرُدَّت إلى الواحد ثم صغّرت .

**والثاني** : أنَّك تُفسّر به العددَ القليلَ فتقول : ( ثلاثةُ أَفْلُس ) ، و( أَرْبَعةُ أَجْمَال ) و( خمسةُ أَرْغِفَة ) و( ثلاثةُ صِبْيَة ) .

**وحجةُ** من قال إنَّ ( فَعَلَة ) من أوزان القِلَّة هي قولُ العرب : " هم أَكَلَةُ رأسٍ "[٢] أي : قليلون ، يكفيهم ويشبعهم رأسٌ واحدٌ .

**اختيار ابن فلاح** [٣] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويهِ ، وهو أنَّ ( فَعَلَة ) من جموع الكثرة لا القِلَّة** ، فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم أجاب عن حجة المخالف بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ سيبويه فقال : " وزاد بعضُهم عليها ( فَعَلَة ) نحو : ( كَفَرَة ) و( فَجَرَة ) ، واحتجَّ بقولهم : " ما هم إلا أَكَلَةُ رأسٍ " ، ولا حُجَّةَ فيه ؛ لجواز إيقاع جمعِ الكثرة في موضع القلة .

**التَّرجيح :**

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ ، وهو أنَّ ( فَعَلَة ) من جموع الكثرة لا القِلَّة** ؛ لأنَّ

---

(١) الكتاب ( ٣/٤٩٠ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٢/٣٧٤ ) ، وشرح الكافية للرضي : القسم الثاني (٢/٦٩٩) ، وشرح الكافية لابن جمعة ( ٢/٤٥٥ ) ، والمقاصد الشافية ( ٧/١٤ ) .

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ( ٢/١٤ ) ، والصحاح ( ٤/١٦٢٤ ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ١/٦٠٥ – ٦٠٦ ) .

هذا الوزن لو كان من جموع القِلَّة لصُغِّرَ على لفظه ، ولفُسِّرَ به العددُ القليلُ كما هو الحالُ في الأوزانِ الأربعة التي هي للقِلَّة ، فلمَّا لم يكن ذلك دلَّ على أنَّه من أوزان الكثرة لا القِلَّة .

**وأمَّا حجةُ** من قال إنَّ ( فَعَلَة ) من أوزان القِلَّة وهي قولُ العرب " **ما هم إلا أَكَلَةُ رأسٍ** " فمردودٌ بأنَّ "القلةَ مفهومةٌ من قرينة شبعهم بأكل رأسٍ واحد ، لا من إطلاق ( فَعَلَة ) "[١] ، ولو سلّمنا بأنَّ مفهومَ القِلَّة مأخوذٌ هنا من إطلاق ( فَعَلَة ) ، فلا يلزمُ أن يكونَ هذا الوزنُ من أوزان القِلَّة ، بل هو من أوزانِ الكثرة ، إلا أنَّه وُضِعَ هنا موضعَ القِلَّة ، وجموعُ الكثرةِ قد تقعُ موقعَ جموعِ القِلَّة ، والعكسُ ، لا أعلمُ في هذا خلافاً ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكافية للرضي : القسم الثاني ( ٦٩٩/٢ ) .

## ١٤٨- فُعَلَةٌ جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني**، قال : " وأمَّا فُعَلَة فمختصٌّ بمعتلِّ اللام نحو : غازٍ وغُزاة ، وداعٍ ودُعاة ، وقاضٍ وقُضاة ، ورامٍ ورُماة ، وزعم بعضُ الكوفيينَ أنَّ أصلَها فُعَّل ، غُزَّىً وقُضَّىً كشُهَّد "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقولٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّ هذا الوزنَ جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام ، وهو قولُ البصريينَ(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، والسّيرافيُّ ، والفارسيُّ ، واختاره العكبريُّ ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك(٣) .

**والثاني** : أنَّ فُعَلَةً أصلُها فُعَّلٌ ، إلا أنَّه حُذِفَ إحدى العينين ، وعوضوا التاءَ بعد اللام منها ، وهو قولُ الكوفيينَ ، ومنهم الفراءُ ، ونسبه السّيرافيُّ إلى بعضِ الكوفيينَ(٤) .

**والثالث** : أنَّ فُعَلَةً أصلُها : بفتح الفاء ، ثم ضُمَّت ؛ فرقاً بينها وبين المفرد من نحو قَنَاة ، وهذا القولُ ذكره أبو حيان والجاربرديُّ ، ولم ينسباه إلى أحدٍ(٥) ، ولم أقف على من قال به .

**والرابع** : أنَّ فُعَلَةً اسمُ جمعٍ ، وليس بجمعٍ ، وهذا القولُ ذكره ابنُ يعيش ، والرضيُّ ،

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٧٩٣/١ ) .

(٢) المقاصد الشافية ( ٩٢/٧ ) .

(٣) المقتضب ( ٢١٨/٢ ) ، وشرح الكتاب ( ٣٧٤/٤ ) ، والتكملة ( ٤٧٣ ) ، واللباب ( ١٨٥/٢ ) ، والممتع (٥٠٠/٢ ) ، والتسهيل ( ٢٧٥ ) .

(٤) الممتع ( ٥٠٠/٢ ) ، والمقاصد الشافية ( ٩١/٧ ) ، وشرح الكتاب ( ٣٧٤/٤ ) .

(٥) الارتشاف ( ٤٤١/١ ) ، ومجموعة الشافية ( ١٤٢/١ ) .

ونسباه إلى المبرد(١) ، وفي هذه النّسبة نظرٌ ؛ لأنَّ المبردَ نصَّ على أنَّ فُعَلَةً جمعٌ فقال : " فإن كان فاعلٌ من ذوات الواو والياء التي هما لامان كان جمعُه على فُعَلَة "(٢) .

## الأدلة (٣) :

**حجةُ القول بأنَّ فُعَلَةً جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام** التَّفريقُ بين الصحيح والمعتلّ ، وبيانُه : لو جاء المعتلُّ على فَعَلَة بفتح الفاء كما هو الأصل لاشترك مع الصَّحيح في هذه الزنة كطَلَبَة وفَسَقَة .

**وحجةُ الفراء على أنَّ فُعَلَةً أصلُها فُعَّلٌ** أنَّ فُعَلَةً ليس من أبنيةِ الصحيح ، فلا يصحُّ أن يستقلَّ المعتلُّ بوزنٍ ليس في الصَّحيح ، بل يحملُ المعتلُّ على نظيره الصَّحيح ، فيكونُ على وزن فُعَّل بتضعيفِ العين ؛ قياساً على الصَّحيح منه ، نحو : شاهدٌ وشُهَّدٌ ، والهاءُ في غُزَاة وقُضَاة عوضٌ مما حُذف وهو التَّضعيفُ .

**وحجةُ القول إنَّ فُعَلَةً أصلُها بفتح الفاء ، ثم ضُمَّت** ؛ فرقاً بينها وبين المفرد من نحو : قَنَاة أنَّه لا يوجد جمعٌ على وزن فُعَلَة في الصَّحيح .

**وحجةُ القول إنَّها اسمُ جمعٍ ، وليس بجمعٍ** عدمُ وجود هذا الوزنِ في الجمع .

## اختيار ابن فلاح (٤) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ فُعَلَةً جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام** ؛ فقد ذكر قولَ سيبويه ، ثم ذكر قولَ الفراء ، وهو أنَّ فُعَلَةً أصلُها فُعَّلٌ ، إلا أنَّه حُذف إحدى العينين وعوضوا التاءَ بعد اللام منها ، وضعَّفه بأنَّه لا دليلَ على هذه الدَّعوى ، فقال : " وأمَّا فُعَلَة

---

(١) شرح المفصل ( ٤٤٢/٢ ) ، وشرح الشافية ( ١٥٦/٢ ) .

(٢) المقتضب ( ٢١٨/٢ ) .

(٣) المقتضب ( ٢١٨/٢ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٣٧٤/٤ ) ، واللباب ( ١٨٥/٢ ) ، شرح المفصل لابن يعيش ( ٤٤٢/٢ ) ، والممتع ( ٥٠٠/٢ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ١٥٦/٢ ) ، والمقاصد الشافية ( ٩١/٧ ) ، ومنهج الكوفيين في الصرف ( ٥٦٠/٢ ) .

(٤) المغني : ت ضائحي ( ٧٩٣/١ ) .

فمختصٌّ بمعتلِّ اللام ، نحو : غازٍ وغُزاة ، وداعٍ ودُعاة ، وقاضٍ وقُــضاة ، ورامٍ ورُمــاة ، وزعم بعضُ الكوفيينَ أنَّ أصلَها فُعَّل ، غُزَّىً وقُضَّىً كشُهَّد ، إلا أنَّه حُذف إحدى العينين ، وعوَّضوا التاءَ بعد اللام منها ، ولا دليلَ على هذه الدَّعوى " .

**ومعنى كلام ابنِ فلاحٍ** أنَّ هذا الأصلَ المدَّعى لم يُسْمَع في موضعٍ حتى يكونَ دلــيلاً عليه .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ فُعَلَةً جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام** ؛ لأنَّه هــو الظَّاهرُ من بنائه ، والتَّمسكُ بالظَّاهر أمكنُ وأولى إذا لم تكن حاجةٌ إلى مخالفته ، ولا حاجةَ هنا تدعو إلى مخالفته .

**وأمَّا بقيةُ الأقوالِ في المسألة فإنَّها منطلقةٌ من أنَّ هذا الوزنَ ليس في الصَّحيح مــن الجموع** ، وهو منطلقٌ مردودٌ ؛ لأنَّ المعتلَّ قد يختصُّ بوزنٍ لا يكونُ في الصَّحيح مثلُه ، ومن ذلك أنَّ المعتلَّ يكونُ على مثل فَيْعِل ، ولا يكونُ مثلُ ذلك في الصَّحيح ، نحــو : ســيِّد ، وميِّت ، وليِّن ، ونحو ذلك ، ولا يكونُ في الصَّحيح إلا فَيْعَل نحو صَيْرَف(١) .

ثم إنَّه لو كان أصلُ فُعَلَة فُعَّلٌ بتضعيف العين ، أو فَعَلَة بفتح الفاء لجاء على الأصلِ في موضعٍ ، فلمَّا لم يجئ تبيَّنَ بطلانُ هذه الأقوال .

**ثم إنَّ قولَ البصريينَ في حقيقة الأمر** " هو أسهلُ الآراء ، وأبعدها عن التَّقــديرات ، وكثرة التغيير ، وهذا كافٍ لترجيحه ، فكيف وقد تبيَّنَ بطلانُ الأقوال المخالفة بما سبق ؟ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المقتضب ( ٢١٨/٢ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٣٧٤/٤ ) .

## ١٤٩- الاسمُ الخماسيُّ المجرَّدُ يُكَسَّرُ بعد حذفِ الحرفِ الأخيرِ

تكسيرُ الاسم الخماسيِّ المجرَّدِ مستكرهٌ عند النَّحويينَ لأمورٍ :

**أحدها** : أنَّك تحتاجُ فيه إلى حذفِ حرفٍ أصليٍّ منه ، ولا شكَّ في كراهته ، **والثاني** : أنَّ الجمعَ تَصرُّفٌ ، وبابُ التَّصرفِ للفعلِ ، والفعلُ لا يكونُ خماسياً ، فلا يتصرّفُ بالتَّكسير فيما ليس على مثالِ الفعلِ ، **والثالث** : أنَّه لو كُسِّرَ الخماسيُّ بتمامه لصار عجزُ الكلمةِ أكثرُ من صدرها ، ولزادَ ثقلُه بتوالي كسرتين بعد ألفه .لذا فإنَّهم إذا أرادوا تكسيرَ الخماسيَّ حذفوا منه حرفاً ليصيرَ رباعيّاً يصحُّ تكسيرُه(١) ، واختلفوا فيما يحذف منه .

**وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ المختلَفَ فيها في المغني** ، قال : " واختُلِفَ في المحذوف منه على ثلاثةِ أقوالٍ : أصحُّها : أنَّه الحرفُ الأخيرُ .... والقولُ الثاني : أنَّه يُحذَفُ الرابعُ ... والقولُ الثالث : أنَّه إن كان في أصولِ الكلمة شيءٌ من حروف الزِّيادة كان أحقَّ بالحذف من الأخير ... وإن لم يكن في الكلمة شيءٌ من حروف الزِّيادة حُذف الحرفُ الأخيرُ "(٢) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّه يُحذَفُ منه الحرفُ الأخيرُ ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، وابنِ السَّراج والسِّيرافيِّ ، وابنِ الورَّاق ، والعكبريِّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ الحاجب(٣) .

**والثاني** : أنَّه إن كان الرابعُ أصلاً وافقَ بعضَ حروف الزيادة في اللَّفظ ، نحو :

---

(١) المتبع في شرح اللمع ( ٦١٣/٢ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ١٩٢/٢ ) ، والمقاصد الشافية ( ٢٢٠/٧ ) .
(٢) المغني : ت ضائحي ( ٧٣١/١ ) .
(٣) الكتاب ( ٤٤٩/٣ ) ، والمقتضب ( ٢٢٨/٢ ) ، والأصول في النحو ( ١٢/٣ ) ، وشرح الكتاب ( ١٩١/٤ ) ، وعلل النحو ( ٥٢٣ ) ، واللباب ( ١٨٦/٢ ) ، وشرح المفصل ( ٤١٩/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥١٩/١ ) .

خَدَرْنَق[١]، فإنَّ النُّونَ أصلٌ لكنَّها مثلُ النّون الزائدة من حيثُ اللَّفظ ، أو في المخرج ، نحو : فرزدق[٢] ، فإنَّ الدَّالَ مثلُ التَّاء في المخرج ، كان أحقَّ بالحذف من الأخير ، فيقال : ( خدارق ) و ( فرازق ) .

وإن لم يكن الرابعُ موافقاً لبعض حروفِ الزيادة في اللَّفظ ، أو المخرج حُذِفَ الحرفُ الأخيرُ ، نحو : سَفَرْجَل ، فيقال : ( سفارج ) ، وهو قولُ ابنِ عصفور ، وابنِ مالك ، ونسبه أبو حيان إلى سيبويه[٣] ، والظَّاهرُ لي من كلام سيبويه أنَّه يقولُ بحذفِ الحرف الأخيرِ على كل حالٍ ؛ فقد ذكر قولَ الخليل في تصغير سَفَرْجَل بأنَّه يُصغَّرُ على سُفيرِج بحذف الأخير ، ثم ذَكَر أنَّ بعضَهم يقولُ في فَرَزْدَق : فُرَيزق ، وفي خَدَرْنَق : خُديرق ، ثم قال في نهاية الباب : " فهذانِ قولانِ ، والأولُ أقيسُ ؛ لأنَّ ما يشبُه الزوائدَ ههنا بمنزلة ما لا يشبه الزوائدَ "[٤] ، والتَّصغيرُ والجمعُ بابُهما واحدٌ عند سيبويه .

**والثالث** : جوازُ حذفِ الرَّابع على كل حالٍ : أشبه الزائدَ أم لم يشبهه ، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاح ، ولم ينسبه إلى أحد[٥] ، وهو أشبهُ بمذهب الكوفيين في تصغير الخماسيّ فقد أجازوا حذفَ ما قبل الآخر كيف كان ، فيقولون : ( سُفَيرِلَة ) في ( سَفَرْجَلة )[٦] .

**والرَّابع** :جوازُ حذفِ الحرفِ الثالث إن كان يشبهُ حروفَ الزيادة ، فيقال في ( جَحْمَرش )[٧] : ( جحارش ) ، وهو قولُ الكوفيينَ ، والأخفش[٨] .

---

(١) **الخدرنق** : ذكر العناكب ، لسان العرب ( ٢٢٨/٢ ) .

(٢) **الفرزدق** : الرغيف ، اللسان ( ١٠٩/٥ ) .

(٣) المقرب ( ٤٤٦ ، ٤٨١ ) ، والتسهيل ( ٢٧٩ ) ، والارتشاف ( ٤٦٢/١ ) .

(٤) الكتاب ( ٤٤٩/٣ ) .

(٥) المغني : ت ضائحي ( ٧٣٢/١ ) .

(٦) المقاصد الشافية ( ٢٢٣/٧ ) .

(٧) **الجحمرش** : العجوز ، الصحاح ( ٩٩٧/٣ ) .

(٨) التسهيل ( ٢٧٩ ) ، والارتشاف ( ٤٦٣/١ ) .

**الأدلة** [١] **:**

**حجةُ القول بحذف الأخير أمرانِ :**

**أحدهما** : أنَّه هو الذي أثقلَ الكلمةَ ، فلولا الخامسُ ما كان ثقيلاً .

**والثاني** : أنَّ الجمعَ يسلمُ حتى ينتهي إليه ، فلا يكونُ له موضع .

**وحجةُ جواز حذف الرابعِ إن كان شبيهاً لبعض حروف الزيادة** سماعُه عن بعض العرب في تحقير فَرَزْدَق على فُرَيزِق ، وخَدَرْنَق على خُدَيرِق[٢] ، ولأنَّ حذفَ الزِّيادة معهودٌ .

**وحجةُ حذف الرابع على كل حال** أنَّ اللامَ الأخيرةَ بها تُعْرَفُ الكلمةُ ، فحذفُها يُخِلُّ بمعرفة الكلمة ؛ بدليل أنَّ فرازقَ أدلُّ على معرفة الكلمة من فَرازد .

**وحجةُ جواز حذف الثالث** أنَّه أسهلُ ؛ إذ تحلُّ ألفُ الجمع محلَّها ، فيبقى ما قبل الألف معادلاً لما بعده في كون كلٍّ منهما حرفين متساويين في نَظم التَّرتيب ، وكأنَّهم رأوا أنَّ بالثالث حصلَ الامتناعُ من الوصول إلى مماثلةِ مفاعل أو مفاعيل ، فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثاً فحذفوه ، نحو : واو فدوكس[٣]حيثُ قالوا : ( فداكس ) .

**ويرى أحدُ الباحثين**[٤] أنَّ الذي سَهَّل حذفَ الثالث عند الكوفيين أنَّه نهايةُ الأصول على مذهبهم ؛ إذ لا تزيدُ البنية – عندهم – على ثلاثة أحرفٍ أصولٍ ، فحذفوا الحرفَ الأخيرَ ؛ لأن ما بعده زائد جاء لمعنى ، فأرادوا أن يحافظوا عليه .

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٩١/٤ ) ، وعلل النحو ( ٥٢٣ ) ، والمتبع في شرح اللمع ( ٦١٣/٢ ) وشرح المفصل لابن يعيش ( ٤١٩/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥١٩/١ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ٧٣٢/١ ) ، والمقاصد الشافية ( ٢٢٠/٧ ) .

(٢) الكتاب ( ٤٤٩/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ١٩١/٤ ) .

(٣) الفدوكس : الشديد ، اللسان ( ١٠١/٥ ) .

(٤) مؤمن بن صبري غنام في كتابه : منهج الكوفيين في الصرف ( ٥٧٠/٢ ) .

## اختيار ابن فلاح [(١)] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ الأولَ ، وهو أنَّ الاسمَ الخماسيَّ المجرَّدَ يُكَسَّر بعد حذف الحرف الأخير** ؛ فقد صرَّحَ بتصحيح هذا القول ، فقال : " واختُلِف في المحذوفِ منه على ثلاثةِ أقوالٍ : أصحُّها : أنَّه الحرفُ الأخيرُ " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثةِ أمور :**

**أحدها** : أنَّه طرفٌ ، والطَّرفُ محلُّ التَّغيير ، فكان أحقَّ بالحذف .

**والثاني** : أنَّه الذي حَصَل به الثِّقلُ ، فكان أحقَّ بالحذف لذلك .

**والثالث** : أنَّ تكريرَه زائدٌ على تكرير الرباعي ، والمكررُ كالزائد ، فكان أولى بالحذف لذلك .

## التَّرجيح :

**والراجحُ عندي أنَّ الاسمَ الخماسيَّ المجردَ يُكَسَّر بعد حذف الحرف الأخير** ؛ لأنَّ الحرفَ الأخيرَ محلُّ الإعراب ، ومحلّ التغييرات الصرفية ، بالإعلال والحذف ونحو ذلك فالتَّغييرُ أسرعُ إليه ، ولأنَّ الحرفَ الأخيرَ هو الذي حَصَلت به زيادةُ الثِّقلُ فكان أولى بالحذف ، ولأنَّه هو اللامُ المكررةُ ثالثةً ، والمكررُ كالزائد ، والزائدُ أولى بالحذف[(٢)] .

**وأمَّا جوازُ حذف الرَّابع إن كان شبيهاً لبعض حروفِ الزيادة بحجة سماعهِ عن بعض العرب في تصغير نحو : فَرَزْدَق وخَدَرْنَق** فمردودٌ بأنَّه شاذٌّ[(٣)] ، فلا يقاسُ عليه .

وإذا كان حذفُ الرابع المشبَّهِ للحرف الزائدِ ممتنعاً فمنعُه في الذي لا يشبهُ الزائدَ أولى وخاصَّةً أنَّه لم يُسمَع فيه شيءٌ .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٧٣٢/١ ) .
(٢) المتبع في شرح اللمع ( ٦١٣/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٤١٩/٢ ) .
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٩٢/٤ ) .

**وأمَّا حذفُ الثالث** " فغيرُ صحيحٍ ؛ إذ لا سماعَ معهم يُؤيِّده ، والقياسُ يأبى ذلك ؛ لأنَّ ميمَ جَحْمَرِش ليست بطرفٍ ، ولا تلي الطَّرفَ ، والتَّغييرُ إنما يلحقُ الطَّرفَ ، أو ما يليه[1] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المقاصد الشافية ( ٢٢٣/٧ ) .

## ١٥٠- ( إزارٌ ) من الألفاظ المذكَّرة فيُجمَعُ على أَفْعِلَة

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وقد تقدَّمَ أنَّ إزاراً يُجمَعُ على أَفْعِلَة ، وقد زعم بعضُهم أنَّه مؤنثٌ فلا يُجمَعُ على أَفْعِلَة "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ :**

**أحدهما** : أنَّ إزاراً لفظٌ مذكرٌ ، وهو قولُ الأصمعيّ ، وابنِ سيده(٢) .

**والثاني** : أنَّ إزاراً لفظٌ يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ ، وهو قولُ أبي عبيدة ، وأبي بكر الأنباري(٣) .

**الأدلة (٤) :**

**حجةُ مَن قال : إنَّ إزاراً لفظٌ مذكَّرٌ** أنَّه جُمِعَ في القلَّة على أَفْعِلَة ، فقالوا : آزرة ، وأَفْعِلَة لا يكونُ جمعاً إلا للمذكر .

**وحجةُ مَن قال : إنَّه يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ** قولُ الشَّاعر :

تبرَّأ من دمِ القتيلِ وبزِّه ... وقد عَلِقت دمَ القتيلِ إزارُها (٥)

فـ( إزارها ) هنا فاعلٌ ، وهو مؤنَّثٌ ؛ بدليل تأنيث الفعل لأجله .

وقول الشاعر :

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٧٤٦/١ ) .

(٢) المذكر والمؤنث للسجستاني ( ١٩٤ ) ، والمخصص ( ٢٢/١٧ ) .

(٣) المذكر والمؤنث للسجستاني ( ١٩٤ ) ، والمذكر والمؤنث للأنباري ( ٤٤٦/١ ) .

(٤) المذكر والمؤنث للسجستاني ( ١٩٤ ) والمذكر والمؤنث للأنباري ( ٤٤٦/١ )، والمخصص ( ٢٢/١٧ ) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في شرح أشعار الهذليين ( ٧٧/١ ) .

كتميُّلِ النَّشوانِ يرفُلُ في البَقيرة والإزاره [١]

فقد جاء ( الإزار ) مؤنثاً بالتاء .

## اختيار ابن فلاح [٢] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ الأصمعيّ ، وهو أنَّ إزاراً لفظٌ مذكَّرٌ** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم أجاب عن حُجة مَن قال : إنَّ إزاراً لفظٌ مؤنثٌ بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ الأصمعيّ .

**احتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بأنَّ إزاراً جُمِع على أَفْعِلَة ، وجمعُ الاسم على أَفْعِلَة يدلُّ على تذكيره ؛ لأنَّه جمعُ المذكر .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن حجة مَن قال : إنَّه مؤنثٌ بما يأتي :**

**فأمَّا قولُ الشَّاعر :**

تبرَّأ من دمِ القتيلِ وبزِّه وقد عَلِقت دمَ القتيل إزارُها

فيرى أنَّه لا حجةَ فيه ؛ لأنَّ إزارَها بدلٌ من ضمير الفاعل في ( علِقت ) العائدِ على المرأة ، فالتأنيثُ لأجله ، لا لتأنيث الإزار .

**وأمَّا قولُ الآخر :**

كتميُّلِ النَّشوانِ يرفُلُ في البَقيرة والإزاره

فيرى أنه مثل : ( مكان ) و( مكانة ) و( أُسُود و( أُسودة ) ، فإلحاقُ التاء لا يدلُّ على تأنيث ما لم تدخل عليه .

**وتجدرُ الإشارة هنا** إلى أنَّ ابنَ فلاح عرضَ المسألةَ على أنَّ هناك مَن يجمعُ إزاراً على

(١) من مجزوء الكامل للأعشى ميمون بن قيس ، ديوانه (٨٩) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٧٤٢/١ - ٧٤٦ ) .

أَفْعِلَة ؛ لأنَّه مذكرٌ ، وهناك مَن لا يجيزُ جمعَه على أَفْعِلَة ؛ لأنَّه مؤنثٌ ، وعرضُ المسألة بهذه الصورة غيرُ صحيحٍ فيما يظهرُ لي ؛ لأنَّ مَن أجاز تأنيثَ إزار أجاز تذكيرَه أيضاً ، و لم أقف على أحدٍ من اللغويين قال : إنَّه مؤنثٌ فحسبُ ، ومن ثَمَّ لا يُجمَعُ على أَفْعِلَة .

فإذا تبيَّنَ ذلك فـ( إزار ) على القولين يجوزُ أن يُجمَعَ على أَفْعِلَة :

فأمَّا على القول بتذكيره ؛ فلأنَّ أَفْعِلَة تكونُ جمعاً للمذكَّر ، وأمَّا على القول بجواز تذكيره وتأنيثه ؛ فباعتبار التَّذكير .

فالخلافُ في ( إزار ) إذاً إنَّما هو في جواز تأنيثه بعدَ الاتِّفاق على تذكيره ، وأمَّا جمعُه على أَفْعِلَة فلم يمنعه أحدٌ .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ إزاراً لفظٌ مذكَّرٌ** ؛ بدليل تكسيره على أَفْعِلَة ، فقالوا فيه : آزِرَة ، ولو كان مؤنثاً لكُسِّر على آزُر كشِمال وأَشْمُل ؛ لأنَّ الأصلَ المقرَّرَ عند الصَّرفيينَ أنَّ أَفْعِلَةً تكونُ جمعاً للمُذكَّر ، وأَفْعُلٌ جمعٌ للمؤنث(١) .

**وأمَّا ما احتُجَّ به على أنَّ لفظَ إزار مؤنثٌ** فقد تقدَّمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنه بما يُضْعِفُه ، ويُرَجِّحُ عندي القولَ إنَّ لفظَ الإزار مذكرٌ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المخصص ( ٢٢/١٧ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ٩٠٠/٢ ) .

## ١٥١- أصائل جمعُ أصيل

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسالةَ في المغني** ، قال : " وقال ابنُ بابشاذ : إنَّ أصائل جمعُ آصال ، وآصال جمعُ أُصُل ، وأُصُل جمعُ أَصِيل ، فيكونُ جمعَ جمعِ الجمع بمنزلة : أناعيم وهذا سهوٌ ....بل التَّحقيقُ أنَّ أصائلَ جمعُ أَصيل "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ قوالٍ للنَّحويينَ** :

**أحدها** : أنَّ أصائل جمعُ آصال ، وآصال جمعُ أُصُل ، وأُصُل جمعُ أَصيل ، فيكونُ جمعَ جمعِ الجمع ، وهو قولُ الزَّجاجيّ ، وابنِ بابشاذ(٢) .

**والثاني** : أنَّ أصائل جمعُ أصيل ، وهو قولُ ابنِ فارس ، والجوهريّ ، وابنِ الباذش(٣) .

**والثالث** : أنَّ أصائل جمعُ آصال ، وآصالُ جمعُ أُصُل ، وأُصُل مفردٌ ، فيكونُ أصائل جمعَ الجمع فحسبُ ، وهو قولُ ابن عصفور(٤) .

### الأدلة (٥) :

**حجةُ مَن قال : إنَّ أصائل جمعُ آصال** أنَّ أصائل بمنزلة : أناعيم التي هي جمعُ أنعام ، ومعنى هذه الحجة أنّ أصائل بمنزلة أناعيم في جمع الجمع فآصال بوزن أنعام ، وإن اختلفت صيغة الجمع .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١/٨٥٨ ) .
(٢) الجمل في النحو ( ٣٨٢ ) ، وشرح الجمل ( ٢/٢٩٥ أ ) .
(٣) مجمل اللغة ( ١/٩٧ – ٩٨ ) ، والصحاح ( ٤/١٦٢٣ ) ، والارتشاف ( ١/٤٧٩ ) .
(٤) شرح الجمل ( ٢/٥٦٢ ) .
(٥) الجمل في النحو ( ٣٨٢ ) ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ( ٢/٢٩٥ أ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ٢/٥٦٢ ) ، والارتشاف ( ١/٤٧٩ ) ، والهمع ( ٦/١٢٥ ) .

**وحجةُ مَن قال : إنَّها جمعُ أصيل** أنَّ أصائل بمنزلة : أَفَائل التي هي جمعُ أفيل .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ أصائل جمعُ أصيل** ؛ فقد قال بعد أن ذكرَ قولَ ابن بابشاذ السَّالف الذكر : " بل التَّحقيقُ أنَّ أصائل جمعُ أصيل" .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بأنَّ أصائل بمنزلة : أَفيل وأفائل ، والهمزةُ في المفرد والجمع فاءُ الكلمة .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن قول ابنِ بابشاذ : إنَّ أصائل جمعُ آصال** بأنَّ آصالاً وزنُه : أفعال ، وأصائل وزنُه : فعائل ، فالهمزةُ فيه فاءُ الكلمة ، والهمزةُ الزائدةُ في آصال ليست موجودةً في الجمع كما في أنعام وأناعيم ، فلو كان جمعُه لوجب أن تكونَ الهمزةُ الزائدةُ موجودةً في جمعه .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ أصائل جمعُ أصيل** ؛ وذلك لضعف بقيةِ الأقوال :

**فأمَّا القولُ** : **إنَّ أصائل جمعُ آصال ، وآصال جمعُ أُصُل ، وأُصُل مفردٌ ، فيكونُ أصائل جمعَ الجمع فحسبُ** ، فضعيفٌ من جهة أنَّ جمعَ الجمعِ ممنوعٌ عند الأئمة قياسُه[٢] ، بل هو موقوفٌ عندهم على السَّماع ، قال سيبويه : " واعلم أنَّه ليس كلُّ جمعٍ يُجمَعُ ، كما أنَّه ليس كلُّ مصدرٍ يُجمَعُ "[٣] ، وما يُؤدِّي إلى ممنوعٍ فالأولى اجتنابُه .

**وأمَّا القولُ** : **إنَّ أصائل جمعُ آصال ، وآصال جمعُ أُصُل ، وأُصُل جمعُ أصيل ، فيكونُ جمعَ جمعِ الجمع** ، فضعيفٌ أيضاً ؛ لأنَّه إذا مُنع جمعُ الجمعِ ، فجمعُ جمعِ الجمعِ أولى بالمنع ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٨٥٨/١ ) .

(٢) الارتشاف ( ٤٧٩/١ ) .

(٣) الكتاب ( ٦١٩/٣ ) .

## ١٥٢- ( أشياء ) اسمٌ للجمع على زنة لَفْعاء وأصله فَعْلاء

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا ( أشياء ) ففيه أربعةُ أقوالٍ : أحدها لسيبويه والخليل : أنَّه اسمٌ للجمع ، وأصلُه : شَيْئاء على وزن فَعْلاء ، .... والقولُ الثاني للأخفش : أنَّه جمعُ شيء على أَفْعَلاء .... والقولُ الثالثُ للفراء : أنَّه جمعُ شَيِّئ كهيّن إلا أنَّه خُفِّف ... والقولُ الرابع للكسائيّ : أنَّ وزنَه : أفعالٌ ؛ لأنَّه جمعُ شيء "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدها** : أنَّه اسمٌ للجمع ، وأصلُه : شَيْئاء على وزن فَعْلاء كطَرْفاء ، لكنَّهم كرهوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ ، فقلبوا اللامَ إلى موضع الفاء ، فصار وزنُه : لفعاء ، ولم ينصرف ؛ لهمزة التأنيث ، وهو قولُ الخليلِ ، وسيبويهِ ، والمبردِ ، والزَّجاجِ ، وابنِ جنيّ ، وأبي البركات الأنباريّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ الحاجب ، وابنِ عصفور ، وبه قال بعضُ الباحثين المحدَثين(٢) .

**والثاني** : أنَّه جمعٌ ، ومفردُه شيءٌ ، ووزنُه : أفعال ، وهو قولُ الكسائيّ ، واختاره بعضُ الباحثينَ المحدَثين(٣) .

**والثالث** : أنَّه جمعٌ ، ومفردُه شيءٌ ، وأصلُها : أَشْيِئاء على وزن : أَفْعِلاء ، فحذفت

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١١١٠/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٨٠/٤ – ٣٨١ ) وفيه قول الخليل وسيبويه ، والمقتضب ( ١٦٨/١ ) ، ومعاني القرآن وإعرابه ( ٢١٢/٢ ) ، والمنصف ( ٩٤/٢ – ٩٦ ) ، والإنصاف ( ٨١٢/٢ ) ، وشرح الملوكي ( ٣٧٨ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٤١/١ ) ، والممتع ( ٥١٦/٢ ) ، ومحمد بن عمار في كتابه : أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم ( ٥٥٢ ) ، وفراج الحمد في كتابه : آراء ابن بري التصريفية ( ٩٩/١ ) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ( ٢١٢/٢ ) ومؤمن بن صبري في كتابه : منهج الكوفيين في الصرف ( ٣٨٦/١ ) ، وأمين السيد في كتابه : علم الصرف ( ٦٦ ) ، ومحمد خيرات في كتابه : جهود الفراء الصرفية ( ٦٣ ) .

الهمزةُ ، فصار وزنُها : أَفْعاء ، وهو قولُ الأخفش(١) .

**والرابع** : أنَّه جمعٌ ، ومفردُه شيِّئ كهيِّن ، وأصلُها : أشيئاء على وزن أَفْعِلاء ، فحُذفت الهمزةُ ، فصار وزنُها : أفعاء ، وهو قولُ الفراء(٢) .

**الأدلة** (٣) :

**حجةُ الخليل وسيبويه ومَن تبعهما ثلاثةُ أمور:**

**أحدها** : أنَّهم جمعوا ( أشياء ) على أشايا على زنة : فَعَالَى ، كما قالوا في صَحْراء : صَحارَى ، كما قالوا فيه أيضاً : أشاوَى ، وهذا يدلُّ على أنَّه اسمٌ مفردٌ في اللَّفظ .

**والثاني** : منعُها من الصَّرف ، فلو لم تكن فَعْلاء لم تُمنع من الصرف .

**والثالث** : أنَّ ( أشياء ) صُغِّرت على أُشَيَّاء ، فلو كانت جمعاً لرُدَّت إلى المفرد فقيل : شُيَيْئات .

**وحجةُ الكوفيينَ والأخفش على أنَّ** ( **أشياء** ) **جمعٌ لا مفردٌ** قولُ العرب : ثلاثةُ أشياء ، والثلاثةُ وما بعدها من العدد إلى العشرة يضافُ إلى الجمع ، لا إلى المفرد .

**وحجةُ الكسائيّ على أنَّ** ( **أشياء** ) **على وزن : أفعال** أنَّ مفردَه شيءٌ ، وشيءٌ على وزن : فَعْل ، وفَعْل يجمعُ على أَفْعال نحو : بيت وأبيات ، واعتَذَر عن منعِ صرفِه بأنَّه لما كان يُجمَعُ على ( أشياوات ) أشبهَ صحراوات ، جمعَ القلة لصحراء ، فمنع من الصرف لشبهه بما لا ينصرف .

**وحجةُ الأخفش على أنَّ** ( **أشياء** ) **على وزن : أفعلاء** أنَّ مفردَه شيءٌ ، وشيءٌ على

(١) المقتضب ( ١/١٦٨ ) .

(٢) معاني القرآن ( ١/٣٢١ ) .

(٣) الكتاب ( ٤/٣٨٠ – ٣٨١ ) ، معاني القرآن للفراء ( ١/٣٢١ ) ، والمقتضب ( ١/١٦٨ ) ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ( ٢/٢١٢ ) ، والمنصف ( ٢/٩٤ – ٩٦ ) ، والإنصاف ( ٢/٨١٢ ) ، وشرح الملوكي ( ٣٧٨ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ١/٥٤١ ) ، والممتع ( ٢/٥١٦ ) .

وزن : فَعْل ، ويُجمَعُ فَعْل على أَفْعِلاء كما جُمع على فُعَلاء ، فقالوا : سَمْح وسُـمَحاء ، وفُعَلاء نظيرُ أَفْعِلاء ، والذي يدلُّ على ذلك أنَّهم قالوا في جمع طَبيب وحَبيب : أطبَّاء وأحبّاء ، والأصلُ فيه : طُبَبَاء وحُبَبَاء ، نحو : ظَرِيف وظُرَفاء .

**وأمَّا الفراءُ فموافقٌ للأخفش ، فحجته حجة الأخفش** إلا أنَّه قال : إنَّ مفردَه شيّء مثل ليّن ، فكما قالوا في جمعه : أَلْيِنَاء قالوا في جمع شيّئ : أَشْيِئَاء ، ثم حُذفت الهمزةُ التي هي اللامُ ؛ طلباً للتَّخفيف .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ الخليل وسيبويه ، وهو أنَّ ( أشياء ) اسمٌ للجمع وليس بجمع ، وأصلُه : شَيْئاء على وزن : فَعْلاء كطَرْفاء ، لكنَّهم كرهوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ فقلبوا اللامَ إلى موضع الفاء ، فصار وزنُه : لفعاء ، ولم ينصرف ؛ لهمزة التأنيث ؛** فقد ذكر هذا القولَ ، ثم صرّح بصحته مستدلاً على ذلك بأمرين :

**أحدهما** : تصغيرُ ( أشياء ) على أُشَيّاء ، ولو كان جمعاً محقَّقاً لوجبَ ردُّه إلى مفرده .

**والثاني** : جمعُه على أَشَاوَى يدلُّ على أنَّه مفردٌ في اللَّفظ ، ووزنُه : فَعْلاء ؛ لأنَّ فَعَالَى جمعٌ لفَعْلاء ، كصَحْراء وصَحَارى .

**ولما كان يَرِدُ على ما اختاره ابنُ فلاح أنَّ فيه قلباً ، والقلبُ على خلاف الأصل ،** أجاب ابنُ فلاحٍ بأنَّ القلبَ ثابتٌ في لغة العرب كثيراً ، فالمصيرُ إليه أولى من المصير إلى غيره لكثرة ما يردُ على غيره .

**وقد ردّ ابنُ فلاح على بقيّة الأقوال بما يلي :**

**فأمَّا القولُ إنَّ ( أشياء ) جمعٌ** فأبطلَه بأنَّ ( أشياء ) صُغِّر على أشياء ، ولو كان جمعاً لوجب ردُّه إلى المفرد ثم جمعُه بعد التَّصغير .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢/١١١٠ – ١١١٣ ) .

**وأمَّا قولُ الكسائيّ إنَّ ( أشياء ) على وزن : أفعال** فأجاب عنه ابنُ فلاح بأنَّ ( أشياء ) كُسّر على أشاوى ، وهي عند الكسائي على زنة أفاعل ، وأفعال لا يُكَسّر على أفاعل ، وبأنَّ أفعالا مصروفٌ في لغتهم اتفاقاً ، وما ذكره من الشَّبه لا ينهضُ حجةً في منع الصَّرف ؛ لأنَّه لا مناسبةَ بين صحراء وأفعال حتى يعطى حكمها ، وليس اتفاقهما في الجمع مما يُوجب المناسبةَ بين المفردات .

**وأمَّا قولُ الأخفش إنَّ ( أشياء ) في الأصل على أَفْعِلاء فحُذفت الهمزةُ ، فصار وزنُها : أفعاء** فأبطله بثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنَّ ( أشياء ) جمع على أشاوى ، وهي عند الأخفش على زنة أفاعل ، وأَفْعِلاء لا يُكَسّر على أفاعل .

**والثاني** : أنَّه يلزمُ من قوله حذفُ الهمزة التي هي لام الكلمة ، وهو غير معهود .

**والثالث** : أنَّه يلزم من قوله جمعُ فَعْل على أَفْعِلاء ، وهو على خلاف القياس .

**وأما قول الفراء** فيرى ابنُ فلاحٍ أنَّه يَردُ عليه ما ورد على الأخفش ؛ لأنَّه وافقه في الجمع وخالفه في المفرد ؛ فقد ادَّعى الفراءُ أنَّ المفردَ شيِّئ بالتضعيف مثل هين ثم خُفف .

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن هذا المفرد الذي ادّعاه الفراءُ بأنَّه لم يُنْطَق له بأصل ، ولو كان كهيّن لجاز النطق بأصله وفرعه .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ الخليل وسيبويه ، وهو أنَّ ( أشياء ) اسمٌ للجمع ، وأصلُه : شيئاء على وزن : فَعْلاء ، كطرفاء ، لكنَّهم كرهوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ فقلبوا اللامَ إلى موضع الفاء ، فصار وزنُه : لفعاء ، ولم ينصرف ؛ لهمزة التأنيث** ؛ ودليلُ ذلك ثلاثةُ أمورٍ :

**أحدها** : أنَّهم جمعوا ( أشياء ) على أَشَاوى ، على زنة : فَعَالَى ، كما قالوا في

صَحْراء : صَحَارى ، وهذا يدلُّ على أنَّه اسمٌ مفردٌ في اللفظ .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا** إلى أنَّ أشاوى على زنة : فَعَالَى باعتبار الأصل ، أي : قبل القلب ، أمَّا باعتبار الظَّاهر أي : بعد القلب ، فهي على زنة : لَفَاعَى ؛ لأنَّ الهمزةَ لامُ الكلمة ، فهذا هو مذهبُ سيبويه ، ومذهبُ الأخفش والكوفيينَ أنَّ أشاوى على زنة : أَفَاعل ؛ لأنَّ الهمزةَ عندهم زائدةٌ ، وليست بلام الكلمة[1] .

**والثاني** : منعُ ( أشياء ) من الصَّرف ، فلو لم تكن فَعْلاء لم تُمنع من الصرف .

**والثالث** : أنَّه لا يلزمُ من هذا القول شيءٌ غير القلب ، والقلبُ في لسان العرب كثيرٌ .

**وأمَّا بقيةُ الأقوال فمردودةٌ بما يأتي**[2] :

**فأمَّا الاحتجاجُ على أنَّ ( أشياء ) جمعٌ بإضافة العدد المفرد إليها** ، فمردودٌ بأنَّ الممتنعَ هو الإضافةُ إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى ، وأمَّا إذا كان مفرداً لفظاً ومجموعاً معنًى فإنَّه يجوزُ إضافتُها إليه ؛ بدليل جواز : ( ثلاثة نفر ) و( تسعة رهط ) .

**وأمَّا قولُ الكسائيّ فيُبطِلُه أمران** :

**أحدهما** : أنَّ أفعالاً مصروفٌ في لغة العرب باتفاق ، وما ذكره من الشَّبه لا ينهضُ حجةً في منع الصَّرف ؛ لأنَّه لا مناسبةَ بين صحراء وأفعال حتى يُعطى حكمها .

**والثاني** : أنَّ ( أشياء ) كُسّر على أشاوى ، وهي عند الكسائيّ على وزن : أفاعل ، ويلزمُ منه أن يكسّرَ أفعالٌ على أفاعل ، وهذا لم يُسمَع في كلام العرب .

**وأمَّا قولُ الأخفش ، والفراء : إنَّ ( أشياء ) على وزن : أَفْعلاء فباطلٌ بأمرين** :

---

(١) شرح الملوكي ( ٣٧٩ ) .

(٢) الإنصاف ( ٨١٢/٢ ) ، وشرح الملوكي ( ٣٧٨ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٤١/١ ) ، والممتع ( ٥١٦/٢ ) .

**أحدهما** : أنَّ ( أشياء ) كُسّر على أشاوى ، وهي عند الأخفش والفراء علـــى وزن : أفاعل ، ويلزمُ منه أن يُكَسّر أَفْعلاء على أفاعل ، وهذا لم يُسمع في كلام العرب .

**والثاني** : أنَّ جمعَ فَعْل على أَفْعِلاء مخالفٌ للقياس .

**وقولُ الفراء** : **إنَّ أصلَ شيء** : **شيّئ كهيّن** ، مردودٌ بأنَّه لم يُنطَق بالتَّشديد ، ولـــو كان كهيِّن لجاز النّطقُ بأصله وفرعه ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٥٣- الاسمُ الواقعُ على الجنس اسمٌ مفردٌ وليس بجمعٍ

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " أمَّا الأول : نحو : تمرة وتمر ، فاختُلِفَ فيه : فذهب الكوفيونَ إلى أنَّه جمعُ تكسيرٍ ، وذهب الأكثرُ إلى أنَّه اسمٌ مفردٌ واقعٌ على الجنس ، وليس بجمعِ تكسيرٍ "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّه اسمٌ مفردٌ واقعٌ على الجنس ، وليس بجمع تكسيرٍ ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، والسِّيرافيِّ ، والفارسيِّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ الحاجب ، وركنِ الدين الإستراباذيّ ، والخضرِ اليزدي(٢) .

**والثاني** : أنَّه جمعُ تكسير ، وهو قولُ الكوفيينَ ، ومنهم الفراءُ(٣) .

### الأدلة (٤) :

**حجةُ مَن قال : إنَّه اسمٌ مفردٌ واقعٌ على الجنس ، وليس بجمع تكسيرٍ أمرانِ :**

**أحدهما** : أنَّه لو كان جمعاً لكان بينه وبين واحده فرقٌ : إمَّا بالحروف ، وإمَّا بالحركات ، فلمَّا أتى الواحدُ على صورته ، ولم يُفَرَّق بينهما بحركةٍ ولا غيرها ، دلَّ على ما ذكرناه ، وأمَّا التاءُ فبمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ ، فلا يدلُّ سقوطُها على التَّكسير .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٨٣٠/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٥٨٢/٣ ، ٥٩٦ ) ، والمقتضب ( ٢٠٥/٢ ) ، وشرح الكتاب ( ٣١٢/٤ ) ، والتكملة ( ٤٢٩ ) ، وشرح المفصل ( ٤٦٨/٢ ) ، وشرح المقدمة الكافية ( ٨١٧/٣ ) ، وشرح الشافية للإستراباذي ( ٤٧٨/١ ) ، وشرح الشافية لليزدي ( ٤٦٤/١ ) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ( ٤٦٨/٢ ) ، ومعاني القرآن ( ١١٢/٣ ) .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ( ٤٦٨/٢ ) ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ( ٨١٧/٣ ) ، وشرح الكافية لابن جمعة ( ٤٤٧/٢ ) ، وشرح الشافية لليزدي ( ٤٦٤/١ ) .

**والثاني** : أنَّه يُوصَفُ بالواحد المذكَّر من نحو قوله تعالى : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ [١] ، وأنت لا تقولُ : ( مررت برجالٍ قائمٍ ) ، فدلَّ ذلك على ما قلناه .

**وحجةُ مَن قال : إنه جمعُ تكسيرٍ أمران :**

**أحدهما** : أنَّ صيغةَ المفرد غيرُ موجودة ، لأنَّ التَّاءَ من جملة الكلمة الدالة على المفرد ، وهي محذوفةٌ ، وليس هذا التَّقديرُ بأبعدَ من تقديركم ( فُلْكاً ) مفرداً وجمعَ تكسيرٍ ، وصيغةُ المفردِ غيرُ متغيرة .

**والثاني** : أنَّه يُوصَفُ بالجمع ، كقوله تعالى : ﴿ وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾ ﴾ [٢] ، وجاءت حالُه جمعاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ ﴾ [٣] ، وعاد عليه ضميرُ الجمعِ في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا ﴾ ، وهذا يُحَقِّقُ له الجمعيّة .

## اختيار ابن فلاح [٤] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ : إنَّ الاسمَ الواقعَ على الجنسِ اسمٌ مفردٌ ، وليس بجمعٍ** ؛ فقد ذكر القولَين في المسألة بأدلتهما ، ثم صرَّح بتقوية القول : إنَّه اسمٌ مفردٌ يقع على الجنس ، فقال : " ويُقَوِّي كونَه مفرداً تصغيرُه على لفظه ، نحو : تُمَير ، ولو كان مُكَسَّراً لرُدَّ في التَّصغير إلى واحده .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن حجة المخالفين بما يأتي :**

**فأمَّا قولُهم : إنَّ صيغةَ المفرد غيرُ موجودةٍ ، لأنَّ التاءَ من جملة الكلمة الدالة على المفرد وهي محذوفةٌ** ؛ فأجاب عنه بأنَّ التاءَ ليس من بنية الكلمة حتى يُعَدَّ حذفُها تكسيراً ؛

(١) سورة القمر : من الآية ( ٢٠ ) .

(٢) سورة الرعد : من الآية ( ١٢ ) .

(٣) سورة ق : من الآية ( ١٠ ) .

(٤) المغني : ت ضائحي ( ١/٨٣٠ – ٨٣١ ) .

لأنَّها بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ فلا يدلُّ سقوطُها على التَّكسير .

**وأمَّا قولُهم : إنَّه يُوصَفُ بالجمع ، كقوله تعالى :** ﴿ وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾ **، وعاد عليه ضميرُ الجمع في قوله تعالى :** ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا ﴾ (١) **وهذا يحقق له الجمعية** ، فأجاب عنه بأنَّ وصفَه بالجمع إنَّما هو لأجل معناه ؛ لأنَّه اسمُ جنسٍ يدلُّ على الكثرة ، وقد يُوصَفُ بالمفرد نظراً إلى لفظه ، كقوله تعالى : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ ، وهذا يدفعُ كونَه جمعاً ، وأمَّا " أعجاز نخل خاوية " ؛ فلأنَّه يُؤنَّثُ على معنى الجماعة .

**أقول** : قول ابن فلاح : " فلأنَّه يُؤنَّثُ على معنى الجماعة " فيه نظرٌ ؛ لأنه بهذا التعليل يقوي كونَه جمعاً ؛ لأنَّ الجمعَ هو الذي يُؤنَّثُ على معنى الجماعة ، ولعلَّ الصَّوابَ أن يقالَ : إنَّ أسماء الجنس بعضُها يُذكَّرُ وبعضُها تستعمله العربُ بالوجهين : التَّذكير والتَّأنيث كلفظة نخلٍ(٢) ، فجاز أن يعودَ الضَّميرُ عليها مؤنثاً .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الاسمَ الواقعَ على الجنس اسمٌ مفردٌ ، وليس بجمعٍ ؛ وذلك لأربعة أمور(٣)** :

**أحدها** : أنَّ وضعَه للجنس كوضعِ عَسَلٍ ، وماء ، فكما أنَّ هذا النحوَ للجنس وليس بجمعٍ ، فكذلك ما نحن فيه من تَمْرٍ وجَمْرٍ .

**والثاني** : إفرادُ صفته ، ففي التنزيل : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ ، وكذلك إفرادُ

(١) سورة الأنعام : من الآية ( ٩٩ ) .

(٢) المذكر والمؤنث للسجستاني ( ٨٢ – ٨٣ ) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ( ٤٦٨/٢ ) ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ( ٨١٧/٣ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ١٩٥/٢ ) .

ضمائره ، فيقال : هذا تمرٌ اشتريته ، وأمَّا وصــفُه بــالجمع في قولــه تعــالى : ﴿ وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾ ﴾ ومجيءُ الحال منه جمعاً كقوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ ﴾ فمحمولٌ على المعنى ، لأنَّ معنى الجنسِ العمومُ والكثرةُ ، والحملُ على المعنى كثيرٌ ، وأمَّــا عودُ الضَّمير عليه مؤنثاً في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا ﴾ فلأن النخل يــذكر ويؤنث فجاز أن يعود عليه الضمير مؤنثاً .

**والثالث** : أنَّ التَّصغيرَ في مثل هذا الاسمِ على لفظه ، فلو كان جمعاً لكان جمعَ كثرة ؛ إذ ليس من جموع القِلَّة ، ولو كان جمعَ كثرةٍ لم يُصَغَّر على بنائه ، فثبتَ أنَّه ليس بجمعٍ .

**والرابع** : وقوعُ المجرَّد من التَّاء منه على الواحد والمثنى أيضاً ؛ إذ يجوزُ أن تقــولَ : ( أكلت عِنَباً أو تُفَّاحاً ) ، مع أنَّك لم تأكل إلا واحدةً أو اثنتين ، وهذا المعنى لا يكــونُ في الجمع فثبتَ أنَّه اسمٌ مفردٌ واقع على الجنس ، وليس بجمعٍ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٥٤- الجمعُ السَّالمُ يصلحُ للقليل والكثير

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال متحدِّثاً عن جمعي التَّصحيح المذكر والمؤنث : " والجمهورُ أنَّهما للقِلَّة .... والحقُّ أنَّ جمعَ المسلَّم يصلحُ للقليل والكثير "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ** :

**أحدها** : أنَّهما يصلحان للقليل والكثير ، وهو قولُ سيبويهِ ، والصَّيمريّ ، وابنِ برهان والواسطيّ ، والرَّضيّ ، ونُسِبَ إلى البصريينَ(٢) .

**والثاني** : أنَّهما يدلان على القليل ، وهو قولُ ابنِ درستويه ، والزَّمخشريّ ، وابنِ يعيش ونُسِبَ إلى الكوفيينَ ، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى جمهور النَّحويينَ(٣) .

**والثالث** : أنَّهما يدلان على القليل ، ولا يدلان على الكثير إلا بشرطِ اقترانِهما بالألف واللام الدَّالة على الاستغراق ، أو بإضافتهما إلى الكثير ، وهو قولُ ابنِ مالك ، وأبي حيان(٤) .

### الأدلة (٥) :

**حجةُ دلالته على الكثرة السَّماعُ ، ومنه ما يأتي :**

(١) المغني : ت ضائحي ( ٦٠٦/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٥٧٨/٣ ) ، والتبصرة والتذكرة ( ٦٤٩/٢ ) ، وشرح اللمع لابن برهان ( ٥٣٩/٢ ) ، وشرح اللمع للواسطي ( ٢٢٤ ) ، وشرح الكافية : القسم الثاني ( ٧٠١/١ ) ، وإعراب القرآن للنحاس ( ٢٩٨/١ ) .

(٣) تصحيح الفصيح ( ٤٣٣ ) ، والمفصل في علم العربية ( ١٧٥ ) ، وشرح المفصل ( ٣٧٥/٢ ) ، وإعراب القرآن للنحاس ( ٢٩٨/١ ) ، والمغني: ت ضائحي ( ٦٠٦/١ ) .

(٤) شرح الكافية الشافية ( ١٨١٠/٤ ) ، وارتشاف الضرب ( ٤٠٥/١ ) .

(٥) الكتاب ( ٥٧٨/٣ ) ، والتبصرة والتذكرة ( ٦٤٩/٢ ) ، وشرح اللمع لابن برهان ( ٥٣٩/٢ ) ، وشرح اللمع للواسطي ( ٢٢٤ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٣٧٥/٢ ) وشرح الكافية الشافية ( ١٨١١/٤ )، والمغني : ت ضائحي ( ٦٠٦/١ ) .

قولُه تعـالى : ﴿ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَـٰتِ ءَامِنُونَ ﴾ (١) ، وقولُـه تعـالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ ﴾ (٢) ولا يَعِدُ الكريمُ سبحانه بأنَّ في الجنَّة غرفاتٍ يسيرة ، وكذلك ليس المرادُ بقوله : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ ﴾ العشرةَ فما دونها ، وإنما الإخبارُ عن هذا الجنسِ قليلِه وكثيرِه .

وقولُ الشَّاعر :

لنا الجَفَنَاتُ الغُرِّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجدةٍ دَمَا (٣)

فـ( الجفناتُ ) جُمع بالألف والتاء ، وهو يدلُّ في البيت على الكثرة ؛ لأنَّ ما عدا الكثرةَ لا يكونُ افتخاراً .

**وحجةُ دَلالةِ الجمع بالألف والتاء ، والواو والنُّون على القِلّة أمران :**

**أحدهما** : أنَّ جمعَ التَّصحيح يوافقُ التَّثنيةَ في سلامةِ واحده ، والتَّثنيةُ قِلّة ، فكذلك ما وافقه في سلامةِ الواحد .

**والثاني** : أنَّ سلامةَ الواحد فيه مع الزِّيادة عليه يدلُّ على أنَّ المضمومَ إليه من العَدد ليس له من القوة والكثرة ما يزيلُ تركيبَه .

**وحجةُ ابنِ مالك على الشَّرطين اللَّذَين ذكرهما** قولُ الشاعر :

لنا الجَفَنَاتُ الغُرِّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجدةٍ دَمَا

فـ( الجفناتُ ) جُمِع بالألف والتاء ، وهو يدلُّ على الكثرة ؛ لاقترانه بالألف واللام الدالةِ على الاستغراق ، و( أسيافُ ) جمعُ قِلّة يدلُّ على الكثرة في البيت ؛ لإضافته إلى عامٍّ يفيدُ الكثرةَ ؛ فدلَّ عل أنَّ ما يدلُّ على القليلِ إذا أُضيف إلى عامٍّ يفيدُ الكثرةَ يدلُّ على

(١) سورة سبأ : من الآية ( ٣٧ ) .

(٢) سورة الأحزاب : من الآية ( ٣٥ ) .

(٣) البيت من الطويل ، قائله : حسان بن ثابت ، ديوانه ( ١/٣٥ ) .

الكثير ، ومنه ما جُمع بالألف والتاء .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاحٍ القولَ إنَّ الجمعَ السَّالِمَ يصلحُ للقليل والكثير** ؛ فقد وصفَ هذا القولَ بأنَّه هو الحقُّ ، فقال : " والحقُّ أنَّ جمعَ المسلَّم يصلحُ للقليل والكثير " .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع** ، وهو قولُه تعالى : ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ ، وقولُه تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ ، فإنَّ جمعي التَّصحيح فيهما يدلانِ على الكثرة لا على القِلَّة ، فدلَّ ذلك على أنَّ جمعي التَّصحيح يدلانِ على الكثرة ، كما يدلان على القِلَّة .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أن ما جُمِع بالألف والتاء يدلُّ على القِلَّة ، ويدلُّ على الكثرة أيضاً وبلا شرط ، والقرينةُ تُحَدِّدُ المرادَ** ؛ وذلك لما يأتي :

**أولاً** : أنَّ دَلالةَ ما جُمِع بالألف والتاء على الكثرة مؤيدةٌ بالسَّماع ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ ، وقولُه تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ ، ولا يَعِدُ الكريمُ سبحانه بأنَّ في الجنَّة غرفاتٍ يسيرة ، وكذلك ليس المرادُ بقوله : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ العشرةَ فما دونها ، وإنما الإخبارُ عن هذا الجنسِ قليلِه وكثيرِه .

وقولُ الشَّاعر :

لنا الجَفَنَاتُ الغُرِّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجدةٍ دَمَا

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١/٦٠٦ – ٦٠٨ ) .

فـ( الجفناتُ ) جُمِع بالألف والتاء ، وهو يدلُّ في البيت على الكثرة ؛ لأنَّ ما عدا الكثرةَ لا يكونُ افتخاراً .

**ثانياً** : أنَّ الشّرطين اللذّين ذكرهما ابنُ مالكٍ منقوضان بالسَّماع ؛ فقد قال الله تعالى : ﴿ لَّهُمۡ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾ (١) ، فـ ( درجات ) مُجَرَّدٌ من الألف واللام ، ومن الإضافة ، ومع ذلك فإنّه يدلُّ على الكثرة ؛ لأنَّ المرادَ : سبعونَ درجةً ، كذا نقل البغويُّ في تفسير هذه الآية(٢) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) سورة الأنفال : من الآية ( ٤ ) .

(٢) معالم التنزيل ( ٣/٣٢٧ ) .

## ١٥٥- الوصفُ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء لا يُجْمَع جمعَ تَصحيح

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال متحدّثاً عن الوصف الذي وزنُه على أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء : "وهذا النَّوعُ لا يُجْمعُ مذكَّره بالواو والنُّون ، ولا مؤنثه بالألف والتاء ، خلافاً لابن كيسان فإنَّه قال : لا أرى به بأساً "[١] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء لا يُجمعُ جمعَ تصحيح ، وهو قولُ البصريينَ[٢] ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، والسِّيرافيِّ ، واختاره ابنُ يعيش ، وابنُ الحاجب ، والرَّضيُّ ، وابنُ مالك ، وابنُ جمعة ، وركنُ الدين الإستراباذي ، والخضرُ اليزدي[٣] .

**والثاني** : أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثُه فَعْلاء يُجمعُ جمعَ تصحيح ، وهو قولُ الكوفيين[٤] ، ومنهم الفراءُ ، وأبو بكرٍ بن الأنباري ، وبه قال ابنُ كيسانَ ، والجوهريّ[٥] .

(١) المغني : ت ضائحي ( ٨١٤/١ ) .

(٢) الدر المصون ( ٥٥٥/٨ ) .

(٣) الكتاب ( ٦٤٥/٣ ) ، والمقتضب ( ٢١٥/٢ ) ، وشرح الكتاب ( ٣٨٥/٤ ) ، وشرح المفصل ( ٤٥١/٢ ) ، وشرح المقدمة الكافية ( ٨٢١/٣ ) ، وشرح الكافية : القسم الثاني ( ٦٧٢/١ ) ، وشرح الكافية الشافية (١٩٣/١ ) وشرح الكافية ( ٤٥١/٢ ) ، وشرح الشافية لركن الدين ( ٤٦٩/١ ) ، وشرح الشافية لليزدي ( ٤٥٤/١ ) .

(٤) الدر المصون ( ٥٥٦/٨ ) .

(٥) معاني القرآن ( ٢٨٣/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٤٥١/٢ ) ، والزاهر في معاني كلمات الناس (٣٨٤/١ ) والصحاح ( ١٩٨١/٥ ) .

**الأدلة** [١] **:**

**حجةُ المنع أنَّ جمعَ الصِّفات جمع تصحيح مختصٌّ بما يجري على فعله ، كـضاربٍ ، وضاربة ؛ وذلك لأمرين :**

**أحدهما** : أنَّ الواوَ والنّونَ لما وُجِدا في الفعل تارةً أحدُهما ضميرٌ نحو : يضربون ، وتارةً ليس بضميرٍ نحو : يضربون الرجالُ ، لم يدخلا من الصفات إلا على ما بينه وبين فعله مناسبة .

**والثاني** : أنَّ غيرَ الجارية لم تُجمَع هذا الجمع ؛ فرقاً بين أَفْعَل فَعْلاء وبين أَفْعَل التَّفضيل فإنَّه يُجمعُ هذا الجمع ، وفي التنزيل : ﴿ بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ﴾ [٢] .

**وحجةُ الجواز السَّماع** وهو قولُ الله تعالى : ﴿ وَلَوۡ نَزَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ بَعۡضِ ٱلۡأَعۡجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ ﴾ [٣] فأعجمين في الآية جمع أعجم والمؤنث منه عجماء .

وقولُ النَّبيِّ ﷺ : « **ليس في الخضراوات صدقةٌ** » [٤] ، فـ ( الخضراوات ) جمع خضراء .

وقولُ الشَّاعر :

---

(١) المقتضب ( ٢/٢١٥ ) ، والزاهر في معاني كلمات الناس ( ١/٣٨٤ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٤/٣٨٥ ) وشرح المفصل لابن يعيش ( ٢/٤٥١ ) ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ( ٣/٨٢١ ) ، وشرح الكافية للرضي : القسم الثاني ( ١/٦٧٢ ) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ( ١/١٩٣ ) ، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٤٥١ ) .

(٢) سورة الكهف : من الآية ( ١٠٣ ) .

(٣) سورة الشعراء : من الآية ( ١٩٨ ) .

(٤) الحديث ضعيف ، وهو في سنن الدار قطني ( ٢/٩٤ – ٩٥ ) ، وينظر في الحكم على الحديث : نصب الراية لأحاديث الهداية ( ٢/٣٨٨ ) .

فمـــا وَجَــدتْ بنـــاتُ بـــني نـــزارٍ حَلائِـــلَ أَسْـــودِينَ وأَحْمَرِينـــا (١)

فــ( أسودين ) و( أحمرين ) في البيت جمعُ أسود وأحمر .

**اختيار ابن فلاح (٢) :**

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويه ، وهو أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء لا يُجمَعُ جمعَ تصحيح** ؛ فقد صرَّح بمخالفة المجيز فقال : " وهذا النّوعُ لا يُجمعُ مــذكّره بالواو والنّون ، ولا مؤنثُه بالألف والتّاء ، خلافاً لابنِ كيسانَ فإنّه قال : لا أرى به بأساً " .

**وقد ذكر ابنُ فلاح البيتَ والحديثَ حجةً للمجيزينَ ، وأجاب عنهما بما يأتي :**

**فأمَّا البيتُ** فحَمَلَه على ضَرورة الشّعر ، **وأمَّا الحديثُ** فأجاب عنه بأنَّه محمولٌ على أنَّه جَعَلَه اسماً للبقول ، وأَفْعَل إذا سُمّي به جُمِعَ جمعَ تصحيحٍ بلا خلاف .

**التَّرجيح :**

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثُه فَعْلاء لا يُجمعُ جمــعَ تصحيح** ؛ لأنَّ الوصفَ إذا كان على أَفْعَل فَعْلاء فالقياسُ في جمعه التَّكسيرُ ، وتكسيرُه على فُعْلٍ ، ولا يُجمعُ المذكَّرُ منه بالواو والنّون ، ولا المؤنثُ منه بالألف والتاء ؛ لأنَّ قياسَ جمعِ التَّصحيح من الوصف أن يكونَ الوصفُ جارياً على الفعل ، كضارب وضاربةٍ ؛ وذلك أنَّه لما جرى على الفعل شُبّه بلفظ الفعل الذي يتّصلُ به ضميرُ الجمع ؛ لأنَّ الفعلَ يَسْلَمُ ، ويتغير بما يتصل به ، فقولك : ضاربون بمنزلة يضربون ، وضارباتٌ بمنزلة يضربْنَ بخلاف ما كــان على أَفْعَل فَعْلاء فليس بجارٍ على فِعْل ، فلا يُوجَدُ فيه هذا الشَّبهُ ، فلا يُجمعُ جمعَ تصحيحٍ .

**وأمَّا قوله تعالى :** ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ ﴾ فــلا يُــسَلَّم بــأنَّ الأعجمين جمعُ أعجم ، وإنَّما هو جمعُ أعجمي مخفَّفاً من أعجميّ ، والأصلُ : الأعجميّين ،

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ( ٤٣٧ ) ، ولحكيم الأعور بن عيــاش الكلــبي في الخزانــة ( ١/١٧٨ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ١/٨١٤ – ٨١٥ ) .

فحُذفت ياءُ النَّسب ، كما قالوا : الأشعرون ، أي : الأشعريُّون[(١)] ، ويُؤَيِّدُ دعوى التَّخفيف أنَّ الآيةَ قُرِأَت بالتَّشديد " الأعجميّين " بياءَي النَّسب[(٢)] .

**وأمَّا قولُ النَّبي ﷺ « ليس في الخضراوات صدقةٌ »** فلا حُجَّةَ فيه أيضاً على الجواز ؛ لأنَّ ما كان على أَفْعَل فَعْلاء إذا سُمّي به جاز أن يُجمعَ جمعَ تصحيحٍ فيقال في أحمرَ : أحمرون ، وفي حمراء : حمراوات ، لا أعلمُ في ذلك خلافاً ، وعليه يُحمَلُ الحديث .

**وأمَّا قولُ الشَّاعر :**

فما وَجَدتْ بناتُ بني نزارٍ حَلائِلَ أَسْودِينَ وأَحْمَرِينا

فضرورةٌ شعريّةٌ لا يقاسُ عليها .

**ثم إنَّنا لو أجزنا جمعَ ما كان على أَفْعَل فَعْلاء جمعَ تصحيحٍ** لالتبسَ بأَفْعَلَ التَّفضيل ؛ لأنَّ أَفْعَلَ التَّفضيل تُجمعُ جمعَ تصحيحٍ ، واللَّبْسُ يزالُ ، واللَّبْسُ هنا حاصلٌ بجمع ما كان على أَفْعَل فَعْلاء جمعَ تصحيحٍ ، وزوالُه بمنعِ جمعه جمع تصحيح ، فتَعَيَّنَ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الدر المصون ( ٥٥٦/٨ ) .

(٢) قراءة شاذة ، قرأ بها الحسن ، مختصر في شواذ القرآن ( ١٠٩ ) والمحتسب ( ١٣٢/٢ ) ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ( ٢٢٦/٢ ) .

## ١٥٦- يجوزُ في عين نحو : لِحْيات السّكونُ ، والكسرُ ، والفتحُ

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا معتلُّ اللام بالياء : نحو : لِحْية ، فمنهم مَن قال لا يجوزُ فيه إلا السّكونُ ، نحو : لِحْيات ، ومنهم من قال – وهو الأصحُّ – تجوزُ فيه اللُّغات الثلاثُ "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : لا يجوزُ فيه إلا السّكونُ ، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاح ، ولم ينسبه إلى أحد ، ولم أقف على من قال به .

**والثاني** : جوازُ السّكون ، والكسر على الإتباع ، فيقال : لِحْيات ، ولِحِيات ، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويه ؛ فقد اقتصر عليهما ، ولم يذكر الفتح(٢) .

**والثالث** : جوازُ السّكون ، والفتح ، ويمتنع الإتباعُ ، فيقالُ : لِحْيات ، ولِحَيات ، ولا يقالُ : لِحِيات ، وبه قال ابنُ عصفور(٣) .

**والرابع** : جوازُ السّكون ، والكسر ، والفتح ، فيقالُ : لِحْيات ، ولِحِيات ، ولِحَيات ، وبه قال ابنُ الحاجب(٤) .

### الأدلة(٥) :

**وحجةُ من أجاز اللّغات الثلاثُ** القياسُ على خُطْوة ، فكما جاز في جمع خُطْوة

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٦٨٦/١ ) .
(٢) الكتاب ( ٥٨١/٣ ) ، ( ٤١١/٤ ) .
(٣) شرح الجمل ( ١٥٣/١ ) .
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ( ٥١٥/١ ) .
(٥) الكتاب ( ٤١١/٤ ) ، والتذييل والتكميل ( ٥١/٢ ) .

اللُّغات الثلاثُ ، و لم يحفلوا باجتماع الضَّمتين والواو ، كذلك لم يحفلوا باجتماع الكسرتين والياء .

**وحجةُ مَن مَنَع الإتباعَ** أنَّه يؤدي إلى توالي كسرتين والياء ، فكأنَّها ثلاث كسرات .

**ولعلَّ حجةَ مَن قصرَ الجواز على السّكون** أنَّه الأصلُ ؛ إذ العينُ في المفرد ساكنةٌ ، والأصلُ سلامةُ المفرد في جمع التَّصحيح .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح جوازَ اللّغات الثلاث في عين نحو : لِحْيات : الكسرُ ، والفتحةُ ، والسّكونُ** ؛ فقد وصفَ هذا القولَ بأنَّه الأصحُّ ، فقال : " وأمَّا معتلُّ اللام بالياء نحو : لِحْية ، فمنهم من قال لا يجوزُ فيه إلا السّكونُ ، نحو : لِحْيات ، ومنهم من قال – وهو الأصحُّ – تجوزُ فيه اللُّغاتُ الثَّلاث " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بأنَّ الكسرةَ للإتباع قبلَ الياء كالضَّمة قبلَ الواو في خُطُوات ، وكما جاز الإتباعُ قبل الواو ؛ لمناسبة الحركة للواو ، فكذلك يجوزُ قبل الياء ؛ لمناسبة الكسرة للياء ، وأمَّا الفتحةُ فطلباً للخفَّة ؛ لتوالي كسرتين ، وللأمن من الإعلال ؛ لوقوع ألف الجمع بعدها كظبيات ، وأمَّا السّكونُ فللتناهي في التَّخفيف .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ اللُّغات الثلاثُ في عين نحو : لِحْيات مما هو جمعٌ لمكسور الفاء ومعتلِّ اللام** :

**فأمَّا السّكونُ** ؛ فلأنَّه الأصلُ ؛ إذ العينُ في المفرد ساكنةٌ ، والأصلُ سلامةُ المفرد في جمع التَّصحيح .

**وأمَّا الفتحُ** فطلباً للخفّة لتوالي كسرتين ، والعرب تميل إلى التخفيف ، ولا يردُ على

(١) المغني : ت ضائحي ( ٦٨٦/١ ) .

الفتح أنَّه يُؤدّي إلى تحرك الياء وانفتاح ما قبلها ، وهذا يقضي بقلب الياء ألفاً ، أقولُ هذا لا يردُ على الفتح لمجيء ألف الجمع بعد الياء ، وهذا يجعلُ الياءَ في مأمنٍ من الإعلال كظبيات .

**وأمَّا الكسرُ على الإتباع** فقياساً على الضَّمة قبل الواو في خُطُوات ، فكما جاز الإتباعُ قبل الواو ؛ لمناسبة الحركةِ للواو ، فكذلك يجوزُ قبل الياء ؛ لمناسبة الكسرة للياء ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٥٧- تُحذَفُ ألفُ اللّذيَّا في الجمع لفظاً لا تقديراً

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألة في المغني** ، قال : " وتقول في جمع اللّذيّا : اللّذيّونَ في الرفع ، واللّذيينَ في الجر والنصب ، بحذف العوض أيضاً هرباً من التقاء الساكنين ، ثم سيبويهِ يُقدِّرُ حذفَها لفظاً وتقديراً فلا تكونُ مرادةً .... والأخفشُ والمبردُ يعتقدان حذفَها لفظاً لا تقديراً ، ويُفتحانِ ما قبل الواو وما قبل الياء ، وهي الياءُ المشدَّدة "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ ألفَ التَّعويض في اللّذيّا تُحذَفُ في الجمع لفظاً وتقديراً ، فتكونُ الألفُ غيرَ مرادةٍ ، فيُجمَعُ كما يُجمَعُ الصَّحيح ، فيقالُ في الجمع : اللذيُّون في حالة الرفع ، واللذيِّين في حالة الجر والنَّصب ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، واختاره والرَّضيُّ(٢) .

**والثاني** : أنَّ ألفَ التَّعويض في اللّذيَّا تُحذَفُ في الجمع لفظاً لا تقديراً ، فتكونُ الألفُ مرادةً ، فيُجمَعُ كما يُجمَعُ المقصورُ فيقال في الجمع : اللذيَّون في حالة الرفع ، واللذيَّين في حالة الجر والنَّصب ، وهو قولُ الأخفش(٣) ، ونسبه السِّيرافيُّ والعكبريُّ ، وابنُ فلاح إلى المبرد(٤) ، والذي نصَّ عليه المبردُ في المقتضب هو القولُ الأولُ كما ذكرت .

**الأدلة (٥) :**

**حجةُ كونِ الألفِ غيرَ مرادةٍ** أنَّ علامةَ الجمع حلَّت مكانَ الألف ، فدلَّ على أنَّ

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٩٨٣/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٤٨٨/٣ ) ، والمقتضب ( ٢٨٩/٢ ) ، وشرح الشافية ( ٢٨٨/١ ) .

(٣) المقتضب ( ٢٨٩/٢ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٢٢٨/٤ ) .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢٢٨/٤ ) ، واللباب ( ١٧٥/٢ ) ، المغني : ت ضائحي ( ٩٨٤/٢ ) .

(٥) المقتضب ( ٢٨٩/٢ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٢٢٨/٤ ) واللباب ( ١٧٥/٢ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ٩٨٤/٢ ) .

الألفَ حُذفت لفظاً وتقديراً ، فيُجمَعُ اللَّذيَّا كما يُجمعُ الصَّحيح .

**وحجةُ كونِ الألفِ مرادةً** القياسُ على جمع المقصور ؛ لأنَّها حُذفت لالتقاء السَّاكنين كألف المقصور ، فوجب بقاءُ الفتحة ؛ لتدلَّ عليها .

## اختيار ابن فلاح [1] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ الأخفش ، وهو أنَّ ألفَ التَّعويض في اللَّذيَّا تُحذَفُ في الجمع لفظاً لا تقديراً ، فتكونُ الألفُ مرادةً ، فيجمع كما يجمع المقصور** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم وصفَ قولَ الأخفش بأنَّه الأقوى ، فقال : " ثم سيبويهِ يقـدرُ حـذفَها لفظـاً وتقديراً ، فلا تكونُ مرادةً .... والأخفشُ والمبردُ يعتقدانِ حذفَها لفظاً لا تقديراً ، ويفتحانِ ما قبل الواو وما قبل الياء ، وهي الياءُ المشدَّدة ، وهذا أقوى من قول سيبويه " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي قولُ سيبويه ، وهو أنَّ ألفَ التَّعويض في اللَّذيا تُحذفُ في الجمـع لفظاً وتقديراً ، فتكونُ الألفُ غيرَ مرادةٍ ، فيجمع كما يجمع الصحيح** ؛ لأنَّ المسموعَ في الجمع هو ضمُّ الياء وكسرها كما هو مذهبُ سيبويه[2] ، وعليه لا يكونُ حذفُ الألـف لالتقاء الساكنين كما قال الأخفش ، وإنَّما هو بسبب أنَّ هذه الألفَ تعاقِـبُ مـا يـزادُ بعدها ، فتسقطُ لأجل هذه المعاقبة ، ولو كان الحذفُ بسبب التقاء الساكنين لفُتحت اليـاءُ المشدَّدة في جميع حالات الإعراب كما فُعل بالمقصور ، فلمَّا جاء السَّماعُ بخلافه دلَّ على أنَّ الألفَ لم تُحذف لأجل التقاء السَّاكنين كالمقصور ، ومن ثَمَّ فهي ليست مرادة ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٩٨٣/٢ ) .

(٢) شرح الشافية للرضي ( ٢٨٨/١ ) .

## ١٥٨- تصغيرُ الخماسيّ يكونُ بحذفِ الحرفِ الأخير

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " واختلَفَ القائلون بالحذف على قولين : أحدهما للجمهور : أنَّه يتعيّنُ للحذف الحرف الأخير ، والقولُ الثاني : أنَّه لا يتعيَّنُ الأخيرُ ، بل يحذف ما كان من حروف الزيادة أو شبيهاً به "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّه يتعيَّنُ للحذف الحرفُ الأخيرُ ، وهو قولُ يونس ، وسيبويهِ ، والمبردِ ، والسّيرافيّ ، وابنِ جنيّ ، والعكبريّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ الحاجب ، والرضيّ(٢) .

**والثاني** : جوازُ حذفِ الرَّابع على كل حالٍ : أشبه الزائدَ أم لم يشبهه ، وهو قول الكوفيين(٣) .

**والثالث** : أنَّه لا يتعيَّنُ الأخيرُ ، بل يحذَفُ ما كان من حروف الزيادة أو شبيهاً به ، فيقال في ( جحمرش ) : ( جُحَيرش ) ؛ لأنَّ الميمَ من حروف الزيادة ، وفي ( فرزدق ) ( فُريزق ) بحذف الدَّال ؛ لأنَّها تشبه التاءَ ؛ لأنَّها من مخرجها ، والتاءُ من حروف الزيادة ، وبه قال ابنُ عصفور(٤) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٨٧٣/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٤١٧/٣ - ٤١٨ ) وفيه رأي يونس وسيبويه ، والمقتضب ( ٢٤٧/٢ ) ، وشرح الكتاب ( ١٩٢/٤ ) ، واللمع ( ٢٨٠ ) ، واللباب ( ١٦٣/٢ ) ، وشرح المفصل ( ٥٤٤/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل (٥٤٧/١ ) ، وشرح الشافية ( ٢٠٤/١ ) .

(٣) المقاصد الشافية ( ٢٢٣/٧ ) .

(٤) المقرب ( ٤٤٦ ) .

**الأدلة** (١) **:**

**حجةُ القول بحذف الأخير أمرانِ :**

**أحدهما** : أنَّه هو الذي أثقلَ الكلمةَ ، فلولا الخامسُ ما كان ثقيلاً .

والثاني : أنَّ التصغير يسلمُ حتى ينتهى إليه ، ويكون على مثال ما يصغرون من الأربعة . فلا يكونُ له موضع .

**وحجةُ جواز حذف الرابعِ إن كان شبيهاً لبعض حروف الزيادة** سماعُه عن بعض العرب في تحقير فَرَزْدَق على فُرَيزِق ، وخَدَرْنَق على خُدَيرِق ، ولأنَّ حذفَ الزِّيادة معهودٌ .

**وحجةُ حذف الرابع على كل حال** أنَّ اللامَ الأخيرةَ بها تُعْرَفُ الكلمةُ ، فحذفُها يُخِلُّ بمعرفة الكلمة ؛ بدليل أنَّ فريزق أدلُّ على معرفة الكلمة من فريزد .

**اختيار ابن فلاح** (٢) **:**

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ تصغيرَ الخماسيّ يكونُ بحذف الحرف الأخير** ؛ فقد ذكر قولين في المسألة : الأول : قول الجمهور ، والثاني ما اختاره ابنُ عصفور ، ثم قال : " **والقولُ الأولُ أقوى لوجهين :**

**أحدهما** : أنَّ الثقلَ حصلَ بالخامس ، فهو أحقُّ بالحذف مما لم يحصل به ثقلٌ ، ولذلك قال سيبويه : ( لأنَّه لا يزالُ في سهولة حتى يبلغَ الخامسَ ، ثم يرتدع ، فإنما حذف الذي ارتدع عنده )(٣) أي : أنَّه يسهلُ على المتكلِّم التَّلفظ بالأربعة ، فإذا انتهى إلى الخامس انكفَّ عن التَّلفظ به ؛ لزيادة الثّقل .

---

(١) الكتاب ( ٤١٧/٣ – ٤١٨ ، ٤٤٨ ) ، والمقتضب ( ٢٤٧/٢ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ١٩٢/٤ ) والمتبع في شرح اللمع ( ٦١٣/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٤٤/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل (٥٤٧/١ ) ، وشرح الشافية ( ٢٠٤/١ ) ، والمقاصد الشافية ( ٢٢٠/٧ – ٢٢٣ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٨٧٣/٢ – ٨٧٥ ) .

(٣) الكتاب ( ٤٤٨/٣ ) .

**والوجه الثاني** : أنَّ ما عدا الحرف الخامس موجودٌ في الثلاثيّ والرباعيّ ، ولا يحـــذف منهما ، فكذلك لا يحذَفُ من لخماسيّ ما كان معهوداً منهما .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن القول بحذف ما كان من حروف الزيادة وما أشبهه** بأنَّـــه أصلٌ في الكلمة ، ولا فرق بينه وبين سائر حروفها ، وكونُه من حروف الزيادة لا يقدحُ في أصالته حتى يكونَ أحقَّ بالحذف من غيره .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي أنَّ الاسمَ الخماسيَّ المجردَ يُصغَّر بعد حذف الحرف الأخير** ؛ وذلك لأمرين :

**أحدهما** : أنَّ الحرفَ الأخيرَ محلُّ الإعراب ، فالتَّغييرُ أسرعُ إليه ، ولأنَّ الحرفَ الأخيرَ هو الذي حَصَلت به زيادةُ الثِّقلُ فكان أولى بالحذف ، ولأنَّه هو الـــلامُ المكـــررةُ ثالثـــةً ، والمكررُ كالزائد ، والزائدُ أولى بالحذف[١] .

**والثاني** : القياسُ على تكسير الخماسيّ فتقولُ في ( ســـفرجل ) : ( سُـــفَيرج ) وفي ( فرزدق ) : ( فُريزد ) ؛ حملاً على (سفارج ) و( فرازد )، وذلك أنَّ التَّصغيرَ والتّكسير من وادٍ واحد[٢] - **وأمَّا جوازُ حذف الرَّابع إن كان شبيهاً لبعض حروف الزيادة بحجة سماعه عن بعض العرب في تصغير نحو : فَرَزْدَق وخَدَرْنَق** ، فمردودٌ بأنَّه شاذٌّ [٣] ، فـــلا يقـــاسُ عليه .

وإذا كان حذفُ الرابع المشَبَّه للحرف الزائدِ ممتنعٌ فمنعُه في الذي لا يشبهُ الزائدَ أولى لا سِيَّما أنَّه لم يُسمَع فيه شيءٌ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المتبع في شرح اللمع ( ٦١٣/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٤١٩/٢ ) .

(٢) اللمع (٢٨٠ ) .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٩٢/٤ ) .

## ١٥٩- الأجودُ في تصغير ما كان عينُه ياءً أن يكونَ بضمّ الأول وإثبات الياء

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وإن كان عينُها ياءً ، نحو : بيضة ، وبيت ، وشيخ ، فيجوزُ فيها ثلاثةُ أوجه : أجودُها : بُيَيْضة ، وبُيَيْت ، وشُيَيْخ "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ كما قال ابنُ فلاح :**

**أحدها** : أنَّها تُصَغَّرُ على بُيَيْت بضمِّ الأول ، وإثبات الياء .

**والثاني** : أنَّها تُصَغَّر على بِييت ، وشِيَيْخ بكسر أوله .

وهذانِ الوجهانِ نقلهما البصريونَ(٢) ، ونصَّ سيبويهِ ، وابنُ السَّراج على أنَّ الوجهَ الأولَ هو الأحسنُ(٣) .

**والثالث** : أنَّها تُصَغَّر على بُوَيضة ، وشُوَيخ ، وبُوَيت بقلب الياء واواً ، وهذا الوجهُ نقله الكوفيون(٤) .

**الأدلة** (٥) **:**

**وجهُ جواز تصغير نحو : بيت على بُيَيْت** أنَّ التَّحقيرَ يكون بضمِّ أوائل الأسماء ، وهو لازمٌ للاسم المصغّر ، كما أنَّ الياءَ لازمٌ له .

**ووجهُ جواز تصغيره على بِيَيْت بكسر الأول** الخوفُ على الياء من انقلابها واواً

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٩٠٨/٢ ) .

(٢) الارتشاف ( ٣٥٩/١ )

(٣) الكتاب ( ٤٨١/٣ ) ، والأصول في النحو ( ٣٧/٣ ) .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢٢٠/٤ ) ، والارتشاف ( ٣٥٩/١ ) .

(٥) الكتاب ( ٤٨١/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٢٢٠/٤ ) ، واللباب ( ١٦٦/٢ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٢٠٩/١ ) ، والهمع ( ١٣٤/٦ ) .

لضمة ما قبلها ، والتَّخلّصُ من استثقال ياء بعد ضمّة لو بقيتا كذلك .

**ووجهُ جواز تصغيره على بُوَيت – بقلب الياء واواً –** السّماعُ ، فقد سُمِع في بيضة : بُويضة ، ولأنَّ انضمامَ ما قبل الياء يقتضي ذلك ، كما قالوا في ضارب : ضويرب .

## اختيار ابن فلاح [(١)] :

**اختار ابنُ فلاح تصغيرَ نحو : بيت على بُيَيت بضمّ الأول ، وإثبات الياء** ؛ فقد ذكر الوجوهَ الثَّلاثةَ الجائزةَ في تصغير ما كان ثانيه ياءً نحو : بيت ، ووصفَ هذا الوجهَ بأنَّه أجودُها ، فقال : " وإن كان عينُها ياءً نحو : بيضة ، وبيت ، وشيخ ، فيجوزُ فيها ثلاثةُ أوجه : أجودُها : بُيَيْضة ، وبُيَيْت ، وشُيَيْخ ؛ لأنَّ تحرّكَ الياء يمنعُ من قلبها ؛ لأنَّها قَويت بالحركة ؛ بدليل عدم قلبها في الهُيَام ؛ لقوّتها " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الأجودَ في تصغير ما كان عينُه ياءً نحو : بيت أن يكونَ بضمِّ الأول ، و إثبات الياء** ؛ لأنَّه موافقٌ لنظام التَّصغير في الدَّرس اللُّغوي ؛ لأنَّ النِّظامَ العامّ للتَّصغير يَضُمُّ أوائلَ الأسماء ، وهو لازمٌ للمصغّر كما قال سيبويه[(٢)] ، فكان أجودَ من الكسر .

**وأمَّا قلبُ الياء واواً بحجة سماع بويضة ولانضمام ما قبلها** فضعيفٌ ؛ لأنَّ تصغيرَ بيضة على بُويضة شاذٌّ فلا يقاسُ عليه ، وأمَّا انضمامُ ما قبل الياء هنا فليس بمسوِّغ للقلب ؛ لأنَّ تحركَ الياء – كما قال ابنُ فلاح – يمنعُ من قلبها ؛ لأنَّها قَويت بالحركة ؛ بدليل عدم قلبها في الهُيَام ؛ لقوّتها ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المغني : ت ضائحي ( ٩٠٩/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٤٨١/٣ ) .

## ١٦٠- تُصَغَّرُ الأسماءُ الأعجمية نحو : إبراهيم بحذفِ الهمزةِ والألفِ منها

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا الأسماءُ الأعجميّةُ ، نحو : إسرافيل ، وإسرائيل ، وإبراهيم ، وإسماعيل ، فاختلَف في تصغيرها سيبويهِ ، والمبردُ ، فسيبويهِ يَحْذِفُ منها الهمزةَ والألفَ ، فيقول : سُرَيفِيل ... والمبردُ يقول : أُسَيْرِف "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الأسماءَ الأعجميّةَ ، نحو : إبراهيم ، تُصَغَّرُ بحذف الهمزة والألف منها ، فيقالُ في إبراهيم : بُرَيهيم ، وفي إسماعيل : سُمَيعيل ، وهو قولُ سيبويه ، وابنِ ولاد ، والسِّيرافيِّ ، والفارسيّ ، والأعلمِ الشَّنتمريّ ، والرضيِّ ، والمراديِّ ، وابنِ عقيل(٢) .

**والثاني** : أنَّ الأسماءَ الأعجميّةَ نحو : إبراهيم تُصَغَّرُ بحذف الألف ، والياء ، والميم ، فيقالُ في إبراهيم : أُبَيره ، وهو قولُ المازنيّ ، والمبرد(٣) ، ونقل عنهما أن تصغير نحو إبراهيم يكون على أبيريه بحذف الأخير فقط(٤) .

**الأدلة (٥) :**

**حجةُ من صَغَّر نحو : إبراهيم بحذف الهمزة** أنَّ هذا اسمٌ أعجميٌّ ، ولا يُنْكَرُ أن يأتي

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢/٩٦٥ ) .

(٢) الكتاب ( ٣/٤٤٦ ) ، والانتصار لسيبويه على المبرد ( ٢٢٣ ) ، وشرح الكتاب ( ٤/١٩٠ ) ، والمسائل المنثورة ( ٢٩٤ ) ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ( ٢/٩٢٨ ) ، وشرح الشافية ( ١/٢٦٣ ) ، وتوضيح المقاصد والمسالك ( ٣/١٤٣٧ ) ، والمساعد ( ٣/٥٣١ ) .

(٣) المسائل المنثورة ( ٢٩٤ ) ، والأصول في النحو ( ٣/٦١ ) .

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد ( ٢٢٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٤/١٩٠ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ١/٢٦٣ ) .

(٥) الأصول في النحو ( ٣/٥١ ، ٦١ ) ، والانتصار لسيبويه على المبرد ( ٢٢٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٤/١٩٠ ) ، والمسائل المنثورة ( ٢٩٤ ) ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ( ٢/٩٢٨ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ١/٢٦٣ ) .

اسمٌ أعجميٌّ على غير أبنية العرب ، فتكونُ زنته : إفعاليل ، ويدلُّ على ذلــك قــولُهم في تصغيره : ( بُرَيه ) ، وهذا تصغيرُ التَّرخيم ، وتصغيرُ التَّرخيم يحذف كلَّ حرفٍ زائدٍ فيه .

**وحجةُ من لم يحذف الهمزة في تصغير نحو إبراهيم وإسماعيل** أنَّ الهمزةَ لا تكون زائدة أولاً وبعدها أربعة أحرف أصول ، وإذا لم تكن زائدة فهي أصلية ، والكلمة علــى خمــسة أحرف أصول ، فإذا احتجنا إلى حذف شيء منها في التصغير حذفنا من آخرها كما يفعــل ذلك بسفرجل .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويه ، وهو أن الأسماءَ الأعجميّةَ نحو : إبــراهيم تُــصَغَّرُ بحذف الهمزة والألف منها** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم رَجَّحَ قولَ سيبويهِ من ثلاثــة أوجه :

**أحدها** : أنَّ الحذفَ على ما صار إليه سيبويهِ أقلُّ من الحذف على ما صار إليه المبردُ ؛ لأنَّه حَذَف حرفين في تصغير إبراهيم : الهمزة والألف ، والمبردُ حــذفَ ثلاثــةً في تــصغير إبراهيم : الألف ، والياء ، والميم .

**أقول** : ما ذكره ابنُ فلاحٍ من أنَّ تصغيرَ إبراهيم عند المبرد علــى أُبَــيره ، فيكــونُ المحذوفُ ثلاثةَ أحرفٍ هو ما ذكره ابنُ السَّراج أيضاً عن المــبرد[٢] ، وذكــر ابــنُ ولاد ، والسِّيرافيُّ والرضيُّ أنَّ المبردَ يُصَغِّر إبراهيمَ على أُبَيريه[٣] ، وعليه المحذوفُ هنا حرفان : الياء والميم فيستوي قولُ المبرد مع سيبويهِ في عدد المحذوف .

**والثاني** : أنَّ الحذفَ على مذهب سيبويه أشبهُ بالأصول ؛ لأنَّه تصغيرُ اسم على خمسة أحرفٍ رابعُه حرفُ مَدٍّ ، فكأنَّه صَغَّر ( برهيم ، وسمعيل ) ، بخلاف مذهب المبرد .

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢/٩٦٥ – ٩٦٦ ) .
(٢) الأصول في النحو ( ٣/٥١ ، ٦١ ) .
(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ( ٢٢٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٤/١٩٠ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ١/٢٦٣ ) .

**والثالث** : أنَّه أدلُّ على المعنى ؛ لأنَّ بريهيمَ أدلُّ على المُكَبَّر من أُبَيره ، ويقوِّيه أنَّ سيبويهِ حكى عن العرب في تصغير ترخيمهما : بُرَيه وسُمَيع بحذف الهمزة(١) .

**وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة المبرد** ، وهي أنَّ الهمزةَ تكونُ أصلاً في بنات الأربعة ، فلا تُحذفُ بأنَّ الأسماءَ الأعجميَّةَ غيرُ مشتقَّة حتى يُحْكَمَ عليها بالأصليّ والزائد ، بل هي منقولةٌ .

**وأفهمُ من جوابِ ابنِ فلاح** أنَّ الهمزةَ ليست بزائدةٍ عنده ؛ إذ لو قال بذلك للزمه ما ألزم به المبرد ، وهذا هو الصَّحيح في الهمزة هنا أنَّه لا يُحْكَمُ عليها بالأصالة أو الزيادة لعدم اشتقاق الأسماء الأعجميِّة ، بل هي شبيهةٌ بالزائد في كلام العرب كما سأبيّنُ لاحقاً .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه ، وهو أنَّ الأسماءَ الأعجميّةَ نحو : إبراهيم تُصَغَّرُ بحذف الهمزة والألف منها** ؛ لأنَّه مُؤَيَّدٌ بالسَّماع ؛ فقد روى أبو زيدٍ ، وغيره عن العرب أنَّها تُصَغِّرُ إبراهيمَ على : بُرَيهيم(٢)، وحكى سيبويهِ عن الخليلِ عن العرب أنَّهم يقولون في ترخيمِ تصغيرِ إبراهيمَ ، وإسماعيلَ : بُرَيه وسُمَيع ، فدلَّ على أنَّ العربَ تُشَبّهُ الهمزةَ في هذه الأسماء بهمزة الوصل في الزيادة فتحذفها .

**ووجهُ حذفِ العرب للهمزةِ** في تصغير نحو : إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسرافيل أنَّ هذه أسماءٌ أعجميّةٌ يجوز أن تكونَ قَدَّرت فيها العربُ غيرَ ما تُقَدِّرُه في الأسماء العربية ، وذلك أنَّه لا يكادُ يُوجَدُ في الأسماء العربية اسمٌ في أوله ألفٌ بعدها أربعةُ أحرفٍ أصلية ، لا إن كانت الألفُ زائدةً ، ولا إن كانت أصليةً ، إلا في مصادر الأفعال الرباعية المزيدة كقولهم : احرنجام ، واقشعرار ، والألفُ في أولها ألفُ وصلٍ ، فلمَّا جاءت أسماءٌ كثيرةٌ من أسماء الأنبياء في أولها ألفٌ مكسورةٌ وبعدها أربعةُ أحرفٍ أصليةٍ ، أو ثلاثةُ أحرفٍ أصليةٍ وزوائد ،

(١) الكتاب ( ٣/٤٧٦ ) .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ( ٤/١٩٠ ) .

شبهوها بألف الوصل وأجروا حكمَها على الزِّيادة(١) .

**وأمَّا القولُ إنَّ الهمزةَ في هذه الأسماء أصليةٌ ؛ لأنَّ الهمزةَ لا تكونُ زائدةً في بنات الأربعة ، فمردودٌ** " بأنَّ هذا حكمٌ على الأسماء العربية ، والأسماءُ العجمية لا تدخلُ في مثل هذا الحكمِ ؛ لأنَّ هذه الأسماء لا يُعْلَمُ اشتقاقُها في كلام العرب ، فإذا جرت في كلام العرب فإنَّ حروفَها كلّها تكونُ بمنزلة الأصلية ، إلا ما أشبهَ الزائدَ من كلام العرب ، فيكونُ مُشْبِهاً لزوائد كلام العرب ، فكان حذفُ الهمزة في إبراهيم وإسماعيل أولاً ؛ لأنها أشبهُ بالزوائد العربية ، ولم يُراعَ كونُها في أول اسمٍ رباعيٍّ ؛ لأنَّه ليس بعربيّ "(٢) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٩٠/٤ ) ، و النكت في تفسير كتاب سيبويه ( ٩٢٨/٢ ) .

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ( ٢٢٣ ) .

## ١٦١- الجيّدُ في تصغير نحو : أَسْود أن يكونَ على أُسَيِّد بالإدغام

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسالةَ في المغني** ، قال متحدثاً عن تصغير ما جاوز الثلاثيَّ إذا وقعت فيه الواوُ ثالثةً متحركةً : " وأمَّا إذا كانت متحركةً ... نحو : أَسْود ، وأعور ، وأحول ..... فالمذهبُ الجيدُ الإدغامُ .....فيقال : أُسَيّد ، وأُعَيّر ، وأُحَيّل .. والمذهبُ الثاني : الإظهارُ : فيقال : أُسْيود ، وأُعَيْور ، وأُحَيول "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها مذهبانِ للعرب كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : قلبُ الواو ياءً ، ثم إدغامُهما ، فيقالُ في نحو : أَسْود : أُسَيِّد ، وأصلُه : أُسيود ، ثم كان القلبُ ، والإدغامُ .

**والثاني** : إظهارُ الواو ، فيقالُ في نحو : أَسْود : أُسَيود .

وهذانِ الوجهانِ للعرب ذكرهما النُّحاةُ على أنَّهما الوجهان الجائزان في تصغير نحو : أَسْود(٢) ، وقد صرَّح سيبويهِ والمبردُ بأنَّ الأولَ هو الجيّدُ والأقيسُ(٣) .

### الأدلة (٤) :

**وجهُ تصغير نحو : أسود على أُسَيّد** أنَّ أصلَه : أُسَيود ، والقياسُ أنَّ الياءَ الساكنةَ تبدلُ الواوَ التي تكون بعدها ياءً ، فتدغَمُ الياءُ في الياء .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٩١٦/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٤٦٩/٣ ) ، والمقتضب ( ٢٤١/٢ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٢٠٧/٤ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٥٨/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٥٢/١ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٢٣٠/١ ) .

(٣) الكتاب ( ٤٦٩/٣ ) ، والمقتضب ( ٢٤١/٢ ) .

(٤) الكتاب ( ٤٦٨/٣ ) ، والمقتضب ( ٢٤١/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٥٨/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٥٢/١ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٢٣٠/١ ) .

**ووجهُ تصغيره على أُسَيود ثلاثةُ أمور :**

**أحدها** : الحملُ على التَّكسير ؛ لأنَّهما من وادٍ واحدٍ ، فكما يقـالُ في التّكسير : أَسَاود قيل في التَّصغير أُسَيود .

**والثاني** : أنَّ ياءَ التَّصغير عارضةٌ ، ولا يعتدُّ بالعارض ؛ بدليل عدم الإدغـام في نحـو ﴿ وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ ﴾ (١) ؛ لكون الياء بعد الواو عارضةً .

**والثالث** : أنَّ الواوَ قويت بالحركة ، فلم تُقلَب كما لم تُقلب في طِوَال لتحركها .

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**اختار ابنُ فلاح مذهبَ الإدغام ، وهو قلبُ الواو ياءً ، ثم إدغامُهما ، فيقـال في نحو : أَسْود : أُسَيِّد** ، فقد وصف هذا الوجهَ بأنَّه مذهبٌ جيّدٌ ، أي من حيـثُ القيـاس ، فقال : " وأمَّا إذا كانت متحركةً .... نحو : أَسْود ، وأعور ، وأحول ..... فالمذهبُ الجيّدُ الإدغامُ ؛ لاجتماع الواو والياء ، وسبق الأولى بالسكون ، قياساً على سيِّد وميِّـت ..... فيقالُ : أُسَيِّد ، وأعير ، وأُحَيل .." .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ تصغيرَ نحو : أَسْود على أُسَيِّد هو الأقيسُ** ؛ لأنَّه موافقٌ لنظام القلب في الدَّرس اللُّغوي ؛ لأنَّ النِّظامَ العامّ للقلب يقضي بأنَّ الياءَ الساكنةَ تُبْدِلُ الواوَ الـتي تكونُ بعدها ياءً - كما قال سيبويه-(٣) فكان تصغيرُ نحو : أَسْود على أُسَيِّد أقـيسُ مـن الإظهار ، والله أعلم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) سورة الزخرف : من الآية ( ٧٧ ) .
(٢) المغني : ت ضائحي ( ٩١٦/٢ ) .
(٣) الكتاب ( ٤٦٨/٣ ) .

## ١٦٢- تصغيرُ ( مِثل ) و ( شبه ) جائزٌ

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال متحدثاً عن غير : " وبذلك فارقت ( مِثلاً ) حيثُ جاز تصغيرُها في قولك : مُثَيلُ هذيًّا ومُثَيل هاتيًّا "[١] ، وقال عن المنع : " وبه قال الفراءُ ، فإنَّه منعَ من تَصغير ( مثل ) و( شبه ) "[٢] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألة فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : جوازُ تصغيرِ ( مِثْل ) و( شِبْه ) ، وهو قولُ سيبويهِ ، وابنِ السَّراج ، والسّيرافيّ[٣] .

**والثاني** : المنعُ ، وهو قولُ الفراء[٤] .

**الأدلة** [٥] **:**

**حجةُ الجواز** أنَّ المماثلةَ والمشابهة قد تختلف بأن تقلَّ وتكثُر ؛ بدليل أنَّك تقولُ : ( هذا أكثرُ مماثلةً ، هذا أقلُّ مماثلةً من هذا ) ، ومعنى (هذا مُثَيلُ هذا ) : أي المماثلةُ بينهما قليلةٌ .

**وحجةُ الفراء في منع تصغير مِثْل وشِبْه** شدةُ توغلهما في الإبهام ، من حيثُ عدمِ تحديدِ وجهِ المثليّة والمشابهة .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٩٧٠/٢ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٩٧١/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٤٧٧/٣ ) ، والأصول في النحو ( ٦١/٣ ) ، وشرح الكتاب ( ٢١٦/٤ ) .

(٤) الارتشاف ( ٣٨٦/١ ) .

(٥) الكتاب( ٤٧٧/٣ )،والأصول في النحو(٦١/٣ )،وشرح الكتاب(٢١٦/٤ )،وشرح المفصل لابن يعيش (٥٨٢/٢ ) ، ومنهج الكوفيين في الصرف ( ٦٢٨/٢ ) .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويه ، وهو جوازُ تصغير ( مثل ) ، و( شبه )** ؛ فقد صرَّحَ بجوازه ، فقال متحدثاً عن ( غير ) : " وبذلك فارقت مِثْلاً حيثُ جاز تصغيرُها في قولك : ( مُثَيلُ هذيا ومُثَيلُ هاتيا ) " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بأنَّ المماثلةَ تختلفُ قلّةً وكثرةً ، فلذلك جاز تقليلُ المماثلة بالتَّصغير ، ولذلك يقال : ( هذا أكثرُ مماثلةً ، وهذا أقلُّ مماثلةً ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه ، وهو جوازُ تصغير ( مثل ) و( شبه )** ؛ لأنَّ من معاني التَّصغيرِ التَّقليلُ ، والمثليةُ قابلةٌ للتَّقليل والتكثير ، وكذلك المشابهةُ ، فصحَّ تصغيرُهما ، فيكونُ معنى قولنا : ( هذا مُثَيل هذا ) أي : المماثلةُ بينهما قليلةٌ ، وكذلك معنى ( هذا شُبَيه هذا ) ، إضافةً إلى أنَّ ( مِثْلاً ) و( شبهاً ) اسمان متمكّنان[٢] ؛ بدليل دخول ( أل ) عليهما ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، فصغرا قياساً على غيرهما من الأسماء المتمكنة ، واللهُ أعلم بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المغني : ت ضائحي ( ٩٧٠ ) .

(٢) شرح الشافية للرضي ( ١/٢٩٠ ) .

## ١٦٣- تصغيرُ نحو : ( مُتَّعِد ) و( مُتَّسِر ) يكونُ على ( مُوَيعِد ) و( مُيَيسِر )

أصلُ ( مُتَّعد ) و( مُتَّسر ) : ( مُوتَعِد ) و( مُيتَسِر ) ؛ لأنَّهما من الوعد واليسر ، فقُلِبَ حرفُ العِلَّة تاءً ، فلمَّا صُغِّر حُذفت تاءُ مُفْتَعِل لزيادتها ، كتاء مُكْتَسِب ، فاختلَف النُّحاةُ حينئذٍ في رد التاء الأولى إلى أصلها .

**وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ المختلفَ فيها في المغني** ، قال : " وأمَّا ( مُتَّعد ) و( مُتَّسر ) : فبعضُ العرب يقولُ : ( مُوتَعِد ) و ( مُيتَسر )[١] من غير قلبٍ ، وتصغيرُهما بحذف تاء الافتعال فحسب ، وأكثرُهم يقولُ : ( مُتَّعد ) و( مُتَّزن ) و( مُتَّسر ) ، بقلب فاء الكلمة ، وإدغامها في تاء الافتعال ، وعلى هذا تقول : ( مُوَيعِد ) و( مُوَيزِن ) و(مُيَيسر ) بحذف تاء الافتعال ، وإعادةِ الفاء إلى أصلها ، هذا مذهبُ الزَّجاج ، ومذهبُ سيبويه : أنَّه يَحذفُ تاءَ الافتعال ، ولا يعيدُ التاءَ إلى أصلها ، بل يقولُ : ( مُتَيْعِد ) و(مُتَيْزِن ) و( مُتَيْسِر ) "[٢] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح** :

**أحدهما** : أنَّ تصغيرَ نحو : ( مُتَّعد ) و( مُتَّسر ) يكون على ( مُتَيْعِد ) و ( مُتَيْسِر ) بحذف تاءِ الافتعال ، ولا تعادُ التاءُ إلى أصلها ، وهو قولُ سيبويهِ ، وابنِ السَّراج ، والسِّيرافيّ وابنِ مالك ، والرَّضيّ ، وأبي حيان[٣] .

**والثاني** : أنَّ تصغيرَ نحو : ( مُتَّعد ) و( مُتَّسر ) يكونُ على ( مُوَيعِد ) و ( مُيَيسر ) بحذفِ تاءِ الافتعال ، وإعادةِ الفاء إلى أصلها ، وهو قولُ الزَّجَّاجِ ، والزَّمخشريّ ،

---

(١) في النص المحقق ( مُوَيعد ) و( مُيَيسر ) بدلاً من( مُتَّعد ) و(مُتَّسر ) ، وهو تصحيف لم ينتبه له المحقق ، والصواب ما أثبته .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٩٠٥/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٤٦٥/٣ ) ، والأصول في النحو ( ٥٩/٣ – ٦٠ ) ، وشرح الكتاب ( ٢٠٣/٤ ) ، وشرح الكافية الشافية ( ١٩٠٩/٤ ) ، وشرح الشافية ( ٢١٤/١ ) ، والارتشاف ( ٣٧٣/١ ) .

وابنِ يعيش ، وابنِ الحاجب ، والخضرِ اليزديّ(١) .

**الأدلة** (٢) :

**حجةُ سيبويهِ ومَن تبعه على إبقاءِ التَّاء المبدلة من حرفِ العِلَّة** أنَّ البدلَ وَجَبَ في موضع الفاء لعلَّة ، فإذا زالت العِلَّةُ بالتَّصغير قام التَّصغيرُ مقامَها ، فلم يُغَيَّر البدل .

**وحجةُ الزَّجاج ، ومن تبعه على إرجاع التَّاء المبدلةِ من حرفِ العِلَّة إلى أصلها** أنَّ العلةَ الموجبةَ للقلب – وهي تاء الافتعال – قد زالت بحذفها في التَّصغير ، فوجب الرجوعُ إلى الأصلِ كغيره من البدل غيرِ اللازم .

**اختيار ابن فلاح** (٣) :

**اختار ابنُ فلاح مذهبَ الزَّجَّاج ، وهو أنَّ تصغيرَ نحو : ( مُتَّعد ) و( مُتَّسر ) يكونُ على ( مُوَيعِد ) و ( مُيَيسر ) بحذفِ تاءِ الافتعال ، وإعادةِ الفاء إلى أصلها** ؛ فقد ذكر الخلافَ في المسألة ، ثم قَوَّى مذهبَ الزَّجَّاج ، فقال : " ومذهبُ الزَّجاج أقوى ؛ لأنَّ العِلَّة الموجبةَ للقلب قد زالت ، فوجبَ الرجوعُ إلى الأصل كغيره من البدل غيرِ اللازم .

**وألحظُ من اختيار ابن فلاح** أنَّه يُفَرِّقُ بين ما كان البدلُ فيه لازماً كما في ( قائل ) ، وما لا يكونُ لازماً كما في ( مُتَّعد ) ، فيُرْجِعُ الحرفَ المبدلَ إلى أصله إذا كان البدلُ غير لازم كما في ( مُتَّعِد ) ، فيقولُ فيه : ( مُوَيعِد ) ، ويبقيه إذا كان البدلُ لازماً كما في ( قائل ) فيقول فيه : ( قويئل ) .

**والبدلُ اللازمُ عند ابنِ فلاحٍ**(٤): هو أن تكونَ علةُ البدلِ فيه ثابتةً في المكبَّر

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢٠٤/٤ ) وفيه رأي الزجاج ، والمفصل ( ١٩٥ ) ، وشرح المفصل ( ٥٥٥/٢ ) والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٥١/١ ) ، وشرح الشافية ( ٣٠٩/١ ) .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢٠٣/٤ ) ، والنكت (٩٣٦/٢ ) ، وشرح المفصل ( ٥٥٥/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٥١/١ ) ، وشرح الكافية الشافية ( ١٩٠٩/٤ ) ، وشرح الشافية ( ٣٠٩/١ ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ٩٠٥/٢ – ٩٠٦ ) .

(٤) المغني : ت ضائحي ( ٩٠١/٢ ) .

والمصغَّر ، وغيرُ اللازم كلُّ ما كانت العلةُ فيه في المكبَّر دون المصغَّر ، ومن هنا اختلَف اختيارُ ابنِ فلاحٍ في تصغير نحو : ( مُتَّعد ) عن اختياره في تصغير ( قائل ) مع أنهما يشتركان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما فيه قلبٌ .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو مذهبُ سيبويهِ ، أنَّ تصغيرَ نحو : ( مُتَّعد ) و( مُتَّسر ) يكونُ على ( مُتَيْعِد ) و ( مُتَيْسِر ) بحذفِ تاءِ الافتعال ، ولا تعادُ التاءُ إلى أصلها** ؛ وذلك لأمرين :

**أحدهما** : أنَّ فيه تفرقةً بين اللُّغتين ؛ لأنَّ لغةَ الحجاز عدمُ القلب ؛ إذ يقولون : ( مُوتعد ) و( مُيتسر ) ، ولا شكَّ أنَّ التَّصغيرَ على هذه اللُّغة يكون على ( مُوَيعد ) و( مُيَيسر ) ، فلو قالوا في اللُّغة الأخرى كذلك ، ورُدَّت الواوُ والياءُ لالتبست اللُّغتان ، واللَّبسُ يزالُ ، وزوالُه بإبقاء الحرفِ المبدلِ من حرفِ العِلَّة(١) .

**والثاني** : أنَّه إذا قيل في ( مُتَّعد ) : ( مُوَيعد ) أوهمَ أنَّ مكبَّرَه ( مَوعِد ) أو ( مُوعِد ) و(متيعد ) لا إبهامَ فيه فكان أولى(٢) .

**وأمَّا القولُ إنَّ العلةَ الموجبةَ للقلب – وهي تاءُ الافتعال – قد زالت بحذفها في التَّصغير فوجبَ الرجوعُ إلى الأصل** ، فالصَّحيحُ أنَّ تاءَ الافتعال ليست هي الموجبةَ للقلب ، فيلزمُ أن ترجعَ التاءُ المبدلةُ من حرفِ العلةِ إذا حُذفت تاءُ الافتعال في التَّصغير وإنَّما الموجبُ للقلب هو اعتلالُهما ، وتقلّبهما من حالٍ إلى حالٍ(٣) .

**وبيانه** : أنَّهم لو لم يقلبوا الواوَ تاءً في ( اتَّعَدَ ) لوجب أن يقلبوها ياءً إذا انكسر ما قبلها ، فيقولون : ( ايتَعد ) ، وإذا انضمَّ ما قبلها رُدَّت للواو ، فيقولون : ( مُوتعد ) ، وإذا انفتحَ ما قبلها قُلِبت ألفاً ، فيقولون : ( ياتعد ) ، وكذلك الياءُ لو لم يقلبوها تاءً في ( اتَّسر )

---

(١) المقاصد الشافية ( ٣٥٣/٧ ) .

(٢) شرح الكافية الشافية ( ١٩٠٩/٤ ) .

(٣) شرح التصريف للثمانيني ( ٣٥٤ ) ، والممتع ( ٣٨٦/١ ) .

لوجب أن يقلبوها واواً إذا انضمَّ ما قبلها نحو : ( مُوتسر ) ، وألفاً متى انفتحَ ما قبلــها في نحو : ( ياتسر ) ، فأرادوا أن يقلبوهما حرفاً يَثْبُت في جميع الأحوال ، فأبدلوا منــهما التَّــاء لأنها حرفٌ لا يتغيَّرُ لما قبله ، ويزيدُ في قُوَّة هذا أنَّ بعدها تاءً تُدْغَمُ التاءُ المنقلبةُ عــن اليــاء والواو فيها ، فقالوا : ( اتَّعَدَ ) و( اتَّسَر ) ، وقالوا في اسم الفاعل : ( مُتَّعد ) و( مُتَّــسر ) فتاءُ الافتعال سببٌ في الإدغام ، وليست سبباً في القلب ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ١٦٤- تصغيرُ التَّرخيم يكونُ في الأعلام والصِّفات

**معنى تصغير التَّرخيم** : أن تحذفَ زوائدَ الاسم في التَّحقير بحيثُ لا يبقى إلا الأصولُ ثلاثياً كان الاسمُ أم رباعياً ، ثم تُصَغِّرُ الأصلَ ، وإنَّما صُغِّرَ الأصلُ طلباً للتَّخفيف ؛ لأجل الثِّقل الطارئِ بالتَّصغير ، وليس حُكماً لازماً بل هو جائزٌ التَّرك ، فتقولُ في : ( أَسْود ) و( أحمد ) : ( سُوَيد ) و( حُمَيد ) ، وتصغيرُ التَّرخيم يكونُ في الأعلام باتِّفاق النُّحاة ، واختلفوا في وقوعه في غير الأعلام .

**وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ المختلفَ فيها في المغني** ، قال : " ولا فرقَ عند البصريينَ بين الأعلام والصِّفات في تصغير التَّرخيم ، وقال الفراءُ : إنَّما يكونُ في الأعلام دون الصفات "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح** :

**أحدهما** : أنَّ تصغيرَ التَّرخيم يكونُ في الأعلام والصِّفات ، وهو قولُ البصريينَ(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراج ، والفارسيّ ، واختاره الجرجانيّ ، وابنُ يعيش ، وأبو حيان(٣) .

**والثاني** : أنَّ تصغيرَ التَّرخيم يكونُ في الأعلام دون الصِّفات ، وهو قولُ الكوفيين(٤) ، ومنهم الفراءُ ، وثعلبٌ(٥) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٩٦٥/٢ ) .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢١٤/٤ ) .

(٣) الكتاب ( ٤٧٦/٣ ) ، والمقتضب ( ٢٩٢/٢ ) ، والأصول في النحو ( ٦٠/٣ ) ، والتكملة ( ٥١٣ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ١٠٤٦/٢ ) ، وشرح المفصل ( ٥٨٠/٢ ) ، والارتشاف ( ٤٠٠/١ ) .

(٤) الارتشاف ( ٤٠٠/١ ) .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢١٤/٤ ) ، والهمع (١٥٢/٦ ) .

**الأدلة** (١) :

**حجةُ البصريينَ السَّماعُ** ، ومنه قــولُ العــرب : " عَــرَفَ حُمَيــقٌ جملَــه "(٢) ، فـــ( حُمَيق ) هنا وصفٌ لا علم .

**وحجةُ الكوفيينَ أمران** :

**أحدهما** : القياسُ على النِّداء ، فكما أنَّ التَّرخيمَ في النَّداء لا يكونُ إلا في الأعــلام ، فكذلك في غير النّداء .

**والثاني** : أنَّ ما أُبقيَ من العلم بعدَ ترخيمه دليلٌ على ما أُلقيَ ؛ وذلك لشهرته ، فجاز تصغيرُ التَّرخيم فيه ، بخلاف الصِّفة فليست كالعلم في الشهرة ، فلم يجز تصغيرُها تــصغيرَ ترخيم .

**اختيار ابن فلاح** (٣) :

**اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ ، وهو أنَّ تــصغيرَ التَّــرخيم يكــونُ في الأعــلام والصفات** ؛ فقد صرَّح ببطلانِ قولِ الفراء ، وقد أبطلَه بالسَّماع فقال : " ودليلُ بطــلان قوله قولُهم في المثل : " عَرَفَ حُمَيقٌ جملَه " ، وهو تصغيرُ أحمق .

**التَّرجيح :**

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ ، وهو أنَّ تصغيرَ التَّرخيم يكــونُ في الأعــلام والصِّفات** ؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع ومنه ما يأتي :

**قولُ العرب** : " عَرَفَ حُمَيقٌ جملَه " فـــ( حُمَيقٌ ) هنا وصفٌ لا علم .

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢١٤/٤ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ١٠٤٦/٢ ) ، وشرح المفصل لابــن يعــيش (٥٨٠/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١٢١٦/٢ ) ، والارتشاف ( ٤٠٠/١ ) .

(٢) القول في : جمهر الأمثال ( ٤٤/٢ ) ، ومجمع الأمثال ( ١٢/٢ ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ٩٦٥/٢ ) .

**وقولُ العرب** : " جاء بأمّ الرُّبيقِ على أُرَيقٍ "(١) ، قال أبو حيان :"هو تصغيرُ أَوْرَق زعمت العربُ أنَّه من قولِ رجلٍ رأى الغولَ على جملٍ أورق ،ولما صغَّره أبدلَ من واوه همزةً "(٢) .

**وقولُ العرب** : " يجري بُلَيقٌ ويُذَمُّ "(٣) فـ( بُليق ) تصغيرُ أبلق ، وهو ليس بعَلَمٍ هنا .

**وأمَّا ما احتجَّ به الكوفيونَ فمردودٌ عندي بما يأتي :**

**فأمَّا القياسُ على النداء** فباطلٌ بمخالفته للسَّماع الثابت عن العرب المؤيِّدِ لجواز ترخيم التَّصغير في غير الأعلام ، والسَّماعُ مُقدَّمٌ على القياس .

**وأمَّا القولُ إنَّ ما أبقي من العلم بعد ترخيمه دليلٌ على ما ألقي ؛ وذلك لشهرته فجاز تصغيرُ التَّرخيم فيه بخلاف الصفة** فليس بمستقيمٍ ؛ لأنَّ ترخيمَ العلمِ قد يُؤدِّي أحياناً إلى اللَّبس ؛ فـ( حُمَيد ) يَصلحُ لأن يكونَ تصغيراً لأحمدَ أو محمدٍ أو محمود ، فليس العلمُ بأحسنَ حالاً من غيره ، إلا أنَّنا نقولُ إنَّ هذا اللَّبسَ الواقعَ في بعض الصور لا يمنعُ من تصغير التَّرخيم في الأعلام وغيرها ؛ لأنَّ القرائنَ تساعدُ على تحديدِ المراد ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) القول في : جمهرة الأمثال ( ٤٣/١ ) ، ومجمع الأمثال ( ١٦٩/١ ) .

(٢) الارتشاف ( ٤٠٠/١ ) .

(٣) القول في : جمهرة الأمثال ( ٣٣٠/٢ ) ، ومجمع الأمثال ( ٤١٤/٢ ) .

# ١٦٥- تصغيرُ نحو : قائل وبائع يكون على قُوَيئِل وبُوَيئِع بالهمز

تبدلُ الهمزةُ لزوماً من الواو والياء واقعتين عَقِبَ ألفِ فاعلٍ نحو : ( قائل وبـــائع ) ، والأصلُ : ( قاول وبايع ) ، وفي تصغير هذا النَّوع من الأسماء خلافٌ ذكره ابنُ فـــلاحٍ في المغني ، قال : " فمن أمثلة اللازم : اسمُ الفاعل ، نحو : ( قائـــل ، وبـــائع ) ، تقـــول في تصغيره : ( قُوَيئل وبُوَيئع ) بالهمز ، خلافاً للجرميّ ، فإنَّه يقول : ( قُوَيّل وبُوَيّع ) بتـــشديد الياء"(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ تصغيرَ ما كان بوزن فاعلٍ ، وعينُه مبدلةٌ همزةً نحو : ( قائـــل وبـــائع ) يكون على ( قُوَيئل وبُوَيئع ) بـــالهمز ، وهـــو قـــولُ الخليـــلِ ، ويـــونسَ ، وســـيبويهِ ، وابنِ السَّراج ، والفارسيِّ ، والرُّمانيِّ ، وابنِ جنيّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ الحاجـــب ، وابـــنِ عصفور ، وابنِ مالك (٢) .

**والثاني** : أنَّ تصغيرَ ما كان بوزنِ فاعلٍ ، وعينُه مبدلةٌ همزةً نحو : ( قائـــل وبـــائع ) يكون على ( قُوَيّل وبُوَيّع ) بتشديد الياء ، وأصلُهما : ( قُوَيْـــوِل ) رُدَّت همـــزةُ قائـــلٍ إلى أصلها : الواو ، فالتقت مع ياء التَّصغير ، وسبقت إحداهما بالسّكون ، فقُلبت الواوُ ياءً ، ثم أُدغمت الياءُ في الياء ، و( بُوَيْيِع ) رُدَّت همزةُ بائعٍ إلى أصلها : الياء ، ثم أُدغمت اليـــاءُ في الياء . وهو قولُ الجرميّ(٣) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٩٠١/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٤٦٣/٣ – ٤٦٤ ) وفيه رأي الخليل ويونس ، والأصول في النحـــو ( ٥٩/٣ ) ، وشـــرح الكتـــاب (٢٠٤/٤ ) ، والتعليقة (٣١٧/٣ – ٣١٨ ) ، وشرح الكتاب للرماني ( ٧٨/٤ ب ) ، والمنـــصف ( ٩٢/٢ ) ، وشرح المفصل ( ٥٥٦/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٥١/١ ) ، وشرح الجمل ( ٣٠٦/٢ ) ، وشـــرح الكافية الشافية ( ١٩٠٩/٤ ) .

(٣) رأيه في شرح الكتاب للسيرافي ( ٢٠٤/٤ ) .

**الأدلة** [١] :

**حجةُ جمهور النَّحويينَ من وجهين :**

**أحدهما** : أنَّ الهمزةَ المبدلةَ تجري مجرى الأصلية من نحو ثائرٍ من ثـأر ، وشـاءٍ من شأوت[٢] .

**والثاني** : بقاءُ الهمزة في التَّكسير ، وذلك نحو : قوائل وبوائع في جمع : قائلةٍ وبائعةٍ .

**والثالث** : أنَّ العلَّةَ في الإعلال في اسمِ الفاعلِ إنَّما هو حملٌ له على الفعـل ، وهـذه العلَّةُ موجودةٌ في المُكَبَّر والمُصَّغر .

**وحجةُ الجرميّ** أنَّ العينَ إنَّما أُعلت لوقوعها بعد ألف زائدةٍ ، ونظيرُه : ( كـساء ) ، قُلبت الواوُ فيها همزةً ؛ لوقوعها بعد الألف الزائدة ، فإذا صُغِّر نحو : ( قائل وبائع ) قُلبـت الألفُ واواً ، فعادت الهمزةُ إلى أصلها من الواو والياء ؛ لزوال السَّبب .

**اختيار ابن فلاح** [٣] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ جمهور النَّحويينَ** ، وهو أنَّ تصغيرَ ما كان بوزن فاعلٍ ، وعينُـه مبدلةٌ همزةً نحو : ( قائل وبائع ) يكون على ( قُوَيئِل وبُوَيئِع ) بالهمز ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، وصرَّح بمخالفة الجرميّ ، فقال : " فمن أمثلة اللازم : اسمُ الفاعل ، نحو : ( قائل وبائع ) ، تقول في تصغيره : ( قُوَيئل وبُوَيئع ) بالهمز ، خلافاً للجرميّ ، فإنَّه يقول : ( قُوَيّل وبُوَيّع ) بتشديد الياء" .

**واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره** بأنَّ اسمَ الفاعلِ إنَّما أُعِلَّ حملاً له على الفعل ، والعِلَّـةُ في إعلاله قائمةٌ في المصغَّر كالمكبَّر ، ولذلك همزه كلُّ العربِ في الجمـع ، نحـو : ( قائمـة

(١) الكتاب ( ٤٦٣/٣ – ٤٦٤ ) ، وشرح الكتـاب للـسيرافي ( ٢٠٤/٤ ) ، والمنـصف ( ٩٢/٢ ) ، والنكـت (٩٣٦/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٥٦/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٥١/١ ) .
(٢) الشأو : السبق ، الصحاح ( ٢٣٨٨/٦ ) .
(٣) المغني : ت ضائحي ( ٩٠١/٢ – ٩٠٢ ) .

وقوائم ) و( بائعة وبوائع ) لقوَّة الهمزة فيه .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ جمهور النَّحويينَ ، وهو أنَّ تصغيرَ ما كان بوزنِ فاعـــلٍ ، وعينُه مبدلةٌ همزةً ، نحو : ( قائل وبائع ) يكون على ( قُوَيئِل وبُوَيئِع ) بالهمز ؛ وذلك لما يأتي:**

**أولاً** : أنَّ العِلَّةَ في الإعلال في اسمِ الفاعلِ إنَّما هو حملٌ له على الفعل .

**وبيانه** : أنَّ أصلَ ( قال ، وباع ) : قَوَلَ ، وبَيَعَ ) ، كقولنا : ( عَلِمَ ، وضَـــرَبَ ) ، واسمُ الفاعلِ من ( ضَرَبَ ، وعَلِمَ ) : ( ضارب ، وعالم ) ، فكان قياسُه مـــن ( قـــول ، وبيع ) إذا صَحَّ و لم يعلَّ : ( قاول ، وبايع ) ، إلا أنَّهم لما أعلوا ( قال ، وبـــاع ) فـــسكنَ موضعُ العين من الفعل ، وجب تسكينُ ذلك من ( قاول ، وبايع ) ، كما سكنَ من ( قال ، وباع ) ، فلما وجبَ تسكينُ الواو والياء وجبَ قلبُهما ألفـــاً ؛ لأنَّ الألـــفَ في ( قـــاول ، وبايع ) كفتحة القاف والباء في ( قال وباع ) ، فتصيرُ الكلمتان : ( قاال وباا ع ) فيجتمـــعُ بذلك ألفانِ ، وهما ساكنتان ، فلا يمكنُ الجمعُ بينهما في اللَّفظ ، فوجبَ أحدُ أمرين :

**أحدهما** : أن تحذفَ إحدى الألفين ؛ لاجتماع السَّاكنين ، فيصيرُ ( قاول ، وبـــايع ) على لفظِ الفعل ( قال وباع ) ، فيصيرُ اسمُ الفاعلِ على لفظ الفعل الماضي ، وهذا غيرُ جائزٍ للَّبس الذي فيه .

**والثاني** : أن تحرَّكَ إحدى الألفين ؛ لاجتماع السَّاكنين ، والتَّحريكُ في الألف محالٌ ؛ لأنَّها لا تكونُ إلا ساكنةً ، فلمَّا استحالَ تحريكُ الألف جعلوا أقربَ الحروفِ من الألـــف مكانَ عينِ الفعل ، وهو الهمزةُ ، وحركوه ، فقالوا : ( قائـــل ، وبـــائع ) وكانـــت أولى بالتَّحريك من الألف الأولى ؛ لأنَّ ألفَ فاعلٍ لا أصلَ لها في الحركـــة ، ولم تتحـــرك قـــطُّ لتحريك عين الفعل ، وإنما كانت الهمزة أقربَ إلى الألف ؛ لأنَّهما متجـــاوران في الحلـــق ولذلك كُتبت الهمزة ألفا[1] .

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ( ٥/٢٤٣ ) .

وهذه العِلَّةُ موجودةٌ في المصغَّر كما هي موجودةٌ في المكبَّر ، فتعيَّنَ بقـاءُ الهمـزة في التَّصغير كما هي في التَّكبير .

**ثانياً** : بقاءُ الهمزةِ في التَّكسير عند جميعِ العرب ، وذلك نحو : ( قوائل وبوائـع ) في جمع : ( قائلة وبائعة ) ، فبقاء الهمزة في الجمع دليلٌ على بقائها في التَّـصغير ؛ لأنَّ بابَهمـا واحدٌ في أغلب الأحكام .

**ثالثاً** : أنَّ إبقاءَ الهمزةِ في التَّصغير فيه فصلٌ بين ما أُجري في مكبّره علـى القيـاس ، نحو : ( قائل ، وبائع ، وسائل ) ، وما لم يُجْرَ في مكبّره على القيـاس ، نحـو : ( صَـايِد وعَاوِر ) من ( صَيِدَ وعَوِرَ ) ، فيقالُ في تصغير الأخير : ( صُوَيِّد وعُوَيِّر ) ؛ حملاً للمـصغَّر على ( صايد وعاور ) اللَّذَين لم تُقْلَب فيهما العينُ همزةً ؛ لسلامة فعلهما من القلب(١) .

**رابعاً** : أنَّ قُوَيِّماً يوهمُ أنَّ مكبَّره قَويم أو قِوَام أو قَوَام ، وقُوَيئِم لا إبهامَ فيه ؛ لأنَّه يُعْلَمُ أنَّ مكبّرَه مهموزُ العين ، فكان أولى(٢) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢٠٤/٤ ) ، والنكت ( ٩٣٦/٢ ) .

(٢) شرح الكافية الشافية ( ١٩٠٩/٤ ) .

## ١٦٦- التَّعظيمُ ليس من أغراض التَّصغير

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا معاني التَّصغير فثلاثةٌ عند البصريينَ : أحدها : تحقيرُ ما يُتوهَّمُ أنَّه عظيمٌ كرُجَيل ... والثاني : تقليلُ ما يُتوهَّمُ أنَّه كثيرٌ كدُرَيهمات ... والثالث : تقريبُ ما يُتوهَّمُ أنَّه بعيدٌ كقولهم : بُعَيد العصر ... وأضاف الكوفيونَ إلى هذه المعاني معنىً رابعاً سمَّوه : تصغيرَ التَّعظيم ، ومنه دُوَيهية "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ التَّصغيرَ لا يأتي للتَّعظيم ، وهو قولُ البصريينَ(٢) ، ومنهم السِّيرافيُّ ، واختاره العكبريُّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ عصفور(٣) .

**والثاني** : أنَّ التَّصغيرَ يأتي للتَّعظيم ، وهو قولُ الكوفيينَ(٤) ، ومنهم الفراءُ ، وأبو بكرٍ الأنباريّ ، وثعلبٌ ، وبه قال ابنُ الشَّجري ، وابنُ الدَّهان ، وبعضُ الباحثينَ المحدَثين(٥) .

### الأدلة (٦) :

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٨٦٢/٢ ) .

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١٢٠٢/٢ ) .

(٣) شرح الكتاب ( ١٦٤/٤ ) ، واللباب ( ١٥٨/٢ ) ، وشرح المفصل ( ٥٣٩/٢ ) ، وشرح الجمل ( ٢٩٦/٢ ) .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٦٤/٤ ) .

(٥) كتاب الأيام والليالي والشهور ( ٤٤ ) ، والأضداد ( ٢٩١ ) ، والمسائل البصريات ( ٣٥٠/١ – ٣٥١ ) ، وأمالي ابن الشجري ( ٢٥٧/٢ ) ، والفصول في العربية ( ٧٥ ) ، ومن الباحثين المحدثين : عباس حسن في النحو الوافي (٦٨٤/٤ ) ، ومحمد خير الحلواني في الواضح في علم الصرف ( ٢٠١ ) ، ومؤمن بن صبري في منهج الكوفيين في الصرف ( ٥٨١/٢ ) ، وعبد الجواد البابا ، وزين كامل في الصرف العربي صياغة جديدة ( ١٣٩ ) .

(٦) الأضداد للأنباري ( ٢٩١ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ١٦٤/٤ ) ، واللباب ( ١٥٨/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٣٩/٢ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ٢٩٦/٢ ) .

**حجةُ البصريينَ** أنَّ التَّعظيم والتَّصغيرَ يتنافيانِ فلا يكونُ التَّعظيمُ غرضاً للتَّصغير .

**وحجةُ الكوفيينَ** السَّماعُ ، ومنه ما يأتي :

قولُ الشَّاعر :

وكلُّ أنـــاسٍ ســـوفَ تَـــدْخلُ بَينــهُم دُوَيْهِيَـــةٌ تَـــصْفَرُّ منـــها الأنامـــلُ (١)

والمرادُ تعظيمُ الدَّاهية ؛ إذ لا داهيةَ أعظمُ من الموت .

وقولُ الشَّاعر :

فُوَيْقَ جُبَيْـــلٍ ســـامقِ الـــرأسِ لم تكـــنْ لَتَبْلَغَـــه حـــتى تَكِـــلَّ وتَعْمَـــلا (٢)

والسَّامقُ : العالي ، فدلَّ على تعظيمِ شأنه .

وقولُه ﷺ لعائشةَ رضي الله عنها : « **يا حُمَيراء ، لا تفعلي هذا** » (٣) .

وقولُ عمرَ لابنِ مسعودٍ رضي الله عنهما : « **كُنَيْفٌ مُلِئ علماً** » (٤) .

وقولُ العرب : " أنا سُرَيسيرُ هذا الأمرُ "(٥) ، أي أنا أعلمُ الناس به .

وقولُ الحباب بن المنذر : « **أنا جُذَيْلُها المحكَك وعذيقها المرجّب** » (٦) ، أي أنا أعلم الناس بها .

(١) البيت من الطويل ، للبيد بن ربيعة ، ديوانه (٨٥) .

(٢) البيت من الطويل لأوس بن حجر ، ديوانه (٧١) .

(٣)الحديث في السنن الصغرى للبيهقي( ١٥٧/١ ) ، رقم الحديث ( ٢٠٤ ) ، وهو موضوع ، ينظر في الحكم على الحديث : إرواء الغليل للألباني ( ٥٠/١ ) .

(٤) الأثر في : المعجم الكبير للطبراني ( ٣٤٩/٩ ) ، برقم ( ٩٧٣٥ ) .

(٥) الأضداد للأنباري ( ٢٩١ ) .

(٦) كتاب الثقات لابن حبان ( ٩٠/٣ ) .

## اختيار ابن فلاح [(١)] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ ، وهو أنَّ التَّعظيمَ ليس من أغراض التَّصغير** ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة ، ثم ذكر أدلةَ الكوفيينَ ، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ ، حيث قال: " وجميعُ هذه تَرجعُ إلى أصولِ البصريينَ من غير دَلالةٍ على تعظيم ".

**ثم بيَّنَ ابنُ فلاح وجهَ رجوعِ هذه الأدلة إلى أصولِ البصريينَ بما يأتي :**

**فأمَّا ( دُوَيْهيةٌ ) فتحتملُ عنده أمرين :**

**أحدهما** : التَّحقيرُ : أي أنَّ حتفَ النُّفوس قد يكونُ بصغيرِ الأمر الذي لا يؤبه له .

**والثاني** : التَّقريبُ ،كأنَّه ظنَّ أنَّ أحداً يَسْتَبعدُ المنيّة ، فصغَّرها تقريباً لوقوعها .

**وأمَّا ( فويق جبيل )** فالمرادُ تقليلُ عرض رأسِه ، وإن كان عالياً صعبَ المصعد .

**وأمَّا ( حميراء )** فهو عند ابنِ فلاحٍ من التَّقريب ؛ لأنَّ المرادَ بها البيضاءُ[(٢)] ، فكأنَّها غيرُ كاملة البياض ، **وكذلك ( كُنَيْفٌ مُلِئ علماً ) و ( جُذَيلُها وعُذَيقُها )** فإنَّه من قسم التَّقريب ، لأنَّه من التَّشبيه ، أي يُقَرِّبُ شبهَه من شَبه المصغَّر .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ ، وهو أنَّ التَّعظيمَ ليس من أغراضِ التَّصغير** ؛ لأنَّ التَّعظيمَ ينافي غرضَ التَّصغير ، فلا يمكنُ أن يكونَ من أغراضه الأصليّة ، ثم إنَّ القولَ إنَّ التَّعظيمَ من أغراض التَّصغير يقضي بأن تكونَ صيغةُ التَّصغير من الأضداد ؛ لأن التعظيم ضدُّ التحقير ، والأصلُ في دَلالات الصِّيغ عدمُ ذلك ، فلا يصار إليه ما أمكن .

**فأمَّا ما جاء من السَّماع يفيدُ ظاهرُه التَّعظيمَ** فليس بقاطعٍ ؛ إذ يمكنُ رَدُّه إلى معاني

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢/٨٦٢ – ٨٦٤ ) .

(٢) النهاية في غريب الحديث (٢٣١ - ٢٣٢) .

التَّصغير الأصلية ، وهي التَّحقيرُ ، والتَّقليلُ ، والتَّقريبُ ، وذلك بضربٍ من التَّأويلِ كما فعل البصريون[١] ، وتبعهم ابنُ فلاح في ذلك ، كما بينتُ في اختياره .

وبما أنَّ هذا السَّماعَ قليلٌ بالنِّسبة إلى دلالة التَّصغير على التَّحقير ، والتَّقريب ، والتَّقليل ويحتملُ التَّأويلَ فلا يصلحُ أن يكونَ دليلاً ؛ لأنَّ الدَّليلَ إذا تَطَرَّق إليه الاحتمالُ بَطَـــل بـــه الاستدلالُ .

ثم إنَّنا لو سلَّمنا بأنَّ المرادَ من التَّصغير فيما سَبَقَ من الأدلة التَّعظيمُ ، فإنَّه يكونُ عارضاً على صيغة التَّصغير ، وليس بأصلٍ ؛ بدليل أنَّ مفهومَ التَّعظيم في شواهد الكوفيينَ لم يُؤخَـــذُ من صيغةِ التَّصغير مباشرةً ، بل لا بدَّ من قرينةٍ مقاليّةٍ ، وهو مجيءُ الصِّفة بعد المـــصغَّر ، أو مقاميَّة ، وما كان كذلك لا يكونُ أصلاً ، فإذا ثبت أنَّ هذا المفهـــومَ -أعـــني التَّعظـــيمَ- عارضٌ ، فإنَّه لا يصلحُ أن يكونَ دليلاً على إثباتِ أصلٍ ؛ لأنَّ العارضَ لا يُعْتَدَّ بـــه ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح المفصل لابن يعيش ( ٥٣٩/٢ ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ٢٩٦/٢ ) .

## ١٦٧- الأجودُ في النَّسب إلى الاسم المختومِ بألف تأنيثٍ رابعة حذفُ الألف

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني ، قال** : " وإن كانت الألفُ للتأنيث نحو : حُبْلى ، ودُنيا .... ففيها ثلاثةُ أوجه : أجودُها الحذفُ ، فيقال : حُبْليّ ودُنْييّ.... والوجهُ الثاني : قلبُها واواً ، فيقال : حُبْلَوِيّ ، ودُنيويّ ....والوجهُ الثالث : – وهو أقلُّها – : زيادةُ ألفٍ قبل الواو فيقال : حُبلاويّ ودُنياويّ "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ كما ذكر ابنُ فلاح** :

**أحدها** : حذفُ الألف ، فيقالُ في النَّسب إلى حُبْلى ودُنيا : حُبليّ ودُنييّ .

**والثاني** : قلبُ الألف واواً ، فيقالُ في النَّسب إلى حُبلى ودُنيا : حُبْلَوِيّ ودُنيويّ .

**والثالث** : زيادةُ ألفٍ قبل الواو ، فيقالُ في النَّسب إلى حُبلى ودُنيا : حُبْلاويّ ودُنياويّ .

**وهذه الأوجهُ** ذكرها النّحاةُ على أنَّها هي الأوجهُ الجائزةُ في النَّسب إلى الاسم المؤنث المختوم بألفٍ رابعةٍ نحو : حُبلى(٢) ، وقد صرَّحَ سيبويهِ والمبردُ بأنَّ الحذفَ هو الأحسنُ والأجودُ(٣) .

### الأدلة (٤) :

**وجهُ الحذف** أنَّهم شبَّهوا ألفَ التَّأنيث بتاء التأنيث في الحذف فحذفوها كحذفها .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠١٨/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٥٢/٣ ) ، والمقتضب ( ١٤٧/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ١٠٩/٤ ) ، وعلل النحو ( ٥٣٦ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٩٩/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٥٢/٣ ) ، والمقتضب ( ١٤٧/٣ ) .

(٤) الكتاب ( ٣٥٢/٣ ) ، والمقتضب ( ١٤٧/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ١٠٩/٤ ) ، وعلل النحو ( ٥٣٦ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٩٩/٢ ) .

**ووجهُ قلب الألف واواً** تشبيهها بالمنقلبة عن أصل في نحو : ملهويّ ومغزويّ .

**ووجهُ زيادة الألف قبل الواو** تشبيهه بالمؤنث الممدود نحو : حَمراء وصَفراء .

## اختيار ابن فلاح [1] :

**اختار ابنُ فلاح الوجهَ الأول ، وهو الحذفُ** ؛ فقد وصفه بالأجود فقال : " وإن كانت الألفُ للتأنيث نحو : حُبْلى ودُنيا .... ففيها ثلاثةُ أوجه : أجودُها الحذفُ ، فيقال : حُبليّ ودُنييّ " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّها تشبهُ تاءَ التَّأنيث ؛ بدليل جمعهم ما هي فيه كجمع ما فيه تاءُ التأنيث ، نحو : الصُّغرى والصُّغَر ، والكُبرى والكُبَر ، كظُلمة وظُلَم ، وغُرفة وغُرَف ، فحذفت كما تحذف تاءُ التأنيث .

**والثاني** : أنَّ ألفَ التأنيث لا تقعُ حشواً في مفردٍ يظهرُ فيه الإعرابُ ، والمبدلُ منها يقوم مقامها .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الوجهَ الأولَ –وهو حذفُ الألفِ– أقيسُ ، وذلك لثلاثة أمور:**

**أحدها** : أنَّ ألفَ التأنيث تشبهُ تاءَ التأنيث من حيثُ كونُها علامةً للتَّأنيث ، فكما يجبُ حذفُ تاء التأنيث في النَّسب ، فيقال في طلحة : طلحيّ ، فكذلك أيضاً يجبُ حذفُ ألف التأنيث ، فيقال في حُبلى : حُبليّ .

**والثاني** : أنَّ ألفَ التأنيث ساكنةٌ ، وليست مما أصلُه الحركةُ كالألف الأصلية وألف

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠١٨/٢ – ١٠١٩ ) .

الإلحاق، فحذفوها ؛ لسكونها وسكون الياء الأولى من ياء النّسبة[١] .

**والثالث** : أنَّ قلبَ الألف واواً في نحو : حُبلى قياساً على المنقلبة عن أصلٍ ضــعيفٌ ؛ لوجود الفارق ؛ إذ ألفُ التأنيث زائدةٌ ، وألفُ نحو : ملهى أصليةٌ ، ثم إنَّ الأجودَ في النَّسب إلى نحو : ملهى هو حذفُ الألف لا قلبها ،والقياسُ ينبغي أن يكون على الأجود لا غــير ، وإذا تقرَّرَ ضعفُ القلب فقد تبيَّنَ ضعفُ زيادةِ الألف قبل الواو ؛ لأنَّها مرتبةٌ على القلــب وقد تبيَّنَ ضعفُه ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) علل النحو ( ٥٣٦ ) .

## ١٦٨- الأجودُ في النَّسب إلى نحو : مَلْهى ومَغْزى قلبُ الألف واواً

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وإن كانت ألفُ المقصور رابعةً في اسمٍ ثانيه ساكنٌ فلا يخلو ، وإمَّا أن تكونَ منقلبةً عن لام الكلمة ، أو عن حرف إلحاق ، أو للتَّأنيث ، فإن كانت منقلبةً عن لام الكلمة نحو : مَغْزى ، ومَدْعى ، ومَلْهى .... ففيها ثلاثةُ أوجه : أجودُها قلبُها واواً "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**وهذه المسألةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدها:** قلبُ الألف واواً ، فيقال : مَغْزويّ ، ومَلْهويّ ، وهذا الوجهُ ذكره سيبويهِ ، والمبردُ ، وجوّده السّيرافيّ ، وابنُ الوراق ، وابنُ يعيش ، والرضيُّ ، واقتصر عليه ابنُ السَّراج(٢) .

**والثاني** : حذفُ الألف ، فيقال : مَغْزيّ ، ومَلْهيّ ، وهذا الوجهُ ذكره سيبويهِ أيضاً ، وقال لا بأس به(٣) .

**والثالث** : أن يقال : مَلْهاويّ ، ومَغْزاويّ ، وهذا الوجهُ أجازه السّيرافيّ(٤) .

**الأدلة (٥) :**

**وجهُ قلب الألف واواً في نحو** : **مَلْهى** أنَّها بدلٌ من اللام ، فكان حكمُها حكمُ

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠١٦/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٥٢/٣ – ٣٥٣ ) ، والمقتضب ( ١٤٧/٣ )، وشرح الكتاب ( ١٠٨/٤ )، وعلل النحو ( ٥٣٦ ) ، وشرح المفصل ( ٦٠٠/٢ ) ، وشرح الشافية ( ٣٩/٢ ) ، والأصول في النحو ( ٦٧/٣ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٥٣/٣ ) .

(٤) شرح الكتاب ( ١٠٩/٤ ) .

(٥) الكتاب ( ٣٥٢/٣ – ٣٥٣ ) ، والمقتضب ( ١٤٧/٣ ) ، وشرح الكتاب ( ١٠٨/٤ ) ، وعلل النحو ( ٥٣٦ ) ، واللباب ( ١٤٧/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٦٠٠/٢ ) .

( عصا ) و( رحى ) ، فكما تقولُ : عَصَوِيّ وفَتَوِيّ ، كذلك تقولُ : مَلْهوِيّ .

**ووجهُ جواز الحذف** تشبيهُ الألف المنقلبة عن أصل بألف التَّأنيث المقصورة ، فكما يقالُ : في حُبْلى حُبْليّ ، فكذلك في مَلْهى يقالُ فيها : مَلْهيّ ، إضافةً إلى أنَّ الكلمةَ بعد الحذف تبقى على زنة أقلّ الأصول ، فجاز الحذف .

**ووجهُ جواز مَلْهاوِيّ** تشبيهُ الألف هنا بالزائدة الممدودةِ للتَّأنيث .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاح قلبَ الألف واواً** ؛ فقد ذكر الوجوهَ الثَّلاثةَ الجائزةَ في النَّسب إلى نحو : مَلْهى ومَغْزى ، مما ألفُه منقلبةٌ عن لام الكلمة ، ووصفَ هذا الوجهَ بأنَّه أجودُها ، فقال : "فإن كانت منقلبةً عن لام الكلمة نحو : مَغْزى ، ومَدْعى ، ومَلْهى .... ففيها ثلاثةُ أوجه :

**أجودُها** : قلبُها واواً إلحاقاً للرباعيّ بالثلاثيّ ؛ لأنَّ الثِّقلَ إنَّما يحصلُ في الخماسيّ ؛ بدليل حذفِ الخامس في التَّكسير والتَّصغير دونَ الرابع ، فيقال : مَغْزويّ ، ومَلْهويّ " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ قلبَ الألف واواً هو أجودُ الأوجه الثلاثة** ؛ لأنَّه المسموعُ من العرب ؛ نصّ على ذلك سيبويه والسّيرافيّ[٢] .

**وتفسيرُ هذا الوجه** أنَّ الألفَ في نحو : مَلْهى بدلٌ من اللام ، فكان حكمُها حكمُ ( عصا ) و( رحى ) ، فكما تقولُ : عَصَوِيّ ، وفَتَوِيّ كذلك تقول : مَلْهويّ .

**وأمَّا حذفُها قياساً على ألف التَّأنيث المقصورة ، وقلبها قياساً ألف التأنيث الممدودة** ففيهما ضعفٌ ؛ لأنَّ الألفَ في نحو : مَلْهى لامُ الكلمة ، بخلاف الألف في نحو : حُبلى

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠١٦/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٥٢/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ١٠٨/٤ ) .

والهمزة في نحو حمراء ، فإنَّهما زائدتان ، فبينهما وبين ألف مَلهى فرقٌ ؛ ولا قياس مع وجود الفارق ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٦٩- النَّسَبُ إلى ما في آخره ألفٌ خامسة يكونُ بعد حذفها مطلقاً

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا إذا كانت الألفُ خامسةً فصاعداً ، سواء كانت منقلبةً عن حرفٍ أصلي ، كـ( مُرامى ) ، و( مُستدعى ) ، و(مُرتجى ) ، و( مُعاطى ) ، أو عن حرف إلحاق كـ( حبنطى ) .. أو للتكثير نحو : ( قبعثرى ) ، أو للتأنيث نحو : ( حبارى ) ... فليس فيها إلا الحذف ، خلافاً ليونس في نحو : ( مُثنّى ) و( مُعلّى ) فإنَّه قال فيهما : ( مُثَنَّويّ ) ، و( مُعَلَّويّ ) بقلب ألفهما "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ النَّسبَ إلى ما في آخره ألفٌ خامسة يكونُ بعد حذفها إلا إذا كان مدغمَ العين ، نحو : ( مُثَنَّى ) و( مُعَلَّى ) ، فيجوزُ أن يكونَ بعد قلب الألف ، فيقالُ في ( مرتجى ) : ( مرتجيّ ) ، و في ( مُثَنَّى ) : ( مُثَنَّويّ ) ، وهو قولُ يونس[٢] .

**والثاني** : أنَّ النَّسبَ إلى ما في آخره ألفٌ خامسة يكونُ بعد حذفها مطلقاً ، فيقالُ في ( مرتجى ) : ( مرتجيّ ) ، و في ( مثنى ) : ( مُثَنِّيّ ) ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، وابنِ السَّراج ، والسِّيرافيِّ ، والفارسيّ[٣] .

**الأدلة [٤] :**

**حجةُ يونس على جواز قلبِ الألف في نحو : ( مُثَنَّى ) و( مُعَلَّى ) وعدم حذفها** أنَّ

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢/ ١٠٢٠ ) .

(٢) الكتاب ( ٣/٣٥٦ ) .

(٣) الكتاب ( ٣/٣٥٦ – ٣٥٧ ) ، والمقتضب ( ٣/١٤٨ ) ، والأصول في النحو ( ٣/٧٥ ) ، وشرح الكتاب (٤/١١٠ ) ، والتكملة ( ٢٥٧ ) .

(٤) الكتاب ( ٣/٣٥٦ – ٣٥٧ ) ، والأصول في النحو ( ٣/٧٥ )، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٤/١١٠ ) ، والتكملة ( ٢٥٧ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ١/٤٢٦ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٢/٤١ ) .

( مُثَنّى ) و( مُعَلّى ) بمنزلة الرباعي ؛ لإدغام عينهما ، فيقال في ( مثنى ) : ( مُثَنَّويّ ) ، وفي ( مُعَلَّى ) : ( مُعَلَّوي ) كما يقال : في ( ملهى ) : ( ملهويّ ) .

**وحجةُ سيبويه ومَن تَبِعَه على لزوم حذف الألف في نحو : ( مثنّى ) و( مُعَلَّى )** أنَّها وقعت خامسةً ، فيلزمُ حذفُها ، كما حُذفت في النَّسب إلى ( حبارى ) .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح قولَ الجمهور ، وهو أنَّ النَّسبَ إلى ما في آخره ألفُ خامسةٌ يكونُ بعد حذفها مطلقاً** ؛ فقد صرَّح بمخالفةِ يونس ، فقال : " وأمَّا إذا كانت الألفُ خامسةً فصاعداً ، سواء كانت منقلبةً عن حرفٍ أصلي ، كـ( مُرامى ) ، و( مُستدعى ) ، و( مُرتجى ) ، و( مُعاطى ) ، أو عن حرف إلحاق كـ( حَبنطى ) .. أو للتكثير نحو : ( قَبعثرى ) ، أو للتأنيث نحو : ( جُمادى ) ... فليس فيها إلا الحذف ، خلافاً ليونس في نحو : ( مُثنّى ) و(مُعلّى ) فإنَّه قال فيهما : ( مُثَنَّويّ ) ، و( مُعَلَّويّ ) بقلب ألفهما " .

**احتجَّ ابنُ فلاح على لزومِ حذف الألف إذا وقعت خامسةً** بأنَّ الاسمَ إذا بلغ الخماسيَّ بلغَ غايةَ الثّقل ؛ بدليل حذف الخامس في التَّكسير والتَّصغير ، وههنا أولى بالثّقل ؛ لأنَّه ينضمُّ إليه ياءُ مشددة قبلها واو مكسورة ، فتزداد بذلك ثقلاً إلى ثقلها .

**وأبطل ابنُ فلاح مذهبَ يونس من ثلاثةِ أوجه :**

**أحدها** : أنَّ ألفَ ( جمزى ) تُحذَف ؛ لتقدير الحركة بمنزلة حرفٍ خامسٍ ، ولا شكَّ أنَّ الحرفَ أثقلُ من الحركة ، وهو موجودٌ في ( مُثَنَّى ) ، و( مُعَلَّى ) .

**والثاني** : أنَّه يلزمُه أن يصرفَ رجلاً سُمِّي باسمٍ مؤنثٍ على زنة مَعَدّ ، ولا يَعْتَدّ بالحرف المدغم ، كما فعل في ( مُثَنَّى ) .

**والثالث** : أنَّه لا يجيزُ الإبدالُ في عِبِدَّى(٢) مع وجود الإدغام ، وإن جاز الإبدالُ من

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢/ ١٠٢٠ ) .

(٢) **العبدى** : جماعة العبيد الذين ولدوا في العبودية . اللسان ( ٤/٢٤٠ ) .

ألف التأنيث الرابعة .

**أقول** : أراد ابنُ فلاح من الوجه الثاني والثالث أن يُبْطلَ بهما كونَ الحرف المدغم بمنزلة الحرف الواحد كما زعم يونسُ ، وقد أبطله بلازمين باطلين :

**أحدهما** : أن يصرفَ الاسمَ المؤنثَ نحو : ( مَعَدّ ) إذا سمينا به مذكراً ؛ لأنَّه على زعم يونس يكونُ على ثلاثة أحرف ؛ لأنَّ الحرفَ المدغمَ لم يَعْتَدَّ به ، وهذا لم يقل به أحدٌ .

**والثاني** : أن يقولَ في ( عِبِدَّى ) : ( عِبِدَّويّ ) كما جاز في ( حُبْلَى ) : ( حبلويّ ) ، وإنَّما لزمه ذلك ؛ لأنَّه كان يفرقُ بين الألف في ( مُثَنَّى ) و( عِبِدَّى ) ؛ لأنَّ الألفَ في (مثنى ) أصلية ، وفي ( عِبِدَّى ) للتَّأنيث ، فيقالُ له : إن كان ( مُثنى ) من أجل الإدغام يصيرُ بمنزلة : ( معطى ) ، فينبغي أن يصيرَ ( عِبِدَّى ) بمنزلة : ( حبلى ) ، ولما جاز في (حبلى ) : ( حبلويّ ) لزمه أن يجيزَ في ( عِبِدَّى ) : ( عِبِدَّويّ ) ، وهو لا يجيزُ ذلك .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى ما في آخره ألفٌ خامسة يكونُ بعد حذفها مطلقاً** ؛ لأنَّ الاسمَ بلغ أكثرَ الأصول ، وبالزيادة يصيرُ سبعةَ أحرف ، فيبلغُ الغايةَ في الثِّقل ، فيلزمُ تخفيفُه بالحذف كما خُفِّفَ في التَّكسير والتَّصغير بل هنا أولى ؛ لأنَّه ينضمُّ إليه ياءُ مشددة قبلها واوٌ مكسورة ، فتزدادُ بذلك ثقلاً إلى ثقلها ، وهذا الحكمُ يكونُ في غير المدغم ، نحو : ( حبارى ) ، وفي المدغم ، نحو : ( مُثنّى )[1] .

وأمَّا قولُ يونس : إنَّ نحو : ( مُثنى ) و( مُعلَّى ) بمنزلة الرباعي ؛ لإدغام عينهما ، فضعيفٌ ؛ " لأنَّ المدغمَ بزنةِ ما ليس بمدغم ، وهو حرفانِ في الوزن ، الأولُ منهما ساكنٌ "[2] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) اللباب ( ١٤٨/٢ ) ، والمغني لابن فلاح : ت ضائحي ( ١٠٢٠/٢ ) .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ( ١١٠/٤ ) .

## ١٧٠- الأجودُ في النَّسب إلى المنقوص الرباعي حذفُ الياء

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا الرباعيُّ نحو : القاضي ، والدَّاعي ، والغازي ، فأجودُ اللُّغتين حذفُ الياء ، فيقالُ : قاضِيٌّ ، وغازِيٌّ ، وداعِيٌّ ..... واللّغةُ الثانيةُ قلبُها واواً "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها وجهانِ للعرب :**

**أحدهما** : حذفُ الياء فيقال : قاضيٌّ ، وغازيٌّ ، وداعيٌّ .

**والثاني** : قلبُ الياء واواً ، فيقال : قاضويٌّ ، وغازويٌّ ، وداعويٌّ .

**وهذان الوجهان** ذكرهما النُّحاةُ على أنَّهما الوجهان الجائزان في النَّسب إلى نحو : قاضٍ[٢] ، وقد أشار سيبويهِ ، والسِّيرافيّ ، والفارسيُّ إلى أنَّ الوجهَ الأولَ هو القياسُ[٣] .

والظاهرُ من كلام الجرجانيّ ، والعكبريّ[٤] أنَّ الوجهين يستويان في القياس ؛ فقد ذكرا الوجهين من غير ترجيح .

**الأدلة[٥] :**

**حجةُ جواز الوجهين** أنَّ العربَ تكلَّمت بهما ، فقالوا في حانية : حانيٌّ ، وحانويٌّ .

**وحجةُ كون الحذف هو الأقيسُ** أننا لو تركنا الياءَ ولم نحذفها وجب كسرُها ؛

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠٢٣/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٤٠/٣ – ٣٤١ ) وشرح الكتاب للسيرافي ( ٩٨/٤ ) ، والتكملة ( ٢٥٨ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ٤٣٠/١ ) واللباب ( ١٤٩/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٦٠٢/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٤٠/٣ – ٣٤١ ) وشرح الكتاب للسيرافي ( ٩٨/٤ ) ، والتكملة ( ٢٥٨ ) .

(٤) المقتصد في شرح التكملة ( ٤٣٠/١ ) ، واللباب ( ١٤٩/٢ ) .

(٥) الكتاب ( ٣٤٠/٣ – ٣٤١ ) وشرح الكتاب للسيرافي ( ٩٨/٤ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ٤٣٠/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٦٠٢/٢ ) .

لدخول ياء النسبة ، فكان يلزمُ في النّسبة إلى قاضٍ : قاضِيِيٌّ ، فتكسَرُ ياءٌ قبلها كسرة ، وهذا ثقيلٌ فوجب تسكينُها للتَّخفيف ، فاجتمع ساكنان : الياءُ التي من نفس الكلمة ، والياءُ الأولى من ياء النّسبة ، فحُذفت الياءُ التي من نفس الكلمة ؛ لالتقاء الساكنين .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح أنَّ الأجودَ في النَّسب إلى المنقوص الرباعيّ حذفُ الياء** ؛ فقد ذكر هذا الوجهَ ، ووصفه بأنَّه الأجودُ فقال : " وأمَّا الرباعيُّ نحو : القاضي ، والدَّاعي ، والغازي ، فأجودُ اللغتين حذفُ الياء ، فيقالُ : قاضِيٌّ وغازِيٌّ وداعِيٌّ " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثة أمورٍ ، فقال** : " وإنَّما كان حذفُ الياء في الرباعيّ أجودُ لثلاثة أمور :

**أحدها** : طولُ الاسم ، وثقلُه بالياءات والكسرات .

**والثاني** : أنَّ إثباتها يُؤدِّي إلى فتح ما قبل الياء ، وقلبِها ألفاً ، والألفِ واواً ، فتبعد بذلك عن الأصل مع ثقل الكلمة .

**والثالث** : أنَّ ياءَ النَّسب إذا دخلت على مُنَوَّن حلّت محلَّ التنوين ، ومَنَعت لامَ الكلمة الذي حذَفَه التنوينُ عن العود ؛ لأنَّ الياءَ الأولى ساكنةٌ ، وإن دخلت على ما فيه اللام فلامُ الكلمة ساكنٌ ، فتُحذف هرباً من التقاء الساكنين ؛ لئلا تثقلَ الكسرةُ التي تطلبها على الياء " .

**ويرى ابنُ فلاح** أنَّه إنَّما كان الاختيارُ هنا الحذفُ ، وفي المقصور الرباعيّ نحو : ملهى الإبدالُ لوجهين :

**أحدهما** : أنَّ الألفَ أخفُّ من الياء ، فلذلك حوفظ على الخفيف دون الثَّقيل .

**والثاني** : أنَّ الألفَ ليس فيها إلا قلبُها واواً ، وأمَّا ههنا فيكثرُ التغييرُ من فتح ما قبل

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢/١٠٢٣ ) .

الياء ، وقلبها ألفاً ، وقلبِ الألف واواً .

**وهذا الذي ذكره ابنُ فلاح من التفريق بين المقصور الرباعيّ والمنقوص الرباعيّ فيه ردٌّ على الجرجانيّ** ؛ إذ ذهب إلى أنّ الياءَ الرابعةَ تجري مجرى الألف الرابعة ، كما تقول : ملهيٌّ وملهويٌّ ، فتحذفُ مرةً ، وتثبتُ أخرى ، كذلك تقولُ في قاضٍ : قاضيٌّ ، فتحذفُ الياءَ ، وتقولُ : قاضويٌّ ، فتُبْدِلُ من الكسرة الفتحةَ ، ومن الياء الألفَ ، ثم تقلب الألفَ واواً كما فُعل ذلك في ملهى[1] .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى المنقوص الرباعيّ بحذف الياء أقيسُ من القلب** ؛ لأنَّ القلبَ فيه تخفيفٌ ، والحذفَ فيه تخفيفٌ أيضاً ، إلا أنَّ الحذفَ هو غايةُ التَّخفيف ، والقلب دونه ، وثقلُ الرباعيّ في نفسه إلى غاية التَّخفيف أدعى منه إلى ما دونَ ذلك[2] ، واللهُ أعلمُ بالصّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المقتصد في شرح التكملة ( ١/٤٣٠ ) .

(٢) شرح الشافية للرضي( ٢/٤٥ ) .

## ١٧١- الأجودُ في النَّسب إلى نحو : عَديّ وغَنيّ أن يكونَ على عَدَويّ وغَنَويّ

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " والقسمُ الثاني : أن تكونَ الياءُ الأولى زائدةً نحو : ياء ( فعيل ) كعَلِيّ وعَدِيّ وغَنِيّ .... وفيها القولانِ أيضاً : أحدهما : إقرارها ... فيقالُ : عَلِيّيّ ، وعَدِيّيّ ، وغَنِيّيّ ... والثاني : وهو أجودُهما : حذفُ الياء الزائدة ، ونقلُ فَعِل إلى فَعَل ، فتنقلبُ الياءُ ألفاً ، ثم تُقلَبُ الألفُ واواً ، فيقال : عَلَويّ ، وعَدَويّ وغَنَويّ "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها وجهانِ للعرب** :

**أحدهما** : أنَّ النَّسبَ إلى نحو : عَدِيّ مما آخرُه ياءٌ مشددةٌ قبلها حرفان يكونُ بإقراره على حاله ، فيقالُ في تصغير عَدِيّ : عَدِيّيّ .

**والثاني** : أنَّ النَّسبَ إلى نحو : عَدِيّ مما آخره ياءٌ مشددةٌ قبلها حرفان يكونُ بحذف الياءِ الزائدة ، ونقلِ فَعِل إلى فَعَل ، فتنقلبُ الياءُ ألفاً ، ثم تُقلَبُ الألفُ واواً ، فيقال في عَدِيّ : عَدَويّ .

**وهذان الوجهان للعرب ذكرهما النُّحاةُ** على أنَّهما الوجهان الجائزان في النَّسب إلى نحو عَدِيّ(٢) ، فأمَّا الأولُ فقد نقله يونسُ عن بعض العرب(٣) ، وأمَّا الثاني فقد نقله سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراج(٤) ، وجعله المبردُ القياسَ في المسألة ، فاقتصر عليه ، ولم يذكر ما نقله يونس .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠١١/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٤٤/٣ ) ، والمقتضب ( ١٤٠/٣ ) ، والأصول في النحو ( ٧٢/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ١٠١/٤ ) ، والتكملة ( ٢٦١ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٤٤/٣ ) .

(٤) الكتاب ( ٣٤٤/٣ ) ، والمقتضب ( ١٤٠/٣ ) ، والأصول في النحو ( ٧٢/٣ ) .

## الأدلة (١) :

**وجهُ قولِ بعضِ العرب في النَّسب إلى نحو : عَدِيّ : عَدِيّيّ** أنَّه لما كان يدخلُ الياءَ المشددةَ الإعرابُ فيقالُ : هذا عديٌّ ، ورأيت عديّاً ، ومررت بعديٍّ شبهوه بالصَّحيح فنسبوا إليه كما يُنسَبُ إلى الصَّحيح .

**ووجهُ قول العرب في النَّسب إلى نحو : عَدِيّ : عَدَوِيّ** أنَّهم كرهوا أن تَتَوَالى في الاسم أربعُ ياءات ، فحذفوا الياءَ الزائدةَ التي حذفوها من سُلَيم ، وثَقيف حيثُ استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواوَ من الياء التي تكونُ منقوصةً ؛ لأنَّك إذا حَذفت الزائدةَ فإنَّما تبقى التي تصيرُ ألفاً كأنَّه نسبَ إلى فَعَل .

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**ذهب ابنُ فلاح إلى أن الأجودَ في النَّسب إلى نحو : عَدِيّ ، وغَنِيّ أن يكونَ على عَدَوِيّ ، وغَنَوِيّ** ، فقد ذكر هذا الوجهَ ، ووصفه بأنَّه أجودُ الوجهين ، فقال : " والثاني : وهو أجودُهما : حذفُ الياء الزائدة ، ونقلُ فَعِل إلى فَعَل ، فتنقلبُ الياءُ ألفاً ، ثم تقلَب الألفُ واواً ، فيقال : عَلَوِيّ ، وعَدَوِيّ ، وغَنَوِيّ " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى نحو : عَدِيّ مما آخرُه ياءٌ مشددةٌ قبلها حرفان بحذف الياء الزائدة ، ونقلِ فَعِل إلى فَعَل ، فتنقلبُ الياءُ ألفاً ، ثم تُقلَبُ الألفُ واواً ، فيقال في عَدِيّ : عَدَوِيّ هو الأقيسُ** ؛ لأنَّ القياسَ أن يُحذفَ من الاسم الياءُ الخفيفةُ الزائدة التي كانت تُحذفُ من نحو : حَنِيفة ، فإذا فُعِل ذلك صارت الكلمةُ على عَدٍ على وزن فَعِل فيُذهبُ به في النَّسب إلى فَعَل -بفتح العين- كراهيةً لاجتماع الياءات

---

(١) الكتاب ( ٣٤٤/٣ ) ، والمقتضب ( ١٤٠/٣ ) ، واللباب ( ١٥٠/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٩٧/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٦٥/١ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ١٠١١/٢ ) .

والكسرات ، فانقلبت الياءُ الباقيةُ فيها ألفاً ، ثم انقلبت واواً ؛ ليائي النَّسب(١) .

ثم إنَّ عَدِيِّيّ يجمعُ أربعَ ياءات ، فهو مستثقلٌ ، بخلاف عَدَويّ ففيه فرارٌ منه ، وما يُؤدّي إلى الخفّة أولى مما يُؤدِّي إلى الثّقل ، لأنَّ العربَ إلى التَّخفيف تميلُ ، وعن الثّقل تحيدُ ، والله أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المقتضب ( ٣/١٤٠ ) .

## ١٧٢- النَّسبُ إلى نحو : ظبية وغزوة يكونُ على ظبييّ وغَزويّ بلا تغيير

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني ، قال** : " وأمَّا ما آخرُه واوٌ أو ياءٌ ساكنٌ ما قبلها ، فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ بلا تاء ، نحو : ظبي وغزو ، أو مع التاء نحو : ظبية ودُمية .... أمَّا الأولُ فلا خلافَ أنَّه لا يُغيَّر في النسبة ، بل يقال : ظبييّ .... وأمَّا ما فيه التاءُ فاختُلف فيه ، فذهب سيبويهِ والخليلُ إلى أنَّ حكمَه حكمُ ما لا تاء فيه ....وذهب يونسُ وتابعه الزَّجاجُ إلى تغيير المؤنث بتحريك الساكن ؛ لينقلب حرفُ العلة ألفاً ، فيقلبُه واواً فيقال : ظَبَويّ "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ حكمَه حكمُ ما لا تاء فيه فلا يغير ، فيقال في النَّسب إلى ظبية : ظبييّ ، وهو قولُ الخليلِ ، وسيبويهِ ، والمبردِ(٢) .

**والثاني** : أنَّه يُغيَّر بتحريك الساكن ؛ لينقلب حرفُ العلة ألفاً ، فتقلبُ الألفُ واواً ، فيقال في النَّسب إلى ظبية : ظَبَوي ، وهو قولُ يونس ، والزَّجاج(٣) .

### الأدلة (٤) :

**احتجَّ سيبويهِ على عدم التغيير** بأنَّه القياسُ "من قبل أنك تقول رَمْيٌ ونِحْيٌ ، فتجريه مجرى ما لا يعتلّ ، نحو : دِرع وتُرس ومَتن ، فلا يخالفُ هذا النَّحو ، وكأنَّك أضفت إلى

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠٢٧/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٤٦/٣ – ٣٤٧ ) وفيه رأي الخليل وسيبويه ، والمقتضب ( ١٣٧/٣ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٤٧/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ١٠٤/٤ ) .

(٤) الكتاب ( ٣٤٦/٣ – ٣٤٧ ) ، والمقتضب ( ١٣٧/٣ ) ، شرح الكتاب للسيرافي ( ١٠٤/٤ ) ، واللباب (١٥١/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٦٠٥/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٥٧٠/١ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ١٠٢٧/٢ ) .

شيء ليس فيه ياء ، فإذا جعلتَ هذه الأشياء بمنزلة ما لا ياء فيه فـأَجْرِه في الهـاء مجـراه ، وليست فيه هاء ؛ لأنَّ القياسَ أن يكونَ هذا النَّحو من غير المعتلِّ في الهاء بمنزلته إذا لم تكـن فيه الهاء "(١) .

**واحتُجَّ لمذهب يونس بالسَّماع ، والقياس :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقولُ العرب في بني زِنية : زِنَوِيّ(٢) .

**وأمَّا القياسُ فمن ثلاثةِ أوجه :**

**أحدهما** : أنَّ التَّغييرَ مع تاء التأنيث غيرُ مستنكر ؛ بدليل تغيير حنيفة دون حنيف .

**والثاني** : أنَّه يُكره اجتماعُ الياءات مع المؤنث لثقله ، وحُمِـل عليـه ذواتُ الـواو لاشتراكهما في التأنيث .

**والثالث** : أنَّ الحرفَ السَّاكن لا يمتنعُ فرض كونه مكسوراً في التقدير ، إلا أنَّه خُفِّف بالسكون ، فإذا نُسِب إليه أُبدل من الكسرة المقدرة فتحةً فانقلب حرفُ العلة ألفاً ، ثم قُلب الألفُ واوا .

## اختيار ابن فلاح (٣) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ النَّسبَ إلى نحو : ظبيةٌ وغزوة يكونُ على ظبييّ وغزويّ بلا تغيير** ، فقد ذكر القولين في المسالة بأدلتهما ، ثم أجاب عن الوجه الثالث من حجة من قال بالتغيير بما يُضْعِفُه ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بعدم التغيير .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بأنَّ ما ذكره المخالفُ من المسموع نادرٌ ، فلا يجعل أصلاً يقاسُ عليه ؛ لعدم اطّراده ، وأمَّا اجتماعُ الياءات فإنَّه موجودٌ مع المذكر ، ولم يُغَيَّر لجريـه

---

(١) الكتاب ( ٣/٣٤٦ – ٣٤٧ ) .
(٢) القول في : الكتاب ( ٣/٣٤٧ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٤/ ١٠٤ ) .
(٣) المغني : ت ضائحي ( ٢/١٠٢٧ – ١٠٢٩ ) .

مجرى الصَّحيح ، وحكمُ المؤنث مثلُه ، ولأنَّ التاءَ تحذفُ فيصيرُ كالمذكّر .

وهذه الحجةُ في الحقيقة هي ردٌ على الوجه الأول والثاني من حجة القائلين بالتغيير ، والحجةُ على عدم التَّغيير هي ما ذكرتُه في الأدلة عن سيبويه .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن الوجه الثالث من حجة القائلين بالتغيير ، فقال** : " ثم تقديره الحرفَ الساكنَ مكسوراً باطلٌ من وجهين :

**أحدهما** : أنَّ الأصلَ عدمُ التَّقدير ؛ لئلا تختلطَ الأبنية .

**والثاني** : أنَّ تقديرَ الكسر في نحو : ( رِشوة ) يقتضي محذورين :

أحدهما : قلبُ الواو ياءً ؛ لأنَّ الواوَ إذا كانت قبلها كسرة قُلبت ياء .

**والثاني** : أنَّه يُؤَدّي إلى تكثير مثال فِعِل ، ولم يجيء عند سيبويه منه إلا إِبِل ، وحكايةُ غيره : إِطِل ، وبِلِز ، ورجلٌ حِبِر ؛ حركةُ العين فيها إتْباعٌ لحركة الفاء ، والأصلُ السكون .

**فيكونُ ابنُ فلاح بذلك** قد أجاب عن الوجوه الثلاثة التي احتجَّ بها القائلون بالتغيير بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بعدم التَّغيير .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى نحو : ظبية وغزوة يكونُ على ظبييّ وغزويّ بلا تغيير** ؛ لأنَّ التَّاءَ تُحذفُ في النَّسب ؛ لأنَّها تعاقبُ ياءَ النَّسب فيبقى كالذي لا تاءَ فيه ، وما لا تاءَ فيه لا يُغيّرُ في النَّسب باتّفاق النّحاة .

وأمَّا المسموعُ الدَّالُ على التَّغيير فنادرٌ لا ينبغي أن يُجعلَ أصلاً ، ودعوى أنَّ عدمَ التَّغيير يُؤَدّي إلى اجتماع الياءات مردودةٌ بأنَّ اجتماعَ الياءات موجودٌ مع المذكر ، ولم يُغيَّر لجريه مجرى الصَّحيح ، وحكمُ المؤنث مثله ؛ لأنَّ التاءَ تحذفُ فيصيرُ كالمذكر ، ثم هو باطلٌ ببنات الواو ؛ إذ لا تُستثقَلُ حتى يفتحَ ما قبلها ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٧٣- المحذوفُ من نحو : سَيِّد وأُسَيّد في النَّسب إليهما الياءُ المتحرِّكة

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا حذفُ الياء المتحركةِ من كلِّ مثالٍ قبلَ آخره ياءٌ مشددةٌ ، نحو : سَيّد ومَيّت وهَيِّن ولَيِّن وأُسيّد .... فإنَّك تقولُ في النِّسبة إليه : سَيْدِيّ ، وهَيْنِيّ ، ولَيْنِيّ ، وأُسَيْدِيّ ... واختُلف في المحذوف : فالجمهورُ : أنَّه الياءُ المتحركةُ ....ومنهم مَن قال : المحذوفُ هي الساكنةُ ..... ومنهم مَن قال : أنت بالخيار بين حذفِ المتحركةِ ، وحذفِ السَّاكنةِ وحركةَ المتحرّكة "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ** :

**أحدها** : أنَّ المحذوفَ من نحو : سَيّد ، ومَيِّت ، وهَيِّن في النَّسب إليها الياءُ المتحركة ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، ، والسّيرافيّ ، وابنِ الوراق ، والعكبريّ ، وابنِ يعيش ، والرضيّ ، وابنِ جمعة ، وأبي حيان (٢) .

**والثاني** : أنَّ المحذوفَ هي الساكنةُ ، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاح ، و لم أقف على مَن قال به .

**والثالث** : جوازُ ادِّعاء أحدِ الأمرين : حذفُ المتحركة ، أو حذفُ الساكنةِ وحركةَ المتحركة ، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاحٍ أيضاً ، و لم ينسبه إلى أحد ، و لم أقف على من قال به .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠٠٧/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٧١/٣ ) ، والمقتضب ( ١٣٥/٣ )، وشرح الكتاب ( ١٢١/٤ ) ، وعلل النحو ( ٥٣١ ) واللباب ( ١٤٩/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٩٦/٢ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٣٢/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ١٢٦٣/٢ ) ، والارتشاف ( ٦١٢/٢ ) .

## الأدلة [1] :

**حجةُ القول : إنَّ المحذوفَ هو الياءُ المتحركةُ** أنَّها لو بقيت للزمها القلبُ والتَّغــييرُ ، فأمَّا القلبُ فلانفتاح ما قبلها ، وأمَّا التَّغييرُ فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة .

**وحجةُ القول : إنَّ المحذوفَ هي الساكنةُ** أنَّ الساكنةَ زائدةٌ ، والمتحركةُ أصليةٌ ، فهي أحقُّ بالبقاء ، لكن حُذفت حركتُها هرباً من توالي كسرتين قبل ياء النَّسب .

## اختيار ابن فلاح [2] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ الجمهور ، وهو أنَّ المحذوفَ من نحو : سَيِّد ومَيِّت وهَــيِّن في النَّسب إليها الياءُ المتحركةُ** ؛ فقد ذكر هذا القولَ ، واحتجَّ له فقال : " فالجمهورُ أنَّه الياءُ المتحركةُ ؛ لأنَّ حذفَها أبلغُ في التَّخفيف كراهةَ اجتماعِ أربعِ ياءاتٍ ، وكسرتين ، ولا يخفى ما فيه من الثِّقل ، **والدليلُ على أنَّ المتحركةَ المحذوفةُ من وجهين** :

**أحدهما** : أنَّها التي تُحذَفُ عند التَّخفيف في غير النَّسب ، نحو : هيّن ، وليّن فالنَّسبُ أولى بحذفها .

**والثاني** : أنَّه لو حُذفت الساكنةُ لاجتمعت المتحركاتُ ، فكـان يُــؤدّي إلى قلــب المتحركةِ ألفاً ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فكان يزولُ صيغةُ الكلمة .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ المحذوفَ من نحو: سَيِّد ، ومَيِّت ، وهَيِّن في النَّسب إليهـا الياءُ المتحركةُ** ؛ لأنَّ الذي أوجبَ الحذفَ هو الثقل الحاصل من توالي الكسرات واجتمـاع الياءات ، فإذا حذفنا المتحركةَ فقد نقصت كسرةٌ وياءٌ فيخفُّ الثّقلُ ، ولو حذفنا الســَّاكنَ

---

(١) الكتاب ( ٣/٣٧١ ) ، والمقتضب ( ٣/١٣٥ ) ، وعلل النحـو ( ٥٣١ ) ، وشـرح الكتـاب ( ٤/١٢١ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ٢/١٠٠٨ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٢/١٠٠٧ – ١٠٠٨ ) .

لبقيت كسرةُ الياء ، فكان ذلك يَثْقُلُ ؛ لتوالي الكسرات ، فلا يستفادُ من الحذف[1] .

ثم إنَّنا لو حذفنا الساكنةَ بقيت المتحركةُ وقبلها فتحةُ ، فكان يجبُ قلبُها ألفاً ، فنخرجُ من علّةٍ إلى علّةٍ ، والخروجُ من علّةٍ إلى علّةٍ فيه كُلْفةٌ ، فلذلك قلنا بحذف المتحركةِ ؛ لتزول هذه الكلفة[2] .

ويضافُ إلى ذلك أنَّ الياءَ الساكنةَ المدغمةَ لا كُلفةَ فيها على المتكلّم ؛ لأنَّه يَرفعُ لسانَه بها في جملة الياء المتحركة ، فصار الاستثقالُ إنَّما وجبَ من أجل المتحركةِ ، فكانت أولى بالحذف ؛ إذ كانت هي الموجبة للثِّقل[3] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٢١/٤ ) .

(٢) علل النحو لابن الوراق ( ٥٣١ ) .

(٣) المصدر السابق .

## ١٧٤- النَّسبُ إلى ( فَعُولة ) يكونُ على ( فَعَليّ ) بإسقاط الواو وفتح عين الكلمة

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا ( فَعُولة ) نحو : شَنُوءة ، وفَرُوقة ، وعَدُوَّة ، فاختلف فيها : فذهب سيبويهِ والأخفشُ إلى أنَّها في التَّغيير بمنزلة : ( فَعِيلة ) فتُحذَفُ الواوُ ، وتُفْتَحُ عينُ الكلمة المضمومةُ ، فيقال : شَنَئيّ ، وفَرَقيّ ، وعَدَويّ .... وذهب المبردُ إلى منعِ حذفِ الواو من ( فَعُولة ) ، ويقول : عَدُوِّي ، وفَرُوقيّ "(١) .

### آراء النَّحويين :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّ النَّسبَ إلى ( فَعُولة ) يكونُ على ( فَعَلي ) بإسقاط الواو وفتح عين الكلمة فيقال في رَكُوبة : رَكَبيّ ، وفي حَلُوبة : حَلَبيّ ، وهو قولُ سيبويهِ ، والأخفشِ في أحد قوليه ، وابنِ السّكيت ، وابنِ دُريد ، وابنِ السَّراج ، وابنِ ولاد ، والفارسيّ ، وابنِ جنيّ(٢) .

**والثاني** : أنَّ النَّسبَ إلى ( فَعُولة ) يكونُ على لفظها بإثبات الواو بعد حذف التاء ، فيقال في رَكُوبة : رَكُوبيّ ، وفي حَلُوبة : حَلُوبيّ ، وهو أحدُ قولي الأخفش ، وبه قال الجرميُّ ، والمبردُ ، واختاره الرضيُّ(٣) .

**والثالث** : أنَّ النَّسبَ إلى ( فَعُولة ) يكونُ على ( فَعُليّ ) بحذف الواو منها ، وإبقاء الضَّمة ، فيقال في رَكُوبة : رَكُبيّ ، وفي حَلُوبة : حَلُبيّ ، وهو قولُ ابنِ الطَّراوة(٤) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠٠١/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٣٩/٣ ، ٣٤٥ ) ، والعضديات ( ٢١ ) ، وإصلاح المنطق ( ١٤٦ ) ، والجمهرة ( ٨٨٢/٢ ) والأصول في النحو ( ٧٢/٣ ) ، والانتصار( ٢١٠ ) ، والتكملة ( ٢٥٩) ، والخصائص ( ١١٥/١ – ١١٦ ) .

(٣) الارتشاف ( ٦١٤/٢ ) ، والتذييل والتكميل ( ٢٥٦/٥ ب ) ، والانتصار ( ٢٠٩ ) ، وشرح الشافية ( ٢٤/٢ ) .

(٤) الإفصاح ( ١٧٣ ) .

**ونَسبَ ابنُ الدَّهان هذا القولَ إلى سيبويه**[١] ، وهذا خلافُ صريح عبارة سيبويه ؛ إذ يقول : " هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس .... وفي شنوءة شنئي " ، ونَسبَه كذلك إلى الأخفش .

**وقد ذكر ابنُ فلاح هذه النِّسبة أيضاً** إلا أنَّه لم يرتضها ، فقال : " والأكثرُ عنهما النَّقلُ الأولُ "[٢] ، وهو أنَّ النَّسبَ إلى ( فَعُولة ) يكونُ على ( فَعَليّ ) ، بإسقاط الواو وفتح عين الكلمة .

**الأدلة** [٣] **:**

**حجةُ مَن قال إنَّ النَّسبَ إلى ( فَعُولة ) يكونُ على ( فَعَليّ ) بإسقاط الواو ، وفتح عين الكلمة ثلاثةُ أمورٍ :**

**أحدها** : أنَّ العربَ لم يَرد عنها في هذا الباب إلا شَنَئيّ في النَّسب إلى شَنُوءة[٤] ، فوجب أن يُقاس عليه بقيةُ الأمثلة .

**والثاني** : أنَّ الواوَ ثقيلةٌ في نفسها ، واجتماعُها مع الياء كاجتماع الحروف المتقاربة التي يُفَرُّ منها إلى الإدغام ، مثل : لويتُ يدَه ليَّاً .

**والثالث** : أنَّ ( فَعُولة ) أشبهت ( فَعِيلة ) في أمورٍ منها : أنَّهما مختومان بتاء التأنيث ، وأنَّ كلا البناءين ثلاثيُّ الأصول ، وأنَّ ثالثَ كلٍّ منهما حرفُ لين يجري مجرى صاحبه واصطحابُ ( فَعُول ) و( فَعِيل ) على الموضع الواحد نحو : أَثيم وأُثُوم ، ورَحيم ورَحُوم ، فلذلك جرت واوُ ( فَعُولة ) مجرى ياء ( فَعِيلة ) وكما قالوا :حَنَفيّ قالوا : شَنَئيّ .

**وحجةُ مَن قال إنَّ النَّسبَ إلى ( فَعُولة ) يكونُ على لفظها بإثبات الواو بعد حذف**

---

(١) الغرة ( ٢/٢٣١ أ )

(٢) المغني : ت ضائحي ( ١٠٠٢ ) .

(٣) الانتصار ( ٢٠٩ ) ، وشرح الكتاب للرماني ( ٤/١٥ أ – ١٦ أ ) ، والخصائص ( ١/١١٦ ) ، والغرة لابن الدهان ( ٢/٢٣١ أ ) ، وشرح الكافية الشافية ( ٤/١٩٤٦ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٢/٢٣ ) .

(٤) الكتاب ( ٣/٣٣٩ ) .

**التاء ثلاثةُ أمور :**

**أحدها** : القياسُ على ( فَعُول ) في النَّسب إليها دون حذفٍ للواو منها .

**والثاني** : أنَّ ما سُمِعَ من قولهم : شَنَئيّ في شَنُوءة شاذٌّ لا يقاسُ عليه .

**والثالث** : أنَّ ( فَعُولة ) لا تُحْمَلُ على ( فَعِيلة ) للفرق بينهما ، ومن ذلك أنَّ الحذفَ من ( فعيلة ) أوجبه اجتماعُ ثلاثِ ياءات ، وهذا غيرُ متحققٍ في ( فَعُولة ) ، وأنَّ العربَ قالوا في النَّسب إلى سمُر وسمُرة : سمُريّ ، ولم يُغيِّروا الضَّمة ، وقالوا في نمِر : نَمَريّ ، فقلبوا الكسرةَ فتحةً ، وعليه فلا تجري الواوُ على الياء في الحذف ، كما لم تجرِ الضَّمةُ على الكسرة في التَّحويل إلى الفتحة .

**وأمَّا مَن قال إنَّ النَّسبَ إلى ( فَعُولة ) يكونُ على ( فَعُليّ ) بحذف الواو منها ، وإبقاء الضَّمة** فحجةُ حذفِ الواوِ عندهم أنَّها ثقيلةٌ في نفسها ، واجتماعُها مع الياء كاجتماع الحروف المتقاربة التي يُفَرُّ منها إلى الإدغام ، مثل : لويتُ يدَه ليًّا .

وأمَّا إبقاءُ الضمة فحجَّتُهم في ذلك القياسُ على سمُريّ في النَّسَبِ إلى سمُر وسمُرة ؛ حيثُ لم تُغَيَّر الضَّمةُ في النَّسب .

## اختيار ابن فلاح [(١)] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويه ، وهو أنَّ النَّسبَ إلى ( فَعُولة ) يكونُ على ( فَعَليّ ) بإسقاط الواو ، وفتح عين الكلمة** ؛ فقد ذكر قولَ سيبويه ، وقولَ المبرد في المسألة بأدلتهما ، ثم قال في المغني : " وما صار إليه المبردُ أقوى في القياس ، إلا أنَّ ما صار إليه سيبويهِ أخفُّ ، ويقوّيه السَّماع " .

**فأمَّا كونُ ما صار إليه المبردُ أقوى في القياس فلأمرين ذكرهما ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الواوَ لا يكره في النَّسب كما يكره الياءُ ، بدليل فرارهم من الياء إلى

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠٠١/٢ – ١٠٠٢ ) .

الواو في نحو : طَوَويّ ولَوَويّ في طيّ وليّ .

**والثاني** : أنَّ الضَّمةَ لا تُغَيَّرُ في النَّسب كالكسرة ؛ بدليل عدم تغيير نحو : عَضُد وسَمُر كما غُيِّر نحو : فَخِذ ونَمِر ، وبذلك تكونُ ( فَعُولة ) قد فارقت ( فَعِيلة ) من هذين الوجهين فلم يجز قياسُها عليها .

**وأمَّا كونُ مذهبِ سيبويهِ أخفَّ** ؛ فلأنَّ اجتماعَ الواو مع ياء النَّسب فيه ثقلٌ يزولُ بحذف الواو .

**وأمَّا كونُ مذهبِ سيبويهِ يقوّيه السَّماعُ** فذلك قولُ العرب في شَنُوءة شَنَئيّ .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه ، وهو أنَّ النَّسبَ إلى ( فَعُولة ) يكونُ على ( فَعَليّ ) بإسقاط الواو ، وفتح عين الكلمة** ؛ لأنَّ العربَ لم يَرد عنها في هذا الباب إلا شَنَئيّ في النَّسب إلى شَنُوءة ، فوجب أن يُقاسَ عليه بقيةُ الأمثلة .

**وأمَّا ما احتجَّ به مَن قال إنَّ النَّسبَ إلى ( فَعُولة ) يكونُ على لفظها ، بإثبات الواو بعد حذف التاء ، فمردودٌ بما يأتي**[1] :

**فأمَّا قياسُ ( فَعُولة ) على ( فَعُول )** فباطلٌ بأنَّ بناءَ ( فَعُول ) ليس مختوماً بتاء التَّأنيث ، فلم يُحذَف منه الواوُ ، كما أنَّ ( فَعيل ) لم تُحذف ياؤه ، وقد حُذفت من ( فَعيلة ) .

**وأمَّا قولُهم : إنَّ شَنَئيًّا في شنوءة شاذٌّ لا يقاس عليه** فمردودٌ بأنَّ العربَ لم يَرد عنها في هذا الباب إلا شَنَئيّ ، ولم يَرد ما يخالفُه ، فوجب أن يقاسَ عليه بقيةُ الأمثلة ، وإنَّما كان ينبغي أن يُحْمَلَ شنئيٌّ على الشّذوذ لو نَسبت العربُ إلى ( فَعُولة ) بإثبات الواو منها ، فقالوا : ( فَعُوليّ ) .

(١) الانتصار( ٢٠٩ ) ، والخصائص ( ١/١١٦ ) ، والتذييل والتكميل ( ٥/٢٥٧ أ ) .

**وأمَّا قولُهم : إنَّ الحذفَ من ( فَعيلة ) أوجبه اجتماعُ ثلاثِ ياءات ، وهذا غيرُ متحقق في ( فَعُولة )** فمردودٌ بأنَّ الحذفَ في ( فَعيلة ) نحو : حنيفة موجبُه أنَّه قد وُجد قياساً مُطّردا فيما كان مختوماً بتاء التَّأنيث وثالثُه حرفُ مدٍّ ، ثم إنَّ العربَ قد تجمعُ أربعَ ياءات كقولهم : أُميّيّ في أُمَية ، فلا يلزمُ تعليلُ حذفِ الياء من ( فعيلة ) في النَّسب إليها باجتماع الياءات .

**وأمَّا قولُهم : إنَّ العربَ قالوا في النَّسب إلى سمُر وسمُرة : سمُريّ ، ولم يغيروا الضمة ، وقالوا في نمِر نَمَريّ ، فقلبوا الكسرةَ فتحةً ، وعليه فلا تجري الواو على الياء في الحذف ، كما لم تجر الضمة على الكسرة في التحويل إلى الفتحة** فمردودٌ بأنَّ الضَّمةَ إنَّما أُبقيت في نحو : سَمُريّ ، و لم تبقَ الواوُ في نحو : ( فَعُولة ) ؛ لثقل الواو دون الضمة .

**وأمَّا ما ذهب إليه ابنُ الطَّراوة من أنَّ النَّسب إلى ( فَعُولة ) يكون على ( فَعُلي ) بحذف الواو منها ، وإبقاء الضمة** فمردودٌ بأنَّ السَّماعَ قد جاء بتغييرِ حركةِ العين من شَنَئيّ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٧٥- الأجودُ في النَّسب إلى الاسم المختوم بهمزةِ التَّأنيث إبدالها واواً

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " والنوعُ الرابعُ : ما همزتُه للتَّأنيث ، نحو : حمراء ، وصحراء ....والأجودُ إبدالُها واواً ، فيقال : حَمراويّ ، وصَحراويّ .... وقد أقرها بعضُ العرب فقال : صَحرائيّ "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها وجهانِ للعرب كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : قلبُ الهمزة واواً ، فيقالُ في النَّسب إلى حمراء وصحراء : حمراويّ وصحراويّ .

**والثاني** : إقرارُ الهمزة فيقال في النَّسب إلى حمراء وصحراء : حمرائيّ وصحرائيّ .

والذي عليه نحاةُ البصرة هو الوجهُ الأولُ ، ولم يذكروا الثاني(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السّراج ، والسّيرافيّ(٣) ، وأمَّا الوجهُ الثاني فنقله أبو حاتم(٤) ، وظاهرُ كلام ابن فلاح أنَّ الوجهين جائزان ، إلا أنَّ الإبدالَ أجودُ .

### الأدلة (٥) :

**حجةُ القلب** أنَّ الهمزةَ إنَّما قلبت واواً ولم تقرّ بحالها ؛ لئلا تقعَ علامةُ التّأنيث حشواً ، ولم تكن لتحذفَ ؛ لأنَّها لازمةٌ تتحركُ بحركاتِ الإعراب ، فهي محميةٌ بالحركة ، ولما لم يجز

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠٣١/٢ ) .

(٢) علل النحو ( ٥٣٩ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٤٩/٣ ، ٣٥٥ ) ، والمقتضب ( ١٤٩/٣ ) ، والأصول في النحو ( ٧٥/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ١١٠/٤ ) .

(٤) المساعد ( ٣٥٨/٣ ) .

(٥) الكتاب ( ٣٥٥/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ١١١/٤ ) ، وعلل النحو ( ٥٣٩ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٦١٠/٢ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ١٠٣١/٢ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٥٥/٢ ) .

حذفُها وجبَ تغييرُها فقلبت واواً .

**وحجةُ إقرارها** تشبيهها بحرف الإلحاق ؛ لاشتراكهما في الزيادة ، فكما يقال في عِلباء : علبائيّ ، فكذلك في حمراء : حمرائيّ .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاح قلبَ الهمزة واواً ، فيقالُ في النَّسب إلى حمراء وصحراء : حمراويّ وصحراويّ** ؛ فقد وصف هذا الوجهَ بالأجود فقال : " والنوع الرابع : ما همزتُه للتأنيث ، نحو حمراء ، وصحراء .... والأجودُ إبدالُها واواً ، فيقال : حمراويّ ، وصحراويّ " .

**واحتجّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثة أمور :**

**أحدها** : أنَّ إقرارها يُؤدّي إلى الجمع بين علامتي تأنيثٍ في نسبة المؤنث ، نحو: صحرائيّة .

**والثاني** : أنَّها بمنزلة تاء التأنيث ، وتاءُ التأنيث لا تجامعُ ياءَ النَّسب ، فلذلك غُيّرت صورتُها .

**أقول** : ابنُ فلاحٍ في هذا الوجه يناقضُ نفسَه ؛ فقد قرَّرَ في كلامه عن الألف المقصورة أنَّ المبدلَ منها يقومُ مقامَها ، ولازمُ قوله هنا أنَّ الواوَ تقومُ مقامَ همزة التأنيث ، فيلزمُ من ذلك حذفُها ؛ لأن همزة التأنيث – على قوله – لا تجامع ياء النسب فما يقوم مقامها كذلك بناءً على ما قرره .

**والثالث** : أنَّها منقلبةٌ عن ألف التأنيث ، وألفُ التَّأنيث إذا وقعت خامسةً لا تبقى في النَّسب ، فلذلك غُيّرت صورتُها أيضاً .

**ويرى ابنُ فلاح أنَّ الهمزةَ في نحو : حمراء إنَّما قلبت واواً في النَّسب لوجهين :**

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠٣١/٢ ) .

**أحدهما** : أنَّها لو قلبت ياءً لأفضى إلى اجتماع الأمثال ، ولو قُلبت إلى الألف لأفضى إلى اجتماع ثلاثة سواكن .

**والثاني** : أنَّ الواوَ أشدُّ مناسبةً للهمزة ؛ بدليل قلب الواو المضمومة إليها ، نحو : ( أُقِّتَت ) و( أجوه ) ، فقلبُها إلى المناسب أولى .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى الاسم المختوم بهمزة التأنيثِ يجبُ أن يكونَ بقلب الهمزة واواً** ؛ " لأنَّهم قصدوا الفرقَ بين الأصليّ المحض والزائدِ المحض ، فكان الزائدُ بالتغيير أولى ، ولولا قصدُ الفرق لم تقلب ؛ لأنَّ الهمزةَ لا تُستثقل قبلَ الياءِ استثقالَ الياء قبلها ، لكنَّهم لما قصدوا الفرقَ ، -والواوُ أنسبُ إلى الياء من بين الحروف ، وأكثرُ ما يقلب إليه الحرفُ المستثقلِ قبل ياء النَّسب- قُلبت إليه الهمزةُ "(١) ، وأمَّا قولُ بعض العرب في صحراء : صحرائيّ بإقرار الهمزة فقليلٌ لا يقاسُ عليه(٢) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الشافية للرضي ( ٢/٥٥ ) .

(٢) المساعد ( ٣/٣٥٨ ) .

## ١٧٦- النِّسبةُ إلى ( كنتُ ) مسمًّى به يكونُ على : ( كُونيّ )

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا ( كنتُ ) فالقياسُ في النِّسبة إليه : ( كُونيّ ) بحذفِ ضميرِ الفاعلِ ، وإعادةِ عينِ الكلمة .....ومنهم مَن قال : ( كُنْتِيّ ) و لم يحذف الفاعل .... ومنهم مَن قال : ( كُنتُنِيّ ) بزيادة نون الوقاية مع ضميرِ الفاعل "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّ النَّسبةَ إلى ( كنتُ ) : ( كُونيّ ) بحذف ضمير الفاعل ، وإعادة عين الكلمة ، وهي الواوُ ؛ لزوال سبب حذفها ، وهو التقاؤها ساكنةً مع النّون الساكنة ؛ لاتّصالها بالضَّمير : تاءِ الفاعل ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمبردِ ، وابنِ السَّرَّاج ، والرُّمَّانيّ ، وابنِ جنيّ ، وابنِ مالك ، وأبي حيان(٢) .

**والثاني** : أنَّ النسبةَ إلى ( كنتُ ) : ( كُنْتِيّ ) من غير حذفٍ لضميرِ الفاعل ، وهو قولُ الجرميّ ، والأزهريّ ، والصاحبِ بن عبَّاد ، والزَّمخشريّ(٣) .

**والثالث** : أنَّ النسبةَ إلى ( كنتُ ) : ( كُونيّ ) أو ( كُنتيّ ) ، بلا ترجيح ، وهو قولُ الفارسيّ ، والجرجانيّ ، وابنِ الأثير(٤) .

**والرابع** : أنَّ النسبةَ إلى ( كنتُ ) : ( كُنتُنِيّ ) بزيادة نون الوقاية ، وهذا القولُ ذكره

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٠٤٩/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٧٧/٣ ) ، وشرح الأصول في النحو للرماني ( ١٨٨ ) ، والأصول في النحو ( ٧٠/٣ ) ، وشرح الكتاب قسم الصرف ( ٢٣٥/١ ) ، وسر الصناعة ( ٢٢٤/١ ) ، وشرح الكافية الشافية ( ١٩٥٣/٤ ) ، والارتشاف ( ٦٠٠/٢ ) .

(٣) الأصول في النحو ( ٧٠/٣ ) ، وتهذيب اللغة ( ١٤٠/١٠ – ١٤١ ) ، والمحيط في اللغة ( ٢٢٤/٦ ) ، وأساس البلاغة ( ٣٩٩ ) .

(٤) التكملة ( ٢٦٧ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ٤٦٧/١ ) ، والبديع ( ٢٠٦/٣ ) .

السِّيرافيُّ[١] ، و لم ينسبه إلى أحدٍ ، و لم أقف على مَن قال به .

**الأدلة** [٢] **:**

**حجةُ مذهبِ سيبويهِ ومَن تَبِعَه** سماعُ ( كُونيّ ) عن العرب .

**وحجةُ الجرميّ ومَن تبعه** سماعُ ( كُنْتِيّ ) عن العرب ، ومنه قولُ الشَّاعر :

فأصبحتُ كُنتيّاً وأصبحتُ عاجناً     وشرُّ خصالِ المرءِ كُنتُ وعاجنُ[٣]

وفُسِّرَ هذا السَّماعُ بأنَّه لما اختلط الضَّميرُ بالفعل صار كالجزءِ منه نظيرُ الدَّالِ من ( زيد ) فنُسِبَ إليهما معاً .

**وحجةُ مَن قال : ( كُنتُنيّ ) بزيادة نون الوقاية** قولُ الشَّاعر :

وما أنا كُنتيّ وما أنا عاجنٌ     وشرُّ الرجالِ الكنتيّ وعاجنٌ[٤]

وفُسِّرت الزيادةُ بأنَّ فيها سلامةً للفظ ( كنتُ ) من الكسر ، ويبقى على ضم تائه .

**اختيار ابن فلاح** [٥] **:**

**اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويهِ ، وهو أنَّ النِّسبةَ إلى ( كنتُ ) : ( كُونيّ ) بحذف ضمير الفاعل ، وإعادةِ عين الكلمة** ؛ فقد صرَّح بأنَّ هذا القولَ هو القياسُ ، فقال في المغني : " وأمَّا (كنتُ ) فالقياسُ في النِّسبة إليه : ( كُونيّ ) بحذف ضمير الفاعل ، وإعادةِ

---

(١) شرح الكتاب ( ٤/١٢٨ ) .

(٢) الكتاب ( ٣/٣٧٧ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٤/١٢٧ ) ،وشرح الكتاب للرماني قسم الصرف( ١/٢٣٥ ) ، وسر الصناعة ( ١/٢٢٤ ) .

(٣) البيت من الطويل ، ونسب للأعشى في التذييل والتكميل ( ٥/٢٥١ أ ) ، والهمع ( ٦/١٥٦ ) ، ولم أجده في ديوانه ، والبيت في : الصحاح ( ٦/٢١٩١ ) ، وسر الصناعة ( ١/٢٢٤ ) ، وأساس البلاغة ( ٣٩٩ ) .

(٤) البيت من الطويل ، و لم أقف على قائله ، وهو في: شرح الكتاب للسيرافي ( ٤/١٢٨ ) ، والمخصص (١٣/٢٤٦ ) ، والمساعد ( ٣/٣٥٢ ) .

(٥) المغني : ت ضائحي ( ٢/١٠٤٩ ) .

عين الكلمة ؛ لزوال الموجب لحذفها ، وهو سكونُ لام الكلمة ؛ لأجل ضمير الفاعل " .

**ووجهُ القياس الذي ذكره ابنُ فلاحٍ** أنَّ النِّسبةَ إلى المسمَّى بالجملة يكونُ إلى الفعل وحده ، ويحذف ما عداه ، فيقالُ في تأبَّطَ شراً : تأبَّطيّ ، وفي شاب قرناها : شابيّ ، وفي برق نحرُه : برقيّ ، والمسموعُ من ذلك تأبَّطيّ ، والباقي قياسٌ عليه ، فإذا تقرَّرَ ذلك فإنَّ النسبةَ إلى ( كنتُ ) مسمًّى به يكونُ إلى الفعل وحده ؛ قياساً على تأبَّطيّ .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ ، وهو أنَّ النّسبة إلى ( كنتُ ) : ( كُونيّ ) بحذف ضمير الفاعل ، وإعادةِ عين الكلمة ، وهي الواوُ** ؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع والقياس :

**فأمَّا السَّماعُ** فقد سُمِعَ من العرب ( كُونيّ ) .

**وأمَّا القياسُ** : فإنَّ النسبةَ إلى المسمَّى بالجملة – على الأصح[(١)] – يكونُ إلى الفعل وحده ، ويحذف ما عداه ، فيقال في تأبَّط شراً : تأبَّطيّ ، وفي شاب قرناها : شابيّ ، وفي برق نحره : بَرَقيّ ، والمسموعُ من ذلك تأبَّطيّ ، والباقي قياسٌ عليه ، فإذا تقرَّر ذلك فإنَّ النسبةَ إلى ( كنتُ ) مُسمّىً به يكونُ إلى الفعل وحده ؛ قياساً على تأبَّطيّ .

**وأمَّا ما ذهبَ إليه الجرميُّ ومَن تَبِعه فضعيفٌ بما يأتي**[(٢)] :

**أولاً** : أنَّه لم يثبت عن فصحاء العرب ( كُنتِيّ ) .

**ثانياً** : أنَّه مخالفٌ للقياس ؛ لأنَّ القياسَ في المركب الإسنادي أن يُنسبَ إليه بحذفِ ما سوى الصَّدر ، كقولك : تأبَّطيّ .

**ثالثاً** : أنَّه يلزمُ الجرميَّ ومَن قال بقوله أن يقولَ تأبَّطَ شريّ ، و لم يقل بذلك أحدٌ ، مما

(١) خلافاً للجرمي فقد أجاز النسبة إلى الأول أو إلى الثاني في الجملة أو في غيرها ، شرح الشافية للرضي ( ٧٢/٢ ) .
(٢) الأصول في النحو( ٧٠/٣ ) ، وشرح الأصول للرماني ( ١٨٨ ) ، وشرح الكتاب له قسم الصرف ( ٢٣٥/١ ) .

يدلُّ على فساد هذا القول .

**وأمَّا (كُنتُنِيّ ) فضعيفٌ بما يلي :**

**أولاً** : أنَّه لم يثبت عن فصحاء العرب .

**ثانياً** : " أنَّ نونَ الوقاية تلحقُ الفعلَ قبلَ ياء المتكلم ، ونحو : ( كنتُ ) استحال اسماً مركباً ، فليس ثَمَّ فعلٌ لتلحقه النُّون ، يُضافُ إليه الفرقُ بين ياء النَّسب وياء المتكلم : فالأُولى حرفٌ ، والثانيةُ اسمٌ "(١)، والله أعلم بالصواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه ( ٤٢٢ ) .

## ١٧٧- ياءُ النَّسب المشدَّدة حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وهذه الياءُ حرفٌ لا موضعَ لها من الإعراب ، كتاء التَّأنيث ، خلافاً للكوفيينَ ، فإنَّهم زعموا أنَّها اسمٌ في موضعِ جرٍّ بإضافة الأولِ إليها "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ ياءَ النَّسب المشدَّدة حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب ، وهو قولُ البصريينَ(٢) ، ومنهم الفارسيُّ ، واختاره عبدُ القاهر الجرجانيّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ جمعة الموصليّ(٣) .

**والثاني** : أنَّ ياءَ النَّسب المشدَّدة اسمٌ في موضع جرٍّ بإضافةِ الأول إليها ، وهو قولُ الكوفيينَ(٤) .

**الأدلة (٥) :**

**حجةُ البصريينَ على أن ياء النسب المشددة حرفٌ** ظهورُ إعرابِ الكلمة فيها .

**واحتجَّ الكوفيونَ على اسميّة ياء النَّسب المشدَّدة** بقولِ الشَّاعر :

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٩٨٩/٢ ) .

(٢) ائتلاف النصرة ( ١٧٦ ) .

(٣) التكملة ( ٢٥٣ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ٤١١/٢ ) ، وشرح المفصل (٥٨٨/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط ( ١٢٤٨/٢ ) .

(٤) التكملة ( ٢٥٣ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٨٨/٢ ) .

(٥) ائتلاف النصرة ( ١٧٦ ) ، والتكملة ( ٢٥٣ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ٤١١/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٥٨٨/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١٢٤٨/٢ ) .

إذا نَـــــــزَلَ الأزديُّ أزدِ شـــــــــنوءةٍ بأرضٍ صعيدٍ طـــاب منـــها صـــعيدُها [١]

وبقول العرب : " رأيت التَّيميَّ تيمِ عديٍّ "[٢] .

فـــ( أزد شنوءة ) عندهم بدلٌ من ياء ( الأزديّ ) ، و( تيم عديّ ) بدلٌ مـــن يـــاء ( التَّيميّ ) ، وإذا كان الاسمُ بدلاً منها كانت اسماً ؛ لأنَّ الاسمَ لا يُبدلُ من الحرف .

## اختيار ابن فلاح [٣] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ ، وهو أنَّ ياءَ النَّسب المشدَّدة حرفٌ لا موضعَ لـــه من الإعراب** ؛ فقد صرَّح بمخالفة قولِ الكوفيينَ وببطلانه ، فقال في المغني : " وهذه اليـــاءُ حرفٌ لا موضعَ لها من الإعراب ، كتاء التَّأنيث ، خلافاً للكوفيينَ ، فإنَّهم زعموا أنَّها اسمٌ في موضعِ جرٍّ بإضافة الأول إليها " ، وقال : " وما صاروا إليه باطلٌ " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بقياس ياء النَّسب على تاء التَّأنيث التي في آخر الاســـم ، والجامع بينهما دلالتُهما على معنى طارئ ، وظهورُ الإعراب فيهما .

**وأبطلَ ابنُ فلاح قولَ الكوفيينَ بثلاثة أمور** :

**أحدها** : أنَّ الياءَ لو كانت اسماً لكانت ضميراً ، وليست بضميرٍ ، لظهور الإعراب ، والضَّميرُ لا يظهر فيه إعرابٌ ؛ لكونه مبنياً .

**والثاني** : أنَّ ما ظهرَ فيه الإعرابُ لا يُحكَمُ له بموضعٍ غيرِ ما ظهـــرَ ؛ بـــدليل تـــاءِ التأنيث ، إلا ما أُضيفَ إليه شيءٌ يعملُ عملَ الفعل ، كاسم الفاعل والمصدر .

**والثالث** : أنَّها لو كانت اسماً لكان لها مسمىً يشارُ بها إليه ، كإشارة كل اســـمٍ إلى مسمّاه ، ولا يتحقَّقُ لها مسمىً فدلَّ على أنَّها حرفُ معنىً بمنزلة تاء التأنيث .

---

(١) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو في : الجمهرة لابن دريد ( ٨٨٢/٢ ) ، والارتشاف ( ١٨٤١/٤ ).
(٢) التكملة ( ٢٥٣ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ٤١١/٢ ) .
(٣) المغني : ت ضائحي ( ٩٨٩/٢ – ٩٩٠ ) .

**وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن سماع الكوفيينَ** بأنَّه من قَبيل حذفِ المضاف ، وإبقاءِ المضاف إليه على إعرابه ، والتقديرُ : ( الأزديُّ صاحبُ أزدِ شنوءة ) ، و( التيميُّ صاحبُ تيمِ عديّ ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ ، وهو أنَّ ياءَ النَّسبِ المشدَّدة حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب** ؛ بدليلِ ظهورِ الإعراب فيها ، فيكونُ كتاء التأنيث ، والجامع بينهما دلالتهما على معنى طارئٍ ، وهو النَّسبُ بالنِّسبة للياء ، والتَّأنيثُ بالنِّسبة للتاء ، وظهورُ الإعراب فيهما .

**ولا يمكنُ أن تكونَ اسماً كما قال الكوفيونَ** ؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن تكونَ الياءُ هنا إما اسماً ظاهراً ، وهذا لا يكون قطعاً ، أو ضميراً بارزاً ، وهو ممتنعٌ هنا ؛ بسبب ظهورِ الإعراب فيها ، والضَّميرُ لا يظهرُ فيه الإعرابُ ؛ لكونه مبنياً ، فتعيَّنَ كونُه حرفَ إعرابٍ .

**وأمَّا ما احتجَّ به الكوفيونَ من السَّماع** فقليلٌ يحتملُ التَّأويل ، وقد تقدَّمَ تأويلُ ابن فلاح للسماع ، والسَّماع إذا تطرَّق إليه الاحتمالُ بطلَ به الاستدلالُ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ١٧٨- الحرفُ السَّاكن لا يمكنُ الابتداء به

لايُبْتَدأُ في كلام العربِ إلا بمتحرك ، واختلفَ النُّحاةُ في إمكانيّة الابتداء بالسَّاكن : فعند بعضهم متعذِّرٌ ، وعند بعضهم ممكنٌ .

**وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " ولايبتدأُ إلا بمتحرّك ؛ لتعذّر الابتداء بالسّاكن ، خلافاً لابنِ درستويه ، فإنَّه زعم أنَّ الابتداءَ بالسَّاكن ممكنٌ "[١] .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدها** : أنَّ الابتداءَ بالسَّاكن ممكنٌ في نفسه ، وهو قولُ ابنِ درستويه ، والفارسيِّ ، والجرجانيِّ ، والخضرِ اليزديّ[٢] .

**والثاني** : أنَّه لا يمكنُ الابتداءُ بالسَّاكن ، وهو قولُ أكثر النَّحويينَ ، ومنهم : ابنُ جنيّ ، وابنُ يعيش ، والرضيُّ ، وركنُ الدين الإستراباذيّ ، والجاربرديُّ[٣] .

**الأدلة [٤] :**

**الحجةُ على أنَّه لايبتدأ بالسَّاكن في لغة العرب** أنَّهم لم يُخفّفوا الهمزةَ إذا وقعت أولاً ، نحو قول الشَّاعر :

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢/ ١٨٥٦ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٢/ ١٨٥٦ ) ، والتكملة ( ١٩٨ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ٢٣٢/١ ) ، وشرح الشافية ( ٤٩٨/١ ) .

(٣) المنصف ( ٥٣/١ ) ، وشرح المفصل ( ٢٨١/٤ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٢٥١/٢ ) ، وشرح الشافية لركن الدين ( ٥١٢/١ ) ، ومجموعة الشافية ( ١٦٣/١ ) .

(٤) التكملة ( ١٩٨ ) ، والمنصف ( ٥٣/١ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ٢٣٢/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٢٨١/٤ ) ، والمغني لابن فلاح : ت ضائحي ( ٢/ ١٨٥٦ ) ،وشرح الشافية للرضي ( ٢٥١/٢ ) وشرح الشافية لليزدي ( ٤٩٨/١ ) ، ومجموعة الشافية ( ١٦٣/١ ) ، وعنقود الزواهر في الصرف للقوشجي (٥٠٩ ) .

أأن رأتْ رجلاً أعشى أضرَّ به ريبُ المُنون ودهرٌ مفندٌ خَبِلُ(١)

لأنَّ في تخفيفها تضعيفاً للصوت ، وتقريباً من السَّاكن ، فلمَّا لم يبتدئوا بالسَّاكن لم يبتدئوا بما قَرُبَ منه .

**وحجةُ مَن قال : إنَّ الابتداءَ بالسَّاكن ممكنٌ في نفسه أمران :**

**أحدهما** : أنَّه يمكنُ الابتداءُ به في الفارسية ، والسريانية ، والرومية ، وإمكانُ الابتداء به في بعض اللُّغات دليلٌ على إمكانِه في نفسه ، ولا يلزمُ من عدمِ استعمال العربِ له امتناعُه في نفسه .

**والثاني** : أنَّ النُّطقَ بالسّاكن إذا وقع غيرَ أولٍ ممكنٌ ، وقد يجتمعُ ساكنانِ ، نحو : دابَّة ، وثلاثةُ سواكن نحو : السَّارّ والرَّادّ ، والمتكلِّمُ لا ينطقُ بها دفعةً واحدة ، بل ينطقُ بحرفٍ بعد انعدامِ الحرفِ الأول ؛ لكون كلِّ حرفٍ منقطعاً عمَّا قبله ، وهذا يدلُّ على جواز الابتداءِ بالسَّاكن .

**وحجةُ مَن قال : إنَّه لا يمكنُ الابتداءُ بالسَّاكن** أنَّ الحرفَ المنطوقَ به إمَّا معتمدٌ على حركته كباء بَكْر ، أو على حركةٍ مجاوره كميم عَمْرو ، أو على لينٍ قبله كباء دابَّة ، فمتى فُقدت هذه الاعتمادات تعذَّرَ التَّكلمُ ؛ ودليلُه التجربةُ ، ومَن أنكرَ ذلك فقد أنكرَ العيانَ ، وكابرَ المحسوس .

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**اختار ابنُ فلاح قولَ الجمهور ، وهو أنَّ الابتداءَ بالسَّاكن غيرُ ممكنٍ** ؛ فقد صرَّح بمخالفة القولِ إنَّ الابتداءَ بالسّاكن ممكنٌ ، فقال : " ولا يبتدأ إلا بمتحركٍ ؛ لتعذّر الابتداء بالسّاكن ، خلافاً لابنِ درستويه ، فإنَّه زعم أنَّ الابتداءَ بالسّاكن ممكنٌ " .

---

(١) البيت من البسيط للأعشى الأكبر ، ديوانه (١٣٦) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٢/ ١٨٥٦ – ١٨٥٨ ) .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن حجة القائلين بإمكانية الابتداء بالسّاكن بما يأتي :**

**فأمَّا قولهم : إنَّه يمكنُ الابتداءُ به في الفارسية ، والسريانية ، والرومية ، وإمكـــانُ الابتداء به في بعض اللُّغات دليلٌ على إمكانه في نفسه** فأجاب عنه بـــأنَّ نقـــلَ الابتـــداء بالسّاكن في غير العربية ضعيفٌ ؛ لأنَّ اللغات لا تختلفُ في الممتنع ؛ لأنَّ النَّاطقَ بالـــسّاكن المبدوء به في حالِ الوصلِ يَجْمَعُ في نطقه بين الوصل والوقف في حالةٍ واحدة ؛ لأنَّ السّكونَ للوقف ، فلو نطقَ به وصلاً لجَمَع بينهما ، وكان واصلاً واقفاً ، وذلك ممتنعٌ .

وأمَّا توهم الابتداء به في بعض اللغات ، فإمَّا أن يُحمَل على وصـــلِه بغـــيره ، أو أنَّ الحركةَ قد تَخْفَى وتَلطُفُ في الحسِّ ، حتى تُتَوَهَّم أنَّها غيرُ موجودة .

**وأمَّا النطقُ بالسّاكن في كلام العرب إذا وقع غيرَ أولٍ** فإنَّما أمكـــنَ ؛ لأنَّ اللِّـــسانَ ينتقلُ مما قبله إليه ، فيُتَوَصَّل إلى النُّطقِ به بما قبله ، بخلافِ إذا وقعَ أولاً فإنَّ اللِّسانَ لا يمكنُه النطقُ به ؛ لعدم ما يُتَوَصَّل به إليه ، ولذلك لو وصله بما قبله أمكنَ النطقُ به .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الابتداءَ بالسَّاكن غيرُ ممكنٍ** ؛ لأنَّ اللِّسانَ وهو آلةُ النّطقِ لا يمكنُه النُّطقُ بالحرفِ ، وهو ساكنٌ حتى يوصلَ بما قبله ، ودليلُ ذلك التَّجربةُ والحسُّ ، وأمَّا ما نُقِلَ عن غيرِ العرب من النُّطق بالسَّاكن فضعيفٌ ؛ لأنَّ اللُّغات - كما ذكر ابنُ فلاح - لا تختلفُ في الممتنع ؛ لأنَّ الناطقَ بالسَّاكن المبدوءِ به في حالِ الوصل يَجمعُ في نطقـــه بـــين الوصل والوقف في حالةٍ واحدة ، لأنَّ السّكونَ للوقف ، فلو نطقَ به وصلاً لجَمَـــع بينـــهما وكان واصلاً واقفاً ، وذلك ممتنعٌ .

وأمَّا تَوَهُّم الابتداء بالسّاكن في غير العربية كما في نحو : شْتر ، وسْطام ، فمحمـــولٌ على أنَّ المتحرّكَ في غاية الخفاء بحيثُ يُتَوَهَّمُ أنَّه غيرُ موجود[1] ، وفي الخصائص نقلاً عـــن

(١) شرح الشافية للرضي ( ٢٥١/٢ ) .

الفارسيّ : " قال : وإنَّما خَفِي حال هذا في اللُّغة العجمية لما فيها من الزمزمة ، يريدُ أنَّها لما كَثُر ذلك فيها ضَعُفت حركاتُها وخَفِيت "(١) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الخصائص ( ٩١/١ ) .

## ١٧٩- الأسماءُ الأصولُ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ ورباعيٍّ وخماسيّ

**هذه المسألةُ ذكرها ابنُ فلاح في المغني** ، قال : " أمَّا الأسماءُ الأصولُ فتنقسمُ إلى ثلاثيٍّ ، ورباعيٍّ ، وخماسيٍّ ، خلافاً للكوفيينَ ، فإنَّهم زعموا أنَّ الأصلَ الثلاثيُّ ، وأنَّ الرباعيَّ فيه زيادةُ حرف ، وأنَّ الخماسيَّ فيه زيادةُ حرفين ، ثم منهم مَن عيَّنَ الزائدَ ، ومنهم مَن أبهمه ، وقال : أحدُ حروف ( جعفر ) ، وحرفان من ( سفرجل ) ، من غير تعيين "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ ، ورباعيٍّ ، وخماسيٍّ ، وهو قولُ البصريينَ(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، وابنُ السَّراج ، والسّيرافيُّ ، وابنُ جني ، واختاره الثمانينيُّ ، وابنُ الأثير ، وابنُ يعيش ، وابنُ الحاجب ، وابنُ عصفور ، والرضيُّ ، والنيليُّ ، والشاطبيُّ(٣) .

**والثاني** : أنَّ الأصلَ هو الثلاثيُّ ، وأنَّ الرباعيَّ فيه زيادةُ حرف ، وأنَّ الخماسيَّ فيه زيادةُ حرفين ، وهو قولُ الكوفيين ، ومنهم : الكسائيُّ ، والفراءُ ، والقاسمُ بنُ محمدٍ المؤدب وبه قال جمعٌ من الدَّارسينَ المحدَثين(٤) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٥٩٣/١ ) .

(٢) الإنصاف ( ٧٩٤/٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٢٨/٤ ) ، والمقتضب ( ٢٠٤/١ — ٢٠٦ ) ، والأصول في النحو ( ١٧٩/٣ ) ، وشرح الكتاب ( ٢١٩/٥ ) ، والمنصف ( ١٨/١ ) ، وشرح التصريف ( ٢٠١ ) ، والبديع في علم العربية ( ٣٨٣/١ ) ، وشرح الملوكي ( ٣٠ ) ، والشافية ( ٦ ) ، والممتع ( ٦٠/١ ) ، وشرح الشافية ( ٤٧/١ ) ، والصفوة الصفية : القسم الثاني ( ٣٢٣/١ ) ، والمقاصد الشافية ( ٢٥٢/٨ ) .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢١٩/٥ ) ، والإنصاف ( ٧٩٣/٢ ) ، ودقائق التصريف ( ٣٩٥ ) ، ومن الدارسين المحدثين تمام حسان في كتابه مناهج البحث ( ٢١٧ ) ، وعلي وافي في كتابه فقه اللغة ( ١٨ ) ، ومحمد الدناع في كتابه دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ( ٢٦٧ ) .

**ثم من الكوفيينَ** من عيَّنَ الزائدَ ، كالكسائيّ والفراءِ ؛ فقد ذهب الكسائيُّ إلى أنَّ الزائدَ في الرَّابع هو الحرفُ الذي قبل آخره ، ولم يُحدّده في الخماسيّ ، وذهب الفراءُ إلى أنَّ الزائدَ في الرباعيِّ هو الحرفُ الأخيرُ ، وفي الخماسيِّ الحرفانِ الأخيرانِ ، ومنهم مَن أبهمه فقال بالزيادة من غير تعيينٍ للزائد[1] .

**واختلفوا كذلك في وزن الرباعيّ والخماسيّ** : فمنهم قال : لا نزن شيئاً من ذلك ، ومنهم مَن ينطقُ بلفظ ما زاد على الثالث ، فيقول : وزن ( جعفر ) : فعلر ، ووزن (سفرجل ) : فعلجل ، ومنهم من يزن ذلك كوزن البصريينَ ، فيقول : فَعْلَل وفَعَلَّل ، مع اعتقاد زيادة ما فوق الثلاثةِ كالكسائيِّ والفراءِ[2] .

**الأدلة** [3] :

**حجةُ البصريينَ على أصالة حروف الرباعيِّ والخماسيِّ** أنَّ الزائدَ في ( جعفر ) لا يخلو من أن يكونَ ( الراء ) أو ( الفاء ) أو ( العين ) أو ( الجيم ) : فإن كان الزائدُ هو (الراء ) فيجب أن يكونَ وزنُه : فَعْلَر ؛ لأنَّ الزائدَ يُوزَن بلفظه ، وإن كان الزائدُ ( الفاء ) فوجب أن يكونَ وزنُه : فعفل ، وإن كان الزائدُ ( العين ) فوجبَ أن يكونَ وزنُه : فعَّل ، وإن كان الزائدُ ( الجيم ) فوجبَ أن يكونَ وزنُه : جعفل ، وكذلك يلتزمونَ في وزن (سفرجل ) ، وإذا كانت هذه الأوزانُ لا يقول بها أحدٌ دلَّ على أنَّ حروفَ الرباعيِّ والخماسيِّ كلَّها أصولٌ .

**وحجةُ الكوفيينَ على زيادةِ ما زادَ على الثلاثي** الإجماعُ على أنَّ وزنَ ( جعفر ) فَعْلَل ، ووزن ( سفرجل ) فَعَلَّل ، وقد عُلِم أنَّ أصلَ فَعْلَل وفَعَلَّل فاءٌ ، وعينٌ ، ولامٌ واحدةٌ ، فقد عُلِم أنَّ إحدى اللامين في وزن ( جعفر ) زائدةٌ ، وأن اللامين في وزن ( سفرجل ) زائدتان ، فدلَّ على أنَّ في ( جعفر ) حرفاً زائداً من حرفَيه الأخيرين ، وأنَّ في

(١) الإنصاف ( ٧٩٣/٢ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٤٧/١ ) .

(٢) شرح الشافية للرضي ( ٤٧/١ ) ، والهمع ( ٢٣٣/٦ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٢٨/٤ ) ، والإنصاف ( ٧٩٣/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١١٦٥/٢ ) ، والمقاصد الشافية ( ٢٥٢/٨ ) .

( سفرجل ) حرفينِ زائدينِ .

## اختيار ابن فلاح [1] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ ، وهو أنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ ، ورباعيٍّ ، وخماسيٍّ** ؛ فقد ذكر القولينِ في المسالة ، ثم صرَّح بضعفِ قولِ الكوفيينَ ، وقد ضعَّفه بأمرين :

**أحدهما** : أنَّ حروفَ الزيادة محصورةٌ في قولك : ( السمان هويت ) ، وعلى قولِ الكوفيينَ لا يكونُ لها حصرٌ في عددٍ ؛ لأنَّ ( الراء ) في جعفر و( الجيم ) من زبرج ، و( القاف ) و( الدال ) من فرزدق ، وما شاكلها تكونُ على قولهم من حروف الزيادة ، وليس الأمرُ كذلك ، ويلزمُ من جعلها زائدةً أن تُوزَنَ بألفاظها ، فوزنُ ( فرزدق ) : فَعَلْدَق ، ووزن (جعفر ) : فَعْلَر ، ووزن ( زبرج ) فِعْلِج ، وهذا ظاهرُ الفساد ؛ لأنَّ أحداً لم يقل بهذه الأوزان .

**والثاني** : أنَّ العربَ غايروا بينَ الثلاثيّ ، والرباعيّ ، والخماسيّ ، فجعلوا للثلاثيّ عشرةَ أوزانٍ لخفته ؛ لأنه أعدلُ الأصول ؛ إذ هو حرفٌ يُبتدأُ به ، وحرفٌ يُوقَفُ عليه ، وحرفٌ يكونُ حشواً بينهما ، فإذا كان أنقصَ من ذلك وهو معربٌ ، فلا بدَّ من حذفٍ قد دخله ، وجعلوا للرباعيِّ خمسةَ أوزانٍ ؛ لكونه أثقلَ من الثلاثيّ ، وجعلوا للخماسيّ أربعةَ أوزانٍ ؛ لأنَّه أثقلُ من الرباعيّ ، وعلى قولِ الكوفيينَ تذهبُ هذه الحكمةُ في التَّرتيب .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ ، وهو أنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ ، ورباعيٍّ ، وخماسيٍّ** ؛ لأنَّ دعوى الزيادة في غير الثلاثيّ على خلاف الأصلِ ؛ إذ الأصلُ عدمُ الزيادة ، فلا يُقالُ بها إلا بدليلٍ ، ولا دليلَ هنا على الزيادة .

**وأمَّا قولُ الكوفينَ إنَّ إحدى اللامين في وزن ( جعفر ) زائدةٌ ، واللامين في وزن**

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١/٥٩٣ – ٥٩٤ ) .

**سفرجل زائدتان ، فدلَّ على أنَّ في جعفرٍ حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين ، وأنَّ في سفرجل حرفينِ زائدينِ** فمردودٌ بأنَّ تكرارَ اللام في الوزن لا يَعني زيادةَ المكرَّر ، وإنَّما يَعني أصالتَه ، ولو كان زائداً لعُبِّرَ عنه في الوزن بلفظه ، والسَّببُ في تكرارِ اللام في الوزن أنَّ الوزنَ يكونُ بـ( فعل ) وهو ثلاثيٌّ ، فلمَّا احتجنا إلى وزن الرباعيّ والخماسيّ زدنا ما يُلحقُه بلفظ الرباعيّ والخماسيّ ، وهذا الذي نزيدُه على لفظ ( فعل ) زائدٌ ، وإن كان الممثَّلُ به أصلياً ؛ لأنَّ الضَّرورةَ ألجأت إلى أن نزيدَ على ( فعل ) ليلحق الممثَّلُ بالممثلِ به ، فدلَّ على صحة القول بأنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ ، ورباعيٍّ ، وخماسيّ(١) .

ثم إنَّ الكسائيَّ ، والفراءَ ناقضا قولَهما باتِّفاقهما على أنَّ وزن جعفرٍ فَعْلَل ، ووزن سفرجلٍ فَعَلَّل ، مع اتِّفاق الجميعِ على أنَّ الزائدَ إذا لم يكن تكريراً يُوزَنُ بلفظه(٢) .

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ العلماءَ قديماً وحديثاً متفقونَ على أنَّ الجذرَ الثلاثيّ هو الغالبُ في اللغة(٣) وقد قدَّم أحدُ الباحثينَ إحصائيةً عن الجذور في معجم الصحاح فوجد أنَّ الجذورَ الثلاثيةَ جاءت بنسبة ٨٠٪(٤)، وهذا يؤكد أغلبية الجذر الثلاثي وقلة الجذر الرباعي والخماسي ، وقد فسَّر بعضُ الدَّارسينَ وجودَ هذه الأقلية من الصِّيَغ الرباعية ، والخماسية بأنَّها تُمثّل بقايا منحوتاتٍ قديمةٍ ، وأنَّها ليست بأصول(٥) .

**أقول** : إنَّ كونَ الجذر الثلاثيّ هو الأغلبَ لا يعني أنَّه لا تُوجَدُ أصولٌ رباعيةٌ ، أو خماسيةٌ ، وإذا كانت الدّراسةُ الإحصائيةُ المذكورةُ تثبتُ الأغلبيةَ للجذر الثلاثي فإنَّها تثبت أيضاً وجودَ الجذرِ الرباعيّ ، والخماسيّ وإن كانا أقلَّ من الثلاثي ، ثم إنَّ دعوى النَّحت في الأصول الرباعية والخماسية فيها بعض المبالغات التي لا دليلَ عليها ، كجعلهم زَفْلَطَ من فَلَتَ ، وشَعْبَطَ من شَبَثَ ، ثم إنَّ الأصلَ في الألفاظ عدمُ النَّحت ، فلا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ قاطعٍ ، ولا دليلَ هنا قاطعٌ على عدم وجود أصول رباعيّة ، أو خماسية ، ولا دليلَ كذلك

(١) الإنصاف ( ٧٩٤/٢ ) .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ( ٢١٩/٥ ) وشرح الشافية للرضي ( ٤٧/١ ) .

(٣) مدرسة الكوفة ( ١٨٧ ) ، ومنهج الكوفيين في الصرف ( ٢٣٤/١ ) .

(٤) هو علي حلمي موسى في كتابه دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح ( ٢٤ – ٣١ ) .

(٥) تمام حسان في كتابه مناهج البحث ( ٢١٧ ) ، ومحمد المبارك في كتابه فقه اللغة وخصائص العربية ( ١٤٩ ) .

على دعوى النَّحت فيها ، فثبت أنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ ، ورباعيٍّ ، وخماسيٍّ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٨٠- فُعْلَلٌ من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد

**اتَّفقَ النُّحاةُ على خمسة أوزانٍ للاسم الرُّباعيّ المجرَّد** ، وهي ( فَعْلَل ) و( فِعْلِل ) و(فُعْلُل ) و( فِعْلَل ) و( فِعَلّ ) ، واختلفوا في السادس وهو ( فُعْلَل ) .

**وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ المختلَفَ فيها في المغني** ، قال : " وزاد الأخفشُ والفراءُ وزناً سادساً ، وهو ( فُعْلَل ) كـ( جُنْدَب )[(١)] و( جُخْدَب ) .... وسيبويه يروي ذلك بالضَّم ، ولا يُثبت هذا الوزن "[(٢)] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الرُّباعيّ المجرَّدَ من الأسماء لا يكون على وزن ( فُعْلَل ) ، وهو قولُ سيبويهِ والمبردِ ، وابنِ السَّراج ، وأبي البركات الأنباريِّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ عصفور ، والرضيِّ ، وابنِ جمعة الموصلي، وركن الدين الإستراباذي ، والخضرِ اليزدي[(٣)].

**والثاني** : أنَّ ( فُعْلَلاً ) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد ، وهو قولُ الأخفش ، وبه قال ابن هشام ، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى الفراء ، ونسبه بعضُ النَّحويينَ إلى الكوفيين[(٤)] ، ويظهرُ لي في كلا النِّسبتين نظرٌ ؛ لأنَّه قد تقدم أنَّ الكوفيينَ -ومنهم الفراءُ- لا يرونَ اسماً مجرَّداً من الزّيادة سوى الثلاثيّ ،ولعل الذي حمل ابنَ فلاحٍ على هذه النِّسبة هو أنَّ الفراء حكى ألفاظاً

---

(١) **الجندب** : ضرب من الجراد ، النهاية في غريب الحديث ( ١٦٩ ) ، والجخدب : ضرب من الجنادب ، وهو الأخضر الطويل ، الصحاح ( ٩٧/١ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٦٠٢/١ ) .

(٣) الكتاب ( ٢٨٩/٤ ) ، والمقتضب ( ٢٠٤/١ ) ، والأصول في النحو ( ١٨٢/٣ – ١٨٣ ) ، والوجيز في علم الصرف ( ٢٨ ) ، وشرح الملوكي ( ٢٦ ) ، والممتع ( ٦٧/١ ) ، وشرح الشافية ( ٤٨/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط (١١٦٩/٢ ) ، وشرح الشافية للإستراباذي ( ٢١٨/١ ) ، وشرح الشافية ( لليزدي ( ١٧٩/١ ) .

(٤) المنصف ( ٢٧/١ ) ، ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ( ١٠٧ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ٦٠٢/١ ) ، ونزهة الطرف للميداني ( ٧ ) .

على وزن ( فُعْلَل ) كما سأذكر ، إلا أنَّ ذلك لا يعني أنَّه يقول بأنَّها مجرَّدةٌ ، بل هي عنده مزيدةٌ على وزن ( فُعْلَل ) ، وقد تقدَّم أنَّ الفراءَ يزن الرُّباعيَّ وزنَ الأصولِ مع اعتقادِه بزيادته ، وقد تقدَّم تفصيلُ مذهبه[١].

**الأدلة** [٢] **:**

**حجةُ القول بأنَّ الرباعيَّ المجرَّدَ من الأسماء لا يكونُ على وزن ( فُعْلَل )** أنَّه لا يُروى إلا بضم فائه ولامه الأولى ، وما ورد بالفتح يؤول على النحو الآتي :

**أولاً** : أن يكون ( فُعْلَل ) فرعاً على ( فُعْلُل ) مخففاً عنه ؛ لأنَّه لم يثبت الفتحُ إلا وقد ثبت معه الضَّم ، فلو كان ( فُعْلَل ) أصلاً كغيره من الرُّباعي لجاز أن ينفرد عن ( فُعْلُل ) ببعض الألفاظ ، فعُلِم بذلك أنَّ فتحَ ما فُتِحَ لم يكن إلا فراراً من توالي ضمتين ليس بينهما إلا ساكنٌ ، وهو حاجزٌ غيرُ منيعٍ .

**وثانياً** : أن يكون ( فُعْلَل ) فرعاً على ( فُعَالِل ) فيكونُ أصلُ ( جُخْدَب ) : ( جُخَادِب ) ثم حذفوا الألف ، كما قالوا : ( عُلَبِط وعَلابِط )[٣] .

**ثالثا** : حمل بعض الألفاظ على أنها أعجمية فلا يحتج بها ، نحو ( جُؤْذَر ) .

**وحجةُ القول بأنَّ ( فُعْلَلاً ) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد** ثبوتُه سماعاً ؛ فقد حكى الفراءُ[٤] : ( بُرْقَع وطُحْلَب وقُعْدَد ودُخْلَل ) ، وروى الأخفشُ ( جُخْدَب ) .

---

(١) مسألة ( ١٧٩ ) .

(٢) شرح الملوكي ( ٢٦ ) ، والممتع ( ١/ ٦٧ ) ، وشرح الشافية للرضي( ١/ ٤٨ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/ ١١٦٩ ) ، وشرح الشافية للإستراباذي ( ١/ ٢١٨ ) ، وشرح الشافية ( لليزدي ( ١/ ١٧٩ ) .

(٣) **العلبط والعلابط** : الضخم ، الصحاح ( ٣/ ١١٤٤ ) .

(٤) المنصف (١/ ٢٧ ) ، وشرح الملوكي ( ٢٦ – ٢٧ ) .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ ( فُعْلَل ) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد**؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة ثم قال : " والقولُ ما قال الأخفشُ ، والفراءُ " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره** بالسَّماع ، وهو أنَّ الفراءَ حكى ( بُرْقَع وطُحْلَب وقُعْدَد ودُخْلَل ) فالضم وإن كان هو المشهورُ ، إلا أنَّ الفتح قد رواه الثِّقةُ ، فلا وجهَ لردّه .

**ويُقَوّي هذا القولَ عند ابنِ فلاحٍ** إظهارَ التَّضعيف في نحو : ( سُؤْدَد ) لإرادة الإلحاق بـ( جُنْدَب ) ، فلو لم يَثبت هذا الوزنُ لم يكن لإظهار التَّضعيف وجهٌ .

**ولم يرتضِ ابنُ فلاح جعلَ ( فُعْلَل ) فرعاً على ( فُعَالِل ) كما قالوا في ( عُلَبِط ) و( جَنَدِل )**(٢) ؛ لأنَّ عُلَبِطاً وجَنَدِلاً إنما قيل : أصلهما : عُلابط وجَنادل ؛ لأنَّ الاستقراءَ حَكَم بعدم دخولهما في أوزان الرُّباعيّ ؛ لثقل أربع حركاتٍ في كلمةٍ من غير تقديرِ فاصلٍ بينها ، فحُكِم عليهما بأنَّهما مخففانِ من ( فُعَالِل ) و( فَعَالِل ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ( فُعْلَلاً ) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد** وذلك لأمرين(٣) :

**أحدهما** : ثبوتُه سماعاً ؛ فقد حكى الفراءُ ( بُرْقَع وطُحْلَب وقُعْدَد ودُخْلَل ) ، وروى الأخفش ( جُخْدَب ) ، وإن كان الضَّمُ في هذه الألفاظ هو المشهورَ والأكثرَ إلا أنَّ الفتحَ قد رواه الثِّقةُ فلا وجهَ لردّه .

**والثاني** : أنّه جاء ( عُنْدَد ) ، والدالُ الثانيةُ فيه للإلحاق ؛ بدليل فَكِّ الإدغام ؛ لإرادة الإلحاق ، وإذا كان للإلحاق تبيَّنَ أنَّ هذا الوزنَ موجودٌ في الرُّباعيّ ؛ ليُلْحَقَ به ؛ لأنَّ

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٦٠٢/١ – ٦٠٣ ) .

(٢) **الجندل** – بفتح النون وكسر الدال – : الموضع فيه الحجارة . الصحاح ( ١٦٥٤/٤ ) .

(٣) شرح الشافية للرضي ( ٤٨/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١١٦٩/٢ ) ، وشرح الشافية للإستراباذي ( ٢١٨/١ ) ، وشرح الشافية لليزدي ( ١٧٩/١ ) .

الإلحاقَ يَستدعي وزناً يُلْحَق به ، ومثلُه أيضاً ( سُؤْدَد ) حيثُ ظهـــر التَّـــضعيفُ ؛ لإرادة الإلحاق بـــ( جُنْدَب ) ، فلو لم يَثبت هذا الوزنُ لم يكن لإظهار التَّضعيف وجهٌ .

**وأمَّا تأويلاتُ البصريينَ للمسموع فمردودةٌ بما يأتي :**

**فأمَّا جعلُ ( فُعْلَلاً ) فرعاً على ( فُعْلُل مخفَّفاً عنه** فمردودٌ بأنَّ دعوى التَّخفيف علـــى خلافِ الأصل ، فلا يصارُ إليها إلا لحاجة ، ولا حاجةَ هنا لهذه الدَّعوى ، ولـــذلك صـــحَّ دعوى التَّخفيف في ( عُلَبِط ) ؛ لوجود الحاجة لذلك ؛ لأنَّه على وزن ( فُعَلِل ) ، وقد حَكم الاستقراءُ بعدم دخوله في أوزان الرُّباعيّ ؛ لثقل أربعِ حركاتٍ في كلمةٍ من غير تقدير فاصلٍ بينها، فحُكم عليه بأنَّه مُخففٌ من ( فُعَالِل ) .

**وأمَّا جعلُ ( فُعْلَلاً ) فرعاً على ( فُعَالِل** ) فمردودٌ بما تقدَّم آنفاً من أنَّه لا حاجةَ لهذه الدَّعوى ، فلا يصارُ إليها ، ثم إنَّـــه لا يـــصحُّ أن يكـــونَ ( جُخْـــدَب ) منقوصـــاً مـــن ( جُخَادِب ) ؛ بدليل إسكان الخاء ، ولو كان منه لقيل : ( جُخَدِب )بفتحها وكسر الدال كـــ(عُلَبِط ) لما كان محذوفاً من ( عُلابط )[(١)] .

**وأمَّا تخريجُ بعضِهم بعضَ ما رُوي بالفتح نحو : ( جُؤْذَر ) على أنَّه اسمٌ أعجمـــيٌّ** فمردودٌ بأنَّه إذا استقام هذا التَّخريجُ في هذه اللَّفظة فإنَّه لا يستقيمُ في غيرها مما ذُكـــر[(٢)] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ( ٣٢ ) .

(٢) منهج الكوفيين في الصرف ( ٢٧٨/١ ) .

## ١٨١- فُعْلِلٌ ليس من أوزان الخماسي المجرد

**اتَّفقَ النُّحاةُ على أربعة أوزانٍ للاسم الخماسيّ المجرَّد** ، وهي( فَعَلَّلٌ ) و( فَعْلَلِلٌ ) و(فُعَلِّلٌ ) و( فِعْلَلٌّ ) ، واختلفوا في الخامس وهو ( فُعْلَلِل ) .

**وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ المختلَفَ فيها في المغني** ، قال : " وأمَّا ( فُعْلَلِلٌ ) كـ( هُنْدَلِع ) اسمُ بقلةٍ ، فقد زاده ابنُ السَّراج ، وابنُ جنيّ ، وهو رُباعيٌّ عندَ سيبويهِ والنُّونُ زائدةٌ "(١).

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ ( فُعْلَلِلاً ) ليس من أبنية الاسم الخماسيّ المجرَّدِ ، وهو قولُ جمهورِ النَّحويينَ ومنهم : سيبويهِ ، والمبردُ ، والفارسيُّ ، وابنُ جنيّ ، وأبو البركات الأنباريُّ ، وابنُ يعيش ، وابنُ عصفور ، والرضيُّ ، والإستراباذيُّ ، والخضرُ اليزدي ، ومحمدُ مرتضى الزَّبيدي(٢) .

**والثاني** : أنَّ ( فُعْلَلِلاً ) من أبنية الاسم الخماسيّ المجرّد ، وهو قولُ ابنِ السَّراج ، وبه قال الزُّبيديُّ ، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى ابنِ جنيّ ، ومذهبُ ابنِ جنيّ في الخصائص ، والمنصف موافقٌ لمذهب الجمهور(٣) .

ولعلَّ الذي جعل ابنَ فلاح يَنسبُ هذا القولَ إلى ابنِ جني هو قولُ ابنِ جنيّ في

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٦٠٥/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٠١/٤ ) ، والمقتضب ( ٢٠٦/١ ) ، والتكملة ( ٥٤٩ ) ، والخصائص ( ٢٠٣/٣ ) ، والوجيز ( ٢٨ ) ، وشرح التصريف الملوكي ( ٢٩ ) ، والممتع ( ٧٠/١ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٤٩/١ ) ، وشرح الشافية للإستراباذي ( ٢٢٢/١ ) ، وشرح الشافية لليزدي ( ١٨٥/١ )، والتعريف بضروري قواعد علم التصريف ( ٤٥ ) .

(٣) الأصول في النحو ( ١٨٤/٣ ) ، والاستدراك على سيبويه ( ١٩١ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ٦٠٥/١ ) ، والخصائص ( ٢٠٣/٣ ) ، والمنصف ( ٣١/١ ) .

المنصف : " اعلم أنَّ الأسماءَ الخماسيةَ تجيءُ على أربعةِ أمثلةٍ ، وخامسٍ لم يذكره سيبويهِ "[١] .

فإن كان كذلك فليس بسديدٍ ؛ لأنَّ ابنَ جنيّ في نهاية كلامه رَدَّ قولَ ابنِ السَّراج بأنَّه يحتاجُ إلى دليلٍ على أصالة النّون ، فقال : " والخامسُ الذي لم يذكره سيبويهِ ( فُعْلَلِل ) وهو هُنْدَلِعٌ ... ومن ادّعى ذلك احتاج أن يدلَّ على أنَّ النُّونَ من الأصل "[٢] .

## الأدلة [٣] :

**حجةُ الجمهور** أنَّ ( فُعْلَلِلاً ) لم يُحفظ منه في كلام العرب سوى هُنْدَلِع ، فينبغي أن يُحمَلَ على أنَّه ( فُنْعَلِل ) والنُّونُ زائدةٌ ، فيكون من الرباعيّ المزيد .

**وحجةُ ابنِ السَّراج** قولُ العربِ : ( هُنْدَلِع ) .

## اختيار ابن فلاح [٤] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ ( فُعْلَلِلاً ) ليس من أبنيةِ الاسم الخماسيّ المجرّد** ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة ، ثم ضعَّفَ قولَ ابن السَّراج بأنَّ ( فُعْلَلِلاً ) لو كان خماسياً لجاز أن يُجعَلَ نحو : ( كَنَهْبُل )[٥] خماسياً ، وذلك يؤدِّي إلى كثرة أوزانه ، وخرقِ قاعدةِ الحصر في هذه الأوزان .

## التَّرجيح :

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الجمهور ، وهو أنَّ ( فُعْلَلِلاً ) ليس من أبنية الاسم الخماسيّ

(١) المنصف ( ٣٠/١ ) .

(٢) المنصف ( ٣١/١ ) .

(٣) الأصول في النحو ( ١٨٤/٣ ) ، والخصائص ( ٢٠٣/٣ ) ، وشرح التصريف الملوكي ( ٢٩ )، والممتع ( ٧٠/١ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٤٩/١ ) ، وشرح الشافية للإستراباذي ( ٢٢٢/١ )، وشرح الشافية لليزدي ( ١٨٥/١ ) .

(٤) المغني : ت ضائحي ( ٦٠٥/١ ) .

(٥) الكنهبل : شجر عظام ، لسان العرب ( ٤٤٥/٥ ) .

المجرَّد ؛ وذلك لأمرين(١) :

**أحدهما** : أنَّ الحرفَ إذا تردَّدَ بين الأصالةِ والزِّيادة ، والوزنان باعتبارهما نادران ، فالأولى الحكمُ بالزّيادة ؛ لكثرةِ ذي الزِّيادة .

**والثاني** : أنَّه لو جاز أن يكونَ هُنْدَلِعٌ فُعْلَلاً لجاز أن يكونَ كَنَهْبُلُ فَعَلُّلاً ، وذلك يؤدِّي إلى كثرةِ أبنية الخماسيّ ، فيجوزُ على هذا أن يكونَ له بناء سادساً وسابعاً ، وحينئذٍ لا وجهَ لحصرها في الرُّباعيّ أو الخماسيّ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الممتع ( ٧٠/١ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٤٩/١ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١١٧٠/٢ ) .

## ١٨٢- وزنُ الرباعيّ المضعَّف نحو زلزل يكونُ على فَعْلَل

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألة في المغني** ، قال : " وأمَّا نحو : قَلْقَل وزَلْزَل فالأجودُ أنَّ وزنَه : فَعْلَل ، وقيل : وزنُه : فَعْفَل بتكرير الفاء "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّ نحو : زَلْزَل على وزن : فَعْلَل ، وهو قولُ البصريينَ(٢) ، ومنهم سيبويه(٣) .

**والثاني** : أنَّ نحو : زَلْزَل على وزن : فَعْفَل ، وهذا القولُ نسبه ابنُ القطَّاع إلى الكوفيين ، والخليلِ ، وقطربٍ ، وابنِ كيسان(٤) ، ونسبه الرضيُّ إلى الفراء(٥) ، ونسبه ابنُ جنيّ إلى الزَّجاج(٦) .

**والثالث** : أنَّ نحو : زَلْزَل على وزن : فَعَّل ، وهذا القولُ نُسِبَ إلى الكوفيينَ ، وسيبويه(٧) .

**والرابع** : أنَّ نحو : زَلْزَل على وزن : فعفع ، وهذا القولُ نسبه أبو العلاء المعري في رسالة الملائكة إلى المتقدمين من أصحاب اللغة(٨) ، ولا يبعد أن يكونَ أراد بهم الكوفيينَ ؛

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٨٨٦/٣ ) .
(٢) المقاصد الشافية ( ٣٤٨/٨ ) .
(٣) الكتاب ( ٢٩٤/٤ ) .
(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ( ١١١ ) .
(٥) شرح الشافية ( ١٦/١ ) .
(٦) الخصائص ( ٥٢/٢ ) .
(٧) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ( ١١١ ) ، والارتشاف ( ٤٤/١ ) .
(٨) رسالة الملائكة ( ٢٧٨ ) .

لأنَّ أغلبَهم من أهل اللُّغة ، ونسبه ابنُ القطَّاع إلى الفراء ، وكثيرٍ من النَّحويينَ(١) .

**الأدلة (٢) :**

**حجةُ مَن قال : إنَّ وزنَ نحو : زَلْزَل : فَعْلَل** أنَّه رُباعيٌّ مجردٌ ، وما كان كذلك فإنَّ اللامَ هي التي تُكَرَّرُ في الوزن .

**وحجةُ مَن قال : إنَّ وزنَه : فَعْفَل** أنَّ الحرفَ الثالثَ زائدٌ ؛ لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة ، فيوزن بما يماثله من الأصول .

**وحجةُ مَن قال : إنَّ وزنَه : فَعَّل** أنَّ أصلَ رَبْرَب : رَبَّبَ : فلمَّا اجتمعت ثلاثةُ أحرفٍ من جنسٍ واحدٍ أبدلوا من الأوسط حرفاً من جنس الحرف الأول ، وهو الفاءُ ، فأصبحت رَبْرَب .

**وحجةُ مَن قال : إنَّ نحو : زَلْزَل على وزن : فَعْفَع** أنَّ الفاءَ والعينَ هما المكرران فيكرران في الوزن .

**اختيار ابن فلاح (٣) :**

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ وزنَ الرباعيّ المضعّف نحو : زلزل يكون على فَعْلَل** ؛ فقد ذكر قولين في المسألة : القول الأول أنَّ نحو : زلزل على وزن : فَعْلَل ، ووَصَفَه بالأجود ، والثاني أنَّه على وزن : فَعْفَل ، ووَصَفَه بالضَّعيف ، فقال : " وأمَّا نحو : قلقل وزلزل ، فالأجودُ أنَّ وزنَه : فَعْلَل ، وقيل : وزنُه : فَعْفَل بتكرير الفاء ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ تكرارَ الفاء قليلٌ ، وتكرارُ اللام كثيرٌ ، فالمصيرُ إلى الكثير أولى من القليل " .

**وأجاب عن حجة من قال : إنَّ وزنَه : فعفل أنَّ الفاءَ هي المكررة ، ويشهدُ له**

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ( ١١١ ) .

(٢) الخصائص ( ٥٢/٢ ) ، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ( ١١١ ) ، واللباب ( ٢٢٣/٢ ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ( ١٣٣٢/٢ ) ، والمقاصد الشافية ( ٣٤٨/٨ ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ١٨٨٦/٣ ) .

**ظاهرُ اللفظ** ، بأنَّ ذلك ليس بلازمٍ ، بدليلِ أنَّ اللامَ في قلق وسلس من جنس الفــاء ، ولم يوجب ذلك مقابلتها بالفاء ، كذلك هنا ، فكونُ اللام الأولى من جنس الفــاء لا يوجــبُ مقابلتها بالفاء .

## التَّرجيح :

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ نحو : زلزل من الرباعيّ المجرد على وزن : فَعْلَــل ؛ لــضعف الأقوال الأخرى بما يأتي :

**فأمَّا القولُ إنَّها على وزن : فعفل** فحجتُه ضعيفةٌ ؛ لأنَّ سقوطَ الثالث لا دليلَ فيــه وذلك أنَّ القائلَ بزيادته يلزمه أمران(١) :

**أحدهما** : خروجُه من باب واسعٍ كثيرٍ ، وهو باب تقارب الألفــاظ مــع اخــتلاف موادها نحو : سَبِطٍ وسِبَطْر ، ودَمِثٍ ودِمَثر ، وسقوطُ السّاقط ليس بسقوطٍ في الحقيقــة ، وإنَّما تلك مادةٌ أخرى ، فالقولُ بزيادة السّاقط يخرجُه من باب واسعٍ .

**والثاني** : دخولُه فيما لا نظيرَ له ، وهو تكريرُ الفاء وحدها ، وذلــك يُــؤَدِّي إلى أن يكونَ وزنُ الكلمة : فَعْفَل ، وهذا بناءٌ مرفوضٌ ، وما يؤدي إلى القول به مرفوضٌ ، وإنَّمــا تُضَاعفُ الفاءُ مع مضاعفة العين ، لا وحدها ، وفي باب قليلٍ لا كثيرٍ ، وذلــك مرمــريس ومرمريت ، لا غيرهما .

**وأمَّا القولُ إنَّها على وزن : فَعَّل** فحجتُه ضعيفةٌ ؛ لأنَّ هذا البدلَ المدَّعى لم يثبت في كلامهم ، بل الثابتُ أن يُبدلَ من المضاعف حرفُ علةٍ نحو : تظنيت ، وقصيت ، ولم يثبت في مثل هذا قصقصت ، ولا قيل أيضاً في كبكبت كبّبت(٢) .

**وأما القول إنها على وزن فعفع** فضعيف ؛ لأنّ فيه إبقاء للكلمة من غير لام ، وهــذا لا نظير له ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) المقاصد الشافية ( ٣٤٣/٨ ) .

(٢) المصدر السابق ( ٣٤٨/٨ ) .

## ١٨٣- يجبُ ضمُّ عين المضارع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني**، قال متحدثاً عن معاني فَعَل : " ومنها اختصاصُ فَعَل يفعُل بالضَّم بالمغالبة ، ومعنى المغالبة : أن يشتركَ الفاعلانِ في الفعل ، ويختصُّ أحدهما بالغلبة ، كقولك : كارمني فكرمته أكرُمُه ، فـ( فاعَل ) يدلُّ على المشاركة ، وما بعده يدلُّ على الغالب ..... وأمَّا ما عينُه حرفُ حلق ، فنُقِل عن الكسائيّ أنَّه فتحَ عين المضارع فيه في المغالبة ، وهو ضعيفٌ "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ :**

**أحدهما** : يجبُ ضمُّ عين المضارعِ من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين ، نحو : فاخرني ففخرتُه أفخُرُه ، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ ، ومنهم : ابنُ جنّي ، وابنُ يعيش ، وابنُ الحاجب ، وابنُ عصفور ، والرضيُّ(٢) .

**والثاني** : يجبُ فتح عين المضارع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين ، فتقول : فاخرني ففخرته أفخَرُه ، وهو قولُ الكسائيّ(٣) .

**الأدلة** (٤) **:**

**قال ابنُ الحاجب** : " واستثناءُ الكسائيّ غيرُ مستقيمٍ ، لا في النَّقل ولا في المعنى :

**أمَّا في النَّقل** فقد نقلَ الثّقاتُ : فاخرني ففخرته أفخُره ، وهو عينُ ما خالف فيه .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٩١٠/٣ ، ١٩١٢ ) .

(٢) الخصائص ( ٢٢٣/٢ ) ، وشرح المفصل ( ٤٥٤/٣ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ١١٠/٢ ) ، والممتع (١٧٣/١ ) ، وشرح الشافية ( ٧١/١ ) .

(٣) الخصائص ( ٢٢٣/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٤٥٤/٣ ) .

(٤) الخصائص ( ٢٢٣/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٤٥٤/٣ ) ، وشرح الشافية ( ٧١/١ ) .

**وأمَّا في المعنى** فإنَّ ما فيه أحدُ حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتحُ دون الضَّم حتى يكونَ الضَّم مُخْرِجاً له عن قياس لغتهم ، بل استُعمل فيه الضمُّ والفتحُ جميعاً ؛ ألا تراهم يقولون : دخل يدخُل ، ونحت ينحِت ، وهو مماثلٌ لباب فَعَل الذي ليس فيه حرفُ حلق في كونهم يقولون : يفعُل ويفعِل بالضمّ والكسر ، فإذا استعملوا الضمَّ فإنَّما استعملوا أحدَ البناءين اللذين هما قياسُه ، فكذلك إذا استعملوا يفعُل مما فيه حرف حلق فإنما استعملوا أحدَ الأبنية التي هي قياسُه ، فوضحَ من حيثُ المعنى أنَّه ليس كباب : وَعَد ورَمَى في امتناع يفعُل فيه "(١) .

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**اختار ابنُ فلاح وجوبَ ضمّ عين المضارع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين** ؛ فقد ذكر رأيَ الكسائيّ القائل بوجوب الفتح ، وضعَّفه ، فقال : " وأمَّا ما عينُه حرفُ حلق ، فنُقِل عن الكسائيّ أنَّه فتحَ عينَ المضارع فيه في المغالبة ، وهو ضعيفٌ لوجهين :

**أحدهما** : أنَّ ما فيه حرفُ الحلق لا يلزمُ مضارعَه الفتحُ ، بل قد يخرجُ على الأصل من الضمّ والكسر ....

**والثاني** : أنَّ السَّماعَ قد ورد فيه الضمُّ ، حكى أبو زيد(٣) : شاعرته أشعُره ، وفاخرته أفخُره بالضمّ ، والقياسُ ساقطٌ مع وجود النَّص .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي وجوبُ ضم عين المضارع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين** ؛ " لأنَّ ما فيه حرفُ الحلق لا يلزمُ طريقةً واحدة كالمثال الواوي ، والأجوف والناقص اليائيين ، بل كثيرٌ منه يأتي على الأصل ، نحو : بَرَأ يبرُؤ ، وهنأ يهنِئ ، وقد حكى أبو زيد : شاعرته فشعرته أشعُره بالضَّم ، وكذا فاخرته أفخُره بالضَّم ، وهذا نصٌّ في عدم لزوم الفتح

(١) الإيضاح في شرح المفصل ( ٢/ ١١٠ ) .
(٢) المغني : ت ضائحي ( ٣/ ١٩١٢ ) .
(٣) النوادر ( ٥٥٧ ) .

في مثله "[1] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الشافية للرضي ( ١/٧١ ) .

## ١٨٤- لا يُخفَّفُ الاسمُ الثلاثيُّ الموزونُ بـ( فَعُل ) بنقلِ حركةِ العينِ إلى الفاء

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا ( فَعُل ) نحو : عَضُد فله فرعٌ واحدٌ ، وهو إسكانُ عينه .... وأمَّا نقلُ ضمةِ عينِ عَضُد إلى فائه فقد قاله بعضُهم .... والأكثرُ عدمُ النَّقل "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّه يجوزُ في تخفيفِه وجهٌ واحد ، وهو التَّسكينُ ، فيقال : عَضْد ، ولا يُخفَّفُ بنقلِ حركةِ العينِ إلى الفاء ، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويه ؛ فقد ذكر أنَّ عَضُد تُخفَّفُ بالتَّسكين ، ولم يذكر التَّخفيفَ بالنَّقل ، وبه قال ابنُ الحاجب ، والرَّضيُّ ، وركنُ الدين الإستراباذي ، والخضرُ اليزديّ ، والجاربرديُّ(٢) .

**والثاني** : أنَّه يجوزُ في تخفيفه وجهانِ :

أحدهما : تسكينُ العين ، فيقالُ : عَضْد .

والثاني : تسكينُ العين مع نقلِ حركتها إلى الفاء ، فيقالُ : عُضْد ، وهو قولُ ابنِ قتيبة ، وابنِ درستويه ، وابنِ السِّيد البطليوسيّ(٣) .

**الأدلة (٤) :**

**حجةُ منع التَّخفيف بنقلِ حركةِ العين إلى الفاء** هي ثِقلُ الضَّمة ، وهذا الثِّقلُ ينافي

(١) المغني : ت ضائحي ( ٦٠٠/١ ) .

(٢) الكتاب ( ١١٣/٤ ) ، والشافية في علم التصريف ( ١٢ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٤٢/١ ) ، وشرح الشافية لركن الدين ( ٢١١/١ ) ، وشرح الشافية لليزدي ( ١٧٤/١ ) ، ومجموعة الشافية ( ٣١/١ ) .

(٣) أدب الكاتب ( ٥٣٧ ) ، وتصحيح الفصيح ( ٢٨٢ – ٢٨٣ ) ، والاقتضاب ( ١٩٢/٢ ) .

(٤) أدب الكاتب ( ٥٣٧ ) ، وتصحيح الفصيح ( ٢٨٢ – ٢٨٣ ) ، والمغني : ت ضائحي ( ٦٠٠/١ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٤٢/١ ) ، وشرح الشافية لركن الدين ( ٢١١/١ ) ، وشرح الشافية لليزدي ( ١٧٤/١ ) .

غرضَ التَّخفيف .

**وحجةُ جوازِ النَّقل** السَّماعُ من العرب ، والقياسُ على نَقلِ كسرةِ عين كَتِف إلى فائه ، وعَلَّل ابنُ درستويه جوازَ النَّقل بأنَّ فيه دَلالةً على أصلِ حركة العين الساكنة بعد النَّقل .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويه ، وهو أنَّ الاسمَ الثلاثيَّ الموزونَ بـ( فَعُل ) يُخفَّفُ بتسكين العين** ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة ، ثم بيَّنَ أنَّ الأكثرَ عدمُ النَّقل ، وأجاب عن قياس مجيزي النَّقل بأن الضَّم فيه زيادةٌ على الكسرة في الثِّقل ، ولذلك جاز النَّقل في نحو : كَتِف ، وفَخِذ ، ولم يَجُز في عَضُد

**قال ابن فلاح** : " وأمَّا ( فَعُل ) نحو : عَضُد فله فرعٌ واحدٌ ، وهو إسكانُ عينه .... وأمَّا نقلُ ضمةِ عينِ عَضُد إلى فائه فقد قاله بعضُهم .... والأكثرُ عدمُ النَّقل ؛ لزيادة الضم على الكسرة في الثقل " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو جوازُ النَّقل فيقالُ في تخفيف عَضُد : عُضْد** ؛ لأنَّه مسموعٌ عن العرب ، وقد نقله جماعةٌ من أهل اللَّغة ، منهم : الأزهريُّ ، والجوهريُّ ، وابنُ سيده[٢] .

**وأمَّا الاحتجاجُ على جواز النَّقل بالقياس على نَقل كسرة عين كَتِف إلى فائه** فأرى أنَّ هذا قياسُ حملٍ ، وقياسُ الحمل في حقيقته تفسيرٌ للظَّاهرة اللُّغوية الثابتةِ بالسَّماع ، وهي هنا النَّقل ، وليس دليلاً على جواز النَّقل ؛ لذا فإنَّ جوابَ ابنِ فلاحٍ وغيرِه عن هذا القياسِ بثقلِ الضَّمة هنا بخلاف الكسرة في فَخِذ وكَتِف سديدٌ ، إلا أنَّه لا يُبطِلُ جوازَ النَّقل هنا ؛ لأنَّ النَّقلَ ثابتٌ بالسَّماع فلا يضرُّ ضعفُ تفسيره .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٦٠٠/١ ) .

(٢) تهذيب اللغة ( ٤٥١/١ ) ، الصحاح ( ٥٠٩/٢ ) والمحكم والمحيط الأعظم ( ٢٤٠/١ ) .

**وأمَّا تعليلُ ابن درستويه جوازَ النَّقل بأنَّ فيه دلالةً على أصلِ حركة العين السَّاكنة** فأرى أيضاً أنَّ هذه علةٌ تفسيريةٌ ، لا موجبةٌ ، بمعنى أنَّها تُفسِّرُ جوازَ النَّقل هنا وتبيِّنُ حكمتَه ، وليست دليلاً على جواز النَّقل ؛ إذ الدليل على جواز النَّقل كما بينت هو السَّماع ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٨٥- ما كان مزيداً بتضعيف العين واللام ، فوزنُه يكون بتكرير العين واللام

اتَّفقَ النُّحاةُ على أنَّ نحو : صَمَحْمَحَ ، ودَمَكْمَكَ[١] من المزيد بتضعيفِ العين واللام ، وما كان كذلك فإنَّ المزيدَ يُعبَّرُ عنه بما يماثله من الأصول ، واختلفوا هنا في المعتبر في الوزن أهو العين واللام ، أم اللام وحدها ؟ على قولين **ذكرهما ابنُ فلاحٍ في المغني ، قال** : " ومنها فَعَلْعَلَ نحو : صَمَحْمَحَ ، ودَمَكْمَكَ للشديد ، وزعم الفراءُ أنَّ وزنه : فَعَلَّل كسَفَرْجَل "[٢] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحوينَ كما أشار ابنُ فلاح** :

**أحدهما** : أنَّ المعتبرَ في الوزن هنا العينُ واللامُ ، فيقال : فَعَلْعَل ، وهو قولُ سيبويهِ ، والسِّيرافيّ ، والشنتمريّ ، وابنِ يعيش[٣] .

**والثاني** : أنَّ المعتبرَ في الوزن هنا اللامُ وحدها ، فيقالُ : فَعَلَّل كسفرجل ، وهو قولُ الفراء[٤] .

### الأدلة [٥] :

**حجةُ سيبويه ومَن تبعه على أنَّ نحو : صَمَحْمَحَ على وزن : فَعَلْعَل** أنَّه من المزيد بتضعيفِ العين واللام ، وما كان كذلك فإنَّ المزيدَ يُعبَّرُ عنه بما يماثله من الأصول ، فالميم الثانيةُ مزيدةٌ ، وهي من جنس عين الكلمة ، وهي الميم الأولى ، فتُوزَنُ بوزنها ، والحاءُ الثانية

---

(١) **الصمحمح** : الرجل الشديد الغليظ ، لسان العرب ( ٦٩/٤ ) ، **والدمكمك** : الشديد ، الصحاح ( ١٥٨٥/٤ ) .

(٢) المغني ت ضائحي ( ٢١٧٢/٣ ) .

(٣) الكتاب ( ٢٧٨/٤ ) ، وشرح الكتاب ( ١٧٥/٥ ) ، والنكت ( ١١٦/٢ ) ، وشرح المفصل ( ١٩٣/٣ ) .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٧٥/٥ ) .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٧٥/٥ ) ، والنكت ( ١١٦/٢ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ١٩٣/٣ ) .

مزيدةٌ ، وهي من جنس لام الكلمة ، فتُوزَنُ بوزنها .

**وحجةُ الفراء على أنَّ نحو : صَمَحْمَحَ على وزن : فَعَلَّل** أنَّه لو جاز أن يكونَ صَمَحْمَحَ على فَعَلْعَل لتكرير لفظ العين واللام فيه لجاز أن يكونَ صرصر على : فعفع ؛ لتكرير لفظ الفاء فيه ، فلمَّا بطلَ أن يكونَ صرصر على : فعفع بطلَ أن يكونَ صَمَحْمَحَ عل فَعَلْعَل .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويه ، وهو أنَّ المعتبرَ في الوزن في نحو : صَمَحْمَح العينُ واللامُ فيقالُ في وزنها : فَعَلْعَل** ، فقال : " وزعم الفراءُ أنَّ وزنَه : فَعَلَّل كسفرجل ، ولو اعتُبر فيه تكريرُ العين لاعتبر في نحو : صرصر ، ويكونُ بوزن : فعفع ، وليس بصواب " .

**ثم علَّل ابنُ فلاح عدمَ تصويب قولِ الفراء** بضعف قياسِ صَمَحْمَح على صرصر ؛ لوجود الفارق بينهما ؛ لأنَّ الصاد الثانيةَ والراء في صرصر ليستا بمزيدتين ، بخلاف صَمَحْمَح فإنَّ الميمَ الثانية والحاء مزيدتان ، فقال : " وليس بصواب ؛ لأنَّ الحرفَ لا يُحكَمُ بزيادته إلا بعد وجود ثلاثة أصول ، وذلك موجودٌ في صَمَحْمَح دون صَرْصَر ، فلذلك اعتُبر فيه تكريرُ العين ، و لم يُعتَبر في صَرْصَر " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه ، وهو أنَّ المعتبرَ في الوزن في نحو : صَمَحْمَح العينُ واللامُ ، فيقالُ في وزنها : فَعَلْعَل** ؛ لأنَّ نحو : صَمَحْمَح من المزيد بتضعيفِ العين واللام ، وما كان كذلك فإنَّ المزيدَ يُعَبَّرُ عنه بما يماثله من الأصول ، فالميمُ الثانيةُ مزيدةٌ ، وهي من جنسِ عين الكلمة ، وهي الميمُ الأولى ، فتوزنُ بوزنها ، والحاءُ الثانيةُ مزيدةٌ ، وهي من جنس لام الكلمة فتُوزنُ بوزنها ، وإنَّما وُزِنَ الزائدُ المكرر هنا بتكرير العين واللام – مع أنَّ القاعدةَ أن يوزن الزائدُ بلفظه – للتنبيه على أنَّ الزائدَ هنا من جنس الحرف الأصلي .

---

(١) المغني ت ضائحي ( ٢١٧٢/٣ ) .

**وأمَّا قولُ الفراء : ولو جاز أن يقال : إنَّه فَعَلْعَل -بتكرير لفظ العين واللام- لجاز أن يكون وزن صرصر : فَعْفَع -بتكرير لفظ الفاء والعين-** فضعيفٌ ؛ لأنَّ الصادَ الثانيةَ والراء ليستا بمزيدتين ؛ لأنّه لا يُحكَمُ بزيادته إلا بعد إحراز ثلاثة أحرفٍ أصولٍ سواه تُكَوِّن فاءَ الفعلِ وعينه ولامه ، وصرصر وأشباهه لم يُوجد فيه ذلك .

**ومما يدلُّ على صحة قولِ سيبويهِ وفسادِ قولِ الفراء** أنَّ الفراء يزعمُ أنَّ اخلولقَ وبابه على وزن : افعوعل مكرَّر العين ، وكان يلزمُه أن يقولَ : افْعَوْلَل ولا يكرر العينَ ؛ لأنَّه يبطلُ تكريرَ العين(١) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكتاب للسيرافي ( ١٧٥/٥ ) .

## ١٨٦- أُسْطُوانةٌ على وزن : أُفْعُوالة

**ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وفي أُسْطُوانة ثلاثةُ أقوالٍ : أحـــدها : للخليل : أنَّها أُفْعُوالةٌ مثلُ : أُقْحُوانة ، والثاني للأخفش : أنَّها فُعْلُوانةٌ ، والثالـــث : أنَّهـــا أُفْعُلانة "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدها** : أنَّ أُسْطُوانةً على وزن : أُفْعُوالة ، وهو قولُ الخليلِ ، وسيبويهِ ، والفـــراءِ ، وابنِ السَّراج ، والفارسيّ ، وابنِ مالك(٢) .

**والثاني** : أنَّ أُسْطُوانةً على وزن : فُعْلُوانة ، وهو قولُ الأخفش ، وابـــنِ الحاجـــب ، والرضي(٣) .

**والثالث** : أنَّ أُسْطُوانةً على وزن : أُفْعُلانة ، وبه قال ابنُ القطَّاع(٤) .

### الأدلة (٥) :

**حجةُ الخليل على أنَّ النونَ أصليةٌ** الاشتقاقُ والجمـــعُ ؛ قـــال في العـــين " ونـــونُ الأسطوانة من أصل بناء الكلمة على تقدير : أُفْعُوالة ، وبيانه قولهم : أساطين مسطَّنة " .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢١٢٧/٣ ) .

(٢) العين ( ٢١٦/٧ ) ، والكتاب( ٤٢٤/٣ ) ، وتهذيب اللغة للأزهـــري ( ١٢ /٣٣٨ ) ، والأصـــول في النحـــو ( ٣٥١ ) ، والتعليقة للفارسي ( ٢٦٨/٣ ) ، وشرح الكافية الشافية ( ٢٠٤٧/٤ ) .

(٣) الأصول في النحو ( ٣٥٠ ) ، والشافية ( ٨٢ ) ، وشرح الشافية ( ٣٩٦/٢ ) .

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ( ١٤٨ ) .

(٥) العين ( ٢١٦/٧ ) ، والكتاب ( ٤٢٤/٣ ) ، والأصول في النحو ( ٣٥١/٣ ) ،وتهذيب اللغة ( ٣٣٨/١٢ ) ، وسفر السعادة للسخاوي ( ٥٨/١ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٣٩٦/٢ ) ، وشرح الشافية للخـــضر اليـــزدي ( ٧٠٩/٢ ) .

**وحجةُ الأخفش على أنَّه فُعْلُوانةٌ** أنَّك تقولُ : أساطين ، فأساطِينُ : فعالين ، فالهمزةُ أصليةٌ ، والنونُ زائدة .

**وحجةُ مَن قال : إنَّها على أُفْعُلانة** أنَّها مشتقةٌ من سطينة ، وغُيِّرَ الجمعُ ، فجُعِلَ النونُ كأنَّها من الأصل ، كما قالوا : مَسِيل ومسلان .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ الخليل ، وهو أنَّ أسطوانةً على وزن : أُفْعُوالة** ؛ فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة ، ثم ضعَّفها ، إلا أنَّه رأى أنَّ قولَ الخليل مع ضعفه هو أقربُ الأقوال إلى الصَّواب ، فقال : " ويَضعفُ قولُ الخليل من وجهٍ واحدٍ ، وهو أنَّ تركيبَها على قوله من : ( سطن ) ، وهو مهملٌ ، وهو أقربُها إلى الصَّواب " ، ولعلَّ ذلك لأنَّه ضعيفٌ عنده من وجهٍ واحدٍ ، بخلاف بقية الأقوال ، فإنَّها ضعيفةٌ من أكثر من وجه .

**فأمَّا قولُ الأخفش فضعَّفه ابنُ فلاح من ثلاثةِ أوجه :**

أحدها : أنَّه جمعَ في آخر الكلمة بين ثلاثة زوائد ، ولا يُوجَدُ في كلامهم ، إنَّما يوجدُ في الأول ، نحو : مستفعل .

والثاني : أنَّ تركيبَها على قوله من : ( أسط ) ، وهو مهمل .

والثالث : حذفُ الفاءِ على قوله من : ( مُسطَّنة ) ، وهي الهمزة .

**وأمَّا القولُ : إنَّها على وزن : أُفْعُلانة** فضعَّفه ابنُ فلاح بأنَّ العربَ قالوا في جمعها : ( أساطين مسطنة ) فيكونُ على قوله قد حُذف لامُ الكلمة وهي الواو ، وبَقِي الزائدُ في الجمع ، وفي مسطَّنة .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ الأخفش ، وهو أنَّ أسطوانة على وزن : فُعْلُوانة** ؛ وذلك

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢١٢٧/٣ – ٢١٢٨ ) .

لثلاثة أمور :

**أحدها** : أنَّ الهمزةَ في أسطوانة أصليةٌ ؛ بدليل قولهم في التَّكسير : ( أساطين ) كسراحين ، وفي التصغير : ( أسيطينة ) كسريحين .

**والثاني** : أنَّ فُعْلُواناً له نظيرٌ في كلام العرب ، ومنه عُنْظُوان وعُنْفُوان ، ووزنُهما : فُعْلُوان بالإجماع[(١)] .

**والثالث** : ضعفُ الباقي من الأقوال :

**فأمَّا القولُ إنَّها على أُفْعُوالة** ؛ فلأنَّه لا يوجدُ في كلام العرب ، ولو قيل : إنَّه مختلفٌ في ثبوته فيقال : لا يجوزُ أن يكونَ أُفْعُوالاً ؛ لأنَّه مختلفٌ فيه ، بخلاف فُعْلُوان فإنَّه متفقٌ على ثبوته ، والحملُ على المحقَّق أولى من الحمل على المشكوك فيه[(٢)] .

**وأمَّا القولُ إنَّها على أُفْعُلانة** ؛ فلأنَّه لو كان كذلك لما جُمِع على أساطين ؛ لأنَّه سيكونُ على وزن : أفاعين ، وأفاعين ليس في كلام العرب[(٣)] ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الكتاب ( ٢٦٢/٤ ) ، والممتع ( ١٣١/١ ) .

(٢) شرح الشافية لليزدي ( ٧٠٤/٢ ) .

(٣) الصحاح ( ٢١٣٥/٥ ) .

## ١٨٧- الهمزةُ في ضَهْيَأَة زائدةٌ ، ووزنُها : فَعْلأَة

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا ضَهْيَأَة : للمرأة التي لا تحيض فهمزتُها زائدةٌ عند سيبويه ، ووزنُها : فَعْلأَة ، وقال غيره : همزتُها أصليةٌ ، والياءُ زائدةٌ ووزنُها فَعْيَلة "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الهمزةَ في ضَهْيَأَة زائدةٌ ، ووزنُها : فَعْلأة ، وهو قولُ سيبويهِ ، والفارسيّ ، والثمانينيّ ، والعكبريّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ الحاجب ، وابنِ عصفور(٢) .

**والثاني** : أنَّ همزتَها أصليةٌ ، والياءُ زائدةٌ ، ووزنُها : فَعْيَلَة ، وهو قولُ الزَّجاج(٣) .

### الأدلة (٤) :

**حجةُ مَن قال : إنَّ الهمزةَ في ضَهْيَأَة زائدةٌ ، ووزنُها : فَعْلأَة ثلاثةُ أمور :**

**أحدها** : أنَّ اشتقاقَها من المضاهاة ، وهي من الياء ،والمرأةُ التي هذه صفتُها تضاهي الرجال .

**والثاني** : أنَّها لو كانت أصلاً لكانت الياءُ زائدةً ، فكان البناءُ لا نظيرَ له ؛ إذ ليس في الكلام اسمٌ على فَعْيَل بفتح الفاء .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢٠٩٥/٣ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٤٨/٤ ، ٣٢٥ ) ، والتكملة ( ٥٥٦ ) ، وشرح التصريف ( ٢٤٠ ) ، واللباب ( ٢٤٢/٢ ) وشرح الملوكي ( ١٤٨ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٣٧٨/٢ ) ، والممتع ( ٢٢٨/٢ ) .

(٣) رأيه في : سر صناعة الإعراب ( ١٠٨/١ ) ، والممتع ( ٢٢٨/٢ ) .

(٤) الكتاب ( ٤/ ٣٢٥ ) ، وسر صناعة الإعراب ( ١٠٨/١ ) ، وشرح التصريف ( ٢٤٠ ) ، واللباب ( ٢٤٢/٢ ) ، وشرح الملوكي ( ١٤٨ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٣٧٨/٢ ) ، والممتع ( ٢٢٨/٢ ) .

**والثالث** : قولهم في معناها : ضهياء بالمد ، وهذا قاطعٌ بزيادة الهمزة ؛ لأنَّ الهمزةَ هنا للتأنيث .

**وحجةُ مَن قال بزيادة الياء** أنَّ المضاهاةَ قد هُمزت ؛ بدليل قراءة من قرأ من السَّبعة : ﴿ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ (١) ووزنُ ضهيأ : فَعْيَل ، وقد ورد فيه : ضَهْيَد فيكونُ بمنزلته في الوزن .

## اختيار ابن فلاح(٢) :

**اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويه ، وهو أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ ، ووزنُها : فَعْلأة** ؛ فقد صرَّح بترجيح قولِ سيبويه ، فقال : " **ويترجَّحُ مذهبُ سيبويه من وجهين** :

**أحدهما** : أنَّ عدمَ الهمز في ضاهيت أكثر من الهمز ، وهي قراءةُ الأكثر ، فالمصيرُ إلى الأكثر أولى من المصير إلى الأقل .

**والثاني** : أنَّ فَعْلَى أولى من فَعْيَل لندوره ، على أنَّه قيل : إنَّ ضَهْيَد مصنوعٌ ، فالمصيرُ إلى فَعْلَاء وفَعْلَى أولى من المصير إلى فَعْيَل " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ ، وهو أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ ، ووزنُها : فَعْلَأة ؛ وذلك لثلاثة أمور** :

**أحدها** : قولُ العرب في ضهياء ضهيا من غير همز ، قال ابنُ يعيش : " وهذا استدلالٌ صحيحٌ ؛ لأنَّ المعانيَ متقاربةٌ ، وكذلك اللَّفظ "(٣) ، ولا يقالُ : ضهياء غيرُ ضهيأ ؛ لأنَّ هذا المنهجَ في الاستدلال يُبطلُ فائدةَ الاشتقاق ، ويلزمُ من ذلك أن تكونَ كلُّ كلمةٍ قائمةٌ

---

(١) سورة التوبة ، من الآية ( ٣٠ ) ، قرأ عاصم من السبعة بالهمز ، وقرأها الباقون ( يضاهون ) بغير همز ، ينظر : السبعة لابن مجاهد (٣١٤ ) ، والمبسوط ( ١٩٤ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٢٠٩٥/٣ – ٢٠٩٧ ) .

(٣) شرح الملوكي ( ١٤٨ ) .

بنفسها ، وليس الأمرُ كذلك .

**والثاني** : أنَّهم قالوا في جمعها : ضُهْي ، كما قالوا في جمع حمراء : حُمْر ، وإسقاطُ الهمزة من الاشتقاق يدلُّ على كونها زائدةً(١) .

قال سيبويه :" وكلُّ حرفٍ من حروف الزوائد كان في حرفٍ فذهبَ في اشتقاقٍ في ذلك المعنى من ذاك اللَّفظ ، فاجعلها زائدةً ، وكذلك ما هو بمنزلة الاشتقاق ، فإن لم تفعل هذا لم تَجْعل نونَ سِرحان ، وهمزةَ جُرائض ، وميمَ سِتهم زائدةً ، فعلى هذا النَّحو ما تزيدُه بثَبْتٍ ، فإن لم تفعل ذلك صِرتَ لا تزيدُ شيئاً منهنَّ "(٢) .

**والثالث** : أنَّ فَعْلاً وفَعْيَلاً يستويانِ في كونهما بناءين معدومَين في كلام العرب ، إلا أنَّ الحملَ على فَعْلأ أولى ؛ لأنَّ فَعْيَلاً يظهرُ منهم اجتنابُه ؛ بدليل أنَّه إذا جاء في كلامهم كسروا أولَه نحو : حِذيم ، ولم يظهر منهم ذلك في فَعْلأ ؛ لأنَّهم لم يجتنبوا فَعْلأً كما فعلوا ذلك بفَعْيَل ، فثبتَ أنَّ الذي ينبغي أن يُدَّعى فيه أنَّه فَعْلأٌ ، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردةً لا ثاني لها(٣) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح التصريف للثمانيني ( ٢٤٠ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٢٥ – ٣٢٦ ) .

(٣) الممتع ( ١/٢٢٩ ) .

## ١٨٨- أَوَّلُ على وزن : أَفْعَل فاؤُه وعينُه من جنسٍ واحد

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا أَوَّلُ فاختُلف في أصله : فذهب الكوفيونَ إلى أنَّه فَوْعلُ من وأل ..... ومنهم من قال : إنَّه فَوْعلُ من آل يؤول .... وذهب البصريونَ إلى أنَّه أَفْعَل ، واختُلف في أصله على ثلاثةِ أقوالٍ : فذهب الجمهورُ إلى أنَّ الفاءَ والعينَ من جنسٍ واحد ... "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ :**

**أحدها** : أنَّ أوّلَ على وزن : أَفْعَل فاؤُه وعينُه من جنسٍ واحد ، وهو قولُ البصريينَ(٢) ، ومنهم : سيبويهِ ، والمازنيُّ ، والمبردُ ، والفارسيُّ ، واختاره العكبريُّ ، وابنُ الحاجب ، وابنُ عصفور ، والرضيُّ(٣) .

**والثاني** : أنَّ أَوَّلَ على وزن : أَفْعَل ، وأصلُه : ( أَوْأَل ) ، أو ( أأول ) ، فالفاءُ والعينُ ليسا من جنسٍ واحد ، وهو قولُ الفراء(٤) .

**والثالث** : أنَّ أَوَّلَ على وزن : فَوْعَل ، وأصله : ( ووأل ) ، أو ( أوول ) وهو قولُ الكوفيينَ(٥) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢٠٨٥/٣ ) .

(٢) شرح الكافية للرضي : القسم الثاني ( ٧٨١/١ ) .

(٣) الكتاب ( ٢٨٨/٣ ) ، (٣٧٤/٤ ) ، والمنصف ( ٢٠١/٢ ) ، والمقتضب ( ٣٤٠/٣ ) ، والمسائل البغداديات (٢٥٧ ) ، واللباب ( ٢٣٥/٢ ) ، والممتع ( ٣٣٢/١ ) ، وشرح الكافية : القسم الثاني ( ٧٨١/١ ) .

(٤) المنصف ( ٢٠٢/٢) ، والممتع ( ٥٦٤/٢ ) .

(٥) شرح الكافية للرضي : القسم الثاني ( ٧٨٢/١ ) .

**الأدلة** (١) :

**حجةُ البصريينَ على أنَّ أوّل على وزن : أَفْعَل** اقترانُه بـــ( مِن ) نحو : قولهم : هـــو أولُ من كذا ، ولأنَّ مؤنثَه : أُولى ، و مؤنثُ فَوْعَل : فوعلة ، وعليه فإنَّ الهمـــزةَ عنـــدهم تكونُ زائدةً .

**وحجةُ الفراء على أنَّ أصلَ أوّل : ( أوأل ) ، أو ( أأول )** أنَّ له فعـــلاً يجـــوزُ أن يكونَ من ( وَأَلْتُ ) ، فيكونُ أصلُ أوّل: ( أوأل ) فقلبت الهمزةُ واواً ، وأدغمـــت الـــواوُ فيها ، ويجوزُ أن يكونَ من ( أُلْتُ ) فيكونُ أصلُ أوّل : ( أأول ) فقلبت الهمزةُ الثانيـــةُ واواً وأدغمت في الواو التي هي عينٌ ، وعليه فإنَّ الفاءَ والعينَ في أوّل ليسا من جنسٍ واحد ؛ لأنَّ الفاءَ واوٌ ، والعينَ همزةٌ في ( أوأل ) ، والفاءَ همزةٌ والعينَ واوٌ في ( أأول ) ، ويُقوّي كـــونَ الهمزة هي عينَ الكلمة في ( أوأل ) رجوعُ الهمزة في تكسير أوّل على أوائل ، فيدلُّ علـــى أنَّها عينٌ في المفرد ؛ لأنَّ التَّكسيرَ يردُّ الشيءَ إلى أصله .

**وحجةُ الكوفيينَ على أنَّ أوّلَ على وزن : فَوْعَل** ، أنَّ له فِعْلاً يجوزُ أن يكونَ مـــن ( وأل ) إذا نجا ، فيكونُ أصلُ أوّل : ( ووأل ) فنقلوا الهمزةَ إلى موضع الفـــاء ، وأدغمـــوا الواوَ في الواو ، ويجوزُ أن يكونَ من ( آل يؤول ) إذا ساس أو رجع فيكـــونُ أصـــلُ أوّل : ( أوول ) فأدغمت واوُ فَوْعَل في الواو التي هي عين الكلمة ، وعليه فإنَّ الهمـــزةَ عنـــدهم أصلية ، والواو الأولى زائدة .

**اختيار ابن فلاح** (٢) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ أوَّلَ على وزن : أَفْعَل ، فاؤُه وعينُه من جنسٍ واحـــد** ؛ فقد ذكر قولَ البصريينَ والكوفيينَ في المسألة ، ثم احتجَّ للبصريين دون الكوفيينَ ، وصـــرَّح بترجيح كون الفاء والعين في أوَّل من جنسٍ واحدٍ ، وهو قولُ البصريين .

---

(١) المنصف ( ٢/٢٠١ ) ، والمسائل البغداديات ( ٢٥٧ ) ، واللباب ( ٢/٢٣٥ ) ، والممتع ( ١/٣٣٢ )،(٢/٥٦٤ ) وشرح الكافية للرضي : القسم الثاني ( ١/٧٨١ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٣/٢٠٨٥ – ٢٠٨٦ ) .

**احتجَّ ابنُ فلاح للبصريينَ على أنَّ أوّلَ على وزن : أَفْعَل بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّه يدلُّ على التفضيل ؛ بدليل تعديته بـ( من ) نحو : أول من كذا ، وفَوْعَل لا يدلُّ على التفضيل .

**والثاني** : أنَّ مؤنثَه على ( فُعلى ) أولى ، وفَوْعل مؤنثُه فَوْعَلة .

**ورجَّح ابنُ فلاح كونَ الفاء والعين في أوّل من جنسٍ واحدٍ ، وهو الواو** ، بتضعيفِ قول الفراء : إنَّ أصلَ أول : ( أوأل ) ، أو ( أأول ) - إذ عليه تكون الفاء ليست من جنس العين - بما يأتي :

**فأمَّا** ( **أوأل** ) فضعيفٌ ؛ لأنَّ قياسَ التَّخفيف فيها يكونُ بنقل حركة الهمزة إلى الواو ؛ لأنها أصلية ثم حذف الهمزة ، فقلبُها واواً ، وإدغامُ الواو من قياس الواو الزائدة لا الأصلية .

**وأمَّا** ( **أأول** ) فضعيفٌ ؛ لأنَّ قياسَ تخفيفه قلبُ الهمزة الساكنة ألفاً ؛ لانفتاح ما قبلها نحو : آدم ، وآخر ، فقلبُها واواً ، وإدغامُها في العين خطأٌ ؛ لأنَّه خارجٌ عن قياس تخفيف الهمزة .

**وأمَّا الاحتجاجُ بأوائل على أنَّ الهمزةَ في أوأل أصليةٌ** فقد أجاب ابنُ فلاح عنه بأنَّ الهمزةَ ليست أصليةً بل هي بدلٌ عن حرفِ علة ؛ لأنَّ ألفَ التَّكسير إذا اكتنفه حرفا علة وقَرُب الحرفُ الأخير من الطَّرف قُلِب همزةً ، نحو : عيّل وعيائل ، وسيّد وسيائد .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ ، وهو أنَّ أوّل على وزن : أَفْعَل ، فاؤه وعينه من جنسٍ واحد ؛ وذلك لضعف بقية الأقوال بما يأتي :**

**فأمَّا كونُه على وزن فَوْعَل فمردودٌ بأمرين**(١) :

(١) اللباب ( ٢/٢٣٥ ) ، والممتع ( ١/٣٣٢ ) ،( ٢/٥٦٤ ) . وشرح الكافية للرضي : القسم الثاني ( ١/٧٨١ ) .

**أحدهما** : أنَّه يدلُّ على التَّفضيل ، بدليل تعديته بـــ( من ) ، نحو : أول من كـــذا ، وفَوْعَل لا يدلُّ على التَّفضيل .

**والثاني** : أنَّ مؤنثَه على فُعلى أولى ، وفَوْعَل مؤنثُه فَوْعَلة .

**وأمَّا كونُ أصل أوّل : ( أوأل ) ، أو ( أأول ) فليست الفاءُ مـــن جـــنس العـــين** فضعيفٌ : " فأمَّا ( أوأل ) فلأنَّ الهمزةَ إذا خُففت إنَّما تُخفّف بالنَّقل والحـــذف ، لا بـــأن تُبْدَلَ واواً ، فكان ينبغي أن يكونَ أوَلُ مخفّفاً ، وأمَّا ( أأول ) ؛ فلأنَّ الهمزةَ في مثل هذا إنَّما تقلبُ ألفاً كما في آخر ، لا واوا "(١) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) سفر السعادة للسخاوي ( ١٢٠/١ ) .

## ١٨٩- الألفُ لا تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً بل هي منقلبةٌ عن الياء

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال متحدّثاً عن الألف : " وأمَّا إذا وقعت طرفاً : فمنهم من قال : إنَّها للإلحاق ..... والصَّحيحُ أنَّ الألفَ لا تقعُ للإلحاق "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ** :

**أحدهما** : أنَّ الألفَ تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً ، نحو : أَرْطَى ومِعْزى ملحقتان بجعفرٍ ودرهم ، وهو قولُ سيبويهِ ، والمازنيّ ، وابنِ جنيّ ، والزَّمخشريّ ، وابنِ يعيش(٢) .

**والثاني** : أنَّ الألفَ لا تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً ، بل تكونُ منقلبةً عن ياء ، وهو قولُ جماعةٍ من المحققين منهم : الثمانينيُّ ، وابنُ الحاجب ، وابنُ عصفور ، وابنُ مالك(٣) .

**الأدلة** (٤) **:**

**حجةُ مَن قال إنَّها للإلحاق** أنَّها وإن كانت في مقابلةِ متحرك أنَّ آخرَ الكلمة قد يُسكّن للوقف ، فتحصلُ الموازنةُ في حالة الوقف ، ثم أُجري الوصلُ عليه ، بخلاف الحشو فإنَّه ليس له حالةٌ يسكنُ المتحركُ فيها حتى يُقَابلُ بالألف في تلك الحالة ، فامتنع وقوعُ الألف للإلحاق في حشو الكلمة .

**وحجةُ مَن قال إنَّها لا تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً ، بل تكونُ منقلبةً عن ياء،**

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢٠٥٧/٣ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٥٥/٤ ) ، والمنصف ( ٣٥/١ – ٣٦ ) وفيه رأي المازني وابن جني ، والمفصل ( ٣٧٤ ) ، وشرح المفصل ( ٣٠٤/٤ ) .

(٣) شرح التصريف ( ٢٨٧ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٣٧٩/٢ ) ، والممتع ( ٢٠٧/١ ) ، والتسهيل ( ٢٩٨ ) .

(٤) المنصف ( ٣٥/١ – ٣٦ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٣٧٩/٢ ) والمغني : ت ضائحي ( ٢٠٥٧/٣ ) وشرح الشافية للرضي ( ٥٧/١ ) ، وشرح الشافية لركن الدين ( ٥٧٨/٢ ) .

أنَّ الألفَ لا تكونُ أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال ، بل تكونُ زائدةً فيهما ، أو بدلاً من أصل ، وكما لا تكونُ الألفُ أصلاً فإنها لا تكونُ بإزاء أصل .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ الألفَ لا تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً بل تكونُ منقلبةً عن ياء** ، فقد ذكر هذا القولَ ، وصرَّحَ بتصحيحه ، فقال : " والصَّحيحُ أنَّ الألفَ لا تقعُ للإلحاق ؛ إذ لا يمكنُ موازنةُ المتحرك بالسّاكن الذي لا يقبلُ الحركة ، لكنَّها منقلبةٌ عن حرفٍ تحصلُ به الموازنةُ ، وهو الياءُ ؛ لأنَّها أخفُّ من الواو ، فهي أحقُّ بالإلحاق " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الألفَ تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً** ؛ لأنَّه هو الظَّاهرُ في نحو : أَرْطى ومِعْزى ، ودعوى كونِ الألفِ منقلبةً عن ياء باطلةٌ من وجهين[٢] :

**أحدهما** : أنَّ الانقلابَ عن أصل يكونُ لوجود المقتضي لذلك ، ولا مقتضيَ هنا ، فيجبُ ألا تسدَّ مسدَّ أصلٍ بغير علة .

**والثاني** : أنَّ المقلوب يرجعُ إلى ما كان قبل الانقلاب إذا وجب التَّحريكُ ، كقولك في باب : بُوَيب ، ولا مرجعَ لها هنا إذا قُدِّر إقامتُها مقامَ أصلٍ حتى يرجعَ إليه إذا تحتَّمَ التحريكُ ؛ إذ تقديرُ أيٍّ من الواو والياء يستلزمُ تخصّصَ أحد المتساويينِ بلا مُخصّص .

ولا يردُ على ذلك ما ذكره ابنُ فلاح من أنَّ الياءَ أخفُّ من الواو ، فهي أحقُّ بالإلحاق لأنَّ الواوَ أيضاً قد تكون أقعدَ وأقيسَ كما في التَّصغير ، فيتعارضانِ في الفضل فيتساقطان ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢٠٥٧/٣ ) .

(٢) شرح الشافية للخضر اليزدي ( ٥٨١/١ ) .

## ١٩٠- الزيادةُ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّمَ ليست للإلحاق

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال متحدثا عن الزيادة التي تكون للإلحاق بالرّباعيّ : "وأمَّا تَمَسْكنَ وتغافلَ وتكلَّم فقد ذكرها أيضاً جماعةٌ ملحقةً به ، والتَّحقيقُ خلافُ ذلك "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الزيادةَ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم للإلحاق بـ( تَفَعْلَل ) من الرّباعيّ نحو ( تدحرج ) ، وهو قولُ سيبويهِ ، والسِّيرافيّ ، والزمخشريّ ، وابنِ عصفور(٢) .

**والثاني** : أنَّ الزيادةَ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم ليست للإلحاق ، وبه قال ابنُ يعيش ، والرضيّ(٣) .

### الأدلة (٤) :

**حجةُ مَن قال إنَّها للإلحاق** مجيءُ مصادرها على حسب مصادرِ ما أُلحقت به ، فتقول : تمسكناً وتغافلاً وتكلّماً كما تقول تدحرجاً .

**وحجةُ مَن قال إنَّها ليست للإلحاق** أنَّ تمسكنَ شاذٌّ من قبيل الغَلط ، ومثلُه قولهم : تمدرع وتمندل ، والصَّوابُ : تَسَكَّنَ وتدرَّع وتندَّل ، وكذلك تغافلَ ليست الألفُ للإلحاق لأنَّ الألفَ لا تكونُ حشواً ملحقةً ؛ لأنَّها مدةٌ محضةٌ فلا تقع موقعَ غيرها من الحروف ، إنَّما تكونُ للإلحاق إذا وقعت آخراً لنقص المدّ فيها ، مع أنَّ حقيقةَ الإلحاق إذا وقع آخراً

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٩٤٧/٣ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٨٦/٤ ) ، وشرح الكتاب ( ١٨٢/٥ ) ، والمفصل ( ٢٧٨ ) ، والممتع ( ١٦٨/١ ) .

(٣) شرح المفصل ( ٤٥٢/٣ ) ، وشرح الشافية ( ٥٧/١ ، ٦٨ ) .

(٤) الكتاب ( ٢٨٦/٤ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٤٥٢/٣ ) ، والممتع ( ١٦٨/١ ) ، وشرح الشافية للرضي (٥٧/١ ، ٦٨ ) .

إنَّما هو بالياء ، لكنَّها صارت ألفا لوقوعها موقعَ متحركٍ وقبلها فتحةٌ ، وتكلَّم كذلك تضعيفُ العين لا يكونُ مُلْحِقاً .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ الزيادةَ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم ليست للإلحاق** ؛ فقد وصف هذا القولَ بالتَّحقيق ، فقال : " وأمَّا تَمَسْكن وتغافلَ وتكلَّم فقد ذكرها أيضاً جماعةٌ ملحقةً به ، والتَّحقيقُ خلافُ ذلك " .

**وقد أبطلَ ابنُ فلاح كونَ الزيادة في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم للإلحاق بما يلي :**

**أمَّا تمسكنَ** ؛ فلأنَّ زيادةَ الميم في أول الفعل شاذةٌ ، ولا تكونُ إلا مع التاء ، والشاذُّ لا يصلح للإلحاق ؛ لأنَّ الملحقَ يصيرُ حكمُه حكمَ الأصليّ .

**وأمَّا تغافلَ** ؛ فلأنَّ الألفَ لا تصلح للإلحاق ؛ لأنَّها في الحشو موضوعةٌ للدَّلالة على المدّ في الكلمة ، والدالُّ على المعنى لا يدلُّ على الإلحاق ، وأمَّا إذا وقعت طرفاً فحقيقةُ الإلحاق بالياء ، وهي منقلبةٌ عنها .

**وأمَّا تكلَّم** ؛ فلأنَّ تضعيفَ العين لا يدلُّ على الإلحاق ؛ لأنَّ له معنى ، وحرفُ الإلحاق ليس الغرضُ منه إلا إلحاق وزنٍ بوزن في حركاته وسكونه ، وليس له معنى آخر .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الزيادةَ في تمسكنَ وتغافلَ وتكلَّمَ ليست للإلحاق** ؛ لأنَّ نظامَ الإلحاق في الدَّرس اللُّغوي يقضي بأنَّ حرفَ الإلحاق ليس الغرضُ منه إلا إلحاق وزنٍ بوزنٍ في حركاته وسكونه ، وليس له معنى آخر ، والزيادةُ في ( تغافلَ ) لإفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، والتَّضعيفُ في ( تكلَّم ) لإفادة معنى المبالغة والتكثير ، فبطلَ كونُ الزيادة في ( تغافل ) و( تكلم ) للإلحاق .

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٩٤٧/٣ ) .

**وأمَّا ( تمسكنَ )** فزيادةُ الميم فيها ليست لقصد الإلحاق " بل هي من قبيل التَّوهم والغلط ، ظنّوا أنَّ ميمَ منديل ومسكين ومدرعة فاءُ الكلمة كقاف قنديل ودال درهم ، والقياسُ تدرّعَ وتندَّلَ وتسكّنَ ، وهذا كما توهم في ميم مُسيل الأصالةُ فجمعوه على مُسلان وأمسلة ، كقُفْزان وأقفزة في جمع قفيز ، فتمدرعَ ، وتمندلَ ، وتمسكنَ وإن كانت على تمفعل في الحقيقة لكن في توهمهم على تَفَعْلَل "(١) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الشافية للرضي ( ١/٥٧ ، ٦٨ ) .

## ١٩١- الفعلُ اقشعرَّ ونحوه أصلٌ غيرُ ملحقٍ بشيء

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا السادس عشر : فاقشعرَّ واطمأنَّ زعم ابنُ بابشاذ أنَّهما ملحقان بـــ( احرنجمَ ) ..... والصَّوابُ أنَّه أصلٌ غيرُ ملحق "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدها** : أنَّ الفعلَ اقشعرَّ واطمأنَّ ونحوهما أصلٌ وليس بملحقٍ بشيء ، وبه قال الفارسيُّ ، وابنُ جنيّ ، والجرجانيّ(٢) .

**والثاني** : أنَّ الفعلَ اقشعرَّ واطمأنَّ ملحقانِ بـــ( احرنجم ) ، وهذا القولُ ذكره الفارسيُّ ولم ينسبه ، ونسبه ابنُ فلاح إلى ابن بابشاذ ، وأجازه العكبريّ(٣) .

**الأدلة (٤) :**

**حجةُ مَن قال بأنَّ نحو اطمأنَّ ليس بملحق بشيء** أنَّه ليس في الأفعال أصلٌ خماسيٌّ حتى يلحق به .

**وحجةُ مَن قال إنَّ اطمأنَّ ملحقٌ بـــ( احرنجمَ )** أنَّ مصدرهما على مثالٍ واحدٍ من حيثُ الحركات والسكنات .

**اختيار ابن فلاح(٥) :**

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ الفعلَ اقشعرَّ واطمأنَّ ونحوهما أصلٌ ، وليس بملحق**

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٨٩٦/٣ ) .
(٢) التكملة ( ٥٣٣ ) ، والمنصف ( ٩١/١ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ١١٢٧/٢ ) .
(٣) التكملة ( ٥٣٣ ) ، و المغني : ت ضائحي ( ١٨٩٦/٣ ) ، واللباب ( ٢١٨/٢ ) .
(٤) التكملة ( ٥٣٣ ) ، والمنصف ( ٩١/١ ) ، والمقتصد في شرح التكملة ( ١١٢٧/٢ ) ، والارتشاف ( ١٨١/١ ) .
(٥) المغني : ت ضائحي ( ١٨٩٦/٣ ) .

**بشيء** ؛ فقد ذكر هذا القولَ ، وصرَّحَ بتصويبه فقال : " زعم ابنُ بابشاذ أنَّهما ملحقان بـ(احرنجم ) ..... والصَّوابُ أنَّه أصلٌ غيرُ ملحق " .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثة أمور :**

**أحدها** : أنَّ النَّونَ في ( احرنجمَ ) زائدةٌ ، فكيف يقابلها الحرفُ الأصليُّ ، وهو العينُ في ( اقشعرَّ ) ؟ .

**والثاني** : أنَّ النونَ ساكنةٌ ، فكيف تقابل بالحرف المتحرّك ؟ .

**والثالث** : أنَّه لا يجوزُ إدغامُ الملحق ، ولذلك لم يدغم ( اقعنسس ) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ( اطمأنَّ ) و( اقشعرَّ ) من المزيد الرباعي ، وأصلهما : طَمْأَنَ وقَشْعَرَ ، فاللام فيهما مكررةٌ ، ولا يكون هذا التكرارُ للإلحاق** ؛ لأنَّه ليس في الأفعال أصلٌ خماسيٌّ حتى يلحق به .

**وأمَّا إلحاقُ نحو : اقشعرَّ بـ( احرنجم )** فضعيفٌ ؛ للمخالفة بينهما من حيثُ الحركةُ والسكون ، ومن حيثُ الأصلُ والزيادة ؛ لأنَّ النونَ في ( احْرنجمَ ) ساكنةٌ ، فكيف تُقَابَلُ بالحرف المتحرّك ؟ والنونُ في ( احرنجمَ ) زائدةٌ ، فكيف يقابُلها الحرفُ الأصليُّ ، وهو العين في ( اقشعرَّ ) ؟ .

ثم إنَّ الملحقَ لا يجوزُ إدغامُه ؛ بدليل ( اقعنسس ) فإنَّه لم يدغم لأنَّه ملحقٌ ، فلمَّا أدغم (اطمأنَّ ) و( اقشعرَّ ) ونحوهما دلَّ على أنَّهما ليسا بملحقين بشيء ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٩٢- سيِّدٌ ونحوه على وزن ( فَيْعِل ) بكسر العين

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " واختُلف في وزن هذه الألفاظ على ثلاثةِ أقوالٍ : فذهب البصريونَ إلى أنَّها بوزن ( فَيْعِل ) بكسر العين ، وهو يختصُّ بمعتلِّ العين ، وذهب الفراءُ إلى أنَّها بوزن ( فَعِيل ) في الأصل ، إلا أنَّه قُدِّمت الياءُ الزائدة على عين الكلمة فصار بوزن ( فَيْعِل ) ... وذهب البغداديون إلى أنَّها بوزن ( فَيْعَل ) بفتح العين ، ونقل إلى ( فَيْعِل ) بكسرها ؛ لعدم ( فَيْعِل ) ووجود ( فَيْعَل ) كـ( ضَيْغَم ) و( صَيْرَف ) "[١] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسالةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدها** : أنَّه على وزن ( فَيْعِل ) بكسر العين ، وهو قولُ البصريينَ ، ومنهم الخليلُ وسيبويهِ ، وابنُ السَّراج ، والسِّيرافيّ ، وابنُ جنيّ ، واختاره أبو البركات الأنباريُّ ، وابنُ عصفور ، والرَّضيُّ ، وبه قال بعضُ الباحثينَ المحدَثين[٢] .

**والثاني** : أنَّه على وزن ( فَيْعَل ) في الأصل ، ثم كُسر ، وهو قولُ الرُّؤَاسيِّ ، وابنِ درستويه ، ونسبه ابنُ قتيبةَ إلى الفراء[٣] ، والمشهورُ عن الفراء هو القولُ الثالث وسيأتي .

ونسبه ابنُ جنيّ في المنصف إلى البغداديينَ ، يريدُ بهم الكوفيينَ كما هو معروفٌ عنه ، وتَبِعَه في هذه النِّسبة ابنُ يعيش ، وابنُ عصفورٍ[٤] .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢٣٥٩/٣ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٦٦/٤ ) وفيه رأي الخليل وسيبويه ، والأصول في النحو ( ٢٦٢/٣ ) ، وشرح الكتاب ( ٢٧٣/٥ ) ، والمنصف ( ١٥/٢ – ١٧ ) ، والإنصاف ( ٨٠٢/٢ ) ، والممتع ( ٥٠١/٢ ) ، وشرح الشافية ( ١٥٢/٣ – ١٥٤ ) ، ومن الباحثين المحدثين : أحمد خراط في معجم مفردات الإبدال والإعلال ( ٧٤ ) ، ومحمد علي خيرات في جهود الفراء ( ٧٠ ) ، ومؤمن بن صبري في منهج الكوفيين في الصرف ( ٣٨٨/١ ) .

(٣) رسالة الملائكة للمعري ( ١٦٩ ) ، وتصحيح الفصيح ( ٥٤١ ) ، وأدب الكاتب ( ٥٩٩ ) .

(٤) المنصف ( ١٦/٢ ) ، والممتع ( ٤٩٩/٢ – ٥٠٠ ) ، وشرح الملوكي ( ٤٦٤ ) .

**والثالث** : أنَّه على وزن ( فَعِيل ) إلا أنَّه قُدِّمت الياءُ الزائدة على العين ، وهو قــولُ الكسائيِّ ، والفراءِ ، ونُسِبَ إلى الكوفيينَ[1] .

**الأدلة** [2] **:**

**وحجةُ القولِ بأنَّ سيِّداً على وزن ( فَيْعِل ) بكسر العين** أنَّ الظَّاهرَ من بنائه هو هذا الوزنُ ، والتَّمسكُ بالظَّاهر أوجبُ مهما أمكن .

**وحجةُ القولِ بأنَّ سيِّداً على وزن ( فيعَل ) بفتح العين في لأصل ، ثم كُــسرت** أنَّ ( فَيْعِل ) بكسر العين لا نظيرَ له في الصَّحيح ، فلا ينبغي أن يُقالُ إنَّه مكسورٌ في الأصل .

**وحجةُ القول بأنَّ سيِّداً ونحوه على وزن ( فَعِيل )** أنَّ له نظيراً في كــلام العــرب ، بخلاف (فَيْعِل ) ، فإنَّه ليس له نظيرٌ في كلامهم .

**اختيار ابن فلاح** [3] **:**

**اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ ، وهو أنَّ سيِّداً ونحوه على وزن ( فَيْعِل )** ؛ فقــد ذكر الأقوالَ الثَّلاثةَ في المسألة ، ثم ضَعَّفَ القولَينِ المخالفَينِ لقول البصريينَ بما يُرَجِّحُ عنــده قولَ البصريينَ .

**فأمَّا القولُ بأنَّ سيِّداً ونحوه على وزن ( فيعَل ) – بفتح العــين في الأصــل – ثم كسرت لأنَّ (فَيْعِل ) بكسر العين لا نظيرَ له في الصَّحيح ، فلا يقال إنَّــه مكــسورٌ في الأصل** فأجاب عنه ابنُ فلاح بأنَّ هذا لا يَلزمُ البصريينَ ؛ لأنَّ المعتلَّ قد يأتي فيه ما لا يــأتي في الصَّحيح .

**وأمَّا القولُ بأنَّه على وزن ( فَعِيل ) في الأصل ، إلا أنه قدمت الياء الزائدة علــى**

(١) دقائق التصريف ( ٢٦٦ ) وشرح الكتاب للسيرافي ( ٢٧٣/٥ ) والإنصاف ( ٧٩٥/٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٦٦/٤ ) ، وأدب الكاتب ( ٥٩٩ ) ، والأصول في النحو ( ٢٦٢/٣ ) ، وشرح الكتاب للــسيرافي ( ٢٧٣/٥ ) ، والإنصاف ( ٧٩٦/٢ – ٨٠٣ ) ، والتذييل والتكميل ( ٦/ ل ١٦٧ ب ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ٢٣٥٩/٣ – ٢٣٦٠ ) .

**العين فصار بوزن ( فيعل )** فأجاب عنه ابنُ فلاحٍ في موضعٍ من المغني(١) بأنَّ دعوى القلبِ هنا لا بُرهانَ عليها ؛ لأنَّه على خلاف الأصل .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ ، وهو أنَّ سيداً ونحوه على وزن ( فَيْعِل ) بكسر العين** ؛ لأنَّه هو الظَّاهرُ من بنائه ، والتَّمسكُ بالظَّاهر أمكنُ وأولى .

**وأمَّا القولُ بأنَّ ( فَيْعِل ) بكسر العين ليس له نظيرٌ في الصَّحيح** فليس بلازمٍ ؛ بدليلِ جمعِ العرب ( فاعلاً ) من المعتلِّ اللام على ( فُعَلة ) بضمّ الفاء ، وإذا كان صحيحاً جُمِعَ على ( فَعَلة ) بفتح الفاء ، مثال ذلك في المعتلِّ : ( قاضٍ وقُضاة ) ، ومثال ذلك في الصَّحيح (كافرٌ وكَفَرة ) ، فالمعتلُّ قد يختصُّ بأبنيةٍ ليست للصَّحيح(٢) .

**ثم إنَّ القولَ بأنَّ أصلَ الوزن هو ( فَيْعَل ) بفتح العين** لو كان صحيحاً لظهر هذا الأصلُ فيقال بالفتح و لم يغيروا إلى الكسر ، كما قالوا : ( هيَّبان ) و( تَيَّحان ) بفتح العين منهما ، فلم يكسروا ، فلما كُسرت العينُ من سيِّدٍ ونحوه دلَّ على فساد هذا القول(٣) .

**وكذلك القولُ بأنَّ أصلَ الوزن هو ( فَعِيل ) ثم قدمت الياء على عين الكلمة** لو كان صحيحاً لجاء على الأصل في موضعٍ ، فكان سُمع نحو ( سَوِيد ) و( مَوِيت ) ، و لم يحفظ ( فَعِيل ) مما عينُه ياءٌ ، ولامُه حرفٌ صحيحٌ في كلام العرب(٤) .

و" مما يُضْعِفُ مذهبَ الفراء أنَّ القلبَ المكانيَّ لا يكونُ إلا في أحرفِ البنيةِ الأصول ( فعل ) ، في حين يرى الفراءُ هنا أنَّ ياءَ ( فعيل ) قُدّمت على عين الكلمة "(٥) .

**ثم إنَّ قولَ البصريينَ في حقيقة الأمر** " هو أسهلُ الآراء ، وأبعدها عن التَّقديرات ،

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٨٢٣/١ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٦٦/٤ ) ، والأصول في النحو ( ٢٦٢/٣ ) ، وشرح الكتاب للسيرافي ( ٢٧٣/٥ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٦٦/٤ ) ، والإنصاف ( ٨٠٣/٢ ) .

(٤) الإنصاف ( ٨٠٢/٢ ) ، والممتع ( ٥٠١/٢ ) .

(٥) منهج الكوفيين في الصرف ( ٣٨٨ ) .

وكثرة التغيير ، وليس فيه إلا الإعلالُ الذي يجري على الأصول "(١) ، وهذا كافٍ لترجيحه ، فكيف وقد تبيَّنَ بطلانُ القولينِ المخالفَينِ بما سبق ؟ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) منهج الكوفيين في الصرف ( ٣٨٨ ) .

## ١٩٣- مَعيشةٌ تكونُ على وزن : مَفْعُلة ومَفْعِلَة

إذا كانت عينُ الكلمة ياءً ساكنةً ، وقبلها ضمةٌ : فسيبويه يبدلُ من الضَّمة كسرةً ؛ لتصحَّ الياءُ ، والأخفشُ يبدلُ الياءَ واواً ؛ لانضمام ما قبلها ، وهذا الإعلال المختلفُ فيه بين سيبويه والأخفش ظهر أثرُه في وزن بعض الألفاظ منها : معيشة .

**وقد ذكر ابنُ فلاح الخلافَ في وزن هذه اللفظة في المغني** ، قال : " ومعيشةٌ على مذهب سيبويه يجوزُ أن تكون مَفْعِلَةً ومَفْعُلةً ، إلا أنَّه أُبدل من الضَّمة كسرةٌ ؛ ليصحَّ الياءُ ، وأمَّا على مذهب الأخفش فلا يكونُ إلا على مَفْعِلَة "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ معيشةً يجوز أن تكونَ مَفْعِلَةً ، ومَفْعُلَة إلا أنَّه أُبدل من الضَّمة كسرةٌ ؛ ليصحَّ الياءُ ، وهو قولُ الخليلِ ، وسيبويهِ ، والمازنيِّ ، وابنِ الحاجب ، وابنِ عصفور(٢) .

**والثاني** : أنَّ معيشةً لا تكونُ إلا مَفْعِلَة ، لأنَّها لو كانت مضمومةَ العين لقيل : معوشة ، وهو قولُ الأخفش(٣) .

### الأدلة (٤) :

**حجةُ سيبويه على قلب الضَّمة كسرةً لتسلم الياءُ** ، أنَّ هذا العملَ أكثرُ في الإعلال ، أو لأنَّ قلبَ حركةٍ إلى أخرى أقلُّ تغييراً من قلب الحرف .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢٣٥٥/٣ ) .

(٢) المقتضب للمبرد ( ٢٣٩/١ ) ، والكتاب ( ٣٤٩/٤ ) ، والمنصف ( ٢٩٧/١ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٤٤٩/٢ ) ، والممتع ( ٤٦٩/٢ ) .

(٣) رأيه في : المنصف ( ٢٩٧/١ ) .

(٤) المنصف ( ٢٩٧/١ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٤١٨/٤ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٤٤٩/٢ ) ، والممتع ( ٤٦٩/٢ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ١٣٥/٣ ) .

**وحجة الأخفش السَّماعُ ، والقياسُ :**

**فأمَّا السَّماعُ** فقولُ الشَّاعر :

وكنــــتُ إذا جـــاري دَعَـــا لمـــضُوفَةٍ أُشمِّرُ حتى يَنْــصُفَ الــساقَ مِئــزري (١)

فقد قلب الياءَ واواً في ( مضوفة ) ، فغير الحرف لمناسبة الحركة لا العكس .

**وأمَّا القياسُ** : فإنَّ الياءَ قد أُبدلت واواً في ( الطوبى ) و( الكوسى ) ، فلا يُستنكَرُ ما صرنا إليه .

## اختيار ابن فلاح (٢) :

**اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويه ، وهو أنَّ معيشةً يجوزُ أن تكونَ مَفْعِلَةً ومَفْعُلَـــةً ، إلا أنَّه أُبدل من الضَّمة كسرةٌ ؛ ليصحَّ الياءُ** ، فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم أجـــاب عـــن حجة الأخفش بما يُضْعِفُها ، ويُرجِّحُ عنده قولَ سيبويه .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثة أمور :**

**أحدها** : أنَّه إذا اقتضى الحالُ تغييرَ الحركة أو الحرف كان المحافظةُ على الحـــرف أولى من المحافظة على الحركة ؛ لأنَّه أقوى من الحركة ، وبه يُعرَفُ أصلُ الكلمة .

**والثاني** : أنَّ الأخفشَ وافقَ على إبدال الحركة دون الحرف في ( بِيْض ) جمعُ أبيض ، أو بيضاء ، فقياسُ علّته محلُّ النزاع .

**والثالث** : أنَّ الأخفشَ خالف أصلَه في ( مبيع ) و( معيب ) ؛ فإنَّ أصـــلَه : مبيـــوع ومعيوب فحَذَف عينَ الكلمة ، وأَبدلَ من الضَّمة كسرةً ؛ لتنقلبَ الواوُ ياءً ، فقد وُجِد منه تغييرُ الحركةِ والحرف جميعاً .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو منسوب لأبي جندب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ( ٣٥٧/١ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٢٣٥٥/٣ – ٢٣٥٨ ) .

**وقد أجاب ابن فلاح عن حجة الأخفش بما يأتي :**

**فأمَّا** ( **مضوفة** ) فحكم عليها بالشذوذ بحيث لا يعرج عليها ، **وأمَّا** ( **الطُّوبى** ) و( **الكُوسى** ) فإنَّما أُبدلت الياءُ فيهما ؛ فرقاً بين الاسم والصفة .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه ، وهو أنَّ معيشةً يجوزُ أن تكونَ مَفعِلَةً ومَفْعُلَةً ، إلا أنَّه أُبدل من الضَّمة كسرةٌ ؛ ليصحَّ الياءُ** ؛ وذلك لأمرين(١) :

**أحدهما** : الإجماعُ على الإعلال بقلب الحركة دون الحرف في ( بِيض ) جمعُ أبيض .

**والثاني** : أنَّ الضَّرورةَ ملجئةٌ في اجتماع الياء والضمة إلى تغيير إحداهما ، وتغييرُ الحركة ليبقى الحرفُ على حاله أولى من تغييرِ الحرفِ لتبقى الضَّمةُ على حالها ؛ لأنَّ المحافظةَ على الحرف أولى من المحافظة على الحركة .

**وأمَّا حجةُ الأخفش** فقد تقدَّمَ جوابُ ابن فلاح عنها بما يُضْعِفُها ، ويُرجِّحُ عندي قولَ سيبويه ، وهو جوازُ أن تكون معيشةٌ على مَفْعُلَة إلا أنَّه أُبدل من الضَّمة كسرةٌ ؛ ليصحَّ الياءُ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الإيضاح في شرح المفصل ( ٢/٤٤٩ ) .

# ١٩٤- الميمُ في مَلَك أصليةٌ

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا مَلَك فاختُلف في ميمه : فذهب الجمهورُ إلى أنَّها زائدةٌ ، وذهب ابنُ كيسان إلى أنَّها أصليةٌ "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الميمَ في مَلَك زائدةٌ ، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ ، ومنهم : يونسُ والكسائيُّ ، والمازنيُّ ، وابنُ جنيّ (٢) .

**والثاني** : أنَّ الميمَ في مَلَك أصليةٌ ، وهو على وزن فَعْأَل ، وهو قولُ ابنِ كيسان(٣) .

## الأدلة (٤) :

**حجةُ الجمهور على أنَّ الميمَ في مَلَك زائدةٌ** أنَّ أصلَ مَلَك من ( لأك ) فالهمزةُ عين ، وأصله : ملأك بوزن مَفْعَل ، إلا أنَّه نُقلت حركةُ الهمزة إلى اللام ثم حُذفت الهمزةُ ، وممن قال به أبو عبيدة(٥) .

وذهب بعضُهم إلى أنَّ مَلَكاً مشتقٌّ من ( الألوكة ) وهي الرسالةُ ، فالهمزة فاء الكلمة ، وأصله : مألك ، فأُخّرت الهمزةُ التي هي فاءٌ إلى بعد العين ، فصار بوزن : مَعْفَل ، ثم نُقلت حركةُ الهمزة إلى اللام وحُذفت ، وأكثرُ النُّحاة على هذا المذهب(٦) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢١١٠/٣ ) .

(٢) اللباب( ٢٥٨/٢ ) ، والخصائص ( ٢٧٤/٣ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٣٤٧/٢ ) ، والمنصف ( ١٠٢/٢ ) .

(٣) شافية ابن الحاجب ( ٧٢ ) وشرح الشافية للرضي ( ٣٤٧/٢ ) .

(٤) المنصف ( ١٠٢/٢ ) ، والخصائص ( ٢٧٤/٣ ) ، واللباب ( ٢٥٨/٢ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٣٤٧/٢ ) ، وشرح الشافية لليزدي ( ٦٠٦/٢ ) .

(٥) رأيه في : شافية ابن الحاجب ( ٧٢ ) وشرحها لليزدي ( ٦٠٦/٢ ) .

(٦) شرح الشافية لليزدي ( ٦٠٦/٢ ) .

**وحجةُ ابن كيسان على أنَّ الميمَ في مَلَك أصلٌ** أنَّ مَلَكاً مأخوذٌ من المَلَكَة ، وهي القُوّة ، ومَلَكٌ على وزن : فعأل ، وجمعُه : ملائكة على وزن فعائلة ، وعلى القول الأول مفاعلة .

## اختيار ابن فلاح [1] :

**اختار ابنُ فلاح قولَ ابن كيسان ، وهو أنَّ الميمَ في مَلَك أصليةٌ** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم دَلَّلَ على أصالة الميم في مَلَك ، وزيادة الهمزة في جمعه : بجمع مَلَك على أملاك من غير همز، ولو كانت الميم زائدة والهمزة أصليةٌ لسقطت الميم في الجمع دون الهمزة .

قال ابن فلاح : " ويدلُّ على أصالة الميم فيه وزيادةِ الهمزة في جمعه ... جمعُه على أملاك من غير همز " .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الميمَ في ملك زائدةٌ** ، وأصل مَلَك : مألك ، على وزن : مَفْعَل بدليل قول الشَّاعر :

فلستَ لإنسيٍّ ولكن لملأَكٍ تَنزَّلَ من جوِّ السّماء يصوبُ [2]

**ويدلُّ عليه أيضاً** قولُهم في الجمع : ملائك ، وملائكة على وزن مفاعلة ، ولو كانت غيرَ زائدةٍ لكانت : فعايلة ، الواحد : فعيلة ، وليس كذلك .

والقولُ إنَّ ملكاً على وزن : مَفْعَل أحسنُ وأسدُّ من أن يكون على مَعْفَل ؛ إذ لا قلبَ فيه ولا بُعد .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٣/٢١١٠ ) .

(٢) البيت من الطويل ، واختلف في نسبته : فقيل لعلقمة الفحل ، وقيل لأبي وجزة السلمي ، والبيت في : الكتاب(٤/٣٨٠ ) ، وإصلاح المنطق ( ٧١ ) ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ( ١/٣٢٠ ) .

والقولُ إنَّ ملكاً على وزن : فعأل بعيدٌ في الأسماء ، فالحملُ على ما هو القريبُ أولى .

**وأمَّا احتجاجُ ابن فلاح على أصالة الميم وزيادة الهمزة في الجمع بقولهم : أمـــلاك** فمجابٌ عنه " بأنَّ أملاكاً شاذٌّ ، على أنَّه يحتملُ أن يكونَ جُمِعَ علـــى اللَّفــظ ، لا علـــى الأصل " ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

# ١٩٥- الهاءُ في أمَّهات زائدةٌ

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وزيدت في جمع أُمّ ...ومنهم مَن قال إنَّ لامَها هاءٌ ، وقد حُذفت من المفرد ، وأصلُها : أُمَّهةٌ كأُبَّهة ، واختاره الجوهريُّ "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ الهاءَ في أُمَّهات أصليّةٌ ، ووزنُ الجمع حينئذٍ : فُعَّلات ، وهو قولُ ابنِ السَّراج ، وابنِ درستويه ، والجوهريّ(٢) .

**والثاني** : أنَّ الهاءَ في أُمَّهات زائدةٌ ، ووزنُ الجمع حينئذٍ : فُعْلَهات ، وهو قولُ المبرد ، وابنِ جنيّ ، والعكبريّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ الحاجب ، وابنِ عصفور ، وابنِ مالك والرضيّ ، وأبي حيان(٣) .

**الأدلة** (٤) **:**

**حجةُ مَن قال إنَّها أصليّةٌ أربعة أمور :**

**أحدها** : رجوعُ الهاء في بعض التَّصاريف ، كرجوعها في الجمع في قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ ﴾(٥) ، وقول الشاعر :

---

(١) المغني : ت ضائحي (٢١٣٧/٣) .

(٢) سر صناعة الإعراب ( ٥٦٤/٢ ) وفيه رأي ابن السراج ، وتصحيح الفصيح ( ٢٠٢ ) ، والصحاح ( ٢٢٢٥/٦ ) .

(٣) المقتضب ( ١٦٩/٣ ) ، وسر صناعة الإعراب ( ٥٦٣/٢ ) ، واللباب ( ٢٧٥/٢ ) ، وشرح الملوكي في التصريف ( ٢٠٣ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٣٩٣/٢ ) ، والممتع ( ٢١٧/١ ) ، والتسهيل ( ٢٩٦ ) ، وشرح الشافية ( ٣٨٤/٢ ) ، والارتشاف ( ٢١٩/١ ) .

(٤) معجم العين ( ٤٣٣/٨ ) ، والمقتضب ( ١٦٩/٣ ) ، وتصحيح الفصيح ( ٢٠٢ ) ، وسر صناعة الإعراب (٥٦٣/٢ ) ، واللباب ( ٢٧٥/٢ ) ، وشرح الملوكي في التصريف ( ٢٠٣ ) .

(٥) سورة النساء : من الآية ( ٢٣ ) .

أُمَّهتي خندفُ وإلياسُ أبي [١] ، وفي كتاب العين : " تأمَّهتُ أُمًّا "[٢] .

**والثاني** : أنَّ الخليلَ حكى ( أَمِه يأمَه أمَهاً ) ، فأثبت الهاءَ في الوجوه كلِّها ، وقرأتْ القرَّاءُ ﴿ وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أَمَهٍ ﴾ [٣] بإثبات الهاء[٤] .

**والثالث** : أنَّ القولَ بزيادتها يقتضي أن يكونَ وزنُ أُمَّهات : فُعْلهات ، والواحدة : فُعْلَهة ، وهذا البناءُ ليس له في كلام العرب نظير ، ولم يذكره الخليلُ ، وسيبويه في أبنية الأسماء .

**والرابع** : أنَّ الخليلَ وسيبويهِ ، وأصحابَهما لم يذكروا أنَّ الهاءَ تزادُ إلا في موضعين :

**أحدهما** : بعد ألفِ النّدبة ، **والآخرُ** : لبيان الحركة .

**وحجةُ مَن قال إنَّها زائدةٌ** ما حكاه ثعلبٌ ، وهو قولُ العرب" أمٌّ بينةُ الأمومة "[٥] فقد حُذفت الهاءُ من المصدر الذي هو الأصلُ ، وهو الأمومةُ ، ولو كانت أصليّةً لثبتت وكذلك قولُ الشَّاعر :

إذا الأُمَّهاتُ قَبَحْنَ الوجوهَ فَرَجْتَ الظَّلامَ بأُمَّاتِكا [٦]

فقد حُذفت الهاءُ في أمَّات ، ولو كانت أصليَّةً لما حُذفت .

---

(١) من الرجز ، ينسب لقصي بن كلاب ، والبيت في : سر صناعة الإعراب ( ٢/٥٦٣ ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ٤/٣٢٧ ) ، والممتع ( ٢١٧ ) .

(٢) ذكر ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب ( ٢/٥٦٣ ) ، والذي وقفت عليه في معجم العين ( ٨/٤٣٣ ) : " تأمم فلان أماً " .

(٣) سورة يوسف : من الآية ( ٤٥ ) .

(٤) هي قراءة شاذة قرأ بها ابن عباس وابن عمر ، المحتسب لابن جني ( ١/٣٤٤ ) ، وإعراب القراءات الشواذ (١/٧٠٦ ) .

(٥) الفصيح لثعلب (٢٨٢ ) .

(٦) البيت من المتقارب ، وقائله : مروان بن الحكم ، والبيت في : سر صناعة الإعراب ( ٢/٥٦٤ ) ، وشرح الملوكي لابن يعيش ( ٢٠٢ ) ، وشرح شواهد الشافية ( ٣٠٨ ) .

## اختيار ابن فلاح [١] :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ الهاءَ في أُمَّهات زائدةٌ** ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة بأدلتهما ، ثم قال : " والأكثرُ أنَّ الهاءَ زائدةٌ لثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنَّ الاستعمالَ الشائعَ في المفرد بغير هاء ، وإذا ثبتَ في المفرد حُمِلَ الجمعُ عليه .

**والثاني** : أنَّ تقديرَ زيادة الهاء في الجمع أسهلُ من تقدير حذفها في المفرد ؛ لأنَّ الزيادةَ أكثرُ من الحذف ، فالحملُ على الأعمِّ الأغلب أولى من غير الأعم .

**والثالث** : أنَّ ثعلباً حكى ( الأمومة ) وهو ثقةٌ ، وأمَّا ( أُمَّهة ) ، و( تأمَّهت ) فمنقولٌ عن كتاب العين ، وفيه اضطرابٌ وخللٌ " .

**وأمَّا ما حكاه الخليلُ من ( أمِه يأمَه أمَهاً )** فأجاب عنه ابنُ فلاحٍ بأنَّ الأمَهَ الذي حكاه الخليلُ هو بمعنى النِّسيان ، ولا معنى له ههنا .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو القولُ إنَّ الهاءَ في أُمَّهات زائدةٌ** ؛ لأنَّ العربَ حذفتها من المصدر الذي هو الأصلُ ، وهو الأمومة ، ولو كانت أصليّةً لثبتت .

**وأمَّا الاحتجاجُ على أصالة الهاء في أمَّهات برجوعها في بعض التَّصاريف** : **كـ( أُمَّهة )** و( **تأمَّهت** ) فمعارَضٌ بـ( الأمومة ) ، وهي ترجِّحُ زيادةَ الهاء من وجهين[٢] :

**أحدها** : أنَّ ( الأمومةَ ) حكاها ثعلبٌ ، وحسبُك به ثقةٌ ، وأمَّا ( أُمَّهة ) و( تأمَّهت ) فانفرد بها صاحبُ العين ، وكثيراً ما يأتي في كتاب العين ما لا ينبغي أن يؤخَذُ به ؛ لكثرة

---

(١) المغني : ت ضائحي (٢١٣٧/٣ – ٢١٣٩ ) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ( ٣٢٧/٤ ) ، والممتع ( ٢١٧ ) .

اضطرابِه وخلَلِه .

**والثاني** : أنَّ اعتقادَ زيادةِ الهاءِ أسهلُ من اعتقاد حذفها من أمَّات ؛ لأن ما زيد في الكلام أضعافُ ما حُذف منه ، والعملُ على الأكثر لا على الأقل .

**وأمَّا كونُ ( فُعْلَهات ) وزناً لم يذكره الخليلُ ولا سيبويهِ** ، فأرى أنَّه لا يَعني عدمَ وجوده ؛ لأنَّه قد مرَّ آنفاً أنَّ ( فُعْلَلاً ) لم يثبت وزناً للاسم الرباعي المجرّد عند سيبويه ، وثبت عند غيره من النَّحويينَ ، وقد وضع أبو بكر الزُّبيديّ كتاباً سمَّاه : ( الاستدراك على سيبويه ) استدرك فيه على سيبويه بعضَ الأبنية التي لم يذكرها سيبويهِ .

**وقد قال ابنُ القطَّاع** : " أمَّا بعدُ : فإنَّني رأيت العلماءَ قد صنَّفوا في أبنية الأسماء والأفعال ، وأكثروا فيها من المقال ، وما منهم مَن استوعبها ، ولا أتى على جملتها ، واضطربوا في أبنيتها ... على أنَّ سيبويهِ أولُ مَن ذكرها ، وأوفى من سطَّرها ، فجميعُ ما ذَكر منها في كتابه ثلثُمائةِ مثالٍ وثمانيةُ أمثلة ، وعنده أنَّه ذكرَ جملتها ، وكذلك أبو بكر بن السَّراج ذكر منها ما ذكره سيبويهِ ، وزاد عليه اثنين وعشرينَ مثالاً ، وزاد الجرميُّ عليه أمثلةً يسيرةً ثم زاد ابنُ خالويه أيضاً أمثلةً يسيرةً ، وما منهم إلا تَركَ أضعافَ ما ذَكر ... فلمَّا رأيتُ ذلك أردتُ أن أستوعبَها ، وآتي على جملتها حسبَ الطَّاقة والاجتهاد ... والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ إليه جهدنا بعد البحث والاجتهاد ألفُ مثالٍ وخمسمائةِ مثال "(١) .

**وأمَّا القولُ إنَّ الخليلَ وسيبويه وأصحابَهما لم يذكروا أنَّ الهاءَ تزادُ إلا في موضعين : أحدهما : بعد ألف الندبة ، والآخرُ : لبيان الحركة** ، فليس بحجةٍ على امتناعِ زيادة الهاء لأنَّ حصرَ الزِّيادة في الموضعين إنَّما هو - فيما يظهر لي - حصرٌ لمواضع زيادتها قياساً وأمَّا زيادتُها على غير قياسٍ فتحصلُ في غيرِ هذين الموضعين ، ومنها زيادتُها في أُمَّهات بدليل أنَّ سيبويهِ قال بزيادة الهاء في ( أهرقت )(٢) ، والهاءُ فيها ليست من الموضعين السابقين ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ( ٨٩ ) .

(٢) الكتاب ( ٤/٢٨٥ ) .

# ١٩٦- منجنونٌ على وزن فَعْلَلول

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا منجنونٌ : للدولاب ، فلا نحكمُ بزيادة الميم والنون .... وفي النون بعد الميم قولان : أصحُّهما : أنَّها أصليةٌ ، وكُررت النونُ الثانيةُ للإلحاق بعَضْرَفوط ، ووزنُه : فَعْلَلُول .... والقولُ الثاني : أنَّهـا زائـدةٌ ، ووزنُـه فَنْعَلول "(١) .

## آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ منجنوناً على وزن : فَعْلَلول ، فالميمُ والنونُ أصليتان ، وكُررت النـونُ الثانيةُ للإلحاق بعَضْرَفُوط ، وهو قولُ سيبويهِ ، وابنِ جنيّ ، والعكبريِّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ عصفور ، والرضيِّ(٢) .

**والثاني** : أنَّ منجنوناً على وزن : فَنْعَلُول ، فالميمُ أصليةٌ ، والنون زائدةٌ ، وهذا القولُ ذكره ابنُ يعيش ، ونسبه الرضيُّ إلى سيبويه على أنَّه قولٌ آخر لسيبويه في وزن منجنون وبه قال ابنُ الحاجب(٣) .

## الأدلة (٤) :

**الحجةُ على أنَّ الميمَ أصليةٌ – وهو أمرٌ متفقٌ عليه** – أنَّها لو كانت زائدةً ، والنـونُ أصليةٌ لوجب أن تكونَ الميمُ زائدةً أولاً في بنات الأربعة ، ولم يَثبت ذلـك إلا في الأسمـاء الجارية على الفعل ، نحو : مُدحرج ، وأمَّا في غيره فلا ، ولو كانت زائدةً والنـونُ زائـدةٌ

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢١٠٥/٣ ) .

(٢) الكتاب ( ٢٩٢/٤ ) ، والمنصف ( ١٤٦/١ ) ، واللباب ( ٢٥٥/٢ ) ، وشرح الملـوكي ( ١٥٦ ) ، والممتـع (٢٥٥/٢ ) ، وشرح الشافية ( ٣٥٤/٢ ) .

(٣) شرح الملوكي ( ١٥٧ ) ، وشرح الشافية ( ٣٥٤/٢ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٣٨٦/٢ ) .

(٤) الكتاب ( ٢٩٢/٤ ) ، والمنصف ( ١٤٦/١ ) ، وشرح الملـوكي ( ١٥٦ ) ، والإيـضاح في شـرح المفـصل (٣٨٦/٢ ) ، والممتع ( ٢٥٥/٢ ) .

لأدَّى إلى زيادة الميم والنون في أول الأسماء التي ليست جاريةً على الأفعال ، وذلك غيرُ معروفٍ في كلامهم إلا في الجارية على الأفعال نحو : منطلق .

**وحجةُ مَن قال : إنَّ النونَ في منجنونٍ أصليةٌ** جمعُه على مناجين ، فثبوتُ النون في الجمع يدلُّ على أصالتها ، وحذفت المكررة للإلحاق .

**وحجةُ مَن قال : إنّها زائدةٌ** أنَّهم قالوا فيه : منجنين ، ومنجنين كخندريس ، ونونُ خندريس زائدةٌ ، فكذلك نون منجنين ؛ لأنَّها مثلُها ، وإذا كانت زائدةً في منجنين لزم زيادتُها في منجنونٍ ؛ لأنَّهما شيءٌ واحدٌ ، فلا وجهَ للفرق بينهما ، ولأنَّ الحرفَ إذا تردَّدَ بين الأصالة والزيادة ، فحملُه على الزيادة أولى ؛ لكثرة الزيادة .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ منجنوناً على وزن : فَعْلَلُول** ، فالميمُ والنونُ أصليتان ، وكررت النونُ الثانيةُ للإلحاق بعَضْرَفُوط ؛ فقد حكم على الميم والنون بالأصالة ، ثم صرَّح بتصحيح كون النون الأولى أصليةً لما كان فيها خلاف ، فقال : " وأمَّا منجنونٌ : للدولاب ، فلا نحكمُ بزيادة الميم والنون .... وفي النون بعد الميم قولان : أصحُّهما : أنَّها أصليةٌ ، وكُررت النونُ الثانيةُ للإلحاق بعَضْرَفوط ، ووزنُه : فَعْلَلُول " .

**احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين :**

**أحدهما** : أنَّ ذلك غيرُ موجودٍ في كلامهم إلا في الأسماء الجارية على الفعل ، نحو : منطلق .

**والثاني** : أنَّ مَنْفعولاً ليس من أبنية العرب .

**ودَلَّل ابنُ فلاح على أصالة النون** بجمع منجنونٍ على مناجين ، فثبوتُ النون في الجمع يدلُّ على أصالتها ، وحُذفت المكررة للإلحاق .

(١) المغني : ت ضائحي ( ٣/٢١٠٥ – ٢١٠٦ ) .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن حجة مَن قال : إنَّها زائدةٌ بحجة أنَّ الحرفَ إذا تردَّدَ بين الأصالة والزِّيادة ، فحملُه على الزِّيادة أولى ؛ لكثرة الزِّيادة** بأنَّ هذا يصحُّ إذا استويا في استعمال البنائين ، وأمَّا إذا كان أحدهما على تقدير الأصالة مستعملاً ، والآخر على تقدير الزيادة مهملاً ، فلا شكَّ في ترجيح المستعمل على المهمل ، وإن كانت الزيادةُ أكثر .

## التَّرجيح :

**والراجحُ عندي هو أنَّ منجنوناً على وزن : فَعْلَلُول ،فالميم أصليةٌ بلا خلاف ، والنونُ أصليةٌ على الأصحّ ، ولا يجوزُ أن تكونَ زائدةً** ؛ لأنَّها قد ثبتت في الجمع في قولهم : مناجين ، ولو كانت زائدةً لقيل : مجانين كما قالوا : مجانيق في جمع منجنيق لما كانت زائدةً ، ثم إنَّ القولَ بزيادة النون الأولى يقتضي أن يكونَ الوزنُ : منفعولاً ، وهو ليس من أبنية كلام العرب ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٩٧- منجنيقٌ اسمٌ خماسيٌّ بوزن : فَعْلَلِيل

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وأمَّا منجنيقٌ[١] ففيه أربعةُ أقـوالٍ : أحدها لسيبويه : أنَّ وزنَه : فَنْعَلِيل ، وهو رباعيٌّ كخندريس وعنتريس .... والقولُ الثاني : أنَّه ثلاثيٌّ بوزن : مَنْفَعِيل ، والقولُ الثالثُ : أنَّه خماسيٌّ بوزن : فَعْلَلِيل كسلسبيل ، والقولُ الرابع : للفراء : أنَّ الميمَ زائدةٌ دون النون ، ووزنُه : مَفْعَلِيل "[٢] .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح :**

**أحدها** : أنَّ وزنَه : فَنْعَلِيل ، وهو رباعيٌّ كخندريس وعنتريس ، وهو قولُ سيبويهِ والمازنيِّ ، والثمانينيّ ، والعكبريّ، وابنِ يعيش ، وابنِ عصفور[٣] .

**والثاني** : أنَّه ثلاثيٌّ بوزن : مَنْفَعِيل ، وهو قولُ ابنِ دُريد[٤] .

**والثالث** : أنَّه خماسيٌّ بوزن : فَعْلَلِيل كسلسبيل ، وبه قال ابنُ الحاجب[٥] .

**والرابع** : أنَّ وزنَه على مَفْعَلِيل ، وهذا القولُ نسبه ابنُ فلاح إلى الفراء ، والذي يظهرُ أنَّ الفراءَ متابعٌ لسيبويه في أصالة الميم ؛ إذ أنكر زيادهَا هنا ؛ لأنَّها تؤدي إلى عدم النظير ، قال ابنُ يعيش : " وحكى الفراءُ (جنقناهم ) ، وزعم أنَّها مولَّدة ، وقال : ولم أرَ الميمَ تزاد على نحو هذا " ، وقال ابنُ يعيش : " وقوله : ولم أرَ الميمَ تزادُ على نحو هذا : إشـارةٌ إلى

---

(١) **المنجنيق** : آلة حربية ترمى بها الحجارة ، وهي كلمة فارسية معربة ، وأصلها : ( من جـه نيـك ) ، الصحاح ( ١٤٥٥/٤ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٢١٠١/٣ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٠٩/٤ ) ، والمنصف ( ١٤٦/١ ) ، وشرح التصريف ( ٢٥١ ) ، واللباب ( ٢٥٥/٢ ) ، وشرح الملوكي ( ١٥٤ ) ، والممتع ( ٢٥٣/١ ) .

(٤) الجمهرة ( ٤٩٠/١ ) .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ( ٣٨٧/٢ ) .

عدم النَّظير ، وهذا يُقَوّي أنَّ الميمَ أصلٌ ، والنونُ زائدة "(١) .

**الأدلة** (٢) **:**

**حجةُ مَن قال : إنَّها على وزن: فَنْعَلِيل** أنَّ الميمَ أصليةٌ ، والنونُ زائدةٌ ؛ ودليلُ زيادة النون أنَّ منجنيقاً كُسِّر على مَجانيق ، وصُغِّر على مُجَينيق ، فحذفُ النونِ يدلُّ على زيادتها .

**وحجةُ مَن قال : إنَّها على وزن : مَنْفَعِيل** أنَّ الميمَ والنونَ زائدتان ؛ بدليل أنَّ العربَ لما صَرَّفت منه فعلاً حَذَفَت زوائدَه ، وقالوا : جَنَقُونا بالمجانيق ، وقال بعضُ العرب : بيننا حروبٌ عونٌ ، تفقأ فيها العيون ، فما زلنا تارةً نُجْنَقُ ، وأخرى نُرْشَقُ(٣) .

**وحجةُ مَن قال : إنَّها على وزن : فَعْلَلِيل** أنَّ الميمَ والنونَ أصليّتان ،فهي من الخماسيّ كسلسبيل .

**وحجةُ مَن قال : إنَّها على وزن : مَفْعَلِيل** أنَّ الميمَ زائدةٌ دون النّون .

**اختيار ابن فلاح** (٤) **:**

**اختار ابنُ فلاح ما قال به ابن الحاجب ، وهو أنَّ منجنيقاً اسمٌ خماسيٌّ بوزن : فَعْلَلِيل** ؛ فقد ذكر هذا القولَ ، ووصفه بأنَّه ليس ببعيدٍ عن الصَّواب ، وأجاب عن بقيّة الأقوالِ بما يُضْعِفُها ، ويُرَجِّحُ عنده قولَ ابن الحاجب ، فقال : " والقولُ الثالث : أنَّه خماسيٌّ بوزن : فَعْلليل كسلسبيل " ، ثم قال : " وأمَّا القولُ الثالثُ فليس ببعيدٍ عن الصَّواب " .

---

(١) شرح الملوكي ( ١٥٥ – ١٥٦ ) .

(٢) الكتاب ( ٣٠٩/٤ ) ، والجمهرة ( ٤٩٠/١ ) ، والمنصف ( ١٤٦/١ ) ، وشرح التصريف ( ٢٥١ ) ، واللباب ( ٢٥٥/٢ )، وشرح الملوكي ( ١٥٤ ) ، والإيضاح في شرح المفصل( ٣٨٧/٢ )،والممتع (٢٥٣/١ ) .

(٣) القول في : الجمهرة ( ٤٩٠/١ ) ، والمنصف ( ١٤٧/١ ) .

(٤) المغني : ت ضائحي ( ٢١٠١/٣ – ٢١٠٥ ) .

**وقد أجاب ابنُ فلاح عن بقية الأقوال بما يأتي :**

**فأمَّا القولُ إنَّ منجنيقاً بوزن : فَنْعَلِيل ، فالميمُ أصلٌ والنونُ زائدةٌ بدليل بقاء الميم ، وحذف النون في التكسير والتصغير** ، فأجاب عنه بأنَّ حذفَ النون في التّكسير والتّصغير لا يمنعُ من أصالتها ؛ لأنَّه لا بدَّ من حذف حرفٍ من الخماسي ، وإذا حَذفتَ وقعت الياءُ رابعةً ؛ فلم تُحْذَف .

**وأمَّا القولُ : إنَّ منجنيقاً بوزن : مَنْفَعِيل ؛ لأنَّ الميمَ والنونَ زائدتان** ، فضعَّفه بوجهين :

**أحدهما** : أنَّ الميمَ والنونَ إنَّما يُحكَمُ بزيادتها في أوّل الأسماء الجارية على الفعل ، نحو : (منطلق ) دون غيرها .

**والثاني** : أنَّ مَنْفعيلاً معدومٌ في أبنيتهم ، فالمصيرُ إلى الأبنية الموجودة في كلامهم أولى من المصير إلى المعدوم ، وأمَّا ( جنقونا ) فإنَّه من معناه لا من لفظه كدَمِث ودِمَثر ، ولآلٍ من اللؤلؤ .

**وأمَّا القولُ : إنَّه على وزن مفعليل لأنَّ الميمَ زائدةٌ ، والنون أصليةٌ** ، فضعَّفه بأمرين :

**أحدهما** : أنَّ الغالبَ أنَّ الميمَ لا تُزادُ وبعدها نونٌ غير زائدة ، فتخصيصُه الميمَ بالزيادة دونَ النّون محضُ تحكّم .

**والثاني** : أنَّ مَفعليلا وزنٌ معدومٌ ، فلا يُتركُ المستعملُ ، ويستعملُ المهمل .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه ، وهو أنَّ منجنيقاً على وزن : فَنْعَلِيل ، فالميمُ أصليةٌ والنونُ زائدةٌ** ؛ وذلك لضعف بقيّة الأقوال :

**فأمَّا مَنْفَعِيلٌ فلأن** الميمَ والنونَ إنَّما يُحكَمُ بزيادتها في أوّل الأسماء الجارية على الفعل ،

نحو : ( منطلق ) دون غيرها .

**وأمَّا مَفْعَلِيلٌ فلأن** الغالبَ أنَّ الميمَ لا تُزادُ وبعدها نونٌ غير زائدة ، فتخصيصُه الميمَ بالزيادة دونَ النّون محضُ تحكّم .

**وأمَّا فَعْلَلِيلٌ** فلأنَّه لا يجوزُ أن يكونَ الميمُ والنونُ أصليتين ؛ لأنَّهم أسقطوا النونَ في التّكسير لما قالوا : مجانيق ، وكذلك في التَّصغير ، فلو كانت النونُ أصلاً لكانوا يسقطون القافَ ، ويبقون النون ، كما قالوا في سفرجل : سفارج .

**وأمَّا قولُ ابنِ فلاح : إنَّ حذفَ النون في التّكسير والتّصغير لا يمنعُ من أصالتها ؛ لأنَّه لا بدَّ من حذفِ حرفٍ من الخماسيّ ، وإذا حَذفتَ وقعتْ الياءُ رابعةً ، فلم تُحذفْ** فمردودٌ عندي بأنَّ هذا الحذفَ - أعني حذف الثاني من الخماسي في التكسير - غيرُ معهود ، والمعهودُ هو حذفُ الأخير بتعويضٍ ، أو بغير تعويضٍ كما في سفرجل ، يقال فيه : سفارج أو سفاريج ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

## ١٩٨- أصلُ لام الفتى ياءٌ

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال : " وجمهورُ النُّحاة أنَّ لامَ الفتى ياءٌ .... وزعم الأخفشُ أنَّها واوٌ "(١) .

**آراء النَّحويينَ :**

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** :أنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ ، وهو قولُ سيبويهِ ، والفراءِ ، والسِّيرافيّ(٢) .

**والثاني** : أنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ ، وقولُ الأخفش(٣) .

**الأدلة**(٤) **:**

**حجةُ مَن قال : إنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ** رجوعُها في التَّثنية والجمع ، فيقال في تثنية الفتى : فتيان ، وفي الجمع : فتية .

**وحجةُ مَن قال : إنَّ أصلَ لام الفتى واوٌ** قولُ العرب : الفتوَّة .

**اختيار ابن فلاح :**

**اختار ابنُ فلاح القولَ : إنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ** ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم أجاب عن حُجة الأخفش بما يُضْعِفُها ، فقال : " وزعم الأخفشُ أنَّها واوٌ ؛ بدليل الفُتُوَّة ، ولا دليلَ في ذلك ؛ لأنَّه لو بُني من الرَّمي : فُعُولة لقيل : رُمُوّة "(٥) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٢٠٢/٢ ) .
(٢) الكتاب ( ٣٨٧/٣ ) ، والمقصور والممدود ( ١٧ ) ، وشرح الكتاب ( ١٣٧/٤ ) .
(٣) المغني لابن فلاح : ت ضائحي ( ١٢٠٢/٢ ) .
(٤) الكتاب ( ٣٨٧/٣ ) ، والمقصور والممدود ( ١٧ )، وشرح الكتاب ( ١٣٧/٤ )، والمخصص ( ١١٣/١٥ ) .
(٥) المغني : ت ضائحي ( ١٢٠٢/٢ ) .

**ومرادُ ابن فلاح** أنَّ الأصلَ في الفُتُوّة الياءُ ، وإنَّما قُلبت واواً للضَّمة قبلها ؛ بدليل أنَّك لو بَنيتَ من الرَّمي وهو من بنات الياء على فُعُولة لقُلبت الياءُ واواً ؛ لأجل الــضَّمة الــتي قبلها ، فتقولُ : رُمُوَّة ، ولا يقالُ فيها : إنَّ أصلَ لام رَمَى الواوُ .

**وفي موضعٍ من المغني**(١) حكمَ ابنُ فلاح على الفُتُوَّة بالشّذوذ ، وبيَّنَ وجهَ الشّذوذ فيه بأنَّ فيه قلبَ الأخفّ وهو الياءُ إلى الأثقل وهو الواو ، والأصليّ وهو الياءُ إلى الزائد وهــو الواوُ .

**وقال في موضعٍ من المغني** : " فلا التفاتَ إلى قول مَن زعم أنَّ لامَ فتى واوٌ ؛ لأنَّ قوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ (٢) يدفعُه ، وقد جُمِع على فتية ، وفتيان "(٣) .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه ، وهو أنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ** ؛ بدليل رجوعِهــا في التثنية والجمع ، فقالوا في تثنية الفتى : فتيان ، وفي جمعه : فتية ، ومن القــوانين الــصَّرفية المقررة عند علماء الصَّرف أنَّ التثنيةَ والجمع يَردان الأشياءَ إلى أصولها .

**وأمَّا ما احتجَّ به الأخفشُ ، وهو الفتوة** ، فمردودٌ بأنَّ أصلَه بالياء ، إلا أنَّه لما جــاء على وزن فُعُولة قُلبت الياءُ واواً ؛ بسبب الضَّمة قبلها ، والواوُ حاجزٌ غيرُ حَصين ، وهــذا القلبُ ليس بقياسٍ مطردٍ حتى يُجعَلَ أصلاً .

ثُمَّ إنَّ في الفتوّة مخالفةً للقياس ؛ من جهة أنَّ فيه قلبَ الأخفّ وهو اليــاءُ إلى الأثقــل وهو الواو، والأصليّ وهو الياءُ إلى الزائدِ وهو الواوُ ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المغني : ت ضائحي ( ٦٩١/١ ) .

(٢) سورة يوسف : من الآية ( ٣٦ ) .

(٣) المغني : ت ضائحي ( ٦٩١/١ – ٦٩٢ ) .

## ١٩٩- المحذوفُ من ( مقول ) و( مبيع ) هو عينُ الكلمة

يُصاغُ اسمُ المفعول من الثلاثي على وزن : ( مفعول ) فيقالُ من الأجوف : ( مقول ) و( مبيع ) ، والأصلُ : مقوول ومبيوع ، فنُقلت الضَّمةُ من عينه إلى فائه ، فالتقى ساكنانِ : العينُ ، وواوُ مفعول ، فحُذف أحدُهما ، وقد اختلف النُّحاةُ في تحديد المحذوف .

**وذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ المختلفَ فيها في المغني** ، قال : " واختُلف في المحذوف : فذهب الخليلُ وسيبويهِ إلى أنَّه واوُ مفعول ، وذهب الأخفشُ إلى أنَّ المحذوفَ عينُ الكلمة ، أمَّا ذواتُ الواو فإنَّه نُقِل حركةُ عينها إلى فائها ، فاجتمع ساكنانِ : العينُ وواوُ مفعول ، فحُذف أحدهما ؛ لالتقاء الساكنين ، وأمَّا ذواتُ الياء ، فإنَّه إذا نُقل حركةُ العين إلى الفاء اجتمعَ ساكنانِ أيضاً ، فحُذف أحدهما ، إلا أنَّ سيبويهِ والخليلِ إذا حَذَفا واوَ مفعولٍ أبدلا من الضَّمة كسرةً ؛ لتصحَّ الياءُ التي هي عينُ الكلمة ، والأخفشُ يَنقلُ ويُبدلُ من الضَّمة كسرةً قبل حذف الياء ، فإذا حَذَف الياءَ صادفت واوُ مفعولٍ كسرةً قبلها كانت لأجل الياء ، فأُبدلت ياءً لانكسار ما قبلها "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ المحذوفَ هو واوُ مفعول ، فيكونُ الوزنُ : مَفُعْلاً ، وهو قولُ الخليل وسيبويهِ ، والمبردِ ، وابنِ السّراج ، وابنِ عصفور ، وابنِ مالك(٢) .

**والثاني** : أنَّ المحذوفَ هو العينُ ، فيكونُ وزنُ مقول : مَفُولاً ، وهو قولُ الكسائيّ والأخفشِ ، والمازنيِّ ، وابنِ جنيّ(٣) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ٢٢٩٦/٣ ) .

(٢) المقتضب ( ٢٣٩/١ ) ، والكتاب ( ٣٤٨/٤ – ٣٥٠ ) ، والمقتضب ( ٢٣٨/١ ) ، والأصول في النحو (٢٨٣/٣ ) ، والممتع (٤٥٨/٢ ) ، والتسهيل ( ٣١١ ) .

(٣) دقائق التصريف ( ٢٧٧ ) ، والمقتضب ( ٢٣٨/١ ) ، والمنصف ( ٢٨٩/١ ) ، وفيه رأي المازني وابن جني .

**الأدلة** [1] **:**

**حجةُ مَن قال : إنَّ المحذوفَ واوُ مفعول من ثلاثةِ أوجه :**

**أحدها** : أنَّ الزائدَ أحقُّ بالحذف من الأصليّ ؛ لأنَّ حذفَه لا يُخلُّ بمعنى ؛ لأنَّ الميمَ في أوله تدلُّ على مفعول ، فيُستغنى بدلالتها عن الواو .

**والثاني** : أنَّ الظَّاهرَ في بنات الياء أنَّها عينُ الكلمة ، فدعوى أنَّها منقلبةٌ عن واو مفعول على خلاف الظّاهر ، فلا يُصارُ إليه ويُتركُ الظّاهر .

**والثالث** :إذا كانت الياءُ عينَ الكلمة كان لإبدال الضَّمة كسرةً وجهٌ ، وهو صحةُ الياء ، وإذا كانت بدلاً من واو مفعول ، لم يكن لإبدال الضمة كسرةً وجهٌ ؛ لأنَّه إذا حُذفت الياءُ لالتقاء الساكنين فلا وجهَ لإبدال الضّمة ؛ لأنَّ الواوَ تقتضي ضمَّ ما قبلها لا كسره ، وإبدالُها قبلَ حذف الياء لا وجهَ له ؛ لأنَّه إذا كانت الياءُ تُحذفُ فلا حاجةَ إلى كسرة ما قبلها ، إنما يُحتاجُ إليه لو لم تحذف .

**وحجة مَن قال : إنَّ المحذوفَ هو العينُ ما يأتي :**

**أولاً** : أنَّ الساكنينِ إذا اجتمعا لحِقَ التَّغييرُ الأولَ منهما بالحذف أو الحركة ، كما في ( قامتِ المرأة ) فتُحرّكُ الساكنَ الأولَ ، فعلى هذا القياس أيضاً تُحذفُ الواوُ الأولى من ( مقول ) و( مبيع ) .

**ثانياً** : أنَّ واوَ مفعولٍ حرفٌ جيء به لمعنى ، وهو الدَّلالةُ على المفعولية ، والعينُ لم تأتِ لمعنى ، وحذفُ ما لم يأت لمعنًى وإبقاءُ ما جاء لمعنى -وهو الواو الزائدة- أولى ؛ بدليل أنَّك تقول : ( مررت بقاضٍ ) فتحذفُ الياءَ ؛ لأنَّها لم تأت لمعنى ، ولا تحذفُ التنوينَ ؛ لأنَّه جاء لمعنًى هو الصرف .

**ثالثاً** : أنَّ العينَ هي التي لحقها الحذفُ في ( قل ) و( بع ) ، فكما حُذفت في هذين

---

(١) الكتاب ( ٣٤٨/٤ – ٣٥٠ ) ، والمقتضب ( ٢٣٨/١ ) ، والأصول في النحو ( ٢٨٣/٣ ) ، والمنصف ( ٢٨٩/١ ) ، والتبصرة والتذكرة ( ٨٨٧/٢ ) ، والممتع ( ٤٥٨/٢ ) .

ونحوهما كذلك حُذفت في ( مقول ) و( مبيع ) .

## اختيار ابن فلاح :

**اختار ابنُ فلاح قولَ الأخفش ، وهو أنَّ المحذوفَ هو العينُ** ؛ فقد وصفه في موضعٍ من المغني بأنَّه الأقيسُ ، فقال : " ولهذا كان القياسُ مع الأخفش في حذف عين ( مقـــول ) وسيبويه حَذَفَ الزائدَ "(١) .

**واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأربعة أمور**(٢) :

**أحدها** : أنَّ واوَ مفعولٍ زيدت لمعنًى وهو الفرق بين اسم المفعول من الثلاثي واســم المفعول من الرباعي الذي أوله همزة ، فحذفُها يخلُّ بالمعنى الذي دخلت لأجلــه ، بخــلاف الحرف الأصلي فإنَّه لا يستقلُّ بالدَّلالة على معنى ، فحذفُ ما لا يدلُّ على معنًى أولى مـــن حذف ما يدلُّ على معنى .

**والثاني** : أنَّ حذفَ الأصليّ أولى قياساً على قاضٍ وعصاً ، فإنَّه حُذف منهما الحرفُ الأصليُّ دون الزائد .

**والثالث** : أنَّ العينَ هي التي اعتلَّت في الماضي والمضارع واسم الفاعل ، فكــذلك في اسم المفعول .

**والرابع** : أنَّ العينَ إذا اجتمعت مع ساكنٍ بعدها حُذفت لالتقاء الساكنين ، نحـــو : ( قل ) و( بع ) ، فكذلك ههنا .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو قولُ الخليل وسيبويه ومَن تبعهما ، وهـــو أنَّ المحـــذوفَ واوُ مفعول** ؛ لأنَّ الزائدَ أحقُّ بالحذف من الأصلي ؛ لأنَّ حذفَه لا يخلُّ بمعنًى ، ولأنَّ الميمَ في أوله

---

(١) المغني : ت السعدي ( ١/ ٢٥٠ ) .

(٢) المغني : ت ضائحي ( ٣/٢٢٩٨ ) .

تدلُّ على مفعولٍ ، فيُستغنى بدلالتها عن الواو .

ثم إنَّ الظَّاهرَ في بنات الياء أنَّها عينُ الكلمة ، فدعوى أنَّها منقلبةٌ عن واو مفعول على خلاف الظَّاهر ، فلا يُصارُ إليه ويُتركُ الظَّاهر .

ويُقوّي ما اخترتُه أنَّ القولَ بحذفِ العين يستلزمُ تغييرين في نحو : ( مبيـــع ) : قلـــبُ الضَّمة كسرةً ، وقلبُ الواو ياءً ، والقولُ بحذف واوِ مفعولٍ يستدعي تغييراً واحداً ، وهـــو قلبُ الضَّمة كسرةً ، والأقلُّ من التَّغيير أولى(١) ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الشافية للخضر اليزدي ( ٨٧٩/٢ ) .

## ٢٠٠- لا يجوزُ إدغامُ الهمزة في تاء الافتعال إذا بُني افْتَعَل مما فاؤه همزة

**ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني** ، قال :" وأمَّا إذا بُني افْتَعَل مما فاؤه همزةٌ نحو : ( أكل ) و( أمر ) فإنَّه يقالُ : ( ايتكل ) و( ايتمر ) ..... بقلب الهمزة التي هي فاءُ الكلمة ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، ولا يجوزُ إدغامُها في تاء الافتعال "(١) .

### آراء النَّحويينَ :

**والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ** :

**أحدهما** : أنَّ بناءَ افْتَعَل مما فاؤه همزةٌ يكونُ بقلب الهمزة التي هي فاءُ الكلمة ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، ولا يجوزُ إدغامُ الهمزة في تاء الافتعال ، وهو قولُ الفارسيّ ، وابنِ يعيش ، وابنِ الحاجب ، والرضيّ(٢) .

**والثاني** : أنَّه يجوزُ إدغامُ الهمزة في تاء الافتعال بعد أن تقلبَ الياءُ في نحو : ( ايتكل ) تاءً فيقال : ( اتَّكل ) و( اتَّمر ) ، وهذا القولُ نسبه الفارسيُّ إلى البغداديين ، ويعني بهم الكوفيينَ كما هو معروفٌ عنه عندما ينسبُ القولَ إلى البغداديين ، وتبعه في هذه النسبة ابنُ يعيش ، والرضيُّ(٣) .

### الأدلة (٤) :

**حجة منع الإدغام** أن هذه الياء في قولك : ( ايتكل ) وقولك : ( ايتمر ) عارضةٌ مبدلةٌ عن همزة ، فحكمُها حكمُ الهمزة ، والهمزةُ لا تُقلَبُ تاءً إذا اجتمعت مع تاء

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٩٨١/٣ ) .

(٢) التكملة ( ٥٨١ ) ، وشرح المفصل ( ٤١٢/٤ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٤٣٣/٢ ) ، وشرح الشافية ( ٨٣/٣ ) .

(٣) التكملة ( ٥٨١ ) ، وشرح المفصل ( ٤١٢/٤ ) ، وشرح الشافية ( ٨٣/٣ ) .

(٤) التكملة ( ٥٨١ ) ، وشرح المفصل ( ٤١٢/٤ ) ، والإيضاح في شرح المفصل ( ٤٣٣/٢ ) ، وشرح الشافية ( ٨٣/٣ ) .

الافتعال ، فوجب أن لا تُقلَبَ الياءُ التي هي مبدلةٌ عنها تاءً أيضاً ؛ لأنَّها فرعُها ، فحكمُها حكمُها ، بخلاف ( اتَّسر ) فإنَّها ليست بعارضةٍ ، فلا يلزمُ من قلب الياء تاءً في ( اتَّسر ) قلبُ الياء تاءً في ( ايتكل ) .

**وحجةُ جواز الإدغام** أنّ الهمزةَ إذا انقلبت ياءً صار مشبَّهاً بقولك : ( ايتسر ) باعتبار أصله ، وكذلك ( ايتعد ) فتقلبُ الياءُ تاءً ، ثم تدغم في تاء الافتعال كما فُعِلَ في ( اتَّعد ) و( اتَّسر ) .

## اختيار ابن فلاح (١) :

**اختار ابنُ فلاح القولَ بمنع جواز الإدغام ، واحتجَّ له بأمرين فقال** : " ولا يجوزُ إدغامُها في تاء الافتعال لوجهين :

**أحدهما** : أنَّ هذه الياءَ فرعٌ عن الهمزة ، والهمزةُ لا تدغمُ في تاء الافتعال فكذلك هنا .

**والثاني** : أنَّ هذه الياءَ عارضةٌ تزولُ عند الوصل كقولك : ( وَأْتَزَر فَأْتَزَر ) ، والعارضُ ليس في حكم الأصلي الذي لا يزولُ عند الوصل .

## التَّرجيح :

**والرَّاجحُ عندي هو عدمُ جواز قلب الياء في نحو : ( ايتكل ) تاءً ، ثم إدغامها في تاء الافتعال** ؛ لأنَّه وإن وجبَ قلبُ همزته مع همزة الوصل المكسورة ياءً ، وحكمُ حروف العلة المنقلبةُ عن الهمزة انقلاباً واجباً حكمُ حروف العلة لا حكمُ الهمزة ، لكن لما كانت همزةُ الوصل عارضة ؛ إذ تُحذفُ في الوصل كقولك : ( وأتزر ) فترجعُ الهمزةُ إلى أصلها ؛ رُوعي أصلُ الهمزة فلم تدغم ؛ لأنَّ الهمزةَ لا تدغم في تاء الافتعال فكذلك لا تقلب الياء التي هي مبدلة عنها تاء أيضًا ؛ لأنها فرعها فحكمها حكمها (٢) .

---

(١) المغني : ت ضائحي ( ١٩٨١/٣ ) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ( ٤٣٣/٢ ) ، وشرح الشافية للرضي ( ٨٣/٣ ) .

**وأمّا ( اتَّسر )** فلا يقاس عليها ؛ لأنَّها ليست بعارضةٍ ، فلا يلزمُ من قلب الياء تاءً في ( اتَّسر ) قلبُ الياء تاءً في ( ايتكل ) .

**وأمَّا ما رواه البخاريُّ في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « وكان يأمرني فأتَّزر فيباشرني وأنا حائض »** [1] فذهب ابنُ مالكٍ إلى قصره على السَّماع[2] ، وهو الأقربُ عندي ؛ لأنَّه قليلٌ فلا يقاسُ عليه .

**وذهب بعضُ العلماء إلى تخطئة هذه الرواية على أن الخطأ من بعض الرواة أو من عوام المحدثين لا من عائشة رضي الله عنها ، وأنَّ الرواية الصحيحة ( فآتزر )**[3] ، وهذا عندي بعيدٌ ؛ لأنَّ الحديثَ ثابتٌ بنقل الثِّقات ؛ لأنَّه مرويٌّ في الصَّحيح ، ورجالُ الصَّحيح ثقاتٌ وعائشةُ رضي الله عنها من فصحاء العرب ، فالأقرب قبول الرواية ، وقصرها على السماع ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) صحيح البخاري : كتاب الحيض : باب مباشرة الحائض ( ٦٥ ) .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ( ١٨٢ ) .

(٣) البخاري بشرح الكرماني ( ٣/١٦٥ ) ، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري ( ٣/١٦٦ ) ، وإرشاد الساري بشرح صحيح البخاري ( ١/٥٣٩ ) ، ومجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ( ١/٧٢ ) .

# القسم الثاني

# الدراسة

**وفيه خمسة فصول :**

**الفصل الأول** : أسباب اختياراته .

**الفصل الثاني** : أسس اختياراته .

**الفصل الثالث** : منهج ابن فلاح في اختياراته .

**الفصل الرابع** : موقفه من النحويين ، واتجاهه النحوي .

**الفصل الخامس** : التقويم .

# الفصل الأول

# أسباب اختياراته

وفيه أربعة مباحث :

**المبحث الأول** : وجود الدليل المؤيد لاختياره .

**المبحث الثاني** : ضعف الرأي المخالف .

**المبحث الثالث** : ضعفُ دليل المخالف

**المبحث الرابع** : مجرد المتابعة .

# الفصل الأول

## أسباب اختياراته

الأسبابُ هي البواعثُ التي جعلت ابنَ فلاح يختارُ قولاً دون غيره من الأقــوال ، وفي هذا الفصلِ أبرزُ هذه الأسبابَ وأوضحها بالأمثلة ، وهي ثلاثةُ أسباب : وجودُ الـــدليل ، وضعفُ الرأي المخالف ، وضعفُ دليل المخالف .

**والغالبُ الأعمُّ في اختيارات ابن فلاح أنَّها تعتمدُ على هذه الأسباب** ، وقليلٌ مـــن اختياراته جاءت مجردةً من الأسباب ، والجدولُ الآتي يوضح ذلك بالأرقام :

| الاختيارات | عدد المرات |
|---|---|
| المعتمِدة على أسباب | ١٩٣ |
| التي لم تعتمد على أسباب | ٧ |

**والأكثرُ استعمالاً من هذه الأسباب عند ابن فلاح** وجودُ الدليل ، ثم ضعفُ دليـــل المخالف ، ثم ضعفُ الرأي المخالف ، والجدولُ الآتي يوضّحُ ذلك بالأرقام :

| السبب | عدد المرات |
|---|---|
| وجود الدليل | ١٦٥ |
| ضعف دليل المخالف | ٩٦ |
| ضعف الرأي المخالف | ٣٩ |

**فإذا تبين إجمالاً** أنَّ اختياراتِ ابن فلاحٍ منها ما يعتمدُ على أســـبابٍ ، ومنـــها مـــا لا يعتمد ، يمكن تفصيلُ ذلك من خلال أربعة مباحث :

❖ ❖ ❖ ❖

## المبحث الأول : وجود الدليل المؤيد لاختياره :

من أسباب اختيارات ابن فلاح وجود الدليل المؤيد لاختياره ، وقد تنوعت الأدلة عنده ويمكن حصرها في الآتي :

**أولاً** : **السَّماع** ، ومنه أنَّه اختار القولَ بجواز تعدّد الخبر مطلقاً ، واحتجَّ لاختياره بالسّماع ، وهو قولُ الله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾(١) .

**ثانياً** : **القياس** ، ومنه أنَّه اختار القولَ إنَّ ( كاد ) في الإثبات تدلُّ على الإثبات ، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي ، واحتجَّ لاختياره بقياس ( كاد ) على غيرها من الأفعال ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ يدلُّ على ما وُضِعَ له ، فإذا دخلَ عليه النَّفيُ نفى ذلك المعنى الثابت ، و( كاد ) موضوعةٌ لمقاربة الفعل ، فإذا دخل عليها النَّفيُ نفى تلك المقاربة(٢).

**ثالثاً** : **الإجماع** ، ومن أمثلته أنَّه ذهب إلى أنَّ السَّببُ الواحدُ لا يمنعُ الصَّرفَ في الاختيار محتجاً بالإجماع ، فقال : " السَّببُ الواحدُ لا يمنعُ الصَّرفَ اتِّفاقاً اختياراً "(٣) .

**رابعاً** : **الاستصحاب** ، ومن أمثلته أنَّه اختار أنَّ ( إذن ) مفردةٌ لا مركبةٌ ، واحتجَّ لاختياره بأنَّ الإفرادَ هو الأصلُ ، والتَّركيبَ على خلافِ الأصل ، فلا يُصارُ إليه بغيرِ دليلٍ(٤) .

**خامساً** : **العلة** ، ومن أمثلتها أنَّه احتجَّ لجعل الحركة بعض الحرف بأنَّ الحركةَ تابعةٌ لحرفها في مخرجه ، فدلَّ ذلك على البعضيِّة ، وبأنَّه إذا أُشبعت الحركةُ نشأ منها الحرفُ

---

(١) مسألة ( ٣٦ ) .

(٢) مسألة ( ٥٣ ) .

(٣) مسألة ( ١٢٤ ) .

(٤) مسألة ( ١٢٨ ) .

المناسب لها[1] .

**وتفصيل الكلام عن هذه الأدلة سيأتي في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى .**

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة ( ٩ ) .

## المبحث الثاني : ضعف الرأي المخالف :

من الأسباب التي يعتمدُ عليها ابنُ فلاح في اختياراته ضعفُ الرأي المخالف عنده ، وضعفُ الرأي المخالف يرجعُ عنده إلى عدة أمورٍ :

**أولاً : مخالفته للأصول والقواعد النَّحويّة العامة** : ومن ذلك أنّه ضعف قول من قال إن ( حاشا ) فعل بورود الجرّ بعده ، وبأنَّ الفعلَ بغير فاعلٍ معدومٌ في كلام العرب ؛ لأنَّ الفعلَ عرضٌ لا يقومُ بنفسه[1] ، كما أنَّه أبطل عمل الحرف في المضاف إليه بأنَّ الحرفَ هنا محذوفٌ ، وعملُ حرفِ الجرّ مع حذفه ضعيفٌ ، فلا تُبنى عليه القواعد ، وأمَّا عملُ المعنى في المضاف إليه فأبطلَه بأنَّه إنَّما يصارُ إليه عند عدم العامل اللَّفظي ، ولذلك لم يثبته كثيرٌ من العلماء لضعفه[2] .

**ثانياً : مخالفته للسَّماع** : ومنه أنه ذكر رأيَ الكسائيّ القائل بوجوب فتح عين المضارع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين ، وضعَّفه بأنَّ السَّماعَ قد ورد فيه الضمُّ ، فقد حكى أبو زيد : شاعرته أشعُره ، وفاخرته أفخُره بالضمّ ، والقياسُ ساقطٌ مع وجود النَّص[3] .

**ثالثاً : مخالفته للعقل والمنطق** : ومنه أنه ضعَّف قولَ الفراء إنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين بأنَّ الفعلَ علةٌ في تسمية الفاعل فاعلاً ، فيؤدّي إلى تعليل الحكم بعلتين مختلفتين في حالة واحدة ، وبأنَّ الاسمَ الواحدَ لا يكونُ مرفوعاً برافعين ، ولا يُتصوّرُ اجتماعُهما في حالة واحدة ؛ لأنَّه إذا كان فاعلاً لشيء فقد شغله ذلك الفعلُ عن وقوعِ آخر منه في تلك الحالة ، فهو في حال القيام ليس بقاعد ، وفي حال القعود ليس بقائم ، وإذا لم يُتصوَّر اجتماعُهما تعيَّنَ إضافةُ الحكم إلى أحدهما[4] .

(١) مسألة ( ٨٣ ) .
(٢) مسألة ( ٩٩ ) . وينظر المسائل الآتية : ( ١٦ ) ، و( ٢٧ ) ، و( ٤٨ ) .
(٣) مسألة ( ١٨٣ ) ، وينظر : مسألة ( ١٦٤ ) .
(٤) مسألة ( ٧٥ ) ، وينظر : مسألة ( ١٣٤ ) .

**رابعاً : عدم وجود النظير** : ومنه أنَّه ضعف القول إنَّ ( الذال ) في ( ذا ) و( الذي ) هي الاسمُ وحده بأنَّ ( ذا ) اسمٌ ظاهرٌ ، وليس في الأسماء الظاهرة ما هـو علـى حـرفٍ واحد[1] .

**خامساً : عدم وجود الدليل** : ومنه أنَّه ضعّف قول الأخفش والفراء إن أيّاً في نحو : ( يأيّها الرجل ) موصولة و( الرجل ) خبر لمبتدأ مضمر ، بأنَّ هذا المضمرَ لم يظهر في بعض الصور حتى يُستدلَّ به على حذفه في باقي الصّور[2] .

**سادساً :فساد لازمه** : ومنه أنَّه ضعَّف القول إنَّ الأصلَ هو الثلاثيُّ ، وإنَّ الرباعيَّ فيه زيادةُ حرف ، وإنَّ الخماسيَّ فيه زيادةُ حرفين ، بأنَّه يلزمُ من جعلها زائدةً أن تُوزَنَ بألفاظها فوزنُ ( فرزدق ) : فَعَلْدَق ، ووزن ( جعفر ) : فَعْلَر ، ووزن ( زبرج ) فِعْلِج ، وهذا ظاهرُ الفساد ؛ لأنَّ أحداً لم يقل بهذه الأوزان[3] .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة ( ٢٨ ) ، وينظر المسائل الآتية : مسألة ( ٢٢ ) ، ومسألة ( ١٨٦ ) .

(٢) مسألة ( ١١٤ ) ، وينظر المسائل الآتية : مسألة ( ١٢٢ ) ، ومسألة ( ١٢٦ ) ، ومسألة ( ١٩٢ ) .

(٣) مسألة ( ١٧٩ ) ، وينظر المسائل الآتية : مسألة ( ٢٦ ) ، ومسألة ( ١٨١ ) .

## المبحث الثالث : ضعفُ دليل المخالف :

ومن أسباب اختيارات ابنِ فلاح ضعفُ دليل المخالف ، وقد تنوعت الأدلةُ التي ضعّفها ابنُ فلاح ، ويمكنُ حصرُها في الآتي :

**أولاً** : **السَّماع** ، ومن تضعيف حجيته في بعض المسائل ، أنَّ الكوفيين احتجوا لجواز العطف على محلِّ اسمِ ( إنَّ ) قبلَ الخبر بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾ ، فأجاب عنه ابن فلاح بأنَّ خبرَ الأول محذوفٌ ، أي : إنَّ اللهَ يصلّي على النَّبي وملائكتُه يصلّون ، خصوصاً مع اختلاف الصلاتين في المعنى ؛ لأنَّهما من الله تعالى عبارةٌ عن الرحمة ، ومن الملائكة عن الاستغفار(١).

**ثانياً** : **القياس** ، ومن تضعيف حجيته في بعض المسائل أنَّ المانعين من تقدم خبر ليس عليها احتجوا بقياس ( ليس ) على فعل التعجب ، وعلى ( ما ) ، فأبطله ابن فلاح بوجود الفارق بينها وبينهما ، وهو جواز تقديم المنصوب على المرفوعِ فيها ؛ لقوّتها ، ولم يجز فيهما ، فجاز عليها وإن لم يَجز عليهما(٢).

**ثالثاً** : **العلل** ، ومن أمثلة تضعيف حجيتها في بعض المسائل جوابه في مسألة : " الحركة بعض الحرف " عن قول المخالفين : " إنَّ الحرفَ أصلُه السكونُ ، ومحالٌ اجتماعُ ساكنٍ من حركتين " ، بأنَّا إنَّما حكمنا على اجتماع ساكن من حركتين ؛ لأنَّا لما رأينا حروفَ اللين تفيدُ ما تفيدُ الحركاتُ من الإعراب – مع أنَّها أضعفُ منها ؛ لعدم قيامها بنفسها ، والحرفُ أقوى منها لقيامه بنفسه – حكمنا لذلك على تركيب الحرف من حركتين ؛ ولأنَّ الألفَ لا بدَّ قبله من الحركة فلا يمكن زوالها(٣) .

---

(١) مسألة ( ٦٠ ) .

(٢) مسألة ( ٤٥ ) .

(٣) مسألة ( ٩ ) .

وتفصيل الكلام عن تضعيف هذه الأدلة ونقدها سيأتي في الفصل الثالث إن شـــاء الله تعالى .

❖ ❖ ❖ ❖

## المبحث الرابع : مجرد المتابعة :

تقدَّم أنَّ الغالبَ الأعمَّ في اختيارات ابن فلاح أنَّها تعتمدُ على أسباب ، وقليلٌ من اختياراته جاءت مجردةً من الأسباب ، وهي المرادةُ من هذا المبحث ، ومعنى كونها مجردةً من الأسباب : أنَّ ابنَ فلاح صرّحَ باختياره إلا أنَّه لم يذكر له حجةً ، ولم يضعف القول المخالف ، أو حجته ، كما في مسألة : الاسم المرفوع بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بفعلٍ يُفسّره الظَّاهرُ[1] ، وغيرها من المسائل[2] .

**طريقة ابن فلاح في استعمالِ أسباب اختياراته :**

**سلك ابنُ فلاحٍ طرقاً مختلفةً في استعمالِ هذه الأسباب يمكنُ حصرُها في الآتي :**

**الطريقة الأولى** : استعمال الدليل المؤيد لاختياره مع تضعيف دليل المخالف[3] .

**الطريقة الثانية** : الاكتفاء بالدليل المؤيد لاختياره[4] .

**الطريقة الثالثة** : الاكتفاء بتضعيف الرأي المخالف[5] .

**الطريقة الرابعة** : استعمال الدليل المؤيد لاختياره مع تضعيف الرأي المخالف[6] .

**الطريقة الخامسة** : الاكتفاء بتضعيف دليل المخالف[7] .

**الطريقة السادسة** : استعمالُ الأسباب الثلاثة : الدليل المؤيد لاختياره ، وضعف الرأي

---

(١) مسألة ( ١٣٢ ) .

(٢) مسألة ( ٤٠ ) ، ومسألة ( ٤٦ ) ، ومسألة ( ٩٤ ) ، ومسألة ( ٩٨ ) ، ومسألة ( ١٥٧ ) ، ومسألة ( ١٧١ ) .

(٣) مسألة ( ٦٥ ) .

(٤) مسألة ( ٢٠ ) .

(٥) مسألة ( ١٨١ ) .

(٦) مسألة ( ٧٦ ) .

(٧) مسألة ( ٧١ ) .

المخالف وضعف أدلته(١) .

**والطريقة الأولى هي الأكثر استعمالاً عند ابن فلاح** ، ثم الـــتي تليهـــا وهكـــذا إلى الطريقة السادسة ، **وبيانُ ذلك بالأرقام في الجدول الآتي :**

| **طريقة استعمال الأسباب** | **عدد المرات** |
|---|---|
| الدليل المؤيد لاختياره ، مع تضعيف دليل المخالف . | ٨٠ |
| الاكتفاء بالدليل المؤيد لاختياره . | ٦٤ |
| الاكتفاء بتضعيف الرأي المخالف . | ١٧ |
| الدليل المؤيد لاختياره ، مع تضعيف الرأي المخالف . | ١٥ |
| الاكتفاء بتضعيف دليل المخالف | ١١ |
| استعمال الأسباب الثلاثة : الدليل المؤيد لاختيـــاره ، وتـــضعيف الرأي المخالف ، وتضعيف دليله . | ٧ |

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة ( ١٦ ) .

# الفصل الثاني

# أسس اختياراته

وفيه أربعة مباحث :

**المبحث الأول** : السماع .

**المبحث الثاني** : القياس .

**المبحث الثالث** : الإجماع .

**المبحث الرابع** : الاستصحاب .

# الفصل الثاني

## أسس اختياراته

الغرضُ من هذا الفصل هو دراسةُ الأسس – وهي الأدلة – التي اعتمد عليها ابنُ فلاح في اختياراته ، وبيان مفهوم كلِّ أساس وأنواعه عنده ، وطريقته في استعمالها ، ثم أختم ذلك ببيان الأدلة الملحقة بالأصول عند ابن فلاح ، فأقول وبالله التوفيق :

**الأسسُ** : هي الأصولُ النَّحويّةُ التي اعتمدَ عليها ابنُ فلاحٍ في إثباتِ وتقويةِ الأحكامِ النَّحويّة والتَّصريفيّة التي يختارها .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا** إلى أنَّ مصطلحَ الأصول في الدَّرس النَّحويّ له مفهومانِ مختلفانِ :

**أحدهما** : القواعدُ الأساسيةُ التي تعتمدُ على السَّماع والقياس ، يُؤكِّدُ ذلك استعمالُ بعضِ العلماءِ الأوائلِ لمصطلحِ الأصولِ وهم يقصدونَ به القواعدَ الأساسيةَ ، ومن ذلك كتابُ أبي بكر بنِ السَّراج الذي يحملُ عنوانَ : ( الأصول في النَّحو ) ، ولكنَّه في معظمه كتابٌ في قواعدِ النَّحو ؛ لأنَّه لم يدرس فيه منهجَ البحثِ النَّحويّ ، أو يَعرض أدلّتَه التي تُستنبَطُ الأحكامُ النَّحويةُ على أساسها ، فأصولُ ابنِ السَّراج لا تختلفُ في دلالتها عما ورد لدى المتقدمين من الدَّلالة على أبوابِ النَّحو وقواعده العامة .

**والثاني** : الأدلةُ النَّحويّةُ التي تُبنى عليها القواعدُ والأحكامُ النَّحوية ، وهذا المفهومُ هو المراد بهذا الفصل .

**ودراسةُ الأصول النَّحوية بالمفهوم الثاني** جاءت متأخرةً عن نشأة النَّحو بما يقربُ من ثلاثةِ قرون ؛ إذ يرجعُ أقدمُ ما وصلنا من هذه الدراسة إلى بعض الإشارات التي ذكرها ابنُ السَّراج في كتاب الأصول في النَّحو ، والزَّجَّاجيُّ في كتابه : الإيضاحُ في علل النحو ، ثم وصلت إلى درجةٍ أعلى من النضج والكمال على يد ابنِ جنيّ في كتابه الخصائص .

**وليس معنى هذا أنَّ الأصولَ النَّحويّةَ لم تكن موجودةً قبل ابن جني** ؛ فقد مارسها النُّحاةُ الأوائلُ تطبيقاً في محاولاتهم التقعيدية المبكرة ، وفي مصنفاتهم ، ولكنها لم تُفرد

بالدّراسة ، و لم يكن علمُ أصول النحو في ذلك الوقت قد وصل إلى تلك الصورة الذهنية الفلسفية المعقدة التي وصل إليها في مراحل متأخرة ، وقد كان عملُهم قريباً من الكمال منهجاً وتنفيذاً ، وهذا يدلُّ على أنَّ أُسسَ البحثِ وأدلَّته كانت ماثلةً في نفوسهم وإن لم يقيدوها.

**وكتابُ الخصائص لابن جني** أولُ محاولةٍ لوضع كتابٍ خاصٍ بأصول النَّحو ، ثم تبعه أبو البركات الأنباريّ في كتابيه : الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة ، ثم جلالُ الدين السّيوطيّ في كتابه : الاقتراح(١) .

**وقد اختلف هؤلاء الأئمةُ الثلاثةُ في تحديدِ الأصول النَّحويّة التي يُستدَلُّ بها :**

**فذكر ابنُ جنيٌّ** أربعةَ **أصولٍ** : السَّماعَ ، والقياسَ ، والاستحسانَ ، والإجماعَ(٢) .

**وذكر السّيوطيُّ** أنَّ ابنَ جنيّ قال في الخصائص : " أدلةُ النَّحو ثلاثةٌ : السَّماع ، والإجماع والقياس "(٣) ، وهذا النَّقلُ عن ابنِ جنيّ لم أقف عليه في الخصائص ، ومع ذلك فإنّي لا أستبعدُ إخراجَ الاستحسان من الأصول النَّحوية عند ابن جني ؛ لأنَّه لما ذكره ضَعَّفه فقال فيه : " وجماعُه أنَّ علَّته ضعيفةٌ غيرُ مُستحكِمة ، إلا أنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتَّصرف "(٤) .

**وذهب أبو البركات الأنباريُّ إلى أنَّها ثلاثةٌ** : سماعٌ ، وقياسٌ ، واستصحاب الحال(٥) .

---

(١) مصادر هذه المقدمة : الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ( ١٥١ ) ، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري ( ٤٣ ) ، وأصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ( ٣٣ ) أصول النحو العربي لمحمود نحلة ( ٢٧ ) ، وأصول النحو العربي لمحمود سليمان ياقوت ( ٨٩ ) .

(٢) الخصائص ( ١/١٠٩ – ١١٥ ) وفيه تحدث عن القياس ، ( ١/١٣٣ ) وفيه تحدث عن الاستحسان ، ( ١/١٨٩ – ١٩٤ ) وفيه تحدث عن الإجماع ، ( ٢/ ٥ ) وفيه تحدث عن السماع .

(٣) الاقتراح في جدل النحو وأصوله ( ١٢٤ ) .

(٤) الخصائص ( ١/١٣٣ ) .

(٥) لمع الأدلة ( ٨١ ) .

**قال السِّيوطيُّ** مُعلِّقاً على كلام أبي البركات الأنباريّ : " فزاد الاستصحابَ ، ولم يذكر الإجماعَ ، فكأنَّه لم ير الاحتجاجَ به في العربية ، كما هو رأي قومٍ "(١) .

**أقول** : الغريبُ أنَّ أبا البركات الأنباريَّ احتجَّ بالإجماع في كتابه الإنصاف ، ومن ذلك قوله : " إنما قلنا إنَّ النَّاصبَ للمفعول هو الفعلُ دون الفاعل ؛ وذلك لأنَّا أجمعنا على أنَّ الفعلَ له تأثيرٌ في العمل ،أمَّا الفاعلُ فلا تأثيرَ له في العمل؛لأنَّه اسمٌ ، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل "(٢) .

وقوله : " الدليلُ على أنَّه لا يجوزُ التَّعجب من البياض والسواد أي لا يقال ( هذا الثوبُ ما أبيضه ) و( هذا الشعرُ ما أسودَه ) أنَّا أجمعنا على أنَّه لا يجوزُ أن يُستعمَلَ مما كان لوناً غيرهما من سائر الألوان ، فكذلك لا يجوزُ منهما "(٣) .

**وذهب السّيوطيُّ إلى أنَّها أربعةٌ** : سماعٌ ، وقياسٌ ، وإجماعٌ ، واستصحابُ الحال(٤) ، وبه قال بعضُ الدَّارسينَ المحدثين(٥) .

**وقد ذكر أبو البركات الأنباريُّ والسّيوطيُّ** أدلةً أخرى تُعَدُّ أقلَّ قوةً – عند السيوطي – من الأدلة المذكورة ، وملحقةً بالقياس عند الأنباري ، ومن هذه الأدلة : الاستدلالُ بالاستحسان ، والاستدلالُ ببيان العلة ، والاستدلالُ بعدم الدليل في الشيء على نفيه ، والاستدلالُ بالأصول ، والاستدلالُ بعدم النظير(٦) .

**ويرى علي مزهر الياسري في كتابه** : ( **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه** ) أنَّ السَّماعَ والقياسَ هما الأساسان الرئيسان عند النّحاة ، وأمَّا الإجماعُ ،

---

(١) الاقتراح في جدل النحو وأصوله ( ١٢٤ ) .

(٢) الإنصاف ( ٨٠/١ ) .

(٣) الإنصاف ( ١٥١/١ ) .

(٤) الاقتراح في جدل النحو وأصوله ( ١٢٤ ) .

(٥) محمود نحلة في كتابه : أصول النحو العربي ( ٢٧ ) ، ومحمود سليمان ياقوت في كتابه : أصول النحو العربي ( ٨٩ ) ، والسعيد شنوقة في كتابه : في أصول النحو العربي ( ٣٨ ) .

(٦) لمع الأدلة ( ١٢٧ ) ، والاقتراح ( ١٢٥ ) .

والاستصحابُ والاستحسانُ ، والدليلُ العقليُّ فهي أدلةٌ حاول النُّحـاةُ الـذين كتبـوا في الأصول استقصاءها في أعمال النّحاة المتقدّمينَ متأثرين بمنهج أصول الفقـه ، فـأدخلوا في الدَّرس النَّحويّ ما اضطرَّ أهلُ الفقه إليه ، و لم تكن بالنَّحو حاجةٌ إليه(١) .

## الأسس التي اعتمدها ابنُ فلاحٍ في اختياراته :

اعتمدَ ابنُ فلاحٍ في إثباتِ وتقويةِ الأحكامِ النَّحويّة والتَّصريفيّة التي يختارها على خمسة أمور : السَّماع ، والقياس ، والإجماع ، والاستصحاب ، والعلل .

ويأتي السَّماعُ عند ابنِ فلاحٍ في المرتبة الأولى من حيثُ القوةُ في التَّرجيح ؛ فهو مُقدَّمٌ عنده على القياس وإن كان القياسُ قويّاً ؛ يدلُّ على ذلك قوله : " وما صار إليه المبردُ أقوى في القياس ، إلا أنَّ ما صار إليه سيبويهِ أخفُّ ، ويقوّيه السَّماع " (٢) ، وقولُه : " والقيـاسُ ساقطٌ مع وجود النَّص "(٣) .

وأما من حيثُ كثرة الاستدلال فالاستدلالُ بالعلـل يـأتي في المرتبـة الأولى عنـد ابنِ فلاحٍ ، ثم القياسُ ، ثم السَّماعُ ، ثم استصحابُ الأصل ، ثم الإجماعُ ، والجـدولُ الآتي يُوضّحُ ذلك بالأرقام :

| الأساس | عدد المرات |
|---|---|
| العلل | ١٣٨ |
| القياس | ٤٩ |
| السماع | ٣١ |
| الاستصحاب | ٤ |
| الإجماع | ٣ |

---

(١) علي مزهر الياسري في كتابه : الفكر النحوي عند العرب ( ١٥٤ ) .

(٢) مسألة ( ١٨٣ ) .

(٣) مسألة ( ١٧٤ ) .

**وقد سلك ابنُ فلاحٍ طرقاً مختلفةً في استعمالِ هذه الأدلّة يمكنُ حصرُها في الآتي :**

الطريقة الأولى : الاكتفاء بالعلل[1] ، والثانية : الاكتفاء بالسماع[2] ، والثالثة : الاكتفاء بالقياس[3] ، والرابعة : الاكتفاء بالاستصحاب[4] ، والخامسة : الاكتفاء بالإجماع[5] ، والسادسة : الاستدلال بالسماع مع القياس[6] ، والسابعة : الاستدلال بالسماع مع العلل[7] ، والثامنة : الاستدلال بالقياس مع العلل[8] ، والتاسعة : الاستدلال بالإجماع مع العلل[9] ، والعاشرة : الاستدلال بالاستصحاب مع العلل[10] .

**ويأتي الاكتفاءُ بالعلل في المرتبة الأولى عند ابنِ فلاحٍ من حيثُ كثرةُ الاستدلالِ به** ، ثم الاكتفاء بالقياس ، ثم الاستدلال بالسماع والقياس ، ثم الاستدلال بالقياس مع العلل ، ثم الاكتفاء بالسماع ، ثم الاستدلال بالسماع مع العلل ، والاستدلال بالاستصحاب في مرتبة واحدة ، ثم الاستدلال بالإجماع مع العلل ، ثم الاستدلال بالاستصحاب مع العلل في مرتبة واحدة ، ثم الاكتفاء بالإجماع ، والجدول الآتي يوضح ذلك بالأرقام :

---

(١) مسألة ( ٧ ) .

(٢) مسألة ( ٦٢ ) .

(٣) مسألة ( ٤٨ ) .

(٤) مسألة ( ١٢٨ ) .

(٥) مسألة ( ١٢٤ ) .

(٦) مسألة ( ٢٥ ) .

(٧) مسألة ( ٣٠ ) .

(٨) مسألة ( ٣ ) .

(٩) مسألة ( ٣٤ ) .

(١٠) مسألة ( ٢ ) .

| طريقة الاستعمال | عدد المرات |
|---|---|
| الاكتفاء بالعلل | ١١٤ |
| الاكتفاء بالقياس | ١٨ |
| الاستدلال بالسَّماع مع القياس | ١٦ |
| الاستدلال بالقياس مع العلل | ١٥ |
| الاكتفاء بالسماع | ١٠ |
| الاستدلال بالسَّماع مع العلل | ٥ |
| والاستدلال بالاستصحاب | ٥ |
| الاستدلال بالإجماع مع العلل | ٢ |
| الاستدلال بالاستصحاب مع العلل | ٢ |
| الاكتفاء بالإجماع | ١ |

**هذه هي الأسس التي بنى عليها ابنُ فلاح اختياراته بشكلٍ مجملٍ ، وسأتحدثُ عنها بالتفصيل في المباحث الآتية :**

❖ ❖ ❖ ❖

## المبحث الأول : السَّماع :

السَّماعُ هو الأصلُ الأول من أصول النَّحو العربي ، وسماه الأنباريُّ النَّقلَ[١] ، وهما مصطلحان مترادفان عند بعضِ الدَّارسينَ المحدَثين[٢] ، ومختلفان عند بعضهم ؛ بحجة أنَّ النقلَ أعمُّ وأشملُ من السَّماع ؛ لأنَّه يشملُ السَّماعَ المباشرَ وغيرَ المباشر ، بخلاف السَّماع فإنَّه يكونُ عن طريق المباشرة[٣] .

وعرَّفه السيوطيُّ بأنَّه "ما ثبتَ في كلام من يُوثَقُ بفصاحته ، فشمل كلامَ الله ، وهو القرآنُ ، وكلامَ نبيه ﷺ ، وكلامَ العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ ، فهذه أنواعٌ لا بدَّ في كل منها من الثبوت "[٤] .

وهو على درجةٍ كبيرةٍ جداً من الأهمية ؛ إذ يمثلُ حجرَ الأساس في عملية الاستدلال ، بل إنّ الأصولَ الأخرى لا بدَّ لها من مستندٍ من السَّماع ، حتى القياس فهو قائمٌ عليه ، وبناءً على ذلك فالسَّماعُ هو أهمُّ الأصول النَّحوية في عملية الاستدلال ؛ لأنَّ المنطلقَ الأولَ للنُّحاة كان استقراءَ كلام العرب الفصيح ، فهذه هي الخطوةُ الأولى في الاستدلال .

### السّماع عند ابن فلاح :

**تقدَّمَ أنَّ السَّماعَ عند ابن فلاح يأتي في المرتبة الأولى** من حيثُ القوةُ في التَّرجيح .

**ومصادرُ السَّماع عند ابن فلاح أربعةٌ** : القرآنُ الكريم وقراءاته ، والحديثُ النبوي ، والشعرُ العربيّ ، وأقوالُ العرب .

**ويأتي القرآنُ الكريمُ في المرتبة الأولى عند ابن فلاح من حيثُ القوةُ والأهميةُ** ، ثم

(١) لمع الأدلة ( ٨١ ) .
(٢) منهم : د/ محمود نحلة في كتابه : أصول النحو العربي ( ٣١ ) .
(٣) د/ محمد سالم في كتابه : أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ( ١٥١ ) .
(٤) الاقتراح ( ١٥٢ ) .

الحديثُ ، ثم الشّعرُ ، ويليه قولُ العرب ؛ لأنَّه إذا جَمعَ بينها في الاستدلال فإنَّه يأتي بها بهذا الترتيب ، وسيتضحُ ذلك من خلال الأمثلة التي سأذكرها لاحقاً .

**وأمَّا من حيثُ كثرةُ الاستدلال** فيأتي الشِّعر العربيُّ في المرتبة الأولى ، ثم القرآنُ الكريم ، ثم أقوالُ العرب ، ثم الحديثُ النبويّ ، والجدولُ الآتي يوضحُ ذلك بالأرقام .

| نوع السماع | عدد المرات |
|---|---|
| الشعر العربي | ١٧ |
| القرآن الكريم | ١٦ |
| أقوال العرب | ١٠ |
| الحديث | ١ |

**وقد سلك ابنُ فلاحٍ طرقاً مختلفةً في استعمالِ هذه الأنواع من السَّماع ، يمكنُ حصرُها في الآتي :**

**الطريقة الأولى** : الاستدلال بالقرآن مع الحديث النَّبويّ والشِّعر وقول العرب(١) ، والثانية : الاستدلالُ بالقرآن مع الشِّعر وقول العرب(٢) ، والثالثة : الاستدلالُ بالقرآن مع الشعر(٣) ، والرابعة : الاستدلال بالشِّعر مع قول العرب(٤) ، والخامسة : الاكتفاءُ بالقرآن(٥) ، والسادسة : الاكتفاءُ بالشعر(٦) ، والسابعة : الاكتفاءُ بقول العرب(٧) .

**ويأتي الاستدلال بالقرآن والاستدلال بالشِّعر في المرتبة الأولى من حيثُ كثرة الاستدلال بهما** ، ثم الاستدلال بقول العرب ، ثم الاستدلالُ بالقرآن مع الشِّعر وقول

(١) مسألة ( ٦٣ ) .
(٢) مسألة ( ٦٥ ) .
(٣) مسألة ( ٨٥ ) .
(٤) مسألة ( ٢٣ ) .
(٥) مسألة ( ٤٥ ) .
(٦) مسألة ( ٦٨ ) .
(٧) مسألة ( ١٧٤ ) .

العرب ، ثم الاستدلال بالقرآن مع الشِّعر ، ثم الاستدلال بالقرآن مع الحديث النبويّ والشعر وقول العرب ، والاستدلال بالشعر وقول العرب ، **والجدول التالي يوضح ذلك بالأرقام** :

| طريقة الاستعمال | عدد المرات |
|---|---|
| الاستدلال بالقرآن | ١٠ |
| الاستدلال بالشعر | ١٠ |
| الاستدلال بقول العرب | ٤ |
| الاستدلال بالقرآن مع الشعر وقول العرب | ٣ |
| الاستدلال بالقرآن مع الشعر | ٢ |
| الاستدلال بالقرآن مع الحديث النبوي والشعر وقول العرب | ١ |
| والاستدلال بالشعر مع قول العرب | ١ |

**هذه هي مصادرُ السَّماع عند ابن فلاح ، وطريقتُه في استعمالها ، وأكثرُها تداولاً في اختياراته بشكلٍ مجملٍ ، وسأتحدثُ عنها بالتَّفصيل فيما يأتي :**

**أولاً : القرآنُ الكريم وقراءاته :**

القرآنُ الكريم هو كلامُ الله المنزَّلُ على محمدٍ -ﷺ- للإعجاز بسورةٍ منه ، المتعبَّدُ بتلاوته[1] .

وهو عند النَّحويينَ أوثقُ مصادر السَّماع وأعلاها ، يلوذون بآياته ، ويستندون إليها في تقرير قواعدهم ، وبيانِ أحكامهم ، ليس في ذلك خلافٌ بينهم ، وإنَّما الخلافُ في القراءاتِ الواردةِ في القرآن الكريم .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا** – قبل ذكر موقف النُّحاة من القراءات – إلى أنَّ القرآنَ والقراءات حقيقتان متغايراتان ؛ قال الزركشيّ : " واعلم أنَّ القرآنَ والقراءات حقيقتان

(١) جمع الجوامع في أصول الفقه ( ٢١ ) ، وشرحه تشنيف المسامع ( ٣٠٥/١ ) .

متغايرتان ، فالقرآنُ : هو الوحيُ المنزلُ على محمدٍ ﷺ للبيان والإعجاز ، والقراءاتُ اختلافُ ألفاظ الوحي المذكور في كتابةِ الحروفِ وكيفيّتها ، من تخفيفٍ ، وتثقيلٍ ، وغيرهما"(١) .

**ومعنى هذا** أنَّ القرآنَ والقراءاتِ بينهما تغايرٌ ؛ فالقرآنُ هوالوحي المنزل ، والقراءات هي طرق أداء ذلك االوحي .

فالنُّحاةُ المنظِّرون لأصولِ النَّحو العربيّ عندما يتناولونَ موقفَ النُّحاة من الاستشهاد بالقرآنِ والقراءات لا يقصدونَ ذلك النَّصَّ الكلّيَّ الموحَّد الذي نزل به الوحيُ ؛ لأنَّه لو قُصِد ذلك النّصّ لما كان لأحدٍ أن يجادلَ في الاحتجاج بآيةٍ واحدة ، ولا أن يخضعَه لأقيسته ، وإنَّما المقصودُ عددٌ من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلافٌ في صوتٍ ، أو لفظٍ ، أو تركيبٍ نحويّ لآيةٍ من آياتِ القرآن(٢) .

## موقفُ النّحاة من الاحتجاج بالقراءات :

**اختلفَ النُّحاةُ في الاحتجاج بالقراءات الواردة في القرآن الكريم على مذهبين :**

**الأول** : قبولُ القراءات إذا لم تخالف القياس ، وردها إذا خالفته ، وممن سلك هذا المذهبَ أبو العباس المبرد ؛ فهو يحتجُّ بالقراءات الموافقةِ للقياس الذي يرتضيه ، فإذا ما خالفت القراءةُ قياسَه فإنَّه يردُّها ، ومن ذلك ما قاله في قراءة قوله تعالى : ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ (٣) بلا تنوينٍ(٤) ؛ فقد قال : " إنها خطأ في الكلام غير جائز "(٥) .

وهذا المذهبُ يُسمَّى عند بعض الباحثين المحدَثين بمذهب مدرسة القياس ، وعند

(١) البرهان في علوم القرآن ( ١/٤٦٥ ) .

(٢) للاستزادة في معرفة أثر القرآن في الدرس النحوي ينظر : أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية ( ٢٩٥ ، ٣٣١ ) ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ( ٣٢٩ ) .

(٣) سورة الكهف : من الآية ( ٢٥ ) .

(٤) هي قراءة الكسائي ، وحمزة ، وقرأ بقية السبعة بالتنوين ، السبعة في القراءات ( ٣٩٠ ) ، والتيسير في القراءات السبع ( ١٤٣ ) .

(٥) المقتضب ( ٢/١٦٩ ) .

بعضهم بمنهج المتقدمين .

**والثاني** : قبولُ القراءات سواء وافقت القياسَ أم لم توافق ، وممن سلك هذا المنهجَ ابنُ يعيش ، وابنُ مالك ، وأبوحيان ، وابنُ هشام .

وهذا المذهبُ يُسمّى عند بعض الباحثين المحدثين بمذهب الأثر ، وعند بعضهم بمنهج المتأخرين(١) .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى ثلاثةِ أمورٍ تتعلّق بموقف النُّحاة من القراءات :**

**الأمرُ الأول** : قولُ السّيوطيّ : " أمَّا القرآنُ فكلُّ ما ورد أنَّه قُرئ به جاز الاحتجاجُ به في العربية سواء كان متوتراً أم آحاداً أم شاذاً .... وقد أطبق الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ... وما ذكرتُه من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلمُ فيه خلافاً بين النُّحاة "(٢) .

**أقولُ** : ظاهرُ كلام السِّيوطيّ أنَّ قبولَ القراءات هو موقفُ جميع النُّحاة ، وهذا فيه نظرٌ ؛ لأنَّ موقفَ النُّحاة المتقدّمين من القراءات ، ورفض الكثير منها ومن القراءات الشاذة بخاصة يُعَدُّ أمراً معروفاً في كتب النُّحاة .

**ويمكنُ حملُ كلام السّيوطيّ على أحد ثلاثة أمور:**

**أحدها** : أنَّ ما قاله السيوطيُّ يمثّلُ رأيه الخاصّ به .

**والثاني** : أنَّه يمثلُ موقفَ النُّحاة المتأخرينَ من الاحتجاج بالقراءات المتواترة والشاذة .

**والثالث** : أنَّ ما حكاه السيوطيُّ يمثلُ المستوى التنظيريَّ لموقف النُّحاة من القراءات ،

---

(١) للاستزادة في معرفة هذه المصطلحات ، وموقف النّحاة من الاحتجاج بالقراءات ينظر: موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع ، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية من خلال تفسير ابن عطية ، وتلحين النحويين للقراء ، وضوابط الفكر النحوي ( ٣٣٠/١ ) ، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري (١١٦ ) ، والقراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها ( ٢٥١ ) .

(٢) الاقتراح ( ١٥٢ ) .

أمَّا على مستوى المنهج والعمل فلا .

**الأمر الثاني** : أنَّ تقييدَ قبول القراءة بموافقتها للقياس ، ورفضها بمخالفتها للقياس – كما هو مذهبُ المتقدمين – يقتضي أمرين :

**أحدهما** : رفضُ بعض القراءات المتواترة المخالفة للقياس .

**وبسببه اتُّهمَ بعضُ المتأخرين ، وبعض الباحثين المحدثين النُّحاةَ بالطغيان والتَّعدي على القراءات المتواترة**(١) .

وقد نشأ هذا الاتهامُ عند المتأخرين عندما ارتضوا للقراءات موافقة العربية بأيّ وجهٍ من الوجوه ، على حين لم يَقبل فيها المتقدمونَ من النُّحاة إلا قوةَ الوجه في العربية .

**وهذا الاتهامُ لا وجهَ له لأمرين**(٢) :

**أحدهما** : أنَّ ما مارسه النُّحاةُ من نقدٍ لبعض القراءات في ضوء معاييرهم النَّحوية إنَّما كان محاولةً منهم لحماية القرآن الكريم ، وحملِه على أحسن الوجوه وأوفقها في العربية ، بناءً على ضوابطهم التي منها :

**" القرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب "**

**" ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله على الشذوذ "** .

**والثاني** : أنَّ حركةَ نقد القراءات بدأت في وقتٍ لم تكن القراءاتُ فيه قد تمايزت تواتراً وشذوذاً حتى يقال : إنَّ النُّحاةَ قد أنكروا قراءةً متواترةً أو ازدروها ، فمصطلحُ التواتر لا نكادُ نجدُ له ذكراً في كتب السالفين من أهل هذا الفن ، وإنَّما تجد عندهم نحو :

– قراءة العامة .

---

(١) الدفاع عن القرآن ضد النحاة والمستشرقين ، المقدمة ، والصراع بين القراء والنحاة ( ١٥٩ ) .

(٢) ضوابط الفكر النحوي ( ٣١٢ – ٣١٤ ) .

- القراءة المستفيضة .

- قراءة الأمصار .

**أمّا التواتر** فلم يُوجد عند الطبري ( ت ٣١٠هـ ) ، ولا ابن مجاهد ( ت ٣٢٤هـ ) الذي سبّع السبعةَ ، ولا عند الداني ( ت ٤٤٤ هـ ) ، وإنما جاء بعد تسبيع السبعة بزمنٍ طويلٍ(١) ، بل كانت القراءاتُ آنذاك تخضعُ لمقاييسَ وضعها الأئمةُ الأثبات ، وقد كان لكلّ إمامٍ من هؤلاء الأئمة مقياسَه في الاختيار ، قد يرجعُ إلى مستوى وثاقة السَّند ، وقد يرجعُ إلى قوة الوجه في العربية ، وربما رجعَ إلى عوامل أخرى .

**فمن أنكر من متقدمي النحاة قراءة ثبت تواترها بعد ذلك لا يقال إنه أنكر قراءة متواترة** ؛ إذ كيف يحاكَمُ النُّحاةُ بمصطلحٍ لم ينشأ إلا بعدهم ؟ فإنَّ هذا مما لا يخفى بطلانُه علمياً ، ولو كان التواترُ موجوداً في وقتهم لأظهروا تجاهها الرضا والقبول ، أو على الأقل جعلوها مما يُحفَظُ ولا يقاسُ عليه ، كما فعلوا مع الشاذ المسموع من العرب .

**ولا يعني الاعتذار للقدامى أننا نأخذ بمنهجهم الآن** ؛ لأنَّه إذا كان ردُّ بعض النُّحاة القدامى لقراءةٍ ما مقبولاً من جهةٍ علميةٍ ؛ لأنَّ سندها لم يتصل عندهم فإنَّه لا يصلحُ في زمننا هذا الاستدلالُ برد هؤلاء العلماء للقراءات بعد قيام الحجة بصحتها وثبوتها ، وهذا ما استقرَّ عليه الفكرُ النَّحوي بعد قيام فنّ القراءات واستقرار أصوله .

**والثاني** : قبولُ القراءة الشاذة الموافقة للقياس .

**وقد خالف بعضُ الباحثين المحدثين** في ذلك ؛ فذهب إلى أنَّ منهج النّحاة المتقدمين في النظر إلى القراءات الشاذة يقارب نظرة الفقهاء والقراء في عدم الاعتداد بها ، و لم يُحتجَّ بها في الدَّرس النّحوي إلا عند المتأخرين(٢) .

**وتجدر الإشارة هنا** إلى أنَّ احتجاجَ النُّحاة بالقراءة الشاذة الموافقة للقياس لا يناقضُ

(١) بحث بعنوان : هل أنكر ابن جرير قراءة متواترة أو ردها ، د . مساعد الطيار .

(٢) د. علي أبو المكارم في كتابه : أصول التفكير النحوي ( ٤٦ – ٤٧ ) .

منهجَ النّحاة في عدم بناء القواعد على الشاذ ؛ لأنَّ مفهومَ الشذوذ عند النّحاة مخالفٌ لمفهوم الشذوذ عند القراء ؛ فالشاذّ عند النّحاة هو القليلُ الذي لا يطرد ، والشاذُّ عند القراء مـرَّ بثلاث مراحل[1] :

الأولى : ما خالف رسم المصحف .

والثانية : ما خالف السبع التي اختارها ابن مجاهد .

والثالثة : ما اختل فيه ركن من أركان القراءة المقبولة .

**الأمرُ الثالث** : أنَّ قبولَ الاحتجاج بالقراءات مطلقا – كما هو منهجُ المتأخرين – لا يعني أنَّهم يبنون عليها القواعدَ مطلقاً ، بل المقصودُ من قبولهم للقراءات أن يقبلوها وجهاً من الوجوه القليلة مع الاحتفاظ للكثير الشائع بالقيمة العلمية ، وجوازِ القياس عليه والاعترافِ بأنَّ اتباعَه أمثلُ ، فالاحتجاجُ شيءٌ ، والبناءُ على المحتج به شيءٌ آخر .

فالقراءاتُ متواترها وشاذها – لصحة ثبوتها – يُحتَجُّ بها في الوارد فيه بعينه ، أما بناءُ غيرها عليها فلا يكون إلا إذا اتَّفقت وضابطَ النّحاة في بناء قواعدهم على الكثير الشائع ؛ إذ الضرورةُ والنادرُ مما لا حكم لهما ، ولا يُعترض على الكثرة بهما .

**ويوضّحُ هذا المنهجَ موقفان لإمامين من أئمة النّحو المتأخرين :**

**أحدهما** : لابن مالك ، فقد قَبِل قراءةَ ابن عامر[2] لقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾[3] ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ؛ فقال : " فعُلِم بهذا أنَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ – رحمه الله – غيرُ منافية لقياس العربية ، على أنَّها لو كانت منافيةً له لوجب قبولها ؛ لصحّة نقلها ، كما قُبلت أشياءُ تنافي القياسَ بالنقل ، وإن لم يساو صحتها صحةَ القراءة المذكورة ولا قاربته ،

(١) رسم المصحف د. غانم قدوري ( ٦٥٧ ) .

(٢) السبعة في القراءات ( ٢٧٠ ) ، والتيسير ( ١٠٧ ) ، والإقناع ( ٣٩٩ ) .

(٣) سورة الأنعام : من الآية ( ١٣٧ ) .

كقولهم : استحوذ ، وقياسُه استحاذ ، وكقولهم : " بنات ألببه ، وقياسه ( ألبّه )[(١)] .

**والثاني** : لأبي حيان ، فقد قال عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾[(٢)] : " قرأ الجمهور ﴿ مَعَايِشَ ﴾ بالياء وهو القياسُ ؛ لأن الياء في المفرد هي أصلٌ لا زائدةٌ فتهمز ، وإنما تهمز الزائدةُ ، نحو : صحائف في صحيفة ، وقرأ الأعرجُ ، وزيد بن علي، والأعمش ، وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية ( معائش ) بالهمزة ، وليس بالقياس ، لكنهم رووه وهم ثقاتٌ ، فوجب قبولُه ، وشذ هذا الهمزُ كما شذَّ في منائر جمع منارة "[(٣)] .

**وهذا المنهجُ** -أعني منهج المتأخرين في النظر إلى القراءات- "هو المنهجُ الأمثل الذي يحفظ للقراءات مكانتَها ، وللقراء وقارَهم ، كما يحفظُ للنَّحويين حقَّهم في بناء قواعدهم على الشائع الأكثر"[(٤)] .

**موقف ابن فلاح من الاحتجاج بالقرآن والقراءات :**

يعدُّ القرآنُ الكريم من أهمّ مصادر السَّماع عند ابن فلاح ؛ دليلُ ذلك تقديمُه له على بقية مصادر السَّماع في كلّ مسألةٍ يحتجُّ فيها بالقرآن وغيره من مصادر السماع ، وتقدَّم أنَّ ابنَ فلاحٍ احتجَّ بالقرآن الكريم في ستة عشر اختياراً ، وقد بلغ عددُ الآيات التي استشهد بها في اختياراته ثمانياً وعشرينَ آية .

**وقد استعان ابن فلاح بالقرآن الكريم في أمرين :**

**أحدهما** : إثباتُ حكمٍ نحوي ، وهو الأكثرُ ؛ فقد أثبت بالقرآن أربعةَ عشر حكماً .

**والثاني** : نفيُ حكمٍ نحوي ، وهو الأقلُّ ؛ فقد نفى بالقرآن حكمين فقط ، وتفصيلُ

(١) شرح الكافية الشافية ( ٩٨١/٢ ) .
(٢) سورة الأعراف : من الآية ( ١٠ ) ، وسورة الحجر : من الآية ( ٢٠ ) .
(٣) البحر المحيط ( ٢٧١/٤ )
(٤) ضوابط الفكر النحوي ( ٣٣١/١ – ٣٣٣ ) .

ذلك فيما يأتي :

**- إثبات حكم نحوي :**

تنوعت الأحكام المثبتة عند ابن فلاح من حيث التعلّق ، وبيانها كالآتي :

**أولاً- ما يتعلقُ بالتقديم والتأخير ، وهو أكثرها** ، كاحتجاجه لجواز تقدّمِ خبر ( كان ) عليها بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ ، فإنَّ ( أين ) خبرُ ( كان ) وهو لازمُ التَّقديم ، فلو كان لا يجوزُ التقديمُ لم يكن من جملة الأخبار ما يلزمُ تقديمُه[1] .

**ثانياً-ما يتعلق بالحذف** ، كاحتجاجه لجواز الاقتصار على فاعل ( ظنَّ ) وأخواتها وحذف المفعولين مطلقاً بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾[2] .

وكاحتجاجه لجواز حذفِ خبرِ ( إنَّ ) وأخواتها مطلقاً ، أي : سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً ، كُررت ( إنَّ ) أم لم تكرر بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ على أحد القولين ، أي : هلكوا ، والواو للحال ، وبعدها مبتدأٌ مقدرٌ ، وقيل : الواو زائدة ، و( يصدون ) الخبر[3] .

**ثالثاً- ما يتعلق بالتعدد** ، كاحتجاجه لجواز تعدّد الخبر مطلقاً بقول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾[4] .

**رابعاً- ما يتعلق بالاقتران** ، كاحتجاجه لجوازِ دخولِ الفاءِ في خبرِ اسمِ الموصولِ المقترنِ بـ( إنَّ ) بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ

---

(١) مسألة ( ٤٣ ) . وينظر : مسألة ( ٤٤ ) ، ومسألة ( ٤٥ ) ، ومسألة ( ٨٥ ) .

(٢) مسألة ( ٦٥ ) .

(٣) مسألة ( ٦٣ ) .

(٤) مسألة ( ١٦ ) .

عَلَيْهِمْ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ (١) .

**خامساً- ما يتعلق بتحديد الأصل ، كاستدلاله على** أنَّ أصلَ لام الفتى يــاءٌ بقولــه تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ (٢) .

**سادساً- ما يتعلق بتحديد المعنى** ، كاستدلاله على أنَّ الجمعَ السَّالَم يــصلحُ للقليــل والكثير بقولــه تعــالى : ﴿ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ ، وقولُــه تعــالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ فإنَّ جمعي التَّصحيح فيهما يدلانِ على الكثرة لا على القِلّة ، فدلَّ ذلك على أنَّ جمعي التَّصحيح يدلانِ على الكثرة كما يدلان على القِلَّة(٣) .

**-نفي حكم نحوي :**

**وذلك في مسألتين :**

**إحداهما** تتعلق بالعطف كاستدلاله على عدم جوازِ العطفِ على الــضَّمير المرفــوع المتَّصل من غيرِ تأكيد ، أو ما يسدُّ مسدَّ التَّأكيد بقوله تعالى : " اسكن أنت وزوجك الجنة " وقوله تعالى : ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ ، وقولــه تعــالى : ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ

---

(١) مسألة ( ٦٢ ) .

(٢) مسألة ( ١٩٨ ) .

(٣) مسألة ( ١٥٤ ) .

وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ . وقولُه تعالى : ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ ﴾ ، وقولُه تعالى : ﴿ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴾ إذا جَعلْتَ ( من ) معطوفةً على ( التاء ) ، وقد سدَّ طولُ الكلام بالمفعول مسدَّ التَّأكيد(١) .

**والثانية** تتعلق بالعمل ، كاستدلاله على أنَّ اسمَ الفاعلِ المشتقَّ من العدد المـضافَ إلى موافقه لا يعملُ مطلقاً بقوله تعالى : ﴿ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ﴾ (٢) .

**وأما القراءات القرآنية** فموقفُ ابنِ فلاح منها هو موقفُ المتأخرين ؛ فإنَّـه يقبـلُ القراءاتِ ويبني عليها القواعد إذا وافقت القياسَ ، يدلُّ على ذلك أنَّه اختار القـولَ بجـواز تقديم خبر ( ليس ) على اسمها(٣) ، واحتجَّ لاختياره بقوله تعـالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ بفتح الراء من ( البِرّ ) على أنَّه خبرُ ( ليس ) مُقدَّماً ، وهي قراءة عاصم برواية حفص ، وحمزة ، وقرأ بقية العشرة ( ليس البرُّ ) برفع الراء(٤) .

**وأما إذا خالفت القراءة القياس** فإنَّه يقبلُها ، ويرفضُ الطعنَ فيها ، إلا أنَّـه لا يـبني عليها القواعدَ .

**وأوضحُ مثالٍ على ذلك** قبولُه قراءةَ ابنِ عامر لقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، وهو قبيحٌ عند ابن فلاح ، ومخصوصٌ عنده بضرورة الشِّعر ؛ قال في المغني متحدثاً عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه : " وهو قبيحٌ لوجهين " ، وقال : " لا يُفصلُ بين المضاف والمضاف إليه ، ولكن جاء الفصلُ بينهما في ضرورة الشّعر بالظرف وبالمفعول

(١) مسألة ( ١٠٧ ) .

(٢) مسألة ( ١٣٦ ) .

(٣) مسألة ( ٤٤ ) .

(٤) المبسوط في القراءات العشر ( ١٢٧ ) .

وبالفاعل وبالجملة "[١] ، وقال في قراءة ابن عامر : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ، وإسناده إلى ( قتلُ ) وإضافة ( قتلُ ) إلى ( شركائهم ) ونصب ( أولادهم ) فاصلاً به بين المضاف والمضاف إليه : " وضعَّفَ النحاةُ قراءةَ ابن عامر ؛ لأنَّ مثلَ هذا الفصل ضعيفٌ في ضرورة الشّعر ، فكيف يأتي مثلُه في القرآن المعجز لجزالته وحسن نظمه ، قال أبو علي: " ولو عدل عنها إلى غيرها لكان أولى "[٢] ، **والجواب عن ذلك** أنَّ هذه القراءةَ ثابتةٌ عن إمامٍ من أئمة القراء ، صحيحةُ النَّقل ، فلا وجه للطَّعنِ فيها "[٣] .

**ثانياً : الحديث النَّبويّ :**

الحديثُ النَّبويُّ هو قولُ رسول الله ﷺ ، وفعلُه ، وتقريره ، وصفته حتى في الحركات والسكنات في اليقظة والمنام[٤] .

والذي يعني النَّحويينَ في هذا التعريف هو قولُه ﷺ .

**وقضيةُ الاحتجاج بالحديث النَّبويّ إنَّما جاءت في وقتٍ متأخرٍ** ؛ فالنَّحويونَ المتقدّمون لم ينشغلوا بها ، ولم ينظروا في جواز حُجية الحديث أو منعها في بناء قواعدهم ، لكنَّهم كانوا – دون شك – قليلي الاحتجاج بالحديث .

**ولا يُوجدُ سببٌ قطعيٌّ يبرزُ حقيقةَ هذا الموقف من المتقدّمين تجاه الاحتجاج بالحديث النَّبويّ** ، فاجتهد الباحثونَ في تفسير قلّة احتجاجِ المتقدّمين بالحديث ، فأتوا بتفسيراتٍ عديدةٍ ، منها[٥] :

(١) مسألة ( ٩٧ ) .
(٢) الحجة للقراء السبعة ( ٤١١/٣ ) .
(٣) المغني ت النهاري ( ٧١٥/١ ) .
(٤) شرح شرح نخبة الفكر في مصطلاحات أهل الأثر ( ١٥٣ ) .
(٥) أصول التفكير النحوي ( ١٢٩ ) ، وضوابط الفكر النحوي ( ٣٥٠/١ ) ، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري ( ٢٤٣ ) .

**أولاً** : كون بعض رواة الحديث من الأعاجم المولدين ، وتجويز الرواية بالمعنى .

**ثانياً** : أنَّ روايةَ الحديث لم تكن من اختصاص النُّحاة ، كما أنَّ دواوينَ الحديث لم تكن مشتهرةً في ذلك العهد ، فلم يكن الحديثُ بالشهرة والشيوع والانتشار ككلام العرب حتى يُستشهدُ به .

**ثالثاً** : التَّحرزُ الدينيّ ، بمعنى أنَّ الإحساسَ الشديدَ بتنزيه السنة وقفَ مانعاً لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتَّحليل والدّراسة واستنباط القواعد .

**رابعاً** : استغناءُ النّحاة المتقدّمين عن الحديث بما ورد من كلام العرب والقرآن .

**وهذا التفسير هو الأقربُ** ؛ لأنَّه يقدمُ تفسيراً مقنعاً لترك الاستشهاد بالحديث الشريف ؛ فقد كانت هذه المصادرُ من شعرٍ ونثرٍ وقرآنٍ محفوظةً في الصدور ، في الوقت الذي كان فيه علمُ الحديث لم يبدأ تدوينه ؛ لأنّ هذا التدوين لم يبدأ كعلمٍ متكاملٍ إلا في مراحلَ متأخرةٍ في أوائل القرن الثاني الهجري ومنتصفه ، مما جعلهم يعتمدونَ على تلك النّصوص دون غيرها في الاحتجاج وتقرير القواعد .

**وقد أدَّى انصرافُ النّحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث وعدم وجود نظريةٍ واضحةٍ حولَ الاحتجاجِ بالحديث إلى انقسامِ النّحاة المتأخرينَ في هذه القضية ثلاثةَ أقسام** ؛ لأنَّ بعضَ المتأخرينَ فسّرَ موقفَ القدامى بالرفض ، وبعضُهم لم يفسره بذلك ورأى أنَّ عدمَ الاستشهاد لا يعني الرَّفضَ ، وجمعَ بعضُهم بين المذهبين فأجاز في مواضع ، ومنع في مواضع أخر ، فتحصَّلَ من ذلك ثلاثةُ مذاهب للمتأخرين(١) :

**أحدها** : الجوازُ مطلقاً ، وممن احتجَّ بالحديث في كتب النُّحاة : الصَّفارُ ، والسّيرافيُّ ، والشريفُ الغرناطيّ ، والشريفُ الصقلي في شروحهم لكتاب سيبويه ، وابنُ عصفور ، وابنُ الحاج في شرح المقرب ، وابنُ الخباز في شرح ألفية ابن معط ، وابنُ مالك ، وابنُ هشام ،

(١) للاستزادة في معرفة موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ينظر كتب د/ محمود فجال : الحديث النبوي في النحو العربي ، وارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه ، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ، وكتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث د/ خديجة الحديثي .

نقل ذلك عنهم ابنُ الطيب الفاسي(١) ، وبهذا المذهبِ قال بعضُ الدَّارسين المحدَثين(٢) .

**والثاني** : المنعُ مطلقاً ، وهو مذهبُ ابنِ الضائع ، وأبي حيان(٣) .

**والثالث** : التَّوسطُ بين المذهبين السابقين ، فيجوزُ الاستشهادُ بالحديث إذا عُرِف اعتناءُ ناقله بلفظه لمقصودٍ خاصٍّ كالأحاديث التي قُصد بها بيانُ فصاحته ﷺ ، ولا يجوزُ الاستشهادُ به إذا كان ناقلُه يعتني بمعناه دون لفظه ، وهو قولُ أبي إسحاق الشاطبيّ(٤) .

وبهذا المذهبِ أخذَ شيخُ الأزهر الأسبق الشيخ محمدُ الخضر حسين ، ولكنّه فصَّلَ ما أجمله الشَّاطبيُّ ، وانتهى من بحثه إلى النتائج الآتية(٥) :

**من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلافُ في الاحتجاج بها في اللغة والنحو وهي ستةُ أنواع :**

**الأول** : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته .

**الثاني** : ما يروى من الأقوال التي يتعبد بها ، أو أُمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات .

**الثالث** : ما يروى على أنَّه كان يخاطبُ كلَّ قومٍ من العرب بلغتهم .

**الرابع** : الأحاديثُ التي وردت من طُرقٍ متعددةٍ ، واتَّحدت ألفاظُها .

**الخامس** : الأحاديثُ التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فسادُ اللغة ، كمالك بن أنس ، والشافعي .

---

(١) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ( ٤٥٤/١ ) ، وتحرير الرواية في تقرير الكفاية ( ٩٨ ) .

(٢) د/ محمود فجال في كتابه : الحديث النبوي في النحو العربي ( ١٣١ ) ، ود/ خديجة الحديثي في كتابها : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ( ٤٢٢ ) .

(٣) رأي ابن الضائع في الاقتراح ( ١٦٠ ) ، ورأي أبي حيان في التذييل والتكميل ( ١٦٩/٥ ) .

(٤) المقاصد الشافية ( ٤٠١/٣ — ٤٠٥ ) .

(٥) في أصول النحو لسعيد الأفغاني ( ٥٥ ) ، وأصول النحو العربي لمحمود نحلة ( ٥٥ ) .

**السادس** : ما عُرف من حال رواته أنَّهم لا يجيزونَ روايةَ الحديث بالمعنى ، مثل ابن سيرين .

**وقد قرر مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة** مستنداً إلى بحثِ الشيخ محمد الخضر حسين جوازَ الاحتجاج ببعض أنواع الحديث[1] .

**وحجة المانعين ثلاثةُ أمور**[2] :

**أحدها** : أنَّ رواةَ الحديث جوزوا النَّقلَ بالمعنى .

**والثاني** : أنَّ رواةَ الحديث كانوا عجماً ، لذا وقع اللحنُ كثيراً فيما رووه من الحديث .

**والثالث** : أنَّه وقع اللحنُ كثيراً فيما رُوي من الحديث ، وقد وقعَ في كلامهم ورواياتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب .

**وحجة المجيزين هي ضعف أدلة المانعين ، وبيان ضعفها كالآتي**[3] :

**فأما قولهم : " إنَّ رواة الحديث جوزوا النقل بالمعنى "** فمجاب عنه بأن من شروط الرواية بالمعنى عند المحدثين الإحاطة بجميع دقائق علم اللغة ، والمعرفة بمواقع الألفاظ ، ولا تجوز الرواية بالمعنى لمن خشي الإخلال ، وعري عن معرفة ما اشترطوه ، ثم إن الرواية بالمعنى كما أجازها قوم منعها آخرون ، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدّثين .

**وأما قولهم : " إنَّ رواةَ الحديث كانوا عجماً ، لذا وقع اللحنُ كثيراً فيما رووه من الحديث "** فمجاب عنه بأن كون كثير من الرواة غير عرب صحيح ، إلا أن ذلك لا يعني

---

(١) أصول النحو العربي لمحمود سليمان ( ٥٥٧ ) ، والنحو العربي : أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه ( ٢٦ ) ، وأصول النحو العربي لمحمود نحلة ( ٥٥ ) .

(٢) ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه ( ٧٦ ) .

(٣) الأجوبة ملخصة من كتاب فيض نشر الانشراح (٤٧٦/١ ، ٤٨١ ) ، وكتاب ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه ( ٧٧ ) .

أُهم لا يعلمون العربية ؛ لأن علماء الحديث أطبقوا على أن من شرط المحدث أن يكون عالما بما يحتاج إليه من العربية واللغة ، بل قالوا إنه لابد أن يكون عارفا بالغريب أيضا زيادة على العلوم المتعلقة بالأسانيد والمتون ، ومن خلا من الشروط و لم يستوفها لا تجوز له الرواية في نفسه .

**وأما قولهم : " إنَّه وقع اللحنُ كثيراً فيما رُوي من الحديث ، وقد وقعَ في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب** ، فمجاب عنه بأنه إذا أريد باللحن الخطأ في الإعراب بحيث لا يقبل التخريج على لغة من اللغات ، فممنوع ؛ إذ ليس في شيء من الأحاديث تركيب يتعين فيه الخطأ ، وعدم التخريج على شيء من اللغات أصلاً .

وإن أريد باللحن كونه في الظاهر على خلاف الأصل المقرر المشهور فمثله لا يضر ؛ لأن القرآن الذي هو أبلغ الكلام وأفصحه بإجماع الأمة مشتمل على تراكيب لا مساس لها بظاهر القواعد ، ولذلك احتاج المفسرون إلى تأويلها وتخريجها على مقتضى الاصطلاحات بما فيه تكلف غير خاف .

**موقف ابن فلاح :**

وأمَّا ابنُ فلاحٍ فيحتجُّ بالحديث النَّبويّ ؛ فقد احتجَّ لجواز حذفِ خبرِ ( إنَّ ) وأخواها مطلقاً بما رُوي في الخبر من أنَّ المهاجرين قالوا يا رسولَ الله إنَّ الأنصار فضلونا ، وآوونا ، وفعلوا لنا ، فقال : « **ألستم تعرفون ذلك** » ؟ قالوا بلى ، قال : « **فإنَّ ذلك** » ، أي : فإنَّ ذلك مكافأةٌ لهم(١) .

**ثالثًا : أقوال العرب :**

أقوالُ العرب وأمثالهم مصدرٌ من مصادر السّماع " يحتجُّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم "(٢) ، وقد بين مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة العرب الذين يحتج بهم ، وحدد زمانهم ومكانهم في قرار له ، وخلاصة هذا القرار أنَّ العربَ الذين يوثق بعربيتهم ويستشهدُ

(١) المسألة ( ٦٣ ) .

(٢) الاقتراح ( ١٦٢ ) .

بكلامهم هم عربُ الأمصار إلى نهاية القرن الثاني ، وأهلُ البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع .

**وحجةُ المجمع في ذلك تتلخصُ في أمرين :**

**أحدهما** : أنَّ العربيةَ ظلت سليمةً في بوادي العرب حتى نهاية القرن الرابع ، وفي حواضرها حتى نهاية القرن الثاني .

**والثاني** : أنَّ ما ظهرَ من اللَّحن خلالَ تلك الفترة ضئيلٌ يسيرٌ يمكنُ الإغضاء عنه[1] .

**وابنُ فلاحٍ يحتجُّ بأقوال العرب وأمثالهم ، ويشترطُ لذلك أمرين :**

**أحدهما** : أن تكون الأقوالُ لعربٍ فصحاء ، فإذا لم يكونوا فصحاء فلا يحتجُّ بأقوالهم ؛ ولذلك ردَّ القول بجواز دخول الألف واللام على المضاف والمضاف إليه ؛ وأجاب عما رواه الكسائي عن العرب : ( الثلاثة الأثواب ) ، و( الخمسة الدَّراهم ) بأنَّ قائلَها غيرُ فصيح[2] .

**والثاني** : أن يكون الراوي ثقةً ، يبيّنُ ذلك أنَّه اختار القولَ إنَّ ( فُعْلَل ) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد ،واحتجَّ لاختياره بالسَّماع ، وهو أنَّ الفراءَ حكى ( بُرْقَع وطُحْلَب وقُعْدَد ودُخْلَل ) ، فالضم وإن كان هو المشهورُ إلا أنَّ الفتح قد رواه الثِّقةُ فلا وجهَ لردّه[3] .

**ولا يحتجُّ ابنُ فلاح بالسَّماع المصنوع** ؛ دليلُ ذلك أنَّه اختار قولَ سيبويه ، وهو أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ ، ووزنُها : فَعْلأة ومما احتج به أنَّ فَعْلَى أولى من فَعْيَل لندوره ، على أنَّه قيل : إنَّ ضَهْيَد مصنوعٌ ، فالمصيرُ إلى فَعْلاء وفَعْلَى أولى من المصير إلى فَعْيَل " .

**وقد استعان ابنَ فلاحٍ بأقوال العرب وأمثالهم في إثبات بعض الأحكام** ، وقد

---

(١) مجلة المجمع ، الجزء الأول ( ٢٠٢ ) ، واللغة والنحو لعباس حسن ( ٢٤ ) .

(٢) مسألة ( ٩٥ ) .

(٣) مسألة ( ١٨٠ ) .

تنوعت هذه الأحكام المثبتة بأقوال العرب من حيثُ التّعلقُ ، وبيانها كالآتي :

**أولاً- ما يتعلق بالتقديم والتأخير ، ومنه أنَّه احتجَّ لجوازِ تقديمِ الخبرِ على المبتـــدأ في نحو : ( قائمٌ زيدٌ )** بقول العرب : ( تميميٌّ أنا ) ، و( مشنوءٌ من يشنؤك )[(١)] .

**ثانياً- ما يتعلق بالحذف** ، ومنه أنَّه احتجَّ لجواز الاقتصار على فاعل ( ظنَّ ) وأخواتها وحذف المفعولين مطلقاً بما جاء في المثل : " مَنْ يسمعْ يَخَلْ "[(٢)] .

**ثالثاً- ما يتعلق بالرابط** ، ومنه استدلاله على أنَّ الخبرَ الجامدَ يَتحمَّلُ الــضميرَ بــأنَّ الجامدَ ثبت رفعه للضمير فقال : " ويُقوِّي ما ذكرنا قولُ العرب : ( مررتُ بقــومٍ عــربٍ أجمعون ) ، و( مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كُلُّه ، فإنَّ التأكيدَ للضَّمير في ( عربٍ ) و( عــرفجٍ ) ، وليسا مُشتقَّين ، و( عرب ) بمعنى : متعربين ، و( عرفج ) بمعنى : خشن "[(٣)] .

**رابعاً- ما يتعلق بالإضافة** ، ومنه أنَّه احتجَّ **لجواز إضافةِ الموصــوف إلى صــفته ، والصّفة إلى الموصوف** بقول العرب : ( صلاة الأولى ) ، و( مسجد الجامع )[(٤)] .

**خامساً- ما يتعلق بالمسائل الصرفية** ، ومنه استدلاله على أنَّ تصغيرَ التَّرخيم يكونُ في الصفات بقول العرب : " عَرَفَ حُمَيقٌ جملَه " وهو تصغيرُ أحمق[(٥)] .

### رابعاً : الشّعر العربي :

الشّعرُ هو منظومُ العرب ، غلب عليه لشرفه بالوزن والقافية ، وهو مصدرٌ هامٌّ مــن مصادر السّماع عند النحاة ، ومنه استمدت معظم شواهدهم ، ويقسم العلماء الشعراء أربع طبقات :

---

(١) مسألة ( ٣٢ ) ، وينظر : مسألة ( ٤٣ ) .

(٢) مسألة ( ٦٥ ) ، وينظر : مسألة ( ٦٣ ) .

(٣) مسألة ( ٣٠ ) .

(٤) مسألة ( ٩٦ ) .

(٥) مسألة ( ١٦٤ ) ، وينظر : مسألة ( ١٧٤ ) .

**الأولى** : طبقة الجاهليين .

**الثانية** : طبقة المخضرمين .

**الثالثة** : طبقة الإسلاميين .

**الرابعة** : طبقة المحدثين .

**فالطبقتان الأوليان** يستشهد بشعرهما إجماعاً .

**وأما الثالثة** فالصَّحيحُ صحةُ الاستشهاد بكلامها ، خلافاً لعبدالله بن أبي إسحاق ؛ فقد كان يُلحّنُ الفرزدقَ ، والكميتَ ، وذا الرمة ، وأضرابهم(١) .

**ويرى الدكتور علي أبو المكارم** أنّ طعنَ ابن أبي إسحاق وغيره في بعض أبيات الفرزدق ، والكميت ، وذي الرمة لا يعني إسقاطَ الاحتجاجِ بسائر أشعارهم ؛ حيثُ يقول : " وإذن ليس معنى الاحتجاج بشاعرٍ معينٍ أن نلتزمَ سلفاً بكلِّ إنتاجه اللّغوي ؛ إذ من الممكن أن تتسربَ إلى هذا الإنتاج بعضُ الأخطاء نتيجةً للخطأ والوهم، ومن ثَمَّ فإنَّ النصوصَ هي أساسُ الاحتجاج وليس الشعراءُ أصحابُ هذه النصوص... وهكذا فإنَّ من الممكن أن يكون شاعرٌ حجةً ، وأن نرفضَ الاحتجاجَ ببعض نصوصه ، وهذا هو تفسيرُ موقف ابن أبي إسحاق "(٢) .

**والذي يظهر** أنَّ العلماء استقروا على الاستشهاد بأشعار هذه الطبقة ؛ فقد استشهد بشعرهم كثيرٌ من النّحاة ، وعلى رأسهم سيبويه .

**وأمَّا الرابعةُ** فالصحيحُ أنَّه لا يستشهدُ بكلامها مطلقاً ، خلافاً للزمخشري ؛ فقد أجاز الاستشهادَ بكلام من يُوثق به منهم كأبي تمام ؛ فقال فيه : " وهو وإن كان مُحْدَثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فأجعلُ ما يقوله بمنزلة ما يرويه "(٣) ، وما

---

(١) خزانة الأدب ( ١/٦ ) .

(٢) أصول التفكير النحوي ( ٥٣ – ٥٤ ) .

(٣) الكشاف ( ١/٢٢٠ ) .

ذهب إليه الزمخشري مردود بأنّ إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية[1] .

**وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى ثلاثةِ أمورٍ تتعلقُ بمنهجِ النّحاة في استخدام الشعر مصدراً من مصادر احتجاجهم :**

**أحدها : توثيق الشواهد :**

من ضوابط الفكر النَّحويّ في الاستشهاد أنَّه لا يجوزُ الاحتجاجُ بشعرٍ أو نثرٍ لا يُعرف قائلُه ؛ خوفاً من أن يكونَ لمولَّدٍ ، أو من لا يوثق بفصاحته ، ولذلك نجدُ في خلافاتهم عباراتٍ يردون بها على الشواهد من نحو :

**-هذا البيت غير معروف قائله .**

**-وهذا بيت لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير .**

**-هذا البيت لا يعلم قائله ، فلا حجة فيه .**

**واستثنى النحاةُ من قاعدتهم " عدم الاحتجاج بالمجهول "** ما نقلَ العالم الثقة من شواهد ، فإنَّها يُحتجُّ بها وإن كانت مجهولةَ القائلين ؛ لأنَّ الثقةَ لا يُوردُ شيئاً ، ولا يَستشهد به على مسألةٍ إلا بعد توثيقٍ وتمحيصٍ وتَتَبّعٍ دقيقٍ قاده إلى قبول ذلك الشَّاهد وصحةِ الاستشهاد به .

**يقول البغداديُّ :** " الشَّاهدُ المجهولُ قائلُه وتتمتُه إن صدر من ثقةٍ يُعتمدُ عليه قُبِل ، وإلا فلا ؛ ولهذا كانت أبياتُ سيبويه أصحَّ الشواهد اعتمد عليها خلفٌ بعد سلفٍ ، مع أنَّ فيها أبياتا عديدةً جُهِل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها ، وقد خَرَج كتابه إلى الناس والعلماءُ كثيرٌ ، والعنايةُ بالعلم وتهذيبه وكيدةٌ ، ونُظر فيه وفُتّش ، فما طعن أحدٌ من المتقدمين عليه ، ولا ادَّعى أنَّه أتى بشعرٍ مُنكَرٍ "[2] .

---

(١) فصول في فقه العربية ( ١٠٢ ) .

(٢) الخزانة ( ١/١٦ ) .

**والثاني : تعدد روايات الشواهد :**

عرضَ الفكرُ النَّحويّ لهذه المسألة ، وناقشها وعالجها علاجاً يتفق وطبيعةَ اللغة ، فقَبِلَ النحاةُ كلَّ الروايات التي وردت عن العرب والرواة الثقات ، وصرحوا بأنَّ تعددَ الرواية في البيتِ الواحدِ لا يُسقطُ حجيتَه ، ومن ثَمَّ كان من ضوابطهم في هذه المسألة :

**-لا تُرد رواية برواية ؛ لأن كلاً صحيح .**

**-الروايةُ لو ثبتت عن ثقةٍ لم يجز ردها ، وإن ثبتت عندك روايةٌ أخرى .**

**-الروايةُ لا يُطعن بها على الرواية .**

ثُمَّ " إنَّ قبولَ روايةِ الثقة يعني صحتَها ، ولا يعني بالضرورة ترجيحَها على غيرها ؛ فقد تكونُ إحدى الروايات الصحيحة مرجوحةً ، فلغاتُ العرب متباينةٌ ، وفيها الضعيفُ والمذمومُ ، والنحاةُ إنَّما بنوا قواعدَهم على المشهور من كلام العرب ، وبذلك يَحفظُ النُّحاةُ اطرادَ مقاييسهم كما يحترمون تعددَ روايات أشعارهم "(١) .

**وقد ذهب بعضُ الباحثين في الفكر النحويّ – قديماً – إلى غمز النحاةِ واتهامهم بهذا التغيير في روايات الشّعر** ، على نحو ما ذكر أبو أحمد العسكري ( ت ٣٨٢ ) في كتابه " شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف " عندما تحدث عما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقا لما أرادوه(٢) .

**وبهذا الاتهامِ أخذ الدكتور علي فاخر** وبنى عليه كتابه " تغيير النّحويينَ للشواهد " .

**والذي يظهر** أنَّ ورودَ روايةِ الشّاهد في كتبِ النَّحو مخالفةً للرواية المثبتةِ في ديوان الشّاعر ومجاميع الشّعر لا يمكنُ أن يُتخذَ دليلاً للحكم على النّحاة بتغيير تلك الروايات حرصاً على المخالفةِ ، أو لإثبات قاعدةٍ ملفقة ؛ إذ لا دليلَ واضحٌ على ذلك ، وأمَّا الاختلاف في بعض الشّواهد فيمكنُ إرجاعُه إلى الأمور الآتية :

---

(١) ضوابط الفكر النحوي ( ١/٣٩٥ )

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ( ٢٠٧ – ٢٠٩ )

**أولاً** : أنّ العرب كان بعضهم ينشد شعر بعض ، وكلٌّ يتكلمُ على مقتضى السجية المفطور عليها ، ومن هنا تعددت الروايات في البيت الواحد .

**ثانياً** : أنَّ دواوينَ الشعراء لم تكن كاملةً في أيدي النّحاة حتى يستخرجوا شواهدَهم منها ، ويغيروها بما يتفقُ وقاعدتَهم ، بل كان جلُّ اهتمامهم – في مرحلة التأسيس – على السَّماع .

**ثالثاً** : أخذُ الشعراء بعضهم من بعض ، وهو أمرٌ معروفٌ متداولٌ بين الشّعراء ، وقد يؤدي هذا إلى اختلاط أبياتِ الشّاعر بقصيدة لشاعرٍ آخر ، ومن ثَمَّ فإنَّ ما وردَ من الأبيات مروياً مع نظائر له على وجهٍ يخالفُ الوجهَ الذي استشهدَ به النحاةُ لا يدلُّ على تغييرهم له ؛ لأنَّهم قد رأوه مروياً مع نظائر أخرى على الوجه الذي استشهدوا به .

**ثم إنَّ المتتبعَ للأبيات التي وردت فيها رواياتٌ مختلفةٌ عمّا أورده النحاةُ تُسقطُ موضعَ الاستشهاد بها** يجدُ أنَّها لم تكن الوحيدةَ في المسائل التي استشهد بها عليها ، بل إنَّ هناك شواهدَ أخرى في المسألة نفسها – غالباً – إما من الشّعر ، وإما من القرآن الكريم ، وإما من نثر العرب(١) .

**والثالث : الشواهد وقضية الوضع :**

**من أبرز ما وُجّه إلى منهجِ الاستشهادِ بالشّعر في الفكر النّحويّ من نقدٍ لدى جُلَّة من المحدَثين** أن كثيراً من الأحكام النحوية بنيت على أبياتٍ موضوعةٍ صنعها النحاةُ أنفسُهم ؛ حيثُ أعيتهم الحيلةُ للاستدلال بها على قواعدهم ، ولتأييد آرائهم .

ويستدلون على ذلك ببعض ما جاء من رواياتٍ عن علمائنا القدامى تنصُّ على أنَّ بعض ما يَستشهدُ به النحاةُ قد " أخرج من الكُمّ " بمعنى : اخترعوه دون أن يكون مأخوذاً عن العرب الفصحاء ، ويستدلون أيضاً على ذلك بأنَّ في كتاب سيبويه ما ينصُّ على أنَّ بعضَ ما يُستشهدُ به موضوعٌ(٢) .

---

(١) ضوابط الفكر النحوي ( ٤٠١ ) ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ( ٢٢١ ) .

(٢) منهم د/ عبد الصبور شاهين في كتابه : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ( ٣٦٥ ) وينظر : الاستشهاد =

**ويرى الدكتور محمد الخطيب** أنَّ هذا الاتهامَ لا يليقُ بالنّحاة ، ويحتاجُ إلى دليلٍ واضحٍ ، لا لبسَ فيه ، وليس مع الناقدين شيءٌ منه ، وما جاء في كتاب سيبويهِ من نصوصٍ تؤكّدُ استشهادَ النّحاة بشعرٍ مصنوعٍ فالرَّاجحُ أنَّه مضافٌ إلى الكتاب مقحمٌ عليه ؛ إذ كيف ينصُّ سيبويهِ على أنَّ بيتاً مصنوعٌ ثم يستشهدُ به ؟!(١) .

**ويقول الدكتور خالد عبد الكريم** : " وإذا ما اعترفنا بأنَّ هذه الشواهدَ كلّها مصنوعةٌ فإنَّ ذلك لن يغير من ثقتنا في شواهد سيبويه ؛ لأنَّ هذه الشواهدَ قليلةٌ جداً ؛ لأنَّ عددَ الشواهد التي نصَّ سيبويهِ على صنعتها لا تتعدى أحدَ عشرَ شاهداً ، إذا ألغينا المكرر ، وهذا العددُ يساوي واحداً في كلّ مائةِ شاهدٍ ، وهو رقمٌ صغيرٌ جداً لا يمسُّ كتابَ سيبويهِ بشيءٍ ، ولا يغضُّ من قدره ، أو ينقص من مكانته"(٢) .

**أقول** : وإذا كان اعترافنا بأنَّ هذه الشّواهد كلها مصنوعةٌ لن يغير من ثقتنا في شواهد سيبويه فإنَّه أيضاً لن يقدحَ في الأحكام النَّحوية التي استُدلَّ بها عليها ؛ لأنَّ المتتبعَ لهذه الشواهد التي اتُّهمت بالصنعة والوضع يجدُ أنَّها ليست الوحيدةَ في الموضع الذي استُشهد بها عليه ، بل معها ما يعضدُها من شواهد أخرى(٣) .

## موقف ابن فلاح من الشّعر العربيّ :

يعدُّ الشّعرُ العربي من مصادر السّماع المهمة عند ابنِ فلاحٍ ، وهو الأكثرُ استعمالاً عنده وتقدَّم أنَّ ابنَ فلاحٍ احتجَّ بالشّعر العربي في سبعةَ عشر اختيارا ، وقد بلغ عددُ الأبيات التي استشهد بها في اختياراته اثنين وثلاثين بيتاً .

**وقد استشهد ابنُ فلاحٍ بما أجمع عليه النّحاةُ من أشعار الطبقتين** الأولى ، وهي طبقةُ الشّعراء الجاهليين ، والثانية ، وهي طبقةُ الشّعراء المخضرمين .

= والاحتجاج باللغة ( ٥٣ ) وما بعدها ( ١٦٧ ) وما بعدها .

(١) ضوابط الفكر النحوي ( ٤٠٩ – ٤١٠ ) .

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ( ٢٧٣ ) .

(٣) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٦٤ – ٢٧٣ ) ، وضوابط الفكر النحوي ( ٤١٠/١ – ٤١٤ ) .

**وأما الطبقةُ الثالثة** وهي طبقةُ الإسلاميين ، فقد تقدَّم أنّ في الاحتجاج بها خلافـاً ، وجمهورُ النُّحاة يحتجّون بها ، وكذلك ابن فلاح .

**فممَّن استشهد ابنُ فلاحٍ بشعرهم من الجاهليين** : تأبط شراً ، وذو الإصبع العدواني ، وأبو طالب بن عبد المطلب .

**ومن المخضرمين** : لبيد ، والشماخ بن ضرار ، والعباس بن مرداس .

**ومن الإسلاميين** : الكميت ، وذو الرمة ، والفرزدق ، والأخطل ، والراعي النميري ، وعمر بن أبي ربيعة ، وعبدالله بن قيس الرقيات ، وكثير عزة .

**وتجدر الإشارةُ هنا إلى خمسةِ أمورٍ تتعلّق باستشهاد ابنِ فلاحٍ بالشّعر :**

**أحدها** : أنَّ ابنَ فلاحٍ ملتزمٌ بما عليه جمهورُ النُّحاة من الاستشهاد بشعرِ الطَّبقات الثلاث ، و لم يتجاوز هذا الإطار إلى الاستشهاد بشعر المولدين أو المحدثين .

**والثاني** : أنَّه أكثرَ من الاعتماد في استشهاداته على شعرِ الإسلاميين .

**والثالث** : أنَّ شعرَ فصحاء العرب لا يُردّ ، فإن خالف المطردَ في الكلام فتأويلُه أولى من ردّه[1] .

**والرابع** : أنَّه لا يحتجُّ بالشّعر المتعددة روايتُه ، و لم يَظهر لي منهجٌ أو معيارٌ واضحٌ لابن فلاح يُرجّحُ من خلاله روايةً على أخرى ، والواضحُ من اختياراته أنَّه لا يجزم بخطأ أو ردّ الرواية المخالفة لاختياره ، بل يجعلُ المخالفَ أمام أمرين :

**أحدهما** : ذكرُ الرواية التي تُرجّحُ رأيَ ابن فلاح .

**والثاني** : التَّسليمُ برواية المخالف ، ثم تأويلُها بما يوافقُ المختارَ عنده ، كما فعل في تأويل دليل الكوفيين على جواز تقديم التمييز على عامله[2] ، وعلى جواز مجيء من لابتداء

---

(١) مسألة ( ٥٤ ) .

(٢) مسألة ( ٩٠ ) .

الغاية الزمانية[١] .

**وذهب أحدُ الباحثين** إلى أنَّ ابنَ فلاح يردُّ الشواهدَ الشعريةَ للمخالفين بأحد ثلاثة أمور : **الثالث منها** : مخالفةُ الشاهد لرواية البصريين[٢] .

**أقول** : ليس ذلك على إطلاقه ؛ لأنَّه قد يأخذُ برواية الكوفيينَ ويرجّحها ، ولا يأخذ برواية البصريين ، ومن ذلك أنَّه اختار مذهب الكوفيين وهو جوازُ منعِ صرفِ العَلَمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر بالسَّماعِ ، ومما احتج به لاختياره ما رواه الكوفيون من السّماع ، ومنه قول الشاعر :

فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ      يفوقانِ **مِرداسَ** في مَجْمَعِ

وقول الشاعر :

لمصعبُ عند جِدَّ القو      لِ أكثرُها وأطيبُها

وذهب البصريون إلى أن الرواية الصحيحة للبيت الأول ( شيخي ) بدلاً من ( مرداس ) ، والرواية الصحيحة للبيت الثاني( وأنتم حين جد الأمر ) ، ومع ذلك أخذ ابن فلاح برواية الكوفيين ، مع أنها مخالفة لرواية البصريين ، فدلَّ على أن رواية البصريين ليست معياراً للتَّرجيح بين الروايات المختلفة عنده[٣] .

**والخامس** : أنَّ ابنَ فلاحٍ لا يحتجُّ بالشّعر المجهول قائلُه ؛ دليلُ ذلك أنَّه أجاب عن استشهاد الكوفيين على جوازِ إضافةِ النَّيِّف إلى العشرة بقول الشاعر:

كُلِّفَ من عنائه وشِقْوَته      بنتَ ثماني عَشْرةٍ من حِجَّتِه

بأنَّه مجهولُ القائل ، ويُحمَلُ على الضَّرورة .

---

(١) مسألة ( ٩٢ ) .

(٢) د . حسن ضائحي : المغني لابن فلاح قسم الدراسة ( ١/٨٧ ) .

(٣) مسألة ( ١٢٤ ) .

فقوله : " إنَّه مجهولُ القائل " دليلٌ على أنَّه لا يحتجُّ بالشعر المجهولِ قائله[1] .

**ومع ذلك وقفت على شواهدَ لا يُعرفُ قائلُها استشهد بها ابنُ فلاح ، وهذا يحتملُ عندي ثلاثة أمور :**

**أحدها** : أنَّها معروفةٌ عند ابنِ فلاح و لم ينسبها .

**والثاني** : أنَّه يستشهدُ بالشّعر المجهولِ قائلُه إذا نقله ثبتٌ ثقةٌ كسيبويه .

**والثالث** : أنَّه يحتجُّ بها إذا وجد ما يؤيدها ويساعدُ على الاحتجاج بها ؛ فقد لحظت أنَّ ابنَ فلاحٍ إذا استشهد بشعرٍ مجهولٍ قائلُه فإنَّه يأتي بما يؤيده من أدلةٍ أخرى ، فأحياناً يؤيده بسماعٍ آخر معروفٍ ، كاستشهاده على جواز تقدّمِ خبر ( كان ) عليها بقول الشاعر المجهول :

كَيْفَ أَصْبَحْت كيفَ أَمْسَيت ممَّا ... يَزْرَعُ الودَّ في قُلوبِ الرِّجَال

فـ( كيف ) خبرٌ مقدَّمٌ .

وهذا الشاهدُ مؤيدٌ عند ابن فلاحٍ بسماعٍ آخر : وهو قولُه تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ ، فإنَّ ( أين ) خبرُ ( كان ) وهو لازمُ التَّقديم ، فلو كان لا يجوزُ التقديمُ لم يكن من جملة الأخبار ما يلزمُ تقديمُه ، وقولُه تعالى : ﴿ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ فإنَّ الجارَّ والمجرورَ يتعلّقُ بالخبر ، وحقُّ المعمول أن يقعَ حيثُ يقعُ العامل ، وكذا قولُه تعالى : ﴿ أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾ ، وقولُه تعالى : ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾[2] .

**وأحياناً يؤيده بسماعٍ معروفٍ وقياسٍ** ، كاستشهاده على أنَّ مدَّ المقصور جائزٌ في

(١) مسألة ( ١٣٧ ) .

(٢) مسألة ( ٤٣ ) .

ضرورة الشِّعر بقول الشاعر المجهول :

سُـــيغنيني الـــذي أغنـــاك عَنّـــي فـــلا فَقْـــرٌ يـــدومُ ولا غِنـــاءُ

وهذا الشاهد مؤيد بسماع معروف وبالقياس :

فأما الشاهد فقول أبي المقدام :

قـــد علمـــتْ أمُّ أبي الـــسِّعلاء أن نِعْـــم مـــأكولاً علـــى الخـــوَاء

وأمَّا القياسُ : فإنَّ زيادةَ الحرف يستفادُ به إقامةُ الوزن ، فجاز قياساً علـى تـشديد المخفَّف(١) .

**وقد استعان ابنُ فلاح بالشّعر العربي في أمرين :**

**أحدهما** : إثباتُ حكمٍ نحويّ ، وهو الأكثرُ ؛ فقد أثبت بالشّعر ستةَ عشر حكماً .

**والثاني** : نفي حكمٍ نحويّ ، وهو الأقلُّ ؛ فقد نفى بالشّعر حكماً واحـداً فقـط ، وتفصيلُ ذلك بما يأتي :

**-إثباتُ حكم نحوي** :

تنوعت الأحكامُ المثبتة بالشّعر عند ابنِ فلاحٍ من حيثُ التعلّق ، وبيانُها كالآتي :

**أولاً-ما يتعلق بالتقديم والتأخير** ، ومنه أنَّه احتجَّ لجواز تقديمِ الحالِ علـى صـاحبها المجرور بحرف بقول الشَّاعر :

لئن كـانَ بـردُ المـاءِ حـرَّانَ صـاديا إليَّ حبيبـــاً إنَّهـــا لحبيـــبُ

فـ( حران ) حالٌ من ( الياء ) في ( إلي ) ، و( حبيباً ) العاملُ في ( إلي ) وهو خـبرُ كان .

---

(١) مسألة ( ١٤٤ ) .

وقول الشَّاعر :

إذا المــــرءُ أَعْيَتْـــه الـــسيادةُ ناشـــئا فمطلبُهـــا كهــــلاً عليــــه شـــديدُ

فـ( كهلاً ) حالٌ من ضمير ( عليه ) ، و( شديدُ ) العامل فيه[1] .

**ثانياً- ما يتعلق بالإعراب** ، ومنه أنّه احتجَّ لجواز حملِ تابعِ المجرورِ بإضـافةِ المـصدرِ على المحلِّ في جميع التَّوابع بقول الشَّاعر:

قــد كنــتُ داينــتُ بهــا حَـسّانا مخافـــةَ الإفـــلاسِ والليَّانـــا

أي : لأن خفتُ إفلاسَ غيره ، وليَّانه ، فهو عطفٌ على المحلّ .

وقول الشَّاعر :

حـتى تهجَّــرَ في الـرَّواحِ وهاجَهـا طلـــبُ المعقِّـــبِ حقَّـــهُ المظلـــومُ

فالمظلومُ صفةُ المعقب على المحلّ[2] .

**ثالثاً-ما يتعلق بالحذف** ، ومنه أنّه احتجَّ لجواز الاقتصار على فاعل ( ظنَّ ) وأخواتها وحذف المفعولين مطلقاً[3] بقول الشاعر :

بـــأيّ كتـــابٍ أم بأيّـــة سُـــنَّةٍ تـرى حُبَّهـا عـاراً عليـكَ وتَحـسِبُ

**رابعاً- ما يتعلق بتحديد أصل الكلمة** ، ومنه أنّه استدل على أنَّ الاسمَ من ( أنــا ) الهمزةُ والنونُ ، والألفُ لبيان حركة النون[4] بأنَّ من لغات ( أنا ) ( أنَ فعلت ) بغير ألفٍ في الوصل والوقف ، و( أنه ) بهاء السكت ، قال الشاعر :

---

(١) مسألة ( ٨٥ ) ، وينظر : مسألة ( ٣٢ ) ، ومسألة ( ٤٣ ) .

(٢) مسألة ( ١٠٦ ) .

(٣) مسألة ( ٦٥ ) .

(٤) مسألة ( ٢٣ ) .

إنْ كنـــتُ أدري فعلـــيّ بدنـــة      مِـــن كَثـــرةِ التَّخْلـــيطِ أنِّـــي مَـــنْ أنَـــه

**خامساً– ما يتعلق بكيفية جمع بعض الكلمات** ، ومنه استدلاله على **أنَّ المذكرَ الذي فيه تاءُ التأنيث يُجمَعُ بـ ( الألف ) و ( التاء ) ، لا بـ ( الواو ) و ( النـون )** بقـول الشَّاعر :

رَحِـــمَ اللهُ أَعْظُمَـــاً دفنوهـــا      بِسَجِـــسْتانَ طَلْحَـــةِ الطَّلَحـــاتِ

فإنَّه جَمَعَه بـ ( الألف ) و ( التاء ) ؛ اعتباراً لِلَّفظِ دونَ المسمى(1) .

**سادساً– ما يتعلق بالتأنيث** ، ومنه أنّه احتجَّ **لجواز إسقاط تاء التأنيث من الفعل إذا فُصِلَ بينه وبين فاعله المؤنَّث الحقيقي**(2) بقول الشَّاعر :

لقـــد وَلَـــدَ الأُخيطـــلَ أمُّ ســـوءٍ      علـــى بـــاب اســـتها صُـــلُبٌ وشـــامُ

**سابعاً– ما يتعلق بالإعمال** ، ومنه أنّه احتجَّ لإعمال جميعِ صيغ المبالغة بالـشعر(3) ، ومنه قول الشَّاعر :

ضروبٌ بنصلِ السَّيفِ سُـوقَ سِـمانِها      إذا عَـــدِمُوا زاداً فإنَّـــك عـــاقرُ

ومن إعمال صيغة ( فَعَّال ) قولُ الشَّاعر :

أخـا الحـربِ لبَّاسـاً إليهـا جلالَهـا      ولـيس بـوَلاجِ الخوالـفِ أعقَـلا

**ثامناً– ما يتعلق بمنع الصرف** ، ومنه أنّه احتجَّ لجواز منعِ صرفِ العَلمِ المنـصرفِ في ضرورةِ الشِّعر(4) بقول الشَّاعر :

فمـا كـان حِـصْنٌ ولا حـابِسٌ      يفوقـانِ **مِـرداسَ** في مَجْمَـعِ

---

(1) مسألة ( ١٤ ) .

(2) مسألة ( ٦٨ ) .

(3) مسألة ( ١٠٢ ) .

(4) مسألة ( ١٢٤ ) .

وقول الشَّاعر :

طلَـــبَ الأزارقَ بالكتائـــبِ إذ هَـــوَت **بـــشبيبَ** غائلـــةُ النّفـــوسِ غـــدورُ

**تاسعاً- ما يتعلق بالمسائل الصرفية** ، ومنه أنّه احتجَّ لجواز قصر الممـــدود في الـــشِّعر مطلقاً(١) بقول الراجز :

لا بدَّ مـــن صـــنعا وإن طـــال الـــسَّفر وإن تحنَّـــى كـــلُّ عَـــودٍ ودَبِـــر

وأمَّا **نفي حكم نحوي** فذلك في مسألة واحدة **اختار فيها ابنُ فلاحٍ** عدم جوازِ تعريفِ العدد المضاف(٢) ، واحتجَّ بقول الشَّاعر :

وهل يَرْجِعُ التَّسليمُ أو يَكْـــشِفُ العَمَـــى ثـــلاثُ الأثـــافي والـــدِّيارُ البلاقـــعُ ؟

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة ( ١٤٣ ) .

(٢) مسألة ( ٩٥ ) .

## المبحث الثاني : القياس

**القياسُ** : هو الأصلُ الثاني من أصول النَّحو ، وهو عبارةٌ عن القوانين المستنبطةِ من استقراء كلام العرب .

**ومصطلحُ القياس قديمٌ** قِدمَ النَّحو ؛ فقد ظهر في فترةٍ مبكرةٍ من تاريخ النَّحو ، ونُسِبَ إلى النُّحاة الأوائل استخدامُه كعبدالله بن أبي إسحاق ، وجيله من النّحاة ، وقد قام القياسُ في هذه المرحلة المتقدمة على ملاحظةِ الظَّواهر المطردة ، ووضعِ ضوابط تحكمُ هذه الظَّواهر ، ويُسمَّى هذا النوعُ من القياس بقياس النّصوص .

ثم تحوَّل هذا المفهومُ للقياس في مراحل متأخرةٍ من المفهوم الاستقرائي إلى المفهوم الشَّكلي ، فصار القياسُ في هذا المفهوم الجديد يدلُّ على العملية التي يتمُّ فيها إلحاقُ بعضِ الظَّواهر أو النّصوص ببعض ، فأخذ طابعاً شكلياً أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي ، ويسمَّى هذا النوعُ من القياس عند بعض الدَّارسين بقياس الأحكام ، وعند بعضهم بالقياس العقليّ(١)، وعند بعضهم بالقياس التفسيريّ(٢) ، وعند بعضهم بقياس الحمل(٣) .

**فالقياس في الفكر النحويّ له مفهومان(٤)** :

**الأول** : قياسُ النّصوص : وهو تتبعُ الظَّواهر في النّصوص اللُّغوية مروية أو مسموعة ، واعتبارُ ما يطردُ من هذه الظَّواهر قواعد ينبغي الالتزامُ بها ، وتقويمُ ما يشذّ من نصوص اللغة عنها .

**والثاني** : قياسُ الأحكام : وهو عمليةٌ شكليةٌ يتمُّ فيها إلحاقُ أمرٍ ما بآخر لما بينهما من شبهٍ أو علّة ، فيُعطى الملحقُ حكمَ ما ألحق به ، ومن ثَمَّ فإنَّ لهذه العملية أطرافاً أربعة :

---

(١) أصول التفكير النحوي ( ٢٧ ) ، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري ( ٣٠٥ ) ، وضوابط الفكر النحوي ( ٤٢٥/١ ) .

(٢) الأصول النحوية والصرفية في الحجة للفارسي ( ٥/٢ ) .

(٣) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ( ١٦٧ ) .

(٤) أصول التفكير النحوي ( ٢٧ ) .

المقيس ، والمقيس عليه ، والجامع بينهما ، والحكم .

**فإذا تقررَ كونُ القياس نوعين فتجدرُ الإشارةُ هنا إلى خمسة أمور :**

**أحدها** : أنَّ أبا البركات الأنباريَّ والسّيوطيَّ لم يفرقا في تعريفهما للقياس بين قياس النّصوص وقياس الأحكام ، مع أنَّ ما ذكراه من تعريفات وأركانٍ وتقسيماتٍ وتفريعاتٍ تعودُ كلُّها إلى قياس الأحكام لا إلى قياس النّصوص ، ولعلَّ السببَ في ذلك اتباعُهما في التَّعريف بأدلة النّحو تعريفاتِ الفقهاء ، مع الفرق المنهجيّ بين طبيعة كلٍّ من العِلْمين "(١) .

**والثاني** : أنَّ ما قاله الأنباريُّ والسيوطيُّ من أنَّ إنكارَ القياس في النَّحو لا يتحقَّق ؛ لأنَّ النَّحوَ كلّه قياسٌ ، وأنَّه لا يعلم أحدٌ من العلماء أنكره(٢) ، إنما ذلك في قياس النّصوص ، وأمَّا قياسُ الأحكام فيمكن ، وقد أنكره ابنُ مضاء(٣) .

**والثالث** : أنَّ النحاةَ إذا قرنوا القياسَ بالسَّماع في الاحتجاج فمرادهم قياسُ الأحكام ، فيكون القياس حينئذ تفسيرٌ وتعليلٌ للسَّماع ، وكذلك إذا قالوا : " القياسُ ساقطٌ بالنص " أو " لا قياس مع النص " فمرادهم قياسُ الأحكام .

**والرابع** : أنَّه لا تناقضَ بين قول النّحاة : " الأحكام النحوية تَثبتُ بالسّماع لا بالقياس " ، وبين قول ابن أبي إسحاق : " عليك بباب من النحو يطرد وينقاس "(٤) ؛ لأنَّ المرادَ بالقياس في قول النّحاة هو قياسُ الأحكام ، وأمَّا القياسُ في قول ابن أبي إسحاق فقياسُ النّصوص .

**والخامس** : أنَّ قياسَ النّصوص حجةٌ في إثبات الأحكام ، أما قياسُ الأحكام فهو مجردُ تفسيرٍ وتعليلٍ لما ثبت بالنّص ، فمثلاً عملُ ( إنّ ) ثابتٌ بالنَّص ، وقولُ النّحويين : إنما عَملت ( إنّ ) لشبهها بالفعل إنّما هو من قَبيل قياسِ الأحكام يُقصَدُ به التفسيرُ والتعليلُ

(١) ضوابط الفكر النحوي ( ٤٢٩/١ ) .
(٢) لمع الأدلة ( ٩٥ ) ، والاقتراح ( ٢١٥ ) .
(٣) الرد على النحاة لابن مضاء ( ١٥٦- ١٥٧ ) ، وأصول النحو العربي لمحمد عيد ( ٨٧ ) .
(٤) انباه الرواة ( ١٠٨/٢ ) .

بمعنى أنَّ عملَ ( إنّ ) لو لم يثبت بالنّص لما عملت بحجةِ شبهها بالفعل .

**ويُوضّحُ هذا المنهج عند النحاة** قولُ أبي حيان : " مذهبنا في إثباتِ الأحكام النّحوية أنَّا نرجعُ فيها إلى السّماع ، فلا نثبتُ شيئاً من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه ، ولا نثبتُ شيئاً منه بالقياس ؛ لأنَّ كلَّ تركيبٍ له شيءٌ يخصه ، فلو قسنا شيئاً على شيء لأوشك أن نثبتَ تراكيبَ كثيرة ولم تنطق العربُ بشيءٍ من أنواعها ، والقياسُ الذي نذكره نحن في النّحو إنّما هو بعدَ تقرر السّماع ، فلا نثبتُ الأحكامَ بالقياس إنما نثبتها بالسماع من العرب ، ويكونُ في الأقيسة إذ ذاك تأنيسٌ وحكمةٌ لذلك السّماع ، ومن تأمَّلَ كلام سيبويه وجده في أكثره سالكاً هذه الطريقة التي اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع"(١) .

**أقول** : قد خالف هذا المنهج المازني عندما أجاز النّصبَ في تابع المنادى إذا كان المنادى ( أياً ) نحو : ( يأيها الرجل ) قياساً على تابع المنادى إذا كان المنادى علماً ، وقد رُدّ هذا القياسُ بأنه يفتقرُ إلى السّماع .

**موقف ابن فلاح من القياس :**

وأمَّا ابنُ فلاح فقد اعتمد على قياس الأحكام أو ما يُسمّى بقياس الحمل في كثيرٍ من اختياراته ، وقد جاء القياس عنده بصور مختلفة يمكنُ حصرُها في قسمين :

**أحدهما : صورٌ باعتبار المقيس والمقيس عليه ، وهي سبعُ صور :**

**إحداها : الحمل على النَّظير .**

وهو الغالبُ في قياسات ابنِ فلاحٍ فيحملُ النّظيرَ على نظيره في اللفظ ، أو في المعنى ، أو في اللفظ والمعنى ، والمناظرةُ في اللفظ قد تكون بسبب تجانس الحروف ، وقد تكون بسبب التشابه في التركيب أو الهيئة ، والحملُ على النظير في اللفظ عند ابن فلاح من هذا القبيل أعني التشابه في التركيب أو الهيئة .

(١) التذييل والتكميل ( ٣/ ل ١٥٣ ب ) .

- **فمن الحمل على النظير في اللفظ** : احتجاجه لبناء المضارع إذا اتصل بنون التوكيد مطلقاً بأنَّه لما رُكِّب مع الحرف بُني قياساً على ( لا رجلَ في الدار )(١) .

**ومن الحمل على النظير في المعنى** : احتجاجه في أنَّ ضمير ( عساك ) و( عساها ) في محل النصب بأن عسى حُمِلت على ( لعل ) فنَصَبَت الاسمَ ؛ لاشتراكهما في الدلالة على الترجي والطمع(٢) .

**ومن الحمل على النظير في اللفظ والمعنى** احتجاجه لرفع الخبر بعد ( إن ) وأخواتها بها بأنَّ هذه الحروفَ إنَّما عَمِلت لمشابهتها للفعل ، وهو يرفعُ وينصبُ فكذلك ما شُبِّه به مشابهةً قوية ، وإنَّ تشبه الفعل في اللفظ ، وهو كونها على ثلاثة أحرف ، كما أنَّ الفعل على ثلاثة أحرف ، كما تشبهه في المعنى ؛ لأنها في معنى حققت(٣) .

**والثانية :حمل الفرع على الأصل ، ومنه احتجاجه لكون** الواو ، والألف ، والياء في الأسماء الستة حروف إعراب ، والإعراب عليها مقدرٌ ، بأنَّها كانت معربةً في الإفراد بالحركات ، فكذا في الإضافة قياساً على الإفراد ، والإفراد أصل ، والمضاف فرع عنه(٤) .

**والثالثة : حمل أصل على فرع** ، ومنه احتجاجه لعدم إقامة المفعول الثاني النكرة من مفعولي ( ظنَّ ) وأخواتها مقام الفاعل بالقياس على محلّ الوفاق ، وهو منعُ إقامة الثاني إذا كان معرفةً ، فكذلك إذا كان نكرةً ، والنكرة أصل ، والمعرفة فرع(٥) .

**والرابعة : الحمل على النقيض** ، ومنه احتجاجه لكون المعَرِّف ( اللام ) وحدها ، وإنَّما لحقها ألفُ الوصل لسكونها بأنَّ دليلَ التَّنكير حرفٌ واحدٌ : وهو التنوينُ ، فكذلك دليلُ نقيضِه وهو التَّعريف حرفٌ واحدٌ ، و قياساً لأحدِ النقيضين على الآخر(٦) .

---

(١) مسألة ( ٣ ) .

(٢) مسألة ( ٥٤ ) .

(٣) مسألة ( ٥٨ ) .

(٤) مسألة ( ١٠ ) .

(٥) مسألة ( ٧٠ ) .

(٦) مسألة ( ٢٩ ) .

**والخامسة : الحمل على الكثرة** ، ومنه احتجاجه لاختياره أنَّ الرباعيّ المضعّف نحو : زلزل يكون على فَعْلَل بأنَّ تكرارَ الفاء قليلٌ ، وتكرارُ اللام كثيرٌ ، فالمصيرُ إلى الكـــثير أولى من القليل[1] .

**والسادسة : الحمل على التقارض** ، ومنه احتجاجه لعمل اسم الفاعل بشرط دلالتـــه على الحال والاستقبال بأنَّ سببَ عملِ اسمِ الفاعلِ هو مشابهتُه للفعلِ المضارعِ ، فلمَّا أُعرب المضارعُ ؛ لمشابهتِه لاسمِ الفاعلِ ، عَمِلَ اســـمُ الفاعـــل ؛ لمـــشابهته للمـــضارع ؛ طلبـــاً للمقارضة[2] .

**والسابعة : الحمل على القواعد المقررة عنده** ، ومنه احتجاجه لجوازِ تقديمِ الحـــالِ على صاحبها المجرور بحرف بالقياس ، وهو أنَّ العاملَ فيها الفعلُ ، ولأنَّه العاملُ في صاحبها النَّصب ؛ بدليل العطف على محلّه بالنَّصب ، وإذا كان العاملُ فعلاً لم يمتنع تقـــدمُ الحـــالِ عليه ، ومن ثمَّ على صاحبها ، والقاعدة المقررة هنا أن العاملَ إذا كان فعلاً لم يمتنع تقـــدمُ الحالِ عليه[3] .

**واحتجاجه** لعدم جوازِ تعريفِ العدد المضاف بالقياس وهو أنَّ التعريـــف يـــؤدّي إلى اجتماعِ مُعرفين على اسمٍ واحدٍ : فإن حصل التَّعريفُ بمجموعهما لزم خروجُ كلٍّ واحـــدٍ منهما عن كونه مُعَرِّفاً ، وذلك باطلٌ ، وإن حصلَ التَّعريفُ بأحدهما لزم إلغـــاءُ الآخـــر ، وذلك غيرُ جائز ، والقاعدة المقررة هنا هي أنه لا يجتمع معرفان على اسم واحد[4] .

**والثاني من قسمي صور القياس : صور باعتبار العلة وهي ثلاث صور :**

**الأولى : قياس العلة :**

**والثانية : قياس الشبه :**

---

(١) مسألة ( ١٨٢ ) .

(٢) مسألة ( ١٠٠ ) .

(٣) مسألة ( ٨٥ ) .

(٤) مسألة ( ٩٥ ) .

**والثالثة : قياس الطرد :**

**-قياس العلة :**

وهو أن يُحملَ الفرعُ على الأصل بالعلّة التي عُلّق عليها الحكمُ في الأصل ، وهو معمولٌ به بالإجماع عند العلماء كافة ، ويتضحُ من التعريف أنَّ العلّة في هذا النوع من القياس هي التي عُلّق عليها الحكمُ في الأصل ، أي أنَّها علةٌ موجبةٌ للحكم في الأصل ، وهي أيضاً موجبةٌ للحكم في الفرع ما دامت موجودةً فيه[1] .

**ومن هذا القياس عند ابن فلاح** احتجاجه لجواز تقدّمِ خبر ( كان ) عليها بالقياس فإنها أفعالٌ مُتصرّفةٌ في نفسها ، فتصرَّفَت في معمولها ، قياساً على تقديم المفعول مع بقية الأفعال المتصرّفة ، فالعلة في جواز تقدم المفعول على الأفعال هو تصرفها في نفسها ، وهذه العلة موجودة في كان فجاز تقديم خبرها عليها[2] .

**-قياس الشبه :**

وهو أن يحملَ الفرعُ على الأصل بضربٍ من الشَّبه غير العلة التي عُلّق عليها الحكمُ في الأصل ، وهو معمولٌ به عند أكثر العلماء[3] .

**ويرى ابن فلاح** أن المشابهةَ تقتضي التأثيرَ ؛ بدليل بناءِ بعض الأسماء ؛ لمشابهة المبني ، وإعرابِ المضارع ؛ لشبهه بالاسم ، ومنعِ بعضِ الأسماء من الصَّرف ؛ لشبهها بالفعل[4] .

**ومن هذا القياس عند ابن فلاح** احتجاجه لعدم جوازِ العطفِ على الضَّمير المجرور من غيرِ إعادةِ الجارّ بأنَّ الضَّميرَ المجرورَ يشابُه التَّنوينَ من جهةِ أنَّه على حرفٍ واحدٍ في الأكثر ، وأنَّه لا يُفصَلُ بينه وبين ما يتَّصلُ به ، وأنَّه يُحذَفُ في نداء ( غلامي ) ، كما

(١) لمع الأدلة ( ١٠٥ ) ، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري ( ٣٣٣ ) .

(٢) مسألة ( ٤٣ ) .

(٣) لمع الأدلة ( ١٠٧ ) ، والفكر النحوي عند العرب ( ٢٢٥ ) .

(٤) المغني : ت السعدي ( ٣/٩٧ ) .

يُحذَفُ التَّنوين في النداء الموجبِ للبناء ، فلمَّا شابه التَّنوينَ من هذه الأوجه لم يُعْطَفُ عليه كما لا يُعطَفُ على التَّنوين ، وهذه الأوجه ليست بالتأكيد هي العلة التي أوجبت عدم العطف على التنوين(١) .

**-قياس الطرد :**

وهو الذي يُوجدُ معه الحكمُ وتُفقدُ المناسبة في العلة ،كتعليل بناء ( ليس ) بعدم التصرف لاطراد البناء في كلّ فعلٍ غير متصرف ، وهو معمولٌ به عند كثير من العلماء(٢) .

ومن هذا النوع عند ابنِ فلاح اختياره القولَ إنَّ المضافَ إلى ياء المتكلم معربٌ بحركاتٍ مقدرةٍ مطلقاً ، ومما احتج به أنَّ الحركاتِ تُقدَّرُ فيه مطلقاً ؛ لأنَّه قد ثَبتَ أنَّ الكسرةَ في حالة الرفع والنصب لأجل الياء لا من تأثير عاملٍ فيَطَّردُ الحكم(٣) .

**وتجدر الإشارةُ هنا إلى أربعةِ أمورٍ تتعلق بقياس الأحكام عند ابن فلاح :**

**أحدها : قبول قياس الأحكام عند ابن فلاح مرهون بالأمور الآتية :**

**١-عدم مخالفته للنصوص** ، فإن خالف القياسُ نصاً فإنَّه يسقط بالنص ويدلُّ على هذا المنهج قوله : " **هذا القياس مدفوع بالنَّص** "(٤) ، وقوله : " **والقياسُ ساقطٌ مع وجود النَّص** "(٥) .

**٢-عدم وجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه** ، فإن وُجد الفارقُ بين المقيس والمقيس عليه بطلَ القياسُ ، ويدلُّ على هذا المنهج عند ابن فلاح إبطاله لكثير من الأقيسة بسبب وجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه، وبيان ذلك بالأمثلة سيأتي في الفصل الثالث .

(١) مسألة ( ١٠٨ ) .
(٢) لمع الأدلة ( ١١٠ ) ، والفكر النحوي عند العرب ( ٢٢٥ ) .
(٣) مسألة ( ٢٠ ) .
(٤) مسألة ( ١٤٦ ) .
(٥) مسألة ( ١٨٣ ) .

**٣- ألا يكون المقيس عليه مخالفا للقياس** ، يدل على هذا المنهج أنَّ ابن فلاح يرى أنَّ قياسَ ( إنْ ) على ( ما ) في العمل ضعيفٌ ؛ لأنَّ إعمالَ ( ما ) على خلافِ القياسِ عند من أعملَها ؛ لكونها غيرَ مختصّةٍ فضعُف القياسُ عليها(١) .

**٤-ألا يؤدي القياس إلى اللبس** ، يدل على هذا المنهج جوابه عن حجة الكوفيين على أنَّه يجوزُ في جمع المقصور جمعَ مذكر سالماً أن يُضمَّ ما قبل الواو ، ويكسَرَ ما قبل الياء في غير الأصلية ، وهي القياسُ على المنقوص بأنَّ قياسَ الكوفيينَ يُؤدّي إلى وقوع اللَّبس بين جمع اسم الفاعل واسم المفعول في بعض الصّور نحو : مصطفى ، فإنَّ اسمَ الفاعل منقوصٌ ، واسم المفعول مقصورٌ ، فلو ضُمَّ وكُسِر لالتبس المنقوصُ بالمقصور(٢) .

**والثاني : أنَّ الحمل على الجوار ضعيف عنده** ، يدل على ذلك أنَّه اختار قولَ البصريينَ ، وهو أنَّ الجملةَ المتقدمةَ على الشَّرط دالةٌ على الجزاء ، وليست هي الجزاءَ ، وأما قول الكوفيينَ : إنَّه إذا كان متأخِّراً ينجزمُ على الجِوارِ ، فإذا تقدّم بَطَل الجِوارُ فارتفع ، فلذلك كان مرفوعاً عند التَّقدم فأجاب عنه بأنَّ الجِوارَ ضعيفٌ ، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على عاملٍ محقَّقٍ ، وقد أمكنَ جزمُه بحرفِ الشَّرطِ ، أو به وبفعلِ الشَّرط ، فبَطَلَ الجِوار(٣) .

**والثالث : أنَّ قياسَ الأحكام لا تثبتُ به الأحكام ، وإنّما تثبتُ الأحكامُ بالنصوص** ، يدلُّ على هذا المنهجِ عند ابنِ فلاحٍ أنَّه اختار منعَ إعمال ( إنْ ) ، واحتجَّ لاختياره بأنَّ إعمالَها لم يرد به التنزيلُ كما ورد بإعمالِ ( ما ) ، ولم يَطَّرد في كلامِ العرب ، وأجاب عن حجةِ الكوفيينَ ، وهي قياس إن على ما بأنَّه قياسٌ في اللغة ، واللغةُ يُرجَعُ فيها إلى النَّقل دونَ القياس(٤) .

**وأما قياس النصوص أو القياس الاستقرائي** فليس بقياسٍ عند ابن فلاح ، وإنما هو

---

(١) مسألة ( ٥١ ) .

(٢) مسألة ( ١٤٦ ) .

(٣) مسألة ( ١٣١ ) .

(٤) مسألة ( ٥١ ) .

استقراء – أي أنَّه راجعٌ إلى السّماع – فقد ذهب إلى أنَّ رفعَ الفاعلِ ونصبَ المفعول في كلِّ صورةٍ ليس بقياسٍ ؛ معللاً ذلك بأنَّا علمنا من استقراءِ كلامِهم بأنَّ كلَّ مَن نُسب إليه الفعلُ فهو مرفوعٌ ، ومَن وَقع عليه الفعلُ فهو منصوبٌ ، فتندرجُ جميعُ الصّور تحت هذا العمومِ ، ونظَّر ابنُ فلاحٍ ذلك بقولِ الشّارع : كلُّ مسكرٍ حرامٌ ، فإنَّ نبيذَ الذرة يَحـرمُ لاندراجه تحتَ عمومِ كلِّ مسكرٍ ، لا بالقياس[1] .

**وموقفُ ابنِ فلاحٍ من القياس الاستقرائي** يفسرُ لنا عدمَ وجود هذه التسمية – أعني قياس النصوص أو القياس الاستقرائي – في كلام النّحاة المتقدمين المنظّرينَ لأصول النّحو العربي كابن جنيّ ، وأبي البركات الأنباريّ ، والسيوطيّ .

**ثم إنَّ هذا التنظيرَ من ابن فلاحٍ يخالفه التطبيقُ** ؛ لأنه يرى – كما سيأتي – أنَّ المسموعَ النادرَ لا يقاسُ عليه ، ومعنى ذلك أنَّ المسموعَ لو كان كثيراً لجاز القياسُ عليه ، وهو ما يسمى بقياس النصوص عند المتأخرين .

**ويَشترطُ ابنُ فلاحٍ** في النّصوص التي يُقاس عليها أن تكونَ كثيرةً ، فلا يقاسُ عنده على النادر والشاذ والضرورة ، ويوضّحُ هذا المنهجَ قوله : " المخالفُ من المسموع نادرٌ ، فلا يجعل أصلاً يقاسُ عليه لعدم اطّراده "[2] ، وقوله : " البيت محمولٌ على ضرورة الشعر ، فلا تُعقَدُ عليه الأبواب "[3] ، وقوله : " ما حُذفَ لضرورة الشعر لا يُجعَلُ أصلاً يقاس عليه "[4] .

**وقد احتج ابن فلاح بالقياس في أمور تتعلق بتركيب الجملة ، وأمور تتعلق ببنية الكلمة : فأما الأمور التي تتعلق بتركيب الجملة** فكالإعراب والبناء[5] ، والتقديم

(١) مسألة ( ٥١ ) .
(٢) مسألة ( ١٧٢ ) .
(٣) مسألة ( ٢ ) .
(٤) مسألة ( ٢ ) .
(٥) مسألة ( ٤ ) ، ومسألة ( ١٠ ) ، ومسألة ( ٢٠ ) ، ومسألة ( ٥٨ ) ، ومسألة ( ١١٩ ) .

والتأخير[١] ، والحذف والذكر[٢] ، والتعريف والتنكير[٣] ، والعطف[٤] ، والإعمال[٥] .

**وأما الأمور التي تتعلق ببنية الكلمة فمنها** : التصغير[٦] ، والنسب[٧] ، وكيفية التثنية[٨] ، والممدود والمقصور[٩] ، والحذف[١٠] ، ووزن الكلمات[١١] .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة ( ٤٣ ) ، ومسألة ( ٨٢ ) ، ومسألة ( ٨٥ ) ، ومسألة ( ٨٦ ) .

(٢) مسألة ( ٦٣ ) ، ومسألة ( ٦٥ ) ، ومسألة ( ٦٦ ) .

(٣) مسألة ( ١١٦ ) ، ومسألة ( ٩٥ ) .

(٤) مسألة ( ١٠٧ ) ، ومسألة ( ١٠٨ ) .

(٥) مسألة ( ١٠٠ ) ، ومسألة ( ١٠٢ ) .

(٦) مسألة ( ١٦١ ) .

(٧) مسألة ( ١٦٧ ) ، ومسألة ( ١٧٥ ) ، ومسألة ( ١٧٦ ) .

(٨) مسألة ( ١٤٥ ) .

(٩) مسألة ( ١٤٤ ) .

(١٠) مسألة ( ١٩٩ ) .

(١١) مسألة ( ١٨٢ ) .

## المبحث الثالث : الإجماع :

الإجماعُ في اللغة : " أن تجمعَ الشيءَ المتفرقَ جميعاً ، فإذا جعلته جميعاً لم يكد يتفرق كالرأي المعزوم عليه الممضى"(١) .

وفي الاصطلاح : هو إجماعُ نحاةِ البلدين البصرة والكوفة(٢) .

وإذا كان الأصلان : ( السماع ) و( القياس ) قد حظيا بإجماعِ أهل الصنعة واعتبارهم فإنَّ هذا الأصلَ الثالث ( الإجماع ) لم يحظَ بما حظي به قريناه ، فهو محلُّ خلافٍ ونزاعٍ ؛ **وقد اختلفوا في حجية إجماع النّحاة على قولين :**

**الأول** : أنَّه يُحتجُّ به إذا لم يخالف المنصوصَ ولا المقيسَ على المنصوص ، وهو قولُ ابنِ جني(٣).

**والثاني** : أنَّه لا يُحتجُّ به ، وهو الظَّاهرُ من كلام أبي البركات الأنباريّ ، فقد ذكر في لمع الأدلة السَّماعَ ، والقياسَ ، واستصحابَ الحال ، ولم يذكر الإجماع(٤) .

**وذكر السيوطيُّ** نوعين للإجماع وهما : إجماع النَّحويين ، وإجماع العرب(٥) .

**وابنُ فلاح** يحتجُّ بالإجماع بنوعيه : إجماع النّحاة ، وإجماع العرب :

**فمن احتجاجه بإجماع النُّحاة أنَّه** اختار القولَ بأنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدماً ، وكان ما بعده مرفوعاً بالابتداء ، ومما احتج به الاتِّفاقُ على أنَّ الظَّرفَ الناقصَ لا يَرفعُ ظاهراً نحو : ( بك زيدٌ ) و( فيك عمرو ) ، بل صِحَّتُه على

---

(١) لسان العرب ( ٤٥٩/١ ) .

(٢) الاقتراح ( ٢٠٤ ) .

(٣) الخصائص ( ١٨٩/١ ) .

(٤) لمع الأدلة ( ٨١ ) .

(٥) الاقتراح ( ٢٠٤ ، ٢٠٧ ) .

الابتداء والخبر ، نحو : ( بك زيدٌ واثقٌ ) و( فيك عمروٌ راغبٌ ) ، ويكونُ معمولَ الخبر(1).

**ومن احتجاجه بإجماع العرب** أنَّه اختار أنَّ تصغيرَ ما كان بوزن فاعلٍ ، وعينُه مبدلةٌ همزةً نحو : ( قائل وبائع ) يكون على ( قُوَيئِل وبُوَيئِع ) بالهمز ، واحتجَّ لاختياره بأنَّ اسمَ الفاعلِ إنَّما أُعِلَّ حملاً له على الفعل ، والعِلَّةُ في إعلاله قائمةٌ في المصغَّر كالمكبَّر ، ولذلك همزه كلُّ العربِ في الجمع نحو : ( قائمة وقوائم ) ، و( بائعة وبوائع ) لقوَّة الهمزة فيه(2) .

❖ ❖ ❖ ❖

(1) مسألة ( ٣٤ ) .

(2) مسألة ( ١٦٥ ) .

## المبحث الرابع : الاستصحاب :

**وهو في اللّغة** : مصدرٌ ، فعله استصحب " واستصحب الرجل دعاه إلى الصحبة ، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه "[1] .

**وفي الاصطلاح** : إبقاءُ حال اللَّفظ على ما يستحقُّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل[2] .

**وابنُ جني هو أولُ من نظّر لفكرة الاستصحاب** ؛ وذلك عندما عقد في كتابه الخصائص باباً خاصاً لاستصحاب الحال جعله بعنوان : " باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يدع داعٍ إلى التّرك والتّحول "[3] ، ثم جاء أبو البركات الأنباريّ فجعل استصحابَ الحال دليلاً مستقلاً من أدلة النحو ، ووافقه في ذلك السيوطيّ .

**وهو من الأدلة المعتبرة** كاستصحاب حالِ الأصلِ في الأسماء ، وهو الإعرابُ ، حتى يُوجدُ دليلُ البناء ، وحالِ الأصلِ في الأفعالِ ، وهو البناءُ ، حتى يُوجدُ دليلُ الإعراب .

**ولا يناقضُ كونَه دليلاً معتبراً قولُ أبي البركات الأنباريّ : "إنّه من أضعف الأدلة "**[4] ؛ لأنَّه إنّما يكونُ من أضعف الأدلة إذا وجد دليلُ العدول عن الأصل ، فلا يقومُ في مقابلِ دليلِ العدول والتّحول ، ولكنَّه في حد ذاته دليلٌ معتبر "[5] .

**وقد استعان ابنُ فلاحٍ باستصحاب الأصل في العديد من اختياراته** ، منها : احتجاجه لبناء فعل الأمر بأنَّ أصلَ الأفعالِ البناءُ ، وإنما أُعربَ المضارعُ لوجودِ حرفِ المضارعةِ في أوله الذي صار به على زِنة الاسم ، وإذا عُدم حرفُ المضارعة منه عاد إلى

---

(١) لسان العرب ، مادة : ( ١٥/٤ ) .

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ( ٤٦ ) ، والاقتراح ( ٣٢٤ ) .

(٣) الخصائص ( ٤٥٧/٢ ) .

(٤) لمع الأدلة ( ١٤٢ ) .

(٥) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ( ٤٥٠ ) .

أصله من البناء[١] .

**واحتجاجه على** أنَّ ( إذن ) مفردةٌ لا مركبةٌ بأنَّ الإفرادَ هو الأصلُ ، والتَّركيبَ على خلافِ الأصل ، فلا يُصارُ إليه بغيرِ دليلٍ[٢] .

**أوجه الاستدلال الملحقة بالأصول النّحوية :**

الأدلةُ الملحقةُ بالأصول النَّحوية نشأت فكرتُها عند ابنِ الأنباريّ عندما ذكر أوجهَ الاستدلالِ الملحقة بالقياس ، وذكر منها الاستدلالَ بالتَّقسيم ، والاستدلال بالأولى والاستدلال ببيان العلة ، والاستدلال بعدم النظير .

**وقد نقل السيوطيُّ** هذه الأدلة ولكنه جعلها تحت عنوان ( في أدلة شتى ) ، وجمع تحته أدلةً ملحقةً بالأصول النّحوية ، دون أن يضعَ كلَّ دليلٍ من هذه الأدلة في موضعه من أصول النّحو .

**وقد زاد الدكتور تمام حسان** هذه الاستدلالاتِ وضوحاً عندما حاول وضعَها في موقعها من البنية الهيكلية للنَّحو ، موضحاً أنَّها ليست في نفس المستوى مع السّماع والقياس والاستصحاب ، فجعل الاستدلالَ بالاستقراء دليلاً ملحقاً بالسِّماع ، أمَّا الاستدلال بالأصول فهو ملحقٌ بالاستصحاب ، وأمَّا الاستدلالُ ببيان العلة وعدمُ النَّظير وعدمُ الدليل فجعلها ملحقةً بالقياس[٣] .

**أوجه الاستدلال الملحقة بالأصول عند ابن فلاح .**

اعتمد ابنُ فلاحٍ في كثيرٍ من اختياراته على أوجهِ الاستدلال الملحقةِ بالأصول ، فبعضُها يرجعُ إلى السَّماع ، وبعضُها إلى القياس ، وهو أكثرها ، وبعضُها إلى الاستصحاب ، وإليك البيان :

(١) مسألة ( ٢ ) .

(٢) مسألة ( ١٢٨ ) .

(٣) الأصول ( ٦٦ ) .

**الأدلة الملحقة بالسّماع :**

**الاستقراء ، ومنه أنَّه** اختار القولَ بأنَّ الأمثلة الخمسة معربةٌ ، وليس لها حرفُ إعرابٍ ، وإعرابُها بالنّون فقال -رحمه الله- : " فثبت بالاستقراء أنَّها معربةٌ ، ولا حرفَ إعراب لها ، وإنما جعلت النون في هذه الأفعالِ إعراباً ؛ لأنه لابدَّ لها من إعراب ، والحركةُ لا تقوم بنفسها بعد الضمائر ، فنابت النونُ عن الحركة فيها ؛ لقيامها بنفسها "(١).

ومنه أنَّه اختار القولَ إنَّ ( بلى ) حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعد مُوجَبٍ ، واحتجَّ لاختياره بأنَّ الاستقراءَ دلَّ على اختصاصها بالوقوع بعد النَّفي ، وعلى إثبات ما بعدها ونقضِ النّفي بها ، فتكونُ دلالتُها على ذلك وضعيةً(٢) .

**الأدلة الملحقة بالقياس :**

**١-الاستدلال ببيان العلة ، وهو ضربان :**

**أحدهما** : أن يبينَ علةَ الحكم ، ويستدلَّ بوجودها في موضعِ الخلاف ليوجد بها الحكم .

**والثاني** : أن يبينَ العلةَ ، ثم يستدلّ بعدمها في موضعِ الخلاف ليعدم الحكم .

**فمن الضَّرب الأول عند ابن فلاح** استدلاله على أنَّ ( ذين ) و(اللّذَين ) اسمان مبنيان بوجودِ علَّة البناء فيهما كما في المفرد(٣) .

**ومن الضَّرب الثاني عند ابن فلاح** استدلاله على أنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ بأنَّ بناءَ الاسمِ يتوقفُ على علّةٍ موجبةٍ للبناء ، وهي معدومةٌ ههنا ، فلا وجهَ لبنائه(٤) .

---

(١) مسألة ( ١٧ ) .

(٢) مسألة ( ١٣٩ ) .

(٣) مسألة ( ٢٧ ) .

(٤) مسألة ( ١٦ ) ، وينظر : مسألة ( ٢ ) ، ومسألة ( ٢٠ ) ، ومسألة ( ١٣٥ ) .

٢-**الاستدلال بعدم النظير** ، **ومنه** احتجاجه على أنَّ الصَّدرَ من العدد ( اثني عشر ) معربٌ ، والعجزَ باقٍ بأنَّ الأولَ بلفظِ التَّثنية فهو بمنزلةِ كلمتينِ ، و( عشر ) كلمةٌ ثالثةٌ ، فلو حُكِمَ عليه بالبناء لأفضى إلى جَعْلِ ثلاثِ كلماتٍ في حُكْمِ كلمةٍ واحدةٍ ، وذلك معدومٌ في كلامهم(١) .

٣-**الاستدلال بعدم الدليل** ، وهو إنَّما يكونُ فيما إذا ثبت لم يخفَ دليلُه ، فيستدل بعدمِ الدليل على نفيه ، كأن يستدلَّ على نفي أنَّ الكلمات أربعةٌ أنَّه لو كانت الكلماتُ أربعةً لكان على ذلك دليلٌ ، ولو كان على ذلك دليلٌ لعُرف ، فلمَّا لم يُعرف ذلك دلَّ على أنَّه لا دليل .

ومن ذلك عند ابن فلاح أنه اختار أنَّ فُعَلَةً جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام فقال : " وأمَّا فُعَلَة فمختصٌّ بمعتلِّ اللام نحو : غازٍ وغُزاة ، وداعٍ ودُعاة ، وقاضٍ وقُضاة ، ورامٍ ورُماة ، وزعم بعضُ الكوفيينَ أنَّ أصلَها فُعَّل ، غُزَّىً وقُضَّىً كشُهَّد ، إلا أنَّه حُذف إحدى العينين وعوَّضوا التاءَ بعد اللام منها ، ولا دليلَ على هذه الدَّعوى "(٢) .

٤-**الاستدلال بالعلامات والقرائن** ، ومنه احتجاجه لفعلية ( ليس ) باتِّصال ضمائر المرفوع البارزةِ بها نحو : ( لست ) و( لسنا ) و( لستم ) ، واتصال تاء التأنيث بها نحو : ( ليست ) ، وبتقديم خبرها على اسمها ، وعليها ، على الصحيح ، ولو كانت حرفاً لم يجز ، قياساً على ( ما )(٣) .

٦- **الاستدلال بأحكام أخر تؤيد الحكم المختار ، كاستدلاله على** أنَّ إزاراً لفظٌ مذكَّرٌ بأنَّ إزاراً جُمِع على أَفْعِلَة ، وجمعُ الاسم على أَفْعِلَة يدلُّ على تذكيره ؛ لأنَّه جمعُ المذكر(٤) .

---

(١) مسألة ( ١٣٥ ) .

(٢) مسألة ( ١٤٨ ) . وينظر : مسألة ( ٢٨ ) ، ومسألة ( ١١٧ ) ، ومسألة ( ١٢٢ ) ، ومسألة ( ١٣٣ ) .

(٣) مسألة ( ٣٨ ) ، وينظر : مسألة ( ٣٧ ) ، ومسألة ( ٥٢ ) ، ومسألة ( ١٠٤ ) ، ومسألة ( ١٠٥ ) .

(٤) مسألة ( ١٥٠ ) .

**وكاحتجاجه** لأصالة الميم في مَلَك بجمع مَلَك على أملاك من غير همز، ولو كانت الميم زائدة والهمزة أصليةٌ لسقطت الميم في الجمع دون الهمزة(١) .

**٧-الاستدلال بالقواعد النَّحوية والتصريفية :**

**ومن القواعد التي اعتمد عليها ابن فلاح ما يأتي :**

**١-الضميرُ يَردُّ الشيءَ إلى أصله** ، منها : احتجاجه لبناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نونُ الإناث ، بأنَّه بني مع الضمير على السكون مَنْبهةً على أنَّ أصلَ الأفعال البناءُ على السكون ؛ لأنَّ الضميرَ يَردُّ الشيءَ إلى أصله(٢) .

**٢-رتبةُ العامل التَّقدمُ على المعمول . ٣-الفاعلُ كالجزء من الفعل ، وجزءُ الشيء لا يتقدمُ عليه** ، ومنهما احتجاجه لمنع تقدّم الفاعل على الفعل بأنَّ الفعلَ عاملٌ ، ورتبةُ العامل التَّقدمُ على المعمول ، ثم إنَّ الفاعلَ كالجزء من الفعل ، وجزءُ الشيء لا يتقدمُ عليه ، وبهذا فارق المفعولَ ؛ إذ يجوزُ تقديمُه ؛ لعدم الجزئية(٣) .

**٤- لا يُجمَعُ بين العوض والمعوَّض عنه** ، ومنها استدلاله على أنَّ الميمَ ليست عوضاً عن حرف النِّداء في اللهم ، بل أصلُ اللَّهمَّ : يا اللهُ أُمَّ ، أي : اقصد ، فحُذفت الهمزةُ من فعلِ الأمر ، واتَّصلت الميمُ المشددةُ باسم الله ، فامتزجا ، وصارا كلمةً واحدةً ، بأنَّه جاء في الشِّعر الجمعُ بين الميم ، وحرف النِّداء ، فلو كانت الميمُ عوضاً عن حرف النداء لم يجتمعا ؛ إذ لا يُجمَعُ بين العوض والمعوَّض عنه(٤) .

**٥- لا يتواردُ مُعَرِّفان في محلٍّ واحدٍ على مُعرَّف** ، ومنها احتجاجه لاختياره منع نداءِ ما فيه اللام ، بأنَّ حرفَ النِّداء يفيدُ تعريفَ القصد إذا لم يُقصَدُ العموم ، واللامُ إمَّا

(١) مسألة ( ١٩٤ ) . وينظر : مسألة ( ٨٤ ) ، ومسألة ( ٩١ ) ، ومسألة ( ١٤٢ ) ، ومسألة ( ١٩٦ ) .

(٢) مسألة ( ٤ ) .

(٣) مسألة ( ٦٧ ) .

(٤) مسألة ( ١١٣ ) .

لتعريفِ العَهد ، أو لتعريفِ الحضور ، ولا يتواردُ مُعَرِّفان في محلٍّ واحدٍ على مُعرَّف[1] .

**٦- الفاعلُ لا يتقدَّمُ على الفعل ، ٧- التَّفسيرُ لا يقدِّمُ على المفسَّر** ، ومنهما احتجاجه لاختياره منع تقدّم التمييز على عامله بأمرين :

**أحدهما** : أنَّه فاعلٌ في المعنى ؛ لأنَّ المعنى في نحو : ( تصبّبَ زيدٌ عرقاً ) : ( تصبَّبَ عرقُ زيدٍ ) ، والفاعلُ لا يتقدَّمُ على الفعل ، فكذلك ما هو في معنى الفاعل .

**والثاني** : أنَّه تفسيرٌ ، والتَّفسيرُ لا يقدِّمُ على المفسَّر[2] .

**٨- لا يُصارُ إلى زيادة الحرف ما أمكنَ حملُه على معنى** ، ومنها احتجاجه لاختياره أنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض ، بأنَّ اختصاصَ الرأسِ بالمسح من بين سائر الأعضاء يدلُّ على إرادة التَّخفيف لمشقَّة غسلِه عند كلِّ وضوء لو عُلِّقَ الغسلُ عليه ، ومسحُ بعضه مما يناسب الحكم عليه طلباً للتَّخفيف .

ويلزمُ مَن مسحَ كلَّه الحكمُ على الباء بالزيادة ، ولا يُصارُ إلى زيادة الحرف ما أمكنَ حملُه على معنى، وقد أمكن حملُه على المعنى لما ذكرنا[3] .

**٩- حروف الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال** ، ومنها احتجاجه لنصب الفعل المضارع بعد لام التَّعليل بـ( أن ) مضمرةً بعدها ، بأنَّ ( اللامَ ) حرفُ جرٍّ ، فلا بدَّ من إضمارِ ( أن ) بعدها ؛ لتدخلَ على مصدرٍ مقدرٍ ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال[4] .

**١٠- لا يجمع بين علامتي تأنيث** ، ومنها احتجاجه لقلب الهمزة واواً في النَّسب إلى حمراء وصحراء ، بأنَّ إقرارها يُؤدّي إلى الجمع بين علامتي تأنيثٍ في نسبة المؤنث ، نحو : صحرائيّة[5] .

---

(١) مسألة ( ١١٢ ) .

(٢) مسألة ( ٩٠ ) .

(٣) مسألة ( ٩٣ ) .

(٤) مسألة ( ١٣٠ ) .

(٥) مسألة ( ١٧٥ ) .

**١١-الطَّرفُ محلُّ التَّغيير . ١٢- الثقيل أولى بالحذف . ١٣- المكرر كالزائد** ، ومنها احتجاجه لاختياره أنَّ الاسمَ الخماسيَّ المجرَّدَ يُكَسَّر بعد حذف الحرف الأخير ، بأنَّه طرفٌ والطَّرفُ محلُّ التَّغيير ، فكان أحقَّ بالحذف ، وبأنَّه الذي حَصَل به الثِّقلُ فكان أحقَّ بالحذف لذلك ، وبأنَّ تكريرَه زائدٌ على تكرير الرباعي ، والمكررُ كالزائد ، فكان أولى بالحذف لذلك(١) .

**١٤- حذفُ ما لا يدلُّ على معنىً أولى من حذف ما يدلُّ على معنى** ، ومنها احتجاجه لاختياره أنَّ المحذوفَ من نحو : مقول ومبيع هو العينُ ، بأنَّ واوَ مفعولٍ زيدت لمعنىً وهو الفرق بين اسم المفعول من الثلاثي واسم المفعول من الرباعي الذي أوله همزة ، فحذفُها يخلُّ بالمعنى الذي دخلت لأجله ، بخلاف الحرف الأصلي ، فإنَّه لا يستقلُّ بالدَّلالة على معنى ، فحذفُ ما لا يدلُّ على معنىً أولى من حذف ما يدلُّ على معنى(٢).

**١٥- الحملُ على الأعمِّ الأغلب أولى من غير الأعم** ، ومنها احتجاجه لاختياره زيادة الهاء في أُمَّهات ، بأنَّ تقديرَ زيادة الهاء في الجمع أسهلُ من تقدير حذفها في المفرد ؛ لأنَّ الزيادةَ أكثرُ من الحذف ، فالحملُ على الأعمِّ الأغلب أولى من غير الأعم(٣) .

**١٦- المصيرُ إلى الأكثر أولى من المصير إلى الأقل** ، ومنها احتجاجه لاختياره أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ ، ووزنُها : فَعْلأة ، بأنَّ عدمَ الهمز في ضاهيت أكثر من الهمز ، وهي قراءةُ الأكثر ، فالمصيرُ إلى الأكثر أولى من المصير إلى الأقل(٤) .

**١٨- التقدير على خلاف الأصل فلا يصار إليه ما أمكن الحمل على الموجود** ، **ومنها احتجاجه** لجوازِ تَقدّمِ خبرِ ( ليس ) عليها بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ، فـ( يوم ) معمولٌ لـ( مصروف ) ، والمعمولُ يقعُ حيثُ يقعُ

---

(١) مسألة ( ١٤٩ ) .

(٢) مسألة ( ١٩٩ ) .

(٣) مسألة ( ١٩٥ ) .

(٤) مسألة ( ١٨٧ ) .

العاملُ .

ولما كانت الآيةُ تحتملُ وجهاً آخر : وهو أنَّ ( يوم ) منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ ، أي : ( يلازمُهم العذابَ يومَ يأتيهم ) أجاب ابنُ فلاحٍ عن هذا الوجهِ بأنَّ التَّقديرَ على خلاف الأصل ، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على الموجود[1] .

**الأدلة الملحقة بالاستصحاب :**

-**الاستدلال بالأصول** ، كأن يُستدلَّ على إبطال أنَّ رفع المضارعِ لتجرده من الناصب والجازم ، بأنَّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصل ؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يكون الرفعُ بعد النصب والجزم وهذا خلافُ الأصل ، لأنَّ الأصولَ تدلُّ على أنَّ الرفعَ قبل النّصب والجزم ، ومنه عند ابن فلاح احتجاجه لاختياره أنَّ ( كأنَّ ) غيرُ مركّبة ، بأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل ، وبأنَّ عدمَ تعلّق حرفِ الجرّ على خلاف الأصل[2] .

**الأساس الخامس : العلل :**

وهذه العللُ منها ما يمكنُ إلحاقُه بواحدٍ من الأصول الأربعة السابقة كما صنعت آنفاً ومنها ما هو مستقلٌ ، والحديثُ عن العلل عند ابن فلاح سيأتي بالتفصيل في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) مسألة ( ٤٥ ) .

(٢) مسألة ( ٥٥ ) .

# الفصل الثالث

# منهج ابن فلاح في اختياراته

وفيه سبعة مباحث :

**المبحث الأول** : التصريح بما يدل على الاختيار .

**المبحث الثاني** : الاستدلال للرأي المختار .

**المبحث الثالث** : الاعتراض على الرأي المخالف .

**المبحث الرابع** : الاعتراض على دليل المخالف .

**المبحث الخامس** : التعليل .

**المبحث السادس** : نقده للأدلة النقلية .

**المبحث السابع** : نقده للأدلة العقلية .

# الفصل الثالث

# منهج ابن فلاح في اختياراته

الغرض من هذا الفصل هو بيان منهج ابن فلاح في إبراز ما اختاره من الأقوال ، ومنهجه في عرض اختياراته ، وبيان ذلك بالتفصيل في المباحث الآتية :

## المبحث الأول : التصريح بما يدل على اختياره :

من الطرق التي يبرز من خلالها ابن فلاح اختياره وصفه بعض الأقوال بأوصافٍ تدلُّ بلا ريب على أنَّها هي المختارةُ عنده ، كأن يقول : والصحيح(١) ، والأجود(٢) ، والأقوى(٣) ، والحقّ(٤) ، والراجح(٥) ، والقياس(٦) ، والأعدل(٧) ، والأولى(٨) ، والمذهب الجيد(٩) ، والصواب(١٠) ، والعمل عليه(١١) ، هذا هو الغالب من أمره ، وفي بعض الأحيان لا يصرح بترجيح أو تصحيح لما يختاره ، وإنما يصرح بمخالفته ، كقوله: " ولا يضافُ ( ذو ) إلى مضمرٍ خلافاً للمبرد "(١٢) .

---

(١) مسألة ( ١٢٧ ) .

(٢) مسألة ( ٥٥ ) .

(٣) مسألة ( ٦٦ ) .

(٤) مسألة ( ٨٣ ) .

(٥) مسألة ( ١٠٩ ) .

(٦) مسألة ( ١٧٦ ) .

(٧) مسألة ( ١٢٥ ) .

(٨) مسألة ( ١٤٠ ) .

(٩) مسألة ( ١٦١ ) .

(١٠) مسألة ( ١٩١ ) .

(١١) مسألة ( ١٤١ ) .

(١٢) مسألة ( ٩٨ ) .

## المبحث الثاني : الاستدلال للرأي المختار :

من الطرق التي يُبرزُ من خلالها ابنُ فلاح اختياره استدلالُه للرأي المختار عنده دون غيره ، ومن أمثلة اختياره أنَّ الميمَ في مَلَك أصليةٌ ؛ فقد ذكر القولين في المسألة ، ثم دَلَّلَ على أصالة الميم في مَلَك ، وزيادة الهمزة في جمعه : بجمع مَلَك على أملاك من غير همز، ولو كانت الميم زائدة والهمزة أصليةٌ لسقطت الميم في الجمع دون الهمزة ، قال ابن فلاح : " ويدلُّ على أصالة الميم فيه وزيادةِ الهمزة في جمعه ... جمعُه على أملاك من غير همز "(١) .

## المبحث الثالث : الاعتراض على الرأي المخالف :

ومن الطرق التي يُبرزُ من خلالها ابنُ فلاح اختياره : الاعتراض على الرأي المخالف بما يُضْعِفُه ، ومن أمثلة اختياره **أنَّ** ( فُعْلَلِلاً ) ليس من أبنيةِ الاسم الخماسيّ المجرّد ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة ، ثم ضعَّفَ قولَ ابن السَّراج بأنَّ ( فُعْلَلِلاً ) لو كان خماسياً لجاز أن يُجعَلَ نحو : ( كَنَهْبُل ) خماسياً ، وذلك يؤدِّي إلى كثرة أوزانه ، وخرقِ قاعدةِ الحصر في هذه الأوزان(٢) .

## المبحث الرابع : الاعتراض على دليل المخالف :

ومن الطرق التي يُبرزُ من خلالها ابنُ فلاح اختياره : الاعتراضُ على دليل المخالف بما يضعفه ، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا الاعتراض عند الحديث عن نقد الأدلة النقلية والعقلية في هذا الفصل .

**وقد سلك ابن فلاح طرقاً متنوعة في استعمال هذه الأساليب التي تظهر وتبرز اختياره ، ويمكن حصر هذه الطرق فيما يأتي :**

**أولاً** : الاكتفاء بالتصريح بما يدل على الاختيار(٣) . **ثانياً** : الاكتفاء بالاستدلال

(١) مسألة ( ١٩٤ ) ، وينظر : مسألة ( ٧ ) ، ومسألة ( ١٠ ) ، ومسألة ( ٢٥ ) ، ومسألة ( ٣٤ ) .
(٢) مسألة ( ١٨١ ) . وينظر : مسألة ( ٥٩ ) ، ومسألة ( ١٢٠ ) ، ومسألة ( ١٢١ ) ، ومسألة ( ١٦٤ ) .
(٣) مسألة ( ١٣٢ ) .

للرأي المختار[١] . **ثالثاً** : الاكتفاء بالاعتراض على الرأي المخالف[٢] . **رابعاً** : الاكتفاء بالاعتراض على دليل المخالف[٣] . **خامساً** : التصريح بما يدل على اختياره مع الاستدلال للرأي المختار[٤] . **سادساً** : التصريح بما يدل على اختياره مع الاستدلال للرأي المختار والاعتراض على الرأي المخالف[٥] . **سابعاً** : التصريح بما يدل على اختياره مع الاستدلال للرأي المختار ، والاعتراض على دليل المخالف[٦] . **ثامناً** : التصريح بما يدل على اختياره مع الاستدلال للرأي المختار ، والاعتراض على الرأي المخالف ودليله[٧] . **تاسعاً** : التصريح بما يدل على اختياره مع الاعتراض على الرأي المخالف[٨] . **عاشراً** : التصريح بما يدل على اختياره مع الاعتراض على دليل المخالف[٩] . **حادي عشر** : التصريح بما يدل على اختياره مع الاعتراض على الرأي المخالف ودليله[١٠] . **ثاني عشر** : الاستدلال للرأي المختار مع الاعتراض على الرأي المخالف[١١] . **ثالث عشر** : الاستدلال للرأي المختار مع الاعتراض على دليل المخالف[١٢] . **رابع عشر** : الاستدلال للرأي المختار مع الاعتراض على الرأي المخالف ودليله[١٣] .

---

(١) مسألة ( ٧ ) .

(٢) مسألة ( ١٩٢ ) .

(٣) مسألة ( ١٤٧ ) .

(٤) مسألة ( ١١٩ ) .

(٥) مسألة ( ١٥٨ ) .

(٦) مسألة ( ٦ ) .

(٧) مسألة ( ١٧٧ ) .

(٨) مسألة ( ١٢٢ ) .

(٩) مسألة ( ١٥٣ ) .

(١٠) مسألة ( ١٨٢ ) .

(١١) مسألة ( ١٣٤ ) .

(١٢) مسألة ( ٥٢ ) .

(١٣) مسألة ( ٧٥ ) .

## المبحث الخامس : التَّعليل :

"**يمثلُ التعليلُ** ركناً مهمّاً في منهج الدَّرس النَّحويّ عند العرب ؛ فقد كان من أصوله الأولى ، وظلَّ يتطوّر حتى غلبَ على الفكر النَّحويّ كلّه "[1] ، كما هو واضحٌ عند أبي البقاء العكبري حيثُ صاغ النَّحو كلَّه وفقَ العلل في كتابه : اللباب في علل البناء والإعراب .

**والنّحاةُ** في اعتمادهم التَّعليلَ من مناهج تفكيرهم لم يخرجوا في "تعليلاتهم النَّحوية أو معظمها عن الأصل الذي يقومُ عليه التّعليلُ في العلوم قاطبة ، وهو أنَّه إذا ما اقترنت ظاهرتان وجوداً وعدماً فإنَّهم يعدون إحدى الظَّاهرتين علّةً وسبباً للأخرى ، وهذا ما تقتضيه بداهةُ العقل الإنساني "[2] .

" **ونشأ التَّعليلُ النَّحويُّ** منذ وقتٍ مبكّرٍ في الدَّرس النَّحويّ ، وبدا ذوقياً حسيّاً ، ونما حتى تشعّب إلى مباحث فلسفية وكلامية مضطربة "[3] .

وقد "رافقت نشأةُ التّعليل النَّحويّ التَّعليلَ الكلاميّ والتّعليل الفقهي ، واختلفوا في أيّهما أثّر في الآخر ، إلا أنَّه يمكن القول : إنَّ التأثيرَ كان مُتبادلاً بين هذه العلوم ، وربما كان تأثيرُها في النَّحو أبينَ وأظهرَ ؛ لأنَّ عللَ النَّحو لا يتحصل لها أن تقومَ على أصولٍ ثابتةٍ كأصول المنطق والفقه ؛ نظراً لاختلاف طبيعة المادة المعلَّلة "[4] .

**مفهوم التَّعليل .**

**" الفكرُ النَّحويّ قام تؤطّره نظرتان :**

**أولاهما** : الوصفُ بتجريدِ قواعدٍ يُعرفُ بها أحوالُ كلام العرب من جهة ما يصحُّ

---

(١) ضوابط الفكر النحوي ( ٥١١/١ ) .

(٢) القياس في النحو لمنى إلياس ( ٤٧ ) .

(٣) الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ( ٢٧٠ )

(٤) المرجع السابق ( ٢٧٠ ) .

ويفسدُ في التأليف ؛ ليُعرفَ الصّحيحُ من الفاسد .

**ثانيهما** : التَّعليل ...."(١) .

**ويُعرِّفُ الدكتور حسن الملخ التَّعليلَ بأنَّه** " اجتهادٌ من النَّحويّ في تعليلِ القاعدة المستخلصةِ من الوصف ، يُفسّرها وفقَ مؤثّراتٍ مختلفة "(٢) .

**ويُعرّفه الدكتور خالد الكندي بأنَّه** : " بيانُ سببِ ابتداعِ العرب ظاهرةً لغويةً ، وهذا السبب يكونُ غيرَ الجامع بين المقيس والمقيس عليه ؛ لأنَّه سببٌ لا يقومُ بحمل شيء على شيء "(٣) .

**والتَّعليلُ بمفهوم التَّعريفين** هو تفسيرٌ لنظام اللغة ، وبحثٌ عن الأسباب التي تُحكمُ الظّواهرَ اللغوية فيها وأحكامها ، يلجأ إليه النَّحويُّ ؛ ليبين أسبابَ الظواهر المقننة ، ويبرهن على ما يوجد بين شتات المعطيات اللُّغوية من تناسق .

**مفهوم العلل :**

**وأمَّا العللُ** فيُعرّفها الدكتور عبد القادر المهيري بأنَّها " مجموعةٌ من الضَّوابط يستنبطها النَّحويُّ أو يفترضها ؛ قصدَ تفهم ما يمكنُ أن نسمّيه اليومَ نظام اللغة العربية ، وتناسق عناصرها "(٤) .

**وهناك فرق بين العلل المستعملة في عملية القياس والعلل المستعملة في التعليل :**

**فالأولى** داخلةٌ في علمِ أصول النَّحو ؛ لأنَّها جزءٌ لا يتجزأ من أركان القياس ، وتسمّى بالعلل الجامعة بين المقيس والمقيس عليه .

**وأما الثانية** فهي أماراتٌ ودلالاتٌ على الأحكام ، وتهدفُ إلى بيان وجه حكمةِ

(١) ضوابط الفكر النحوي ( ٥١٣/١ ) .
(٢) نظرية التعليل في النحو العربي لحسن الملخ ( ٩٩ ) .
(٣) التعليل النحوي في الدرس اللغوي ( ١٢٣ ) .
(٤) نظرات في التراث اللغوي العربي ( ١١٨ ) .

العرب فيما نطقت ، وهذا النّوع من العلل يُعدّ مسلكاً من مسالك النّحاة في توجيه القواعد وتبرير الأحكام ، فهو أصلٌ من أصول التَّفكير النَّحويّ ، وليس أصلاً من أصول النَّحو(١) .

**وقد ميَّز الفكرُ النَّحويُّ بين ثلاثة أنواعٍ من العلل** تمثلُ تَدرّجاً في التَّفكير في نظـــام اللغة ، والنَّظر في علاقاتها التركيبية ، وهي :

**أحدها : العلةُ التعليمية** كقولهم : هذا مرفوعٌ ؛ لأنَّه فاعلٌ ، وذلك منصوبٌ ؛ لأنَّـــه مفعول .....الخ ، وهي ما تُعْرفُ بالعلل الأُول المحققة لغاية النَّحو .

**والثاني : العلة القياسية** ، وهي التي تقومُ على اشتراك المقيس والمقيس عليه في الحكم لشبه لفظيّ أو معنويّ ، كما في تعليل نصبِ اسمِ ( إنَّ ) بأنَّها ضارعت الفعلَ المتعـــدي ، فحُملت عليه ، وأعملت عمله ، وهي ما تُعرف بالعلل الثواني المحقّقة لبناءِ النَّظرية النَّحوية .

**والثالث : العلة الجدلية** ، وهي كلُّ ما يقبل به بعد العلّة التعليمية والقياسية ، مثل أن يسأل في باب ( إنَّ ) من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شـــبهت ؟ وما سبب تقديم المنصوب على المرفوع في بابها ، وهي ما يُعرف بالعلل الثوالـــث المحققـــة لتناسق النظرية وتماسكها ، وهي معاييرُ قابلةٌ للجدل والنقاش ، لهذا تنتمي إلى العلل النظرية الجدلية .

**يقول الدكتور علي مزهر الياسري** : " إنَّ القسمين الأخيرين يمكنُ أن يكونا في قسمٍ واحدٍ ؛ لأنَّهما يقومان أساساً على التخيل والظن ، وهو ما يبعدهما عن الوصـــف الـــذي تقتضيه روحُ اللُّغة ، ويدرجهما في باب جدلِ السفسطة"(٢) .

**ويرى** أنَّ عللَ المتقدّمين من النّحاة هي من النوع الأول الذي يُتوصّلُ به إلى معرفـــة كلام العرب ، وأنَّ النَّوعين الآخرين هما اللذان حظيا باهتمام النّحاة في القرون اللاحقـــة ، وهما مما لا علاقة له بالدَّرس النَّحويّ وبالتوصل إلى معرفة كلام العرب(٣) .

(١) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ( ٣٥٥ ) .

(٢) الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ( ٢٧٠ ) .

(٣) المصدر السابق .

**وهذا التقسيم للعلل تقسيم إجماليٌّ ، وهنـــاك تقـــسيمٌ تفـــصيلي للعلـــل نقلـــه السّيوطي[1] ، ومن هذا التّقسيم :**

١- **علة سماع** : مثل قولهم : ( امرأة ثدياء ) ، ولا يقال ( رجل أثـــدى ) ، ولـــيس لذلك علة سوى السماع .

٢- **علة تشبيه** : مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم ،وبناء بعض الأسماء لمـــشابهتها الحرف.

٣- **علة استغناء** : كاستغنائهم بـــ( ترك ) عن ( ودع ) .

٤- **علة استثقال** : كاستثقالهم الواو في ( يعد ) لوقوعها بين ياء وكسرة .

٥- **علة فرق** : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى .

**قال الدكتور محمد عيد** : " وبمراجعة هذا الإجمال والتفصيل يوضعُ كل ما ذكروه في نوعين :

**أحدهما** : عللٌ يعرفُ بها كلامُ العرب ، ويدخلُ فيها ما سمـــاه الزجـــاجيُّ " العلـــل التعليمية " ...

**والثاني** : عللٌ لا يعرفُ بها كلامُ العرب ، وإنما تُبيّن الحكمةَ والمقاصدَ والأغـــراضَ ، وهي ما أطلق عليها الزجاجيُّ " العلل القياسية " ، أو علل الجدل والنظر"[2] .

**- موقف النّحاة من العلل :**

**وقد أنكر ابن مضاء العلل الثواني والثوالث ، وطالب بإسقاطها ؛ لأمرين :**

(١) الاقتراح ( ٢٤٨ – ٢٥٣ ) .

(٢) أصول النحو العربي ( ١٢٢ ) .

**الأول** : أنَّه لا حاجةَ لكلام العرب إليها ، فإذا قال قائلٌ لم رُفع الفاعل ؟ فالصَّواب أن يقالَ له كذا نطقت به العربُ ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر .

**والثاني** : هذه العللُ تردُ لأمورٍ لا شأنَ لها باللغة ، فهي إمَّا أن تقطعَ تطلّع السائل بعد العلة الأولى أو لسدّ ضرورة ذهنية مفتعلة .

**وخلاصةُ رأي ابن مضاء في التعليل** : أنَّ ما يفسّرُ النطقَ مقبولٌ ، وما لا علاقةَ لــه بالنّطق مرفوضٌ(١) .

**وقد انقسم المحدثون في قبول التَّعليل إلى ثلاث فرق :**

**الفريق الأول : من يقبلُ بعضَ العلل ، ويرفضُ غيرها ، ومن هؤلاء :**

**أولاً** : **تمام حسان** : يرى أنّ العلةَ التي تفيدنا في النَّحو هي العلةُ الصورية التي يــرى أنَّها علةُ السّماع ، أي قول النحاة : " هكذا سمعنا عن العرب "(٢) .

**ثانياً** : **شوقي ضيف** : لم يقبل من العلل سوى العلل التعليمية(٣) .

**ثالثاً** : **إبراهيم أنيس** : رأى أنَّ أفكارَ ابن مضاء في إلغاء العلل الثواني والثوالث أفكارٌ ناضجةٌ تستحقّ النّظر والتقدير(٤) .

**رابعاً** : **مهدي المخزومي** : أثنى على علل الخليل والكوفيين ؛ لأنَّها سماعيةٌ وقريبةٌ إلى طبيعة اللغة ، ورفضَ علل البصريين الذين أوغلوا في المنطق(٥) .

---

(١) الرد على النحاة ( ١٢٧ – ١٣٤ ) ، وأصول النحو العربي لمحمد عيد ( ١٣٤ – ١٣٥ ) .

(٢) الأصول ( ١٧٠ ) .

(٣) مقدمة الإيضاح في علل النحو .

(٤) من أسرار اللغة ( ٢١٠ ) .

(٥) مدرسة الكوفة ( ٣٨٠ – ٣٨٤ ) .

**الفريق الثاني : الرافض للعلل النَّحوية مطلقاً ، ومن هؤلاء :**

**أولاً : إبراهيم مصطفى** : رأى التَّخلص من عوامل النّحو وعلله الخرافية(١) .

**ثانياً : سعيد الزبيدي** : فقد هاجم النُّحاةَ ؛ لإغراقهم في التَّعليل ، فقال : " إنَّ قراءة متفحصةً لهذه القوادح تكفي أن نقرر تمحّلَ النّحاة في التّعليل ، وإغراقهم في النَّظر ؛ للاختلاف القائم بين النّحاة فيها ، مما يصل في كثيرٍ إلى التناقض ؛ ولأنَّ النُّحاةَ لم يلتزموا تصحيحَ العلل النَّحوية منهجاً وأسلوباً ، أو اطراحها لما فيها ، بل ذهبوا يسوقون العللَ تلو العلل ، ويتكرونها ؛ ليعززوا هذا الرأي ، ونقض ذلك "(٢).

**الفريق الثالث : من يقبلُ العللَ مطلقاً ، ومن هؤلاء :**

**محمد عرفة** : قَبل بالعلل والعوامل النَّحوية ؛ لأنَّها علاماتٌ توجبُ على المتكلم العمل(٣) .

**- التَّعليل عند ابن فلاح :**

التَّعليلُ سمةٌ بارزةٌ في اختيارات ابن فلاح ، فأكثرُ اختيارات ابن فلاح معللةٌ ، فليس ثمة حكم يذكره إلا ويتبعه - في الغالب - بالعلة التي كان هذا الحكم نتيجةً لها ومسبباً عنها ، ويمكن تقسيم هذه العلل إلى الأقسام الآتية :

**أحدها : العلل الاستعمالية :**

وهي العللُ التي ترجعُ إلى الاستعمالِ واللَّفظِ ، ومن هذه العلل ما يأتي :

**أولاً : علة الثّقل** ، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية لا نونُ الإعراب في مثل : ( يكرموني ) ، وعلل اختياره بأنَّ الثقلَ نشأ من الثانية ، فهي أحقُّ بالحذف لذلك .

(١) إحياء النحو ( ١٩٣ – ١٩٧ ) .

(٢) القياس في النحو العربي ( ٣٠ – ٣٣ ) .

(٣) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ( ٨٠ – ٨١ ) .

وعلى هذا : إذا حُذفت الثانيةُ كُسرت نونُ الإعراب ، وإن كانت مفتوحةً ، لأجل ( الياء )(١) .

**ثانياً : علة الخفة** ، ومنها أنَّه اختار القولَ بأنَّ المعَرِّفَ ( اللامُ ) وحدها ، وإنَّما لحقها ألفُ الوصل لسكونها ، وعلل اختياره أنَّها جُعِلت لاماً ساكنةً ؛ طلباً لخفَّتِها ، وكثرة إدغامها في أكثر الحروف ، فيكونُ ذلك أبلغَ في شدة اتصالها بما تدخل عليه ، وكونُها مع الهمزة كلمةٌ واحدةٌ ينافي ذلك(٢) .

**ثالثاً : علة كثرة الاستعمال ، ومنها أنَّه اختار أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ ، ووزنُها : فَعْلَأة** وعلل اختياره بأنَّ عدمَ الهمز في ضاهيت أكثر من الهمز ، وهي قراءةُ الأكثر ، فالمصيرُ إلى الأكثر أولى من المصير إلى الأقل(٣) .

**رابعاً : علة السماع** ، ومنها أنَّه اختار القولَ بمنع حذفِ حرفِ العطف في نحو ( إيَّاكَ والأسدَ ) ، وعلل اختياره بأنَّ حذفَ حرفِ العطف ، وحرفِ الجر لم يُسمَع في هذا الأسلوب(٤) .

**سادساً : علة التعذر** ، ومنها أنَّه اختار القولَ بمنع مجيء الفاعل جملةً ، وعلل اختياره بتعذّر نسبة الفعل إلى الجملة ؛ لأنَّه إنَّما يمكنُ نسبةُ الفعل إلى المفرد لا إلى جملة ذات جزأين ، إذ لا يمكنُ نسبتُه إلى كل واحدٍ من الجزأين ، ونسبتُه إلى أحدهما دون الآخر تحكّمٌ(٥) .

**سابعاً : علة تغليب** ، ومنها أنَّه اختار أنَّ زمنَ المضارع : حقيقةٌ في الحال ، مجازٌ في الاستقبال ، وعلل اختياره بأنَّ الحالَ أقربُ ، والعربُ تُغلِّبُ الأقربَ على الأبعد ، بدليل تَغليبِ المتكلم على المخاطب ، وهما على الغائب في الإضمار ، نحو : ( أنا وأنتَ

(١) مسألة ( ٢٦ ) .

(٢) مسألة ( ٢٩ ) .

(٣) مسألة ( ١٨٧ ) .

(٤) مسألة ( ١١٨ ) .

(٥) مسألة ( ٦٩ ) .

قمنا ) ، و ( أنتَ وزيدٌ قمتما )[(١)] .

**ثامناً** : **علة الوضع** ، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبني للفاعل وعلل اختياره بأنَّهم وضعوا صيغةً واحدةً لزمنين ، طلباً للاختصار ، وهي صيغةُ المضارع ، فكيف يُجعلُ صيغتان لزمنٍ واحدٍ[(٢)] .

**تاسعاً** : **علة مطابقة** ، ومنها أنَّه اختار أنَّ الجملةَ المتقدمةَ دالةٌ على الجزاء ، وليست هي الجزاءَ ، وعلل اختياره بأنَّ الجزاءَ بعد الشَّرط في الرُّتبة ، فوجبَ أن يكونَ بعده في اللّفظ ؛ ليطابقَ اللَّفظَ المعنى[(٣)] .

**عاشراً** : **علة القوة في اللفظ** ، ومنها أنَّه علل تصغيرَ نحو : بيت على بُيَيت بضمّ الأول ، وإثبات الياء ، بأنَّ تحرّكَ الياء يمنعُ من قلبها ؛ لأنَّها قَويت بالحركة ؛ بدليل عدم قلبها في الهُيَام ؛ لقوّتها[(٤)] .

**والثاني** : **العلل الدَّلالية** :

وهي تلك العللُ التي تعطي قيمةً دلاليةً لاستعمالٍ ما من الاستعمالات ، أو تسوّغ خروجاً عن استعمالٍ ما ، بإضفاء قيمةٍ دلاليةٍ لهذا الخروج ، ومن هذه العلل ما يأتي :

**أولاً** : **علة خوف اللبس** ، ومنها أنَّه اختار منع حذفِ حرفِ النّداء مع اسم الإشارة وعلل اختياره بأنَّ نداءَه يدلُّ على اقتران الإشارة بقصد النّداء ، وعدم ندائه يدلُّ على الإشارة من غير قصدِ النداء ، فلو حُذف منه حرفُ النّداء لالتبست الإشارةُ المقترنةُ بقصد النداء بالإشارةِ العاريةِ عن قصد النّداء[(٥)] .

**ثانياً** : **علة الاشتراك في المعنى** ، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ الألفَ والتاءَ علامةُ الجمع

(١) مسألة ( ١ ) .

(٢) مسألة ( ٧٣ ) .

(٣) مسألة ( ١٣١ ) .

(٤) مسألة ( ١٥٩ ) .

(٥) مسألة ( ١١١ ) .

والتأنيث معاً ، **وعلل اختياره** بأنَّهما زيدا معاً للدلالة عليهما ، فاشتركا فيهما من غير تفصيل ، بدليل أنَّ حذفَ أحدِهما يُخِلُّ بالمعنى من غير تفصيل ، فلو كان كلٌّ واحدٍ منهما مخصوصاً بمعنىً لاختلَّ بحذفه المعنى الذي وُضِعَ له دونَ المعنى الآخر(١) .

**ثالثاً :علة الارتباط في المعنى** ، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبر بعد اسم الشَّرط الواقعِ مبتدأً ، وعلل اختياره بأنَّ الشَّرطَ والجزاءَ كالجملة الواحدة لارتباطهما ، ولا يصحُّ جعلُ إحدى الجملتين الخبرَ دونَ الأخرى ؛ لأنَّ الأخرى إذا لم تكن لها حِصةٌ في الخبريّة كانت ضائعةً ، والمعنى يُفضي بالحُكمِ على المبتدأ بمجموعهما ، ولو قُطعَ النَّظرُ عن إحداهما لم يتمَّ الحكمُ على المبتدأ(٢) .

**رابعاً : علة نقل المعنى** ، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ المضارعَ إذا اتصل بنون التوكيد يكون مبنياً مطلقاً ، وعلل اختياره بأمور منها : أنهما نقلاه إلى المستقبل ، وأكدتا له الفعلية ، فضَعُفَت مشابهتُه للاسم ، فعاد إلى البناء(٣) .

**خامساً : علة القرب في المعنى** ، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ الفعلَ الماضي لا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع ( قد ) ظاهرةً أو مقدَّرةً ، وعلل اختياره بأنَّ ( قد ) تُقَرِّبُه من زمن الحال فيصحُّ وقوعُه حالاً ، ولذلك يصحُّ اقترانُه بزمنِ الحال ، فيقال : ( قد قام الآن ) ، وإذا لم يَقْرُبْ من زمنِ الحال لا يصحُّ وقوعُه حالاً ؛ لبُعْدِه عن زمن الحال(٤) .

**سادساً :علة القوة في المعنى** ، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ النَّون في الجمع السَّالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب لزمت قبلها الياءُ ، وعلل اختياره بقوة دلالة الياء ؛ إذ تدلُّ على شيئين ، والواوُ يدلُّ على شيءٍ واحدٍ ، فالمحافظةُ على ما يدلُّ على شيئين أولى(٥) .

---

(١) مسألة ( ١٣ ) .

(٢) مسألة ( ٣٥ ) .

(٣) مسألة ( ٣ ) .

(٤) مسألة ( ٨٩ ) .

(٥) مسألة ( ١٢ ) .

**والثالث : علل صناعية :**

وهي العللُ التي ترجعُ في حقيقتها إلى موافقة أو مخالفة قوانين الظَّواهر النَّحوية والتَّصريفية ومن هذه العلل :

**أولاً : عللٌ ترجعُ إلى قانون الإعراب والبناء :**

ومن قوانين الإعراب والبناء عند ابن فلاح :

**أولاً : دليلُ الإعراب لا يكونُ من نفس الكلمة .**

**ثانياً : دليل الإعراب لا تختل الكلمة بحذفه .**

وبناءً عليهما اختار القولَ إنَّ الواوَ والألفَ والياءَ في الأسماء الستة حروفُ إعراب ، والإعرابُ عليها مقدرٌ ، وعلل اختياره بأمرين :

**أحدهما** : أنَّ دليلَ الإعراب لا يكونُ من نفس الكلمة ، وهذه الحروفُ إما لامُ الكلمة ، أو عينُها ، وبعضُ الكلمة لا يدلُّ على المعنى العارض فيها ، وأما التثنيةُ والجمع فحروفُها ليست من نَفْس الكلمة .

**والثاني** : أنَّ الكلمةَ تَخْتلُّ بحذفها ، ولو كانت إعراباً لما اختلَّت الكلمةُ بحذفها[1] .

**ثالثاً : تأثير العامل في الكلمة دليل على أنها معربة .**

**رابعاً : حركة الإعراب تختلف باختلاف العامل .**

**خامساً : حرف إعراب الكلمة جزء حقيقي منها .**

**سادساً : حرف الإعراب لا يؤثر فيه العامل .**

وبناء على هذه القوانين اختار القولَ إنَّ الأمثلة الخمسة معربةٌ ، وليس لها حرفُ

---

(١) مسألة ( ١٠ ) .

إعرابٍ ، وإعرابُها بالنّون ، وعَلَّلَ كونَ هذه الأمثلة معربةً بأنّ العاملَ يُؤثرُ فيها ، باقتطاع آخرها مع بعض العوامل ، وثبوته مع بعض .

وعَلَّلَ نفيَ حرفِ الإعراب عنها بأنَّه لا يخلو إما أن يكونَ حرفُ إعرابها ما قبل الضمائر ، أو الضمائرُ ، أو النونُ :

**فأما الأولُ** فلا يصح ؛ لأنَّ حركتَه تابعةٌ لما بعده ، غيرُ مختلفة لاختلاف العامل ، ولو كانت حركةَ إعراب لاختلفت ، ولأنَّه لا يمكن حصولُ تأثير الجزم قبل هذه الحروف خصوصاً الألف ، فإنَّه لا يكون قبلها إلا الفتحة .

**وأما الثاني** فلا يصح ؛ لأنَّها أسماءٌ معمولةٌ للفعل ، وحرفُ إعراب الكلمة جزءٌ حقيقي منها ، والاسمُ لا يكون جزءاً حقيقياً من كلمة أخرى ، ولأنَّها لو كانت حروفَ إعراب لتطرَّقَ إليها التغييرُ بالحذف في الجزم ، وبظهور النصب في الواو والياء .

**وأما الثالث** فلا يصح ؛ لأنَّ الناصبَ يحذفها ، ولم يُعهد ناصبٌ يَحذف حرفَ إعراب ، ولأنَّ بينها وبين الفعل الذي هو حرفُ إعرابه حاجزاً وهو الضمائر ، ولا يحال بين حرف إعراب الكلمة وبينها ، ولأنَّه حرفٌ صحيح قابل لإعراب الفعل من الرفع والنصب والجزم فلو كانت حرف إعراب لظهر أثرُ العوامل فيها ولم يحذف(1) .

**سابعاً : بناء الاسمِ يتوقفُ على علّةٍ موجبةٍ للبناء** ، لذا اختار القولَ إنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ ، وعلل اختياره بأنَّ بناءَ الاسمِ يتوقفُ على علّةٍ موجبةٍ للبناء ، وهي معدومةٌ ههنا ، فلا وجهَ لبنائه(2) .

**ثامناً : المبنيَّ يلزمُ طريقةً واحدةً** ، لذا اختار القولَ بأنَّ الصَّدرَ من العدد ( اثني عشر ) معربٌ ، والعجزَ باقٍ على بنائه ، وعلل اختياره بأنَّ آخرَه يختلفُ لاختلافِ العوامل الدَّاخلةِ عليه ، ولو كان مبنياً لكان بالياء على كلِّ حالٍ ؛ لأنَّ المبنيَّ يلزمُ طريقةً واحدةً(3) .

---

(1) مسألة ( ١٧ ) .

(2) مسألة ( ١٦ ) .

(3) مسألة ( ١٣٥ ) .

**ثانياً : علل ترجع إلى قانون الإعمال :**

ومن قوانين الإعمال عند ابن فلاح :

**أولاً : الاقتضاء شرط في العمل** ، لذا اختار أنَّ الخبرَ بعد ( إن ) وأخواهّا مرفوعٌ بها ، وعلل اختياره بأنَّ هذه الحروفَ تقتضيهما اقتضاءً واحداً ، فعملت فيهما قياساً على ( ظننت ) وأخواهّا[1] .

**ثانياً : العامل لا يتخطَّى الحرفَ المتصل بالمعمول إذا كان الحرفُ في تقدير الانفصال** ، لذا اختار القولَ إنَّ المعَرِّفَ ( اللامُ ) وحدها ، وإنَّما لحقها ألفُ الوصل لسكونها ، وعلل اختياره بأنَّها لامتزاجها بالكلمة حتى تصيرَ كبعض حروفها يتخطَّاها العاملُ إلى ما بعدها ولو كانت مركبةً من حرفين لم يقوَ على تخطِّي حرفين ؛ لكونهما في تقدير الانفصال من الكلمة[2] .

**ثالثاً : العامل يقتضي التأثيرَ ، فإذا تَعذَّرَ تأثيرُه اللفظيّ رُجِعَ إلى التقديريّ** : لذا اختار القولَ بتقدير حركات الإعراب مطلقاً على الألف ، وعلل اختياره بأنَّ العاملَ يقتضي التأثيرَ ، فإذا تَعذَّرَ تأثيرُه اللفظيّ رُجِعَ إلى التقديريّ قياساً على ياء المتكلم[3] .

**رابعاً : رتبةُ العامل التَّقدمُ على المعمول** ، لذا اختار منع تقدّم الفاعل على الفعل ، وعلل اختياره بأنَّ الفعلَ عاملٌ ، ورتبةُ العامل التَّقدمُ على المعمول[4] .

**خامساً : العامل لا بدَّ له من تعلّقه بالمعمول** ، لذا اختار أنَّ الفعلَ وحده هو العاملُ في المفعول ، وعلل اختياره بأنَّ العاملَ لا بدَّ له من تعلّقه بالمعمول ، والذي يقتضي التَّعلّقَ هو الفعلُ ؛ لأنَّ أحدَ الاسمين لا تَعلُّقَ له بالآخر ، فكان العاملُ الفعلَ[5] .

---

(١) مسألة ( ٥٨ ) .

(٢) مسألة ( ٥٨ ) .

(٣) مسألة ( ١٩ ) .

(٤) مسألة ( ٦٧ ) .

(٥) مسألة ( ٧٤ ) .

**سادساً : التركيب يوجبُ الإعرابَ ظاهراً ، أو تقديراً عند امتناع الظّهور** ، لذا اختار القولَ بأنَّ أسماءَ الأفعالِ في موضعِ رفعٍ بالابتداء ، وعلل اختياره بأنَّ أسماءَ الأفعال مجردةٌ عن العوامل اللّفظيّة ، مسندةٌ إلى فاعلها ، فوجبَ الحكمُ لها بالرفع ؛ قياساً على الصفة الرافعة لفاعلها ، نحو : ( أقائمٌ الزيدان ؟ ) ؛ لأنَّ التركيبَ يوجبُ الإعرابَ ظاهراً ، أو تقديراً عند امتناع الظّهور[١] .

**سابعاً : تقديرُ عامل على خلاف الأصل ، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ إحالةُ العملِ على الموجود** ، لذا اختار إعمال جميعِ صيغ المبالغة ، وعلل ذلك بأنَّ تقدير ناصبٍ غيرها على خلاف الأصل ، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ إحالةُ العملِ على الموجود[٢] .

**ثالثاً : علل ترجع إلى قوانين الحذف .**

ومن هذه القوانين عند ابن فلاح :

**أولاً : الأصل عدمُ الحذف ، والأصلُ في الكلام الحقيقة فلا يصح الحذف إلا بقرينة تدل على المحذوف** ، ولذلك اختار جواز إضافةِ الموصوف إلى صفته ، والصّفة إلى الموصوف وأمَّا تأويلُ البصريين للسَّماع فوصفه ابنُ فلاحٍ بالتَّعسف ، وقال بعد أن ذكر تأويلاتهم للسَّماع المؤيِّد للجواز : " ودعوى حذفِ الموصوفِ لا يقومُ عليها برهانٌ ؛ لعدم ظهوره في بعض الصّور ، فلا يُصارُ إليها من غيرِ دليلٍ ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الحذف ، والأصلُ في الكلام الحقيقة "[٣] .

**ثانياً : الطَّرَفُ أحقُّ بالحذف .**

**ثالثاً : الذي حَصَل به الثِّقلُ أحقُّ بالحذف .**

وبناء عليهما اختار أنَّ الاسمَ الخماسيَّ المجرَّدَ يُكَسَّر بعد حذف الحرف الأخير ، وعلل

---

(١) مسألة ( ١١٩ ) .

(٢) مسألة ( ١٠٢ ) .

(٣) مسألة ( ٩٦ ) .

اختياره بأنَّه طرفٌ ، والطَّرفُ محلُّ التَّغيير ، فكان أحقَّ بالحذف ، وأنَّه الذي حَصَل به الثِّقلُ فكان أحقَّ بالحذف لذلك(١) .

**رابعاً : ما يؤدي إلى حذف قليل مقدم على ما يؤدي إلى حذف كثير** ، لذا اختار أنَّ الأسماءَ الأعجميّةَ نحو : إبراهيم ، تُصَغَّرُ بحذف الهمزة والألف منها ، وعلل اختياره بأنَّ الحذفَ على ما صار إليه سيبويهِ أقلُّ من الحذف على ما صار إليه المبردُ ؛ لأنَّه حَذَف حرفين في تصغير إبراهيم : الهمزة والألف ، والمبردُ حذفَ ثلاثةً في تصغير إبراهيم : الألف ، والياء ، والميم(٢) .

**خامساً : حذفُ ما لا يدلُّ على معنًى أولى من حذف ما يدلُّ على معنى** ، لذا اختار أنَّ المحذوفَ في مقول هو العينُ ، وعلل اختياره بأنَّ واوَ مفعولٍ زيدت لمعنًى ، وهو الفرق بين اسم المفعول من الثلاثي واسم المفعول من الرباعي الذي أوله همزة ، فحذفُها يخلُّ بالمعنى الذي دخلت لأجله ، بخلاف الحرف الأصلي ، فإنَّه لا يستقلُّ بالدَّلالة على معنى ، فحذفُ ما لا يدلُّ على معنًى أولى من حذف ما يدلُّ على معنى(٣) .

**رابعاً : علل ترجع إلى قوانين الأصل والفرع .**

ومن هذه القوانين عند ابن فلاح :

**أولاً : الفرعُ تنحطُّ رتبتُه عن الأصل** ، لذا اختارَ أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له وجبَ إبرازُ الضَّمير فيه ، وعلل اختياره بأنَّه إنما برزَ في اسمِ الفاعلِ دونَ الفعل لتنحطَّ رتبةُ الفرعِ عن الأصل(٤) .

**ثانياً : المعنى الذي لا يحتاج إلى حرفٍ أصل لما يحتاج إليه** ، لذا اختار القولَ إنَّ زمنَ المضارع : حقيقةٌ في الحال ، مجازٌ في الاستقبال ، وعلل اختياره بأنَّ المستقبلَ وُضِع له

(١) مسألة ( ١٤٩ ) .
(٢) مسألة ( ١٦٠ ) .
(٣) مسألة ( ١٩٩ ) .
(٤) مسألة ( ٣١ ) .

حروفٌ ثبوتيّة تَصرفُه إلى الاستقبال ، وأما الحالُ فلم يُوضع له حرفٌ ثبوتي يصرفه إلى الحال ، فدلَّ ذلك على وَضْع اللفظ له ؛ لعدم احتياجه إلى حرف يعيّنه(١) .

**ثالثاً : الأصل في الكلمات الإفراد .**

**رابعاً : الأصل في حروف الجر التعلق .**

وبناء عليهما اختار القولَ إنَّ ( كأنَّ ) غيرُ مركّبة ، وعلَّلَ اختيارَه بأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل ، وبأنَّ عدمَ تعلّق حرفِ الجرّ على خلاف الأصل(٢) .

**خامساً : الأصل أكثر تصرفاً من الفرع** ، لذا اختار القولَ بأنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبني للفاعل ، وعلل اختياره بأنَّه لا يبنى إلا من المتعدّي على الأصح ، ولو كان أصلاً لبُنِيَ من اللازم والمتعدي(٣).

**سادساً : ما خالف الأصل لا يصارُ إليه بغير دليل** ، لذا اختار أنَّ ( إذن ) مفردةٌ لا مركبةٌ ، وعلل اختياره بأنَّ الإفرادَ هو الأصلُ ، والتَّركيبَ على خلافِ الأصل ، فلا يُصارُ إليه بغيرِ دليلٍ(٤) .

**سابعاً : ثبوتُ الحرف في تصريف الفعل دليلُ أصالته** ، لذا اختار القولَ بوجوب إبقاء همزة الممدود الأصلية عند تثنيته فقال : " البحث الرابع في تثنية الممدود ، وهو على أربعة أنواع ، أحدها : ما همزتُه أصليةٌ نحو : قرَّاء ووضَّاء ، ودليلُ أصالتها ثبوتُها في تصريف الفعل ، وهذه يجبُ بقاؤها "(٥) .

(١) مسألة ( ١ ) .
(٢) مسألة ( ٥٥ ) .
(٣) مسألة ( ٧٣ ) .
(٤) مسألة ( ١٢٨ ) .
(٥) مسألة ( ١٤٨ ) .

**خامساً : عللٌ ترجعُ إلى قوانين التأنيث :**

ومن هذه القوانين :

**أولاً : علامة التأنيث تَثبتُ مع ضميرِ الاثنين** ، لـذا اختـار القـولَ إنّ اليـاءَ في ( تَفْعَلِين ) ضميرُ الفاعل ، وتدلُّ على التأنيث ، وعلل اختياره بأنَّ الياءَ في ( تَفْعَلِين ) لـو كانت علامةَ التأنيث لثَبتتْ مع ضميرِ الاثنين قياساً على تاءِ التأنيث نحو : ( ضَرَبَتا ) ، فلما حُذِفَت عُلِم أنَّها ضميرُ الواحد ، لما خَلَفَها ضميرُ الاثنين حُذِفت[1] .

**ثانياً : تاء التأنيث لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً ، أو في حكم المفتوح كالألف .**

**ثالثاً : تاء التَّأنيث في المفرد تنقلبُ في الوقف هاءً في أكثر الاستعمال .**

وبناء عليهما اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ التاءَ في ( بنت ) و( أخت ) بـدلٌ مـن لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق ، وليست للتَّأنيث ، ومما احتجَّ **به** أنَّ تاءَ التأنيث لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً ، أو في حكم المفتوح كالألف ، وأنَّ تاءَ التَّأنيث في المفرد تنقلبُ في الوقف هاءً في أكثر الاستعمال[2] .

**سادساً : عللٌ ترجعُ إلى قوانين العطف :**

ومن هذه القوانين :

**أولاً : العطفُ يقتضي المماثلة** ، لذا اختار أنَّ ( نِعْمَ ) و( بئس ) فعلان ، ومما احـتجَّ به لاختياره العطفُ على الفعل في قولـه تعـالى : ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴿٧٥﴾﴾ ، والعطفُ يقتضي المماثلة[3] .

**ثانياً : العطفَ يقتضي مشاركةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليه في المعنى** ، لذا اختـار أنَّ

(١) مسألة ( ١٨ ) .

(٢) مسألة ( ١٤٢ ) .

(٣) مسألة ( ١٠٥ ) .

الفعلَ المضارعَ بعد ( الفاء ) و( الواو ) و( أو ) منصوبٌ بـــ( أن ) مضمرةً ، وعلل اختياره بأنَّ هذه الحروفَ حروفُ عطفٍ ، ولا يمكنُ عطفُ الفعلِ بعدها على ما قبلها ؛ لأنَّ العطفَ يقتضي مشاركةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليه في المعنى ، وما بعدها مغايرٌ لما قبلها ، لأنَّه خبرٌ محضٌ ، وما قبلها ليس بخبرٍ ، فلا تحصلُ المشاركةُ بينهما لتغايرهما ، وإذا تعذَّرَ العطفُ اللَّفظيُّ تعيَّنَ العطفُ المعنويّ ، وهو تقديرُ الأولِ في معنى المصدرِ ، ونصبُ ما بعد الحروف الثلاثة بإضمار أن ، لتكون الحروف الثلاثة لعطف مصدرٍ مقدرٍ على مصدرٍ مقدرٍ ، والتقديرُ في نحو : ( زرني فأزورك ) : ( لتكن منك زيارة فزيارة مني )[(١)] .

**سابعاً : عللٌ ترجعُ إلى قوانين حروف الجر :**

ومن هذه القوانين عند ابن فلاح :

**أولاً : حروفَ الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال** ،لذا اختار أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل منصوبٌ بـــ( أن ) مضمرةً بعدها ، وعلل اختياره بأنَّ ( اللامَ ) حرفُ جرٍّ ، فلا بدَّ من إضمارِ ( أن ) بعدها ؛ لتدخلَ على مصدرٍ مقدرٍ ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال[(٢)] .

**ثانياً : حروف الجر لابدَّ لها من التَّعلق بفعلٍ** ، لذا اختار القولَ بأنَّ ( رُبَّ ) حرفٌ ، وعلل اختياره بأنَّه لابدَّ لها من التَّعلق بفعلٍ ، وهذا حكمُ حروفِ الجرّ[(٣)] .

**ثامناً : عللٌ ترجعُ إلى قوانين التعويض والإبدال :**

ومن هذه القوانين عند ابن فلاح :

**أولاً : دعوى البدل على خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا بدليل** ، لذا اختار القول إنَّ ( لن ) مفردةٌ بسيطةٌ ، وأمَّا قولُ الفراءِ فأبطلَه بأنَّ دعوى البدلِ يحتاجُ إلى دليلٍ ، ولا

---

(١) مسألة ( ١٢٩ ) .

(٢) مسألة ( ١٣٠ ) .

(٣) مسألة ( ٩١ ) .

دليلَ يدلُّ على ذلك[١] .

**ثانياً : لا يُجمَعُ بين العوض والمعوَّض عنه ، لذا** اختار أنَّ الميمَ ليست عوضاً عن حرف النِّداء ، بل أصلُ اللَّهمَّ : يا اللهُ أُمَّ ، أي : اقصد ، فحُذفت الهمزةُ من فعلِ الأمر ، واتَّصلت الميمُ المشددةُ باسم الله ، فامتزجا ، وصارا كلمةً واحدةً ، وعلل اختيارَه بأنَّه جاء في الشِّعر الجمعُ بين الميم ، وحرف النِّداء ، فلو كانت الميمُ عوضاً عن حرف النداء لم يجتمعا ؛ إذ لا يُجمَعُ بين العوض والمعوَّض عنه[٢] .

**ثالثاً : لا يُجْمَعُ بين حذفِ العِوض والمعوَّض** ، لذا اختار منع حذفِ حرفِ النّداء مع اسم الإشارة ، وعلل اختياره بأنَّ حرفَ النّداء فيه عوضٌ عن ( أيٍّ ) المحذوفة ، فلا يُجْمَعُ عليه بين حذفِ العِوض والمعوَّض[٣] .

**رابعاً : البدل يأخذ حكم المبدل منه** ، لذا اختار القولَ بأنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ ، وعلل اختياره بأنَّه معربٌ في حالِ رفعِه ونصبه ، ولم يحدث في حالِ الجرِّ ما يُوجبُ البناءَ ، لكن تعذرت الكسرةُ لشبهِ الاسمِ هنا بالفعلِ ، فجُعِلَت الفتحةُ بدلاً عنها ، وكما أنَّ الكسرةَ إعرابٌ فالبدلُ عنها أيضاً إعرابٌ[٤] .

**تاسعاً : عللٌ ترجعُ إلى قوانين التَّركيب .**

ومن هذه القوانين عند ابن فلاح :

**أولاً : الأصل الإفرادُ ، والتَّركيبُ على خلافِ الأصلِ ، فلا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ** ، لذا اختار أنَّ ( لن ) مفردةٌ بسيطةٌ ، فأمَّا قولُ الخليلِ فأبطلَه بأنَّ الأصلَ الإفراد ، والتَّركيبُ على خلافِ الأصلِ ، فلا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ[٥] .

---

(١) مسألة ( ١٢٦ ) .
(٢) مسألة ( ١١٣ ) .
(٣) مسألة ( ١١١ ) .
(٤) مسألة ( ١٦ ) .
(٥) مسألة ( ١٢٦ ) .

**ثانياً : يصح ادعاء التركيب إذا بقي المعنى في المركب على ما كان عليه قبل التركيب** ، لذا اختار أنَّ ( إذن ) مفردةٌ لا مركبةٌ ، وعلل اختياره بأنَّ الإفرادَ هو الأصلُ ، والتَّركيب على خلافِ الأصل ، فلا يُصارُ إليه بغيرِ دليلٍ ، ولأنَّ ( إذن ) لها معنًى مستقلٌّ ، ولو وُضع موضعَها ( إذ ) و ( أن ) لم تفد معناها(١) .

**ثالثاً : لا يكونُ التَّركيبُ من ثلاث كلمات** ، لذا اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الصَّدرَ من العدد ( اثني عشر ) معربٌ ، والعجزَ باقٍ على بنائه ، وعلل اختياره بأنَّ الأولَ بلفظِ التَّثنية فهو بمنزلةِ كلمتينِ ، و( عشر ) كلمةٌ ثالثةٌ ، فلو حُكِمَ عليه بالبناء لأفضى إلى جَعْلِ ثلاثِ كلماتٍ في حُكْمِ كلمةٍ واحدةٍ ، وذلك معدومٌ في كلامهم(٢) .

**عاشراً : عللٌ ترجعُ إلى قوانين الإلحاق :**

ومن هذه القوانين عند ابن فلاح :

**أولاً : الشاذُّ لا يصلح للإلحاق .**

**ثانياً : الدالُّ على المعنى لا يدلُّ على الإلحاق .**

وبناء عليهما اختار القولَ إنَّ الزيادةَ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم ليست للإلحاق ، وأبطلَ كونَ الزيادة في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم للإلحاق بما يأتي :

**أمَّا تمسكنَ** ؛ فلأنَّ زيادةَ الميم في أول الفعل شاذةٌ ، ولا تكونُ إلا مع التاء ، والشاذُّ لا يصلح للإلحاق ؛ لأنَّ الملحقَ يصيرُ حكمُه حكمَ الأصليّ .

**وأمَّا تغافلَ** ؛ فلأنَّ الألفَ لا تصلح للإلحاق ؛ لأنَّها في الحشو موضوعةٌ للدَّلالة على المدّ في الكلمة ، والدالُّ على المعنى لا يدلُّ على الإلحاق ، وأمَّا إذا وقعت طرفاً فحقيقةُ الإلحاق بالياء ، وهي منقلبةٌ عنها .

---

(١) مسألة ( ١٢٨ ) .

(٢) مسألة ( ١٣٥ ) .

**وأمَّا تكلَّم** ؛ فلأنَّ تضعيفَ العين لا يدلُّ على الإلحاق ؛ لأنَّ لـــه معـــنى ، وحـــرفُ الإلحاق ليس الغرضُ منه إلا إلحاق وزنٍ بوزن في حركاته وسكونه ، ولـــيس لـــه معـــنى آخر(١) .

**ثالثاً : يشترط في حروف الملحق موافقتها لحروف الملحق به في الأصالة والزيادة .**

**رابعاً : يشترط في حروف الملحق موافقتها لحـــروف الملحـــق بـــه في الحركـــات والسكنات .**

**خامساً : لا يجوزُ إدغامُ الملحق .**

وبناء عليها اختار القولَ إنَّ الفعلَ اقشعرَّ واطمأنَّ ونحوهما أصلٌ وليس بملحق بشيء ، وعلل اختياره بثلاثة أمور :

**أحدها** : أنَّ النَّونَ في ( احرنجمَ ) زائدةٌ ، فكيف يقابلها الحرفُ الأصليُّ ، وهو العينُ في ( اقشعرَّ ) .

**والثاني** : أنَّ النونَ ساكنةٌ فكيف تقابل بالحرف المتحرّك .

**والثالث** : أنَّه لا يجوزُ إدغامُ الملحق ، ولذلك لم يدغم ( اقعنسس )(٢) .

**ويتضح من العرض السابق لأنواع العلل عند ابن فلاح ما يأتي :**

**أولاً** : أنَّ هذا العرضَ قد أظهرَ مدى اعتماد ابن فلاح علـــى هـــذه التعلـــيلات في استدلالاته النَّحوية والتَّصريفية ، وإكثاره من الاستعانة بها .

**ثانياً** : أنَّه قد ظهرَ من تتبع هذه التعليلات عند ابن فلاح أنَّها علـــلٌ تـــأتي لتـــسويغ القواعد وتأكيدها ؛ إذ توجدُ بعد القاعدة لا قبلها ، فلا تتعدّى أن تكونَ دلالةً أو أمارةً على الأحكام ، تهدفُ إلى إضفاء نوعٍ من الاتّساق على تلك القواعد ، وهي تعليلاتٌ تختلفُ عن

---

(١) مسألة ( ١٩٠ ) .

(٢) مسألة ( ١٩١ ) .

تلك الموجبة للحكم التي تُستخدَمُ في العملية القياسية ، وتدخلُ في القياس باعتبارها ركناً من أركانه .

**ثالثاً** : أنَّ أكثرَ العلل التي اعتمد عليها ابنُ فلاح إنَّما هي عللٌ مستمدةٌ من القوانين النَّحوية والتَّصريفية ، وليست افتراضات عقلية لا تقومُ على أساس .

**رابعاً** : أنَّ عللَ ابن فلاح لم تكن بالمستوى نفسه : فمنها الضّعيفُ المخالفُ للحكم المؤيد بالسّماع ، كتعليله منع مجيء ( مِن ) للغاية الزمانية بأنَّ ( مِن ) إنَّما اختصَّت بالمكان لاختصاص ( مذ ) بابتداء الغاية في الزَّمان ، فكما لا يجوزُ دخولُ ( مذ ) في موضعها فيقال : ( ما رأيته مذ بغداد ) لا يجوزُ دخولُ ( مِن ) في موضع ( مذ ) ، فيقال : ( ما رأيته من يومين )[(١)] .

وهذا التَّعليلُ ينقضه السماعُ كقوله تعالى : ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ ﴾ .

**ومنها القوي** كأن تكونَ مؤيدةً بالسّماع ، كتعليله إسقاط الواو وفتح عين الكلمة في النَّسبَ إلى ( فَعُولة ) بأنَّ اجتماعَ الواو مع ياء النَّسب فيه ثقلٌ يزولُ بحذف الواو ويقوّيه السَّماعُ وهو قولُ العرب في شَنُوءة شَنَئيّ[(٢)] ، أو تكون مؤيدةً بالقوانين النَّحوية والتَّصريفية كتعليله حرفية ربّ بأنَّ ( رُبَّ ) لابدَّ لها من التَّعلق بفعلٍ[(٣)] ، وهذا حكمُ حروفِ الجرّ ، وكتعليله منعَ نداءِ ما فيه اللام بأنَّ حرفَ النّداء يفيدُ تعريفَ القصد إذا لم يُقصَدُ العموم واللامُ : إمَّا لتعريفِ العَهد ، أو لتعريفِ الحضور ، ولا يتواردُ مُعَرِّفان في محلٍّ واحدٍ على مُعرَّف[(٤)] .

**خامساً** : العللُ القويّةُ عند ابن فلاح تُحوِجُ إلى تأويل السَّماع ، ويدلُّ على هذا المنهج

(١) مسألة ( ٩٢ ) .

(٢) مسألة ( ١٧٤ ) .

(٣) مسألة ( ٩١ ) .

(٤) مسألة ( ١١٢ ) .

عنده قولُه جواباً عن سماع : " وما ذكرنا من العِلَل القويّة يُحْوِجُ إلى تأويله "(١) .

## المبحث السادس : نقده للأدلة النقلية :

من السِّمات البارزة في اختيارات ابن فلاح نقدُه للأدلة النَّقلية المخالفةِ لاختياراته ، وأعني بالنَّقد هنا الاعتراض أو الجواب عن الدليل النَّقلي بما يمنعُ الاستدلالَ به .

**ونقدُ ابن فلاح للأدلة النَّقلية يكونُ من جهتين :**

**الأولى : من جهة ثبوتها : وذلك من خلال ما يأتي :**

**أولاً : النقد بجهالة القائل** ، وذلك بأنْ يتخذَ ابنُ فلاح عدمَ معرفة من يُعزى إليه الشَّاهدُ سبيلاً للطعن في الاحتجاج به ، وإبطالِ الرأي الذي بُنِي عليه ، ومنه جوابه عن سماعِ الكوفيينَ الدال على جوازِ إضافةِ النَّيِّف إلى العشرة ، وهو قول الشاعر :

كُلِّفَ من عنائه وشِقْوَتِه ... بنتَ ثماني عَشْرةٍ من حِجَّتِه

بأنَّه مجهولُ القائل ، ويُحمَلُ على الضَّرورة(٢) .

**ثانياً : النقد بعدم فصاحة القائل** ، وذلك بأن يتخذَ ابنُ فلاح عدمَ فصاحة من يُعزى إليه الشاهدُ سبيلاً للطعنِ في الاحتجاج به ، وإبطالِ الرأي الذي بُنِي عليه ، ومنه أنَّه اختار عدم جوازِ تعريفِ العدد المضاف ، وأجاب عن حجة المجيزين النقلية ، وهي قول العرب : ( الثلاثة الأثواب ) ، و( الخمسة الدَّراهم ) ، بما روى أبو زيد من أنَّ قائلَها غيرُ فصيح(٣) .

**ثالثاً : النقد بكونه مصنوعاً** ، وصنعةُ الدَّليل هي أن يضعه غيرُ الفصيح الذي يُنسبُ الشاهدُ إليه ، وابنُ فلاح يجعلُ ذلك حجةً لإسقاط الاستدلال بالشَّاهد ، ومنه أنَّه اختار أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ ، ووزنُها : فَعْلَأة ، ومما احتج به أنَّ فَعْلَى أولى من فَعْيَل لندوره ،

---

(١) مسألة ( ٦٧ ) .

(٢) مسألة ( ١٣٧ ) .

(٣) مسألة ( ٩٥ ) .

على أنَّه قيل : إنَّ ضَهْيَد مصنوعٌ ، فالمصيرُ إلى فَعْلَاء وفَعْلَى أولى من المصير إلى فَعْيَل "(١).

**والثانية : من جهة متنه : وذلك من خلال ما يأتي :**

**أولاً : نقد النقل باختلاف روايته** ، توجدُ شواهدُ نحويةٌ كثيرةٌ يُستشهد بها في مسألة على نحوٍ ما ، وتردُ في مسألةٍ أخرى أو كتابٍ نحويّ آخر على نحوٍ مختلفٍ اختلافاً يسيراً أو غير يسير ، كما أنَّ هناك شواهدَ شعريةً في كتب النَّحو توجدُ بصورةٍ مخالفةٍ في مظانّها كدواوين الشِّعر أو كتب الأمثال والأخبار ، وربما يكونُ موضعُ الشَّاهد نفسه مختلفاً على وجهٍ لا يكون صالحاً للاستشهاد معه ، ومنه أنَّه اختار القولَ بمنع تقدّم التمييز على عامله وأجاب عن حجة الجواز النقلية ، وهي قولُ الشَّاعر :

أتهجرُ ليلى بالفِرَاقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفِرَاقِ تطيبُ

بأنَّ أكثرَ البصريين يروونه ( نفسي ) ، فيكونُ نفسي اسمَ ( كان ) ، و( تطيب ) خبرُها ، وقد عَدَلَ عن الغائب إلى المتكلم ، وذلك كثيرٌ في لغة العرب .

**ثانياً : نقد الدليل من الشِّعر بحمله على الضَّرورة** ، جمهورُ النَّحويين يقولون بالضَّرورة الشّعرية ، وخالفَ في ذلك أحمدُ ابن فارس ؛ فهو يرى أنَّ ما يأتي به الشَّاعرُ إمَّا أن يكونَ له وجهٌ في العربية وحينئذٍ لا يكونُ ضرورةً ، وإمَّا ألا يكونَ له وجهٌ منها ، وعندئذٍ لا داعي للتَّكلف واصطناعِ الحيل للتخريج ، ويكونُ مردوداً ، ويسمّى باسمه الحقيقي وهو الغلط أو الخطأ ، يوضّحُ هذا المنهجَ قولُه في كتابه الصاحبي : " وما جعل الله الشعراءَ معصومين يوقون الخطأ والغلط ، فما صحّ من شعرهم فمقبولٌ ، وما أبته العربيةُ وأصولُها فمردودٌ "(٢) .

**واختلفَ الجمهورُ في تحديدِ مفهومِ الضَّرورة على قولين(٣) :**

(١) مسألة ( ١٨٧ ) .

(٢) كتاب الصاحبي : ( ٢٣١ ) .

(٣) للتوسع في الخلاف في تحديد مفهوم الضرورة ينظر : موارد البصائر لفرائد الضرائر ( ٦٠ ) ، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية لمحمد حماسة ( ١٦٢ ) ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية لعبد الوهاب العدواني =

**أحدهما** : أنَّ الضَّرورةَ ما وقع في الشعر سواءً كان للشاعر عنه فسحة أم لا ، وهو قولُ جمهور النَّحويين ، ومنهم ابنُ جنيّ ، وابنُ عصفور(١) .

**والثاني** : أنَّ الضَّرورةَ هي ما لا مندوحة للشاعر عنه ، وبه قال ابنُ مالك(٢) .

**والضَّرورة في الفكر النَّحويّ لها مسوغاتٌ تُحملُ عليها ، من أهمها :**

**أولاً** : مراجعةُ الأصولِ المتروكةِ بردّ الشيء إلى أصله ، ومن أمثلته صرفُ ما لا ينصرف ، وفكُّ المدغم ، وإجراءُ المعتل مجرى الصحيح .

**والثاني** : التشبيهُ بشيءٍ جائزٍ في النّثر على وجهٍ من وجوه القياس ، ذلك أنَّهم " ليس شيءٌ يضطرونَ إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً "(٣) ، ومن أمثلته قولُ الشعراء ( ليتي ) إذا اضطروا ، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا ( الضاربي ) والمضمر منصوب(٤) .

وقد حظي هذان المسوغان للضرورة بعناية كبيرة في الدَّرس النَّحوي ، وأصبحا معياراً يفرق به النحاة بين الضرورة والخطأ(٥) .

**والضَّرورةُ في حقيقتها خروجٌ على المقاييس ، وبعدٌ عن المعايير الثابتة التي أقامها النّحاة في وصف تراكيب العربية وفي تجريد قواعدها** ، وعليه فإنَّ النّحاةَ لم يقيموا أيَّة قاعدةٍ أصلية على ضرورة شاعرٍ مهما كانت الثقةُ كبيرة بفصاحته(٦) ، فالضّرورةُ في الفكر النَّحويّ ليست بحجة .

---

= ( ٢٩ ) ، والضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي لعبد العال شاهين ( ٤١ ) .

(١) الخصائص ( ١٨٨/٣ ) ، وضرائر الشعر ( ١٣ ) .

(٢) شرح التسهيل ( ٢٠٢/١ ) .

(٣) الكتاب ( ٣٢/١ ) .

(٤) الكتاب ( ٣٧٠/٢ ) .

(٥) للتوسع في مسوغات الضرورة ينظر : مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ( ٣٢٠ ) ، وضوابط الفكر النحوي ( ٤٨٧/١ ) .

(٦) ضوابط الفكر النحوي ( ٤٩٢/١ – ٤٩٣ ) .

**ويجدرُ التنبيهُ هنا على ثلاثة أمور تتعلّق بالضَّرورة :**

**أحدها** : أنَّ الضَّرورةَ الشعرية قد توافقُ لهجةً ، أو قراءةَ قرآن ، فاختلف النُّحاةُ حينئذٍ هل ينتفي عن شاعرها صفةُ الاضطرار ؟ قولانِ للنُّحاة في هذه القضية :

**أحدهما** : أنَّ الضَّرورةَ لا تخرجُ عن كونها ضرورةً لدى الوقوف على ما يناظرها في شيء من لهجةٍ ، أو قراءةٍ ، وقد جعله الآلوسيّ موقفَ الجمهور(١) ، وبه قال بعضُ الدَّارسين المحدَثين(٢) .

**والثاني** : أنّ الضَّرورةَ تخرجُ عن كونها ضرورةً لدى الوقوف على ما يناظرُها في شيء من لهجةٍ أو قراءةٍ ، وبه قال بعضُ الدَّارسين المحدَثين(٣) .

**يقول الدكتور محمد الخطيب** : " ويبدو لي رأيٌ يمكنُ أن يُعدَّ ضابطاً في هذا الباب ، وهو أن ننظرَ في لغة الشَّاعر ، فإن كانت لغتُه تنطقُ بهذا الوجه الذي جاء في شعره ، خارجاً به عن القياس فهي لهجته وليست ضرورة ، فإن تكلم الشاعرُ بالظاهرة وهو ليس من أهلها فلا شك في كونه ركب مركبَ الضَّرورة ؛ إذ ليست لغته "(٤) .

**الأمر الثاني** : أنَّ الضَّرورةَ والشّذوذَ يلتقيان في مجرى واحدٍ ، هو مجرى الخروج عن القياس المألوف في النّظام اللُّغوي ، وقد جرى العرفُ السائدُ بين النَّحويينَ على تطبيق الضَّرورة في ميدانِ الشّعر ، وتطبيقِ الشّذوذ في النثر ، إلا أنَّ هذا العرفَ قد تطور عند المتأخرينَ من النّحويينَ فوُجد من يُطلق الشُّذوذَ على الشّعر ، واختلف الباحثونَ في تفسير هذا التطور :

**فذهب الدكتور فتحي الدجنة** إلى أنَّ الخروجَ عن القياس في ميدانِ الشّعر يُسمّى ضرورةً إذا لم يرد له نظيرٌ في كلامٍ منثور ، فإذا ورد له نظيرٌ في كلامٍ منثور سُمّي

(١) الضرائر للألوسي ( ٢٤ ) .

(٢) منهم : د/عبدالوهاب العدواني في كتابه : الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ( ٣٤٤ ) .

(٣) منهم : د/محمد حماسة في كتابه : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ( ٥٥٩ ) .

(٤) ضوابط الفكر النحوي ( ١/٥٠٢ )

شذوذاً[١] .

**وذهب الدكتور عبدالوهاب العدواني** إلى أنَّ الضَّرورةَ والشّذوذَ ظاهرتان تلتقيان في مجرى واحدٍ هو مجرى الخروج عن القياس المألوف في النّظام اللغوي ، وذلك يجعلنا لا نشكّ في كون الضّرورة والشّذوذ تطبيقياً مصطلحين لظاهرةٍ لغويةٍ واحدةٍ ، وأنَّ الفصل بينهما ليس سليماً من ناحيتيه النّظرية والتطبيقية[٢] .

**الأمر الثالث** : أنَّه لم يقل أحدٌ من النُّحاة – فيما أعلم – بوقوع الضّرورة في النثر غير المسجوع ، واختلفوا في إلحاق النثر المسجوع بالشّعر في تحمّله ما لا يجوزُ في الكلام على قولين :

**الأول** : الجواز ، وهو قولُ الأخفش الأوسط ، وابنُ درستويه ، وبه قال ابنُ الخباز ، وابنُ عصفور ، وأبوحيان في أحد قوليه ، والسيوطيّ[٣] .

**والثاني** : المنع ، وهو قولُ أبي حيان[٤] .

**وأشيرُ هنا إلى أمور تتعلق بالضَّرورة عند ابنِ فلاحٍ اتَّضحت لي من خلال اختياراته :**

**أحدها** : أنَّ الضَّرورةَ ليست بُحجّة عند ابن فلاح ؛ يدلّ على ذلك عباراته الآتية :

"البيت محمولٌ على ضرورة الشعر ، فلا تُعقَدُ عليه الأبواب "[٥] ، "ما حُذفَ لضرورة الشعر لا يُجعَلُ أصلاً يقاس عليه "[٦] .

---

(١) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ( ٤٣ ) .

(٢) الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ( ٣٠١ – ٣١٤ ) .

(٣) همع الهوامع ( ٣٥٠/٥ ) ، وتصحيح الفصيح ( ٣٦ ) ، وتوجيه اللمع ( ١٧٨ ) ، وضرائر الشعر ( ١٣ ) ، والنكت الحسان ( ٣٠٠ ) ، وهمع الهوامع ( ٣٥٠/٥ ) .

(٤) الارتشاف ( ٢٣٧٧/٥ ) .

(٥) مسألة ( ٢ ) .

(٦) مسألة ( ٢ ) .

**ومن هنا اتخذ ابن فلاح من الضرورة وسيلة لنقد وإبعاد كلّ ما خالف القاعدةَ المختارةَ عنده من الأبيات الشّعرية**(١) .

**والثاني** : أنَّ السّماعَ المخالف عند ابن فلاح إذا أمكن حملُه على غير الضّرورة فلا يصار إلى الضرورة(٢) .

**والثالث** : أنَّ ابنَ فلاح يُطلقُ – أحياناً – مصطلحَ الشّذوذ على الشّعر بدلاً من الضّرورة .

**وهذا كما تقدم له تفسيران عند المتأخرين :**

**أحدهما** : أنَّهم يطلقون مصطلحَ الشّذوذ على الشّعر بدلاً من الضّرورة إذا وُجد له نظيرٌ في النثر ، فإذا لم يوجد أطلق عليه مصطلح الضّرورة .

**والثاني** : أنَّهم يطلقونَ مصطلحَ الشّذوذ على الشّعر بدلاً من الضّرورة من جهة أنَّهما يعالجان قضيةً واحدةً : وهي مخالفةُ القياس ، وليس لوجود النثر وعدمه أثرٌ في هذا الإطلاق .

**والذي يظهر لي من اختيارات ابن فلاح** أنَّه يطلقُ مصطلحَ الشّذوذ على الشّعر بدلاً من الضّرورة إذا وُجد له نظير في النَّثر ، ومنه أنَّه اختار القولَ إنَّ ( بلى ) حرفُ جواب لا يقعُ بعد مُوجَبٍ ، والحجة النقلية للقائلين بأنَّ ( بلى ) تُستعمَلُ بعد الإيجاب هي قولُه تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا ﴾ ، فقد جاءت ( بلى ) ولم يتقدمها نفيٌ ، وقولُ الشَّاعر :

وقد بَعُدَت بالوصل بيني وبينها ... بلى إنَّ مَن زارَ القبورَ لَيَبْعُدَا

(١) مسألة ( ٢٦ ) ، ومسألة ( ١٥٥ ) .

(٢) مسألة ( ١١٣ ) .

فأجاب عن الشعر بأنَّه شاذٌّ لا يقدحُ في المطَّرد(١) .

**إلا أن هذا الإطلاق بهذا القيد ليس بلازم عند ابن فلاح** بمعنى أنَّه أحياناً يطلقُ مصطلحَ الضّرورة على شعرٍ له نظيرٌ في الكلام الاختياري ، ومن ذلك أنَّه اختار أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء لا يُجمَعُ جمعَ تصحيح ، وقد ذكر ابنُ فلاح حجة المجيزينَ ، وهي قولُ النَّبيّ ﷺ : « **ليس في الخضراوات صدقةٌ** » ، فـ( الخضراوات ) جمع خضراء ، وقولُ الشَّاعر :

فما وَجَدتْ بناتُ بني نزارٍ حَلائِلَ أَسْودِينَ وأَحْمَرِينا

فـ( أسودين ) و( أحمرين ) في البيت جمعُ أسود وأحمر ، ثم أجاب عن الشّعر بأنَّه محمولٌ على ضَرورة الشِّعر(٢) .

**فتحصَّلَ من ذلك** أنَّ الشّعرَ الذي له نظيرٌ في النّثر يصحُّ إطلاقُ مصطلحي الضّرورة والشذوذ عليه عند ابن فلاح .

**والرابع** : أنَّ المعروفَ عند النّحاة أنَّهم يجعلونَ للضّرورة مسوغاتٍ تفسّر وجودَها ، أما ابنُ فلاح فهو يجعلُ من الضَّرورة مسوّغاً لبعض التأويلات البعيدة المخالفة للقياس التي يأتي بها ابنُ فلاحٍ جواباً عن بعض الأبيات المخالفة لاختياره ، وأحياناً يجعلُ من الضَّرورة مُسوقاً لاستعمال الشذوذ في الشّعر العربي .

**فمن الأول** أنه اختار عدم جوازِ العطفِ على الضَّمير المجرور من غيرِ إعادةِ الجارّ وأجاب عن أدلَّة الكوفيينَ من الشعر بما يأتي :

**فأما** قولُ الشَّاعر:

تُعَلِّقُ في مثل السَّواري سيوفُنا وما بينها والكعبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

(١) مسألة ( ١٣٩ ) .

(٢) مسألة ( ١٥٥ ) .

وقولُ الشَّاعر :

فــاليومَ قــد بــتَّ تهجُونــا وتــشتمُنا        فاذهبْ فما بكَ والأيــامِ مــن عجــبِ

فأجاب عنهما بأنَّه على إضمارِ الجار ؛ لضرورةِ الشِّعر ، ولولا ذلك لكان لحناً(١) .

**ومن الثاني** أنّه اختار عدم جواز نصب المضارع بعد الفاء إذا كان ما قبلها موجبــاً ، ثم قال : " وأما قول الشاعر :

ســـأترك مـــنزلي لـــبني تمـــيم        وألحـــق بالحجـــاز فأســـتريحا

وقول الآخر :

قـــوارص تـــأتيني ويحتقرونهـــا        وقـــد يمـــلأ القطـــر الإنـــاء فيفعمـــا

وقول الآخر :

لنا هــضبة لا يــنزل الــذل وســطها        ويــأوي إليهــا المــستجير فيعــصما

فإنها شاذة حملهم عليها ضرورة الشعر(٢) .

**والخامس** : أنَّ من أسباب الحمل على الضَّرورة عند ابن فلاح مخالفةَ البيت لنصوص التنزيل ، والقياسِ الجليّ ، يدلُّ عليه قولُه : " ومنه ما يُحمَلُ على ضرورةِ الشِّعر ؛ لمخالفتــه لنصوص التنزيل ، والقياسِ الجليّ "(٣) .

**والسادس** : أنّ ابنَ فلاحٍ يرى أنَّ كون الضَّرورة تَردُّ إلى أصلٍ ليس مطــرداً ، لــذا اختار أنَّ قصرَ الممدود جائزٌ في الشِّعر مطلقاً ، وأجاب عن قول الفراء : " إنَّ الضَّرورة تَردُّ إلى أصلٍ " بأنَّ هذا لا يَطّردُ في كلِّ موضعٍ ، ولذلك جاز تأنيثُ المذكَّر ، وهو رجوعٌ مــن

(١) مسألة ( ١٠٨ ) .
(٢) مسألة ( ١٢٩ ) .
(٣) مسألة ( ١٠٧ ) .

الأصلِ إلى الفرع[1] .

**ثالثاً : نقد الدَّليل النَّقليّ بكونه شاذاً :**

**الشاذّ في اللُّغة** : المنفرد ، يقال : " شذَّ ويَشِذُّ شذوذاً : انفرد عن الجمهور ونـــدر ، فهو شاذ "[2] .

**وفي الاصطلاح** : ما فارق ما عليه بقيةُ بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غـــيره ، ويقابلـــه المطرد : وهو ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة[3] .

**وقد اشترط العلماءُ للحكم بالشذوذ شروطاً أظهرها[4] :**

**أولاً** : ألا يشكَّ في خلافه للأصول .

**ثانياً** : أن يكون سُمِع ممن تُرضى عربيّته .

**ثالثاً** : أن يثبت في رواية صحيحة .

**وقد التمس النّحاةُ عللاً يفسّرون بها ما شـــذَّ عـــن القيـــاس في كـــلام العـــرب أظهرُها[5] :**

**أولاً** : أن يكون العربيُّ حاول به مذهباً ونحا نحواً من الوجوه .

**ثانياً** : أن يستهوي العربيَّ أمرٌ غلّطه .

---

(١) مسألة ( ١٤٣ ) .

(٢) لسان العرب ( ٣/٤١٠ ) .

(٣) الخصائص ( ١/٩٧ ) ، والاقتراح ( ١٦٥ ) ، وللتوسع في تحديد مفهوم الشذوذ عند القدامى والمحدثين ينظـــر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ( ١٧ – ٢٩ ) .

(٤) الأصول في النحو ( ١/٥٦ ) ، والمزهر ( ١/٢٣٢ ) ، والإيضاح في علل النحو ( ٦٣ ) .

(٥) الأصول في النحو ( ١/٥٦ – ٥٧ ) ، والخـــصائص ( ٣/٢٥- ٢٦ ) ، والاقتـــراح ( ٦٣ – ٦٤ ) ، والمزهـــر ( ١/٢٣٢ ) .

**ثالثاً** : أن لا يُحكِمَ العربيُّ القياسَ على لغة آبائه .

**رابعاً** : أن يقصرَ السّامعُ عن إدراك وجه صحته .

**خامساً** : أن يسمعها العربيُّ ممن ليس فصيحاً فتسري في كلامه .

**ولظاهرة الشّذوذ في الدَّرس النَّحويّ قواعدُ تنظمها ، وضوابطُ تحكمها ، ويمكنُ إجمالها فيما يأتي**(١) :

**أولاً** : الشَّواذُ في كلامهم كثيرةٌ ، إلا أنَّها مع كثرتها لا تبلغُ مبلغاً يُعطّلُ الحكمَ الجاري على نظائرها مما جاء على أصل بابه .

**ثانياً** : الشّذوذُ لا ينافي الفصاحةَ ؛ إذ إنَّه شذوذٌ عن القواعد الموضوعة بعد استقصاءٍ لأوضاع العربية وأحوالها ، وليس شذوذاً عن سنن العربية ، بل هو منها وداخلٌ فيها .

**ثالثاً** : الشاذُّ مقصورٌ على السَّماع فلا يقاسُ عليه .

**يقول الدكتور محمد الخطيب** : " وهذا الموقف تجاه الشاذ في الفكر النَّحوي نابعٌ من إدراك النَّحويينَ حقيقة اللغة كما هي في واقعها على ألسنة أهلها الذين ينطقون بها على سجيتهم من جهة ، وحقيقة عملهم النَّحويّ الذي هو قانونٌ في ضبط الكلام ، وتعليله من جهة أخرى ؛ ومن ثَمَّ فإن ما ثبت عندهم شذوذُه يلتزمون به كما نطق العرب ؛ " لأنَّك إنما تنطقُ بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم " ، ولكن لكي تسلم عللُهم ، وتطردُ قوانينهم ، " فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس "(٢) .

**والشاذُّ هو القليلُ** ، ويقابله المطرد ، وهو الذي لا يتخلّف ، والكثيرُ ،وهو الذي يتخلَّف.

والسؤال الذي يطرحُ نفسه هنا : ما المعيارُ الذي يُبنى عليه مفهومُ القلّة ومفهوم

---

(١) ضوابط الفكر النحوي ( ١/٤٧٠ – ٤٧٣ ) .

(٢) ضوابط الفكر النحوي ( ١/٤٧٣ ) .

الكثرة في القياس ؟ .

الجواب : الذي يظهرُ لي من كلام النَّحويينَ أنَّ مفهومَ الكثرة والقلة في القياس يُبنى على ثلاثة أمور :

**الأول** : أنَّ النَّظرَ في الكثرة والقلة إنّما هو إلى المسموع باعتبار نظائره ، لا باعتبار نفسه فـ( استحوذ ) مثلاً كثيرةٌ في الاستعمال ، إلا أنَّه لا يقاسُ عليها ؛ لأنَّها قليلةٌ باعتبار نظائرها .

**والثاني** : أنَّ المعتبرَ في الكثرة والقلة هو المسموعُ باعتبار قبائل العرب ، لا باعتبار قبيلة واحدة ؛ بدليل قولهم : " كثيرٌ في كلام العرب " ، و" هو قليلٌ في كلام العرب " ، وبدليل أنَّهم لم يقيسوا على لغة أزد شنوءة في إلحاق ضمائر الفاعلين بالفعل إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا .

**قال الدَّماميني** : " فإن قلت : كيف قال المصنف : " وقد تلحق " فأشعر بالتقليل ، والغرضُ أنَّ هذا عند أرباب هذه اللغة كثيرٌ شائعٌ ، بل هو أمرٌ ملتزم ؟ قلنا : إنما قال ذلك بالنسبة إلى لغة الأكثرين "(١) .

**والثالث** : أنَّ مقدارَ الكثرة والقلة غيرُ محدّد ، بل هو أمرٌ نسبيّ .

**قال ابن الجبان** : " الكثرة والقلة من أسماء الإضافة ؛ لأنَّ كلَّ شيء قليلٌ في جنب ما هو أزيدُ منه ، وكثيرٌ في جنب ما هو أنقصُ منه "(٢) .

فالقليل في بابٍ قد يكونُ كثيراً في بابٍ آخر ، وذلك بحسب ما يقابله ؛ لذا قاسوا على ( شنئيّ ) من ( شنوءة ) في النسب ، ولم يقيسوا على ( ثَقفيّ ) من ( ثقيف ) ، و( قُرشيّ ) من ( قريش ) ، و ( سُلميّ ) من ( سُليم ) ؛ لأنَّ ( شنئيّ ) هو الوحيدُ في بابه ، ولم يقابله ما ينقضه بخلاف ( ثقفيّ ) ، و( قُرشيّ ) و( سُلميّ ) ، فهي – وإن كانت

(١) تعليق الفرائد ( ٤/٢٣٨ ) .

(٢) شرح الفصيح ( ٩٤ ) .

كثيرةً بالنسبة إلى باب ( شنئيّ )– قليلةٌ بالنسبة إلى ما يقابلها من نظائرها فلم يقس عليها .

**وأشيرُ هنا إلى أمرين يتعلّقان بمصطلح الشّذوذ عند ابن فلاح :**

**أحدهما** : أنَّ السَّماعَ الشاذَّ عند ابن فلاح هو ما لم يطرد في كلام العرب ، يبيّنُ هذا المفهوم قوله : " إنَّه محمولٌ على الشذوذِ ؛ لعدم الاطّراد"(١) .

**والثاني** : أنَّ الشاذَّ عند ابن فلاح لا يقدحُ في المطرد و لا يقاس عليه ؛ يُبيّنُ ذلك عباراته التالية في الجواب عن بعض السّماع الشاذّ :

" أنَّه شاذٌّ لا يقدحُ في المطَّرد "(٢) ، " فحُكِم عليها بالشّذوذ بحيثُ لا يُعرَّج عليها "(٣) .

ومن هنا اتخذ ابنُ فلاح من الشّذوذ وسيلةً لنقد وإبعاد كلّ ما خالف القاعدةَ المختارة عنده من السّماع(٤) .

**رابعاً : نقد الدَّليل النَّقلي بالتأويل :**

**التأويلُ في اللغة** مأخوذٌ من الأَوْل ، وهو الرجوع .

" **أمَّا في كلام النّحويينَ** فلا نكادُ نجدُ تعريفاً دقيقاً لمفهوم التَّأويل عندهم ، وإن كان المتأمّلُ في الدَّرس النَّحويّ يجدُ استخدامَه يمتدُّ امتداداً مباشراً عن مدلوله اللُّغويّ ، فهم يلجؤون إليه عند مخالفة اللّفظ أو التّركيب لظاهر المعنى أو الأصل النّحويّ ، فيحملُ على خلاف الظّاهر لدليل "(٥) .

---

(١) مسألة ( ٥١ ) .

(٢) مسألة ( ١٣٩ ) .

(٣) مسألة ( ١٩٣ ) .

(٤) مسألة ( ٢١ ) ، ومسألة ( ٥١ ) ، ومسألة ( ١٣٩ ) .

(٥) ضوابط الفكر النحوي ( ٢/٣٣٤ ) .

**فالغرض من التأويل هو** " ردُّ ما يخرجُ عن إطار اللُّغة العام إليه ، وهذا الاتجاه ناشـــئٌ عن مبدأ عقليّ صحيح ،وهو أنَّ تأويلَ النَّص ليتفق مع القاعـــدة أولى مـــن حملـــه علـــى الشُّذوذ"(١) .

**وقد لجأ الفكرُ النَّحويّ إلى التأويل لأسبابٍ عديدةٍ من أهمها ما يأتي**(٢) :

**أولاً** : معالجةُ ما جاء من كلام العرب في عصور الاحتجاج مخالفاً لأقيستهم .

**ثانياً** : ضبطُ العلاقة بين ظاهر الكلام والأصول التي تنتظمُ بنيته في الفكر النَّحويّ وفقاً لثنائية الأصل والفرع ، فالنّحاةُ وضعوا أصولاً مجردةً لبنية المفردات والتَّراكيب الإسنادية وما يحكمُها من قواعد ، وأيُّ خروجٍ عن هذه البنية يقتضي التَّأويلَ والردَّ إلى الأصل ، ســـواء أصلُ الوضع في المفردات ، أم أصلُ الوضع في التَّراكيب ، أم أصلُ القاعـــدة ، نتيجـــةَ أنَّ التَّوسع بالخروج عن الأصل شائعٌ في كلام العرب .

**ثالثاً** : المعنى ، فأحياناً لا يتضحُ المعنى في النَّص إلا بوجهٍ من وجوه التَّأويل ؛ إذ قـــد يؤدي تفسير الكلام على ظاهره فقط إلى فساده وعدم إفادته ، فيصبحُ اللجوءُ إلى التَّقـــدير ضرورة ، وليس هذا التَّقديرُ ضرباً من الخيال أو التخرص ، ولكنَّه فهمٌ لبنية الكلام الأساسية التي يُردّ إليها التعبير المنطوق .

**وللتأويل في الدَّرس النَّحويّ صورٌ وأساليبُ متعددةٌ ، أبرزها ثلاثـــةُ أشـــياء**(٣) : الحذف والتقدير ، والزيادة ، والتقديم والتأخير .

**وقد اتخذ ابنُ فلاحٍ من التَّأويل ذريعة لنقد وإبعاد كلِّ ما خالفَ القاعدةَ المختـــارة**

---

(١) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ( ٤٢٣ ) .

(٢) للتوسع في أسباب التأويل ينظر : ظاهرة التاويل في الدرس النحوي بحث ومنهج ( ٥٣ ) ، والتأويل النحـــوي في القرآن الكريم ( ٢١ ) ، وضوابط الفكر النحوي ( ٣٣٧/٢ ) .

(٣) للتوسع في معرفة أساليب التأويل وضوابطها ينظر : ظاهرة التاويل في الدرس النحوي بحـــث ومنـــهج ( ٩٥ ) ، وضوابط الفكر النحوي ( ٣٤٥/٢ ) .

**عنده من السّماع[1] .**

**وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أمورٍ تتعلّقُ بالتَّأويل عند ابن فلاح :**

**أحدها : أنَّ من أسباب التَّأويل عنده ما يأتي :**

**أولاً : موافقة الأصول والقواعد النحوية الأولى :**

كانت الأصولُ النَّحويةُ التي انتهى إليها النُّحاةُ الأوائلُ نتيجةَ جهودٍ ضخمة للفترة الأولى في تاريخ النَّحو ، وكانت نتيجة استقراءٍ ضخمٍ للظَّواهر اللّغوية ، ونتيجة لذلك كان من الطَّبيعي أن يعتدَّ النُّحاةُ بها ، بيد أنَّ هذه الأصولَ لم تكن في جميع الأحيان نتيجةَ استقراءٍ تامٍ للظَّواهر اللّغوية ، فلا بدّ أن يظهرَ من مواد اللّغة ما يخالفُ الأصولَ والقواعدَ الأولى ، ولهذا السبب يضطرُّ ابنُ فلاحٍ لتأويلِ النّصوص لتوافق ما توصّل إليه من قواعد و لم يجد وسيلةً لربط النّصوص المخالفة للقواعد بما هو متوافق غير سبيل التأويل .

**ومن هذه الأصول والقواعد النحوية عند ابن فلاح ما يأتي :**

**أولاً : ضمير المجرور كالجزء مما قبله ، لشدة ملازمته له** ، لذا اختار عدم جوازِ العطفِ على الضَّمير المجرور من غيرِ إعادةِ الجارّ ، معللاً ذلك بأنَّ العطف عليه يصير إمَّا كالعطف على بعض الكلمة ، أو كعطف الاسم على الحرف ، ومن ثم ردّ السماع الدال على الجواز بتأويله[2] .

**ثانياً : الفاعل كالجزء من الفعل** ، لذا اختار منع تقدّم الفاعل على الفعل ، معللاً ذلك بأنَّ الفاعل كالجزء من الفعل ، وجزءُ الشيء لا يتقدمُ عليه ومن ثم ردَّ السماع الدال على الجواز بتأويله[3] .

---

(١) مسألة ( ٦٠ ) ، ومسألة ( ٦٤ ) ، ومسألة ( ٦٧ ) .

(٢) مسألة ( ١٠٨ ) .

(٣) مسألة ( ٦٧ ) .

**ثالثاً : لا يتواردُ مُعَرِّفان في محلٍّ واحدٍ على مُعرَّف** ، ولذلك اختار منع نداءِ ما فيه اللام ؛ معللاً ذلك بأنَّه يؤدي إلى توارد مُعَرِّفين في محلٍّ واحدٍ على مُعرَّف ، ومن ثم ردَّ السماع الدال على الجواز بتأويله(١) .

**الثاني من أسباب التَّأويل : الاختلاف في تفسير بعض الصيغ والتراكيب .**

من أسباب التَّأويل عند ابن فلاح أنَّ بعضَ الصّيغ والأساليب كانت تتأبى أن تنزلَ على وفق ما تقتضيه القواعدُ والأصولُ النَّحويةُ الأولى التي وضعها النُّحاةُ واعتدوا بها ، فتلمس لها وجوهاً من التّأويل تدرجُها في أطرهم الموضوعة من قبل ، ومن ذلك اختياره أنَّ ( نِعْمَ ) و( بئس ) فعلان ، ومن ثم أجاب عن أدلة الكوفيين النقلية بأنَّها قابلةٌ للتَّأويل :

**فأمَّا دخولُ حرفِ النِّداء ، كقولهم : " يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النَّصيرُ "** فيحتملُ أنَّ المنادى محذوفٌ : أي : ( يارَبُّ أنت نِعْمَ المولى ) .

**وأمَّا دخولُ حرفِ الجرّ عليهما ، كقولِ بعض فصحاء العرب : " نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيرُ "** ، فيحتملُ أنَّه على تقدير حذف الصِّفة ، وإيقاعُ المحكيّ بها موقعَها ، والتَّقديرُ : ( نِعْمَ السَّيرُ على عِيرٍ مقولٍ فيه بئسَ العَيرُ ) .

**وأمَّا قولُ العرب : " نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ "** فروايةٌ شاذةٌ تفرَّدَ بها قطرب ، ولو سلمنا صحّتَها لم يكن فيها حجةٌ ؛ لاحتمال أنَّها نشأت من الكسرة(٢) .

**الثالث من أسباب التَّأويل : المعنى .**

يلجأ ابنُ فلاح أحياناً إلى التَّأويل لحاجة المعنى ، فأحياناً لا يتضحُ المعنى في النَّص إلا بوجهٍ من وجوه التّأويل إذ تفسيرُ الكلام على ظاهره فقط قد يؤدّي إلى فساده وعدم إفادته فيصبحُ اللجوءُ إلى التقدير عنده ضرورةً ، ومن ذلك اختياره القولَ إنَّ ( كاد ) في الإثبات تدلُّ على الإثبات ، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي ، وأمَّا القولُ بأنَّها في النَّفي تدلُّ على الإثبات

(١) مسألة ( ١١٢ ) .

(٢) مسألة ( ١٠٥ ) .

ببطء بحجة قوله تعالى : ﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا ۗ ﴾ ، فيرى ابنُ فلاحٍ أنَّ أكثـر المفسرين على أنَّه لم يرها ؛ لفساد المعنى لو حُمِلَ على الرؤية ؛ إذ يصيرُ المعنى : ظلماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ لشدّة الظُّلمة العظيمة إذا أخرجَ يدَه الإنسانُ رآها ، ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ أجودَ ما قيل في معنى الآية : أنَّه محمولٌ على نفي مقاربة الرؤية ، وذلك أبلغُ من نفي نفس الرؤية ؛ لأنَّه إذا انتفت مقاربةُ الرؤية انتفت الرؤية(١) .

**الأمر الثاني : أنَّ من أساليب التَّأويل عنده ما يأتي :**

**أولاً : التأويل بالحذف والتقدير** ، ومنه اختياره القولَ بأنَّ الفعلَ الماضي لا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع ( قد ) ظاهرةً أو مقدَّرةً ، وأجاب عن الحجة النقلية للقول بالجواز التي منها قولُه تعالى : ﴿ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾ ﴾ بأنَّ ( قد ) مقدرةٌ فيما مضى من السَّماع(٢) .

**ثانياً : التأويل بالتقديم والتأخير** ، ومنه اختياره منعَ العطف على محلِّ اسمِ ( إنَّ ) قبلَ الخبر مطلقاً ، وأجاب عن حُجَّةِ الكوفيين النقلية التي منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ بأنَّها تحتمل أنَّ النّيةَ بـ( الصابئون ) التأخيرُ بعد خبر ( إنَّ ) ، وخبرُه محذوفٌ ، دلَّ عليه خبرُ ( إنَّ ) ، أي : والصابئون كذلك(٣) .

**ثالثاً : التأويل بالحمل على المعنى** ، ومنه اختياره منع إبدالِ النَّكرةِ غيرِ الموصوفةِ من المعرفةِ ، وأمَّا حجةُ الجواز النقلية التي منها قولُ الشَّاعر :

فلا وأبيكَ خيرٍ منكَ إنِّي لَيُؤذِيني التَّحَمْحُمُ والصَّهيلُ

(١) مسألة ( ٥٣ ) .
(٢) مسألة ( ٨٩ ) . وينظر : مسألة ( ٨٢ ) ، ومسألة ( ٩١ ) ، ومسألة ( ٩٢ ) ، ومسألة ( ١٠٥ ) .
(٣) مسألة ( ٦٠ ) .

وقولُ الشَّاعر :

إنَّــا وجَــدْنا بــني خَــوْلانَ قاطبــةً      كــساعدِ الــضّبِّ لا طُــولٍ ولا قِــصَرِ

فأجاب عن الأول بأنَّ أفعلَ التَّفضيل – خير – يقربُ من المعرفة ؛ لتخصصه ؛ فلذلك أفاد البدل ، وعن الثاني بأنَّه حصلت الفائدةُ من ذكرِ الوصفِ الدَّالِّ على الضّدين(١) .

**والأمر الثالث : أنَّ من ضوابط التَّأويل عند ابن فلاح ما يأتي :**

**أولاً : أنَّ التأويلَ على خلاف الأصل ؛ إذ الأصلُ حمل الكلام على ظاهره ، فــلا يلجأ إليه إلا بوجود عللٍ قويةٍ تُحوجُ إلى تأويله ، أو وجود رواياتٍ أخرى للسماع تؤيّدُ التأويل ، فإذا قَبل السّماعُ التأويلَ ضعفَ الاحتجاجُ به لبطلان النَّصيّة .**

يُبيّنُ هذا المنهجَ عند ابن فلاح أقواله الآتية :" وهذه الأجوبةُ وإن كانت على خلافِ الأصل إلا أنَّها إذا تطرَّقت إلى النَّص أبطلت التَّمسكَ به لخروجه عن النَّصيّة "(٢) ، " ومــا ذكرنا من العِلَل القويّة يُحْوِجُ إلى تأويله "(٣) ، " ويُقوِّي هذا التأويل رواية ( نفسي ) ، فإنَّ ( الياء ) ضميرُ الحبيب "(٤) .

**ثانياً : يُشترطُ في قبول التأويل عند ابن فلاح بعضُ الأمور منها :**

**أولاً : صحةُ المعنى بعد التأويل** ، يدلّ عليه أنَّه اختار أنَّ مدَّ المقصور جائزٌ في ضرورة الشِّعر ، واحتج بقول الشَّاعر :

سُــيغنيني الــذي أغنــاك عَنّــي      فــلا فَقْــرٌ يــدومُ ولا غِنــاءُ

ثم قال : " وقد تُؤوّلُ البيتُ الأولُ على أنَّه مصدرٌ ( غانى غناء ) بمعــنى : الكفايــة ،

---

(١) مسألة ( ١١٠ ) ، وينظر : مسألة ( ٤٢ ) ، ومسألة ( ٥٣ ) ، ومسألة ( ٦٠ ) ، ومسألة ( ٧٩ ) .
(٢) مسألة ( ١٠٥ ) .
(٣) مسألة ( ٦٧ ) .
(٤) مسألة ( ٩٠ ) .

وزعموا أنَّه رُوي بفتح الغين ، وهذا تأويلُ بعيدٌ ؛ لأنَّه قابلَ به الفقرَ فدلَّ على أنَّه ضده "(١) .

**ثانياً : عدم مخالفته لظاهر اللفظ الموضوع** ، لذا اختار جوازُ منعِ صرفِ العَلَمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر ، وأمَّا جوابُ المانعينَ عن أدلَّة المجيزينَ فتتلخَّصُ في الآتي :

**فأمَّا السَّماعُ المذكورُ فأجابوا عنه** بالتَّأويلُ : وذلك بحملِ اللَّفظِ على غيرِ ظاهره ، فقالوا في : ( دوسر ) و( شبيب ) و( مرداس ) على فَرضِ صحةِ الرواية أنَّ أصلَها على إضافتها إلى ياءِ المتكلّم ، ثم أُبدلت من الكسرة فتحةً ، فانقلبت الياءُ ألفاً ، فحذفت الألفُ ، وبقيت الفتحةُ ، وأمَّا ( عامر ) و( مصعب ) على فَرضِ التَّسليمِ بالرواية ، فيُحملانِ على القبيلة لكثرة أتباعهما .

**ويرى ابنُ فلاحٍ** أنَّ جوابَ المانعينَ عن السَّماع إنَّما هو تأويلاتٌ بعيدةٌ خارجةٌ عن مقتضى هذه النّصوص ، والأصلُ عدمُها، فالمصيرُ إليها على خلافِ ظاهر اللَّفظ الموضوع(٢).

**ثالثاً : عدم مخالفته للصناعة النَّحوية :**

**يبين هذا المنهج عند ابن فلاح** أنه أحياناً يأتي بتأويل فيه مخالفةٌ لقواعد الصناعة النّحوية فيردفُ ذلك بذكرِ مسوّغ لهذا التأويل المخالف ، وهو كونُه واقعاً في ضرورة الشّعر ، كقوله : " إنه على حذف الموصوف ، أي فيأيها الغلامان ، وحذف الموصوف هاهنا لضرورة الشعر "(٣) ، وقوله : " إنَّه على إضمارِ الجار ؛ لضرورةِ الشِّعر ، ولولا ذلك لكان لحناً "(٤) ،فدلَّ ذلك على أنَّ التَّأويلَ المخالف لقواعد الصناعة النّحوية غيرُ مقبول إلا في نطاق الضَّرورة ، وهو - فيما أرى - منهجٌ سديدٌ ؛ إذ الغرضُ من التأويل إرجاعُ ما خالفَ القياسَ إلى نطاق القياس ، فلا يكون ذلك الإرجاعُ بمخالفة القياس .

(١) مسألة ( ١٤٤ ) .

(٢) مسألة ( ١٢٤ ) .

(٣) مسألة ( ١١٢ ) .

(٤) مسألة ( ١٠٨ ) .

## المبحث السابع : نقده للأدلة العقلية :

من السِّمات البارزة في اختيارات ابنِ فلاحٍ نقدُه للأدلة العقليةِ المخالفةِ لاختياراته ، وقد عُني ابنُ فلاحٍ بنقد نوعين من الأدلة العقلية :

**أحدهما : القياس .**

**والثاني : العلل .**

وبيان ذلك بالتفصيل فيما يأتي :

**أولاً : نقده للقياس :**

نقدُ ابنِ فلاح للقياس له وجوه متعددةٌ تتمثلُ فيما يأتي :

**أولاً : نقد القياس بوجود الفارق :**

وجودُ الفارق بين المقيس والمقيس عليه يمنعُ عند ابن فلاح من إجراء القياس ويبطله ، فاتخذه ذريعة لنقد القياس المخالف لاختياره .

**وللفرق عند ابن فلاح وجهان :**

**أحدهما** : أن يُبدي علةً في المقيس عليه ويثبتُ عدمَ وجودها في المقيس ، فيبطلُ القياس ؛ لعدم اشتراك الأصل والفرع في علة الحكم ، ومن هذا الوجه اختياره القولَ بأنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبرُ ، وأجاب عن القول بأنَّ الشَّرطَ هو الخبرُ بحجة القياس على الاستفهام نحو : ( من يكرمُني ) ؟ بوجود الفارق ؛ لأنَّ الاستفهام يقتضي جملةً واحدةً ، والشَّرطُ يقتضي جملتين ، فالعلة في كون الفعل بعد الاستفهام هو الخبر أن الاستفهام يقتضي جملةً واحدةً ، وهذه العلة منتفية مع الشَّرط ؛ لأنه يقتضي جملتين(١) .

والثاني : **أن يبدي مانعاً في المقيس لا يثبت الحكم معه** ، ومن هذا الوجه اختياره

(١) مسألة ( ٣٥ ) .

القولَ بمنع إلغاء عمل ( ظنَّ ) وأخواتها إذا تقدمت ، وأجاب عن حجة الجواز القياسية ، وهي القياسُ على التَّوسط والتأخير ، بوجود الفارق بينهما وبين التَّقدم ؛ إذ التَّقدم يفيد أمرين لا يستفادان من التَّوسط والتأخر ، وهما : قوّةُ العناية بالعامل ، وقوةُ العامل لوقوعه في أعلى مراتبه ، فبطلَ القياسُ ؛ لوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه ، ففي المقيس مانع لا يثبت الحكم معه ، وهو ما تقدم من أنَّ التقدم يفيد أمرين لا يستفادان من التَّوسط والتأخر كما مر(١) .

**ثانياً : نقد القياس بمخالفته السماع** ، ومنه أنَّه اختار إعمال جميعِ صيغ المبالغة لدلالة السماع عليه ،وأمَّا قولُ الكوفيين بأنَّ اسمَ الفاعل إنَّما عملَ لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته ، وهذه غيرُ جارية ، فوجب امتناعُ عملِها ، والمنصوبُ بعدها محمولٌ على فِعْلٍ تُفسّره الصِّفة فضعفه ابنُ فلاحٍ من جهة أنَّ النَّصَ مقدمٌ على القياس(٢) .

**ثالثاً : نقد القياس بالضعف ؛ وذلك لأمرين :**

**أحدهما : أن المقيس عليه مخالف للقياس فلا يصح القياس عليه** ، ومنه أنَّ ابن فلاحٍ يرى أنَّ قياسَ ( إنْ ) على ( ما ) في العمل ضعيفٌ ؛ لأنَّ إعمالَ ( ما ) على خلافِ القياسِ عند من أعملَها ؛ لكونها غيرَ مختصّةٍ فضعُف القياسُ عليها .

**والثاني : أن القياس يؤدي إلى اللبس** ، ومنه أنّه اختار القولَ إنَّ جمعَ المقصور جمعَ مذكرٍ سالم يكونُ بحذف الألف وفتحِ ما قبل الواو والياء مطلقاً ، وأمَّا حجةُ الكوفيينَ وهي القياسُ على المنقوص فأجاب عنها بأنَّ قياسَ الكوفيينَ يُؤدّي إلى وقوع اللَّبس بين جمع اسم الفاعل واسم المفعول في بعض الصّور نحو : مصطفى ، فإنَّ اسمَ الفاعل منقوصٌ ، واسم المفعول مقصورٌ ، فلو ضُمَّ وكُسِر لالتبس المنقوصُ بالمقصور .

**رابعاً : نقد القياس بمخالفته للقواعد والضوابط النَّحوية** ، ومنه أنَّه اختار أنَّ الفعلَ وحده هو العاملُ في المفعول ، وأمَّا احتجاجُ هشام بأنَّ الفعلَ قد عَمِلَ الرفعَ في الفاعل ، فلا

---

(١) مسألة ( ٦٤ ) .

(٢) مسألة ( ١٠٢ ) .

يعملُ النَّصبَ ؛ لئلا يعملَ عملين مختلفين ؛ قياساً على حروف الجر والنَّواصب ، فإنها لا تعملُ عملين ، فأجابَ عنه بأنَّ العاملَ يعملُ بحسب الاقتضاء ، وهي لا تقتضي سوى معمولٍ واحد ، وأمَّا قربُ الفاعل من المفعول فلا يلزمُ منه أن يكونَ عاملاً فيه بدليل ( إنَّ في الدار زيداً )[1] .

**ثانياً : نقده للعلل :**

لابن فلاح وجوه متعددةٌ في نقد العلل ، ومن أهمّ هذه الوجوه ما يأتي :

**أولاً : نقد العلل بعدم الاطراد** ، ومفهوم هذا النقد هو وجود العلة ولا حكم ، ومنه اختياره القولَ إنَّ ( عسى ) فعلٌ لا حرفٌ ، وأجاب عن قول المخالفين : إنَّها بمعنى : لعلَّ ، ولعلَّ حرفٌ ، فكذلك عسى ، بأنَّ كونَ ( عسى ) بمعنى الحرف لا يوجب لها الحرفيّةَ ؛ بدليل : أنفي ، وأستفهم ، فإنَّ معناهما معنى الحرف ، ولم يُوجب ذلك لهما الحرفيةَ .

**ثانياً : نقد العلل بتصحيحها** ، ومفهومُ هذا النّقد هو أن يكون مفهومُ العلة غيرَ صحيحٍ عند ابن فلاح ، فيأتي بالصَّحيح ، أو يكون مفهومُ العلة مطلقاً ، وصوابُه عند ابنِ فلاحٍ بالتقييد .

**فمن الأول** اختياره القولَ إنَّ ( ما ) المصدريةَ حرفٌ ، وأجاب عن تعليل الأخفش لاسميتها بدخول حروفِ الجرّ عليها ، بأنَّها دخلت عليها نظراً إلى تقديرها بالمصدر الذي هو اسمٌ ، ولذلك دخلت حروف الجر على ( أن ) لهذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ ، فلا اختصاص لها بدخول حروف الجر[2] .

**ومن الثاني اختياره جواز تقدّمِ خبر ( كان ) عليها** ، وأجاب عن قول الكوفيينَ : إنَّ التقديمَ يُؤدِّي إلى الإضمار قبلَ الذِّكر ، بأنَّ التَّقدمَ هنا يُنْوى به التَّأخّرُ ، فلا يكونُ إضماراً قبلَ الذِّكر ، كقولهم : ( في أكفانِه لُفَّ الميّتُ " ، و" في بيته يُؤتَى الحكمُ " ، وفي التنزيل

---

(١) مسألة ( ٧٤ ) .

(٢) مسألة ( ١٣٨ ) .

كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ (١) .

**ثالثاً** : **نقد العلل بفساد لازمها** ، ومفهومُ هذا النَّقد أنَّ العلةَ قد يلزمُ منها أمرٌ فاسدٌ فيبطلُ الأخذُ بها ، ومنه اختياره القولَ إنَّ الصَّرفَ هو التَّنوينُ ، وأجاب عن قولُ المخالفين : إنَّ الصَّرفَ من التصرّف ، وهو التقلّبُ بأنَّه لو كان الصَّرفُ من التَّصرفِ لم يكن التَّنوينُ من الصَّرف ؛ لأنَّه لا تقلّبَ فيه ، بل تابعٌ للمتقلب فيه ، ولأنَّ التقلبَ موجودٌ في الرَّفعِ ، والنَّصب ، وليس من الصَّرف(٢) .

**رابعاً** : **نقد العلل بمخالفتها للقياس** ، ومفهومُ هذا النَّقد أنَّ العلةَ قد تخالفُ دليلاً من أدلة النَّحو ، كالقياس ، فيبطلُ الأخذُ بالعلة عند ابن فلاح ، ومنه اختياره أنَّ الخبرَ بعد ( إن ) وأخواتها مرفوعٌ بها ، وأما القول بأنَّه مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به قبل دخولها بحجة أنَّ الخبرَ كان مرفوعاً بالمبتدأ ؛ لاقتضائه إياه ، وذلك الاقتضاءُ باقٍ ، فأجاب عنه بأنَّها مُعارَضةٌ بما أشبهته هذه الحروف – وهو الفعل – فليس في كلام العرب ما يعملُ النَّصبَ ، ولا يعملُ الرفعَ إذا اقتضى شيئين ، وإذا حصلت المُعارضةُ يبقى إسنادُ الرَّفع إلى الحرف للمناسبة سالماً من المُعارِضِ ، فأبطل ابن فلاح علة الكوفيين بالقياس(٣) .

**خامساً** : **نقد العلل بمخالفتها مذهب المستدلّ** ، ومفهومُ هذا النَّقد هو أن يأتي المخالفُ بعلةٍ تخالفُ مذهبَه ، فيُبطلُ ابنُ فلاح هذه العلة بسبب هذه المخالفة ، ومنه القول بجواز تقديم الحال على العامل القوي مطلقاً ، وقد أجاب عن حُجة الفراء بأنَّ التقديمَ يؤدِّي إلى الإضمار قبل الذكر ، بأنَّ الفراء متناقض في استعمال هذه القاعدة ، فقد أجاز ( جاء راكباً زيدٌ ) ؛ مع أنَّ فيها إضماراً قبل الذِّكر ، وهذا ينقضُ موقفَه هنا من منع الإضمار قبل الذكر(٤) .

---

(١) مسألة ( ٤٣ ) .

(٢) مسألة ( ١٢٣ ) .

(٣) مسألة ( ٥٨ ) .

(٤) مسألة ( ٨٦ ) .

**سادساً : نقد العلل بمخالفتها للقواعد والضَّوابط النَّحوية** ، ومفهومُ هذا النَّقد أنَّ بعضَ العلل تكونُ مخالفةً للقواعد والضّوابط النَّحوية العامة ، فيبطلُ ابنُ فلاح الأخذَ بهذه العلل بسبب هذه المخالفة ، ومنه اختياره القولَ بجوازِ تقديمِ الحالِ على صاحبها المجرور بحرف ، وأجاب عن حجةِ المانعين بما يأتي :

**فأمَّا قولهم بأنَّ العاملَ حرفُ الجر ، أو أنَّه مشاركٌ في العمل** فضعيفٌ ؛ لأنَّ حرفَ الجرّ لم يُعْهَدْ له عملُ النَّصب إلا إذا تعلَّقَ بمحذوفٍ لنيابته عن الفعل ، وأمَّا حالُ المضاف إليه فالعاملُ معنى الإضافة لا نفس المضاف ؛ لأنَّ معنى الإضافة يمكنُ تقديرُه بفعلٍ يَنصِبُ بمعنى: ألصق أو أضيف ، وأمَّا المضافُ فلا يمكنُ تقديرُه بفعلٍ يَنصِبُ .

**وأمَّا قولهم بأنَّ الحالَ صفةٌ** فباطلٌ ؛ لأنَّه لو كان حكمُها حكمَ الصِّفة لم تتقدمْ أصلاً ؛ لأنَّ الصفةَ تابعةٌ للموصوف ، والتَّابعُ لا يتقدم على متبوعه كما في سائرِ التوابع(١).

**ومن هذا القبيل اختياره** القول إنَّ ( الكافَ ) في : ( رويدك ) حرفٌ يدلُّ على الخطاب ، ولا موضعَ لها من الإعراب ، وأجاب عن قول الفراء إنَّها اسمٌ في موضعِ رفعٍ ؛ لكونه مكانَ الفاعل بأنَّها تُحذَفُ ، ولو كانت فاعلةً لم تُحذَف ، وبأنَّ أسماءَ الأفعال لا يبرزُ فاعلُها ؛ لأنَّ بروزه ينافي الاختصارَ الذي وُضِعَت لأجله ، وبأنَّها ليست من ضمائرِ المرفوع(٢) .

**ومنه كذلك اختياره** أن الأسماءَ الأعجميّةَ نحو : إبراهيم تُصَغَّرُ بحذف الهمزة والألف منها ، وأجاب عن حجة المبرد ، وهي أنَّ الهمزةَ تكونُ أصلاً في بنات الأربعة ، فلا تُحذفُ ، بأنَّ الأسماءَ الأعجميَّةَ غيرُ مشتقَّة حتى يُحْكَمَ عليها بالأصليّ والزائد ، بل هي منقولةٌ(٣) .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة ( ٨٥ ) .

(٢) مسألة ( ١٢٠ ) .

(٣) مسألة ( ١٦٠ ) .

# الفصل الرابع

# موقفه من النَّحويين واتجاهه النَّحوي

وفيه مبحثان :

**المبحث الأول** : موقفه من النحويين .

**المبحث الثاني** : اتجاهه النّحوي .

# الفصل الرابع

## موقفه من النَّحويين ، واتجاهه النحوي

تطورَ الدَّرسُ النَّحويّ والتصريفيّ على أيدي علماء العربية الأوائل ، حتى برز منهما فريقان :

**الأول** : نحاةُ البصرة .

**والثاني** : نحاةُ الكوفة .

ثم ظهر بعد ذلك اتجاهٌ يخلط بين المذهبين ، وينتخبُ ما يراه موافقاً لقواعد اللغة وسننها وأولُ ما ظهر هذا الاتجاهُ ظهر في بغداد .

**وتجدر الإشارة هنا** إلى خلافٍ بين الباحثين المحدَثين في جوازِ إطلاق كلمة ( مدرسة ) على طائفةٍ من نحاة النَّحو العربيّ تنتمي إلى بلدٍ معينٍ ، فيقال مثلاً : مدرسة البصرة ، ويرادُ منها : الاتجاهات النحوية - المنهج والأصول - لنحاة البصرة ، وهذا الخلافُ يمكن حصره في اتجاهين :

**أحدهما : الرافضون للمدارس والمذاهب النّحوية :**

**ومن أصحاب هذا الاتجاه :**

**أولاً : الأستاذ سعيد الأفغاني :**

يرى : " أنَّ الدقة التي يؤيدها التاريخ والإمعان فيه ، وفي أقوالِ الكوفيين والبصريين ألا يكونَ مذهبٌ بصريٌ يقابله مذهبٌ كوفي ، بل نزعةٌ سماعيةٌ يقابلها نزعةٌ قياسيةٌ يختلفُ حظُّ كلٍّ منهما صحةً وحالاً ومقداراً بين البلدين ، بل بين نحاة كل بلدٍ على حدة "(١) .

(١) من تاريخ النحو ( ٧٦ ) .

**ثانياً : الأستاذ الدكتور كمال بشر :**

يقول : " ليست هناك في رأينا مدارسُ لغويةٌ كوفية أو بصرية أو غيرهما ، وإنما هناك مجموعاتٌ من الدَّارسين عاشت كلٌّ مجموعةٍ في مدينةٍ مختلفة ، فهي إذن مدارسُ جغرافيةٌ لا علمية "(١) .

**ثالثاً : الأستاذ الدكتور أحمد عمر مختار .**

ينفي تقسيمَ النّحاة إلى مدارس مطلقاً : أي سواء كان التقسيم بـالمفهوم العلمـي أم بالمفهوم الجغرافي(٢) .

**ويقول الدكتور مصطفى السنجرجي** : " ولا ريب أنَّ هذا الاتجاهَ فيه هدمٌ لأصلٍ أجمع عليه أئمةُ العربية ، وهو وجودُ مذاهب في النّحو العربيّ "(٣) .

**أقول** : هذا الجوابُ لا يصدق على الأستاذ الدكتور كمال بشر ؛ لأنَّه لم ينفِ وجودَ المدارس والمذاهب مطلقاً بل نفى وجودها بالمعيار العلمـي ، وأثبـت وجودهـا بالمعيـار الجغرافي ، وكتبُ التراث اللّغوي تشهدُ بوجود المذاهب النّحوية ، إلا أنَّها لم تعـطِ سـبباً صريحا لهذا التقسيم ، هل هو بالاعتبار العلمي أو بالاعتبار الجغـرافي ، وعليـه فـإن رأي الدكتور كمال بشر ليس فيه هدم لما ذكره الأئمة من المذاهب .

**والاتّجاه الثاني : المؤيدون للمدارس النَّحوية :**

**وأصحابُ هذا الاتجاه اختلفوا في المدارس المثبتة على أقوال :**

**أحدها** : أنَّه لا توجد إلا مدرسةٌ نحويةٌ واحدة هي مدرسة البصرة ، وقد اشتهر بهـذا القول المستشرق " جوتولد فايل "(٤) .

---

(١) دراسات في علم اللغة ( ٥٤ ) .

(٢) البحث اللغوي عند العرب ( ٩٩- ١٠١ ) .

(٣) المذاهب النحوية في ضوء الدراسات النحوية الحديثة ( ١١٩ -١٢٠ ) .

(٤) رأيه في المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ( ١٤١ ) .

**والثاني** : أنَّه توجد مدرستان : بصرية وكوفية ، ولا وجود للمدرسة البغدادية ، وممن قال بذلك :

**أولاً : الدكتور مهدي المخزومي :**

يرى أنَّ تلاميذ المبرد وثعلب ومن سار على طريقتهم في الأخذ بآراء المدرستين والجمع بين المذهبين لا يكوّنون مذهباً ثالثاً ولا مدرسة ثالثة ، وأنَّ ما يظهر من بعض مزايا المدرستين في نحو هؤلاء لا يكوّن مذهباً ثالثاً ؛ لأنَّ الدَّرس الكوفي قد ترك من خصائصه المذهبية في الدّرس البصري آثاراً عميقة ، كما لم يسلم الدّرس الكوفي من التأثر بالدّرس البصري ، لذلك تجدُ كثيراً من أعلام الدَّرس الكوفي يرددون بعضَ المصطلحات البصرية ولا يعني ذلك بحالٍ أنّهم كانوا يخلطون المذهبين ، ويختارون مزاياهما ، ويوحدونهما في مذهبٍ منتخبٍ ، ما دام الطابع العامُّ لأسلوب هذا الدَّارس بصرياً ، والطابع العام لأسلوب ذلك الدَّارس كوفياً[1] .

**ثانياً : الدكتور عبد الفتاح شلبي :**

يقول : " لم تكن هناك مدرسةٌ بغدادية قائمةٌ بنفسها لها تعاليمها ، غايةُ ما في الأمر أنَّ رجالاً خلطوا بين المدرستين البصرية والكوفية ، فرأوا رأياً من هذه ، ورأياً من الأخرى ، وإن كانوا في مذهبهم الأصيل يميلون إلى هذه ويميلون إلى تلك ، فيكونون بصريين أو كوفيين حسب "[2] .

**والثالث** : أنَّه توجدُ ثلاث مدارس : مدرسة البصرة ، ومدرسة الكوفة ، ومدرسة بغداد ، وممن قال بذلك الأستاذ أحمد أمين[3] .

**والرابع** : أنَّه توجد أربعُ مدارس : اثنتان منها أصلان : وهما المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية ، واثنتان منها فرعان : وهما المدرسة البغدادية وأصلها مدرسة الكوفة ،

(١) الدرس النحوي في بغداد ( ١٥٢ ) .
(٢) أبو علي الفارسي ( ٤٤٧ ) .
(٣) ضحى الإسلام ( ٢/٢٩٤ - ٢٩٨ ) .

والمدرسة الأندلسية ، وأصلها مدرسة البصرة ، والقائل بهذا الأستاذ طه الراوي(١) .

**والخامس** : أنَّه توجد خمسُ مدارس هي : المدرسة البصرية ، والمدرسة الكوفية ، والمدرسة البغدادية ، والمدرسة الأندلسية ، والمدرسة المصرية ، والقائل بهذا هو الدكتور شوقي ضيف(٢).

**والذي يظهر لي** أنَّ تقسيمَ النُّحاة إلى بصريين وكوفيين وبغداديين في كتب التّراث اللُّغوي مبنيٌّ على اختلاف البيئة والبلدان ، إلا أنَّ هذا لا يمنع أن يكون لكل بلد من الخصائص والسّمات ما يتميزُ بها عن غيره ، ومن ثمَّ لا أرى بأساً في إطلاق كلمة ( مدرسة أو مذهب ) على نحاة الأقاليم إذا امتلكوا من الخصائص والسّمات ما يتميزون بها عن غيرهم ، وهذا هو واقعُ الأقاليم التي حددها أصحابُ التَّراجم والتاريخ : وهي البصرة ، والكوفة وبغداد ، والأندلس ، ومصر ، والشام ، فإنَّ أصحابَها يمتلكون من الخصائص والسّمات المنهجية التي تميزهم عن غيرهم(٣) ، فصحّ لنا أن نقول : البصرة ، وأهل البصرة ، ومذهب البصرة ، ومدرسة البصرة ، وكذلك نصنع مع بقية الأقاليم(٤).

**وقد استعمل ابن فلاح مصطلح** : مذهب البصرة والكوفة(٥) ، ومصطلح أهل البصرة والكوفة(٦) ، ومصطلح أهل المصرَينِ(٧) ، وفي ذلك إشارة إلى أن التفريق عنده يرجع إلى المكان ، أما المنهج فلم أقف على تصريح أو تلميح لابن فلاح يفرق فيه بين منهج البصريين والكوفيين .

---

(١) نظرات في اللغة والنحو ( ٨-١١ ) .

(٢) المدارس النحوية ( ٥ - ٧ ) ، وينظر الكلام على كل مدرسة في موضعها من الكتاب .

(٣) ينظر في خصائص هذه المدارس : المدارس النحوية لشوقي ضيف ، والمفيد في المدارس النحوية لإبراهيم السامرائي ، والوسيط في تاريخ النحو العربي لعبد الكريم الأسعد .

(٤) للتوسع في دراسة المذاهب والمدارس النحوية من حيث الرفض والتأييد : المدارس النحوية لخديجة الحديثي ( ١٤ ) ، والمذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ( ١١٣ ) ، والمدارس النحوية أسطورة وواقع ( ٩-١٣ ) ، ومن تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ( ٣ - ٥ ) .

(٥) مسألة ( ٢٣ ) .

(٦) مسألة ( ١١٣ ) .

(٧) مسألة ( ١٠٥ ) .

**وفي هذا الفصل** أكشفُ عن معالم الاتجاه النَّحويّ لابن فلاح ، أبصريّ الاتجاه هو أم كوفيّ الاتجاه أم له اتجاهٌ مخالفٌ للمذهبين ؟ ولمعرفة ذلك لا بدَّ من بيان موقفه من الاتجاهات النّحوية المختلفة ، وذلك من خلال دراسة المبحثين الآتيين :

❖ ❖ ❖ ❖

## المبحث الأول : موقف ابن فلاح من النّحويين

**أولاً : موقفه من البصريين :**

**١- موقفه من الخصائص المنهجية للبصريين من حيثُ السماع والقياس :**

**يختصُّ المنهج البصري بثلاثة أشياء(١) :**

**الأول** : الأخذ عن فصحاءِ العرب دون غيرهم .

**والثاني** : الثقة برواية ما سمعوه عنهم من طريق الحفظة والأثبات .

**والثالث** : القياس على المسموع المطرد دون الشاذ .

وتقدمَ في الفصل الثاني أنَّ ابنَ فلاح يشترطُ في المسموع أن يكون من فصحاء العرب ، وأنَّه لا يقيسُ على الشاذ ، فمنهجه في أصول الاستدلال موافقٌ لمنهج البصريين .

**٢-موقفه من الآراء الفرعية للبصريين :**

تبينَ لي من خلال دراسة اختيارات ابنِ فلاحٍ أنَّه وافقَ البصريينَ في ستةٍ وأربعين رأياً ، منها : أنَّ شِبْه الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدماً ، وما بعده مرفوعٌ بالابتداء (٢) ، وأنَّ الخبر بعد ( إن ) وأخواتها مرفوعٌ بها (٣) ، وأنَّ الوصف المشتقّ إذا جرى على غير مَن هو له وجبَ إبرازُ الضَّمير فيه (٤) ، وأنَّ الأسماءَ الأصول تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ ورباعيٍّ وخماسيّ (٥) ، وأنَّ التَّعظيمُ ليس من أغراض التَّصغير (٦) ، وأنَّ تصغير

---

(١) نشأة النحو لمحمد طنطاوي ( ٩٩ ) ، والمدارس النحوية للسامرائي ( ١٧ ) .

(٢) مسألة ( ٣٤ ) .

(٣) مسألة ( ٥٨ ) .

(٤) مسألة ( ٣١ ) .

(٥) مسألة ( ١٧٩ ) .

(٦) مسألة ( ١٦٦ ) .

التَّرخيم يكونُ في الأعلام والصِّفات [1] .

### ٣-موقفه من أئمة البصريين :

عُني ابن فلاح بذكر آراء أئمة البصريين ، وقد وافقهم في كثيرٍ من آرائهم ، ومن هؤلاء الأئمة : الخليل بن أحمد ( ت ١٧٥ هـ )[2] ، وسيبويه ( ت : ١٨٨ هـ ) فقد وافقه في اثنتين وعشرين مسألة[3] ، والأخفش ( ت : ٢١٥ هـ )[4] ، والمبرد ( ت : ٢٨٥ هـ )[5] ، وكما أنَّ ابن فلاح وافق أئمة البصريين في بعض الآراء فقد خالفهم في بعضها الآخر ، ومن هؤلاء الأئمة الذين خالفهم ابن فلاح : عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي ( ت :١١٧هـ )[6] ، والخليل بن أحمد[7] ، ويونس ( ت : ١٨٢هـ )[8] ، وسيبويه[9] ، والأخفش[10] ، والجرمي ( ت :٢٢٥ هـ )[11] ، والمازني ( ت : ٢٤٩هـ )[12] ، والمبرد[13] .

---

(١) مسألة ( ١٦٤ ) .
(٢) مسألة ( ١٥٢ ) ، ومسألة ( ١٧٢ ) .
(٣) منها : مسألة ( ٨ ) ، ومسألة ( ١٨ ) ، ومسألة ( ٢٩ ) ، ومسألة ( ١٦٠ ) ، ومسألة ( ١٨٧ ) .
(٤) مسألة ( ١٥٧ ) . وينظر : مسألة ( ١٢٤ ) ، ومسألة ( ١٨٠ ) ، ومسألة ( ١٩٩ ) .
(٥) مسألة ( ٨٣ ) ، ومسألة ( ١١٦ ) .
(٦) مسألة ( ١١٧ ) .
(٧) مسألة ( ٢٩ ) ، ومسألة ( ١٢٦ ) ، ومسألة ( ١٢٨ ) ، ومسألة ( ١٩٩ ) .
(٨) مسألة ( ١٦٩ ) ، ومسألة ( ١٧٢ ) .
(٩) مسألة ( ٨٣ ) ، ومسألة ( ١٥٧ ) ، ومسألة ( ١٦٣ ) ، ومسألة ( ١٨٠ ) ، ومسألة ( ١٩٩ ) .
(١٠) مسألة ( ١٨ ) ، ومسألة ( ٣٢ ) ، ومسألة ( ٣٤ ) ، ومسألة ( ٧٩ ) ، ومسألة ( ١١٤ ) .
(١١) مسألة ( ٦٥ ) ، ومسألة ( ٧٦ ) ، ومسألة ( ١٠٦ ) ، ومسألة ( ١٢٩ ) ، ومسألة ( ١٦٥ ) .
(١٢) مسألة ( ٩٠ ) ، ومسألة ( ١١٥ ) .
(١٣) مسألة ( ١٦ ) ، ومسألة ( ٢٥ ) ، ومسألة ( ٦٨ ) ، ومسألة ( ٧٣ ) ، ومسألة ( ٩٠ ) .

**ثانياً : موقفه من الكوفيين :**

**١- موقفه من الخصائص المنهجية للكوفيين من حيث السماع والقياس :**

**يختص المنهج الكوفي بأمرين[(١)] :**

**الأول** : الأخذ عن جميع العرب الفصحاء ، وغير الفصحاء .

**والثاني** : الأخذ بالشاذ والقياس عليه .

وتقدمَ في الفصل الثاني أنَّ ابنَ فلاحٍ يشترطُ في المسموع أن يكون من فصحاء العرب ، وأنَّه لا يقيس على الشاذ ، فمنهجه في أصول الاستدلال مخالف لمنهج الكوفيين .

**٢- موقفه من الآراء الفرعية للكوفيين :**

تبين لي من خلال دراسة اختيارات ابن فلاح أنَّه وافقَ الكوفيين في سبعة آراء ، وهي الاختيارات الآتية : ( لعلَّ ) غيرُ مركَّبة [(٢)] ، وأصلُ اللَّهمَّ : يا الله أُمَّ [(٣)] ، ومن معاني ( الباء ) التَّبعيض [(٤)] ، وإضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها جائزةٌ [(٥)] ، ولا تُبدَلُ النَّكرةُ غيرُ الموصوفة من المعرفَة [(٦)] ، و( هَلُمَّ ) كلمةٌ بسيطةٌ [(٧)] ، والخبرُ الجامدُ يَتحمَّلُ ضميرَ المبتدأ [(٨)] .

---

(١) مدرسة الكوفة ( ٣٦٧ ) ، والمذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ( ٤١ ) .

(٢) مسألة ( ٥٦ ) .

(٣) مسألة ( ١١٣ ) .

(٤) مسألة ( ٩٣ ) .

(٥) مسألة ( ٩٦ ) .

(٦) مسألة ( ١١٠ ) .

(٧) مسألة ( ١٢٢ ) .

(٨) مسألة ( ٣٠ ) .

**٣- موقفه من أئمة الكوفيين :**

عني ابن فلاح بذكر آراء أئمة الكوفيين ، وقد وافقهم في بعض آرائهم ، وخالفهم في الكثير منها ، ومن هؤلاء الأئمة : الكسائي ( ت : ١٨٩ هـ ) فقد خالفه ابنُ فلاح في مسائل(١) ، ولم يوافقه في شيء ، ومنهم : الفراء ( ت : ٢٠٧ هـ ) ، فقد وافقه ابنُ فلاح في مسألة واحدة(٢) ، وخالفه في كثيرٍ من المسائل(٣) ، ومنهم أحمد بن يحي ثعلب ( ت : ٢٩١هـ ) ، فقد خالفه ابنُ فلاح في مسألة واحدة(٤) ، ولم يوافقه في شيء .

**٣- موقفه من النّحاة المجتهدين :**

ظهر في النَّحو العربيّ اتجاهٌ يخلط مذهب الكوفيين والبصريين ، وكان ذلك بعد زمن ثعلب والمبرد ، فالمقصودُ بالنّحاة المجتهدين هم الذين خلفوا المبرد وثعلباً .

وسأذكرُ بعضَ المجتهدين الذين عوّل عليهم ابنُ فلاحٍ ، وأفاد منهم ، وهم قسمان : متقدمون ومتأخرون .

**أولاً : المتقدمون :**

المتقدم من النّحاة المجتهدين هو من أخذ عن المبرد وثعلب أو من أحدهما(٥) ، ومن هؤلاء : ابن كيسان ( ت : ٢٩٩ هـ )(٦) ، والزَّجاج ( ت : ٣١٠ هـ )(٧) .

---

(١) مسألة ( ١٠٠ ) ، ومسألة ( ١٢١ ) ، ومسألة ( ١٥٢ ) ، ومسألة ( ١٨٣ ) .

(٢) مسألة ( ١٨٠ ) .

(٣) مسألة ( ٧٢ ) ، ومسألة ( ٨٣ ) ، ومسألة ( ٨٦ ) ، ومسألة ( ١١٤ ) ، ومسألة ( ١٢٦ ) .

(٤) مسألة ( ١٣٦ ) .

(٥) تاريخ النحو العربي لعلي فاخر ( ٤٤ ) .

(٦) مسألة ( ٨٥ ) ، ومسألة ( ١٩٤ ) .

(٧) مسألة ( ١٦٣ ) .

**ثانياً : المتأخرون :**

المتأخر من النحاة المجتهدين هو من لم يأخذ عن المبرد وثعلب أو من أحدهما[١] ، ومن هؤلاء: أبو علي الفارسي ( ت : ٣٧٧ هـ )[٢] ، وابن برهان ( ت : ٤٥٦ هـ )[٣] ، وعبد القاهر الجرجاني ( ت : ٤٧٤ هـ )[٤] .

وكما أنَّ ابنَ فلاحٍ وافقَ النحاةَ المجتهدين في بعض الآراء فقد خالفهم في بعضها ، وممن خالفهم ابنُ فلاحٍ من النّحاة المجتهدين المتقدمين : ابن كيسان[٥] ، والزجاج[٦] ، وابن السراج ( ت : ٣١٦ هـ )[٧] ، وابن درستويه ( ت : ٣٤٧ هـ )[٨]، وممن خالفهم ابنُ فلاح من النحاة المجتهدين المتأخرين : السّيرافي ( ت : ٣٦٨ هـ )[٩] ، وأبوعلي الفارسيّ[١٠] ، وابن جني ( ت : ٣٩٢ هـ )[١١] ، وابن بابشاذ ( ت : ٤٦٩هـ )[١٢] ، وابن الحاجب ( ت : ٦٤٦ هـ )[١٣] .

**٤-موقفه من جمهور النّحويين :**

وافق ابنُ فلاح جمهورَ النّحاة في كثيرٍ من الآراء ، والجمهورُ عند ابن فلاح نوعان :

(١) تاريخ النحو العربي لعلي فاخر ( ٤٦ ) .
(٢) مسألة ( ٤٥ ) ، ومسألة ( ٨٥ ) ، ومسألة ( ١٢٤ ) .
(٣) مسألة ( ٨٥ ) ، ومسألة ( ١٢٤ ) .
(٤) مسألة ( ١١٠ ) .
(٥) مسألة ( ١٤ ، ١٥٥ ) .
(٦) مسألة ( ١١ ، ١٦ ، ٧٦ ، ٩٤ ، ١٣٧ ) .
(٧) مسألة ( ٢٥ ) ، ومسألة ( ٥٢ ) ، ومسألة ( ١٠٩ ) ، ومسألة ( ١١٦ ) ، ومسألة ( ١٨١ ) .
(٨) مسألة ( ٥٩ ) ، ومسألة ( ٩٤ ) ، ومسألة ( ١٣٥ ) ، ومسألة ( ١٧٨ ) .
(٩) مسألة ( ٨٤ ، ١٤٢ ) .
(١٠) مسألة ( ٣٨ ) ، ومسألة ( ٦١ ) ، ومسألة ( ١٠٩ ) ، ومسألة ( ١٤٥ ) .
(١١) مسألة ( ١٠٩ ) ، ومسألة ( ١٨١ ) .
(١٢) مسألة ( ١٥١ ) ، ومسألة ( ١٩١ ) .
(١٣) مسألة ( ١٣٤ ) .

**أحدهما** : جمهور النّحاة من البصريين والكوفيين .

**والثاني** : جمهور البصريين :

**فأمّا جمهورُ النحاة من البصريين والكوفيين فقد وافقهم في تسع عشرة مسألة** ، منها اختياره أنَّ ( عسى ) فعلٌ لا حرفٌ ، حيث قال : " فجمهورُ النَّحويينَ على أنَّها فعلٌ ، خلافاً لابن السَّراج فإنَّه زعم أنَّها حرفٌ "(١) .

**وأما جمهور البصريين فقد وافقهم في بعض المسائل ومنها : اختياره أنَّ ( إنْ ) النَّافيةُ لا تعملُ عملَ ليس** ، حيث قال " واختُلف في إعمالها عملَ ليس كقولك : ( إنْ زيدٌ قائماً ) ، فمنعه جمهورُ البصريينَ ، وأجازه المبردُ والكوفيون "(٢) .

وكما أنَّ ابنَ فلاح وافق جمهورَ النحاة في مسائل كثيرة فإنّه خالفهم في بعض المسائل ، ومنها اختياره أنَّ الجمع السَّالمُ يصلحُ للقليل والكثير حيث قال : " والجمهورُ أنَّهما للقِلَّة .... والحقُّ أنَّ جمعَ المسلَّم يصلحُ للقليل والكثير "(٣) .

**ومنها كذلك اختياره أنَّ** الميمُ في مَلَك أصليةٌ ، حيث قال : " وأمَّا مَلَك فاختُلف في ميمه : فذهب الجمهورُ إلى أنَّها زائدةٌ ، وذهب ابنُ كيسان إلى أنَّها أصليةٌ "(٤) .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) مسألة ( ٥٢ ) . وينظر : مسألة ( ١٩ ) ، ومسألة ( ٢١ ) ، ومسألة ( ٢٧ ) ، ومسألة ( ٦٤ ) .

(٢) مسألة ( ٥١ ) . وينظر : مسألة ( ٩٠ ) ، ومسألة ( ١٢٩ ) .

(٣) مسألة ( ١٥٤ ) .

(٤) مسألة ( ١٩٤ ) .

## المبحث الثاني : اتجاهه النحوي :

**يظهرُ لي من خلال ما تقدم أنَّ ابنَ فلاحٍ بصريُّ الاتجاه ، وأنَّه غير متعصب للبصريين .**

**فأمَّا كونُه بصرياً فلما يأتي :**

**أولاً** : قولُ ابن فلاح عند نسبة القول إلى البصريين : ( قال أصحابنا ) ؛ فقد وجدته يطلقُ كلمة ( أصحابنا ) على البصريين في معرض الرد على الكوفيين ، حيث جوزوا العطفَ على محلِّ ( إنَّ ) قبل استكمال الخبر ، فقال : " وأصحابنا يردون عليهم بأنَّه ..."(١) وهذا يدلُّ على انتسابه إليهم .

**ثانياً** : أنَّ موقفَ ابن فلاح من السماع والقياس هو موقفُ البصريين ، وموقفُ النّحوي من السماع والقياس معيارٌ قويٌّ في معرفة اتجاهه .

**ثالثاً** : ميله في الآراء الفرعية إلى البصريين ؛ فقد وافقهم في ستة وأربعينَ اختيارًا ، ووافق الكوفيين في سبعةٍ من اختياراته .

**رابعاً** : ميله إلى أئمة البصريين ؛ فقد وافقهم في كثير من آرائهم – كما بينتُ – لا سيما سيبويه ، ووافق من أئمة الكوفيين الفراءَ في مسألةٍ واحدةٍ – كما بينت – وخالفهم في كثيرٍ من المسائل .

**وأمَّا كونُه غيرَ متعصّب للبصريين** ؛ فلأنَّه كان يُعملُ عقلَه وفكرَه ، وينظر في الدَّليل قوةً وضعفاً ، فيأخذُ القويَّ بالقبول والتَّرجيح ، ويرفضُ الضعيفَ ، لذا نجده يختارُ أحياناً المذهبَ الكوفيَّ إذا رجحَ لديه بالدَّليل من السّماع والقياس ، ويصفُ أحياناً تأويلاتِ البصريين بالتّعسف ، وبخلاف الظّاهر ، ثم إنَّه تصدّى لأعلام النّحاة البصريين وأئمتهم بالنقد ؛ فقد ناقشَ الخليلَ ، وسيبويه ، والأخفش ، والجرميَّ ، والمازنيَّ في كثير من آرائهم

(١) المغني : ت السعدي ( ١٩٧/٣ ) .

فوافقهم في بعضها ، وخالفهم في بعضها ، بل إنَّه أحياناً يخالفُ جمهور النحويين من البصريين والكوفيين - كما بينت آنفاً - ؛ لضعف دليل الجمهور عنده ، وقوة دليل ما اختاره .

وكلٌّ ذلك يدلنا على أنَّ ابنَ فلاح **بصريّ الاتجاه** ، **متحرر من قيود المذهبية المطلقة وبعيدٌ عن التَّعصّب في الانتماء ، وينطلق في حكمه من قوة الدليل ، وظهور الحجة** .

❖ ❖ ❖ ❖

# الفصل الخامس

# التقويم

**وفيه أربعة مباحث :**

**المبحث الأول** : تأثره بمن قبله .

**المبحث الثاني** : تأثيره فيمن بعده .

**المبحث الثالث** : الدقة وعدمها .

**المبحث الرابع** : التحيز والإنصاف .

# الفصل الخامس

# التقويم

الغرض من هذا الفصل هو بيان مدى تأثر ابن فلاح بمن قبله ، وتأثيره فيمن بعده ، ومدى دقته في اختياراته ، ومدى تحيزه وإنصافه ، ويمكن إيضاح ذلك كله من خلال المباحث الآتية :

## المبحث الأول : تأثره بمن قبله :

سبق ابنَ فلاح عددٌ من النَّحويين ذوي الشأن ، وكان لهم أكبرُ الأثر في الدَّرس النَّحويّ ، وخلّفوا تراثاً ضخماً من الإنتاج العلمي في هذا الميدان ، وهذا ما جعل مَن بعدهم ينهل من هذا المنهل ، وابنُ فلاح كغيره من النَّحويين أفاد من علم السابقين ، وتأثر به ، ويمكنُ تحديدَ بعض الأعلام الذين استفاد منهم ابنُ فلاح وأثروا في اتجاهه النَّحويّ ، ومن أبرز هؤلاء الأعلام :

### ١- الخليل ابن أحمد ( ت : ١٧٥هـ ) :

عُني ابنُ فلاح بآراء الخليل ، فتارة يوافقه ، كما في مسألة وزن : أسطوانة ، فقد اختار أنها على وزن أُفْعُوالةٌ ، وهو قول الخليل(١) ، وتارة يخالفه ، كاختياره أنّ ( اللام ) في ( أل ) للتَّعريف ، والهمزةُ للوصل ، ورأي الخليل أنَّ مجموعَهما للتَّعريف(٢) ، كلٌّ ذلك بحسب ما يظهرُ له من الدليل والبرهان .

### ٢- سيبويه ( ت : ١٨٨هـ ) :

كان تأثرُ ابن فلاح بسيبويه ظاهراً واضحاً ، ولا غرابة في ذلك ؛ فكتابُ سيبويه مرجعُ النَّحويين جميعاً لا غنية لهم عنه ، ويمكن تلخيصُ تأثر ابن فلاحٍ بسيبويه فيما يأتي :

---

(١) مسألة ( ١٨٦ ) . وينظر : مسألة ( ١٥٢ ) ، ومسألة ( ١٧٢ ) .

(٢) مسألة ( ٢٩ ) . وينظر : مسألة ( ١٢٦ ) ، ومسألة ( ١٢٨ ) ، ومسألة ( ١٩٩ ) .

**أولاً : موافقته في آرائه :**

يُعدّ سيبويه أحدُ مصادر ابن فلاح الرئيسة ، وقد وافق ابنُ فلاحٍ سيبويه في اثنتين وعشرين مسألة ، منها : جواز دخولِ الفاءِ في خبرِ اسمِ الموصولِ المقترنِ بـ( إنَّ )[١] ، ومنها : لا يجوزُ توسّطُ الحالِ بين المبتدأ والخبر الظَّرف[٢] ، ومنها أنّ ( ما ) التعجبية نكرةٌ تامّة[٣] .

**ثانياً : مخالفته في آرائه :**

لم يكن ابنُ فلاح موافقاً لسيبويه في كلّ ما يذهبُ إليه ، وإنما كانت له شخصيته المستقلة ، فمتى ما رأى أنَّ الدَّليل يخالفُ ما ذهب إليه سيبويهِ خالفه وردّ عليه ، وقد خالف ابنُ فلاحٍ سيبويهِ في خمس مسائل منها : أنَّه اختار أنَّ فُعْلَلاً من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد ، خلافاً لسيبويه الذي لم يثبت هذا الوزن[٤] .

**ثالثاً : تصويب ما ينقل عن سيبويه وتصحيحه :**

ومن ذلك قوله في مسألة جواز دخولِ الفاء في خبرِ اسمِ الموصولِ المقترنِ بـ( إنَّ ) : " وأما إذا دخلت ( إنَّ ) فنقل عبدُ القاهر ، وتبعه المصنّفُ ، أنَّ مذهبَ الأخفش دخولُ الفاء ، ومذهبَ سيبويه عدمُ الدّخول ، ونقل العبديُّ ، وأبو البقاء ، وابنُ يعيش ، أنَّ مذهبَ سيبويه دخولُها ، ومذهبَ الأخفش عدمُ الدّخول ، وهذا النَّقلُ أصحُّ ؛ لأنَّ الأخفشَ يقولُ بزيادة الفاء ، وسيبويه لا يقولُ بزيادتها "[٥] .

**٣- الفراء ( ت : ٢٠٧هـ ) :**

يظهر تأثر ابن فلاح بالمبرد **من خلال الأمور الآتية :**

(١) مسألة ( ٦٢ ) .

(٢) مسألة ( ٨٧ ) .

(٣) مسألة ( ١٠٣ ) .

(٤) مسألة ( ١٨٠ ) ، وينظر : مسألة ( ٨٣ ) ، ومسألة ( ١٥٧ ) ، ومسألة ( ١٦٣ ) ، ومسألة ( ١٩٩ ) .

(٥) مسألة ( ٦٢ ) .

– **موافقته في بعض آرائه** ، ومنها اختياره أنَّ فُعْلَلاً من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد(١) .

– **مخالفته في بعض آرائه** ، ومنها أنّه اختار أنَّ تقديم الحالِ على عاملها المتصرِّف جائزٌ وإن كان صاحبُها ظاهراً ، خلافاً للفراء ، فإنَّه منعَ تقديمَها إذا كان صاحبُها ظاهراً ، وأجازه إذا كان مضمراً(٢) .

–**تصويب النقل عن الفراء وتصحيحه** ، ومن ذلك قوله في مسألة : إذا توجه فِعْلان إلى اسمٍ على جهة الفاعليّة جاز إعمالُ أحدهما ، والثاني أرجح : " وإن توجّها إليه على جهة الفاعليّة كقولك : ( قام وقعد زيدٌ )... فأصحُّ النَّقل عن الفراء أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين"(٣) .

–**النقل عنه** ، ومن ذلك قوله في مسألة : قصر الممدود جائزٌ في الشِّعر مطلقاً : " والنوعُ الثاني : قصرُ الممدود ، وهو جائزٌ مطلقاً ، لأنَّه ردُّ فرعٍ إلى أصل ، ..... وقال الفراءُ : لا يجوزُ إلا إذا كان له بعد القَصرِ نظيرٌ في الأبنية الصحيحة "(٤) .

### ٤– الأخفش ( ت : ٢١٥هـ ) :

ويظهرُ تأثرُ ابن فلاح بالأخفش فيما يأتي :

– **موافقته في بعض آرائه** ، كموافقته له في أنَّ المحذوف من ( مقول ) و( مبيع ) هو عينُ الكلمة(٥) .

– **مخالفته في بعض آرائه** ، كمخالفته له في أنَّ ( الياء ) في نحو ( تَفْعَلِين ) حرفُ التأنيث ، والفاعلُ مضمرٌ ، حيث اختار ابن فلاح أنَّ ( الياء ) في نحو ( تَفْعَلِين ) ضميرٌ يدلُّ

---

(١) مسألة ( ٦٢ ) .

(٢) مسألة ( ٨٦ ) ، وينظر : مسألة ( ٧٢ ) ، ومسألة ( ٨٣ ) ، ومسألة ( ١١٤ ) ، ومسألة ١٢٦ ) .

(٣) مسألة ( ٧٥ ) .

(٤) مسألة ( ١٤٣ ) .

(٥) مسألة ( ١٩٩ ) ، وينظر : مسألة ( ١٢٤ ) ، ومسألة ( ١٥٧ ) ، ومسألة ( ١٨٠ ) .

على التأنيث[١] .

-**تصويب ما ينقل عنه وتصحيحه** ، كما في مسألة جواز دخولِ الفاءِ في خبرِ الاسم الموصولِ المقترنِ بــ( إنَّ ) المتقدم ذكرها .

**٥- المبرد ( ت : ٢٨٥هــ ) :**

يظهر تأثر ابن فلاح بالمبرد **من خلال الأمور الآتية :**

-**موافقته في بعض آرائه** ، كموافقته له في أنَّ ( كان ) في قول الشَّاعر: " وجيران لنا كانوا كرام " ناقصةٌ وليست زائدة[٢] .

-**مخالفته في بعض آرائه** ، ومنها أنَّه اختار أنَّ صيغة الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبنيّ للفاعل خلافاً للمبرد ، فإنَّه زعمَ أنَّه أصلٌ بنفسه ، وليس بفرع[٣] .

-**النقل من كتبه** ، كما يظهر في قوله : " وذكر المبردُ في كتابه ( الشافي ) أنَّ حرفَ التَّعريف الهمزةُ المفتوحةُ وحدها ، وإنَّما ضُمَّ إليها اللامُ ؛ لئلا يشتبه التعريفُ بالاستفهام "[٤] .

**٦-أبو علي الفارسي ( ت : ٣٧٧هــ ) :**

يظهر تأثُرُ ابن فلاح بأبي علي الفارسيّ جلياً من خلال ما يأتي :

-**النقل من كتبه** ، ومن أبرز كتب الفارسي التي نقل منها ابنُ فلاح : الإيضاح[٥] ، والمسائل البغداديات[٦] ، والإيضاح الشعري[٧] .

---

(١) مسألة ( ١٨ ) .

(٢) مسألة ( ٤٧ ) . وينظر : مسألة ( ٨٣ ) ، ومسألة ( ١١٦ ) .

(٣) مسألة ( ٧٣ ) . وينظر : مسألة ( ١٦ ) ، ومسألة ( ٢٥ ) ، ومسألة ( ٦٨ ) ، ومسألة ( ٩٠ ) .

(٤) مسألة ( ٢٩ ) .

(٥) مسألة ( ٤٥ ) .

(٦) مسألة ( ٣٨ ) .

(٧) مسألة ( ١٠٩ ) .

– **موافقته في بعض آرائه** ، كاختياره جواز تقدم خبر ليس عليها[١] ، واختياره جواز منعِ صرفِ العَلمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر[٢] .

– **مخالفته في بعض آرائه** ، ومنها أنَّه اختار أنَّ ( ليس ) فعل لا حرف ، خلافاً لأبي علي الفارسي فإنّه قال بحرفيتها[٣] ، ومنها أنَّه اختار عدم تغير همزة الممدود الأصلية في التثنية خلافاً للفارسي فإنّه أجاز قلبَها واواً[٤] .

**٧–ابن جني ( ت : ٣٩٢هـ ) :**

يظهر تأثر ابن فلاح بابن جني **من خلال ما يأتي :**

– **النقل من كتبه** : ومن هذه الكتب التي صرح ابنُ فلاح بالنَّقل عنها : كتاب سر صناعة الإعراب[٥] .

– **مخالفته في بعض آرائه** ،ومنها أنَّه اختار أنَّ العامل في المعطوف هو العاملُ في المعطوفِ عليه بواسطةِ حرفِ العَطف ، خلافاً لابن جني فإنه ذهب إلى أنَّه يقدَّر له عاملٌ من جنس الأول[٦] ، ومنها أنَّه اختار أنَّ فُعْلَلِلاً ليس من أوزان الرُّباعيّ المجرد ، خلافاً لابن جني[٧] .

**٨– عبد القاهر الجرجاني ( ت : ٤٧٤هـ ) :**

يظهر تأثر ابن فلاح بالجرجانيّ من خلال ما يأتي :

–**ذكر اختياراته وتصويباته** ، كما يشعر بذلك قوله في مذهب الكوفيين في مسألة

(١) مسألة ( ٤٥ ) .
(٢) مسألة ( ١٢٤ ) .
(٣) مسألة ( ٣٨ ) .
(٤) مسألة ( ١٤٥ ) .
(٥) مسألة ( ١٠٩ ) .
(٦) مسألة ( ١٠٩ ) .
(٧) مسألة ( ١٨١ ) .

تقديم خبر ليس عليها : " وأصحُّ النَّقل عنهم : منعُ التَّقديم ، ووافقهم على ذلك المبرّدُ ، والسيرافيّ ، وصوَّبه عبدُ القاهر "[1] ، وقوله في مسألة لا تُبدَلُ النَّكرةُ غيرُ الموصوفة من المعرفَة : " وأمَّا بدلُ النَّكرةِ غير الموصوفة من المعرفة فجائزٌ عند البصريينَ ، ممتنعٌ عند الكوفيين ، وبه قال جماعةٌ كعبد القاهر وغيرُه "[2] .

– **ذكر نقوله عن السابقين** ، ومن ذلك قوله في مسألة جواز دخولِ الفاء في خبرِ اسمِ الموصولِ المقترنِ بـ( إنَّ ): " وأما إذا دخلت ( إنَّ ) فنقل عبدُ القاهر ، وتبعه المصنّفُ أنَّ مذهبَ الأخفش دخولُ الفاء ، ومذهبَ سيبويه عدمُ الدّخول "[3] .

**٩– ابن الحاجب ( ت : ٦٤٦هـ ) :**

يظهر تأثر ابن فلاح بابن الحاجب من خلال ما يأتي :

–**تبني بعض مفاهيم ابن الحاجب** ، ومن ذلك أن ابن الحاجب اختار أنَّ حروفَ المدِّ في الأسماء الستة هي الإعرابُ ، إلا أنَّه ذكر أنَّها معربةٌ بالحروف الأصلية ، أو الحروفُ بدلٌ عنها ، و لم أقف على أحدٍ ممن قال بأنَّ هذه الأسماءَ معربةٌ بالحروف قال ببدليَّة الحروف .

**وقد تَبنَّى ابنُ فلاح هذا المفهومَ من ابن الحاجب** ، وفسره وصاغ هذا القولَ بناءً عليه فقال : " القول الثامن : أنَّها معربةٌ بحروفٍ بدل من الحروف الأصلية ، وإن توافقا في الصورة "[4] .

–**ذكر نقوله ونقدها** ، ومن ذلك قول ابن فلاح في مسألة جواز دخولِ الفاء في خبرِ الاسم الموصولِ المقترنِ بـ( إنَّ ): " وأما إذا دخلت ( إنَّ ) فنقل عبدُ القاهر ، وتبعه المصنّفُ أنَّ مذهبَ الأخفش دخولُ الفاء ، ومذهبَ سيبويه عدمُ الدّخول "[5] ، ويقصد

---

(١) مسألة ( ٤٥ ) .

(٢) مسألة ( ١١٠ ) .

(٣) مسألة ( ٦٢ ) .

(٤) مسألة ( ١٠ ) .

(٥) مسألة ( ٦٢ ) .

بالمصنف ابنَ الحاجب(١) .

-**مخالفته في بعض آرائه** ، ومنها أنَّه اختار أنَّ ( لو ) ينتفي جزاؤها لانتفاء شرطها ، خلافاً لابن الحاجب ، فقد ذهب إلى أنَّه ينتفي شرطُها لانتفاء جزائها(٢) .

**ومن الأعلام الذين نقل عنهم ابن فلاح واستفاد منهم : العبديّ** ( ت :٤٠٦هـ ) شارح الإيضاح ، **والعكبريّ** ( ت : ٦١٦هـ ) ، **وابن يعيش** ( ت : ٦٤٣هـ ) .

**وقد أشار إلى ذلك ابنُ فلاح في مسألة : جواز دخولِ الفاء في خبرِ الاسم الموصولِ المقترنِ بـ( إنَّ ) حيث قال** : " ونقل العبديُّ ، وأبو البقاء ، وابنُ يعيش أنَّ مذهبَ سيبويه دخولُها ، ومذهبَ الأخفش عدمُ الدّخول ، وهذا النَّقلُ أصحُّ ؛ لأنَّ الأخفشَ يقولُ بزيادة الفاء ، وسيبويه لا يقولُ بزيادتها "(٣) .

## المبحث الثاني : تأثيره فيمن بعده :

يمكن القول إنَّ ابن فلاح كان له أثر في الخالفين من كبار النحاة واللغويين ، ولعل في نقل الرضي لآرائه ما يؤكد مكانته العلمية ، ومن أبرز العلماء الذين نقلوا عن ابن فلاح وتأثروا بآرائه :

### أولاً : الرَّضيّ ( ت : ٦٨٦هـ ) :

أفاد الرضيُّ في شرحه للكافية من كتاب ابن فلاح : " المغني " ؛ فينقل آراءه ونقولاته ، ويناقشها ويبين ما فيها من مآخذ .

وقد ذكر الرضيُّ ابنَ فلاح في مواضع كثيرة ، وفي جميع هذه المواضع لا يصرح الرضيُّ باسم ابن فلاح ، وإنما يشير إليه بقوله : " صاحب المغني " ، وفي جميع هذه المواضع يردُّ الرضيُّ على ابن فلاح ويعترض عليه ، ومن هذه المواضع :

(١) ينظر نقل ابن الحاجب في كتابه : الإيضاح في شرح المفصل ( ١/١٧١ ) .
(٢) مسألة ( ١٣٤ ) .
(٣) مسألة ( ٦٢ ) .

**١- قال الرَّضيّ** : " وذكر صاحب المغني أنَّ بعض العرب يثبت الألف في كلا وكلتا مضافين إلى المضمر في الأحوال ، كما في المضافين إلى المظهر ، ولا أدري صحته "(١) .

**٢- قال الرَّضيّ** : " وقال صاحب المغني : لا يجوز الإخبار عن أحد الضميرين ؛ لأنَّ عودهما على المبتدأ سابقٌ عل استحقاق الموصول لهما ، ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما بـه كارتباط الضمير الواحد ، وليس بشيء ؛ إذ لا يلزم بقاء ما عاد إليه الضمير المخبر عنه بعد الإخبار على حاله قبلُ ، بدليل صحة الإخبار عن تاء ضربت ونحوه ، ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضمير به ، بل يكتفي بأحدهما "(٢) .

**٣- قال الرضيّ** : " وقد يقال : أيهان بهمزة ونون مفتوحتين ، وقال صاحب المغني : بنون مكسورة "(٣) .

**٤- قال الرضيّ** : " قال صاحب المغني : يتعرف الظرف المضاف إلى الجملة ، فيصح أن يقال : جئتك يوم قدم زيد ، الحار أو البارد ، على أن يكون صفة ليوم ، قلتُ : ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ، ينبغي ألا يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية أو المبتدأ في الاسمية نكرة ، نحو يوم قدم أمير ، ويوم أمير كبير قدم ؛ إذ المعنى : يوم قدوم الأمير "(٤) .

**٥- قال الرضيّ** : " عند النحاة أنَّ أصل مذ : منذ ، فخفف بحذف النون ؛ استدلالا بأنك لو سميت بمذ صغرته " منيذ " وجمعته على " أمناذ " ..... ومنع منه صاحب المغني في الموضعين ، وقال : منيذ وأمناذ غير منقول عن العرب "(٥) .

**٦- قال الرضيّ** : " وقال صاحب المغني : لا يجوز حذف أحد المفعولين دون الآخر في باب " علمت " فالأولى أن يقال : هو أشد منك علماً زيداً منطلقاً ، أو علماً بأن زيداً

---

(١) شرح الكافية : القسم الأول ( ٨٦/١ ) .

(٢) شرح الكافية : القسم الثاني ( ٢٣٧/١ ) .

(٣) شرح الكافية : القسم الثاني ( ٣١٦/١ ) .

(٤) شرح الكافية : القسم الثاني ( ٤١١/١ ) .

(٥) شرح الكافية : القسم الثاني ( ٤٥٥/١ ) .

منطلق ، قلتُ : أخصر من هذا كله وأبعد من التكلف : أعلم منك بانطلاق زيدٍ "(١) .

٧- **قال الرضي** : " ونقل صاحب المغني عن الكوفيين : أنهم لا يجوزون العطف ببل بعد الإيجاب ، والظاهر أنه وهم من الناقل ، فإنهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملاً على بل كما نقل عنهم ابن الأنباري ، والأندلسي ، فكيف يمنعون هذا ؟ "(٢) .

**ثانياً : الزركشي ( ت : ٧٩٤هـ ) :**

نقل الزركشيّ في كتابه البرهان في علوم القرآن عن ابن فلاح ومن ذلك ما يلي :

**قال الزركشيّ متحدثاً عن معنى كان** : " قال منصور بن فلاح اليمني في كتاب الكافي : قد تدل على الدوام بحسب القرائن كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾، ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ ، ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴿١٠٣﴾ ﴾ دلت على الدوام المتصف بتلك الصفات ودوام التعبد بالصفات ، وقد تدل على الانقطاع ، نحو : كان هذا الفقير غنياً ، وكان لي مال "(٣) .

**ثالثاً : السّيوطي ( ت : ٩١١هـ ) :**

عُني السّيوطي بأقوال ابنِ فلاح وآرائه عنايةً كبيرة ؛ فقد نقل عنه في كتابه الأشباه والنظائر في ثلاثين موضعاً ، ونقل عنه في كتابه همع الهوامع في موضعين ، ويظهر تأثر السّيوطيّ بابن فلاح جلياً من خلال الأمور الآتية :

**أولاً : نقل خلاف النّحويينَ في المسألة عنه :**

١- **قال السّيوطيّ** : " وقال ابنُ فلاح في المغني : اختلف : هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال ؟ أو حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال ، قال : والثاني أرجح ؛ لأنه إذا

---

(١) شرح الكافية : القسم الثاني ( ٧٨٩/١ ) .

(٢) شرح الكافية : القسم الثاني ( ١٣٥٢/٢ ) .

(٣) البرهان في علوم القرآن ( ١١١/٤ ) .

تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى على المختار "(١) .

**٢- وقال السّيوطيّ** : " الإعراب فيه مباحث : الأول : في حقيقته ، قال ابن فلاح في المغني : اختلف في حقيقة الإعراب ، فذهب قوم إلى أن الإعراب معنى ، وهو عبارة عن الاختلاف "(٢) .

**٣- قال السّيوطيّ** : " فائدة : المصدر المؤكد لا يعمل ، وقال ابن فلاح في المغني : المصدر المؤكد لا بعمل ؛ لعدم تقديره بـ( أن ) والفعل ، فإن كان مما التزم حذف فعله كقولهم : سقياً زيداً ، ورعيا له ، **ففيه وجهان** :

**أحدهما** : أن العامل : هو الفعل الناصب للمصدر قياساً على غيره من المصادر التي لا تقدر بأن والفعل .

**والثاني** : أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل ، وقيامه مقامه ، ونظير هذا : زيد في الدار واقفاً ، هل العامل الظرف لنيابته عن الفعل أو نفس الفعل هو العامل ؟ والأكثر على أن العامل الظرف ، انتهى "(٣) .

**ثانياً** : **نقل الأدلة والاعتراضات والأجوبة عنه** :

**١- قال السّيوطيّ** : " الإعراب فيه مباحث : الأول : في حقيقته ، قال ابن فلاح في المغني : اختلف في حقيقة الإعراب ، فذهب قوم إلى أن الإعراب معنى ، وهو عبارة عن الاختلاف ، واحتجوا **بوجهين** :

**أحدهما** : إضافة الحركات إلى الإعراب ، والشيء لا يضاف إلى نفسه .

**والثاني** : أن الحركات قد تكون في المبني فلا تكون إعرابا ، وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم : مطية حرب ، أي صالحة للحرب ، وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في

(١) الأشباه والنظائر ( ١/١١٦ ) .
(٢) الأشباه والنظائر ( ١/١٧٨ ) .
(٣) الأشباه والنظائر ( ٢/٢٥٧ ) .

آخر الكلمة .

وذهب قوم : إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين :

**أحدهما** : أن الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدد ، فلو جعل الاختلاف إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف .

**والثاني** : أنه يقال : أنواع الإعراب : رفع ونصب وجزم ، ونوع الجنس مستلزم للجنس .

والجواب عن الإضافة : أنها من باب إضافة الأعم إلى الأخص للبيان ، كقولنا : كل الدراهم .

وعن الوجه الثاني : أنه لا يدل وجود الحركات في المبني على أنها حركات الإعراب ، لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلا فهي للبناء ، ولذلك خصصها البصريون بألقاب غير ألقاب الإعراب "(١) .

**٢- وقال السّيوطيّ** : " وذهب هشام : إلى أنه يرتفع بالإسناد ، قال ابن فلاح : ورد ذلك بأن العامل اللفظي مجمع عليه ، والمعنوي مختلف فيه ، والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه "(٢).

**٣- وقال السّيوطيّ في الكلم** : " والصحيح أنه اسم جنس للكلمة كتمر وتمرة ، لاجمع كثرة ولا قلة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، بدليل تذكيره في قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ ، وأنه لم يتغير فيه نظم الواحد ، ذكر ذلك ابن الصائغ في شرح الألفية ، وابن فلاح في مغنيه "(٣) .

---

(١) الأشباه والنظائر ( ١/١٧٨ ) .

(٢) الأشباه والنظائر ( ٢/٢٤٤ ) .

(٣) همع الهوامع ( ١/٣٦ ) .

**ثالثاً : نقل اختيارات ابن فلاح وترجيحاته :**

**١- قال السّيوطيّ** : " وقال ابن فلاح في المغني : اختلف : هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال ، أو حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال ، قال : والثاني أرجح ؛ لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى على المختار "(١).

**٢- وقال السّيوطيّ** : " الإعراب فيه مباحث : الأول : في حقيقته ، قال ابن فلاح في المغني : اختلف في حقيقة الإعراب ، فذهب قوم إلى أن الإعراب معنى ، وهو عبارة عن الاختلاف..... وذهب قوم : إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق ..."(٢) .

**٣- وقال السّيوطيّ في ضبط علامات الاسم** : " وكونه عبارة عن شخص ، ودخول لام الابتداء ، وواو الحال ، ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه "(٣).

**٤- وقال السّيوطيّ في الإعراب المقدر** : " الرابع : الاسم المقصور - وسيأتي في بابه - لتعذر تحريك الألف ، فإن كان غير منصرف قدر في حالة الجر الفتحة على بابه ، وقال ابن فلاح اليمني : تقدر الكسرة ؛ لأنها إنما امتنعت في غير المنصرف للثقل ، ولا ثقل مع التقدير "(٤) .

**رابعاً : إقراره لما يطلقه ابن فلاح من الأحكام :**

**١- قال السّيوطي** : " قال الإمام تقي الدين منصور بن فلاح في المغني : التأليف حقيقة في الأجسام ، مجاز في الحروف "(٥) .

**٢- وقال السّيوطيّ** : " وقال ابن فلاح في مغنيه : الحرف يدخل للربط أو للنقل أو

(١) الأشباه والنظائر ( ١١٦/١ ) .
(٢) الأشباه والنظائر ( ١٧٨/١ ) .
(٣) الأشباه والنظائر ( ٩/٣ ) .
(٤) همع الهوامع ( ١٨٢/١ ) .
(٥) الأشباه والنظائر ( ٢٢٣/١ ) .

للتأكيد أو للتنبيه أو للزيادة "(١) .

**٣- وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : لا يوجد في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة ؛ لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم كما خصوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ، ولأنه لو كان لأدى إلى اجتماع ما يستثقل في النسبة والإضافة ، فلذلك رفض ، وأما السمندو فاسمٌ أعجمي ، وأما هو فمبني ، وأما الأسماء الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة "(٢).

**٤- وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان ؛ لعدم اقتضائه ذلك ؛ لأن الفعل لا يكون مشتقاً من مصدرين ، ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد ، ولا يكون الفعل الواحد في زمانين أو مكانين في حالة واحدة "(٣) .

**٥- وقال السّيوطيّ** : " فائدة : قال ابن فلاح في المغني : قالوا : أكثر ما رخمت العرب ثلاثة أشياء ، وهي : حارث ، ومالك ، وعامر "(٤) .

**٦- وقال السّيوطيّ** : " ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق حتى يحمل الضمير ، ويرفع الظاهر ، ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو : البصريين والكوفيين ، ذكره ابن فلاح في المغني "(٥) .

**خامساً : اعتماد إجابات ابن فلاح عن المشكلات النحوية والتصريفية :**

**١- قال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : فإن قيل : قد وجد اجتماع الأمثال

---

(١) الأشباه والنظائر ( ٢٩/٣ ) .

(٢) الأشباه والنظائر ( ٥٧/٣ ) .

(٣) الأشباه والنظائر ( ١٥٧/٣ ) .

(٤) الأشباه والنظائر ( ٢٢٨/٣ ) .

(٥) الأشباه والنظائر ( ٢٩٦/٣ ) .

في نحو زيدي من غير استثقال ، قلنا : ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة "[1] .

**٢- وقال السّيوطيّ** : " وقال ابن فلاح في المغني في قول الشاعر :

هما نفثا في فيَّ من فمويهما

فيه وجهان : أحدهما : أنه جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر .

والثاني : أن الميم بدل من الواو وليست بعوض ، والبدل يجتمع مع المبدل منه ؛ بدليل : مررت بأخيك زيد ، والعوض لا يجتمع مع المعوض ، فالبدل أعم من العوض ، قال : وهذا ضعيف ؛ لأن الكلام في إبدال الحرف من الحرف كألف قام ، وياء ميزان ولا يجمع بين البدل والمبدل منه في ذلك ، وقال في موضع آخر : قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه ؛ بدليل أن التاء في بنت وأخت بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث "[2] .

**٣- وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : فإن قيل : لم اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين ، وليس اختلافه للتثنية ؛ لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقاً؟ .

قلنا : لشبهه بـ( لدى ) و( على ) ، و( إلى ) ، فإنها مع المظهر بالألف ، ومع المضمر بالياء فرقاً بين المتمكن نحو : ألف عصا ، وألف غير المتمكن نحو : لدا ، ووجه المشابهة بينهما ملازمة الإضافة فيهما ، ولم تقلب في الرفع ؛ لأن المشبه به ليس له حالة رفع ، وخص التغيير مع المضمر دون المظهر ، لأن المضمر يرد الشيء إلى أصله "[3] .

**سادساً : العناية بما يذكره ابن فلاح من علل وتفسيرات للأحكام النحوية :**

**١- وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع ؛ لأن التثنية أخف من الجمع ، والكسرة أثقل من الفتحة ، فخص الأخف

(١) الأشباه والنظائر ( ٤٨/١ ) .
(٢) الأشباه والنظائر ( ٢١٦/١ ) .
(٣) الأشباه والنظائر ( ٢٠٥/٢ ) .

بالأثقل ، والأثقل بالأخف للتعادل .

وقال : إنما فتح ما قبل ياء التثنية ، وكسر ما قبل ياء الجمع ؛ لأن نون التثنية مكسورة ، ونون الجمع مفتوحة ، ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتعادل ، لتقع الياء بين مكسور ومفتوح ، وبين مفتوح ومكسور ، ولأن التثنية أكثر فخصت بالفتح لكثرتها ، وخص الجمع بالكسر لقلته طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف ،والقلة مع الثقيل"(١) .

٢- **وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : إنما خص الضم بمضارع الرباعي ، والفتح بمضارع الثلاثي ؛ لأن الرباعي أقل والضم أثقل ، فجعل الأثقل للأقل ، والأخف للأكثر طلباً للتعادل "(٢) .

٣- **وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : إنما أتبعت حركة المنادى لحركة الصفة إذا كانت " ابناً "بين علمين لكثرة تغيير الأعلام بالنقل ،والتغيير يأنس بالتغيير"(٣) .

٤- **وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : إنما اختص العلم بالترخيم لوجهين :

أحدهما : أن الأعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثان ، والنقل تغيير ، والترخيم تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، كما قلنا في حذف الياء في النسب إلى حنيفة تبعاً لحذف التاء دون حذفها من حنيف .

والثاني : أن النداء أثر فيها التغيير بالبناء ، والتغيير يأنس بالتغيير "(٤) .

٥- **وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : قلبت الهمزة في نحو صحراء وعُشراء ونفساء واواً في الجمع بالألف والتاء ، فيقال : صحراوات وعُشراوات ونفساوات ؛

(١) الأشباه والنظائر ( ٢٥٤/١ ) .
(٢) الأشباه والنظائر ( ٢٥٥/١ ) .
(٣) الأشباه والنظائر ( ٣٢٩/١ ) .
(٤) الأشباه والنظائر ( ٣٣٠/١ ) ، وفي المغني : ت : النهاري ( ٢٣٤/١ ) : يؤنس بدلاً من يأنس .

لأن الواو قد تبدل همزة فأبدلت الهمزة واواً ؛ طلباً للتقاص "[١] .

**٦- وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : صفة اسم ( لا ) المبني يجوز فتحه نحو : لا رجلَ ظريفَ في الدار ، وهي فتحة بناء ؛ لأن الموصوف والصفة جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ، ثم دخلت" لا "عليها بعد التركيب ، ولا يجوز أن تكون دخلت عليهما وهما معربان فبنيا؛ لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، ولا نظير له "[٢].

**٧-وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : لام " ذي " بمعنى صاحب ياء على الأصح ، حملا على الأكثر فيما عينه واو "[٣] .

**٨- وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : ألحقت العرب : عدمت ، وفقدت بأفعال القلوب ، فقالوا : عدمتني ، وفقدتني ، حملاً على وجدت ، فيكون من باب حمل الشيء على ضده "[٤] .

**٩- وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : بني المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون ؛ منبهة على أن أصل الأفعال البناء على السكون ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله "[٥] .

**١٠- وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : قلبت الهمزة في صحراء واواً في الجمع ، نحو : صحراوات ؛ كراهة الجمع بين علامتي تأنيث ، وقلبت في التثنية ؛ طرداً للباب على سنن واحد "[٦] .

---

(١) الأشباه والنظائر ( ٣٣٢/١ ) .

(٢) الأشباه والنظائر ( ٨٥/٢ ) .

(٣) الأشباه والنظائر ( ٩٩/٢ ) .

(٤) الأشباه والنظائر ( ١٢٠/٢ ) .

(٥) الأشباه والنظائر ( ٢٠٦/٢ ) .

(٦) الأشباه والنظائر ( ٢٢٠/٢ ) .

**١١- وقال السّيوطيّ** : " قال ابن فلاح في المغني : إنما أسكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به ، نحو : ضربت فرارا من اجتماع أربع حركات لوازم ، ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه أربع حركات ، نحو : دحرجت ، تعميماً للحكم ؛ لأن الأفعال شرع واحد ، بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من ( أعد ) ونحوه ، والهمزة من ( نكرم ) ونحوه ، وإن انتفت علة الحذف "(١) .

**١٢- وقال السّيوطيّ** : " لا يجوز ترخيم الجملة(٢) عند الجمهور ، وجوزه بعضهم بحذف الثاني قياساً على النسب ، فإنه يجوز بحذف الثاني ، قال ابن فلاح في المغني : والفرق على الأول : أن الثقل الناشئ من اجتماع ياء النسبة معها لو لم يخفف بالحذف لأدى إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، فلذلك حذف منها في النسب ؛ لقيام يائه مقام المحذوف .

وأما الترخيم فإنما لم يجز ؛ لأن شرطه مع تمييز النداء البناء في المرخم ، ولم يوجد هنا ، فلم يجز الترخيم(٣) ، ولأنه أشبه بالمضاف والمضاف إليه في كون الأول عاملاً في الثاني ، فلم يجز ترخيمهما كالمضاف إليه "(٤) .

**١٣- وقال السّيوطيّ في علة رفع أفعل للظاهر في مسألة الكحل** : " وذكر ابن فلاح في الكافي : تعليلين آخرين :

أولهما : أنها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه ؛ لأن ذاك بالنسبة إلى المعاني غالباً يجري مجرى الضمائر ، فرفعته كما ترفع الضمير .

وثانيهما : أنه لما اتحد الفاضل والمفضول كأنه عمل في شيء واحد "(٥) .

---

(١) الأشباه والنظائر ( ٢/٢٢٠ – ٢٢١ ) .

(٢) المقصود بالجملة هنا : المركب الإسنادي ، المغني : ت : النهاري ( ١/٢٤٧ ) .

(٣) عبارة المغني ت : النهاري ( ١/ ٢٤٨ ) : " وأما ترخيمه فإنما لم يجز ؛ لأنّ شرط الترخيم تأثير النداء البناء في المرخم و لم بوجد هنا فلم يجز الترخيم " .

(٤) الأشباه والنظائر ( ٤/١٦٥ ) .

(٥) الأشباه والنظائر ( ٨/١٦٢ ) .

**سابعاً : الاستدراك على ابن فلاح :**

**قال السيوطي** : " قال ابن فلاح في المغني : يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى إلا في خمسة مواضع : النكرة المقصودة ، والنكرة المبهمة ، واسم الإشارة عند البصريين ، والمستغاث ، والمندوب ، انتهى ، وزاد ابن مالك المضمر"(١) .

**وقال السيوطي** : " قال ابن فلاح في المغني : عدة الحروف سبعون حرفاً بطرح المشترك ، ثلاثة عشر أحادية وهي : الهمزة ، والألف ، والباء ، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء .

وأربعة وعشرون ثنائية وهي : آ ، وأم ، وإن ، وأن ، وأو ، وأي ، وإي ، وبل ، وعن ، وفي ، وقد ، وكي ، ولا ، ولم ، ولن ، وما ، ومذ ، ومع ( على رأي ) ، ومن ، وهل ، ووا ، ووي ، ويا .

وبقي عليه : لو ، وأل ، على رأي الخليل "(٢) .

## المبحث الثالث : الدقة وعدمها :

يمكن التعرف على مدى دقة ابن فلاح من عدمها من خلال الأمور الآتية :

**أولاً : تحديد الأقوال في المسألة :**

وأعني بتحديد الأقوال هو أن يحددَ ابنُ فلاح الأقوال في المسألة ، فينصُّ على أنَّ في المسألة قولين أو ثلاثة أو أكثر ، وقد حدد ابنُ فلاح الأقوالَ في بعض المسائل ، وكان دقيقاً في أغلبها ، والجدولُ التالي يوضح ذلك بالأرقام :

---

(١) الأشباه والنظائر ( ٢٢٥/٣ ) .

(٢) الأشباه والنظائر ( ٢٢/٣ ) .

| الوصف | عدد المرات |
|---|---|
| تحديد الأقوال | ٢٦ |
| الدقة | ٢٢ |
| عدم الدقة | ٤ |

**فأما المسائل التي كان دقيقاً فيها – بمعنى أنَّ ما نصَّ عليه ابنُ فلاح من العدد موافقٌ لما هو عند النّحاة – فمنها قوله** : " وأما ضمائرُ المنصوب المنفصل : فللمتكلِّم ضميران : ( إيّاي ) و ( إيّانا ) .... وللمخاطب خمسةٌ ، وللغائب خمسةٌ ، واختلفَ العلماءُ فيها على سبعة أقوال " ، والمسألةُ كما قال ابنُ فلاح فيها سبعةُ أقوال(١) .

وقوله : " البحثُ الخامس : في محلِّ الحركةِ من الحرف ، وفيه ثلاثةُ أقوال : أحدُها : منقولٌ عن سيبويه : أنَّها بعدَ الحرف ، الثاني : أنَّها معه ، الثالث : أنَّها قبله " ، والمسألة فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما قال ابن فلاح(٢) .

**وأما المسائل التي لم يكن دقيقاً في تحديد الأقوال فيها** فمنها قوله : " والثالثُ من المواضع التي يجبُ حذفُ الخبر فيها لوجودِ القرينة ، وقيامِ غيره مقامَه : قولُهم : ( ضربي زيداً قائماً ) ..... وقد اختُلفَ في هذا القسم على ثلاثةِ أقوالٍ "، والمسألةُ فيها ستةُ أقوالٍ للنَّحويين(٣) .

**وقوله** : " واختُلِفَ في المضارع على ثلاثةِ أقوال : فمنهم من قال : إنَّه مُشترَكٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ ، ومنهم من قال : إنَّه حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال ، ومنهم من قال : إنَّه حقيقةٌ في الاستقبال مجازٌ في الحال " ، والمسألةُ فيها خمسةُ أقوال للنحويين(٤) .

---

(١) مسألة ( ٢٢ ) .

(٢) مسألة ( ٨ ) .

(٣) مسألة ( ٣٣ ) .

(٤) مسألة ( ١ ) .

**ثانياً : ذكر الأقوال في المسألة :**

أعني بذكر الأقوال هو أن يذكر ابنُ فلاح الأقوال في المسألة ، دون تحديد لعدد الأقوال ، وهذه الطريقة في عرض الأقوال هي الغالبة على منهج ابن فلاح في عرض الأقوال ، وكان في الغالب دقيقاً فيها بمعنى أنَّه كان موافقاً فيها ما عليه النحاة في مصنفاتهم ، والجدول التالي يوضح ذلك بالأرقام :

| الوصف | عدد المرات |
|---|---|
| استعمال طريقة ذكر الأقوال دون تحديد | ١٣٩ |
| الدقة | ١١١ |
| عدم الدقة | ٢٨ |

**فمن المسائل التي كان دقيقاً في ذكر أقوال النحاة فيها** قوله : " ثم منهم من قال : إنَّ الحركةَ بعضُ الحرف ، وكلُّ حرفٍ من حروفِ اللِّين مركبٌ من حركتين .... ومنهم من منع ذلك ... ". والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكرَ ابنُ فلاح(١) .

وقوله في خبر اسم الشرط : " وأما خبرُ المبتدأ فالتحقيقُ أنَّهما جميعاً الخبرُ ....وقيل : الشَّرطُ هو الخبرُ ، وقيل : الجزاءُ هو الخبرُ ، وقيل : إنَّه مبتدأٌ لا خبرَ له " ، والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاح(٢) .

**ومن المسائل التي لم يكن فيها دقيقاً قوله** " وأمَّا ( مع ) فجمهورُ النّحاةِ على أنَّها ظرفُ مكانٍ ، ومنهم مَن قال : إنَّها إذا سُكّنت حرفُ جرٍّ ، وليس بظرف " ، والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين(٣) .

**وقوله** : " وأمَّا فُعَلَة فمختصٌّ بمعتلِّ اللام نحو : غازٍ وغُزاة ، وداعٍ ودُعاة ، وقاضٍ وقُضاة ، ورامٍ ورُماة ، وزعم بعضُ الكوفيينَ أنَّ أصلَها فُعَّل ، غُزَّىً وقُضَّىً كشُهَّد " ،

---

(١) مسألة ( ٩ ) .

(٢) مسألة ( ٣٥ ) .

(٣) مسألة ( ٣٧ ) .

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ[1] .

**ثالثاً : نسبة الأقوال إلى أصحابها :**

عُني ابن فلاح بنسبة الأقوال إلى أصحابها عناية كبيرة ، وكان يتحرى الدقة فيما ينقله عن النحاة ، وفيما ينقل عنهم ، ومن مظاهر هذه الدقة والعناية ما يأتي :

**أولاً : تصحيح ما ينقل عن النّحاة** ، ويوضح هذا المنهج قوله في مسألة : جواز تَقدّمِ خبرِ ( ليس ) عليها : " وأمَّا عليها : فنقلَ أبو البقاء عن الكوفيين جوازَه ، وليس بصواب ؛ لأنَّهم يمنعون تقديمَ خبرِ ( كان ) ؛ لئلا يؤدِّي إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكر ، وأصحُّ النَّقل عنهم : منعُ التَّقديم "[2] .

وقوله في مسألة : إذا توجه فِعْلان إلى اسمٍ على جهة الفاعليّة جاز إعمالُ أحدهما ، والثاني أرجح : ".. وإن توجّها إليه على جهة الفاعليّة كقولك : ( قام وقعد زيدٌ ) .... فأصحُّ النَّقل عن الفراء أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين ...."[3] .

**ثانياً : التفريق بين النقل والنسبة :**

ينسب ابن فلاح في الغالب القولَ إلى صاحبه ، فيقول مثلاً : قول سيبويه أو مذهب سيبويه ، إلا أنّي وجدته أحياناً يقول : منقولٌ عن سيبويه ، أو نُقل عن سيبويه ، وهذا يُشعِرُ بأنَّه لم يقف على الرأي في الكتاب ، وإنما وقف على النقل فحسب ، وتقدم أنَّ ابنَ فلاح يصحح أحياناً ما يُنقل عن بعض النحاة ، إلا أنّه أحياناً لا يفعلُ ذلك فيبقى النقلُ محتملاً للصواب وعدمه ، وتبقى النسبة غير مؤكدة عنده .

ومن أمثلة ذلك قوله : " وأمَّا حالُ المجرور نحو : ( مررتُ بزيدٍ واقفاً ) .... فأكثرُ البصريين يمنعونَ تقدمَها على صاحبها ، ونُقِلَ عن ابن كيسان ، وأبي علي ، وابن برهان

---

(١) مسألة ( ١٤٨ ) .

(٢) مسألة ( ٤٥ ) .

(٣) مسألة ( ٧٥ ) .

جوازُ تقدمها "[١] .

**وقوله** : " واختُلِفَ في ( الياء ) في ( تَفْعَلِينَ ) فنُقِلَ عن سيبويه : أنَّها ضميرُ الفاعل ، وتدلُّ على التأنيث ، ونُقِلَ عن الأخفش : أنَّها حرفُ التأنيث ، والفاعلُ مضمرٌ "[٢] .

**ثالثاً : التفريق بين ما يحكيه النَّحويّ من الأقوال وبين ما يتبناه :**

**يوضح هذا المنهج** قوله في مسألة : جوازُ تقديمُ خبر ( ليس ) على اسمها : " وخبرُها يجوزُ تقديمُه على اسمها اتّفاقاً .... وحكى ابنُ دَرَسْتويه أنَّ منهم مَن مَنَعه " ، فنسب إلى ابن درستويه حكاية القول بالمنع ، ولم ينسب إليه القول بالمنع ، ونسب ابن هشام المصريّ القولَ بالمنع إلى ابن درستويه ، واشتهر ذلك بين الباحثين .

**والذي يظهرُ لي** أنَّ ابنَ درستويه لا يمنعُ تقديم خبر ( ليس ) على اسمها ، وإنَّما حكى أنَّ في المسألة خلافاً ، وأنَّ هناك مَن يمنعُ التقديمَ بناءً على القول إنَّ ( ليس ) مثل ( ما ) في الحرفية ، ويُؤيِّدُ ما ظهرَ لي أمران :

**الأول** : أنَّ ابنَ يعيش – وهو أقدمُ مَن نقلَ حكايةَ الخلاف عن ابن درستويه – فيما أعلم – ذكر أنَّ ابنَ درستويه حكى أنَّ فيها خلافاً ، ولم يقل : مَنَعَ ، وقد نقلَ ابنُ يعيش هذه الحكاية عن ابن درستويه من كتابه الإرشاد ، فقال : " وحكى ابنُ دَرَستويهِ في كتاب الإرشاد أنَّ فيه خلافاً " .

**والثاني** : أنَّ القولَ بالمنع مبنيٌّ على أنَّ ( ليس ) حرفٌ مثل ( ما ) ، وابنُ دَرَستويه يرى أنَّ ( ليس ) فعلٌ ؛ فدلَّ على أنَّ المنعَ ليس مذهباً له .

**وإلى جانب ذلك هناك آراء كثيرة ذكرها ابن فلاح ، ونسبها إلى قائليها ، وكانت نسبته دقيقة في الغالب** ، والجدول الآتي يوضح ذلك بالأرقام :

---

(١) مسألة ( ٨٥ ) .

(٢) مسألة ( ١٨ ) .

| الوصف | عدد المرات |
|---|---|
| نسبة الأقوال إلى أصحابها | ٢٦٧ |
| الدقة | ٢٥٦ |
| عدم الدقة | ١١ |

**فمن الآراء التي كان دقيقاً في نسبتها إلى قائليها ، بمعنى أنها توافق ما في مصنفاتهم أو ما نقل عنهم قوله في رافع خبر إنَّ وأخواتها** : " وأمَّا الرافعُ للخبر : فذهبَ البصريون : إلى أنَّه مرتفعٌ بهذه الحروف ، وذهب الكوفيون إلى أنَّه مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به قبل دخولها "(١) .

وقوله في مسألة جواز الاقتصار على فاعل ( ظنَّ ) وأخواتها وحذف المفعولين : " وأمَّا الاقتصارُ على الفاعل ، وحذفُهما فيجوزُ خلافاً للجرمي "(٢) .

وقوله : " وأمَّا إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله فالأجودُ إثباتُ العلامة ؛ لأنَّ علةَ الإثبات موجودةٌ ، ويجوزُ إسقاطُها ، خلافاً للمبرد " (٣) .

**ومن الآراء التي كان غير دقيق في نسبتها إلى قائليها** قوله في مسألة الخبر في نحو : - ضربي زيداً قائماً - مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله : " وذهبَ ابنُ درستويه وابنُ بابشاذ إلى أنَّه قام باعتبار المعنى كما في ( أقائمٌ الزيدان ؟ ) "، وصريحُ قول ابن بابشاذ في شرح الجمل أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله ، تقديره : - إن كان الضربُ لم يقع - إذا كان ، وإن كان قد وقع يقدرُ : إذ كان(٤) .

ومنها أنه ذكر في مسألة : الضميرَ هو ما بعد ( إيا ) ، و( إيا ) دعامةٌ لها تعتمدُ عليها سبعة أقوال منها : أنَّ ( إيَّا ) ضميرٌ ، والهاءُ والياءُ والكافُ حروفٌ لا موضعَ لها من

---

(١) مسألة ( ٥٨ ) .

(٢) مسألة ( ٦٥ ) .

(٣) مسألة ( ٦٨ ) .

(٤) مسألة ( ٣٣ ) .

الإعراب ، ونَسبَه إلى سيبويه ، ونسبه من قبله إلى سيبويه ابن بابشاذ ، ورَدَّ هذه النسبةَ ابنُ إياز فقال : " ووَهِم ابنُ بابشاذ فعزاه إلى سيبويه ، وليس له في ذلك نصٌّ " ، وما قاله ابنُ إياز هو الظاهرُ لي من كلام سيبويه ؛لأنَّه صرَّحَ بأنَّ ( إيّا ) ضميرٌ ، أما لواحقُه فلم يَنصَّ على شيء فيها[1] .

وقوله : " ولا يضافُ ( ذو ) إلى مضمرٍ خلافاً للمبرد "، وقولُ المبرد في المقتضب ظاهرٌ في المنع حيثُ قال : " .... لأنَّ قولك ( ذو ) لا يضافُ إلى المضمر "[2] .

## المبحث الرابع : التّحيز والإنصاف :

تقدم في الفصل الرابع أنَّ ابنَ فلاح بصريُّ الاتجاه ، متحررٌ من قيود المذهبية المطلقة ، وبعيدٌ عن التَّعصّب في الانتماء ، وينطلق في حكمه من قوة الدَّليل وظهور الحجة ، ومَن كان هذا اتجاهُه فإنَّه إلى الإنصاف أقرب ، وعن التّحيّز أبعد.

**ومن مظاهر الإنصاف عند ابن فلاح ما يأتي :**

**أولاً : ذكر أدلة المخالف ومناقشتها** ، كما في مسألة منع إلغاء عمل ( ظنَّ ) وأخواتها إذا تقدمت [3] ، ومسألة ( كاد ) في الإثبات تدلُّ على الإثبات ، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي [4] ، ومسألة منع مجيء الفاعل جملةً [5] ، ومسألة منعُ تقدّم الفاعل على الفعل [6] ، ومسألة منع بناء اللازم للمجهول [7] .

**ثانياً : التحري والتدقيق فيما ينسب إلى المخالف** ، فقد تحرى صحة النقل عن الكوفيين في مسألة جواز تَقدّمِ خبرِ ( ليس ) عليها مع أنَّه يخالفهم في مذهبهم ، قال :

---

(١) مسألة ( ٢٢ ) .

(٢) مسألة ( ٩٨ ) .

(٣) مسألة ( ٦٤ ) .

(٤) مسألة ( ٥٣ ) .

(٥) مسألة ( ٦٩ ) .

(٦) مسألة ( ٦٧ ) .

(٧) مسألة ( ٧١ ) .

" وأمَّا عليها فنقلَ أبو البقاء عن الكوفيين جوازَه ، وليس بصوابٍ ؛ لأنَّهم يمنعون تقديمَ خبرِ ( كان ) ؛ لئلا يؤدِّي إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكر ، وأصحُّ النَّقل عنهم : منعُ التَّقديم "(١) .

وكذلك فعل مع الفراء في مسألة : إذا توجه فِعْلان إلى اسمٍ على جهة الفاعليّة جاز إعمالُ أحدهما ، والثاني أرجح ، حيث قال : " وإن توجّها إليه على جهة الفاعليّة كقولك : ( قام وقعد زيدٌ ) ....فأصحُّ النَّقل عن الفراء أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين ...."(٢) .

**ومن مظاهر الإنصاف عند ابن فلاح** : موافقته للكوفيين في بعض آرائهم ، ومخالفته لأئمة البصريين في بعض آرائهم ، ومخالفته لجمهور النّحاة في بعض الآراء ، وقد تحدثت عن هذه الثلاثة الأخيرة بالأمثلة في الفصل الرابع .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة ( ٤٥ ) .

(٢) مسألة ( ٧٥ ) .

# الخاتمة

# الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على النبي الأمين ، الذي بَلَّغ الأمانة ، وأدَّى الرسالة ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

ففي ختام هذه الرحلة العلمية المباركة التي تناولت فيها ( **اختيارات ابن فلاح النّحوية والتّصريفية جمعاً ودراسة وتقويماً** ) أبرز أهم النتائج التي توصَّلتُ إليها على النحو الآتي :

**أولاً : في التّمهيد درستُ حياة ابن فلاح وآثاره ، وانتهيت إلى ما يأتي :**

- أنَّ ابنَ فلاحٍ لم يأخذ حظّاً وافراً من الشهرة التَّاريخية ؛ فقد ضنَّت كتبُ التَّاريخ والتَّراجم بذكرِ سيرته ، ولم تبرز دوره في الحياة العامة إلا في النزر اليسير من الحالات .
- يُعَدّ السّيوطيّ أقدمُ من أوصل إلينا ترجمةَ ابن فلاحٍ ، وكلُّ مَن تَرجم له من المتأخرين استقى معلوماته من السّيوطيّ في كتابه : ( بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ) .
- أنَّ ابنَ فلاحٍ كان نحوياً ، فقيهاً ، عالماً بالقراءات ، أصولياً ، ولم تذكر المصادرُ من آثاره العلمية إلا ثلاثةَ كتب كلّها في النحو ، وهي : ( شرح كافية ابن الحاجب ) ، و( المغني ) ، و( الكافي ) .
- أنَّ كتاب ( الكافي ) لابن فلاح هو في علم النحو ، وليس في علم أصول الفقه .

**ثانيًا** : أنجزت - بعون الله وتوفيقه - في هذه الرسالة دراسة ( ٢٠٠ ) مسألة ، ذكرتُ فيها آراء النحويين القدامى والمتأخرين ، وبعض المحدَثين ، وبينت فيها أدلتهم ، وعللهم التي استندوا إليها ، ثم عقّبت ببيان اختيار ابن فلاح في المسألة المدروسة ، مبرزًا في كل مسألة الدليل الذي يستند إليه في الاختيار ، والعلة التي يصدر عنها في مناقشة آراء السابقين ، ثم ختمت كل مسألة ببيان الراجح فيها ، حتى غدت كل مسألة منها مرآة واضحة لحكم من أحكام النحو العربي ، يمكن أن يفيد منها الباحثون في مجال الدراسات

النحوية والصرفية .

**ثالثاً : في الفصل الأول درست أسباب اختيارات ابن فلاح ، وأبرزُ نتائج هذه الدراسة ما يأتي :**

اعتمد ابن فلاح في الأعم الأغلب من اختياراته على أسباب ثلاثة هي : وجودُ الدليل المؤيد للرأي المختار ، وضعفُ الرأي المخالف ، وضعفُ دليل المخالف ، وعوّل في المقام الأول على وجود الدليل ، ثم ضعف دليل المخالف ، ثم ضعف الرأي المخالف ، كما قرن الدليل المؤيد لاختياره بتضعيف دليل المخالف في أكثر اختياراته .

**رابعاً : في الفصل الثاني درست الأسس التي اعتمد عليها ابن فلاح في اختياراته ، وأبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي :**

- أنَّ الأسس التي اعتمد عليها ابن فلاح خمسة :السماع ، والقياس ، والإجماع والاستصحاب ، والعلل ، وأقواها عنده السماع ، وأكثرها استعمالاً عنده العلل ، ثم القياس ، ثم السماع ، ثم الاستصحاب ، ثم الإجماع .

- أنَّ مصادر السماع عنده أربعة : القرآن ، والحديث ، والشعر العربي، وأقوال العرب ، وأكثرها استعمالاً عنده : الشعر العربي ، ثم القرآن ، ثم أقوال العرب ، ثم الحديث .

- يقبل ابن فلاح القراءات القرآنية ، ويبني عليها القواعد إذا وافقت القياسَ ، وأما إذا خالفت القراءة القياس فإنَّه يقبلُها ، ويرفضُ الطعنَ فيها ، إلا أنَّه لا يبني عليها القواعدَ .

- استشهد ابن فلاح بما أجمع عليه النّحاةُ من أشعار الطبقتين الأولى ، وهي طبقةُ الشّعراء الجاهليين ، والثانية ، وهي طبقةُ الشّعراءِ المخضرمين ، وكذلك الطبقةُ الثالثة وهي طبقةُ الإسلاميين ، ولم يتجاوز ذلك إلى الاستشهاد بشعر المولدين أو المحدثين ، وأكثر في استشهاده من شعر الإسلاميين .

- لا يحتج ابن فلاح بالشعر الذي تتعدد روايته ، ولا يحتج بالشعر المجهول قائله ، ولا يردّ ما خالف من الشعر الفصيح المطردَ من الكلام ، ويلتزم تأويله .

- يحتجُّ ابن فلاح بأقوال العرب الفصحاء وأمثالهم ، ويشترطُ لذلك ثقة الراوي ، وأهليته للرواية ، ولا يحتجُّ بالسَّماع المصنوع .

- تعددت صور القياس عند ابن فلاح بالنظر إلى المقيس والمقيس عليه ، وانحصرت في الحمل على النظير ، وحمل فرع على أصل ، وحمل أصل على فرع ، والحمل على النقيض ، والحمل على الكثرة ، والحمل على التقارض ، والحمل على القواعد المقررة عنده ، كما انحصرت بالنظر إلى العلة في ثلاث ، وهي : قياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد .

- لا يقبل ابن فلاح قياس الأحكام إلا إذا كان خالياً من المحظور ، كمخالفة النص ، أو القياس ، أو وجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه ، أو كان موقعاً في اللبس ، أو مؤدياً إلى مهمل .

- قياس الأحكام عند ابن فلاح لا تثبتُ به الأحكام ، وإنّما تثبتُ الأحكامُ بالنصوص ، وقياس النصوص أو القياس الاستقرائي ليس بقياسٍ عند ابن فلاح ، إنما هو استقراء مرجعه إلى السّماع .

- يَشترطُ ابنُ فلاحٍ في النّصوص التي يُقاس عليها أن تكونَ كثيرةً ، فلا يقاسُ عنده على النادر والشاذ والضرورة .

- احتجّ ابن فلاح بأدلة ملحقة بالأصول النّحوية ، كالاستقراء ، والاستدلال ببيان العلة ،والاستدلال بعدم النظير ، والاستدلال بعدم الدليل ، والاستدلال بأحكام أخر تؤيد الحكم المختار ، والاستدلال بالقواعد النحوية والتصريفية .

**خامسًا : في الفصل الثالث درست منهج ابن فلاح في اختياراته ، وأبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي :**

- يُبرزُ ابن فلاح ما اختاره من الأقوال بأمور ثلاثة : التصريح بما يدل على اختياره واستدلاله للرأي المختار عنده دون غيره ، والاعتراض على الرأي المخالف بما يضعفه ، والاعتراض على دليل المخالف بما يضعفه .

- أكثرُ اختيارات ابن فلاح معللةٌ ، فليس ثمة حكم يذكره إلا ويتبعه – في الغالب – بالعلة ، ويمكن حصرها في ثلاثة أنواع : علل استعمالية ، وعلل دلالية ، وعلل صناعية .

- ظهرَ من تتبع هذه التعليلات عند ابن فلاح أنَّها عللٌ تأتي لتسويغ القواعد وتأكيدها ؛ إذ توجدُ بعد القاعدة لا قبلها ، فلا تتعدّى أن تكونَ دلالةً أو أمارةً على الأحكام ، تهدفُ إلى إضفاء نوعٍ من الاتّساق على تلك القواعد ، وهي تعليلاتٌ تختلفُ عن تلك الموجبة للحكم والتي تُستخدَمُ في العملية القياسية ، وتدخلُ في القياس باعتبارها ركناً من أركانه .

- أنَّ أكثرَ العلل التي اعتمد عليها ابنُ فلاح إنَّما هي عللٌ مستمدةٌ من القوانين النَّحوية والتَّصريفية ، وليست افتراضات عقلية لا تقومُ على أساس .

- أنَّ عللَ ابن فلاح لم تكن على مستوى واحد من حيث القوة والضعف ، فمنها الضّعيفُ المخالفُ للحكم المؤيد بالسّماع ، ومنها القوي كأن تكونَ مؤيدةً بالسّماع ، أو ترجعُ إلى القوانين النَّحوية والتَّصريفية .

- نقدَ ابن فلاح الأدلة النَّقلية المخالفة لاختياره بأمور : كجهالة القائل ، أو عدم فصاحته ، أو كونه مصنوعاً ، أو بترجيح روايةٍ أخرى للدليل النقلي لا شاهد فيها .

- ليست الضَّرورة بُحجّة عند ابن فلاح ، ومن هنا اتخذ من الضرورة وسيلة لنقد

وإبعاد كلّ ما خالف القاعدةَ المختارةَ عنده من الأبيات الشّعرية .

- لا يقدحُ الشاذّ عند ابن فلاح في المطرد ، و لا يقاس عليه ، ومن هنا اتخـذ مـن الشّذوذ وسيلةً لنقد وإبعاد كلّ ما خالف القاعدةَ المختارة عنده من السّماع .

- لجأ ابن فلاح إلى التأويل في نقد وإبعاد كلِّ ما خالفَ القاعدةَ المختارة عنده مـن السّماع ، وجعل موافقة الأصول والقواعد النحوية الأولى ، والاختلاف في تفسير بعض الصيغ والتراكيب ، والمعنى ، أسباباً للتَّأويل ، واستعمل للتأويـل أسـاليب متعددة ، كالتأويل بالحذف والتقدير ، وكالتأويل بالتقديم والتأخير ، وكالتأويـل بالحمل على المعنى .

- يشترطُ ابن فلاح لقبول التأويل: صحة المعنى بعد التأويل ، وعدم مخالفته للأصـل الموضوع له اللفظ ، وعدم مخالفته للصناعة النَّحوية .

- نقدَ ابن فلاح القياس بوجوه متعددة ، تتمثلُ في : نقد القياس بوجود الفـارق ، ونقده بمخالفته السماع ، ونقده بالضعف ، ونقده بمخالفته للقواعد والـضوابط النَّحوية .

- نقدَ ابن فلاح العلل بوجوه متعددة ، تتمثلُ في نقد العلل بعدم الاطراد ، ونقـدها بتصحيحها ، ونقدها بفساد لازمها ، ونقدها بمخالفتها للأدلة النحوية ، ونقـدها بمخالفتها مذهب المستدلّ ، ونقدها بمخالفتها للقواعد والضَّوابط النَّحوية .

**سادساً : في الفصل الرابع درست موقف ابن فلاح من النحويين واتجاهه النحوي ، وأبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي :**

- أنَّ منهجه في أصول الاستدلال موافقٌ لمنهج البصريين ؛ لأنه يشترطُ في المـسموع أن يكون من فصحاء العرب ، ولأنَّه لا يقيسُ على الشاذ .

- وافقَ ابن فلاح البصريينَ في ستة وأربعين رأياً ، ووافقَ الكوفيين في سـبعة آراء ، كما وافق جمهورَ النحاة في مسائل كثيرة ، وخالفهم في بعض المسائل .

- أنَّ ابن فلاح بصريّ الاتجاه ، متحرر من قيود المذهبية المطلقة ، وبعيدٌ عن التَّعصّب في الانتماء ، ينطلق في حكمه من قوة الدليل وظهور الحجة .

**سابعاً : في الفصل الخامس درست تأثر ابن فلاح بغيره وتأثيره في غيره ، ودقته من عدمها ، وتحيزه وإنصافه ، وأبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي :**

- أنَّ ابن فلاح كغيره من النَّحويين أفاد من علم السابقين ، وتأثر به ، ومن أبرز هؤلاء الأعلام : سيبويه ، والأخفش ، والمبرد ، وتكمن مظاهر التأثر في موافقته لآرائهم ، ومخالفته لآرائهم ، وتصويب ما ينقل عنهم ، والنقل من كتبهم ، وذكر ما نقلوه عن السابقين ، ومن أبرز العلماء الذين نقلوا عن ابن فلاح وتأثروا بآرائه : الرضي ، والزركشي ، والسيوطي ، وكان السيوطي أكثر العلماء نقلاً عن ابن فلاح وأكثرهم استفادة من آرائه .

- كان ابن فلاح – في الغالب – دقيقاً في تحديد الأقوال في المسألة ، وفي ذكر الأقوال في المسألة دون تحديد لعدد الأقوال ، وفي نسبة الأقوال إلى أصحابها ، وكان يتحرى الدقة فيما ينقله عن النحاة ، وفيما ينقل عنهم ، وإن جانبه التوفيق في بعض ما نقله عن السابقين .

- ينطلق ابن فلاح في حكمه من قوة الدَّليل وظهور الحجة ، فكان إلى الإنصاف أقرب ، وعن التّحيّز أبعد .

هذه أهم النتائج التي أرشد إليها البحث ، وأحمد الله تعالى على تيسيره وتوفيقه وعونه ، وامتنانه ، فهو صاحب الفضل أولاً وآخراً .

❖ ❖ ❖ ❖

# الفهارس

# ١- فهرس الآيات القرآنية

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|---|---|---|
| **سورة الصافات** | | |
| ﴿ وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ . . . | ٧٥ | ٨٥٥ ، ٤٣٨ |
| **سورة ص** | | |
| ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾ ﴾ | ٤٧ | ٥٨٨ ، ٥٨٧ |
| **سورة الزمر** | | |
| ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | ٩ | ٢٨٥ |
| ﴿ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | ٥٧ | ٥٦٢ |
| ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا ﴾ . . . . . . . | ٥٩ | ٥٦٢ ، ٥٦١ ، ٨٦٦ |
| ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ | ٦٧ | ٣٦٦ |
| **سورة الزخرف** | | |
| ﴿ وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ . . . . . . . | ٧٧ | ٦٣٨ ، ٥١٨ |
| **سورة الجاثية** | | |
| ﴿ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ . . . . . . | ١٩ | ٥١٨ |
| ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ . . . . . . . . . . . | ٢١ | ١٦٣ |
| ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ . . . . . . . . . . . . . . | ٣٢ | ٧٩٤ ، ٢٨٣ |
| ﴿ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ﴾ . . . . . . . . . | ٣٤ | ٥٥٨ ، ٥٥٧ |

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| **سورة الأحقاف** | | |
| ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ........................ | ١٣ | ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٧٩٥ |
| **سورة محمد** | | |
| ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ ....... | ١١ | ٥٥٨ ، ٨٨١ |
| ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ ................. | ٢٢ | ٢٣٥ |
| **سورة الحجرات** | | |
| ﴿ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ﴾ | ١٤ | ٢٢٥ |
| **سورة ق** | | |
| ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ ................ | ٩ | ٣٩٨ |
| ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ ﴾ ............... | ١٠ | ٦١٢ ، ٦١٤ |
| **سورة النجم** | | |
| ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴿٣٥﴾ ﴾ ....... | ٣٥ | ٢٨٢ |
| ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ ...... | ٣٩ | ١٨٨ |
| **سورة القمر** | | |
| ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ .. | ٧ | ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ |
| ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ ............ | ٢٠ | ٦١٢ ، ٦١٣ |
| **سورة الواقعة** | | |
| ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ ﴾ ......... | ٩٥ | ٣٩٨ |

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾ | ١٤ - ١٦ | ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٧٧٠ ، ٧٩٤ |
| **سورة الشمس** | | |
| ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ | ٩ | ٢٨٠ |
| **سورة الليل** | | |
| ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥﴾ | ٥ | ٢٨٥ |
| **سورة القارعة** | | |
| ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ | ١ - ٢ | ٤٣٠ |
| **سورة الإخلاص** | | |
| ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ | ١ | ٢١٧ |

❖ ❖ ❖ ❖

# ٢- فهرس الأحاديث النبوية



❖ ❖ ❖ ❖

# ٣- فهرس الآثار



❖ ❖ ❖ ❖

# ٤- فهرس أقوال العرب

❖ ❖ ❖ ❖

# ٥- فهرس الأبيات الشعرية

| الشطر الأول | الشطر الثاني | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| | **قافية الهمزة والألف** | | |
| لعلَّكَ والموعودُ حقٌّ لقاؤُه | بدا لكَ من تلكَ القلوصِ بداءُ | الطويل | ٢٩٨ |
| سُيغنيني الذي أغناك عَنّي | فلا فَقْرٌ يدومُ ولا غِناءُ | الوافر | ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٨١٢ ، ٨٧٧ |
| قد علمتْ أمُّ أبي السِّعلاء | أن نِعْم مأكولاً على الخَواء | الرجز | ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٨١٢ |
| طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ | فأجَبْنا أنْ ليس حينَ بقاءٍ | الخفيف | ٢٢٨ |
| هما نفثا في فيَّ من فمويهما | | – | ٩١٢ |
| | **قافية الباء** | | |
| كذاكَ أُدِّبتُ حتى صار من خُلُقي | أنّي وجدتُ ملاكُ الشِّيمة الأدبُ | البسيط | ٢٧٩ |
| أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ العَقْرَاب | مِنْ عَقْرباتِ شُوَّلِ الأذناب | الرجز | ١٢٧ |
| بأيّ كتابٍ أم بأيّة سُنَّة | ترى حُبَّها عاراً عليكَ وتَحسِبُ | الطويل | ٢٨٣ ، ٨١٣ |
| فبيناهُ يَشرِي رَحلَه قال قائلٌ | لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نجيبُ | الطويل | ١٣٠ |
| لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صاديا | إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبُ | الطويل | ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٨١٢ |
| أتهجرُ ليلى بالفِرَاقِ حبيبَها | وما كان نفساً بالفِرَاق تطيبُ | الطويل | ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٨٦٢ |
| إيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّه | إلى الشَّر دعّاءٌ وللشّر جالبُ | الطويل | ٤٨٢ |
| فبيناهُ يشرِي رَحْلَه قال قائلٌ | لمن جَمَلٌ رِخوُ المِلاطِ نجيبُ | الطويل | ٥٠٥ |
| يُرَجِّي المرءُ ما لا أن يلاقي | وتَعْرِضُ دونَ أقربه الخطوبُ | الوافر | ٥١٣ ، ٥١٥ |
| ولكنَّما أُهدي لقيسٍ هديّةً | بفيَّ مِنِ اهداها لكَ الدَّهرَ إثلَبُ | الطويل | ٥٧٨ |
| فلستَ لإنسيٍّ ولكن لملأكٍ | تَنزَّلَ من جوِّ السّماء يصوبُ | الطويل | ٧٤٥ |
| وزعتُ بمثلِ السِّيدِ نهد مُقَلِّصٍ | كَميشٍ إذا عِطْفاهُ ماءً تحلّبا | الطويل | ٣٧٧ ، ٣٧٩ |
| فظلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمة | فَقِلْ في مَقيلٍ نحسُه متغيبِ | الطويل | ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ |
| أفيقُوا بَني حَربٍ وأهْواؤُنا معاً | وأرحامُنا موصولةٌ لم تُقضَّبِ | الطويل | ٣٢٧ ، ٣٢٨ |

| الشطر الأول | الشطر الثاني | البحر | الصفحة |
| --- | --- | --- | --- |
| إلا فَتَى مِن بَـني ذُبْيانَ يحمِلُني | ولـيس حـامِلَني إلا ابـنُ حَمَّالِ | البسيط | ٤٣٣ |
| **قافية الميم** | | | |
| لقـد وَلَـدَ الأُخيطـلَ أمُّ سـوءٍ | على بـاب استها صُـلُبٌ وشـامُ | الوافر | ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٨١٤ |
| ونمسكُ بعـده بـذناب عـيشٍ | أجَـبَّ الظَّهـرَ ليسَ لـهُ سنامُ | الوافر | ٤٣٥ |
| حتى تهجَّـرَ في الـرَّواحِ وهاجَهـا | طلـبَ المعقـبِ حقَّـه المظلـومُ | الكامل | ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٨١٣ |
| إذا هَمَلَتْ عَيني لها قـال صـاحبي | بمثلـكَ هـذا فتنـةٌ وغـرامُ | الطويل | ٤٦٣ |
| مَهامِهاً وخُروقـاً لا أنـيس بهـا | إلا الـضَّوابحَ والأصـداءَ والبومـا | البسيط | ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ |
| فرِيشي مـنكُمُ وهَـوايَ مَعْكـم | وإنْ كانـت زيـارتُكُم لمامـا | الوافر | ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ |
| إنِّـي إذا مـا حـدثٌ ألمـا | أقـولُ : يـا اللَّهـمَّ يـا اللَّهمَّـا | الرجز | ٤٧٠ ، ٤٧١ |
| ومـا عليـكِ أن تقـولي كُلَّمـا | سبَّحتِ أو صلَّيتِ يـا اللَّهـمَّ مـا | الرجز | ٤٧١ |
| سَـقَتها الرَّواعـدُ مـن صـيِّفٍ | وإنْ مـن خريـفٍ فلـن يَعْـدَما | المتقارب | ٤٩٧ |
| لنا الجَفَنَاتُ الغُرّ يَلْمَعْنَ بالـضُّحى | وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مـن نَجـدةٍ دَمَـا | الطويل | ٦١٦ ، ٦١٧ |
| قـوارص تـأتيني ويحتقرونهـا | وقد يمـلأ القطـر الإنـاء فيفعمـا | – | ٨٦٨ |
| لنا هضبة لا ينزل الـذل وسـطها | ويأوي إليهـا المـستجير فيعـصما | – | ٨٦٨ |
| فكيـفَ إذا مـررت بـدارِ قـومٍ | وجـيرانٍ لنـا كـانُوا كِـرامِ | الوافر | ٢١٨ ، ٢١٩ |
| وكان طَوَى كَشحاً على مُـسْتَكِنَّةٍ | فـلا هُـوَ أبـداها و لم يَـتَجَمْجَمِ | الطويل | ٢٠٣ |
| حاشـا أبي ثوبـانَ إنَّ أبـا | ثوبـانَ لـيس بِبُكْمَـةٍ فَـدْمِ | الكامل | ٣٤٨ |
| شَرِبت بماءِ الدُّحْرُضَين فأصْـبحَتْ | زَوْراءَ تنفرُ عـن حيـاضِ الـدَّيلَمِ | الكامل | ٣٨٩ |
| شُمٍّ مهـاوينَ أبـدانَ الجزورِمخـا | ميصِ العَشيِّاتِ لا خُـوْرٍ ولا قَـزَمِ | البسيط | ٤٢٣ |
| حتى شآها كليـلٌ مَوهِنـاً عَمِـلٌ | باتت طِراباً وبـات الليـلَ لم يَـنمَ | البسيط | ٤٢٣ ، ٤٢٤ |
| يميناً لـنِعْمَ الـسَّيدانِ وُجِـدتُما | على كلِّ حالٍ من سَحِيلٍ ومُبْـرَمِ | الطويل | ٤٣٨ |
| هما تفـلا في فيَّ مِـن فمويهمـا | على النَّابح العـاوي أشـدُّ رجـامِ | الطويل | ٤٧٢ |
| **قافية النون** | | | |
| وطَـعْنٍ كَفَـمِ الـزِّقّ | غَـذَا والـزِّقُّ مـلآنُ | الهزج | ٣٧٣ |
| فأصبحتُ كُنتيّاً وأصبحتُ عاجنـاً | وشرُّ خصالِ المرءِ كُنـتُ وعـاجنُ | الطويل | ٦٨٦ |
| وما أنا كُـنتيّ ومـا أنـا عـاجنٌ | وشـرُّ الرجـالِ الكنـتيّ وعـاجنٌ | الطويل | ٦٨٦ |

## قافية الهاء

| الشطر الأول | | الشطر الثاني | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| | | **قافية الياء** | | |
| وبلـــدةٍ لـــيس بهـــا طُـــورِيٌّ | | ولا خـــلا الجـــنَّ بهـــا إنـــسيُّ | الرجز | ٣٤٥ |
| بدا لي أنّي لستُ مُدركَ ما مَـضَى | | ولا سَابقاً شـيئاً إذا كـان جَائيـا | الطويل | ١٩٧ |
| عليّ إذا ما جئـتُ ليلـى بِخُفْيَـة | | زيـارة بيـتِ اللهِ رَجْـلانَ حافيـا | الطويل | ٣٧١ |
| أَبيـتُ أَسْـرِي وتَبـيتي تَـدلُكي | | وَجْهَكِ بـالعنبرِ والمـسكِ الـذّكي | الرجز | ١٣٨ |
| وَكَمْ مَوطِنٍ لولاي طِحْـتَ كَمَـا | | بأجْرامِهِ مِـن قُلَّـةِ النِّيـقِ مُنْهَـوِي | الطويل | ٢٤٥ |
| فديتُكِ يـا الـتي تيَّمـتْ قلْـبي | | وأنـتِ بخيلـةٌ بـالودّ عَنِّـي | الوافر | ٤٦٧ ، ٤٦٨ |
| أُمَّهَـتي خنـدفُ وإليـاسُ أبي | | | الرجز | ٧٤٨ |

❖ ❖ ❖ ❖

# ٦- فهرس الأعلام

## حرف الباء

## حرف التاء



## حرف الثاء

## حرف الخاء

## حرف الدال

## حرف الذال



## حرف الراء

## حرف الزاء

## حرف السين

## حرف الشين

## حرف الفاء

## حرف القاف

| العلم | الصفحة |
|---|---|

## حرف الكاف



## حرف اللام



## حرف الميم

| العلم | الصفحة |
| --- | --- |

❖ ❖ ❖ ❖

# ٧- فهرس الكلمات المشروحة

| الكلمة | الصفحة |
| --- | --- |

## حرف الميم



❖ ❖ ❖ ❖

# ٨- فهرس الفرق والمذاهب والقبائل

| الفرقة / المذهب / القبيلة | الصفحة |
|---|---|

## حرف الألف



## حرف الباء

| الفرقة / المذهب / القبيلة | الصفحة |
|---|---|

## حرف السين



## حرف القاف



## حرف الكاف

## حرف النون



❖ ❖ ❖ ❖

# ٩- ثبت المصادر والمراجع

## أولاً : المخطوطات :

### حرف التاء


١- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** ، **لأبي حيان** ، مخطوط ، المكتبة المركزية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، برقم ( ٧٣٢٢/ف ) ، ورقم ( ٧٣٢٤/ف ) ، ورقم ( ٧٣٢٥/ف ) ، ورقم ( ٧٣٢٦/ف ) ، ورقم ( ٧٣٢٧/ف ) .


### حرف الشين


٢- **شرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري** ، مخطوط ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، فيلم تحت رقم ١٨٩ نحو .

٣- **شرح التسهيل** ، **للمرادي** ، مخطوط ، المكتبة المركزية ، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، برقم ( ٨٩٠٣/ف ) .

٤- **شرح الجمل** ، **لابن الضائع** ، مخطوط ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، برقم ( ١٦٤ نحو ) .

٥- **شرح الجمل** ، **لابن بابشاذ** ، مخطوط ، المكتبة المركزية ، جامعة الإمام محمد ابن سعود ، الرياض ، برقم ( ٤٢٦/ف ) .

٦- **شرح الكتاب للرماني** ، مخطوط ، مصورة عن نسخة معهد إحياء المخطوطات العربية ، القاهرة ، برقم ( ٨٥- ٨٨ - نحو ) ، ومنه نسخة فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وتحمل الأرقام ( ١٠٩٠٥ - ١٠٩٠٨ ) .

٧- **شرح اللمع** ، **للثمانيني** ، مخطوط ، المكتبة المركزية ، جامعة الإمام محمد

ابن سعود الإسلامية ، الرياض ، برقم ( ٩٨٣/ف ) .

## حرف الغين

٨- **الغرَّة في شرح اللمع** ، **لابن الدهان** ، مخطوط ، المكتبة المركزية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، برقم ( ٩٨٤/ف ) .

## حرف الميم

٩- **المحصول في شرح فصول ابن معطٍ** ، **لابن إياز** ، مخطوط ، المكتبة المركزية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، برقم ( ٢٣٨/ف ) .

## ثانياً : الرسائل الجامعية :

## حرف الألف

١- **اختيارات ابن جني التصريفية جمعاً ودراسة** ، **لعبد العزيز الخريف** ، رسالة ماجستير ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

٢- آراء **ابن درستويه النحوية والتصريفية** ، **صلاح بن عبد الله بوجليع** ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٢٤هـ .

## حرف الجيم

٣- **جهود الفراء الصرفية لمحمد علي خيرات دغريري** ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

## حرف الشين

٤- **شرح الأصول في النحو لأبي الحسن الرماني** ، تحقيق : نصار بن محمد حميد الدين ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٥هـ .

## حرف الدال


٥- **الدراسات النحوية في اليمن من أول القرن السادس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري** ، رسالة دكتوراه لمحمد بن علي الحازمي ، كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٧ هـ .


## حرف الميم


٦- **المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه لعلي شوبير** ، رسالة ماجستير ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، ١٤٢٥هـ .

٧- **المسائل النحوية والتصريفية في آثار ابن دقيق العيد جمعاً ودراسة لعبد العزيز الخثران** ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، ١٤٢٣ هـ .


### ثالثاً : المطبوعات :

## حرف الألف


١- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، للشرجيّ** ، تحقيق : طارق الجنابي ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

٢- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، لابن القطاع** ، تحقيق : أحمد عبد الدايم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٩م .

٣- **أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم لمحمد درين** ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .

٤- **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي لعبد الصبور شاهين** ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، ١٤٠٨هـ .

٥- **أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري لعبد الله محمد الكيش** ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .

٦- **إحكام الأحكام** ، **للآمدي** ، إشراف : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، ١٤١٨هـ .

٧- **إحياء النحو لإبراهيم مصطفى** ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣ هـ .

٨- **أخبار النحويين البصريين** ، **للسيرافي** ، تحقيق : محمد البنا ، الطبعة الأولى ، دار الاعتصام ، ١٤٠٥هـ .

٩- **اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط لبدر البدر** ، مكتبة الرشد ، ١٤٢٠هـ .

١٠- **الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب** ، دراسة وتحليل لأيوب القيسي ، دار الإيمان ، مصر .

١١- **أدب الكاتب** ، **لابن قتيبة** ، شرح وضبط : علي فاعور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

١٢- **أدب الكاتب لابن قتيبة** ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ .

١٣- **آراء ابن بري التصريفية لفراج الحمد** ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .

١٤- **آراء ابن بري النحوية لفراج الحمد** ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩ هـ .

١٥- **ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان** ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨هـ .

١٦- **ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه لمحمود فجال** ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٠هـ .

١٧- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني** ، ضبطه محمد الخالدي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .

١٨- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول** ، تحقيق : سامي الأثري ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الريان ، ١٤٢١هـ .

١٩- **إرشاد الهادي ، للتفتازاني** ، تحقيق : عبد الكريم الزبيدي ، الطبعة الأولى ، دار البيان العربي ، جدة ، ١٤٠٥هـ .

٢٠- **الإرشاد إلى علم الإعراب ، للكيشي** ، تحقيق : عبد الله البركاتي ، ومحسن العميري ، الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى ، ١٤١٠هـ .

٢١- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني** ، المكتب الإسلامي ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

٢٢- **الأزهية في علم الحروف ، للهروي** ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، الطبعة الثانية ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٣هـ .

٢٣- **الاستدراك على سيبويه للزبيدي** ، تحقيق : حنا جميل حداد ، دار العلوم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

٢٤- **الاستشهاد والاحتجاج باللغة لمحمد عيد** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨م .

٢٥- **الاستغناء في الاستثناء ، للقرافي** ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٢٦- **أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري** ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٥هـ .

٢٧- **إسفار الفصيح ؛ للهروي** ، تحقيق : أحمد بن سعيد قشاش ، الطبعة الأولى ، وزارة التعليم العالي ، السعودية ، ١٤٢٠هـ .

٢٨- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي اليماني** ، تحقيق : عبد المجيد دياب ، الطبعة الأولى ، شركة الطباعة العربية السعودية ، ١٤٠٦هـ .

٢٩- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي** ، تحقيق : حمزة النشرتي ، الطبعة الأولى ، دار المريخ ، الرياض ، ١٣٩٩هـ .

٣٠- **إصلاح المنطق ، لابن السكيت** ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف .

٣١- **الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٢م .

٣٢- **أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم** ، دار غريب ، مصر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ م .

٣٣- **الأصول لتمام حسان** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ .

٣٤- **الأصول في النحو ، لابن السراج** ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٣٥- **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث لمحمد عيد** ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٩٨ م .

٣٦- **أصول النحو العربي لمحمود سليمان ياقوت** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٠م .

٣٧- **أصول النحو العربي لمحمود نحلة** ، دار العلوم العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

٣٨- **أصول النحو دراسة في فكر الأنباري لمحمد سالم صالح** ، دار السلام ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ .

٣٩- **أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق لعصام عيد أبو غريبة** ، التراث ، مصر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦م .

٤٠- **الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي لمحمد عبد الله قاسم** ، دار البشائر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .

٤١- **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، لابن عربشاة** ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ .

٤٢- **اعترض النحويين للدليل العقلي لمحمد السبيهين** ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ .

٤٣- **إعراب الأفعال لعلي أبي المكارم** ، دار غريب ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠م .

٤٤- **إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه** ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ .

٤٥- **إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري** ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٧هـ .

٤٦- **إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس** ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ .

٤٧- **إعراب القرآن ، للأصبهاني** ، تحقيق : فائزة بنت عمر المؤيد ، ١٤١٥هـ .

٤٨- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه** ، عالم الكتب ، ١٤٠٦هـ .

٤٩- **الإعراب سمة العربية الفصحى لمحمد البنا** ، دار الإصلاح .

٥٠- **الإعراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات الأنباري** ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ .

٥١- **الأعلام ، لخير الدين الزركلي** ، الطبعة الرابعة عشر ، دار العلم للملايين ، بيروت .

٥٢- **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لابن الطراوة** ، تحقيق : عياد ابن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ، دار التراث ، مكة المكرمة ، ١٤١٤هـ .

٥٣- **الأفعال ، لابن القطاع** ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٥٤- **الاقتراح في أصول النحو وجدله ، للسيوطي** ، تحقيق : محمود فجال ، الطبعة الأولى ، مطبعة الثغر ، ١٤٠٩هـ .

٥٥- **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ، لابن السيد البطليوسي** ، تحقيق : مصطفى السقا ، وحامد عبد المجيد ، دار الكتب المصرية ، ١٩٩٦م .

٥٦- **الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه ، للتلمساني** ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكان ، ١٤٢١هـ .

٥٧- **الإقليد شرح المفصل للجندي** ، تحقيق : محمود الدراويش ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

٥٨- **الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش** ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤١٩هـ .

٥٩- **الألفات ، لابن خالويه** ، تحقيق : علي حسين البواب ، مكتبة المعارف ،

الرياض ، ١٤٠٢هـ .

٦٠- **ألفية ابن مالك** ، دار ابن رجب ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .

٦١- **أمالي ثعلب** ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، القاهرة .

٦٢- **أمالي السهيلي** ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ، مكتبة السعادة ، القاهرة ، ١٣٩٠هـ .

٦٣- **أمالي ابن الشجري** ، تحقيق : محمود الطناحي ، الطبعة الأولى ، الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ .

٦٤- **أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي .

٦٥- **الإمتاع والمؤانسة** ، **لأبي حيان التوحيدي** ، صححه : أحمد أمين ، وأحمد الزين ، المكتبة العصرية ، بيروت .

٦٦- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، **للقفطي** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٦٧- **الانتصار لسيبويه على المبرد** ، **لابن ولاَّد** ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٦هـ .

٦٨- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، **لأبي البركات الأنباري** ، تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

٦٩- **الأنموذج في النحو للزمخشري** ، اعتنى به سامي بن حمد المنصور ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

٧٠- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام** ، الطبعة الثالثة ، دار إحياء العلوم ، لبنان ، ١٤٠٧هـ .

٧١- **الأيام والليالي والشهور للفراء** ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتب الإسلامية ، ودار الكتاب المصري ، ودار الكتاب اللبناني ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ .

٧٢- **الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي** ، تحقيق : حسن فرهود ، الطبعة الثانية ، دار العلوم ، ١٤٠٨هـ .

٧٣- **الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب** ، تحقيق : موسى العليلي ، وزارة الأوقاف ، العراق .

٧٤- **الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب** ، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ .

٧٥- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لإسماعيل باشا** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ .

## حرف الباء

٧٦- **البحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار عمر** ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثامنة ، ٢٠٠٣م .

٧٧- **البحر المحيط ، للزركشي** ، تحقيق : عبد القادر العاني ، الطبعة الثانية ، دار الصفوة ، ١٤١٣هـ .

٧٨- **البديع في علم العربية ، لابن الأثير** ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ، الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٠هـ .

٧٩- **البرهان في علوم القرآن للزركشي** ، تحقيق : يوسف المرعشلي ، وجمال الذهبي ، وإبراهيم الكردي ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

٨٠- **البسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع** ، تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، ١٤٠٧هـ .

٨١- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت .

٨٢- **البلاغة فنونها وأفنانها لفضل حسن عباس** ، دار الفرقان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ .

٨٣- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، للفيروز آبادي** ، تحقيق : محمد المصري ، الطبعة الأولى ، مركز المخطوطات والتراث ، الكويت ، ١٤٠٧هـ .

٨٤- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبي البركات الأنباري** ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، الطبعة الثانية ، الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٧هـ .

٨٥- **البيان في إعراب غريب القرآن ، لأبي البركات الأنباري** ، تحقيق : طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٤٠٠هـ .

٨٦- **البيان في شرح اللمع للشريف عمر الكوفي** ، دار عمار الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .

## حرف التاء

٨٧- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، للزبيدي ، تحقيق : علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ .

٨٨- **تاريخ الأدب العربي ، لكار بروكلمان** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣م .

٨٩- **تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين** ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١١هـ .

٩٠- **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، للمفضل بن مسعر ،** تحقيق : عبد الفتاح الحلو ، الطبعة الثانية ، هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٢هـ .

٩١- **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب لمحمد المختار ولد اباه** ، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

٩٢- **تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن لعلي محمد فاخر** ، جامعة الأزهر ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤هـ .

٩٣- **التأويل النحوي في القرآن الكريم لعبد الفتاح الحموز** ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .

٩٤- **تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة** ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ .

٩٥- **التبصرة والتذكرة ، للصيمري** ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى ، الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ١٤٠٢هـ .

٩٦- **التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري** ، وضع حواشيه : محمد حسين شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ .

٩٧- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري** ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، ١٤٠٦هـ .

٩٨- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لابن مكي الصقلي** ، تحقيق : عبد العزيز مطر ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .

٩٩- **تحرير الرواية في تقرير الكفاية لأبي الطيب الفاسي** ، تحقيق علي البواب ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠٣ هـ .

١٠٠- **تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح ، لأبي جعفر اللَّبلي** ، تحقيق : عبد الملك

ابن عيضة الثبيتي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤١٨هـ .

١٠١- **التخمير شرح المفصل ، للخوارزمي** ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٠م .

١٠٢- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان** ، تحقيق : حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢١هـ .

١٠٣- **ترشيح العلل في شرح الجمل ، للخوارزمي** ، تحقيق : عادل العميري ، الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ .

١٠٤- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك** ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ .

١٠٥- **تشنيف المسامع بجمع الجوامع ، للزركشي** ، تحقيق : عبد الله ربيع ، وسيد عبد العزيز ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة قرطبة ، ١٤١٩هـ .

١٠٦- **تصحيح الفصيح ، لابن درستويه** ، تحقيق : عبد الله جبوري ، الطبعة الأولى ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٣٩٥هـ .

١٠٧- **تصحيح الفصيح ، لابن درستويه** ، تحقيق : محمد بدوي مختون ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ١٤١٩هـ .

١٠٨- **التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري** ، تحقيق : عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الطبعة الأولى ، الزهراء للإعلام العربي .

١٠٩- **التصريف الملوكي ، لابن جني** ، تحقيق : ديزيرة سقال ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٤١٩هـ .

١١٠- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني** ، تحقيق : محمد المفدى ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

١١١- **التعليقة على كتاب سيبويه** ، **لأبي علي الفارسي** ، تحقيق : عوض القوزي ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ١٤١٠هـ .

١١٢- **التعليقة لابن النحاس** ، تحقيق خيري عبد اللطيف ، دار الزمان ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦ هـ .

١١٣- **التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث لخالد الكندي** ، دار المسيرة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ هـ .

١١٤- **تفسير البحر المحيط** ، **لأبي حيان** ، تحقيق : عادل عبد الموجود ، وعلي معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ .

١١٥- **تقريب النشر في القراءات العشر** ، **لابن الجزري** ، تحقيق : إبراهيم عطوة ، الطبعة الثانية ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤١٢هـ .

١١٦- **التكملة** ، **لأبي علي الفارسي** ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، لبنان ، ١٤١٩هـ .

١١٧- **التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية** ، **للصاغاني** ، تحقيق : عبد العليم الطحاوي ، دار الكتب ، القاهرة .

١١٨- **تلحين النحويين للقراء لياسين المحيمد** ، مؤسسة الريان ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ .

١١٩- **تلقيح الألباب في عوامل الإعراب** ، **للشنتريني** ، تحقيق : معيض بن مساعد العوفي ، الطبعة الأولى ، دار المدني ، جدة ، ١٤١٠هـ .

١٢٠- **التلويح في شرح الفصيح** ، **لأبي سهل الهروي** ، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي ، الطبعة الأولى ، مكتبة التوحيد ، ١٣٦٨هـ .

١٢١- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش** ، تحقيق : جماعة من

الأساتذة ، دار السلام ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .

١٢٢- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ، لابن بريّ** ، تحقيق : مصطفى حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨٠م .

١٢٣- **تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، لابن خروف** ، تحقيق : خليفة محمد بديري ، الطبعة الأولى ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ليبيا ، ١٩٩٥م .

١٢٤- **تهذيب اللغة ، للأزهري** ، تحقيق : عبد السلام هارون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر .

١٢٥- **توجيه اللمع ، لابن الخباز** ، تحقيق : فايز زكي محمد دياب ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، القاهرة ، مصر ، ١٤٢٣هـ .

١٢٦- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، تحقيق : عبد الرحمن سليمان ، الطبعة الأولى ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ .

١٢٧- **التوطئة ، للشلوبين** ، تحقيق : يوسف أحمد المطوع ، الطبعة الثانية .

١٢٨- **تيسير الوصول إلى منهاج الأصول ، لابن إمام الكامليَّة** ، تحقيق : أحمد الدخميسي ، الطبعة الأولى ، الفاروق ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ .

١٢٩- **التيسير في القراءات السبع ، للدانيّ** ، الطبعة الثالثة ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

## حرف الثاء

١٣٠- **ثمار الصناعة في علم العربية ، لأبي عبد الله الدينوري** ، تحقيق : محمد بن خالد الفاضل ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، ١٤١١هـ .

## حرف الجيم

١٣١- **جامع البيان في تأويل القرآن للطبري** ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨ هـ .

١٣٢- **الجامع الصغير في النحو** ، **لابن هشام** ، تحقيق : أحمد محمود الهرميل ، الخانجي ، مصر ، ١٤٠٠هـ .

١٣٣- **جمع الجوامع** ، **للسبكي** ، تحقيق : عبد المنعم خليل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢١هـ .

١٣٤- **الجمل** ، **لعبد القاهر الجرجاني** ، تحقيق : يسري عبد الغني عبد الله ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤١٠هـ .

١٣٥- **الجمل في النحو** ؛ **للزجاجي** ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

١٣٦- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام** ، لأبي زيد القرشي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر ، الفجالة .

١٣٧- **جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري** ، تحقيق : أحمد عبد السلام ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨هـ .

١٣٨- **جمهرة اللغة لابن دريد** ، حققه : رمزي بعلبكي ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧هـ .

١٣٩- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، **للمرادي** ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤١٣هـ .

١٤٠- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** ، **للإربلي** ، تحقيق : إميل يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، لبنان ، ١٤١٢هـ .

## حرف الحاء

١٤١- **حاشية الدسوقي على مختصر السعد ، لابن عرفة** ، تحقيق : خليل إبراهيم خليل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٣هـ .

١٤٢- **حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام** ، تحقيق : نظيف محرم خواجه ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

١٤٣- **الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي** ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٤١٣هـ .

١٤٤- **الحديث النبوي في النحو العربي لمحمود فجال** ، نادي أبها الأدبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .

١٤٥- **الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي للدكتور زيد خليل القرالة** ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .

١٤٦- **الحماسة البصرية لعلي البصري** ، تحقيق : عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

١٤٧- **الحماسة للبحتري** ، تحقيق : محمد حور ، وأحمد عبيد ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، ١٤٢٨هـ .

١٤٨- **حواشي ابن بري ، وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري** ، تحقيق : أحمد طه حسانين ، مطبعة الأمانة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

## حرف الخاء

١٤٩- **خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي** ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الخانجي ، القاهرة .

١٥٠- **الخصائص** ، **لابن جني** ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى ، بيروت .

١٥١- **الخلاصة النحوية لتمام حسان** ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ .

## حرف الدال

١٥٢- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، **للسمين الحلبي** ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٨هـ .

١٥٣- **دراسات في الإعراب لعبد الهادي الفضلي** ، الكتاب الجامعي ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

١٥٤- **دراسات في علم اللغة لكمال بشر** ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة التاسعة ، ١٩٨٦ م .

١٥٥- **دراسات في اللغة والنحو** ، **لعدنان محمد سلمان** ، جامعة بغداد ، ١٩٩١م .

١٥٦- **دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح ( باستخدام الكمبيوتر ) لعلي حلمي موسى** ، جامعة الكويت ، ١٩٧٣م .

١٥٧- **دراسة في قواعد النحو العربي في علم اللغة الحديث لحازم علي كمال الدين** ، مكتبة الآداب ، مصر .

١٥٨- **دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء** ، **للمختار أحمد ديره** ، الطبعة الأولى ، دار قتيبة ، بيروت ، ١٤١١هـ .

١٥٩- **الدرر اللوامع على همع الهوامع** ، **للشنقيطي** ، وضع حواشيه : محمد السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ .

١٦٠- **الدرس النحوي في بغداد لمهدي المخزومي** ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٧م .

١٦١- **الدفاع عن القرآن ضد النحاة والمستشرقين لأحمد مكي الأنصاري** ، دار المعارف ، ١٩٧٥ م .

١٦٢- **دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء لبتول قاسم ناصر** ، دار الشؤن الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م .

١٦٣- **دور الصرف في منهجي النحو والمعجم لمحمد خليفة الدناع** ، منشورات جامعة قار يونس ، ١٩٩١م .

١٦٤- **ديوان الأخطل** ، اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ .

١٦٥- **ديوان الأدب ، للفارابي** ، تحقيق : أحمد مختار عمر ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ .

١٦٦- **ديوان بني أسد** ، جمع وتحقيق ودراسة : محمد علي دقة ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م .

١٦٧- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ، ١٤١٨هـ .

١٦٨- **ديوان الأصمعيات** ، تحقيق : محمد طريفي ، دار صادر ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ .

١٦٩- **ديوان الأعشى** ، تقديم : محمد حمود ، دار الفكر اللبناني ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

١٧٠- **ديوان أعشى همدان** ، تحقيق : حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم ، الرياض ،

الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .

١٧١- **ديوان امرئ القيس** ، حققه حنا الفاخوري ، دار الجيل .

١٧٢- **ديوان أوس بن حجر** ، شرح وضبط عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم بن أبي الأرقم .

١٧٣- **ديوان البحتري** ، دار صادر ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٥ م .

١٧٤- **ديوان تأبط شراً** ، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٧ هـ .

١٧٥- **ديوان جرير** ، شرح : يوسف عبيد ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت .

١٧٦- **ديوان حاتم الطائي** ، شرح : أحمد رشاد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤٠٦هـ .

١٧٧- **ديوان حسان بن ثابت** ، تحقيق : وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت .

١٧٨- **ديوان الحماسة** ، **لأبي تمام** ، تحقيق : أحمد حسن ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ .

١٧٩- **ديوان الحماسة لأبي تمام الطائي** ، شرح وتعليق : أحمد بسج ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

١٨٠- **ديوان الخنساء** ، تقديم : محمد حمود ، دار الفكر اللبناني ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .

١٨١- **ديوان ذي الإصبع العدواني** ، جمع وتحقيق : عبد الوهاب العدواني ، ومحمد الدليمي ، مطبعة الجمهور ، الموصل ، ١٩٧٣م .

١٨٢- **ديوان ذي الرمة** ، تصحيح : كادليل هنري خيس مكارتني ، عالم الكتب .

**١٨٣- ديوان رؤبة** ، تحقيق : وليم بن الورد ، الطبعة الثانية ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٠م .

**١٨٤- ديوان الراعي النميري** ، تحقيق : محمد طريفي ، دار صادر الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م .

**١٨٥- ديوان زهير بن أبي سلمى** ، تقديم : علي حسن فاعور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤٠٨هـ .

**١٨٦- ديوان الشماخ بن ضرار** ، شرح وتقديم : قدري مايو ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .

**١٨٧- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب** ، جمعه عبد الحق العاني ، دار كوفان ، المملكة المتحدة .

**١٨٨- ديوان طرفة ابن العبد** ، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٧ هـ .

**١٨٩- ديوان الطرماح** ، تحقيق : عزة حسن ، دار الشرق العربي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ .

**١٩٠- ديوان العباس بن مرداس** ، جمعه وحققه يحيى الجبوري ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، بغداد .

**١٩١- ديوان عبد الله بن رواحة** ، تحقيق : حسن محمد با جودة ، الطبعة الأولى ، مكتبة التراث ، القاهرة ، ١٩٧٢م .

**١٩٢- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات** ، تحقيق : عزيزة بابتي ، دار الجيل ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .

**١٩٣- ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، دار صادر ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٤هـ .

١٩٤- **ديوان الفرزدق** ، شرح وضبط عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

١٩٥- **ديوان الفرزدق** ، قدم له : سيف الدين الكاتب ، وأحمد عصام الكاتب ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٨٣م .

١٩٦- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي** ، تحقيق : محمد طريفي ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م .

١٩٧- **ديوان المخبل السعدي** ، تحقيق : محمد طريفي ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .

١٩٨- **ديوان المفضليات** ، تحقيق : محمد طريفي ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .

١٩٩- **ديوان ابن مقبل** ، تحقيق : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ .

٢٠٠- **ديوان النابغة الجعدي** ، تحقيق : واضح الصمد ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .

٢٠١- **ديوان النابغة الذبياني** ، اعتنى به : حمدو طماس ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ .

٢٠٢- **ديوان النابغة الذبياني** ، تحقيق : عباس عبد الستار ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٦هـ .

٢٠٣- **ديوان أبي النجم العجلي** ، تحقيق : محمد أديب جمران ، ١٤٢٧هـ .

٢٠٤- **ديوان النمر بن تولب** ، تحقيق : محمد طريفي ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .

٢٠٥- **ديوان قيس بن الخطيم** ، تحقيق : ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت .

٢٠٦- **ديوان قيس بن الملوَّح** ، تحقيق : محمد حمود ، الطبعة الأولى ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ١٩٩٩م .

٢٠٧- **ديوان كعب بن زهير** ، شرح وضبط عمر الطباع ، دار الأرقم بن أبي الأرقم .

٢٠٨- **ديوان لبيد بن ربيعة** ، اعتنى به حمدو طمـــاس ، دار المعرفـــة ، الطبعـــة الأولى ، ١٤٢٥هـــ .

٢٠٩- **ديوان مجنون ليلى** ، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٨هـــ .

٢١٠- **ديوان مسكين الدارمي** ، تحقيق : كارين صادر ، دار صـــادر ، الطبعـــة الأولى ، ٢٠٠٠م .

## حرف الراء

٢١١- **الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي** ، تحقيق شوقي ضـــيف ، دار المعـــارف ، الطبعة الثالثة .

٢١٢- **رسالة الغفران لأبي العلاء المعري** ، تحقيق : عائشة عبد الرحمن ، دار المعـــارف ، مصر ، الطبعة الحادية عشرة .

٢١٣- **رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري** ، تحقيق : محمد سليم الجنـــدى ، دار صـــادر ، ١٤١٢هـــ .

٢١٤- **رسالة في جمل الإعراب ، للمرادي** ، تحقيق : سهير محمد خليفة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـــ .

٢١٥- **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية لغانم قدوري** ، اللجنة الوطنيـــة ، العـــراق ،

الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .

٢١٦- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، **للمالقي** ، تحقيق : أحمد الخراط ، الطبعة الثانية ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ .

٢١٧- **روائع التراث** ، جمع وتحقيق : **محمد عزيز شمس** ، الطبعة الأولى ، الدار السلفية ، ١٤١٢هـ .

٢١٨- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، **للألوسي** ، ضبطه : علي عبد الباري عطية ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤١٥هـ .

## حرف الزاء

٢١٩- **الزاهر في معاني كلمات الناس** ، **لأبي بكر الأنباري** ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٢هـ .

٢٢٠- **الزمن في النحو العربي لكمال إبراهيم بدري** ، دار أمية للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .

## حرف السين

٢٢١- **السبعة في القراءات** ، **لابن مجاهد** ، تحقيق : شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة .

٢٢٢- **سر صناعة الإعراب** ، **لابن جني** ، تحقيق : حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ .

٢٢٣- **سرائر النحو للشنتمري** ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار كنوز أشبيليا ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ .

٢٢٤- **سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي** ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مطبوعات

مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٣هـ .

٢٢٥- **السلوك في طبقات العلماء والملوك** ، لمحمد بن يوسف الجندي ، تحقيق : محمد الأكوع الحوالي ، مكتبة الإرشاد ، صنعاء ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .

٢٢٦- **سنن الدار قطني** ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٨٦هـ .

٢٢٧- **السنن الصغرى للبيهقي** ، تحقيق : محمد الأعظمي ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ،١٤١٠هـ .

٢٢٨- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث لمحمود فجال** ، نادي أبها الأدبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

## حرف الشين

٢٢٩- **الشافية في علم التصريف ، لابن الحاجب** ، تحقيق : حسن أحمد العثمان ، الطبعة الأولى ، المكتبة المكية ، السعودية ، ١٤١٥هـ .

٢٣٠- **شذا العرف في فن الصرف ، للحملاوي** ، الطبعة السادسة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، لبنان ، ١٤٢٠هـ .

٢٣١- **شرح أبيات إصلاح المنطق ، للسيرافي** ، تحقيق : ياسين السواس ، الطبعة الأولى ، الدار المتحدة ، سوريا ، ١٤١٢هـ .

٢٣٢- **شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي** ، تحقيق : عبد الله الناصير ، الطبعة الأولى ، دار علاء الدين ، سوريا ، ٢٠٠٠م .

٢٣٣- **شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد السيرافي** ، تحقيق : محمد سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

٢٣٤- **شرح أبيات سيبويه** ، **للأعلم الشنتمري** ، تحقيق : عدنان محمد آل طعمة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة البلاغ ، بيروت ، ١٤١٩هـ .

٢٣٥- **شرح أبيات سيبويه** ، **للنحاس** ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، الطبعة الأولى، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٢٣٦- **شرح أبيات مغني اللبيب** ، **للبغدادي** ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، وأحمد دقاق، الطبعة الثانية ، دار الثقافة العربية ، دمشق .

٢٣٧- **شرح أبيات مغني اللبيب** ، **للسيوطي** ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .

٢٣٨- **شرح أبيات المفصل والمتوسط** ، **للجرجاني** ، تحقيق : عبد الحميد جاسم الكبيسي ، الطبعة الأولى ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٢١هـ .

٢٣٩- **شرح أشعار الهذليين** ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، مكتبة دار التراث ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ .

٢٤٠- **شرح الأشموني لإلفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية ، مصر .

٢٤١- **شرح ألفية ابن معطٍ** ، **لابن جمعة الموصلي** ، تحقيق : علي الشوملي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .

٢٤٢- **شرح الأنموذج في النحو لمحمد الأردبيلي** ، دار العلوم الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

٢٤٣- **شرح التسهيل** ، **لابن مالك** ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، دار هجر ، مصر ، ١٤١٠هـ .

٢٤٤- **شرح التصريف** ، **للثمانيني** ، تحقيق : إبراهيم البعيمي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٩هـ .

٢٤٥- **شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز** ، تحقيق وتقديم : هـادي نهر ، وهلال ناجي المحامي ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

٢٤٦- **شرح التلخيص** ، **للبابرتي** ، تحقيق : محمد مصطفى صوفية ، الطبعة الأولى ، المنشأة العامة للنشرو التوزيع ، طرابلس ، ليبيا ، ١٣٩٢هـ .

٢٤٧- **شرح الجمل** ، **لابن خروف** ، تحقيق : سلوى محمد عمر عرب ، الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٩هـ .

٢٤٨- **شرح الجمل** ، **لابن الخشاب** ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ .

٢٤٩- **شرح الجمل** ، **لابن عصفور** ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، لبنان ، ١٤١٩هـ .

٢٥٠- **شرح ديوان الأحوص** ، شرحه مجيد طرد ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ .

٢٥١- **شرح ديوان الحماسة للمرزوقي** ، تحقيق : أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، دار الجيل ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ.

٢٥٢- **شرح ديوان ذي الرمة** ، **للخطيب التبريزي** ، مجيد طراد ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ١٤١٣هـ .

٢٥٣- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى** ، **لثعلب** ، الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٤١٦هـ .

٢٥٤- **شرح ديوان كثير عزة** ، تحقيق : رحاب عكاوي ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ م .

٢٥٥- **شرح شافية ابن الحاجب** ، **للرضي** ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزقراف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، لبنان ،

١٤٠٢هـ .

٢٥٦- **شرح شافية ابن الحاجب لأبي الفضائل الحسن الإستراباذي** ، تحقيق : عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .

٢٥٧- **شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي** ، تحقيق : حسن أحمد العثمان ، مؤسسة الريان ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .

٢٥٨- **شرح شرح نخبة الفكر** ، **لعلي القارئ** ، تحقيق : محمد نزار تميم ، وهيثم نزار تميم ، شركة دار الأرقم بن الأرقم .

٢٥٩- **شرح صحيح البخاري للكرماني** ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .

٢٦٠- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ضبطه : أحمد الحمصي ، ومحمد قاسم ، الطبعة الأولى ، دار جروس ، ١٩٩٠م .

٢٦١- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، **لابن مالك** ، تحقيق : عدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ .

٢٦٢- **شرح الفصيح** ، **لابن الجبان** ، تحقيق : عبد الجبار جعفر القزاز ، الطبعة الأولى ، العراق ، ١٩٩٠م .

٢٦٣- **شرح الفصيح** ، **لابن هشام اللخميّ** ، تحقيق : مهدي عبيد جاسم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

٢٦٤- **شرح الفصيح** ، **للزمخشري** ، تحقيق : إبراهيم الغامدي ، جامعة أم القرى ، ١٤١٧هـ .

٢٦٥- **شرح القصائد السبع الطوال** ، **لأبي بكر الأنباري** ، تحقيق : عبد السلام

هارون ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة .

٢٦٦- **شرح القصائد العشر** ، **للتبريزي** ، دار الجيل ، بيروت .

٢٦٧- **شرح القصائد المشهورات** ، **للنحاس** ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤٠٥هـ .

٢٦٨- **شرح قصيدة كعب بن زهير** ، **لابن هشام** ، تحقيق : محمود أبو ناجي ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، ١٤٠٤هـ .

٢٦٩- **شرح كافية ابن الحاجب** ، **لابن جمعة الموصلي** ، تحقيق : علي الشوملي ، الطبعة الأولى ، دار الكندي ، الأردن ، ١٤٢١هـ .

٢٧٠- **شرح كتاب سيبويه** ، **للرماني** ، تحقيق : المتولي رمضان الدميري ، ١٤٠٨هـ .

٢٧١- **شرح كتاب سيبويه** ، **للصفار** ، تحقيق : معيض بن مساعد العوفي ، الطبعة الأولى ، دار المآثر ، المدينة المنورة ، ١٤١٩هـ .

٢٧٢- **شرح كتاب سيبويه للسيرافي** ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .

٢٧٣- **شرح الكافية الشافية** ، **لابن مالك** ، تحقيق : عبد المنعم هويدي ، الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث ، ١٤٠٢هـ .

٢٧٤- **شرح الكافية للرضي** ، تحقيق : حسن الحفظي ، ويحي مصري ، مطبوعات الجامعة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

٢٧٥- **شرح اللمحة البدرية** ، **لابن هشام** ، تحقيق : صلاح راوي ، الطبعة الثانية .

٢٧٦- **شرح اللمع** ، **لابن برهان** ، تحقيق : فائز فارس ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٤٠٤هـ .

٢٧٧- **شرح اللمع ، للباقولي** ، تحقيق : إبراهيم بن محمد أبو عباة ، الطبعة الأولى ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، ١٤١٠هـ .

٢٧٨- **شرح اللمع ، للواسطي** ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ .

٢٧٩- **شرح المفصل ، لابن يعيش** ، عالم الكتب ، بيروت .

٢٨٠- **شرح المفصل لابن يعيش** ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، مصر .

٢٨١- **شرح المقدمة الجزولية ، للشلوبين** ، تحقيق : تركي العتيبي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٤هـ .

٢٨٢- **شرح المقدمة الكافية ، لابن الحاجب** ، تحقيق : جمال عبد العاطي ، الطبعة الأولى ، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٨هـ .

٢٨٣- **شرح المقدمة المُحْسِبَة ، لابن بابشاذ** ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٧٧م .

٢٨٤- **شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش** ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ، المكتبة العربية بحلب .

٢٨٥- **شرح مختصر التصريف العزّي ، للتفتازاني** ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٣م .

٢٨٦- **شرح مراح الأرواح في علم الصرف ، للمولى شمس الدين أحمد** ، الطبعة الثالثة ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٧٩هـ .

٢٨٧- **شرح مقصورة ابن دريد ، لابن هشام اللخمي** ، تحقيق : مهدي عبيدي جاسم ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

**٢٨٨- شرح هاشميات الكميت** ، تحقيق : داود سلوم ، ونوري القيسي ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .

**٢٨٩- شعر أبي زيد الطائي** ، تحقيق : نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٧م .

**٢٩٠- شعر العجير السلولي** ، صنعة محمد بن نايف الدليمي ، منشور في مجلة المورد ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، ١٣٩٩هـ .

**٢٩١- شعر زهير بن أبي سلمى** ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٢م .

**٢٩٢- شعر محمد بن بشير الخارجي** ، تحقيق : محمد خير البقاعي ، دار قتيبة ، ١٩٨٥م .

**٢٩٣- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسَّلسيلي** ، تحقيق : الشريف عبد الله البركاتي ، الطبعة الأولى ، الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦هـ .

**٢٩٤- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، لشهاب الدين الخفاجي** ، قدم له : محمد كشاش ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ .

**٢٩٥- الشوارد ، للصاغاني** ، تحقيق : مصطفى حجازي ، الطبعة الأولى ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٤٠٣هـ .

**٢٩٦- شواهد الشعر في كتاب سيبويه لخالد عبد الكريم جمعة** ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٥هـ .

## حرف الصاد

**٢٩٧- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري** ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثالثة ، دار القلم للملايين ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .

٢٩٨- **صحيح البخاري** ، دار السلام ، الرياض ،الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

٢٩٩- **صحيح مسلم** ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٧هـ .

٣٠٠- **الصراع بين القراء والنحاة لأحمد علم الدين الجندي** ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج ٣٧ ، سنة ١٩٧٦م .

٣٠١- **الصرف العربي صياغة جديدة : عبد الجواد البابا** ، وزين كامل الخويسكي ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٤٠٨هـ .

٣٠٢- **الصفوة الصفية في شرح الألفية** ، **للنيلي** ، تحقيق : محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٠هـ .

## حرف الضاد

٣٠٣- ضحى الإسلام لأحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

٣٠٤- **ضرائر الشعر** ، **لابن عصفور** ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الأولى ، دار الأندلس ، ١٩٨٠م .

٣٠٥- **ضرائر الشعر** ، **للقيرواني** ، تحقيق : محمد زغلول سلام ، ومحمد مصطفى هدارة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

٣٠٦- **الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي لعبد العال شاهين** ، دار الرياض للنشر .

٣٠٧- **الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية لعبد الوهاب العدواني** ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، العراق .

٣٠٨- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** ، **للسخاوي** ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، لبنان ، ١٤١٢هـ .

٣٠٩- **ضوابط الفكر النحوي لمحمد الخطيب** ، دار البصائر ، القاهرة .

## حرف الطاء

**٣١٠- طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة** ، اعتنى به : الحافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب ، بيروت .

**٣١١- طبقات الشافعية ، للإسنوي** ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

**٣١٢- طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي** ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح الحلو ، الطبعة الأولى ، مطبعة هجر ، ١٤١٣هـ .

**٣١٣- طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .

**٣١٤- ابن طلحة النحوي ، لعياد الثبيتي** ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار التراث ، ١٤١٩هـ .

## حرف الظاء

**٣١٥- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين لعبد الفتاح حسن البجة** ، دار الفكر ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

**٣١٦- ظاهرة التأويل ، لعبد الله الخثران** ، الطبعة الأولى ، النادي الأدبي ، ١٤٠٨هـ .

**٣١٧- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي لحسين الرفايعة** ، دار جرير ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ .

**٣١٨- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي لعبد الفتاح الدجنى** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٤م .

## حرف العين

٣١٩- **عبث الوليد شرح ديوان البحتري لأبي العلاء المعري** ، تعليق : عبد الله المـــدني ، دار الرفاعي ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـــ .

٣٢٠- **علامات الإعراب بين النظر والتطبيق** ، لأحمد علم الدين الجندي ، مجلة معهـــد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمـــة ، العـــدد الثـــاني ، ١٩٨٤ ، ص ٣٢٠-٣٢١ .

٣٢١- **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث** ، لمحمد حماسة عبد اللطيف ، دار الفكر العربي .

٣٢٢- **علل التثنية** ، **لابن جني** ، تحقيق : صبيح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية .

٣٢٣- **علل النحو** ، **لابن الوراق** ، تحقيق : محمود الدرويش ، الطبعـــة الأولى ، مكتبـــة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٠هـــ .

٣٢٤- **علم الأصوات لحسام البهنساوي** ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـــ .

٣٢٥- **علم اللغة العام الأصوات لكمال بشر** ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة السابعة .

٣٢٦- **علم اللغة لعلي عبد الواحد وافي** ، دار نهضة مصر ، الطبعة السابعة .

٣٢٧- **علم المعاني لبسيوني فيود** ، مؤسسة المختار ، ودار المعالم الثقافية ، الطبعة الثانية .

٣٢٨- أبو علي الفارسي : **حياته ومكانته بين أئمة التفســير والعربيـــة ، وآثـــاره في القراءات والنحو** ، **لعبد الفتاح شـــلبي** ، جـــدة ، دار المطبوعـــات الحديثـــة ، ١٤٠٩هـــ .

٣٢٩- **العُمُد في التصريف** ، **لعبد القاهر الجرجاني** ، تحقيق : البدراوي زهران ، الطبعـــة

الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٨م .

٣٣٠- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ .

٣٣١- **عنقود الزواهر في الصرف لعلاء الدين القوشجي** ، تحقيق : أحمد عفيفي ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .

٣٣٢- **العين ، للخليل بن أحمد** ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

## حرف الغين

٣٣٣- **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني ، ليحيى بن الحسين بن القاسم** ، تحقيق : سعيد عبد الفتاح عاشور ، ومحمد مصطفى زيادة ، دار الكتاب العربي ، مصر .

٣٣٤- **غرائب التفسير وعجائب التأويل ، للكرماني** ، تحقيق : شمران العجلي ، الطبعة الأولى ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ، ١٤٠٨هـ .

٣٣٥- **الغرة المخفيَّة شرح الدرة الألفية ، لابن الخباز** ، تحقيق : حامد محمد العبدلي ، دار الأبناء ، بغداد .

٣٣٦- **غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلّام** ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤٠٦هـ .

٣٣٧- **غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام** ، تحقيق : حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية ، ١٤٠٤هـ .

٣٣٨- **الغريبين في القرآن والحديث ، لأبي عبيد الهروي** ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٩هـ .

٣٣٩- **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع** ، **لأبي زرعة** ، تحقيق : مكتبة قرطبة ، الطبعة الأولى ، الفاروق الحديثة ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ .

## حرف الفاء

٣٤٠- **الفائق في غريب الحديث** ، **للزمخشري** ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ .

٣٤١- **فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال** ، **لبحرق** ، تحقيق : مصطفى نحاس ، كلية الآداب ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣م .

٣٤٢- **الفريد في إعراب القرآن المجيد** ، **لابن أبي العز الهمداني** ، تحقيق : فهمي حسن النمر ، وفؤاد علي مخيمر ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، قطر ، ١٤١١هـ .

٣٤٣- **الفصول الخمسون** ، **لابن معطٍ** ، تحقيق : محمود الطناحي ، مكتبة الإيمان .

٣٤٤- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة** ، **للعلائي** ، تحقيق : حسن موسى الشاعر ، الطبعة الأولى ، دار النشر ، الأردن ، ١٤١٠هـ .

٣٤٥- **الفصول في العربية** ، **لابن الدهان** ، تحقيق : فائز فارس ، الطبعة الأولى ، دار الأمل ، الأردن ، ١٤٠٩هـ .

٣٤٦- **فصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب** ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ .

٣٤٧- **الفصيح** ، **لثعلب** ، تحقيق : عاطف مدكور ، دار المعارف .

٣٤٨- **فعلت وأفعلت** ، **للزجاج** ، تحقيق : ماجد الذهبي ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا .

٣٤٩- **فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك** ، دار الفكر ، الطبعة السابعة ،

١٤٠١هـ .

٣٥٠- **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ، لعلي مزهر الياسري** ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٤٢٣هـ .

٣٥١- **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه لعلي مزهر الياسري** ، الدار العربية للموسوعات ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣ هـ .

٣٥٢- **فهرسة ابن خير** ، تحقيق : فرنشكة قدارة زيدين ، الطبعة الثالثة ، الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٧هـ .

٣٥٣- **الفهرست ، لابن النديم** ، ضبطه : يوسف الطويل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٦هـ .

٣٥٤- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، للجاميّ** ، تحقيق : أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٤٠٣هـ .

٣٥٥- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني** ، تحقيق : عبد الرحمن اليماني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ .

٣٥٦- **الفوائد والقواعد ، للثمانيني** ، تحقيق : عبد الوهاب محمد الكحلة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، ١٤٢٢هـ .

٣٥٧- **في أصول النحو العربي للسعيد شنوقة** ، المكتبة الأزهرية للتراث ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ م .

٣٥٨- **في أصول النحو لسعيد الأفغاني** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

٣٥٩- **في علم الصرف لأمين السيد** ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٦م .

٣٦٠- **في النحو العربي قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي** ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥م .

٣٦١- **في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي** ، دار الرائد العربي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .

٣٦٢- **فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح ، لابن الطيِّب الفاسي** ، تحقيق : محمود يوسف فجال ، الطبعة الأولى ، دار البحوث ، دبي ، ١٤٢١هـ .

٣٦٣- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي** ، تحقيق : محمود فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .

## حرف القاف

٣٦٤- **القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية لعبد العلي المسئول** ، دار ابن القيم ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .

٣٦٥- **القرآن الكريم أثره في الدراسات النحوية لعبد العال سالم مكرم** ، المكتبة الأزهرية .

٣٦٦- **القياس في النحو العربي لجاسم الزبيدي** ، دار الشروق ، الأردن ، ١٩٩٧م .

٣٦٧- **القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي** ، لمنى إلياس ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥م .

## حرف الكاف

٣٦٨- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، لابن أبي الربيع** ، تحقيق : فيصل الحفيان ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض .

٣٦٩- **الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي لمصطفى الخن** ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

٣٧٠- **الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد** ، كتب هوامشه : نعيم زرزور ، وتغريد بيضون ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤٠٧هـ .

٣٧١- **الكتاب ، لسيبويه** ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، الخانجي ، مصر ، ١٤٠٨هـ .

٣٧٢- **كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة لأحمد حاطوم** ، شركة المطبوعات ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .

٣٧٣- **كتاب الثقات لابن حبان** ، تحقيق : سيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ .

٣٧٤- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب** ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ، الخانجي ، مصر ، ١٤٠٨هـ .

٣٧٥- **كتاب الكتاب ، لابن درستويه** ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، وعبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٢هـ .

٣٧٦- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر .

٣٧٧- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ .

٣٧٨- **كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني** ، تحقيق : هادي الهلالي ، دار عمار ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .

٣٧٩- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، للباقولي** ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٣٨٠- **الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي** ، تحقيق : أبي محمد بن عاشور ، دار

إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

## حرف اللام

٣٨١- **اللامات** ، **للزجاجي** ، تحقيق : مازن المبارك ، الطبعة الثانية ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٢هـ .

٣٨٢- **لباب الإعراب** ، **للإسفراييني** ، تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ، دار الرفاعي ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .

٣٨٣- **اللباب في علل البناء والإعراب** ، **للعكبري** ، تحقيق : غازي طليمات ، وعبد الإله نبهان ، الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، ١٤١٦هـ .

٣٨٤- **لسان العرب** ، **لابن منظور** ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٧م .

٣٨٥- **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية لمحمد حماسة عبد اللطيف** ، دار غريب ، مصر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ م .

٣٨٦- **اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان** ، عالم الكتب ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٥هـ .

٣٨٧- **اللغة والنحو بين القديم والحديث** ، **لعباس حسن** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١م .

٣٨٨- **لمع الأدلة في أصول النحو** ، **لأبي البركات الأنباري** ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة ، ١٣٧٧هـ .

٣٨٩- **اللمع في العربية** ، **لابن جني** ، تحقيق : حامد المؤمن ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

## حرف الميم

٣٩٠- **ما تلحن فيه العوام** ، **للكسائي** ، اعتنى بتصحيحه : عبد العزيز الميمني ، وهو مطبوع ضمن ثلاث رسائل لمصححه ، السلفية ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ .

٣٩١- **المبسوط في القراءات العشر** ، **للأصبهاني** ، تحقيق : سبيع حمزة حاكمي ، الطبعة الثانية ، دار القبلة الثقافية الإسلامية ، ١٤٠٨هـ .

٣٩٢- **المُتَّبَع في شرح اللمع** ، **للعكبري** ، تحقيق : عبد الحمدي الزوي ، الطبعة الأولى ، جامعة قار يونس ، ١٩٩٤م .

٣٩٣- **مجاز القرآن** ، **لأبي عبيدة** ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، الخانجي ، مصر .

٣٩٤- **مجلة علوم اللغة** ، دار غريب ، مصر .

٣٩٥- **مجمع الأمثال للميداني** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الباز ، ١٣٧٤هـ .

٣٩٦- **مجمع بحار الأنوار في غرائب التتريل ولطائف الأخبار لمحمد الكجراتي** ، مكتبة دار الإيمان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ .

٣٩٧- **مجمل اللغة** ، **لابن فارس** ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٣٩٨- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث** ، **للأصفهاني** ، تحقيق : عبد الكريم العزباوي ، الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٨هـ .

٣٩٩- **مجموعة الشافية** ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ .

٤٠٠- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، **لابن جني** ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ،

دار سزكين ، ١٤٠٦هـ .

٤٠١- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية** ، تحقيق : المجلس العلمي بفاس ، دار الكتاب الإسلامي ، ١٤٠٠هـ .

٤٠٢- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية** ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

٤٠٣- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لابن سيدة** ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ .

٤٠٤- **المحلى في وجوه النصب ، لابن شقير** ، تحقيق : فائز فارس ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

٤٠٥- **مختصر السعد شرح تلخيص مفتاح العلوم ، للتفتازاني** ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٣هـ .

٤٠٦- **مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه** ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

٤٠٧- **المدارس النحوية ، لشوقي ضيف** ، الطبعة السابعة ، دار المعارف .

٤٠٨- **المدارس النحوية ، للسامرائي** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ١٩٨٧م .

٤٠٩- **المدارس النحوية أسطورة وواقع لإبراهيم السامرائي** ، دار الفكر ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م .

٤١٠- **المدارس النحوية لخديجة الحديثي** ، دار الأمل ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٢هـ .

٤١١- **المدارس النحوية لشوقي ضيف** ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة السابعة .

٤١٢- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، لمهدي المخزومي** ، الطبعة

الثانية ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٧٧هـ .

٤١٣- **المذاهب النحوية** ، **لمصطفى السنجرجي** ، الطبعة الأولى ، الفيصلية ، ١٤٠٦هـ .

٤١٤- **المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة لمصطفى السنجرجي** ، المكتبة الفيصلية ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

٤١٥- **المذكر والمؤنث** ، **لأبي بكر الأنباري** ، تحقيق : طارق الجنابي ، الطبعة الثانية ، دار الرائد العربي ، لبنان ، ١٤٠٦هـ .

٤١٦- **المذكر والمؤنث** ، **لابن التستري** ، تحقيق : أحمد هريري ، الطبعة الأولى ، الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ .

٤١٧- **المذكر والمؤنث** ، **لأبي حاتم السجستاني** ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ودار الفكر المعاصر ، ١٤١٨هـ .

٤١٨- **المذكر والمؤنث** ، **للمبرد** ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي ، الطبعة الثانية ، الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٧هـ .

٤١٩- **المذكر والمؤنث** ، **لنفطويه** ، تحقيق : عبد الجليل التميمي ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة سبها ، الجماهيرية العربية الليبية ، ١٩٩٥م .

٤٢٠- **مراتب النحويين** ، **لأبي الطيِّب اللغوي** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي .

٤٢١- **مراحل تطور الدرس النحوي** ، **لعبد الله الخثران** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٤١٣هـ .

٤٢٢- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، **لابن عقيل** ، محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ .

٤٢٣- **المسائل البصريات** ، **لأبي علي الفارسي** ، تحقيق : محمد الشاطر أحمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، ١٤٠٥هـ .

٤٢٤- **المسائل البغداديات** ، **لأبي علي الفارسي** ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد .

٤٢٥- **المسائل الحلبيات** ، **لأبي علي الفارسي** ، تحقيق : حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٧هـ .

٤٢٦- **مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي لمحمد السبيهين** ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ .

٤٢٧- **مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لإبراهيم بن صالح الحندود** ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

٤٢٨- **مسائل خلافية في النحو** ، **للعكبري** ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، الطبعة الأولى ، دار الشروق العربي ، سورية ، ١٤١٢هـ .

٤٢٩- **المسائل العضديات** ، **لأبي علي الفارسي** ، تحقيق : علي جابر المنصوري ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٤٣٠- **المسائل المنثورة** ، **لأبي علي الفارسي** ، تحقيق : مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٤٣١- **المشوف المُعْلَم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم** ، **للعكبري** ، تحقيق : ياسين السواس ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٣هـ .

٤٣٢- **مصابيح المغاني في حروف المعاني** ، **للموزعي** ، تحقيق : جمال طلبة ، الطبعة الأولى ، دار زاهد القدسي ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .

٤٣٣- **مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة لفخر الدين قباوة** ، بحث بمجلة علوم

اللغة ، العدد ( ٣٣ ) ص ( ١٤١ ) .

٤٣٤- **مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها ، لعبد الله الخثران** ، الطبعة الأولى ، مطبعة هجر ، ١٤١١هـ .

٤٣٥- **المطوَّل شرح تلخيص المفتاح ، للتفتازاني** ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ .

٤٣٦- **معالم التنزيل ، للبغوي** ، تحقيق : محمد النمر ، وعثمان جمعة ، وسليمان الحرش ، الطبعة الأولى ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤٠٩هـ .

٤٣٧- **معاني القرآن ، للأخفش الأوسط** ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

٤٣٨- **معاني القرآن ، للفراء** ، تحقيق : أحمد نجاتي ، ومحمد النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨٠م .

٤٣٩- **معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج** ، تحقيق : عبد الجليل شلبي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، ١٤٠٨هـ .

٤٤٠- **معجم الأدباء ، لياقوت الحموي** ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١هـ .

٤٤١- **المعجم الفارسي العربي الموجز ، لمحمد التونجي** ، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ناشرون ، ١٩٩٧م .

٤٤٢- **المعجم الكبير للطبراني** ، تحقيق : حمدي عبد الحميد السلفي ، مكتبة دار العلوم والحكم ، الموصل ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ .

٤٤٣- **معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة** ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٤هـ .

٤٤٤- **معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم لأحمد الخراط** ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

٤٤٥- **المعرَّب من الكلام الأعجمي** ، **للجواليقي** ، وضع حواشيه : خليل عمران المنصور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ .

٤٤٦- **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل لعبد العزيز عبده** ، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ليبيا ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١هـ .

٤٤٧- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، **لابن هشام** ، تحقيق : مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، لبنان ، ١٤١٩هـ .

٤٤٨- **المغني في تصريف الأفعال لمحمد عضيمة** ، دار الحديث ، الطبعة الثالثة .

٤٤٩- **مفاتيح الغيب للرازي** ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

٤٥٠- **مفتاح العلوم** ، **للسكاكي** ، ضبطه وشرحه : نعيم زرزور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ .

٤٥١- **المفصل في علم اللغة** ، **للزمخشري** ، دار إحياء العلوم ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

٤٥٢- **المفيد في المدارس النحوية لإبراهيم عبود السامرائي** ، دار المسيرة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ هـ .

٤٥٣- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** ، **للسخاوي** ، صححه وعلق عليه عبدالله محمد الصديق ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

٤٥٤- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني** ، تحقيق : محمد عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ .

٤٥٥- **المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني** ، تحقيق : كاظم المرجان ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨٢م .

٤٥٦- **المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني** ، تحقيق : أحمد الدويش ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .

٤٥٧- **المقتضب ، للمبرد** ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الثانية ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ .

٤٥٨- **المقدمة الجزولية ، للجزولي** ، تحقيق : شعبان عبد الوهاب محمد .

٤٥٩- **المقرب لابن عصفور** ، تحقيق : أحمد الجواري ، وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد .

٤٦٠- **المقصور والممدود ، لابن ولاد** ، تحقيق : السيد محمد النعساني ، الطبعة الثانية ، الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ .

٤٦١- **المقصور والممدود ، لأبي علي القالي** ، تحقيق : أحمد عبد الحميد هريدي ، الطبعة الأولى ، الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٩هـ .

٤٦٢- **المقصور والممدود ، للفراء** ، تحقيق : ماجد الذهبي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨هـ .

٤٦٣- **الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع** ، تحقيق : علي بن سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

٤٦٤- **الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور** ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ناشرون ، ١٩٩٦م .

٤٦٥- **من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السابعة ، ١٩٨٥م .

٤٦٦- **من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني** ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٤٠٠هـ .

٤٦٧- **مناهج البحث في اللغة ، لتمام حسان** ، دار الثقافة ، المغرب ، ١٤٠٠هـ .

٤٦٨- **المنجَّد في اللغة ، لأبي الحسن الهنائي** ، تحقيق : أحمد مختار عمر ، وضاحي عبد الباقي ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨م .

٤٦٩- **المنصف شرح تصريف المازني ، لابن جني** ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٧٣هـ .

٤٧٠- **منهج الكوفيين في الصرف للدكتور مؤمن بن صبري غنام** ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .

٤٧١- **موارد البصائر لفرائد الضرائر ، لابن عبد الحليم** ، تحقيق : حازم سعيد يونس ، الطبعة الأولى ، دار عمان ، الأردن ، ١٤٢٠هـ .

٤٧٢- **مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري لشعبان صلاح** ، دار غريب ، ٢٠٠٥ م .

٤٧٣- **مواقف النحاة من القراءات القرآنية من خلال تفسير ابن عطية لياسين المحيمد** ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

٤٧٤- **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ، لابن يعقوب المغربي** ، تحقيق : خليل إبراهيم خليل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٤هـ .

٤٧٥- **الموجز في النحو ، لابن السراج** ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، وابن سالم دامرجي ، مؤسسة بدران للطباعة ، بيروت ، ١٩٦٥م .

٤٧٦- **الموجز في نشأة النحو ، لمحمد الشاطر أحمد** ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٤٠٣هـ .

٤٧٧- **الموفقي لابن كيسان** ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، وهاشم طه شلاش ، مجلة المورد ، المجلد الرابع ، العدد الثاني .

٤٧٨- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف لخديجة الحديثي** ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق .

## حرف النون

٤٧٩- **نتائج التحصيل في شرح التسهيل ، للدلائي** ، تحقيق : مصطفى الصادق العربي ، مطابع الثورة ، بنغازي .

٤٨٠- **النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح بن علي بن أبي القاسم** ، تحقيق : محمد جمعة ، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .

٤٨١- **النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه لمحمد عبادة** ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٠ هـ .

٤٨٢- **نحو المازني لعلي بن أحمد المازني** ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .

٤٨٣- **النحو المصفى لمحمد عيد** ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ .

٤٨٤- **النحو الوافي لعباس حسن** ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الخامسة .

٤٨٥- **نحو عربية ميسرة لأنيس فريحه** ، بيروت ، ١٩٥٥م .

٤٨٦- **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة لمحمد أحمد عرفه .**

٤٨٧- **نزهة الطرف في علم الصرف ، لابن هشام** ، تحقيق : أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، ١٤١٠هـ .

٤٨٨- **نزهة الطرف في علم الصرف ، للميداني** ، الطبعة الأولى ، دار الآفاق الجديدة ،

بيروت ، ١٤٠١هـ .

٤٨٩- **نشأة النحو** ، **لمحمد الطنطاوي** ، الطبعة الخامسة ، دار المنار ، ١٤٠٨هـ .

٤٩٠- **نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي** ، دار الحديث .

٤٩١- **نظرات في التراث اللغوي العربي لعبدالقادر الهيري** ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣هـ .

٤٩٢- **نظرة في النحو لطه الراوي** ، مجلة المجمع العلمي ، دمشق ، ج ٩ - ١٠ ، وحوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، مج١٠ ، ١٩٦٧ م .

٤٩٣- **نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة لمحمد صلاح بكر** ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الخامسة ، الرسالة العشرون ، ١٩٨٤ ، ص ٤٧ - ٤٩ .

٤٩٤- **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ، لحسن خميس الملخ ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠١ م .

٤٩٥- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان** ، **لأبي حيان** ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٤٩٦- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

٤٩٧- **نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول** ، **للإسنوي** ، تحقيق : شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤٢٠هـ .

٤٩٨- **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، **لابن الأثير** ، أشرف عليه : علي بن حسن الأثري ، الطبعة الأولى ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، ١٤٢١هـ .

٤٩٩- **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار** ، **للشوكاني** ، تحقيق : عصام الدين الصبابطي ، الطبعة الأولى ، دار زمزم ، الرياض ، ١٤١٣هـ .

## حرف الهاء

٥٠٠- **هدية العارفين** ، **لإسماعيل باشا** ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤١٣هـ .

٥٠١- **هشام بن معاوية الضرير ، حياته ، آراؤه ، منهجه** ، **لتركي العتيبي** ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤١٦هـ .

٥٠٢- **هل أنكر ابن جرير الطبري قراءة متواترة أو ردها** ، مقال لمساعد الطيار ، مجلة الفرقان ، العدد الثالث والأربعون ، رجب ١٤٢٦هـ .

٥٠٣- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، **للسيوطي** ، تحقيق : عبد العال مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٩هـ .

## حرف الواو

٥٠٤- **الواضح** ، **للزبيدي** ، تحقيق : عبد الكريم خليفة .

٥٠٥- **الواضح في علم الصرف لمحمد خير الحلواني** ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ .

٥٠٦- **الوجيز في علم التصريف لأبي البركات الأنباري** ، تحقيق : علي حسين البواب ، دار العلوم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .

٥٠٧- **الوسيط في تاريخ النحو العربي** ، **لعبد الكريم الأسعد** ، دار الشواف ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

❖ ❖ ❖ ❖

# ١٠- فهرس الموضوعات

❖ ❖ ❖ ❖



الصقر للنسخ والطباعة
٠٥٠٥٩٢٥٧٦٥